مِنهاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة

في نقض كلام الشِّيعة القَدَريَّة

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

دار الفضيلة

منهاج السنة النبوية
في نقض كلام الشيعة القدرية

تمت إعادة هذه الطبعة بإذن رقم [١١٣٦/ب/خ]

بتاريخ ٦/٣/١٤٢٤

الناشر
دار الفضيلة للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - ص.ب: ٥١١٤٢/١١٥٤٣
تلفاكس: ٢٣٣٣٠٦٣

مِنْهَاجُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة

في نقض كلام الشِّيعة القدريَّة

لابن تيميَّة

أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدّكتور محمد رشاد سالم
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأوَّل

نشر
دار الفضيلة
للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي

مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

إنَّ الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضلّ له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إلـٰه إلَّا اللهَ وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد:

فها هو كتاب «**منهاج السنَّة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية**» ، تقدمه جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية في إطار علمي متكامل النصوص موثق البناء ، وفاء منها لما سبق وأن وعدت بما عهدت إليها به حكومة المملكة العربية السعودية الرشيدة ، من العمل على إحياء تراث أئمة السلف وعلمائهم الذين أَثْرُوا الحياة الإسلامية برصيد من العلوم الشرعية واللغوية ، يمثّل قوة الإرادة واليقين في دين هـٰذه الأمة وعقلها .

إنَّ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية «من أبرز/ المؤسسات التي اهتمت بنشر ٦/١
كتب السلف وتدريسها في معاهدها وكلياتها ـ وبخاصة كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله» ـ وإنَّها إنَّما تفعل ذلك ؛ لنصرة عقيدة أهل السنَّة والجماعة التي قام بنشرها وبعثها : الإمام المجدد محمد بن عبد الوهَّاب ـ رحمه الله ـ في العصر الحديث متأثراً بمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ .

وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تمثل في العالم المعاصر أكمل صور الترابط بين العلماء وولاة الأمر وأتمها منذ أرسىٰ قواعد نهجها في عام ١٣٧٠هـ الإمام عبدالعزيز بنّ عبد الرحمـٰن آل سعود ـ رحمه الله ـ ، وأشرف علىٰ نهجها سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وحتىٰ اليوم وهي تضطلع بمسئولية الريادة العلمية نحو بعث إسلامي يتعانق فيه العلم النافع الذي صمدت به الأمة في وجه أعدائها وبين مقومات الإيمان الصحيح القائم علىٰ كتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ .

وفي هـٰذه السبيل ، سبق للجامعة أن خطت خطوات موفقة إن شاء الله حين أعطت

لتراث شيخ الإسلام ابن تيمية عناية خاصة لما يمثله هـٰذا الإمام الجليل من جَلَد العالم وصبر المؤمن على الحق، إضافة لِمَا يمثّله هـٰذا الإمام من التعبير الصحيح عن عقيدة أهل السنة والجماعة في وجه مخالفيها. فقد جمع ـ رحمه الله ـ بين غزارة العلم وعمق الفهم، والإحاطة بعلوم الشريعة وغيرها من العلوم حتىٰ أصبح من أكثر علماء الإسلام إنتاجاً، وحتىٰ قال فيه ابن عبد الهادي في كتابه «**العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية**»: (ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمَّة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع ولا صنَّف نحو ما صنَّف).

ومن أجل تحقيق النفع التام بهـٰذا التراث، عهدت الجامعة إلىٰ الأستاذ الدكتور محمد
٨/١ رشاد سالم، وهو قديم الصلة بتراث ابن تيمية ـ رحمه/ الله ـ منذ عكف في جامعة كمبردج بانجلترا للحصول علىٰ درجة الدكتوراه في موضوع (**موافقة العقل للنقل عند ابن تيمية**) بإخراج ما يمكن إخراجه من تراث ابن تيمية إخراجاً يعتمد علىٰ الضبط والتحقيق والتوثيق، وكان الرجل ـ أعانه الله ـ علىٰ مستوىٰ ما عهدت به إليه الجامعة؛ إذ حقق للجامعة: (درء تعارض العقل والنقل) في عشرة أجزاء، وبعدها الجزء الحادي عشر المخصص لفهارس الكتاب بعد أن بذل غاية جهده في تحقيق الكتاب حتىٰ استحق الفوز بجائزة الملك فيصل العالمية في الدراسات الإسلامية لهـٰذا العام ١٤٠٥هـ. ثم عهدت إليه الجامعة بتحقيق كتاب «الاستقامة» الذي لم يسبق نشره أو تداوله، وأصدرته الجامعة في جزأين.

وعلىٰ طريق إحياء تراث ابن تيمية ـ رحمه الله ـ، فإنَّ كتاب «منهاج السُّنَّة النبوية» يعتبر
٨/١ من أهم كتب شيخ الإسلام؛ حيث/ أنَّه من الكتب التي تعين المسلم علىٰ تعيين المنهج الصحيح في أصول الدين، عند أهل السنة و الجماعة، كما أنه يتضمن الرَّدّ علىٰ بدع الفرق الضَّالَّة، بنهج عرف عن شيخ الإسلام، وهو: الدقة والإنصاف الموضوعي، وسوف يصدر الكتاب ـ بإذن الله ـ في ثمانية أجزاء غير جزء تاسع للفهارس.

ونحن نعلم أنَّ هـٰذا الكتاب سبق أن طبع قبل ثمانين عاماً في المطبعة الأميرية ببولاق طبعة غير محققة. ثم حقق الدكتور محمد رشاد سالم الجزء الأول من هـٰذا الكتاب عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، والجزء الثاني عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م ولم يتمكن من إكمال تحقيق الكتاب، وقد توافر مؤخراً العدد الوفير من النسخ المخطوطة لهـٰذا الكتاب ـ ثلاث عشرة مخطوطة. منها عدة نسخ في الرياض، خمس منها في المكتبة المركزية لجامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، ونسختان في المكتبة المركزية لجامعة الملك سعود.. وقد رأت الجامعة أن يعيد المحقق تحقيق ما سبق تحقيقه مرة ثانية ليقابل الكتاب على النسخ الجديدة، وليعيد النظر في عمله الذي مضى عليه أكثر من عشرين عاماً، بحيث يخرج التحقيق في نسق فكري متكامل.

وكتاب «منهاج السُّنَّة النبوية» من الكتب التي تدعو المسلمين إلى التمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ والتي تناقش مناقشة علمية جادَّة وأمينة، الفرق التي بَعُدَت عن السُّنَّة الصحيحة.

١/ ٩ / ونحن بنشر هذا الكتاب، إنَّما ندعو سائر المسلمين إلى الرجوع إلى طريق السلف الذي يقتضي توقير صحابة رسول الله ﷺ، والذي ينهى عن الخوض فيما شجر بينهم من خلاف.

ويأتي نشر هذا الكتاب «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» بهذه الصورة، لكي يكون ضمن سلسلة نشر التراث الإسلامي الذي تضطلع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأعباء تنقيته ونشره في خدمة العلوم الشرعية واللغوية.

والجامعة التي لا تدخر وسعاً في خدمة الإسلام والمسلمين على امتداد المعمورة بتوجيه ودعم من صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء.. تأمل من الله - تعالى - أن يعين هذا الكتاب المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، على تبيّن المنهج الصحيح في أصول الدين، والتعرف على عقيدة أهل السنة والجماعة، وندعو الله - عزَّ وجلَّ - أن يثيب المحقق على حُسن ولائه ووفائه بالمهمَّة التي أُنيطت به من قِبَل الجامعة فبذل في سبيل ذلك من الصبر والْجَلَد، ما أعان على إخراج هذا الكتاب الذي ستصدر أجزاؤه تباعاً - إن شاء الله -.

١/ ١٠ / كما تأمل الجامعة من أبنائها وكل العاملين في حقل الدراسات الإسلامية، أن يوجّهوا الجهود لخدمة تراث أئمة السلف، وذلك بالاشتغال به تحقيقاً ودراسة خدمةً للإسلام، وإعداداً لأجيال المسلمين.

هذا، وأسأل الله - تعالى - أن يثيب خيراً كل من أسهم وأعان في إخراج هذا الكتاب على هذا المستوى.. وأسأله - سبحانه - أن يهيِّئ لنا من أمرنا رَشَداً.

﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]. . نسأل الله العليّ القدير، أن يوحد كلمة المسلمين وأن يجمع كلمتهم على الكتاب العزيز والسُّنَّة المطهرة وأن ينصر دينه. . اللَّهُمَّ آمين. . وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

* * *

/ بسم الله الرحمن الرحيم ١١/١

مقدمة الكتاب

الحمدُ لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وأشهد أن لا إلـه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلّى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

فقد كنتُ شرعت في تحقيق كتاب «**منهاج السنّة النبوية**» لشيخ الإسلام ابن تيمية عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، وأتممت تحقيق جزئين يعدلان الجزء الأول من طبعة بولاق وأنهيتهما عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ثم شاء الله أن أتوقف عن العمل فيهما بسبب ظروف قاهرة.

ورأيت بعد أن أتممت ـ بحمد الله وعونه ـ تحقيق «**درء تعارض العقل والنقل**» و«**الاستقامة**» لشيخ الإسلام ابن تيمية، أن أعود إلى «**منهاج السنّة النبوية**».

على أنني كنت قد اعتمدت على نسختين خطيَّتيْنِ في تحقيق الجزء الأول هما: نور عثمانية = ن، عاشر أفندي = ع، مع جعلي النسخة المطبوعة ببولاق = ب هي الأصل.

ثم وجدت نسختين أُخْرَيَيْنِ عند تحقيقي للجزء الثاني، هما: نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد الأولى = ا، نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد الثانية = ق (وهي مختصر لجزء من الكتاب).

/ على أني وجدت في خلال هـذه الفترة الطويلة التي توقفت فيها عن العمل في الكتاب، نسخاً خطية كثيرة وصلت إلى ثمان نسخ، فأصبح المجموع = ١٣ نسخة. ١٢/١

ولَمَّا كُنتُ قد بدأت الجزء الأول بدون مقابلة نسخة (ا) من بدايتها، رأيت أن أبدأ تحقيق الكتاب من أوله، خاصة وقد أصبح عندي نسخة جديدة كاملة هي نسخة (م)، وأخرى صغيرة ولكنها تبدأ مع بداية الكتاب، وهي: نسخة (ل)، فضلاً عن حاجتي لمراجعة عملي في الجزئين وتنقيحه وتهذيبه.

ولذلك شرعت في تحقيق الكتاب مستعيناً بالله راجياً منه العون والتوفيق، وجعلت نسخة (ن) هي الأصل؛ لأنها نسخة تامة وهي أقدم النسخ الموجودة (مع ما بها من نقص وتحريف)، وأعدت طباعة مقدمة الجزئين الأول والثاني ـ من الطبعة الأولى، مع مقدمة

جديدة للكتاب وصفت فيها النسخ الجديدة كلها .

واستغنيت في هذه الطبعة عن طبع كتاب «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» لابن مطهر الْحِلِّيّ مع مقدمة الكتاب . واكتفيت بمقابلة ما أورده شيخ الإسلام ابن تيمية من نصوص الكتاب على أصله ـ أعني : على «منهاج الكرامة» .

كما سوف أختصر أكثر تعليقات مستجي زادة على نسخة عاشر أفندي ـ بإذن الله ـ ولا أبقي إلَّا ما له أهمية علمية ، خاصة وأن هٰذه التعليقات تتضمن شبهات تحتاج إلى ردٍّ لا يسمح به المقام .

١/ ١٣ / وفيما يلي وصف للنسخ الجديدة بعد النسخ الخمس السابقة :

٦ ـ نسخة مكتبة المحمودية بالمدينة المنورة = م:

عثرت على هٰذه المخطوطة قبل نحو عشر سنوات أثناء فحصي لمخطوطات مكتبات المدينة المنورة ، وكتب عنها في الفهرس المخطوط لمكتبة المحمودية ما يلي :

الرقم الخاص : ٣٨ . الرقم العام : ٢٤٠ . اسم الكتاب : منهاج السنة . اسم المؤلف : شيخ الإسلام ابن تيمية . عدد السطور : ـــ . عدد الأجزاء : ١ . التاريخ : بدون . الصفحات : ٥٨٦ . نوع الخط : عربي . اسم الخطاط : غير معروف . الطول × العرض : ٣٠ × ٢٢ .

وقد تمكنت ـ بفضل الله ـ من تصوير هٰذه المخطوطة ، وهٰذا هو وصفها :

في أعلى الصفحة الأولى من المخطوطة وفي وسطها كتب ما يلي : «من كتب العقائد» ، وإلى اليسار كتب ما يلي : «شرح قول الشاعر في المنهاج (وفوق كلمة المنهاج رقم ١٦٧ ولعله رقم الصفحة) فتنبه» ، وتحت هٰذا السطر كتبت الأبيات التالية :

ما وحَّد الواحد من واحد … إذ كل من وحَّده جاحد
توحيد من ينطق عن نعته … عارية أبطلها الواحد
توحيده إياه توحيده … ونعت من ينعته لاحد

وجاءت في وسط الصفحة بعد ذلك العبارات التالية :

١/ ١٤ «منهاج السنة في نقض منهاج الكرامة لبعض علماء الشيعة لشيخ/ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية بن عبد الحليم الحراني ثم الدمشقي الحنبلي» .

وكتب بالرصاص تحت هٰذه العبارات ، الأرقام التالية : ٣٠ × ٢٢ (والظاهر أنها

مقاس الصفحات الطول × العرض).

وفي أسفل الصفحة جهة اليمين كتب ما يلي: «استنسخه لنفسه الشيخ العلَّامة محمد عابد غفر الله تعالىٰ له ولأسلافه آمين».

وفي الصفحات الثلاث التالية: فهرس مفصّل لموضوعات الكتاب يبدأ كما يلي: بيان مشابهة الروافض لليهود والنصارىٰ في بعض المسائل، وكتب فوقها رقم ٢.

وجه تسميه الروافض بالخشبية، وكتب فوقها رقم ٣.

وأمَّا صفحة الفهرس الأخيرة، فتنتهي بهـٰذه العبارات: «بحث في الجواب عن قولهم: المراد من قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هو علي رضي الله عنه» وكتب فوقها رقم ٢٣٤.

وأمَّا الصفحة التالية، فكتب في أعلاها وفي الوسط ما يلي: ٢٩٣ ورقة ٤٨ سطراً وتحتها بقلم أحمر ٢٩٣/ ٥٨٦ وإلىٰ يمين الصفحة علامة (×) بقلم أحمر.

وفي وسط الصفحة تحت رقم الورقات والأسطر، كتب العنوان كما يلي:

«كتاب منهاج السنة للإمام العالم العلَّامة الفهَّامة، وحيد عصره، فريد دهره، العامل الرباني، الشيخ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، رضي الله تعالىٰ عنه، ونفع بعلومه المسلمين، آمين».

/ وإلىٰ يمين العنوان، كتبت العبارات التالية: «للإمام أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ»: ١/ ١٥

حب اليهود لآل موسى ظاهر — وولاؤهم لبني أخيه باد
وإمامهم من نسل هارون الأولى — بهم اقتدوا ولكل قوم هادي (كذا)
وكذا النصارى يكرمون بحبهم — لمسيحهم نجرا من الأعواد
فمتى يوالي آل أحمد مسلم (كذا) — قتلوه أو سموه بإلحاد
هذا هو الداء العياء بمثله — ضلت حلوم حواضر بواد
لم يحفظوا حق النبي محمد — في الله والله بالمرصاد

وإلىٰ يسار الصفحة، كتب ما يلي: «لله درّ من قال:

إنّي أحب أبا حفص وشيعته — كما أحب عتيقا صاحب الغار
وقد رضيت عليا قدوة علما — وما رضيت بقتل الشيخ في الدار
كل الصحابة ساداتي ومعتقدي — فهل عليٌّ بهذا القول من عار

وقد أحسن من قال أيضاً:

حب النبي وحب الصحابة مفترض ... أضحوا لتابعهم نورا وبرهانا
من كان يعلم أن الله خالقه ... فلا يقولن في الصديق بهتانا
ولا يسبّ أبا حفص وشيعته ... ولا الخليفة عثمان بن عفانا
ثم الولي فلا تنس المقام له ... هم الذين بنوا للدين أركانا
فهم عماد الورى للناس كلهم ... جازاهم الله بالإحسان إحسانا

١٦/١ / وتحت هٰذه الأبيات، كتب «نمرة ٣».

ثم كتب تحت ذلك، ما يلي:

«لله در من قال - وهو الفارسي كما في المستطرف في باب ١٣ -:

لعمرك إن في ذنبي لشغلا ... لنفسي عن ذنوب بني أميه
على ربي حسابهم إلَيْه ... تناهى علم ذلك لا إليَّه
وليس بضائري ما قد أتوه ... إذا ما الله أصلح ما لديَّه

وتحت هٰذه الأبيات كتب: «وقف محمد ريّه».

وتحت هٰذه العبارة يوجد ختم للمكتبة لم يظهر منه في الصورة إلَّا كلمة «كتبخانه». وأمَّا الصفحة التالية، فهي الصفحة الأولىٰ من الكتاب، وتبدأ هٰكذا:

«بسم الله الرحمـٰن الرحيم وبه نستعين. قال الشيخ الإمام العالم العلَّامة الربَّاني وحيد عصره، وفريد دهره، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّاني - رضي الله عنه -، وتغمده برحمته، وأسكنه بحبوحة جنَّته، آمين.

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشِّرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بينهم..

وتمضي النسخة بعد ذلك إلىٰ نهاية الكتاب تماماً؛ إذ تنتهي عند ص ٢٩٣ وآخرها موافق لنهاية النسخة المطبوعة ببولاق = ب، والسطور الأخيرة فيها هي: «فإن كمال محبته للنبي ﷺ أوجب سراية الحب لأهل بيته؛ إذ كان رعاية أهل البيت مما أمر الله ورسوله
١٧/١ به، وكان الصديق/ - رضي الله عنه - يقول: «**ارقبوا محمداً في أهل بيته**»، رواه عنه البخاري. وقال: «**والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب إليَّ أن أصل من قرابتي**».

تم الكتاب بعون الله ولا حول ولا قوة إلَّا بالله العليِّ العظيم».

وهـٰكذا، نرىٰ أن نسخة (م) نسخة تامة، مع كثرة التحريف والسقط فيها، وهي موافقة ـ علىٰ الأغلب ـ لنسخة (ن)، وظهر لي أثناء التحقق: أنهما نقلتا من نسخة ثالثة أو أن نسخة (م) نقلت عن نسخة منقولة عن نسخة (ن).

وعلىٰ الرغم من ذكر اسم الشخص الذي استنسخ لنفسه نسخة وهو الشيخ محمد عابد، إلَّا أن اسم الناسخ الأصلي لم يُذْكَرْ، كما لم يُذكر تاريخ النسخ. وتختلف عدد سطور كل صفحة وهي في المتوسط ٥٢ سطراً، وفي كل سطر نحو ٢٠ كلمة، وخط النسخة نسخ منقوط، وناسخها ـ كما قدمت ـ كثير الخطأ والتحريف، وسقطت من نسخه عبارات كثيرة وقد نبهت إلىٰ بعض هـٰذه الأخطاء وتجاوزت عن الكثير منها.

٧ـ نسخة الولايات المتحدة الأمريكية = و:

هـٰذه النسخة اشتريت مصورتها من الأستاذ رشاد عبد المطلب ـ رحمه الله ـ قبل وفاته، وحدَّثني عندها بأنه حصل عليها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه لم يذكر لي أية بيانات أخرىٰ عنها، وفوجئت بوفاته ـ رحمه الله ـ قبل سنوات، ولما أعرف منه جديداً عنها.

١٨/١ وحاولت في صيف العام الماضي أثناء رحلة لي في الولايات المتحدة/ الأمريكية، أن أعرف مصدرها، وراجعت قوائم المخطوطات العربية الموجودة في أمريكا أثناء زيارتي لمكتبة الكونجرس بواشنطن ولكني لم أجد لها ذكراً.

وهـٰذه النسخة جيدة وقريبة من عصر المؤلف ـ وإن كانت ناقصة ـ. وإليك وصفها:

في أعلىٰ الصفحة الأولىٰ إلىٰ اليسار كتب ما يلي: «ملك فد . . عبيد الله بن محمد بن خليل بن مطر الظاهري غفر الله لهم وللمسلمين . . صفر سنة ٧٤٩»، وإلىٰ يمين هـٰذه العبارات كتبت كلمة كأنها «محمد» وفي وسط الصفحة تحت كلمة «محمد» كتب عنوان الكتاب كما يلي: «الثاني من كتاب منهاج السنة النبوية نقض كلام الشيعة القدرية تأليف شيخ الإسلام، بركة الأنام، العلَّامة ناصر السُّنَّة، قامع البدعة، أوحد عصره، وفريد دهره، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رضي الله عنه». وتحت عنوان الكتاب، كتبت هـٰذه الوقفية: «وقف الملك المؤيد أبو . . (هل هي أبو الفدا؟) شيخ . . العلم الركن بالجامع المؤيدي . . ».

وهـٰذه الكلمات تعني: أنَّ هـٰذا الكتاب كان مما أوقفه الملك المؤيد وهو أبو الفدا

إسماعيل بن علي صاحب حماة ومؤلف «تاريخ أبي الفدا» المتوفىٰ سنة ٧٣٢ هـ، وكان من معاصري ابن تيمية ومن المقربين إلىٰ الملك الناصر الذي أحبه وأقامه سلطاناً مستقلاً في حماة(١).

١/ ١٩ أمَّا الصفحة التالية، فأولها ما يلي: «بسم الله الرحمـٰن الرحيم، وهو حسبي/ ونعم الوكيل. فصل: قال الرافضي: وذهب جميع من عدا الإمامية والإسماعيلية إلىٰ أن الأنبياء والأئمة غير معصومين فجوَّزُوا بعثة من يجوز عليه الكذب. . ». وهـٰذه العبارات تقابل صفحة ٨٢ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب. .

وأما آخر عبارات هـٰذا الجزء في ورقة ٢٨٢ فهي: «كما إذا قدر أن الجبل من ياقوت والبحر من زئبق، فتقدير الأمور علىٰ خلاف ما هي عليها هو تقدير اعتقادات باطلة، والاعتقادات الباطلة لا . . . ». وهـٰذه العبارات تقابل صفحة ١١٥ من الجزء الثالث من طبعة بولاق = ب.

وهـٰذه النسخة مسطرة صفحاتها ٢٣ سطراً في كل سطر نحو ١١ كلمة، وخطها نسخ واضح منقوط، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ نَسْخِهَا، ولكن ما كتب في الصفحة الأولىٰ يؤكد أنها نُسِخَت في وقت قريب من وفاة المؤلف ابن تيمية (المتوفىٰ سنة ٧٢٨هـ)، وقد يكون نَسْخِهَا أثناء حياته ـ رحمه الله ـ.

٨ ـ مخطوطة جامعة الإمام الأولى = ل.

هـٰذه أول نُسَخ المخطوطات الخمس التي صورتها من المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي مخطوطة صغيرة تقع في ست ورقات، رقمها ٥٠٤٢ ذكرت بيانات المكتبة المركزية أن عدد أسطر كل صفحة ٢٥ سطراً ومقاس الصفحات ٥, ٢٥ × ١٨سم ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها، وأوّلها هو أول الكتاب هـٰكذا: «بسم الله الرحمـٰن الرحيم وبالله التوفيق. قال الشيخ الإمام العالم، الحبر
١/ ٢٠ الكامل، الأوحد/ العلَّامة. . ابن تيمية الحراني قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه: الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين. . إلخ». وأمَّا آخر هـٰذه النسخة فهو: « . . كما يسمون الخشبية لقولهم إنَّا لا نقاتل بالسيف إلَّا مع إمام معصوم، فقاتلوا بالخشب، ولهـٰذا جاء في بعض الروايات عن الشعبي: ما رأيت أحمق من الخشبية». وهـٰذا الكلام يقابل ص ٨ من الجزء الأول من طبعة بولاق = ب.

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١٤/ ١٥٨؛ النجوم الزاهرة (٩/ ٢٩٢ـ ٢٩٤)؛ الأعلام (١/ ٣١٧).

ومسطرة الصفحات ٢٥ سطراً، وفي كل سطر نحو ١٣ كلمة وخطها نسخ واضح منقوط.

٩ـ مخطوطة جامعة الإمام الثانية = ص.

هٰذه المخطوطة التي صورتها أيضاً من المكتبة المركزية لجامعة الإمام رقمها ٥٠٣٦ ويقابل أولها ص١٢ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب، وتبدأ بالعبارات التالية: بسم الله الرحمٰن الرحيم قال الإمام الهمام، ومقتدىٰ العلماء الأعلام.. فصل قال الرافضي: وذهبوا بسبب ذلك إلىٰ أمور شنيعة كإباحة البنت المخلوقة من الزنا...».

وأمَّا آخر النسخة وهو في ص ١٢٣ منها، فينتهي بهٰذه العبارات: «وإما أن يكون المراد بذلك أنه تجب الصلاة علىٰ الأئمة الاثنىٰ عشر، أو علىٰ واحد معين غير النبي ﷺ منهم أو من غيرهم، وإما أن يكون المراد وجوب الصلاة علىٰ النبي ﷺ، فإن أراد الأول..».

/ وهٰذه العبارات توجد في ص ٢٥٧ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب. ٢١/١

وذكر فهرس المكتبة المركزية لجامعة الإمام: أنَّ النسخة تقع في ١٢٢ ورقة، ولم يذكر بيانات أخرىٰ. والنسخة مسطرة صفحاتها ٢٥ سطراً في كل سطر نحو ١٢ كلمة، وخطها نسخ واضح منقوط، ولم يذكر اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها.

١٠ ـ مخطوطة جامعة الإمام محمد الثالثة = هـ.

رقم هٰذه المخطوطة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام هو ٥٢٦٤، وذكرت بيانات المكتبة عن خطها أنه نسخ تعليق، وأن تاريخ نسخها هو ١٢٧٥هـ، وأن عدد الأوراق هو ١٦٧ ورقة، وعدد الأسطر ٢٣ سطراً، ومقاس الصفحات ٢٤ × ١٦,٥سم. وذكر في الملاحظات أنَّ النسخة قُوبِلَت بالمطبوع بالجزء الأول منه، وكتب في آخر النسخة: تم هٰذا الجزء الثالث، وذكر أيضاً أن أول النسخة مخروم.

والسطور الأولىٰ من أول صفحات المخطوطة فيها خروم كثيرة، وظهر من كلمات سطورها الأولىٰ ما يلي: والتحريم من أحكامه والذين أنكروها قالوا أحكام النسب تختلف فيثبت ببعض الأنساب من الأحكام ما لا يثبت.. إلخ». وهٰذه العبارات توجد في ص ٩٤ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب.

١/٢٢ وأمَّا العبارات الأخيرة في ١٦٧ من المخطوطة ـ وهي الصفحة/ الأخيرة ـ فهي: «وكذلك قوله من آذاني في عترتي فإن إيذاء رسول الله ﷺ حرام في عترته وأمته وسنته وغير ذلك». تم هٰذا الجزء الثالث لتاسع يوم خلت من شهر الله المحرم رجب سنة ١٢٧٥هـ ويتلوه الجزء الرابع ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ، وهو الفصل الأول: قال الرافضي: فلينظر العاقل أي الفريقين أحق بالأمن. والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد.. ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾».

وهٰذه العبارات موجودة في الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب في صفحة ٢٥٦. والنسخة مسطرتها ٢٣ سطراً في كل سطر نحو ٩ كلمات، وخطها نسخ واضح ومنقوط ولم يُذْكَرْ اسم ناسخها.

١١ ـ مخطوطة جامعة الإمام الرابعة = ح.

رقم هٰذه المخطوطة في المكتبة المركزية لجامعة الإمام هو ٤٩٩٤، وفي بيانات المكتبة عنها: أنَّ عدد أوراقها ١٦٩ ورقة، وعدد أسطر صفحاتها ٢٥ سطراً، ومقاس كل صفحة ٢٥ × ١٧,٥سم، ولم تذكر هٰذه البيانات اسم الناسخ ولا تاريخ النَّسْخ.

والصفحة الأولىٰ من هٰذه المخطوطة تبدأ بهٰذه العبارات: «بسم الله الرحمـٰن الرحيم الفصل الأول: قال الرافضي: فلينظر العاقل أي الفريقين أحقّ بالأمن الذي نزَّه الله تعالىٰ وملائكته وأنبياءه وأمته ونزَّهوا الشرع عن المسائل الرديَّة...». وهٰذه العبارات ـ كما سبق أن ذكرنا في ص ٢٥٦ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب.

١/٢٣ / وآخر عبارات ص ١٦٤ من المخطوطة هي: «فقد عفىٰ الله عن جميع المتولين يوم أحد فدخل في العفو من هو دون عثمان، فكيف لا يدخل هو فيه مع فضله وكثرة حسناته. تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد خير المرسلين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وكان الفراغ من تحريره ضحوة الجمعة يوم تسع وعشرين شهر ربيع الأول سنة ١٣٢١هـ علىٰ يد كاتبه الفقير إلىٰ رحمة مولاه، الراجي عفوه ورضاه، عبده عبد الله بن عايض، غفر الله له خطاياه بمنه وكرمه وإحسانه، ولمن دعا له بالمغفرة والرضوان، والمسلمين أجمعين، يا رحمـٰن. ويتلوه إن شاء الله المجلد الخامس، قال الرافضي: وقد ذكر الشهرستاني... إلخ». وكتب تحت هٰذه العبارات بخط مختلف عن خط الناسخ: «ويتلوه الجزء الرابع من أجزاء أربعة لا الخامس

أوله: «وقد ذكر الشهرستاني.. إلخ، وبه تم الكتاب».

وهٰذه العبارات الأخيرة في ص ١٦٤ تقابل ص ٢٠٧ من الجزء الثالث طبعة بولاق = ب.

وتوجد بعد ص ١٦٤ ست ورقات تضمنت قصيدة أبي المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العبادي ثم العقيلي السُّرَّمَرِّي الحنبلي، وقصيدة محمد بن جمال الدين يوسف الشافعي اليمني، وهما مطبوعتان في آخر الجزء الرابع من طبعة بولاق، ونشرتهما ضمن مقدمة الجزء الأول من طبعة دار العروبة المحققة ص ٣٥ (م) - ٥٠ (م).

وهٰذه الورقات هي التي اعتمد عليها محققو نسخة بولاق (ب)؛ لأنهم/ ذكروا ما ١/٢٤
يلي (ص١ من التقاريظ): «ورد إلينا مع أصل كتاب المنهاج قصيدتان غرّاوان قرظ بهما بعض الفضلاء هٰذا الكتاب الجليل ومكتوب عليهما ما نصه: «يطبع هٰذا النظم مع كتاب المنهاج إن شاء الله؛ لأنَّه بمنزلة التقريظ له، مع ما جمعه من فوائد».

وهٰذه العبارات هي أول ما يوجد في أعلىٰ صفحة ظ ١٦٤ تليها السطور المطبوعة في ص ٢ من التقاريظ في طبعة بولاق وأولها: «بسم الله الرحمـٰن الرحيم: الحمد لله كما يحبه ويرضاه.. إلخ». ويلي ذلك قصيدة جمال الدين بن يوسف الشافعي اليمني، ثم قصيدة يوسف بن محمد العبادي، بنفس ترتيب طبعهما في آخر طبعة بولاق، وآخر بيت في ظ ١٦٩ هو:

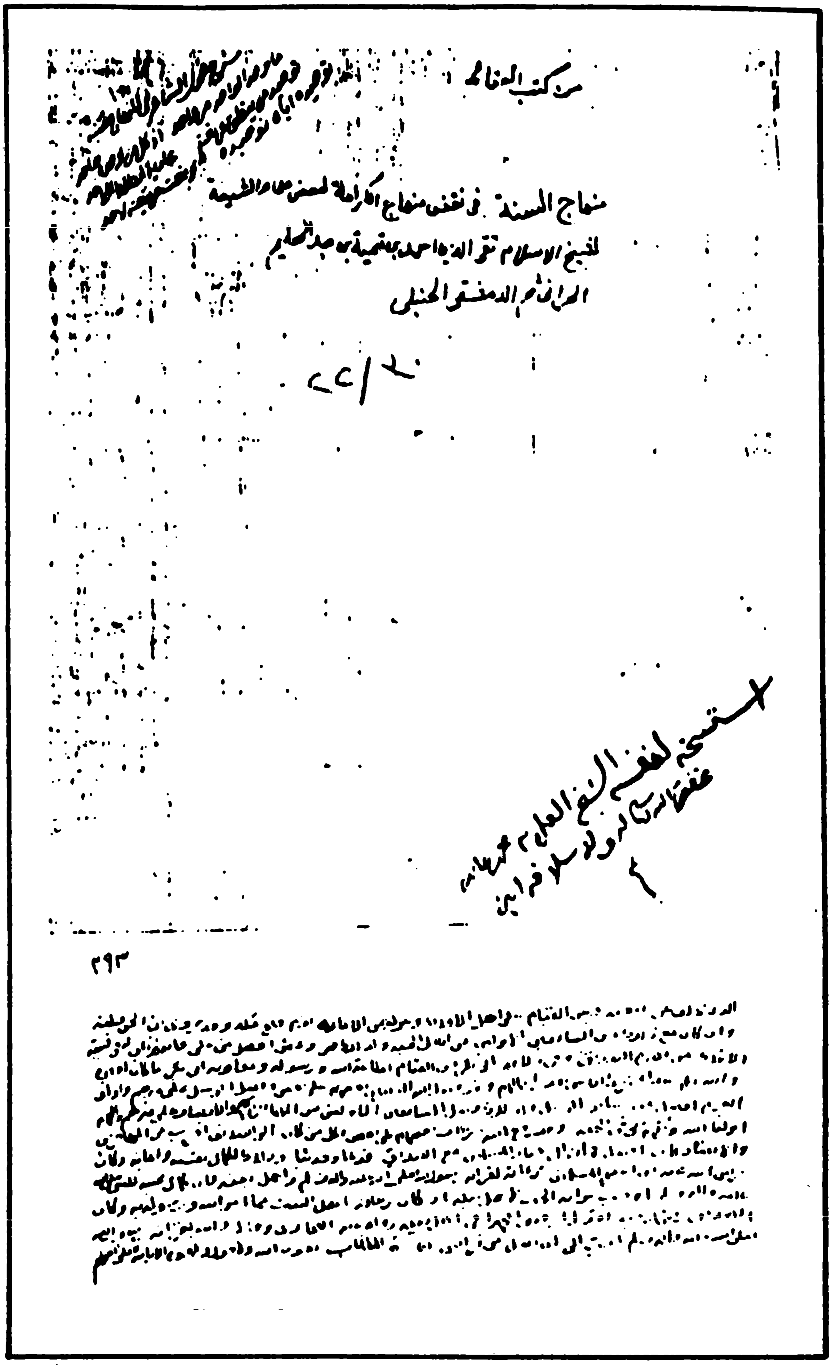
وآلـه والصحـاب الغـر كلـهـم ... مـا أشـرق الجـو من أنـوار كوكبـه

وكتب بعدها: «تمت والحمد لله رب العالمين. وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»، وعلىٰ يمين هٰذه العبارات يوجد ختم قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وهٰكذا وجدنا في المخطوطة اسم الناسخ وهو عبد الله بن عايض، وتاريخ النسخ وهو ٢٩ شهر ربيع الأول سنة ١٣٢١هـ. وأما مسطرة الصفحات فهو ٢٥ سطراً، وفي كل سطر نحو ١٢ كلمة، وخط النسخة خط نسخ حديث ومنقوط.

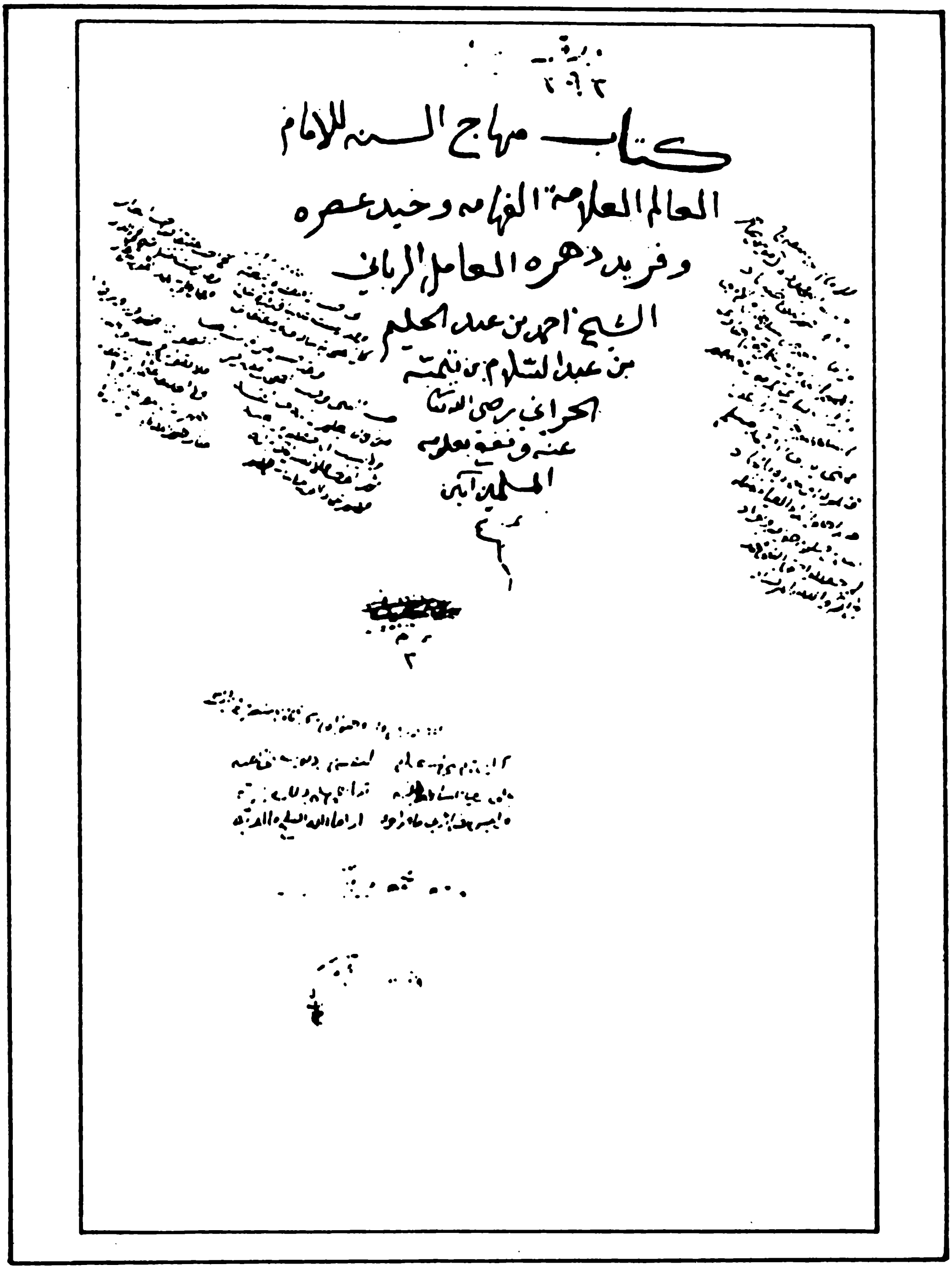
* * *

١/ ٢٥

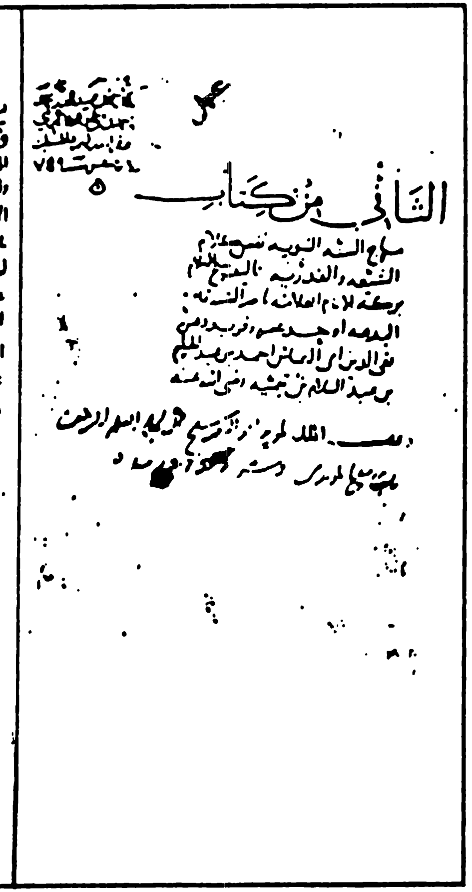


الصفحتان الأولى والأخيرة من مخطوطة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة = م

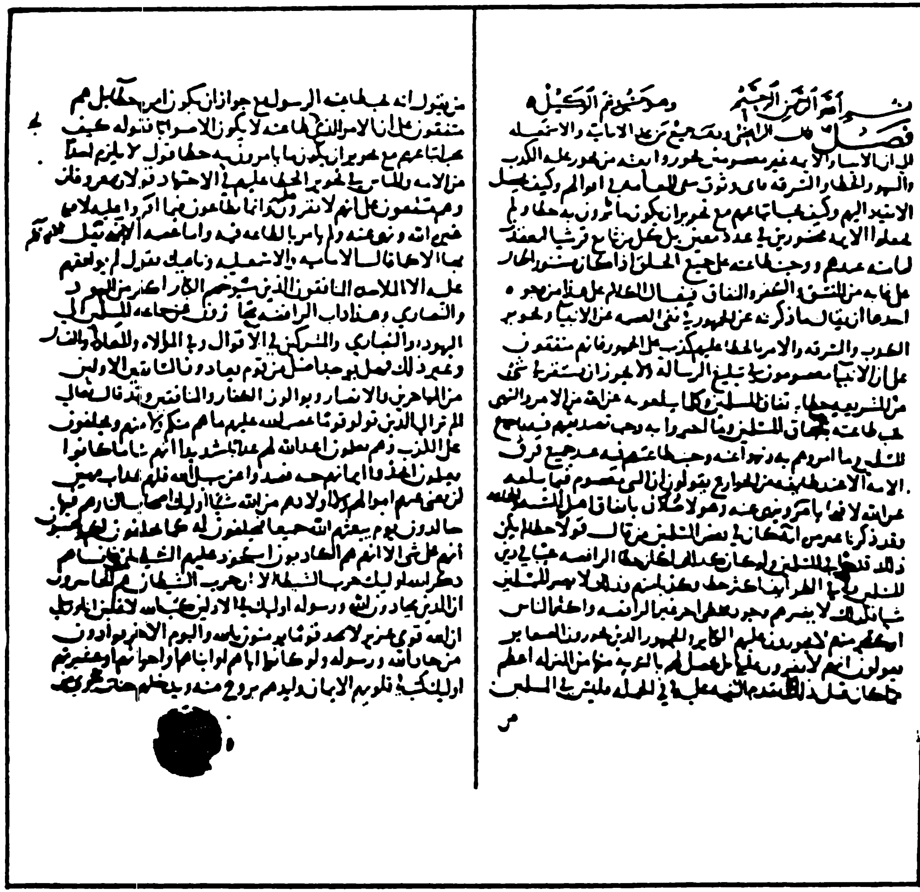
٢٦/١



الصفحة الخامسة من مخطوطة (م)

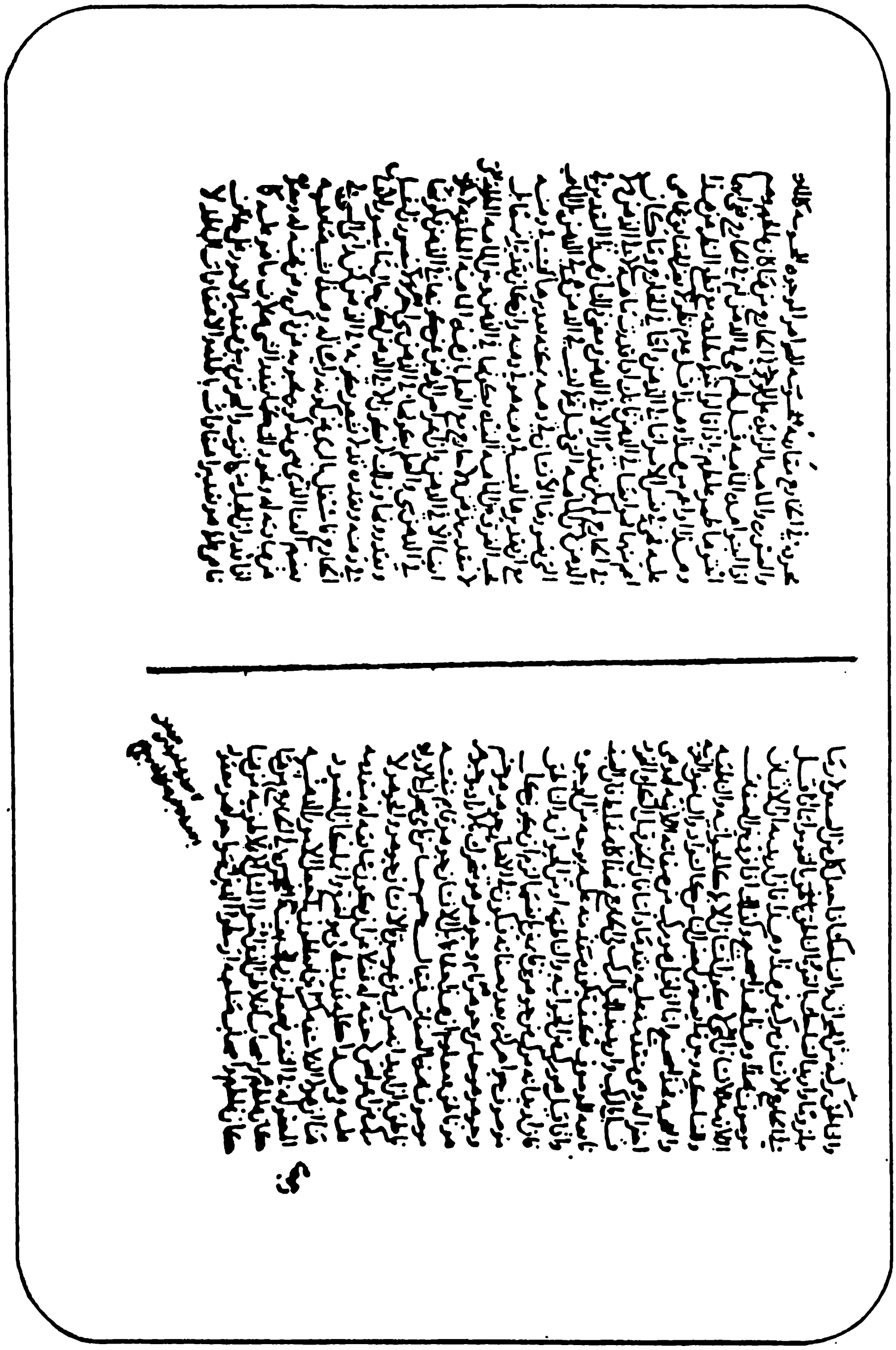


الصفحة الأولى من مخطوطة
الولايات المتحدة الأمريكية = و



الصفحتان الثانية والثالثة من مخطوطة (و)

١/ ٢٨



الصفحتان الأخيرة وقبل الأخيرة من مخطوطة (و)

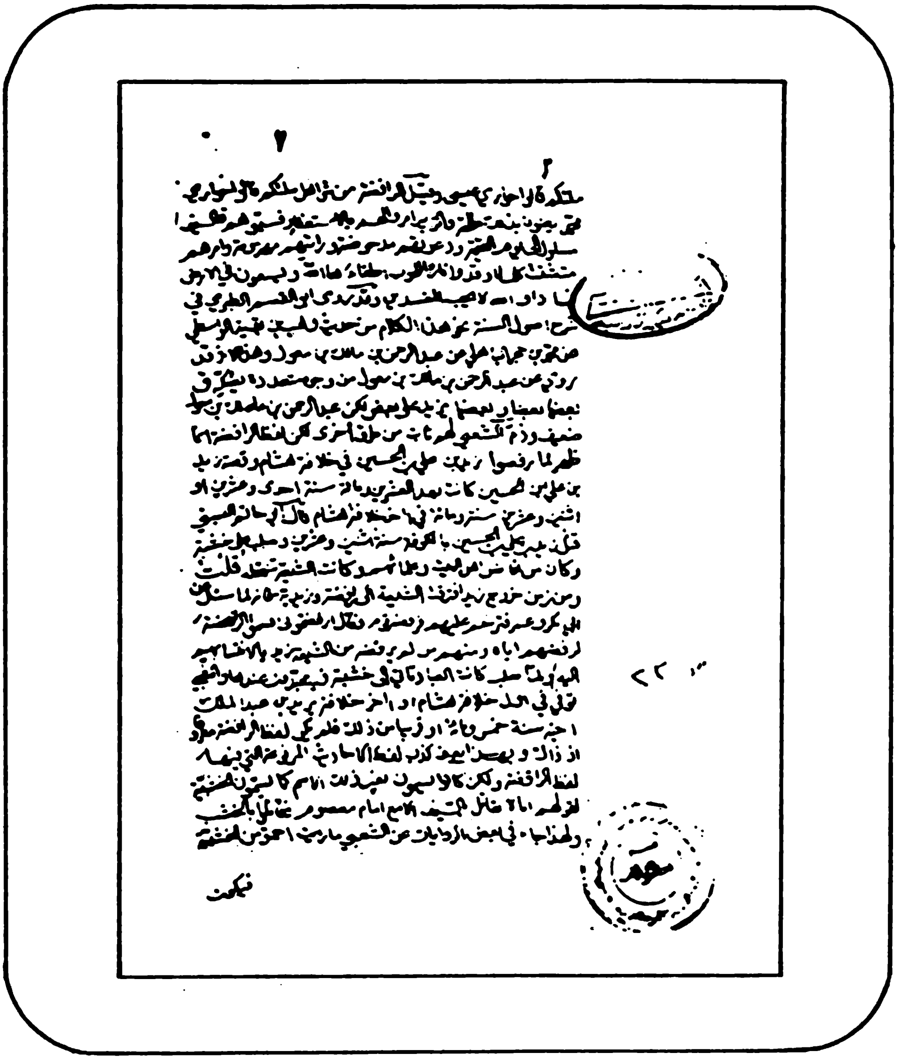
١/ ٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق

قال الشيخ الإمام العالم الحبر الكامل الأوحد العلامة الحافظ الخاشع
القانت إمام الأئمة ورباني الأمة شيخ الإسلام بقية الأعلام تقي الدين بقية
المجتهدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله
ابن أبي القاسم ابن تيمية الحراني قدس الله روحه ونور ضريحه الحمد لله
الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق
ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد
ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه
من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كما شهد هو سبحانه أنه لا إله إلا هو والملائكة
وأولو العلم قائما بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله الذي ختم به أنبياءه وهدى به أولياءه ونعته بقوله في
القرآن الكريم لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص
عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم فإن تولوا فقل حسبي الله لا إله إلا هو عليه
توكلت وهو رب العرش العظيم صلى الله عليه أفضل صلاة وأفضل تسليم
أما بعد فإنه أحضر إلي طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه
بعض شيوخ الرافضة في عصرنا منفقا لهذه البضاعة يدعو به إلى مذهب الرافضة

صفحة ظ ١ من مخطوطة جامعة الإمام الأولى = ل

١/ ٣٠



الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ل)

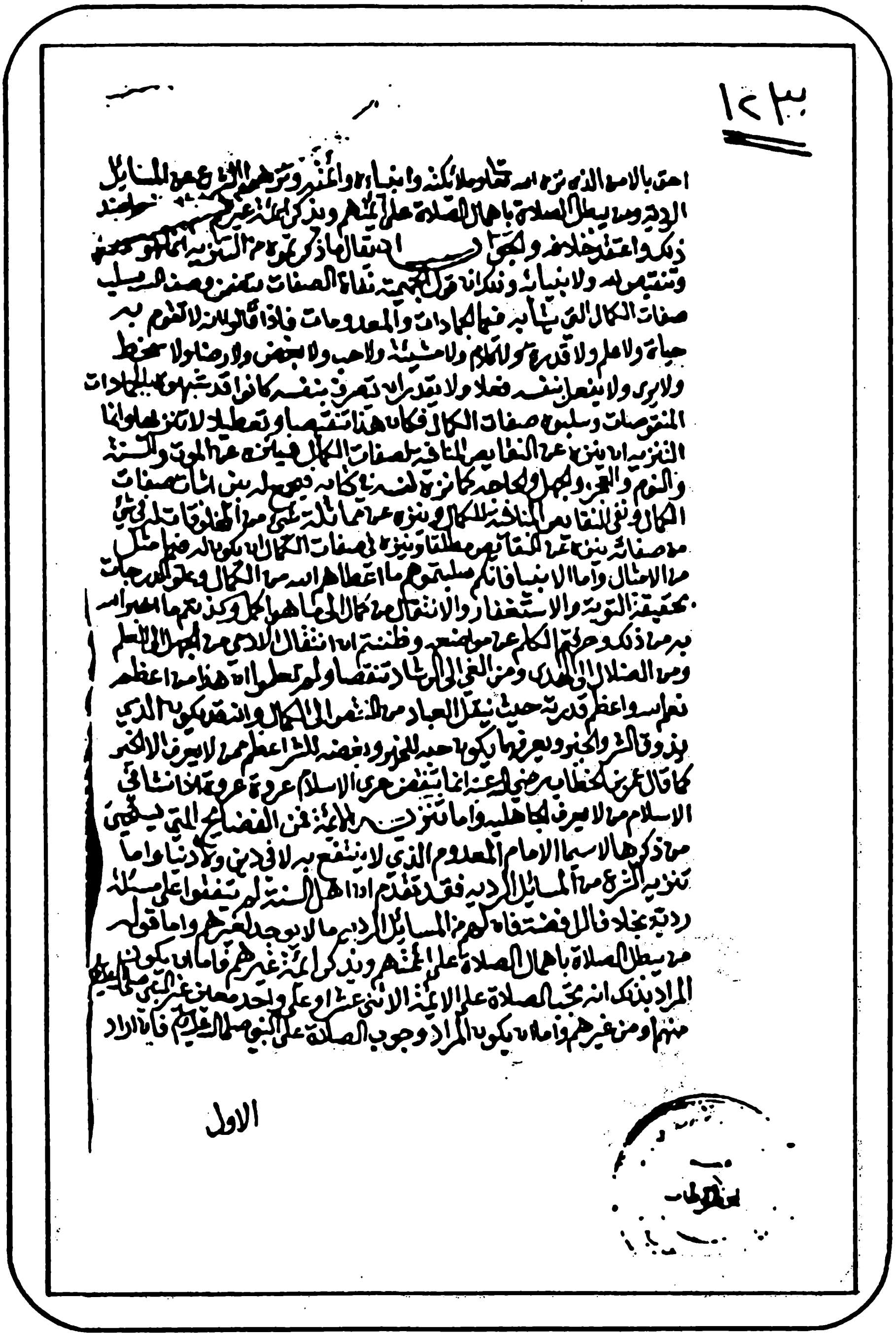
١/ ٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام ومفتي العلماء الأعلام تذكرة السلف الصالحين وخاتمة المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين ناصر الزكية وترجمان القرآن شيخ الإسلام أبي العباس أحمد تقي الدين الشهير بابن تيمية قدس الله روحه الزكية فصل قال الرافضي وذهبوا بسبب ذلك إلى أمور شنيعة كإباحة البنت المخلوقة من الزنا وسقوط الحد عن نكح أمه أو أخته أو بنته مع علمه بالتحريم والنسب بواسطة عقد يعتقده وهو يعلم بطلانه وعن لف على ذكره خرقة وزنا بأمه أو بنته وعن اللائط مع أنه أفحش من الزنا وأقبح وإلحاق نسب المشرقية بالمغربي فإذا زوج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو وأبوها في المغرب ولم يفترقا ليلة ولا نهارا حتى مضت ستة أشهر فولدت البنت بالمشرق التحق الولد بالرجل وهو وأبوها في المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول إليها إلا بعد سنين متعددة بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقيده وجعل عليه حفظة مدة خمسين سنة ثم وصل إلى بلاد المرأة فرأى جماعة كثيرة من ولدها وأولاد أولادهم إلى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة ولا غيرها البتة وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر في الإسكار والوضوء به والصلاة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحكى بعض الفقهاء الحنفية لبعض الملوك وعنده بعض الفقهاء الحنفية صفة صلاة الحنفي فدخل دارا مغصوبة وتوضأ بالنبيذ وكبر وقرأ بالفارسية من غير نية وقرأ مدهامتان لا غير ثم طأطأ رأسه من غير طمأنينة وسجد كذلك ورفع رأسه بقدر حد السيف ثم سجد وقام ففعل كذلك ثانية ثم أحدث في مقام التسليم فتبرأ الملك وكان حنفيا من هذا المذهب وإباحوا المغصوب لغير غاصبه لو غير الغاصب الصفة فقالوا لو أن سارقا دخل

صفحة ظ ١ من المخطوطة الثانية من مخطوطات جامعة الإمام = ص

١/ ٣٢

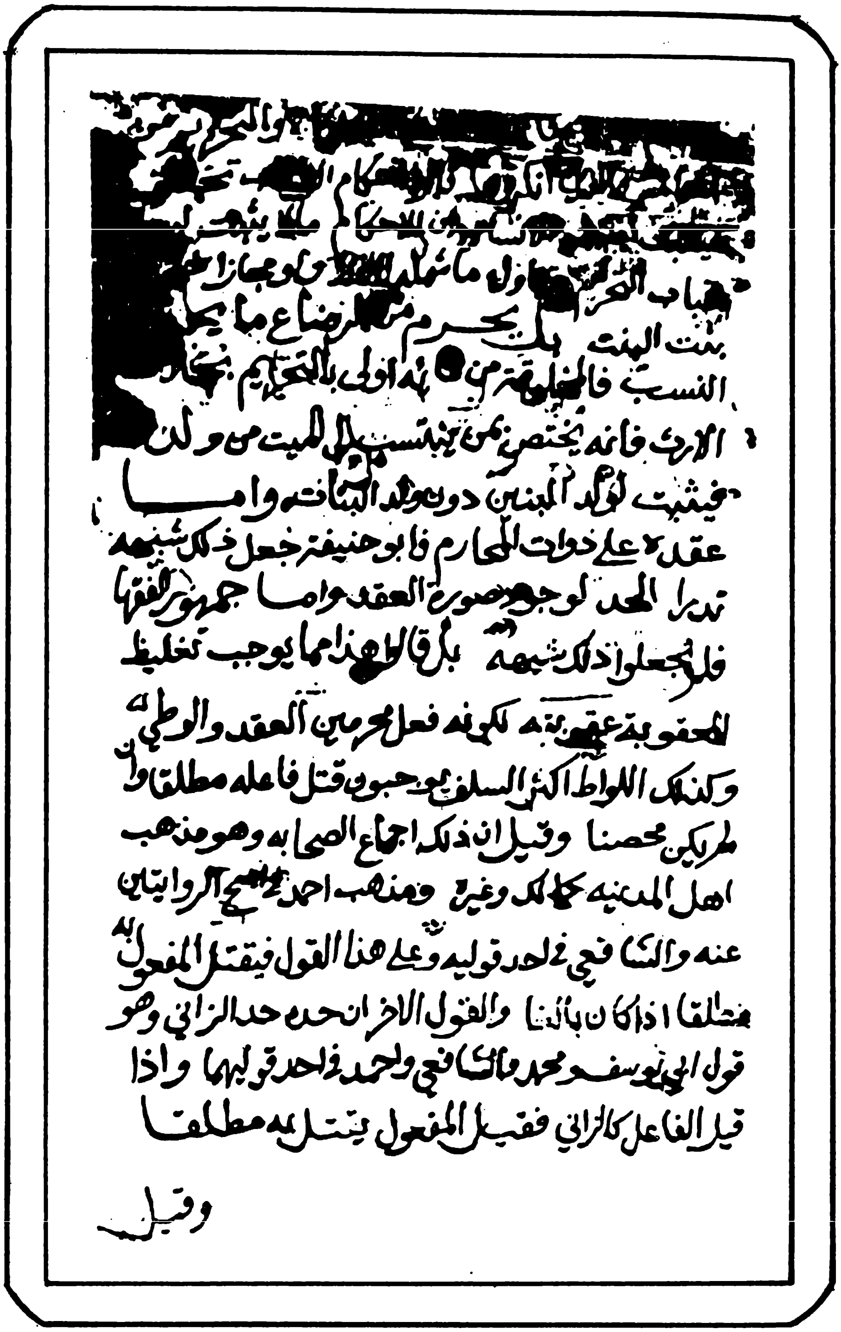


١٣٢ب

أحق بالأمور الذي نزه الله تعالى ملائكته وأنبياءه وأعظم وتنزيههم الأئمة عن المسائل
الردية ومن يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم
ذلك واعتقد خلافه ولكن ما ذكره من التنزيه إنما هو
وتنقيص له ولأنبيائه وذلك أن قول الجهمية نفاة الصفات متضمن وصف الرب بسلب
صفات الكمال التي يشابه فيها الجمادات والمعدومات فإذا قالوا إنه لا تقوم به
حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض ولا رضى ولا سخط
ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كانوا قد شبهوه بالجمادات
المنقوصات وسلبوه صفات الكمال فكان هذا تنقيصا وتعطيلا لا تنزيها وإنما
التنزيه أن ينزه عن النقائص المنافية لصفات الكمال فينزه عن الموت والسنة
والنوم والعجز والجهل والحاجة كما نزه نفسه في كتابه فيجمع له بين إثبات صفات
الكمال ونفي النقائص المنافية للكمال وينزه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء
من صفاته فينزه عن النقائص مطلقا وينزه في صفات الكمال أن يكون له فيها مثل
من الأمثال وأما الأنبياء فإنكم سلبتموهم ما أعطاهم الله من الكمال وعلو الدرجات
بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال إلى ما هو أكمل وكذبتم ما أخبر الله
به من ذلك وحرفتم الكلم عن مواضعه وظننتم أن انتقال الآدمي من الجهل إلى العلم
ومن الضلال إلى الهدى ومن الغي إلى الرشاد تنقيصا ولم تعلموا أن هذا من أعظم
نعم الله وأعظم قدرته حيث ينقل العباد من النقص إلى الكمال وأنه قد يكون الذي
يذوق الشر والخير ويعرفهما يكون حبه للخير وبغضه للشر أعظم ممن لا يعرف إلا الخير
كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في
الإسلام من لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة فمن الفضائح التي يستحيى
من ذكرها لا سيما الإمام المعدوم الذي لا ينتفع به لا في دين ولا دنيا وأما
تنزيه الشرع من المسائل الردية فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسألة
ردية بخلاف الرافضة فإن لهم من المسائل الردية ما لا يوجد لغيرهم وأما قوله
من يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم فإما أن يكون
المراد بذلك أنه تجب الصلاة على الأئمة الاثني عشر أو على واحد معين غير النبي صلى الله عليه وسلم
منهم أو من غيرهم وإما أن يكون المراد وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإن أراد

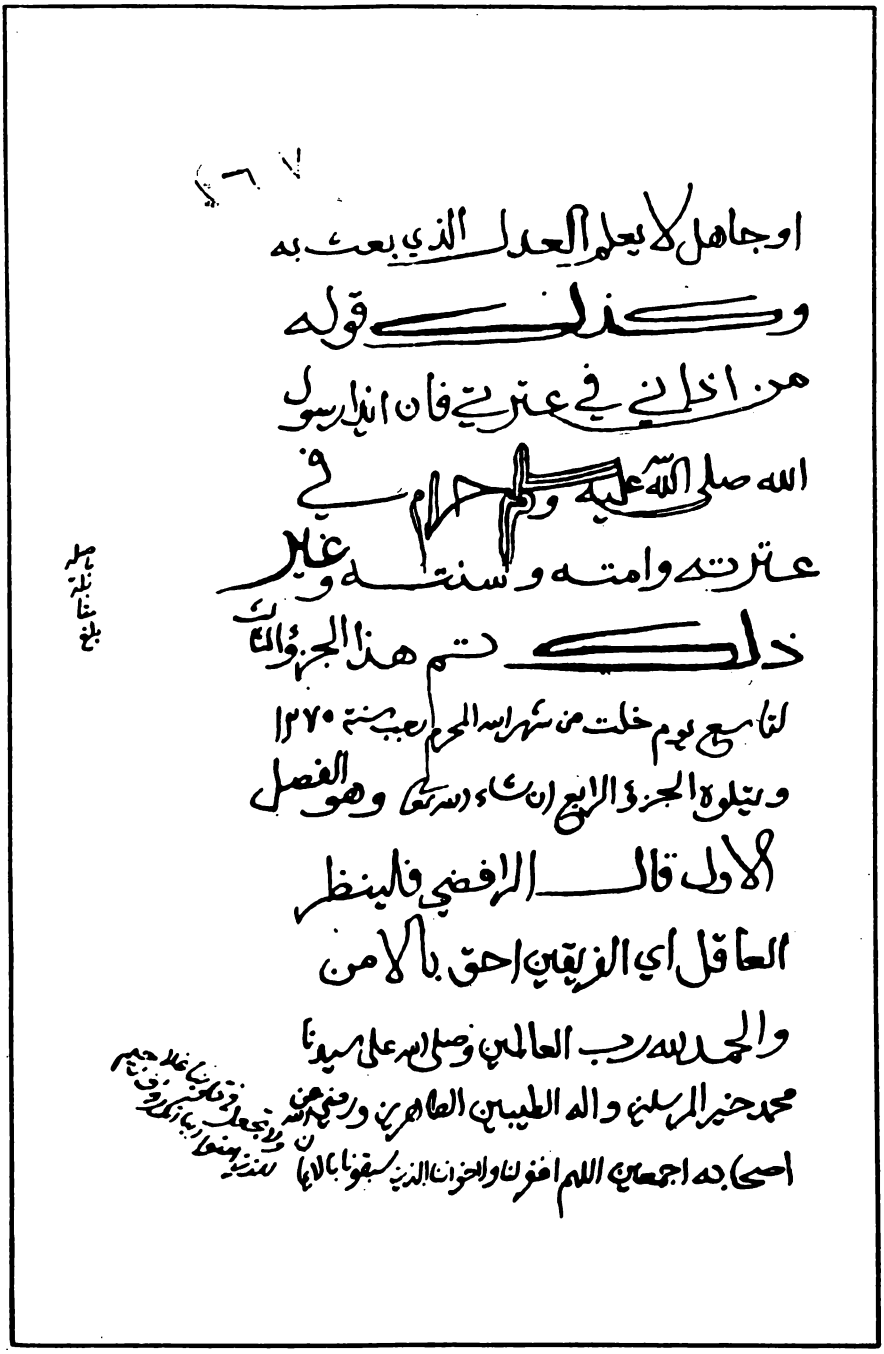
الأول

الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ص)


[illegible] والمحرم [illegible]
[illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] من الاحكام ما لا يثبت [illegible]
في باب الحرمة [illegible] ما شمله [illegible] وجاز [illegible]
بنت البنت بل يحرم من الرضاع ما يحرم
النسب فالمخلوقة من مائه اولى بالتحريم بخلاف
الارث فانه يختص بمن ينتسب الى الميت من ولد
فيثبت لولد البنين دون ولد البنات واما
عقده على ذوات المحارم فابو حنيفة جعل ذلك شبهة
تدرا الحد لوجود صورة العقد واما جمهور الفقها
فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يوجب تغليظ
العقوبة عقوبته لكونه فعل محرمين العقد والوطي
وكذلك اللواط اكثر السلف يوجبون قتل فاعله مطلقا وان
لم يكن محصنا وقيل ان ذلك اجماع الصحابه وهو مذهب
اهل المدينه كمالك وغيره ومذهب احمد في اصح الروايتين
عنه والشافعي في احد قوليه وعلى هذا القول فيقتل المفعول به
مطلقا اذا كان بالغا والقول الاخر ان حده حد الزاني وهو
قول ابي يوسف ومحمد والشافعي واحمد في احد قوليهما واذا
قيل الفاعل كالزاني فقيل المفعول يقتل به مطلقا
وقيل

صفحة ظ١ من المخطوطة الثالثة بجامعة الإمام = هـ

١/ ٣٤


او جاهل لا يعلم العدل الذي بعث به
وكذلك قوله
من اذاني في عترتي فان اذى رسول
الله صلى الله عليه وسلم حرام في
عترته وامته وسنته وغير
ذلك تم هذا الجزء الثالث
لتاسع يوم خلت من شهر الله المحرم رجب سنة ١٢٧٠
ويتلوه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى وهو الفصل
الاول قال الرافضي فلينظر
العاقل اي الفريقين احق بالامن
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا
محمد خير المرسلين وآله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن
اصحابه اجمعين اللهم اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم

بلغ مقابلة بأصله

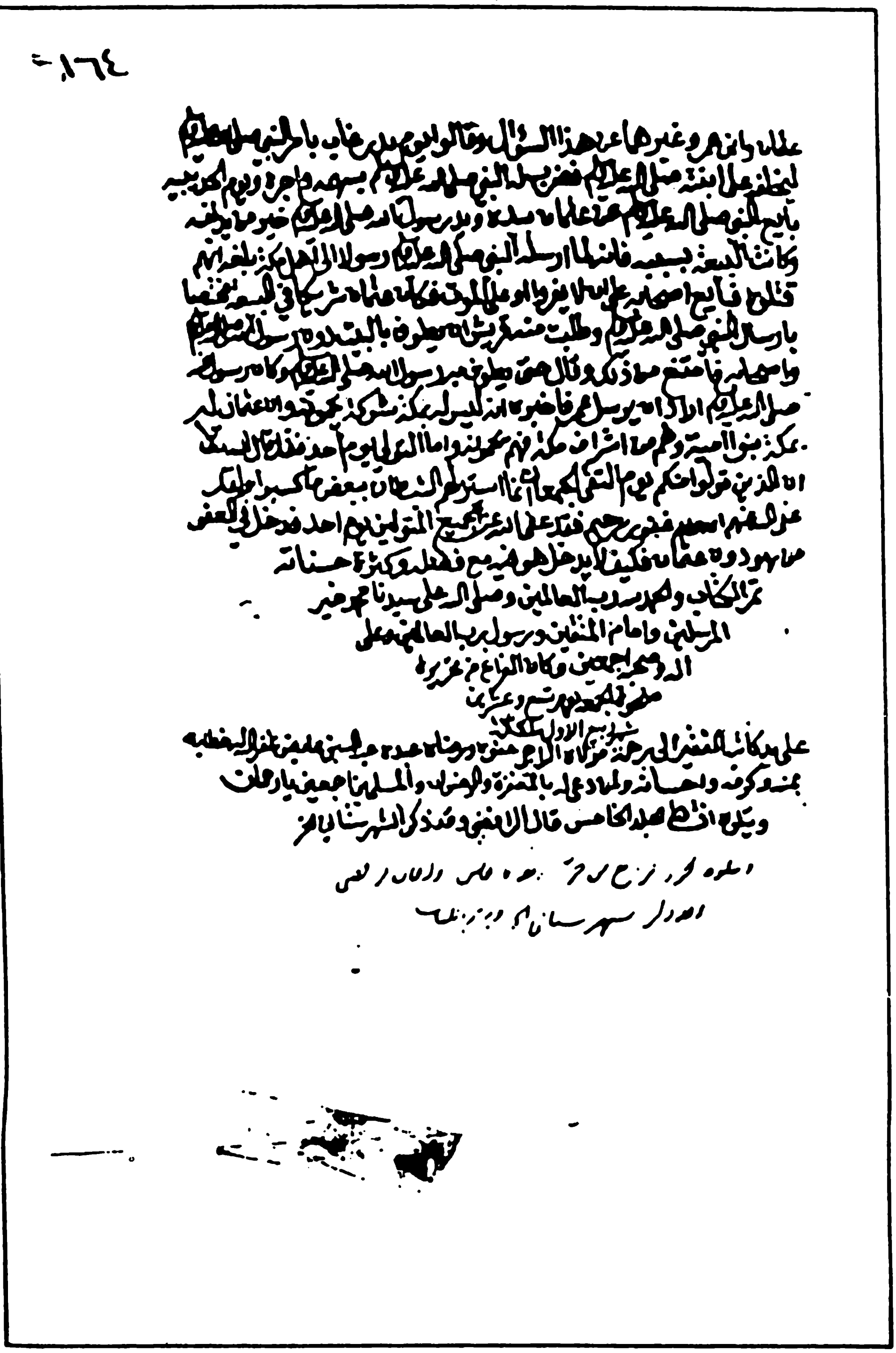
الصفحة الأخيرة من مخطوطة (هـ)


بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول قال الرافضي فلينظر العاقل اي الفريقين
احق بالامن الذي نزه الله تعالى وملائكته وانبياءه واصفياءه ونزهوا
الشرع عن المسائل الردية ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة
على ائمتهم ويذكر ائمة غيرهم ام الذي فعل ضد ذلك و
اعتقد خلافه والجواب ان الامامية ماذكروه من
التنزيه انما هو التعطيل وتنقيص لله ولانبيائه وذلك
لان قول اهل ... نفاة الصفات يتضمن وصف الله تعالى
بسلب صفات الكمال التي يشابه فيها الجمادات والمعدومات
فاذا قالوا انه لا تقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا
كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض ولا رضا ولا سخط
ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر ان يتصرف بنفسه
كانوا قد شبهوه بالجمادات المنقوصات وسلبوه صفات
الكمال فكان هذا تنقيصا وتعطيلا لا تنزيها وانما
التنزيه ان ينزه عن النقائص المنافية لصفات الكمال
فينزه عن الموت والسنة والنوم والعجز والجهل و
الحاجة كما نزه نفسه في كتابه فيجمع له بين اثبات صفات
الكمال ونفي النقائص المنافية للكمال وينزه عن
ما تلك شيء من المخلوقات له في شيء من صفاته
ينزه عن النقائص مطلقا وينزه في صفات الكمال
ان يكون له فيها مثل من الامثال واما
الانبيا فانكم سلبتموهم ما اعطاهم الله من
الكمال وعلو الدرجات بحقيقة التوبة
والاستغفار والانتقال من كمال الى ما هو اكمل
وكذبتم ما اخبر الله به من ذلك وحرفتم الكلم عن مواضعه وظننتم ان

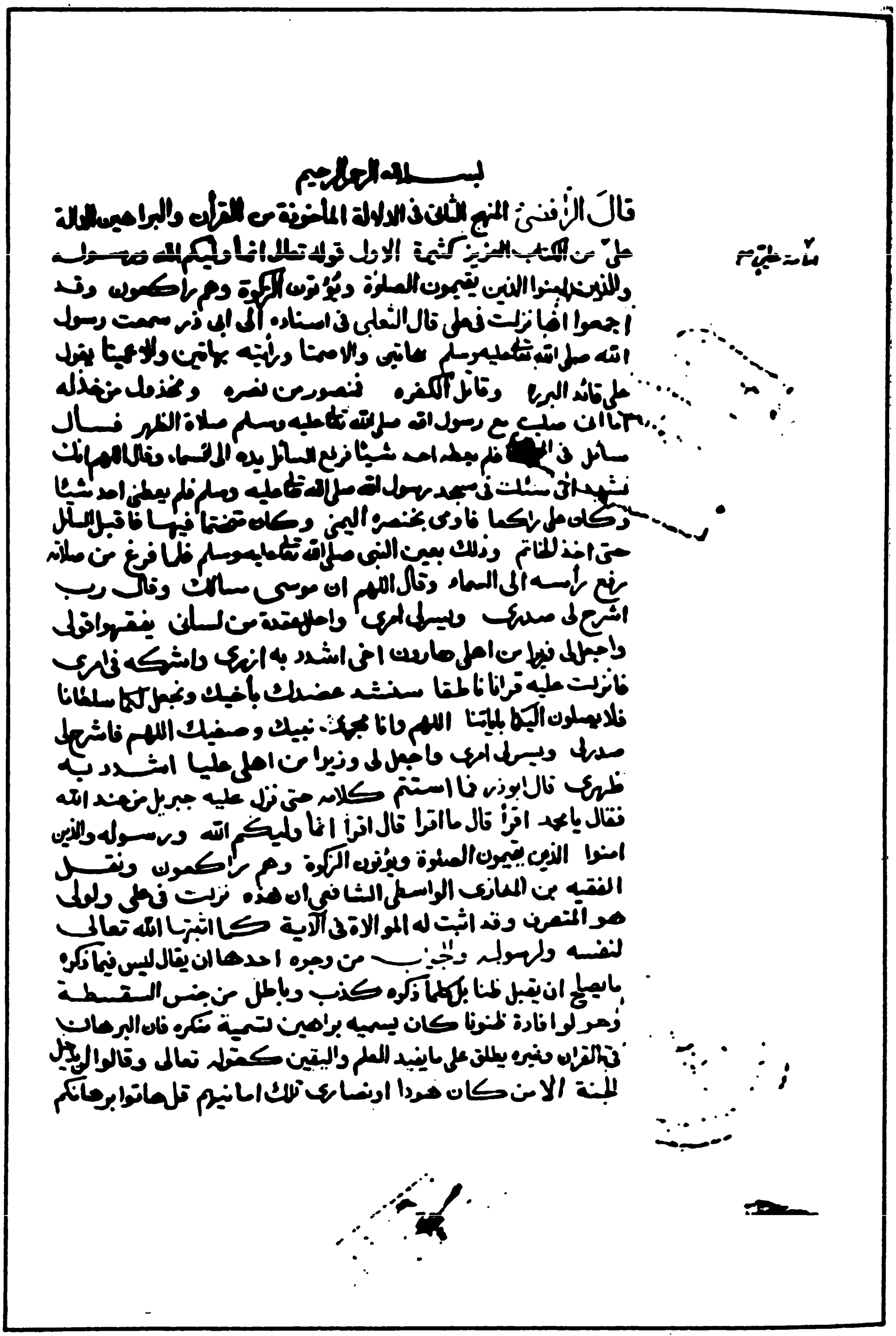
الصفحة الأولى من المخطوطة الرابعة بجامعة الإمام = ح

١/ ٣٦


١٦٤

الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ح)

١/ ٣٧



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الرافضي: المنهج الثالث في الأدلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة على من الكتاب العزيز كثيرة الأول قوله تعالى إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون وقد أجمعوا أنها نزلت في علي قال الثعلبي في إسناده إلى أبي ذر سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بهاتين وإلا صمتا ورأيته بهاتين وإلا عميتا يقول علي قائد البررة وقاتل الكفرة فمنصور من نصره ومخذول من خذله أما إني صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلاة الظهر فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد شيئا فرفع السائل يده إلى السماء وقال اللهم إنك تشهد أني سألت في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يعطني أحد شيئا وكان علي راكعا فأومى بخنصره اليمنى وكان متختما فيها فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم وذلك بعين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما فرغ من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال اللهم إن موسى سألك وقال رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي واجعل لي وزيرا من أهلي هارون أخي اشدد به أزري وأشركه في أمري فأنزلت عليه قرآنا ناطقا سنشد عضدك بأخيك ونجعل لكما سلطانا فلا يصلون إليكما بآياتنا اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري واجعل لي وزيرا من أهلي عليا اشدد به ظهري قال أبو ذر فما استتم كلامه حتى نزل عليه جبريل من عند الله فقال يا محمد اقرأ قال ما أقرأ قال اقرأ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون ونقل الفقيه ابن المغازلي الواسطي الشافعي أن هذه نزلت في علي والولي هو المتصرف وقد أثبت له الموالاة في الآية كما أثبتها الله تعالى لنفسه ولرسوله والجواب من وجوه أحدها أن يقال ليس فيما ذكره ما يصلح أن يقبل ظنا بل كل ما ذكره كذب وباطل من جنس السفسطة وهو لو أفاد ظنونا كان تسميته براهين تسمية منكرة فإن البرهان في القرآن وغيره يطلق على ما يفيد العلم واليقين كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم

الصفحة الأولى (ظ٥) من المخطوطة الخامسة بجامعة الإمام = س

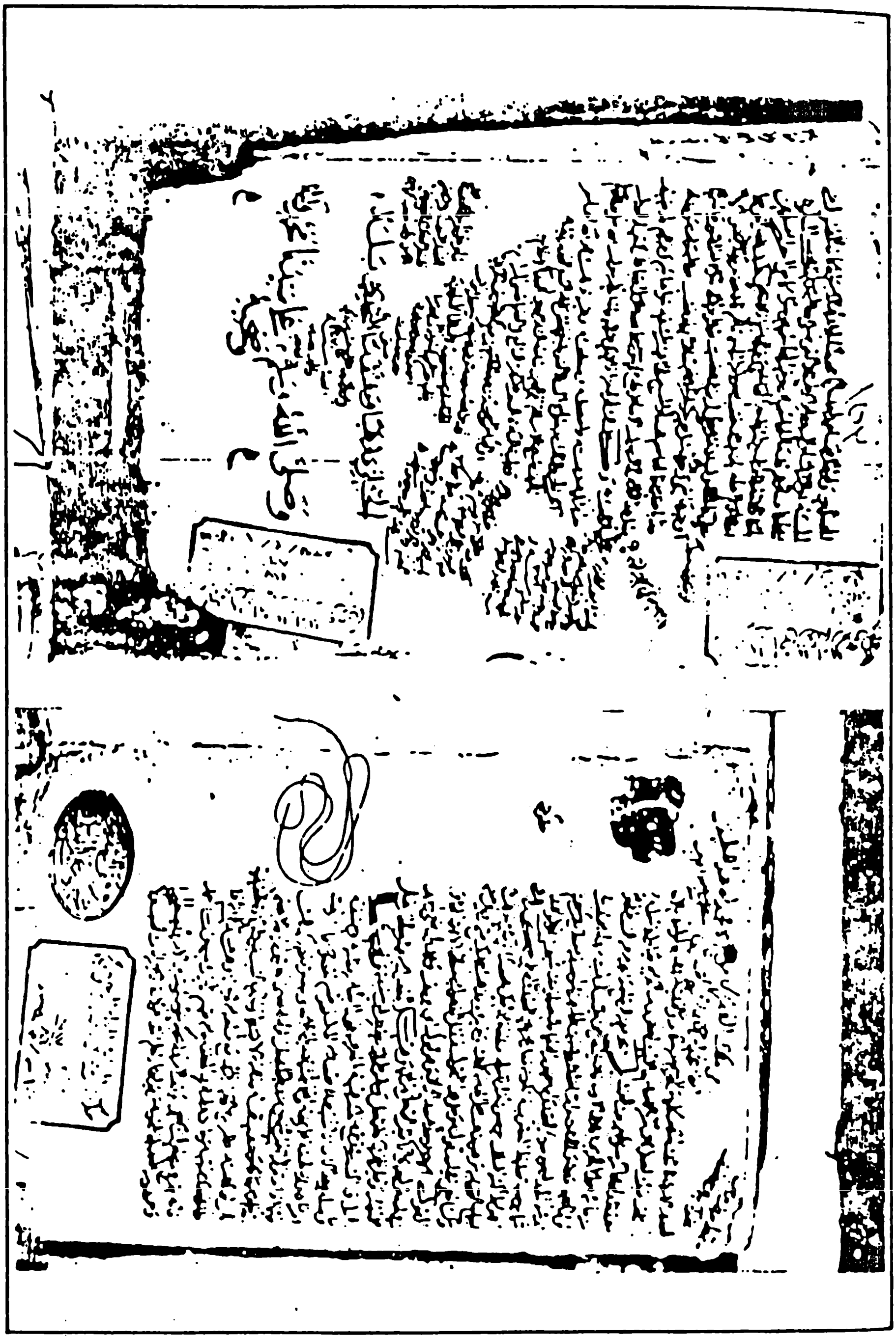
١/ ٣٨

سراية الحب بل بينه اذ كان رعاية اهل بيته مما امر الله ورسوله به وكان الصديق رضي الله عنه يقول ارقبوا محمدا في آل بيته رواه عنه البخاري وقال والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الي ان اصل من قرابتي وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه وسلم ما نقلت صحائف السرور غواديها وكتبت اقلام النور على قدق الرياض حكمة باريها

تم الكتاب المسمى بمنهاج الاعتدال في نقض كلام اهل الرفض والاعتزال لعلامة عصره فهامة الانام احمد بن تيمية شيخ الاسلام تغمده الله بالرحمة والغفران واسكنه اعلى فراديس الجنان برسم سيدنا ومولانا قبلة قلوب العلماء اين خيموا ومعقد افئدة الرؤساء اين يمموا كوكب الفضل الذي لاح في سماء الكمال ومعدن الفخر الذي حاز الجمال والجلال ذو الاخلاق السنية والافعال السديدة المرضية والاقوال المحررة والانفاس المطهرة والفضائل المشهورة والاسرار المعمورة ناصر السنة السنية على العين فرقة فلسفية ومشيد تخوت العدل بالديار الحجازية وانتشر فضل هذا الحبر بالاقطار اليوسفية اعني به من لم يسمح الزمان له بنظير وكل كامل وفاضل ملى كماله وفضله يشير غيره اعيان العلماء الاعلام وزبدة اهل الفضل والاحتشام مفتي مكة وخطيبها وامامها واديبها لم لا وقد حاز مذهب الامام وصاحبيه وتصدى لحل المشكلات وصار الامر والنهي اليه كيف لا وقد ايد الله به السنة وشيد اركانها واعلى قدرها الا وهو المحفوف بعناية المولى القادر سيدنا ومولانا الشيخ عبد القادر فتح الله له ابواب المآرب فتحا وشرح صدره بانوار المواهب شرحا ما تلاطمت في الابحر الامواج وطاف بالبيت العتيق من كل فج عميق الحجاج لا زالت آيات السعادة تتلى على سمعه من صحف البشائر

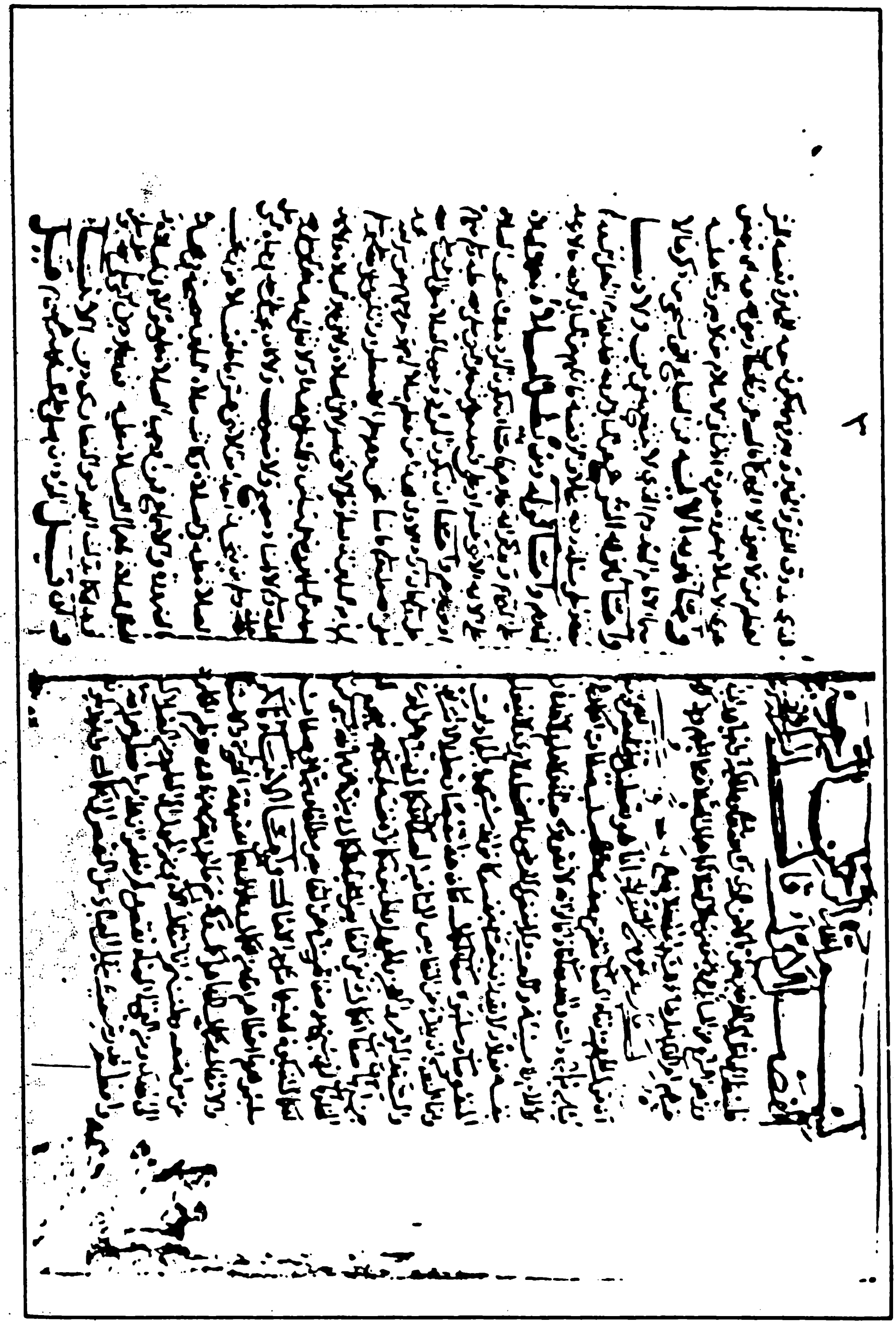
الصفحة الأخيرة من مخطوطة (س)

١/ ٣٩



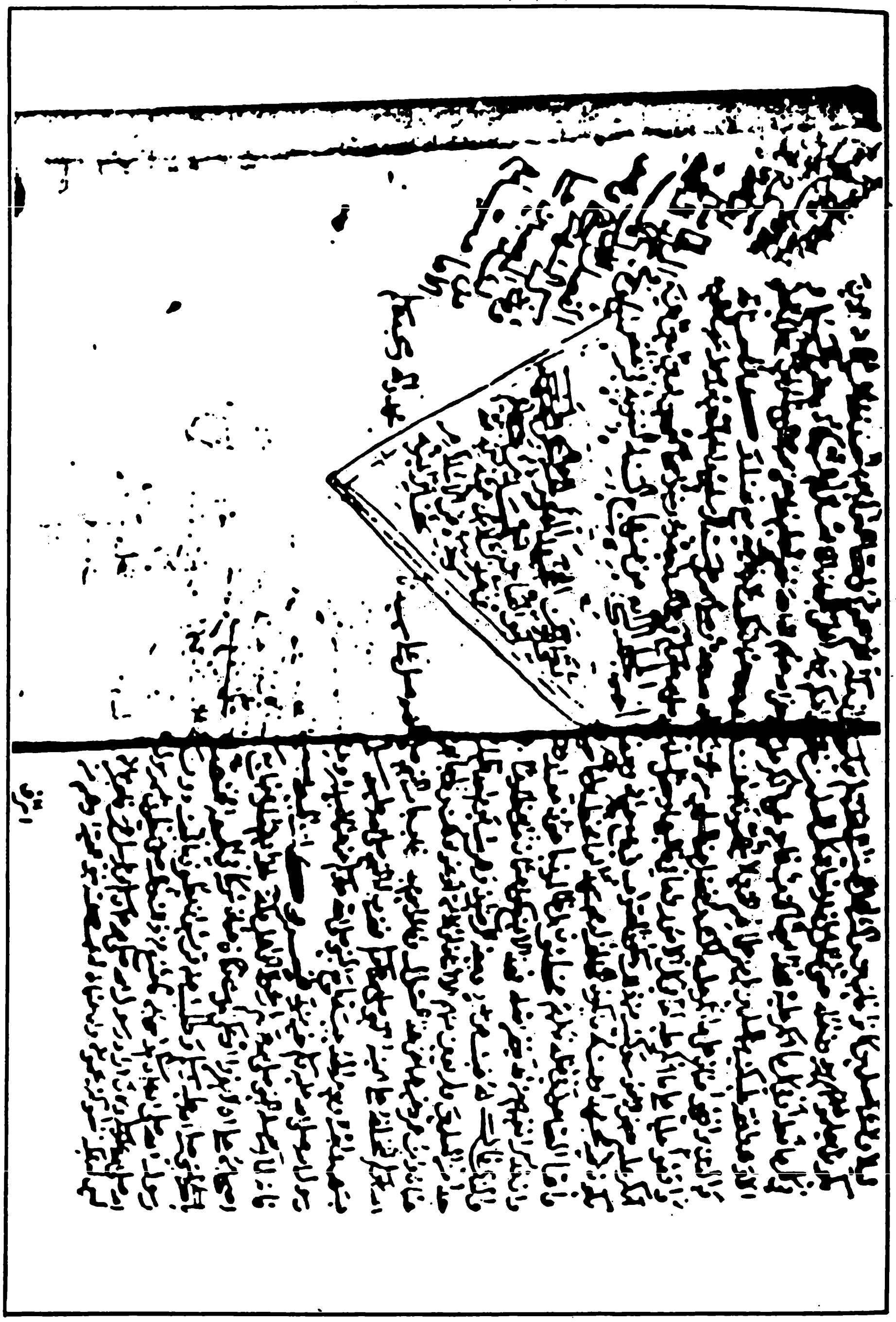
الصفحتان الأولى والأخيرة مخطوطة جامعة الملك سعود (ر) الجزء الثالث

١/ ٤٠



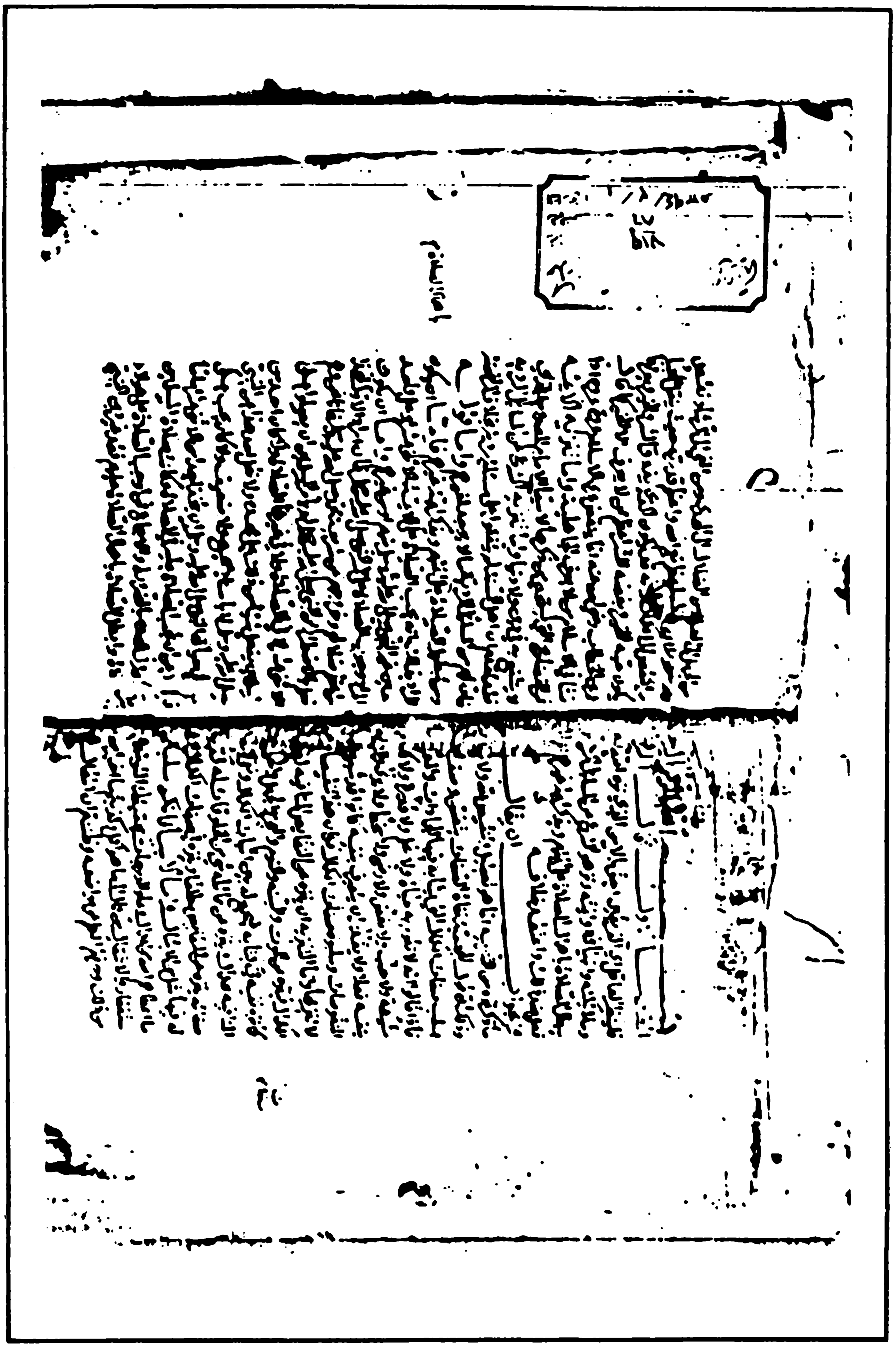
الصفحتان الأولى والثانية من مخطوطة (ر) الجزء الرابع

١/٤١



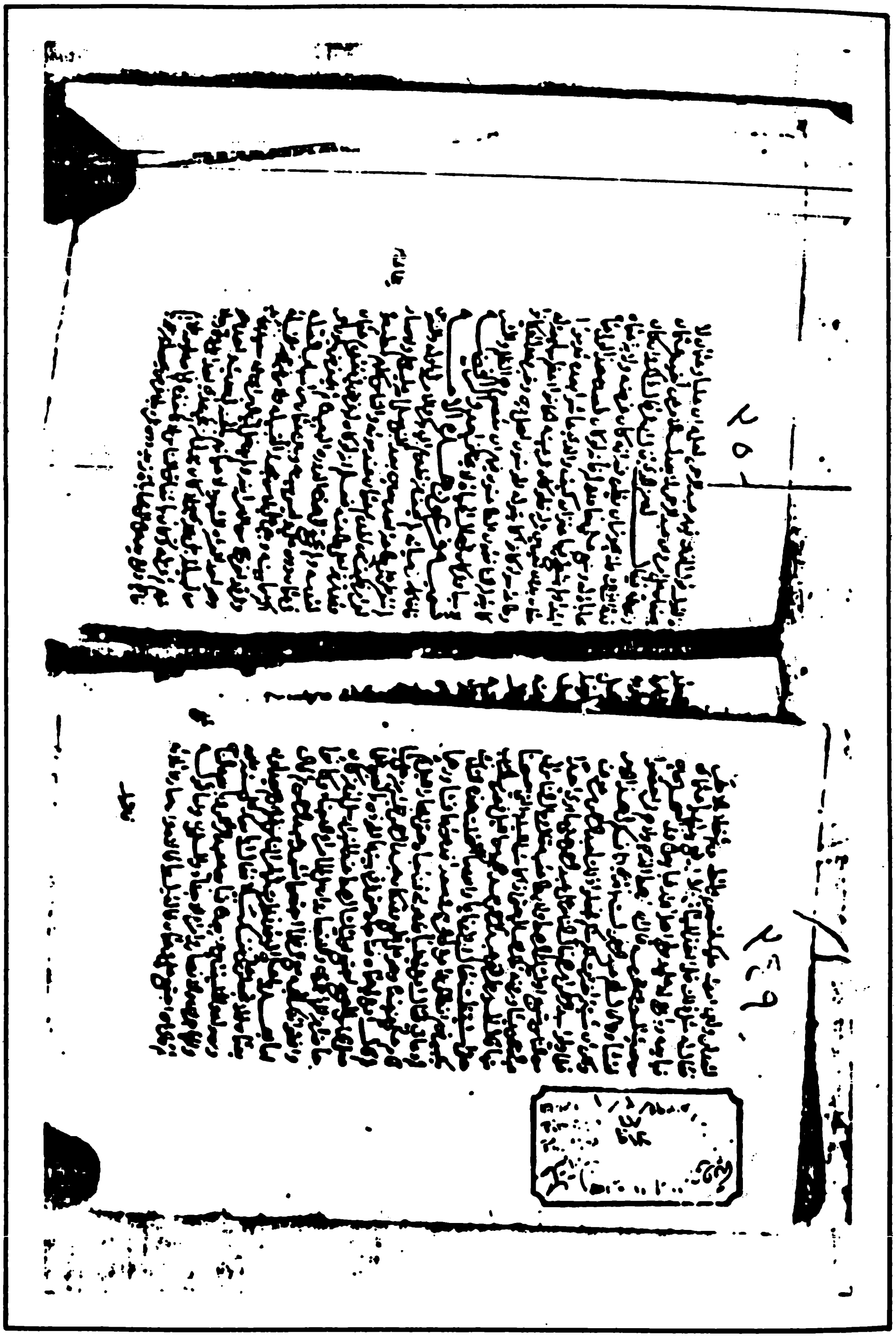
الصفحتان الأخيرة وقبل الأخيرة من مخطوطة (ر) الجزء الرابع

١/ ٤٢



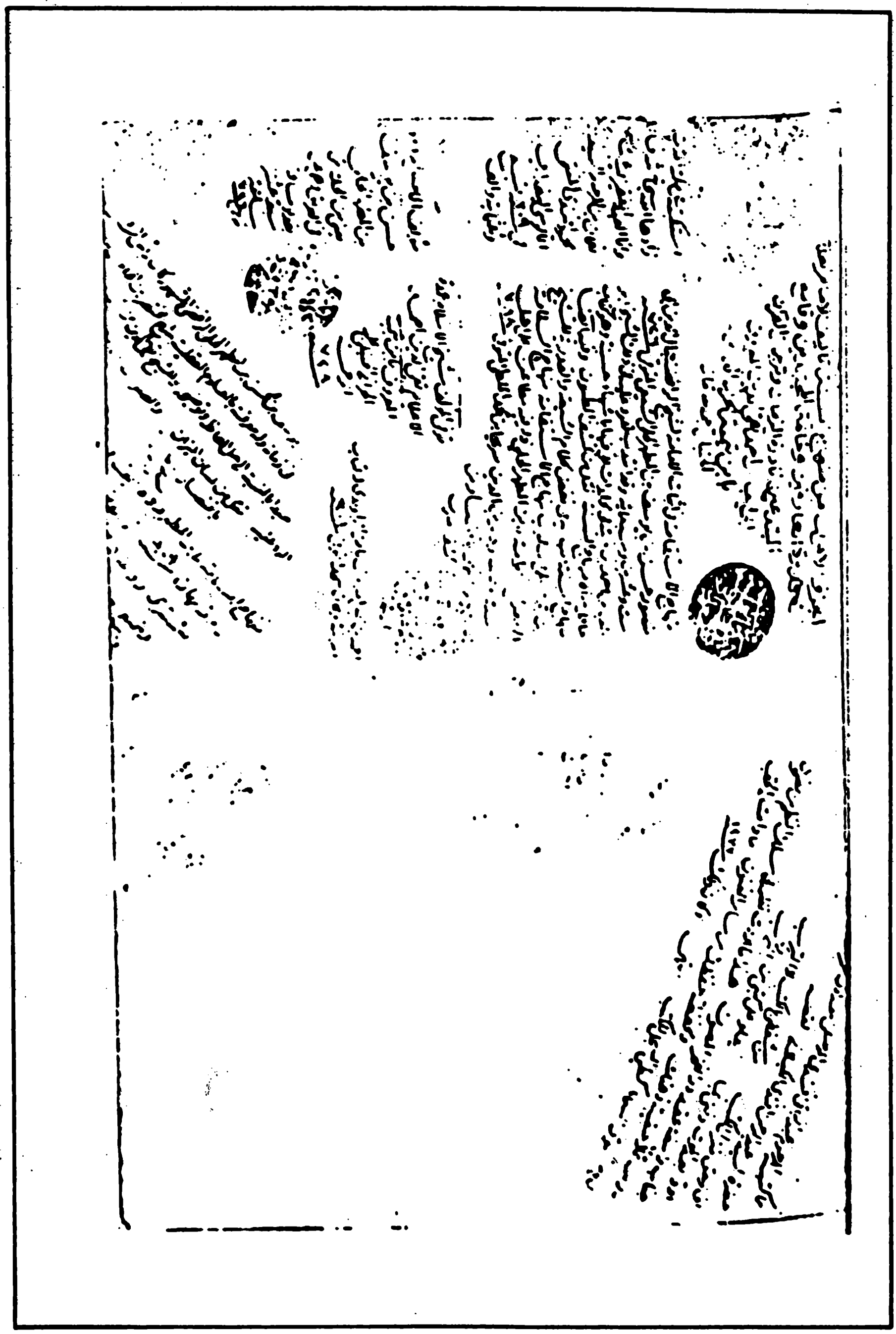
الصفحتان الأولى والثانية من مخطوطة جامعة الملك سعود (ي)

١/٤٣:



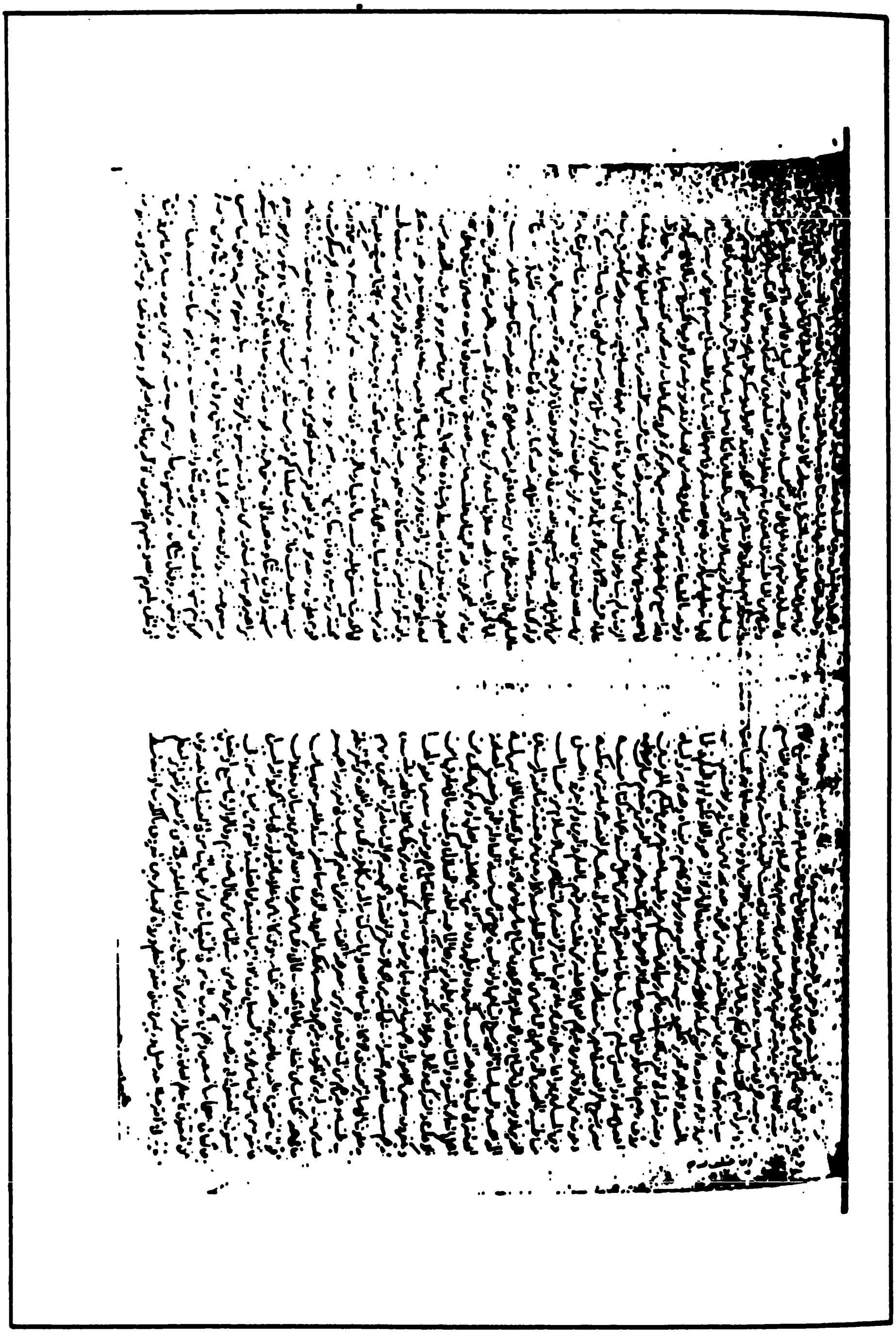
الصفحتان الأخيرة وقبل الأخيرة من مخطوطة (ي)

١/ ٤٤



ظهر غلاف نسخة (١) والصفحة التالية

١/ ٤٥



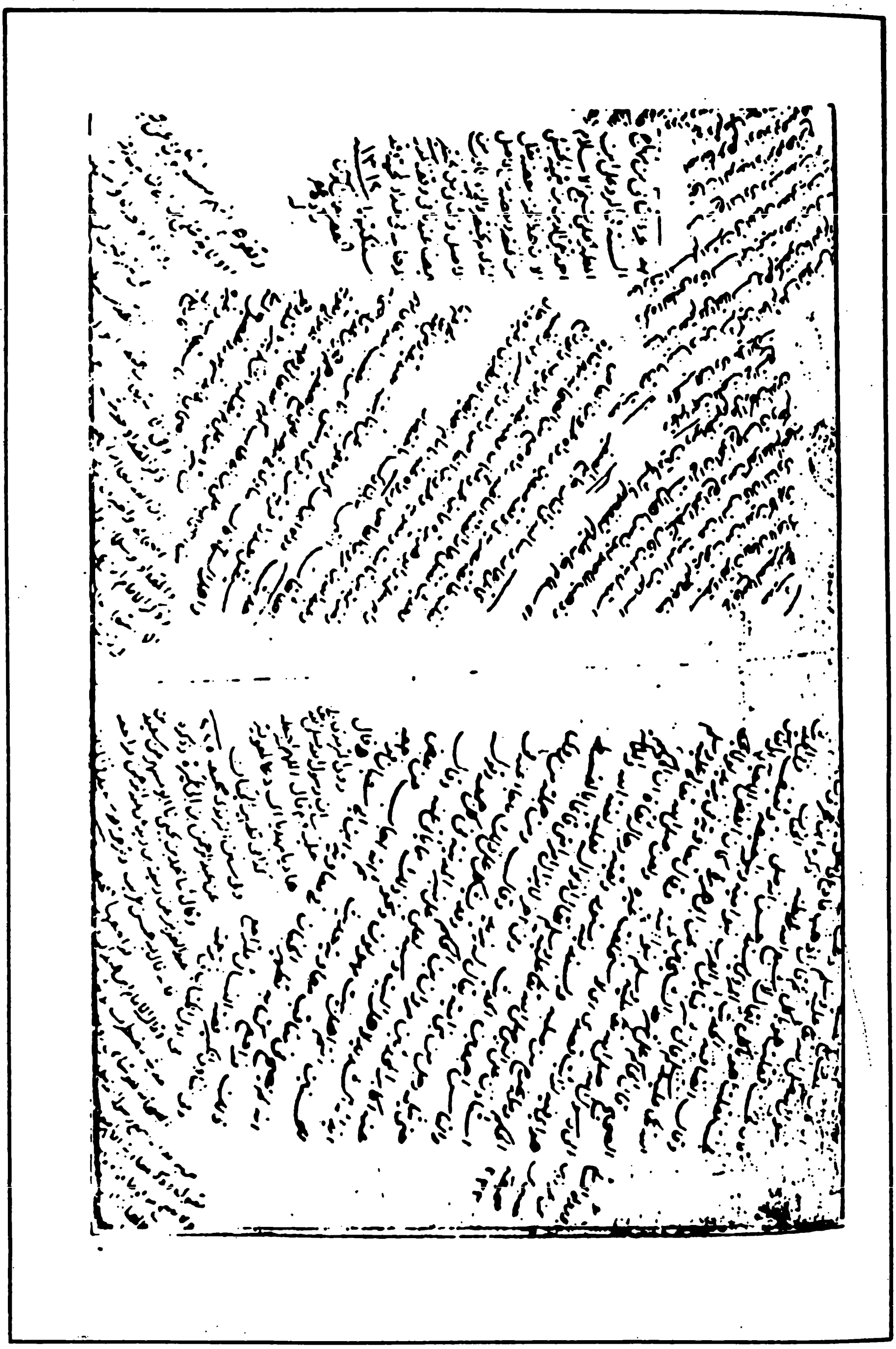
الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (١)

١/ ٤٦



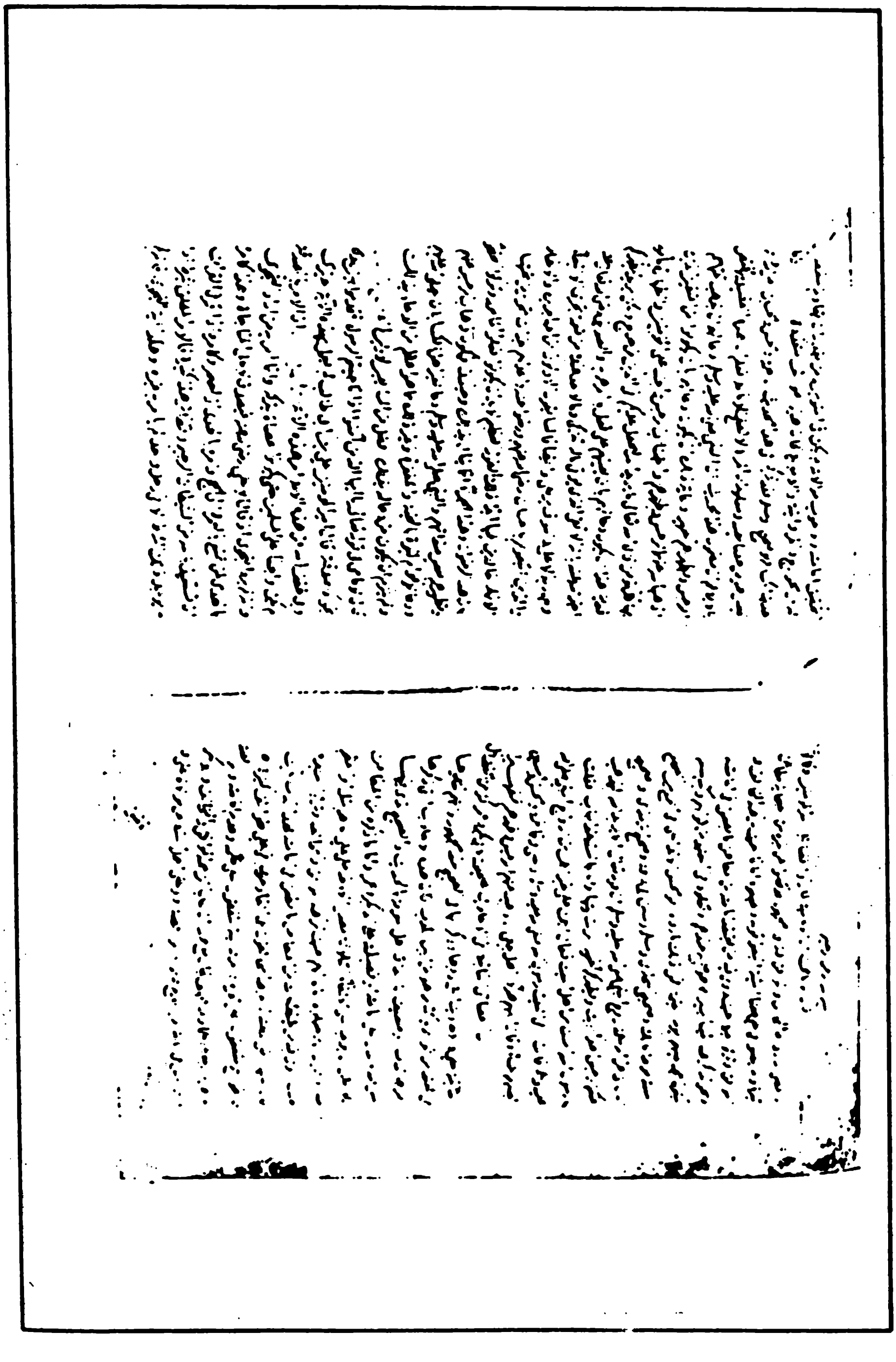
الصفحة الأخيرة من نسخة (ا)

١/ ٤٧



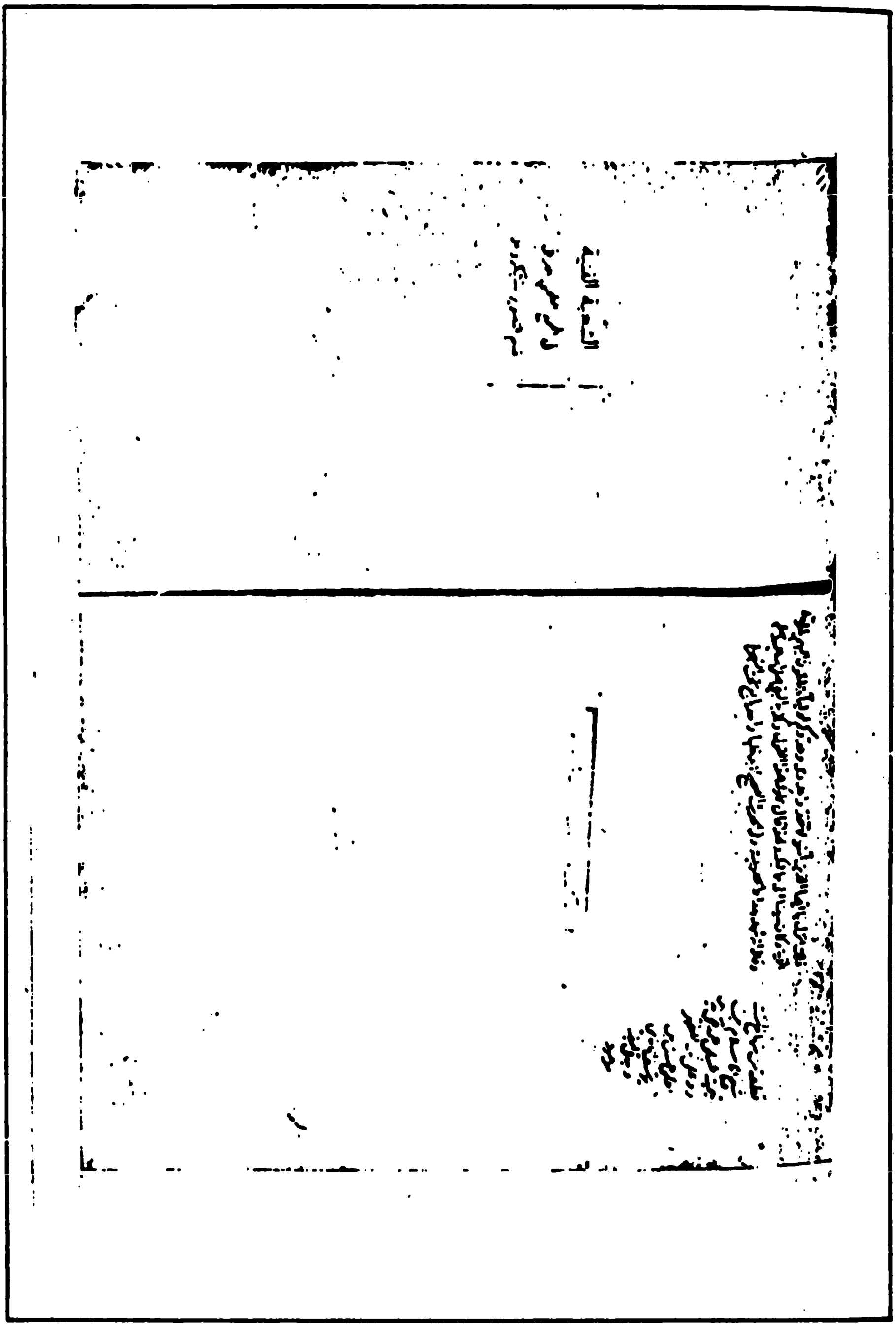
ظهر غلاف نسخة (ق) والصفحة التالية

٤٨/١



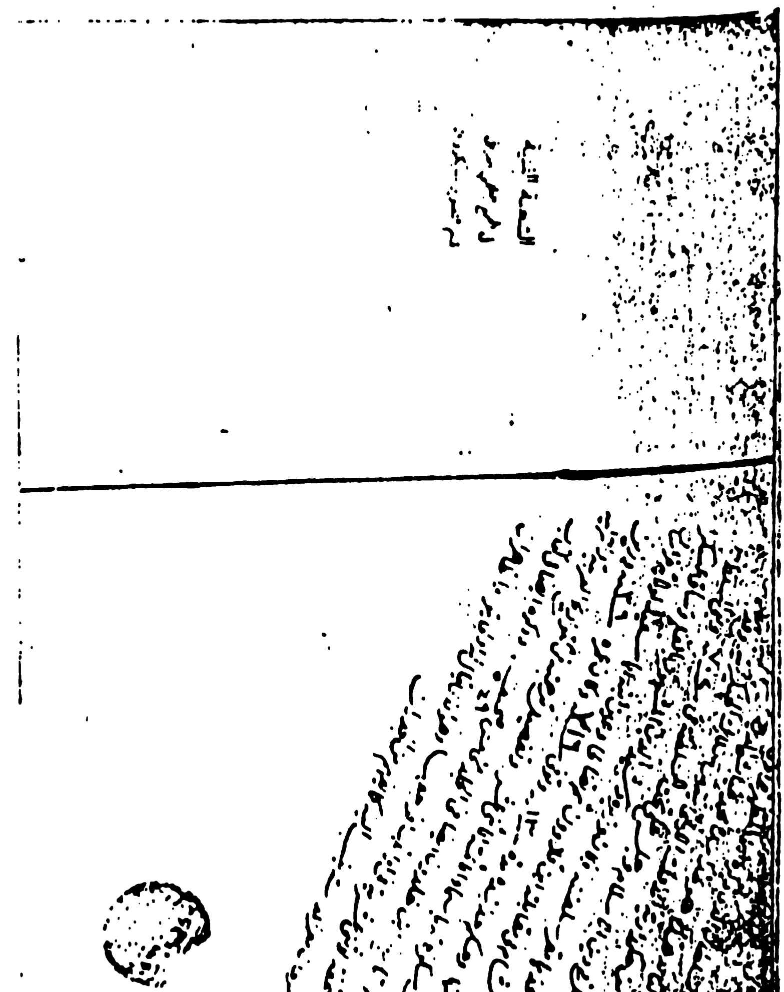
الصفحتان الأولى والثانية من نسخة (ف)

١/ ٤٩



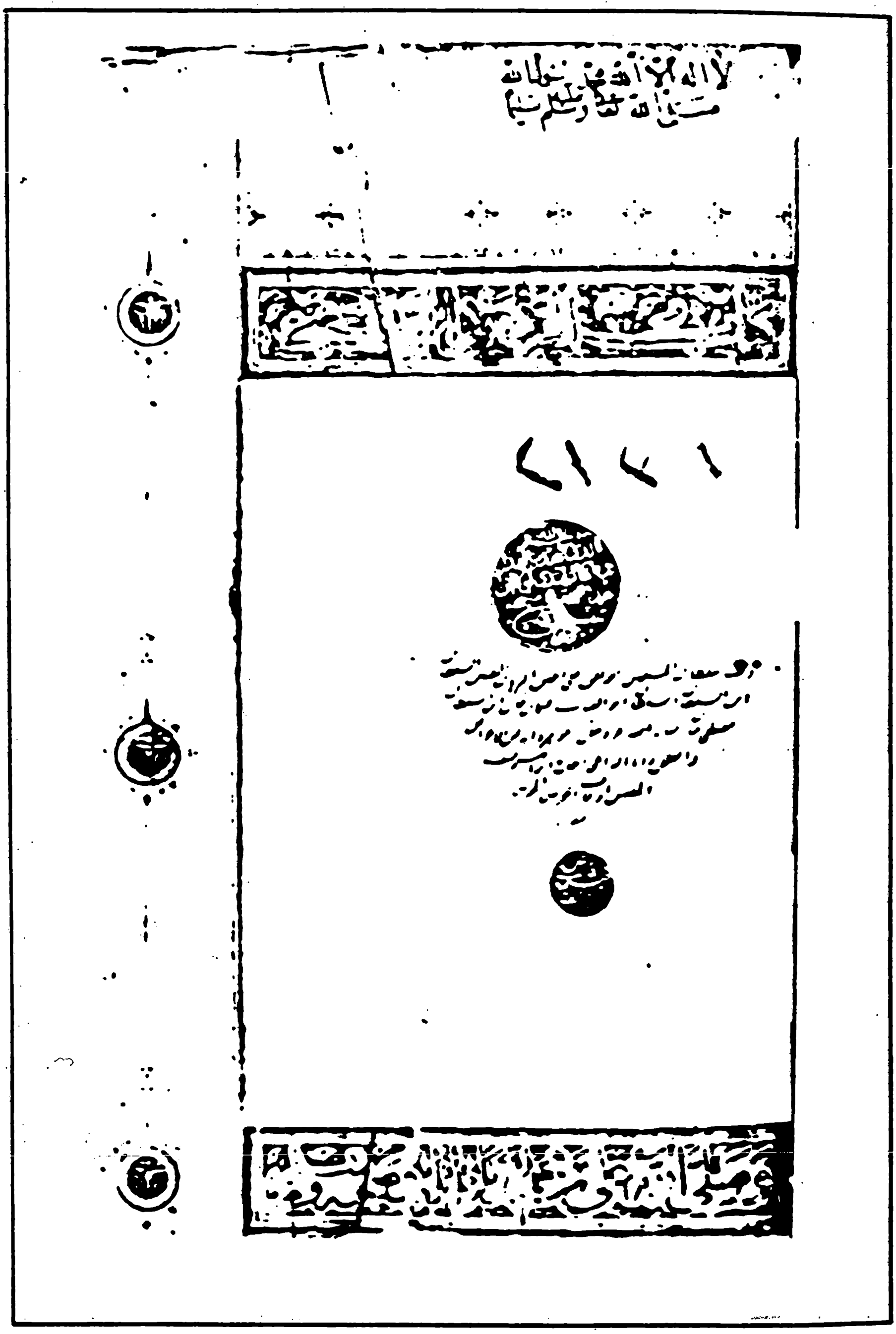
الورقة قبل الأخيرة من نسخة (ق)

١/ ٥٠



الورقة الأخيرة من نسخة (ق)

١/ ٥١



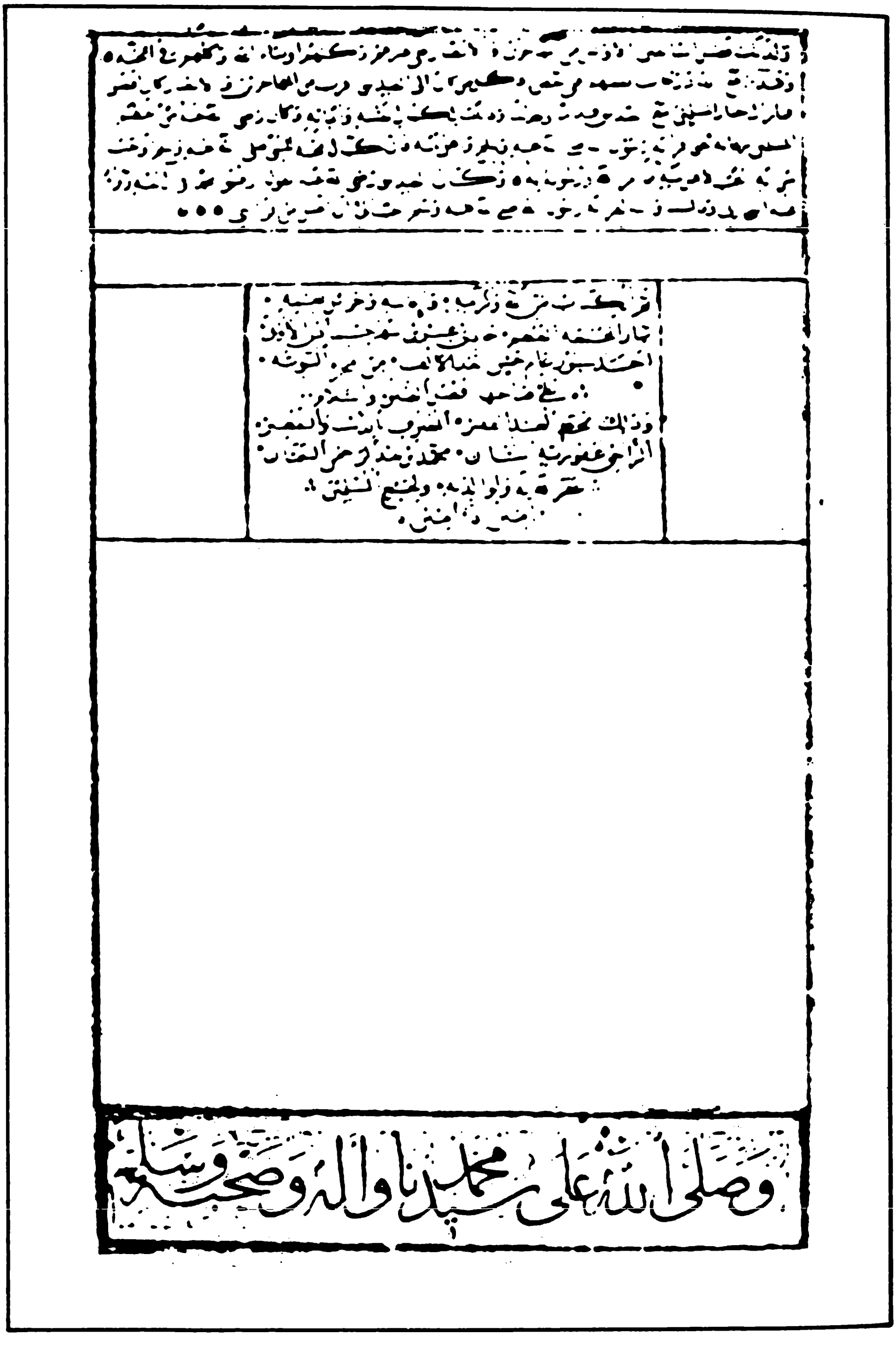
الصفحة الثانية من نسخة نور عثمانية (ن)

١/ ٥٢



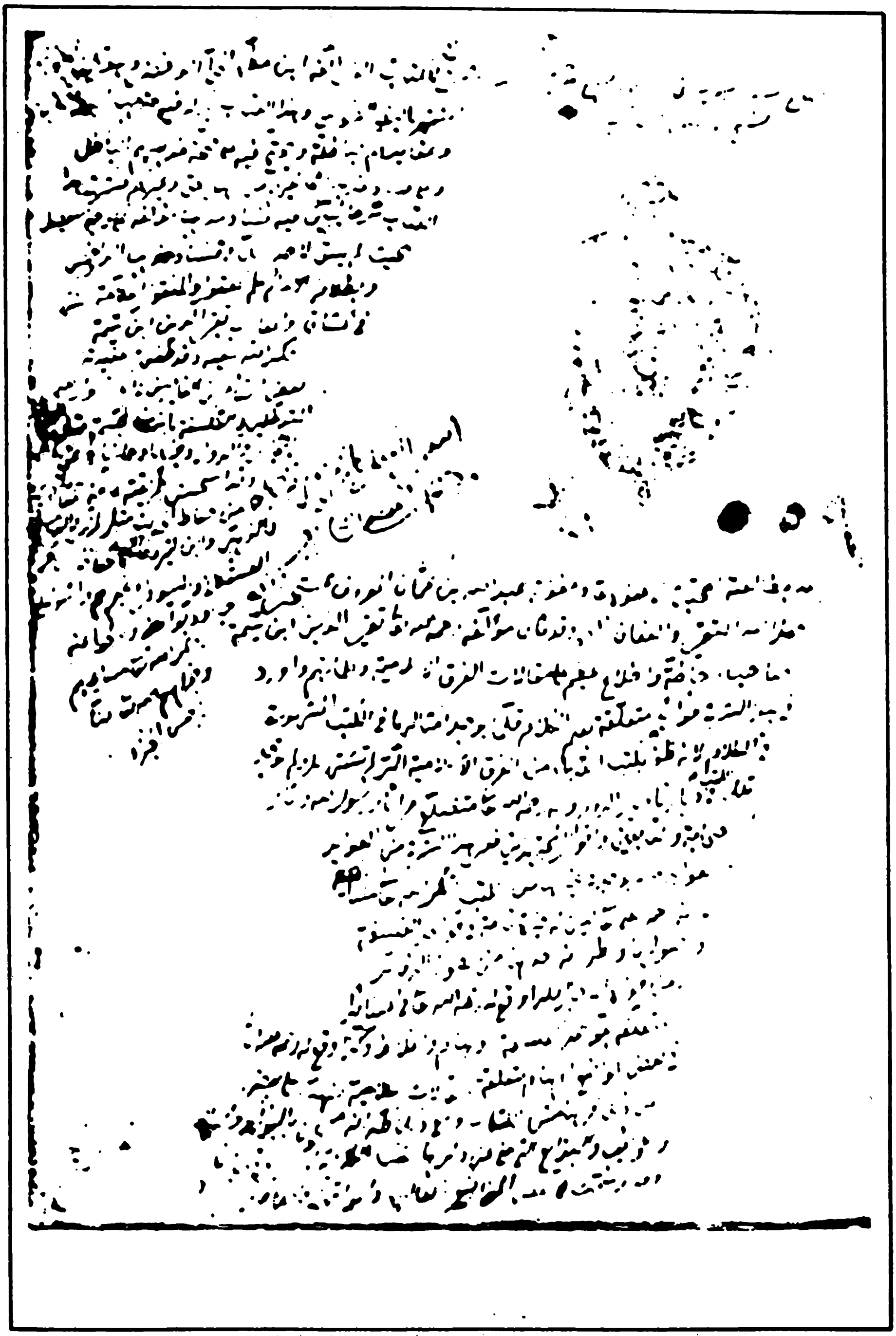
الصفحة الثالثة من نسخة نور عثمانية (ن)

١/ ٥٣


وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

الصفحة الأخيرة من نسخة نور عثمانية (ن)

١/ ٥٤



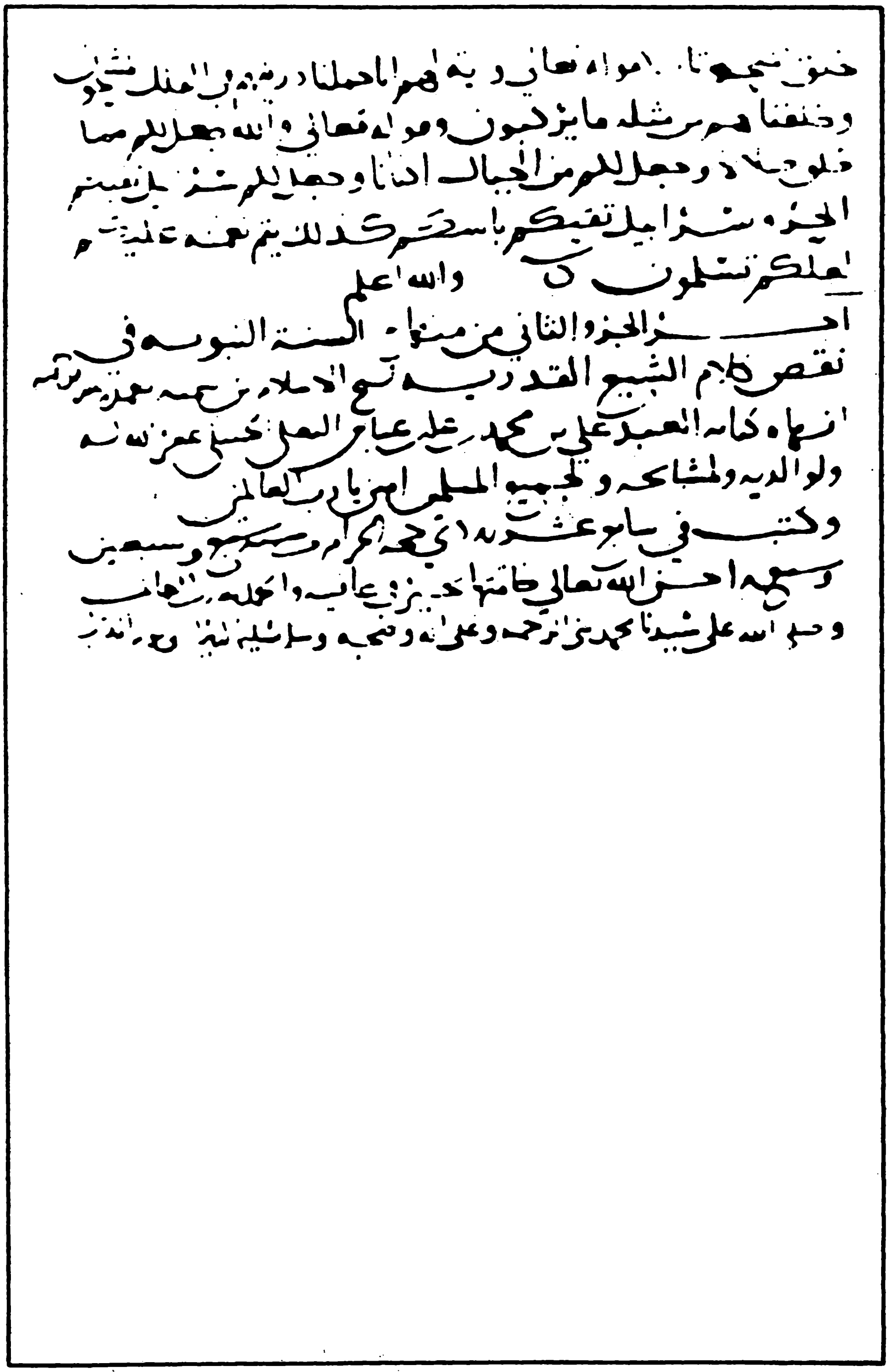
الصفحة الأولى من نسخة عاشر أفندي (ع)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال واختلفت الروافض في ارادة الله تعالى وهم اربع فرق فالفرقة
الاولى منهم اصحاب هشام بن الحكم وهشام الجواليقي يزعمون ان ارادة الله
حركة وهي معنى لا هي الله ولا هي غيره وانها صفة لله عز وجل ليست غيره
وذلك انهم يزعمون ان الله اذا اراد شيئا تحرك فكان ما اراد والفرقة
الثانية منهم ابو مالك الحضرمي وعلي بن ميثم ومن تابعهما يزعمون ان ارادة الله
غيره وهي حركة لله كما قال هشام الا ان هؤلاء خالفوه فزعموا ان الارادة
حركة وانها غير الله بها يتحرك والفرقة الثالثة منهم القايلون بالاعتزال
والامامة يزعمون ان ارادة الله ليست بحركة فمنهم من اثبتها غير المراد فيقول
انها مخلوقة لا بارادة ومنهم من يقول ارادة الله لتكوين الشي هو الشي
وارادته لافعال العباد هي امره اياهم بالفعل وهي غير فعلهم وهم يابون ان ايام
يكون الله اراد المعاصي فكانت والفرقة الرابعة منهم يقولون لا نقول
قبل الفعل ان الله اراده فاذا فعلت الطاعة قلنا ارادها واذا فعلت المعصية
فهو كاره لها غير محب لها قلت القول الثالث وهو قول متاخري الشيعة
كالمفيد واتباعه الذين اتبعوا المعتزلة وهم طايفة صاحب هذا الكتاب
والاول قول البصريين من المعتزلة والثاني قول البغداديين فصار هؤلاء
الشيعة مع المعتزلة وهذه المقالات التي نقلت في التشبيه والتجسيم لم
نر الناس نقلوها عن طائفة من المسلمين اعظم مما نقلوها عن قدماء الرافضة
ثم ان الرافضة حرموا الصواب في هذا الباب كما حرموه في غيره فقدماؤهم
يقولون بالتجسيم الذي هو قول غلاة المجسمة ومتاخروهم يقولون بتعطيل
الصفات موافقة لغلاة المعطلة من المعتزلة ونحوهم فاقوال ائمتهم دايرة

الصفحة الأولى بعد الفهرس من نسخة عاشر أفندي (ع)

١/ ٥٦


[illegible] قوله تعالى وآية لهم أنا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون
وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله جعل لكم مما
خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم
الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم
لعلكم تسلمون والله أعلم
آخر الجزء الثاني من منهاج السنة النبوية في
نقض كلام الشيعة القدرية [illegible]
[illegible] كاتبه العبد علي بن محمد [illegible] غفر الله له
ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين
وكتب في سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة [illegible] وسبعين
وسبعمائة أحسن الله تعالى خاتمتها [illegible]
وصلى الله على سيدنا محمد [illegible] وعلى آله وصحبه وسلم تسليما [illegible]

الصفحة الأخيرة من نسخة عاشر أفندي (ع)

١/ ٥٧ / ١٢ ـ مخطوطة جامعة الإمام الخامسة = س .

رقم هـٰذه المخطوطة الخامسة من مخطوطات جامعة الإمام هو ٤٩٦٨ ، وبياناتها : عدد الأوراق : ٢٥١ ورقة ، عدد الأسطر ٢١ سطراً ، المقاس ٢٥ × ١٧ سم ، ولم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ . وعلىٰ صفحة الغلاف كُتِب عنوان الكتاب كما يلي : «الجزء الرابع من كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لأبي العباس أحمد بن تيمية الحرَّانيّ الحنبلي رحمه الله تعالىٰ» . وأسفل هـٰذا العنوان يوجد ختم لعمادة شئون المكتبات بجامعة الإمام ، قسم المخطوطات ، الرقم ٤٩٦٨ . وفي أسفل الصفحة إلىٰ اليسار ختم آخر مستدير لقسم المخطوطات بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام . وعلىٰ الورقة التالية يوجد فهرس الجزء الرابع من الكتاب ويبدء بالكلام التالي : «قال الرافضي : المنهج الثاني في الأدلة المأخوذة من القرآن والبراهين الدَّالَّة علىٰ إمامة علي . . إلخ» . وآخر سطر : «فصل : قال الرافضي : البرهان الثامن عشر : قوله تعالىٰ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ﴾ [المجادلة : ٩] . . . إلخ» .

وأمَّا الصفحة التالية وهي ظ ٥ فتبدأ فيها الصفحة الأولىٰ من الجزء الرابع وأولها : «بسم الله الرحمـٰن الرحيم . قال الرافضي : المنهج الثاني في الدلالة المأخوذة من القرآن والبراهين الدالة علىٰ إمامة عليّ من الكتاب العزيز كثيرة ؛ الأول . . . إلخ» . وهـٰذا الكلام يوافق أول الجزء الرابع (ص٢) من طبعة بولاق = ب ، و آخر الكتاب هو في ظ ٢٥٠

١/ ٥٨ وينتهي بهـٰذه العبارات : «وكان الصديق ـ رضي الله عنه ـ يقول : ارقبوا محمداً في آل بيته . / رواه عنه البخاري . وقال : والله لقرابة رسول الله ﷺ أحبّ إليَّ أن أصل من قرابتي . وصلَّىٰ الله علىٰ من لا نبي بعده . محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلّم ، ما نقلت صحائف السرور غواديها ، وكتبت أقلام النور علىٰ ورق الرياض كلمة باريها» .

وهـٰذه العبارات هي نفس العبارات التني ينتهي بها الجزء الرابع من طبعة بولاق (ص٢٩٨) ، وتأتي بعدها سطور هي نفس السطور الموجودة بعدها في النسخة المطبوعة ببولاق وأولها : «تم الكتاب المسمَّىٰ بمنهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لعلّامة عصره ، فهّامة الأنام أحمد بن تيمية شيخ الإسلام . . إلخ .

وفي آخر ص ٢٥١ توجد أبيات آخرها هو :

فالله يوسعه برا ويشكر ما ... أبدى لنا معشر القرآن والسنن

وبعد ذلك توجد عبارات مطبوعة في ص ٢٩٩ وهي: وكان تمام الكتاب المبارك في يوم الخميس سلخ شعبان المبارك من شهور سنة ١١٢٢هـ من الهجرة النبوية، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم». على أنه يوجد عبارات بعد ذلك في النسخة المخطوطة في ص ٢٥١، ص ٢٥٢ لم تطبع في طبعة بولاق هي: «إلى هنا انتهى ما كان في آخر الأصل، ويقول أضعف العبّاد: أبو إسماعيل يوسف حسين بن القاضي محمد حسن الخانفوري الحنبلي السلفي: إنه قد استتب إتمام هذا الكتاب ضحوة يوم الأربعاء خامس شهر الله الحرام محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين بعد ألف وثلاثمائة بعون الله/ الملك الوهَّاب، وإليه المرجع والمآب، ١/ ٥٩
بهمتي القاصرة، ويدي الفاترة، فأسأل الله أن يجعل لي فيه نصيباً في الآخرة، وأحسن عاقبتي وعاقبة والديّ وأستاذي، وجميع المؤمنين والمؤمنات، والمسلمين والمسلمات في الأمور كلها، وأجارنا وإياهم من خزي الدنيا وعذاب الآخرة، آمين وصلَّى الله تعالى على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه، وجميع أئمة دينه بإحسان إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً كثيراً، وسبحانك اللَّهُمَّ، وتحيتهم فيها سلام، وآخر دعواهم أنْ الحمد لله رب العالمين».

وتحت هذه العبارات، يوجد ختم قسم المخطوطات بالمكتبة المركزية لجامعة الإمام.. وهذا يدلّنا على أن طبعة بولاق اعتمدت على هذه النسخة، لطبع الجزء الرابع أو على نسخة أخرى نقلت عن هذه النسخة إذا افترضنا أن الأسطر الأخيرة التي لم تطبع لم تكن في النسخة التي طبع عنها الكتاب.

وظهر لنا مما تقدَّم: أنَّ هذه النسخة تحمل اسم الناسخ وتاريخ النسخ، ووجدت أن مسطرة الصفحات ٢٥ سطراً لا ٢١ سطراً كما ذكرت بيانات المكتبة، وفي كل سطر نحو ١٢ كلمة، وخط النسخة خط نسخ حديث ومنقوط.

١٣ ـ مخطوطة جامعة الملك سعود الأولى = ر.

رقم هذه النسخة في فهرس مخطوطات جامعة الرياض = جامعة الملك سعود هو ٢١٤/ م. ت رقم الفيلم ٢٩ ترتيب الكتاب في الفيلم ٣، وذكر في بيانات قسم المخطوطات بعمادة شئون المكتبات لجامعة الرياض أن هذه المخطوطة مصورة عن المكتبة العامة السعودية بالرياض، ثم ذكر ما يلي:/ تاريخ النَّسْخ واسم الناسخ: ١٢٧٠هـ. ١/ ٦٠
أحمد ابن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عيسى. عدد الأوراق ٣٤٦ ق (١٥٣ + ١٩٣). الأجزاء: الثالث والرابع في مجلدين. المقاس: ٢٤×١٦,٥ / ٢٢×١٥,٥سم. الرقم ٧١٧ـ٧١٨/ ٨٦ ملاحظات: نسخة جيدة خطها نسخ حسن وبعضه

دقيق، بعض الكلمات بالحمرة أو محمرة، وبعضها بالأخضر. الجزء الأول ناقص من أوله نحو كراسين ونصف. أما تاريخ التصوير ٢١/٧/ ١٣٩٥هـ الجزء الثاني فبعض أوراقه مغايرة. ذكر الناسخ أنه نقلها وقابلها على نسخة مكتوبة سنة ٧٤٣ على يد محمد بن عز الدين المارداني الصفار عن خط المؤلف.

وقد وجدت أن هـٰذه النسخة موافقة في بدايتها ونهايتها لنسخة هـ (رقم ٥٢٦٤) من مخطوطات جامعة الإمام، وإليك وصفاً للصفحة الأولى من المخطوطة.

في أعلى الصفحة إلى اليمين كتب ما يلي: «سقط من أول الكتاب نحو كراسين ونصف». وفي أعلى الصفحة وفي وسطها كتب ما يلي: «في ملك الفقير إلى مولاه محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمـٰن بن الشيخ محمد الشرعي (؟) وبعدها كلمات قليلة لم تظهر في المصورة..

وأسفل هـٰذا الكلام تبدأ المخطوطة وأولها ما يلي: «لعدم الإرث فانتفت أحكامه كلها، والتحريم من أحكامه، والذين أنكروها قالوا أحكام الأنساب تختلف، فيثبت لبعض الأنساب من الأحكام ما لا يثبت لبعض، فباب التحريم يتناول ما شمله اللفظ ولو مجازاً، حتى تحرم بنت البنت،/ بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب...». وهـٰذه ١/ ٦١
العبارات توجد في ص ٩٤ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب، وهي نفس بداية نسخة (هـ) من مخطوطات جامعة الإمام.

وأمَّا الصفحة الأخيرة من المخطوطة وهي ص ١٥٣، فيوجد في أعلاها إلى اليمين ختم مكتبة الرياض العامة السعودية، وآخر عباراتها هي: «وكذلك قوله: من آذاني في عترتي، فإن إيذاء رسول الله ﷺ حرام في عترته وأمته وسنته وغير ذلك، والله أعلم»، وهـٰذه العبارات تقابل ص ٢٥٦ من الجزء الثاني من طبعة بولاق وهي نفس العبارات الأخيرة في نسخة (هـ) كما سبق أن بينته.

وتلي هـٰذه العبارات في نسختنا (ر) ما يلي: «آخر الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيع القدرية، تأليف شيخ الإسلام تقي الدين، شامة الشام، وعين العلماء الأعلام، وبقية السادة السلف الكرام، البالغ في العلم أقصى المرام، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرَّاني، قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه، وجعل أبواب الجنة له مفتوحة ولجميع علماء المسلمين، بقلم أفقر الورى وأذلّ الفقراء، أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى الحنبلي مذهباً ومعتقداً،

النجدي بلداً، في يوم الأربعاء الرابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٧٠هـ، والحمد لله رب العالمين، وصلَّىٰ الله وسلّم علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه».

وإلىٰ اليمين من هـٰذه العبارات، كُتِبَ ما يلي: «بلغ مقابلته بحسب الطاقة والإحكام علىٰ الأصل المنقول منه وهو مقابل علىٰ خط المصنف ـ رحمه الله ـ، / وجزاه عن الإسلام ٦٢/١
خيراً لعله (؟) لعشر بقين من شهر صفر سنة ٧٧١هـ والحمد لله رب العالمين، وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم».

وأسفل هـٰذه العبارات جهة اليمين، كتبت عبارات أخرىٰ، هي: «نقلت هـٰذا الكتاب من خط محمد بن عز الدين بن عبد العزيز بن جمال الدين عبد الرحيم المعروف بابن المارداني الصفار، وهو من أصحاب المصنف، وذكر أنه فرغ من نَسْخِهِ في شهر رمضان سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة».

ويوجد ختم آخر من أختام مكتبة الرياض العامة السعودية أسفل هـٰذا الكلام جهة اليمين. أما في جهة اليسار، فقد كتب ما يلي: «يتلوه في الجزء الرابع: الفصل الأول: قال الرافضي، فلينظر العاقل أيّ الفريقين أحق بالأمن، والحمد لله رب العالمين».

ووجدت أن صفحات الجزء الثالث من هـٰذه المخطوطة يختلف عدد السطور فيها ما بين ١٩ سطراً و٢٢ سطراً، وعدد كلمات كل سطر نحو ١٢ كلمة، وخط النسخة نَسْخ منقوط.

أمَّا الجزء الرابع من هـٰذه المخطوطة (ر) فهو يقابل نسخة (ح) من مخطوطات جامعة الإمام. أما صفحة الغلاف فكُتِبَ عليها: «هـٰذا الجزء الرابع من منهاج السنُّة النبوية في نقض كلام الشيع القدرية، تأليف شيخ الإسلام والمسلمين، القائم ببيان الحق ونصر الدين، الذي أضحك الله به من الدين ما كان عباساً، الشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية». وكتبت هـٰذه العبارات داخل مثلث مقلوب، وكتب تحتها داخل دائرة ما يلي:
«قدَّس الله روحه، أبواب الجنان لديه مفتوحة، وأسكنه/ قصورها وديارها، وأطعمه من ٦٣/١
فواكهها وسقاه من أنهارها، وجزاه عن الإسلام خيراً، وجميع علماء المسلمين آمين».
وكتب أسفل الدائرة: «وصلَّىٰ اللَّهُمَّ علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم».

وكتبت عبارات بخط مخالف علىٰ يمين الدائرة، هي: «في ملك أفقر العباد إلىٰ مولاه محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمـٰن بن حسن عفا الله عنهم بمنِّه وكرمه». وبعدها كتبت كلمات لم أستطع قراءتها في المصورة، وتحتها: «سنة ١٣٣٤»، وتحتها

«٢٦ب(؟)» .

وإلىٰ يسار العنوان في أعلىٰ الصفحة، يوجد ختم الوقفية وتحته ختم آخر لمكتبة الرياض العامة السعودية .

وأمَّا الصفحة التالية للغلاف، فكتب فيها قصيدة تبدأ كما يلي : «قال الشيخ الإمام العَالم العلَّامة، شيخ الإسلام، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن . . » ولم يظهر باقي الاسم، والأرجح أنَّهُ أسم الذهبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، ولٰكني لم أعثر علىٰ هٰذه القصيدة في موضع آخر .

والقصيدة غير واضحة في المصورة، وهي - علىٰ قدر الطاقة - كما يلي[(١)] :

نزّه فؤادك عن سوى روضاته ... فرياضه حل [لكل] منزّه[(٢)]

/ والفهم طلسم لكنز علومه ... فاقصد إلى الطلسم تحظ بكنزه ١/ ٦٤

لا تخش من بدع لهم وحوادث ... ما دمت في كنف الكتاب وحرزه

من كان حارسه الكتاب وحِرزُه ... لم يخش منه طعن العدو ووخزه

لا تخش من شبهاتهم واحمل إذا ... ما قبلتك بنصره وبعزّه

والله ما هاب امرؤ شبهاتهم ... إلا لضعف القلب منه وعجزه

يا ويح تَيْس ضالع يبغي مسا ... بقة الهزبر بعدوه وبِجَمْزِه

ودخان زبل يرتقي للشمس ... يستر عينها لما سرى في ازه

وجبان قلب أعزل قد رام ... يأسر فارساً شاكي السلاح بهزّه

وللشافعي - رحمه الله تعالىٰ -[(٣)] :

خبت نار شوقي[(٤)] باشتعال مفارقي ... وأظلم عيني[(٥)] إذ أضاء شهابها

/ فيا بومة[(٦)] قد عششت فوق هامتي ... على الرغم مني حين طار غرابها ١/ ٦٥

عرفت[(٧)] خرابَ العمر مني فزرتني ... ومَأواك من كل الديار خرابها

---

(١) عرضت القصيدتين علىٰ أخي وأستاذي الأستاذ محمود محمد شاكر، فتفضل بمراجعتهما وبتوجيهي إلىٰ حل ما استغلق عليَّ، فجزاه الله خيراً .

(٢) اقترح الأستاذ محمود شاكر، إضافة «لكل» حتىٰ يستقيم البيت .

(٣) القصيدة التالية في «ديوان الشافعي»، ص ٢٩ - ٣٢، تحقيق : زهدي يكن، ط . دار الثقافة، بيروت، ١٩٦١م .

(٤) الديوان : «نفسي» .

(٥) الديوان : «ليلىٰ» .

(٦) الديوان : «أيا بومة» .

(٧) الديوان : «رأيت» .

انعم عـيـشي(١) بعـد ما حلّ عـارضي ... طلايع شـيب ليس يغني خـضـابهـا
إذا اسـودّ(٢) لون المرء وابيض شعـره ... تـنغص من أيامـه مـسـتطابهـا(٣)
وغـرّه(٤) عمر المرء قبل مشيبه ... وقـد فنيت نفس تولى شـبـابهـا
فـدع عنك فـضـلات(٥) الأمـور فإنهـا ... حـرام على نفس التـقـي ارتكابهـا(٦)
٦٦/١ / ولا تَمْشِينْ في الأرض مشي تفاخر(٧) ... فـعـمّـا قليل يحـتـويك ترابهـا
وأحـسن إلى الأحـرار تملك رقـابهم ... فـخـيـر تجارات الكرام اكـتـسـابهـا
ومن يذق الدنيـا فـإني طعـمـتـهـا ... وسـيـق(٨) إلينا عـذبهـا وعـذابهـا
فـلـم أرَهـا إلا غـــروراً وبـاطـلا ... كـمـا لاح في ظهـر الفـلاة سـرابهـا
ومـا هي إلا جـيـفـة مـسـتـحـيلة ... عليـهـا كـلاب هَمُّهُنَّ اجـتـذابهـا
فـإن تَجْـتَنِبْـهـا كنت سِلماً لأهلهـا ... وإن تجـتـذبهـا نازعـتك كـلابهـا
فـطوبى لـنفس وطنت(٩) قـعر بيـتهـا ... مـغلقـة الأبواب مُـرْخًى حـجـابهـا
كـتـبت وقـد أيقنت لا شك أنني ... سـتـبلى يدي يومـاً وَيَبْلَى كـتـابهـا(١٠)
واعلم أن الله سـائلهـا غـدا ... فـيـا ليت شـعـري مـا يكون جـوابهـا

/ وبعد هٰذه القصيدة كتب: «تمت كما وجدت». ٦٧/١

أمَّا الصفحة التالية (وهي ص ٢)، فتبدأ كما يلي: «بسم الله الرحمٰن الرحيم. الفصل الأول: قال الرافضي: فلينظر العاقل أي الفريقين أحق بالأمن الذي نزَّه الله تعالى وملائكته وأنبياءه وأئمته ونزّهوا الشرع عن المسائل الرديَّة...». وهٰذه العبارات توجد في ص ٢٥٦ من الجزء الثاني من طبعة بولاق = ب، وهي التي تبدأ بها نسخة (ح) (رقم٤٩٩٤) من مخطوطات جامعة الإمام. وآخر عبارات الصفحة الأخيرة من المخطوطة (وهي ص ٣٨٣): «... فقد عفىٰ الله عن جميع المتولين يوم أحد فدخل في العفو من هو دون عثمان، فكيف لا يدخل هو فيه مع فضله وكثرة حسناته؟». وهٰذه العبارات تقابل

(١) الديوان: «أأنعم عيشا». (٢) الديوان: «اصفر».
(٣) جاء هٰذا البيت في الديوان بعد البيت التالي.
(٤) الديوان: «وعزة». (٥) الديوان: «سوءات».
(٦) جاء في الديوان (ص٣١) بعد هٰذا البيت، بيت لم يرد هنا، وهو:
وادّ زكاة الجاه واعلم بأنها ... كمثل زكاة المال تمّ نصابها
(٧) جاء هٰذا البيت في الديوان (ص٣٣) بعد البيت التالي هنا، وفي الديوان:
ولا تمشين في منكب الأرض فاخراً ... .
(٨) في الأصل: «ومن يذق الدنيا في طعمتها.. ويسق... إلخ. والتصويب من الديوان.
(٩) الديوان: «أو لنت».
(١٠) هٰذا البيت والبيت التالي له، ليسا في «الديوان».

العبارات الموجودة في ص ٢٠٧ من الجزء الثالث من طبعة بولاق، وهي آخر ما وجد في مخطوطة (ح) من مخطوطات جامعة الإمام.

وبعد هٰذه العبارات يوجد في (ر) الجزء الرابع ما يلي: «والحمد لله وحده، وصلّىٰ الله علىٰ سيد المرسلين، وإمام المتقين، ورسول رب العالمين، وصلّىٰ الله عليه وسلم، وعلىٰ أزواجه وذريته وأصحابه أجمعين، آمين آمين آمين. آخر المجلد الرابع من منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيع القدرية للشيخ تقي الدين المجتهد المفسّر، الحبر والبحر، أبوالعباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية ـ رحمه الله ـ، وجزاه عن الإسلام خيراً بمنِّه». وهٰذه العبارات كتبت داخل مثلث مقلوب، وكتب أسفل منها: «اللهمَّ صلِّ علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم».

١/ ٦٨ وعلىٰ يسار هٰذه الصفحة وفي أعلاها كتب ما يلي: «بلغ مقابلة علىٰ/ أصله وذلك يوم الا . . . جمادىٰ الآخرة سنة (ولم تظهر في الصورة أرقام السنة بوضوح)، والحمد لله وحده، وصلّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم».

وأسفل هٰذه العبارات كتب ما يلي: «يتلوه في المجلد الخامس إن شاء الله: الفصل الأول: قال الرافضي: وقد ذكر الشهرستاني وهو من أشد المتعصبين علىٰ الإمامية . . . إلخ».

وأمَّا الصفحتان الأخيرتان من الجزء الرابع (ص٣٨٤، ٣٨٥) فيتضمنان تعليقاً علىٰ كلام لابن تيمية يبدأ كما يلي: «بسم الله الرحمٰن الرحيم، هٰذا يتعلق بما ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ: وأمَّا الكتاب (؟) فسلف من رؤساء المتكلمين كالرازي والشهرستاني وأبي المعالي وغيرهم. «قال الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية في كتابه المسمىٰ بمفتاح دار السعادة . . . ولاية العلم والإرادة: وقد يقع في وهم كثير من الجهال . . .»، وينتهي التعليق في آخر ص ٣٨٥ بالعبارات التالية: «وقال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] وهٰذه مناظرات رسول الله ﷺ وأصحابه لخصومهم وإقامة الحجج عليهم، لا ينكر ذلك إلَّا جاهل مفرط الجهل».

وعدد السطور في الجزء الرابع يختلف ما بين ٢٢، ٢٤ سطراً، وعدد كلمات كل سطر نحو ١٢ كلمة، وخط هٰذا الجزء نسخ دقيق منقوط.

١٤ ـ مخطوطة جامعة الملك سعود الثانية = ي.

١/ ٦٩ هٰذه المخطوطة هي نسخة أخرىٰ من الجزء الرابع (حسب ترتيب/ نسخة ر)، ولكنها تختلف عنها، فهي تبدأ بنفس العبارات ـ وإن كانت ناقصة في نهايتها ـ، وهي مصورة أيضاً من المكتبة السعودية العامة بالرياض.

وإليك بيانات عمادة شئون المكتبات (قسم المخطوطات) بجامعة الرياض = الملك سعود رقم الفيلم ٢٩ ترتيب الكتاب في الفيلم: ٤ . المكتبة العامة السعودية بالرياض. تاريخ النسخ واسم الناسخ: لعله القرن الثالث عشر الهجري، لم يذكر اسم الناسخ. عدد الأوراق: ١٧٦ ق. الأجزاء: الجزء الرابع في مجلد. المقاس: ٢٢,٥ × ١٥سم. الرقم (في المكتبة السعودية): ٨٦/٧١٩ . ملاحظات: نسخة حسنة، خطها حسن، ناقصة الآخر، بها آثار رطوبة قليلة، في بعض الهوامش تصحيحات، جاء بها أنها بلغ مقابلتها وتصحيحها. الورقة الأولىٰ بها ترميم، مجلدة تجليداً حديثاً وسيئاً. تاريخ التصوير ٢٢/٧/ ١٣٩٥هـ.

أمَّا الصفحة الأولىٰ (ص١) فتبدأ بهـٰذه العبارات: «بسم الله الرحمـٰن الرحيم. الفصل الأول: قال الرافضي: فلينظر العاقل أي الفريقين أحق بالأمن . . . » وهي نفس بداية جـ ٤ من نسخة (ر) كما سبق أن ذكرت.

أمَّا آخر عبارات الصفحة الأخيرة (ص٣٥٠) فهي: «وهو من قبيلة بني عدي ولا كان يولي من بني عدي أحداً، بل ولىٰ رجلاً منهم ثم عزله، وكان باتفاق الناس لا تأخذه في الله لومة لائم، فأي داع يدعوه إلىٰ محاباة زيد دون عمرو بلا غرض يحصله من الدنيا».

وهـٰذه العبارات موجودة في ص١٦٨ من جـ ٣ من طبعة بولاق = ب،/ وهـٰذا ٧٠/١ يدلّنا علىٰ أن النسخة ينقصها حوالي ٤٠ صفحة من صفحات (ب) وهي موجودة في الجزء الرابع من نسخة (ر).

وهـٰذه النسخة خطها أحسن وأوضح من نسخة (ر) وهو خط نسخ حسن ومنقوط ومسطرة الصفحات ٢٣ سطراً في كل سطر نحو ١١ كلمة، ولم يذكر فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ.

●● منهجي في التحقيق:

أمَّا منهجي في تحقيق الكتاب، فهو نفس منهجي في تحقيق كتب شيخ الإسلام السابقة وهو نفس المنهج المبين في مقدمة الجزء الأول للطبعة الأولىٰ، إلَّا أنني جعلت نسخة (ن) هي الأصل - كما أسلفت من قبل - وجعلت ما زاد عليها بين معقوفتين.

* * *

وبعد: فإنني أشكر الله تبارك وتعالىٰ وأحمده - عزَّ وجلّ - علىٰ أن وفقني للمضي في هـٰذا العمل، وأسأله - سبحانه - أن يتقبّله بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه تعالىٰ.

ثم أشكر بعد الله - عزَّ وجلّ - ولاة الأمر في هـٰذا البلد الطيب، فهم الذين يرعون كل عمل علمي، وكل مشروع فكري ثقافي فيه خدمة للإسلام، زادهم الله من فضله، ونصر

بهم الإسلام، وأعزهم به.

وأُثني بعد ذلك على الدور الهام والبارز الذي تضطلع به جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مجال خدمة العقيدة الإسلامية والذوّد عنها بنشر كتب السلف
١/ ٧١ والأعلام الذين أبلوا أعظم البلاء في الدفاع عن عقيدة/ أهل السنة وفي الرد على أهل البدع والضلال، ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

كما أتوجه بالشكر إلى معالي مدير الجامعة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الذي وافق على مشروع تحقيق هذا الكتاب الذي تقدمت به كلية أصول الدين، ويسَّر لنا كل الأمور التي احتاجها العمل فيه، ومنها: الموافقةعلى أن أعكف على التحقيق مدة كافية حتى تمكنت من إنجازه بعون الله تعالى، فجزاه الله عنَّا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إنجاز هذا العمل، وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ الشيخ عبدالعزيز بن زيد الرومي عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام الذي كان وراء هذا العمل في أكثر خطواته، والذي قدّم لي هو والدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل وكيل الكلية ورئيس قسم العقيدة حالياً، والشيخ سالم بن عبد الله الدخيل رئيس القسم السابق، ضروباً مختلفة من المعونة، ومن ذلك: أن فضيلة العميد كلّف عدداً من الإخوة المحاضرين بالكلية لمراجعة تجارب الطبع، وهم الإخوة: سالم بن محمد القرني، وعلي بن حسن ناصر، ومحمد بن عبد الله السمهري، والأخ المعيد سعد بن عبد العزيز الزيد.

وقد استعنت في تحقيق الجزئين الأول والثاني، بلجنة مكونة من: السيدة خديجة محمد كامل، والسيدة فوزية فؤاد علي يوسف، والسيد سيد عرب، وهم يقابلون معي نسخ الكتاب ويعاونونني في صنع فهارس الكتاب، ثم انضم إليهم عند بدء العمل في الجزء
١/ ٧٢ الثالث السيدة نجوى/ مصطفى كامل، والسيد محمد محمد صقر، والسيد عوض عبد الحليم حسن، وقد بذلوا جميعاً جهداً مشكوراً في عملهم.

وأخيراً، لا يفوتني أن أشكر الإخوة العاملين في مطبعة جامعة الإمام، وعلى رأسهم الأستاذ محمد بن عبد المحسن المدلج مدير المطبعة، فلهم ـ بعد الله تعالى ـ الفضل في إبراز الكتاب في صورته الطيبة التي يراها القارئ بين يديه.

أسأل الله تبارك وتعالى أن يعينني على إتمام تحقيق هذا الكتاب الجليل، وأن ينفع به المسلمين، وأن يرد به المنحرفين إلى الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، اللهم آمين.

السبت: ٢٨ ذي القعدة سنة ١٤٠٤هـ
٢٥ أغسطس سنة ١٩٨٤م

محمد رشاد بن محمد رفيق سالم
الأستاذ بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١/ ٧٣

/ مقدمة

الجزئَين الأول والثاني

الطبعَة الأولى

/ بسم الله الرحمن الرحيم ١/ ٧٥

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إلـٰه إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [سورة آل عمران: ١٠٢]، ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ [سورة النساء: ١]، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [سورة الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد، فإنَّ كتاب «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» من أهم ما ألّفه شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، وقد بدأت به مشروع «مكتبة ابن تيمية»، سائلاً الله العون على المضي في تنفيذ باقي المشروع.

ولست أنوي أن أعرّف القرَّاء في هـٰذه المقدمة بابن تيمية، فهو أشهر من/ أن يعرّف، ١/ ٧٦
وقد لقيت حياته ومؤلفاته وآراؤه عناية الكثيرين من العلماء المحدثين والمعاصرين ـ جزاهم الله عنا خير الجزاء ـ نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ طاهر الجزائري، الشيخ محمد رشيد رضا، الشيخ محمد منير الدمشقي، الشيخ محمد حامد الفقي، الأستاذ محب الدين الخطيب، الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، الشيخ محمد نصيف، الشيخ عبدالصمد شرف الدين، الشيخ سليمان الصنيع، الشيخ محمد أبو زهرة، الشيخ عبد العزيز المراغي، الشيخ محمد خليل هراس، الشيخ محمد بهجة البيطار، الأستاذ الدكتور علي سامي النشار، الشيخ عبد الملك بن إبراهيم. وقد اهتم بابن تيمية أكثر من مستشرق، إلّا أن الأستاذ هنري لاوست هو الذي خصَّه منهم بعنايته، فجعل آراءه السياسية والاجتماعية، موضوعاً لإحدى الرسالتين اللتين حصل بهما على الدكتوراه من باريس، كما ترجم بعض مؤلفاته إلى اللغة الفرنسية مع دراسة وتقديم لها.

•• مؤلفات ابن تيمية:

ولا عجب أن يلقى ابن تيمية كل هـٰذا الاهتمام، فقد جمع بين غزارة العلم وعمق

الفهم والإحاطة بعلوم الشريعة والعلوم الفلسفية والكلامية التي عرفت في عصره وقبل عصره. وكان ـ بالإضافة إلى ذلك كله ـ من أكثر علماء الإسلام إنتاجاً وتأليفاً، وقد أجمع كل كتاب سيرته على ذلك حتى قال ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية»: «ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمة ولا متأخريها
١/ ٧٧ جمع/ مثل ما جمع ولا صنَّف نحو ما صنف، ولا قريباً من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنَّما أملاها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب»(١).
وأجمعوا كذلك على أنه من أصعب الأمور، حصر جميع ما ألّف ابن تيمية وتحديد عدد مصنفاته، حتى أن كل من تصدَّى منهم للكلام عنها، بدأ حديثه بذكر عجزه عن الإحاطة بها(٢).

ونقل هؤلاء المترجمون لسيرة ابن تيمية عن الذهبي: أنَّ مصنفاته بلغت خمسمائة مجلد(٣)، وعن البرزالي: أنها كانت تقع في أربعة آلاف كراس وأكثر(٤)، وذكر هذا القول الأخير: الحنفي البخاري في «القول الجليّ في ترجمة الشيخ تقي الدين بن تيمية الحنبلي»(٥). وأمَّا محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين، فقد ذكر في كتابه «الرد الوافر على أن من سمَّى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر»(٦) ما يلي: «وقال الذهبي أيضاً: جمعت
١/ ٧٨ مصنفات/ شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ـ رحمه الله ـ فوجدته ألف مصنف ثم رأيت له مصنفات أُخَر».

وعلى الرغم من أن البزار في «الأعلام العليَّة من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» قد ذكر أنه أمكنه أن يعد من مؤلفات ابن تيمية ما ينيف على المائتين، إلَّا أنه قصد بذلك الكتب والرسائل التي تتناول موضوعات مستقلة معينة بدليل أنه ذكر بعد ذلك أن فتاويه وأجوبته على المسائل أكثر من أن يمكن إحصاؤها، وأن ما دُوِّنَ بمصر منها على أبواب الفقه سبعة

---

(١) العقود الدرية، ص ٢٦، بتحقيق: محمد حامد الفقي، ط. محمود توفيق، القاهرة، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.
(٢) انظر: المرجع السابق، نفس الصفحة؛ الذيل علي طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٠٣)؛ أسماء مؤلفات ابن تيمية لابن قيم الجوزية، ص ٩ (بتحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، دمشق، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م؛ الكواكب الدرية في مناقب الإمام المجتهد شيخ الإسلام ابن تيمية لمرعي بن يوسف الكرمي، ص ١٥٣، ١٥٤، ضمن مجموع طبع بالقاهرة، ١٣٢٩هـ؛ الأعلام العليّة من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية للبزار (مخطوط)، ص ٦.
(٣) العقود الدرية، ص ٢٥؛ فوات الوفيات لابن شاكر (١/ ٦٩)؛ ابن الألوسي: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين، ص٧، ط. المدني، القاهرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.
(٤) العقود الدرية، ص ٢٣.
(٥) ص ١٠٠، طبع في نفس المجموع مع الكواكب الدرية.
(٦) ص ١٦، والكتاب مطبوع في نفس المجموع السابق.

عشر مجلداً، وأن أصحابه جمعوا أكثر من أربعين ألف مسألة[١].

وذكر ابن شاكر في «فوات الوفيات»: أن عدد مصنفات ابن تيمية ثلاثمائة مجلد[٢]، ولكنه عاد فقال: إن لابن تيمية مؤلفات لم يصل إليه ذكرها ولم تبلغه أسماؤها[٣].

وأمَّا ابن الألوسي، فقد ذهب في «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» إلىٰ أن عدد تصانيف ابن تيمية، بلغ ثلاثمائة تصنيف»[٤].

ولعل أوثق هٰذه الأقوال هو قول الذهبي بأن عدد المؤلفات كان أكثر من ألف مؤلف، فقد كان الذهبي معاصراً لابن تيمية مهتماً بمؤلفاته حتىٰ أنه اختصر بعضها ـ ومن ذلك اختصاره لكتاب «منهاج السنة» كما سنرىٰ بعد قليل ـ وقد صرَّح بقوله: إنه جمع هٰذه المصنفات بنفسه فوجد منها ألف مصنف ثم رأىٰ مصنفات أخرىٰ بعد ذلك.

١/ ٧٩ / وظاهر من هٰذا الكلام: أن هٰذه المصنفات تشمل الكتب الكبيرة والرسائل الصغيرة، وعلىٰ ذلك يمكن التوفيق بين هٰذا القول وقول الذهبي بأن هٰذه المصنفات بلغت خمسمائة مجلد، وقول البرزالي بأنها كانت تقع في أربعة آلاف كراس وأكثر. أما ما ذكره البزار وابن شاكر فلا يتضمن تحديداً دقيقاً لعدد هٰذه المصنفات بل مجرد ذكر لما عرفه كلاهما منها. وأما ابن الألوسي فإنه من رجال القرن الثالث عشر الهجري فلا يعتد بقوله كثيراً، ولعله قصد بأن مؤلفات ابن تيمية بلغت ثلاثمائة تصنيف: أن ما عرفه منها في عصره هو هٰذا العدد فحسب؛ إذ من المرجح أن بعض هٰذه المؤلفات كان قد ضاع قبل ذلك أو لم يصل إلىٰ يد ابن الألوسي علىٰ الأقل.

ولعل فيما أورده ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» عن الظروف التي كان يؤلف فيها ابن تيمية ما يوضح سبب صعوبة تحديد عدد هٰذه المؤلفات. فقد كان ابن تيمية سريع الكتابة، وكثيراً ما كان يكتب من حفظه من غير نقل، وكان يكتب أجوبة المسائل التي توجه إليه علىٰ الفور فإن وجد من يبيض الجواب، وإلَّا أخذ السائل خطه وذهب. وربما أخذ بعض أصحاب ابن تيمية منه ما كتبه في مسألة من المسائل لينقلها فلا يتمكن من ذلك ولا يستطيع رده إليه فيذهب. وكان ابن تيمية كثيراً ما يقول: قد كتبت في كذا وفي كذا ويطالب أصحابه برد ما كتبه إليه حتىٰ يُنقل، فمن حرصهم عليه لا يردونه، ومن عجزهم لا ينقلونه، فيذهب ولا يُعرف اسمه. وفوق ذلك كله، فإن حبس ابن تيمية أكثر من مرة،

---

(١) الأعلام العلية، ص ٧.
(٢) فوات الوفيات (١/ ٧٧).
(٣) المرجع السابق (١/ ٨٢).
(٤) جلاء العينين، ص ٦.

١/ ٨٠ أدّىٰ إلىٰ تفرق أتباعه وإلىٰ خشيتهم من إظهار مؤلفاته، فكان بعضهم/ يبيعها أو يهبها أو يخفيها، فيتمزق بعضها أو يُسرق أو يجحد نتيجة لذلك»(١).

ولا تقتصر أهمية مؤلفات ابن تيمية علىٰ ما بها من علم غزير وآراء ناضجة ونظرات صائبة، ولكنها تُعد ـ فوق ذلك كله ـ سجلاً حافلاً يضم معلومات شتىٰ لها أعظم القيمة. وابن تيمية ـ كما نعلم ـ من رجال القرن الثامن الهجري، ويمكنني القول بأنه قد استوعب أهم ما ألف وكتب قبل عصره من العلوم المختلفة، ثم نقل إلينا خلاصة ما علمه ضمن مؤلفاته، وكان هٰذا النقل عن طريق الإشارة إلىٰ الآراء المختلفة والتعليق عليها أحياناً، وعن طريق ذكر نصوص كامله من أقوال من سبقه من العلماء أحياناً، ولذلك فكثيراً ما نجد ضمن مؤلفاته صفحات كاملة منقولة من كتب أخرىٰ قد تكون مفقودة أو ما زالت مخطوطة في كثير من الأحيان.

●● مكتبة ابن تيمية:

وقد كنت أعتقد ـ وما زلت ـ أن ابن تيمية هو من أجدر علماء المسلمين بالعناية والاهتمام، وأن مؤلفاته يجب أن تكون ضمن أول ما يجب المبادرة بنشره ودراسته من كنوز سلفنا الصالح. وما ادَّعىٰ أن ابن تيمية يفوق في الفضل والعلم أئمة السلف وأهل السنَّة، ولكنني أقول: إنه قد أُتيحت له فرصة لم تتح لأكثر من كان قبله من أجلَّة العلماء، فقد استنار عقله وقلبه بعلوم الكتاب والسُّنَّة ثم سلط هذا النور علىٰ ما ذاع وانتشر في زمانه
١/ ٨١ من الأفكار المنحرفة والآراء الزائغة، فكشف عن عوارها وأبان/ عن مواضع خطلها وفسادها، واستقىٰ بعد ذلك من المنبعين الصافيين الطاهرين ما يقابل كل فكرة ضالَّة من الأفكار الصحيحة التي توافق كتاب الله وسنة رسوله، فوجدنا في تصانيفه بياناً لهدي الإسلام في كل مشكلة فلسفية أو كلامية أو غيرها من المشكلات الخلافية، أو محاولة جادة مخلصة ـ علىٰ أقل تقدير ـ لمعرفة هٰذا الهدي واستنباطه، ولبيان مدىٰ موافقة كل رأىٰ زائغ أو مخالفته للكتاب والسُّنَّة.

ولذلك كله، اخترت مذهب ابن تيمية ليكون موضوع الرسالة التي وفقني الله تعالىٰ للحصول علىٰ الدكتوراه بها من جامعة كمبردج بانجلترا، والتي كان عنوانها: «موافقة العقل للنقل عند ابن تيمية».

(The Agreement of Reason and Revelation in Ibn Taimia, Cambridge, 1958).

وقد أتاح لي العمل في إعداد هٰذه الرسالة فرصة طيبة للاطلاع علىٰ الكثير من

---

(١) العقود الدرية، ص ٦٤ ـ ٦٦.

مؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة والمخطوطة، فحرصت منذ ذلك الوقت على إحصاء هٰذه المؤلفات وحصرها وتصوير ما أمكنني تصويره ونسخ ما استطعت نسخه منها، وقد مكثت في دمشق عدة شهور تمكَّنت خلالها من استخراج رسائل ابن تيمية المبثوثة ضمن كتاب «الكواكب الدراري» لابن عروة الحنبلي. . وغير ذلك من الرسائل الموجودة في المجموعات الخطية المختلفة، كما تمكنت من السفر إلى هولندا وفرنسا وألمانيا واطلعت على كل ما أمكنني الاطلاع عليه من مخطوطات ابن تيمية هناك، وكلفت صديقاً كريماً لي بالتنقيب عن مخطوطات ابن تيمية في استنابول، وصورت كثيراً من هٰذه المخطوطات، كما صورت غيرها من مخطوطاته الموجودة في الهند وانجلترا وغيرها من البلاد.

٨٢/١ / وتجمَّع لي من ذلك كله، قدر كبير من صور هٰذه المخطوطات، بالإضافة إلى ما نسخته بيدي، وعزمت - إن أعانني الله ومدّ في أجلي - أن أقف جزءاً كبيراً من جهدي على نشر هٰذه المؤلفات بعد تحقيقها وإخراجها في أحسن صورة يمكنني إخراجها بها.

على أن هٰذه المؤلفات ستكون - بإذن الله - قسماً من «مكتبة ابن تيمية» التي ستنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مؤلفات ابن تيمية، وهو المخصص لنشر كل ما ألَّفه ابن تيمية - رحمه الله -. وسينقسم هٰذا القسم إلى فرعين سيخصص الأول منهما لنشر الكتب الكبيرة، ويجعل الثاني منهما لنشر الرسائل والمسائل والقواعد المختلفة.

القسم الثاني: تراجم ابن تيمية، وسأحاول في هٰذا القسم نشر كل ما كتب عن سيرة شيخ الإسلام.

القسم الثالث: دراسات عن ابن تيمية، وفي هٰذا القسم سأتناول آراء ابن تيمية المختلفة بالدراسة والتحليل، وسأهتم بوجه خاص بما يتعلق منها باختصاصي، أعني بذلك الآراء المتعلقة بالعقيدة أو بالرد على المتكلمين والفلاسفة والصوفية والفِرَق المختلفة.

كتاب منهاج السُّنَّة

●● عنوانه وعدد مجلداته:

٨٣/١ وكتابنا هٰذا أول كتاب أبدأ به مشروع «مكتبة ابن تيمية»، وهو من أهم/ وأكبر كتب شيخ الإسلام. وقد ورد ذكره في أكثر الكتب التي تحدثت عن مؤلفات ابن تيمية، ففي «العقود الدرية»[1] يقول ابن عبد الهادي: «ومنها كتاب: «منهاج السُّنَّة النبوية في نقض

---

(١) ص ٢٨.

كلام الشيعة القدرية»، في ثلاث مجلدات، وبعض النسخ في أربع مجلدات، رد فيه على ابن المطهَّر الرافضي، وبين جهل الرافضة وضلالتهم وكذبهم وافتراءهم».

وذكر عنه ابن قيم الجوزية في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية»[(١)]، وابن رجب الحنبلي في «الذيل على طبقات الحنابلة»[(٢)] ما يلي: «كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أربع مجلدات».

أمَّا الصفدي في «الوافي بالوفيات»[(٣)] فذكره كما يلي: «رد على الروافض في الإمامة وعلى ابن المطهر». وقال ابن شاكر قريباً من ذلك[(٤)]: الردّ على الروافض والإمامية وعلى ابن مطهر، أربع مجلدات».

ونقل مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي في «الكواكب الدرية في مناقب الإمام المجتهد شيخ الإسلام ابن تيمية» عن البزَّار في كتابه «الأعلام العلية»: «وما يبلغ أربع مجلدات ككتاب الرد على طوائف الشيعة والقدرية والرد على ابن المطهر الرافضي، وبيَّن جهل الرافضة وضلالتهم وكذبهم»[(٥)].

١/ ٨٤ / وذكر ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» أنه كان يمتلك نسخة من «مصنف الشيخ في الرد على الرافضي، في ستة مجلدات»[(٦)].

وذكر حاجي خليفة كتاب ابن المطهر وردَّ ابن تيمية عليه، فقال: «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة» لشيخ الرافضة أبي منصور حسن بن يوسف بن مطهر الحلِّي الشيعي المتوفى سنة ٧٢٦هـ. قال ابن كثير: وقد خبط فيه من المعقول والمنقول ولم يدر كيف يتوجه؛ إذ خرج عن الاستقامة. وقد انتدب الرد عليه في ذلك الشيخ أبو العباس أحمد بن تيمية في مجلدات أتي فيها بأشياء حسنة وهو كتاب حافل سمَّاه «منهاج السُّنَّة»[(٧)].

وذكر في موضع آخر: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية» للشيخ تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحنبلي المتوفى سنة ٧٢٨هـ، ألَّفه ردًّا على «منهاج الاستقامة». قال التقي السبكي: رأيته أجاد في الردّ عليه، لكن صرح باعتقاد حوادث لا

---

(١) ص ١٩.
(٢) (٢/ ٤٠٣).
(٣) مخطوطة البودليان بأكسفورد، جـ١٦، ص ٢٥.
(٤) في «فوات الوفيات» (١/ ٧٩).
(٥) الكواكب الدرية، ص ١٥٣. وسقط هذا الكلام من مخطوطة «الأعلام العلية».
(٦) الرد الوافر، ص ٣٥. وفي النجوم الزاهرة لابن تغري بردي (٩/ ٢٦٧): أنه كان في أربعة مجلدات.
(٧) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٦/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، طبعة فلوجل.

أول لها وأنها قائمة بذات الباري . . . إلخ»(١).

وفي ذيل «كشف الظنون» سمىٰ الكتاب كما يلي : «منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال لابن تيمية»(٢).

/ ومن كل ما تقدَّم، نلاحظ الاختلاف في تحديد عنوان الكتاب وعدد مجلداته . أمَّا ١/ ٨٥
الاختلاف في عدد المجلدات، فتفسيره ظاهر؛ إذ تختلف النسخ بحسب قطع الورق وعدد السطور وعدد كلمات كل سطر.

وأمَّا الاختلاف في عنوان الكتاب، فقد تكرر ذلك في الكثير من مؤلفات ابن تيمية، وقد أشار ابن تيمية نفسه إلىٰ ذلك، فمن كلامه في الرسالة التسعينية(٣): «. . كما قد أوضحنا في «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية»، ويسمىٰ أيضاً: «تخليص التلبيس من كتاب التأسيس» الذي وضعه أبو عبد الله الرازي في نفي الصفات الخبرية».

وكذلك الأمر فيما يتعلق بكتاب «الجواب الصحيح». يقول ابن تيمية في رسالة «معارج الوصول»: «وقد ذكرت في «الرد علىٰ النصارىٰ» من مخالفتهم للأنبياء كلهم. . . ولهٰذا قيل فيه: «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح»(٤).

وأيضاً كتاب «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول» يسمىٰ أحياناً بكتاب «درء
تعارض العقل والنقل»(٥)، ويسمىٰ أحياناً «درء تعارض/ الشرع والعقل»(٦)، ويسمىٰ ١/ ٨٦
أحياناً بغير ذلك.

وسنلاحظ وجود الاختلاف في عنوان «منهاج السنة» في النسخ التي رجعنا إليها كما

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٠٣).
(٢) إيضاح المكنون في الذيل علىٰ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمد، جـ٢، العمود رقم (٥٨٥)، ط. استانبول، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
(٣) ص٧٢، مطبوعة ضمن المجلد الخامس من فتاوىٰ ابن تيمية، القاهرة ١٣٢٩هـ.
(٤) رسالة معارج الوصول إلىٰ معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول، ص١٨، ط. المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة ١٣٢٣هـ. وانظر كتاب «الرد علىٰ المنطقيين» ص٢٥٤، (ط. بومباي، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م)؛ وكتاب «تفسير سورة الإخلاص»، ص٤٢ (ط. القاهرة، ١٣٥٢هـ)، حيث يسميه بكتاب «الرد علىٰ النصارىٰ».
(٥) وانظر: كتاب «الرد علىٰ المنطقيين»، ص ٢٥٣. وكتاب «منهاج السنة» (ط. بولاق)، جـ٣، ص١٠٦. وفي كتاب «النبوات»، ص٥٢ (ط. القاهرة، ١٣٤٦هـ)، يسمىٰ «منع تعارض العقل والنقل».
(٦) الرد علىٰ المنطقيين، ص ٣٢٤. وفي الجواب الصحيح (٣/ ٢٥١) يسمىٰ الكتاب «رد تعارض العقل والشرع».

سيأتي بعد قليل.

ويبدو أن مؤلف «الذيل على كشف الظنون» اطلع على نسخة عليها نفس العنوان الذي ذكره الذهبي عند اختصاره للكتاب، فقد سمَّاه «المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال»(١).

وذكر ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» نقلاً عن المحدّث أبي الخير سعيد الذهلي: أن الشيخ صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن مسعود البغدادي الحنبلي (المتوفى سنة ٧٣٩هـ): «اختصر الكتاب الذي ألَّفه شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية في الرد على ابن المطهر ووسمه بكتاب «المطالب العوال لتقرير منهاج الاستقامة والاعتدال»(٢). وهٰذا خطأ، فإنَّ ابن تيمية له كتاب يُعرَف بكتاب «الاستقامة» أو كتاب «منهاج الاستقامة»(٣) أو كتاب «منهاج الاستقامة والاعتدال»(٤)، فالأرجح أن يكون المختصر لهٰذا الكتاب لا لكتاب «منهاج السُّنَّة».

١/ ٨٧ / •• تاريخ تأليف الكتاب:

صرَّح ابن تيمية في أكثر من موضع، بأنَّ الإمام الثاني عشر من أئمة الشيعة الاثني عشرية - أو المهدي المنتظر - قد اختفى بحسب زعم هٰؤلاء الإمامية قبل كتابة «منهاج السنة» بأربعمائة وخمسين سنة، وحدد لنا ابن تيمية سنة دخول الإمام السرداب على أنها ستين ومائتين أو قريباً من ذلك(٥). وعلى ذلك، يكون ابن تيمية قد ألَّف «منهاج السنة» حوالي سنة ٧١٠هـ. وهٰذا يعني أنَّهُ ألَّف هٰذا الكتاب أثناء وجوده في مصر؛ إذ أنه حضر إلى مصر سنة ٧٠٥هـ وعاد إلى دمشق سنة ٧١٢هـ، على أن هٰذا لا يوجد ما يؤكده، وقد ذكر ابن رجب أهم مؤلفات ابن تيمية التي ألَّفها بمصر ولم يذكر منها «منهاج السُّنَّة»(٦).

ويشير ابن تيمية في عدة مواضع من «منهاج السنة» إلى مؤلفات أخرى له، منها:

---

(١) وهو الذي طبع بتحقيق أستاذنا الأستاذ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٤هـ.

(٢) الرد الوافر، ص ٥٨.

(٣) سماه ابن عبد الهادي (العقود الدرية، ص٢٩)، وابن القيم (أسماء مؤلفات ابن تيمية، ص١٩)، وابن رجب (الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٠٣) بكتاب «الاستقامة». وأما الصفدي (الوافي بالوفيات، جـ١٦، ص٢٤)، وابن شاكر (فوات الوفيات ١/ ٧٨) فأسمياه «منهاج الاستقامة».

(٤) انظر: الرد الوافر، ص ٧٢؛ الكواكب الدرية، ص١٥٣؛ الأعلام العلية للبزار، ص٦.

(٥) انظر: منهاج السنة، هٰذه الطبعة، جـ١، وانظر: المنتقى من منهاج الاعتدال، ص٣٠ (وانظر ص ٥٤ من هٰذا الكتاب، الجزء الأول).

(٦) الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٤٠٣).

إشارته إلى كتاب «شرح أول المحصل»(١)، وإلى كتابه عن سورة الإخلاص وكونها تعدل ثلث القرآن(٢)، وكتابه الآخر في «تفسير سورة/ الإخلاص»(٣)، كما أشار إلى كتاب ١/ ٨٨
«درء تعارض العقل والنقل» أكثر من مرة(٤). ونحن نعلم أن هٰذا الكتاب الأخير ألّف في مرحلة متأخرة من حياة ابن تيمية؛ لأنَّه أشار في أوله إلى أنَّه ألّف كتاباً آخر من نحو ثلاثين سنة قبل تأليف «درء تعارض العقل والنقل»(٥)، فإذا افترضنا أنه ألّف الكتاب الأول وهو في العشرين من عمره تقريباً، فإن كتاب «درء تعارض العقل والنقل» يكون قد ألف وابن تيمية يقارب الخمسين عاماً، ونحن نعلم أن ابن تيمية ولد سنة ٦٦١هـ فيكون قد ألف كتاب «العقل والنقل» حوالي سنة ٧١٠ هـ، وعلى ذلك يكون ذكر ابن تيمية له في «منهاج السنة» معناه: أنه قد ألّفه ـ على أقل تقدير ـ حوالي سنة ٧١٠هـ إن لم يكن بعد ذلك.

وسنرى بعد قليل أن ابن المطهر ألّف كتاب «منهاج الكرامة» للملك خدابنده الذي تولى الحكم آخر سنة ٧٠٣هـ وتشيع حوالي سنة ٧٠٩هـ، وهٰذا مما يبين أن ابن المطهر ألّف كتابه حوالي هٰذه المدة ويكون كتاب ابن تيمية قد أُلّفَ بعد ذلك.

●● ابن المطهر الحلي وكتابه «منهاج الكرامة»:

أشرت من قبل إلى ما ذكره حاجي خليفة من أن ابن تيمية ألّف كتابه «منهاج السُّنَّة» ردًّا على كتاب «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة» لابن مطهر الحلِّي. وقد صرح ابن تيمية بهٰذا في مقدمة «منهاج السنة»؛ إذ أنه/ يقول: إن سبب تأليفه لكتابه: هو أن طائفة ١/ ٨٩
من أهل السنة والجماعة، أحضروا له كتاباً صنَّفه بعض شيوخ الرافضة في عصره للملك خُدَابنده داعياً به إلى مذهب الإمامية. وابن تيمية ـ وإن لم يصرح باسم هٰذا الرافضي ـ إلَّا أنَّهُ ينقل لنا نصوص كتاب «منهاج الكرامة» بما لا يدع أي مجال للشك في الكتاب المقصود بكلامه. وقد صرَّح ابن المطهر في أول كتابه بأنه ألّفه ليقدمه إلى الملك الجايتو خُدَابنده محمد.

---

(١) انظر هٰذه الطبعة (١/ ١١٦)، (وانظر ت٢).
(٢) وهو المعروف بـ «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن»، وقد طبع أكثر من مرة، آخرها طبعة المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٦هـ.
(٣) طبع أكثر من مرة؛ منها: طبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٢هـ. وقد أشار ابن تيمية إلى هٰذين الكتابين في طبعة بولاق، جـ٢، ص٦٢، وانظر نفس الجزء ص٦٥، ٦٨.
(٤) انظر: طبعة بولاق، جـ٣، ص٧٠، ١٠٦.
(٥) انظر: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، ط. الفقي (١/ ٩).

وابن المطهر هو جمال الدين أبو منصور الحسن [١] بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي المشهور عند الشيعة بالعلَّامة. ولد سنة ٦٤٨هـ وتوفي سنة ٧٢٦هـ قبل وفاة ابن تيمية بعامين، وهو منسوب إلىٰ الحِلَّة السيفية التي بناها الأمير سيف الدولة صدقة بن منصور المزيدي الأسدي من أُمراء دولة الديالمة في محرم سنة ٤٩٥هـ، وهي واقعة بين النجف والخار علىٰ طرفي شط الفرات [٢].

ويذهب الخوانساري في «روضات الجنات» إلىٰ أن ابن المطهر ألّف أكثر من تسعين مصنف [٣]. وذكر ابن حجر وابن الوردي أن تصانيفه بلغت مائة وعشرين مجلدة [٤].

١/ ٩٠ وبعد أن سرد الخوانساري أسماء كتب ابن/ المطهر، قال: «وذكر صاحب مجمع البحرين في مادة «العلّامة»: أنه وجد بخطه ـ رحمه الله ـ خمسمائة مجلد من مصنفاته غير ما وجد منها بخط غيره، ولا استبعاد بذلك أيضاً» [٥].

ومن أهم مصنفات ابن المطهر، كتاب «منتهىٰ المطلب في تحقيق المذهب» [٦]، وكتاب «تلخيص المرام في معرفة الأحكام» [٧]، وكتاب «تحرير الأحكام الشرعية علىٰ مذهب الإمامية» [٨]. وأشار ابن حجر أكثر من مرة إلىٰ شرحه لمختصر ابن الحاجب، وذكر في «لسان الميزان» أنه شرح جيد سهل المأخذ غاية في الإيضاح [٩].

ويسمي الخوانساري كتابه موضوع حديثنا كتاب «منهاج الكرامة في الإمامة» [١٠]، وينقل لنا بعض ما يذكره ابن المطهر من كتبه العقلية في كتاب «الخلاصة»، مثل: كتاب «التناسب بين الأشعرية وفرق السوفسطائية... كتاب «كاشف الأستار في شرح كشف الأسرار»، كتاب «الدر المكنون في علم القانون» في المنطق، كتاب «المباحثات السَّنِيَّة والمعارضات النصيرية»، كتاب «المقاومات» باحثنا فيه الحكماء السابقين وهو يتم مع تمام

---

(١) كذا في: روضات الجنات، ص١٧٢؛ تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٧٩)؛ مرآة الجنان لليافعي (٤/ ٢٧٦)؛ النجوم الزاهرة (٩/ ٢٦٧) (وانظر ت١)؛ البداية والنهاية لابن كثير (١٤/ ١٢٥).
وورد اسمه علىٰ أنه «الحسين» في: لسان الميزان (٢/ ٣١٧ـ٣١٨)؛ الدرر الكامنة (٢/ ٧١)، وذكر ابن حجر فيه (ص٧٢): «وقيل اسمه الحسن». وانظر: الأعلام للزركلي (٢/ ٢٤٤) (وانظر: لوحة رقم (٣٧٢).

(٢) روضات الجنات، ص ١٧٢.

(٣) نفس المرجع والصفحة.

(٤) الدرر الكامنة (٢/ ٧١)؛ تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٧٩).

(٥) روضات الجنات، ص ١٧٤.

(٦) روضات الجنات، ص١٧٢؛ الأعلام للزركلي، ص ٢٤٤ (وذكر أنه مطبوع في سبع مجلدات).

(٧) نفس المرجعين والصفحتين (وذكر الزركلي أنه مخطوط).

(٨) روضات الجنات، ص ١٧٢ ـ ١٧٣؛ الأعلام، نفس الصفحة (وذكر الزركلي أنه مطبوع في أربع أجزاء).

(٩) لسان الميزان (٢/ ٣١٧ـ٣١٨)؛ الدرر الكامنة (٢/ ٧١).

(١٠) روضات الجنات، ص ١٧٣.

١/ ٩١ عمرنا، وكتاب «حل المشكلات من كتاب/ التلويحات»، كتاب «إيضاح التلبيس في كلام الرئيس» باحثنا فيه الشيخ أبا علي بن سينا. . . كتاب «مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق في المنطق والطبيعي والإلـهي». . . كتاب «المحاكمات بين شراح الإشارات». . . كتاب «استقصاء النظر في القضاء والقدر»[١].

وقد تتلمذ ابن المطهر في علم الكلام والفقه والأصول والعربية وسائر العلوم الشرعية على خاله أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى الملقّب بالمحقق على الإطلاق صاحب كتاب «شرائع الإسلام»، وقد كان «المحقق» أهم أساتذته بل كان بمثابة الوالد لـه[٢]. كما أن ابن المطهر تتلمذ على والده الشيخ سديد الدين يوسف، وعلى ابن عم والدته الشيخ نجيب الدين يحيى، وعلى الشيخ برهان الدين النسفي المصنف في الجدل، والشيخ عز الدين الفاروقي الواسطي من فقهاء السنة. ومن شيوخه في العلوم العقلية: نجم الدين علي بن عمر الكاتبي القزويني المعروف بـ «دبيران»، وهو صاحب كتاب «الشمسية في المنطق»، وكان أعلم أهل عصره بالمنطق والهندسة وآلات الرصد، ونصير الدين الطوسي[٣].

ويهمنا من شيوخ ابن المطهر: نصير الدين الطوسي بوجه خاص. وهو أبو جعفر ـ أو أبو عبد الله ـ محمد بن محمد بن الحسن نصير الدين الطوسي، ويُعرف بـ «المحقق» وبـ«الخواجة». ولد بطوس (قرب نيسابور) سنة/ ٥٩٧هـ وتوفي ببغداد سنة ٦٧٢هـ، وقد ١/ ٩٢ اشتهر بتبحره في العلوم العقلية الفلسفية وبعلمه بالأرصاد والرياضيات، وكان مهتماً بمؤلفات ابن سينا وشرح قسماً منها إلى جانب ما ألّفه من مؤلفات عديدة[٤].

وقد كانت صلة ابن المطهر بنصير الدين وثيقة، وكان ابن المطهر يُكِنّ له أعمق الاحترام والتقدير، فهو يقول عنه في نسخه إجازته الكبيرة لسادات بني زهرة: «وكان هـذا الشيخ أفضل أهله عصره في العلوم العقلية وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والشرعية على

---

(١) السابق.

(٢) انظر ترجمة «المحقق» في: روضات الجنات، ص ١٤٧ـ١٤٩؛ دائرة المعارف الإسلامية، مقالة: الحلِّي، كتبها ماسينيون.

(٣) روضات الجنات، ص ١٧٤ـ١٧٦.

(٤) انظر ترجمته ومؤلفاته في: روضات الجنات، ص ٥٧٨ ـ ٥٨٣؛ فوات الوفيات (٢/ ٣٠٧ـ ٣١٢)؛ شذرات الذهب (٥/ ٣٣٩ـ ٣٤٠)؛ البداية والنهاية، لابن كثير (١٣/ ٢٦٧ـ٢٦٨)؛ تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٢٣)؛ الأعلام للزركلي (٧/ ٢٥٧ـ٢٥٨)؛ عباس العزاوي، مقال: «تاريخ علم الفلك في العراق، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ٢٨. ص ٨٥ـ ٩٠)؛ محمد بهجة البيطار: حياة شيخ الإسلام ابن تيمية، ص ١٨٦ـ١٩٦، دمشق، ١٩٦١م.

مذهب الإمامية وكان أشرف من شاهدناه في الأخلاق، نوَّر الله ضريحه. قرأت عليه إلـهيات الشفاء لأبي علي بن سينا وبعض التذكرة في الهيئة تصنيفه، ثم أدركه الأجل المحتوم»[١]. وعرَّف أكثر من واحد ابن المطهر بأنه تلميذ النصير الطوسي[٢]، وذكر الخوانساري أن ابن المطهر شرح كتاب «تجريد العقائد»[٣]، وهو من أهم الكتب التي ألَّفها نصير الدين الطوسي[٤].

١/ ٩٣ / ومما أورده الخوانساري من شعر ابن المطهر، ما كتبه «إلىٰ العلَّامة الطوسي (ره) في صدر كتابه وأرسله إلىٰ عسكر السلطان خُدَابنده مترخصاً للسفر إلىٰ العراق من السلطانية:

محبتي تقتضي مقامي وحالتي تقتضي الرحيلا
هذان خصمان لست أقضي بينهما خوف أن أميلا
ولا يزالان في اختصام حتى نرى رأيك الجميلا»[٥]

ومن أهم ما يجب أن نعرض له عند الكلام عن نصير الدين الطوسي: صلته بالإسماعيلية، وقد أراد بعض العلماء المعاصرين[٦] التشكيك في حقيقة هـٰذه الصلة مع أن كتب أهل السنة وكتب الشيعة تؤكد هـٰذه الصلة، فابن كثير يذكر أنه: «وزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيلية ثم وزر لهولاكو وكان معه في وقعة بغداد»[٧]، ويذكر ابن الوردي نفس الكلام تقريباً[٨].

أما الخوانساري فيتكلم عن هـٰذه الصلة بالتفصيل فيقول: « . . . ثم اختلج في خاطره الشريف ترويج مذهب أهل البيت (ص) إلَّا أنه بسبب خروج المخالفين في بلاد خراسان والعراق مع اشتهار مذهبه وانتشار صيت فضله وكمالاته قد تواریٰ في زاوية التقية والاختفاء في الأطراف، حتىٰ علم بأحواله الرئيس ناصر الدين محتشم حاكم قوهستان،
١/ ٩٤ من/ أفاضل الزمان، وأعاظم وزراء علاء الدين محمد بن جلال الدين حسن ملك الإسماعيلية، فوجه بلطائف الحيل إلىٰ المحقق المزبور ليتشرف بصحبته، واغتنم المحتشم صحبته واستفاد منه عدة فوائد، وصنَّف المحقق «الأخلاق الناصرية» وسمَّاه باسمه،

---

(١) روضات الجنات، ص ٥٧٨.
(٢) الدرر الكامنة (٢/ ٧١)؛ البداية والنهاية (١٤/ ٧٧).
(٣) روضات الجنات، ص ١٧٣؛ وسبق أن أشرت إلىٰ كتاب ابن المطهر الذي ذكره الخوانساري بعنوان «المباحثات السنية والمعارضات النصيرية».
(٤) السابق، ص ٥٧٩.
(٥) السابق، ص ١٧٧.
(٦) انظر: كتاب الشيخ بهجة البيطار عن ابن تيمية، ص ١٨٦ - ١٨٨.
(٧) البداية والنهاية (١٣/ ٢٦٧).
(٨) تاريخ ابن الوردي (٢/ ٢٢٣).

ومكث عنده زماناً.

ولما كان مؤيد الدين العلقمي - الذي هو من أكابر الشيعة في ذلك الزمان - وزير المستعصم الخليفة العباسي في بغداد، أراد المحقق دخول بغداد ومعارتضه بما اختلج بخاطره من ترويج المذهب الحق بمعاونة الوزير المذكور، وأنشأ قصيدة عربية في مدح المستعصم الخليفة، وكتب كتاباً إلى العقلمي الوزير ليعرض القصيدة على الخليفة. فلما علم ابن العلقمي فضله ونبله ورشده، خاف من قربه للخليفة أن تسقط منزلته عند المستعصم، فكتب سراً إلى المحتشم أن نصير الدين الطوسي قد ابتدأ بإرسال المراسلات والمكاتبات عند الخليفة وأنشأ قصيدة في مدحه فأرسلها حتى أعرضها عليه وأراد الخروج من عندك، وهذا لا يوافق الرأي، فلا تغفل عن هذا. فلما قرأ المحتشم كتابه، حبس المحقق. فلما أراد الخروج إلى علاء الدين ملك الإسماعيلية [في] حصن ألموت[(١)]، صحب المحقق معه محبوساً، فمكث المحقق عند الملك. وكان أكثر أهل ذلك الحصن من الملاحدة، وأقام الخواجة معهم ضرورة مدة وكتب عدة من الكتب»[(٢)].

١/ ٩٥ ومن هذه الرواية، نرى أن نصير الدين الطوسي اتصل بالمحتشم وزير/ السلطان علاء الدين محمد الثالث وهو من آخر سلاطين الحشاشين ومن أحفاد الحسن بن صباح، وقد تولى محمد الثالث الحكم بعد أبيه وعمره تسع سنوات، ونعلم أنه اعتزل السلطة الفعلية وعاش معتكفاً في قصره إلى أن قتل بتحريض ولده ركن الدين خورشاه سنة ٦٥١هـ[(٣)]. ومن ذلك نعلم أن نصير الدين، دان بالولاء للوزير الإسماعيلي ناصر الدين محتشم صاحب السلطان الحقيقي، وأنه ألّف كتاباً سمّاه باسمه[(٤)].

على أننا نعلم اليوم أن لنصير الدين الطوسي مؤلفات بالفارسية تعد من أهم كتب الإسماعيلية، ومنها: كتاب «روضة التسليم» الذي نشره المستشرق إيفانوف مع ترجمته الإنجليزية[(٥)].

---

(١) في الأصل المطبوع: «ملك الإسماعيلية حصن ألموت..».

(٢) روضات الجنات، ص ٥٨٢.

(٣) دائرة المعارفة الإسلامية، مادة «الإسماعيلية»، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٤) يقول الخوانساري عن كتاب «الأخلاق الناصرية» (روضات الجنات ص ٥٧٩): «وقد استخلصه من كتاب الطهارة لأبي علي بن مسكويه المتقدم ذكره كما أخذه أبو علي المذكور من حكماء الهند وغيرهم، ولذا كان يوجد فيه الرخصة في شرب الخمر على وجه مخصوص منحوس».

(٥) انظر: تاريخ الفلسفة العربية، تأليف حنا الفاخوري وخليل الجر، جـ١، ص ٢٠٧ وما بعدها، ط. بيروت، ١٩٥٨م. وانظر أيضاً: رائد التراث العربي، اقتباس الدكتور صلاح المنجد، ص ١١٣، بيروت، ١٩٤٧م. وقد أشار برنارد لويس ضمن مراجع كتابه «أصول الإسماعيلية» إلى كتاب من=

وإلىٰ جانب صلة نصير الدين الطوسي بالإسماعيلية واعتناقه لمذهبهم، اتصل بهولاكو وأصبح مقرباً عنده، وأشار عليه بقتل المستعصم وذبح المسلمين ببغداد[١].

٩٦/١ / وقد فصَّلنا القول في الكلام عن نصير الدين الطوسي؛ لنعلم من صلة ابن المطهر به حقيقة شعوره نحو أهل السنة، وإن كنا لا نستطيع أن نستخلص من هٰذه الصلة ضرورة تأثر ابن المطهر بالمذهب الإسماعيلي، إلَّا أن نجد أدلَّة تثبت لنا ذلك.

أما الملك الجايتو خُدَابَنْدَه الذي ألَّف ابن المطهر كتابه «منهاج الكرامة» من أجله، فهو أحد ملوك الدولة الإيلخانية ومن أحفاد جنكيزخان واسمه: الجايتو (أو ألوجايتو) خُدَابَنْدَه غياث الدين محمد بن أرغون بن أبغا بن هولاكو بن طلو بن جنكيزخان. وقد تولىٰ أخوه الملك غازان (أو قازان) الحكم سنة ٦٩٤هـ وولاه حكم خراسان، وكان غازان ميّالاً لأهل السنة (ولابن تيمية عدة وقائع معه)، واستمر حكمه مدة ثمان سنين وعشرة أشهر إلىٰ أن توفي في شوال سنة ٧٠٣هـ، وتولَّىٰ بعده أخوه خُدَابَنْدَه في شهر ذي الحجة من نفس العام[٢]. وقد استمر خُدَابَنْدَه بعض الوقت مقيماً علىٰ السنة إلىٰ أن كانت سنة ٧٠٩هـ حينما انتقل إلىٰ مذهب الشيعة[٣].

٩٧/١ وهنا يبرز دور ابن المطهر الهام في تحويل هٰذا السلطان من مذهب/ أهل السنة إلىٰ مذهب الشيعة، ويذكر لنا مؤلف «روضات الجنات» روايتين تظهران هٰذا الدور الخطير. تذكر الرواية الأولىٰ منهما أن السلطان اهتم بمعرفة حقيقة مذهب الإمامية فأحضر بعض علماء الشيعة وعلىٰ رأسهم ابن المطهر وأمره بمناظرة الشيخ نظام الدين عبد الملك المراغي الذي كان من أفضل علماء الشافعية. يقول الخوانساري: «فاتفق أن غلب العلَّامة عليه

=كتب الإسماعيلية نشره إيفانوف في مجلة الجمعية الآسيوية الملكية بلندن سنة ١٩٣١م، ولم أتمكن من التحقق إن كان هو «روضة التسليم». وانظر: الترجمة العربية لكتاب «أصول الإسماعيلية»، ص ٢١٥، القاهرة، ١٩٤٧م.

(١) انظر في تفصيل ذلك وتحقيقه: ما ذكره الشيخ محمد بهجة البيطار في كتابه السالف الذكر، ص ١٨٦ ـ ١٩٦؛ وانظر أيضاً: روضات الجنات، ص ٥٨٢.

(٢) انظر: البداية والنهاية، لابن كثير (١٤/ ٢٩)؛ المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ١، ق٣، ص٩٥٤؛ تاريخ أبي الفدا (٤/ ٥٠). ويذكر الدكتور محمد مصطفىٰ زيادة في تعليقه علىٰ كتاب «السلوك» (جـ١، ق٣، ص٩٢٧، ت٤) نقلاً عن بروان Brown في كتابه «literary History of Persia) III, PP, 46 et seq. أنَّ خدابنده نشأ مسيحياً؛ إذ عمد بأمر أمه أروك خاتون وسمي نيقولا، ثم اعتنق الإسلام بناء علىٰ رغبة زوجته.

(٣) البداية والنهاية (١٤/ ٥٦). وينقل الخوانساري (روضات الجنات، ص ١٧٥) عن بعض تواريخ العامة (أي: أهل السنة كما يعبر عنهم الشيعة): أنَّ ذلك كان سنة سبع وسبعمائة.

بإقامة البراهين القاطعة على إثبات خلافة علي (ع) وفساد دعوى الثلاثة بحيث لم يبق لأحد من الحضراء شبهة فيه، ولما رأى الشيخ نظام الدين، بهت نفسه وخجل، أخذ في تحسين الرجل وذكر محامده»(١).

أمَّا الرواية الثانية، فخلاصتها: أن السلطان غضب يوماً من امرأته فطلقها ثلاثاً، ثم ندم وجمع العلماء فقالوا: لا بد من المحلل. فقال أحد وزرائه: إن عالماً بالحلة يقول ببطلان هذا الطلاق، فبعث الملك إلى ابن المطهر ـ رغم اعتراض علماء أهل السنة على ذلك ـ فأفتاه بأن الطلاق الذي أوقعه باطلٌ؛ لأنَّهُ لم تتحقق شروطه، ومنها: وجود شاهدين عدلين. يقول الخوانساري: «ثم شرع في البحث مع العلماء حتى ألزمهم جميعاً فتشيع الملك وبعث إلى البلاد والأقاليم حتى يخطبوا بالأئمة الاثنى عشر (ع) ويضربوا السكك على أسمائهم وينقشوها على أطراف المساجد والمشاهد منهم»(٢).

وقد ارتفعت منزلة ابن المطهر بعد ذلك عند خُدَابَنْدَه حتى فاقت منزلة/ سائر العلماء ٩٨/١
المتصلين به، وكان يحرص على أن يلازمه على الدوام حتى أنه ـ كما روى الخوانساري ـ أمر بإقامة مدرسة سيارة له ـ ذات حجرات من الخيام ـ كانت تُحمل مع موكب السلطان أينما ذهب(٣).

وقد ألف ابن المطهر للسلطان ـ بالإضافة إلى «منهاج الكرامة في الإمامة» ـ كتاب «مناهج اليقين في أصول الدين»(٤)، ورسالة وجيزة في «جواب سؤال الشاه خُدَابَنْدَه عن حكمة وقوع النسخ في الأحكام»(٥).

ويذكر لنا ابن حجر في «لسان الميزان»(٦): أنَّ ابن المطهر لما بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال: لو كان يفهم ما أقول أجبته.

ويروي الخوانساري عن تذكرة الشيخ نور الدين علي بن عراق المصري: أن ابن المطهر كتب إلى ابن تيمية بهذه الأبيات:

لو كنت تعلم كل ما علم الورى طرا لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت أن جميع من يهوى خلاف هواك ليس بعالم

---

(١) روضات الجنات، ص ١٧٥. (٢) السابق، نفس الصفحة.

(٣) السابق، ص ١٧٥ ـ ١٧٦. ويذكر ابن كثير (البداية والنهاية ١٤/ ٧٧): أنَّ الملك خدابنده (وقد توفي سنة ٧١٦هـ)، أقطع ابن المطهر عدة بلاد، وذكر مثل ذلك ابن الوردي في تاريخه (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر: المرجع السابق، ص ١٧٣، ١٧٥. (٥) المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٦) جـ٢، ص ٣١٧.

فكتب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي في جوابه هٰذه القطعة وأرسلها إليه:

١/ ٩٩ / يا من يُموِّهُ في السؤال مسفسطاً إنَّ الذي ألزمت ليس بلازم

هذا رسول الله يعلم كل ما علموا وقد عاداه جل العالم[1]

●● بين «منهاج الكرامة» و«منهاج السُّنَّة»:

طبع «منهج الكرامة» في طهران في حوالي تسعين صفحة، في حين أن «منهاج السنة» طبع ببولاق في أربعة مجلدات كبار. وعنوان كل من الكتابين يدلّ دلالة صادقة على موضوعه، فإن «منهاج الكرامة» - وإن تعرَّض للكلام على عقائد الشيعة بصفة عامة - إلَّا أن محوره الأساسي يدور حول أهم أصول الشيعة، ألَا وهو: موضوع الإمامة. وأمَّا «منهاج السُّنَّة» فقد كتبه ابن تيمية ليرد به على كل مزاعم ابن المطهر، ولكنه عرض في خلال هٰذا الرد لمنهج أهل السنة في موضوع الإمامة بخاصة وفي مسائل أصول الدين بعامة.

فإذا أردنا شيئاً من التفصيل، وجدنا أن «منهاج الكرامة» يتضمن مقدمة وستة فصول هي كالآتي:

الأول: في نقل المذاهب في هٰذه المسألة.

١/ ١٠٠ **الثاني:** في أن مذهب الإمامية واجب الاتِّبَاع.

الثالث: في الأدلَّة الدَّالَّة على إمامة عليّ بعد الرسول ﷺ.

الرابع: في إمامة باقي الأئمة الاثنى عشر.

الخامس: في أن من تقدمه لم يكن إماماً.

السادس: في نسخ حججهم على إمامة أبي بكر.

أمَّا مقدمة الكتاب: فيبين فيها ابن المطهر، موضوع كتابه، وهو: مسألة الإمامة، والغرض من تأليفه وهو تقديمه إلى السلطان خُدَابَنْدَه، وتقع المقدمة في حوالي

---

(١) روضات الجنات، ص ١٧٧. وقد أشار إلى نفس الأبيات والردّ عليها: ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٧١ - ٧٢). وفي التعليق رقم (١) على ما ذكر في صفحة (٧٢) من الدرر الكامنة من أنَّ ابن المطهر حجَّ في أواخر عمره كتب ما يلي: «في هامش (١) بخط السخاوي: قال لي شيخنا - تغمَّده الله برحمته - أنه بلغه أن ابن المطهر لما حجَّ، اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا فأعجب ابن تيمية كلامه فقال له: من تكون يا هٰذا؟ فقال: الذي تسميه ابن المنجس. فحصل بينهما أنس ومباسطة، والله الموفق». وأحسب أن هٰذه الرواية غير صحيحة، خاصة وأن كتب التراجم تذكر أن ابن تيمية حجَّ سنة ٦٩١ هـ أو سنة ٦٩٢ هـ ولا تذكر أنه حجَّ بعد عودته من مصر سنة ٧١٢ هـ.

صفحة واحدة.

أمَّا **الفصل الأول** فيقع في صفحتين (٣، ٤ ط. طهران)، ويبدأ بمقدمة يبيّن فيها ابن المطهر سبب وجود الإمامة وهو: أن الله عادل حكيم يفعل ما فيه صلاح العباد، وهٰذا يقتضي إرسال الرسل لإرشادهم، حتىٰ كانت رسالة محمد ﷺ فأردفه الله بالأئمة المعصومين وهم اثنا عشر، أولهم: علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وقد نصَّ عليه الرسول ـ، وآخرهم محمد بن الحسن، وقد نصَّ كل إمام علىٰ من يليه.

ويورد ابن المطهر بعد ذلك ما يقابل هٰذا من مذهب أهل السنة ـ علىٰ حد زعمه ـ فهم عنده ينكرون عدل الله وحكمته، ويقولون بأن المطيع قد يُعذَّب والعاصي قد يُثاب، وينكرون عصمة الأنبياء. وأمَّا في الإمامة: فإنهم يقولون: إن النبي ﷺ لم ينص علىٰ إمام بعده، بل بايع عمر بن الخطاب أبا بكر برضاء أربعة من الصحابة، ثم بايع/ المسلمون عمر ١/ ١٠١
لنص أبي بكر عليه، ثم اختير عثمان من بين ستة نص عليهم عمر، ثم بايع الخلق كلهم علي بن أبي طالب، ثم اختلف الناس فيما بينهم وانتهىٰ خلافهم بانتقال الخلافة إلىٰ الأمويين، إلىٰ أن انتهىٰ حكمهم وانتقلت الخلافة بعدهم إلىٰ العباسيين.

وأمَّا **الفصل الثاني** فهو أهم وأطول فصول الكتاب؛ إذ يقع في حوالي خمس وأربعين صفحة (ص٤ ـ ٥٠ ط. طهران). يقول ابن المطهر في أوله: إن اختلاف المسلمين وتفرقهم بعد موت النبي ﷺ، يجعل من الواجب علىٰ المسلم تحري الحق، وقد وجد بعد البحث: أن مذهب الإمامية واجب الاتباع؛ لستة وجوه:

الوجه الأول منها هو: أن مذهب الإمامية أحسن المذاهب في الأصول والفروع. وهنا يعرض ابن المطهر بإيجاز لمذهب الإمامية في الصفات والقدر، وهو في عرضه هٰذا لا يحيد مطلقاً عن آراء المعتزلة في هاتين المسألتين، علىٰ أنه يضيف إلىٰ هٰذه الأصول ما يذهب إليه الإمامية من القول بعصمة الأنبياء والأئمة. وأمَّا في المسائل الفرعية، فإن الإمامية يأخذون أحكامهم نقلاً عن الأئمة المعصومين ويرفضون الرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان.

ويقارن ابن المطهر بعد ذلك مذهب الإمامية بالمذاهب الأخرىٰ فيعرض لأقوال الأشاعرة والحشوية والمشبِّهة والكرَّامية في مسألة الصفات، ثم يعرض لما يعده مذهب أكثر المسلمين في القدر، ومقتضاه: القول بأن الله يفعل كل شيء حتىٰ المعاصي والكفر والقبائح، وأن العبد لا تأثير له في ذلك، ولا غرض لله ـ تعالىٰ ـ في أفعاله ولا يراعي

١٠٢/١ مصلحة/ العباد في فعله لها، وكل فعل للعبد فإنَّما يقع بإرادة الله - تعالىٰ -. ثم يسرد ابن المطهر النتائج الشنيعة التي تترتب على هـٰذه الآراء؛ إذ لا يبقى هناك فرق بين الطاعة والمعصية والثواب والعقاب، وتنتفي الثقة بالله تعالىٰ ورسله وأنبيائه.

ويعود ابن المطهر فيعرض بالتفصيل لما أجمله من قبل فينقد رأىٰ الأشاعرة في إمكان رؤية الله، وفي أن كلام الله قديم، ويشرح مرة أخرىٰ رأي مخالفي الإمامية والإسماعيلية (ونصه عليهم هنا - ص ١٢ ط. طهران - له دلالته الخاصة) في مسألة عصمة الأئمة، ويبين الأضرار الناجمة عن الأخذ بالقياس والرأي في أحكام الشريعة.

والوجه الثاني من الوجوه الدالة على وجوب اتباع مذهب الإمامية، قائم على حديث الرسول ﷺ عن افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية والباقي في النار، والفرقة الناجية التي يدل عليها الحديث عند ابن المطهر هي «فرقة الإمامية». وهو هنا يرجع إلىٰ شرح الخواجة نصير الدين الطوسي للحديث وينص عليه (ص١٤). وقد أشار الخوانساري إلىٰ هـٰذا الشرح وإلىٰ نقل ابن المطهر له(١).

أمـا **الوجه الثالث** فهو: أن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم يوم القيامة، على عكس أهل السُّنَّة.

والوجه الرابع مبني على أن الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالعلم والفضائل المختلفة. وهنا يأخذ ابن المطهر في الكلام عن فضائل كل إمام من الأئمة الاثنىٰ عشرية بالتفصيل.

١٠٣/١ / **والوجه الخامس** مقتضاه: أن الإمامية لم يذهبوا إلىٰ التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم. وهنا يعرض ابن المطهر بالتفصيل لعدة صور تدل - في رأيه - على تعصب أهل السنة، من ذلك: ما يرويه عن حرمان أبي بكر فاطمة من أرض فَدَك التي ورثتها عن أبيها ﷺ، ومنها: تسميتهم عمر بـ«الفاروق» وعدم تسميتهم عليّ بذلك، وتعظيمهم أمر عائشة - رضي الله عنها - مع مخالفتها لأمر الله في كثير من المسائل.

والوجه السادس عند ابن المطهر هو: أن الإمامية وجدوا لعلي - رضي الله عنه - فضائل كثيرة اتفق عليها سائر المسلمين فاتخذوه إماماً لهم، في حين أنهم وجدوا الجمهور ينقل عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة. وللتدليل على هـٰذه النقطة يسرد ابن المطهر الكثير من النقول التي ينسبها إلىٰ أهل السنة وغيرهم مما فيه الإشادة بفضائل عليّ، ثم يردف ذلك بذكر الكثير من

(١) روضات الجنات، ص ٥٧٩.

المطاعن في غيره من الصحابة، ويتناول الخلفاء الثلاثة: أبا بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ فيروي كل خبر فيه مظنة الانتقاص منهم، على أنه يلجأ إلى تأويل هـٰذه الأخبار تأويلاً يخرجها عن معناها المقصود منها، فإذا قال أبو بكر على منبر المسلمين: «فإن استقمت فأعينوني وإن زغت فقوّموني»، علّق ابن المطهر على ذلك بقوله: وكيف يجوز إمامة من يستعين بالرعية على تقويمه مع أن الرعية تحتاج إليه؟!

أما الفصل الثالث فهو يلي الفصل الثاني في الأهمية والطول؛ إذ يقع في أربع وثلاثين صفحة (ص ٥٠ ـ ٨٤)، وفيه يحاول ابن المطهر أن يدلل على إمامة علي ـ رضي الله عنه ـ بالأدلة العقلية والنقلية. وهو يقدم لنا ذلك تحت اسم أربعة مناهج، المنهج الأول منها في الأدلة العقلية.

١/ ١٠٤ / وهناك خمسة من هـٰذه الأدلة التي يعدها ابن المطهر: عقلية. وهي في الواقع مبنية على مسلّمات يقبلها الشيعة وحدهم. **فالأول من هـٰذه الأدلة** خلاصته: أن الإمام يجب أن يكون معصوماً؛ لأنّ المجتمع لا يسلم أمره بغير إمام، وهـٰذا الإمام يجب أن لا يكون معرضاً للخطأ وإلّا احتاج إلى إمام آخر يرشده، وهـٰذا الإمام المرشد لا يجوز بدوره أن يتعرض للخطأ وإلّا أدّى بنا ذلك إلى التسلسل الباطل. فإذا سلمنا بهـٰذه المقدمة الأولى فهناك مقدمة ثانية هي ـ كما يزعم ابن المطهر ـ أن الخلفاء الثلاثة لم يكونوا معصومين اتفاقاً، في حين أنّ عليّ معصوم ـ وهي مقدمة باطلة؛ إذ لا يقول أهل السنة بعصمة علي ولا غيره من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن هاتين المقدمتين تكون النتيجة الحتمية عند ابن المطهر هي: أن عليًّا هو الإمام!

وهـٰكذا يمضي ابن المطهر في سرد أدلته «العقلية»، فيذكر أربعة أدلّة أُخْرَىٰ كلها أضعف من هـٰذا الدليل الأول.

وينتقل ابن المطهر بعد ذلك إلى **المنهج الثاني** الذي يعتمد على الأدلّة المأخوذة من القرآن، فيذكر أربعين برهاناً تستند إلى آيات الكتاب الكريم، يفسّر بعضها كما يحلو له هواه، وقد يذكر تأويلات صحيحة ولكنه يستخرج منها نتائج باطلة.

وأمّا **المنهج الثالث**، فيعتمد على «الأدلة المستندة إلى السنة.. وهي اثنى عشر»، وأكثر هـٰذه «الأدلة»: إما مستمد من كتب الشيعة، وإما مأخوذ من الروايات الضعيفة الواردة في كتب التفسير والسيرة.

١/ ١٠٥ وأمّا **المنهج الرابع** فيقوم على «الأدلة المستنبطة من أحواله ـ عليه/ السلام ـ وهي اثنى

عشر» ويذكر ابن المطهر ضمن هـٰذه «الأدلة» الكثير من مبالغات الشيعة وأمثلة عديدة على غلوهم وتعصبهم.

وأمّا **الفصول الثلاثة التالية**، فلا تستغرق كلها إلّا ثماني صفحات، **فالفصل الرابع** هو «في إمامة باقي الأئمة الاثنى عشر»، وهو فصل قصير يقع في نصف صفحة يدلل فيه على إمامة هـٰؤلاء الأئمة بواسطة ثلاثة طرق أعاد فيها ما سبق أن ذكره من قبل.

وأمّا **الفصل الخامس** فهو - كما ذكرنا من قبل - «في أن من تقدمه لم يكن إماماً» ويقع في حوالي صفحتين يحشوهما بعدة «وجوه» كلها طعن في الخلفاء الثلاثة ﵃.

وفي **الفصل السادس** الذي يقع في حوالي خمس صفحات، يناقش ابن المطهر أدلة أهل السنة على إمامة أبي بكر، ويذكر منها ثلاثة أدلة يحاول إبطالها بكلام ضعيف متهافت.

أمّا «**منهاج السنّة**»، فهو - كما قدمنا - ردّ على «منهاج الكرامة» في كل نقطة من نقاطه، على أن ابن تيمية يستطرد أحياناً فيترك موضوعات «منهج الكرامة» ليطرق موضوعات أخرى بتوسّع وإسهاب.

يبدأ ابن تيمية الجزء الأول (ونحن هنا إنّما نشير إلى طبعة بولاق)، **بخطبة ومقدمة عامة** تستغرق أربع عشرة صفحة ثم بالتعليق على **مقدمة «منهاج الكرامة»** في حوالي أربع عشرة صفحة أخرى (ص١٦ - ٣٠).

ثم يبدأ رده على **الفصل الأول** ويقع هـٰذا الرد في مائة وعشرين صفحة (ص٣٠ - ١٥٠ ط. بولاق = ص ٨١ إلى نهاية الجزء الأول من طبعتنا هـٰذه)، على أن أكثر هـٰذه الصفحات قد
١/١٠٦ استغرقها استطراد من ابن تيمية/ في موضوع قِدَم العالم؛ إذ أنّ كلامه عن مذهب أهل السنة في مسألة حكمة الله اقتضاء الكلام في مسألة تعليل أفعاله سبحانه، وهـٰذه المسألة اقتضت بدورها الكلام في جواز تسلسل الحوادث في المستقبل وفي الماضي. وعند الكلام عن تسلسل الحوادث في الماضي بين ابن تيمية مذهب أهل السنة في هـٰذه المسألة - كما يراه - وهو القول بأن الله لم يزل يتكلم بمشيئته ويفعل بمشيئته شيئاً بعد شيء مع قوله بأن كل ما سوى الله محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن وأنه ليس في العالم شيء قديم مساوق لله تعالى كما تقوله الفلاسفة القائلون بقِدَم الأفلاك وأنها مساوقة لله في وجوده. وهنا عرج ابن تيمية على هذه النقطة وأوسعها بحثاً (من ص ٣٦ - ١٢٤ ط. بولاق = ص٩٢ - ١٨٦ هـٰذه الطبعة).

وبعد نهاية هـٰذا الاستطراد الطويل استأنف ابن تيمية مناقشة مزاعم ابن المطهر في الفصل الأول من كتابه، فناقش ما ينسبه ابن المطهر إلى أهل السنة من أقوال في مسائل

الْحُسن والقُبْح العقليين والصلاح والأصلح وعصمة الأنبياء، وبين بإيجاز الفرق بين مذهب المعتزلة وأتباعهم من الشيعة فيها من جانب، ومذهب أهل السنة فيها من جانب آخر. ثم تعقب ابن تيمية كلام ابن المطهر في النقطة الأخيرة من مزاعمه في هٰذا الفصل الأول وهي تتعلق بموقف أهل السنة من الإمامة؛ وذلك إلىٰ نهاية الجزء الأول من طبعتنا هٰذه (ص ١٥٠ ط. بولاق).

أمَّــا **الرد على الفصل الثاني** من «منهاج الكرامة» فهو أطول أقسام «منهاج السنة» (ص ١٥٠ من الجزء الأول ـ ص ٢٤٦ من الجزء الثالث) وهو يتتبع في هٰذا الرد كل نقطة يذكرها ابن المطهر. ويستغرق رده علىٰ/ الوجه الأول من وجوه هٰذا الفصل ـ وهو الذي ١/١٠٧
يزعم فيه ابن المطهر أن مذهب الإمامية أحسن المذاهب في الأصول والفروع ـ أكثر من مائتي صفحة (من ص ١٧١ جـ١ ـ ص ٩٩ جـ٢)، ثم يستمر في الردّ علىٰ الوجوه الأربعة التالية إلىٰ نهاية الجزء الثاني من الكتاب. ويبدأ الجزء الثالث بالردّ علىٰ الوجه السادس إلىٰ صفحة ١٩ منه. ثم أورد عبارة ابن المطهر التي بدأ بها كلامه عن المطاعن في الجماعة، وهي: «وأما المطاعن في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتىٰ صنف الكلبي كتاباً في مثالب الصحابة ولم يذكر فيه منقصة واحدة لأهل البيت». وعند ذلك بدأ ابن تيمية استطراداً طويلاً استغرق حوالي مائة صفحة من هٰذا الجزء الثالث (ص١٩ ـ ١١٦) بعنوان: قاعدة جامعة في هٰذا الباب، وقد تناول في هٰذا الاستطراد موضوعات هامة، منها: الكلام علىٰ حكم المجتهد المخطئ والكلام علىٰ الآراء المختلفة في الوعد والوعيد والثواب والعقاب والإيمان والكفر والفسق والحكم في سبّ الصحابة ووجوب اتحاد المسلمين والنهي عن الفرقة والخلاف، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بهٰذه النقطة. وبعد انتهاء هٰذا الاستطراد عاد ابن تيمية إلىٰ مناقشة المطاعن التي يوردها ابن المطهر في الخلفاء الثلاثة (ص١١٧ ـ ٢٠٧) ثم انتقل إلىٰ مناقشة ما ينقله ابن المطهر عن الشهرستاني في أول كتابه «الْمِلَلْ والنِّحَل» حيث يتكلم عن خلافات تسع وقعت بين المسلمين، ويبدأ تعليقه باتهام الشهرستاني بالميل إلىٰ التشيع ثم يعلق علىٰ كلامه وكلام ابن المطهر في حوالي أربعين صفحة (ص٢٠٧ ـ ٢٤٦).

١/١٠٨ / ويبدأ الرد علىٰ **الفصل الثالث** بعد ذلك ويتناول فيه نقطة من النقاط التي يثيرها ابن المطهر وتستغرق مناقشة مقدمة هٰذا الفصل والمنهج الأول (في الأدلة العقلية علىٰ إمامة عليّ) الصفحات الباقية من الجزء الثالث من «منهاج السنة» (ص٢٤٦ ـ ٢٧٨). ويبدأ ابن تيمية الجزء الرابع بمناقشة المنهج الثاني، ثم يستمر في مناقشة المنهجين الثالث والرابع حتىٰ ص ٢٠٨.

وفي التسعين صفحة الباقية، يناقش ابن تيمية الفصول الثلاث الأخيرة من «منهاج الكرامة»، ونجد أن الردَّ على **الفصل الرابع** يستغرق حوالي أربع صفحات (ص٢٠٩ ـ ٢١٣)، كما أن الردّ على **الفصل الخامس** يقع في حوالي أربع عشرة صفحة (ص٢١٣ ـ ٢٢٧)، أمَّا الردّ على **الفصل السادس** فهو أطول؛ إذ يستغرق حوالي سبعين صفحة. على أن ابن تيمية في ردّه على هٰذه الفصول الثلاث لا يتجاوز موضوعاتها ولا يكاد يستطرد بل يتعقب موضوعاتها بالرد المباشر.

●● تقي الدين السبكي وكتاب «منهاج السنة»:

كان تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي[١] من أشد خصوم ابن تيمية، وقد ألَّف
١٠٩/١ أكثر من مصنف في مهاجمة آرائه ومذهبه[٢]، وعندما اطلع/ على كتاب «منهاج السنة» أعجبه ورآه وافياً بالمقصود منه، إلَّا أنه وجد فيه عيوباً وشوائب، وقد عبَّر عن ذلك كله بقصيدة لخَّص فيها مآخذه على الكتاب في أمرين: الأول، أن ابن تيمية «يحاول الحشو»؛ أي: أنه يأخذ في الكتاب برأي الحشوية الذين يتمسكون بظواهر النصوص ويذهبون إلى التجسيم[٣]، والثانية: أنه «يرى حوادث لا مبدأ لأولها»، وهي تهمة سبق أن أشرنا إليها عندما نقلنا ما أورده حاجي خليفة من كلام السبكي على كتاب «منهاج السنة»[٤]. والمجال هنا أضيق من أن يسمح لنا بالردّ التفصيلي على هاتين التهمتين، ولذا فإننا نرجئ ذلك إلى الدراسات التفصيلية التي سننشرها في القسم الثالث من «مكتبة ابن تيمية» بإذن الله، ونكتفي هنا بإيراد ردّ تلميذين من تلامذة ابن تيمية على هٰذه التُّهَم.

وقد نشر هذا الردّ ـ المنظوم ـ مع كتاب «منهاج السنة» كما نشرت إحدى القصيدتين ضمن كتاب «جلاء العينين» للألوسي. وصاحب القصيدة الأولى هو: أبو عبد الله محمد ابن جمال الدين يوسف الشافعي اليمني[٥]، وقد بدأ قصيدته بمقدمة قصيرة ثم أورد قصيدة السبكي بأكملها ثم عقب عليها برده المسهب. أما ناظم القصيدة الثانية فهو: أبو

---

(١) والد تاج الدين عبد الوهّاب مؤلف «طبقات الشافعية». ولد تقي الدين سنة ٦٨٣ هـ، وتوفي سنة ٧٥٦ هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٦/ ١٤٦ ـ ٢٢٦)؛ الدرر الكامنة (٣/ ٦٣)؛ الأعلام للزركلي (٥/ ١١٦).

(٢) من ذلك: الدرة المضية في الردّ على ابن تيمية، نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الإيمان والطلاق، النظر المحقق في الحلف بالطلاق المعلق، الاعتبار ببقاء الجنة والنار، وقد طبعت معاً بدمشق، سنة ١٣٤٧هـ.

(٣) انظر عن الحشوية: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ص ٤٣٥ ـ ٤٣٦، ط. استانبول، ١٣١٧هـ.

(٤) انظر ما سبق، ص ٦١.

(٥) لم أجد ترجمته في كل المراجع التي بين يدي.

المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد العبادي ثم العقيلي/ السُرَّمَّري الحنبلي[(١)]، ١/ ١١٠
وقد أورد أبيات قصيدة السبكي ضمن قصيدته، وَرَدَّ على كل بيت منها على حدة.

● **القصيدة الأولى:**

الحمدُ لله حمداً أستزيدُ به ... فضلَ الإله وآتي ما أُمِرتُ به
وأستعين به في كل مُعضِلَةٍ ... تأتي فما خاب عبدٌ يستعينُ به
فهو الإله الكريمُ الواحد الأحَد الفَـ ... ـرْدُ المُجيرُ لعبد يستجير به
ثم الصلاة على المختار ما طلعت ... شمسٌ وما قد سَرَى نجم بغَيْهَبِه
وبعدُ فاسمع كلاماً قد تفوَّهه[(٢)] ... قاضي القضاة تقيُّ الدين وانتبه
أعني أبا الحسنِ السُّبْكِيّ حين غدا ... يبغي من الأمْرِ ما لا يستقلُّ به
فقال يذكر ما ردَّ الإمام على[(٣)] ... حزبِ الرَّوافض رَدًا غير مشتبه
أعني ابن تيمية الحَبْرِ الذي شهدت ... بفضله فُضَلاء الناس والنُّبَه
فاستحسن الردّ حتى راح يمدحه ... بما أزال من الإشكال والشُّبَه
لكنَّه بعد هذا المدح خَالَفه ... وقالَ أبيات شعر غير مُنْجَبه

* * *[(٤)]

إنَّ الروافض قومٌ لا خَلاقَ لهم ... من أجْهَلِ النَّاس في علم وأكذَبِه
والناس في غُنْيَةٍ عن ردِّ إفكهم ... لهُجْنَة الرفض واستقباح مذهبه
/ وابنُ المطهر لم تَطْهُر خلائقُه ... داعٍ إلى الرَّفضِ غالٍ في تعصُّبه ١/ ١١١
لقد تقوَّل في الصَّحْبِ الكرامِ ولم ... يَسْتَحي مِمَّا افتَراهُ غير مُنْجبه[(١)]
ولابن تيميةٍ ردّ عليه وَفَى ... بمقصد الرَّد وَاستِيفاء[(٢)] أضْرُبِه
لكنه خلَطَ الحق المبينَ بما ... يَشُوبه كَدَرٌ في صَفْو مَشْرَبِه
يحاول الحشو أنَّى كان فهو له ... حَثيث سَيْرٍ بشرق أو بمغربِه
يرى حوادَث لا مبدا لأوّلها ... في الله سُبْحَانَه عما يُظَنُّ به
لو كان حَيًّا يرى قَولي ويسمعه ... رددتُ ما قال رَدًّا غير مشتبه
كما رددتُ عليه في الطَّلاقِ وفي ... ترك الزيارةِ أَقْفُوا إثْر سَبْسَبِه[(٣)]

(١) ولد سنة ٦٩٦ هـ، وتوفي سنة ٧٧٦هـ. ترجمته في: الدرر الكامنة (٤/ ٤٧٣ - ٤٧٤)؛ شذرات الذهب (٦/ ٢٤٩)؛ الأعلام للزركلي (٩/ ٣٣١ - ٣٣٢).
(٢) في (ج) جلاء العينين، ص ١٩: «تقوله». (٣) ج (ص١٩): «فقال ذلك إذ رد الإمام علي...».
(٤) الأبيات بين النجوم في هذه الصفحة والصفحة التالية: هي أبيات السبكي.
(١) ج (ص٢٠): «يستحي من افتراء غير منتبه». (٢) ج: «استيفاء».
(٣) في اللسان: «السبسب: الأرض القفر البعيدة، والمعنى: أنه تتبع غرائبه وشوارده بالردّ».

وبعدَه لا أرى للردِّ فائدةً ... هذا وجوهره ممَّا أضنُّ به
والرَّدّ يحسُنُ في حالين: واحدةٌ ... لقطع خصم قويٍّ في تَغلُّبه(١)
وحالة لانتفاع الناس حَيْثُ به ... هُدًى ورِبْحٌ لديهم في تَكَسُّبه(٢)
وليس للناس في علم الكلام هُدًى ... بل بدعةٌ وضَلالٌ في تطلُّبه
ولِي يَدٌ فيه لَولاَ ضعف سامعه ... جعلتُ نَظْم بَسيطي في مُهَذَّبه
هذا الذي قاله السُّبْكيُّ مرتجلاً ... وللبَسيط انتمى في بَعْضِ أضربه

* * *

فقال مرتجلاً للحق منتصراً ... عَبْدٌ يردُّ عليه في تأدُّبه
يا أيها الرجل الحَامي لمذْهَبِه ... ألزمتَ نفسَك أمراً ما أمرْتَ به
١/١١٢ / تقولُ في بَاغِيضي صَحْبِ الرسولِ ومَنْ ... يَرَى مَسبَّتَهُمْ أصلاً لمذهَبِه(٣)
والنَّاسُ في غُنْيَةٍ عَنْ رَدِّ إفكهم ... هذا هُو الإفك لكن ما شَعَرْتَ به
بل رَدُّه واجبٌ نصحاً ومعذِرةً ... ونُصرةً لسبيل الحقِّ من شُبَه
إذا تَقَوَّلَ في الصَّحْبِ الكرام فما ... ذَا توجبون عليه يَا ذوي النُّبَه(٤)
وقد علمتم بأنَّ الشخص دَاعيةٌ ... إلى الضلال بلا رَيْبٍ ولا شُبَه(٥)
وما نَسبتم إلى الشيخ الإمام تَقيّ ... الدين(٦) أحمدَ أمرٌ لا يُخَصُّ به
من قولكم(٧): خَلَطَ الحقَّ المُبين بما ... يشوبه كدَرٌ في صَفْوِ مشربه
يحاول الحشوَ أنَّى كَانَ فهو له ... حَثِيثُ سَيْرٍ بِشَرْقٍ أو بمغربه
يرى حوادث لا مَبدا لأولها ... في الله سُبحَانه عما يُظَنُّ به
لقد علمتم بأن السَّادة السَّلَفَ الـ ... ـماضين ما خَرَجُوا عما أقرَّ به
هم القُرُونُ الألى نَصَّ الرسول على ... تَفْضِيلهم وأزالُوا كُلَّ مشتبه(٨)
لئن رددتَ عليه في مَقالته ... فقد رددتَ عليهم(٩) فَادرِ وانتبه
كَذاَ الأئمةُ(١٠) أهلُ الحق كلهم ... يَرَوْنَ ما قاله من غير ما جَبَه
فردُّكم ليس مخصوصاً بواحدهم ... بل بالجميع وهذا موضع الشُّبَه
هلاَّ جمعتَ الألى قالُوا مقالته ... ليستبين خَطَاهم من مُصوِّبه

---

(١) ج: «تقلبه».
(٢) ج: «وربح جزيل في تكسبه».
(٣) ج: «يريك سبهم أصلا لمذهبه».
(٤) ج (ص٢١): «يا أولي النبه».
(٥) ج: «بلا ترديد مشتبه».
(٦) ج: «وما عزوتم إلى الشيخ الجليل أبي العباس».
(٧) ج: «في قولكم».
(٨) ج: «الألى في نص سيدنا ... حازوا الفخار بأمر غير مشتبه».
(٩) أي: رددت أيضاً على السلف.
(١٠) ج: «ثم الأئمة».

/ فكلهم خلطوا(١) الحقَّ المبين بما ... يشوبه كدرٌ في صَفْو مشربه ١١٣/١
إن كَان ذلك حشويّا لديك يرى(٢) ... وكُلُّهم أنتَ تقفُو إثر سَبْسَبه
فالحشوُ فِرْيَةُ جَهْمِيٍّ ومعتزلٍ ... فامدح وذُمّ بما جاء الكتابُ به(٣)
وانظر لوازم ما حاولتَه طَلَباً ... فَنِيَّةُ المرء(٤) تُلْقَى عندَ مَطْلَبه
وخُذْ أدلَّةَ ما قالوه واضحةً ... من الكتاب ودَع ما قد هَذَوْتَ به
فالربُّ سبحانه ما زال متَّصفاً ... بكُلّ وصفِ كمالٍ عندَ مُوجِبه
ذاتيةٍ وكذا فعليّةٍ وردَت ... بها النصوص بلا رَيْبٍ ولا شُبَه(٥)
كما تراها على قسمين قائمةً ... به يقيناً يراها من أقرَّ به
هو القديم بأوصاف منزهة ... عن الحدوث كما تأتيكَ فانتبه
حيٌّ سميع بصير قادرٌ صَمَدٌ ... فَرْدٌ جليلٌ عَظيمُ الشأنِ فارْضَ به
فهذه كلها ذاتية وَرَدَت ... ومثلها في المعَاني غير مشتبه
كذا وفعلية(٦) فانظر مثالهما ... وقس عليه وراع الفرق تَنْجُ به
يُحبُّ يُبْغض يَرْضَى يَستَجيبُ يَرَى ... يَجئ يأتي بلا كَيْفٍ ولا شَبَه
وخالقٌ قبلَ مخلوق يُكَوِّنُه ... وقاهرٌ قبلَ مقهورٍ يكُونُ به
وراحمٌ قبلَ مرحُومٍ فيرحَمُهُ ... ورازقٌ قبلَ مَرْزوقٍ بأضْرُبه
عن أمره صَدَرَ المخلوقُ أجمعُه ... والأمرُ ويْحَكَ لا شكٌّ يقوم به
/ وقد تكلم رَبُّ العرش بالكُتُبِ الـ ... منزَّلات كلاماً لا شَبِيهَ به ١١٤/١
ولم يزل فاعلاً أو قائلاً أزَلاً ... إذا يشاء وهذا الحقُّ فارضَ به
هذي حوادثُ لا مَبْدَا لأوَّلها ... بالنَّصِّ فافهمه يا نَوْمَانُ وَانتَبِه(٧)
إذ هِي(٨) صفاتٌ لموصوف تقومُ به ... قديمة مثله من غير ما شُبَه
ومذهب القوم مِرُوُّها كما وردتْ(٩) ... من غير شائبةِ التكْيِيفِ والشَّبَه

---

(١) ج: «خلط..». (٢) ج: «فكلهم كان حشوياً لديك يرى».
(٣) هذا البيت ساقط في (ج).
(٤) ج: «وانظر إلى مطلب حاولته طلبا فنسبة المرء ....».
(٥) في (ج) بدل هذا البيت والبيت الذي قبله:
فللإله صفات الذات قد وردت ... بها النصوص بلا ريب ولا شبه
(٦) ج (ص٢٢): «كذاك فعليه».
(٧) أي: أن تسليمنا بما وردت به النصوص من أن الله تعالى متكلم فاعل منذ الأزل هو تسليم بوجود حوادث لا مبدأ لأولها.
(٨) ج: «إذ هل». (٩) ج: «ومذهب القوم مروي كما وردت».

ولا يرون بتعطيل الصفات كما ... يقول جَهْمٌ ومن وَلاه في الشُّبَه
ما شَبَّهَ الله إلا عابدٌ صَنَماً ... يُدلي بأخبثِ معبودٍ وأغْرَبِهِ
ولا يُعطِّلُ(١) إلاَّ عابدٌ عَدَماً ... وليس يدري له رَبّا يَلُوذُ به
سوى أباطيلَ ما يختارُه عَبَثاً ... يرى أمانيَّه تَسْرِي بمركبه(٢)
لا يستفيق إلى ما جاء من أثر ... بمُفْرَد القولِ منه أو مُركَّبه
والجَهْمُ معبودُهُ يبغي تطلُّبه ... وليس يَفْهم إلا ما أشار به
والاتحاديّ معْ أهلِ الحُلولِ لهم ... تخللٌ كنفاة الجَهْمِ فادرِ به(٣)
من دَرْبِه دَخَلُوا في كل فاسدةٍ(٤) ... رَاجَت عليهم ومالُوا مَيْلَ مَغربِه
وما رَدَدْتُ عليه في الطلاق فما ... حَقَّقت نقلاً ولا عقلاً(٥) ظفرتَ به
١/١١٥ / بل فاسد القصد أعمى(٦) الذهن منك كما ... هي(٧) عادة الله في شَانِ لمذهبه(٨)
نزلتَ حول حِمَاه كي تُنازله ... فما علوتَ عليه(٩) بل علوتَ به
وقد أجابك فانظر في الجوابِ تَرَى ... سيفاً تجول المنايا عند مَضْرِبِهِ(١٠)
أخذتَ منه علوماً فانتصرتَ بها ... على سواه وكانت من مُهذَّبه
وحُزتَها مجملات من مُفَصَّلِه ... فَفَصَّل الآن ما أجملتَ تحظَ به
وهكذا كلُّ من سارتِ ركائبه ... يَقْفُوا خُطاه فسائل من مُجرِّبه
وإن تبجحت بالردَّيْنِ لست لَه(١١) ... كفوأ ولا أهلُ هذا العصر فانتبه
كم بحر علم أتاه عاد(١٢) ساقيةً ... وكم أزالَ صَدَى جهلٍ بصَيِّبه(١٣)
وما نرى لكُمُ في الخلق فائدةً ... غير التنعم في النعماء من شُبَه
أين الثريا مكاناً في ترفُّعها ... من الثَّرى؟ قال هذا كل منتبه

---

(١) المعطلة هم: الذين ينفون صفات الله ؛ كالجهمية والمعتزلة والفلاسفة والإسماعيلية على تفاوت بينهم في هٰذا النفي والتعطيل.
(٢) ج: «المركبه».
(٣) في المطبوعة: «محال في كنفات الجهم فادر به». والذي أثبته هو ما في (ج).
(٤) ج: «مفسدة». (٥) ج: «عقلاً ولا نقلا».
(٦) ج: «أعيا».
(٧) ج: «هو...».
(٨) في الأصل: «فيمن شان مذهبه»، والصواب ما أثبته، وفي جلاء العينين: «في قال لمذهبه»، وهو بمعناه.
(٩) ج: «عليله»، وهو خطأ.
(١٠) ج (ص٢٣): «وقد أجابك فيها خير أجوبة ... كالسيف جالت منايا عند مضربه».
(١١) ج: «وإن تبجحت في رد فلست له..». (١٢) ج: «صار..».
(١٣) في الأصل: «وكم جهول أتاه صار منتبه»، والذي أثبتناه في (ج) وهو أجود.

من ذا يقيس نقيّ الجلد من دَرَن الـ … ـدنيا وأمراضها يوما بأجْربه
لو كان عندك إنصاف ومكْرُمة … وجُود معرفة أو ذِهْن منتبه(١)
لكنت تقفو وراه قَفْوَ مجتهد … علماً وديناً وأمراً تُفلحنَّ به
١١٦/١ / لو وفق الله أهلَ الأرض قاطبةً … إلى الصواب لساروا خلف مذهبه
وما نسبتُم إليه عند ذكركُمُ … تركَ الزيارة أمرٌ(٢) لا يقولُ به
فقد أجابكم عن ذا(٣) بأجوبةٍ … أزال فيها صدى الإشكال والشُّبه
وقد تبين هذا في مناسكه … لكل ذي فِطنةٍ في القول مُعْرِبه
رميتموه ببهتانٍ يُشانُ به … فالله ينصفُه ممن رمَاهُ به
وفي الجواب أمورٌ من تدبرها … سَقَى الأنام بها من صَفْو مشربه
ولم يكن مانعاً نَفْسَ الزيارة بل … شَدّ الرحال إليها فادْرِ وَانتبه(٤)
تمسكا بصَحِيح النَّقْلِ متَّبِعاً … خيرَ القرون أولي التحقيق والنَّبَه(٥)
مع الأئمة أهلِ الحق كُلِّهِم … قالوا كما قال قَولاً غير مُشتبه
وقد علمت يقيناً حين وافقه … أهلُ العراق على فُتْياه فافْتِ به(٦)
هذا وقد قلتُ فيما قلت مرتجلاً … فيما تقدم قَولاً غير مُنْجَبه
لو كان حياً يرى قولي ويسمعه … رددتُ ما قالَ ردًا غير مشتبه
فابرُزْ ورُدَّ ترى والله أجوبة … مثلَ الصَّواعقِ تُرْدِي من تَمَرُّ به
عقلاً ونقلاً وآياتٍ مفصَّلةً … من كلِّ أروعَ شَهْم القلب منتبه
مَاضي الجَنَان كحَدِّ السيف فكرته … يُريك نظماً ونثراً في تأدُّبه
وقَّادُ ذهنٍ إذا جالت قريحته … يكادُ يُخْشَى عليه من تَلَهُّبه
يقابلون الذي يأتي بمشتبه … من الكلام ولا يَخْشَوْن ذَا النَّبَه(٧)
١١٧/١ / فمنزل(٨) القوم في أعلى منازلهم … فليس ذو منصب يحمى(٩) بمَنْصبه
وانظر إلى من طغى في الأرض من أمَم … ولا تكن سالكاً في إثر سَبْسَبه
إنَّ الإلهَ يُجازي كُلَّ ذي عمل … بمثل إحسانه أو قُبْح مَكْسَبه
هذا جوابك يا هذا موازنة … بحراً وقافيةً في النَّظْم والشَّبه

---

(١) ج: «لو كان عندكمو إنصاف مكرمة أو نقد معرفة أو ذهن منتبه».
(٢) ج: «أمراً».
(٣) ج: «فيها».
(٤) ج: «... إليها فوق مركبه».
(٥) ج: «مستمسكا... الألى جاءوا بمذهبه».
(٦) ج: «فانتبه».
(٧) هذا البيت ساقط من (ج).
(٨) في الأصل: «فنزل..».
(٩) ج: «ينجو..».

والحــمــد لله حــمــداً لا نَفَـادَ لَه ... جَـارٍ على مُـرٍّ مـا يقـضي وأطْيـبـه
ثم الصـلاة على خيـرِ الوَرَى شـرفـاً ... مُـحـمَّـدِ المصطفى الهادي بِمَذْهَبِـهِ(١)
وآلِه والـصـحـاب الغـر كُلِّهم(٢) ... مـا أشـرق الجـوُّ من أنوارِ كَـوكَـبِـهِ

القصيدة الثانية(٣):

الحـمـدُ لله حـمـداً أسـتـعينُ بهِ ... في كل أمـر أعـانِي في تطلبـه
لا سيَّما في ا نتصاف من أخي إحَنٍ ... طَغى علينا وأبْدى من تعصُّبه
/ بغيـاً وعَـدْواً وإفكاً مفْـتَرَىً وهوىً ... فـقلتُ ردّاً عليـه في توثّبه ١١٨/١
يا أيهـا المعتـدِي قـولاً ومُـعْتَـقَـداً ... على ابن تيـمـيـة ظلمـاً ومـذهبـه
بيِّنْ لنا بصريحِ القَـوْلِ مُـعْتـمـد الإ ... نصـاف والعـدل فـيـه مـا تريدُ به
ألـغَضُّ منه فـهـذا لا يجـوز، أم ... التحـقيق للحقِّ، فاسلك نهج سَبْسَبه
شـهـدتَ بالفضل فيـه، ثم جئت بما ... يَنْفيـه، فعلَ غـويٍّ في تلعُّبه
أجـملتَ قولكَ فيـه بالوقيـعة من ... غيـرِ البيـان له لكن بأصْـخبِه
مـوَّهتَ فيـه على الجـهَّال لا وَرَعٌ ... ثَنَاك عنه ولا توقيـرُ مَنْصِبِه
طعنتَ فيـه فجاءت في الحجاب كذا ... من يخصم الحق لم يظفر بمطلبه
وجئتَ فيـه بقولٍ غير متَّسقٍ ... لفظاً ومعنى بعيدٌ من مُصَوَّبه
نظمتَ شعراً زعمتَ الفضلَ فيه فقد ... أسجَلتَ بالنُّقْض فاكرع مُرَّ مشربِه
ركيكَ لفظٍ قوافيه مغايرة ... وايطاء بأضـــــــربه(٤)
عرَّضت عرضك في عرض العروض بما ... يُزْرى وغَرَّكَ فيه شَيْمُ خُلَّبه
فما أجدت بَهْجو الرَّافضيّ ولا ... قصَّرت في الطعن في السُّنيّ ومذهبه
(قلت الروافض قوم لا خلاق لهم ... من أجهل الناس في قول وأكذبه)
قصّرت من هجوهم في قصر جهلهم ... والكذب في العلم خب ارجع بأعيبه(٥)

---

(١) ج: «محمد المرسل الهادي لمذهبه». (٢) ج: «قاطبة..».

(٣) ذكر الزركلي (الأعلام ٩/ ٣٣٢) من مؤلفات ناظم القصيدة يوسف بن محمد بن مسعود السرمري «الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية» نظم. وذكر ابن ناصر الدين (الرد الوافر، ص٧١) في الكلام عن السرمري ما يلي: ومن مؤلفاته النظامية كتاب «الحمية الإسلامية في الانتصار لمذهب ابن تيمية» يعارض (في الأصل: معارض) فرقة قد قال أمثلهم: إن الروافض قوم لا خلاق لهم. وقد أحسن في هـٰذا الرد المقبول وهدم تلك الأبيات بنظام المنقول وحلال المعقول.
ونرجح مما سبق أن القصيدة التالية هي «قصيدة الحمية الإسلامية» المذكورة وإن كنا لم نعثر عليها مطبوعة أو مخطوطة في موضع آخر، ولذلك لم نتمكن من مقابلتها واكتفينا بنشرها على الصورة التي نشرت عليها في طبعة بولاق مع بعض الضبط والتصويب.

(٤) كذا بياض بالأصل. (٥) كذا بالأصل.

هم أكذب الناس في قولٍ وفي عملٍ   وأعظم الخلق جهلاً في توثّبه
وهم أقلّ الورى عقلاً وأغفلُهم   عن كل خيرٍ وأبطا عن تكسُّبه
/ وكل عيبٍ يردُّ الشرعُ قد جمعوا   هم جندُ إبليس بل فرسان مِقْنَبه(١) ١/ ١١٩
وقلت أيضاً وشر القول أبعدُه   عن الصواب فُرُمْ تحصيل أصوبه
(والناس في غُنْيةٍ عن رده إفكهم   لهُجْنَةِ الرفض واستقباح مذهبه)
أكلُّ ما ظهرت في الناس هُجنته   يصير أهْلاً لإهمال النكير به
والله لا غُنْيةٌ عن ردّ إفكهم   بل ردُّه واجب أعظِمْ بِمُوجبه
أيُتْركُونَ يسبُّون الصحابة والإ   سلامُ يختال زهواً في تصلّبه
هذا مقالٌ شنيع لم يقل أحدٌ   به ولا رَهْطُ جهم في تحزُّبه
والله لولا سُيوفٌ من أئمتنا   في كاهل الرفض لا تَلْوِي ومَنْكِبه
لأضحت السُّنَّةُ الغرّاء دائرةً   بين البرية كالعنقا وأغْربه(٢)
(وقلت للرّجس لم تطهر خلائقه   داعٍ إلى الرفضِ غالٍ في تعصّبه)
(لقد تقوَّل في الصَّحْبِ الكِرامِ ولم   يستحي مما افْتَراه غيرُ مُنجَبه)
أيسكتُ النَّاس عن هذا ودعوته   إلى الضلالة واستعلاء منصبه
وما تقوّلَ في الصحب الكرام وما افـ   ـتراه فيهم ولم يُرْجَم بكوكبه
أيُترك الأمرُ بالمعروف مُطَّرَحاً   والنهيُ عن منكرٍ ما مَنْ يقول به
كلاَّ ومن رفع السّبع الطِّباقَ على   وجه الثَّرى وتعالَى في تَحجُّبه
لنَقْذِفَنَّ على بطلان مذهبه   بصارم الحق مسلولاً ومِرْزَبه
حتى يفئ إلى الإسلامِ عن كَثَبٍ   ويترك الكفر مقصيٌّ غيرَ مَكْثِبه
وتقدم اليوم من أصحابنا كتب   ردٌّ على الرَّفض ترميه بأشْهُبِه
(ولابن تيمية ردّ عليه وَفَى   بمقصد الردِّ واستيفاء أضربُه)
كما زعمتَ وأوْفَى بالمقاصد مَعْ   كَيْدِ الحسود ومَعْ إرغام أرْنَبه
/ حَسْنَا وَضَرَّتُها بالحسن شاهدةٌ   لها وما الحسن إلا ما شَهِدْتَ به ١/ ١٢٠
وقلتَ بغياً وعَدْواً شابَهُ حسدٌ   والشَّوب يظهر حيناً من مُشَوِّبه
(لكنه خَلَط الحق المبينَ بما   يشوبُه كدرٌ في صَفْو مشربَه)
(يحاول الحشوَ أنّى كان فهو له   حثيثُ سَيْرٍ بشرقٍ أو بمغربه)

(١) في اللسان: «المقنب من الخيل»: ما بين الثلاثين إلى الأربعين، وقيل: زهاء ثلاثمائة.
(٢) كذا بالأصل، ولعلها: «مغربه»، يقال: عنقاء مغرب.

(يرى حوادثَ لا مبدا لأوَّلِها ... في الله سبحانه عمّا يُظَنُّ به)
والله ما قال أهل الرفض إذ خصموا ... هذا المقال وقد صِيبوا بصَيِّبه
هذي تصانيف هذا الشيخ سائرة ... بشرق ذا الكون لا تخفى ومَغْرِبِه
صفوٌ بلا كدَرٍ طابت مواردُها ... لذيذةٌ كجَنَى نحل وأعذبه
دليلُها الآيُ والأخبار سَاقَتُها ... والعلم يَعْرِض فيها خيل موكبه
لكن عيون العِدَا تُبْدي المحاسن في ... ثوب الْمَسَاوِئ فاعجَبْ من تقلّبه
انظر بعين الرضا تبصر بها عجبا ... فأعينُ السخط عُمْيٌ عن تعجّبه
وَسَمت بالحَشْو أهل الحق إذْ مَلأُوا ... وظائف العلم من قولٍ بأطيبه
قوم أتاهم صحيحُ النقل فاتبعوا ... سبيلَه وحَمَوْهُ من مكذّبه
وأثبتوا لإلهِ العرشِ ما ثبتتْ ... فيه النقول بلا شِبْهٍ يُقاس به
فرَام بعض أولِي التعطيل دَحْضَهُمُ ... فآب مِنْ قصده الأدنَى بأخْيَبه
فكلُّ من قَصَّرت في العلم رُتْبَتُهُ ... وقلَّ ديناً تجرَّأ في توثُّبه
فأحمدُ الْمُصْطَفَى عُودِي وقيل له ... مُذمَّمٌ وتغالَوْا في تَجنُّبه
وقيل ساحرٌ أو مجنونٌ أو رجُلٌ ... معلَّمٌ، كاهنٌ يسمو بأكْعُبه
لو كَان الاسمُ يشين الفعل في رجل ... لَشَانَ خيرَ البرايا من مُلَقِّبه
أما حوادث لا مبدا لأولها ... فذاك من أغرب المحكِي وأعجبه
قصَّرت في الفهم فاقصر في الكلام فما ... ذا عُشُّك ادرُجْ فما صَقْرٌ كعُنْظَبه
لو قلت قال كذا ثم الجواب كذا ... لبان مُخْطئ قولٍ من مُصوّبه
/ أجملت قولاً فأجملت الجواب ولو ... فصَّلْتَ فصَّلتُ تِبياناً لأغْربه ١/ ١٢١
إن قلت كان ولا علم لديه ولا ... كلام لا قدرة أصلاً كفرت به
أو قلتَ أحدثها بعد استحالتها ... في حقِّه سُمْت نقصَ ما احتججت به
وكيف يُوجدها بعد استحالتها ... منه أيدرُ ميت رَفْع مِنْكِبه
أو قلتَ فعل اختيارٍ منه ممتنع ... ضَاهَيْت قول امرئ مُغْوٍ بأنصُبه
ولم يزل بصفات الفعل متَّصفاً ... وبالكلام بعيداً في تقرُّبه
سبحانه لم يزل ما شاء يفعله ... في كل مَا زَمَنٍ ما من مُعقِّبه
نوع الكلام كذا نوع الفعال قديـ ... ـمٌ لا المعيَّنُ منه في تَرتُّبه
وليس يفهم ذو عقل مُقارنة الـ ... ـمفعول مَعْ فاعلٍ في نفس مَنْصِبِه
يُحب يبغض يَرْضى ثم يغضب ذا ... من وصفه، أرْضِه، بُعْداً لُمغضِبه

والْخَلْق ليس هو المخلوق تحسَبه   بل مَصْدَرٌ قائم بالنَّفْسِ فادر به
وقول كُنْ ليس بالشيء المكون والصـ   ـغير يَعْرِف هذا مَعْ تَلَعُّبه
فالمصطفى قال كانَ الله قبلُ ولا   شيء سواه تعالى في تحجُّبه
وقلتَ من بَعْدِ هذا قولَ ذي حسد   أخطا الْهُدَى وتجارَى في تنكُّبه
(لو كان حَيّا يرى قولي ويسمعه   رددتُ ما قال رَدًا غير مشتبه)
(كما رددتُ عليه في الطلاقِ وفي   ترك الزيارة أُقْفوا إثر سَبْسَبِه)
فضحت نفسك في هذا المقال ولم   تشعرُ وعُجْتَ عن المرعى وأخْصبه
عرفتنا أنما قد قلتَ ليس لوجـ   ـه الله بل للمِرَا أقبِحْ بمَنْصَبه
إذْ لو أردتَ بيانَ الحقِّ قلتَ به   في مَحْضَر الخصم إمَّا في مُغَيَّبه
ما ذاك صَدُّك بل خوفُ الجواب كما   أجبتَ قبل بسهم من مُصوّبه
ذا شأن من لم يجرِّد صارماً ذكراً   ماضي الغرارين عَضْباً من مُجرِّبه
/ لكن إذا الأسَدُ الضِّرغامُ غاب عن   العَرِين تسمع فيه ضَبْحَ(١) ثعلبه ١/١٢٢
كذا الجبان خَلا فِي البرِّ صَاحَ ألا   مبارزٌ وتغالَى في توثُّبه
ولو سمعتَ جواب الردّ رُحْت فتًى   من أعظم(٢) الخلق عن جرم وأتْوبَه
وقد كفاني أبو العباس كُلْفته   كَذا أرحتَ لساني غير مُتْعبه
ووافقته سَرَاةُ الناس عن كَثَبٍ   من أهل مذهبه أو غير مذهبه
من أهل بغداد والآياتُ شاهدة   لهم وللحق مصباحٌ يبين به
عبتَ الذي قال ما فيه الخلاف مِنِ أيـ   ـقاع الثلاثِ ولو أفتَى بأغربه
وقلت تنكح زوجاً غيره ونكا   حُهَا مع الخلف باقٍ في تَذَبْذُبه
وكيف تنكح من لم تَبْرَ عِصْمَتُها   بلا خلافِ لشخص مع تجنُّبه
وفي الزيارة لم تنصف رددت على   ما لم يقله ولم تمرر بَسْبَسَبه
ردًا ملخصه أشياء أذكرها   إمَّا حديث ضعيف عند مطلبه
إما صحيح ولكن لا دليلَ به   على مُرادك بل هَدْمٌ لمنصبه
إما بمجمل لَفْظ قول خصمك من   أقوَى المقال به قَسْراً وأصوبه
إما بلاَ عِلْمَ لي والجهلُ غايتُه   أيُعذَر الشخص فيما لا أحاطَ به
فأيّ ردٍّ لعمري قد رددتَ وما   ذا قلتَ إذ قلت أقفو إثر سَبْسَبه
إن كان عندك في شَدِّ الرحال إلى الـ   ـقبور نَقْلٌ فعارضه بموكبه

(١) في الأصل: «ضجح».

(٢) كذا بالأصل.

ليعرف الحق من كان أخا نَظرٍ / خالٍ من العلم نَاءٍ عن تعصُّبه
أنّى وذلك كالعنقاء في عدَمٍ / وكالسَّمَنْدلِ يحكي مع تَغَيُّبه
ما أنت إلا كما قد قيل في مثل / خالِفْ لتُعرف مشهورٌ لضُرَّبه
فشيخُنا بصريح الحقّ حُجَّتُه / ونقدُ نَقْلك زَيْفٌ في تقلبه
١/ ١٢٣ / فمن أحقُّ بحَقِّ القول إن ظهر الإ / نصاف مرتفعاً من فوق مَرْقبه
(وقلت ما بعدَه للردّ فائدَةٌ / هذا وجَوهرهُ مما أضنُّ به)
ماذَا الكلام وما معناه قُلْهُ لنا / أمَدْحٌ أم هجو اعرب عن مُعرَّبه
ما ذلك الجوهر المضنونُ ويحك هل / تَعني به الشيخ أوْ رَدًّا لمذهبه
فإن يكُ الشيخ ماذا الطَّعن فيه أو الـ / ـجوابِ عن قوله نوِّرْ بغيهبه
(والردُّ يحسن في حالين: واحدةٍ / لِقَطْع خصم قويّ في تَغَلُّبِه)
(وحالةٍ لانتفاع الناس حيث به / هُدًى وربحٌ لديهم في تَكَسُّبِه)
كتم العلوم حَرَامٌ لا يجوزُ لذي / علم يضنُّ بعلم عند طلَّبه
والردُّ في الحالة الأولى مضَى هدراً / فاستدرك الحال الأخرى قبل مذهبه
فقل وردُّ إن اسطعت السبيلَ إذًا / وانفع به الناس كَيْ تحظى بأثْوَبه
حاشا وكلاَّ وأنّى بالسبيل إلى / ردّ الصواب وقد وافى بكَبْكَبه
قل كي ترى سُنَنَاً تستَنُّ في سَنَن الـ / ـهُدَى تنكّس جهماً عن توثُّبه
ورَهْطَهُ وتريك الحق أظهرَ من / شمْس الضحى وهلالاً وَسْط غيهبه
وقلتَ إذ ضاق نهج الذم عنك له / ما يُوهم الغُمْرَ طعناً في جُوَيْنبه
(وليس للناس في علم الكلام هدًى / بل بدعةٌ وضلالٌ في تطلُّبه)
أأنت أم هُو ردُّ المنطق الأفِنَ الـ / ـمُغوِي بأصوب مَنْقول وأصلَبه
فالشيخ ما احتج من علم الكلام بِمَا / يُخَالف النقل بل تكثير مقْنَبه
أراد يُعْلِمِ شيخ الرفض أنَّ جميـ / ـع الخَلْق رَدٌّ عليه في تألُّبه
وطالما دلَّ أهل العلم قاطبةً / بالنَّقل والعقل تقريراً لأصْوبه
وهبْهُ أخطا ألم تعلم بأنَّ له / أجر اجتهادٍ فقصِّر في تَثَرُّبه
لقد تحجَّرتَ فيه واسعاً وكذا / ك الشافعيُّ الذي تُعْزَى لمذهبه
ثم اختتمتَ بقولٍ رُدُّ آخرُه / على مُتَقَدِّمه نكْصاً لأعْقُبه
١/ ١٢٤ / (ولي يدٌ لولا ضعف سامعه / جعلتُ نَظْم بسيطي في مُهَذَّبه)
عِبْتَ الكلام بَدِيًّا وافتخرتَ به / أخيراً أعجب لبانيه مُخَرِّبه

زعمت فيه ضلالاً ثم قلت ولي ... فيه يد بُسطت، جَهْلٌ بَجَحْتَ به
هذا لعمري كرامات لصاحبنا ... إذ صدَّ شانئه عن كل مَأربه
وليس هذا بحمد الله أوله ... من الكرامات في أصحاب يشربه
وقعتَ في الشيخ إذ ردَّ الروافض في ... قَعْر الحضيض وكانوا فَوْقَ مَرقبه
أوهَمْتَنَا فيك رَفْضاً في كلامك والإ ... نسان قد يبتلى من تَحْت مِذْرَبه
وذات صَدْرِ الفتى تبدو لصاحبه ... من فَرحٍ تارة أو من تَغَضُّبه
ولا اعتبار بنَزْرٍ من هجائهم ... دين التَّقِيَّة غالوْا في تَلَزُّبه
وقد كفانا إمام الوقت أمرَهُمُ ... بالردّ إذ سار في شرق ومغربه
ففضله كضياء الشمس مضْحيةً ... رَأدَ الضُّحَى ظاهرٌ يرمي بأشْهُبه
أبدَى أصولَ الهدى للناس واضحةً ... كالبدر حين تجلَّى وسط غيهبه
سارت تصانيفه في العالمين مَسِـ ... ـير النيّرين فاقدر عر له(١)
حَوَى العلوم مُجداً في تطلُّبها ... إذْ غيرُه المالُ أضحَى جُلَّ مَطلبه
لم يعلموا علمه من أجل ذا حَسَدوا ... والناس أعداءُ ما لا يعلمون به
لم يَشْنهم عنه لا دين ولا ورعٌ ... عَمُوا وصمُّوا ولَجُّوا في تأنُّبه
إمام صدق له في العلم مرتبةٌ ... شَمَّا بمُعْجَمه فيها ومُغْرَبه
بدت له زينةُ الدينا وزَهْرَتُها ... فردّها وتَمادَى في تَجَنُّبه
وغيرُه بذل الدّين المكرَّم في ... تحصيلها وتناهَى في توثُّبه
شتَّان بينهما في الحكم يا سُبْكِي ... كم بين صادق قولٍ من مُضرٌّ به
/ فالعلم والفقرُ مقرونان في قَرَنٍ ... والمال والزهد في شرق ومغربه ١/١٢٥
فإلاه العرش يحمي أهلَ طاعته الدُّ ... نيا حِمَى أهلِ مريض ما يُضِرُّ به
فشيخنا ترك الدُّنيا وزينتها ... وخَصْمُهُ من هواها في تعذُّبه
والله لو لم يكن بالدين مُتَّسِماً ... أشْمَتٌ فيه الأعادي عن مُعَتَّبِه
فالفَتْك قَيَّدَهُ التَّقْوَى ومذهبنا ... تَرْكُ الجدال وتأنيبٌ لطالبه
فهذه نُبْذَةٌ أوردتها عَجِلاً ... عن ابن تيمية نصراً لمذهبه
والحمد لله حمداً أستعين به ... على ذَوِي البدع الأعدا لمُنْصِبه
ثم الصَّلاة على خيرِ الورى شرفاً ... وصَحْبِه ومن استَهْدَى بكوكبه

---

(١) كذا بالأصل.

•• كتاب «منهاج السنة» وقضية وحدة المسلمين:

كان ابن المطهر الحلي يجمع بين الرفض والاعتزال ومن هنا كان ردّ ابن تيمية عليه هو في الحقيقة رد على «الشيعة القدرية». وعلى الرغم من أن أوائل الشيعة - مثل هشام بن الحكم[(١)] وهشام بن سالم الجواليقي[(٢)] ويونس بن عبد الرحمن القُمِّي[(٣)] - كانوا مجسمة مشبهة[(٤)]، إلَّا أن أكثر من جاء بعدهم من الشيعة جنحوا ناحية الاعتزال، فقالوا بنفي الصفات وإنكار القدر. وهذا هو ما يقرره الأشعري في «مقالات الإسلاميين»[(٥)]؛ حيث
١٢٦/١ يقول: «وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج، / وهؤلاء قوم من متأخريهم، فأما أوائلهم: فإنهم كانوا يقولون: ما حكينا عنهم من التشبيه».

وقد ظلت آراء المعتزلة تعيش في كتب متأخري الشيعة الإمامية إلى يومنا هذا. ولذلك فإنه من الخطأ البيِّن، الظنّ بأن مذهب المعتزلة قد مات أو أصبح مذهباً تاريخاً فقط[(٦)].

وقد قامت جماعة تقول بوجوب التقريب بين المذاهب الإسلامية، وعدم جواز التعرض للخلافات بين الفِرَق الإسلامية المختلفة، حتى نحافظ بذلك على وحدة الصف بين جميع المسلمين، وعلى هذا الرأي يكون نشر كتاب مثل «منهاج السنة» فيه نقد لمذهب الشيعة والمعتزلة مما يزيد الخلاف ويشيع الفرقة، وهو ما يجب أن نعمل على تلافيه وتجنّبه.

ولا ريب أن اتحاد المسلمين واجتماع كلمتهم هو ما يجب أن يسعى إليه جاهداً كل مسلم غيور على دينه مخلص لعقيدته، على أن هذا الاتحاد يجب أن يكون على الحق لا على الباطل، وعلى أساس التمسك بالكتاب والسُّنَّة، كما أمرنا الله تعالى بذلك في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣]، وحبل الله هو كتاب الله[(٧)].

---

(١) انظر الكلام عليه فيما بعد: (١/ ٤٣ - ٤٤).
(٢) انظر الكلام عليه فيما بعد: (١/ ٤٣ - ٤٤).
(٣) انظر الكلام عليه فيما بعد: (١/ ٤٣ - ٤٤).
(٤) انظر الكلام على المجسمة والمشبهة فيما بعد: (١/ ٦).
(٥) جـ١، ص١٠٥. وانظر ما يذكره بعد ذلك من أقوال الرافضة في القرآن وفي إرادة الله وفي أعمال العباد وفي الاستطاعة والتولد (المقالات ١/ ١٠٩ - ١١٤)، وفي كل هذه الأقوال يميز بين الأوائل منهم وبين متأخريهم الذين يجمعون بين الاعتزال والإمامة.
(٦) انظر ما يذكره بهذا الصدد: أحمد أمين في ضُحى الإسلام (٣/ ٢٦٧ - ٢٦٨)، ط. ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م؛ وجولد تسيهر في العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ١٩٨ - ١٩٩، الطبعة الأولى، ١٩٤٦م.
(٧) انظر وجوه تفسير الآية في: تفسير الطبري (٧/ ٧٠ - ٧٦)، ط. المعارف. وانظر إشارة الشيخ أحمد=

وكما قال ﷺ في خطبة حجة الوداع: / «**إنِّي قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: ١/ ١٢٧
كتاب الله وسنة نبيه**»(١).

وعلى الرغم من هـٰذا الأمر، فإن طوائف من المسلمين أبت إلَّا أن تفعل فعل اليهود والنصارى من قبل فتخرج على الجماعة وتشق عصا الطاعة، وهم اللَّذَيْنِ حدَّثنا رسول الله ﷺ عنهم، وحذرنا منهم وأمرنا بمخالفتهم كما في حديث معاوية ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «**ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين: ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة وهي الجماعة**»(٢). وكما في وصيته ﷺ التي رواها العرباض بن سارية ـ رضي الله عنه ـ: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمَّر عليكم عبد، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة**»(٣).

/ وإذا بحثنا أسباب الخلاف بيننا ـ معشر أهل السنة والجماعة ـ وبين الشيعة، وجدنا ١/ ١٢٨
أننا نعظِّم علياً ـ رضي الله عنه ـ ونحب أهل البيت ونقول: إن علياً من أفضل صحابة رسول الله ﷺ وإنه الخليفة الرابع من الخلفاء الراشدين المهديين، ونحن ـ إلى جانب ذلك ـ نحب كل صحابة رسول الله ﷺ ونترضى عليهم ونلتمس العذر للمخطئ منهم. أما الشيعة فهم يرفعون علياً والأئمة إلى مرتبة أعلى من مرتبة الأنبياء فيقولون بعصمتهم ويغلون فيهم غلوّاً شديداً، وإليك ما ينقله دونالدسن Donaldson عن أحد أئمتهم وهو المجلسي في كتابه «حياة القلوب»؛ حيث يقول: «وتدل بعض الأخبار المتيسرة التي سنذكرها فيما بعد ـ إن شاء الله ـ أن مرتبة الإمامة أعلى حتى من مرتبة النبوة، فإن الله تعالى بعد أن أعطى النبوة لإبراهيم خاطبه بقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [سورة البقرة: ١٢٤](٤). ثم ينقل المجلسي عن: «ابن

=شاكر ـ رحمه الله ـ (في تعليقات ص ٧٣) إلى حديث زيد بن أرقم في المسند والترمذي ومسلم وابن حبان وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: «**كتاب الله هو حبل الله**».

(١) قال المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤٤) (ط. القاهرة، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م): «رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد».

(٢) الحديث في سنن أبي داود (٤/ ٢٧٦). وهو مروي مع اختلاف في اللفظ، عن أبي هريرة وعن عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهم ـ في صحيح الترمذي. قال ابن العربي في شرحه (٩/ ١٠٨): «الأول صحيح حسن والثاني: مفسر غريب». وهو مروي عن أبي هريرة في المسند (٢/ ٣٣٢)، وفيه عن أنس بن مالك (٣/ ١٢٠، ١٤٥)، وعن معاوية (٤/ ١٠٢)، وهو مروي كذلك في سنن ابن ماجه عن أبي هريرة وعوف بن مالك (٢/ ١٣٢١ ـ ١٣٢٢) (ط. فؤاد عبد الباقي، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م).

(٣) رواه المنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٤١ ـ ٤٣)، وقال: «رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه». وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

(٤) انظر الترجمة العربية لكتاب «عقيدة الشيعة» لدونالدسن؛ حيث ينقل نص كلام المجلسي الذي=

بابويه (الصدوق) في «المجالس» وفي «إكمال الدين» أنَّ الإمام زين العابدين (ع) كان يقول: نحن أئمة المسلمين وحجج الله على سادات المؤمنين وقادته الغر المحجلين وموالي المؤمنين وسادتهم، ونحن أمان لأهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا تمسك السماء أن تقع على الأرض إلَّا بإذنه، وبنا تمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث وتنشر الرحمة وتخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منا لساخت الأرض بأهلها، ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجة لله فيها ظاهر مشهور أو غائب
١/ ١٢٩ مستور، / ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة لله، ولولا ذلك لم يعبد الله»[١].

ويتصل بالكلام عن الأئمة عند الشيعة الإمامية كلامهم عن المهدي وهو الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري، وهم يروون عنه أعجب الأساطير فيزعمون أنه عندما ولد كان ساجداً لوجهه رافعاً سبابتيه للشهادة ثم عطس وقال: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله، زعمت الظلمة أن حجة الله داحضة، لو أذن لنا في الكلام لزال الشك». ويزعم الإمامية أيضاً أنه بعد أن ولد المهدي، كلّم أباه الحسن العسكري بلسان عربي فصيح وشهد الشهادتين وصلى على الأئمة، ثم هبطت طيور من السماء وخفقت بأجنحتها عند رأسه، فنادى الإمام العسكري واحداً منها ودفع إليه المولود وقال: خذوه وأرضعوه وردوه إلينا كل أربعين يوماً، فأخذه الطائر وصعد به إلى السماء. ثم أمر الإمام باقي الطيور بمثل ذلك فطاروا وراءه، وقال: استودعك الذي استودعت أم موسى. وقالت حليمة - عمة الطفل - إنها ذهبت بعد مرور أربعين يوماً لزيارة ابن أخيها فإذا بالصبي يمشي بين يديه، فتعجبت وسألت أخاها فقال لها بأن الصبي من الأئمة كلما أتى عليه شهر كان كمن أتت عليه سنة، وأنه يتكلم في بطن أمه و يقرأ القرآن ويعبد ربه - عزَّ وجلَّ - وتعلمه الملائكة وتنزل عليه صباحاً ومساءً[٢].

١/ ١٣٠ / وهـذا هو ثواب زيارة قبر عليّ عند الإمامية: روي عن الإمام جعفر الصادق أنه قال: «من زار أمير المؤمنين عارفاً بحقه غير متجبر ولا متكبر، كتب الله له أجر مائة شهيد، وغفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

=أوردناه هنا، ص ٣٠٤ - ٣٠٥، ط. الخانجي، القاهرة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م. وهـذا الكلام منقول عن حياة القلوب للمجلسي (٣/ ١ - ٢٣).

(١) عقيدة الشيعة، ص ٣٠٧.

(٢) عقيدة الشيعة (الترجمة العربية)، ص ٢٣٤ - ٢٣٥. وينقل دونالدسن هـذه الأخبار عن: بحار الأنوار للمجلسي (١٣/ ٢ - ٤) (الترجمة الفارسية)؛ حق اليقين للمجلسي أيضاً، ص ١٤٦؛ كمال الدين لابن بابويه القمي، ص ٢٤٠؛ كتاب إثبات الوصية للمسعودي، ص ١٩٥ - ٢٠٠.

وأتىٰ رجل الإمام الصادق وأخبره أنه لم يزر أمير المؤمنين فقال له: «بئس ما صنعت لولا أنك من شيعتنا ما نظرت إليك، ألَا تزور من يزوره الله مع الملائكة ويزوره الأنبياء ويزوره المؤمنون»(١).

ومن أصول الشيعة الهامة: القول بالتقية، ومعناها: أن يظهر الشيعي إذا اجتمع بمخالفيه غير ما يبطن، وأن يتظاهر بموافقتهم حتىٰ يتمكن من كتمان أمره عنهم واتقاء شرهم. وقد أصبحت التقية عند الشيعة صفة مميزة لهم وخلقاً من أخلاقهم ووسيلة لتفسير كل أحداث التاريخ، فسكوت عليّ علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان كان تقية، وتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية كان تقية، وبعض أئمة الشيعة إنَّما يختفون ويتسترون تقية. وقد روىٰ الكليني عن أبي عبد الله أنه قال: تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية في كل شيء إلَّا في النبيذ والمسح علىٰ الخفين. وينسب الشيعة إلىٰ بعض أئمة أهل البيت أنه قال: من صلَّىٰ وراء سنِّي تقية فكأنما صلىٰ وراء نبي(٢).

١/ ١٣١ ويصف جولد تسيهر التقية فيقول: «من اليسير أن نتصور أي مدرسة/ للمخاتلة والغدر تنطوي عليها تعاليم مبدأ التقية الذي أصبح ركناً من أركان المذهب الشيعي»(٣).

والتقية فوق ذلك، تمثل النظام السري الذي التجأ إليه الشيعة في حربهم لخصومهم «فإذا أراد إمام الخروج والثورة علىٰ الخليفة وضع لذلك نظاماً وتدابير وأعلم أصحابه بذلك فكتموه وأظهروا الطاعة حتىٰ تتم الخطط المرسومة»(٤). وفي مثل هٰذه الأنظمة السرية، يكون المجال واسعاً لكل مدَّعٍ محتال؛ إذ يستطيع عن طريقها أن يبتدع ما شاء له هواه من الآراء والمذاهب ثم ينسبها إلىٰ الإمام المختفي حتىٰ تشيع وتنتشر ويؤمن بها العوام، وهي محض اختلاق وكذب.

ومن الأمور التي يؤمن بها الشيعة الإمامية: الاعتقاد بالرجعة، فهم يزعمون أنه في اليوم الذي سيظهر فيه المهدي سيرجع إلىٰ الدنيا كل من أخلص في الإيمان وكل من أمعن في الكفر. والقصد من هٰذه الرجعة كما قال المجلسي: أن ينتقم المهدي من أعدائه الذين يشاهدون من ظهور كلمة الحق وعلوّ كلمة أهل البيت ما أنكروه عليهم. وسيرجع مثلاً الحسين بن علي ومن استشهد معه، كما سيرجع يزيد بن معاوية وأنصاره فينتقم منهم الحسين وجيشه انتقاماً سريعاً، وسيرجع علي ـ رضي الله عنه ـ ومعه عصا موسىٰ وخاتم سليمان

(١) عقيدة الشيعة، ص ٧٩، نقلاً عن: تحفة الزائرين للمجلسي، ص ٥٠.
(٢) أحمد أمين: ضحىٰ الإسلام (٣/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، ط. القاهرة، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
(٣) العقيدة والشريعة في الإسلام، ص ١٨١. (٤) ضحىٰ الإسلام (٣/ ٢٤٧).

فيلتقي بأصحابه قرب الكوفة، ثم يذهب معهم لقتال الشيطان وجميع أتباعه الذين تمكّن
١/ ١٣٢ من إغوائهم، ويستمر القتال بين الجيشين حتىٰ يأتي محمد ﷺ علىٰ رأس/ الملائكة فيقتل الشيطان ويفنىٰ جيشه[١]. ويقول الشريف المرتضىٰ: إنَّ أبا بكر وعمر يصلبان علىٰ شجرة في زمن المهدي[٢].

والشيعة الإمامية يجيزون سبّ أكثر صحابة رسول الله ﷺ، بل يتقرَّبون إلىٰ الله بلعنهم، وينصون علىٰ ضرورة تكفير خيرة الصحابة، مثل: أبي بكر وعمر وطلحة والزبير وعائشة وغيرهم ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ. علىٰ أن الإمامية يتفاوتون في التصريح برأيهم أو التلميح به، فمحمد مهدي الكاظمي القزويني في كتاب «منهاج الشريعة في الرد علىٰ ابن تيمية» وهو الكتاب الذي ألَّفه ردًّا علىٰ كتاب «منهاج السنة»، يبدأ بالنص علىٰ تجويز سب الشيخين ـ رضي الله عنهما ـ فيقول: إن من يسبهما معذور لكونهما قد تآمرا علىٰ العترة وتقدما عليهم فضلاً عن وجود خبر: «ستة لعنتهم»، وخبر «ليس يضل بعدي عنها غير الهالك». ثم يقول: «فهذه بعض أدلة الساب، وهي أدلة ثابتة الصحة عند من تابعهما، وليس لها معارض، بل لها ما يعضدها مما صدر منها من المخالفات للشريعة، والمشاقات لله ورسوله، حسبما يأتي البيان، فمن فسَّق من سبهم فهو علىٰ خطر عظيم لدخوله في خبر: «وقاضٍ قضىٰ بجور وهو يعلم فهو في النار»، لعلم المفسِّق بأنهم مستحقون للسبّ بالسنن المشار إليها[٣]. علىٰ أنه ما يلبث أن يصرح بكفر أهل الجمل وصفِّين لمحاربتهم إمام زمانهم ويستدلّ علىٰ ذلك بخبر: «وانصر من نصره واخذل من
١/ ١٣٣ خذله»، ففيه دليل علىٰ نفاق/ حتىٰ من لم يحارب معه ولم يحاربه، فإن من خذله الله ليس بمسلم، فعلم مخالفتهم وتركهم لهٰذه السنن جميعاً في حكمهم بأن من حارب عليا مسلم»[٤].

ويذكر الأستاذ أحمد أمين أن الإمامية: يروون عن الصادق: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: من ادَّعىٰ إمامة ليست له، ومن جحد إماماً من عند الله، ومن زعم أن أبا بكر وعمر لهما نصيب في الإسلام». ثم يقول أحمد أمين: «وأكثروا من لعن أبي بكر وعمر وعائشة وحفصة وغيرهم، وبالغوا في ذلك حتىٰ جعلوا لعنهم قربة

(١) انظر: عقيدة الشيعة، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠، (نقلاً عن: حق اليقين، ص ١٦٠)؛ بحار الأنوار (الترجمة الفارسية) (١٣/ ٣٣٥، ٣٤١).
(٢) ضحىٰ الإسلام (٣/ ٢٤٦).
(٣) منهاج الشريعة في الرد علىٰ ابن تيمية، ص ٥٠ ـ ٥١.
(٤) المرجع السابق، ص ٥٢ ـ ٥٣.

إلىٰ الله، ولهم أدعية مأثورة في لعن هـٰؤلاء وأمثالهم»[١].

ويفسّر الشريف المرتضي الآية الكريمة: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة الفتح: ١٦]، فيقول: «فأما الوجه الذي نسلم فيه أن الداعي لهـٰؤلاء المخلفين هو غير النبي ـ ﷺ ـ فبين أيضاً؛ لأنَّه لا يمتنع أن يعني بهـٰذا الداعي أمير المؤمنين ـ ﵇ ـ؛ لأنَّهُ قد قاتل بعده أهل الجمل وصفين وأهل النهروان، وبشره النبي ـ ﷺ ـ بأنه يقاتلهم، وقد كانوا أولىٰ بأس شديد بلا شبهة. وليس لهم أن يقولوا إن ذلك لا يمكن حمله علىٰ من قاتله ـ ﵇ ـ من حيث قال: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ والذين حاربوه كانوا علىٰ
١/ ١٣٤ الإسلام ولم يكونوا علىٰ الكفر؛/ وذلك أنَّ أول ما فيه أنهم غير مسلمين عند جميع من خالفنا من المعتزلة؛ لأنَّ عندهم أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا مسلم؛ لأنَّ الإيمان والإسلام عندهم شيء واحد. وأمَّا مذهبنا في محاربي أمير المؤمنين ـ ﵇ ـ فمعروف؛ لأنهم عندنا كفار بحربه؛ لوجوهٍ، نذكر منها طرفاً هـٰهنا، ولاستقصائها موضع آخر»[٢].

وأبو بكر وعمر كفرا عند الشريف المرتضي؛ لأنهما خالفا نص النبي ﷺ علىٰ خلافة عليّ. وإذا قال أهل السنة: كيف يعظم النبي ﷺ أبا بكر مع علمه بكفره؟ يرد الشريف المرتضي بقوله: إن الأخبار التي وردت في ذلك غير صحيحة، ثم يقول: «وما في تعظيمه ومدحه لو ثبت فما يدل علىٰ صلاحه للإمامة، أو كل معظم ممدوح يصلح لها؟ وهـٰذا مما لا يقولونه ولا يقوله أحد. فإن قالوا: نفينا بتعظيمه ومدحه كونه كافراً ليثبت به إيمانه، قيل لهم: إنَّما يمنع تعظيمه ومدحه إياه من كونه مظهراً للكفر ولا يمنع من كونه مبطناً له؛ إذ كان لا يعلم باطنه، فمن أين أن المدح والتعظيم يدلان علىٰ الإيمان الباطن؟ فإن قالوا: كيف تسلمون أن النبي ﷺ كان يعظمه علىٰ الظاهر، وعندكم أنَّه ﷺ كان يعلم أنه سيدفع النص، وذلك عندكم كفر وردَّة، والكفر الذي يوافي به صاحبه علىٰ مذاهبكم لا يجوز أن
١/ ١٣٥ يتقدمه إيمان، فكيف يجوز علىٰ هـٰذا أن يعظمه النبي ﷺ وهو/ يعلم من باطنه ما يقتضي خلاف التعظيم؟ قيل لهم: ليس يمتنع أن يكون النبي ﷺ غير عالم بأنه سيدفع النص؛ لأنَّ هـٰذا لا طريق له إلَّا بإعلام الله تعالىٰ له، وفي الجائز ألا يعلم ذلك»[٣].

ولا عجب بعد ذلك كله، أن نقبل ما يرويه لنا شاه عبد العزز الدهلوي من أن الإمامية

---

(١) ضحىٰ الإسلام (٣/ ٢٥٠)، ويشير المؤلف إلىٰ رجوعه إلىٰ كتاب «الكافي» للكليني (٣/ ٢٩١).
(٢)، (٣) كتاب «الشافي في الإمامة»، لعلي بن الحسين بن موسىٰ، المعروف بالشريف المرتضي (م. سنة ٤٣٦هـ)، ص٤٠٥، ط. ١٣٠١هـ.

يجعلون اليوم الذي قتل فيه أبو لؤلؤة المجوسي (ويسمونه بابا شجاع الدين) عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ من أيام أعيادهم ويسمونه يوم العيد الأكبر ويوم المفاخرة ويوم التبجيل . . إلخ[١] .

فكيف نتحد ـ معشر أهل السنة ـ مع من يكفِّر الصدِّيق والفاروق وأم المؤمنين وأحب نسائه إليه وطلحة والزبير وغيرهم من أجلَّة الصحابة ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ ، وقد نهانا رسول الله ﷺ حتى عن سبهم؟ فعن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ قال : قال النبي ﷺ : «**لا تَسبُّوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[٢] .

وكيف تتم الوحدة مع من يغلون في دينهم وأئمتهم غلواً شديداً ويحرفون الكلم عن مواضعه ويُحْدِثُون في شريعة الله ما لم يأذن به الله؟

إن مناقشة الشيعة ونقد أصولهم وآرائهم نقداً علمياً ، هو الكفيل بتصحيح الأوهام وتقويم الانحرافات ورد الصف إلى الالتئام والاجتماع ، وإذا كان الخلاف يُراد به البحث
١/ ١٣٦ عن الحقيقة والتماس الصواب بدون/ عصبية أو حقد ، فهو ولا شك أفضل من كل وحدة زائفة تخفى وراءها ضغينة وعداوة وتظاهراً بما لا تنطوي عليه القلوب .

تحقيق الكتاب

•• نسخ الكتاب:

١ ـ النسخة المطبوعة ببولاق (ب):

طبع كتاب «منهاج السنة في نقض كلام الشيعة القدرية» بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢١هـ، وانتهى طبعه ـ كما ذكر في آخره ـ في أواخر ذي القعدة سنة ١٣٢٢هـ، وطبع على هامشه كتاب «موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول». وقد نقل المصحح ما كتب بآخر نسخة «منهاج السنة»، وهو ما يلي : «تم الكتاب المسمَّى بمنهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال ، لعلَّامة عصره ، فهَّامة الأنام ، أحمد بن تيمية شيخ الإسلام ، تغمَّده الله بالرحمة والغفران ، وأسكنه أعلى فراديس الجنان ، برسم سيدنا ومولانا قبلة قلوب العلماء أين خيَّمُوا ، ومعتقد أفئدة الرؤساء أين يمموا ، كوكب الفضل الذي لاح في سماء الكمال ، ومعدن الفخر الذي حاز الجمال والجلال ، ذي الأخلاق السنيَّة ، والأفعال

---

(١) مختصر التحفة الاثنى عشرية، اختصار السيد محمود شكري الألوسي ، نشر وتحقيق أستاذنا : السيد محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٣هـ.

(٢) الحديث في : البخاري (٥/ ٨)؛ مسلم (٧/ ١٨٨)؛ سنن أبي داود (٤/ ٢٩٧) .

السديدة المرضية، والأقوال المحررة، والأنفاس المطهرة، والفضائل المشهورة، والأسرار المعمورة، ناصر السنة السنية، على ألعن فرقة فلسفية، ومشيد تخوت العدل بالديار الحجازية، وانتشر فضل هـٰذا الحبر بالأقطار اليوسفية، أعني به من لم يسمح الزمان له بنظير، وكل كامل/ وفاضل إلى كماله وفضله يشير، عين أعيان العلماء الأعلام، وزبدة ١/١٣٧
أهل الفضل والاحتشام، مفتي مكة وخطيبها، وإمامها وأديبها، لم لا وقد أيَّد الله به السنَّة وشدّ أزرها، وشيّد أركانها وأعلى قدرها، ألا وهو المحفوظ بعناية المولى القادر، سيدنا ومولانا الشيخ عبد القادر(١)، فتح الله له أبواب المآرب فتحاً، وشرح صدره بأنوار المواهب شرحاً، ما تلاطمت في الأبحر الأمواج، وطاف بالبيت العتيق من كل فج عميق الحجاج، لا زالت آيات السعادة تُتْلَى على سمعه من صحف البشائر، ونفائس الكمالات تجري على ذاته في أسعد طالع وأيمن طائر.

صديقك لا يثني عليك بطائل ... فماذا ترى فيك العدو يقول

فأسأل من هو الذي إذا سُئِلَ أجاب، أن يكلأ بعين عنايته ذلك الجناب، ويطاول بعمره الأبد، ويحرسه بسر ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ولقد أحسن من قال، وصدق في المقال:

لله في الأرض أجناد مجندة ... أرواحها بيننا بالصدق تعترف
فما تعارف منها فهو مؤتلف ... وما تناكر منها فهو مختلف

ولقد أنشدني العلّامة المزبور، من اسمه في النثر مذكور، أعني به من الصدِّيق جدّ أبيه، فالله تعالى يقر بطلعته البهية كل نبيه، أبياتاً يمدح بها المصنف شيخ الإسلام، أحسن الله لنا وله الختام. وها هي هـٰذه الأبيات، جعل الله ناظمها من سعداء الدارين في الحياة والممات:

/ لله در شهاب الدين أحمد من ... دعي ابن تيمية ذي الفطنة اللسن ١/١٣٨
فقد أتى بالذي لا يُستطاع له ... دفع بتحريره المنهج الحسن
وأضحت السنة الغراء تزهر من ... أنوار منهاجه في واضح السنن
فالله يوسعه برّا ويشكر ما ... أبدى لنا معشر القرآن والسنن

وكان تمام الكتاب المبارك، في يوم الخميس سلخ شعبان المبارك، من شهور سنة

---

(١) اسم المفتي الكامل: عبد القادر بن صديق، وقد توفي سنة ١١٣٨هـ، كما في «خلاصة الكلام» للسيد دحلان، ص ١٥٩، الطبعة الأولى. وكذلك في: تاريخ أحمد السباعي (أفادني بذلك الأستاذ عبد العزيز بن مانع ـ رحمه الله ـ).

١١٢٢ من الهجرة النبوية. والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»[١].

ومن هٰذا النص يتضح لنا أن النسخة التي طبع عنها الكتاب تم نسخها في شعبان سنة ١١٢٢هـ، ولم يذكر الناسخ اسمه. ولكنه ذكر أنها نسخها للشيخ عبد القادر «مفتي مكة وخطيبها، وإمامها وأديبها». ونلاحظ أن الكتاب يسميه ناسخه «منهاج الاعتدال، في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال».

وذكر طه بن محمود قطرية رئيس التصحيح بالمطبعة الكبرى الأميرية في آخر الكتاب: أن نسخ الكتابين - المنهاج والموافقة بهامشه - كانت نادرة وأنه بذل في تصحيح كليهما المجهود «على ما في نسخة الأصل من التحريف والسقم، والتصحيف وطغيان القلم، وما جاء بها من الزيادة والنقصان، والبياض الذي ترك في الأصل فذهب بحسن البيان، وليس بيدنا ثانية تساعدنا عليها، ويكون رجوعنا إذا أشكل أمر الأولى إليها.. إلخ»[٢].

١/ ١٣٩ / على أننا نلاحظ أن إشارات المصحح في الجزئين الأول والثاني تتكلم عن نسخة واحدة فقط. أما في الجزء الثالث فيتكلم المصحح في مواضع كثيرة[٣] عن عدة نسخ وإن كان لم يحدد عددها ولم يصفها، حتى نصل إلى ص ٢٠٧ حيث يقول في الحاشية: «من هنا إلى آخر الكتاب انفردت بيدنا نسخة كثيرة التحريف والسقط والله المستعان فليعلم، كتبه مصححه». وفي الصفحات التالية لا نجد إشارات إلى أكثر من نسخة بل يشكو المصحح من السقم والتحريف والنقص الذي في الأصل أو في النسخة التي بيده[٤]. وتستمر الإشارة إلى نسخة واحدة في الجزء الرابع كله.

على أنه في القسم الذي يشير فيه المصحح إلى النسخ الأخرى التي رجع إليها مع النسخة الأصلية (من أول الجزء الثالث إلى ص ٢٠٧) نجد في كثير من الصفحات، إشارة إلى «الأصل» فقط بدون ذكر اختلاف النسخ[٥]، وأغلب الظنّ أن «الأصل» هنا لا يعني جميع النسخ، بل يدلّ على أن المصحح كان يرجع دائماً إلى نسخة واحدة ويرجع في بعض الحالات إلى النسخ الأخرى أو النسخة الثانية - على الأقل - ليصحح بعض ما يغمض عليه فهمه من عبارات.

---

(١) منهاج السنة، ط. بولاق، جـ٤، ص ٢٩٨-٢٩٩.
(٢) منهاج السنة (٤/ ٣٠٠).
(٣) انظر مثلاً: صفحات ١٢، ١٩، ٣٩، ٨٤، ٨٦، ١١٢، ١٣٩، ١٤٣.
(٤) انظر مثلاً: صفحات ٢٠٨، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٨.
(٥) انظر مثلاً: صفحات ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٤٧، ٦٠، ٩٢، ١٠٩، ١١١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٤، ١٥٢، ١٦٣.

ونسخة بولاق تعد بصفة عامة من أصح النسخ فإن الأخطاء فيها قليلة، وقد بذل المصحح جهداً واضحاً في إخراجها خالية من الأخطاء/ بقدر المستطاع، ولذلك جعلناها ١/ ١٤٠
النسخة «الأم» كما سنذكر بعد قليل إن شاء الله.

٢ ـ نسخة نور عثمانية (ن):

هٰذه النسخة الخطية توجد في مكتبة نور عثمانية باستانبول، وقد جاءت الإشارة إليها في فهرست المكتبة[1] في ص ١٢٠ تحت رقم ٢١٣٨ وكتب عنها ما يلي: «الرد على الروافض، جلد١، لسان عرب، خط عرب، المؤلف أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام».

على أنني رجعت إلى الصورة المأخوذة عن النسخة الأصلية، وهي موجودة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالجامعة العربية بالقاهرة قة ذكرت في فهرس المخطوطات المصورة (الجزء الأول بتحقيق الأستاذ فؤاد سيد، القاهرة، ١٩٥٤) تحت رقم ١٠٠ توحيد، وسميت فيه[2] بكتاب «الرد على الرافضة» ووصف بأنه: من تأليف ابن تيمية يرد فيه على كتاب «منهج الكرامة في معرفة الإمامة» نسخة كتبت سنة ١٠٠٧هـ بخط نسخ حسن، كتبها محمد بن عبد الرحمٰن السمان. وذكر الفهرس بأن النسخة تقع في ٣٩٣ ورقة ومقاس صفحاتها ٢٣× ٢٥سم.

وفي أعلى الصفحة الأولى (المصورة» كتب ما يلي: كتاب الرد على الروافض لابن تيمية، وإلى اليسار من هٰذا العنوان كتب: ٣٩ ن، وإلى أسفل من جهة اليسار كتب: ٣٩٣ و (أي ورقة)، وفي أسفل الصفحة قرب النهاية كتب هٰذا الرقم ٢٢٦٩ وعليه شطب أو بقعة حبر.

١/ ١٤١ / وفي أعلى الصفحة التالية كتب ما يلي:

لا إلٰه إلَّا الله محمد رسول الله صلَّى الله تعالى عليه وسلم تسليماً.

ويوجد أسفل هٰذه الكتابة إطار مزخرف زخرفة جميلة (وملون على الأغلب)، وفي الجزء الأعلى من الإطار كتب عنوان الكتاب كما يلي: كتاب الرد على الرافضي، وتحت ذلك كتب رقم مكتبة نور عثمانية ٢١٣٨ بخط كبير وتحت الرقم يوجد خاتم كبير في أعلاه:

---

(١) Nuru Osmaniye Dfteri Külüphanei Nuru Osmaniye.
(٢) ص ١٢٥.

الحمد لله الذي هدانا لهـٰذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ثم كتب اسم صاحب الخاتم وهو: عثمان مصطفىٰ خان.

وتحت الخاتم كتب ما يلي: وقف سلطان المسلمين حجة الحق علىٰ الخلق بالبرهان اليقين، السلطان ابن السلطان، السلطان أبو العباس عثمان خان ابن السلطان مصطفىٰ خان صان الله ـ عزَّ وجلَّ ـ جوهر ذاته عن الأعراض والعلل، وأنا الداعي الحاج إبراهيم حنيف المفتش بأوقاف الحرمين المحرمين، غفر له.

وتحت هـٰذه السطور يوجد خاتم صغير كتب في أعلاه: الله لطيف، وتحت ذلك اسم صاحب الخاتم وهو: إبراهيم حنيف. وفي آخر الصفحة يوجد إطار كتب فيه: وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وتحت الإطار كتبت كلمة واحدة: قيدته.

وتبدأ الصفحة الثالثة بإطار مزخرف في داخله: بسم الله الرحمـٰن الرحيم، ثم يبدأ الكتاب بالعبارة الآتية: قال الشيخ الإمام العـ. . . ـد عصره، وفريد دهره، أحمد بن
١٤٢/١ عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية/ الحرّاني ـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وتغمد . . . . . . جنته آمين. الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين. . . إلخ.

وسطور هـٰذه الصفحة ٣٢ سطراً في حين أن سطور جميع الصفحات التالية هي ٣٩ سطراً، ونلاحظ وجود بياض في منتصف الصفحة الثالثة والثلاث صفحات التي تليها، وفي الأربع صفحات التي تلي ذلك توجد بعض كلمات مطموسة في الوسط، ثم نجد سطور الصفحات التالية واضحة جليَّة.

وخط النسخة ـ كما ذكر في فهرس الجامعة ـ خط نسخ حسن، وهو خط حديث منقوط دقيق، وتوجد في السطر الواحد حوالي ١٨ كلمة في المتوسط، وكل الصفحات محاطة بإطار مكون من ثلاثة خطوط، وتوجد في هوامش الكثير من الصفحات كلمات ساقطة من الأصل مكتوبة داخل خطوط منتظمة، مما يدل علىٰ أن الكتاب كتب علىٰ مهل وبغاية العناية والدقة.

والصفحة الأخيرة من الكتاب تبدأ بستة أسطر تنتهي بالكلمات التالية: وكان الصديق ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ يقول: «ارقبوا محمداً في آل بيته». رواه عنه البخاري. وقال: «والله لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليَّ من أن أصِلْ من قرابتي».

وكتب تحت ذلك داخل إطار ما يلي: تم الكتاب بمنِّ الله وكرمه، وإعانته وجزيل نعمه، نهار الجمعة المعظم حادي وعشرين شهر جمادىٰ الأولىٰ، أحد عشر شهور عام

خمس بعد الألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وذلك بخط
العبد الفقير، المعترف/ بالذنب والتقصير، الراجي عفو ربه المنان، غفر الله له ولوالديه ١/ ١٤٣
ولجميع المسلمين، آمين.

ويوجد بعد ذلك بياض يبدأ من منتصف الصفحة إلى قرب نهايتها حيث يوجد إطار مزخرف كتب فيه بخط كبير ما يلي: وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

٣ ـ نسخة عاشر أفندي (ع):

هٰذه نسخة ورد ذكرها في فهرس كتبخانة عاشر أفندي المطبوع باستنابول سنة ١٣٠٦هـ[1] في ص ٣٦ تحت رقم ٥٥٩ وكتب عنه ما يلي: كتاب «منهاج السنة النبوية في الرد على كلام الشيعة القدرية»، مجلد ١، عربي، تعليق شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، سنة ٧٧٧هـ.

وقد تمكنت من الحصول على صورة من هٰذه النسخة، وهي نسخة ناقصة عدد أوراقها ٢٠٦ ورقة، ومسطرتها ٢١ سطراً، وفي كل سطر حوالي ١٢ كلمة، وهي بخط نسخ واضح ومنقوط.

والمخطوط عبارة عن الجزء الثاني من كتاب «منهاج السنة»، ولكن ترتيب هٰذه النسخة يختلف عن ترتيب النسخة المطبوعة ونسخة نور عثمانية؛ إذ أن هذا الجزء يقابل أوله ص ٢٠٨ من الجزء الأول من النسخة المطبوعة، ويقابل آخره ص ٧٥ من الجزء الثاني.

وفي أعلى الصفحة الأولى على اليمين كتب عنوان الكتاب كما يلي: «منهاج السنة
النبوية في رد كلام الشيع القدرية لشيخ الإسلام ابن/ تيمية». وفي مقابل ذلك في النصف ١/ ١٤٤
الآخر من الصفحة كتب ما يلي: هٰذا شرح للكتاب الذي ألّفه ابن مطهر الحلي الرافضي وهو تلميذ . . . المشتهر بالنصير الطوسي، وهٰذا الكتاب يذكر فيه مذهب الروافض وعقائدهم الباطلة، ويحتج فيه على صحة مذهبهم الباطل وعلى فساد مذهب مخالفيهم من أهل الحق وغيرهم، فشرح هٰذا الكتاب شرحاً يبين فيه فساد مذهب مؤلفه على وجه التفصيل ـ بحيث لم يبق لأحد شك في فساد مذهب الروافض وبطلانه ـ الإمام عَلَم المعقول والمنقول، العلّامة المشتهر في المشارق والمغارب، تقي الدين بن تيمية، شكر الله سعيه. وقد طعن في عقيدته بعض المتأخرين القاصرين في آثار رسول المتوغلين في الفلسفة بأنه من

(١) Dfteri Külüphanei Asir Efendi, 1306 .

المجسِّمة، مثل العلاء البخاري[1] والدَّوَّاني[2] وغيرهما، وحاشاه عن ذلك. وقد استحسن طريقته عامة المتأخرين من حفَّاظ الحديث مثل: الْمِزِّيّ[3] والدمياطي[4] ١/١٤٥ والذهبي[5]/ وابن كثير[6] وخاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني[7] والسيوطي[8] وغيرهم، وأثنوا عليه خيراً، وذبُّوا ونافحوا عنه، شكر الله تعالىٰ مساعيهم، وجزاهم الله تعالىٰ عنا بأحسن الجزاء».

وبنفس الخط كتب في وسط الصفحة: «سعد بمطالعته المحتاج إلىٰ عفوه تعالىٰ ومغفرته عبد الله بن عثمان المعروف بمستجي زاده، جعل الله التُّقَىٰ والعفاف زاده. وقد كان مؤلفه ـ رحمه الله ـ تقي الدين بن تيمية صاحب إحاطة واطلاع عظيم علىٰ مقالات الفرق الإسلامية وكلماتهم، وأورد في هٰذا الشرح فوائد متعلقة بعلم الكلام، قلما يوجد أمثالها في الكتب المشهورة في الكلام؛ لأنه ظفر بكتب القدماء من الفرق الإسلامية التي لم تشتهر، بل ولم توجد تلك الكتب في ديارنا ديار الروم، وأنه رحمه الله تعالىٰ متضلع في آثار رسول الله وآثار الصحابة والتابعين وأقوال المجتهدين، ففي هٰذا الشرح من الفوائد والعوائد ما لا يوجد في غيرها من الكتب، شكر الله تعالىٰ مساعيه. إلَّا أنه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ ليس له

---

(١) هو: علاء الدين محمد بن محمد بن محمد البخاري، من كبار فقهاء الحنفية، ولد سنة ٧٧٩، وتوفي سنة ٨٤١هـ. ترجمته في: الأعلام (٧/ ٢٧٦)؛ شذرات الذهب (٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٢) هو: جلال الدين محمد بن مسعد الصديقي الدواني، من متأخري المشتغلين بعلم الكلام والفلسفة، ولد سنة ٨٣٠، وتوفي سنة ٩١٨هـ. ترجمته في: الأعلام (٦/ ٢٥٧)؛ شذرات الذهب (٨/ ١٦٠) وفيه: أنه توفي سنة ٩٢٨).

(٣) جمال الدين يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف المزي الحافظ. ولد سنة ٦٥٤، وتوفي سنة ٧٤٢هـ. ترجمته في: الأعلام للزركلي (٩/ ٣١٣)؛ الدرر الكامنة (٤/ ٤٥٧ ـ ٤٦١).

(٤) أبو محمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، الحافظ، من علماء الشافعية. ولد بدمياط سنة ٦١٣، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٠٥هـ. ترجمته في: فوات الوفيات (٢/ ٣٧ ـ ٣٩)؛ شذرات الذهب (٦/ ١٢ ـ ١٣)؛ الأعلام للزركلي (٤/ ٣١٨).

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الحافظ المؤرخ. ولد سنة ٦٧٣، وتوفي سنة ٧٤٨هـ. ترجمته في: فوات الوفيات (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧٢)؛ شذرات الذهب (٦/ ١٥٣ ـ ١٥٧)؛ الأعلام للزركلي (٦/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٦) أبو الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير، الحافظ المفسر الفقيه المؤرخ. ولد سنة ٧٠١، وتوفي سنة ٧٧٤هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٢)؛ الدرر الكامنة (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)؛ الأعلام للزركلي (١/ ٣١٧ـ ٣١٨).

(٧) أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، الحافظ المؤرخ شيخ الإسلام، ولد سنة ٧٧٣، وتوفي سنة ٨٥٢هـ. ترجمته في: الضوء اللامع (٢/ ٣٦ـ ٥٠)؛ الأعلام للزركلي (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٨) جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، الحافظ المؤرخ، ولد سنة ٨٤٩، وتوفي سنة ٩١١هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٨/ ٥١ ـ ٥٥)؛ الضوء اللامع (٤/ ٦٥ ـ ٧٠)؛ الأعلام للزركلي (٤/ ٧١ـ ٧٣).

١٤٦/١ خبرة تامة في قواعد الفلسفة وأصولها، وأظن أنه أخذها من بطون/ الدفاتر لا من أفواه الرجال، فلذا وقع له - رحمه الله تعالىٰ - في المسائل المتعلقة بقواعد الفلسفة أوهام وأغلاط، وكذا وقع له - رحمه الله تعالىٰ - في بعض المواضع أوهام متعلقة بالمقالات الكلامية، نبهت علىٰ بعض من ذلك في هامش الكتاب، ومع ذلك كله، إنه مشحون بالفوائد والعوائد والعجائب والبدائع التي خلا[1] عن ذكرها الكتب الكلامية المشهورة[2] في ديارنا، وقد وشحت بعض المواضع بالمطالب والمواقف والمقاصد.

وتحت عنوان الكتاب في يمين الصفحة، يوجد خاتم الوقفية وفيه ما يلي:

حسبي الله

بسم الله الرحمـٰن الرحيم

وقف هـٰذا الكتاب مصطفىٰ رئيس الكتاب السابق، لوجه الله الخالق، وتسلمه للمتولي وحكم بصحته حاكم الشرع الشريف، وشرط الاستفادة منه لأولاده قيمٌ قيم، وبعدهم يعمل به كما في الوقفية إلىٰ قيام الساعة، وأخزىٰ الله من اشتراه وباعه، سنة ١١٥٤هـ.

وإلىٰ أسفل هـٰذا الخاتم وعلىٰ يساره كتبت عبارة التملك التالية: انتقل إلىٰ ملك كاتبه من ورثة جده، وكتبه محمد القصبي الشافعي.

وتحت الخاتم كتب رقم مكتبة عاشر أفندي بالأعداد العربية ٥٥٩ وإلىٰ يساره رقم آخر ٢١.

١٤٧/١ وفي السبع صفحات التالية، كتب الناسخ ما سماه «فهرست قول/ الرافضي» وأورد فيه نص أقوال ابن المطهر الواردة في قسم من كتابه، علىٰ أن هـٰذا الفهرس - وإن كان آخره يقابل آخر الأقوال المردود عليها في هـٰذه النسخة الخطية -، إلَّا أن الفهرس ناقص من أوله.

والفهرس يبدأ كما يلي: بسم الله الرحمـٰن الرحيم، فهرست أقوال الرافضي.

الفصل الأول قال الرافضي: أما باقي المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب، فقال بعضهم وهم جماعة الأشاعرة.. إلخ.

وهـٰذا الكلام ذكر في نسخة (ع) هـٰذه في ص ٥٩، وهو يقابل ما يوجد في ص ٢٣٣

(١) في الأصل: «خلىٰ».

(٢) كلمة «المشهورة»: غير واضحة، وكذا رجحت أن تكون.

من الجزء الأول من طبعة بولاق (نسخة ب)، في حين أن المخطوط تبدأ الصفحة الأولىٰ منه بعد الفهرس)وهي ص ٥) كما يلي:

بسم الله الرحمـٰن الرحيم رب يسر.

قال: واختلف الروافض في إرادة الله سبحانه وهم أربع فرق فالفرقة الأولىٰ منهم.. إلخ.

وهـٰذا الكلام يقابل ص ٢٠٨ من الجزء الأول من طبعة بولاق، وتستمر النسخة الخطية مع الجزء الأول من نسخة بولاق، فنجد ص ٣٥ تقابل ص ٢٢١، ص ٦٢ (ب) تقابل ص ٢٢٨. وهـٰكذا إلىٰ أن نصل إلىٰ ص ٦٩ وهي تقابل ص ٢٣٣ كما ذكرنا. ثم يستمر الكلام في النسخة الخطية فنجد أن ص ١٢٧ منه تقابل ص ٢٧٦ وهي آخر صفحات الجزء الأول من طبعة بولاق. ولكن نسخة (ع) تستمر حتىٰ ص ٢٠٥، وهي تقابل ص ٧٥ من الجزء الثاني من طبعة بولاق، وآخر كلماتها الآية القرآنية: ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالاً
١٤٨/١ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ/ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ [سورة النحل: ٨١]، والله أعلم.

وبعدها كتب ما يلي: «آخر الجزء الثاني من منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيع القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية تغمده الله برحمته. أنهاه كتابة العبد علي بن محمد بن علي بن عباس البعلي الحنبلي(١) غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين. وكتب في سابع عشر من ذي حجة الحرام من سنة سبع وسبعين وسبعمائة أحسن الله تعالىٰ خاتمتها بخير في عافية. والحمد لله رب العالمين وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد نبي الرحمة وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين».

ومن هـٰذا نلاحظ: أن هـٰذه النسخة ـ علىٰ نقصها ـ تُعَدّ من أقرب النسخ إلىٰ عصر مؤلف الكتاب ومن أصحها؛ إذ أن ناسخها من علماء الحنابلة وممن اهتم اهتماماً كبيراً

---

(١) علي بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان، العلاء البعلي، ويعرف بـ«ابن اللحام». ولد بعد سنة ٧٥٠، وتوفي سنة ٨٠٣هـ. ترجمته في: الضوء اللامع للسخاوي (٥/ ٣٢٠-٣٢١)؛ شذرات الذهب (٧/ ٣١)؛ الرد الوافر ص ٥٩. وهو مؤلف «الاختيارات العلمية» المنشور في الجزء الرابع من فتاوىٰ ابن تيمية، وقد أعاد الشيخ حامد الفقي نشره تحت عنوان: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية من فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية»، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

بمؤلفات ابن تيمية، ويبدو أنه قابل نسخته على أخرى بعد انتهاء نسخه لها.

والنسخة على هوامشها تعليقات كثيرة بخط مستجي زاده سنثبتها في/ الحواشي عند ١/ ١٤٩
موضعها - بإذن الله -، كما أنه يضع عناوين للفصول والفقرات الهامة.

* * *

وهناك نسخة رابعة من كتاب «منهاج السنة» لم أتمكن من الحصول على صورتها، هي النسخة الخطية الموجودة في مكتبة بتنا بالهند، وقد جاء وصفها في فهرس المكتبة المسمى: «مفتاح الكنوز الخفية» تأليف مولاي عبدالحميد وقد طبع في جزئين سنة ١٩١٨م. ففي ص ١٢٦ من الجزء الأول من هذا الفهرس تحت رقم ١٢٦٤ ذكر ما يلي: منهاج السنة لابن تيمية، كتب سنة ٨١١هـ، ٢٠٧ ورقة، كل صفحة فيها ٤٣ سطراً، مقياس الصفحة ٦ × ٩ (بوصة) والهامش ٨ × ١١ (بوصة).

ومن هذا الوصف يتضح أنَّ النسخة قديمة كُتبت بعد تأليف الكتاب بحوالي مائة سنة، ويبدو أنَّ خط هذه النسخة دقيق؛ إذ أن في الصفحة الواحدة ٤٣ سطراً، ومقياس كل صفحة ٦× ٩ (بوصة) بغير الهامش، فإذا أضيف الهامش أصبح مقياسها ٨ × ١١ (بوصة)[١].

وقد كتبت إلى: National Archives of India, New-Delhi - وهي الجهة المختصة بتصوير المخطوطات في الهند، وسبق أن صورت لي بعض المخطوطات من رامبور وحيدر أباد -
فاعتذروا بعدم إمكان إخراج المخطوطات من/ المكتبة لتصويرها في مكان آخر وعدم وجود ١/ ١٥٠
آلات التصوير في بيتا.

وأرجو أن تتاح لي في المستقبل - إن شاء الله - فرصة الحصول على صورة من هذه النسخة الهامة، وإن كنت لا أظن أنها نسخة كاملة؛ لأنَّ عدد ورقاتها ٢٠٧ ورقة فقط.

•• منهج التحقيق:

اعتمدت في تحقيق الجزء الأول من كتاب «منهاج السنة» على نسخة بولاق المطبوعة (ب) وجعلتها الأصل؛ لأنها أصح وأتم النسخ، وجعلت الزيادات الواردة في نسخة نور عثمانية (ن) بين معقوفتين [ ]، وحيث وجدت اختلافاً بين النسختين أثبت أصح

---

(١) نقل V.C.O'connor في An Estern Library with: two ctaalogues of its persian and Arabic Manuscripts complied by Khan Sahib Abdulmuqtadir and Abdulhamid, University press Glasgow. 1920.

في ص ٩٠ (P. 90) تحت رقم ٩٦ (No. 96) في باب الإلهيات نفس المعلومات Thelolgy فذكر Minhaj us Sunnah by Ibn Taimiyah, Dated A. H. 811

القراءتين، وأشرت إلىٰ الخلاف في التعليقات، وإذا كانت القراءتان صحيحتين، أثبت - غالباً - ما في (ب)، وأشرت أحياناً إلىٰ ما في نسخة (ن)، وتركت ذلك أحياناً إذا لم يكن الفرق مهمّاً.

وقد حرصت في الصفحات الأولىٰ من الجزء الأول من هٰذا الكتاب علىٰ إثبات كل الفروق بين النسختين تقريباً؛ كيما أعطي القارئ فكرة واضحة عن النسختين، ثم اكتفيت بعد ذلك بإثبات الفروق والزيادات المهمة الموجودة في نسخة (ن)، وأضربت عن الإشارة إلىٰ بعض الأخطاء الموجودة في نسخة (ن)؛ لظهور الخطأ فيها، ولوجود الصواب في (ب)، كما أهملت الإشارة إلىٰ الفروق غير المهمة.

وسيلاحظ القارئ أن في نسخة (ن) مواضع كثيرة ساقطة، وقد أشرت إلىٰ أوائل
١/ ١٥١ مواضع السقط بقوس واحد داخله الرقم مثلاً: (١، وفي نهاية/ الجملة الساقطة وضعت نفس الرقم وبعده قوس: ١)، وفي أسفل الصفحة تكون الإشارة هٰكذا: (١ - ١): ساقط من (ن). فإذا بدأ الكلام الساقط في صفحة واستمر في الصفحة التالية، جعلت علىٰ أول الكلام نجمة وعلىٰ آخره نجمة أخرىٰ.

وقد كتبت أسماء السور وأرقام الآيات في صلب الكتاب بعد كل آية، وجعلت ذلك بين معقوفتين أيضاً [ ]. أمَّا الزيادات التي رأيتها ساقطة من النسختين فقد أثبتها كذلك بين معقوفتين.

وقد أشرت إلىٰ مواطن أكثر الأحاديث المذكورة في الكتاب وصفحاتها في كتب الصحاح المعروفة، كما عرفت القارئ - بإيجاز - بأهم الفِرَق والرجال المذكورين في الكتاب، وأشرت إلىٰ مواضع ترجمتهم في كتب الفرق والرجال والتراجم المشهورة.

وقد حرصت علىٰ ألَّا أدخل علىٰ الأصل أي كلام زائد، ولذلك جعلت كل العناوين الرئيسة والفرعية التي رأيتها ضرورية لبيان الموضوعات المختلفة في هامش الكتاب. واستعنت بالوسائل المطبعية المختلفة لكي أسهل علىٰ القارئ معرفة تسلسل أفكار ابن تيمية؛ إذ أنه يتعرض أحياناً لموضوع ويدلل عليه من عدة وجوه، ثم يجعل ضمن الوجه الواحد وجوهاً فرعية متعددة، ففي مثل هٰذه الحالات التجأت إلىٰ جعل الوجوه الرئيسة بخط رقعة وببنط كبير، أما الوجوه الفرعية فجعلتها بالخط النسخ المعتاد ووضعت تحتها خطاً رفيعاً (انظر مثلاً: الوجه الثالث ص ١٠٥، والوجهين الفرعيين ص ١٢٠، ١٢١).

١/ ١٥٢ والأرقام المكتوبة في الهوامش تشير إلىٰ أجزاء وصفحات نسخة (ب)/ الأم، ولم

أذكر صفحات نسخة (ن) ولا صفحات نسخة (ع)؛ حتىٰ لا يؤدي ذلك إلىٰ الاضطراب والخلط.

ولما كان ابن تيمية يشير إلىٰ كثير من الكتب الأخرىٰ وينقل نصوصاً كاملة منها ـ أحياناً ـ فقد اضطررت في كثير من الحالات، إلىٰ مقابلة ما أورده علىٰ الكتب التي يشير إليها، وأول هٰذه الكتب هو الكتاب المردود عليه وهو «منهاج الكرامة»، وقد رمزت إليه بحرف (ك). وسيلاحظ قارئ هٰذا الجزء الأول، أن ابن تيمية قد نقل صفحات كثيرة من كتاب «المباحث المشرقية» للرازي، وقد قابلت ما أورده ابن تيمية علىٰ هٰذا الكتاب وأشرت إليه بحرف (ش): (انظر صفحات: ١٦٨، ١٧٣ ـ ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ٢٠٨).

وقد نقل ابن تيمية أيضاً صفحات من «الفِصَل في الْمِلَل والنِّحَل» لابن حزم، وقد قابلتها علىٰ هٰذا الكتاب مشيراً إليه بحرف (ف)، (انظر صفحات: ٣٤٤ ـ ٣٤٨، ٣٤٩ ـ ٣٥١).

ولكي أعطي القارئ فكرة صحيحة منصفة عن آراء ابن المطهر التي يرد عليها ابن تيمية، ألحقت بهٰذه المقدمة كتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» بأكمله، وضبطته وحققته بقدر الإمكان، وذلك عن النسخة المطبوعة بطهران سنة ١٨٨٠م.

* * *

وبعد، فإنني أتوجه بالشكر إلىٰ من أُدين له بالكثير من الفضل، أستاذي/ وأخي الأستاذ/ **محمود محمد شاكر**، فقد كانت توجيهاته الكثيرة ملازمة لي في أكثر خطوات هٰذا العمل، كما كانت مكتبته مُعِينَةٌ لي علىٰ الدوام. ١/ ١٥٣

وأشكر كذلك الكثير من الإخوة والأساتذة الذين قدموا لي ضروباً مختلفة من المساعدات، وأذكر منهم الأساتذة: محمد أبا الفضل إبراهيم، وعبد الستار فراج، وشاكر الفحام، وإبراهيم عطا، ورشاد عبد المطلب، وفؤاد سيد، وإسماعيل عبيد، وعلي الحديدي. وقد أفدت أيضاً من التحقيقات القيّمة التي ذيّل بها أستاذي الأستاذ محب الدين الخطيب مختصر الذهبي «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال».

وأخيراً، فما أشك أن القارئ سيجد في هٰذا الكتاب عدداً مَن الأخطاء غير قليل، وما أدَّعِي أنَّني قد وفيت هٰذا العمل حقه من الجهد والإتقان، وأرجو مع ذلك ألَّا أكون قد

أسأت وأفسدت من حيث أردت الإحسان والإصلاح .

وأنا أعلم أن أكثر ما نعمله في دنيانا هـٰذه ـ وخاصة في هـٰذا الزمن ـ لا بد أن يختلط بالأهواء والشهوات وحب الدنيا ، علىٰ أنني أرجو أن يكون ما في هـٰذا العمل من الإخلاص وابتغاء وجه الله ، أوزن عنده تعالىٰ وأرجح مما فيه من باطل ، وأن يزيد بذلك من حسنات عبد هو أحوج ما يكون إلىٰ فضل الله ورحمته .

* * *

مصر الجديدة في يوم الأربعاء الموافق ١٠ محرم سنة ١٣٨٢هـ
١٣ يونية سنة ١٩٦٢م
محمد رشاد رفيق سالم

منهاج السنة النبوية

١٥٤/١

في نقض كلام الشيعة القدرية

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

/ بسم الله الرحمن الرحيم ١/١٥٧

مقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، وأشهد أنَّ لا إلـٰه إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وأصحابه أتم صلاة وسلم تسليماً كثيراً.

أمَّا بعد، فهـٰذه المقدمة الموجزة لهـٰذا الجزء قصدت بها الكلام عن نسختين خطيتين جديدتين من كتاب «منهاج السنة» تمكّنت من الحصول علىٰ صورة منهما بعد انتهائي من الجزء الأول، كما أنني أردت أن أبين للقارئ في هـٰذه المقدمة أهم مواضع الزيادات في هـٰذا الجزء عما يوجد في مقابله في الطبعة القديمة ببولاق.

نسختا مكتبة الأوقاف ببغداد

علمت بعد شروعي في تحقيق هـٰذا الجزء بوجود نسختين خطيتين من «منهاج السنة» في مكتبة الأوقاف ببغداد، وقد تكلم عنهما الدكتور محمد أسعد طلس في «الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف» (ط./ مطبعة العاني، بغداد، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣) ١/١٥٨
ضمن كتب الفرق والردود (ص ١٣٠).

وقد تفضَّل أخ كريم هو الأخ الأستاذ سامي مكي العاني بالاطلاع علىٰ النسختين وكتب إليَّ بالمعلومات اللازمة عنهما، وتبينت مما كتبه إليَّ أن النسخة الأولىٰ هي التي طبع عنها الكتاب في طبعته الأولىٰ ببولاق، وأن النسخة الثانية هي مختصر لجزء من الكتاب. ومع ذلك رأيت ضرورة الحصول علىٰ صورتين منهما وطلبت من الأخ الفاضل أن يتصل بمكتبة الأوقاف وأن يعمل علىٰ تصويرهما، ولكن ذلك لم يتم إلَّا بعد مدة طويلة كنت قد أتممت فيها طبع ست ملازم من هـٰذا الجزء، ولذلك بدأت المقابلة علىٰ النسخة الأولىٰ منهما من أول الملزمة السابعة (ص٩٧). وقد رمزت لهـٰذه النسخة الأولىٰ بحرف (ا) وللنسخة الثانية بحرف (ق).

•• نسخة مكتبة الأوقاف الخطية الأولى (ا):

رقم هـٰذه النسخة في «الكشاف» هو ٦٨٤٩، وذكر عنها الدكتور محمد أسعد طلس أن مقاسها ٣٣ × ٢٣ سم وأنها نسخة حديثة الخط.

وقد كتبت على ظهر ورقة غلاف هـٰذه النسخة السطور الآتية :

«مما كتبه المرحوم عبد الباقي أفندي الموصلي البغدادي عمر . . . حضرة السيد عبدالرحمـٰن أفندي الكيلاني بقصه (؟) :

إنِّي وَحَقِّ مُنَزِّلِ الْكُتْبِ مِنْ شَغَفِي بالكُتْبِ لا التربِ
أودُّ بعدَ الموتِ دَفْنِي بِمَا يَعْلُو علَى كُتْبِي مِن التُّرْبِ

١/ ١٥٩ / جناب واسطة عقد در الفخر المصون، هـٰذا ما أردت نظمه في سلك النظم من مضمون، لا زلت تملأ حقيبة ذهنك ومحفظة حفظك من سائر الفنون، ما دامت الحقب، إلىٰ يوم تطوىٰ السماء كطي السجل للكتب، انتهىٰ. وكان ذلك سنة ١٢٧٧هـ».

وأمَّا الصفحة التالية فقد كتب في أعلاها عنوان الكتاب كما يلي :

«الجزء الأول من منهاج السنة، تأليف الإمام العلَّامة، قدوة العارفين، وخاتمة المجتهدين، وقامع المبتدعين، نادرة الزمان، وترجمان القرآن : أبي العباس أحمد تقي الدين، المعروف بابن تيمية الحرَّاني الدمشقي الحنبلي، رحمه الله تعالىٰ».

وأسفل هـٰذا العنوان جهة اليمين يوجد ختم كتب فيه : «وقف المكتبة النعمانية في المدرسة المرجانية ببغداد».

وقد ختمت الصفحة في موضعين آخرين علىٰ ما يظهر في الصورة.

وعلىٰ يسار العنوان في أعلىٰ الصفحة ظهر جزء من ختم مكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

وأسفل العنوان وختم الوقفية، كُتب بحبر يختلف لونه عن لون الحبر الذي كتب به العنوان تعريف بالكتاب ملخص من كتاب «كشف الظنون» لحاجي خليفة جاء فيه : «منهاج الاستقامة في إثبات الإمامة لشيخ الرافضة جمال الدين أبي منصور حسن بن يوسف بن المطهر الحلي الشيعي المتوفىٰ سنة ٧٢٦هـ ست وعشرين وسبعمائة، وقد انتدب للرد عليه
١/ ١٦٠ في ذلك الشيخ أبو العباس أحمد بن تيمية في مجلدات أتي فيها بأشياء/ حسنة، وهو كتاب حافلٌ سمَّاه «منهاج السنة»، نقل من «كشف الظنون»[1]. وفيه أيضاً : «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية» للشيخ ابن تيمية علىٰ أسلوب «منهاج الاستقامة منهاج السلامة إلىٰ معراج الكرامة» لابن المطهر الحلي ذكر فيه مطاعن علىٰ أهل السنة،

(١) سبق أن نقلت عبارة كشف الظنون، بتمامها، ص ٧٦.

وعليه رد لزين الدين سريجا بن محمد المطلي المتوفى سنة ٧٨٨هـ(١)، انتهى باقتصار من كشف الظنون»(٢).

وعلى يسار هٰذه العبارات كتب ما يلي: «استكتبته في مكة المكرمة زادها الله سبحانه شرفاً، وأنا العبد الفقير إليه ـ عزّ شأنه ـ نعمان بن المرحوم محمد أفندي الألوسي البغدادي في سنة ١٣٠٩هـ تسع وثلاثمائة وألف».

وتحت هٰذه العبارات يوجد ختم صغير للألوسي كتب فيه: «السيد نعمان خير الدين».

ومن هٰذا نعلم أن هٰذه النسخة تخص السيد نعمان الألوسي مؤلف كتاب «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» المتوفى سنة ١٣١٧هـ(٣).

/ وفي منتصف الصفحة كتب ما يلي: «توفي المؤلف شيخ الإسلام عمدة الأعلام تقي ١/ ١٦١.
الدين أحمد المعروف بابن تيمية الحرّاني الحنبلي عليه الرحمة سنة ٧٢٨هـ».

وعلى يمين هٰذا الكلام يوجد الختم الثاني من أختام الوقفية وكتب تحته ما يلي: «أحمد بن يحيى المعروف بابن الراوندي له كتاب «الزينة» وكان ملحداً توفي سنة ٣٠١هـ»(٤). ولا أدري ما مناسبة كتابة هٰذه العبارة في هٰذا الموضع، ولعل ذكر ابن تيمية لابن الراوندي في الصفحات الأولى من «منهاج السنة» كان سبب ذلك.

وعلى اليسار في مقابل العبارة الأخيرة كتب ما يلي: «مؤلف الأصل المردود حسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، يعني من الحلة التي في العراق، وهي تبعد عن بغداد سبعة عشر

---

(١) في «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١): «سريجا أوله مهملة ثم جيم بوزن عظيم وبعد الجيم ألف ابن محمد بن سريجا بن أحمد الملطي... قال القاضي علاء الدين في «ذيل تاريخ حلب»: كان إماماً عالماً بارعاً فاضلاً فقيهاً شافعي المذهب له مؤلفات ومنظومات... قال علاء الدين: مات الشيخ سريجا بماردين في خامس صفر سنة ٧٨٨هـ». وانظر ترجمته أيضاً في: شذرات الذهب (٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)؛ معجم المؤلفين لعمر كحالة (٤/ ٢٠٩)، ط. مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

(٢) في كشف الظنون (٢/ ١٨٧٢) (ط. استانبول): «منهاج السلامة إلى معراج الكرامة لابن المطهر الحلي من أفاضل الشيعة، فيه مطاعن على أهل السنة وعليه ردّ لزين الدين سريجا بن محمد الملطي المتوفى سنة ٧٨٨ هـ ثمان وثمانين وسبعمائة، سماه: سد الفتيق المظهر وصد الفسيق ابن المطهر».

(٣) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١٣/ ١٠٧ ـ ١٠٨)؛ الأعلام للزركلي (٩/ ٩).

(٤) ستأتي ترجمة ابن الراوندي (١/ ٩) (ت ١٥)، وفيها: أن وفاته على الأرجح سنة ٢٩٨هـ. وانظر ترجمته ومصنفاته أيضاً في: المقدمة الفرنسية لكتاب الانتصار، بقلم الدكتور ألبير نصري نادر (وتكلّم فيها عن كتاب الزينة)؛ الأعلام (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(كذا) ساعة، توفي سنة ٧٢٦هـ».

وفي آخر الصفحة كتبت سطور لم تظهر كلماتها كلها في المصورة، أولها عبارات منقولة من «لسان الميزان» لابن حجر نصها: ((يوسف بن الحسن بن المطهر الحلي الرافضي المشهور، كان رأس الشيعة الإمامية في زمانه، وله معرفة بالعلوم العقلية، شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً[١] جيداً بالنسبة إلىٰ حلّ ألفاظه وتوضحيه، وللشيخ تقي الدين بن
١/ ١٦٢ تيمية/ كتاب «الرد علىٰ الرافضي»[٢] في الردّ عليه. نقل من «لسان الميزان» باقتصار)).

وبعد ذلك كتبت عبارات لم يظهر أكثرها في المصورة، وما ظهر منها هو: «والصواب أن . . . منهاج السلامة لابن المطهر رده أيضاً . . . روزبهان سنة ٩٠٩هـ ثم إنه . . . التستري رد علىٰ . . . وطبع . . .».

وبجوار هـٰذه الكلمات كتبت عبارات أخرىٰ ظهرمنها: «ليس كذلك بل الذي رده الروزبهان هو عبد الحي . . . المطهر . . .».

ويظهر من ذلك: أن الكلام يدور عن وجود رد آخر علىٰ «منهاج الكرامة» لابن المطهر لشخص اسمه الروزبهان متوفىٰ سنة ٩٠٩هـ[٣]، وإن كان المعلق علىٰ هـٰذه العبارات ينكر ذلك.

أمَّا الصفحة التالية، وهي الصفحة الأولىٰ من الكتاب، فتبدأ بنفس العبارات التي تبدأ بها نسخة (ب) تقريباً كما يلي: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين[٤]، قال الشيخ الإمام العالم، الحبر الكامل، الأوحد العلَّامة، الحافظ الخاشع القانت، إمام الأئمة، وربَّانيُّ الأمة، شيخ الإسلام، بقية الأعلام، تقي الدين، بقية المجتهدين[٥] أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحرَّاني، قدَّس الله روحه، ونوَّر ضريحه.

١/ ١٦٣ / الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وما اختلف فيه إلَّا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم، فهدىٰ الله الذين آمنوا لِما اختلفوا فيه من الحق[٦]، والله يهدي من يشاء إلىٰ

(١) لم تظهر كلمة «شرحاً» في المصورة، ونقلتها عن «لسان الميزان» (٢/ ٣١٧).
(٢) عبارة «كتاب الرد علىٰ الرافضي» لم تظهر في المصورة، وكتبتها حسب السياق عن «لسان الميزان».
(٣) لم أجد بهـٰذا الاسم غير روزبهان الشيرازي المتوفىٰ سنة ٦٠٦هـ. انظر: معجم المؤلفين (٤/ ١٧٥).
(٤) عبارة «وبه نستعين»: ليست في (ب).
(٥) ب: «خاتمة المجتهدين». (٦) ب: «من الحق بإذنه».

صراط مستقيم».

وهٰكذا تمضي النسخة (ا) مطابقة على الأغلب لنسخة (ب)، وأرجو إن قُدِّرَ لهٰذا الكتاب أن يطبع طبعة ثانية أن أبدأ المقابلة على نسخة (ا) من أول الكتاب بإذن الله.

وأمَّا الصفحة الأخيرة من مخطوطة (ا) وهي ظهر ورقة ٢٩٩ فيقابل آخره أول ص ٧٤ من الجزء الثالث من نسخة بولاق (ب). وفي السطور الأخيرة منها كتب ما يلي: «وفي تفسير الوالبي عن ابن عباس - رضي الله عنه -[١] قال: هو أن يجاهد العبد في الله حق جهاده، وأن لا يأخذه[٢] في الله لومة لائم، وأن يقوموا له[٣] بالقسط ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم. وفي الآية الأخرى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن، الآية: ١٦]، وهٰذه مفسرة لتلك. ومن قال من السلف: هي ناسخة لها، فمعناه أنها رافعة لما يظن من أن المراد من حق تقاته ما يعجز البشر عنه، فإن الله لم يأمر بهٰذا قط، ومن قال: إن الله أمر به فقد غلط.

ولفظ «النسخ» في عرف السلف، يدخل فيه كل ما فيه نوع رفع لحكم أو ظاهر أو ظن دلالة حتى يسموا تخصيص العام».

/ وعند هٰذا الموضع تنتهي نسخة (ا)، وإن كان من الواضح أن بقية صفحاتها فقدت؛ ١/ ١٦٤
إذ نجد أنه في أسفل هٰذه الصفحة كتبت كلمة «نسخا» وهي أول الكلام بعد كلمة «العام».

وفي أسفل الصفحة جهة اليمين، ظهر جزء من ختم وقفية المكتبة النعمانية الذي يوجد في الصفحة الأولى من المخطوطة.

وفي أعلى الصفحة يوجد جزء من ختم مكتبة الأوقاف العامة ببغداد.

ونلاحظ أن عدد سطور هٰذه النسخة هو ٣٣ سطراً في كل الصفحات ما عدا الصفحة الأولى فعدد سطورها ٣٢؛ إذ ترك بياض مكان السطر الأول في أعلى الصفحة، وعدد كلمات كل سطر حوالي ١٧ كلمة في المتوسط.

ونلاحظ أن الصفحة من المخطوطة تكاد تقابل صفحة من المطبوعة (ب) التي وجدت أن عدد سطورها ٣٣ سطراً أيضاً، ولذلك نجد أن المائة والخمسين صفحة الأولى من المطبوعة (ب) تقابل ١٤٢ صفحة من المخطوطة (ا).

ومع أن نسخة (ا) هي النسخة التي طبع عنها الجزء الأكبر من كتاب «منهاج السنة»

---

(١) في الأصل: «رضه»، وهي ليست في (ب).
(٢) ب: «وأن لا تأخذه».
(٣) في الأصل: «لهم»، وعليها إشارة إلى الهامش حيث لم يظهر التصويب في المصورة.

(طبعة بولاق)، فإن مقابلتها على المطبوعة، فيه فائدة لا تخفى.

ذلك أن العلماء الذين قاموا بنشر الكتاب، بذلوا جهداً مشكوراً في تصحيح أخطاء
١٦٥/١ نسخة (ا) حتى أنهم أصابوا في كثير من المواضع، واتفقوا بذلك مع نسختي (ع)، / (ن) أو مع واحدة منهما أحياناً.

فمثلاً: نجد في ص ٢١٠ سطر ١٠: أن الكلمة التي أثبتها عن (ع)، (ن) هي: «لمعلولاته» - (انظر ت ٩)، وكانت في (ا): «لمعلومات» فكتبها المحققون: «لمعلولات».

وفي ص ٢٤٣ سطر ٩، نجد أن العبارة المثبتة عن (ع) هي: «فإن الإدراك»، وكانت العبارة في (ا): «وإن الاستدراك»، فجاءت في (ب): «وإن الإدراك» - (انظر ت٩).

على أن هذا الاجتهاد المشكور من المحققين لم يحالفه الصواب دائماً، فمثلاً نجد في السطر الأول من ص ١٧٧ عبارة: «فإن قيل لهم [أتقولون]. . . إلخ»، وكانت في (ا): «فإن قيل: يقول»، فلما وجد المحققون أن العبارة غير مستقيمة، حذفوا كلمة «يقول»، وفي ذلك تغيير للمعنى.

وفي السطر الأخير من نفس الصفحة، أسقط المحققون عبارة: «وهي معنى» لما وجدوا العبارة محرفة في (ا) هكذا: «وهي معين» - (انظر ت١٢).

ونلاحظ أن النسخة المطبوعة سقطت منها أحياناً بعض الكلمات الموجودة التي في نسخة (ا) - وهذا من السهو الذي قد يطرأ في أي طبعة - فمثلاً في نفس ص ١٧٧ في السطر الأخير سقطت كلمة «هي» من (ب) مع وجودها في (ا): كما أن بعض الكلمات تكتب في (ب) مخالفة لما في الأصل (ا) كما كتبت كلمة: «بكل» في ص ٢٢١ سطر ١٥: «لكل» وكما جاءت كلمة: «لغاية» في ص ٤٢٣ سطر ٤ في نسخة (ب): «لغايات».

١٦٦/١ / **●● نسخة مكتبة أوقاف الخطية الثانية (ق):**

أما النسخة الثانية في مكتبة الأوقاف، فرقمها ٦٨١٨ وذكر عنها الدكتور أسعد طلس أن مقاسها ٣٠ × ٢١سم.

وخط هذه النسخة يشابه خط نسخة (ا)، وإن كان من الصعب القطع بأنهما لناسخ واحد. وعدد سطور هذه النسخة ٢٥ سطراً، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر ١٥ كلمة تقريباً، وعدد ورقات النسخة ١١١ ورقة.

وفي ظهر ورقة الغلاف كتب كلام كثير لم يظهر بعضه في الصورة، ويبدأ بحديث

رواه مسلم في شأن معاوية ـ رضي الله عنه ـ، وهـٰذا نص المكتوب[(١)]: «روىٰ مسلم . . . أنه كان يلعب مع الصبيان . . . رسول الله ﷺ: اذهب. قال: فجئت فقلت: هو يأكل. ثم قال: اذهب فادع لي معاوية . . . فجئت فقلت: هو يأكل، فقال: لا أشبع الله بطنه».

وعلىٰ يسار هـٰذا الكلام كتب ما يلي: «ذكره ابن حجر في كتابه . . . الجنان».

١/ ١٦٧ / وأسفل منه كتب ما يلي: «وقال أيضاً في الحديث المروي بسند حسن أنه صلَّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم قال: شر قبائل العرب بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف. وفي الحديث الصحيح ـ قال الحاكم: علىٰ شرط الشيخين ـ عن أبي هريرة: كان أبغض الأحياء أو الناس إلىٰ رسول الله ﷺ بنو أمية. ورواه النسائي عن عمران بن حصين في صحيفة ٢٣٣.

وقال معاوية في يزيد: لولا هواي فيه، لرأيت قصدي؛ أي: لاستخلفت غيره.

ولعن ﷺ الحكم ومن يخرج من صلبه. وبسند فيه مستور وبقية رجاله ثقات: أن الحكم استأذن علىٰ النبي ﷺ فقال: ائذنوا له فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، الحديث. وفي آخر: لا يزال أمر أمتي قائماً بالقسط حتىٰ يثلمه رجل من بني أمية يُقال له: يزيد.

وقال: ومن جملة من روىٰ عنه: أكابر المحدثين مروان بن الحكم. وقد يشكل علىٰ ذلك ما جاء في إيذائه الشديد لأهل البيت، وسبه لعليّ علىٰ منبر المدينة في كل جمعة، وقوله للحسنين: أنتم أهل بيت مهونون، ونحو ذلك مما يأتي عنه. وقال: إنه لم يصح في مناقب معاوية حديث. ثم إنه أجاب عن بعض ذلك، فراجع كتابه «تطهير الجنان في معاوية بن أبي سفيان» فراجعه. وفي «المناوي الكبير»[(٢)] قصة النسائي فلتراجع في أول الكتاب في ترجمته.

---

(١) الحديث في مسلم (٨/ ٢٧) (كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي ﷺ أو سبّه أو دعا عليه وليس هو أهلا لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة)، ونصه فيه: «. . . عن ابن عباس قال: كنتُ ألعب مع الصبيان فجاء رسول الله ﷺ فتواريت خلف الباب. قال: فجاء فحطأني حطأة وقال: اذهب فادع لي معاوية. قال: فجئت فقلت: هو يأكل. قال: ثم قال لي: اذهب فادع لي معاوية. قال: فجئت فقلت: هو يأكل. فقال: لا أشبع الله بطنه. قال ابن المثنىٰ: قلت لأمية: ما حطأني؟ قال: قفدني قفدةً».

(٢) الإشارة هنا إلىٰ كتاب «فيض القدير في شرح الجامع الصغير» للسيوطي، والمؤلف هو: محمد بن عبد الرءوف بن تاج العارفين بن علي زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، ولد سنة ٩٥٢هـ، وتوفي سنة ١٠٣١هـ. انظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد المحي (٢/ ٤١٢ ـ ٤١٦) (ط. المطبعة الوهبية، القاهرة، ١٢٨٤هـ)؛ الأعلام (٧/ ٧٥ ـ ٧٦) (وذكر الأستاذ الزركلي أن «فيض القدير» توجد منه نسخة خطية».

١٦٨/١ / وقال: روىٰ الترمذي أن رسول الله صلَّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم قال: اللهم اجعله هاديا مهديا، أي: دعا لمعاوية، كذا في تطهير الجنان.

وفي سنن الترمذي صحيفة ٢٢٥ عن عبد الرحمـٰن بن أبي عميرة ـ وذكره، وقال: ثنا محمد بن يحيىٰ نا أبو مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن زيد، عن عبدالرحمـٰن، فراجعه فإنه قال فيه: حسن غريب.

وترجمة سعيد في المنان... فراجعها صحيفة...

وقال الإمام ابن عبد البر في «الاستيعاب»... حديثه مضطرب لا يثبت[(١)] ... الصحابة هو شامي روىٰ عن ... ابن يزيد أنه سمع رسول الله صلَّىٰ الله... يقول ـ وذكر معاوية: اللهم اجعله... ولا يصح مرفوعاً فراجع الاستيعاب[(٢)] ... الغابة لابن...».

أما الصفحة التالية، فظهر في أعلاها جزء من ختم وقف المكتبة النعمانية، وكتبت أسفل منه بخط مائل ـ علىٰ ما يظهر في المصورة ـ العبارات التالية: «حديث في «الجامع
١٦٩/١ الصغير» للسيوطي: سيقرأ القرآن/ رجال لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرَّمِيَّة، عن أنس. قال المُنَاوِي: استدلَّ به لمن قال بتكفير الخوارج ومن كفَّر أعلام الصحابة. وذهب الأصوليون من أهل السنة إلىٰ أن الخوارج فُسَّاق، وحكم الإسلام جارٍ عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم علىٰ أركان الدين، وتمام البحث في «الشرح الكبير» للمُنَاوي عليه الرحمة».

وأسفل هـٰذا الكلام يوجد كلام آخر لم تظهر الكلمات الأخيرة من سطوره في المصورة ونصه: «حديث: فرق ما بيننا وبين المشركين العمائم علىٰ القلانس... بيننا أن نعتمّ علىٰ القلانس وهم يكتنفون بالعمائم (قد)... ذكره الطيبي. وقال ابن تيمية: وهـٰذا بيِّنٌ في أن مفارقة المسلم المشركَ في اللباس مطلوبة للشارع، من شرح المُنَاوِي. وفيه حديث: العمائم تيجان العرب إذا نزعوها نزع الله تعالىٰ عزّهم، أو: فإذا وضعوها... إلخ. وعمَّمَ بيده... ورائه وبين... هـٰذه تيجان... الملائكة...» انتهىٰ.

(١) كلمة «يثبت»: غير ظاهرة في المصورة، وهي هـٰكذا في: الاستيعاب (٢/ ٣٩٩) وبعدها حرف «في».
(٢) في الاستيعاب: «روىٰ عن ربيعة بن يزيد عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ـ وذكر معاوية ـ اللهم اجعله هادياً مهدياً واهده واهد به. ومنهم من يوقف حديثه هـٰذا ولا يرفعه ولا يصح مرفوعاً عندهم». وانظر ترجمة عبد الرحمـٰن بن أبي عميرة ـ رضي الله عنه ـ في: أُسد الغابة لابن الأثير (٣/ ٣١٣).

وأسفل هـٰذا الكلام في يسار الصفحة كتب ما يلي: «هـٰذا الجزء الثاني من منهاج السنة في الرد علىٰ ابن المطهر الحلي لشيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية الحنبلي، إلَّا أنَّ هـٰذا الجزء بعضه نقل من المختصر وبعضه من الأصل الذي لم يختصر. والجزء الأول من الأصل والثاني من المختصر أيضاً عندنا في وقف المدرسة المرجانية في بغداد المحمية، وقد استكتبتهما سنة ١٣١٢هـ. الفقير نعمان آلوسي زاده، غُفِرَ له».

١/ ١٧٠ وعلىٰ يمين هـٰذا الكلام كتب بخط مائل الكلام التالي: «قاتل عمَّار/ وسالبه في النار. جامع الصغير. نقلته طائفة مصرية في وقعة صفِّين، رواه عمرو بن العاص. وحديث: تقتل عمَّار الفئة الباغية، رواه جميع من الصحابة منهم: قتادة وأم سلمة وأبو هريرة وابن عمر وعثمان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخُزَيْمَة بن ثابت ومعاوية وعمرو ابن العاص وابنه وأبو اليسر وعمَّار نفسه وعبد الله بن عمرو بن العاص، ورواه عنه: الإمام أحمد أيضاً والطبراني وغيره، ورجال أحمد ثقات، انتهىٰ من المناوي باختصار».

وأسفل هـٰذا الكلام وبنفس الخط المائل كتب ما يلي: «حديث رواه ابن عساكر ويعقوب عن عائشة الصديقة ـ رضي الله تعالىٰ عنها ـ: سيقتل بعذراء قرية من قرىٰ دمشق أناس يغضب الله تعالىٰ لهم وأهل السماء. قال المناوي في شرحه للجامع الصغير: هم حجر بن عدي وأصحابه من أصحاب علي بن أبي طالب كرَّم الله تعالىٰ وجهه، قدموا إلىٰ معاوية فمن تبرأ من عليٍّ لم يقتله، ومن لم يتبرأ قتله. وحجر صحابي عابد مشهور، وتفصيل حاله في «الاستيعاب» وغيره فارجع إليه».

وفي أسفل الصفحة إلىٰ اليسار وبخط يميل إلىٰ جهة اليمين كتب ما يلي: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٢٤]؛ أي: عن حب أو ولاية علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ . رواه الواحدي. . . في الشرفين . . . القدسية. . . ».

وبجوار هـٰذا الكلام وبنفس الخط المائل: «وفي الاستيعاب عند ذكر المقداد حديث:
١/ ١٧١ إن الله تعالىٰ أمرني بحب. . أصحابي وأخبرني/ أنه . . . والمقداد وسلمان. . [1]. وذكر الإمام ابن عبد البر . . الاستيعاب في ترجمته . . . ».

وأمَّا الصفحة الأولىٰ من المخطوطة، فهي في ظهر الصفحة السابقة وليست مرقمة في المخطوطة، بل الصفحة التي تليها هي التي تحمل رقم (١). وفي منتصف الصفحة كتب:

---

(١) في «الاستيعاب» في ترجمة المقداد (٣/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤): «إنَّ الله عز وجل أمرني بحب أربعة من أصحابي وأخبرني أنه يحبهم. فقيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: علي، والمقداد، وسلمان، وأبو ذر».

«بسم الله الرحمٰن الرحيم».

وفي السطور التالية كتب ما يلي: «الفصل الثاني: قال الإمامي: إن الإمامية لما رأوا فضائل أمير المؤمنين وكمالاته لا تحصىٰ قد رواها المخالف والموافق، ورأوا الجمهور قد نقلوا عن غيره من الصحابة مطاعن كثيرة ولم ينقلوا في عليّ طعناً البتة. . . إلخ».

وفي منتصف الصفحة تقريباً، يبدأ ردّ ابن تيمية هٰكذا: «والجواب: أن الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لأبي بكر وعمر وعثمان أكثر من الفضائل الثابتة لعليّ. . . إلخ».

وهٰذه الصفحة تقابل أول صفحة في الجزء الثالث من طبعة بولاق (ب).

ويتضح من هٰذه الصفحة الأولىٰ من المخطوطة: أن هٰذه النسخة هي اختصار للأصل وليست نسخة تامة، وسأورد لك هنا السطور الأولىٰ من رد ابن تيمية كما جاء في هٰذه النسخة جاعلاً الزيادة التي في (ب)، (ا) علىٰ ما في (ق) بين معقوفتين: «والجواب [أن يقال] إنَّ الفضائل الثابتة في الأحاديث الصحيحة لأبي بكر أكثر [وأعظم] من الفضائل
١/ ١٧٢ الثابتة/ لعلي. والأحاديث التي ذكرها [هٰذا]، وذكر أنها في الصحيح عند الجمهور، وأنهم نقلوها في المعتمد من قولهم وكتبهم هو من أبين الكذب [علىٰ علماء الجمهور]، فإن هٰذه الأحاديث التي ذكرها أكثرها كذب أو ضعيف باتفاق أهل المعرفة بالحديث، والصحيح الذي فيها ليس فيه ما يدل علىٰ إمامة [عليّ] ولا علىٰ فضيلته[1] علىٰ أبي بكر وعمر، [وليست من خصائصه، بل هي فضائل شاركه فيها غيره، بخلاف ما يثبت من فضائل أبي بكر وعمر، فإن كثيراً منها خصائص لهما، لا سيما فضائل أبي بكر، فإن عامتها خصائص لم يشركه فيها غيره]. وأما ما ذكره من المطاعن . . . إلخ».

أما الصفحات الأخيرة من هٰذه النسخة فهي تقابل الصفحات الأولىٰ من الجزء الرابع من نسخة بولاق (ب)، ونجد في السطر الثاني من ظهر ص ١٠٩ ما يلي: «فصل: قال الإمامي: البرهان الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا﴾ [سورة المائدة، الآية: ٣]. . . إلخ».

وهٰذا الكلام مذكور في (ك) = منهاج الكرامة ١/ ١٥٠ (م) وفي (ب) ٤/ ١٥، ويستمر الردّ عليه حتىٰ ٤/ ١٧. أما نسخة (ق) فيستمر الرد عليه إلىٰ آخر المخطوطة في ص ١١٠ ظ (= ظهر). والسطور الأخيرة في هٰذه النسخة تقابل ص ١٦ من الجزء الرابع من

---

(١) ق: «علىٰ إمامته أو فضيلته».

نسخة (ب)، وتنتهي نسخة (ق) بهـٰذه العبارات: «وحاطب هـٰذا هو الذي كاتب المشركين
بخبـر/ النبي ﷺ، وبسبب (ص ١١٠ ظ) ذلك أنزل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي ١/ ١٧٣
وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ...﴾ الآية [سورة الممتحنة، الآية: ١]. وكان مسيئاً إلىٰ مماليكه، ولهـٰذا قال مملوكه هـٰذا القول، وكذَّبه النبي ﷺ وقال: إنه شهد بدراً والحديبية. وفي الحديث الصحيح[1]: لا يدخلها واحد[2] بايع تحت الشجرة».

وتحت هـٰذا الكلام يوجد ختم مكتبة الأوقاف العامة ببغداد وفي الهامش الأيمن من الصفحة كتب ما يلي: «قطعة من منهاج السنة لشيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي أحمد تقي الدين، رد علىٰ ابن المطهر الحلِّي حسن بن يوسف الإمامي والباقي أيضاً موجود».

والأرجح عندي مما سبق ومن مقابلتي لمواضع أخرىٰ في نسخة (ق) علىٰ ما يقابلها في نسخة (ب) أن ناشري نسخة بولاق لم يعتمدوا علىٰ نسخة (ق) المختصرة.

والورقة الأخيرة من مخطوطة (ق) لا يوجد في وجهها - وهو ص ١١١ - إلَّا ختم الشعبة الفنية في المجمع العلمي العراقي، قسم التصوير بالمايكروفيلم.

وفي ظهر هـٰذه الصفحة كتبت العبارات التلية بخط مائل: «السلطان الذي ذكره ابن المطهر في أول كتابه هـٰذا هو خُدَابَنْدَه محمد غياث الدين ثامن حكمدارية الدولة الإيلخانية من سلالة الجنكيزية، وقد دخل في دين الإسلام وجلس علىٰ تخت السلطنة في سنة
٧٠٢هـ، وبنىٰ السلطانية/ واتخذها مقر سلطنته، وكان وزيره رشيد الدين المشهور بالعلم، ١/ ١٧٤
وساق عسكراً إلىٰ الشام في مقابلة ابن قلاوون ثم تصالحا، وعين ابنه أبا سعيد لولاية خراسان وسكنها وحكم خُدَابَنْدَه مدة ١٣ سنة وتوفي سنة ٧١٦هـ، وكان عمره ٣٦ سنة، وزين طرف مسكوكاته بأسماء الأئمة الاثنىٰ عشر. وتفصيل ترجمته في التواريخ العربية والتركية، وفي تاريخ ابن خلدون أيضاً في المجلد الخامس صحيفة ٥٤٩، وذكره أيضاً في كتاب التحفة الاثنىٰ عشرية في أوائلها فراجعها، وهو الذي يُقال له: أولجايتو. والظاهر: أن مرجان معمرِّ المدرسة ينسب إليه كما يفهم من الجدران».

وتحت هـٰذا الكلام يوجد ختم وقفية المكتبة النعمانية وختم مكتبة الأوقاف العامة، والصفحة التالية بيضاء يتوسطها ختم الشعبة الفنية في المجمع العلمي العراقي.

* * *

(١) ب: «وفي الصحيح».
(٢) ب: «لا يدخل النار أحد».

وكنت ظننت أن نسخة (ب) نشرت كلها عن نسختي (ا)، (ق)، ولكن لما وجدت أن نسخة (ا) ناقصة في آخرها، ونسخة (ق) ليست إلّا مختصراً لجزء من الكتاب، أخذت أبحث عن النسخة التي طبع الجزء الأخير من الكتاب عنها، فتبين لي أن نسخة (ن) هي التي طبع عنها هٰذا الجزء الأخير؛ وذلك لأن صفحاتها الأخيرة مطابقة تماماً في النسختين تماماً.

١/ ١٧٥ / ويبدو لي أن الناشرين كانت لديهم ورقات من نسخة (ا) تصل إلىٰ مقابل ص ٢٠٧ من الجزء الثالث من نسخة (ب)، وبعدها طبعوا الكتاب عن نسخة (ن)؛ لأنهم ذكروا - كما سبق أن قدمت (ص١٣١) - أنهم اعتمدوا من هٰذه الصفحة إلىٰ آخر الكتاب علىٰ نسخة واحدة كثيرة التحريف والسقط، وهٰذا الوصف ينطبق علىٰ نسخة (ن).

أما كون نسخة (ا) تنتهي عندما يقابل ص ٧٤ من الجزء الثالث من (ب)، فلعل الصفحات الأخيرة منها فقدت قبل إيداعها في المكتبة، أو لعله كانت توجد نسخة أخرىٰ طبع عنها الناشرون وانتهت صفحاتها إلىٰ ما يقابل ٣/ ٢٠٧ (ب)، والاحتمال الأول أرجح عندي.

•• الزيادات في هذا الجزء:

لا توجد في هٰذا الجزء من بدايته حتىٰ ص ١٧٧ زيادات هامة، بل نلاحظ في هٰذه الصفحات كلها كما لاحظنا في الجزء الأول: أن الزيادات علىٰ النسخة المطبوعة قليلة.

حتىٰ إذا ما أدركنا نهاية ص ١٧٧ نجد أن المقابلة تبدأ مع نسخة عاشر أفندي (ع)، ونجد في نفس الوقت أن مواضع السقط في (ب)، (ا) - وفي كثير من الأحيان في (ن) - تزداد وتكثر، حتىٰ أننا نجد أنه ما من صفحة تقريباً إلّا وفيها عبارات لا توجد في الطبعة القديمة.

ولا يمكنني هنا أن أحصر كل مواضع الزيادات، ولكني سأكتفي بتقديم بيان بأهم وأطول مواضع هٰذه الزيادات[١]:

ص ١٧٩ - ١٨١.

ص ١٨٤ - ١٩٠ وفي هٰذه الصفحات نُقُولٌ هَامَّةٌ من كتاب «الرد علىٰ الجهمية» لابن أبي حاتم (وهو مفقود).

١/ ١٧٦ / ص ٢٠٠ - ٢٠١، ٢٠٢ - ٢٠٣.

---

(١) الأرقام التالية هي الموجودة في الطبعة الأولىٰ.

ص ٢١١ـ ٢١٥ .

ص ٢١٨ـ ٢٢١ .

ص ٢٣٣ـ ٢٣٦ .

ص ٢٦٣ـ ٢٦٥ .

ص ٢٧٠ـ ٢٧٨ .

ص ٢٨١ـ ٢٨٢، ٢٨٣ـ ٢٨٦ .

ص ٣٠٥ـ ٣٠٨، ٣٠٩ـ ٣١١.

ص ٣٢١ـ ٣٥٩، وهي أطول زيادة في هـٰذا الجزء، وقد استغرقت ما يقرب من ٣٩ صفحة.

ص ٤٥١ ـ ٤٦٦ ؛ أي : ما يقرب من ١٦ صفحة .

●● تعليقات مستجي زاده:

نقلت في ذيل هـٰذا الجزء، التعليقات التي كتبها مستجي زاده في هامش نسخة (ع) ولم أتعرض لكلامه بالنقد أو المناقشة على ما في أكثره من أخطاء ؛ إذ أن تتبع كلامه والرد عليه يحتاج إلى كتاب مستقل، وليس تحقيق «منهاج السنة» هو مجال ذلك، على أنني نقلت كلامه بدقة ؛ لِما فيه من الفائدة أحياناً، ولِمَا تقتضيه أمانة التحقيق.

* * *

وبعد، فإنني أكرر شكري هنا، لأخي وأستاذي الأستاذ محمود محمد شاكر، وللأخ الأستاذ إبراهيم عطا، كما أشكر الأخ الصديق الأستاذ عبد الحميد البسيوني الذي تفضّل بمقابلة نسخ الكتاب معي في قسم كبير من هـٰذا الجزء كما أشار عليَّ بكثير من اقتراحاته الهامة وملاحظاته السديدة.

١٧٧/١ / وأخيراً، فإنني أعتذر إلى الأخوة القرَّاء لتأخر صدور هـٰذا الجزء، وكان سبب ذلك بعض ظروفي الخاصة، بالإضافة إلى ما اقتضاه التحقيق من وقت طويل مما قد يتبينه القارئ عند المطالعة، وأسأل الله ـ تعالى ـ أن يعينني على إصدار باقي الأجزاء تباعاً، وأن يتقبل هـٰذا العمل بقبول حسن، إنه سميع مجيب كريم.

* * *

مصر الجديدة في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ صفر سنة ١٣٨٤هـ
٣٠ يونيو سنة ١٩٦٤م
محمد رشاد رفيق سالم

١/ ١٧٩

/ رموز الكتاب

م	الرمز	اسم النسخة
١	ن	نسخة نور عثمانية باستانبول.
٢	م	نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
٣	ب	النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق.
٤	ع	نسخة عاشر أفندي باستانبول.
٥	ا	نسخة مكتبة الأوقاف الأولى ببغداد.
٦	ق	نسخة مكتبة الأوقاف الثانية (المختصرة) ببغداد.
٧	و	نسخة الولايات المتحدة الأمريكية.
٨	ل	مخطوطة جامعة الإمام الأولى.
٩	ص	مخطوطة جامعة الإمام الثانية.
١٠	هـ	مخطوطة جامعة الإمام الثالثة.
١١	ح	مخطوطة جامعة الإمام الرابعة.
١٢	س	مخطوطة جامعة الإمام الخامسة.
١٣	ر	مخطوطة جامعة الملك سعود الأولى.
١٤	ي	مخطوطة جامعة الملك سعود الثانية.
١٥	ك	كتاب «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة»، لابن المطهر الحلِّي.

منهاج السنة النبوية

في نقض كلام الشيعة القدرية

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

ظ ٢

/ بسم الله الرحمن الرحيم

١/ ٣

[وبه نستعين][(١)]

خطبة الكتاب

قال الشيخ الإمام العالم، الحبر الكامل، الأوحد العلَّامة الحافظ، الخاشع القانت، إمام الأئمة، وربَّانيُّ الأمَّة، شيخ الإسلام، بقية الأعلام، تقي الدين، خاتمة المجتهدين[(٢)]، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيميّة الحرَّانيّ، قدَّسَ الله روحه، ونوَّر ضريحه[(٣)].

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وأنزل معهم الكتاب بالحقِّ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وما اختلف فيه إلَّا الذين أُتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم، فهدىٰ الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه[(٤)]، والله يهدي
١/ ٤ من يشاء إلىٰ طريق مستقيم. وأشهد/ أن لا إلـٰه إلَّا الله وحده لا شريك له، كما شهد هو سبحانه وتعالىٰ[(٥)]: ﴿أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلائِكَةُ وَأُوْلُوا الْعِلْمِ قَائِماً بِالْقِسْطِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]. وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، الذي [ختم به أنبياءه، وهدىٰ به أولياءه][(٦)]، ونعته[(٧)] بقوله في القرآن الكريم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٨، ١٢٩]. صلَّىٰ الله عليه [وعلىٰ آله[(٨)] أفضل صلاة وأفضل[(٩)] تسليم][(١٠)].

سبب تأليف ابن تيمية هذا الكتاب

أمَّا بعد: فإنَّه قد[(١١)] أحضر إليَّ طائفة من أهل السُّنَّة والجماعة، كتاباً صنَّفَهُ بعض [شيوخ الرافضة في عصرنا، منفقاً][(١٢)] لهـٰذه البضاعة، يدعو به[(١٣)] إلىٰ

(١) «وبه نستعين»: زيادة في (م)، (أ). وفي (ن): «وبالله التوفيق».
(٢) (أ)، (ل): «بقية المجتهدين».
(٣) م، ن: قال الشيخ الإمام العالم العلَّامة الرباني، وحيد عصره، وفريد دهره، أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني ـ رحمه الله ـ وتغمَّده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، آمين. ولم تظهر بعض هـٰذه الكلمات في مصورة (ن).
(٤) «بإذنه»: ساقطة من (أ) فقط.
(٥) «وتعالىٰ»: ليست في (م)، (ل). وفي (ن): «لا شريك له»، كما قال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ.. إلخ﴾.
(٦) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ن).
(٧) (أ)، (ب)، (ل): «وبعثه».
(٨) «وعلىٰ آله»: زيادة في (م) فقط.
(٩) (ب): «وأكمل».
(١٠) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ن).
(١١) «قد»: زيادة في (م)، (ن).
(١٢) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ن).
(١٣) (ن) فقط: «بدعوته».

مذهب الرافضة الإمامية، مَنْ أمكنه دعوته من وُلَاة الأمور [وغيرهم من أهل
١/ ٥ الجاهلية، ممن قَلَّت معرفتهم][(١)] بالعلم والدِّين، ولم/ يعرفوا أصل دين المسلمين، وأعانه على ذلك مَنْ عادتهم إعانة [الرافضة من المتظاهرين بالإسلام، من][(٢)] أصناف الباطنية الملحدين[(٣)]، الذين هم في الباطن من الصابئة[(٤)] الفلاسفة
١/ ٦ الخارجين عن حقيقة/ [متابعة[(٥)] المرسلين، الذين لا يوجبون اتِّبَاع][(٦)] دين الإسلام[(٧)]، ولا يحرِّمُون [اتِّبَاع] ما سواه[(٨)] من الأديان، بل يجعلون الْمِلَل بمنزلة المذاهب والسياسات [التي يسوغ اتِّبَاعها، وأنَّ النبوَّة] نوعٌ من السياسة العادلة التي

---

(١)، (٢) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ن).

(٣) «**الباطنية**»: هم الذين جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطناً، ولكل تنزيل تأويلا. ويذكر الشهرستاني (الملل والنِّحَل ١/ ١٧٢) أن: «الباطنية القديمة» كانت تخلط كلامها ببعض كلام الفلاسفة. أمَّا الباطنية على زمانه، فقد جعلهم هم والإسماعيلية الغلاة فرقة واحدة، وذكر أنهم يسمون في العراق بـ«الباطنية والقرامطة والمزدكية»، وفي خراسان بـ«التعليمية والملحدة»، وأضاف محمد بن الحسن الديلمي في كتابه «قواعد عقائد آل محمد» [القاهرة سنة ١٩٥٠م] ص ٣٤، الألقاب التالية: السبعية، والخرمية، والبابكية، والمحمرة، والمباركية، والإباحية، والزنادقة، والخرمدينية. ونقل ابن طاهر البغدادي (الفَرْقُ بين الْفِرَق، ص ١٩٦) عن أصحاب المقالات، قولهم: بأن الذين أسسوا دعوة الباطنية، جماعة، منهم: ميمون بن ديصان المعروف بـ«القداح»، ومحمد بن الحسين الملقب بـ«دندان». وانظر أيضاً: المِلَل والنِّحَل (١/ ١٧٠ ـ ١٧٨)؛ الفَرْق بين الفِرَق، ص ١٦٩ ـ ١٨٨؛ مقالة كارادي فوفي، دائرة المعارف الإسلامية، مادة: «الباطنية»؛ كتاب «الصراع بين الموالي والعرب» تأليف الدكتور محمد بديع شريف، ص ٥٧ ـ ٦٥، القاهرة، ١٩٥٤م.

(٤) قال الرازي عن «الصابئة» (اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص ٩٠): «قوم يقولون: إنَّ مدبِّر هٰذا العالم وخالقه هٰذه الكواكب السبعة والنجوم، فهم عبدة الكواكب». وأمَّا الشهرستاني (الملل والنِّحَل ١/ ٢١٠ ـ ٢١١) فيذكر أنَّ الفِرَق كانت في زمان إبراهيم ـ ﷺ ـ ترجع إلى صنفين اثنين: الصابئة، والحنفاء، وقال الصابئة بالحاجة إلى وجود «متوسط» روحاني، وجعل بعضهم هٰذا «المتوسط» من الكواكب، وبعضهم جعلوه من الأصنام. وابن تيمية، كثيراً ما يصف الفلاسفة بأنهم من الصابئة المشركين، وهو يذكر بأن الفارابي قَدِمَ حران ـ التي كانت مركزاً للصابئة المشركين ـ في القرن الرابع الهجري وتعلَّم منهم وأخذ عنهم الفلسفة، وكذلك فعل ثابت بن قرَّة الحراني وغيره قبل الفارابي. ويفرق ابن تيمية بين هٰؤلاء الصابئة المشركين الذين يذكرهم الله تعالى في كتابه [سورة الحج: ١٧]، وبين الصابئة الموحدين الذين يثني الله عليهم [سورة البقرة: ٦٢]. انظر تفصيل ذلك وغيره في: الرَّدّ على المنطقيين، ص٢٨٧ ـ ٢٩٠، ٤٥٤ ـ ٤٥٨؛ منهاج السُّنَّة (بولاق ١/ ١٩٧)؛ مجموعة الرسائل والمسائل (٤/ ٣٧، ٣٨). مجموعة رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٥٨، ٧٤، ٩٣، ٩٤، ٩٧ ـ ٩٩. ويسمي ابن تيمية المعتزلة وغيرهم من النفاة بـ«الصابئة المعطلة»، انظر مثلاً: مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ١٨٣).

(٥) (م): «اتباع».

(٦) ما بين المعقوفتين مكانه بياض في (ن). وسأكتفي فيما يلي، بوضع المعقوفتين بدون الإشارة إلى وجود البياض في (ن) ـ إن شاء الله ـ.

(٧) (ن)، (م): «دين المسلمين». (٨) (ن)، (م): «ولا يحرمون ما سواه».

وضعت لمصلحة العامة في الدنيا.

فإنَّ هـٰذا الصنف يكثرون ويظهرون [إذا كثرت الجاهلية وأهلها]، ولم يكن هناك من أهل العلم بالنبوَّةِ والمتابعة لها، من يُظْهِر أنوارها الماحية لظلمة[(١)] الضَّلال، [ويكشف ما في خلافها من الإفك] والشرك والْمُحَال.

وهـٰؤلاء لا يكذِّبون بالنبوَّةِ تكذيباً مطلقاً، بل هم يؤمنون ببعض أحوالها، ويكفرون [ببعض الأحوال[(٢)]، وهم متفاوتون فيما] يؤمنون به ويكفرون به من تلك الْخِلَال، فلهـٰذا يلتبس أمرهم بسبب تعظيمهم للنبوَّات، علىٰ كثير من أهل[(٣)] [الجهالات.

٧/١ / والرافضة والجهمية[(٤)] هم الباب لهـٰؤلاء الملحدين، منهم يدخلون إلىٰ سائر أصناف الإلحاد في أسماء الله وآيات [كتابه المبين، كما قرر ذلك] رؤوس [الملحدة من] القرامطة[(٥)] الباطنية[(٦)] وغيرهم من المنافقين.

وذكر من أحضر هـٰذا الكتاب، أنه من [أعظم الأسباب في تقرير مذاهبهم] عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم. وقد صنَّفَه[(٧)] للملك المعروف الذي سمَّاه

---

(١) (ن)، (م): «لظلم».

(٢) «الأحوال»: ساقطة من (م).

(٣) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ل).

(٤) «**الجهمية**»: هم المنتسبون إلىٰ جهم بن صفوان أبي محرز مولىٰ بني راسب، وهو من أهل خراسان، وقد تتلمذ علىٰ الجعد بن درهم، كما اتصل بمقاتل بن سليمان من المرجئة. وكان الجهم كاتباً للحارث ابن سريج من زعماء خراسان، وخرج معه علىٰ الأمويين، فقتلا بمرو سنة ١٢٨هـ. والجهمية تطلق أحياناً بمعنىٰ عام، ويُقصَد بها: نفاة الصفات عامة، وتُطلق أحياناً بمعنىٰ خاص، ويُقصَد بها: متابعو الجهم بن صفوان في آرائه، وأهمها: نفي الصفات، والقول بالجبر، والقول بفناء الجنة والنار. انظر: مقالات الأشعري (١/ ١٩٧-١٩٨، ٢٢٤، ٣١٢)؛ الْمِلَل والنِّحَل (١/ ٧٩-٨١). الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٢٨-١٢٩؛ التبصير في الدين، ص ٦٣-٦٤. وانظر أيضاً: ما ذكره ابن تيمية عن الجهمية في «التسعينية» ضمن الفتاوىٰ (٥/ ٣١-٣٥)، القاهرة ١٣٢٩هـ.

(٥) «**القرامطة من الباطنية**»: هم الذين ينتسبون إلىٰ حمدان بن الأشعث الذي كان يلقَّب بـ«قرمط» وقد تتلمذ علىٰ حسين الأهوازي رسول عبيد الله بن ميمون القداح، ثم اتخذ لنفسه مقراً قُرب الكوفة سماه «دار الهجرة»، وأخذ هو وأتباعه يشنون منه الغارات علىٰ المسلمين، وقد انتشرت دعوته في أنحاء كثيرة في العالم الإسلامي، وكانت سبباً في كثير من القلاقل والحروب. وذكر ابن طاهر البغدادي (الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٧٧): أن حمدان قرمط، كان من الصابئة الحرانية. انظر أيضاً: هيوار في دائرة المعارف الإسلامية، مادة «حمدان قرمط». آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري (٢/ ٤٥-٤٩)، القاهرة، ١٩٤٨م؛ الفَرق بين الفِرَق، ص ١٦٩-١٧٢؛ مقالات الأشعري (١/ ٩٨).

(٦) (م): «الباطنة».

(٧) (أ): «صنعه».

٨/١ فيه[١] [خدابنده[٢]، وطلبوا مني بيان ما في هٰذا]/ الكتاب، من الضلال وباطل الخطاب؛ لِمَا في ذلك من نصر عباد الله المؤمنين وبيان [بطلان أقوال المفترين الملحدين].

فأخبرتهم أن هٰذا الكتاب، وإن كان من أعلىٰ[٣] ما يقولونه في باب الحجَّة والدليل، فالقوم [من أضلّ الناس عن سواء السبيل. فإنَّ] الأدلَّة؛ إمَّا نقلية، وإمَّا عقلية، والقوم من أضلّ الناس في المنقول والمعقول، في المذاهب [والتقرير، وهم من أشبه[٤] الناس بمن] قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، [والقوم[٥] من أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل[٦]] الناس في العقليات، يصدقون من المنقول بما يعلم العلماء بالاضطرار[٧] أنه من [الأباطيل، ويكذِّبون بالمعلوم من الاضطرار[٨]]، المتواتر أعظم تواتر في الأمة جيلا بعد جيل، ولا يميِّزونَ في نقلة العلم ورواة [الأحاديث][٩] والأخبار[١٠]، [بين المعروف بالكذب أو] الغلط أو الجهل[١١] بما ينقل، وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم بالآثار[١٢].

٩/١ / [وعمدتهم في نفس الأمر علىٰ التقليد]، وإنْ ظَنُّوا إقامته بالبرهانيات، فتارة يتبعون المعتزلة والقدرية[١٣]، وتارة يتَّبِعُون المجسِّمَة[١٤] [والجبرية[١٥]، وهم من

---

(١) «فيه»: زيادة في (م)، (ن).
(٢) «خدابنده»: كذا في (ب). وفي سائر النسخ: «خذابنده».
(٣) «من أعلىٰ»: ساقطة من (ل).
(٤) (م): «ومن أشبه».
(٥) (أ)، (ب)، (ل): «وهم».
(٦) (م): «وأجهل».
(٧) (م): «من الاضطرار».
(٨) (م): «بالاضطرار».
(٩) «الأحاديث»: زيادة في (م).
(١٠) «والأخبار»: كذا في (م)، وفي سائر النسخ: «الأخبار».
(١١) (م)، (ن): «والجهل».
(١٢) «بالآثار»: كذا في (م). وفي سائر النسخ: «والآثار».
(١٣) «**القدرية**»: هم الذين كانوا يخوضون في القدر ويذهبون إلىٰ إنكاره. وأول القدرية هو ـ علىٰ الأرجح ـ: معبد الجهني المقتول سنة ٨٠هـ. (انظر: شرح مسلم للنووي ١/ ١٥٠ ـ ١٥١). وتبعه علىٰ ذلك: غيلان بن مسلم الدمشقي، المقتول في عهد عبد الملك بن مروان. انظر: الفَرْق بين الفرق، ص ٧٠؛ «المعتزلة» تأليف زهدي جار الله (القاهرة، ١٩٤٧م)، ص ٦ ـ ٧.
وقد ذكر الأشعري في مقالاته، اختلاف الرافضة في أصول الدين، وبيَّن أن بعضهم كانوا يتابعون المعتزلة والقدرية. انظر: المقالات (١/ ١٠٥، ١١٠، ١١٤، ١١٥)، (ونقل ابن تيمية بعض كلامه فيما يلي من هٰذا الكتاب. بولاق ١/ ٢١٤). وانظر أيضاً: ضحىٰ الإسلام، لأحمد أمين (٣/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، القاهرة، ١٩٤٩م.
(١٤) «**المجسمة**»: هم القائلون بأن الله جسم من الأجسام، وقد أورد الأشعري (المقالات ١/ ١٠٢ ـ ١٠٥) آراء خمس فرق من الشيعة الأوائل وكلها تذهب إلىٰ التجسيم، مثل: قول هشام بن الحكم بأن الله تعالىٰ جسم «طوله مثل عرضه، وعرضه مثل عمقه»، ثم قال الأشعري (١/ ١٠٥): «وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج، فأما أوائلهم، فإنهم كانوا يقولون ما حكينا عنهم من التشبيه». وقد نقل ابن تيمية في كتابنا هٰذا (بولاق ١/ ٢٠٣) كلام الأشعري في هٰذا الصدد، وانظر ما ذكره أيضاً عن المجسِّمة (١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠). وانظر أيضاً: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «جسم» (٦/ ٤٦٠ ـ ٤٦١)، ومادة «التشبيه» (٥/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).
(١٥) (م): «الجبرية والمجسمة». و«**الجبرية**»: هم الذين لا يثبون للعبد فعلاً، ولا قدرة علىٰ الفعل=

أجْهَل هـٰذه الطوائف] بالنظريات، ولهـٰذا كانوا عند عامة أهل العلم والدين، من أجْهَل الطوائف الداخلين في المسلمين.

١/ ١٠ / [ومنهم من أدخل على الدين] من الفساد، ما لا يحصيه إلّا ربّ العباد،
١/ ١١ فملاحدة الإسماعيلية(١) والنُّصَيْرِيَّة(٢) وغيرهم من [الباطنية/ المنافقين من بابهم(٣) دخلوا]، وأعداء المسلمين من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلُوا، واستولُوا

=أصلاً، بل يضيفون الفعل إلىٰ الله تعالىٰ. ولا توجد - فيما نعلم - فرق تنفرد بالقول بالجبر، بل أكثر الجبرية يقولون به مع قولهم بأمور أخرىٰ مثل الجهمية والنجارية والضرارية الذين جمعوا بين الجبر ونفي الصفات. انظر: الملل والنِّحَل (١/ ٧٩ - ٨٣)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٢٦ - ١٣٠؛ اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص ٦٨ - ٦٩. ولم أجد فيما بين يديَ من المراجع، ما يدلّ علىٰ متابعة الشيعة للجبرية، وانظر في ذلك: المقالات (١/ ١١٠ - ١١٢)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٤٦ - ١٤٧، ١٥٤).

(١) انقسمت الشيعة الإمامية بعد وفاة جعفر الصادق حوالي سنة ١٤٧هـ، إلىٰ عدة فرق، أهمها: **الموسوية والإسماعيلية**، قالت الأولىٰ منهما بإمامة موسىٰ الكاظم بن جعفر الصادق وهم الموسوية، وقالت الثانية منهما بإمامة إسماعيل بن جعفر وهم الإسماعيلية. وانقسمت الإسماعيلية بدورها إلىٰ فرقتين، قالت الأولىٰ منها: إن إسماعيل لم يمت بل أظهر الموت تقية (والقرامطة عند الأشعري من هؤلاء)، وقالت الفرقة الثانية: بل مات، والإمام بعده محمد بن إسماعيل، وهؤلاء هم المباركية. ثم انقسموا بعد ذلك إلىٰ من وقف علىٰ محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته، وإلىٰ من ساق الإمامة في «المستورين» منهم، ثم في «الظاهرين القائمين»، وهؤلاء هم الإسماعيلية الباطنية. انظر: المقالات (١/ ٩٨ - ٩٩، ١٠٠ - ١٠١)؛ الملل والنحل (١/ ١٤٩، ١٧٠ - ١٧١). وانظر أيضاً: كتاب الدكتور محمد كامل حسين (طائفة الإسماعيلية، القاهرة، ١٩٥٩)؛ هيوار: مقالة عن الإسماعيلية، دائرة المعارف الإسلامية؛ جولد تسيهر: العقيدة والشريعة، ص ٢١٢ - ٢٢٠ (الطبعة الأولىٰ)؛ محمد بن الحسن الديلمي: كتاب قواعد عقائد آل محمد الباطنية، شتر وتمان: مقالة السبعية، دائرة المعارف الإسلامية.

Donaldson shi'ite religion pp. 153, 357-358, Luzac. London, 1933.

(٢) «**النصيرية**»: فرقة من غلاة الشيعة، قالوا بظهور «الحق» بصورة عليّ والأئمة. ولذلك أطلقوا عليهم اسم الإلـٰهية. يقول الشهرستاني (الملل والنحل ١/ ١٦٨ - ١٦٩) علىٰ لسانهم: «وإنَّما أثبتنا هـٰذا الاختصاص لعلي - رضي الله عنه - دون غيره؛ لأنَّه كان مخصوصاً بتأييد إلـٰهي من عند الله تعالىٰ، فيما يتعلق بباطن الأسرار. قال النبي ﷺ: «**أنا أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر**». ويذكر جولد تسيهر (العقيدة والشريعة، ص ١٨٤ - ١٨٥): أنَّ النصيرية جعلوا محمداً في منزلة أقل شأناً من عليّ، وزعموا أنَّه كان حجاباً له. وفي موضع آخر (ص ٢٢٠ - ٢٢١) يقول جولد تسيهر: إنَّ النصيرية يسكنون الإقليم الواقع بين طرابلس وإنطاكية، وأن مذهبهم الأصلي هو اثنا عشري، ولكن غلبت عليه الأفكار والعقائد الوثنية القائلة بتأليه عليّ والأئمة. أمَّا **Donaldson** فيذهب في كتابه سالف الذكر (ص ١٥٣) إلىٰ: أنَّ النصيرية يمكن - إلىٰ حدٍّ ما - إرجاع أصلهم إلىٰ السبعية.
ولابن تيمية رسالة في الردّ علىٰ النصيرية ضمن مجموع رسائل (المطبعة الحسينية، القاهرة، ١٣٢٣هـ)، ص ٩٤ - ١٠٢)، وانظر ما سيرد عنهم في كتابنا هـٰذا (١/ ٢٤٠، بولاق).

(٣) (أ)، (ل): «المنافقين بأنهم . .»، وهو تحريف.

بهم على بلاد [الإسلام، وسبوا الحريم، وأخذوا] الأموال، وسفكوا الدم الحرام. وجرى على الأمة بمعاونتهم من فساد الدين والدنيا(١)، [ما لا يعلمه إلّا ربّ العالمين].

ص ٣ إذ كان أصل المذهب من إحداث الزنادقة المنافقين، الذين/ عاقبهم في حياته عليٌّ أمير المؤمنين، [رضي الله عنه](٢)، فحرَّقَ منهم طائفة(٣) بالنار، وطلب قتل بعضهم [ففروا] من سيفه البتّار، وتوعَّدَ بالجلد(٤) طائفة مفترية(٥) فيما عُرِفَ(٦) عنه من الأخبار(٧)؛ [إذ قد تواتر عنه من الوجوه الكثيرة](٧) أنه قال على منبر الكوفة

١/ ١٢ وقد أسمع من حضر: خير [هذه](٨)/ الأمَّة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر. وبذلك أجاب ابنه(٩) [محمد بن الحنفية(١٠)] فيما رواه البخاري في صحيحه(١١)، وغيره

---

(١) (أ)، (ل)، (ب): «الدنيا والدين».

(٢) «رضي الله عنه»: ليست في (ن)، (م).

(٣) (م): «طائفة منهم».

(٤) (أ)، (ل): «بالخلد»، وهو تحريف ظاهر.

(٥) «مفترية»: كذا في (ن)، (م)، (ل)، وفي (أ)، (ب): «مغيرية». و«المغيرية»: هم أصحاب المغيرة بن سعيد البجلي، وسيأتي الكلام عنه فيما بعد. وقد رجحت قراءة «مفترية»؛ لاتفاقها مع سياق الكلام. وقد روى ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، (ص ١٠١، ط٢، المطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٦٨هـ) من كلمة لعليّ ـ رضي الله عنه ـ قوله: «ألا فمن أوتيت به يقول بعد هذا اليوم (كذا، ولعل صوابها: هذا بعد اليوم». والمقصود هنا القول الذي يتضمن الطعن على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما). فإنَّ عليه ما على المفتري. وسيذكر ابن تيمية فيما يلي (١/ ٨٤، بولاق) هذه القصة، ولكنه يطلق عليهم اسم «المفضلة»؛ أي: الذين يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

(٦) (ن)، (م): «تواتر».

(٧ـ٧) ساقط من (ن)، (م)، ومكانها بياض.

(٨) «هذه»: ساقطة من (ن)، (م).

(٩) (ن)، (م)، (ل): «لابنه».

(١٠) هو: أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب، ويُعرف بـ«ابن الحنفية» نسبة إلى أمه، و قد توفي على الأرجح سنة ٨١هـ. انظر ترجمته في: ابن خلكان (٣/ ٣١٠ـ٣١٣)؛ شذرات الذهب (١/ ٨٨ـ٩٠). والفرقة المختارية (أصحاب المختار بن أبي عبيد الثقفي)، وهي واحدة من فروع الفرقة الكيسانية، كانت تعتقد بإمامته. ويذكر الشهرستاني (الملل والنحل (١/ ١٣٢ـ١٣٣): أن ابن الحنفية تبرأ من المختار لما وقف على مزاعمه. وانظر أيضاً: مقالات الأشعري (١/ ٩٠ـ٩١).

(١١) الأثر في: البخاري ٥/ ٧، (كتاب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب: حدثنا الحميدي ومحمد بن عبد الله). ونصه: «.. عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبو بكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر. وخشيت أن يقول: عثمان. قلت: ثم أنت. قال: ما أنا إلّا رجل من المسلمين. وهذا الأثر ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ في: سنن أبي داود (٤/ ٢٨٨) «كتاب السنّة، باب في التفضيل». وفي سنن ابن ماجه ١/ ٣٩ (المقدمة، فضل عمر).. عن عبد الله ابن سلَمة قال: سمعت عليا يقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر، وخير الناس بعد أبي بكر: عمر. وورد الأثر في مسند أحمد في الجزء الثاني (ط. المعارف)، بألفاظ متقاربة ٢٤ مرة كالآتي: عن أبي جحيفة (الأحاديث رقم ٨٣٣، ٨٣٥ـ٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨ـ٨٨٠، ١٠٥٤)، وعن عبد خير الهمداني (الأرقام ٩٠٨، ٩٠٩، ٩٢٢، ٩٣٢ـ٩٣٤، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠)، وعن عبد خير عن أبيه (٩٢٦، ٩٣٢)، وعن وهب السوائي (٨٣٤)، وعن=

من علماء الملَّة الحنيفية .

١٣/١ / ولهذا كان الشيعة المتقدِّمون الذين صحبوا عليًّا [أو كانوا(١) في ذلك الزمان]، لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر، وإنَّما كان نزاعهم في [تفضيل(٢)] عليّ وعثمان، / وهـٰذا مما يعترف به(٣) [علماء الشيعة الأكابر، من] الأوائل والأواخر. حتىٰ ذكر مثل ذلك(٤) أبو القاسم البلخيّ(٥)، قال: سأل سائل شريك ابن عبد الله ابن [أبي] نمر(٦) [فقال له(٧): أيهما أفضل، أبو بكر أو عليّ؟ فقال له]: أبو بكر. فقال له السائل: أتقول هـٰذا وأنت من الشيعة؟(٨)، فقال: نعم، إنَّما الشيعيّ [من قال مثل هـٰذا(٩) والله لقد] رقىٰ عليٌّ(١٠) هـٰذه الأعواد، فقال: ألَا إن خير(١١)

١٤/١ هـٰذه الأمَّة/ بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر. أَفَكُنَّا(١٢) نَردّ [قوله؟ أكنَّا(١٣) نكذبه؟ والله ما كان] كذَّاباً! ذكر هـٰذا [أبو القاسم] البلخيّ(١٤) في النقض علىٰ ابن الراونديّ(١٥)

=علقمة بن قيس (١٠٥١)، وقد صحح الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ سند جميع هـٰذه الآثار ما عدا سند الآثار (٩٢٢، ١٠٣٠) فقد حسنهما، (١٠٥٢) فقد ضعَّفه. وذكر السيوطي في الجامع الكبير (١/ ٥١٨) حديثين؛ الأول هو: «خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر»، ثم قال: «كر = ابن عساكر في تاريخه عن علي، وقال: المحفوظ موقوف»، والثاني، هو: «خير أمتي بعدي أبو بكر وعمر»، ثم قال: «كر = ابن عساكر في تاريخه عن علي والزبير معاً، ك = الحاكم في تاريخه عن أبي هريرة»، وجاء الحديث الثاني في الجامع الصغير ٢/ ١٠ (ط. مصطفىٰ الحلبي، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م) ولم يذكر أنَّ الحديث عن الحاكم، وحسَّنَ السيوطي هـٰذا الحديث، ولكن الألباني ضعَّفه في «ضعيف الجامع الصغير» (٣/ ١٣٧).

(١) (م): «وكانوا».
(٢) «تفضيل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن): «مما يعرفه»، (م): «مما تعرفه».
(٤) (أ)، (ل): «ذكر ذلك مثل».
(٥) هو: أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، صاحب «المقالات». ورأس فرقة الكعبية من فرق المعتزلة، وقد توفي سنة ٣١٩، وقيل: سنة ٣١٧هـ. انظر: ابن خلكان (٢/ ٢٤٨ـ ٢٤٩)؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٨ ـ ١١٠؛ الملل والنحل (١/ ٧٣).
(٦) (ن)، (م): «شريك بن عبد الله بن نمر»؛ (أ): «لشريك بن عبد الله، والصواب ما أثبتناه. ويذكر ابن تيمية هـٰذه الرواية فيما بعد (١/ ١٦٨. بولاق). وشريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي أبو عبد الله المدني، توفي سنة ١٤٠هـ»، ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٧ـ٣٣٨)؛ خلاصة تهذيب الكمال للخزرجي، ص ١٤٠.
(٧) (م): «. . نمر أنه قال له قائل».
(٨) (أ)، (ل)، (ب): «تقول هـٰذا وأنت شيعي».
(٩) (أ)، (ل)، (ب): «فقال له: نعم، من لم يقل هـٰذا، فليس بشيعي». في (ب): «فليس شيعياً».
(١٠) «عليٰ»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).
(١١) (م): «فقال ألا خير»؛ (ل): «فقال إن خير».
(١٢) «أفكنا»: كذا في (ن)، (ل). وفي (م)، (أ): «فكنا». وفي (ب): «فكيف».
(١٣) (أ): «لكنا»؛ (ب): «وكيف».
(١٤) (ن)، (م): «ذكر هـٰذا البلخي»؛ (أ)، (ل)، (ب): «نقل هـٰذا عبد الجبار الهمداني في كتاب (تثبيت النبوة)، قال: ذكره أبو القاسم البلخيّ».
(١٥) هو: أبو الحسين أحمد بن يحيىٰ بن إسحاق الراوندي المتوفي سنة ٢٩٨، وقيل: ٢٤٥هـ. كان من أئمة المعتزلة ثم فارقهم وهاجم مذهبهم وصار ملحداً زنديقاً، وقد عدَّه الشهرستاني (الملل والنحل=

١٥/١ اعتراضه[١] على الجاحظ[٢]، نقله عنه القاضي [عبد الجبار الهمداني/ في كتاب] «تثبيت النبوَّة»[٣].

[فصل[٤]]

تحريم كتمان العلم

فلما أَلَحُّوا في طلب الردِّ لهذا الضَّلال المبين، ذاكرين أنَّ في الإعراض عن

=١/ ١٧٠)، والأشعري (المقالات ١/ ١٢٧) من مؤلفي كتب الشيعة. وذكر الأشعري (المقالات ١/ ٢٠٥): أنه كان يقول بقول أصحاب بشر المريسي في الإرجاء. وقد تكلَّم عنه الخوانساري في «روضات الجنات» (ص٥٤) بالتفصيل، وذكر ما قيل من أنَّ ابن الراوندي كان يهودياً ثم أسلم منتصباً قائلاً بإمامة العباس بن عبد المطلب، ومن أنه كان يرمى عند الجمهور بالزندقة والإلحاد. وقد أورد ابن تيمية فيما بعد (١/ ١٣٦) ما ذكره ابن حزم (الفصل ٤/ ١٥٤) عن الراوندية القائلين بإمامة العباس بن عبد المطلب (نسبهم الرازي في «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين»، ص ٦٣، إلى أبي هريرة الراوندي. وانظر: مقالات الأشعري (١/ ٩٤)، ويقول الخوانساري باحتمال كون ابن الراوندي الملحد غير ابن الراوندي الشيعي، والأمر - كما نرى - في حاجة إلى مزيد من التحقيق. وقد ألف «ابن الراوندي» كتباً عدَّة؛ منها: كتاب «الإمامة»، وكتاب «فضيحة المعتزلة» الذي كتبه معترضاً به على كتاب الجاحظ «فضيلة المعتزلة»، فردّ عليه من المعتزلة: الخياط في كتابه «الانتصار»، والبلخيّ في الكتاب الذي يشير إليه ابن تيمية. وانظر أيضاً عن «ابن الراوندي»: ابن خلّكان (١/ ٧٨-٧٩)؛ تكملة الفهرست لابن النديم، ص ٤-٥؛ مقدمة الدكتور نيبرج لكتاب «الانتصار» للخياط، القاهرة، ١٩٢٥م؛ الأعلام (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

(١) (أ)، (ل)، (ب): «على اعتراضه».

(٢) الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني الليثي، المتوفى سنة ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥هـ)، من أئمة المعتزلة، وهو رأس فرقة الجاحظية المنسوبة إليه، ومن أشهر كتبه: كتاب «فضيلة المعتزلة»، الذي أشرنا إليه في التعليق السابق. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠-١٤٤)؛ شذرات الذهب (٢/ ١٢١-١٢٢)؛ ياقوت: معجم الأدباء (ط. رفاعي) (١٦/ ٧٤-١١٤)؛ الملل والنحل (١/ ٧١-٧٢)؛ الفَرْق بين الفِرَق، ص ١٠٥-١٠٧).

(٣) في (أ)، (ل)، (ب): «نقل هذا... إلخ». كتبت العبارة مقلوبة ومضطربة. والقاضي عبد الجبار، هو: القاضي عماد الدين أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمداني الأسدآبادي، شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقّبونه بـ«قاضي القضاة»، توفي سنة ٤١٥هـ، وله مؤلفات كثيرة؛ أهمها: «المغني في العدل والتوحيد»، و«شرح الأصول الخمسة»، و«تثبيت دلائل النبوة»، و«تنزيه القرآن عن المطاعن». انظر ترجمته ومذهبه في: شرح العيون للجشمي (ضمن كتاب «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، تحقيق الأستاذ: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م)، ص ٣٦٥-٣٧١؛ طبقات الشافعية (٥/ ٩٧-٩٨)؛ لسان الميزان (٣/ ٣٨٦-٣٨٧)؛ تاريخ بغداد (١١/ ١١٣-١١٥)؛ شذرات الذهب (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)؛ الأعلام (٤/ ٤٧). وترجم له سزكين، مجلد ١ جـ٤ ص٨١-٨٤، وذكر: أنه توجد نسخة خطيَّة من كتاب «تثبيت دلائل النبوة» في مكتبة شهيد علي (استانبول). وتوجد مصورة من هذه النسخة في معهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم ٦٠ توحيد). وقد ذكر هذا الخبر الذي يشير إليه ابن تيمية: القاضي عبد الجبار في كتابه «تثبيت دلائل النبوة» (١/ ٥٤٩)، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان - رحمه الله -، ط. دار العربية، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

(٤) «فصل»: زيادة في (أ)، (ل)، (ب).

[ذلك خذلَاناً للمؤمنين]، وظنَّ(١) أهل الطغيان، نوعاً من العجز [عن](٢) ردِّ هـٰذا البهتان، فكتبتُ ما يسَّرَهُ الله من البيان، (وفاء بما أخذه الله من] الميثاق على أهل العلم والإيمان، وقياماً بالقسط وشهادة/ لله(٣). كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾ [سورة النساء: ١٣٥]. واللَّيُّ(٤) هو تغيير الشهادة، [والإعراض كتمانها. ١٦/١

والله تعالى] قد أمر بالصدق والبيان، ونهى عن الكذب والكتمان، فيما يُحتاج إلى [معرفته وإظهاره، كما قال النبي](٥) ﷺ في الحديث المتفق عليه: «**البيِّعَان بالخيار ما لم يتفرَّقا، فإن صدقا وبيَّنا بُورِكَ [لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا(٦)] مُحقت بركة بيعهما**»(٧).

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [سورة المائدة: ٨].

١٧/١ / ومن أعظم الشهادات ما جعل الله [أمة محمد(٨)] شهداء عليه، حيث قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [سورة البقرة: ١٤٣].

وقال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [سورة الحج: ٧٨]. والمعنى [عند الجمهور: أن الله سمَّاهم] المسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٤٠]، وقال

---

(١) (ن)، (م): «فظن».
(٢) «عن»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) (ن)، (م): «شهادة الله».
(٤) (أ): «واللائي»، وهو تحريف ظاهر.
(٥) «النبي»: زيادة في (م).
(٦) (م): «وإن كذبا وكتما».
(٧) الحديث عن حكيم بن حزام ـ رضي الله عنه ـ في مواضع عديدة في البخاري ومسلم. انظر مثلاً: البخاري (٣/ ٨٥) (كتاب البيوع، باب إذا بين البيعان ولم يكتما..)، (٣/ ٦٤) (كتاب البيوع، باب البيِّعان بالخيار ما لم يتفرّقا)؛ مسلم (٣/ ١١٦٤) (كتاب البيوع، باب الصدق في البيع والبيان). والحديث عنه وعن غيره من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ بمعناه في: سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسند أحمد.
(٨) (م): «محمد صلى الله عليه وسلم».

تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [سورة آل عمران: ١٨٧]. وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة: ١٥٩، ١٦٠]، لا سيما الكتمان إذا لعن [آخر هـٰذه الأمة أولها، كما في الأثر: إذا لعن] آخر هـٰذه الأمة أولها، فمن كان عنده علم فليظهره، فإن كاتم العلم يومئذ ككاتم [ما أنزل الله علىٰ محمد(١).

١٨/١ / وذلك أنَّ أوَّل] هـٰذه الأمة هم(٢) الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً، وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم [طعن في الدين، موجب للإعراض عمَّا] بعث الله به(٣) النبيين.

وهـٰذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع(٤)، فإنَّما كان قصده(٥) [الصدّ عن سبيل الله، وإبطال ما جاءت] به الرسل عن الله. ولهـٰذا كانوا يُظهرون ذلك بحسب ضعف الملة، فظهر [في الملاحدة حقيقة هـٰذه البدع المضلّة]، لكن راج كثير منها علىٰ من ليس من المنافقين الملحدين، لنوع من الشبهة والجهالة [المخلوطة(٦) بهوىٰ، فقبل(٧) معه الضلالة]، وهـٰذا أصل كل باطل.

قال الله تعالىٰ(٨): ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [سورة النجم: ١ - ٤] . . . إلىٰ قوله: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ * أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ * إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَىٰ﴾ [سورة النجم: ١٩ - ٢٣]. فنزَّه الله رسولَه عن الضلال والغيّ، والضلال عدم العلم، والغيّ اتِّباع الهوىٰ.

١٩/١ / كما قال تعالىٰ: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٢].

---

(١) (م): «ما أنزل علىٰ محمد». وفي سنن ابن ماجه (١/ ٩٦ - ٩٧). (المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه)، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا لعن آخر هذه الأمة أولها، فمن كتم حديثاً فقد كتم ما أنزل الله»، وذكر المحقق: «في الزوائد في إسناده حسين بن أبي السري كذاب. وعبد الله بن السري، ضعيف. وفي الأطراف: أن عبد الله بن السري لم يدرك محمد بن المنكدر. وذكر أن بينهما وسائط، ففيه انقطاع أيضاً».

(٢) «هم» زيادة في (ن)، (م).

(٣) «به»: ساقطة من (م).

(٤) (ن): «الشيع».

(٥) (ن)، (م): «مقصوده».

(٦) (م): «المختلطة».

(٧) (م): «تقبل».

(٨) (أ)، (ل)، (ب): «قال تعالىٰ».

فالظلوم غاو والْجَهُول ضالّ إلّا من تاب الله عليه. كما قال تعالىٰ: ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٧٣](١).

ولهـٰذا أمرنا الله أن نقول في صلاتنا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٦، ٧]. [فالضَّالّ الذي لم يعرف الحق] كالنصارىٰ، والمغضوب عليه(٢) الغاوي الذي يعرف الحق ويعمل بخلافه كاليهود.

والصراط [المستقيم يتضمن معرفة الحق] والعمل به، كما في الدعاء المأثور: اللهم أرني الحق حقًّا ووفقني لاتِّباعه، وأرني الباطل [باطلاً ووفقني لاجتنابه، ولا تجعله] مشتبهاً عليَّ فأتَّبِعُ الهوىٰ.

وفي صحيح مسلم عن عائشة [رضي الله عنها](٣)، أنَّ النبيَّ ﷺ(٤) كان إذا قام من الليل يصلي يقول: «**اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلِفَ فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم**»(٥). فمن خرج/ عن الصراط ١/ ٢٠
المستقيم كان متعباً لظنِّه وما تهواه نفسه، ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدىٰ من الله، إن الله لا يهدي القوم الظالمين.

وهـٰذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنَّة، فإنهم ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ [سورة النجم: ٢٣]. ففيهم جهل وظلم. لا سيما الرافضة، فإنهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظلماً، يعادون خيار أولياء الله [تعالىٰ](٦) من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار(٧)، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه، ويوالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارىٰ والمشركين وأصناف الملحدين، كالنصيرية والإسماعيلية وغيرهم من الضالين(٨). فتجدهم،

---

(١) (ن)، (م): «.. والمؤمنات.. الآية». (٢) (ن)، (م): «عليهم».
(٣) «رضي الله عنها»: ساقطة من (ن). (٤) (م): «عليه وآله وسلم».
(٥) الحديث في مسلم (١/ ٥٣٤) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه)، وأوله: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمـٰن بن عوف، قال: سألت عائشة أم المؤمنين: بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهم رب جبرائيل...» الحديث.
(٦) «تعالىٰ»: ليست في (ن)، (م). (٧) (ن): «من السابقين والمهاجرين والأنصار».
(٨) (ن)، (م): «الغالين».

أو كثيراً منهم، إذا اختصم خصمان في ربهم من المؤمنين والكفار، واختلف الناس فيما جاءت به الأنبياء، فمنهم من آمن ومنهم من كفر - سواء كان الاختلاف بقول أو عمل كالحروب التي بين المسلمين وأهل الكتاب والمشركين - تجدهم يعاونون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن.

كما قد جرَّبه الناس منهم غير مرة، في مثل إعانتهم للمشركين(١) من الترك

١/ ٢١ وغيرهم على أهل الإسلام بخراسان والعراق والجزيرة والشام وغير/ ذلك، وإعانتهم للنصارى(٢) على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك، في وقائع متعددة من أعظمها(٣) الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة والسابعة، فإنه(٤) لما قدم كفَّار الترك إلى بلاد الإسلام وقُتل من المسلمين ما(٥) لا يحصى عدده إلَّا ربّ الأنام، كانوا من أعظم الناس عداوة للمسلمين، ومعاونة للكافرين(٦)، وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير(٧)، حتى جعلهم الناس لهم كالحمير.

فصل

كلام عام عن الرافضة

وهذا المصنّف سمَّى كتابه «منهاج الكرامة، في معرفة الإمامة»(٨)، وهو خليق بأن يسمى «منهاج الندامة» كما أن من ادَّعى الطهارة، وهو من الذين لم يُرد الله أن يطهر قلوبهم، بل من أهل الجبت [والطاغوت] والنفاق(٩)، كان وصفه بالنجاسة

١/ ٢٢ والتكدير، أولى من وصفه [بالتطهير](١٠). / ومن أعظم خبث القلوب أن يكون في قلب العبد غلّ لخيار(١١) المؤمنين، [وسادات أولياء] الله بعد النبيين، ولهذا لم يجعل الله [تعالى](١٢) في الفيء نصيباً لمن بعدهم، إلَّا الذين يقولون: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحشر: ١٠].

---

(١) (ن)، (م): «المشركين».
(٢) (م): «النصارى».
(٣) (أ)، (ل)، (ب): «أعظم».
(٤) (ن): «فإنهم».
(٥) (م): «من».
(٦) (ن)، (م): «للكفار».
(٧) (ن)، (م): «اشتهر»؛ (أ): «شهر».
(٨) في هامش (م) أمام هذا الموضع: «مطلب في الرد على الرافضي، سمى كتابه منهاج الكرامة».
(٩) (ن)، (م): «من أهل الخبث والنفاق».
(١٠) ذكر الصفدي في ترجمته لابن تيمية (الوافي بالوفيات - نسخة خطية في مكتبة البودليان بأكسفورد، جـ١٦ ص (21b)، أنه سمع ابن تيمية يقول: «ابن المنجس»، ويريد به: ابن المطهر الحلي.
(١١) (م): «على خيار»، وهو تحريف.
(١٢) «تعالى»: ليست في (ن)، (م)، (ل).

مشابهتهم لليهود والنصارى

ولهٰذا كان بينهم وبين اليهود من [المشابهة في الخبث][(١)] واتِّباع الهوىٰ وغير ذلك من أخلاق اليهود، وبينهم وبين النصارىٰ من المشابهة في الغلوّ والجهل[(٢)] وغير ذلك من أخلاق النصارىٰ، ما أشبهوا به هٰؤلاء من وجه وهٰؤلاء من وجه، وما زال الناس يصفونهم بذلك.

ومن أَخْبَرُ [الناس بهم]: الشعبي[(٣)] وأمثاله من علماء الكوفة، وقد ثبت عن الشعبي أنه قال: «ما رأيت أحمق من الْخَشَبية[(٤)] لو كانوا من الطير لكانوا رَخَماً[(٥)]، ولو كانوا من البهائم لكانوا حُمُراً، والله لو طلبت منهم/ أن يملئوا لي[(٦)] هٰذا البيت ذهباً علىٰ أن أكذب علىٰ عليٍّ [لأعطوني، ووالله ما] أكذب عليه أبداً». وقد روىٰ هٰذا الكلام مبسوطاً عنه أكثر من هٰذا، لكن[(٧)] الأظهر أن المبسوط من كلام غيره. ٢٣/١

كما [روىٰ أبو حفص بن] شاهين في كتاب اللطيف في السنة[(٨)]: حدَّثنا[(٩)] محمد بن [أبي] القاسم[(١٠)] بن هارون، حدَّثنا أحمد بن الوليد الواسطي، حدَّثني جعفر [بن نصير الطوسي الواسطي]، عن عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل، عن أبيه، قال: قال لي[(١١)] الشعبي: «أحذركم هٰذه الأهواء[(١٢)] [المضلَّة، وشرها الرافضة]؛ لم يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم، قد حرَّقهم علي - رضي الله عنه - بالنار[(١٣)] ونفاهم إلىٰ البلدان، منهم عبد الله بن

(١) «في الخبث»: زيادة في (م)، (ل)، وظهر جزء من الكلمة في (ن).

(٢) (أ)، (ب)، (ل): «والجهل واتباع الهوىٰ».

(٣) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي، كوفي تابعي جليل القدر وافر العلم، توفي سنة ١٠٤هـ. ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٧ـ٢٢٩)؛ شذرات الذهب (١/ ١٢٦ـ١٢٨).

(٤) (أ)، (ل): «الحبشية»، وهو تحريف. والخشبية نسبة إلىٰ الخشب؛ وذلك لأنهم كانوا يرفضون القتال بالسيف ويقاتلون بالخشب كما سيرد بعد قليل (١/ ١٨). وذكر ابن حزم (الفصل ٥/ ٤٥): أن بعض الشيعة كانوا «لا يستحلون حمل السلاح حتىٰ يخرج الذي ينتظرونه فهم يقتلون الناس بالخنق وبالحجارة، والخشبية بالخشب فقط».

(٥) «الرخم»: نوع من الطير، واحدته: رخمة. يوصف بالغدر والقذر وهو من لئام الطير. [لسان العرب (١٢/ ٢٣٥)، ط. بيروت].

(٦) «لي»: ساقطة من (ب) فقط.

(٧) (أ)، (ل)، (ب): «الكلام عنه مبسوطاً»، ولكن المثبت من (ن)، (م).

(٨) (أ)، (ل)، (ب): «اللطف في السنة»؛ (م): «اللطيف في السنية». وابن شاهين هو: أبو حفص عمر ابن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي المتوفىٰ سنة ٣٨٥هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٨٣ـ١٨٤)؛ سزكين، م١، جـ١، ص٤٢٥ـ٤٢٧.

(٩) (ن)، (م): «وقد روىٰ».

(١٠) (ن)، (م): «محمد بن القاسم».

(١١) «لي»: زيادة في (ن).

(١٢) (ب) فقط: «أحذركم أهل هٰذه الأهواء».

(١٣) «بالنار»: ساقطة من (أ)، (ب).

سبأ: يهودي من يهود صنعاء نفاه إلىٰ ساباط، وعبد الله بن يسار نفاه إلىٰ خازر[(١)].

١/ ٢٤ / وآيـة[(٢)] ذلك أن محنة الرافضـة محنة اليهود، قـالت [اليهود][(٣)]: لا يـصلـح
١/ ٢٥ الملك إلَّا في آل داود، وقـالت الرافضـة: لا تصلح الإمـامـة إلَّا في/ ولد[(٤)] عـلـيّ. وقـال اليـهـود[(٥)]: لا جهـاد في سبيل الله حتىٰ يخرج المسيح الدجـال وينزل سيف[(٦)] من السماء، وقـالت الرافضة: لا جهـاد في سبيل الله حتىٰ يخـرج المهدي وينادي منادٍ من السـمـاء. والـيـهـود يؤخِّـرُون [الصلاة إلىٰ اشتبـاك النجـوم]، وكـذلك الرافـضـة يؤخـرون المغرب إلىٰ اشتبـاك النجوم، والحديث عن النبي صلىٰ [الله عليه وسلم أنه قال[(٧)]: «**لا تزال] أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم**[(٨)]. والـيهـود تزول عن القبلة شيئاً، وكذلك [الرافضة. واليـهود] تنود[(٩)] في الصـلاة، وكـذلك

(١) (أ)، (ل): «خارز»، (ن): «حادر»؛ (م): «. . حادن». وقد ذكر الحسن بن موسىٰ النوبختي (وهو من كبار علماء الشيعة) في كتابه «فرق الشيعة» (ط. استانبول ١٩٣١م)، ص١٩ - ٢٠ ما يلي: «فلما قتل عليّ - عليه السلام - افترقت التي ثبتت علىٰ إمامته وأنها فرض من الله عز وجل ورسول الله - ﷺ - فصاروا فرقاً ثلاثة: فرقة منهم قالت إن علياً لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتىٰ يسوق العرب بعصاه ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وهي أول فرقة قالت في الإسلام بالوقف بعد النبي ﷺ وآله من هـٰذه الأمة، وأول من قال منها بالغلو، وهـٰذه الفرقة تسمىٰ «السبئية» أصحاب عبد الله بن سبأ، وكـان ممن أظهر الطعن علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة وتبرأ منهم وقال: إن علياً - عليه السلام - أمره بذلك، فأخذه علي فسأله عن قوله هـٰذا فأقرّ به فأمر بقتله. . وحكىٰ جماعة من أهل العلم من أصحاب علي - عليه السلام - أن عبد الله بن سبأ كـان يهودياً فأسلم ووالىٰ عليًّا - عليه السلام -، وكان يقول وهو علىٰ يهوديته في يوشع بن نون بعد موسىٰ - عليه السلام - بهـٰذه المقالة. فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلَّىٰ الله عليه وآله في علي - عليه السلام - بمثل ذلك، وهو أول من شهر القول بفرض إمامة عليّ - عليه السلام - وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مخالفيه. فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية». وانظر عن عبد الله بن سبأ والسبئية: ما ذكر في: مقالات الأشعري (١/ ٨٥ - ٨٦)؛ الإسفراييني: التبصير في الدين، ص ٧١ - ٧٢؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ١٤٣ - ١٤٥؛ الملل والنحل (١/ ١٥٥ - ١٥٦)؛ كتاب «الشيعة والتشيع» للأستاذ إحسان آلـٰهي ظهير، ص ٤٦ - ٧٧، ط. لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م (*).

(٢) (أ)، (ب): «وأيد». (٣) (أ)، (ل): «قالوا اليهود»، (ن)، (م): «قالوا»، بدون كلمة اليهود.

(٤) (م): «أولاد». (٥) «وقالت اليهود»: كذا في (ن). وفي (أ)، (ل)، (ب): «النصارىٰ»، وهو خطأ.

(٦) (أ)، (ب): «سيد». (٧) «أنه قال»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) الحديث عن أبي أيوب الأنصاري وعقبة بن عامر - رضي الله عنهما - في: سنن أبي داود ١/ ١٦٩ (كتاب الصلاة، باب في وقت المغرب. ونصه: «لا تزال أمتي بخير - أو قال: «علىٰ الفطرة -، ما لم يؤخروا المغرب إلىٰ أن تشتبك النجوم». والحديث عن العباس بن عبد المطلب - رضي الله عنه - في: سنن ابن ماجه ١/ ٢٢٥ (كتاب الصلاة، باب وقت صلاة المغرب)، وعن أبي أيوب الأنصاري في المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٤٧، ٥/ ٤١٧، ٤٢٢. وصحح الألباني الحديث في صحيح الجامع الصغير ٦/ ١٤٥.

(٩) ناد الرجل ينود: إذا حرك رأسه وأكتافه.

(*) ويذكر ابن طاهر البغدادي (الفرق بين الفرق) ص ١٨: أنَّ السبئيين أظهروا بدعتهم في زمان عليّ رضي الله عنه فقال بعضهم لعلي: أنت الإلـٰه، فأحرق عليّ قوماً منهم ونفىٰ ابن سبأ إلىٰ ساباط المدائن (ويسميها ياقوت في «معجم البلدان» بـ (ساباط كسرىٰ بالمدائن)، وأمَّا عبد الله ابن يسار فهو: عبد الله بن أبي ليلىٰ. ذكره الذهبي (ميزان الاعتدال ٢/ ٥٢٧)، وابن حجر (لسان الميزان ٣/ ٣٧٩)، ولم يذكرا سنة وفاته. وقال: «إنَّ حديثه عن عليّ لا يصح. وخازر (بكسر الزاي): نهر بين إربل والموصل». [ياقوت].

الرافضة. والـيهود تُسدل أثوابها في الصلاة، وكذلك الرافضة. [واليهود لا يَرَوْن على النساء] عِدَّة، وكذلك الرافضة واليهود حرَّفُوا التوراة، وكذلك الرافضة حرَّفُوا القرآن. واليـهود قالوا: [افترض الله علينا خمسين] صلاة، وكذلك الرافضة.
٢٦/١ (١ واليهود لا يُخلصون السلام على/ المؤمنين(٢)، إنَّما يقولون: السام عليكم، والسام: الموت، وكذلك الرافضة ١). واليهود لا يأكلون الجِرِّيَّ والْمَرْمَاهي [والذناب](٣)، وكذلك الرافضة. واليهود لا يرون(٤) المسح على الخفين، وكذلك الرافضة. واليهود يستحلُّون أموال الناس كلهم، وكذلك الرافضة، وقد أخبرنا(٥) الله عنهم بذلك(٦) في القرآن [أنهم](٧): ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّنَ سَبِيلٌ﴾ [سورة آل
٢٧/١ عمران: ٧٥]. [وكذلك الرافضة](٨). واليهود تسجد على/ قرونها في الصلاة، وكذلك الرافضة. [واليهود لا تسجد حتى] تخفق برؤوسها مراراً شبه(٩) الركوع،
ص ٤ وكذلك الرافضة. واليهود تبغض(١٠) جبريل/ ويقولون: هو عدونا من الملائكة، وكذلك الرافضة يقولون: غلط [جبريل](١١) بالوحي على محمد ﷺ(١٢). [وكذلك الرافضة](١٣) وافقوا النصارى في خصلة النصارى: ليس لنسائهم صداق

(١ - ١): ترتيبه في (ن)، (م) بعد العبارات التالية.

(٢) (ن)، (م): «المسلمين».

(٣) الجرى ضرب من السمك زعموا أنه كان أمة ثم مسخ (الحيوان ١/ ٣٩٧). وذكر ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»، ص ١٠٠، نقلاً عن كتاب المرتضى فيما انفردت به الإمامية أنهم يحرمون السمك الجري. والمرماهي هو سمك شبيه بالحيات وليس من الحيات (الحيوان ٤/ ١٢٩). و«الذناب»، كذا في (ب) فقط. وفي (أ)، (ل): «الزناب». وسقطت الكلمة من (ن)، (م). ولعل صوابه: «الأرنب»، وسيرد بعد قليل قول الشعبي: واليهود حرَّمُوا الأرنب والطحال، وكذلك الرافضة. وقد ذكر العاملي في «أعيان الشيعة» (١/ ٥٠٢)، أن الشيعة يحرمون أكل الثعلب والأرنب والضب والجري وكل ما لا فلس له من السمك، كما ذكر ذلك أيضاً زين الدين الجبعي العاملي في «الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية» (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨) بيروت، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م، وقرأ محمد المهدي الكاظمي القزويني في كتابه «منهاج الشريعة في الرد على ابن تيمية» (١/ ٣٥، ٣٧)، كلمة «الذناب» على أنها «الذئاب»، وهي قراءة غير صحيحة؛ لأنَّ أهل السنة يحرمون الذئاب أيضاً كما هو معلوم. ويقول الشيعة بتحريم الذباب (الروضة البهية ٢/ ٢٨١). وعلى ذلك، فقد تكون الكلمة هي «الذباب»، وقد تكون «الضباب» جمع «ضب»، أو تكون «الزمار».

(٤) (ن)، (م): «لا ترى».

(٥) (م): «أخبر».

(٦) (ن)، (م): «بهذا».

(٧) «أنهم»: زيادة في (ل).

(٨) «وكذلك الرافضة»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).

(٩) (م): «تشبه»؛ (أ)، (ل): «تشبيه»؛ (ب): «تشبيها».

(١٠) (أ)، (ب): «ينقصون»؛ (ل): «يبغضون».

(١١) «جبريل»: زيادة في (أ)، (ل)، (ب).

(١٢) «صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).

(١٣) «وكذلك الرافضة»: ساقطة من (ن)، (م).

إنَّما يتمتعون بهنَّ تمتعاً(١)، وكذلك الرافضة يتزوَّجُون بالمتعة(٢) ويستحلّون المتعة.

وفُضِّلت اليهود والنصارىٰ علىٰ الرافضة بخصلتين: سُئلت اليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسىٰ. وسئلت النصارىٰ: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: حواريّ عيسىٰ(٣). وسئلت الرافضة: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد ﷺ(٤). أُمِرُوا بالاستغفار لهم فسبُّوهم، فالسيف(٥) عليهم مسلول إلىٰ يوم القيامة، لا تقوم لهم راية، ولا يثبت لهم قدم، ولا تجتمع لهم كلمة(٦)، ولا تُجَاب
٢٨/١ لهم دعوة، / دعوتهم مدحوضة، وكلمتهم مختلفة، وجمعهم متفرّق(٧)، كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله.

قلت: هٰذا الكلام بعضه [ثابت عن الشعبي، كقوله]: «لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا(٨) حُمُرًا، ولو كانت من الطير لكانوا(٨) رَخَمًا»، فإنَّ هٰذا ثابتٌ عنه.

قال ابن شاهين: حدَّثنا محمد بن العباس(٩) النحوي، حدَّثنا إبراهيم الحربي، حدَّثنا أبو الربيع الزهراني(١٠)، حدَّثنا وكيع بن الْجَرَّاح، حدَّثنا مالك بن مِغْوَل، فذكره. وأمَّا السياق المذكور فهو معروف عن عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل عن أبيه عن الشعبي.

وروىٰ أبو عاصم خُشَيْش بن أصرم(١١) في كتابه، ورواه من طريقه أبو عمرو الطلمنكي في كتابه في الأصول، قال: (١٢ أبو عاصم، حدَّثنا أحمد بن محمد
٢٩/١ وعبدالوراث بن إبراهيم، حدَّثنا السندي بن سليمان/ الفارسي، حدَّثني عبد الله ١٢)

---

(١) «تمتعا»: ساقطة من (ل) فقط.
(٢) (ن)، (م): «المتعة»، وهو تحريف.
(٣) (م): «عيسىٰ ابن مريم».
(٤) «صلىٰ الله عليه وسلم»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «والسيف».
(٦) (أ)، (ل)، (ب): «ولا مجتمع لهم».
(٧) (ن)، (م): «مفترق».
(٨) (ن)، (م)، (ل): «لكانت».
(٩) (ن)، (م): «محمد العباس»، وهو خطأ. وأبو عبد الله محمدبن العباس اليزيدي النحوي. قال عنه ابن خلّكان (٣/ ٤٦١): إنه كان إماماً في النحو والأدب ونقل النوادر وكلام العرب، وذكر أنه توفي سنة ٣١٠هـ.
(١٠) (ن)، (م): «الزهري». والصواب ما في (أ)، (ل)، (ب). وهو سليمان بن داود العتكي أبو الربيع الزهراني البصري، توفي سنة ٢٣٤هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٩١).
(١١) (ن): «خشيش بن أضرم»؛ (أ): «حسيس بن صرم»؛ (ل): «حسيس بن صرام»، والصواب ما في (م)، (ب). وهو: خشيش بن أصرم بن الأسود، أبو عاصم النسائي، المتوفىٰ سنة ٢٥٣هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ١٤٢).
(١٢ـ١٢): ساقط من (ب) فقط.

ابن جعفر الرقّي"(١)، عن عبد الرحمن بن مالك بن مِغْوَل، عن أبيه، قال(٢): «قلت لعامر الشعبي: ما ردَّك عن هـٰؤلاء القوم [وقد كنت] فيهم رأساً؟ قال: رأيتهم يأخذون بأعجاز لا صدور لها. ثم قال لي: يا مالك، لو أردت أن يعطوني رقابهم عبيداً، أو يملئوا لي بيتي ذهباً، أو يحجوا إلىٰ بيتي هـٰذا، علىٰ أن أكذب علىٰ عليٍّ - رضي الله عنه - لفعلوا، ولا والله لا أكذب عليه أبداً. يا مالك، إني قد درست الأهواء(٣) فلم أر فيها(٤) أحمق من الْخَشَبِيَّة(٥)، فلو كانوا من الطير لكانوا رَخَمًا، ولو كانوا من الدواب لكانوا حُمُرًا. يا مالك، لم يدخلوا في الإسلام رغبة فيه [لله](٦) ولا رهبة من الله، ولكن مقتاً من الله عليهم(٧) وبغياً(٨) منهم علىٰ أهل الإسلام، يريدون أن يغْمِصُوا(٩) دين الإسلام كما غَمِص(١٠) بولص بن يوشع ملك اليهود دين النصرانية، ولا تجاوز(١١) / صلاتهم آذانهم، قد حرَّقهم عليّ [بن أبي طالب - رضي الله عنه - ١/ ٣٠
بالنار](١٢)، ونفاهم من البلاد، منهم: عبد الله بن سبأ يهودي من يهود صنعاء، نفاه إلىٰ ساباط(١٣)، وأبو بكر الكَرَوَّس نفاه إلىٰ الجابية(١٤)، وحرّق منهم قوماً أتوه فقالوا: أنت هو.. فقال: من أنا؟ فقالوا: أنت ربنا. فأمر بنار فأُججت فأُلْقُوا فيها. وفيهم قال(١٥) عليّ [- رضي الله عنه -](١٦):

لما رأيتُ الأمر أمراً منكراً أجَّجت ناري ودعوت قنبرا(١٧)

---

(١) (ب): «حدثنا ابن جعفر الرقي».

(٢) الرواية التالية مذكورة مع بعض الاختلاف في «العقد الفريد» (٢/ ٤٠٩ - ٤١١)، (ط. لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٤٠م)، وهي مروية عن مالك بن معاوية، وسأذكر فيما يلي الاختلافات الهامة فقط إن شاء الله.

(٣) (ب): «أهل الأهواء».

(٤) (أ)، (ل)، (ب): «فيهم».

(٥) العقد الفريد (٢/ ٤٠٩): «الرافضة».

(٦) «لله»: ليست في (ن)، (م).

(٧) «عليهم»: ساقطة من (م). وفي «العقد الفريد»: «ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم».

(٨) (ن)، (م)، (ل): «ومقتا».

(٩) (ن): «يغمضوا».

(١٠) (ن): «غمض»، وهو تحريف. وفي «اللسان»: «غَمَصَه وغَمِصه - بفتح الميم وكسرها -: حقره وعابه وطعن عليه».

(١١) (ب): «تتجاوز»؛ (أ)، (ل): «يتجاوز»؛ (م): «يجاوز».

(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب). وفي (ل): «علي بن أبي طالب بالنار».

(١٣) العقد الفريد (٢/ ٤٠٩): «منهم عبد الله بن سبأ نفاه إلىٰ ساباط، وعبد الله بن سباب نفاه إلىٰ الجازر». والجازر: قرية من نواحي النهروان، من أعمال بغداد قرب المدائن.

(١٤) «وأبو بكر الكَرَوَّس»: كذا في (أ)، (ل) (ب)، وفي العقد الفريد (٢/ ٤٠٩) (وفيه الاسم مشكّلاً)، وفي (ن)، (م): «وأبو الكروش». ولم أجد للرجل ذكراً فيما بين يدي من المراجع، و«الجابية»: قرية من أعمال دمشق.

(١٥) «وفيهم قال»: ساقطة من (م).

(١٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب)، (ل).

(١٧) الرجز في الفِصَل لابن حزم (٥/ ٤٧)؛ وفي شرح ابن أبي الحديد علىٰ نهج البلاغة (٨/ ١٦٩) (ط. عيسىٰ الحلبي)، مع اختلاف في الرواية.

يا مالك، إن محنتهم محنة اليهود. قالت اليهود: لا يصلح الملك إلَّا في آل داود، وكذلك قالت الرافضة[(١)]: لا تصلح الإمامة إلَّا في ولد عليّ[(٢)]. وقالت اليهود: لا جهاد في سبيل الله حتىٰ يبعث الله المسيح الدجال وينزل سيف[(٣)] من
١/ ٣١ السماء، وكذلك الرافضة قالوا: لا جهاد في/ سبيل الله حتىٰ يخرج الرضا من آل محمد وينادي مناد من السماء: اتبعوه. وقالت اليهود: فرض الله علينا خمسين صلاة في كل يوم وليلة، وكذلك الرافضة. واليهود لا يصلون المغرب حتىٰ تشتبك النجوم، وقد جاء عن النبي[(٤)] ﷺ: **«لا تزال أمتي على الإسلام ما لم يؤخروا[(٥)] المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود»**، وكذلك الرافضة. واليهود إذا صلُّوا زالوا عن القبلة شيئاً، وكذلك الرافضة.

واليهود تنود[(٦)] في صلاتها، وكذلك الرافضة. واليهود يسدلون أثوابهم[(٧)] في الصلاة، وقد بلغني أن رسول الله[(٨)] ﷺ مرَّ برجلٍ سادل ثوبه فعطفه عليه[(٩)]،
١/ ٣٢ واليهود يسجدون في صلاة الفجر/ الكندرة[(١٠)]، وكذلك الرافضة.

---

(١) (ن)، (م): «وقالت الرافضة».

(٢) (ن)، (م)، (ل): «لا تصلح الأئمة إلا من ولد علي»؛ العقد الفريد (٢/ ٤٠٩): «لا يكون الملك إلا في آل علي بن أبي طالب».

(٣) (أ)، (ب): «سيد».

(٤) (ن)، (م): «عن نبينا».

(٥) (أ)، (ل)، (ب): «تؤخر».

(٦) (م): «تميد». والكلمة غير ظاهرة في «ن».

(٧) (ن)، (م)، (ل): «أثوابها».

(٨) (أ)، (ل)، (ب): «أن النبي».

(٩) (م): «فقطعه عليه». وقال ابن الأثير عن السدل (النهاية في غريب الحديث): «هو أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك، وكانت اليهود تفعله فنُهوا عنه، وهـٰذا مطرد في القميص وغيره من الثياب. وقيل: هو أن يضع وسط الإزار علىٰ رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما علىٰ كتفيه». ولم أجد الأثر الذي يذكره ابن تيمية، ولكن أخرج أبو داود في سننه ١/ ٢٤٥ (كتاب الصلاة، باب ما جاء في السدل في الصلاة) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهىٰ عن السدل في الصلاة وأن يغطي الرجل فاه. ثم قال: . . . عن ابن جريج قال: أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلاً. قال أبو داود: وهـٰذا يضعف ذلك الحديث. وأورد الترمذي حديث أبي هريرة في سننه (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، ثم قال: « . . . وقد اختلف أهل العلم في السدل في الصلاة، فكره بعضهم السدل في الصلاة، وقالوا: هـٰكذا تصنع اليهود. وقال بعضهم: إنَّما كُره السدل في الصلاة إذا لم يكن عليه إلَّا ثوب واحد، فأما إذا سدل علىٰ القميص فلا بأس، وهو قول أحمد. وكره ابن المبارك السدل في الصلاة». وحديث أبي هريرة في المسند (ط. المعارف) ١٥/ ٧٤ ـ ٧٦ (وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله)، (١٦/ ٢٠٧، ٢٢٨، ٢٣٩).

(١٠) «يسجدون في صلاة الفجر الكندرة»: كذا في جميع النسخ، والعبارة ليست مذكورة في «العقد الفريد». وفي «لسان العرب»: «والكُندُرة من الأرض»: ما غلُظ وارتفع. وكندرة البازي: مَجْثِمه الذي يُهَيَّأ له من خشب أو مَدَر، وهو دخيل ليس بعربي». والأرجح أن معنىٰ العبارة أن: اليهود يسجدون علىٰ جبينهم وهو ما ارتفع من وجوههم. =

واليهود لا يخلصون بالسلام إنَّما يقولون: سام عليكم، وهو الموت، وكذلك الرافضة. [(١] واليهود حرَّفوا التوراة، وكذلك الرافضة حرَّفوا القرآن[١)]. واليهود عادوا جبريل فقالوا: هو عدوّنا، وكذلك الرافضة قالوا: أخطأ جبريل بالوحي. واليهود يستحلُّون أموال الناس، وقد نبَّأنا الله عنهم أنهم قالوا: ﴿قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [سورة آل عمران: ٧٥]، وكذلك الرافضة [يستحلون مال كل مسلم][(٢)].

١/٣٣ [(٣] [واليهود يستحلّون/ دم كل مسلم، وكذلك الرافضة. واليهود يرون غش الناس، وكذلك الرافضة][٣)].

واليهود لا يعدون الطلاق شيئاً إلَّا عند كل حيضة، وكذلك الرافضة. [(٤]واليهود ليس لنسائهم صداق، إنَّما يمتعوهن، وكذلك الرافضة يستحلون المتعة[٤)]. واليهود لا يرون العزل عن السراري، وكذلك الرافضة.

واليهود يحرِّمُون الجِرِّيَّ والْمَرْمَاهي، وكذلك الرافضة. واليهود حرَّمُوا الأرنب والطحال، وكذلك الرافضة. واليهود لا يرون المسح على الخفين، وكذلك الرافضة.

واليهود لا يلحدون، وكذلك الرافضة، وقد أُلحد لنبينا ﷺ. واليهود يدخلون مع موتاهم في الكفن[(٥)] سعفة رطبة[(٦)]، وكذلك الرافضة.

ثم قال لي[(٧)]: يا مالك، وفضلتهم اليهود والنصارى بخصلة. قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى. وقيل: للنصارى: من خير أهل[(٨)] ملتكم؟ قالوا: حواري عيسى. وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: حواري محمد، يعنون [بذلك][(٩)] طلحة والزبير. / أُمروا أن يستغفروا لهم[(١٠)] فسبُّوهم، ١/٣٤

= يقول لبيد (ص١٨٣، شرح ديوان لبيد، تحقيق د. إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م):

يَلْمَسُ الأحلاس في منزله بيديه كاليهودي المُصَـل

وفي الشرح: «وقوله: كاليهودي المصل. قال أبو الحسن الطوسي: كأنه يهودي يصلي في جانب يسجد على جبينه. قال البغدادي: يسجد على شق وجهه».

(١ ـ ١): جاءت هـٰذه العبارات في (أ)، (ل)، (ب) قبل مكانها هنا.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ل): «يستحلون دم كل مسلم».

(٣ ـ ٣) ساقط من (ن).

(٤ ـ ٤) جاءه هـٰذه العبارات في (أ)، (ل)، (ب) في غير هـٰذا الموضع مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٥) «في الكفن»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٦) (أ)، (ب): «سعفة أبطنة»؛ (ل): «سعفة بطنة».

(٧) «لي»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).

(٨) «أهل»: ساقطة من (م).

(٩) «بذلك»: زيادة في (أ)، (ل)، (ب).

(١٠) (أ)، (ل): «أمروا لهم بالاستغفار»؛ (ب): «أمروا بالاستغفار لهم».

فالسيف عليهم مسلول[١] إلىٰ يوم القيامة[٢]، ودعوتهم مدحوضة، ورايتهم مهزومة، وأمرهم متشتت، كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله، ويسعون في الأرض فساداً، والله لا يحب المفسدين.

ظ ٤ وقد روىٰ أبو القاسم الطبري/ في «شرح أصول السُّنَّة» نحو هـٰذا الكلام، من حديث وهب بن بقية الواسطي، عن محمد بن حجر الباهلي[٣]، عن عبد الرحمـٰن ابن مالك بن مِغْوِل. فهذا الأثر[٤] قد روي عن عبد الرحمـٰن بن مالك بن مغول من وجوه متعددة يصدق بعضها بعضاً، وبعضها يزيد علىٰ بعض، لكن عبد الرحمـٰن ابن مالك [ابن مغول][٥] ضعيف[٦]، وذم الشعبي لهم ثابت من طرق أُخرىٰ.

لكن لفظ الرافضة إنَّما ظهر لما رفضوا زيد بن عليّ بن الحسين في خلافة هشام، ١/ ٣٥ وقصة زيد بن عليّ بن الحسين كانت بعد العشرين/ ومائة، وسنة إحدىٰ وعشرين أو اثنتين وعشرين ومائة في أواخر[٧] خلافة هشام. قال أبو حاتم البُسْتِيّ[٨]: قُتِلَ زيد ابن عليّ بن الحسين بالكوفة سنة اثنتين وعشرين ومائة[٩] وصلب علىٰ خشبة. وكان من أفاضل أهل البيت وعلمائهم، وكانت الشيعة تنتحله.

[قلت: ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلىٰ رافضة وزيدية، فإنه لما سُئِلَ عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما، رفضه[١٠] قوم، فقال لهم: رفضتموني! فسُمُّوا رافضة[١١] لرفضهم إياه، وسُمِّي من لم يرفضه[١٢] من الشيعة زيدياً لانتسابهم إليه][١٣]، ولما صُلِبَ كانت العباد تأتي إلىٰ خشبته[١٤] بالليل فيتعبدون عندها[١٥].

---

(١) (أ): «فالسيف مسلول عليهم»؛ (ب): «والسيف مسلول عليهم»؛ (ل): «فالسيف مسلول» (وسقطت عليهم).

(٢) «إلىٰ يوم القيامة»: ساقطة من (م).

(٣) (أ)، (ب): «محمد بن حجم»، ولم أجد له ذكراً.

(٤) (أ)، (ل)، (ب): «وهـٰذا الأثر»؛ (م): «فهـٰذا الأمر»، وهو تحريف.

(٥) «ابن مغول»: زيادة في (أ)، (ل)، (ب).

(٦) انظر ترجمة ابن مغول في: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥)؛ لسان الميزان (٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨) (ولم تذكر فيهما سنة وفاته). ولكن ذكر الخزرجي في «الخلاصة ص ٣٦٨» عن أبيه مالك بن مغول أنه مات سنة ١٥٨هـ، وذكر الذهبي في ترجمته له في «ميزان الاعتدال»: «روىٰ عن أبيه وعن الأعمش. قال أحمد والدارقطني: متروك. وقال أبو داود: كذَّاب. وقال مرة: يضع الحديث. وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. قال ابن عدي: عبد الرحمـٰن مع ضعفه يكتب حديثه».

(٧) (أ)، (ل)، (ب): «في آخر».

(٨) (أ)، (ل)، (ب): «السبتي»؛ (م): «السني».

(٩) (أ)، (ل)، (ب): «سنة اثنتين وعشرين»؛ (م): «سنة ثامن وعشرين ومائة»، وهو خطأ.

(١٠) (أ)، (ل): «فترحم عليهم فرفضه».

(١١) (ل): «ارفضتموني فسموا الرافضة».

(١٢) (أ)، (ل): «ومنهم من لم يرفضه»، وهو تحريف.

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).

(١٤) (ن)، (م): «إليّ الخشبة».

(١٥) قصة خروج زيد واختلافه مع الرافضة (وسبب تسميتهم بذلك) ثم مقتله وصلبه يرويها=

والشعبي توفي في أوائل[١] خلافة هشام، أو آخر خلافة يزيد بن عبد الملك أخيه، سنة خمسٍ ومائة أو قريباً من ذلك، / فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً إذ ذاك، وبهـٰذا ١/ ٣٦ وغيره[٢] يُعرف كذب [لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ][٣] الرافضة.

ولكن كانوا يسمون بغير ذلك الاسم، كما كانوا[٤] يسمون الْخَشَبية؛ لقولهم: إنَّا لا نقاتل بالسيف إلَّا مع إمام معصوم، فقاتلوا بالخشب. ولهـٰذا جاء في بعض الروايات عن الشعبي قال[٥]: ما رأيت أحمق من الْخَشَبِيّة[٦]. فيكون المعبّر عنهم بلفظ «الرافضة» ذكره بالمعنىٰ مع ضعف عبد الرحمـٰن، ومع أن الظاهر أنَّ هـٰذا الكلام إنَّما هو نظم عبد الرحمـٰن بن مالك بن مِغْوَل وتأليفه وقد سمع طرفاً منه[٧] عن الشعبي. وسواء كان هو ألفه أو نظمه لما رآه من أمور الشيعة في زمانه ولما سمعه[٨] عنهم، أو لما سمع من أقوال أهل العلم فيهم، أو بعضه، أو مجموع الأمرين، أو بعضه لهـٰذا، وبعضه لهـٰذا، فهـٰذا[٩] الكلام معروف بالدليل لا يحتاج إلىٰ نقل[١٠] وإسناد.

وقول القائل: إنَّ الرافضة تفعل كذا وكذا[١١] المراد به: بعض الرافضة؛ / كقوله ١/ ٣٧ تعالىٰ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٣٠]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [سورة المائدة: ٦٤]، لم يقل ذلك كل يهودي، بل قاله بعضهم[١٢]. [١٣] وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٣]. المراد به: جنس الناس، وإلَّا فمعلوم أن القائل لهم غير الجامع وغير المخاطبين المجموع لهم[١٣].

=الأشعري، المقالات (١/ ١٢٩ - ١٣٠)؛ ويروي الفخر الرازي بعض ذلك، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ص ٥٢. ولكن يذكر الأشعري سبباً آخر لاسم الرافضة، وهو أنهم إنَّما سُمّوا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر (المقالات ١/ ٨٧).

(١) (ن)، (ل): «توفي في أول»؛ (م): «توفي أول». (٢) «وغيره»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م). وفي (م): «وبهـٰذا - أي بما روىٰ عن الشعي وغيره يعرف كذب الرافضة».

(٤) «كانوا»: ساقطة من (ل)، (ب). (٥) «قال»: ساقطة من (أ)، (ل)، (ب).

(٦) عند كلمة «الخشبية» تنتهي نسخة (ل). (٧) (أ)، (ب): «منه طرفا».

(٨) (أ)، (ب): «سمع». (٩) (ن)، (م): «وهـٰذا».

(١٠) (أ): «بالدليل الذي لا يحتاج إليه نقل»؛ (ب): «بالدليل الذي لا يحتاج فيه إلىٰ نقل».

(١١) «وكذا» الثانية: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «بل فيهم من قال ذلك».

(١٣ - ١٣) ساقطة من (أ)، (ب). وبعد هـٰذه العبارات توجد فقرة طويلة في (ن)، (م) جاءت في غير موضعها هنا وتكررت في النسختين بعد ذلك فلم أثبتها هنا.

[وما ذكره موجود في الرافضة](١) وفيهم أضعاف ما ذكر(٢)؛ مثل: تحريم بعضهم للحم الأوز والجمل(٣) مشابهة لليهود، ومثل: جمعهم بين الصلاتين دائماً، فلا يصلّون إلّا في ثلاثة أوقات مشابهة لليهود، ومثل قولهم: إنه لا يقع الطلاق إلّا بإشهاد(٤) على الزوج مشابهة لليهود، ومثل: تنجيسهم لأبدان غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب، وتحريمهم لذبائحهم، وتنجيس(٥) ما يصيب ذلك من المياه والمائعات، وغسل الآنية التي يأكل منها غيرهم مشابهة للسامرة(٦) الذين هم
١/٣٨ شر اليهود، ولهذا يجعلهم الناس/ في المسلمين كالسامرة في اليهود، ومثل: استعمالهم التقية(٧) وإظهار خلاف ما يبطنون(٨) [من العداوة](٩) مشابهة لليهود، [ونظائر ذلك كثير](١٠).

بعض حماقات الشيعة

وأمّا سائر حماقاتهم فكثيرة جدًّا، مثل: كون بعضهم لا يشرب من نهر (١١ حفره يزيد، مع أن النبي ﷺ والذين معه(١٢) كانوا يشربون من آبار وأنهار ١١) حفرها الكفار. وبعضهم لا يأكل من التوت الشامي، ومعلوم أن النبي ﷺ ومن معه كانوا يأكلون(١٣) مما يُجلب من بلاد الكفار من الجبن ويلبسون ما تنسجه الكفار، بل غالب ثيابهم كانت من نسج الكفار.

ومثل: كونهم يكرهون التكلّم بلفظ «العشرة» أو فعل شيء يكون «عشرة»، حتى في(١٤) البناء لا يبنون على عشرة أعمدة(١٥) ولا بعشرة جذوع، ونحو ذلك؛

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «ذكره».
(٣) (ن): «للحم الأوز أو للجمل»؛ (م): «للحم الأرانب والجمل».
(٤) (أ)، (ب): «بالاشهاد».
(٥) «وتنجيسهم».
(٦) (ن)، (م)، (أ): «للسمرة»، وهو تحريف. وذكر الشهرستاني (الملل والنِّحَل ١/ ١٩٩ - ٢٠٠): أن السامرة قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرى من أعمال مصر، ويتقشّفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، وقد أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون - عليهم السلام -، وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء إلّا نبياً واحداً، وظهر فيهم رجل يقال له: «الالفان» ادّعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشر به موسى عليه السلام، وقد افترقوا إلى دوستانية وكوستانية، والدوستانية منهم تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا.
(٧) سيتكلم ابن تيمية فيما يلي بالتفصيل عن التقية (١/ ١٥٩ - ١٦٠) بولاق. وانظر عنها أيضاً: أحمد أمين، ضحى الإسلام (٣/ ٢٤٦ - ٢٤٩)؛ جولد تسيهر، العقيدة والشريعة، ص ١٨٠ - ١٨١؛ دائرة المعارف الإسلامية (٥/ ٤١٩ - ٤٢٤).
(٨) (ن)، (م)، (أ): «ما يبطن». والمثبت من (ب).
(٩) «من العداوة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١١ - ١١): ساقط من (أ).
(١٢) (ب): «والذين كانوا معه».
(١٣) (ن)، (م): «ما».
(١٤) «في»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٥) (ن): «لا يثبتون على عشرة عواميد»؛ (م): «لا يبنون على عشرة عواميد».

١/ ٣٩ / لكونهم يبغضون خيار الصحابة، وهم العشرة المشهود لهم بالجنة - أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد [بن عمرو بن نفيل](١)، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، رضي الله عنهم(٢) - يبغضون هٰؤلاء إلّا عليّ بن أبي طالب [رضي الله عنه](٣)، ويبغضون سائر المهاجرين والأنصار السابقين الأولين(٤) الذين بايعوا رسول الله ﷺ تحت الشجرة - وكانوا ألفاً وأربعمائة - وقد أخبر الله أنه قد رضي عنهم.

وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر أيضاً: أنّ(٥) غلام حاطب بن أبي بلتعة قال: يا رسول الله، والله ليدخلن حاطب النار. فقال النبي ﷺ: «**كذبت إنه شهد بدراً والحديبية**»(٦).

ص ٥ وهم يتبرّأون من جمهور هؤلاء، بل [يتبرأون] من سائر(٧) أصحاب / رسول الله ﷺ إلّا نفراً قليلاً نحو بضعة عشر.

١/ ٤٠ ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرة من أكفر الناس لم يجب هجر هذا/ الاسم [لذلك](٨)، كما أنه سبحانه [وتعالىٰ](٩) لما قال: ﴿**وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ**﴾ [سورة النمل: ٤٨]، لم يجب هجر اسم التسعة مطلقاً. بل اسم العشرة قد مدح الله مسمَّاه في مواضع(١٠)، كقوله [تعالىٰ في متعة الحج](١١) ﴿**فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾ [سورة البقرة: ١٩٦](١٢). وقال تعالىٰ: ﴿**وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**﴾ [سورة الأعراف: ١٤٢](١٣)، وقال تعالىٰ: ﴿**وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ**﴾ [سورة الفجر: ١، ٢]. (*

---

(١) «بن عمرو بن نفيل»: زيادة في (ب). وفي (أ): «بن زيد بن نفيل».
(٢) (أ)، (ب): «عنهم أجمعين». (٣) «رضي الله عنهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ب) فقط: «ويبغضون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار».
(٥) (ن)، (م): «وفي صحيح مسلم عن جابر أن».
(٦) الحديث - مع اختلاف يسير في الألفاظ - عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في: مسلم ٤/ ١٩٤٢ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر - رضي الله عنهم - وقصة حاطب بن أبي بلتعة)؛ المسند (ط. الحلبي) (٦/ ٣٦٢).
(٧) (ن)، (م): «من جمهورهم بل من سائر».
(٨) «لذلك»: ساقطةمن (ن)، (م). (٩) «وتعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (م): «قد مدحه الله سبحانه في مواضع». (١١) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «كقوله: ﴿تلك عشرة كاملة﴾».
(١٣) (ن)، (م) ذكر الناسخان إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وأتممناها بعشر﴾.
(* - *) ما بين النجمتين ساقطة من (أ)، (ب).

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتىٰ توفاه الله تعالىٰ[(١)]. وقال في ليلة القدر: «**التمسوها في العشر الأواخر**»*. وقد ثبت
١/ ٤١ في الصحيح أن النبي ﷺ قال[(٢)]: «**ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب/ إلى الله من هذه الأيام العشر**»[(٣)]، ونظائر ذلك متعددة.

[ومن العجب أنهم يوالون لفظ التسعة، وهم يبغضون التسعة من العشرة، فإنهم يبغضونهم إلّا علياً][(٤)].

وكذلك هجرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان ولمن يتسمَّىٰ بذلك حتىٰ [إنهم] يكرهون[(٥)] معاملته. ومعلوم أن هـٰؤلاء لو كانوا من أكفر الناس لم يشرع أن لا يتسمىٰ الرجل بمثل أسمائهم، فقد كان في الصحابة من اسمه الوليد، وكان النبي ﷺ يقنت له[(٦)] في الصلاة ويقول: «**اللهم أنج الوليد بن الوليد**[(٧)]»، وأبوه الوليد بن المغيرة كان[(٨)] من أعظم الناس كفراً، وهو الوحيد المذكور في قوله تعالىٰ: ﴿**ذَرْنِي وَمَنْ**
١/ ٤٢ **خَلَقْتُ وَحِيداً**﴾ [سورة المدثر: ١١][(٩)]. وفي الصحابة من اسمه عمرو، وفي المشركين/ من اسمه عمرو [مثل عمرو][(١٠)] بن عبد وُدّ، وأبو جهل اسمه عمرو بن هشام. (*وفي الصحابة خالد بن سعيد بن العاص من السابقين الأولين، وفي المشركين خالد

---

(١) في البخاري ٣/ ٤٧ ـ ٤٨ (كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر)؛ مسلم ٢/ ٨٣٠ ـ ٨٣١ (كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان). عن عبد الله بن عمر وعائشة ـ رضي الله عنهم ـ أنَّ رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان (زادت عائشة: حتىٰ توفاه الله).

(٢) (ن)، (م): «وفي الصحيح عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم أنه قال».

(٣) جاء الحديث بهـٰذا اللفظ عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في: سنن الترمذي ٣/ ١٢٩ (كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر). وجاء الحديث بمعناه عنه ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/ ٢٠ (كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق...).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٥) (ن): «حتىٰ يكرهوا»؛ (أ)، (ب): «حتىٰ يكرهون». والمثبت من (م).

(٦) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) في البخاري ٦/ ٤٨ ـ ٤٩ (كتاب التفسير، سورة النساء، باب فعسىٰ الله أن يعفو عنهم...). عن أبي هريرة ـ رضي الله عنهم ـ قال: بينا النبي ﷺ يصلي العشاء إذ قال: «سمع الله لمن حمده»، ثم قال قبل أن يسجد: «اللهم نَجِّ عياش بن أبي ربيعة، اللهم نَجِّ سلمة بن هشام، اللهمَّ نَجِّ الوليد بن الوليد..» الحديث. وهو في: مسلم ١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة).

(٨) (أ)، (ب): «اللهم انج الوليد بن الوليد بن المغيرة، وأبوه كان..».

(٩) انظر تفسير ابن كثير للآية. (١٠) ما بين المعقوفتين زيادة في (م).

(*ـ*) ما بين النجمتين ساقط من (ن)، (م).

ابن سفيـان الْهُذَلِيّ *). وفي الصحابة من اسمه هشام مثل هشام بن حكيم، وأبو جهل كان اسم أبيه هشاماً، وفي الصحابة من اسمه عُقْبَة مثل أبي مسعود عُقبة بن عمرو البدري وعُقبة بن عامر الْجُهَنِيّ[١]، وكان في المشركين عُقبة بن أبي مُعَيْط. وفي الصحابة عليّ وعثمان[٢]، وكان في المشركين من اسمه عليّ، مثل علي بن أُمية ابن خلف قُتِلَ يوم بدر كافراً، ومثل عثمان بن [أبي] طلحة قُتِلَ قبل أن يُسلم[٣]، ومثل هٰذا كثير.

فلم يكن النبي ﷺ والمؤمنون يكرهون اسماً من الأسماء لكونه قد تسمَّىٰ به كافر من الكفار. فلو[٤] قُدِّرَ أن المسمين بهٰذه/ [الأسماء][٥] كفار، لم يوجب ذلك ١/ ٤٣
كراهة هٰذه الأسماء، مع العلم لكل أحد بأن النبي ﷺ كان يدعوهم بها ويُقِرُّ الناس علىٰ دعائهم بها. وكثير منهم يزعم أنهم كانوا منافقين، وكان النبي ﷺ يعلم أنهم منافقون، وهو مع هٰذا[٦] يدعوهم بها، وعليّ [بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ][٧] قد سمَّىٰ أولاده بها[٨]. فعُلِمَ أن جواز الدعاء بهٰذه الأسماء[٩] ـ سواء كان [ذلك][١٠] المسمَّىٰ بها مسلماً أو كافراً ـ أمر معلوم[١١] من دين الإسلام، فمن كره أن يدعو أحداً بها كان من أظهر الناس مخالفة لدين الإسلام. ثم مع هٰذا إذا تسمَّىٰ الرجل عندهم [باسم][١٢] عليّ أو جعفر أو حسن أو حسين [أو نحو ذلك][١٣] عاملوه وأكرموه، ولا دليل لهم [في ذلك][١٤] علىٰ أنه منهم، (* بل أهل السُّنة يتسمّون بهٰذه الأسماء، فليس في التسمية بها ما يدلّ علىٰ أنَّهم منهم*)، والتسمية بتلك الأسماء

---

(١) (ن)، (م): «وفي الصحابة من اسمه عقبة مثل ابن عامر أبي مسعود البدري (بدون ذكر عقبة بن عامر الجهني)»، والصواب هو الذي أثبته من (أ)، (ب): «والأول هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري أبو مسعود البدري»، رجح ابن حجر أنه مات بعد سنة أربعين من الهجرة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م. والثاني هو: عقبة بن عامر بن عيسىٰ بن جهينة الجهني، مات في خلافة معاوية سنة ٥٨هـ. الإصابة (٢/ ٤٨٢)؛ الخلاصة للخزرجي، ص٢٢٦).

(٢) (م): «علي وعمر»، وهو خطأ.

(٣) (م): «مثل عمر بن طلحة قُتِلَ قبل أن يسلم». وفي النسخ الثلاث الأخرىٰ: «عثمان بن طلحة»، وهو خطأ كذلك. والصواب ما أثبته. وعثمان بن طلحة: أسلم في هدنة الحديبية وهاجر قبل الفتح مع خالد بن الوليد (سيرة ابن هشام ٢/ ١١٣)، وأما عثمان بن أبي طلحة فقد قتل كافراً قتله حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه يوم أحد (ابن هشام ٣/ ١٣٤).

(٤) (م): «ولو».

(٥) «الأسماء»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) (م): «مع ذلك».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة من (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «بها أولاده».

(٩) (ن)، (م): «الدعاء بها».

(١٠) «ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

(١١) (ن)، (م): «من المعلوم».

(١٢) «باسم»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٣) «أو نحو ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٤) «في ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

(*ـ*) ما بين النجمتين ساقط من (أ)، (ب).

١/ ٤٤ قد تكون فيهم فلا يدلّ على أن المسمَّى [بها](١) من أهل السنة، لكن القوم/ في غاية الجهل والهوى.

وينبغي [أيضاً](٢) أن يُعلَمَ أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً، بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة ووافقهم بعض، والصواب مع من وافقهم، لكن ليس لهم مسألة انفردوا بها أصابوا فيها. فمن الناس من يعد من بدعهم: الجهر بالبسملة، وترك المسح على الخفين؛ إما مطلقاً وإما في الحضر، والقنوت في الفجر، ومتعة الحج، ومنع لزوم الطلاق البدعي(٣)، وتسطيح القبور، وإسبال اليدين في الصلاة، ونحو ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السنة، وقد يكون الصواب فيها القول(٤) الذي يوافقهم، كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم، لكن المسألة اجتهادية، فلا تنكر إلَّا إذا صارت شعاراً لأمر لا يسوغ فتكون دليلاً على ما يجب إنكاره، وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد، ومن هذا وضع الجريد على القبر، فإنه منقول عن بعض الصحابة، وغير ذلك من المسائل.

ومن حماقتهم أيضاً: أنهم يجعلون للمنتظر عدة مشاهد ينتظرونه فيها،
١/ ٤٥ كالسرداب(٥) الذي بسامرًّا الذي يزعمون أنه غاب فيه(٦)، ومشاهد أُخَر./ وقد يقيمون هناك دابة - إما بغلة وإما فرساً [وإما غير ذلك](٧) - ليركبها إذا خرج،

(١) «بها»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «طلاق البدعة».
(٤) (ب): «للقول».
(٥) (ن)، (م): «السرداب».
(٦) (أ)، (ب): «غائب فيه». وفي معجم البلدان: «سامراء» لغة في سر من رأى، مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة وقد خربت. . وبسامراء قبر الإمام علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر، وابنه الحسن بن علي العسكريين، وبها غاب المنتظر - في زعم الشيعة الإمامية -». وينكر العاملي ذلك في كتابه: «أعيان الشيعة» (١/ ٦٩)، ويقول: «فالإمامية تعتقد في الإمام المهدي أنه حي غائب عن الأبصار موجود في الأمصار لا أنه في السرداب ولا أنه مات ثم يرجع إلى الدنيا. والمهدي المنتظر متفق عليه بين جميع المسلمين وإنَّما اختلفوا في أنه ولد أو سيولد».
على أنَّ هذا الإنكار، تكذبه كتب الشيعة وغير الشيعة. فالشهرستاني يذكر في «الملل والنِّحَل» (١/ ١٥٠): أن الإمام الثاني عشر هو «محمد القائم المنتظر الذي هو بسر من رأى». وينقل (Donaldson) في كتابه المشار إليه آنفاً (P. 233) عن المجلسي في كتابه «جنات الخلود»: أن محمد بن الحسن اختفى في سرداب في منزله الذي ورثه عن أبيه بسامراء. كما ينقل (P. 245) عن كتاب «نزهة القلوب» للمستوفي: أن المهدي اختفى في سامراء سنة ٢٤٦هـ/ ٨٧٨م. وانظر أيضاً: دائرة المعارف الإسلامية (مادة: سامراء).
(٧) «وإما غير ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

ويقيمون هناك إما في طرفي النهار وإما في أوقات أُخَر من ينادي عليه بالخروج: يا مولانا اخرج [يا مولانا اخرج](١). ويشهرون السلاح ولا أحد هناك يقاتلهم(٢). وفيهم من يقوم في أوقات الصلاة(٣) دائماً لا يصلي خشية أن يخرج وهو في الصلاة، فيشتغل بها عن [خروجه] وخدمته(٤)، وهم في/ أماكن بعيدة عن مشهده ١/ ٤٦
كمدينة النبي ﷺ، إمَّا في العشر الأواخر من [شهر](٥) رمضان، وإمَّا في غير ذلك(٦)، يتوجهون إلى المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه.

ومن المعلوم أنه لو كان موجوداً وقد أمره الله بالخروج، فإنه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه، وإن لم يؤذن له فهو لا يقبل منهم، وأنه إذا خرج فإن الله يؤيده ويأتيه بما يركبه وبمن يعينه وينصره، لا يحتاج إلى أن يوقف [له](٧) دائماً من الآدميين من ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً.

والله سبحانه قد عاب في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعاءه، فقال تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ * إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [سورة فاطر: ١٣، ١٤]، هذا مع أن الأصنام موجودة، وكان يكون فيها(٨) أحياناً شياطين تتراءى لهم وتخاطبهم. ومن خاطب معدوماً كانت حالته أسوأ من حال من خاطب موجوداً وإن كان جماداً، فمن دعا المنتظر الذي لم يخلقه الله(٩) / ١/ ٤٧

---

(١) عبارة «يا مولانا اخرج» الثانية: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) ذكر ابن بطوطة في رحلته «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار» (١/ ١٦٤)، المطبعة الخيرية، القاهرة ١٣٢٢هـ، عند كلامه عن مدينة «الحلَّة» ما يلي: «وبمقربة من السوق الأعظم بهذه المدينة مسجد على بابه ستر حرير مسدول وهم يسمونه مشهد صاحب الزمان ومن عادتهم أنه يخرج في كل ليلة مائة رجل من أهل المدينة عليهم السلاح وبأيديهم سيوف مشهورة فيأتون أمير المدينة بعد صلاة العصر فيأخذون منه فرساً ملجماً أو بغلاً... ويأتون مشهد صاحب الزمان فيقفون بالباب ويقولون: «باسم الله يا صاحب الزمان، باسم الله اخرج، قد ظهر الفساد، وكثر الظلم، وهذا أوان خروجك.. إلخ». وانظر: (Donaldson)، المرجع المشار إليه آنفاً، (PP. 245 - 246).

(٣) «الصلاة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) (ن)، (م): «عن خدمته».

(٥) «شهر»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) (ن)، (م): «وإما في غيره».

(٧) «له»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «بها».

(٩) أورد النوبختي اختلاف فرق الشيعة في أمر المهدي، فذكر أن فرقة منهم تقول: إن المهدي (محمد بن الحسن القائم الحجَّة)، ولد قبل وفاة والده (الحسن بن علي العسكري) بسنين وهو مستور لا يُرى خائف من جعفر وغيره من أعدائه وإنها إحدى غيباته. (انظر: فرق الشيعة، ص ٨٤-٨٥). وفرقة تقول: بل ولد للحسن ولد بعد وفاته بثمانية شهور وهو مستور لا يرى (ص٨٥). وفرقة ثالثة تقول: إنه لا ولد للحسن أصلاً لأنا قد امتحنا ذلك وطلبناه بكل وجه فلم نجده، ولو جاز أن نقول في مثل=

كان ضلاله أعظم من ضلال هٰؤلاء. وإذا قال: أنا أعتقد وجوده، كان بمنزلة قول أولئك: نحن نعتقد أن هٰذه الأصنام لها شفاعة عند الله، فيعبدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا يضرهم[(١)]، ويقولون: هٰؤلاء شفعاؤنا عند الله.

والمقصود: أن كليهما[(٢)] يدعو من لا ينفع دعاؤه، وإن كان أولئك اتخذوهم [شفعاء][(٣)] آلهة، وهٰؤلاء يقولون: هو إمام معصوم. فهم يوالون عليه ويعادون
ظ ٥ عليه كموالاة المشركين علىٰ آلهتهم، ويجعلونه ركناً في الإيمان لا يتم الدين[(٤)] / إلَّا به، كما يجعل بعض المشركين آلهتهم كذلك.

وقد قال[(٥)] تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ
١/ ٤٨ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ * / وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: ٧٩، ٨٠][(٦)]، فإذا كان من يتخذ الملائكة والنبيين أرباباً بهٰذه الحال، فكيف بمن يتخذ إماماً معدوماً لا وجود له! وقد قال تعالىٰ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣١].

وقد ثبت في الترمذي وغيره من [حديث] عديّ بن حاتم [أنه] قال[(٧)]: يا رسول الله: ما عبدوهم. فقال: «**إنَّهم أحلُّوا لهم الحرام وحرَّموا عليهم الحلال فأطاعوهم، فكانت تلك عبادتهم إياهم**»[(٨)] ....

=الحسن وقد توفي ولا ولد له: إن له ولداً خفياً، لجاز مثل هٰذه الدعوىٰ في كل ميت من غير خلف، ولجاز مثل ذلك في النبي صلىٰ الله عليه وآله أن يُقال: خلف ابناً نبياً رسولاً (ص٨٥ ـ ٨٧).
وفرقة رابعة قالت: إنه لا يوجد إمام بعد الحسن وإن جاز أن يبعث الله القائم إذا شاء (ص٨٧ ـ ٨٨).
وأما الإمامية فيقولون: إن الحسن العسكري قد توفي وإن ابنه هو الإمام من بعده، وهو خائف مستور بستر الله تعالىٰ، وليس علينا البحث في أمره، بل البحث عن ذلك وطلبه محرم لا يحلّ (ص٩٠ ـ ٩٣).
علىٰ أنه توجد فرق أخرىٰ تجعل المهدي شخصاً آخرَ غير محمد بن الحسن، فبعضهم يجعله محمد بن الحنفية، كما ذكرنا من قبل. وغيرهم يقولون: هو الحسن بن علي، وآخرون يقولون: بل هو إسماعيل بن جعفر، وهم الإسماعيلية.

(١) (ن)، (م): «ما لا يضرهم ولا ينفعهم».
(٢) (أ)، (ن)، (م): «أن كلاهما».
(٣) «شفعاء»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «الدين»: ساقطة من (م).
(٥) (أ)، (ب): «وقال».
(٦) آية ٨٠ من سورة آل عمران ليست في (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «عن عدي بن حاتم قال».
(٨) في: سنن الترمذي ٤/ ٣٤١ ـ ٣٤٢ (كتاب التفسير، سورة التوبة)، عن عدي بن حاتم قال: أتيت=

فهـؤلاء اتخذوا أناساً[١] موجودين أرباباً، وهـؤلاء يجعلون الحلال والحرام معلَّقاً بالإمام المعدوم الذي لا حقيقة له، ثم يعملون بكل ما يقول[٢] المنتسبون إليه[٣] إنه يحلله ويحرمه، وإن خالف الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، حتىٰ أن طائفتهم/ ١/ ٤٩
إذا اختلفت علىٰ قولين قالوا: القول[٤] الذي لا يُعرف قائله هو الحق؛ لأنه قول هـذا الإمام المعصوم. فيجعلون الحلال ما حلله والحرام ما حرَّمه هـذا الذي لا يوجد، وعند[٥] من يقول إنه موجود لا يعرفه أحد، ولا يمكن أحد أن ينقل عنه كلمة واحدة.

ومن حماقاتهم تمثيلهم لمن يبغضونه[٦] بالجماد[٧] أو حيوان، ثم يفعلون بذلك الجماد والحيوان ما يرونه عقوبة لمن يبغضونه[٦]، مثل: اتخاذهم نعجة ـ[٨] وقد تكون نعجة حمراء لكون عائشة تسمىٰ الحميراء[٨] ـ يجعلونها عائشة ويعذّبونها بنتف شعرها. . وغير ذلك. ويرون أن ذلك عقوبة لعائشة. ومثل: اتخاذهم حِلْساً مملوءاً سمناً ثم يبعجون[٩] بطنه فيخرج السمن فيشربونه، ويقولون: هـذا مثل ضرب عمر وشرب دمه[١٠]. ومثل: تسمية بعضهم لحمارين من حُمُر الرحا أحدهما بأبي بكر والآخر بعمر، ثم يعاقبون[١١] الحمارين، جعلاً منهم تلك العقوبة [عقوبة][١٢] لأبي بكر وعمر. / وتارة يكتبون أسماءهم علىٰ أسفل أرجلهم، [حتىٰ أن بعض ١/ ٥٠
الولاة جعل يضرب رِجْلَيْ من فعل ذلك ويقول: إنَّما ضربت أبا بكر وعمر، ولا أزال أضربهما حتىٰ أعدمهما. و منهم من يسمي كلابه باسم أبي بكر وعمر ويلعنهما، ومنهم من إذا سمىٰ كلبه فقيل له: «بكير» يضارب من يفعل ذلك،

= النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: يا عدي، اطرح عنك هـذا الوثن، وسمعته يقرأ في سورة براءة ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾، قال: «أما أنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلّوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرَّمُوه». «قال الترمذي: «هـذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من حديث عبد السلام بن حرب، وغُطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث».

(١) (م): «ناساً».
(٢) (ن): «بما يقول».
(٣) (ب): «المثبتون».
(٤) (ب): «علىٰ قولين فالقول. . . ».
(٥) (ب): «عنه»، وهو خطأ.
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (م): «الجماد».
(٨ ـ ٨) ساقط من (ن)، (م).
(٩) (أ): «يبيعون»؛ (ب): «يشقون».
(١٠) ينقل (Donaldson) في كتابه المشار إليه آنفاً (P. 4) عن قاموس الإسلام Dictionary of Islam وصفاً لما يفعله الشيعة في عيد الغدير فيقول: إنهم يصنعون ثلاثة تماثيل من العجين تمثّل أبا بكر وعمر وعثمان ويملئونها بالعسل ثم يطعنونها بالمدىٰ فيسيل منها العسل ليرمز بذلك إلىٰ دم الخلفاء الثلاثة الغاصبين.
(١١) (أ)، (ب): «عقوبة».
(١٢) «عقوبة»: زيادة في (أ)، (ب).

ويقول: تسمي كلبي باسم أصحاب النار. ومنهم[١] من يعظّم أبا لؤلؤة المجوسي الكافر الذي كان غلاماً للمغيرة بن شعبة لما قتل عمر، ويقولون: واثارت أبي لؤلؤة! فيعظّمون[٢] كافراً مجوسياً باتفاق المسلمين؛ لكونه قتل عمر رضي الله عنه.

ومن حماقتهم: إظهارهم لما يجعلونه مشهداً، فكم كذّبوا الناس وادَّعُوا أن في هٰذا المكان ميتاً من أهل البيت، وربما جعلوه مقتولاً، فيبنون ذلك مشهداً، وقد يكون ذلك قبر كافر أو قبر بعض الناس، ويظهر ذلك بعلامات كثيرة.

ومعلوم أن عقوبة الدواب المسماة بذلك][٣] ونحو هٰذا الفعل، لا يكون إلَّا[٤] من فعل أحمق الناس وأجهلهم، فإنه من المعلوم أنا[٥] لو أردنا أن نعاقب فرعون وأبا لهب وأبا جهل وغيرهم ممن ثبت بإجماع المسلمين أنهم من أكفر الناس

١/ ٥١ مثل هٰذه العقوبة، لكان هٰذا من أعظم الجهل؛ / لأنَّ[٦] ذلك لا فائدة فيه، بل إذا قتل كافر يجوز قتله أو مات حتف أنفه، لم يجز بعد قتله أو موته أن يُمَثَّلَ به، فلا يُشق بطنه ولا[٧] يجدع أنفه وأذنه [ولا تقطع يده][٨] إلَّا أن يكون ذلك على سبيل المقابلة.

[فقد ثبت] في صحيح[٩] مسلم وغيره عن بريدة عن النبي ﷺ أنه كان إذا بعث أميراً على جيش أو سرية[١٠] أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله [تعالى][١١] وأوصاه بمن معه من المسلمين خيراً، وقال: **«اغزوا في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، لا تَغُلُّوا ولا تغدروا ولا تُمَثِّلُوا ولا تقتلوا وليداً»**[١٢].

---

(١) (أ): «وفيهم».
(٢) «فيتولون».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٤) (أ): «ونحو هٰذا مثل هٰذا الفعل إلَّا»؛ (ن)، (م): «فهل مثل هٰذا الفعل إلَّا». والمثبت من (ب).
(٥) «أنا»: ساقطة من (م).
(٦) (ن)، (م): «فإن».
(٧) (أ)، (ب): «أو».
(٨) «ولا تقطع يده»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «ففي صحيح».
(١٠) (ن)، (م): «على سرية أو جيش».
(١١) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) الحديث في: مسلم ٣/ ١٣٥٦-١٣٥٨ (كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء..)، عن سليمان بن بريدة عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ، وأوله: كان رسول الله ﷺ إذا أمّر أميراً على جيش أو سرية، أوصاه... ثم قال: «اغزوا بسم الله في سبيل...» الحديث. وهو ـ مع اختلاف في اللفظ ـ في: سنن أبي داود ٣/ ٥١ ـ ٥٢ (كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين)؛ سنن الترمذي ٣/ ٨٥-٨٦ (كتاب السير، باب ما جاء في وصية النبي ﷺ في القتال)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٣ ـ ٩٥٤ (كتاب الجهاد، باب وصية الإمام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٥٨.

وفي السنن: أنه كان في خطبته يأمر بالصدقة وينهى عن الْمُثْلَة(١)، مع أن/ ١/ ٥٢
التمثيل بالكافر بعد موته، فيه نكاية بالعدو، لكن نُهِيَ عنه؛ لأنَّها زيادة إيذاء(٢) بلا حاجة، فإن المقصود: كفّ شرّه بقتله [وقد حصل](٣).

فهـؤلاء الذين يبغضونهم لو كانوا كفَّاراً وقد ماتوا، لم يكن لهم بعد موتهم أن يمثِّلوا بأبدانهم: لا يضربونهم، ولا يشقون بطونهم، ولا ينتفون شعورهم، مع أن في ذلك نكاية فيهم، فأمَّا إذا فعلوا ذلك بغيرهم ظنًّا أنَّ ذلك يصل إليهم، كان غاية الجهل، فكيف إذا كان بمحرَّمٍ(٤) كالشاة التي يحرم إيذاؤها بغير حق! فيفعلون ما لا يحصل لهم [به](٥) منفعة أصلاً، بل ضرر في الدين والدنيا والآخرة، مع تضمنه غاية الحمق والجهل.

ومن حماقتهم: إقامة المأتم(٦) والنياحة على من قد(٧) قتل من سنين عديدة(٨). ومن المعلوم أن المقتول وغيره من الموتى إذا فعل مثل ذلك بهم عقب موتهم كان ذلك مما حرَّمه الله ورسوله، فقد ثبت في الصحيح(٩) عن النبي ﷺ أنه قال: «**ليسَ منَّا من لَطَم الخدود وشقَّ/ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية**»(١٠). وثبت في الصحيح عنه(١١) أنه ١/ ٥٣
بريء من الحالقة والصالقة والشَّاقّة(١٢)، ....

---

(١) في: سنن الدارمي ١/ ٣٩٠ (كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة)، عن عمران بن حصين قال: ما خطبنا رسول الله ﷺ إلَّا أمرنا فيها بالصدقة ونهانا عن الْمُثْلَة. وفي: البخاري ٥/ ١٢٩ (كتاب المغازي، باب قصة عُكل وعُرينة).. قال قتادة: بلغنا أن النبي ﷺ بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن الْمُثْلَة. وانظر: سنن أبي داود ٣/ ٧٢ (كتاب الجهاد، باب في النهي عن الْمُثْلَة).

(٢) (أ): «لأنه زائدة إيذاء»؛ (ب): «لأنه زيادة إيذاء».

(٣) «وقد حصل»: ساقطة من (م)، (ن).

(٤) (ن)، (م): «بمحترم»، وهو تحريف.

(٥) «به»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) (أ): «المآتم».

(٧) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (ن)، (م): «عظيمة».

(٩) (ن)، (م): «وفي الصحيح».

(١٠) الحديث بألفاظ مقاربة عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - في: البخاري ٢/ ٨١ (كتاب الجنائز، باب ليس منَّا مَنْ شقَّ الجيوب)، ٢/ ٨٢ (كتاب الجنائز، باب ليس منَّا مَنْ ضرب الخدود)، ٤/ ١٨٣ - ١٨٤ (كتاب المناقب، باب ما ينهى عن دعوة الجاهلية)؛ مسلم ١/ ٩٩ (كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود)؛ سنن الترمذي ٢/ ٢٣٤ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود)؛ سنن النسائي ٤/ ١٧ (كتاب الجنائز، باب الخدود)، ٤/ ١٨ (كتاب الجنائز، باب شقّ الجيوب)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٤ - ٥٠٥ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن ضرب الخدود وشقّ الجيوب)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٤٠، ٦/ ٧٩، ١١٦، ١٦٧.

(١١) (ن)، (م): «وفي الصحيح عنه».

(١٢) الحديث عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - في: البخاري ٢/ ٨١ (كتاب الجنائز، باب ما ينهى من الحلق عند المصيبة)، ولفظه: «.. إن رسول الله ﷺ بريء من الصالقة والحالقة والشَّاقَّة..»=

(١ [فالحالقة التي تحلق شعرها عند المصيبة]١)، والصالقة هي(٢) التي ترفع صوتها [عند المصيبة](٣)، بالمصيبة، والشاقَّة التي تشقّ ثيابها.

١/ ٥٤ وفي الصحيح عنه أنه قال: **«إنَّ النائحةَ إذا لم تتب قبل موتها، فإنها تلبس/ يوم القيامة درعاً من جرب وسربالاً من قطران»**(٤). وفي الصحيح عنه أنه قال: **«من يُنح عليه فإنه يعذب بما يُنح عليه»**(٥). والأحاديث في هٰذا المعنىٰ كثيرة.

=الحديث. وهو في: مسلم ١/ ١٠٠ (كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوىٰ الجاهلية). وقال النووي (شرح مسلم ٢/ ١١٠): «**فالصالقة**: وقعت في الأصول بالصاد، وسلق بالسين، وهما صحيحان، وهما لغتان: السلق والصلق وسلق وصلق وهي صالقة وسالقة؛ وهي التي ترفع صوتها عند المصيبة. **والحالقة**: هي التي تحلق شعرها عند المصيبة. **والشاقة**: التي تشق ثوبها عند المصيبة. هٰذا هو المشهور الظاهر المعروف. وحكىٰ القاضي عياض عن ابن الأعرابي أنه قال: الصلق ضرب الوجه. وأما **دعوى الجاهلية**، فقال القاضي: هي النياحة، وندب الميت والدعاء بالويل وشبهه. والمراد **بالجاهلية**: ما كان في الفترة قبل الإسلام».

(١ ـ ١): ساقط من (ن)، (م).

(٢) «هي»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) «عند المصيبة»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) الحديث عن أبي مالك الأشعري ـ رضي الله عنه ـ مع حديث آخر قبله في: مسلم ٢/ ٦٤٤ (كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة)، وأول الحديث الأول: «أربع في أمتي من أمر الجاهلية...». والحديث الثاني نصه: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تُقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب». وجاء الحديث مع اختلاف في الألفاظ في: سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤ (كتاب الجنائز، باب في النهي عن النياحة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣. وذكر ابن ماجه في سننه (١/ ٥٠٤) بلفظ مقارب عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ. وجاء في التعليق عليه ما يبين ضعفه.

(٥) هٰذا الحديث جاء في (أ)، (ب) قبل الحديث السابق، وفيهما: «من نيح عليه.. بما نيح عليه». والحديث جاء بهٰذا اللفظ عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في: المسند (ط. المعارف) ٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧، وفيه: «... بما نيح عليه يوم القيامة»، وصحح الشيخ أحمد شاكر الحديث. وجاء الحديث بلفظ: «من نيح عليه يعذب بما نيح عليه» عن المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ. (وجاء مطولاً في بعض الروايات) في: البخاري ٢/ ٨٠ (كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة علىٰ الميت)، وأوله: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن كذباً عليَّ ليس ككذب علىٰ أحد»؛ مسلم ٢/ ٦٤٤ (كتاب الجنائز، باب الميت يعذّب ببكاء أهله عليه)؛ سنن الترمذي ٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥ (كتاب الجنائز، باب في كراهية النوح)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٤٥، ٢٥٢. وأطال النووي في شرحه علىٰ مسلم (٦/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩) الكلام علىٰ هٰذا الحديث وأمثاله. ومن ذلك قوله: «واختلف العلماء في هٰذه الأحاديث فتأوّلها الجمهور علىٰ من وصّىٰ بأن يُبكىٰ عليه ويُناح بعد موته فنفذت وصيته، فهٰذا يعذّب ببكاء أهله عليه ونوحهم؛ لأنَّه بسببه ومنسوب إليه. قالوا: فأمَّا من بكىٰ عليه أهل وناحوا من غير وصية منه، فلا يعذّب؛ لقول الله تعالىٰ: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرىٰ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٤]. قالوا: وكان من عادة العرب الوصية بذلك، ومنه قول طرفة بن العبد:

إذا مت فانعيني بما أنا أهله ... وشقي عليَّ الجيب يا ابنة معبد

قالوا: فخرج الحديث مطلقاً حملاً علىٰ ما كان معتاداً لهم».

١/٥٥ وهؤلاء يأتون من لطم الخدود وشق الجيوب ودعوى الجاهلية، / وغير ذلك من المنكرات بعد موت الميت بسنين كثيرة، ما لو فعلوه عقب موته لكان ذلك من أعظم المنكرات التي حرمها الله ورسوله، فكيف بعد هذه المدة الطويلة!

ومن المعلوم أنه قد قُتِلَ من الأنبياء وغير الأنبياء[(١)] ظلماً وعدواناً، مَنْ هُوَ أفضل من الحسين، قُتِلَ أبوه ظلماً وهو أفضل منه، وقُتِلَ عثمان بن عفان وكان قتله أول الفتن العظيمة التي وقعت بعد موت النبي ﷺ، وترتب عليه من الشرّ والفساد أضعاف ما ترتب على قتل الحسين، وقُتِلَ غير هؤلاء ومات وما فعل أحد - لا من المسلمين ولا غيرهم - مأتماً ولا نياحة على ميت ولا قتيل بعد مدة طويلة من قتله، إلَّا هؤلاء الحمقى الذين لو كانوا من الطير لكانوا رَخَماً، ولو كانوا من البهائم لكانوا حُمُراً.

ومن ذلك: أن بعضهم لا يوقد خشب الطَرْفاء[(٢)] لأنه بلغه أن دم الحسين وقع على شجرة من الطَرْفاء، ومعلوم أن تلك الشجرة بعينها لا يكره وقودها ولو كان عليها من[(٣)] أي دم كان، فكيف بسائر الشجر الذي لم يصبه الدم!؟

١/٥٦ وحماقاتهم يطول وصفها لا يحتاج إلى أن تُنْقَلَ[(٤)] بإسناد، [ولكن ينبغي أن/ يُعلم مع هذا][(٥)] أن المقصود[(٦)] أنه من ذلك الزمان القديم يصفهم الناس بمثل هذا من عهد التابعين وتابعيهم، [(٧)][كما ثبت بعض ذلك إما عن الشعبي، وإما أن يكون من كلام عبد الرحمن، وعلى التقديرين فالمقصود حاصل، فإن عبدالرحمن كان في زمن تابعي التابعين. وإنَّما ذكرنا هذا لأنَّ عبد الرحمن][(٧)] وكثير من الناس لا يُحتج بروايته المفردة - إما لسوء حفظه وإما لتهمة[(٨)] في تحسين الحديث، وإن كان له ص ٦ علم ومعرفة بأنواع من العلوم/ - ولكن يصلحون[(٩)] للاعتضاد والمتابعة، كمقاتل بن

---

(١) (ن)، (م): «من الأنبياء وغيرهم».
(٢) في اللسان: «الطرفة شجرة وهي الطرف، والطرفاء: جماعة الطرفة.. وقال أبو حنيفة: الطرفاء من العضاه، وهدبه مثل هدب الأثل، وليس له خشب وإنَّما يخرج عصياً سمحة في السماء، وقد تتحمض بها الإبل إذا لم تجد حمضاً غيره. وقال أبو عمرو: الطرفاء من الحمض».
(٣) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ): «ومن حماقاتهم كما يطول وصفها لا يحتاج أن تنقل»؛ (ب): «ومن حماقاتهم ما يطول وصفها ولا يحتاج أن تُنقل».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «والمقصود».
(٧-٧): ساقط من (ن)، (م).
(٨) (ب): «لتهمته»؛ (أ): «التهمة».
(٩) (ب): «يصلح».

سليمان ومحمد بن عمر الواقدي وأمثالهما. فإن كثرة الشهادات والأخبار قد تُوجب العلم وإن لم يكن كل من المخبرين ثقة حافظاً[١]، حتىٰ يحصل العلم بمخبر الأخبار المتواترة، وإن كان المخبرون من أهل الفسوق إذا لم يحصل بينهم تشاعر[٢] وتواطؤ، والقول الحق الذي يقوم عليه الدليل يُقبل من كل من قاله، وإن لم يُقبل بمجرد إخبار المخبِر به.

فلهٰذا ذكرنا ما ذكره عبد الرحمٰن بن مالك بن مِغْوَل، فإن غاية ما فيه أنه قاله
١/ ٥٧ ذاكراً لا آثراً[٣]، وعبد الرحمٰن هذا يروي عن أبيه وعن الأعمش/ وعن عبيد[٤] الله ابن عمر، ولا يحتج بمجرد[٥] مفرداته فإنه ضعيف.

ومما ينبغي أن يُعرف أن ما يوجد في جنس الشيعة من الأقوال والأفعال المذمومة وإن كان أضعاف ما ذُكِر، لكن قد لا يكون هٰذا كله في الإمامية [الاثنىٰ عشرية][٦] ولا في الزيدية، ولكن يكون كثير منه في الغالية وفي كثير من عوامهم، مثل ما يُذْكَر عنهم من تحريم لحم الجمل، وأن الطلاق يشترط فيه رضا المرأة ونحو ذلك مما يقوله بعض عوامّهم[٧]، وإن كان علماؤهم لا يقولون ذلك، ولكن لما كان أصل مذهبهم[٨] مستنداً إلىٰ جهل، كانوا أكثر الطوائف كذباً وجهلاً[٩].

فصل

الرافضة هم أضلّ الناس في المعقول والمنقول

ونحن نبيّن - إن شاء الله تعالىٰ - طريق الاستقامة، في معرفة هٰذا الكتاب[٧] «منهاج الندامة» بحول الله وقوته. وهٰذا الرجل سلك مسلك/ سلفه شيوخ الرافضة
١/ ٥٨ كابن النعمان المفيد[١٠]، ومتبعيه: ....

---

(١) (ن)، (م): «حافظا ثقة».
(٢) (ب): «تشاغر»؛ (م): «تشاور».
(٣) (ب): «إنه قال ذاكراً لأثر».
(٤) (ن): «عبد».
(٥) «بمجرد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «الاثنىٰ عشرية»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «ونحو ذلك مما يقوله من يقوله من عوامهم». و«بعض»: سقطت من (م).
(٧) (ن)، (م): «لكن لما صار أهل مذهبهم»، وهو تحريف.
(٨) الفقرة الطويلة التي أولها: «ولكن ينبغي أن يعلم أن مع هٰذا أن المقصود أنه من ذلك الزمان القديم (ص٣٥ س١)... كانوا أكثر الطوائف كذباً وجهلاً، هي الفقرة التي أشرت إليها في (ص٢٣ ت٣). وقد كان إثباتها في ذلك الموضع في نسختي (ن)، (م) خطأ من الناسخ.
(٩) (م): «ما في هٰذا الكتاب».
(١٠) محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادي الملقب بالشيخ المفيد. قال الخوانساري (روضات الجنات، ص ٥٣٦): «كان من أجلّ مشايخ الشيعة ورئيسهم وأستاذهم، وكل من تأخر عنه استفاد منه، توفي سنة ٤١٣هـ». وانظر ترجمته في: روضات الجنات، ص ٥٣٦ - ٥٤٣؛ تنقيح المقال (٣/ ١٨٠ - ١٨١)؛ شذرات الذهب (٣/ ١٩٩ - ٢٠٠).

كالكراجكي(١) وأبي القاسم الموسوي(٢) والطوسي(٣) وأمثالهم. فإن الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها. وإنَّما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل(٤) وبالإلحاد، وعلماؤهم يعتمدون على نقل مثل أبي مِخْنَف/ لوط بن يحيى(٥) وهشام ابن محمد ابن السائب(٦) وأمثالهما من المعروفين بالكذب عند أهل العلم، مع أن أمثال هؤلاء هم من(٧) أجلّ من يعتمدون عليه في النقل؛ إذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافتراء ممن لا يُذكر في الكتب ولا يعرفه أهل العلم بالرجال. ٥٩/١

وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب. قال أبو حاتم الرازي(٨) ....

---

(١) محمد بن علي الكراجكي، الشيخ أبو الفتح، المتوفى سنة ٤٤٩هـ، وهو من تلامذة المفيد. ترجمته في: تنقيح المقال (٣/ ١٥٩)؛ روضات الجنات، ص ٥٥٢-٥٥٣؛ لسان الميزان (٥/ ٣٠٠).

(٢) علي بن الحسين بن موسى بن محمد أبو القاسم، ويعرف بـ«السيد المرتضى علم الهدى». ذكر الخوانساري أنه قرأ على الشيخ المفيد، وقد توفي سنة ٤٣٦هـ. ترجمته في: روضات الجنات، ص ٣٧٤-٣٧٩؛ الرجال للنجاشي، ص ٢٠٦-٢٠٧؛ لسان الميزان (٤/ ٢٢٣-٢٢٥)؛ مقدمة «أمالي المرتضى» تحقيق الأستاذ أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م.

(٣) محمد بن الحسن بن علي الطوسي أبو جعفر، شيخ الإمامية ورئيس الطائفة، كان تلميذاً للشيخ المفيد، وتوفي سنة ٤٦٠هـ. ترجمته في: تنقيح المقال (٣/ ١٠٤-١٠٥)؛ روضات الجنات، ص٥٥٣؛ الرجال للنجاشي، ص ٣١٦؛ لسان الميزان (٥/ ١٣٥).

(٤) «بل»: زيادة في (ن) فقط.

(٥) (أ)، (ب): «أبي مخنف لوط بن علي»، وهو خطأ. في ميزان الاعتدال (٢/ ٢٦٠): «لوط بن يحيى أبو مخنف، إخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره. وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم، وقد مات قبل السبعين ومائة». وانظر ترجمته في: روضات الجنات، ص ٧٣٢؛ الرجال للنجاشي، ص ٢٤٥.

(٦) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي. في ميزان الاعتدال (٣/ ٢٥٦): «.. قال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن عساكر: رافضي ليس بثقة.. مات سنة أربع ومائتين». وانظر ترجمته أيضاً في: الرجال للنجاشي، ص ٣٣٩-٣٤٠.

(٧) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) أبو حاتم الرازي الحافظ الكبير، من أقران البخاري ومسلم، وهو: محمد بن إدريس الحنظلي، ولد بالري سنة ١٩٥هـ، وتوفي ببغداد سنة ٢٧٧هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ٣١-٣٤)؛ تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٧-٥٥٩)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٧٣-٧٧)؛ طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣-٢٨٦)؛ سزكين (١/ ٢٧٣-٢٧٤)؛ الأعلام (٦/ ٢٥٠).

سمعت يونس بن عبد الأعلى[(١)] يقول[(٢)]: قال أشهب بن عبدالعزيز[(٣)] سُئِلَ
١/ ٦٠ مالك/ عن الرافضة، فقال: لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون. وقال أبو حاتم: حدَّثنا حرملة[(٤)]، [قال][(٥)]: سمعت الشافعي يقول: لم أر أحداً أشهد بالزور من الرافضة. وقال مؤمّل بن إهاب[(٦)]: سمعت يزيد بن هارون[(٧)] يقول: يُكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلَّا الرافضة فإنهم يكذبون. وقال محمد بن سعيد الأصبهاني[(٨)]: سمعت شريكاً يقول: أحمل العلم عن كل من لقيت إلَّا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً. [وشريك هٰذا هو شريك ابن عبد الله القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثوري وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه: أنا من الشيعة، وهٰذه شهادته فيهم][(٩)]. وقال أبو معاوية[(١٠)]:
١/ ٦١ سمعت الأعمش يقول: أدركت الناس وما يسمونهم إلَّا الكذَّابين؛/ يعني: أصحاب المغيرة بن سعيد[(١١)]. قال الأعمش: ولا عليكم ألَّا تذكروا[(١٢)] هٰذا فإني

---

(١) يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة أبو موسى المصري، المتوفى سنة ٢٦٤هـ. ذكر عنه الشافعي: «ما رأيت بمصر أعقل من يونس بن عبد الأعلى». ترجمته في: ابن خلّكان (٦/ ٢٧٤ ـ ٢٥٠)؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٣٧٩.

(٢) (ن)، (م): «قال».

(٣) أبو عمرو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ. ترجمته في: ابن خلّكان (١/ ٢١٥ ـ ٢١٧)؛ تهذيب التهذيب (١/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٤) أبو عبد الله حرملة بن يحيى بن عبد الله التجيبي الزميلي المصري صاحب الإمام الشافعي، المتوفى سنة ٢٤٣هـ. ترجمته في: ابن خلّكان (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤)؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٦٣.

(٥) «قال»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) مؤمل بن إهاب بن عبد العزيز الربيع، المتوفى سنة ٢٥٤هـ. قال عنه أبو حاتم: «صدوق». ترجمته في: الخلاصة للخزرجي، ص ٢٣٧.

(٧) يزيد بن هارون السلمي، أبو خالد الواسطي، أحد الأعلام الحفَّاظ المشاهير، توفي سنة ٢٠٦هـ. ترجمته في: الخلاصة للخزرجي، ص ٣٧٤.

(٨) محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي، المعروف بابن الأصبهاني، روى عن شريك، وروى عنه البخاري. وقال النسائي عنه: «ثقة». توفي سنة ٢٢٠. ترجمته في: الخلاصة للخزرجي ص ٢٨٨.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(١٠) هو: محمد بن خازم التميمي، أبو معاوية الضرير، تلميذ الأعمش. وثَّقه النسائي، وقال ابن شيبة: «ربما دلّس»، توفي سنة ١٩٥هـ. ترجمته في: الخلاصة للخزرجي، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١١) هو: المغيرة بن سعيد البجلي أبو عبد الله الكوفي. كان مولى لخالد بن عبد الله القسري، ولما ادَّعى النبوة لنفسه، قتله خالد وصلبه وأحرقه في حدود العشرين ومائة. وقد وصف الذهبي (ميزان الاعتدال ٣/ ١٩١) المغيرة: بأنه الرافضي الكذَّاب. انظر ترجمته في: ميزان الاعتدال (٣/ ١٩١ ـ ١٩٢)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨)؛ الإسفراييني، ص ٧٣؛ الفَرْق بين الفِرَق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨؛ المقالات للأشعري (١/ ٦٨ ـ ٧٣، ٧٥ ـ ٧٦).

(١٢) (أ)، (ب): «أن تذكروا».

لا آمنهم أن يقولوا: إنا أصبنا الأعمش[(١)] مع امرأة.

وهٰذه آثار ثابتة رواها[(٢)] [أبو عبد الله][(٣)] بن بطَّة في «الإبانة الكبرىٰ»[(٤)] هو وغيره. وروىٰ أبوالقاسم الطبري [(٥)] كلام الشافعي فيهم من وجهين: من رواية الربيع[(٦)]. قال سمعت[(٥)] الشافعي يقول: ما رأيت في أهل الأهواء قوماً/ أشهد بالزور من الرافضة. ورواه أيضاً من طريق حرملة، وزاد في ذلك: ما رأيت أشهد علىٰ الله بالزور من الرافضة. وهٰذا المعنىٰ ـ وإن كان صحيحاً ـ فاللفظ الأول هو الثابت عن الشافعي، ولهٰذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه يرد[(٧)] شهادة من عُرِفَ بالكذب كالخطابية[(٨)]. ٦٢/١

ورد شهادة من عُرِف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء، وتنازعوا في شهادة سائر أهل الأهواء: هل تُقْبَل مطلقاً؟ أو تُرَدّ مطلقاً؟ أو تُرَدّ شهادة الداعية إلىٰ البدع؟

---

(١) الأعمش هو: سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي. في ميزان الاعتدال (١/ ٤٢٣): «أحد الأئمة الثقات، عداده في صغار التابعين، ما نقموا عليه إلا التدليس.. يحسن الظن بمن يحدّثه ويروي عنه، ولا يمكننا بأن نقطع عليه بأنه علم ضعف ذلك الذي يدلسه فإن هٰذا حرام». ونقل ابن حجر (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٢٣)؛ عن العجلي: أنَّ الأعمش كان فيه تشيع»، وقد توفي سنة ١٤٨هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١/ ٢٢٠ـ ٢٢٣)؛ تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢ـ٢٢٦)؛ روضات الجنات، ص ٣١٩ـ ٣٢٠.

(٢) (ب): «قد رواها»؛ (أ): «قد رواه». (٣) «أبو عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).

(٤) عبيد الله بن محمد بن حمدان أبو عبد الله العُكْبَرِيّ المعروف بـ«ابن بطة»، توفي سنة ٣٨٧هـ. ذكر ابن أبي يعلىٰ من مصنفاته: «الإبانة الكبرىٰ»، و«الإبانة الصغرىٰ». انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤ـ ١٥٣)؛ شذرات الذهب (٣/ ١٢٢ـ ١٢٤).

(٥ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب)، ومكانه في (أ): «وروىٰ أبو القاسم الطبري كلام»؛ (ب): «وروىٰ أبو القاسم الطبري كان».

(٦) هو: الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري صاحب الشافعي وراوي «الأم». روىٰ له الترمذي ووثقه ابن يونس، توفي سنة ٢٧٠هـ. انظر ترجمته في: الخلاصة للخزرجي، ص ٩٨؛ ابن خلّكان (٢/ ٥٢ـ ٥٣).

(٧) في (أ)، (ب): «رد».

(٨) الخطابية: من غلاة الشيعة أتباع أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأسدي الكوفي الأجدع المقتول سنة ١٤٣هـ. قال النوبختي (فرق الشيعة، ص ٣٧ـ٣٨): «كان أبو الخطاب يدَّعِي أن أبا عبد الله جعفر بن محمد (الصادق) ـ عليهما السلام ـ جعله قيِّمه ووصيه من بعده، وعلّمه اسم الله الأعظم، ثم تراقىٰ إلىٰ أن ادَّعىٰ النبوة، ثم ادَّعىٰ الرسالة، ثم ادَّعىٰ أنه من الملائكة وأنه رسول الله إلىٰ أهل الأرض والحجَّة عليهم». وذكر الأشعري أن الخطابية خمس فرق. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٧٥ـ ٨١)؛ الملل والنِّحَل (١/ ٣٨٠ـ ٣٨٥)؛ الفَرْقُ بين الفرَق، ص ١٥٠ـ ١٥٥؛ التبصير في الدين، ص ٧٣ـ ٧٤؛ أصول الدين، ص ٢٩٨، ٣٣١؛ الفِصَلَ لابن حزم (٤/ ١٨٧)؛ الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٢)؛ التنبيه للملطي، ص ١٥٤؛ فرق الشِيعة، ص ٦٣ـ ٦٤؛ البدء والتاريخ (٥/ ١٣١)؛ الرجال للكشي (ط. الأعلمي، النجف)، ص٢٤٦ـ ٢٦٠.

وهٰذا القول الثالث هو الغالب على أهل الحديث، لا يرون الرواية عن الداعية إلى البدع ولا شهادته، ولهٰذا لم يكن في كتبهم الأمهات، كالصحاح والسنن والمسانيد[(١)]، الرواية عن المشهورين بالدعاء إلى البدع، وإن كان فيها الرواية عمن
١/٦٣ فيه نوع من/ بدعة كالخوراج[(٢)] والشيعة والمرجئة[(٣)] والقدرية. وذلك لأنهم[(٤)] لم يَدَعُوا الرواية عن هٰؤلاء للفسق كما يظنه بعضهم، ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف من أخفاها وكتمها. وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن يُهجر حتى ينتهي عن إظهار بدعته، ومِنْ هَجْرِهِ: أن لا يؤخذ عنه العلم ولا يُستشهد.

وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل الأهواء والفجور: منهم من أطلق[(٥] الإذن ومنهم من أطلق[٥)] المنع. والتحقيق: أن الصلاة خلفهم لا يُنهى عنها؛ لبطلان صلاتهم في نفسها، لكن لأنهم إذا أظهروا المنكر استحقوا أن يُهجروا وأن لا يُقدَّموا في الصلاة على المسلمين. ومن هٰذا الباب ترك عيادتهم وتشييع جنائزهم، كل هٰذا من باب الهجر المشروع في إنكار المنكر للنهي عنه[(٦)].

١/٦٤ وإذا عُرِفَ أن هٰذا هو من باب العقوبات الشرعية، عُلِمَ أنه يختلف/ باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكثرتها، وظهور السنَّة وخفائها، وأن المشروع[(٧)] قد يكون[(٨)] هو التأليف تارة والهجران أخرى. كما كان النبي ﷺ يتألف أقواماً من المشركين ممن هو[(٩)] حديث عهد بالإسلام[(١٠)] [ومن يخاف عليه الفتنة][(١١)]، فيعطي المؤلفة قلوبهم ما لا يُعطَى غيرهم.

---

(١) (أ)، (ب): «والمساند».
(٢) (ن)، (م): «الخوارج».
(٣) المرجئة: هم الذين كانوا يؤخرون العمل عن الإيمان، بمعنى: أنهم كانوا يجعلون مدار الإيمان على المعرفة بالله والمحبة له والإقرار بوحدانيته، ولا يجعلون هٰذا الإيمان متوقفاً على العمل. وأكثر المرجئة يرون أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص، وبعضهم يقول: إن أهل القبلة لن يدخلوا النار مهما ارتكبوا من المعاصي. انظر: المقالات (١/ ١٩٧ ـ ٢١٥)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٢٥ ـ ١٣٠)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٢٢ ـ ١٢٥؛ الفِصَل لابن حزم (٥/ ٧٣ ـ ٧٥)؛ التبصير في الدين، ص ٥٩ ـ ٦١؛ الحور العين، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤؛ البدء والتاريخ (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٦)؛ الخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)؛ كشاف اصطلاحات الفنون (ط. بيروت) (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦).
(٤) (ن)، (م): «أنهم».
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «المنهي عنه».
(٧) (أ): «الشروع»، وهو تحريف.
(٨) «قد يكون»: ساقطة من (ب) فقط.
(٩) (ب) فقط: «بإسلام».
(١٠) (ن)، (م): «بإسلام».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

قال في الحديث الصحيح: «**إنِّي أعطي رجالاً وأدع رجالاً**[(١)]**، والذي أدع / أحبّ إليَّ من الذي**[(٢)] **أعطي. أعطي رجالاً لما جعل الله**[(٣)] **في قلوبهم من الهلع والجزع، وأدع رجالاً لما [جعل الله]**[(٤)] **في قلوبهم من الغنى والخير، منهم عمرو ابن تغلب**[(٥)]» . ظ ٦

وقال: «**إنِّي لأعطي الرجل وغيره أحبّ إليَّ منه خشية أن يكبّه الله على/ وجهه في النار**»[(٦)] [أو كما قال][(٧)] . وكان يهجر بعض المؤمنين[(٨)]، كما هجر الثلاثة الذين خُلِّفُوا في[(٩)] غزوة تبوك[(١٠)]؛ لأنَّ المقصود دعوة الخلق إلىٰ طاعة الله بأقوم طريق، فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح، والرهبة حيث تكون أصلح. ١/ ٦٥

ومن عرف هٰذا تبين له أن من ردّ الشهادة والرواية مطلقاً من أهل البدع المتأوِّلين فقوله ضعيف، فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة. ومن جعل المظهرين للبدعة أئمة في العلم والشهادة لا ينكر عليهم بهجر ولا ردع فقوله ضعيف أيضاً. وكذلك من صلّىٰ خلف المظهر للبدع والفجور من غير إنكار عليه ولا استبدال به من هو خير منه مع القدرة علىٰ ذلك فقوله ضعيف، وهٰذا يستلزم إقرار المنكر الذي يبغضه الله ورسوله مع القدرة علىٰ إنكاره، وهٰذا لا يجوز. ومن أوجب الإعادة علىٰ [كل][(١١)]/ من صلّىٰ خلف كل[(١٢)] ذي فجور وبدعة فقوله ضعيف، فإنَّ السلف والأئمة[(١٣)] من الصحابة والتابعين صلُّوا خلف هٰؤلاء وهٰؤلاء لما كانوا ١/ ٦٦

---

(١) «وأدع رجالا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «من الذين».

(٣) «جعل الله»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) «جعل الله»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) (ن)، (م): «عمرو بن تعلب»؛ (أ)، (ب): «عمرو بن ثعلبة». والصواب ما أثبته. انظر: الإصابة (٢/ ٥١٩). والحديث ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ عن عمرو بن تغلب ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/ ١٠ ـ ١١ (كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد)، ٩/ ١٥٦ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿إن الإنسان خلق هلوعا..﴾)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٦٩.

(٦) (أ): «أن يكبه الله في النار»؛ (ب): «أن يكبه الله في النار علىٰ وجهه». والحديث عن سعد بن أبي وقاص ﷺ في: البخاري ١/ ١٠ (كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام علىٰ الحقيقة..). وأوله: عن سعد ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله أعطىٰ رهطاً وسعد جالس.. الحديث. وفيه: ثم قال سعد: «يا سعد، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إليَّ منه خشية أن يكبه الله في النار». وهو في: مسلم ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣ (كتاب الإيمان، باب تألف قلب من يُخَاف علىٰ إيمانه لضعفه..).

(٧) «أو كما قال»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) (ن)، (م): «وهجر بعض المؤمنين».

(٩) (ب) فقط: «تخلفوا عن».

(١٠) قصة الثلاثة الذين خُلِّفُوا في غزوة تبوك وهجر النبي ﷺ جاءت في أكثر من كتاب من الصحاح، وهي في: البخاري ٦/ ٧٠ (كتاب التفسير، سورة براءة، وعلىٰ الثلاثة الذين خُلِّفُوا).

(١١) «كل»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٢) «كل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٣) (ن)، (م): «فإن السلف من الأئمة».

ولاة عليهم. ولهـٰذا كان من أصول أهل السنة أن الصلوات التي يقيمها ولاة الأمور تُصلَّىٰ خلفهم علىٰ أي حالة كانوا، كما يُحج معهم ويُغزىٰ معهم، وهـٰذه المسائل(١) مبسوطة في غير هـٰذا الموضع.

الرافضة هم أكذب الطوائف.

والمقصود هنا: أن العلماء كلهم متفقون علىٰ أن الكذب في الرافضة أظهر منه في سائر طوائف أهل القبلة. ومن تأمَّل كتب الجرح والتعديل المصنَّفة في أسماء الرواة والنقلة وأحوالهم ـ مثل كتب يحيىٰ بن سعيد القطَّان، وعلي بن المديني ويحيىٰ بن معين، والبخاري وأبي زُرْعَة، وأبي حاتم الرازي والنسائي وأبي حاتم بن حبان، وأبي أحمد بن عدي، والدارقطني، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي، ويعقوب بن سفيان الفسوي(٢)، وأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، والعُقَيْلِي، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، والحاكم النيسابوري، والحافظ عبد الغني بن سعيد المصري، وأمثال هـٰؤلاء الذين هم جهابذة ونقَّاد، وأهل معرفة بأحوال الإسناد ـ رأىٰ أن المعروف عندهم بالكذب في الشيعة(٣) أكثر منهم في جميع الطوائف. / حتىٰ أن أصحاب الصحيح كالبخاري لم يَرْوِ عن أحد من قدماء الشيعة ٦٧/١
مثل عاصم بن ضمرة(٤) والحارث الأعور(٥)، وعبد الله بن سَلِمَة(٦) وأمثالهم مع أن هـٰؤلاء [من](٧) خيار الشيعة. ^٨ وإنَّما يروي أصحاب الصحيح حديث عليٍّ عن أهل بيته^٨ كالحسن، والحسين(٩) ومحمد بن الحنفية، وكاتبه [عبيد الله](١٠) بن أبي رافع، أو عن(١١) أصحاب عبد الله(١٢) بن مسعود: كعبيدة السلماني والحارث بن

---

(١) (أ)، (ب): «الأمور».
(٢) «الفسوي»: ساقطة من (م).
(٣) (أ)، (ب): «الكذب في الشيعة».
(٤) (ن): «عاصم بن صحره»، وهو خطأ. وهو: عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي من أصحاب عليٍّ، وثقه ابن المديني وابن معين، وتكلّم فيه ابن عديّ وابن حبان، توفي سنة ١٧٤هـ. انظر: الخلاصة للخزرجي، ص ١٥٤؛ ميزان الاعتدال (١/ ٣).
(٥) وهو: الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور. قال الذهبي (ميزان الاعتدال ٢/ ٢٠٢): «من كبار علماء التابعين علىٰ ضعف فيه»، وذكر: «أن البخاري أخرج له حديثاً في كتاب «الضعفاء». وقال الخزرجي (الخلاصة، ص ٥٨): أحد كبار الشيعة.. وقال الشعبي وابن المديني: كذاب». قال ابن معين في رواية والنسائي: «ليس به بأس...». توفي سنة ١٦٥هـ.
(٦) عبد الله بن سَلِمَة ـ بكسر اللام ـ، الهمداني المرادي الكوفي، صاحب عليّ. قال البخاري: «لا يُتَابع في حديثه»، ووثقه العجلي. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤٢)؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٦٩.
(٧) «من»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨ـ٨) بدلاً من هـٰذه العبارات جاء في (أ)، (ب): «وإنَّما يروون عن أهل البيت».
(٩) (ن)، (م): «بيته كالحسين».
(١٠) «عبيد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «وعن».
(١٢) «عبد الله»: ساقطة من (أ)، (ب).

قيس، أو عمَّن يشبه هـٰؤلاء. وهـٰؤلاء أئمة النقل ونقاده من أبعد الناس عن الهوىٰ وأخبرهم بالناس وأَقْوَلهم بالحقّ[(١)] لا يخافون في الله لومة لائم.

١/ ٦٨ والبدع متنوِّعة[(٢)]، **فالخوارج** - مع أنهم مارقون يمرقون من الإسلام كما/ يمرق السهم من الرَمِيَّة، وقد أمر النبي ﷺ بقتالهم، واتفق الصحابة وعلماء المسلمين علىٰ قتالهم، وصح فيهم الحديث عن النبي ﷺ من عشرة أوجه رواها مسلم [في صحيحه][(٣)]، روىٰ البخاري ثلاثة منها[(٤)]- ليسوا ممن يتعمد الكذب، بل هم معروفون بالصدق، حتىٰ يُقال: إنَّ حديثهم من أصح الحديث، لكنهم جهلوا وضلُّوا في بدعتهم، ولم تكن بدعتهم عن زندقة وإلحاد، بل عن جهل وضلال في معرفة معاني الكتاب.

وأمَّا الرافضة: فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمّد الكذب كثير فيهم[(٥)]، وهم يقرُّون بذلك حيث يقولون: ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، و هـٰذا هو الكذب والنفاق. ويدَّعون - مع هـٰذا - أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل المِلَّة، ويصفون السابقين الأولين بالرِّدَّة والنفاق، فهم في ذلك كما قيل: رمتني بدائها وانسلَّت؛/ إذ ليس في المظهرين[(٦)] للإسلام أقرب إلىٰ النفاق ١/ ٦٩ والردة منهم، ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم، واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة الإسماعيلية وأمثالهم.

وعمدتهم في الشرعيات: ما نُقِل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عمداً أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث. ثم إذا صح [النقل][(٧)] عن بعض[(٨)] هـٰؤلاء، فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هـٰؤلاء علىٰ ثلاثة أصول: علىٰ أن الواحد من

---

(١) (ن): «وأقوالهم وأحوالهم».
(٢) (ن)، (م): «مبتدعة».
(٣) «في صحيحه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «منها ثلاثة». وقد خصص مسلم - رحمه الله - باب ٤٧، وهو باب ذكر الخوارج وصفاتهم من كتاب الزكاة أورد فيه الأحاديث من رقم: ١٤٢ إلىٰ رقم ١٥٣ في جـ ٢، ص ٧٤٠ - ٧٤٦، ثم جعل باباً آخر في نفس الكتاب بعنوان: باب التحريض علىٰ الخوارج (ص٧٤٦-٧٤٩) فيه الأحاديث من رقم ١٥٤ إلىٰ رقم ١٥٧ ثم أفرد باباً ثالثاً بعده بعنوان: باب الخوارج شر الخلق والخليقة، فيه الأحاديث ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠. وأما البخاري - رحمه الله - فذكر حديثاً عن الخوارج ٤/ ١٣٧ (كتاب الأنبياء، باب قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾)، وذكر بعد ذلك حديثين ٤/ ٢٠٠ - ٢٠١ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة).
(٥) (أ)، (ب): «فيهم كثير».
(٦) (أ)، (ب): «المظاهرين».
(٧) «النقل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «بعض»: ساقطة من (أ)، (ب).

هٰؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول؛ وعلىٰ أن ما يقوله أحدهم فإنَّما يقوله نقلاً عن الرسول ﷺ، وأنهم قد عُلِم منهم أنهم قالوا: مهما قلنا فإنَّما نقوله نقلاً عن الرسول، ويدَّعُون العصمة في أهل[١] النقل؛ والثالث[٢]: أن إجماع العترة حجة، ثم يدَّعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدَّعُون أن ما نقل عن أحدهم فقد أجمعوا [كلهم][٣] عليه.

فهٰذه أصول الشرعيات عندهم، وهي أصول فاسدة، كما سنبين ذلك في موضعه، لا يعتمدون علىٰ القرآن ولا علىٰ الحديث ولا علىٰ الإجماع إلَّا لكون المعصوم منهم، ولا علىٰ القياس وإن كان واضحاً جليًّا[٤].

١/ ٧٠ اعتماد متأخري الإمامية على المعتزلة في المعقولات

/ وأمَّا عمدتهم في النظر والعقليات، فقد اعتمد متأخروهم علىٰ كتب المعتزلة، ٥ ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر. والمعتزلة في الجملة٥ [٦] أعقل وأصدق، وليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان [رضوان الله تعالىٰ عليهم أجمعين][٧]، بل هم متفقون علىٰ تثبيت خلافة الثلاثة.

وأما التفضيل: فأئمتهم وجمهورهم كانوا يفضِّلُون أبا بكر وعمر [رضي الله عنهما][٨]، وفي متأخريهم من توقف في التفضيل، وبعضهم فضَّل عليًّا، فصار بينهم وبين الزيدية نسب واشج[٩] من جهة المشاركة في التوحيد والعدل والإمامة والتفضيل. وكان قدماء المعتزلة [وأئمتهم][١٠] كعمرو بن عبيد[١١] وواصل بن عطاء[١٢]/ وغيرهم، متوقفين[١٣] في عدالة/ عليّ، فيقولون ـ أو من يقول منهم ـ: ص ٧ ١/ ٧١

---

(١) (أ)، (ب): «هذا». (٢) (ن)، (م): «الثالث».

(٣) «كلهم»: زيادة في (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «جليا واضحا».

(٥ ـ ٥)، (٦) ساقط من من (أ). وسقط من (ب) إلا كلمة «والمعتزلة».

(٧) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب). (٨) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).

(٩) (أ)، (ب): «راجح». (١٠) «وأئمتهم»: زيادة في (أ)، (ب).

(١١) عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان من أئمة المعتزلة، توفي سنة ١٤٤هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل لابن المرتضىٰ، ص ٢٢ ـ ٢٤؛ ابن خلِّكان (٣/ ١٣٠ ـ ١٣٣)؛ شذرات الذهب (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)؛ تاريخ بغداد (١٢/ ١٦٦ ـ ١٨٨)؛ ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠)؛ مروج الذهب للمسعودي (٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤)؛ سزكين (٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)؛ الأعلام (٥/ ٢٥٢). وإليه تنسب فرقة العمروية من فرق المعتزلة، انظر عنها: الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٧٢ ـ ٧٣؛ الإسفراييني، ص ٤٢.

(١٢) واصل بن عطاء الغزال، كان من تلاميذ الحسن البَصري ثم اعتزله، فقيل: إن أتباعه سمّوا المعتزلة لذلك، فهو رأس المعتزلة، توفي سنة ١٣١هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣). وتسمَّىٰ فرقته بالواصلية، انظر عنها: الملل والنِّحَل (١/ ٥٠ ـ ٥٣)؛ الإسفراييني، ص ٤٠ ـ ٤٢؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(١٣) (ن): «متوفَقون»؛ (م): «متفقون».

قد فسقت إحدى الطائفتين - إما عليّ، وإما طلحة والزبير - لا يعيّنها[١]، فإن شهد هـٰذا وهـٰذا لم تُقبل شهادتهما لفسق أحدهما لا بعينه[٢]، وإن شهد عليٌّ مع شخص آخر عدل، ففي قبول شهادة عليّ بينهم نزاع.

وكان متكلمو الشيعة؛ كهشام بن الحكم[٣] وهشام بن الجواليقي[٤] ويونس بن عبد الرحمـٰن القمي[٥] وأمثالهم يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة، فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أنّ[٦]/ القرآن غير مخلوق وأن ١/ ٧٢
الله يُرَىٰ في الآخرة . . . وغير ذلك من مقالات أهل السنة [والحديث][٧]، حتىٰ يبتدعون في الغلوّ في الإثبات والتجسيم والتبعيض[٨] والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم [التي ذكرها الناس][٩]. ولكن في أواخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة كابن النوبختي صاحب كتاب «الآراء والديانات»[١٠]

---

(١) (ن): «بعينهما»؛ (أ)، (ب): «لا بعينها».

(٢) (ن)، (أ)، (ب): «لا بعينه».

(٣) (ب): «هشام بن عبد الحكم»، وهو خطأ. وهشام بن الحكم البغدادي الكندي مولىٰ بني شيبان، من الشيعة الإمامية الذين غالوا في التجسيم، والتشبيه، توفي بعد نكبة البرامكة (١٨٧هـ) بمدة يسيرة، وقيل: بل في خلافة المأمون (١٩٨ـ٢١٨هـ). انظر الكلام عنه وعن الهشامية (من فرق الإمامية وتنسب إليه وإلىٰ هشام بن سالم الجواليقي أحياناً ويميز بين فرقة كل منهما أحياناً أخرىٰ) في: المقالات (١/ ١٠٢ ـ ١٠٤)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦)؛ الإسفراييني، ص ٢٣ ـ ٢٤؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٩، ٣٤، ٤١، ٤٢، ٦٧، ١٣٩؛ ابن النديم: تكملة الفهرست، ص ٧، ص ١٧٥ ـ ١٧٦؛ فهرست الطوسي، ص ١٧٤ ـ ١٧٦؛ أخبار الرجال للكشي، ص ١٦٥ ـ ١٨١.

(٤) هشام بن سالم الجواليقي الجعفي العلاف، من الإمامية المشبهة. ترجمته في: فهرست الطوسي، ص ١٧٤؛ فهرست ابن النديم، ص ١٧٧؛ أخبار الرجال للكشي، ص ١٨١ ـ ١٨٤. وتُسمَّىٰ فرقته بـ «الهشامية» أو «الجواليقية». انظر: المقالات (١/ ١٠٥)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٤٢ ـ ٤٤؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦).

(٥) يونس بن عبد الرحمـٰن القمي، من الإمامية المشبهة أيضاً، توفي سنة ٢٠٨هـ. انظر ترجمته في: فهرست الطوسي، ص ١٨١ ـ ١٨٢. وإليه تُنسَب فرقة اليونسية. انظر: المقالات (١/ ١٠٦)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٤٣؛ التبصير في الدين، ص ٢٤؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٦٨).

(٦) (أ): «أهل السنة بما يقوله أهل السنة والجماعة فلا يمنعون من القرآن»؛ (ب): «أهل السنة بما يقوله أهل السنة والجماعة فلا يمنعون من القول بأن القرآن».

(٧) «والحديث»: زيادة في (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «والتنقيص»؛ (م): «والتقيص».

(٩) «التي ذكرها الناس»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٠) ابن النوبختي هو: أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، المتوفىٰ سنة ٣٠٠هـ. انظر ترجمته في مقدمة كتاب «فِرَق الشيعة» تحقيق: ريتر. وقد ذكر ابن النديم (الفهرست، ص ١٧٧): أن ابن النوبختي ألَّف كتاب «الآراء والديانات». ولم يتمّه. وانظر: مقدمة «فرق الشيعة» (ص يز)؛ سزكين م١ (٣/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

وأمثاله، وجاء بعد[١] هؤلاء: المفيد بن النعمان وأتباعه.

ولهذا تجد[٢] المصنفين في المقالات - كالأشعري - لا يذكرون عن أحد من الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم إلَّا عن بعض متأخريهم، وإنَّما يذكرون عن بعض[٣] قدمائهم: التجسيم، وإثبات القدر وغيره. وأول من عُرِفَ

١/ ٧٣ عنه في الإسلام أنه قال[٤]: إنَّ الله جسم، / هو][٥] هشام بن الحكم. [٦] بل قال الجاحظ في كتابه «الحجج في النبوة»[٧]: ليس على ظهرها رافضي إلَّا وهو يزعم أن ربه مثله، وأن البدوات تعرض له، وأنه لا يعلم الشيء قبل كونه إلَّا بعلم يخلقه لنفسه[٦]. وقد كان[٨] ابن الراوندي وأمثاله من المعروفين بالزندقة [والإلحاد][٩] صنفوا[١٠] لهم كتباً أيضاً على أصولهم.

فصل

مقدمة كتاب ابن المطهر: الإمامة هي أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين

قال المصنف [الرافضي][١١]:

«أما بعد[١٢]، فهذه رسالة شريفة، ومقالة لطيفة، اشتملت على/ أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في

١/ ٧٤ الجنان، والتخلص من غضب الرحمن، [فقد قال] رسول الله[١٣] ﷺ: من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية». خدمت بها خزانة السلطان الأعظم، مالك رقاب الأمم، ملك ملوك طوائف العرب والعجم، مولي النعم، ومُسدي[١٤] الخير

---

(١) (ن)، (م): «وأمثاله وبعد..».
(٢) (ب): «نجد».
(٣) «بعض»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «عنه أنه قال في الإسلام».
(٥) «هو»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦ - ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (ن): «بصحيح النبوة»؛ (م): «تصحيح النبوة». وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته. وقد ذكره ياقوت في معجم الأدباء (٦/ ٧٧)، كما ذكر له (٦/ ٧٦) كتاب «النبي والمتنبئ». وقد نشرت قطعة من كتاب «حجج النبوة» في: رسائل الجاحظ، جمعها ونشرها حسن السندوبي (ص١١٧ - ١٥٤) القاهرة، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، وذكر بروكلمان الكتاب وأسماه: «حجّة» (حجج) النبوّة، وذكر أن منه نسخة مخطوطة في المتحف البريطاني بلندن، وأنه نشر عدة مرات. انظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار (٣/ ١١٢) (ط. المعارف)، القاهرة، ١٩٦٢م.
(٨) (ن)، (م): «وكان».
(٩) «والإلحاد»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (م): «صنف».
(١١) «الرافضي»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) «أما بعد»: ساقطة من (م).
(١٣) (ك) منهاج الكرامة: «وقد قال رسول الله»؛ (ن)، (م): «قال رسول».
(١٤) (ك): «مسند».

والكرم، شاهنشاه المكرم(١)،/ غيَّاث الملة والحق والدين، الجايتو خُدَابَنْدَه(٢). قد لخصت فيه خلاصة الدلائل، وأشرت إلىٰ رءوس المسائل(٣) وسميتها: «منهاج الكرامة، في معرفة الإمامة»(٤). ورتبتها علىٰ فصول: الفصل الأول: في نقل المذاهب في هـٰذه المسألة». ١/ ٧٤

ثم ذكر الفصل الثاني: «في أن مذهب الإمامية واجب/ الاتِّبَاع». ثم ذكر الفصل الثالث: «في الأدلة علىٰ إمامة عليٍّ [رضي الله عنه](٥) بعد رسول الله [ﷺ]»(٦). ثم ذكر الفصل الرابع: «في الاثنىٰ عشر». ثم ذكر الفصل الخامس: «في إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان». ١/ ٧٥

إبطال كلام ابن المطهر من وجوه: الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة

فيُقال: الكلام علىٰ هـٰذا من وجوه:

أحدها: أن يُقال أولاً: إن قول القائل: «إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين»، كذبٌ(٧) بإجماع المسلمين؛ سنِّيِّهم وشيعيِّهم، بل هـٰذا(٨) كفر.

فإنَّ الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهـٰذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فالكافر لا يصير مؤمناً(٩) حتىٰ يشهد أن لا إلـٰه إلَّا الله، وأن محمداً رسول الله(١٠)، وهـٰذا هو الذي قاتل عليه الرسول ﷺ الكفار أولاً(١١)، كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها أنه قال: «**أمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنِّي رسول الله**». في رواية(١٢): «**ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك فقد عصموا مني/ دماءهم وأموالهم إلا بحقها**»(١٣). ١/ ٧٦

---

(١) (ك): «المعظم».
(٢) «الجايتو خُدَابَنْدَه»: كذا في (ك)، وهو الصواب. وفي (ب): «أو لجايو خدابنده»؛ وفي (ن): «أو لحانو حدابندا»؛ (م): «ولحاهبو حذابندا». وفي (ك) توجد هذه الزيادة: «.. الجيتو خدابندة محمد خلد الله سلطانه وثبت قواعد ملكه وشيّد أركانه، وأمده بعنايته وألطافه، وأيده بجميل إسعافه، وقرن دولته بالدوام إلىٰ يوم القيامة».
(٣) توجد بعد ذلك هـٰذه الزيادة في (ك): «من غير تطويل ممل، ولا إيجاز مخلّ».
(٤) توجد بعد ذلك هـٰذه الزيادة في (ك): «والله الموفق للصواب، وإليه المرجع والمآب».
(٥) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «بعد الرسول».
(٧) (ب): «كاذب».
(٨) (أ)، (ب): «هو».
(٩) (ن)، (م): «مسلما».
(١٠) «وأن محمدا رسول الله»: ساقطة من (م).
(١١) «أولاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) عبارة «وفي رواية»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) الحديث عن عدد من الصحابة بروايات مختلفة في: البخاري ١/ ١٠ (كتاب الإيمان، باب ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾.. إلخ)، ٩/ ١٥ (كتاب استتابة المرتدين والمعاندين، باب قتل من أبىٰ قبول=

وقد قال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥]. (١ فأمر بتخلية سبيلهم إذا تابوا من الشرك وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة١).
(٢ [وكذلك قال لعليّ لما بعثه إلىٰ خيبر]٢).

وكذلك كان النبي ﷺ يسير في الكفار؛ فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر، لا يذكر لهم الإمامة بحالٍ. وقد قال تعالىٰ بعد هٰذا: ﴿فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [سورة التوبة: ١١]، فجعلهم إخواناً في الدين بالتوبة(٣ وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولم يذكر الإمامة بحال.

ومن المتواتر٣) أن(٤) الكفار علىٰ عهد رسول الله ﷺ كانوا إذا أسلموا أجرىٰ
١/ ٧٧ عليهم أحكام الإسلام ولم يذكر لهم الإمامة بحال(٥)، / ولا نقل هٰذا عن رسول الله ﷺ(٦) أحد من أهل العلم: لا نقلاً خاصاً(٧) ولا عاماً. بل نحن نعلم بالاضطرار عن رسول الله ﷺ أنه لم يكن(٨) يذكر للناس إذا أرادوا الدخول في دينه الإمامة لا مطلقاً ولا معيناً، فكيف تكون أهم المطالب في أحكام الدين؟

ومما يبيّن ذلك: أن الإمامة ـ بتقدير الاحتياج إلىٰ معرفتها ـ لا يحتاج إليها من مات علىٰ عهد النبي(٩) ﷺ من الصحابة، ولا يحتاج إلىٰ التزام حكمها من عاش منهم إلىٰ(١٠) بعد موت النبي ﷺ، فكيف يكون أشرف مسائل المسلمين وأهم المطالب في الدين لا يحتاج إليه أحد علىٰ عهد النبي ﷺ؟ أو ليس الذين آمنوا بالنبي [ﷺ](١١) في حياته واتبعوه باطناً وظاهراً، ولم يرتدوا ولم يبدّلوا، هم أفضل الخلق باتفاق المسلمين: أهل السنة والشيعة؟ فكيف يكون أفضل المسلمين لا يحتاج إلىٰ أهم المطالب في الدين وأشرف مسائل المسلمين؟

=الفرائض)؛ مسلم ١/ ٥٢ ـ ٥٣ (كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس.. إلخ). وقال السيوطي في «الجامع الصغير»: «متفق عليه، رواه الأربعة عن أبي هريرة، وهو متواتر».
(١ ـ ١) ساقط من (أ)، (ب). (٢ ـ ٢) ساقط من (ن)، (م).
(٣ ـ ٣) ساقط من (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «فإن».
(٥) «بحال»: ساقطة من (م). (٦) (أ)، (ب): «عن الرسول».
(٧) (ن)، (م): «لا خاصا».
(٨) (أ)، (ب): «بالاضطرار أن النبي صلىٰ الله عليه وسلم لم يكن».
(٩) (أ)، (ب): «رسول الله». (١٠) (أ)، (ب): «إلا».
(١١) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة
ظ ٧
١/ ٧٨

فإن قيل: إنَّ النبي ﷺ كان هو الإمام في حياته، وإنَّما يُحتاج إلىٰ الإمام بعد مماته، فلم تكن هٰذه المسألة أهم مسائل / الدين/ في حياته، وإنَّما صارت(١) أهم مسائل الدين بعد موته.

قيل: الجواب عن هٰذا من وجوه:

أحدها: أنه بتقدير صحة ذلك لا يجوز أن يُقال: إنها أهم مسائل الدين مطلقاً، بل في وقت دون وقت، وهي في خير الأوقات ليست أهم المطالب في أحكام الدين ولا أشرف مسائل المسلمين.

الثاني: أن يُقال: الإيمان بالله ورسوله في كل زمان ومكان أعظم من مسألة الإمامة، فلم تكن في وقت من الأوقات لا الأهم ولا الأشرف.

الثالث: أن يُقال: فقد كان يجب بيانها من النبي ﷺ لأمته الباقين [من](٢) بعده، كما بين لهم أمور الصلاة والزكاة والصيام والحج، [وعين] أمر(٣) الإيمان بالله(٤) وتوحيده واليوم الآخر. ومن المعلوم أنه ليس بيان مسألة الإمامة في الكتاب والسُّنة كبيان(٥) هٰذه الأصول.

قول الرافضة: إن الإمامة هي الأهم؛ لأن الرسول كان نبيا إماماً
الرد عليه

فإن قيل: بل الإمامة في كل زمان هي الأهم، والنبي ﷺ كان نبياً إماماً، وهٰذا كان معلوماً لمن آمن به أنه [كان](٦) إمام ذلك الزمان.

قيل: الاعتذار بهٰذا باطلٌ من وجوه:

١/ ٧٩
الوجه الأول

/ أحدها: أن قول القائل: الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين؛ إما أن يريد به إمامة الاثنىٰ عشر، أو إمامة كل إمام بعينه في زمانه، بحيث يكون الأهم في زماننا الإيمان بإمامة محمد المنتظر، والأهم في زمان الخلفاء الأربعة الإيمان بإمامة عليّ عندهم، والأهم في زمان النبي ﷺ الإيمان بإمامته. وإما أن يُراد(٧) به الإيمان بأحكام الإمامة مطلقاً غير معين. وإما أن يُراد(٧) به معنىٰ رابعاً.

أمَّا الأول: فقد عُلم بالاضطرار أن هٰذا لم يكن معلوماً شائعاً بين الصحابة ولا التابعين، بل الشيعة تقول: إن كل واحد إنَّما يُعيّن بنص مَنْ قَبْلَهَ، فبطل أن يكون

---

(١) (ن)، (م): «كانت».
(٢) «من»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «وأمر».
(٤) (ن)، (م): «بأسماء الله».
(٥) (أ)، (ب): «ببيان».
(٦) «كان»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ): «تريد»؛ (ب): «يريد».

هـٰذا أهم أمور الدين.

وأمَّا الثاني: علىٰ هـٰذا التقدير يكون أهم المطالب في كل زمان الإيمان بإمام ذلك الزمان، ويكون الإيمان من سنة ستين ومائتين[١] إلىٰ هـٰذا التاريخ إنَّما هو الإيمان بإمامة محمد بن الحسن، ويكون هـٰذا أعظم من الإيمان بأنه لا إلـٰه إلَّا الله وأن محمداً رسول الله، ومن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت، ومن الإيمان بالصلاة والزكاة والصيام والحج[٢] وسائر الواجبات. وهـٰذا مع أنه

١/ ٨٠ معلوم فساده بالاضطرار من دين/ المسلمين[٣]، فليس هو مذهب[٤] الإمامية، فإن اهتمامهم بعليّ وإمامته أعظم من اهتمامهم بإمامة المنتظر، كما ذكره[٥] هـٰذا المصنف وأمثاله من شيوخ الشيعة.

وأيضاً: فإن كان هـٰذا هو أهم المطالب في الدين، فالإمامية أخسر الناس صفقة في الدين؛ لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعدوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا، فلم يستفيدوا من أهم الأمور الدينية شيئاً من منافع الدين ولا الدنيا.

فإن قالوا: إنَّ المراد [أن][٦] الإيمان بحكم الإمامة مطلقاً هو أهم أمور الدين. كان هـٰذا أيضاً باطلاً للعلم الضروري أن غيرها من أمور الدين أهم منها.

وإن أُريد معنىٰ رابع، فلا بد من بيانه لنتكلّم[٧] عليه.

الوجه الثاني **الوجه الثاني**: أن يُقال: إن النبي ﷺ لم تجب طاعته علىٰ الناس لكونه إماماً، بل لكونه رسول الله إلىٰ الناس. وهـٰذا المعنىٰ ثابت له حياً وميتاً، فوجوب طاعته علىٰ من بعده[٨]، كوجوب طاعته علىٰ أهل زمانه. وأهل زمانه فيهم الشاهد الذي يسمع أمره ونهيه، وفيهم الغائب الذي بلَّغه الشاهد أمره ونهيه، فكما يجب علىٰ الغائب

١/ ٨١ عنه في حياته طاعة أمره ونهيه،/ يجب ذلك علىٰ من يكون بعد موته.

وهو ﷺ أمره شامل عام لكل مؤمن شهده أو غاب عنه في حياته وبعد موته، وليس هـٰذا[٩] لأحد من الأئمة ولا يُستفاد هـٰذا بالإمامة، حتىٰ أنه ﷺ إذا أمر ناساً

---

(١) (ن)، (م): «خمس ومائتين»، وهو خطأ. وسنة ستين ومائتين هي سنة وفاة أبي محمد الحسن بن علي الإمام الحادي عشر، وهي بالتالي السنة التي بدأت فيها إمامة ابنه محمد بن الحسن المهدي المنتظر عند الإمامية. (شذرات الذهب ٢/ ١٤١).

(٢) (ن)، (م): «والحج والصيام».

(٣) (أ)، (ب): «الإسلام».

(٤) (أ)، (ب): «قول».

(٥) (ن)، (م): «كما ذكره».

(٦) «أن»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ن)، (م): «ليتكلم».

(٨) (أ)، (ب): «علىٰ مَن بعد موته».

(٩) (أ)، (ب): «وهـٰذا ليس».

معينين بأمور، وحكم في أعيان معينة بأحكام، لم يكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المعينات، بل كان ثابتاً في نظائرها وأمثالها إلى يوم القيامة. فقوله [صلَّى الله عليه وسلم][(١)] لمن شهده: «**لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود**»[(٢)]، هو حكم ثابت لكل مأموم بإمام أن لا يسبقه بالركوع ولا بالسجود. وقوله لمن قال: لم أشعر فحلقت قبل أن أرمي. قال: «**ارم ولا حرج**». ولمن قال: نحرت قبل أن أحلق. قال: «**احلق ولا حرج**»، أمر لمن كان مثله[(٣)]. وكذلك قوله لعائشة [رضي الله عنها][(٤)] لما حاضت وهي معتمرة: «**اصنعي ما يصنع الحاج غير أن/ لا تطوفي بالبيت**»[(٥)]، وأمثال هذا ١/ ٨٢
كثير، بخلاف الإمام إذا أُطيع[(٦)].

وخلفاؤه بعده في تنفيذ أمره ونهيه كخلفائه في حياته، فكل آمر بأمره يجب طاعته [فيه][(٧)] إنَّما هو منفذ لأمر رسول الله ﷺ؛ لأن الله أرسله إلى الناس وفرض عليهم طاعته، لا لأجل كونه إماماً له شوكة وأعوان، أو لأجل أن غيره عهد إليه بالإمامة [أو غير ذلك][(٨)]. فطاعته لا تقف على ما تقف عليه طاعة الأئمة من عهد من قبله أو موافقة ذوي الشوكة[(٩)] أو غير ذلك، بل تجب طاعته [صلَّى الله عليه وسلَّم][(١٠)] وإن لم يكن معه أحد وإن كذبه جميع الناس.

وكانت طاعته واجبة بمكة قبل أن يصير له أنصار وأعوان[(١١)] يقاتلون معه، فهو[(١٢)] كما قال سبحانه [فيه][(١٣)]: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن**

---

(١) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٢) جاء النهي عن السبق بالركوع والسجود في أحاديث كثيرة عن عدد من الصحابة في: مسلم ١/ ٣٢٠ (كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٠٨-٣٠٩ (كتاب إقامة الصلاة، باب النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود)؛ سنن الدارمي ١/ ٣٠١-٣٠٢ (كتاب الصلاة، باب النهي عن مبادرة الأئمة بالركوع والسجود).

(٣) جاءت أحاديث في جواز عدم الترتيب في المناسك عن عدد من الصحابة. انظر البخاري ٢/ ١٧٣، ١٧٥ (كتاب الحج، باب الذبح قبل الحلق، باب إذا رمى بعدما أمسى..)؛ مسلم ٢/ ٩٤٨-٩٥٠ (كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر..).

(٤) «رضي الله عنها»: زيادة في (أ)، (ب).

(٥) الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - في: البخاري ٢/ ١٥٩ (كتاب الحج، باب تقضي الحائض المناسك...).

(٦) «إذا أُطيع»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

(٧) «فيه»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) «أو غير ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

(٩) (ب): «أو موافقته أو الشوكة..»؛ «أو موافقة ذو الشوكة».

(١٠) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(١١) (أ)، (ب): «أعوان وأنصار».

(١٢) (ن)، (م): «وهو».

(١٣) «فيه»: زيادة في (أ)، (ب).

مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ
١/ ٨٣ الشَّاكِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤](١)، بيَّن/ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ أنه ليس بموته ولا قتله ينتقض حكم رسالته كما ينتقض حكم الإمامة بموت الأئمة وقتلهم، وأنه ليس من شرطه أن يكون خالداً لا يموت، فإنه ليس هو ربّاً وإنَّما هو رسول قد خلت من قبله الرسل، وقد بلَّغ الرسالة وأدَّىٰ الأمانة ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاده وعبد الله حتىٰ أتاه اليقين من ربه، فطاعته واجبة بعد مماته وجوبها في حياته وأوكد؛ لأنَّ
ص ٨ الدِّينَ كَمُلَ واستقرَّ بموته فلم يبق فيه نسخ؛ ولهـٰذا جُمِعَ/ القرآن بعد موته لكماله واستقراره بموته.

فإذا قال القائل: إنه كان إماماً في حياته، وبعده صار الإمام غيره. إن أراد بذلك أنه صار بعده من هو نظيره يُطاع كما يُطاع الرسول، فهـٰذا باطل. وإن أراد أنه قام من يخلفه في تنفيذ أمره ونهيه، فهـٰذا كان حاصلاً في حياته فإنه إذا غاب كان هناك من يخلفه.

وإن قيل: إنه بعد موته لا يباشر معيناً بالأمر بخلاف حياته.

قيل: مباشرته بالأمر ليست شرطاً في وجوب طاعته، بل تجب طاعته علىٰ من بَلَغه أمره [ونهيه](٢)، كما تجب طاعته علىٰ من سمع كلامه، وقد كان يقول: «**ليُبَلِّغ الشاهد الغائب، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامعٍ**»(٣).

وإن قيل: إنه في حياته كان يقضي في قضايا معينة، مثل إعطاء شخص بعينه، وإقامة الحد علىٰ شخص بعينه(٤)، وتنفيذ جيش بعينه.

١/ ٨٤ /**قيل:** نعم. وطاعته واجبة في نظير ذلك إلىٰ يوم القيامة بخلاف الأئمة. لكن قد يخفىٰ الاستدلال [علىٰ نظير ذلك](٥) كما يخفىٰ العلم علىٰ من غاب عنه. فالشاهد أعلم بما قال وأفهم له من الغائب، وإن كان فيمن غاب وبُلِّغَ أمره من هو أوعىٰ له من بعض السامعين، لكن هـٰذا لتفاضل الناس في معرفة أمره ونهيه، لا [لتفاضلهم](٦)

---

(١) (ن)، (م): «أعقابكم، الآية...». (٢) «ونهيه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) الحديث عن أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧ (كتاب الحج، باب الخطبة أيام منىٰ)، وهو بمعناه في: البخاري ١/ ٢٠ (كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعىٰ من سامع»).
(٤) (ن)، (م): «معين».
(٥) «علىٰ نظير ذلك»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) «لتفاضلهم»: ساقطة من (ن)، (م).

في وجوب طاعته عليهم، فما تجب طاعة ولي الأمر[(١)] بعده إلَّا كما تجب طاعة ولاة الأمور في حياته. فطاعته واجبة[(٢)] شاملة لجميع العباد شمولاً واحداً، وإن تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والفهم. فهٰؤلاء يبلغهم من أمره ما لم يبلغ هٰؤلاء، وهٰؤلاء يسمعون من أمره ما لم يسمعه هٰؤلاء، وهٰؤلاء يفهمون من أمره ما لم يفهمه هٰؤلاء.

وكل من أمَر بما أمر به الرسول وجبت طاعته طاعة لله ورسوله لا له، وإذا كان للناس ولي أمر قادر ذو شوكة[(٣)] فيأمر بما يأمر[(٤)] ويحكم بما يحكم، انتظم الأمر بذلك، ولم يجز أن يُولَّىٰ غيره، ولا يمكن بعده أن يكون شخص واحد مثله، إنَّما يوجد من هو أقرب إليه من غيره، فأحق الناس بخلافة نبوته أقربهم إلىٰ الأمر بما يأمر به والنهي عما نهىٰ عنه، ولا يُطاع أمره طاعة ظاهرة غالبة إلَّا بقدرة وسلطان يوجب الطاعة، / كما لم يُطع أمره في حياته طاعة [ظاهرة][(٥)] غالبة حتىٰ صار معه من ١/ ٨٥
يقاتل علىٰ طاعة أمره.

فالدين كله طاعة لله ورسوله، وطاعة الله ورسوله هي الدين كله، فمن يطع الرسول فقد أطاع الله. ودين المسلمين بعد موته طاعة الله ورسوله، وطاعتهم لولي الأمر فيما أُمِرُوا بطاعته فيه هو طاعة لله ورسوله، وأمر ولي الأمر الذي أمره الله أن يأمرهم به وقَسْمُه وحكمه هو طاعة لله ورسوله، فأعمال الأئمة والأمة في حياته ومماته التي يحبها الله ويرضاها كلها طاعة لله ورسوله، ولهٰذا كان أصل الدين: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأنَّ[(٦)] محمداً رسول الله.

فإذا قيل: هو كان إماماً، وأُريدَ بذلك إمامة خارجة عن الرسالة، أو إمامة يُشترط فيها ما لا يشترط في الرسالة، أو إمامة[(٧)] تعتبر فيها طاعته بدون طاعة[(٨)] [(٩)]الرسول، فهٰذا كله باطل. فإن[(١٠)] كل ما يطاع به داخل في رسالته، وهو في كل ما يطاع فيه يطاع بأنه رسول الله، ولو قُدِّرَ أنه كان إماماً مجرداً لم يطع حتىٰ تكون طاعته[(٩)] داخلة في طاعة رسول آخر، فالطاعة إنَّما تجب لله ورسوله ولمن أمَرت الرسل بطاعتهم.

---

(١) (أ)، (ب): «أمر».
(٢) «واجبة»: زيادة في (ن) فقط.
(٣) (ن)، (م): «قادر وشوكة».
(٤) (ن): «يأمر بها ويأمر»؛ (م): «يأمر بها بأمر».
(٥) «ظاهرة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «وشهادة أن».
(٧) (ن)، (م): «وإمامة».
(٨) (ن)، (م): «تعتبر طاعتها بدون طاعة».
(٩ ـ ٩): ساقط من (م).
(١٠) (أ)، (ن): «فإنه».

فإن قيل: أُطيع بإمامته طاعة داخلة في رسالته. كان هٰذا عديم التأثير، فإن مجرد
١/ ٨٦ رسالته كافية في وجوب طاعته، بخلاف الإمام فإنه إنَّما يصير/ إماماً بأعوان ينفذون أمره، وإلَّا كان كآحاد أهل العلم والدين، إن كان من أهل العلم والدين[١].

فإن قيل: إنَّه ﷺ لما صار له شوكة بالمدينة، صار له مع الرسالة إمامة القدرة[٢].

قيل: بل صار رسولاً له أعوان وأنصار ينفذون أمره ويجاهدون من خالفه. وهو ما دام في الأرض من يؤمن بالله ورسوله ويجاهد في سبيله[٣]، له أعوان وأنصار[٤] ينفذون أمره ويجاهدون من خالفه، فلم يستفد بالأعوان ما يحتاج أن يضمه إلى الرسالة، مثل كونه إماماً أو حاكماً أو ولي أمر؛ إذ كان هٰذا كله داخلاً في رسالته، ولكن بالأعوان حصل له كمال قدره، أوجبت عليه من الأمر والجهاد ما لم يكن واجباً بدون القدرة. والأحكام تختلف باختلاف حال القدرة والعجز والعلم وعدمه، كما تختلف باختلاف الغنىٰ والفقر[٥] والصحة والمرض. والمؤمن مطيع لله في ذلك كله، وهو مطيع لرسول الله في ذلك كله، ومحمد رسول الله فيما أمر به ونهىٰ عنه، [مطيع لله][٦] في ذلك كله.

وإن قالت الإمامية: الإمامة واجبة بالعقل بخلاف الرسالة، فهي أهم من هٰذا الوجه.

١/ ٨٧ / **قيل:** الوجوب العقلي فيه نزاع كما سيأتي. وعلىٰ القول بالوجوب العقلي، فما يجب من الإمامة جزء من أجزاء الواجبات العقلية، وغير الإمامة أوجب من ذلك، كالتوحيد والصدق والعدل وغير ذلك من الواجبات العقلية.

وأيضاً: فلا ريب أن الرسالة يحصل بها هٰذا الواجب، فمقصودها جزء من مقصود[٧] الرسالة، فالإيمان بالرسول يحصل به مقصود الإمامة في حياته وبعد مماته، بخلاف الإمامة.

وأيضاً: فمن ثبت عنده أن محمداً رسول الله، وأن طاعته واجبة عليه، واجتهد في طاعته حسب الإمكان. إن قيل: إنه يدخل الجنة، فقد استغنىٰ عن مسألة الإمامة.

---

(١) «إن كان من أهل العلم والدين»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «إمامة بالعدل».
(٣) «ويجاهد في سبيله»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «أنصار وأعوان».
(٥) (ن)، (م): «الفقر والغنىٰ».
(٦) «مطيع لله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «أجزاء».

وإن قيل: لا يدخل الجنة، كان هـٰذا خلاف نصوص القرآن. فإنه سبحانه أوجب الجنة لمن أطاع الله ورسوله في غير موضع، كقوله [تعالىٰ][1]: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [سورة النساء: ٦٩]، وقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة النساء: ١٣].

ظ ٨ **وأيضاً**: فصاحب الزمان الذي[2] يدعون إليه، لا سبيل للناس إلىٰ معرفته، ولا/
١/٨٨ معرفة ما يأمرهم به، وما ينهاهم عنه، وما يخبرهم به. فإن/ كان أحد لا يصير سعيداً إلَّا بطاعة هـٰذا الذي لا يُعرف أمره ولا نهيه لزم أنه[3] لا يتمكن أحد من طريق النجاة والسعادة وطاعة الله، وهـٰذا من أعظم تكليف ما لا يطاق، وهم[4] من أعظم الناس إحالة له.

وإن[5] قيل: بل هو يأمر بما عليه الإمامية. **قيل**: فلا حاجة إلىٰ وجوده ولا شهوده، فإن هـٰذا معروف سواء كان هو حياً أو ميتاً، وسواء كان شاهداً أو غائباً. وإذا كان معرفة ما أمر الله به الخلق ممكناً بدون هـٰذا الإمام المنتظر، عُلِمَ أنه لا حاجة إليه، ولا يتوقف عليه طاعة الله ورسوله[6] ولا نجاة أحد ولا سعادته. وحينئذٍ فيمتنع القول بجواز إمامة مثل هـٰذا، فضلاً عن القول بوجوب إمامة مثل هـٰذا، وهـٰذا أمر بيّنٌ لمن تدبّره، لكن الرافضة من أجهل الناس.

وذلك أن فعل الواجبات العقلية والشرعية، وترك المستقبحات العقلية والشرعية، إما أن يكون موقوفاً علىٰ معرفة ما يأمر به وينهىٰ عنه هـٰذا المنتظر، وإما أن لا يكون موقوفاً. فإن كان موقوفاً، لزم تكليف ما لا يطاق، وأن يكون فعل الواجبات وترك المحرمات موقوفاً علىٰ شرط لا يقدر عليه عامة الناس، بل ولا أحد منهم، فإنه ليس في الأرض من يدَّعِي دعوىٰ صادقة أنه رأىٰ هـٰذا المنتظر أو سمع كلامه. وإن لم يكن موقوفاً علىٰ ذلك أمكن فعل الواجبات العقلية والشرعية. وترك القبائح العقلية والشرعية، بدون هـٰذا المنتظر، فلا يُحتاج إليه، ولا يجب وجوده ولا شهوده.

---

(١) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (ب) فقط: «الذين».
(٣) (ب) فقط: «أن».
(٤) (أ)، (ب): «وهو».
(٥) (ن)، (م): «فإن».
(٦) «ورسوله»: ساقطة من (أ)، (ب).

١/٨٩ / وهٰؤلاء الرافضة علَّقوا نجاة الخلق وسعادتهم، وطاعتهم لله ورسوله، بشرط ممتنع لا يقدر عليه الناس، بل[١] ولا يقدر عليه أحد منهم، وقالوا للناس: لا يكون أحد ناجياً من عذاب الله إلَّا بذلك، ولا يكون سعيداً إلَّا بذلك، ولا يكون أحد مؤمناً إلَّا بذلك.

فلزم أحد أمرين: إما بطلان قولهم. وإما أن يكون الله قد آيس عباده من رحمته، وأوجب عذابه لجميع الخلق المسلمين وغيرهم. وعلىٰ هٰذا التقدير فهم أول الأشقياء المعذبين، فإنه ليس لأحد منهم طريق إلىٰ معرفة أمر هٰذا الإمام الذي يعتقدون أنه موجودغائب، ولا نهيه ولا خبره، بل عندهم من الأقوال المنقولة عن شيوخ الرافضة ما يذكرون أنه منقول عن الأئمة [المتقدمين علىٰ هٰذا المنتظر][٢]، وهم لا ينقلون شيئاً عن المنتظر، وإن قُدِّر أن بعضهم نقل عنه شيئاً عُلِم أنه كاذب. وحينئذٍ فتلك الأقوال إن كانت كافية فلا حاجة إلىٰ المنتظر، وإن لم تكن كافية فقد أقروا بشقائهم وعذابهم، حيث كانت سعادتهم موقوفة علىٰ آمر لا يعلمون بماذا أمر.

وقد رأيت طائفة من شيوخ الرافضة؛ كابن العود الحلِّي[٣] يقول: إذا اختلفت الإمامية علىٰ قولين، أحدهما يُعرف قائله والآخر لا يُعرف قائله، كان القول الذي لا يُعرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتِّباعه؛ لأن المنتظر المعصوم في تلك الطائفة.

١/٩٠ / وهٰذا غاية الجهل والضلَال، فإنه بتقدير وجود المنتظر المعصوم، لا يُعلم أنه قال ذلك القول؛ إذ لم ينقله عنه أحد[٤]، ولا عمَّن نقله عنه. فمن أين يجزم بأنه قوله؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون القول الآخر هو قوله، وهو لغيبته وخوفه من الظالمين لا يمكنه إظهار قوله، كما يدَّعُون ذلك فيه؟

فكان أصل دين هٰؤلاء الرافضة مبنياً علىٰ مجهول ومعدوم، لا علىٰ موجود ولا معلوم، يظنون أن إمامهم موجود معصوم، وهو مفقود معدوم، ولو كان موجوداً معصوماً، فهم معترفون بأنهم لا يقدرون أن يعرفوا أمره ونهيه، كما [كانوا][٥] يعرفون أمر آبائه ونهيهم.

---

(١) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٣) لم أجد له ذكراً فيما بين يديّ من مراجع.
(٤) (ن)، (م): «ولم ينقله أحد عنه».
(٥) «كانوا»: ساقطة من (ن)، (م).

والمقصود بالإمام: إنَّما هو طاعة أمره، فإذا كان العلم بأمره ممتنعاً، كانت طاعته ممتنعة، فكان المقصود [به][(١)] ممتنعاً. وإذا كان المقصود [به][(٢)] ممتنعاً، لم يكن [في][(٣)] إثبات الوسيلة فائدة أصلاً، بل كان إثبات الوسيلة التي لا يحصل بها مقصودها من باب السفه والعبث والعذاب القبيح باتفاق أهل الشرع، و[باتفاق][(٤)] العقلاء القائلين بتحسين العقول وتقبيحها[(٥)]، بل باتفاق العقلاء مطلقاً. فإنهم إذا فسروا القبح[(٦)] بما يضر كانوا متفقين على أن معرفة الضار يُعلم بالعقل، والإيمان بهذا الإمام الذي/ ليس فيه منفعة، بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك، قبيح شرعاً وعقلاً[(٧)]. ٩١/١

ولهذا كان المتبعون له من أبعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا، لا تنتظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم إن[(٨)] لم يدخلوا في طاعة غيرهم، كاليهود الذين لا تنتظم لهم مصلحة إلَّا بالدخول في طاعة من هو خارج عن دينهم. فهم يوجبون وجود الإمام المنتظر المعصوم؛ لأن مصلحة الدين والدنيا لا تحصل إلَّا به عندهم، وهم لم يحصل لهم بهذا المنتظر مصلحة في الدين ولا في الدنيا، والذين كذَّبوا به لم تفتهم مصلحة في الدين ولا في الدنيا، بل كانوا أقوم بمصالح الدين والدنيا من أتباعه.

فعلم بذلك أن قولهم في الإمامة، لا ينال به إلَّا ما يورث الخزي والندامة، وأنه ليس فيه شيء من الكرامة، وأن ذلك إذا كان أعظم مطالب الدين، فهم أبعد الناس عن الحق والهدى في أعظم مطالب الدين، وإن لم يكن أعظم مطالب الدين، ظهر بطلان ما ادَّعُوه من ذلك، فثبت بطلان قولهم على التقديرين، وهو المطلوب.

إيمان الرافضة بالمنتظر ليس مثل إيمان الصوفية برجال الغيب

فإن قال هؤلاء الرافضة: إيماننا بهذا المنتظر المعصوم، مثل إيمان كثير من شيوخ الزهد والدين بإلياس والخضر والغوث والقطب[(٩)] ....

---

(١) «به»: ساقطة من (ن).
(٢) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) «في»: ساقطة من (ن).
(٤) «باتفاق»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «القائلين بتقبيح العقول».
(٦) (أ)، (ب): «القبيح».
(٧) (ن)، (م): «عقلا وشرعا».
(٨) (ن)، (م): «وإن».
(٩) في كتاب «التعريفات» للجرجاني: «الغوث هو القطب حينما يُلتجأ إليه ولا يُسمَّى في غير ذلك الوقت غوثاً». وفي كتاب «اصطلاحات الصوفية» لابن عربي، ص ٢٣٥ (طبع مع التعريفات للجرجاني، القاهرة، ١٩٣٨م): «القطب ـ وهو الغوث ـ عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر الله من العالم في كل زمان، وهو على قلب إسرافيل ـ عليه السلام ـ». والمقصود بالغوث الذي يزعمه الصوفية هو: ـ كما يقول الأستاذ الدكتور محمد مصطفى حلمي ـ رحمه الله ـ في تعليقه على مادة «بدل» في دائرة المعارف الإسلامية ـ: «إن القطب بالمعنى الخاص، يدلُّ دلالة قويَّة على مذهب=

١/ ٩٢ / [ورجال الغيب](١)، ونحو ذلك من الأشخاص الذين لا يُعرف(٢) وجودهم، ولا بماذا يأمرون، ولا عمَّاذا ينهون(٣)، فكيف يسوغ لمن يوافق هـٰؤلاء أن ينكر علينا ما ندَّعيه؟

الجـــواب من وجوه:

قيل: الجواب من وجوه:

الأول:

أحـــدها: أن الإيمان بوجود هـٰؤلاء ليس واجباً عند أحد من علماء المسلمين

ص ٩ وطوائفهم المعروفين، وإذا كان بعض الغلاة / يوجب على أصحابه الإيمان بوجود هـٰؤلاء، ويقول: إنه لا يكون مؤمناً ولياً لله إلَّا من يؤمن بوجود هـٰؤلاء في هـٰذه الأزمان، كان قوله مردوداً كقول الرافضة. (٤ فإن من قال من هـٰؤلاء الغلاة: إنه لا يكون ولياً لله إن لم يعتقد(٥) الخضر، ونحو ذلك، كان قوله مردوداً، كقول الرافضة٤).

الثاني

الوجــه الثــاني: أن يقال: من الناس من يظن أن التصديق بهـٰؤلاء يزداد به

١/ ٩٣ / الرجل(٦) إيماناً وخيراً وموالاة لله، وأن المصدِّق بوجود هـٰؤلاء أكمل [وأشرف](٧) وأفضل عند الله ممن لم يصدِّق بوجود هـٰؤلاء. وهـٰذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه، بل هو مشابه له من بعض الوجوه؛ لكونهم جعلوا كمال الدين موقوفاً على ذلك.

وحينئذٍ فيُقال: هـٰذا القول أيضاً باطلٌ باتفاق علماء المسلمين وأئمتهم. فإن العلم بالواجبات والمستحبات، وفعل الواجبات والمستحبات كلها ليس موقوفاً على التصديق بوجود أحد من(٨) هـٰؤلاء، ومن ظن من أهل النسك والزهد والعامة أن شيئاً من الدين ـ واجبه أو مستحبه ـ موقوفاً(٩) على التصديق بوجود هـٰؤلاء فهو(١٠)

=فلسفي في الحقيقة المحمدية التي هي عند متفلسفة الصوفية، أو صوفية الفلاسفة: المخلوق الأول الذي خلقه الله وكان واسطة في خلق كل ما في العالم من الكائنات الروحية والمادية». وانظر: تعليقي على «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦). وانظر: كتاب «اصطلاحات الصوفية» للقاشاني.

(١) «ورجال الغيب»: ساقطة من (ن)، (م).

(٢) (أ)، (ب): «يعرفون».

(٣) (ن)، (م)، (أ): «ولا بماذا يأمرون به، ولا بماذا ينهون عنه».

(٤ ـ ٤): ساقط من (ب) فقط.

(٥) (ن): «يعقد له»؛ (م): «يقعده».

(٦) (أ)، (ب): «يزداد الرجل به».

(٧) «وأشرف»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) عبارة «أحد من»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٩) (م): «واجبه ومستحبه موقوفا»؛ (ب): «واجبا أو مستحباً موقوف».

(١٠) (أ)، (ب): «فهـٰذا».

جاهل ضال باتفاق أهل العلم والإيمان العالمين بالكتاب والسنة؛ إذ قد عُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام أن النبي ﷺ لم يشرع لأمته التصديق بوجود هٰؤلاء، ولا أصحابه كانوا يجعلون ذلك من الدين، [ولا أئمة المسلمين.

وأيضاً، فجميع هٰذه الألفاظ: لفظ الغوث والقطب والأوتاد والنجباء(١)
١/ ٩٤ وغيرها، لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف/ أنه تكلَّم بشيء منها ولا أصحابه. ولكن لفظ الأبدال(٢) تكلَّم به بعض السلف، ويُروىٰ فيه عن النبي ﷺ
١/ ٩٥ حديث ضعيف،/ وقد بسطنا الكلام علىٰ ذلك في غير هٰذا الموضع](٣).

(١) يقول ابن عربي (رسالة في اصطلاحات الصوفية، ص ٢٣٥): «الأوتاد عبارة عن أربعة رجال، منازلهم علىٰ منازل أربعة أركان من العالم: شرق وغرب وشمال وجنوب، مع كل واحد منهم مقام تلك الجهة. النجباء: هم أربعون وهم المشغولون بحمل أثقال الخلق، فلا يتصرَّفون إلَّا في حق الغير». وانظر: التعريفات ص ٣٣، ٢١٤.

(٢) يقول ابن عربي (نفس المرجع ونفس الصفحة): «البدلاء هم سبعة، ومن سافر من القوم عن موضعه وترك جسداً علىٰ صورته حتىٰ لا يعرف أحد أنه قد فقد، فذلك هو البدل لا غير، وهم علىٰ قلب إبراهيم ـ عليه السلام ـ».

ويختلف الصوفية في تحديد عدد الأبدال وغيرهم من رجال الغيب (وهم ـ علىٰ زعمهم ـ الأولياء الذين لا يعرفهم الناس، والذين يشتركون بما لهم من قوة في حفظ نظام الكون). ويذكر جولد تسيهر (دائرة المعارف الإسلامية، مادة: أبدال): أنه وفقاً لأكثر الآراء الصوفية شيوعاً يؤلف الأبدال، وعددهم أربعون، الطبقة الخامسة من طبقات الأولياء. أما الأوتاد فعددهم خمسة وهم يؤلفون الطبقة الثالثة، والنجباء عددهم سبعون وهم يمثلون الطبقة السادسة.

ويعرف نيكلسون في «دائرة المعارف الإسلامية» البدل بقوله: «الأبدال: جمع البدل، والبدلاء جمع البديل، يتصلان بطريق الصوفية الذي يرجع تاريخه إلىٰ القرن الثالث الهجري، وهو أن نظام العالم مكلف بحفظه عدد معين من الأولياء، إذا مات واحد منهم حلَّ محله بدل أو بديل، والجمع: أبدال، يستعمل عادة في الفارسية والتركية مفرداً. ويفسر بعض الكتَّاب البدل: بأنه الشخص الذي له قدرة علىٰ أن يخلف شخصاً روحانياً عندما يترك مكانه، أو الشخص الذي له قدرة علىٰ التحول الروحاني. والاختلاف بيِّنٌ فيما أورده عن عدد الأبدال ومكانهم من سلسلة المراتب الصوفية التي يكون القطب علىٰ رأسها. وقد أورد ابن حنبل في مسنده أربعين من الأبدال خلقهم الله في الشام (جـ١ ص١١٢)، ويذكر أيضاً أن هناك ثلاثين منهم في أمة محمد (جـ٥ ص ٣٢٢)، ويشير المكي إلىٰ ثلاثمائة من الأبدال يضمون الصدِّيقين والشهداء والصالحين (قوت القلوب، جـ٢، ص ٧٨. انظر: سورة النساء، الآية: ٧١). ويقول الهجويري: إنهم أربعون، وإنهم في المرتبة الرابعة، يلون الأبرار السبعة، وفوقهم الأوتاد الأربعة، ثم النقباء الثلاثة (كشف المحجوب، ط. شوكوفسكي، ص٢٦٩، ترجمة نيكلسون، ص ٢٨٤). ويحدد ابن عربي عدد الأبدال بسبعة ويضعهم في المرتبة تحت الأوتاد (الفتوحات، جـ٢، ص٩). وقد أخذ بهٰذا الرأي ابن الفارض في التائية الكبرىٰ».

وانظر: تعريف «البدلاء» في «التعريفات» للجرجاني؛ «اصطلاحات الصوفية» للقاشاني. وانظر: تعليق الدكتور محمد مصطفىٰ حلمي علىٰ «بدل» في «دائرة المعارف الإسلامية».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). والحديث الضعيف الذي يشير إليه ابن تيمية جاء في المسند (ط. المعارف) ٢/ ١٧١ من مسند علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، وعلَّق عليه الشيخ أحمد=

الثالث **الوجه الثالث**: أن يُقال: القائلون بهٰذه الأمور، منهم من ينسب إلىٰ أحد هٰؤلاء ما لا تجوز نسبته إلىٰ [أحد من] البشر(١)، مثل دعوىٰ بعضهم أن الغوث أو القطب هو الذي يمد أهل الأرض في هداهم ونصرهم ورزقهم، فإن هٰذا لا يصل إلىٰ أحد من أهل الأرض(٢) إلَّا بواسطة نزوله علىٰ ذلك الشخص، وهٰذا باطلٌ بإجماع المسلمين، وهو من جنس قول النصارىٰ في الباب.

وكذلك ما يدَّعيه بعضهم من أن الواحد من هٰؤلاء قد(٣) يعلم كل وليٍّ لله كان
١/ ٩٦ ويكون، واسمه(٤) واسم أبيه، ومنزلته من الله، ونحو ذلك من/ المقالات الباطلة، التي تتضمن أن الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه، مثل: أنه بكل شيء عليم، أو علىٰ كل شيء قدير، ونحو ذلك. كما يقول بعضهم في النبي ﷺ، وفي شيوخه: إن علم أحدهم ينطبق علىٰ علم الله، وقدرته منطبقة علىٰ قدرة الله، فيعلم ما يعلمه الله، ويقدر علىٰ ما يقدر الله عليه(٥).

فهٰذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصارىٰ والغالية في عليٍّ، وهي باطلة بإجماع علماء(٦) المسلمين. ومنهم من ينسب إلىٰ الواجب من هٰؤلاء ما تجوز نسبته إلىٰ الأنبياء وصالحي المؤمنين من الكرامات، كدعوة مجابة، ومكاشفة(٧) من مكاشفات الصالحين، ونحو ذلك.

فهٰذا القدر يقع كثيراً من الأشخاص الموجودين [المعاينين](٨)، ومن نسب ذلك إلىٰ من لا يُعرف وجوده، فهٰؤلاء - وإن كانوا مخطئين في نسبة ذلك إلىٰ شخص معدوم - ، فخطؤهم كخطأ من اعتقد أن في البلد الفلاني رجالاً من أولياء الله وليس

=شاكر - رحمه الله - بقوله: «إسناده ضعيف؛ لانقطاعه... وسيأتي في شأنهم حديث آخر في مسند عبادة بن الصامت ٥/ ٣٢٢ قال فيه أحمد هناك: «وهو منكر». وأورد الألباني الحديثين في «ضعيف الجامع الصغير» ٢/ ٢٧٥، وقال عن كل منهما: «ضعيف»، والأول هو: «الأبدال بالشام، وهم أربعون رجلاً، كلما مات رجلٌ أبدل الله مكانه رجلاً، يُسقىٰ بهم الغيث، ويُنتصر بهم علىٰ الأعداء، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب». والثاني: «الأبدال في أمتي ثلاثون، بهم تقوم الأرض، وبهم تمطرون وبهم تُنصرون». وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (ط. دمشق، ١٣٩٩هـ)، ٢/ ٣٣٩-٣٤١ الحديثان رقم ٩٣٥، ٩٣٦.
وقد تكلَّم ابن تيمية علىٰ الألفاظ المذكورة في هٰذه الفقرة، ومنها: لفظ «الأبدال» في أكثر من موضع من رسائله. انظر مثلاً: مجموعة الرسائل والمسائل (١/ ٤٦-٥١).

(١) (ن)، (م): «إلىٰ بشر».
(٢) عبارة «من أهل الأرض»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ): «كان يكون اسمه»؛ (ب): «كان أو يكون اسمه».
(٥) (ن)، (م): «عليه الله».
(٦) «علماء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «ومكاشفات».
(٨) «المعاينين»: ساقطة من (ن)، (م).

فيه أحد، أو اعتقد في ناس معينين أنهم أولياء الله ولم يكونوا كذلك. ولا ريب أن هٰذا خطأ وجهل وضلال يقع فيه كثير من الناس، لكن خطأ الإمامية وضلالهم[(١)] أقبح وأعظم.

الرابع **الوجه الرابع**: أن يُقال: الصواب الذي عليه محققو العلماء: أنَّ إلياس/ والخضر

٩٧/١ مــاتا[(٢)]، وأنه ليس أحد من البشر واسطة بين الله وبين خلقه في رزقه وخلقه[(٣)]، وهداه ونصره. وإنَّما الرسل وسائط في تبليغ رسالاته، لا سبيل لأحد إلىٰ السعادة إلَّا بطاعة الرسل[(٤)]. وأمَّا خلقه ورزقه، وهداه ونصره[(٥)] [فلا يقدر عليه إلَّا الله تعالىٰ][(٦)]، فهٰذا لا يتوقف [علىٰ حياة الرسل وبقائهم. بل ولا يتوقف نصر الخلق ورزقهم علىٰ وجود الرسل أصلاً][(٧)]، بل قد يخلق الله ذلك بما شاء من الأسباب بواسطة الملائكة [أو غيرهم][(٨)]، وقد يكون لبعض البشر في ذلك من الأسباب ما هو معروف في البشر.

وأما كون ذلك لا يكون إلَّا بواسطة البشر[(٩)]، أو أن أحداً من البشر يتولىٰ ذلك كله، ونحو ذلك، فهٰذا كله باطلٌ. وحينئذٍ فيُقال للرافضة إذا احتجوا بضلال الضُّلَّال: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٣٩].

٩٨/١ / **وأيضاً**: فمن المعلوم أن أشرف مسائل المسلمين، وأهم المطالب في الدين، ينبغي أن يكون ذكرها في كتاب الله أعظم من غيرها، وبيان الرسول لها أولىٰ من بيان غيرها. والقرآن مملوء بذكر توحيد الله، وذكر أسمائه وصفاته وآياته، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقصص والأمر والنهي، والحدود والفرائض، بخلاف الإمامة. فكيف يكون القرآن مملوءاً بغير الأهم الأشرف؟

---

(١) (ن)، (م): «ضلالتهم».

(٢) انظر في تحقيق أمر إلياس والخضر: رسالة ابن حجر العسقلاني «الزهر النضر في نبأ الخضر»، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، جـ٢، ص ١٩٥ - ٢٣٤، القاهرة ١٣٤٣هـ. وفي خاتمتها (ص٢٣٤) يقول ابن حجر: «والذي تميل إليه النفس من حيث الأدلَّة القوية خلاف ما يعتقده العوام من استمرار حياته».

(٣) (أ)، (ب): «بين الله - عز سلطانه - وبين خلقه في خلقه ورزقه».

(٤) (ن)، (م): «الرسول».

(٥) (أ)، (ب): «وأما خلقه وهداه، ونصره ورزقه».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).

(٧) بدلاً من العبارات بين المعقوفتين جاء في (ن)، (م): «علىٰ وجود سبب معين».

(٨) «أو غيرهم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٩) (أ)، (ب): «بواسطة من البشر».

وأيضاً: فإنَّ الله تعالىٰ قد علَّق السعادة بما لا ذكر فيه للإمامة، فقال [﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [سورة النساء: ٦٩] وقال](١): ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [سورة النساء: ١٣، ١٤]، فقد بيَّن الله في القرآن أن من أطاع الله ورسوله كان سعيداً في الآخرة، ومن عصىٰ الله ورسوله وتعدَّىٰ حدوده كان معذباً، فهـٰذا(٢) هو الفرق بين السعداء والأشقياء، ولم يذكر الإمامة.

فإن قال قائل: إنَّ الإمامة داخلة في طاعة الله ورسوله.

١/ ٩٩ **قيل:** غايتها(٣) أن تكون كبعض الواجبات: كالصلاة والزكاة والصيام/ والحج وغير ذلك مما يدخل في طاعة الله ورسوله، فكيف تكون هي وحدها أشرف مسائل المسلمين وأهم مطالب الدين؟

فإن قيل: لا يمكننا طاعة(٤) الرسول إلَّا بطاعة إمام(٥) فإنه هو الذي يعرف الشرع.

قيل: هـٰذا [هو](٦) دعوىٰ المذهب ولا حجة فيه. ومعلوم أن القرآن لم يدل علىٰ هـٰذا كما دلَّ علىٰ سائر أصول الدين. [وقد تقدَّم أن هـٰذا الإمام الذي يدعونه لم ينتفع به أحد في ذلك، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ أن ما جاء به الرسول لا يحتاج في معرفته إلىٰ أحد من الأئمة](٧)

الإمامية أنفسهم يجعلون الإمامة آخر المراتب في أصول الدين

الوجه الثاني: أن يُقال: أصول الدين عند الإمامية أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة. فالإمامة(٨) هي آخر المراتب، والتوحيد والعدل والنبوة(٩) قبل ذلك. وهم يدخلون في التوحيد نفي الصفات، والقول بأن القرآن مخلوق، وأن الله لا يُرىٰ في الآخرة./ ويدخلون في العدل التكذيب بالقدر(١٠)، وأن الله لا يقدر أن ظ ٩ يهدي من يشاء، ولا يقدر أن يضل من يشاء، وأنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «وهـٰذا».
(٣) (أ)، (ب): «نهايتها».
(٤) (أ)، (ب): «إطاعة».
(٥) (أ)، (ب): «الإمام».
(٦) «هو»: زيادة من (أ)، (ب).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) «فالإمامة»: ساقطة من (ب) فقط.
(٩) (ن)، (م): «والنبوة والعدل».
(١٠) (أ)، (ب): «بالقدرة».

١/ ١٠٠ يشاء، وغير ذلك. فلا يقولون: إنه/ خالق[1] كل شيء، ولا إنه على كل شيء قدير، ولا إنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن. لكن التوحيد والعدل والنبوة مقدم[2] على الإمامة، فكيف تكون [الإمامة][3] أشرف وأهم؟

وأيضاً: فإن الإمامة[4] إنَّما أوجبوها لكونها لطفاً في الواجبات، فهي واجبة وجوب الوسائل، فكيف تكون الوسيلة أهم وأشرف[5] من المقصود؟

الإمامة عند الرافضة لا تحقق اللطف ولا المصلحة

الوجه الثالث: أن يُقال: إن كانت الإمامة أهم مطالب الدين، وأشرف مسائل المسلمين، فأبعد الناس عن هٰذا الأهم الأشرف هم الرافضة. فإنهم [قد][6] قالوا في الإمامة أسخف قول وأفسده في العقل والدين، كما سنبينه إن شاء الله تعالى [إذا تكلمنا عن حججهم][7]. ويكفيك أن مطلوبهم بالإمامة أن يكون لهم رئيس معصوم يكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم، وليس في الطوائف أبعد عن[8] مصلحة اللطف والإمامة منهم، فإنهم يحتالون على مجهول ومعدوم لا يُرى له عين ولا أثر، ولا يُسمع له حسّ ولا خبر، فلم يحصل لهم من الأمر المقصود بإمامته شيء.

١/ ١٠١ وأي من فرض إماماً نافعاً في بعض مصالح الدين والدنيا، كان خيراً ممن/ لا ينتفع به في شيء من مصالح الإمامة. ولهٰذا تجدهم لما فاتهم مصلحة الإمامة، يدخلون في طاعة كافر أو ظالم لينالوا به بعض مقاصدهم. فبينما هم يدعون الناس إلى طاعة إمام معصوم، أصبحوا يرجعون إلى طاعة ظلوم كفور. فهل يكون أبعد عن مقصود الإمامة، وعن الخير والكرامة، ممن سلك منهاج الندامة؟

وفي الجملة، فالله تعالى قد علَّق بولاة الأمور مصالح في الدين والدنيا، سواء كانت الإمامة أهم الأمور أو لم تكن. والرافضة أبعد الناس عن حصول هٰذه المصلحة لهم، فقد فاتهم على قولهم الخير المطلوب من أهم مطالب الدين وأشرف مسائل المسلمين.

ولقد طلب [مني][9] أكابر شيوخهم الفضلاء أن يخلوَ بي وأتكلم معه في

---

(١) (ن)، (م): «ولا يقولون إن الله خالق».
(٢) (ب) فقط: «مقدمه».
(٣) «الإمامة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «فالإمامة».
(٥) (ب) فقط: «أشرف وأهم».
(٦) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «من».
(٩) «مني»: ساقطة من (ن)، (م).

ذلك، فخلوت به وقررت له ما يقولونه في هـٰذا الباب. كقولهم: إن الله أمر العباد ونهاهم (١ لينالوا به بعض مقاصدهم١)، فيجب أن يفعل بهم اللطف الذي يكونون عنده أقرب إلىٰ فعل الواجب وترك القبيح؛ لأنَّ من دعا شخصاً ليأكل طعامه، فإذا كان مراده الأكل فعل ما يعين علىٰ ذلك من الأسباب، كتلقيه بالبشر وإجلاسه في مجلس يناسبه، وأمثال ذلك. وإن لم يكن مراده[٢] أن يأكل، عبس في وجهه وأغلق الباب، ونحو ذلك. وهـٰذا أخذوه من المعتزلة، ليس هو من أصول شيوخهم القدماء.

١٠٢/١ ثم قالوا: والإمام لطف؛ لأنَّ الناسَ إذا كان لهم إمام يأمرهم بالواجب/ وينهاهم عن القبيح، كانوا أقرب إلىٰ فعل المأمور وترك المحظور، فيجب أن يكون لهم إمام، ولا بد أن يكون معصوماً؛ لأنَّهُ إذا لم يكن معصوماً لم يحصل به المقصود. ولم تدع العصمة لأحد بعد النبي ﷺ إلَّا لعليٍّ، فتعين أن يكون هو إياه للإجماع علىٰ انتفاء ما سواه، وبسطت له العبارة في هـٰذه المعاني.

ثم قالوا: وعليّ نصَّ علىٰ الحسن، والحسن علىٰ الحسين[٣]، إلىٰ أن انتهت النوبة إلىٰ المنتظر محمد بن الحسن صاحب السرداب الغائب.

فاعترف بأن هـٰذا تقرير مذهبهم علىٰ غاية الكمال.

قلت له: فأنا وأنت طالبان للعلم والحق والهدىٰ، وهم يقولون: من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر. فهـٰذا المنتظر: هل رأيته؟ أو رأيت من رآه؟ أو سمعت له بخبر؟[٤] أو تعرف شيئاً من كلامه الذي قاله هو؟ أو ما أمر به أو ما نهىٰ عنه مأخوذاً عنه كما يؤخذ عن[٥] الأئمة؟

قال: لا.

قلت: فأي فائدة في إيماننا هـٰذا؟ وأي لطف يحصل لنا بهـٰذا؟ ثم كيف يجوز أن يكلفنا الله بطاعة شخص، ونحن لا نعلم ما يأمرنا به ولا ما ينهانا عنه، ولا طريق
١٠٣/١ لنا إلىٰ معرفة ذلك بوجه من الوجوه؟ وهم من أشد الناس/ إنكاراً لتكليف ما لا يُطاق، فهل يكون في تكليف ما لا يطاق أبلغ من هـٰذا؟!

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «وإن لم يكن ذلك مراده».

(٣) (ن)، (م): «حسين».

(٤) (أ)، (ب): «أو سمعت بخبره».

(٥) (أ)، (ب): «من».

فقال: إثبات هـٰذا مبني علىٰ تلك المقدمات.

قلت: لكن المقصود لنا من تلك المقدمات هو ما يتعلق بنا نحن، وإلَّا فما علينا مما مضىٰ إذا لم يتعلق بنا منه أمر ولا نهي. وإذا كان كلامنا في تلك المقدمات لا يُحَصِّلُ لنا فائدة ولا لطفا، ولا يفيدنا إلَّا تكليف(١) ما لا يُقدر عليه، عُلِمَ أن الإيمان بهـٰذا المنتظر من باب الجهل والضلال، لا من باب المصلحة واللطف(٢).

والذي عند الإمامية من النقل عن الأئمة الموتىٰ: إن كان حقًّا يحصل به سعادتهم فلا حاجة(٣) بهم إلىٰ المنتظر. وإن كان(٤) باطلاً فهم أيضاً لم ينتفعوا بالمنتظر في رد هـٰذا الباطل. فلم ينتفعوا بالمنتظر [لا](٥) في إثبات حق، ولا في نفي باطل، ولا أمر بمعروف، ولا نهي عن منكر، ولم يحصل لواحد منهم به شيء من المصلحة واللطف المطلوب(٦) من الإمامة.

١٠٤/١ والجهَّال الذين يعلِّقُون أمورهم بالمجهولات، كرجال الغيب والقطب / [والغوث](٧) والخضر ونحو [ذلك، مع جهلهم وضلالهم] وكونهم(٨) يثبتون ما لم يحصل لهم به مصلحة ولا لطف ولا منفعة لا في الدين ولا في الدنيا، أقل ضلالاً من الرافضة.

فإن الخضر كان موجوداً، وقد ذكره الله في القرآن، وفي قصته عبرة وفوائد. وقد يرىٰ أحدهم شخصاً صالحاً يظنه الخضر فينتفع به وبرؤيته وموعظته(٩)، وإن كان غالطاً في اعتقاده أنه الخضر، [فقد يرىٰ أحدهم بعض الجن فيظن أنه الخضر، ولا يخاطبه الجني إلَّا بما يري أنه يقبله منه ليربطه علىٰ ذلك، فيكون الرجل أُتي من نفسه لا من ذلك المخاطِب له. ومنهم من يقول: لكل زمان خضر. ومنهم من يقول: لكل وليٍّ خضر. وللكفار كاليهود مواضع يقولون إنهم يرون الخضر فيها، وقد يُرىٰ الخضر علىٰ صور مختلفة وعلىٰ صورة هائلة وأمثال ذلك؛ وذلك لأنَّ هـٰذا الذي يقول إنه الخضر هو جني، بل هو شيطان يظهر لمن يرىٰ أنه يضله. وفي ذلك

---

(١) (ن)، (م): «بتكليف».
(٢) (أ)، (ب): «اللطف والمصلحة».
(٣) (ن)، (م): «ولا حاجة».
(٤) (ن)، (م): «فإن كان».
(٥) «لا»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «واللطف والمنفعه المطلوبة».
(٧) «والغوث»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «والخضر ونحوهم مع كونهم».
(٩) (أ): «فإن الخضر كان موجوداً.. فينتفع بروايته أو بموعظته»؛ (ب): «فإن الخضر ينتفع برؤيته وبموعظته».

حكايات كثيرة يضيق هـٰذا الموضع عن ذكرها][(١)].

وعلىٰ كل تقدير، فأصناف الشيعة أكثر ضلالاً من هـٰؤلاء. فإن منتظرهم[(٢)] ليس عندهم نقل ثابت عنه، ولا يعتقدون فيمن يرونه أنه المنتظر، ولما دخل السرداب

١/ ١٠٥ كان صغيراً لم يبلغ سنَّ التمييز، / وهم يقبلون من الأكاذيب[(٣)] أضعاف ما يقبله

ص ١٠ هـٰؤلاء، [(٤)] ويعرضون / الاقتداء بالكتاب والسنة أكثر من إعراض هـٰؤلاء[(٤)]، ويقدحون في خيار المسلمين قدحاً يعاديهم عليه هـٰؤلاء. فهم أضل عن مصالح الإمامة من جميع طوائف الأمة، فقد فاتهم علىٰ قولهم أهم الدين وأشرفه.

الكرامة لا تنال بمجرد معرفة الإمام

الوجه الرابع: أن يُقال: قوله «التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة» كلام باطل. فإن مجرد معرفة الإنسان[(٥)] إمام وقته وإدراكه[(٦)] بعينه، لا يستحق به الكرامة إن لم يوافق أمره ونهيه[(٧)]. وإلَّا فليست معرفة إمام الوقت بأعظم من معرفة الرسول ﷺ، ومن عرف أن محمداً رسول الله فلم يؤمن به ولم يطع أمره، لم[(٨)] يحصل له شيء من الكرامة. ولو آمن بالنبي وعصاه فضيع الفرائض وتعدَّىٰ الحدود[(٩)]، كان مستحقاً للوعيد عند الإمامية وسائر طوائف المسلمين، فكيف بمن عرف الإمام وهو مضيع للفرائض متعد للحدود!

١/ ١٠٦ / وكثير من هـٰؤلاء يقول: حب عليّ حسنة لا يضر معها سيئة[(١٠)]. وإن[(١١)] كانت السيئات لا تضر مع حب عليٍّ، فلا حاجة إلىٰ الإمام المعصوم الذي هو لطف في التكليف، فإنه إذا لم يوجد، إنَّما توجد سيئات ومعاص. فإن كان حب عليّ كافياً، فسواء وجد الإمام أو لم يوجد.

الإمامة ليست من أركان الإيمان

الوجه الخامس: قوله: «وهي أحد أركان الإيمان، المستحق بسببه الخلود في الجنان».

فيُقال له: من جعل هـٰذا من الإيمان، إلَّا أهل الجهل والبهتان؟ وستتكلم إن

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (أ): «منتظر»؛ (ب): «فإن المنتظر».
(٣) (ن)، (م): «من الأحاديث». (٤ ـ ٤) ساقط من (م).
(٥) «الإنسان»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (ن)، (م): «فإدراكه».
(٧) «ونهيه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (ن): «ولم».
(٩) (ب): «وضيع الفرائض وتعدَّىٰ الحدود»؛ (أ): «وضيع الفرائض واعتدىٰ الحدود».
(١٠) يرد محمد مهدي الكاظمي القزويني علىٰ ذلك بقوله (منهاج الشريعة ١/ ٩٨): «ما نسبه إلىٰ كثير من الشيعة من القول بأن حب عليّ حسنة ليس يضر معه سيئة، فإنه بهتان منه، فإنهم جميعاً متفقون علىٰ ذلك، فتخصيصه الكثير منهم بهـٰذه العقيدة ليس له وجه سوىٰ الكذب»!!
(١١) (أ)، (ب): «وإن».

شاء الله علىٰ ما ذكره من ذلك .

والله تعالىٰ وصف المؤمنين وأحوالهم ، والنبي ﷺ قد فسَّر الإيمان وذكر شعبه ، ولم يذكر الله ولا رسوله الإمامة في أركان الإيمان . ففي [الحديث][(١)] الصحيح حديث جبريل لما أتي النبي ﷺ في صورة أعرابي وسأله عن الإسلام والإيمان والإحسان . قال [له][(٢)] : «**الإسلام أن تشهد أن لا إله الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت**» . قال : «**والإيمان أن/ تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، [واليوم الآخر][(٣)] ، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره**» . ولم يذكر الإمامة . قال : «**والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» . وهذا الحديث متفق علىٰ صحته ، متلقىٰ بالقبول ، أجمع أهل العلم بالنقل علىٰ صحته ، وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غير وجه ، فهو متفق عليه[(٤)] من حديث أبي هريرة ، وفي [أفراد][(٥)] مسلم من حديث عمر[(٦)] . ١٠٧/١

وهؤلاء[(٧)] ـ وإن كانوا لا يقرون بصحة[(٨)] هذه الأحاديث ـ فالمصنف [قد][(٩)] احتجَّ بأحاديث موضوعة كذب باتفاق أهل المعرفة ، فإما أن نحتج بما يقوم الدليل علىٰ صحته نحن وهم ، أو لا نحتج بشيء من ذلك ، لا[(١٠)] نحن ولا هم . فإن تركوا الرواية رأساً أمكن أن نترك الرواية . وأما إذا رووا هم ، فلا بد من معارضة الرواية [بالرواية][(١١)] ، والاعتماد علىٰ ما تقوم به/ الحجة . ونحن نبين الدلائل الدالة علىٰ كذب ما يعارضون به أهل السنة من الروايات الباطلة ، والدلائل الدالة علىٰ صحة ما نقله أهل العلم بالحديث وصححوه . ١٠٨/١

وهب أنَّا لا نحتج بالحديث ، فقد قال الله تعالىٰ : ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ**

---

(١) «الحديث» : زيادة في (أ) ، (ب) . (٢) «له» : زيادة في (أ) ، (ب) .
(٣) «واليوم الآخر» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(٤) (أ) ، (ب) : «فهو من المتفق عليه» . (٥) «أفراد» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(٦) الحديث عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ في : مسلم ١/ ٣٦ ـ ٣٨ ، (كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام . . إلخ) . وفي الباب أحاديث أُخرَىٰ بنفس المعنىٰ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ١/ ٣٩ ـ ٤٠ . وانظر الحديث برواياته المتعددة في : ابن الأثير : «جامع الأصول من أحاديث الرسول» ١/ ١٢٨ ـ ١٣٦ ، طبعة حامد الفقي ، القاهرة ، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م .
(٧) (أ) ، (ب) : «وهم» . (٨) (ن) ، (م) : «لا يرون صحة» .
(٩) «قد» : زيادة في (أ) ، (ب) . (١٠) «لا» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(١١) «بالرواية» : ساقطة من (ن) .

وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [سورة الأنفال: ٢ - ٤](١)، فشهد لهؤلاء بالإيمان من غير ذكر للإمامة(٢).

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [سورة الحجرات: ١٥](١)، فجعلهم صادقين في الإيمان من غير ذكر للإمامة(٢).

وقال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧]، ولم يذكر الإمامة.

وقال تعالىٰ: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
١٠٩/١ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ */ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة: ١ - ٥]، فجعلهم مهتدين مفلحين(٣) ولم يذكر الإمامة.

وأيضاً: فنحن نعلم بالاضطرار من دين محمد [بن عبد الله](٤) ﷺ أن الناس كانوا إذا أسلموا لم يَجْعَل إيمانهم موقوفاً علىٰ معرفة الإمامة، ولم يذكر لهم شيئاً من ذلك. وما كان أحد أركان الإيمان لا بد أن يبينه الرسول لأهل الإيمان ليحصل لهم [به](٥) الإيمان. فإذا عُلِم بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول يشترطه في الإيمان، عُلِم أن اشتراطه في الإيمان من أقوال أهل البهتان.

فإن قيل: قد دخلت في عموم النصوص(٦)، أو هي من باب ما لا يتم الواجب إلَّا به، أو دلَّ(٧) عليها نص آخر.

قيل: هذا كله لو صح، لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدين، لا(٨) تكون من أركان الإيمان، فإن ركن الإيمان ما لا يحصل الإيمان إلَّا به كالشهادتين، فلا يكون

---

(١) (ن)، (م): «هم المؤمنون حقا.. الآية».
(٢) (ن)، (م): «الإمامة».
(٣) (ن)، (م): «مفلحين مهتدين».
(٤) «بن عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «النص».
(٧) (ن): «ودل».
(٨) (ن)، (م): «فلا».

الرجل مؤمناً حتىٰ يشهد أن لا إلـٰه إلَّا الله، وأن محمداً رسول الله. فلو كانت الإمامة ركناً في الإيمان لا يتم إيمان أحد إلَّا به، لوجب أن يبين ذلك الرسول بياناً عاماً قاطعاً للعذر، كما بيَّن/ الشهادتين والإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر. ١/ ١١٠
فكيف ونحن نعلم بالاضطرار من دينه أن الناس[١] الذين دخلوا في دينه أفواجاً، لم/ يشترط علىٰ أحد منهم في الإيمان، الإيمانُ بالإمامة لا مطلقاً ولا معيناً!؟ ظ ١٠

الحديث الذي يستشهد به ابن المطهر لا أصل له

الوجه السادس: قوله «فقال رسول الله[٢] ﷺ: **«من مات ولم يعرف إمام زمانه مات مِيتة جاهلية»**.

يُقال له[٣] أولاً: من روىٰ هـٰذا الحديث بهـٰذا اللفظ وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يُحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي ﷺ قاله؟ وهـٰـذا[٤] لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث، فكيف وهـٰذا الحديث بهـٰذا اللفظ لا يُعرف!؟

إنَّما الحديث المعروف مثل ما روىٰ مسلم في صحيحه[٥] عن نافع، قال: جاء [عبد الله][٦] بن عمر إلىٰ عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الْحَرَّة ما كان زمن يزيد ابن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة. / فقال: إني لم آتك لأجلس، ١/ ١١١
أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله ﷺ يقوله. سمعته يقول: **«من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية»**.

وهـٰذا حدَّث به[٧] [عبد الله][٨] بن عمر لعبد الله بن مطيع [بن الأسود][٩] لما خلعوا طاعة أمير وقتهم يزيد، مع أنه كان فيه من الظلم ما كان. ثم إنه اقتتل هو وهم، وفعل بأهل الْحَرَّة أموراً منكرة.

فعُلِم أن هـٰذا الحديث دلَّ علىٰ ما دلَّ عليه سائر الأحاديث الآتية من أنه لا يُخْرَج علىٰ ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن[١٠] مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية. وهـٰذا ضد قول الرافضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم إلَّا كرهاً.

---

(١) «الناس»: ساقطة من (ب) فقط.
(٢) (ن)، (م): «فقال النبي»؛ (ب): «قال رسول الله».
(٣) (أ)، (ب): «فيقال له».
(٤) (أ)، (ب): «هذا».
(٥) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٨ (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن).
(٦) «عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ب) فقط: «وهذا حديث حدث به».
(٨) «عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «بن الأسود»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «فإن لم يكن... إلخ».

ونحن نطالبهم أولاً بصحة النقل، ثم بتقدير أن يكون ناقله واحداً، فكيف يجوز أن يثبت أصل الإيمان بخبر مثل هـٰذا [الذي] لا[١] يُعرف له ناقل؟! وإن عُرِف له ناقل أمكن خطؤه وكذبه، وهل يثبت أصل الإيمان إلَّا بطريق علمي؟!

لا حجة للإمامة في هذا الحديث

الوجه السابع: أن يُقال: إن كان هـٰذا الحديث من كلام النبي ﷺ، / فليس فيه حجَّة لهـٰذا القائل[٢]. فإنَّ النبي ﷺ [قد][٣] قال: **«من[٤] .... مات ميتة جاهلية»** [٥]في أمور ليست[٦] من أركان الإيمان التي من تركها كان كافراً. كما في صحيح ١١٢/١ مسلم عن جُنْدُب بن عبد الله البجليِّ رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن قُتل تحت راية عُمِّيَّة يدعو عصبية أو ينصر عصبية فقِتْلَته جاهلية»**[٧] [٥]. وهـٰذا الحديث يتناول من قاتل في العصبية، والرافضة رؤوس هؤلاء ولكن لا يكفر المسلم بالاقتتال في العصبية، كما دلَّ علىٰ ذلك الكتاب والسنة، فكيف يكفر بما هو دون[٨] ذلك؟!

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة [رضي الله عنه][٩] قال: قال رسول الله ﷺ: **«من خرج**
١١٣/١ **من الطاعة، وفارق الجماعة، ثم مات،/ ماتَ مِيتة جاهلية»**[١٠]. وهـٰذا حال الرافضة، فإنهم يخرجون عن الطاعة ويفارقون الجماعة.

وفي الصحيحين[١١] عن ابن عباس [رضي الله عنهما][١٢]، عن النبي ﷺ قال: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، (* فإن من فارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية»**. وفي لفظ: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه، فليصبر عليه، *) فإن من خرج من السلطان شبراً، مات مِيتةً جاهلية»**[١٣].

---

(١) (ن): «هذا ولا»؛ (م): «هذا لا». (٢) (ن)، (م): «الناقل». (٣) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «من»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥ـ٥): ساقط من (ب) فقط. (٦) (ن)، (م): «وليست».
(٧) الحديث في: مسلم ٣/١٤٧٨ (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة...)، وفيه: فقتلة جاهلية. وراية عُمِّيَّة: قال النووي (شرح صحيح مسلم ١٢/٢٣٨): هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان. والميم مكسورة مشددة والياء مشددة أيضاً. قالوا: هي الأمر الأعمىٰ لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال إسحاق بن راهويه: «هـٰذا كتقاتل القوم للعصبية».
(٨) (م): «بمن هو دون»؛ (أ): «بمن دون»؛ (ب): «بما دون».
(٩) «رضي الله تعالىٰ عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: صحيح مسلم ٣/١٤٧٦ ـ ١٤٧٧ (الكتاب والباب السابقان).
(١١) (ن)، (م): «وفي الصحيح». (١٢) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(*ـ*) ساقط من (أ)، (ب). وفي (م): «من خرج من الطاعة».
(١٣) الحديث بروايتيه ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ عن ابن عباس رضي الله عنه في: البخاري ٩/٤٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: سترون بعدي أموراً تنكرونها)؛ مسلم ٣/١٤٧٧ ـ ١٤٧٨ (الكتاب والباب السابقان)؛ سنن الدارمي ٢/٣٤١ (كتاب السير، باب في لزوم الطاعة والجماعة)؛ المسند (ط. المعارف) ٤/١٦٤، ٢٤٥، ٢٤٦ـ٢٩٧.

وهٰذه النصوص - مع كونها صريحة في حال الرافضة - فهي وأمثالها المعروفة عند أهل العلم، لا بذلك[١] اللفظ الذي نقله.

الحديث حجّة عليهم

الوجه الثامن: أن هٰذا الحديث الذي ذكره، حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنهم يدَّعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل/ ١/ ١١٤
سرداب سامراً سنة ستين ومائتين أو نحوها ولم يميِّز بعد[٢]، بل كان عمره إما سنتين أو ثلاثاً أو خمساً[٣] أو نحو ذلك، وله الآن - على قولهم - أكثر من أربعمائة وخمسين[٤] سنة ولم يُر له عين ولا أثر، ولا سُمع له حسّ ولا خبر. فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته، لكن يقولون إن هٰذا الشخص الذي لم يره أحد ولم يسمع له خبر هو إمام زمانهم. ومعلوم أن هٰذا ليس هو معرفة بالإمام.

ونظير هٰذا، أن يكون لرجل قريب من بني عمه في الدنيا ولا يعرف شيئاً من أحواله، فهٰذا لا يعرف ابن عمه. وكذلك المال الْمُلْتَقَط إذا عَرف أن له مالكاً ولم يعرف عينه لم يكن عارفاً لصاحب اللقطة[٥]. بل هٰذا أعرف؛ لأن هٰذا[٦] يمكن ترتيب بعض أحكام الملك والنسب [عليه][٧]، وأما المنتظر فلا يعرف له حال ينتفع به في الإمامة.

فإن معرفة الإمام الذي يُخرج[٨] الإنسان من الجاهلية، هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة، خلاف ما كان عليه أهل الجاهلية، فإنهم لم يكن لهم إمام يجمعهم ولا جماعة تعصمهم، والله[٩] تعالىٰ بعث محمداً ﷺ وهداهم به إلىٰ
الطاعة والجماعة. وهٰذا المنتظر/ لا يحصل بمعرفته طاعة ولا جماعة، فلم يُعرف ١/ ١١٥
معرفة تخرج الإنسان من [حال][١٠] الجاهلية، بل المنتسبون إليه أعظم الطوائف جاهلية وأشبههم بالجاهلية، وإن لم يدخلوا في طاعة غيرهم - إما طاعة كافر وإما[١١] طاعة مسلم هو عندهم من الكفار أو النواصب[١٢] - لم ينتظم لهم

---

(١) (ن)، (م): «ذلك».
(٢) (أ)، (ب): «ولم يعد».
(٣) (أ)، (ب): «وإما ثلاثاً وإما خمسا..».
(٤) «وخمسين»: ساقطة من (ب) فقط.
(٥) الضمير في «عرف» لملتقط المال.
(٦) (ن)، (م): «لأنه هنا».
(٧) «عليه»: زيادة في (ب).
(٨) (ب) فقط: «التي تخرج».
(٩) (ن)، (م): «فالله».
(١٠) «حال»: ساقطة من (ب) فقط.
(١١) (أ)، (ب): «أو».
(١٢) في اللسان: «النواصب: قوم يتدينون ببغضة عليّ». وفي كليات أبي البقاء الكفوي (ط. بولاق) ص٣٦١: «والنصب يُقال أيضاً لمذهب هو بغض علي بن أبي طالب وهو طرف النقيض من الرفض».

مصلحة؛ لكثرة اختلافهم وافتراقهم وخروجهم عن الطاعة والجماعة[١].

وهٰذا يتبيّن[٢]

الأمر بطاعة الأئمة في غير المعصية

بالوجه[٣] التاسع: وهو أن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين[٤] [المعلومين][٥]، الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة[٦] على شيء أصلاً. كما أمر النبي ﷺ بالاجتماع والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، ولم يأمر بطاعة الأئمة
١/١١٦ مطلقاً، بل أمر بطاعتهم في طاعة/ الله دون معصيته، وهٰذا يبين أن الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين.

ففي[٧] صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلُّون عليكم، وشرار**
ص ١١ **أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم / وتلعنونهم ويلعنونكم**». قال: قلنا: يا رسول الله، أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: «**لا ما أقاموا فيكم الصلاة. ألا من وَلِيَ عليه والٍ، فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة**»[٨].

وفي [صحيح][٩] مسلم عن أم سَلَمَة أن النبي[١٠] ﷺ قال: «**ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**». قالوا: [يا رسول الله][١١]، أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا، ما صلَّوا**»[١٢].

---

(١) «والجماعة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ب) فقط: «يبينه».
(٣) في جميع النسخ: «الوجه». وما أثبته يستقيم به الكلام.
(٤) (أ)، (ب): «الموحدين».
(٥) «المعلومين» ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «وقدرة».
(٧) (أ)، (ب): «وفي».
(٨) الحديث عن عوف بن مالك الأشجعي ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٣/ ١٤٨١، ١٤٨٢ (كتاب الإمارة، باب خيار الأئمة وشرارهم)؛ سنن الدارمي ٢/ ٣٢٤ (كتاب الرقاق، باب في الطاعة ولزوم الجماعة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٢٤. وجاء جزء من حديث آخر بمعنى هٰذا الحديث عن عمر ـ رضي الله عنه ـ في: سنن الترمذي ٣/ ٣٦٠ (كتاب الفتن، باب حدثنا موسى بن عبد الرحمٰن الكندي)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث غريب لا نعرفه إلَّا من حديث محمد بن أبي حميد ومحمد يُضعف من قِبل حفظه».
(٩) «صحيح»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «أن رسول الله».
(١١) «يا رسول الله»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) الحديث عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ في: مسلم ٣/ ١٤٨٠ ـ ١٤٨١ (كتاب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ (كتاب السنة، باب في قتل الخوارج)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٦١ (كتاب الفتن، باب منه)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٢١.

١١٧/١ / وهـٰذا يبيّن أن الأئمة هم الأمراء ولاة الأمور، وأنه يُكره ويُنكر ما يأتونه من معصية الله، ولا تنزع[(١)] اليد من طاعتهم، بل يطاعون في طاعة الله، وأن منهم خياراً وشراراً، من يُحَب ويُدعىٰ له ويُحِب الناس ويدعو لهم، ومن يبغض ويدعو علىٰ الناس ويبغضونه ويدعون عليه.

وفي الصحيحين[(٢)] [عن أبي هريرة][(٣)]، عن النبي ﷺ قال: «**كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وستكون خلفاء فتكثر**[(٤)]». قالوا: فما تأمر؟ قال: «**فُوا ببيعة الأول فالأول، وأعطوهم حقهم، فإن اللهَ سائلهم عما استرعاهم**»[(٥)]. فقد أخبر أن بعده خلفاء كثيرين[(٦)]، وأمر أن يوفىٰ ببيعة/ الأول ١١٨/١ فالأول، وأن يعطوهم[(٧)] حقهم.

وفي الصحيحين عن [عبد الله][(٨)] بن مسعود، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنّكم سترون بعدي أثَرة وأموراً تنكرونها**». قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**». وفي لفظ: «**ستكون أثرة وأمور تنكرونها**»، قالوا: يارسول الله، فما تأمرنا؟ قال: «**تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم**»[(٩)].

وفي الصحيحين عن عبادة بن الصامت، قال: بايعنا رسول الله ﷺ علىٰ السمع والطاعة في اليسر والعسر[(١٠)]، والمنشط والمكره، وعلىٰ أثَرة علينا، وعلىٰ أن لا

---

(١) (أ)، (ب): «ولا تنزعن». (٢) (ن)، (م): «وفي الصحيح».

(٣) «عن أبي هريرة»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) في (ن): «وتنكر»؛ (م): «تنكر»؛ وفي صحيح مسلم (٣/ ١٤٧١): «وتكثر». ويقول النووي في شرحه علىٰ مسلم (١٢/ ٣٢١): «فتكثر بالثاء المثلثة من الكثرة، وهـٰذا هو الصواب المعروف. قال القاضي: وضبطه بعضهم فتكبر بالباء الموحدة كأنه من إكبار قبيح فعالهم، وهـٰذا تصحيف. وفي صحيح البخاري (٤/ ١٦٩): «فيكثرون».

(٥) الحديث عن أبي هريرة ﷺ في: البخاري ٤/ ١٦٩ (كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل)؛ مسلم ٣/ ١٤٧١ (كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء..)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٨ ـ ٩٥٩ (كتاب الجهاد، باب الوفاء بالبيعة)؛ المسند (ط. المعارف) ١٥/ ١٠٩ ـ ١١٠.

(٦) (ن): «تنكر»؛ (م): «ينكرون»؛ (أ): «كثيرون». والمثبت من (ب).

(٧) (ن): «تعطوهم». (٨) «عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).

(٩) الحديث عن عبد الله بن مسعود ﷺ في: البخاري ٩/ ٤٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: سترون بعدي أموراً تنكرونها)؛ مسلم ٣/ ١٤٧٢ (كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول)؛ سنن الترمذي (ط. المدينة المنورة) ٣/ ٣٢٧ (كتاب الفتن، باب ما جاء في الأثرة)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٢، ٢٤٢، ٦/ ٦٤.

(١٠) (ن)، (م): «في العسر واليسر».

نناز ع الأمر أهله، وعلىٰ أن نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم[(١)].

١١٩/١ / وفي الصحيحين عن ابن عمر: عن النبي ﷺ أنه قال: «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يُؤمر بمعصية، فإذا أمِرَ بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»[(٢)].

فإن قال: أنا أردت بقولي: إنها «أهم المطالب في الدين، وأشرف مسائل المسلمين». المطالب التي تنازعت الأمة فيها بعد النبي ﷺ، وهٰذه هي مسألة الإمامة.

قيل له: فلا لفظ فصيح، ولا معنىٰ صحيح. فإن ما ذكرته لا يدل علىٰ هٰذا المعنىٰ، بل مفهوم اللفظ ومقتضاه أنها أهم المطالب في الدين مطلقاً، وأشرف مسائل المسلمين مطلقاً.

وبتقدير أن يكون هٰذا مرادك فهو معنىٰ باطل، فإن المسلمين تنازعوا بعد النبي ﷺ في مسائل أشرف من هٰذه. وبتقدير أن تكون هي الأشرف، فالذي ذكرته فيها أبطل المذاهب، وأفسد المطالب.

وذلك أن النزاع في الإمامة لم يظهر إلَّا في خلافة علي ـ رضي الله عنه ـ[(٣)] [وأمَّا][(٤)] علىٰ
١٢٠/١ عهد الخلفاء الثلاثة، فلم يظهر نزاع إلَّا ما جرىٰ يوم السقيفة، / وما انفصلوا حتىٰ اتفقوا، ومثل هٰذا لا يُعد نزاعاً. ولو قُدِّرَ أن النزاع فيها كان عقب موت النبي ﷺ، فليس كل ما[(٥)] تُنوزع فيه عقب موته [ﷺ][(٦)]، يكون أشرف مما تنوزع فيه بعد موته

---

(١) الحديث عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٩/ ٤٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: سترون بعدي أموراً تنكرونها)؛ مسلم ٣/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧١ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. .)؛ سنن النسائي ٧/ ١٢٤ ـ ١٢٦ (كتاب البيعة، باب البيعة علىٰ السمع والطاعة، وباب البيعة علىٰ أن لا ننازع الأمر أهله، وباب البيعة علىٰ القول بالحق، وباب البيعة علىٰ القول بالعدل، وباب البيعة علىٰ الأثرة)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٧ (كتاب الجهاد، باب البيعة)؛ الموطأ ٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦ (كتاب الجهاد، باب الترغيب في الجهاد)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٤٤١، ٥/ ٣١٤، ٣١٦. وجاء الحديث في مواضع أخرىٰ من المسند.

(٢) الحديث عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٩/ ٦٣ (كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية). وهو بمعناه ـ مع اختلاف في اللفظ ـ في: البخاري ٤/ ٤٩ ـ ٥٠ (كتاب الجهاد والسير، باب السمع والطاعة للإمام)؛ مسلم ٣/ ١٤٦٩ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء. .)؛ سنن الترمذي ٣/ ١٢٥ ـ ١٢٦ (كتاب الجهاد، باب ما جاء: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق).

(٣) «رضي الله عنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) «وأما»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) (ن): «فليس كما»، وهو تحريف.

(٦) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

بدهر طويل.

وإذا كان كذلك، فمعلوم أن مسائل(١ القدر والتعديل والتجوير والتحسين والتقبيح١) والتوحيد والصفات والإثبات والتنزيه، أهم وأشرف من مسائل الإمامة. ومسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، والعفو والشفاعة والتخليد، أهم من مسائل الإمامة.

ولهٰذا كل من صنف في أصول الدين يذكر مسائل الإمامة في الآخر، حتىٰ الإمامية يذكرون مسائل التوحيد والعدل والنبوة قبل مسائل الإمامة. وكذلك المعتزلة يذكرون[٢] أصولهم الخمس: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والخامس هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه تتعلق مسائل الإمامة.

ولهٰذا كان جماهير الأمة نالوا الخير بدون مقصود الإمامة التي تقولها الرافضة، فإنَّهم يُقِرُّونَ بأن الإمام الذي هو صاحب الزمان مفقود لا ينتفع به أحد، وأنه دخل السرداب سنة ستين ومائتين أو قريباً من ذلك، وهو الآن غائب أكثر من أربعمائة وخمسين سنة، فهم في هٰذه المدَّة لم ينتفعوا/ بإمامته لا في دين ولا في دنيا، بل ١/ ١٢١
يقولون: إنَّ عندهم علماً منقولاً عن غيره.

فإن كانت أهم مسائل الدين، وهم لم ينتفعوا بالمقصود منها، فقد فَاتَهم من الدين أهمه وأشرفه، وحينئذٍ فلا ينتفعون بما حصل لهم من التوحيد والعدل؛ لأنه يكون ناقصاً بالنسبة إلىٰ مقصود الإمامة، فيستحقون العذاب. كيف، وهم يسلِّمون أن مقصود الإمامة إنَّما هو[٣] في الفروع الشرعية، وأما الأصول العقلية فلا يُحتاج فيها إلىٰ الإمام، وتلك هي أهم وأشرف!

ثم بعد هٰذا كله، فقولكم في الإمامة من أبعد الأقوال عن الصواب، ولو لم يكن فيه إلَّا أنكم أوجبتم الإمامة لما فيها من مصلحة الخلق في دينهم ودنياهم، وإمامكم صاحب الوقت لم يحصل لكم من جهته مصلحة لا في الدين ولا في الدنيا، فأي سعي أضل من سعي من يتعب التعب الطويل، ويكثر القال والقيل، ويفارق جماعة المسلمين، ويلعن السابقين والتابعين، ويعاون الكفار والمنافقين، ويحتال بأنواع الحيل، ويسلك ما أمكنه من السبل، ويعتضد بشهود الزور، ويُدلي

(١ ـ ١): جاءت هٰذه العبارات في (أ)، (ب) وبعد كلمة «التنزيه»، وفي (ب): «التجويز»، وهو خطأ.
(٢) «يذكرون»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «إنَّما هو»: ساقطة من (أ)، (ب).

أتباعه بحبل الغرور، ويفعل ما يطول وصفه، ومقصوده بذلك أن يكون له إمام يدله على أمر الله ونهيه، ويعرّفه ما يقربه إلى الله [تعالى]. (١)؟!

ثم إنه لما علم اسم ذلك الإمام ونسبه، لم يظفر بشيء من مطلوبه، ولا وصل
١/ ١٢٢ إليه [شيء](٢) من تعليمه وإرشاده، ولا أمره ولا نهيه، ولا حصل له/ من جهته
ظ ١١ منفعة ولا مصلحة أصلاً؛ إلَّا إذهاب / نفسه وماله، وقطع الأسفار، وطول الانتظار بالليل والنهار، ومعاداة الجمهور لداخلٍ في سرداب، ليس له عملٍ ولا خطاب، ولو كان موجوداً بيقين، لما حصل به منفعة لهـٰؤلاء المساكين. فكيف وعقلاء الناس يعلمون، أنه ليس معهم إلَّا الإفلاس، وأن الحسن بن علي العسكري لم ينسل ولم يُعْقِبَ، كما ذكر ذلك محمد بن جرير الطبري(٣)، وعبد الباقي بن قانع(٤)، وغيرهما من أهل العلم بالنسب؟!

وهم يقولون: إنه دخل السرداب بعد موت أبيه وعمره؛ إما سنتان، وإما ثلاث، وإما خمس، وإما نحو ذلك. ومثل هـٰذا ـ بنص القرآن ـ يتيم يجب أن يُحفظ له ماله حتى يؤنس منه الرشد، ويحضنه من يستحق حضانته من أقربائه(٥)، فإذا صار له سبع سنين أُمِرَ بالطهارة والصلاة. فمن لا توضأ ولا صلَّى، وهو تحت حجر وليِّهِ في نفسه وماله بنصّ القرآن، لو كان موجوداً يشهده العيان، لما جاز أن يكون هو إمام أهل الإيمان، فكيف إذا كان معدوماً أو مفقوداً مع طول هـٰذه الغيبة؟!

١/ ١٢٣ / والمرأة إذا غاب عنها(٦) وليُّهَا، زوَّجها الحاكم أو الولي الحاضر لئلا تفوت مصلحة المرأة بغيبة الوليِّ المعلوم الموجود، فكيف تضيع مصلحة الأمة(٧) مع طول هـٰذه المدَّة، مع هـٰذا الإمام المفقود؟!

---

(١) «تعالى»: ليست في (ن) فقط. (٢) «شيء»: ساقطة من (ن)، (م).

(٣) هو: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري صاحب التفسير الكبير والتاريخ الشهير، كان من الأئمة المجتهدين، وقد توفي سنة ٣١٠هـ. انظر ترجمته في: ابن خلّكان (٣/ ٣٣٢). وقد أشار الأستاذ محب الدين الخطيب في تعليقه «المنتقى من منهاج الاعتدال» (تعليق ٢، ص٣) إلى واقعة حدثت سنة ٣٠٢ هـ، وهي مذكورة في تاريخ الطبري، تبين أن الحسن العسكري لم يعقب. وقد ذكر الواقعة عريب بن سعد القرطبي في «صلة تاريخ الطبري» (٨/ ٣٤ـ ٣٥)، القاهرة، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

(٤) عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، ولد سنة ٢٥٦هـ، وتوفي سنة ٣٥١هـ. انظر ترجمته في: لسان الميزان (٣/ ٢٨٣)؛ الأعلام (٤/ ٤٦).

(٥) (أ)، (ب): «قرابته». (٦) «عنها»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (أ)، (ب): «الإمامة».

الفصل الأول من «منهاج الكرامة» عرض عام لرأي الإمامية وأهل السنة في الإمامة وما يتعلق بها من الكلام في القدر

فصل

قال المصنف[(١)] الرافضي: «الفصل الأول: «في نقل المذاهب في هذه المسألة»: ذهبت الإمامية إلى أن الله[(٢)] عدل حكيم لا يفعل قبيحاً ولا يخلُّ بواجب، وأن أفعاله إنَّما تقع لغرض [صحيح][(٣)] وحكمة، وأنه لا يفعل الظلم ولا العبث، وأنه رءوف[(٤)] بالعباد يفعل ما هو الأصلح لهم والأنفع، وأنه تعالى كلَّفهم تخييراً [لا إجباراً][(٥)]، ووعدهم الثواب وتوعدهم بالعقاب، على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم[(٦)] الخطأ و[لا] النسيان[(٧)] ولا المعاصي، / وإلَّا لم ١/ ١٢٤
يبق وثوق بأقوالهم [وأفعالهم][(٨)] فتنتفي فائدة البعثة.

ثم أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة، فنصب أولياء معصومين[(٩)]، ليأمن الناس من غلطهم وسهوهم وخطئهم فينقادون إلى أوامرهم، لئلَّا يُخلي الله العالم من لطفه ورحمته.

وأنه لما بعث الله محمداً[(١٠)] ﷺ[(١١)] قام بنقل[(١٢)] الرسالة، ونصَّ علَى أن الخليفة بعده عليّ بن أبي طالب [عليه السلام][(١٣)]، ثم بمن بعده علَى ولده[(١٤)] الحسن الزكي، [(١٥)] ثم علَى ولده الحسين الشهيد [١٥)]، ثم علَى عليّ بن الحسين زين العابدين، ثم علَى محمدبن عليّ الباقر، ثم على جعفر بن محمد الصادق، ثم على موسى بن جعفر الكاظم، ثم علَى عليّ بن موسى الرضا، ثم علَى محمد بن عليّ الجواد، ثم على عليّ بن محمد الهادي، ثم علَى الحسن بن علي العسكري، ثم على الخلف الحجَّة/ محمد بن الحسن[(١٦)]، ١/ ١٢٥

---

(١) (أ)، (ب): «الإمام».
(٢) (ك) منهاج الكرامة: «الله تعالى».
(٣) «صحيح»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «رءوف رحيم».
(٥) «لا إجبارا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن) فقط: «لهم».
(٧) (ن)، (م): «والنسيان».
(٨) «وأفعالهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ب) فقط: «معصومين منصوصين».
(١٠) (ك): «بعث رسوله محمدا».
(١١) (ك): «صلى الله عليه وآله».
(١٢) كذا في (ك)، (أ)؛ وفي (ن): «فأمر بنقل»؛ وفي (ب): «قام بثقل».
(١٣) «عليه السلام»: كذا في (أ)، (ب)؛ وفي (ك): «عليهما السلام».
(١٤) (ن)، (م): «ثم من بعد عليّ ولده».
(١٥ ـ ١٥): بدلاً من هذه العبارات في (ك): «ثم علي الحسين الشهيد أخيه».
(١٦) (ب) فقط: «محمد بن الحسن المهدي».

[عليهم الصلاة والسلام][١]، وأن النبي ﷺ[٢] لم يمت إلَّا عن وصية بالإمامة».

قال: «وأهل السنة ذهبوا[٣] إلى خلاف ذلك كله: فلم يثبتوا العدل والحكمة في أفعاله تعالى[٤]، وجوَّزوا عليه[٥] [فعل][٦] القبيح والإخلال بالواجب، وأنه تعالى[٧] لا يفعل لغرض[٨] بل كل أفعاله لا لغرض[٨] من الأغراض ولا لحكمة البتة، وأنه يفعل الظلم والعبث، وأنه لا يفعل ما هو الأصلح لعباده[٩]، بل ما هو الفساد[١٠] في الحقيقة؛ لأنَّ فعل[١١] المعاصي وأنواع الكفر والظلم وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مسندة[١٢] إليه - تعالى الله عن ذلك[١٣] - وأن المطيع لا
١٢٦/١ يستحق ثواباً، والعاصي لا يستحق عقاباً، / بل قد يعذِّب المطيع طول عمره المبالغ في امتثال أوامره كالنبي ﷺ، ويثيب العاصي طول عمره بأنواع المعاصي وأبلغها كإبليس وفرعون.

وأن الأنبياء غير معصومين، بل قد يقع منهم الخطأ والزلل والفسوق والكذب والسهو وغير ذلك.

وأن النبي ﷺ[١٤] لم ينص على إمام[١٥]، وأنه مات عن غير[١٦] وصية، وأن الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر بن أبي قحافة بمبايعة[١٧] عمر بن الخطاب له[١٨]، برضاء[١٩] أربعة: أبي عبيدة [بن الجراح][٢٠]، وسالم مولى أبي[٢١] حذيفة، وأُسَيْد بن حُضَيْر[٢٢]، وبشير بن سعد [بن عبادة][٢٣]. ثم من بعده عمر
١٢٧/١ [ابن الخطاب][٢٤] بنص أبي بكر عليه. ثم/ عثمان بن عفان بنص عمر على ستة هو

---

(١) «عليهم الصلاة والسلام»: كذا في (أ)، (ب)؛ وفي (ك): «عليهم أفضل الصلوات».
(٢) (ك): «عليه وآله».
(٣) (ك): «وذهب أهل السنة».
(٤) «تعالى»: ليست في (ك).
(٥) (ن)، (م): «عليه تعالى».
(٦) «فعل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «تعالى»: ليست في (ك).
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (ك): «للعباد».
(١٠) (ن)، (م): «بل هو من الفساد»؛ (أ): «بل هو الفساد».
(١١) (م)، (ن)، (أ): «في الحقيقة كفعل».
(١٢) «مسندة»: كذا في (ك)؛ وفي (أ)، (ب)، (ن)، (م): «مستندة».
(١٣) (ك): «إلى الله تعالى عن ذلك».
(١٤) (ك): «عليه وآله».
(١٥) (ن)، (م)، (أ): «على إمامة»؛ (ك): «على إمام بينهم».
(١٦) (ن)، (م): «من غير»؛ (ك): «بغير».
(١٧) (ك): «المبايعة».
(١٨) (ن)، (م): «عمر رضي الله عنهما له».
(١٩) (ن)، (م): «برضا».
(٢٠) «بن الجراح»: ليست في (ن)، (م)، (ك).
(٢١) «أبي»: ساقطة من (ك).
(٢٢) (أ): «أسيد بن حصين»؛ (ك): «أسد بن حضير».
(٢٣) «بن عبادة»: ليست في (ن)، (م)، (ك).
(٢٤) «بن الخطاب»: ليست في (ن)، (م).

أحدهم، فاختاره بعضهم. ثم عليّ بن أبي طالب[١] لمبايعة[٢] الخلق له.

ثم اختلفوا، فقال بعضهم: إن الإمام بعده الحسن[٣]، وبعضهم قال: إنه معاوية [بن أبي سفيان][٤].

ثم ساقوا الإمامة في بني أمية إلى أن ظهر[٥] السفاح من بني العباس، فساقوا الإمامة إليه.

ثم انتقلت الإمامة[٦] منه إلى أخيه المنصور.

ثم ساقوا الإمامة في بني العباس إلى المستعصم»[٧].

رد ابن تيمية الكذب والتحريف في هذا النقل الكلام عليه من وجوه: الوجه الأول: إثبات القدر ونفيه معروف عند طوائف من الفريقين ١٢٨/١

قلت: فهذا النقل لمذهب أهل السنة والرافضة فيه من الكذب والتحريف ما سنذكر[٨] بعضه.

والكلام عليه من وجوه:

أحدها: أن إدخال مسائل القدر والتعديل والتجوير[٩] في هذا الباب كلام باطل/ من الجانبين؛ إذ كل من القولين قد قال به طوائف من [أهل][١٠] السنة والشيعة. فالشيعة فيهم طوائف تثبت القدر وتنكر مسائل التعديل والتجوير[١١]، والذين يقرون بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان فيهم طوائف تقول بما ذكره من التعديل والتجوير[١١]، كالمعتزلة وغيرهم. ومعلوم أن المعتزلة هم أصل هذا القول، وأن شيوخ الرافضة؛ كالمفيد والموسوي والطوسي والكراجكي وغيرهم، إنّما أخذوا ذلك من المعتزلة، وإلّا فالشيعة القدماء لا يوجد في كلامهم شيء من هذا.

وإن كان ما ذكره في ذلك ليس متعلقاً بمذهب الإمامة - بل قد يوافقهم على قولهم في الإمامة من لا يوافقهم على قولهم في القدر[١٢]، وقد تقول بما ذكره في القدر طوائف لا توافقهم على الإمامة[١٣] - كان ذكر هذا في مسألة الإمامة بمنزلة

(١) (ك): «علي بن أبي طالب عليه السلام».
(٢) (ن)، (م)، (أ): «بمبايعة».
(٣) (ك): «إن الإمام بعده ابنه الحسن عليه السلام».
(٤) «بن أبي سفيان»: ليست في (ن)، (م).
(٥) (ك): «حتى ظهر».
(٦) «الإمامة»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).
(٧) (ن)، (م)، (أ): «المعتصم».
(٨) (ن)، (م): «ما نذكر».
(٩) في النسخ الأربع: «التجويز»، والصواب ما أثبتناه.
(١٠) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (م): «والتجويز».
(١٢) (ن) فقط: «القدرة»، وهو تحريف.
(١٣) (ن)، (م): «لا يوافقهم عليه الإمامية»، وهو تحريف.

سائر مسائل النزاع التي وافقوا فيها بعض المسلمين: كمسائل فتنة القبر، ومنكر[(١)] ونكير، والحوض والميزان، والشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار، وأمثال ذلك من المسائل التي لا تتعلق بالإمامة، بل هي مسائل مستقلة بنفسها، وبمنزلة المسائل
ص ١٢ العملية كمسائل الخلاف التي صنفها الموسوي/ وغيره من شيوخ الإمامية. فتبيّن أن إدخال مسائل القدر في مسألة[(٢)] الإمامية؛ إما جهلٌ، وإما تجاهل.

١/ ١٢٩ / **الوجه الثاني**: أن يقال: ما نقله عن الإمامية لم ينقله على وجهه، فإنه[(٣)] من تمام قول [الإمامية] الذي[(٤)] حكاه - وهو قول من وافق المعتزلة[(٥)] في توحيدهم وعدلهم من متأخري الشيعة - أن الله لم يخلق شيئاً من أفعال الحيوان: لا الملائكة ولا الأنبياء ولا غيرهم، بل هذه الحوادث التي تحدث[(٦)]، تحدث بغير قدرته ولا خلقه.

الوجه الثاني: تمام قول الإمامية في القدر

ومن قولهم أيضاً: إن الله تعالى لا يقدر أن يهدي ضالّا، ولا [يقدر] أن[(٧)] يضل مهتدياً، ولا يحتاج أحد من الخلق إلى أن يهديه الله، بل الله قد هداهم هدى البيان. وأما الاهتداء فهذا يهتدي بنفسه لا بمعونة الله له، وهذا يهتدي بنفسه[(٨)] لا بمعونة الله له.

ومن قولهم: إنَّ هدى الله للمؤمنين[(٩)] والكفار سواء، ليس له على المؤمنين نعمة في الدين أعظم من نعمته على الكافرين، بل قد هدى علي بن أبي طالب كما هدى أبا جهل، بمنزلة الأب الذي يعطي أحد بنيه دراهم ويعطي الآخر مثلها، لكن
١/ ١٣٠ هذا أنفقها في طاعة الله، وهذا في معصيته[(١٠)]، / فليس للأب من الإنعام على هذا في دينه، أكثر مما له من الإنعام على الآخر.

ومن أقوالهم: إنه يشاء الله ما لا يكون[(١١)] ويكون ما لا يشاء.

[**فإن قيل: فيهم** من يقول: إنه يخص بعضهم ممن علم منه أنه إذا خصّه بمزيد لطف[(١٢)] من عنده اهتدى بذلك[(١٣)]، وإلّا فلا.

---

(١) (ن)، (م): «القبر منكر». (٢) (أ)، (ب): «مسائل».
(٣) (ب) فقط: «فإن». (٤) (ن)، (م): «من تمام قولهم الذي..».
(٥) (ن)، (م): «قول من أقوال المعتزلة»؛ (أ): «قول وافق المعتزلة».
(٦) «التي تحدث»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) (ن)، (م): «ولا أن».
(٨) «بنفسه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (أ)، (ب): «المؤمنين».
(١٠) (ن)، (م): «في معصية الله».
(١١) (م): «إنه يشاء الله ما لم يكن»؛ (أ): «إنه يشاء ما لم يكن»؛ (ب): «إنه يشاء ما لا يكون».
(١٢) (أ): «لطفه». (١٣) (أ): «خصه بذلك».

قيل: فهٰذا هو حقيقة قول أهل السنة المثبتين للقدر. فإنهم يقولون: كل من خصَّه الله بهدايته[1] إياه صار مهتدياً، ومن لم يخصه بذلك لم يصر مهتدياً، فالتخصيص والاهتداء متلازمان عند أهل السنة.

فإن قيل: بل قد يخصه بما لا يوجب الاهتداء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٢٣].

قيل: هٰذا التخصيص حق، لكن دعوىٰ: لا تخصيص إلَّا هٰذا، غلط - كما سيأتي - بل كل ما يستلزم الاهتداء هو من التخصيص][2].

وفي الجملة، فالقوم[3] لا يثبتون لله مشيئة عامة، ولا قدرة تامة[4]، ولا خلقاً متناولاً لكل حادث. وهٰذا القول أخذوه عن المعتزلة، هم[5] أئمتهم فيه، / ولهٰذا كانت الشيعة فيه[6] علىٰ قولين. ١/ ١٣١

الوجه الثالث: الإمامة عندهم لا يحصل بها اللطف

الوجه الثالث: أن قوله: إنه نصب أولياء معصومين لئلا يُخلي الله العالم من لطفه ورحمته.

إن أراد بقوله: إنه نصب أولياء، أنه مكَّنهم وأعطاهم القدرة علىٰ سياسة الناس حتىٰ ينتفع الناس بسياستهم[7]، فهٰذا كذب واضح. وهم لا يقولون ذلك، بل يقولون: إن الأئمة مقهورون مظلومون عاجزون ليس لهم سلطان ولا قدرة ولا مكنة، ويعلمون أن الله لم يمكنهم ولم يملكهم، فلم يؤتهم[8] ولاية ولا ملكاً كما آتىٰ المؤمنين والصالحين[9]، ولا كما آتىٰ الكفار والفجار.

فإنه سبحانه قد آتىٰ الملك لمن آتاه من الأنبياء، كما قال في داود: ﴿وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ وَآتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥١]. وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٥٤]. وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ﴾ [سورة يوسف: ٥٤].

وقال: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف: ٧٩]. / وقال ١/ ١٣٢

---

(١) (أ): «لهدايته».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «القوم».
(٤) «ولا قدرة تامة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ب) فقط: «وهم».
(٦) (أ)، (ب): «في هٰذا».
(٧) (م): «حتىٰ ينتفع بسياستهم»؛ (أ): «حتىٰ ينفعوا الناس بسياستهم».
(٨) (ن)، (م): «ولم يولهم».
(٩) (أ)، (ب): «المؤمنين الصالحين».

[تعالىٰ][(١)] : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ ﴾ [سورة البقرة : ٢٥٨] .

فقد آتى الملك لبعض الكفار كما آتاه لبعض الأنبياء . ومن بعد عليّ ـ عليه السلام ـ والحسن لم يؤت الملك لأحد[(٢)] من هؤلاء كما أوتيه الأنبياء والصالحون ، ولا كما أوتيه غيرهم من الملوك . فبطل أن يكون الله نصب هؤلاء المعصومين على هذا الوجه .

فإن قيل: المراد بنصبهم أنه أوجب على الخلق طاعتهم ، فإذا أطاعوهم هدوهم ، لكن الخلق عصوهم .

فيُقال: فلم يحصل بمجرد ذلك في العالم لا لطف ولا رحمة ، بل[(٣)] إنَّما حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم إياهم . وأيضاً ، فالمؤمنون بالمنتظر لم ينتفعوا به ولا حصل [لهم][(٤)] به لطف ولا مصلحة ، مع كونهم يحبونه ويوالونه ، فعلم أنه لم يحصل به لطف[(٥)] ولا مصلحة ، لا لمن أقرَّ بإمامته ، ولا لمن جحدها .

فبطل ما يذكرون أن العالم حصل فيه اللطف والرحمة بهذا المعصوم ، وعُلِم بالضرورة أن هذا[(٦)] العالم لم يحصل فيه بهذا المنتظر شيء من ذلك ، لا من آمن
١٣٣/١ به ولا لمن كفر به . بخلاف الرسول والنبيّ الذي بعثه الله/ وكذَّبه قوم ، فإنه انتفع به من آمن به وأطاعه ، فكان رحمة في حق المؤمن به المطيع له[(٧)] ، وأما العاصي فهو المُفَرِّط .

وهذا المنتظر لم ينتفع به لا مؤمن به[(٨)] ولا كافر به[(٩)] . وأما سائر الاثنى عشر سوى عليّ[(١٠)] فكانت المنفعة بأحدهم كالمنفعة بأمثاله من أهل العلم والدين ، من جنس تعليم العلم والتحديث والإفتاء[(٤)] ونحو ذلك ، وأما المنفعة المطلوبة من الأئمة ذوي السلطان والسيف ، فلم تحصل لواحد منهم . فتبين أن ما ذكره من اللطف والمصلحة بالأئمة تلبيس محض وكذب .

---

(١) «تعالى» : ليست في (ن) .
(٢) (أ) : «أن آتاه الله الملك فقد آتى الله الملك لأحد» ؛ (ب) : أن آتاه الله الملك فلم يؤت الله الملك لأحد» .
(٣) «بل» : ليست في (أ) ، (ب) .
(٤) «لهم» : ساقطة من (ن) فقط .
(٥) (أ) ، (ب) : «به لا لطف» .
(٦) «هذا» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٧) (ن) ، (م) : «في حق المؤمنين به المطيع له» ، وهو تحريف .
(٨) «به» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٩) عبارة «سوي علي» : ساقطة من (ب) فقط .
(١٠) (ن) ، (م) : «والحديث في الإفتاء» .

الوجه الرابع: مقالة أهل السنة في عدل الله وحكمته

الوجه الرابع: أن قوله عن أهل السنة: إنهم لم يثبوا العدل والحكمة، وجوَّزُوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب. نقل باطل عنهم من وجهين:

أحدهما: أن كثيراً من أهل السنة الذين لا يقولون في الخلافة بالنص[(١)] على علي ولا بإمامة الاثني عشر، يثبتون ما ذكره من العدل والحكمة على الوجه الذي قاله هو - وشيوخه عن هؤلاء أخذوا ذلك - كالمعتزلة وغيرهم، ممن وافقهم متأخروا[(٢)]
الرافضة على القدر. فنقله عن جميع أهل السنة -/ الذين هم في اصطلاحه ١/ ١٣٤
واصطلاح العامة [مَنْ][(٣)] سوى الشيعة - هذا القول كذبٌ بيِّنٌ[(٤)] منه.

الوجه الثاني: أن سائر أهل السنة الذين يقرُّون بالقدر، ليس فيهم من يقول: إن الله [تعالى][(٥)] ليس بعدل، ولا من يقول: [إنه][(٦)] ليس بحكيم، ولا فيهم من يقول: إنه يجوز أن يترك واجباً ولا أن يفعل قبيحاً.

فليس في المسلمين من يتكلم بمثل هذا الكلام الذي أطلقه، ومن أطلقه كان[(٧)] كافراً مباح الدم باتفاق المسلمين.

ولكن هذه مسألة القدر والنزاع فيها معروف بين المسلمين: فأما نفاة القدر - كالمعتزلة ونحوهم - فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخرو الإمامية.

و[أمَّا] المثبتون[(٨)] للقدر - وهم جمهور الأمة وأئمتها: كالصحابة، والتابعين لهم بإحسان، وأهل البيت، وغيرهم - فهؤلاء تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته، والظلم الذي يجب تنزيهه عنه، وفي تعليل أفعاله وأحكامه ونحو ذلك.

ظ ١٢ **فقالت طائفة:** إنَّ الظلم ممتنع منه / غير مقدور، وهو محال لذاته؛ كالجمع بين
١/ ١٣٥ النقيضين[(٩)]، وإن كل ممكن مقدور فليس هو ظلماً، وهؤلاء/ هم الذين قصدوا الردّ عليهم. وهؤلاء يقولون: إنه لو عذَّب المطيعين ونعَّم العصاة لم يكن ظالماً[(١٠)]. وقالوا: الظلم التصرف فيما ليس له، والله - تعالى - له كل شيء، أو هو مخالفة الأمر، والله لا آمر له. وهذا قول كثير من أهل الكلام المثبتين للقدر، ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة.

وقالت طائفة: بل الظلم مقدور ممكن، والله - تعالى - منزَّهٌ[(١١)] لا يفعله لعدله،

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «أهل السنة في الخلافة الذين لا يقولون بالنص». والمثبت من (ب).
(٢) (أ)، (ب): «من متأخري».
(٣) «من»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «بين»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «تعالى»: ليست في (ن)، (م).
(٦) «إنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «الكلام الذي أطلقه كان..».
(٨) (ن): «والمثبتون».
(٩) (ن)، (م): «الضدين».
(١٠) (أ)، (ب): «ظلما».
(١١) «منزه»: ساقطة من (أ)، (ب).

ولهـٰذا مدح الله نفسه(١) حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً، والمدح إنَّما يكون بترك المقدور [عليه](٢) لا بترك الممتنع.

قـالوا: وقد قال تعالىٰ: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا**﴾ [سورة طه: ١١٢]. قالوا: الظلم أن يحمل عليه سيئات غيره، والهضم أن يهضم حسناته.

وقال تعالىٰ: ﴿**ذَلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْقُرَىٰ نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ * وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ**﴾ [سورة هود: ١٠٠، ١٠١]، فأخبر(٣) أنه لم يظلمهم لما أهلكهم، بل أهلكهم بذنوبهم.

وقال تعالىٰ: ﴿**وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ**﴾ [سورة الزمر: ٦٩]. فَدَلَّ علىٰ أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم، والله منزه عنه.

وقال تعالىٰ: ﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلا تُظْلَمُ نَفْسٌ/ شَيْئًا**﴾ [سورة ١/ ١٣٦
الأنبياء: ٤٧]؛ أي: لا تنقص من حسناتها ولا(٤) تعاقب بغير سيئاتها، فَدَلَّ علىٰ أن ذلك ظلم يُنزَّه الله عنه.

وقال تعالىٰ: ﴿**قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ * مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [سورة ق: ٢٨، ٢٩]، وإنَّما نزَّه نفسه عن أمر يقدر عليه لا عن الممتنع(٥) لنفسه.

ومثل هـٰذا في القرآن في غير موضع، مما يبيِّن أن الله ينتصف من العباد ويقضي بينهم بالعدل، وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم ينزّه(٦) الله عنه، وأنه لا يحمل علىٰ أحد ذنب غيره.

[وقال تعالىٰ](٧): ﴿**وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**﴾ [سورة الأنعام: ١٦٤]، فإن ذلك ينزه الله عنه، بل لكل نفس ما كسبت [وعليها ما اكتسبت](٨).

وقد ثبت في الصحيح: عن النبي ﷺ أن الله [تعالىٰ](٩) يقول: «**يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظَّالموا**»(١٠). فقد حرَّمَ علىٰ نفسه

---

(١) (أ)، (ب): «مدح نفسه».
(٢) «عليه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن): «وأخبر». وسقطت الكلمة من (م).
(٤) (أ)، (ب): «فلا».
(٥) (ن)، (م): «ممتنع».
(٦) (أ)، (ب): «يتنزه».
(٧) «وقال تعالىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «وعليها ما اكتسبت»: ساقطة من (ن) فقط.
(٩) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) سيرد هـٰذا الحديث بعد قليل، فانظر كلامي عليه هناك ـ إن شاء الله ـ.

الظلم، كما كتب على نفسه الرحمة في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤].

١٣٧/١ / وفي [الحديث] الصحيح[(١)]: «لما قضى الله الخلق كتب في كتاب[(٢)] فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي غلبت غضبي»[(٣)]. والأمر الذي كتبه الله[(٤)] على نفسه أو حرَّمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً له[(٥)] [سبحانه][(٦)]، فالممتنع لنفسه لا يكتبه على نفسه، ولا يحرمه على نفسه.

وهذا القول قول أكثر أهل السنة والمثبتين[(٧)] للقدر، من أهل الحديث والتفسير والفقه والكلام والتصوف، [من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم][(٨)]. وعلى هذا القول، فهؤلاء هم[(٩)] القائلون بعدل الله [تعالى][(١٠)] وإحسانه، دون من يقول من القدرية: إن من فعل كبيرة، حَبِطَ إيمانه. فإنَّ هذا نوع من الظلم الذي نزَّهَ الله [سبحانه][(١١)] نفسه عنه، وهو القائل: ﴿فَمَن يَعْمَلْ/ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة: ٧، ٨]. ١٣٨/١

وأما من اعتقد أن منته على المؤمنين بالهداية دون الكافرين ظلم منه، فهذا جهلٌ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذا تفضّل [منه][(١٢)]، كما قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة الحجرات: ١٧].

وكما قالت الأنبياء: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [سورة إبراهيم: ١١]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَٰؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم

---

(١) (ن)، (م): «وفي الصحيح».
(٢) (أ)، (ب): «كتب كتابا».
(٣) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ١٠٦، (كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده﴾)، ٩/ ١٥٩ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿بل هو قرآن مجيد﴾)؛ مسلم ٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨ (كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٣٥ (كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة)؛ سنن الترمذي ٥/ ٢٠٩-٢١٠ (كتاب الدعوات، باب ١٠٩)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٢٣، ٢٤٣، ٢٦٥، (ط. الحلبي) ٢/ ٢١٣، ٣٥٨، ٣٨١.
(٤) «لفظ الجلالة»: في (ن) فقط.
(٥) (أ): «مقدرا له».
(٦) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «أهل السنة المثبتين».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) «منه»: ساقطة من (ن)، (م).

مِّنۢ بَيۡنِنَآ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٣].

فتخصيص هٰذا بالإيمان، كتخصيص هٰذا بمزيد علم وقوة وصحة وجمال[(١)] ومال. قال تعالىٰ: ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَۚ نَحۡنُ قَسَمۡنَا بَيۡنَهُم مَّعِيشَتَهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۚ وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ لِّيَتَّخِذَ بَعۡضُهُم بَعۡضٗا سُخۡرِيّٗا﴾ [سورة الزخرف: ٣٢].

وإذا خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقضي غذاء صالحاً، خصّه بما يناسب ذلك من الصحة [والعافية][(٢)]، وإذا[(٣)] لم يعط الآخر ذلك[(٤)]، نقص عنه وحصل له ضعف ومرض.

١/ ١٣٩ / والظلم[(٥)]: وضع الشيء في غير موضعه، فهو لا يضع العقوبة إلّا في المحل الذي يستحقها، لا يضعها[(٦)] علىٰ محسن أبداً.

وفي الصحيحين[(٧)] عن النبي ﷺ أنه قال: **«يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم يغض ما في يمينه، والقسط بيده الأخرى يقبض ويبسط»**[(٨)]. فبيَّن[(٩)] أنه ـ سبحانه ـ يحسن ويعدل ولا يخرج فعله عن العدل والإحسان. ولهٰذا قيل: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

ولهٰذا يخبر أنه تعالىٰ يعاقب الناس بذنوبهم. وأن إنعامه عليهم إحسان منه، كما في الحديث الصحيح الإلٰهي: **«يقول الله تعالى: يا عبادي [إنِّي حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظَّالموا]** [(١٠)] .. **إنَّما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم**

---

(١) (أ)، (ب): «وحال». (٢) «والعافية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ب) فقط: «وإن». (٤) «ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) لم يذكر ابن تيمية فيما سبق إلّا وجهاً واحداً، ولعل ما يلي فيه بيان للوجه الثاني.
(٦) (أ)، (ب): «لا يضع العقوبة». (٧) (ن): «وفي الصحيح».
(٨) في اللسان: «سح الدمع والمطر والماء يسح سحا وسحوحاً؛ أي: سال من فوق واشتد انصبابه». وفي الحديث: «يمين الله سحاء.. ؛ أي: دائمة الصبّ والهطل بالعطاء».
والحديث ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٩/ ١٢٢ ـ ١٢٣، ١٢٤ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿لِمَا خلقت بيدي﴾، وباب ﴿وكان عرشه علىٰ الماء﴾)؛ مسلم ٣/ ٦٩٠ ـ ٦٩١ (كتاب الزكاة، باب الحث علىٰ النفقة..)؛ سنن ابن ماجه (١/ ٧١) (المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية)؛ المسند (ط. المعارف) ١٦/ ٤٣ ـ ٤٤، (ط. الحلبي) ٢/ ٥٠٠ ـ ٥٠١. وروىٰ ابن خزيمة الحديث في كتاب «التوحيد»، ص ٤٧، القاهرة ١٣٥٣هـ.
(٩) (أ)، (ب): «فتعين». (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

/ إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[1]. ١/ ١٤٠

وقد قال[2] تعالىٰ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [سورة النساء: ٧٩]؛ أي: ما أصابك من نعم تحبها؛ النصر والرزق فالله أنعم بذلك عليك، وما أصابك من نقم[3] تكرهها فبذنوبك وخطاياك. فالحسنات والسيئات هنا[4] أراد بها النعم والمصائب ـ كما قال تعالىٰ: ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٨]، وكما قال [تعالىٰ][5]: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوا وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٠]، وقوله: [تعالىٰ][6]: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠].

ومثل هٰذا قوله [تعالىٰ][5]: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [سورة الروم: ٣٦].

١/ ١٤١ فأخبر أن ما يصيب به الناس من الخير فهو رحمة منه أحسن بها إلىٰ/ عباده، وما أصابهم [به][6] من العقوبات فبذنوبهم، وتمام الكلام علىٰ هٰذا مبسوط في مواضع أُخَر[7].

وكذلك الحكمة أجمع المسلمون علىٰ أن الله تعالىٰ موصوف بالحكمة، لكن تنازعوا في تفسير ذلك.

فقالت طائفة: الحكمة ترجع إلىٰ علمه بأفعال العباد وإيقاعها علىٰ الوجه الذي أراده، ولم يثبتوا إلَّا العلم / والإرادة والقدرة. ص ١٣

وقال الجمهور من أهل السنَّة وغيرهم: بل هو حكيم في خلقه وأمره، والحكمة

(١) الحديث عن أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٤/ ١٩٩٤ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم)؛ سنن الترمذي ٤/ ٦٧ ـ ٦٨ (كتاب صفة القيامة، باب ١٥، حديث رقم ٢٦١٣: حدثنا هناد، أخبرنا أبو الأحوص)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٢٢ (كتاب الزهد، باب ذكر التوبة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٥٤، ١٦٠، ١٧٧.

(٢) (ن)، (م): «وقال».

(٣) (ن)، (م): «نقمة».

(٤) «هنا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «به»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (م)، (أ)، (ب): «موضع آخر». وانظر مثلاً: رسالته في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾، نشرها الشيخ حامد الفقي تحت عنوان: «الحسنة والسيئة وموقف العبد عندهما»، ضمن مجموعة «شذرات البلاتين»، ص ١٦٥ ـ ٢٩٢، القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

ليست مطلق المشيئة؛ إذ لو كان كذلك لكان كل مريد حكيماً، ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلىٰ محمودة ومذمومة، بل الحكمة [تتضمن][(١)]، ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة. والقول بإثبات هٰذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط، بل هو قول جماهير طوائف المسلمين، من أهل التفسير والفقه والحديث، والتصوف والكلام، وغيرهم. فأئمة الفقهاء متفقون
١/ ١٤٢ علىٰ إثبات / الحكمة والمصالح في أحكامه الشرعية، وإنَّما ينازع[(٢)] في ذلك طائفة من نفاة القياس[(٣)] وغير نفاته، وكذلك ما في خلقه من المنافع والحكم والمصالح لعباده معلوم.

وأصحاب القول الأول كَجَهْم [بن صفوان، وموافقيه]: كالأشعري ومن وافقه[(٤)] من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، يقولون: ليس في القرآن لام التعليل في أفعال الله، بل ليس فيه إلَّا لَام العاقبة.

وأمَّا الجمهور فيقولون: بل[(٥)] لام التعليل داخلة في أفعال الله تعالىٰ [وأحكامه][(٦)].

والقاضي أبو يعلىٰ[(٧)] وأبو الحسن بن الزاغوني[(٨)] ونحوهما من أصحاب أحمد، وإن كانوا [قد][(٩)] يقولون بالأول، فهم يقولون بالثاني أيضاً في غير موضع، وكذلك أمثالهم من الفقهاء [أصحاب مالك والشافعي وغيرهما][(١٠)].

١/ ١٤٣ / وأمَّا ابن عقيل[(١١)] ....

---

(١) «تتضمن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «يتنازع».
(٣) (أ)، (ب): «القدر».
(٤) (ن)، (م): «الأول كالأشعري وجهم ومن وافقه».
(٥) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «وأحكامه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) أبو يعلىٰ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، من كبار الحنابلة وعالم عصره في الأصول والفروع. ولد سنة ٣٨٠، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (لابنه أبي الحسين محمد بن محمد) (٢/ ١٩٣، ٢٣٠)؛ تاريخ بغداد (٢/ ٢٥٦)؛ شذرات الذهب (٤/ ٣٠٦-٣٠٧)؛ الوافي بالوفيات (٣/ ٧)؛ الأعلام (٦/ ٣٣١)؛ بروكلمان GAL الملحق (٣/ ٥٠٣).
(٨) (ب): «أبو الحسن بن الزعفراني»، وهو خطأ. وأبو الحسن بن الزاغوني هو: علي بن عبيد الله بن نصر السري (وقد اختلف في اسمه)، ولد سنة ٤٥٥هـ، وتوفي سنة ٥٢٧هـ. انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/ ١٨٠-١٨٤)؛ شذرات الذهب (٤/ ٨٠-٨١)؛ الأعلام (٥/ ١٢٤-١٢٥).
(٩) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي، من الحنابلة الذين خالفوا المذهب ولجأوا إلىٰ التأويل مثل ابن الجوزي، كان يعظِّم الحلاج فأراد الحنابلة قتله. ولد سنة ٤٣١، وتوفي سنة ٥١٣هـ. انظر ترجمته في: الذيل لابن رجب (١/ ١٤٢-١٦٣)؛ شذرات الذهب (٤/ ٣٥-٤٠)؛ لسان الميزان (٤/ ٢٤٣-٢٤٤)؛ الأعلام (٥/ ١٢٩)؛ بروكلمان (GAL) الملحق (٣/ ٥٠٣).

والقاضي[(١)] في بعض المواضع، وأبو خازم بن القاضي أبي يعلى[(٢)]، وأبو الخطاب[(٣)] فيصرحون بالتعليل والحكمة في أفعال الله تعالى موافقة لمن قال ذلك من أهل النظر.

والحنفية هم من أهل السنة القائلين بالقدر، وجمهورهم يقولون بالتعليل (٤والمصالح. والكرَّامية[(٥)] وأمثالهم هم[(٦)] أيضاً من القائلين/ بالقدر، المثبتين لخلافة الخلفاء المفضلين لأبي بكر، وعمر، وعثمان، وهم أيضاً يقولون بالتعليل ٤) ١/ ١٤٤
والحكمة. وكثير من أصحاب [مالك][(٧)] والشافعي وأحمد يقولون بالتعليل والحكمة وبالتحسين والتَّقبيح [العقليين][(٨)]، كأبي بكر القفال[(٩)] وأبي علي بن أبي هريرة[(١٠)] وغيرهم من أصحاب الشافعي، وأبي الحسن التميمي[(١١)] وأبي الخطاب[(١٢)] من أصحاب أحمد.

---

(١) «والقاضي»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (أ)، (ب): «وأبو حازم بن القاضي أبي يعلى»؛ (ن)، (م): «وأبو حازم». والصواب أبو خازم. وهو: محمد بن الحسين بن الفراء، المتوفى سنة ٥٢٧هـ. انظر: الذيل لابن رجب (١/ ١٨٤ـ ١٨٥).

(٣) (ن)، (م): «وأبو الخطاب الصغير»، وهو خطأ. ولعل الصواب: «وأبو يعلى الصغير»، وهو: محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفرَّاء أبو الحسين، صاحب كتاب «طبقات الحنابلة». انظر: الذيل (١/ ١٧٦ـ ١٧٨).

(٤ـ ٤): ساقط من (م) فقط.

(٥) الكرَّامية: هم أتباع محمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني، المتوفى في القدس سنة ٢٥٥هـ. (انظر: شذرات الذهب ٢/ ١٣١). والكرَّامية يوافقون السلف في إثبات الصفات، ولكنهم يبالغون في ذلك إلى حد التشبيه والتجسيم، وهم يوافقون السلف أيضاً في إثبات القدر والقول بالحكمة، ولكنهم يوافقون المعتزلة في وجوب معرفة الله تعالى بالعقل وفي أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع. كما يعدهم الأشعري وابن حزم من المرجئة لقولهم: إن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب. انظر: المقالات (١/ ٢٠٥)؛ الفصَل لابن حزم (٤/ ٥، ١١١، ٥/ ٧٤ـ ٧٥)؛ الملل والنِّحَل (١/ ٩٩ـ ١٠٤)؛ الفَرْقُ بين الفرَق، ص ١٣٠ـ ١٣٧؛ التبصير في الدين، ص ٦٥ـ ٧٠؛ اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين، ص ٦٧.

(٦) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) «مالك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) «العقليين»: ساقطة من (م)، (ن).

(٩) هو: أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل القفَّال الشاشي، المتوفى سنة ٣٦٥هـ. انظر: ابن خلّكان (٣/ ٣٣٨ـ ٣٣٩)؛ تبيين كذب المفتري لابن عساكر، ص ١٨٢ـ ١٨٣.

(١٠) هو: أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة، المتوفى سنة ٣٤٥هـ. انظر: ابن خلّكان (١/ ٣٥٨)؛ الأعلام (٢/ ٢٠٢).

(١١) (ن)، (م): «والتميمي». وهو: أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، من فقهاء الحنابلة. ولد سنة ٣١٧، وتوفي سنة ٣٧١هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٩)؛ المنتظم لابن الجوزي (٧/ ١١٠)؛ الأعلام (٤/ ١٣٩).

(١٢) (ن)، (م): «وابن الخطاب»، وهو خطأ. وهو: أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن=

وفي الجملة، النزاع في تعليل أفعال الله وأحكامه، مسألة لا تتعلق بالإمامة أصلاً، وأكثر أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل.

ولكن الذين أنكروا ذلك من أهل السنة[1] احتجُّوا بحجّتين:

١/ ١٤٥ حجتا منكري الحكمة والتعليل / **إحداهما:** أن ذلك يستلزم التسلسل، فإنه إذا فعل[2] لعلة، فتلك العلّة أيضاً حادثة، فتفتقر إلى علّة، إن وجب أن يكون لكل حادث علّة. وإن عقل الإحداث بلا علّة، لم يحتج إلى إثبات علّة، فهم يقولون: إن أمكن الإحداث بغير علّة، يحتج إلى علة، ولم يكن ذلك عبثاً. وإن لم يمكن وجود الإحداث إلّا لعلة، فالقول في حدوث العلّة كالقول في حدوث المعلول، وذلك يستلزم التسلسل.

الحجّة الثانية: أنهم قالوا: من فعل لعلّة كان مستكملاً بها؛ لأنه لو لم يكن حصول العلّة أولى من عدمها، لم تكن علّة. والمستكمل بغيره ناقص بنفسه، وذلك ممتنع على الله.

وأوردوا على المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة، حجّة تقطعهم على أصولهم. فقالوا: العلّة التي فعل لأجلها إن كان وجودها وعدمها بالنسبة[3] إليه سواء امتنع أن تكون علّة. وإن كان وجودها أولى، فإن كانت منفصلة عنه، لزم أن يستكمل بغيره، وإن كانت قائمة به، لزم أن يكون محلاً للحوادث.

حجج القائلين بالحكمة والتعليل وأمّا المجوزون للتعليل، فهم متنازعون. فالمعتزلة وأتباعهم من الشيعة تثبت من التعليل ما لا يعقل، وهو أنه فعل لعلّة منفصلة عن الفاعل مع كون وجودها وعدمها [بالنسبة][4] إليه سواء.

١/ ١٤٦ وأمّا أهل السنة القائلون بالتعليل، فإنهم يقولون: إن الله يحب/ ويرضى كما دلَّ على ذلك الكتاب والسنة. ويقولون: إن المحبة والرضا أخص من الإرادة ـ وأما المعتزلة وأكثر أصحاب الأشعري، فيقولون: إنّ[5] المحبة والرضا والإرادة سواء ـ

=الكلوذاني، إمام الحنابلة في عصره. ولد ببغداد سنة ٤٣٢، وتوفي بها سنة ٥١٠هـ. من كتبه: «التمهيد في أصول الفقه». انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٥٨)؛ الذيل لابن رجب (١/ ١١٦ ـ ١٢٧)؛ شذرات الذهب (٤/ ٢٧ ـ ٢٨)؛ الأعلام (٦/ ١٧٨). وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٥٠ ـ ٦٢).

(١) عبارة «من أهل السنة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (أ)، (ب): «فعله».

(٣) «بالنسبة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) «بالنسبة»: ساقطة من جميع النسخ، وبها يتم المعنى.

(٥) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).

فجمهور أهل السنة يقولون: إنَّ الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يرضاه، وإن كان داخلاً في مراده كما دخلت سائر المخلوقات لما في ذلك من الحكمة، وهو ـ وإن كان شراً بالنسبة إلىٰ الفاعل ـ فليس كل ما كان شرًّا بالنسبة إلىٰ شخص يكون عديم الحكمة، بل لله في المخلوقات حِكَمٌ قد يعلمها بعض الناس وقد لا يعلمها.

جوابهم عن التسلسل

وهؤلاء يجيبون علىٰ التسلسل بجوابين:

أحدهما: أن يقال: هٰذا التسلسل في الحوادث المستقبلة(١) لا في الحوادث الماضية، فإنه إذا فعل فعلاً لحكمة كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل، فإذا كانت تلك الحكمة يطلب منها حكمة أخرىٰ بعدها، كان تسلسلاً في المستقبل، وتلك الحكمة الحاصلة محبوبة له وسبب لحكمة ثانية، فهو لا يزال ـ سبحانه ـ يُحدث من الحكم ما يحبه ويجعله سبباً لِمَا يحبه.

قالوا: والتسلسل في المستقبل جائز عند جماهير المسلمين وغيرهم من أهل الملل وغير أهل الملل(٢)، فإن نعيم الجنة [وعذاب](٣) النار دائمان(٤) مع تجدد الحوادث فيهما، وإنَّما أنكر ذلك الجهم بن صفوان، / فزعم أن الجنة والنار يفنيان، ١٤٧/١
وأبو الهذيل العلَّاف(٥) زعم أن حركات [أهل](٦) الجنة والنار تنقطع(٧) ويبقون في سكون دائم.

وذلك أنهم لما اعتقدوا أن التسلسل في الحوادث ممتنع في الماضي والمستقبل، قالوا هٰذا القول الذي ضللهم به أئمة الإسلام.

---

(١) (ن)، (م): «في الحوادث في المستقبل».
(٢) (ن)، (م): «من أهل الملك وغيرهم»، وهو تحريف.
(٣) «وعذاب»: ساقطة من جميع النسخ وبها يتم المعنىٰ.
(٤) (أ): «دائماً»؛ (ب): «دائم»، وهو خطأ.
(٥) أبو الهذيل محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي العلَّاف، شيخ المعتزلة البصريين، ورأس الطائفة الهذيلية، ولد بالبصرة سنة ١٣٥، وتوفي سنة ٢٢٦ أو ٢٢٧ أو ٢٣٥هـ علىٰ ثلاثة أقوال. قال الشهرستاني (الملل والنِّحَل ١/ ٥٤): «إن مما انفرد به أبو الهذيل عن سائر المعتزلة قوله: إن حركات أهل الخلدين تنقطع وإنهم يصيرون إلىٰ سكون دائم خمودا، وتجتمع اللذات في ذلك السكون لأهل الجنة، وتجتمع الآلام في ذلك السكون لأهل النار. وهٰذا قريب من مذهب جهم؛ إذ حكم بفناء الجنة والنار. انظر ترجمة أبي الهذيل والكلام علىٰ مذهبه في: لسان الميزان (٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤)؛ ابن خلِّكَان (٣/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧)؛ تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٦ ـ ٣٧٠)؛ الملل والنِّحَل (١/ ٥٣ ـ ٥٦)؛ الفَرْقُ بينَ الفِرَق، ص ٧٣ ـ ٧٩؛ المقالات (١/ ٢١٧، ٢٢٤، ٢٢٥)؛ علي مصطفىٰ الغرابي: أبو الهذيل العَلَّاف، القاهرة، ١٩٤٩م.
(٦) «أهل»: ساقطة من جميع النسخ، والصواب ما أثبته.
(٧) (ن)، (م)، (أ): «ينقطعان».

وأما تسلسل الحوادث في الماضي، ففيه أيضاً قولان لأهل الإسلام؛ لأهل الحديث والكلام وغيرهم.

فمن يقول: إنه تعالىٰ(١) لم يزل متكلماً إذا شاء ولم يزل فعَّالاً إذا شاء أفعالاً(٢) تقوم بنفسه ـ بقدرته(٣) ومشيئته ـ شيئاً بعد شيء، يقول: إنه لم يزل يتكلم بمشيئته، ويفعل بمشيئته شيئاً بعد شيء. مع قوله: إن كل ما سوىٰ الله محدث [مخلوق كائن
ظ ١٣ بعد أن لم يكن](٤)، وإنه / ليس في/ العالم شيء قديم مساوق لله، كما تقوله
١/١٤٨ الفلاسفة القائلون بقِدَم الأفلاك وأنها مساوقة لله في وجوده، فإن هٰذا ليس من أقوال المسلمين.

أول الاستطراد في الرد على قول الفلاسفة بقدم العالم مجمل الرد

وقد بيَّنَّا فساد قول هٰؤلاء في [غير](٥) هٰذا الموضع، وبيَّنَّا أن قولهم بأن المبدع علَّة تامة موجب بذاته، هو نفسه يستلزم فساد قولهم. فإنَّ العلَّة التامة تستلزم معلولها، فلا يجوز أن يتأخر عنها شيء من معلولها.

فالحوادث مشهودة في العالم، فلو كان الصانع موجباً بذاته علَّة تامة مستلزمة لمعلولها، لم يحدث شيء من الحوادث في الوجود؛ إذ الحادث يمتنع(٦) أن يكون صادراً عن علَّة تامة أزلية، فلو كان العالم قديماً، لكان مبدعه علة تامة، والعلة التامة لا يتخلف عنها شيء من معلولها، فيلزم من ذلك أن لا يحدث في العالم شيء. فحدوث الحوادث دليل علىٰ أن فاعلها ليس بعلة تامة في الأزل، وإذا(٧) انتفت العلة التامة في الأزل بطل القول بقدم شيء من العالم. لكن هٰذا لا ينفي أن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، ولم يزل حيًّا فعَّالاً لِمَا يشاء.

مناقشة الفلاسفة تفصيلاً

وعمدة الفلاسفة علىٰ قدم العالم، هو قولهم: يمتنع(٨) حدوث الحوادث بلا سبب حادث، فيمتنع تقدير ذات معطلة(٩) عن الفعل لم تفعل، ثم فعلت من غير حدوث سبب.

١/١٤٩ وهٰذا القول لا يدل علىٰ قدم شيء بعينه من العالم، لا الأفلاك ولا/ غيرها، إنَّما يدل علىٰ أنه لم يزل فعَّالاً. وإذا(١٠) قدر أنه فعَّال لأفعال تقوم بنفسه

---

(١) (أ)، (ب): «إن الله».
(٢) (أ)، (ب): «ولم يزل يفعل أفعالا».
(٣) (أ)، (ب): «وقدرته»، وهو خطأ.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «غير»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) (أ): «في الوجود الحادث ممتنع»؛ (ب): «. . . من الحوادث فالموجود الحادث يمتنع».
(٧) (ن)، (م): «فإذا».
(٨) (ن)، (م): «امتناع».
(٩) (ن)، (م): «تقديرات معطلة»، وهو تحريف.
(١٠) (أ)، (ب): «وإذا».

أومفعولات حادثة شيئاً بعد شيء، كان ذلك وفاء بموجب هـٰذه الحجَّة، مع القول بأن كل ما سوىٰ الله محدث [مخلوق][١] بعد أن لم يكن، [كما أخبرت الرسل أن الله خالق كل شيء][٢]، وإن كان النوع لم يزل متجدداً، كما في الحوادث المستقبلة: كل منها حادث [مخلوق][١]، وهي لا تزال تحدث شيئاً بعد شيء.

قال هـٰؤلاء: والله قد[٣] أخبر أنه خلق السمـٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوىٰ علىٰ العرش، وأخبر أنه خالق كل شيء، ولا يكون المخلوق إلَّا مسبوقاً [بالعدم][٤]. فالقرآن يدلُّ علىٰ أن كلّ[٥] ما سوىٰ الله مخلوق مفعول محدث.

فليس شيء من الموجودات مقارناً لله تعالىٰ، كما يقوله [دهرية][٦] الفلاسفة: إن العالم معلول له، وهو موجب له مفيض له، وهو متقدم[٧] عليه بالشرف والعلِّيَّة[٨] والطبع، وليس متقدماً عليه بالزمان، فإنه لو كان/ علَّة تامَّة موجبة يقترن ١/ ١٥٠
بها معلولها - كما زعموا - لم يكن في العالم شيء محدث، فإن ذلك المحدث لا يحدث عن علَّة تامة أزلية يقارنها معلولها، فإن المحدث المعين لا يكون أزلياً.

وسواء قيل: إنه حدث عنه بوسط أو بغير وسط[٩] - كما يقولون: إن الفلك تولد عنه بوسط عقل أو عقلين، أو غير ذلك مما يُقال - فإن كل قول يقتضي أن يكون شيء[١٠] من العالم قديماً لازماً لذات الله فهو باطل؛ لأنَّ ذلك يستلزم كون البارئ موجِباً بالذات بحيث يقارنه[١١] موجَبه؛ إذ لولا ذلك لما قارنه ذلك الشيء، ولو كان موجِباً بالذات لم يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه، فكان يلزم أن لا يكون في العالم شيء محدث.

بطلان القول بأن البارئ موجب بذاته للفلك، وأما حركات الفلك فيوجبها شيئاً بعد شيء من وجوه:

ولو قيل: إنه موجب بذاته للفلك، وأما حركات الفلك فيوجبها شيئاً بعد شيء. كان هـٰذا باطلاً، من وجوهٍ:

الوجه الأول:

أحدها: أن يقال: إن كانت حركة الفلك لازمة له - كما هو قولهم - امتنع إبداع الملزوم دون لازمه، وكونه موجباً بالذات علَّة تامَّة للحركة ممتنع؛ لأنَّ الحركة تحدث

(١) «مخلوق»: ساقطة من (م)، (ن).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «بالعدم»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) «كل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «دهرية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «مقدم».
(٨) (ن): «والغلبة».
(٩) (أ)، (ب): «بواسطة أو بغير وسط».
(١٠) (ن)، (م): «أن يكون كل شيء...».
(١١) (ن)، (م): «يفارقه»، وهو خطأ.

شيئاً فشيئاً، والعلَّة(١ التامَّة الموجبة لمعلولها [في الأزل](٢) لا يتأخر عنها شيء من
١/ ١٥١ معلولها، فلا تكون الحركة معلولة / للموجب بذاته في الأزل١) الذي يلزمه(٣) معلوله، وإن لم تكن لازمة [له](٤) فهي حادثة فتقتضي سبباً واجباً(٥) حادثاً، وذلك بالحادث لا يحدث عن العلَّة التَّامَّة الأزليَّة؛ إذ الموجب بذاته لا يتأخر عنه موجبه.

ولهـٰذا كان قول هـٰؤلاء، الذين يجعلون الحوادث صادرة عن علَّة تامَّة أزلية لا يحدث فيها ولا منها شيء، أشدّ فساداً من قول من يقول: حدثت عن القادر بدون سبب حادث؛ لأنَّ هـٰؤلاء أثبتوا فاعلاً ولم يثبتوا سبباً حادثاً، وأولئك(٦) يلزمهم نفي الفاعل للحوادث؛ لأنَّ العلَّة التَّامة الموجبة بذاتها في الأزل لا تكون محدثة لشيء أصلاً. ولهـٰذا كانت الحوادث عندهم إنَّما تحدث بحركة الفلك، وهم لا يجعلون فوق الفلك شيئاً أحدث حركته. بل قولهم في حركات الأفلاك وسائر الحوادث من جنس قول القدرية في أفعال الحيوان، وحقيقة ذلك: أنها تحدث بلا محدث، لكن القدرية خصُّوا ذلك بأفعال الحيوان، وهـٰؤلاء قالوا ذلك في كل حادث علوي وسفلي.

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أنَّ الفاعل - سواء كان قادراً أو موجِباً بذاته، أو قيل: هو قادر يوجب بمشيئته وقدرته -، لا بد أن يكون موجوداً عند وجود المفعول، ولا يجوز أن
١/ ١٥٢ يكون معدوماً عند وجود المفعول؛ إذ المعدوم لا يفعل موجوداً، ونفس/ إيجابه وفعله واقتضائه وإحداثه لا [بد أن] يكون(٧) ثابتاً بالفعل عند وجود المفعول الموجَب المحدَث(٨)، فلا يكون فاعلاً حقيقة، إلَّا مع وجود المفعول.

فلو قدر أنه فعله واقتضاه(٩) فَوُجِدَ(١٠) بعد عدم، للزم أن يكون فعله(١١) وإيجابه عند عدم المفعول الموجب، وعند عدمه فلا إيجاب ولا فعل.

وإذا كان كذلك، فالموجِب لحدوث الحوادث، إذا قُدِّرَ أنه يفعل الثاني بعد الأول من غير أن يحدث له حال يكون بها فاعلاً [للثاني](١٢)، كان المؤثر التام معدوماً عند وجود الأثر، وهـٰذا مُحَالٌ. فإن حاله عند وجود الأثر وعدمه سواء، وقبله كان يمتنع

(١ ـ ١): ساقط من (ب) فقط.
(٢) «في الأزل»: ساقط من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «يلزم»، وهو خطأ.
(٤) «له»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) «واجباً»: زيادة في (ن) فقط.
(٦) (ن)، (م): «فأولئك».
(٧) (ن)، (م): «لا يكون»، وهو خطأ.
(٨) «المحدث»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ب): «أن فعله اقتضاه»؛ (أ): «أنه فعله واقتضته».
(١٠) أي: الفلك.
(١١) أي: فعل الفاعل، وهو الله سبحانه.
(١٢) «للثاني»: ساقطة من (ن)، (م).

أن يكون فاعلاً له، فكذلك عنده، أو يُقال: قبله لم يكن فاعلاً، فكذلك عنده؛ إذ لو جُوِّزَ أن يحدث الحادث الثاني من غير حدوث حال الفاعل بها[١] صار فاعلاً، لزم حدوث الحوادث كلها بلا سبب، وترجيح الفاعل لأحد طرفي الممكن - بل لوجود الممكن - بلا مرجح؛ لأنَّ حاله قبل ومع وبعد[٢] سواء، فتخصيص بعض الأوقات بذلك الحادث، تخصيص بلا مخصص. فإن كان هذا جائزاً، جاز
حدوث كل الحوادث بلا سبب/ حادث، وبطل[٣] قولهم، وإن لم يكن جائزاً بطل ١/ ١٥٣
أيضاً قولهم. فثبت بطلان قول هؤلاء المتفلسفة الدهرية على تقدير النقيضين، وذلك يستلزم بطلانه في نفس الأمر.

والواحد من الناس إذا قطع مسافة، وكان قطعه للجزء الثاني مشروطاً بالأول، فإنه إذا قطع الأول، حصل له أمور تقوم به، من قدرة أو إرادة أو غيرهما[٤] [تقوم بذاته][٥]، بها صار[٦] حاصلاً في الجزء الثاني، لا أنه بمجرد[٧] عدم الأول صار قاطعاً للثاني.

فإذا شبَّهُوا فعله للحوادث بهذا، لزمهم أن يتجدد لله أحوال تقوم به عند إحداث الحوادث، وإلَّا فإذا[٨] لم يتجدد له حال، وإنَّما وجد [الحادث الثاني بمجرد] عدم الأول[٩]، فحاله قبل وبعد سواء، فاختصاص أحد الوقتين بالإحداث لا بد له من مخصص، ونفس صدور الحوادث لا بد له من فاعل. والتقدير أنه على حال واحدة من الأزل إلى الأبد، فيمتنع مع هذا التقدير اختصاص وقت دون وقت
بشيء، أو/ أن يكون فاعلاً للحوادث، فإنه إذا كان ولا[١٠] يفعل هذا الحادث، ١/ ١٥٤
وهو الآن كما كان، فهو الآن لا يفعل هذا الحادث.

وابن سينا وأمثاله من القائلين بقِدَم العالم بهذا احتجوا على [أهل الكلام من][١١] المعتزلة والجهمية [ومن وافقهم][١١]. فقالوا: إذا كان في الأزل ولا يفعل، وهو الآن على حاله، فهو الآن لا يفعل، وقد فُرِضَ فاعلاً، هذا خُلف، وإنَّما لزم

---

(١) (أ)، (ب): «لها»، وهو خطأ.
(٢) (أ)، (ب): «قبل وبعد ومع».
(٣) (أ)، (ب): «فبطل».
(٤) (أ)، (ب): «من قدرة وإرادة وغيرهما».
(٥) «تقوم بذاته»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «يصير».
(٧) (ن)، (م): «مجرد».
(٨) (ن)، (م): «إذا».
(٩) في النسخ الأربع: «وإنما وجد عدم الأول»، والكلام هكذا لا يستقيم، ولعل ما أثبتناه يتم به المعنى المقصود.
(١٠) (ن)، (م): «كان لا».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

ذلك من تقدير ذات معطَّلة عن الفعل .

فيُقَال لهم : هـٰذا بعينه[1] حجَّة عليكم في إثبات ذات بسيطة لا يقوم بها فعل ولا وصف مع صدور الحوادث عنها ، فإن[2] كان بوسائط لازمة لها ، فالوسط اللازم لها قديم بقِدَمها ، وقد قالوا : إنه يمتنع صدور الحوادث عن قديم هو على حال واحد كما كان .

الوجه الثالث **الوجه الثالث:** أن يُقال : هم يقولون بأن الواجب[3] فيَّاض دائم الفيض ، وإنَّما يتخصص بعض الأوقات بالحدوث لما يتجدد من حدوث الاستعداد والقبول ، وحدوث الاستعداد والقبول هو سبب حدوث الحركات .

وهـٰذا كلامٌ باطلٌ ، فإن هـٰذا إنَّما يتصور إذا كان الفاعل[4] الدائم الفيض ليس
١/١٥٥ هو المحدث لاستعداد القبول ، كما يدَّعُونه في العقل/ الفعَّال ، فيقولون : إنَّه دائم الفيض ، ولكن يحدث استعداد القوابل بسبب حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية . وتلك ليست صادرة عن العقل الفعَّال ، وإنَّما[5] في المبدع الأول ، فهو المبدع لكل ما سواه ، فعنه يصدر الاستعداد والقبول ، والقابل والمقبول .

وحينئذٍ فيُقال : إذا كان علة تامة موجباً بذاته ، وهو دائم الفيض لا يتوقف فيضه على [شيء][6] غيره أصلاً ، لزم أن يكون كل ما يصدر عنه بواسطة أو بغير واسطة[7] لازماً له قديماً بقدمه ، فلا يحدث عنه شيء لا بوسط ولا بغير وسط ؛ لأن فعله وإبداعه لا يتوقف على استعداد أو قبول[8] يحدث عن غيره ، ولكن هو المبدع للشرط والمشروط ، والقابل والمقبول ، والاستعداد وما يفيض على المستعد . و إذا كان وحده هو الفاعل لذلك كله ، امتنع أن يكون علَّة تامَّة أزلية مستلزمة لمعلولها ؛ لأن ذلك يوجب أن يكون معلوله كله أزلياً قديماً بقدمه ، وكل ما سواه معلول له ، فيلزم أن يكون كل ما سواه قديماً أزلياً ، وهـٰذا مكابرة للحسّ .

ومن تدبَّر هـٰذا وفهمه ، تبيَّن له أن فساد قول هـٰؤلاء معلوم بالضرورة بعد التصور التام .

---

(١) (ن) فقط : «هذا بفعله بعينه» .
(٢) (أ) ، (ب) : «وإن» .
(٣) (ن) ، (م) : «الموجب» .
(٤) (أ) ، (ب) : «الفعال» .
(٥) (أ) ، (ب) : «وأما» .
(٦) «شيء» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(٧) (أ) ، (م) : «بوسط أو بغير وسط» .
(٨) (ن) ، (م) : «وقبول» .

النتائج التي أدى إليها امتناع المتكلمين عن القول بحوادث لا أول لها ١/ ١٥٦

وإنَّما عظمت حجتهم وقويت شوكتهم على أهل الكلام المحدَث [المبتدَع][(١)] الذي ذمَّه السلف والأئمة، من الجهمية والمعتزلة، ومَن/ وافقهم من الأشعرية والكرَّامية والشيعة، ومن وافقهم من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم. فإن هٰؤلاء لما اعتقدوا[(٢)] أنَّ الربَّ في الأزل كان يمتنع منه الفعل والكلام بمشيئته وقدرته - وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن قادراً في الأزل على الكلام والفعل بمشيئته وقدرته لكون ذلك ممتنعاً لنفسه، والممتنع لا يدخل تحت المقدور - صاروا[(٣)] حزبين:

حزباً قالوا: إنه صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه؛ [لكونه صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان[(٤)] ممتنعاً، وإنه انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي][(٥)]. وهٰذا قول المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، وهو قول الكرَّامية وأئمة الشيعة؛ كالهاشمية وغيرهم.

[وحزباً] قالوا[(٦)]: صار الفعل ممكناً بعد أن كان ممتنعاً منه. وأما الكلام فلا يدخل[(٧)] تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء واحد لازم لذاته، وهو قول ابن كُلَّاب[(٨)] والأشعري ومن وافقهما.

١/ ١٥٧ / **أو قالوا:** إنَّهُ[(٩)] حروف، أو حروف وأصوات قديمة الأعيان، لا تتعلق بمشيئته وقدرته، وهو قول طوائف من أهل الكلام والحديث والفقه[(١٠)]، ويُعَزَّىٰ ذلك إلى

(١) (أ)، (ب): «المبدع». والكلمة ساقطة من (ن)، (م)، وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.
(٢) (أ): «لما قالوا اعتقدوا»؛ (ب): «لما قالوا واعتقدوا». (٣) (ن)، (م): «وصاروا».
(٤) (ن)، (م): «وغيرهم وقالوا». (٥) (ن) فقط: «بعد ما كان».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٧) (ن) فقط: «فلا بد يدخل»، وهو خطأ.
(٨) ابن كُلَّاب - بضم الكاف وتشديد اللام - هو: أبو محمد عبد الله بن سعيد بن محمد بن كلاب القطان، المتوفى بعد سنة ٢٤٠ هـ بقليل. عدَّه الشهرستاني (الملل والنِّحل ١/ ٨٥)، والأشعري (المقالات ١/ ٣٢٥)، وابن طاهر البغدادي (أصول الدين، ص ٢٥٤)، من متكلِّمي أهل السنة، وقال عنه ابن حزم (الفصَل ٥/ ٧٧): إنه شيخ قديم للأشعرية. ومقالة ابن كلَّاب في كلام الله ذكرها الأشعري في المقالات (٢/ ٢٠٢، ٢٣٣، ٢٤٥). وانظر أيضاً عن ابن كلَّاب ومذهبه: طبقات الشافعية (٢/ ٢٩٩ - ٣٠٠)؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٨٠؛ لسان الميزان (٣/ ٢٩٠ - ٢٩١)؛ الخطط للمقريزي (٢/ ٣٥٨، ٣٥٩)؛ مقالات الأشعري (١/ ٢٩٨ - ٢٩٩، ٢/ ٥٢، ٥٤، ١١٢، ٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٣١)؛ نهاية الإقدام، ص ١٨١، ٢٠٣؛ الملل والنِّحل (١/ ١٤٨)؛ أصول الدين، ص ٨٩، ٩٠، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣، ١٣٢، ٢٢٢، ٢٥٤؛ الفصَل لابن حزم (٢/ ٢٨٩، ٥/ ٧٧).
(٩) (أ)، (ن)، (م): «أو قال إنه»؛ (ب): «أو أنه». ولعل الصواب ما أثبته.
(١٠) (ن)، (م): «والفقه والحديث».

السالمية[(١)]، وحكاه[(٢)] الشهرستاني عن السلف والحنابلة، وليس هو[(٣)] قول جمهور أئمة الحنابلة، ولكنه قول طائفة منهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهم.

وأصل هذا الكلام، كان من الجهمية [أصحاب جهم بن صفوان][(٤)] وأبي
١٥٨/١ الهذيل العلَّاف ونحوهما[(٥)] قالوا: لأنَّ الدليلَ قد دلَّ على أن دوام/ الحوادث ممتنع، وأنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ لامتناع حوادث لا أول لها، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

قالوا: فإذا كان الأمر كذلك، وجب أن يكون كل ما تقارنه الحوادث محدثاً، فيمتنع أن يكون البارئ لم يزل فاعلاً متكلماً بمشيئته وقدرته[(٦)]، بل يمتنع أن يكون لم يزل قادراً على ذلك؛ لأن القدرة على الممتنع ممتنعة، فيمتنع أن يكون قادراً على دوام الفعل والكلام بمشيئته وقدرته.

قالوا: وبهذا يُعلَم حدوث الجسم؛ لأنَّ الجسم لا يخلو عن الحوادث، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

ولم يفرِّقْ هؤلاء بين ما لا يخلو عن نوع الحوادث، وبين ما لا يخلو عن عين الحوادث[(٧)]، ولا فرَّقُوا فيما لا يخلو عن الحوادث، بين أن يكون مفعولاً معلولاً، أو أن يكون فاعلاً واجباً بنفسه[(٨)].

فقال[(٩)] لهؤلاء أئمة الفلاسفة وأئمة [أهل][(١٠)] الملل وغيرهم: فهذا الدليل
ظ ١٤ الذي أثبتم به حدوث العالم [(١١)] / هو يدل على امتناع حدوث العالم[(١١)]، وكان

---

(١) أتبَاع أبي عبد الله محمد بن سالم (المتوفى سنة ٢٩٧هـ)، وابنه أبي الحسن أحمد بن سالم (المتوفى سنة ٣٥٠هـ). وقد تتلمذ محمد بن سالم على سهل بن عبد الله التستري. وأبو طالب المكي وأبو الحكم بن برجان من أشهر رجال السالمية. ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة وكلام المعتزلة مع ميل إلى التشبيه ونزعة صوفية اتحادية. انظر: شذرات الذهب (٣/٣٦)؛ ماسينيون: دائرة المعارف الإسلامية، مادة: السالمية؛ أبونصر السراج: اللمع، ص ٤٧٢ ـ ٤٧٦، القاهرة، ١٩٦٠م؛ الفَرْق بين الفرَق، ص ١٥٧، ٢٠٢؛ طبقات الصوفية، ص ٤١٤ ـ ٤١٦؛ الطبقات الكبرى للشعراني، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) (أ)، (ب): «ونقله».

(٣) «هو»: ليست في (أ)، (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).

(٥) (ب) فقط: «وغيرهما».

(٦) «وقدرته»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (أ)، (ب): «الحادث».

(٨) (أ)، (ب): «وأن يكون واجباً بنفسه».

(٩) (أ)، (ب): «فيقال»، وهو خطأ.

(١٠) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١ ـ ١١) ساقطة من (أ)، (ب).

ردّ أئمة الفلاسفة وأئمة أهل الملل على المتكلمين

ما ذكرتموه إنَّما يدلّ على نقيض ما قصدتموه؛ وذلك لأن الحادث إذا حدث بعد أن لم يكن[١] محدثاً، فلا بد أن/ يكون ممكناً، والإمكان ليس له وقت محدود، فما من وقت يُقدر إلَّا والإمكان ثابت قبله، فليس لإمكان الفعل وجواز ذلك وصحته مبدأ ينتهي إليه، فيجب أنه لم يزل الفعل ممكناً جائزاً صحيحاً، (٢ فيلزم أنه لم يزل الرب قادراً عليه٢)، فيلزم جواز حوادث لا نهاية لأولها[٣]. ١/ ١٥٩

قال المناظر عن أولئك[٤] المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم: نحن لا نسلم أن إمكان الحوادث لا بداية له، لكن نقول: إمكان الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بداية له؛ وذلك لأنَّ الحوادث عندنا يمتنع أن تكون قديمة النوع، بل يجب حدوث نوعها ويمتنع قدم نوعها، لكن لا يجب الحدوث في وقت بعينه. فإمكان الحوادث بشرط[٥] كونها مسبوقة بالعدم لا أول له، بخلاف جنس الحوادث.

فيُقال لهم: هب أنكم تقولون ذلك. لكن يُقال: إمكان جنس الحوادث عندكم له بداية، فإنه صار جنس الحدوث[٦] عندكم ممكناً بعد أن لم يكن ممكناً، وليس لهٰذا الإمكان وقت معين، بل ما من وقت يُفرض إلَّا والإمكان ثابت قبله، فيلزم دوام الإمكان، وإلَّا لزم انقلاب الجنس من الإمكان إلىٰ الامتناع، من غير حدوث شيء ولا تجدد شيء.

١/ ١٦٠ / ومعلوم أن انقلاب حقيقة جنس الحدوث، أو جنس[٧] الحوادث، أو جنس الفعل، أو جنس الإحداث، أو ما يشبه هٰذا من العبارات، من الامتناع إلىٰ الإمكان، هو مصير ذلك ممكناً جائزاً بعد أن كان ممتنعاً من غير سبب تَجَدَّد[٨]. وهٰذا ممتنع في صريح العقل، وهو أيضاً انقلاب الجنس من الامتناع الذاتي إلىٰ الإمكان الذاتي، فإن ذات جنس الحوادث عندهم تصير ممكنة بعد أن كانت ممتنعة.

وهٰذا الانقلاب لا يختص بوقت معين، فإنه ما من وقت يُقدَّر إلَّا والإمكان ثابت قبله، (٩ فيلزم أنه لم يزل هٰذا الانقلاب٩)، فيلزم أنه لم يزل الممتنع ممكناً،

---

(١) «يكن»: ساقطة من (أ) فقط.
(٢-٢) ساقطة من (ب) فقط.
(٣) (ن)، (م): «لا نهاية لها».
(٤) (ب): «قال المناظر لأولئك»؛ (أ): «قال المناظر أولئك».
(٥) (ن): «يشترط»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م): «الحوادث».
(٧) (ن)، (م): «الحدوث إلىٰ جنس».
(٨) (ن) فقط: «محدود».
(٩-٩) ساقط من (ب) فقط.

وهـٰذا أبلغ في الامتناع من قولنا: لم يزل الحادث ممكناً. فقد لزمهم فيما فروا [إليه أبلغ مما لزمهم فيما فروا][١] منه، فإنه يعقل كون الحادث ممكناً[٢]، ويعقل أن هـٰذا الإمكان لم يزل. وأما كون الممتنع ممكناً، فهو ممتنع في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يزل إمكان هـٰذا الممتنع!

وأيضاً فما ذكروه من الشرط: وهو أن جنس الفعل أو جنس الحوادث بشرط[٣] كونها مسبوقة بالعدم ـ لم يزل ممكناً، فإنه يتضمن الجمع بين النقيضين أيضاً. فإن
١/ ١٦١ كون هـٰذا[٤] لم يزل، يقتضي أنه لا بداية لإمكانه، / وأن إمكانه قديم أزليّ. وكونه مسبوقاً بالعدم يقتضي أن له بداية، وأنه ليس بقديم أزلي[٥]. فصار قولهم مستلزماً أن الحوادث يجب أن يكون لها بداية، وأنه لا يجب أن يكون لها بداية.

وذلك لأنهم قدروا تقديراً ممتنعاً، والتقدير الممتنع قد يلزمه حكم ممتنع، كقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢].

فإن قولهم: إمكان جنس الحوادث ـ بشرط كونها مسبوقة بالعدم ـ لا بداية له، مضمونه: أن ما له بداية ليس له بداية، فإن المشروط بسبق العدم له بداية[٦]، وإن[٧] قدر أنه لا بداية له كان جمعاً بين النقيضين.

وأيضاً فيُقال: هـٰذا تقدير لا حقيقة له في الخارج، فصار بمنزلة قول القائل: جنس الحوادث بشرط[٨] كونها ملحوقة بالعدم، هل لإمكانها نهاية؟ أم ليس لإمكانها نهاية؟ فكما أن هـٰذا يستلزم الجمع بين النقيضين في النهاية، فكذلك الأول يستلزم الجمع بين النقيضين في البداية[٩].

وأيضاً فالممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلّا بمرجح تام يجب به الممكن. وقد يقولون: لا يترجح وجوده على عدمه إلّا بمرجح تام يستلزم وجود ذلك الممكن.

١/ ١٦٢ [وهـٰذا الثاني أصوب، كما عليه نظار المسلمين المثبتين، فإن بقاءَه/ معدوماً لا يفتقر إلىٰ مرجح. ومن قال: إنه يفتقر إلىٰ مرجح، قال: عدم مرجحه يستلزم

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «ممتنعاً».
(٣) (ن)، (م): «يشترط».
(٤) (ن)، (م): «وأيضاً فإن كون هذا. . » إلخ.
(٥) (ن): «وأنه غير قديم ليس أولي»؛ (م): «وأنه ليس بقديم أولي».
(٦) (ب) فقط: «فإن للمشروط بسبق العدم بداية».
(٧) (أ)، (ب): «وإذا».
(٨) (ن) فقط: «يشترط».
(٩) (ن)، (م): «النهاية».

عدمه. ولكن يُقال: هـٰذا مستلزم لعدمه، لا أن هـٰذا هو الأمر الموجب لعدمه، ولا يجب عدمه في نفس الأمر، بل عدمه في نفس الأمر لا علَّة له، فإن عدم المعلول يستلزم عدم العلَّة، وليس هو علَّة له، والملزوم أعم من كونه علَّة][(١)]؛ لأنَّ ذلك المرجح التام لو لم يستلزم وجود الممكن، لكان وجود الممكن من المرجح التام جائزاً لا واجباً ولا ممتنعاً، وحينئذٍ فيكون ممكناً فيتوقف على مرجح؛ لأنَّ الممكن لا يحصل إلَّا بمرجح.

فدلَّ ذلك على أن الممكن إن لم يحصل مرجح يستلزم وجوده، امتنع وجوده. وما دام وجوده ممكناً جائزاً غير لازم، لا يوجد. وهـٰذا هو الذي يقوله أئمة أهل السنة المثبتين للقدر مع موافقة أئمة الفلاسفة لهم[(٢)]، وهـٰذا مما احْتَجُّوا به على أن الله خالق أفعال العباد.

والقدرية من المعتزلة وغيرهم، تخالف في هـٰذا، وتزعم أن القادر يمكنه ترجيح الفعل على الترك بدون ما يستلزم ذلك، وادَّعوا أنه إن لم يكن القادر ذلك، لزم أن يكون موجِباً بالذات لا قادراً. قالوا: والقادر المختار هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، فمتى قيل: إنه لا يفعل إلَّا مع لزوم أن يفعل، لم يكن مختاراً بل مجبوراً.

القدرة التامة والإرادة الجازمة تقتضي وجود الفعل ١٦٣/١

فقال لهم الجمهور من أهل الملَّة وغيرهم[(٣)]: بل هـٰذا خطأ. فإن/ القادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، ليس هو الذي إن شاء الفعل مشيئة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة، يبقى[(٤)] الفعل ممكناً جائزاً، لا لازماً واجباً، ولا ممتنعاً مُحَالاً.

بل نحن نعلم أن القادر المختار إذا أراد الفعل إرادة جازمة، وهو قادر عليه قدرة تامة، لزم وجود الفعل، وصار واجباً بغيره لا بنفسه، كما قال المسلمون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وما شاء[(٥)] سبحانه فهو قادر عليه، فإذا شاء شيئاً حصل مراداً له ـ وهو مقدور عليه فيلزم[(٦)] وجوده. وما لم يشأ لم يكن، فإنه ما لم يرده ـ وإن كان قادراً عليه ـ لم يحصل المقتضى التام لوجوده، فلا يجوز وجوده.

قالوا: ومع القدرة التامة والإرادة الجازمة يمتنع عدم الفعل، ولا يتصور عدم الفعل، إلَّا لعدم / كمال القدرة أو لعدم كمال الإرادة. وهـٰذا أمر يجده الإنسان من نفسه، وهو معروف بالأدلة اليقينية، فإن فعل المختار لا يتوقف إلَّا على قدرته ص ١٥

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) «لهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «وغير الملة».
(٤) (ب): «فبقى»؛ (أ): «تنفي».
(٥) (أ)، (ب): «وما شاءه».
(٦) (أ)، (ب): «فلزم».

وإرادته، فإنه قد يكون قادراً ولا يريد الفعل فلا يفعله، وقد يكون مريداً للفعل لكنه عاجز عنه فلا يفعله، أما[١] مع كمال قدرته وإرادته، فلا يتوقف الفعل على شيء غير ذلك، والقدرة التَّامَّة والإرادة الجازمة هي المرجح التام للفعل الممكن، فمع وجودهما يجب وجود ذلك الفعل.

١/ ١٦٤ والربّ - تعالى - قادر مختار يفعل بمشيئته لا مكره له، وليس هو موجِباً/ بذاته، بمعنى[٢] أنَّه علَّة أزلية مستلزمة للفعل، ولا بمعنى أنه يوجب بذات[٣] لا مشيئة لها ولا قدرة[٤]، بل هو يوجب بمشيئته وقدرته ما شاء وجوده، وهٰذا هو القادر المختار، فهو قادر مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده.

وبهٰذا التحرير يزول الإشكال[٥] في هٰذه المسألة، فإن الموجب بذاته إذا كان أزليا يقارنه موجبه. فلو كان الرب - تعالى - موجباً بذاته [للعالم][٦] في الأزل، [لكان كل ما في العالم مقارناً له في الأزل][٧]، وذلك ممتنع. بل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فكل ما شاء الله وجوده من العالم، فإنه يجب وجوده بقدرته ومشيئته، وما لم يشأ يمتنع وجوده؛ إذ لا يكون شيء إلَّا بقدرته ومشيئته، وهٰذا يقتضي وجوب وجود ما شاء الله تعالى وجوده.

ولفظ الموجِب بالذات فيه إجمال. فإن أُريد به أنه يوجب ما يحدثه بمشيئته وقدرته، فلا منافاة بين كونه فاعلاً بالقدرة والاختيار، وبين كونه موجباً بالذات بهٰذا التفسير. وإن أُريد بالموجب بالذات أنه يوجب شيئاً من الأشياء بذات مجردة

١/ ١٦٥ عن القدرة والاختيار، فهٰذا باطلٌ ممتنع. *[٨] وإن/ أُريدَ أنَّه علَّة تامَّة أزلية تستلزم[٩] معلولها الأزلي، بحيث يكون من العالم ما هو قديم بقدمه، لازم لذاته، أزلاً وأبداً - الفلك أو غيره - فهٰذا أيضاً باطل*[٨].

فالموجب بالذات إذا فسر بما يقتضي قدم شيء من العالم مع الله، أو فسّر بما يقتضي سلب[١٠] صفات الكمال عن الله، فهو باطل. وإن فسر بما يقتضي أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن فهو حق. فإن ما شاء وجوده فقد وجب وجوده بقدرته

---

(١) (ن) فقط: «إلا».
(٢) (ن)، (م): «يعني».
(٣) (ن): «ولا يعلم أنه موجب بذاته»؛ (م): «ولا يغني بأنه يوجب بذات»، وهو تحريف.
(٤) (ب) فقط: «لا مشيئة لها لا قدرة».
(٥) (ن)، (م): «الإشكالات».
(٦) «للعالم»: ساقطة من (ن) فقط.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٨-٨) ما بين النجمتين ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «يستلزم».
(١٠) (ب): «تأخر». وسقطت الكلمة من (أ).

ومشيئته، لكن لا يقتضي هـٰذا أنه شاء شيئاً من المخلوقات بعينه في الأزل، بل مشيئته لشيء معين في الأزل ممتنع لوجوه متعددة.

ولهـٰذا، كان عامَّة العقلاء علىٰ أن الأزلي لا يكون مراداً مقدوراً، ولا أعلم نزاعاً بين النظار أن ما كان من صفات الرّبّ أزليا لازماً لذاته لا يتأخر منه شيء لا يجوز أن يكون مراداً مقدوراً، وأن ما كان مراداً مقدوراً لا يكون إلَّا حادثاً شيئاً بعد شيء، وإن كان نوعه لم يزل موجوداً، أو كان نوعه كله حادثاً بعد أن لم يكن.

ولهـٰذا، كان الذين اعتقدوا أن القرآن قديم لازم لذات الله، متفقين علىٰ أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته(١)، وإنَّما يكون بمشيئته وقدرته(٢) خلق إدراك في العبد لذلك
١٦٦/١ المعنىٰ القديم. والذين قالوا: كلامه قديم، وأرادوا أنه/ قديم العين، متفقون علىٰ أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته، سواءً قالوا: هو معنىٰ واحد قائم بالذات، أو قالوا: هو حروف، أو حروف وأصوات قديمة أزلية الأعيان.

بخلاف أئمة السلف الذين قالوا: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وإنه لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء. (٣ فإن هـٰؤلاء يقولون: الكلام قديم النوع، وإن كلمات الله لا نهاية لها، بل لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته، ولم يزل يتكلم كيف شاء إذا شاء٣)، ونحو ذلك من العبارات. والذين قالوا: إنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه حادث بالغير(٤) قائم(٥) بذاته، أو مخلوق منفصل عنه، يمتنع عندهم أن يكون قديماً.

فقد اتفقت الطوائف كلها علىٰ أن المعين القديم الأزلي لا يكون مقدوراً مراداً، بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجوداً شيئاً بعد شيء، فهـٰذا مما يقول أئمة السلف وأهل السنة والحديث: إنه يكون بمشيئته وقدرته، كما يقول ذلك جماهير الفلاسفة الأساطين الذين يقولون بحدوث الأفلاك وغيرها، وأرسطو وأصحابه الذين يقولون بقِدَمِهَا.

فأئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة يقولون: إن الأفلاك محدثة كائنة بعد أن لم تكن، مع قولهم: إنه لم يزل النوع المقدور المراد موجوداً شيئاً بعد شيء.

١٦٧/١ ولكن كثيراً من أهل الكلام يقولون: ما كان مقدوراً مراداً يمتنع أنْ/ يكون لم

---

(١) (ن) فقط: «بمشيئة الله وقدرته».
(٢) (أ)، (ب): «بقدرته ومشيئته».
(٣-٣) ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن): «بالعين»؛ (م): «العين»، وهو تحريف.
(٥) (ن)، (م): «قديم».

يزل شيئاً بعد شيء، ومنهم من يقول بمنع ذلك في المستقبل أيضاً.

وهـٰؤلاء هم الذين ناظرهم الفلاسفة القائلون بِقِدَم العالم، ولَمَّا ناظروهم واعتقدوا أنهم قد خصموهم وغلبوهم، اعتقدوا أنهم قد خصموا أهل الملل مطلقاً؛ لاعتقادهم الفاسد الناشئ عن جهلهم بأقوال أئمة أهل الملل، بل وبأقوال أساطين الفلاسفة القدماء، وظنهم أنه[1] ليس لأئمة الملل وأئمة الفلاسفة قول إلَّا قول هـٰؤلاء المتكلمين وقولهم، أو قول المجوس والحرَّانية[2]، أو قول من يقول بِقِدَم مادة بعينها، ونحو ذلك من الأقوال التي قد يظهر فسادها للنظَّار، وهـٰذا مبسوطٌ في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن عامَّة العقلاء مطبقون على أن العلم بكون الشيء المعين مراداً مقدوراً، يوجب العلم بكونه حادثاً كائناً بعد أن لم يكن، بل هـٰذا عند العقلاء من المعلوم بالضرورة[3]. ولهـٰذا كان مجرد تصور العقلاء أن الشيء مقدور للفاعل مراد له فعله بمشيئته وقدرته، موجب للعلم[4] بأنه حادث. بل مجرد تصورهم كون الشيء مفعولاً أو مخلوقاً أو مصنوعاً أو نحو ذلك من العبارات، يوجب العلم بأنه محدث كائن بعد أن لم يكن. ثم بعد هـٰذا قد / ينظر في أنه فعله بمشيئته وقدرته، ظ ١٥
وإذا / عُلِمَ أن الفاعل لا يكون فاعلاً إلَّا بمشيئته وقدرته، وما كان مقدوراً مراداً فهو ١/١٦٨
محدث، كان هـٰذا أيضاً دليلاً ثانياً[5] على أنه محدث.

ولهـٰذا [كان][6] كل من تصور من العقلاء أن الله تعالى خلق السمـٰوات والأرض، أو خلق[7] شيئاً من الأشياء، كان هـٰذا مستلزماً لكون ذلك المخلوق محدثاً كائناً بعد أن لم يكن.

وإذا قيل لبعضهم: هو قديم مخلوق أو قديم [محدَث][8]، وعني بالمخلوق والمحدَث ما يعنيه هـٰؤلاء المتفلسفة الدهرية المتأخرون الذين يريدون بلفظ «المحدَث» أنه معلول، ويقولون: إنه قديم أزلي مع كونه معلولاً ممكناً يقبل الوجود والعدم. فإذا

---

(١) (أ)، (ب): «أن».

(٢) يقصد ابن تيمية بالمجوس هنا: المعتزلة (لقولهم بأن الخير من الله، والشر من الإنسان). ويقصد بالحرَّانية: الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام وخاصة الفارابي الذي تعلَّم الفلسفة من الصابئة المشركين في حران. (انظر: الردّ على المنطقيين، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٣) (ن)، (م): «من العلوم الضرورية».

(٤) (أ)، (ب): «يوجب العلم».

(٥) (ن)، (م)، (أ): «ثابتا».

(٦) «كان» ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ن)، (م): «وخلق».

(٨) «محدث»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).

تصور العقل [الصريح][(١)] هٰذا المذهب، جزم بتناقضه وأن أصحابه جمعوا بين النقيضين، حيث قدَّروا مخلوقاً محدَثاً معلولاً مفعولاً ممكناً أن يوجد وأن يعدم، وقدَّروه مع ذلك قديماً أزلياً واجب الوجود بغيره يمتنع عدمه.

وقد بسطنا هٰذا في مواضع في الكلام على «المحصَّل» وغيره، وذكرنا أن ما ذكره الرازي[(٢)] عن أهل الكلام: من أنهم يجوِّزون وجود مفعول/ معلول أزلي ١/ ١٦٩
للموجب بذاته لم يقله[(٣)] أحد منهم، بل هم متفقون على أن كل مفعول فإنه لا يكون إلَّا محدثاً.

وما ذكره هو وأمثاله موافقة لابن سينا من أن الممكن وجوده وعدمه قد يكون قديماً أزلياً، قول باطل عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين. حتى عند أرسطو وأتباعه القدماء والمتأخرين، فإنهم موافقون لسائر العقلاء في أن كل ممكن يمكن وجوده وعدمه، لا يكون إلَّا محدثاً كائناً بعد أن لم يكن. وأرسطو إذا قال: إن الفلك قديم، لم يجعله مع ذلك ممكناً: يمكن وجوده وعدمه.

والمقصود: أن العلم بكون الشيء مقدوراً مراداً، يوجب العلم بكونه محدثاً، بل العلم بكونه مفعولاً، يوجب العلم بكونه محدثاً. فإن الفعل والخلق والإبداع والصنع ونحو ذلك، لا يعقل إلَّا مع تصور حدوث المفعول.

وأيضاً، فالجمع بين كون الشيء مفعولاً، وبين كونه قديماً أزليا مقارناً لفاعله[(٤)]
في الزمان، جمع بين المتناقضين. ولا يعقل قط في الوجود/ فاعل قارنه مفعوله ١/ ١٧٠
المعين[(٥)]، سواء سُمِّيَ [علَّة] فاعلة أو لم يسم[(٦)]، ولكن يعقل كون الشرط

---

(١) «الصريح»: ساقطة من (ن) فقط.

(٢) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الرازي، فخر الدين، المعروف بـ«ابن الخطيب»، المتوفى سنة ٦٠٦هـ، من أئمة الأشاعرة الذين مزجوا المذهب الأشعري بالفلسفة والاعتزال. ومن أهم مؤلفاته: «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين»، طبع بالقاهرة، سنة ١٣٢٣هـ. ولابن تيمية كتاب بعنوان «شرح أول المحصل»، ذكره ابن عبد الهادي في: «العقود الدرية»، ص ٣٧، طبع القاهرة، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م؛ وابن القيم في: «أسماء مؤلفات ابن تيمية»، ص١٩، طبع دمشق، ١٩٥٣م (بتحقيق الدكتور صلاح المنجد).
وانظر ترجمة الرازي في: ابن خلكان (٣/ ٣٨١ـ٣٨٥)؛ شذرات الذهب (٥/ ٢١)؛ طبقات الشافعية (٨/ ٨١ـ٩٦)؛ لسان الميزان (٤/ ٢٤٦ـ٢٤٩)؛ الأعلام (٧/ ٢٠٣).

(٣) (ب) فقط: «أنه لم يقله».

(٤) (أ)، (ب): «للفاعل».

(٥) (أ)، (ب): «ولا يعقل قط في الوجود مقارنة مفعوله المعين».

(٦) (ن)، (م): «سواء سمي فاعله أو لم يسم».

مقارناً للمشروط .

والمثل(١) الذي يذكرونه من قولهم : حركتُ يدي فتحرك خاتمي أو كُمِّي(٢) أو المفتاح(٣) ونحو ذلك ، حجَّة عليهم لا لهم . فإن حركة اليد ليست هي العلَّة التامة ولا الفاعل لحركة الخاتم ، [بل الخاتم](٤) مع الإصبع كالإصبع مع الكفِّ ، فالخاتم متصل(٥) بالإصبع ، والإصبع متصلة بالكفّ ، لكن الخاتم يمكن نزعها بلا ألم بخلاف الإصبع ، وقد يعرض بين الإصبع والخاتم خلو يسير(٦) بخلاف أبعاض الكفّ .

ولكن حركة الإصبع شرط في حركة الخاتم ، كما أن حركة الكف شرط في حركة الإصبع ، أعني في الحركة المعينة التي مبدؤها من اليد ، بخلاف الحركة التي تكون للخاتم أو للإصبع ابتداء ، فإن هـٰذه [متصلة](٧) منها إلىٰ الكف ، كمن يجر إصبع غيره فيجر معه كفه .

١/ ١٧١ وما يذكرونه من أن التقدم والتأخر يكون بالذات والعلَّة كحركة/ الإصبع ، ويكون بالطبع كتقدم الواحد علىٰ الاثنين ، و[يكون] بالمكانة(٨) كتقدم العالم علىٰ الجاهل ، و[يكون] بالمكان(٩) كتقدم الصف الأول علىٰ الثاني وتقدم مقدم المسجد علىٰ مؤخره ، ويكون بالزمان ، كلام مستدرك .

فإنَّ التقدّم والتأخّر المعروف هو التقدم والتأخر في الزمان ، [فإنَّ قَبْلَ](١٠) وَبَعْدَ وَمَعَ ونحو ذلك ، معانيها لازمة للتقدم والتأخر الزماني . وأما التقدم بالْعِلِّيَّة(١١) أو الذات مع المقارنة في الزمان ، فهـٰذا لا يعقل البتة ، ولا له مثال مطابق في الوجود ، بل هو مجرد تخيّل لا حقيقة له .

---

(١) (ن) ، (م) : «والمثال» .
(٢) (أ) ، (ب) : «فمي» ، وهو خطأ .
(٣) انظر : ابن سينا (الشفاء : الإلـٰهيات ١/ ١٦٥ ، القاهرة ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م ؛ الإشارات والتنبيهات ، ٣/ ١٠٥ ، القاهرة ، ١٩٤٨م) ؛ حيث يتكلم عن ارتباط حركة المفتاح بحركة اليد .
(٤) «بل الخاتم» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(٥) (أ) ، (ب) : «متصلة» .
(٦) (أ) ، (ب) : «ولكن يفرق بين الإصبع والخاتم بيسير» .
(٧) (أ) ، (ب) : «منفصلة» ؛ (ن) ، (م) : «متصل» . والصواب ما أثبتناه ، ويكون المعنىٰ : فإن هذه الحركة متصلة من إلىٰ الإصبع الكف .
(٨) (ن) ، (م) : «وبالمكانة» .
(٩) (ن) ، (م) : «وبالمكان» .
(١٠) عبارة «فإن قبل» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(١١) (ن) : «بالغلبة» ، وهو تحريف .

وأمَّا تقدم الواحد على الاثنين، فإن عني به الواحد المطلق، [١] فهـٰذا لا وجود له في الخارج ولكن في الذهن، والذهن يتصور الواحد المطلق[١] قبل الاثنين المطلق، فيكون متقدماً في التصور تقدماً زمانياً، وإن لم يعن به هـٰذا فلا تقدم، بل الواحد شرط في الاثنين مع كون الشرط لا يتأخر عن المشروط بل[٢] قد يقارنه وقد يكون معه، فليس هنا تقدم واجب[٣] غير التقدم الزماني.

١/ ١٧٢ وأمَّا التقدّم بالمكان فذاك نوع آخر، وأصله من التقدم بالزمان، فإن/ مقدم المسجد تكون فيه الأفعال المتقدمة بالزمان على مؤخره، فالإمام يتقدم فعله بالزمان لفعل المأموم، فسُمِّيَ محل الفعل المتقدم متقدماً، وأصله هـٰذا.

وكذلك التقدم بالرتبة، فإن أهل الفضائل مقدمون في الأفعال الشريفة والأماكن[٤] وغير ذلك على من هو[٥] دونهم، فسُمِّيَ ذلك تقدماً، وأصله هـٰذا.

وحينئذٍ فإذا كان الرب هو الأول المتقدم على كل ما سواه[٦]، كان كل شيء متأخراً عنه. وإن قُدِّرَ أنه لم يزل فاعلاً، فكل فعل معيَّن ومفعول معيّن هو متأخر عنه.

الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة

وإذا قيل: الزمان مقدار الحركة، فليس هو مقدار حركة معينة كحركة الشمس أو الفلك[٧]، بل الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة. وقد كان قبل أن يخلق الله السمـٰوات والأرض والشمس والقمر حركات وأزمنة[٨]، وبعد أن يقيم الله القيامة فتذهب الشمس والقمر تكون في الجنة حركات وأزمنة[٩]، كما قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٢].

١/ ١٧٣ وجاء في الآثار أنهم يعرفون الليل والنهار بأنوار تظهر من جهة/ العرش، وكذلك لهم في الآخرة يوم المزيد يوم الجمعة، يُعرف بما يظهر فيه من الأنوار الجديدة القوية، وإن كانت الجنة كلها نوراً يزهر ونهراً يطّرد[١٠]، لكن يظهر بعض الأوقات

(١ ـ ١) ساقط من (أ)، (ب).
(٢) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «تقدما واجبا»، وهو خطأ.
(٤) (أ)، (ب): «والأمكنة».
(٥) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «فإذا كان الرب هو الأول كالمتقدم على ما سواه.. إلخ».
(٧) (ب): «.. حركة معينة للشمس أو الفلك»؛ (أ): «.. حركة معينة الشمس أو الفلك».
(٨) لفظ الجلالة ليس في (أ)، (ب).
(٩) «وأزمنة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «يطرب»، وهو خطأ. وسقطت عبارة «ونهر يطرد» من (م). ونقل ابن قيم الجوزية في كتابه «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»، ص ١٠٢، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٣٨م، عن سنن=

نور آخر يتميز به النهار عن الليل(١).

فالربّ - تعالىٰ - إذا [كان](٢) لم يزل متكلماً بمشيئته فعّالاً بمشيئته، كان مقدار
ص ١٦ كلامه وفعاله(٣) الذي لم يزل، هو الوقت / الذي يحدث فيه ما يحدث من مفعولاته، وهو - سبحانه - متقدّم علىٰ كل ما سواه التقدم الحقيقي المعقول(٤).

ولا نحتاج أن نجيب عن هٰذا بما ذكره الشهرستاني والرازي وغيرهما: من أن في أنواع التقدمات تقدم بعض أجزاء الزمان علىٰ بعض، وأن هٰذا نوع آخر، وأن تقدم الربّ علىٰ العالم هو من هٰذا الجنس.

فإن هٰذا قد يُرَدّ؛ لوجهين:

المعنى الصحيح للتقدم والتأخر ١/ ١٧٤

أحدهما: أن تقدّم بعض أجزاء الزمان علىٰ بعض هو بالزمان، فإنه/ ليس المراد بالتقدم بالزمان أن يكون هناك(٥) زمان خارج عن التقدم والمتقدم وصفاتهما، بل المراد أن المتقدم يكون قبل المتأخر(٦) القبلية المعقولة، كتقدم اليوم علىٰ غد، وأمس علىٰ اليوم. ومعلوم أن تقدم طلوع الشمس وما يقارنه من الحوادث علىٰ الزوال نوع واحد، فلا فرق بين تقدم نفس الزمان المتقدم علىٰ المتأخر، وبين تقدم ما يكون في الزمان المتقدم علىٰ ما يكون في الزمان المتأخر.

الوجه الثاني: أن يُقال: أجزاء(٧) الزمان متصلة متلاحقة ليس فيها فصل(٨) عن(٩) الزمان. ومن قال: إن الباري لم يزل غير فاعل ولا يتكلم بمشيئته، ثم صار [فاعلاً و] متكلماً(١٠) بمشيئته وقدرته، يجعل بين هٰذا وهٰذا من الفصل(١١) ما لا

=ابن ماجه أن رسول الله ﷺ قال: «ألا هل مشمر للجنة، فإن الجنة لا حظر لها، هي ورب الكعبة نور يتلألأ، وريحانة تهتز، وقصر مشيد، ونهر مطرد . .» الحديث. (وقد رواه المنذري في الترغيب والترهيب ٥/ ٤٧٥ - ٤٧٦، القاهرة، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م). وفي اللسان: «وجدول مطرد: سريع الجرية، والأنهار تطرد أي تجري، وفي حديث الإسراء: وإذا نهران يطردان؛ أي: يجريان وهما يفتعلان».

(١) (ب): «يتميز به الليل والنهار»؛ (أ): «يتميز به عن الليل والنهار».
(٢) «كان»: ساقطة في النسخ الأربع، وأضفتها ليستقيم الكلام.
(٣) (ب): «وفعله».
(٤) (ن)، (م): «. . هو الوقت الذي يحدث فيه ما يحدث وهو من مفعولاته، متقدم سبحانه علىٰ كل ما سواه التقدم الحقيقي المفعول». وسقطت «وهو» من (م).
(٥) «هناك»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «التقدم يكون قبل التأخر».
(٧) (ن) فقط: «آخر»، وهو تحريف. (٨) (ن): «فضل»، وهو تحريف.
(٩) (أ)، (ب): «غير». (١٠) (ن): «ثم صار متكلماً»؛ (م): «ثم صار فاعلاً متكلماً».
(١١) (ن): «الفضل»، وهو تحريف.

/ نهاية له، فكيف يجعل هـٰذا بمنزلة تقدم أجزاء الزمان بعضها علىٰ بعض(١)؟ ١/ ١٧٥

وبالجملة، فالعلم بأن الفاعل بمشيئته وقدرته، بل الفاعل مع قطع النظر عن كونه إنَّما يفعل بمشيئته وقدرته ـ وإن كان هـٰذا لازماً له في نفس الأمر ـ فالعلم(٢) بمجرد كونه فاعلاً للشيء المعين، يوجب العلم بأنه أبدعه وأحدثه وصنعه، (٣ ونحو ذلك من معاني العبارات التي تقتضي أن المفعول كان بعد أن لم يكن٣)، (٤ وأن ما فعله بقدرته وإرادته كان بعد أن لم يكن، وإن قُدِّرَ دوام كونه فاعلاً بقدرته وإرادته٤).

فَعُلِمَ أن إرادته لشيء معين في الأزل [ممتنع](٥)؛ لأنَّ إرادة وجوده تقتضي إرادة وجود لوازمه؛ لأنَّ وجود الملزوم بدون [وجود](٦) اللازم مُحَال، فتلك الإرادة القديمة لو اقتضت وجود مراد معين في الأزل لاقتضت وجود لوازمه، وما من وجود معين من المرادات إلَّا وهو مقارن لشيء آخر(٧) من الحوادث، كالفلك الذي لا ينفك عن الحوادث، وكذلك العقول والنفوس التي يثبتها هـٰؤلاء الفلاسفة هي لا تزال مقارنة للحوادث. وإن قالوا: إن الحوادث معلولة لها، فإنها ملازمة مقارنة لها علىٰ كل تقدير.

وذلك، أن الحوادث مشهودة في العالم، فإما أن تكون لم تزل مقارنة للعالم، أو تكون حادثة فيه بعد أن لم تكن. فإن لم تزل مقارنة له، ثبت أن العالم لم يزل مقارناً للحوادث. وإن قيل: إنها حادثة فيه بعد أن لم تكن، كان العالم خالياً عن الحوادث ثم حدثت فيه، وذلك يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وهـٰذا ممتنع علىٰ ما تقدم وكما سلَّموه هم.

١/ ١٧٦ / فإن(٨) قيل: إنَّ هـٰذا جائز، أمكن(٩) وجود العالم بما فيه من الحوادث، مع القول بأن الحوادث حدثت بعد أن لم تكن حادثة، أعني نوع الحوادث، وإلَّا فكل حادث معين فهو حادث بعد أن لم يكن.

---

(١) (ن): «إلىٰ بعض». (٢) «فالعلم»: ساقطة من (ن)، (م).

(٣ـ٣) الكلام الذي يقابل هـٰذا السطر في نسخة (ن) فقط (ص١٦) ناقص ومضطرب.

(٤ـ٤) بدلاً من هـٰذه العبارات جاء في (أ)، (ب): «وأن»؛ (ب: وأنه) فعله بقدرته وإرادته».

(٥) «ممتنع»: ساقطة من (ن) فقط. (٦) «وجود»: (ن)، (م).

(٧) «آخر»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ). (٨) (ن)، (م): «وإن».

(٩) (ن)، (م): «لكن».

الأقوال الثلاثة في دوام نوع الحوادث أزلاً وأبداً

وإنَّما النزاع في نوع الحوادث، هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي، أو في المستقبل فقط، أو لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل[١]، على **ثلاثة أقوال** معروفة عند أهل[٢] النظر من المسلمين وغيرهم. **أضعفها قول من يقول**: لا يمكن دوامها لا في الماضي ولا في المستقبل، كقول جهم بن صفوان[٣] وأبي الهذيل العلَّاف. **وثانيها قول من يقول**: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي، كقول كثير من أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من الكرَّامية والأشعرية والشيعة، ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم. **والقول الثالث، قول من يقول**: [يمكن][٤] دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة وغيرهم.

لكن القائلون بِقِدَم الأفلاك؛ كأرسطو وشيعته، يقولون بدوام حوادث ١/١٧٧ الفلك، وأنه ما من دورة إلَّا وهي[٥] مسبوقة بأخرىٰ لا إلىٰ أول، وأن الله/ لم يخلق السمٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، [بل حقيقة قولهم: إن الله لم يخلق شيئاً، كما بُيِّنَ في موضع آخر][٦]، وهٰذا كفرٌ باتفاق أهل الملل: المسلمين واليهود والنصارىٰ.

وهٰؤلاء القائلون بِقِدَمِهَا يقولون بأزلية الحوادث في الممكنات، وأما الذين يقولون: إنَّ الله خالق كل شيء [وربه ومليكه][٧]، وما سواه مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، فهم يفرقون بين الخالق الواجب والمخلوق الممكن في دوام الحوادث. وهٰذا قول أئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة [القدماء][٨]، فهم - وإن قالوا: إنَّ الربّ لم يزل متكلماً إذا شاء ولم[٩] يزل حيًّا فعَّالاً - ، فإنهم يقولون: إنَّ ما سواه مخلوق حادث بعد أن لم يكن.

والمقصود هنا: أن الفلاسفة القائلين بِقِدَم العالم، إن جوَّزُوا حدوث الحوادث بلا سبب حادث، بطلت عمدتهم في قدم العالم؛ وإن منعوا ذلك، امتنع خلو العالم عن الحوادث، وهم [لا] يسلِّمُون[١٠] أنه لم يخل من الحوادث.

وإذا كان [كل][١١] موجود معين من مرادات الله التي يخلقها، فإنه مقارن[١٢]

---

(١) (أ)، (ب): «أو في الماضي فقط»، وهو خطأ.
(٢) (ن)، (م): «لأهل».
(٣) (ن)، (م): «كقول الجهم».
(٤) «يمكن»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) «وهي»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «وربه ومليكه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «وهذا قول أئمة الفلاسفة القدماء وأئمة الملل».
(٩) (أ)، (ب): «أو لم».
(١٠) (ن)، (م)، (أ): «وهم يسلمون».
(١١) «كل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٢) (ن) فقط: «مفارق».

١٧٨/١ / للحوادث مستلزم لها، امتنع إرادته دون إرادة لوازمه التي لا ينفك عنها. والله رب كل شيء وخالقه لا رب غيره، فيمتنع أن يكون بعض ذلك بإرادته وبعضه بإرادة غيره، بل الجميع بإرادته.

وحينئذٍ، فالإرادة الأزلية القديمة[١] إما أن تكون مستلزمة لمقارنة مرادها لها، وإما أن لا تكون كذلك. فإن كان الأول لزم أن يكون المراد ولوازمه قديماً أزلياً، والحوادث لازمة لكل مراد مصنوع، فيجب أن تكون مرادة له، وأن تكون قديمة أزليـــة[٢]؛ إذا التقدير: أن المراد مقارن للإرادة، فيلزم أن تكون جميع الحوادث المتعاقبة قديمة أزلية، وهذا ممتنع لذاته.

اعتراض يشبه قول ابن ملكا والرد عليه

وإن قيل: إنه أراد القديم بإرادة قديمة، وأراد الحوادث المتعاقبة عليه[٣] بإرادات متعاقبة، كما قد يقوله طائفة من الفلاسفة، وهو يشبه قول صاحب المعتبر[٤].

١٧٩/١ / **قيل: أولاً:** كون الشيء مراداً يستلزم حدوثه، بل وتصور كونه مفعولاً يستلزم حدوثه، فإن مقارنة المفعول المعين لفاعله ممتنع / في بداية[٥] العقول. ظ ١٦

وقيل: ثانياً: إنْ[٦] جاز أن يكون له إرادات متعاقبة دائمة النوع، لم يمتنع أن يكون كل ما سواه حادثاً بتلك الإرادات، فالقول حينئذٍ بقدم شيء من العالم قول بلا حجَّة أصلاً.

وقيل: ثالثاً: إنَّ[٧] الفاعل الذي من شأنه أن يفعل شيئاً بعد شيء بإرادات

(١) (أ)، (ب): «القديمة الأزلية».
(٢) (أ)، (ب): «فيجب أن يكون مراده وإن تكرر قديماً أزلياً» (أ): «قديمة أزلية». والصواب ما أثبتناه، وهو الذي في (ن)، (م). وتقدير الكلام: «فيجب أن تكون هذه الحوادث مرادة وأن تكون في نفس الوقت قديمة أزلية».
(٣) (ن)، (م): «عليها».
(٤) وهو: أبو البركات هبة الله بن ملكا صاحب كتاب «المعتبر في الحكمة» اختلف في اسمه فسماه بعض المؤرخين: هبة الله بن علي، وقال بعضهم: ابن ملكا، وقال آخرون: ابن ملكان، كما اختلفوا في سنة وافته فجعلها بعضهم ٥٤٧، وقال آخرون إنها ٥٦٠ أو ٥٧٠. وهو طبيب وفيلسوف كان يهودياً وأسلم، يعرف بأوحد الزمان وبفيلسوف العراقين. طبع كتابه «المعتبر» في حيدر آباد سنة ١٣٥٧هـ. انظر ترجمته والكلام عن كتابه في: آخر الجزء الثالث من كتابه «المعتبر» ص ٢٣٠ ـ ٢٥٢؛ طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة (ط. بيروت)، (٢/ ٢٩٦ ـ ٣٠٠)؛ أخبار الحكماء لابن القفطي، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٦؛ تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقي، ص١٥٢ ـ ١٥٤؛ نكت الهميان للصفدي، ص ٣٠٤؛ وفيات الأعيان (٥/ ١٢٤، ١٢٥)؛ الأعلام (٩/ ٦٣).
(٥) (أ)، (ب): «بداهة». (٦) (ن)، (م): «إذا».
(٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

متعاقبة، يمتنع قدم شيء معين من إراداته[1] وأفعاله، وحينئذٍ فيمتنع قدم شيء من مفعولاته، فيمتنع قدم شيء من العالم.

وقيل: رابعاً: إذا قُدِّرَ أنه في الأزل كان مريداً لذلك المعين - كالفلك - إرادة مقارنة للمراد، [لزم أن يكون مريداً لـلوازمه إرادة مقارنة للمراد][2]، فإن وجود الملزوم بدون اللازم محَال، واللازم له نوع الحوادث، وإرادة النوع إرادة مقارنة[3] له في الأزل محال؛ لامتناع وجود النوع كله في الأزل.

وإذا قيل: اللازم له دوام[3] الحوادث[4]، فيكون مستلزماً لدوام الإرادة لتلك الحوادث.

١/ ١٨٠ قول الكلابية / **قيل:** معلوم أن إرادة هذا الحادث ليست إرادة هذا الحادث، وإن جوَّزُوا هذا لزمهم أن يجوِّزُوا وجود جميع الكائنات بإرادة واحدة قديمة [أزلية][5]، كما يقوله من يقول من المتكلمين: كابن كُلَّاب وأتباعه، وحينئذٍ يبطل قولهم.

وإذا كان كذلك، فالمعلول المعين القديم إذا قُدِّرَ، كان [مراداً][6] بإرادة قديمة أزلية باقية ولم يقترن بها إرادة[7] شيء من الحوادث؛ لأنَّ[8] الحادث لا يكون قديماً، ونوع الإرادات والحوادث ليس فيه شيء بعينه قديم. لكن قد يُقال: يقترن بها النوع الدائم[9]، لكن هذا ممتنع من وجوه، قد ذُكِر بعضها.

وإن قيل: إن الإرادة القديمة الأزلية [ليست][10] مستلزمة لمقارنة مرادها لها، لم يجب أن يكون المراد قديماً أزلياً، ولا يجوز أن يكون حادثاً؛ لأن حدوثه بعد أن لم يكن، يفتقر إلى سبب حادث كما تقدَّم.

قول الأشعرية والكرَّامية وموافقيهم **وإن[11] جاز أن يُقال:** [إن][12] الحوادث تحدث بالإرادة القديمة الأزلية من غير تجدد أمر من الأمور - كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام/ من الأشعرية والكرَّامية ١/ ١٨١ [وغيرهم][13]، ومن وافقهم من أتباع الأئمة أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم - كان هذا مبطلاً لحجة هؤلاء الفلاسفة على قِدَم العالم.

---

(١) (ن)، (م): «إرادته».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٣-٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن): «الحادث»؛ (ب): «للحوادث»، والصواب ما أثبتناه.
(٥) «أزلية»: زيادة في (م).
(٦) «مراداً»: ساقطة من (ن) فقط.
(٧) «إرادة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «أن».
(٩) (أ): «القائم»، (ب): «القديم».
(١٠) «ليست»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ن): «فإن».
(١٢) «إن»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) «وغيرهم»: ساقطة من (ن)، (م).

فإنَّ أصل حجتهم: أن الحوادث لا تحدث إلَّا بسبب حادث، فإذا جوَّزوا حدوثها[١] عن القادر المختار بلا سبب حادث، أو جوَّزوا حدوثها بالإرادة القديمة الأزلية بطلت عمدتهم، وهم لا يجوِّزون[٢] ذلك.

وأصل هذا الدليل: أنه لو كان شيء من العالم قديماً، للزم أن يكون صدر عن مؤثر تام: سواء سمِّيَ علَّة تامة، أو موجباً بالذات، أو قيل: إنه قادر مختار، واختياره أزلي مقارن لمراده في الأزل[٣]. ويمتنع[٤] أن يكون في الأزل قادر مختار يقارنه مراده، سواء سُمِّيَ ذلك علَّة تامَّة أو لم يسم، وسواء سُمِّيَ موجباً بالذات [أو لم يسم][٥]. بل يمتنع أن يكون شيء من المفعولات [المعينة][٦] العقلية مقارناً لفاعله الأزلي مع الزمان، وامتناع هٰذا معلوم بصريح العقل عند جماهير العقلاء من الأولين والآخرين. ويمتنع أن يكون في الأزل علَّة تامة أو موجب بالذات سواء[٧] سمِّيَ قادراً مختاراً أو لم يسم.

/ وسر ذلك: أن ما كان كذلك، لزم أن يقارنه أثره المسمَّىٰ: معلولاً، أو مراداً، أو موجباً بالذات، أو مبدَعاً، أو غير ذلك من الأسماء. لكن مقارنة ذلك له في الأزل تقتضي أن لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثاً، ولو لم يكن كذلك لم يكن للحوادث فاعل، بل كانت حادثة بنفسها، وهٰذا ممتنع بنفسه، فإثبات موجب بالذات أو فاعل مختار يقارنه مراده في الأزل، يستلزم أن لا يكون للحوادث[٨] فاعل، وهٰذا محال. لا سيما قول من يقول: إن العالم صدر عن ذات بسيطة لا يقوم بها صفة ولا فعل، كما يقوله ابن سينا وأمثاله. فإن هٰؤلاء يقولون بصدور الأمور المختلفة عن ذات بسيطة، وإن العلة البسيطة التامة الأزلية توجب معلولات مختلفة، وهٰذا من أعظم الأقوال امتناعاً في صريح المعقول. ومهما أثبتوه من الوسائط كالعقول وغيرها، فإنه لا يخلِّصهم من هٰذا القول الباطل. ١/ ١٨٢ — قول ابن سينا

فإن تلك الوسائط ـ [كالعقول][٩] ـ صدرت عن غيرها، وصدر عنها غيرها.

فإن كانت بسيطة من كل وجه، فقد صدر المختلف الحادث[١٠] عن البسيط

---

(١) (أ)، (ب): «إحداثها».
(٢) (أ)، (ب): «ولا يجوزون».
(٣) «في الأزل»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٤) (ن)، (م): «فيمتنع».
(٥) «أو لم يسم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «المعينة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «سواء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن): «في الحوادث».
(٩) «كالعقول»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «فقد صدر البسيط المختلف الحادث».

الأزلي، وإن كان فيها[١] اختلاف أو قام بها حادث، فقد صدرت أيضاً[٢]
١/ ١٨٣ المختلفات والحوادث عن البسيط التام [الأزلي][٣]، / وكلاهما باطلٌ. فهم من القول[٤] بأن مبدع العالم علَّة له، أبعد الناس عن مراعاة موجب التعليل.

وهٰؤلاء يقولون [أيضاً][٥]: إنه علة تامة أزلية لبعض العالم؛ كالأفلاك مثلاً، وليس علة تامة في الأزل لشيء من الحوادث، بل لا يصير علة تامة لشيء من الحوادث إلَّا عند حدوثه، فيصير علة بعد أن لم يكن علة[٦]، مع أن حاله قبل [ومع][٧] وبعد حال[٨] واحدة. فاختصاص كل وقت بحوادثه، وبكونه صار علة تامة فيه لتلك الحوادث، لا بد له من مخصص، ولا مخصص إلَّا الذات البسيطة، وحالها في نفسها [واحد أزلاً وأبداً. فكيف يُتصَوَّر أن يخص بعض الأوقات بحوادث مخصوصة دون بعض، مع تماثل أحوالها في نفسها؟][٩].

وهٰذا بعينه تخصيص[١٠] لكل حال من الأحوال الحادثة[١١] المتماثلة[١٢] عن سائر أمثاله بذلك الإحداث وبتلك المحدثات، من غير مخصص يختص به ذلك المثل. فقد وقع هٰؤلاء في أضعاف ما فرُّوا منه، وأضعاف أضعافه إلىٰ ما لا يتناهىٰ.

١/ ١٨٤ / **وإذا قيل**: حدوث الحادث الأول أعد الذات لحدوث الثاني.

قيل لهم: فالذات نفسها هي علة الجميع، ونسبتها إلى الجميع نسبة واحدة، فما الموجب لكونها جعلت ذلك يعدها لهٰذا دون العكس، مع أنه لم يقم بها شيء يوجب التخصيص؟

وأيضاً: فكيف تصير هي فاعلة[١٣] لهٰذا الحادث بعد أن لم تكن فاعلة له[١٤]، من غير أمر يقوم بها؟

وأيضاً: فكيف يكون معلولها يجعلها فاعلة بعد أن لم تكن فاعلة، بدون فعل يقوم بها؟

---

(١) (ن): «بها»، (م): «فيهما».
(٢) «أيضاً»: زيادة في (ن) فقط.
(٣) «الأزلي»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (ن)، (م): «فهم مع القول الأول..».
(٥) «أيضاً»: ساقطة من (ن). وفي (م): «أيضاً يقولون».
(٦) «علة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) «ومع»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن): «حالة».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٠) (م): «مخصص».
(١١) «الحادثة»: في (ن) فقط.
(١٢) (ن)، (م): «المماثلة».
(١٣) (ن): «تصير علة»؛ (م): «تصير هي علة».
(١٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

وإذا قالوا: أفعالها تختلف وتحدث لاختلاف القوابل والشرائط وحدوث ذلك الاستعداد، [و] سبب[1] ذلك الحدوث هو الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية.

قيل لهم: هٰذا إن كان ممكناً، فإنَّما يمكن فيما يكون فيه فاعل الإعداد غير فاعل الإمداد، كالشمس التي يفيض نورها وحرارتها علىٰ العالم، ويختلف فعلها ويتأخر كمال تأثيرها عن شروقها، لاختلاف القوابل وحدوثها، والقوابل ليست من فعل الشمس.

وكذلك ما يدعونه من العقل الفعَّال الذي يختلف فيضه في هٰذا العالم باختلاف قوابله، فإن القوابل اختلفت باختلاف حركات الأفلاك، وليست حركات كل الأفلاك عن العقل الفيَّاض.

١/ ١٨٥ / **فأمَّا الذات:** التي منها الإعداد ومنها الإمداد، ومنها الفيض، ومنها القبول، وهي الفاعلة للقابل والمقبول والشرط والمشروط، فلا يُتصوَّر أن يُقال: إنَّما اختل فعلها أو فيضها أو إيجابها [وتأخر][2]، لاختلاف القوابل والشروط أو لتأخر ذلك. فإنه يُقال: القول[3] في اختلاف القوابل والشروط وتأخرها، كالقول في اختلاف [المقبول][4] والمشروط وتأخر ذلك، فليس هناك سبب وجودي يقتضي ذلك إلَّا مجرد الذات التي هي عندهم بسيطة، وهي [عندهم][5] علة تامة أزلية، فهل هٰذا القول إلَّا من أفسد الأقوال في صريح المعقول؟

وإن قالوا: السبب في ذلك أنه لم يكن إلَّا هٰذا، وأن الممكنات لا تقبل إلَّا هٰذا.

قيل: الممكنات قبل وجودها ليس لها حقيقة موجودة تُجعل هي السبب في تخصيص أحد الموجودين بالوجود دون الآخر، ولكن بعد وجودها يُعقل كون الممكن شرطاً لغيره ومانعاً لغيره، كوجود[6] أحد الضدين فإنه مانع من الآخر [دون غيره][7]، ووجود اللازم فإنه شرط في وجود الملزوم؛ أي: لا بد من وجوده مع وجوده، سواء وجدا معاً أو سبق أحدهما الآخر.

١/ ١٨٦ / وإنَّما يُقدَّر وجود شيء من الممكنات، فكيف يعقل أن أحد الممكنين الجائزين

(١) (ن)، (م): «ذلك الاستعداد سبب. . إلخ».
(٢) «وتأخر»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) (ن)، (م)، (أ): «فإنه يقال والقول».
(٤) «المقبول»: ساقطة من (أ) فقط.
(٥) «عندهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «الوجود».
(٧) «دون غيره»: ساقطة من (ن)، (م).

اللذين لم يوجد واحد منهما، هو الذي أوجب في الذات البسيطة أن يوجد هذا دون هذا، ويجعل هذا قديماً دون هذا، مع أنها واحدة بسيطة نسبتها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة؟

وإذا قيل: ماهية الممكن أوجبت ذلك دون وجوده.

قيل: الجواب من وجهين:

أحدهما: أن الماهية المجردة عن الوجود إنَّما تُعقل في العلم الذي يعبر عنه بالوجود الذهني دون الوجود الخارجي، والعلم تابع للمعلوم، فإن لم يكن من الذات الفاعلة سبب [١] يقتضي تخصيص ماهية دون ماهية بالوجود، بل كانت بسيطة لا اختصاص لها بشيء من الماهيات، لم يُعقل [١] اختصاص إحدى الماهيتين بالوجود دون الأخرى. ومعلوم أن الفاعل إذا تصور ما يريد فعله قبل أن يفعله، فلا بد من أن يكون فيما يُراد[٢] فعله سبب يوجب تخصيصه بالإرادة، والعبد لإرادته أسباب خارجة عنه[٣] توجب التخصيص، وأما الرب ـ تعالى ـ فلا يخرج عنه إلَّا ما هو منه وهو مفعوله، فإن لم يكن في ذاته ما يوجب التخصيص، امتنع التخصيص منه، فامتنع الفعل.

الثاني: أن يُقال: هب أن ماهية الممكن ثابتة في الخارج، لكن القول في[٤]
١/١٨٧ تخصيص تلك الماهيات المقارنة لوجودها بالوجود دون/ بعض، كالقول في تخصيص وجودها؛ إذْ[٥] كان كل ما يُقدَّر وجوده فماهيته مقارنة له.

وإن قيل: إنَّ الماهيات أمر محقق في الخارج غني عن الفاعل؛ فهذا تصريح بأنها واجبة بنفسها، مشاركة للرب في إبداع الوجود[٦]، وهذا باطل. وهذا يتوجه على القول بأن المعدوم ليس بشيء وهو الصواب، [و] على قول[٧] من قال: إنه شيء في الخارج أيضاً.

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «يريد».
(٣) «عنه»: ساقطة من (ب) فقط.
(٤) «القول في»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ب) فقط: «إن». (٦) (أ)، (ب): «الإبداع».
(٧) (ن) فقط: «وهو الصواب على قول..».

فصل[١]

البرهنة على صحة هذا الدليل من وجوه شتى

ثم إنه يمكن تحرير[٢] هـٰذا الدليل بطريق التقسيم علىٰ كل تقدير تقوله طائفة من طوائف المسلمين.

مثل أن يُقال[٣]: [إن][٤] الحوادث إمَّا أن يمتنع دوامها ويجب أن يكون لها ابتداء، وإمَّا أن لا يمتنع دوامها بل يجوز حوادث لا أول لها.

فإن كان الأول: لزم وجود الحوادث عن القديم الواجب الوجود بنفسه من غير حدوث شيء من الأشياء، كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام؛/ سواء قالوا[٥]: ١/ ١٨٨
إنَّها تصدر عن القادر[٦] المختار، ولم يثبتوا له إرادة قديمة، كما تقوله المعتزلة والجهمية، أو قالوا: إنَّها تصدر عن القادر المختار المريد بإرادة قديمة أزلية، كما تقوله الكُلَّابية والأشعرية والكرَّامية.

وعلى هذا القول فيمتنع قدم شيء من العالم، [٧] فإنه ما من شيء من العالم[٧] إلا وهو مقرون بالحوادث لم يسبقها، سواء جعل كل[٨] ذلك جسماً، أو قيل: إن هناك عقولاً ونفوساً ليست أجساماً، فإنه لا ريب أنها مقارنة للحوادث. فإنها [٩] فاعلة[١٠] مستلزمة لها، فإذا امتنع وجود حوادث لا أول لها، امتنع أن يكون للحوادث[٩] علَّة مستلزمة لها سواء كانت ممكنة أو واجبة، علىٰ هـٰذا التقدير فالإرادة القديمة لا تستلزم وجود المراد معها، لكن يجب وجود المراد في الوقت المتأخر عن الإرادة.

وإن قيل: إنه يمكن دوام الحوادث وأن لا يكون لها ابتداء.

فيُقال: علىٰ هـٰذا التقدير يمتنع أن يكون شيء من العالم قديماً أزلياً، لا الأفلاك ولا العقول ولا النفوس ولا المواد[١١] العنصرية ولا الجواهر المفردة[١٢] ولا غير ذلك؛ لأنَّ كل ما كان قديماً من العالم أزلياً، فلا بد أن/ يكون فاعله موجباً له ١/ ١٨٩

---

(١) «فصل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «تجويز».
(٣) في جميع النسخ: «يقول». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «قال».
(٦) في (أ): «الفاعل». وكتب في الهامش: «الأصل: القادر».
(٧-٧): ساقط من (أ)، (ب).
(٨) «كل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩-٩) ما بين النجمتين ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (م): «علة».
(١١) (ن): «المراد»، وهو تحريف.
(١٢) (أ): «المنفردة»؛ (ب): «الفردة».

بالذات، سواء سمي علَّة تامة أو مرجحاً تاماً أو سمي قادراً مختاراً.

لكن وجود الموجِب بالذات [في الأزل](١) محال؛ لأنه يستلزم أن يكون موجبَه
ط ١٧ ومقتضاه أزلياً. وهـٰذا ممتنع / لوجوه:

منها: أن المفعول المعين [للفاعل](٢) يمتنع أن يكون مقارناً له في الزمان أزلياً معه، لا سيما إذا اعتبر مع ذلك أن يكون فاعلاً بإرادته وقدرته، فإن مقارنة مقدوره المعين له بحيث يكون أزلياً معه محال. بل هـٰذا [محال](٣) ممتنع فيما يُقدَّر قائماً به، فإنه يمتنع كونه(٤) مراداً أزلياً، فلأن يكون ممتنعاً فيما هو منفصل عنه بطريق الأَوْلَى.

ومنها: أنه إذا قُدِّرَ علَّة تامة موجباً بذاته، لزم أن يقارنه معلوله مطلقاً، فيكون كل شيء من العالم أزلياً، وهـٰذا محال خلاف المشاهدة وإجماع العقلاء.

القول بأن بعض العالم أزلي وبعضه ليس بأزلي يقتضي بطلان قولهم من وجوه:

وإذا قيل: إن بعض العالم أزلي؛ كالأفلاك ونوع الحركات، وبعضه ليس بأزلي كآحاد الأشخاص والحركات.

قيل: هـٰذا يقتضي بطلان قولهم، من وجوه:

أحدها:

أحدها: أنه إذا جاز كونه فاعلاً للحوادث شيئاً بعد شيء، أمكن أن يكون كل ما سواه حادثاً، فالقول بقدم شيء معين من العالم قول بلا حجة.

١/ ١٩٠ الثاني:

/ **الثاني:** أنَّ كونه محدثاً للحوادث شيئاً بعد شيء بدون قيام سبب به يوجب الإحداث ممتنع، فإن الذات إذا كان حالها قبل هـٰذا وبعد هـٰذا ومع هـٰذا(٥) واحدة، امتنع أن تخص هـٰذا بالإحداث دون هـٰذا، بل امتنع أن تحدث شيئاً.

الثالث

الثالث: [أنَّه](٦) إنْ(٧) جُوِّزَ أن تُحدث شيئاً بدون سبب يقوم بها، جاز أن يكون لجميع الحوادث ابتداء، فلا يكون في العالم شيء قديم. وإن لم يُجوَّز ذلك(٨) بطل قولهم بأن تحدث الحوادث بدون سبب يقوم بها.

الرابع

الرابع: أنَّ إحداث الحوادث إن لم يجز بدون سبب يقوم بها، بطل قولهم، وإنْ(٩) افتقر إلى سبب يقوم بها، لزم أن يقوم بها تلك الأمور دائماً شيئاً بعد شيء،

---

(١) «في الأزل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «للفاعل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) «محال»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (ن)، (م): «قائماً به يمتنع أن يكون».
(٥) (أ)، (ب)، (م): «أو بعد هذا أو مع هذا».
(٦) «أنه»: ساقطة من (ن).
(٧) (أ)، (ب): «إذا».
(٨) (أ)، (ب): «إن لم يجوزوا ذلك».
(٩) (ن)، (م): «فإن».

فلا تكون فاعلة قط إلَّا مع قيام ذلك بها، فيمتنع أن يكون لها مفعول معين أزلاً وأبداً؛ لأن صدور ذلك عن ذات تفعل ما يقوم بها شيئاً بعد شيء ممتنع؛ لأنَّ ما تفعل بهـٰذه الواسطة لا يكون فعلها إلَّا شيئاً بعد شيء، فيمتنع أن يكون لها فعل معين لازم لها، وإذا امتنع ذلك، امتنع أن يكون لها مفعول معين لازم لها.

الخامس: أنَّه إذا قُدِّرَ أن شيئاً من معلولاتها لازم لها أزلاً وأبداً، لم يكن ذلك إلَّا الخامس
١/ ١٩١ لكون الذات علَّة تامة موجبة له. ومعلوم أن المعيَّن/ مخصوص بقَدْر وصفة وحال[1]، وهـٰذا التخصيص الذي فيه يستلزم أن يكون لاختصاص في علته، وإلَّا فالعلة التي لا اختصاص لها لا توجب ما هو مختص بقدر وحال وصفة.

ومعلوم أنه إذا قُدِّرَ أن الفاعل هو الذات المجردة عن الأحوال المتعاقبة عليها؛ سواء قيل: إنه لا يقوم بها الأحوال، أو قيل: إنها تقوم بها، لكن على التقديرين[2] لا تكون موجِبة لشيء قديم أزلي إلَّا لمجرد الذات المجردة عن الأحوال المتعاقبة؛ لأن الأحوال المتعاقبة آحادها موجودة شيئاً بعد شيء، فيمتنع أن تكون موجبة[3] لشيء قديم أزلي، فإن الموجَب القديم المعيَّن الأزلي أولى أن يكون قديماً أزلياً معيناً، والأحوال المتعاقبة ليس منها[4] شيء قديم معين[5] أزلي، فيمتنع أن يكون الموجب المشروط بها قديماً أزلياً.

فإذا قُدِّر أنه قديم أزلي، لم يكن ذلك إلَّا بتقدير أن تكون الذات المجردة هي الموجِبة، والذات المجردة ليس فيها اختصاص يوجب تخصيص الفلك دون غيره بكونه معلولاً. بخلاف ما إذا قيل: إنه حدث بعد أن لم يكن لأسباب أوجبت الحدوث، والتخصيص، فإن هـٰذا السؤال يندفع. وهـٰذا دليل مستقل في المسألة، ولم يتقدم بعد ذكره في هـٰذا الكتاب.

١/ ١٩٢ / **السادس**: أنَّه إذا كانت الأحوال لازمة لها، كان تقدير فعلها بدون الأحوال
السادس تقديراً ممتنعاً، وحينئذٍ فالذات المستلزمة للأحوال المتعاقبة لا تفعل بدونها. وإذا كان الفاعل لا يفعل إلَّا بأحوال متعاقبة، امتنع قدم شيء من مفعولاته؛ لأن القديم يقتضي علة تامة أزلية، وما يستلزم الأحوال المتعاقبة لا يكون اقتضاؤه في الأزل

---

(١) (أ)، (ب): «وحالة».
(٢) (أ)، (ن)، (م): «على التقدير». والمثبت من (ب).
(٣) (ن) فقط: «فيمتنع أن تكون قديمة موجبة..».
(٤) (أ)، (ب): «فيها».
(٥) (ن)، (م): «معين قديم».

لشيء معين تاماً أزلياً، بل إنّما يتم اقتضاؤه لكل مفعول عند وجود الأحوال التي بها يصير فاعلاً.

السابع **السابع**: أنَّه إن جاز أن يقوم بالفاعل الأحوال المتعاقبة، جاز - بل وجب - حدوث كل ما سواه. وإن لم يجز ذلك، فإما أن يُقال: يمتنع حدوث شيء، ومعلوم وجود الحوادث. وإما أن يُقال: بل تحدث بلا سبب حادث في الفاعل، وحينئذٍ فيلزم جواز حدوث كل ما سوى الله تعالى. فإنه إذا جاز أن يُحدِث الحوادث دائماً بلا سبب يقتضي حدوثها، فلأن تحدث جميعها بلا سبب يقتضي حدوثها أولى، فإن هذا أقل محذوراً، فإذا جاز الحدوث مع المحذور الأعظم، فمع الأخف أَوْلَى.

وأيضاً، فالأول إن كان مستلزماً لتلك الحوادث، كان الجميع قديماً، وهو ممتنع كما تقدَّم[1]. وإن لم يكن مستلزماً لتلك الحوادث، كانت حادثة بعد أن لم تكن، فيلزم حدوث الحوادث بدون سبب حادث. [وإن كان مستلزماً لنوعها دون الآحاد، فقد عرف بطلان ذلك من وجوه][2]. ولو[3] جاز حدوث الحوادث بدون سبب

١/ ١٩٣ حادث، لجاز حدوث العالم، / وإذا جاز حدوث العالم امتنع قدمه؛ لأنه [لا][4] يكون قديماً إلَّا لقدم العلَّة الموجبة له.

وإذا قُدِّرَ أن ثمَّ علة موجِبة [له][5]، فإنه يجب القدم ويمتنع الحدوث، وإذا جاز حدوثه امتنع قدمه، فكذلك إذا جاز قدمه امتنع حدوثه، فإنه لا يجوز قدمه إلَّا لقدم موجِبه، ومع ذلك يمتنع حدوثه. فكما أن الممكن الذهني الذي يقبل الوجود والعدم إذا حصل المقتضى التام وجب وجوده، وإلَّا وجب عدمه - فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وليس في الخارج إلَّا ما وجب وجوده بنفسه أو بغيره أو ما امتنع وجوده بنفسه أو بغيره - فكذلك[6] القول في قِدَم الممكن وحدوثه: ليس في الخارج إلَّا ما يجب قِدَمه أو يمتنع قِدَمه، فإذا حصل موجب قِدَمه بنفسه أو بغيره، وإلَّا امتنع

ص ١٨ قِدَمه، ولزم إما دوام عدمه / وإما حدوثه. فمع القول بجواز حدوثه، يمتنع قدم العلة الموجبة له، فيمتنع قدمه، فلا يمكن أن يُقال: إنه يجوز حدوثه، مع إمكان أن يكون قديماً، بل[7] إذا ثبت جواز حدوثه، ثبت امتناع قِدَمه.

ولهذا كان كل مَن جوَّز حدوث الحوادث[8] بدون سبب حادث، يقول

---

(١) (أ): «تقدر»؛ (ب): «تقرر».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٣) (أ)، (ب): «إذا».

(٤) «لا»: ساقطة من (ن) فقط.

(٥) «له»: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) (ن)، (م): «وكذلك».

(٧) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (ن)، (م): «الحادث».

بحدوثه. ومن قال بقدمه، لم يقل أحد منهم بجواز حدوث الحوادث بدون سبب حادث - وإن كان هذا القول مما يخطر بالبال تقديره بأن يُقال: / يمكن حدوث ١/ ١٩٤
الحوادث بلا سبب حادث؛ لأنَّ [الفاعل] القادر المختار[١] يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، ويمكن - مع ذلك قدم العالم بأن يكون المختار رجح قدمه بلا مرجح - فإن هذا القول لظهور بطلانه لم يقله أحد من العقلاء، فيما نعلم؛ لأنه مبني على مقدمتين كل منهما باطلة في نظر[٢] العقول - وإن كان من العقلاء من التزم بعضهما[٣]، فلا يُعرف من التزمهما معاً[٤].

إحداهما: كون الفاعل المختار يرجح بلا سبب، فإن أكثر العقلاء يقولون: إن فساد هذا معلوم بالضرورة أو [هو][٥] قطعي غير ضروري.

والثانية: كون القادر المختار يكون فعله مقارناً له لا يحدث شيئاً بعد شيء، فإن هذا أيضاً مما يقول العقلاء - أو جمهورهم -: إن فساده معلوم بالضرورة أو قطعاً. بل جمهور العقلاء يقولون: إن مفعول الفاعل لا يكون مقارناً له أبداً.

موضع الارتباط بين الاستطراد في مسألة قدم العالم وبين الكلام في مشكلة القدر

ثم من النظار من قال بإحدى المقدمتين دون الأخرى. فالقدرية وبعض الجهمية يقولون بالأولى، وبعض الجبرية يقولون بالأولى في حق الرب دون العبد. وأما الثانية فلم يقل بها إلَّا من جعل الفاعل مريداً، أو جعل[٦] بعض العالم قديماً، كأبي البركات ونحوه.

١/ ١٩٥ / [وأما القائلون بقدم شيء من العالم، فلا يقولون بأن الفاعل مريد][٧]. وهؤلاء[٨] قولهم أفسد من قول أبي البركات وأمثاله، فإن كون[٩] المفعول المعين لم يزل مقارناً لفاعله، هو مما يقول جمهور العقلاء إنه معلوم الفساد بالضرورة. فإذا قيل مع ذلك: إن الفاعل غير مريد، كان زيادة ضلال، ولم يكن هذا مما يقوي قولهم. بل نفس كون الفاعل فاعلاً لمفعوله المعين، يمنع مقارنته له، وما يذكرونه من

---

(١) (ن)، (م): «لأن القادر المختار»؛ (أ)، (ب): «لأن الفاعل المختار».
(٢) (أ): «ظن»؛ (ب): «ظاهر».
(٣) (ن)، (م)، (أ): «بعضها». والصواب ما في (ب).
(٤) (أ): «فلم يعرف من التزمها جميعاً»؛ (ب): «فلم يعرف من التزمهما جميعاً»؛ (م): «فلم يعرف من التزمهما مع».
(٥) «هو»: ليست في (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «وجعل».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «فهؤلاء».
(٩) (ن)، (م): «فكون».

حركة الخاتم مع حركة اليد، وحركة الشعاع مع الشمس[1]، وأمثال ذلك، ليس فيه أن المفعول قارن فاعله، وإنَّما قارن شرطه، وليس في العالم فاعل لم يزل مفعوله مقارناً له.

وأمَّا سائر القائلين بِقِدَم شيء من العالم، فلا يقولون بأن الفاعل مريد.

ثم كل من الطائفتين من أعظم الناس إنكاراً لمقدمة القدرية، وهو أن الفاعل المختار يرجح بلا مرجح حادث. ومتىٰ جوَّزُوا ذلك، بطل قولهم بقِدَم شيء من العالم، فإن أصل قولهم إنَّما هو أن الفاعل يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن لامتناع حدوث الحوادث بلا سبب، فيمتنع أن يكون معطَّلاً ثم يصير فاعلاً. بل إذا
١٩٦/١ قدر أنه كان معطَّلاً لزم دوام تعطيله/ [2] فإذا قُدِّر أنه فاعل، لزم دوام فعله، وعندهم يمتنع ما قاله أولئك المتكلمون من جواز تعطيله[2] ثم فعله، [3] فمتىٰ جوَّزُوا أن يكون معطَّلاً لم يفعل، لم يمكنهم نفي[3] ما قاله أولئك، ولا القول بِقِدَم شيء من العالم.

لكن غاية من جوَّز هـٰذا أنْ يصير شاكّا يقول: هـٰذا ممكن وهـٰذا ممكن، ولا أدري أيهما الواقع، وحينئذٍ فيمكن أن يُعلَم أحدها بالسمع. ومعلوم أن الرسل ـ صلوات الله عليهم ـ أخبرت بأن الله خالق كل شيء، وأنه خلق السمـٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فمن قدر أن عقله جوَّز الأمرين فبقي[4] شاكا، أمكنه أن يعلم وقوع أحد الجائزين بالسمع.

والعلم بصدق الرسول ليس موقوفاً علىٰ العلم بحدوث العالم، وهـٰذه طريقة صحيحة لمن سلكها، فإن المقدمات الدقيقة [الصحيحة][5] العقلية قد لا تظهر لكل أحد، والله تعالىٰ قد وسع طريق[6] الهدىٰ لعباده، فيعلم أحد المستدلين المطلوب بدليل، ويعلمه الآخر بدليل آخر. ومن علم صحة الدليلين [معاً][7]، كان كل
١٩٧/١ منهما يدله علىٰ المطلوب، وكان/ اجتماع الأدلة يوجب قوة العلم، وكل منهما يخلف الآخر إذا عزب[8] الآخر عن الذهن.

ولكن مع كون أحد من العقلاء لم يُعلم أنه قال هـٰذا، ومع كون نقيضه [مما][9]

---

(١) (ن)، (م): «من حركة اليد وحركة الخاتم والشعاع مع الشمس».
(٢ ـ ٢) ساقط من (أ)، (ب).
(٣ ـ ٣) هذه العبارات في (ن)، (م) محرَّفة.
(٤) (ن)، (م): «فيهن»، وهو تحريف.
(٥) «الصحيحة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب)، (م): «طرق».
(٧) «معاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «يخلفه الآخر إذا غاب الآخر عن الذهن».
(٩) «مما»: ساقطة من (ن)، (م).

دليل آخر على بطلان القول بقدم العالم

يُعلَم بالسمع، فنحن نذكر دلالة العقل على فساده أيضاً، فنقول:

كما أنه ما يثبت قِدَمَه امتنع عدمه، فما جاز عدمه امتنع قِدَمُهُ، فإنه لو كان قديماً لامتنع عدمه، والتقدير: أنه جائز العدم فيمتنع قدمه. وما جاز حدوثه لم يمتنع عدمه بل جاز عدمه، وقد تقدم أن ما جاز عدمه امتنع قِدَمه؛ لأنه لو كان قديماً لم يجز عدمه بل امتنع عدمه.

وتلك المقدمة متفقٌ عليها بين النظار: متكلمهم، ومتفلسفهم، وغيرهم. وبيان صحتها: أن ما يثبت قِدَمه فإما أن يكون قديماً بنفسه أو بغيره، فالقديم بنفسه واجب بنفسه، والقديم بغيره واجب بغيره. ولهـٰذا كان كل من قال: إن العالم أو شيئاً منه قديم، فلا بد من أن يقول: هو واجب بنفسه أو بغيره، ولا يمكنه مع ذلك أن يقول: ليس هو بواجب بنفسه ولا بغيره، فإن القديم بنفسه لو لم يكن واجباً بنفسه، لكان ممكناً مفتقراً إلىٰ غيره، فإن كان محدثاً لم يكن قديماً، وإن كان قديماً بغيره لم يكن قديماً بنفسه، وقد فُرِضَ أنه قديم بنفسه، فثبت أن ما هو قديم بنفسه فهو واجب بنفسه.

وأمَّا القديم بغيره فأكثر العقلاء يقولون: يمتنع أن يكون شيء قديماً بفاعل، ومن جوَّزَ ذلك فإنه يقول: قديم بِقِدَم موجِبِهِ الواجبُ بنفسِهِ، / ففاعله لا بد أن يوجبه، ١٩٨/١
فيكون علَّة موجبة أزلية؛ إذ لو لم يوجبه بل جاز وجوده وجاز عدمه ـ وهو من[1] نفسه ليس له إلَّا العدم ـ لوجب عدمه، ومع وجوب العدم يمتنع وجوده فضلاً عن قِدَمِه. فما لم يكن موجوداً بنفسه ولا قديماً بنفسه، إذا لم يكن له في الأزل ما يوجب وجوده، لزم عدمه؛ فإن المؤثر التام إذا حصل لزم وجود الأثر، وإن لم يحصل لزم عدمه.

وإذا قيل: التأثير أولىٰ به مع إمكان عدم التأثير. / **قيل:** هـٰذه مقدمة باطلة كما ط ١٨
تقدَّم، وأنتم تسلمون صحتها، والذين ادَّعُوا صحتها لم يقولوا بباطل قولكم، فلم يجمع أحد بين هـٰذين القولين الباطلين.

ونحن في مقام الاستدلال، **فإن قلتم:** نحن نقول هـٰذا على طريق الإلزام لمن قال هـٰذا من الجبرية والقدرية الذين يُجَوِّزُون ترجيح القادر المختار بدون مرجح تام يوجب الفعل؛ فنقول لهم: هلَّا قلتم بأن الربَّ فاعل مختار، وهو مع هـٰذا[2] فعله

---

(١) (ب): «في».

(٢) (ن)، (م): «ومع هذا».

لازم له!

قيل لكم(١): هٰؤلاء يقولون: إن الفعل القديم ممتنع لذاته ولو قُدِّرَ أن الفاعل غير مختار، فكيف إذا كان الفاعل مختارا!؟

فقد عُلِمَ أن فعل القادر المختار يمتنع أن يكون مقارناً له.

ويقولون: لا يُعقل الترجيح إلَّا مع الحدوث. ويقولون: إن الممكن لا يعقل ترجيح وجوده على عدمه إلَّا مع كونه حادثاً، فأما الممكن المجرد بدون الحدوث(٢)
١/ ١٩٩ فلا يُعقل كونه مفعولاً. بل يقولون: إنَّ هٰذا معلوم/ بالضرورة، وهو كون(٣) الممكن مما يمكن وجوده بدلاً من عدمه، وعدمه بدلاً من وجوده، وهٰذا إنَّما يكون فيما يمكن أن يكون [موجوداً ويمكن أن يكون](٤) معدوماً، وما وجب قِدَمه بنفسه أو بغيره امتنع أن يكون معدوماً، فيمتنع أن يكون ممكناً.

قالوا: وهٰذا مما اتفق عليه جماهير العقلاء، حتى أرسطو وأتباعه القدماء يقولون: إن الممكن لا يكون إلَّا محدثاً. وكذلك ابن رشد الحفيد وغيره من متأخريهم.

وإنَّما قال إن الممكن يكون قديماً طائفة [منهم](٥) كابن سينا وأمثاله، واتبعه على ذلك الرازي وغيره، ولهٰذا ورد على هٰؤلاء من الإشكالات ما ليس [لهم](٦) عنه جواب صحيح، كما أورد بعض ذلك الرازي في «محصَّله». ومحققوهم لا يقولون: إنَّ المُحْوِج إلى الفاعل هو مجرد الحدوث، حتى يقولوا: إن المحدَثَ في حال بقائه غني عن الفاعل، بل يقولون: إنه محتاج إلى الفاعل في حال حدوثه وحال بقائه، وإن الممكن لا يحدث ولا يبقى إلَّا بالمؤثر.

فهٰذا الذي عليه جماهير المسلمين، بل عليه جماهير(٧) العقلاء، لا يقولون: إن شيئاً من العالم غني عن الله في حال بقائه، بل يقولون: متى قُدِّرَ أنه ليس بحادث
١/ ٢٠٠ امتنع أن يكون مفعولاً محتاجاً إلى المؤثر. فالقِدَمُ/ عندهم ينافي الحاجة إلى الفاعل(٨) وينافي كونه مفعولاً، فالحدوث(٩) عندهم من لوازم كون الشيء مفعولاً،

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «قيل لهم»، وهو خطأ.
(٢) (ن): «الحدَث».
(٣) (ن)، (م): «.. بالضرورة ويقولون الممكن يمكن.. إلخ».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٥) «منهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «بل وجماهير».
(٨) (ن)، (م): «الحاجة في الفاعل».
(٩) (ن)، (م): «فالحدث».

فيمتنع عندهم أن يكون مفعولاً قديماً. وهٰذا ليس قول القدرية والجبرية فقط، بل هٰذا[1] قول جماهير العقلاء من أهل الملل، وغير [أهل الملل][2]، وهو قول جماهير أئمة الفلاسفة.

وأمَّا[3] كون الفلك مفعولاً قديماً، فإنَّما هو قول طائفة قليلة من الفلاسفة، وعند جمهور العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة. ولهٰذا كل من تصوّر من العقلاء أن الله خلق السمٰوات والأرض، تصوَّر أنها كانت بعد أن لم تكن، وكل من تصور أن شيئاً من الموجودات مصنوع مفعول لله، تصوّر أنه حادث؛ فأما تصوُّر أنه مفعول وأنه قديم، فهٰذا إنَّما تتصوّره العقول تقديراً له، كما يتصوّر الجمع بين النقيضين تقديراً له. والذي يقول ذلك، يتعب تعباً كثيراً في تقدير إمكان ذلك وتصويره، كما يتعب سائر القائلين بأقوال ممتنعة، ثم مع هٰذا فالفطر تَرُدُّ ذلك وتدفعه ولا تقبله[4].

وأعجب من ذلك، تسمية هٰؤلاء[5] العالم: مُحْدَثاً، ويعنون بكونه محدثاً / أنه معلول العلَّة القديمة. وإذا سُئِلَ أحدهم: هل العالم محدَث أو قديم؟ يقول: هو محدَث وقديم؛ ويعني بذلك: أن الفلك قديم بنفسه[6] لم يزل، وأنه محدَث: يعنون بكونه محدثاً أنه معلول[7] علَّة قديمة. ١/ ٢٠١

بطلان الاحتجاج بـ «الأفول» على الإمكان والحركة

وهٰذه العبارة يقولها ابن سينا وأمثاله من الباطنية، فإنهم يأخذون عبارات المسلمين، فيطلقونها على[8] معانيهم، كما قال مثل ذلك في لفظ «الأفول»؛ فإن أهل الكلام المحدَث لَمَّا احتجُّوا بحدوث الأفعال على حدوث الفاعل الذي قامت به الأفعال، وزعموا أن إبراهيم الخليل احتجَّ بهٰذا، وأن المراد بالأفول[9] الحركة والانتقال، وأنه استدلَّ بذلك على حدوث المتحرك والمنتقل، نقل ابن سينا هٰذه المادة إلى أصله، وذكر هٰذا في «إشاراته»، فجعل هٰذا[10] الأفول عبارة عن الإمكان، وقال: إن ما هوىٰ في حظيرة الإمكان، هوىٰ في حظيرة الأفول[11].

---

(١) «هذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ن)، (م): «من أهل الملل وغيرهم».
(٣) (ن)، (م): «فأما».
(٤) (ن): «فالفطن يرد ذلك ويدفعه ولا يقبله»؛ (م): «فالفطر يرد ذلك ويدفعه ولا يقبله».
(٥) (أ)، (ب): «هذا». (٦) (ن)، (م): «في نفسه».
(٧) (أ)، (ب): «وأنه محدث بمعنىٰ أنه معلول»؛ (م): «وأنه محدث يعني معلول..».
(٨) (ن)، (م): «في». (٩) (ن)، (م): «بالأقوال»، وهو تحريف.
(١٠) (ن)، (م)، (أ): «هو».
(١١) (ن)، (م): «إن كل ممكن هاو في حضيرة الأفول والإمكان هوىٰ في حضيرة الأفول»؛ (أ): «كل ممن هاوىٰ في حظيرة الأفول هوىٰ في حظيرة الأفول».

ولفظه(١) : «فإن الهوىٰ في حظيرة الإمكان أفول ما » .

وذلك أنه أراد أن يقول بقول سلفه الفلاسفة ، مع قوله بما يشبه طريقة المتكلمين .

٢٠٢/١ والمتكلمون استدلُّوا علىٰ حدوث الجسم بطريقة التركيب ، / فجعل هو التركيب دليلاً علىٰ الإمكان . والمتكلمون جعلوا دليلهم هو دليل إبراهيم الخليل بقوله : ﴿لا أُحبُّ الآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام : ٧٦] . وفسَّرُوه بأن الأفول : هو الحركة ، فقال ابن سينا(٢) : «قال قوم : إنَّ هـٰذا الشيء المحسوس موجود لذاته ، واجب لنفسه ، لكنك إذا تذكرت ما قيل(٣) في شرط واجب الوجود ، لم تجد هـٰذا المحسوس واجباً ، وتلوت(٤) قوله تعالىٰ : ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ فإنَّ الهوىٰ في حظيرة الإمكان أفول ما» . ويريد بالشرط أنه ليس بمركب ، وأن المركب ممكن ليس بواجب ، والممكن آفل ؛ لأن الإمكان أفول ما(٥) ، والآفل(٦) عندهم هو الذي يكون موجوداً بغيره . ويقولون : نحن نستدلّ بإمكان الممكنات علىٰ الواجب ، ونقول : العالم قديم لم يزل ولا يزال ، ونجعل معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾ ؛ أي(٧) : لا أحب الممكنين ، وإن كان الممكن واجب الوجود بغيره قديماً أزلياً(٨) لم يزل ولا يزال .

ومعلوم أن كلا القولين من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، وإنَّما الأفول هو
٢٠٣/١ المغيب(٩) والاحتجاب ، ليس هو الإمكان ولا الحركة . / وإبراهيم الخليل(١٠) لم يحتج بذلك علىٰ حدوث الكواكب ، ولا علىٰ إثبات الصانع ، وإنَّما احتجَّ بالأفول
ص ١٩ علىٰ بطلان عبادتها ، فإن قومه كانوا / مشركين يعبدون الكواكب ويدعونها من دون الله ، لم يكونوا يقولون : إنها هي التي خلقت السمـٰوات والأرض ، فإنَّ هـٰذا لا يقوله عاقل ؛ ولهـٰذا قال : ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام : ٧٨] . وقال : ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلاَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء : ٧٥ ـ ٧٧] ، وقد بسط [الكلام علىٰ](١١) هـٰذا في غير هـٰذا الموضع(١٢) .

---

(١) في : الإشارات والتنبيهات (٣ ، ٤/ ٥٣٢) ، تحقيق : د . سليمان الدنيا ، ط . المعارف ، القاهرة ١٩٥٨م .
(٢) المرجع السابق (٣ ، ٤/ ٥٣١ ـ ٥٣٢) .
(٣) الإشارات (٣ ، ٤/ ٥٣٢) : «ما قيل لك» .
(٤) (ن) : «ويكون» ، وهو تحريف .
(٥) «ما» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٦) (ن) ، (م) : «والأفول» .
(٧) «أي» : زيادة في (ن) ، (م) .
(٨) «أزليا» : ساقطة من (أ) ، (ب) . ومكانها كلمة «الدليل» .
(٩) (ب) فقط : «الغيب» ، وهو تحريف .
(١٠) «الخليل» : زيادة في (ن) ، (م) .
(١١) عبارة «الكلام علىٰ» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(١٢) انظر مثلاً : شرح حديث النزول ، ص ١٩٤ ـ ١٩٧ ، مطبعة الإمام ، القاهرة ، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧ ؛ السبعينية ، ص ٦٩ ـ ٧٧ .

والمقصود هنا: أن هٰؤلاء [القوم][(١)] يأخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنىٰ، فيعبرون بها عن معنىٰ آخر يناقض دين المسلمين، ليظهر بذلك أنهم موافقون للمسلمين في أقوالهم؛ [وأنهم][(٢)] يقولون: العالم محدث، وأن كل ما سوىٰ الله فهو عندنا آفل محدث، بمعنىٰ: أنه معلول له، وإن كان قديماً أزلياً معه، واجباً به لم يزل ولا يزال.

وإذا كان جماهير العقلاء يقولون: إن المفعول لا يكون إلَّا حادثاً، لا سيما المفعول لفاعل باختياره؛ فإذا كان من هٰؤلاء من قال: إنه يفعل بدون سبب حادث، وإنه يرجح أحد مقدوريه علىٰ الآخر بلا مرجح، / لم يلزمه أن يقول مع هٰذا[(٣)]: ١/ ٢٠٤ إن مفعوله قديم رجَّحه بلا مرجح، فإنه يقول: إنَّ[(٤)] هٰذا القول باطلٌ، وقولي الآخر: إن كان باطلاً فلا أجمع بين قولين باطلين، وإن كان حقًّا فقول الحق لا يوجب عليَّ[(٥)] أن أقول الباطل، فإن الحق لا يستلزم الباطل، بل الباطل قد يستلزم الحق، وهٰذا لا يضر [الحق][(٦)]، فإنَّه إذا وُجِدَ الملزوم وُجِدَ اللازم، فالحق لازم سواء قُدِّر وجود الباطل أو عدمه، أما الباطل فلا يكون لازماً للحق؛ لأنَّ لازم الحق حق، والباطل لا يكون حقًّا، فلا يلزم من قال الحق أن يقول الباطل، وهٰذا ظاهرٌ.

والمقصود هنا: أنه متىٰ قيل بجواز[(٧)] حدوث الحوادث بدون[(٨)] سبب حادث، أمكن أن يفعل الفاعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلاً بدون سبب حادث، كما يقول ذلك من يقوله من طوائف النظار من متكلمة المسلمين وغيرهم من القدرية والجبرية وغيرهم. ومتىٰ كان ذلك ممكناً في نفس الأمر، لم يجب دوام كون الفاعل فاعلاً، وأمكن حدوث الزمان والمادة وغير ذلك، كما يقول ذلك من يقوله من النظار من أهل الكلام والفلسفة. ومتىٰ كان ذلك ممكناً بطل كل ما يُحْتَجّ به علىٰ قِدَم شيءٍ من العالم، فبطل القول بقِدَم العالم، وعُلِمَ أيضاً امتناع قِدَمه؛ لأنه لا يكون قديماً/ إلَّا ١/ ٢٠٥ إذا كان واجباً بنفسه أو كان[(٩)] الفاعل مستلزماً بنفسه[(١٠)] له، فإذا لم يكن هناك فاعل مستلزم له، امتنع أن يكون قديماً، وكان كل من حجج القائلين بالحدوث والقائلين بالقِدَم مبطلة لهٰذا القول.

---

(١) «القوم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «وأنهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «مع هذا أن القول».
(٤) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «فقولي لا يوجب علىٰ.. إلخ».
(٦) «الحق»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «يجوز».
(٨) (أ)، (ب): «بلا».
(٩) (ن)، (م): «وكان».
(١٠) «بنفسه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

أمَّا(١) القائلون بالقِدَم، فعمدتهم أن المؤثر التام يستلزم(٢) أثره، فيمتنع عندهم القول بمفعول قديم من غيرعلة تامة موجبة؛ لأنه أثر عن غير مؤثر تام.

وأما القائلون بالحدوث؛ فعمدتهم أن الفاعل المختار(٣)، بل الفاعل مطلقاً، لا يكون مفعوله إلَّا حادثاً، وأن مفعولاً قديماً ممتنع(٤).

فصار عمدة هٰؤلاء وهٰؤلاء مبطلة لهٰذا القول الذي لم يقله أحد، ولكن يُقال علىٰ سبيل الإلزام لكلٍ من الطائفتين إذا التزمت فاسد(٥) قولها دون صحيحه(٦)، فإذا التزمت «القدمية» جواز حدوث الحوادث بلا سبب، وأن الأثر لا يحتاج إلىٰ مؤثر تام، بل القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح، والتزمت «الحدوثية» أن المفعول مطلقاً، أو المفعول بالقدرة والاختيار، لم يزل قديماً أزلياً مع فاعله مقارناً له، لزم من هٰذين اللازمين إمكان أن يكون الفاعل قادراً مختاراً يرجّح بلا مرجح، ومفعوله مع
١/٢٠٦ هٰذا قديماً/ [بقدمه](٧). لكن أحد من العقلاء لم يلتزم هٰذين فيما علمناه، وإن قُدِّرَ أنه التزم ذلك، فقد التزم ملزومين باطلين كل منهما باطل بالبرهان، والجمع بينهما لم يقله أحد من العقلاء، وكان كل من العقلاء يردّ عليه ببرهان قاطع، ولكن هو يعارض كلام كل طائفة بكلام الطائفة الأخرىٰ، وغايته فساد بعض قول هٰؤلاء وفساد بعض قول هٰؤلاء، لكن لا يلزم أن يسلم له الجمع بين فساد كل من القولين، ولا الجمع بين هٰذا الفساد وهٰذا الفساد، بل هٰذا يكون أبلغ في ردّ قوله.

وأيضاً، فإن كلا من الطائفتين فرت من أحد الفسادين، وظنت أن الآخر ليس بفاسد، ولم تهتد إلىٰ الجمع بين الصحيح كله والسلامة من الفاسد كله، فليس له أن يلزمها ما علمت فساده مع ما لم تعلم فساده، فيلزمها الفاسد كله ويخرجها من الصحيح كله، فإن غاية(٨) قولها أبلق أن يكون(٩) فيه بياض وسواد، [والأبلق خير من الأسود](١٠).

فإن الطائفة التي قالت: إن القادر يمكنه ترجيح أحد مقدوريه علىٰ الآخر بلا

---

(١) (ن): «وأما»؛ (م): «فأما».
(٢) (ن)، (م): «مستلزم».
(٣) (أ)، (ب): «بالاختيار».
(٤) (أ): «وإن كان مفعولاً قديما ممتنع»؛ (ب): «وأن كون مفعول قديم ممتنع».
(٥) «فاسد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «صحته».
(٧) (ن)، (م): «ومفعوله مع هذا قديم».
(٨) (ن) فقط: «عامة».
(٩) «أن يكون»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)؛ وفي «لسان العرب»: «والبَلَقُ: سواد وبياض».

مرجح، إنَّما قالته لما علمت(١) أن القادر الفاعل لا بد أن يكون فعله حادثاً، وأنّ(٢) كونه فاعلاً مع كون الفعل قديماً جمع بين المتناقضين، ولم يهتدوا إلىٰ الفرق بين نوع الفعل وبين عينه. بل/ اعتقدت أيضاً أن حوادث لا أول لها ممتنع، فقالت حينئذٍ: ٢٠٧/١ فيمتنع دوام الفعل، فيلزم كونه فاعلاً بعد أن لم يكن، فيلزم ترجيح القادر لأحد مقدوريه علىٰ الآخر بلا مرجح؛ لأنَّ القادرية لا تختص ولم تزل(٣)، وإن قيل باختصاصها أو حدوثها، لزم حدوث القادرية(٤) بلا محدث، وتخصيصها بغير مخصص، وأنه صار قادراً بعد أن لم يكن بغير سبب، وانتقل الفعل من الامتناع إلىٰ الإمكان بدون سبب يوجب هٰذا الانتقال، وإذا جاز ذلك، فجواز كونه مرجحاً لأحد مقدوريه أَوْلَىٰ بالجواز.

وهٰذه اللوازم - وإن قال الجمهور ببطلانها - فإنهم يقولون: ألجأنا إليها تلك الملزومات(٥) لما ذكرناه من ظنهم أنَّه لا فرق بين النوع والعين. وإذا قيل لهم: فقولوا مع هٰذه اللوازم بانتفاء تلك الملزومات، فقالوا(٦): إن القادر يرجح أحد المقدورين علىٰ الآخر(٧) بلا مرجح، ويحدث الحوادث بلا سبب، مع أن الفاعل القادر يقارنه مفعوله المعين، وأنه لا أول لعين الفعل والمفعول، فقد/ لزمهم(٨) أن يقولوا باللوازم ظ ١٩ التي يظهر بطلانها مع نفي الملزومات التي أوجبت تلك في نظرهم، التي فيها ما يظهر بطلانه وفيها ما يخفىٰ بطلانه، فقد لزمهم(٨) أن يقولوا باللازم الباطل/ الذي ٢٠٨/١ لا حاجة بهم(٩) إليه، مع نفي ما أحوجهم إليه، مع أن فيه حقًّا، أو فيه حقًّا وباطلاً.

وكذلك الطائفة التي قالت بِقِدَم العالم، فإنها لما اعتقدت أن الفاعل يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن، وأن يُحدِثَ حادثاً(١٠) لا في وقت، ويمتنع الوقت في العدم المحض، ولم يهتدوا إلىٰ الفَرْقَ بين دوام النوع ودوام العين(١١)، ظنت أنه يلزم قدم عين المفعول، فالتزمت مفعولاً قديماً أزلياً لفاعل. ثم قال من قال منهم: لا يُعقل(١٢) كون الفاعل فاعلاً بالاختيار، مع كون مفعوله قديماً مقارناً له، فقالوا: هو

---

(١) (أ)، (ب): «علمته».
(٢) (ن)، (م): «فإن».
(٣) (أ)، (ب): «لأن القادر لا يختص ولم يزل».
(٤) (أ)، (ب): «القدرية»، وهو خطأ.
(٥) (أ)، (ب): «المقدمات».
(٦) (ن)، (م): «فإذا قيل لهم: قولوا مع اللوازم.. فقولوا..».
(٧) «علىٰ الآخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «فقد ألزمهم».
(٩) (أ)، (ب)، (م): «لهم».
(١٠) (ن)، (م): «يحدث حادث».
(١١) (أ)، (ب): «دوام العين ودوام النوع».
(١٢) (أ)، (ب): «لا نعقل».

موجب بالذات لا فاعل بالاختيار، والتزموا[(١)] ما هو معلوم الفساد عند جمهور العقلاء من مفعول معين مقارن لفاعله[(٢)] أزلاً وأبداً، حذراً من إثبات كونه[(٣)] يصير فاعلاً بعد أن لم يكن.

فإذا قيل لهم: فقولوا بهذه الأقوال مع قولكم: إنه يمكن أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن، فيرجح أحد مقدوريه بلا مرجح، فقد لزمهم أن يقولوا الباطل كله، وأن يقولوا باللازم الذي يظهر بطلانه بدون الملزوم - الذي فيه حق وباطل - الذي ألجأهم إلى هذا اللازم.

١/ ٢٠٩ / وأيضاً، فإنه على هذا التقدير الذي نتكلم عليه، وهو: تقدير أن لا يكون الأزلي مستلزماً لتلك الحوادث، بل كانت حادثة بعد أن لم تكن، فيلزم[(٤)] أن العالم كان خالياً عن جميع الحوادث ثم حدثت[(٥)] فيه بلا سبب حادث. وهو شبيه بقول الحرَّانيين القائلين[(٦)] بالقدماء الخمسة: الواجب بنفسه، والمادة، والمدة، والنفس، والهيولي، كما يقوله ديمقراطيس[(٧)] وابن زكريا الطبيب[(٨)] ومن وافقهما، أو بقول يحكى عن بعض القدماء، وهو: أن جواهر العالم[(٩)] أزلية - وهو القول بِقِدَم المادة -
١/ ٢١٠ / وكانت متحركة على غير انتظام فاتفق اجتماعها وانتظامها، فحدث هذا العالم!

---

(١) (ن): «فالزموا»؛ (م): «فالتزموا».
(٢) (ن)، (م): «لفعله».
(٣) (ب) فقط: «أنه».
(٤) (ب) فقط: «يلزم».
(٥) (أ)، (ب): «حدث».
(٦) (أ)، (ب): «وهم من يقول».
(٧) وهو ديموقريطس Demokritos الفيلسوف اليوناني المشهور، وقد ولد في أبديرا من أعمال تراقيا، ولكننا لا نعلم تاريخ ولادته ووفاته بالضبط، وإنَّما نعلم أنه اشتهر حوالي سنة ٤٢٠ ق. م. (انظر مثلاً: بروتراندرسل: تاريخ الفلسفة الغربية ١/ ١١٤، ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود، القاهرة، ١٩٥٤م). وهو من أهم شخصيات المدرسة الذرية، ومذهبها - كما ذكر العرب فيما بعد - هو مذهب القائلين بالجزء الذي لا يتجزأ أو بالجوهر الفرد. وانظر ترجمته ومذهبه في الكتب العربية، مثل: طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل، ص ٣٣؛ إخبار العلماء بأخبار الحكماء لابن القفطي، ص ١٨٢؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٠٧ - ١٠٨، ١٢٠ - ١٢٢).
(٨) وهو: أبو بكر محمد بن زكريا الرازي، الطبيب والفيلسوف المتوفى سنة ٣١٣ هـ، وهو أحد القائلين بمذهب الجوهر الفرد من المنتسبين إلى الإسلام. انظر ترجمته في: طبقات الأطباء لابن جلجل، ص ٧٧، ٧٨؛ ابن القفطي، ص ٢٧١ - ٢٧٧؛ ابن ظهير البيهقي، تاريخ حكماء الإسلام (دمشق ١٩٤٦م)، ص ٢١، ٢٢. وقد تكلَّم الدكتور س. بينيس في كتابه «مذهب الذرة عند المسلمين» (ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي أبي ريدة، القاهرة، ١٩٤٦م) على مذهب الرازي بالتفصيل، وذكر (ص ٤٠) قول الرازي: إن القدماء أو الجواهر خمسة: الباري، والنفس، والهيولي، والزمان، والمكان. وانظر نفس الكتاب ص ٤١ - ٥٦؛ وانظر أيضاً: الفِصَل لابن حزم (٥/ ١٩٧).
(٩) (ن)، (م): «العوالم».

الرد على ديموقريطس وأبي بكر الرازي

وكلا القولين في غاية الفساد. وأمَّا **الأوَّلون فيقولون**: إن النفس عشقت الهيولي فعجز الرب عن تخليصها من الهيولي حتى تذوق وبال اجتماعها بالهيولي. وهم قالوا هٰذا فراراً من حدوث حادث بلا سبب، وقد وقعوا فيما فرُّوا منه، وهو حدوث محبة النفس للهيولي. فيُقال لهم: ما الموجب لذلك؟ فقد لزمهم حدوث حادث بلا سبب، ولزمهم ما هو أشنع من ذلك، وهو حدوث الحوادث بدون صدورها عن رب العالمين، والقول بقدماء معه.

فإن قالوا بوجوب[1] وجودها، لزم كون واجب الوجود مستحيلاً موصوفاً بما يستلزم حدوثه ونقصه وإمكانه.

وإن لم تكن واجبة بأنفسها بل به، لزم أن يكون موجباً لها دون غيرها، والعلَّة القديمة تستلزم معلولها، فيلزم من ذلك تغيّر[2] معلولها واستحالته من حال إلى حال بدون فعل منها، واستحالة[3] المعلول اللازم بدون تغير في العلة محال، وإلَّا لم يكن معلولاً لها. وإن جوَّزُوا ذلك فليجوّزوا كون العالم قديماً أزلياً لازماً لذات الرب، وهو مع هٰذا[4] ينتقض وتنشق السماءوتنفطر وتقوم القيامة بدون فعل من الرب ولا حدوث شيء منه أصلاً، بل بمجرد حدوث حادث في العالم بلا محدث.

١/ ٢١١ / **وإن قالوا**: هو بُغض النفس للهيولي، كان من جنس قولهم: إن سبب حدوثه محبة النفس للهيولي، فإذا جاز أن يحدث بمحبة النفس بدون اختيار الربّ تعالى، جاز أن ينتقض ببغض النفس بدون اختيار الرب.

الرد على القول الآخر

وأمَّا **الآخرون**[5] فإنهم أثبتوا حدوث العالم، فإن كانوا ينفون الصانع بالكلية، فقد قالوا بحدوث الحوادث[6] بلا محدِث، وإن كانوا يقولون بالصانع، فقد أثبتوا إحداثه لهٰذا النظام بلا سبب حادث إن قالوا[7]: إن الربّ لم يكن يحركها قبل انتظامها. وإن قالوا: إنه كان يحركها قبل انتظامها ثم إنه ألفها، فهؤلاء قائلون بإثبات الصانع وحدوث هٰذا العالم، وقولهم خير من قول القائلين بقِدَم هٰذا العالم.

ثم إن قولهم يحتمل شيئين: أحدهما: إثبات شيء من العالم قديم بعينه، فيكون قولهم بعض قول القائلين [بقِدَم هٰذا العالم، وهو من جنس قول القائلين بالقدماء

---

(١) (أ)، (ب): «وإن قالوا: لو وجب».
(٢) (ن) فقط: «نفس»، وهو خطأ.
(٣) (ن) فقط: «واستجال»، وهو تحريف.
(٤) (ب) فقط: «ومع هذا».
(٥) (ن)، (م): «والآخرون».
(٦) (ن)، (م): «بحدوث الحدوث».
(٧) (ن)، (م): «بلا سبب حادث. وإن قالوا..». والصواب ما في (أ)، (ب).

الخمسة من حيث أثبتوا قديماً معيناً غير الأفلاك][1]، وهو من جنس قول أهل الأفلاك[2]؛ حيث أثبتوا حوادث لم تزل ولا تزال، إن كانوا يقولون بأن تلك المواد لم تزل متحركة. وإن قالوا: بل كانت ساكنة ثم تحركت، فقولهم من جنس قول أهل
١/٢١٢ القدماء الخمسة، فما دلَّ علىٰ فساد قول هـٰؤلاء وهـٰؤلاء، / يدلّ علىٰ فساد قولهم. وما ذكرنا من التقسيم، يأتي علىٰ كل قول، وإن كان كل قول باطل، له دلائل خاصة تدلّ علىٰ فساده.

بطلان قول المعتزلة والأشاعرة بالجوهر الفرد

وأيضاً، فالمتكلِّمون الذين يثبتون الجوهر الفرد[3]، أو يقولون: إن الحركة والسكون أمران وجوديان، كجمهور المعتزلة والأشعرية وغيرهم، يقولون: إن العالم لم يخل من الحركة والسكون، ومن[4] الاجتماع والافتراق، وهي حادثة، فالعالم مستلزم للحوادث.

وهـٰذا مبسوط في موضعه، وفيه نزاع بين النظار، ومقدماته فيها طول ونزاع، وقد لا يتقرر بعضها فلا نبسطه في هـٰذا الموضع؛ إذا لا حاجة بنا إليه، وهو من الكلام المذموم. فإن كثيراً من النظار يقولون: إن السكون أمر عدمي. ونقول[5]: إثبات الجوهر الفرد باطل، والأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة[6]، ولا من الهيولي والصورة، بل الجسم واحد في نفسه. وأما كون الأجسام كلها تقبل التفريق أو لا يقبله إلَّا بعضها، فليس هـٰذا موضع بسطه، وبتقدير أن يقبل ما يقبل التفريق[7]، فلا يجب أن يقبله إلىٰ غير غاية، بل يقبله[8] إلىٰ غاية، وبعدها يكون
ص ٢٠ الجسم / صغيراً لا يقبل التفريق الفعلي بل يستحيل إلىٰ جسم آخر، كما يوجد في
١/٢١٣ أجزاء الماء إذا تصغَّرت[9] فإنها تستحيل هواء مع أن أحد جانبيها متميز/ عن الآخر، فلا يحتاج إلىٰ إثبات جزء لا يتميز منه جانب عن جانب، ولا يحتاج إلىٰ إثبات تجزئة وتفريق[10] لا يتناهىٰ، بل تتصغر[11] الأجسام ثم تستحيل إذا تصغرت[12]، فهـٰذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٢) (ن) فقط: «ومن جنس [العقلاء] قول أهل الأفلاك».
(٣) (ن) فقط: «الجوهر والفرد»، وهو خطأ.
(٤) (ن) فقط: «أو من».
(٥) (ب): «ويقولون»؛ (أ): «ويقول».
(٦) (ن)، (م): «الجوهر الفرد».
(٧) «وبتقدير أن يقبل ما يقبل التفريق»: كذا في جميع النسخ. ولعل الصواب: «وبتقدير أن يقبل جسم ما التفريق..».
(٨) «يقبله»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ب): «تصعدت»؛ (أ): «تصفت».
(١٠) (ن): «ولا تفريق».
(١١) (ب): «تتصعد».
(١٢) (ب): تصعدت».

القول أقرب إلىٰ العقول من غيره .

فلما كان دليل أولئك مبنياً علىٰ إحدىٰ هاتين المقدمتين : إثبات الجواهر الفردة(١) وأن الأجسام مركبة منها ، أو إثبات أن السكون(٢) أمر وجودي ، والنزاع في ذلك مشهور ، والبرهان عند التحقيق لا يقوم إلَّا علىٰ نقيض ذلك ، لم يبسط الكلام في تقريره(٣) .

ولا يُحتَاجُ(٤) في إثبات شيء مما جاءت به الرسل إلىٰ طرق باطلة مثل هـٰذه الطرق ، وإن كان الذين دخلوا فيها أعلم وأعقل من المتفلسفة(٥) المخالفين ، وأقرب إلىٰ صريح المعقول وصحيح المنقول . لكن بسبب ما غلطوا فيه من السمعيات والعقليات ، شاركهم في بعض الغلط في ذلك أهل الباطل من المتفلسفة وغيرهم ، وضموا إليه أموراً أخرىٰ أبعد عن العقل والشرع منه ، وصاروا يحتجون علىٰ أولئك المتكلمين الذين هم أولىٰ بالشرع والعقل منهم ، ببطلان ما خالفوهم فيه(٦) وخالفوا فيه/ الحقّ ، وصاروا يجعلون ذلك حجَّة علىٰ مخالفة الحقّ ، مقدرين أنَّه(٧) لا حق ١/ ٢١٤ عند الرسل وأتباعهم إلَّا ما يقوله هـٰؤلاء المتكلمون ، وصاروا بمنزلة من جاور بعض جهَّال المسلمين وفسّاقهم من المشركين وأهل الكتاب ، فصار يورد(٨) بعض ما أولئك فيه من الجهل والظلم ، ويجعل ذلك حجة علىٰ بطلان دين المسلمين ، مقدراً أن دين المسلمين هو ما أولئك عليه ، مع كونه هو أجهل وأظلم منهم . كما يحتج طائفة(٩) من أهل الكتاب من اليهود والنصارىٰ علىٰ القدح في دين المسلمين ، بما يجدونه في بعضهم من الفواحش إما بنكاح التحليل وإما(١٠) غيره ، وما يجدونه من الظلم أو الكذب أو الشرك . فإذا قُوبِلُوا علىٰ وجه الإنصاف ، وجدوا الفواحش والظلم والكذب والشرك(١١) فيهم أضعاف ما يجدونه في المنتسبين إلىٰ [دين](١٢) الإسلام ، وإذا بُيِّنَ لهم حقيقة الإسلام تبيَّن أنه ليس فيه شيء من تلك الفواحش والظلم والكذب والشرك ، فإنه ما من ملَّة إلَّا وقد دخل في بعض أهلها نوع من الشر ، لكن [الشرّ](١٣) الذي دخل في غير المسلمين أكثر مما دخل في المسلمين ،

---

(١) (ن) ، (م) : «المفردة» ؛ (أ) : «المنفردة» .
(٢) (ن) ، (م) : «وأن إثبات السكون» .
(٣) (ن) ، (م) : «لم نبسط الكلام علىٰ تقريره» .
(٤) (ن) ، (م) : «فلا يحتاج» ؛ (أ) : «ولا نحتاج» .
(٥) «المتفلسفة» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٦) (ن) فقط : «به» .
(٧) (ن) ، (م) : «أن» .
(٨) (ن) ، (م) : «يرد» . والمثبت من (ب) .
(٩) (ن) ، (م) ، (أ) : «كما يحتج به طائفة» . والمثبت من (ب) .
(١٠) (أ) ، (ب) : «أو» .
(١١) (ن) فقط : «والشرك والكذب» .
(١٢) «دين» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(١٣) «الشر» : ساقطة من (ن) ، (م) .

والخير الذي يوجد في المسلمين أكثر مما يوجد في غيرهم، وكذلك أهل السنة في
١/ ٢١٥ الإسلام، / الخير فيهم[١] أكثر منه في أهل البدع، والشر [الذي][٢] في أهل البدع أكثر منه في أهل السنة.

اعتراض القديم هو أصل العالم كالأفلاك ونوع الحوادث لا أشخاصها

فإن قيل: ما ذكرتموه يدلّ على أنه يمتنع أن يكون العالم خالياً عن الحوادث ثم تحدث فيه؛ لكن نحن نقول: إنه لم يزل مشتملاً على الحوادث، والقديم هو أصل[٣] العالم كالأفلاك، ونوع الحوادث مثل جنس حركات الأفلاك، فأما أشخاص الحوادث فإنها حادثة بالاتفاق؛ وحينئذٍ فالأزلي مستلزم لنوع[٤] الحوادث لا لحادث معين، فلا[٥] يلزم قِدَم جميع الحوادث ولا حدوث جميعها، بل يلزم قِدَم نوعها وحدوث أعيانها. كما يقول أئمة أهل السنة منكم: إن الرب لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء، ويقولون: إن الفعل من لوازم الحياة، والربّ لم يزل حيًّا فلم يزل فعَّالاً. وهٰذا[٦] معروف من قول أئمتكم كأحمد بن حنبل، والبخاري [صاحب الصحيح][٧]، ونعيم بن حمَّاد الخزاعي، وعثمان بن سعيد الدارميّ، وغيرهم ممن قبلهم، مثل: ابن عباس، وجعفر الصادق، وغيرهما ومن بعدهم.

١/ ٢١٦ وهم ينقلون ذلك عن أئمة أهل السنة، ويقولون: إن من خالف هٰذا/ القول فهو مبتدع ضالّ، وهٰؤلاء وأمثالهم عندكم هم أئمة أهل السنة[٨] والحديث. وهم من أعلم الناس بمقالة الرسول والصحابة والتابعين [لهم بإحسان][٩]، ومن أتبع الناس لها.

وهٰؤلاء وغيرهم ـ كسفيان بن عيينة ـ احتجُّوا على أن كلام الرب غير مخلوق بأن الله لم يخلق شيئاً إلَّا بـ «كن»، فلو كانت «كن» مخلوقة، لزم التسلسل المانع من الخلق، وهٰذا التسلسل[١٠] في أصل كونه خالقاً وفاعلاً، فهو[١١] تسلسل في أصل التأثير، وهو ممتنع باتفاق العقلاء.

بخلاف التسلسل في الآثار المعينة، فإنه إذا لم يكن خالقاً إلَّا بقوله: «كن» امتنع

---

(١) (ن) فقط: «وكذلك أهل السنة فيهم في الإسلام الخير فيهم».
(٢) «الذي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م)، (أ): «أصول».
(٤) (ن)، (م): «أنواع».
(٥) (أ)، (ب): «ولا».
(٦) (أ)، (ب): «فهذا».
(٧) «صاحب الصحيح»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «عندكم أئمة السنة. .».
(٩) «لهم بإحسان»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (م): «وهو تسلسل».
(١١) (ن)، (م): «وهو».

أن يكون القول[1] مخلوقاً، كما إذا قيل: لا يكون خالقاً إلَّا بعلم وقدرة، امتنع أن يكون العلم والقدرة مخلوقين؛ لأنه يلزم[2] أن يكون ذلك المخلوق يمتنع وجوده إلَّا بعد وجوده، فإنه لا يكون خالقاً إلَّا به، فيجب كونه متقدماً[3] على كل مخلوق، فلو كان مخلوقاً للزمَ تقدمه[4] على نفسه، وهذه[5] حجَّة صحيحة عقلية [شرعية][6].

١/ ٢١٧ / بخلاف ما إذا قيل: إنه يخلق هذا بـ «كن»، وهذا بـ «كن» أخرى[7]، فإن هذا يستلزم وجود أثر بعد أثر، وهذا في جوازه نزاع بين العقلاء وأئمة السنَّة منكم، ثم إن أساطين الفلاسفة وكثيراً[8] من أهل الكلام يجيز ذلك.

والمقصود: أنكم إذا جوزتم وجود حادث بعد حادث عن القديم الأزلي الذي هو الرب عندكم، فكذلك يقول هؤلاء في حوادث العالم التي تحدث في الفلك وغيره.

الرد على الاعتراض

قيل: هذا قياس باطل وتشبيه فاسد، وذلك أن هؤلاء[9] إذا قالوا هذا، قالوا: الرب نفسه يفعل شيئاً بعد شيء أو أن يتكلم بشيء بعد شيء، وهذا ليس بممتنع، بل هو جائز في صريح العقل، فإن غاية ما يقال: أن [يكون][10] وجود الأول وانقضاؤه شرطاً في الثاني، كما يكون وجود الوالد شرطاً في وجود الولد، وأن يكون تمام فاعلية الثاني إنَّما حصلت عند عدم الأول، ويكون عدم الأول إذا اشترط في الثاني، فهو من جنس اشتراط عدم أحد الضدين في وجود الضد ظ ٢٠ الآخر، مع أن الفاعل للضد الحادث ليس هو / عدم الأول، فكيف إذا كان هو المعدوم للأول!

وإذا قيل: فعله للثاني[11] مشروط بعدم الأول، كان من باب اشتراط عدم الضد لوجود ضده، ثم إن كان الشرط إعدام الأول، كان فعله مشروطاً بفعله، ١/ ٢١٨ والإعدام أمر وجودي. وأيضاً، فالفاعل عند عدم الضد/ المانع يتم كونه مريداً

---

(١) (ن)، (م): «القرآن».
(٢) (ن): «مخلوقين لا يلزم»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب): «مقدما».
(٤) (ن)، (م): «تقديمه».
(٥) (ن)، (م): «وهذا».
(٦) «شرعية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «هذا بكن أخرى وهذا بكن أخرى».
(٨) (ن)، (م): «منكم مع أساطين الفلاسفة وكثير».
(٩) وهم أئمة أهل السنة.
(١٠) «يكون»: ساقطة من (ن).
(١١) (ن)، (م): «الثاني».

قادراً، وتلك أمور[١] وجوديه، وهو المقتضي لها إمَّا بنفسه أو بما منه، فلم يحصل موجود إلَّا منه وعنه.

وأمَّا هؤلاء[٢] **فيقولون:** إن الفاعل الأول [لا][٣] تقوم به صفة ولا فعل بل هو ذات مجردة بسيطة، وإن الحوادث المختلفة تحدث عنها دائماً بلا أمر يحدث منه. وهذا مخالفة لصريح المعقول سواء سموه[٤] موجباً[٥] بالذات، أو فاعلاً بالاختيار؛ فإن تغير المعلولات واختلافها[٦] بدون تغير العلة واختلافها، أمر مخالف لصريح المعقول، وفعل الفاعل المختار لأمور حادثة مختلفة بدون ما يقوم به من الإرادة، بل من الإرادات المتنوعة[٧]، مخالف لصريح المعقول.

وهؤلاء يقولون: مبدأ الحوادث كلها حركة الفلك، وليس فوقه أمور حادثة توجب حركته، مع أن حركات الفلك تحدث شيئاً بعد شيء بلا أسباب حادثة تحدثها. وحركات الأفلاك[٨] هي الأسباب لجميع الحوادث عندهم، فإذا لم يكن لها محدِث، كان حقيقة قولهم أنه ليس لشيء من الحوادث محدِث، وإن كان للفلك
١/ ٢١٩ عندهم نفس ناطقة[٩]، / فحقيقة قولهم في جميع الحوادث من جنس قول القدرية في فعل الحيوان.

ولهذا اضطر[١٠] ابن سينا في هذا الموضع إلى جعل الحركة ليست شيئاً يحدث شيئاً بعد شيء، بل هو أمر واحد لم يزل موجوداً، كما قد[١١] ذكرنا ألفاظه وبيَّنا فسادها، وأنه إنَّما قال ذلك لئلا يلزمه أنه[١٢] يحدث عن العلَّة التامة حادث بعد حادث، فخالف صريح العقل والحس في حدوث الحركة شيئاً بعد شيء، ليسلم له ما ادَّعاه من أن رب العالمين لم يحدث شيئاً؛ لأنه عنده علَّة تامة، وقد اعترف حُذَّاقهم بفساد قولهم.

مقالة ابن ملكا والرد عليها

وأمَّا من قال منهم بقيام الإرادات المتعاقبة به ـ كأبي البركات وأمثاله ـ فهؤلاء يقولون: إنه موجب بذاته للأفلاك، وموجب للحوادث المتعاقبة فيه، بما يقوم به من الإرادات المتعاقبة.

---

(١) (أ)، (ب): «الأمور».
(٢) وهم أصحاب الاعتراض.
(٣) «لا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (أ)، (ب): «سمي».
(٥) (ن) فقط: «واجبا».
(٦) (ن)، (م): «المعلولات في اختلافها»، وهو تحريف.
(٧) (ن)، (م): «المتبوعة».
(٨) (ن)، (م): «الفلك».
(٩) (ب): «وإن كان الفلك عندهم نفساً ناطقة».
(١٠) (ن)، (م): «اضطرب»، وهو تحريف.
(١١) (أ)، (ب): «موجودا وقد..».
(١٢) (أ)، (ب): «أن».

فيُقال لهؤلاء أولاً من جنس ما قيل لإخوانهم، والحجَّة إليهم أقرب فإنهم أقرب إلىٰ الحقّ؛ فيُقال لهم: إذا جاز أن يُحدث الحوادث شيئاً بعد شيء لما يقوم به من الإرادات [شيئاً بعد شيء][(١)]، فلماذا لا يجوز أن تكون الأفلاك حادثة بعد أن لم تكن، لما يقوم به من الإرادات المتعاقبة؟

/ وقد تفطن لهـٰذا طائفة من حذاق هـٰؤلاء[(٢)] النظار ـ كالأثير الأبهري[(٣)] ـ ١/ ٢٢٠
فقال: يجوز أن يحدث جميع ذلك لما يقوم به من إرادة[(٤)]، وإن كانت مسبوقة بإرادة أخرىٰ، لا إلىٰ غاية.

ويُقال لهم أيضاً: لِمَ لا يجوز أن تكون السمـٰوات والأرض بأنفسها مسبوقة[(٥)] بمـادة[(٦)] بعد مادة لا إلىٰ غاية، وكل ما سوىٰ الله مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن، وإن كان كل حادث قبله حادث، كما يقوله من يقوله في الأمور القائمة بذاته من إرادات أو غيرها؟ فإن تسلسل الحوادث ودوامها إن كان ممكناً فهـٰذا ممكن، وإن كان ممتنعاً لزم امتناع قِدَم الفلك. فعلىٰ التقديرين لا يلزم قِدَم الفلك، ولا حجة لكم علىٰ قِدَمِه، مع أنّ الرسل قد أخبرت بأنه مخلوق فما الذي أوجب [مخالفة][(٧)] ما اتفقت عليه الرسل، وأهل الملل، وأساطين الفلاسفة القدماء، من غير أن يقوم علىٰ مخالفته دليل عقلي أصلاً؟

إذ غاية ما يقولونه، إنَّما هو إثبات قِدَم نوع الفعل لا عينه، فإن جميع ما يحتجّ به
القائلون بقِدَم العالم لا يدلّ[(٨)] علىٰ قِدَم شيء بعينه/ من العالم[(٩)]، بل إذا قالوا: ١/ ٢٢١
اعتبار أسباب الفعل ـ وهو الفاعل، والغاية، والمادة، والصورة ـ يدلّ علىٰ قِدَم الفعل، فإنَّما يدلّ ذلك ـ إن دلَّ علىٰ قِدَم نوعه لا عينه. وقِدَم نوعه ممكن مع القول بموجب سائر الأدلة العقلية الدالة علىٰ أن الفعل لا يكون إلَّا حادثاً ـ وإن كان حادثاً شيئاً بعد شيء ـ وأن الفاعل مطلقاً أو الفاعل بالاختيار لا يكون فعله إلَّا حادثاً، ولو كان شيئاً بعد شيء، وأن دوام الحوادث لمخلوق معين قديم أزلي ممتنع، وكذلك المفعول المعين المقارن لفاعله[(١٠)] لم يزل معه ممتنع.

---

(١) عبارة «شيئا بعد شيء»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) «هؤلاء»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) هو: أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي صاحب كتاب «هداية الحكمة» (وهو مطبوع)، وقد توفي سنة ٦٦٣هـ. انظر ترجمته في: تاريخ مختصر الدول لابن العبري، ص ٤٤٥ (ط. بيروت، سنة ١٨٩٠هـ)؛ دائرة المعارف الإسلامية، بروكلمان: مادة «الأبهري»؛ الأعلام (٨/ ٢٠٣).

(٤) (ن) فقط: «إراداته».

(٥) (ن): «مسبوقة بأنفسها». (٦) (ن)، (م): «مادة». (٧) «مخالفة»: ساقطة من (ن) فقط.

(٨) (أ)، (ب): «لم يدل». (٩) (ن)، (م): «من العالم بعينه».

(١٠) (أ): «وكذلك المفعول المعين مقارنا لفاعله»؛ (ب): «وكذلك كون المفعول المعين مقارنا لفاعله».

مع أن الرسل قد أخبرت بأن الله تعالىٰ خالق كل شيء، وأن الله خلق[(١)] السمـٰوات والأرض[(٢)] في ستة أيام، فكيف عدلتم عن صحيح المنقول وصريح المعقول إلىٰ ما يناقضه؟ بل أثبتم قِدَم ما لا يدلّ دليل إلّا علىٰ حدوثه لا علىٰ قدَمه.

ثم يُقال لهؤلاء أيضاً: إذا كان الربّ فاعلاً بإرادته، كما سلمتموه وكما دلّت عليه الأدلة؛ بل إذا كان فاعلاً، كما سلمتموه أنتم وإخوانكم القائلون بأنّه قديم عن موجب قديم - وموجبه فاعله - فلا يعقل فاعل مفعوله مقارن له لم يتقدم عليه بزمان ابتداءً[(٣)]، بل تقدير هـٰذا في العقل تقدير لا يعقل.

١/٢٢٢ / وأنتم شنعتم[(٤)] علىٰ مخالفيكم لما أثبتوا حدوثاً في غير زمان، وقلتم: هذا لا يعقل. فيُقال لكم: ولا يعقل أيضاً فعل في غير زمان[(٥)] أصلاً، ولا يعقل مفعول[(٦)] مقارن لفاعله لم يتقدم عليه بزمان أصلاً.

عود لمناقشة رأي الفلاسفة في التقدم والتأخر

وما ذكرتموه من أن التقدم بالذات أمر معقول - وهو تقدم العلّة علىٰ المعلول - أمر قَدَّرْتُمُوهُ في الأذهان، لا وجود له في الأعيان، فلا يعقل في الخارج فاعل يقارنه[(٧)] مفعوله، سواء سميتموه علّة تامة أو لم تسموه. وما تذكرونه من كون الشمس فاعلة للشعاع وهو مقارن لها في الزمان، مبني علىٰ مقدمتين: علىٰ أن مجرد الشمس هي الفاعلة، وأنه مقارن لها بالزمان، وكلتا المقدمتين باطلة، فمعلوم أن الشعاع لا يكفي في حدوثه مجرد الشمس، بل لا بد من حدوث جسم قابل له، ولا بد مع ذلك من زوال الموانع.

ص ٢١ / وأيضاً فلا نسلم لكم أن الشعاع مقارن للشمس في الزمان، بل قد يُقال إنه متأخر عنها ولو بجزء يسير من الزمان، وهكذا ما تمثلون به من قول القائل: حركت يدي فتحرك المفتاح أوكمي، مبني علىٰ هاتين المقدمتين الباطلتين فمن الذي يسلم أن حركة اليد هي العلة التامة لحركة الكم والمفتاح؟ بل الفاعل للحركتين واحد لكن

١/٢٢٣ تحريكه للثاني/ مشروط بتحريكه للأول، فالحركة الأولىٰ شرط في الثانية لا فاعلة لها. والشرط يجوز أن يقارن المشروط، وإذا قدّر أنَّ أحدهما فاعل للآخر، لم يسلم أنه مقارن له في الزمان، بل يُعقل تحريك الإنسان لم قرب منه قبل تحريكه لما بعد منه، فتحريكه لشعر جلده متقدم[(٨)] علىٰ تحريكه لباطن ثيابه، وتحريكه لباطن ثيابه متقدّم[(٩)] علىٰ تحريكه لظاهرها، وتحريكه لقدمه متقدّم[(٩)] علىٰ تحريكه لنعله، وتحريكه ليده متقدّم[(١٠)] علىٰ تحريكه لكمّه.

---

(١) (ن)، (م): «وأنه خلق». (٢) (ب) فقط: «.. والأرض وما بينهما». (٣) (ب): «أبدا».
(٤) (ن)، (م): «شفعتم»، وهو تحريف. (٥) (أ)، (ب): «ولا نعقل أيضاً فعلا من غير زمان».
(٦) «مفعول»: ساقطة من (ب) فقط. (٧) (ن) فقط: «يقاربه»، وهو تحريف.
(٨) (ن)، (م): «لها بالزمان». (٩) «ولو»: ساقطة من (ب)؛ وفي (أ): «بل».
(١٠) (ن)، (م): «مقدم».

والمقارنة يُراد بها شيئان[١]؛ أحدهما: الاتصال كاتصال أجزاء الزمان، وأجزاء الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء، فكل[٢] واحد[٣] يكون متصلاً بالآخر يُقال إنه مقارن له لاتصاله به - وإن كان عقبه - ويُقال أيضاً لما هو معه من غير تقدم في الزمان[٤] أصلاً. ومعلوم أن الأجسام المتصل بعضها ببعض، إذا كان مبدأ الحركة من أحد طرفيها، فإن الحركة تحصل فيها شيئاً بعد شيء، فهي متصلة مقترنة بالاعتبار الأول، ولا يُقال إنها مقترنة في الزمان بالمعنى الثاني.

ومبدأ ما يحركه الإنسان منه، فإذا حرك يده تحرَّك الكُمّ المتصل بها، وتحرَّك ما اتصل بالكمّ، لكن حركة اليد قبل حركة الكُمّ مع اتصالها، وهٰكذا سائر النظائر.

١/ ٢٢٤ / والإنسان إذا حرَّك حبلاً بسرعة، فإنه تتصل الحركة بعضها ببعض، مع العلم بأن الطرف الذي يلي يده تحرَّك قبل الطرف الآخر، ولا يُعقل[٥] قط فعل من الأفعال إلَّا حادثاً شيئاً بعد شيء، لا يعقل فعل مقارن لفاعله في الزمان أصلاً.

[وإذا قيل][٦]: إن الفاعل لم يزل فاعلاً، كان المعقول منه أنه لم يزل يُحدث شيئاً بعد شيء، لم يعقل منه أنه لم يزل مفعوله المعين مقارناً له لم يتقدم عليه بزمان أصلاً.

وأيضاً: فالربُّ تعالى إذا لم يحدث شيئاً إلَّا بقدرته ومشيئته[٧]، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢]. فلا بدّ أن يريد الفعل قبل أن يفعله، ولا بدّ أن يكون الفعل قبل المفعول، وإن كانت الإرادة والفعل موجودين عند وجود المفعول، كما يقول[٨] أهل السنة: إن القدرة لا بد أن تكون مع الفعل.

لكن إذا قيل: لم يزل المفعول لازماً للفاعل؛ لم يكن فرق بين الصفة القائمة به وبين المفعول المخلوق [له][٩]، فلا يكون فرق بين حياته وبين مخلوقاته، بل ولا بين الخالق والمخلوق.

١/ ٢٢٥ والعقلاء يعلمون الفرق بين ما يفعله الفاعل - لا سيما ما يفعله/ باختياره - وبين ما هو صفة له من لوزام ذاته، ويعلمون أن لون[١٠] الإنسان وطوله وعرضه، ليس

---

(١) (ن): «سببان».
(٢) (ن)، (م): «وكل».
(٣) (أ)، (ب): «أحد».
(٤) (ن)، (م): «تقدم بالزمان».
(٥) (ن) فقط: «ولا يفعل»، وهو تحريف.
(٦) عبارة «وإذا قيل»، مكانها بياض في (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «إلَّا بمشيئته وقدرته».
(٨) (ن)، (م): «كما يقوله».
(٩) «له»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «كون».

مراداً له ولا مقدوراً له ولا مفعولاً له؛ لأنَّهُ لازم له لا يدخل تحت قدرته ومشيئته(١)، وأمَّا أفعاله الداخلة تحت قدرته ومشيئته(١)، فهي أفعال له مقدورة مُرَادَةٌ، فإذا قُدِّرَ أن هٰذه لازمة لذاته كاللون(٢) والقَدْر، كان هٰذا غير معقول، بل كان هٰذا مما يُعلم [به](٣) أنَّ هٰذه ليست أفعالاً له ولا مفعولات، بل صفات [له](٤).

وأيضاً، فإذا كان العالم لم يخل من نوع الحوادث - كما سلمتموه، وكما يقوم عليه البرهان، بل كما اتفق عليه جماهير العقلاء - لم يمكن(٥) فعل العالم بدون الحوادث، لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم، ولم يمكن أن يكون ملزوم الحوادث المصنوع(٦) المفعول قديماً، وكل جزء من أجزاء العالم يمتنع أن يخلو من الحوادث.

وما يدَّعيه هٰؤلاء المتفلسفة من أن العقول خالية عن الحوادث من أبطل الكلام، لو كان للعقول وجود في الخارج، [فكيف ولا حقيقة لها في الخارج!](٧)، وذلك
١/٢٢٦ أن معلول(٨) العقول عندهم - وهي النفوس/ الفلكية، أو الأفلاك، أو ما(٩) شئت من العالم - مستلزم للحوادث، فإن النفوس والأفلاك لا يمكن خلوها من الحوادث عندهم، ولو خلت لم تكن نفوساً، بل تكون عقولاً(١٠).

وحينئذٍ، فإذا كان المعلول لم يخل عن الحوادث، لزم أن تكون علته لم تخل من الحوادث، وإلَّا لزم حدوث الحوادث في المعلول بلا علَّة، وهو ممتنع، فإنه لا بد للحوادث من سبب تحدث عنده(١١)، فإن لم يكن في علة النفوس والأفلاك ما يقتضي ذلك، بطل أن تكون علة لها، لامتناع صدور الحوادث المختلفة عن علة بسيطة على حال واحدة(١٢).

وهٰذا مما استدلَّ به أئمتهم وغير أئمتهم(١٣) القائلون بأنَّ(١٤) الرب تقوم به الأمور الاختيارية. قالوا: لأنَّ المفعولات فيها من التنوع والحدوث ما يوجب أن يكون سبب ذلك عن الفاعل، وإلَّا لزم حدوث الحوادث بلا محدِث. وإذا كان كل جزء من [أجزاء](١٥) العالم ملزوماً للحوادث وهو مصنوع، فإبداعه بدون الحوادث ممتنع، وإحداث [الحوادث](١٦) شيئاً بعد شيء مع قِدَم ذات محلها المعلول ممتنع؛

---

(١) (أ)، (ب): «مشيئته وقدرته».
(٢) (ب)، (م): «كالكون».
(٣) «به»: سقاطة من (ن)، (م).
(٤) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «يكن».
(٦) (أ)، (ب): «للمصنوع».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (أ): «معقول»؛ (ب): «مفعول».
(٩) (ن): «وما».
(١٠) (ن)، (م): «بل كانت تكون عقولاً».
(١١) (ن)، (م)، (أ): «من سبب يحدث عندها». والمثبت من (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «على حالة واحدة»؛ (ن): «على حال وحده».
(١٣) (ن)، (م): «أئمتهم وغيرهم».
(١٤) (ن): «إن».
(١٥) «أجزاء»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) «الحوادث»: ساقطة من (ن)، (م).

١/٢٢٧ لأن القديم/ الموجِب لذاته لا يوجبها إلَّا مع الحوادث، فلا يكون موجباً لها قط إلَّا مع فعل[١] حادث يقوم به، وإذا كان لا يفعل إلَّا بفعل حادث، امتنع أن يكون المفعول[٢] قديماً؛ لأنَّ قِدَم المفعول[٢] يقتضي قِدَم الفعل بالضرورة.

وإذا قيل: فعل الملزوم قديم، وفعل الحوادث حادث شيئاً بعد شيء؛ لزم أن يقوم بذات الفاعل فعلان: أحدهما: فعل للذات القديمة وهو قديم بقدمها، دائمٌ بدوامها. و الآخر: أفعال لحوادثها، وهي حادثة/ شيئاً بعد شيء. فتكون ذات ظ ٢١ الفاعل فاعلة للملزوم بفعل، وفاعلة للازم بفعل آخر أو أفعال. وفعلها للملزوم يوجب فعلها للازم، لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم، وإرادتها للملزوم توجب إرادتها للازم؛ لأنَّ المريد للملزوم العالم بأن هذا يلزمه، إن لم يرد اللازم لكان إما غير مريد لوجود الملزوم، وإما غير عالم بالملزوم.

والربّ تعالىٰ مريد للملزوم[٣] وعالم بالملزوم، فيمتنع أن يريد الملزوم دون اللازم. وهذا ـ وإن كان لا بد منه فيما يريد إحداثه ويريد أن يُحدث له حوادث متعاقبة ـ كما يُحدث الإنسان ويُحدث له أحوالاً متجددة شيئاً بعد شيء، ويُحدث الأفلاك ويُحدث حوادثها شيئاً بعد شيء ـ لكنه إذا فُرِضَ أن الملزوم غير محدَث له، لم يعقل كونه مفعولاً له، ولا يعقل [أيضاً][٤] كونه معلولاً له قديماً بقِدَمه، فإن المعلول له صفات ومقادير/ مختصة به، والعلَّة المجردة عن الأحوال الاختيارية إنَّما ١/٢٢٨ تستلزم ما يكون من لوازمها، وإنَّما يكون من لوازمها ما يناسبها مناسبة المعلول لعلَّته، والمعلول فيه من الأقدار والأعداد والصفات المختلفة، ما يمتنع[٥] وجود ما يشابه ذلك في علته فتمتنع المناسبة، وإذا امتنعت المناسبة، امتنع كونه علَّة له.

وأيضاً، فإذا قُدِّرَ أنها موجِب أزلي للمعلول الأزلي كان إيجابها له إما بالذات مجردة عن أحوالها المتعاقبة، وإما مع أحوالها. والأول ممتنع، فإن خلو الذات[٦] عن لوازمها ممتنع. والثاني ممتنع؛ لأنَّ الذات المستلزِمة لصفاتها وأحوالها لا تفعل إلَّا بصفاتها وأحوالها، والأحوال المتعاقبة يمتنع أن يكون لها معلول معين قديم أزلي ويمتنع أن تكون شرطاً في المعلول الأزلي؛ لأن المعلول الأزلي لا بد أن يكون مجموع علَّة[٧] أزلية، والأحوال المتعاقبة لا يكون مجموعها ولا شيء منها أزلياً[٨]، وإنَّما

---

(١) «فعل»: ساقطة من (م) فقط. (٢ـ٢): ساقطة من (ب) فقط. (٣) (ن)، (م): «بالملزوم».
(٤) «أيضاً»: ساقطة من (ن) فقط. (٥) (أ)، (ب): «ما يمنع».
(٦) (ن): «فإن خلو الذات الحوادث»؛ (م): «فإن خلو الحوادث الذات».
(٧) (ن)، (أ): «علته». (٨) (أ)، (ب): «لا يكون مجموعها ولا شيء معين».

الأزلي هو النوع القديم الذي يوجد شيئاً فشيئاً، وهـٰذا يمتنع أن يكون شرطاً في الأزل.

وهـٰذا كما لو قيل: إن الفلك المتحرك دائماً[١] يوجب ذاتاً أزلية متحركة [أو غير متحركة، فإن هـٰذا ممتنع عندهم وعند غيرهم. فإن ما كان فعله مشروطاً بالحركة
١/ ٢٢٩ يمتنع أن يكون مفعوله المعين قديماً، ولو قدر/ أن المتحرك الأزلي يوجب متحركاً أزلياً لـم يـوجـب][٢] إلَّا ما يناسبه. وأمَّا المتحركات المختلفة في قدرها وصفاتها وحركاتها، فيمتنع صدورها عن متحرك حركة متشابهة.

وأيضاً، فإن المفعول المخلوق مفتقر إلى الفاعل من جميع الوجوه، ليس له شيء إلَّا من الفاعل، والفاعل الخالق غني عنه من جميع الوجوه، واقترانهما[٣] أزلاً وأبداً يمنع كون أحدهما فاعلاً غنياً، والآخر مفعولاً فقيراً، بل يمنع كونه متولِّداً عنه ويوجب كونه صفة له، فإن الولد ـ وإن تولد عن والده بغير قدرته ـ [وإرادته][٤] واختياره ومشيئته[٥] فهو حادث عنه، وأما كون المتولد عن الشيء ملازماً للمتولَّد عنه مقارناً له في وجوده، فهـٰذا أيضاً لا يعقل.

ولهـٰذا كان قول من قال من مشركي العرب: إنَّ الملائكة أولاد الله وإنهم بناته، مع ما في قولهم من الكفر والجهل[٦]، فقول هـٰؤلاء أكفر منه من وجوه. فإن أولئك يقولون: إنَّ الملائكة حادثة كائنة بعد أن لم تكن، وكانوا يقولون: إنَّ[٧] الله خلق السمـٰوات والأرض، لم يكونوا يقولون بقِدَم العالم.

وأمَّا هـٰؤلاء فيقولون: إنَّ العقول والنفوس ـ التي يسمونها الملائكة
١/ ٢٣٠ / [والسمـٰوات][٨] ـ قديمة بقِدَم الله، لم يزل الله والداً لها؛ فَهُم مع قولهم بأن الله ولدها، يقولون: لم تزل معه. وهـٰذا أمر لا يعقل، لا في الولد ولا في الفعل، فكان قولهم مخالفاً لما تعرفه العقول من جميع الجهات، وسر الأمر أنهم جمعوا بين النقيضين فأثبتوا فعلاً وصنعاً وإبداعاً[٩]، من غير إبداع ولا صنع ولا فعل.

وقولهم في فعل الربّ، كقولهم في ذاته وصفاته، فأثبتوا واجب الوجود[١٠]،

---

(١) (م): «المتحرك إنما..».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٣) (أ)، (ب): «واقترانها».
(٤) «وإرادته»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «ومشيئته»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «من الجهل والكفر».
(٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «والسمـٰوات»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ب): «وإبداعا وصنعا».
(١٠) (ب) فقط: «الوجود للواجب».

ووصفوه بما يستلزم أن يكون ممتنع الوجود، وأثبتوا صفاته وقالوا فيها ما يوجب نفي صفاته، فهم دائماً يجمعون في أقوالهم بين النقيضين. وذلك أنهم في الأصل معطِّلة محضة، ولكن أثبتوا ضرباً من الإثبات، وأرادوا أن يجمعوا بين الإثبات والتعطيل، فلزمهم التناقض.

ولهذا يمتنعون من أن يُوصَف بنفي أو إثبات[(١)]، فمنهم من يقول: لا يُقال: هو موجود[(٢] ولا معدوم، ولا حي ولا ميت. وقد يقولون: لا يُقال: هو موجود ولا يُقال: [٢)] ليس بموجود، ولا يُقال: هو حي، ولا يُقال: ليس بحي[(٣)]؛ فيرفعون النقيضين جميعاً، أو يمتنعون من إثبات أحد النقيضين. ورفع النقيضين ممتنع، كما أن جمع النقيضين ممتنع، والامتناع من إثبات أحد النقيضين، هو الإمساك عن النفي والإثبات،/ والحق والباطل، وذلك جهل وامتناع عن معرفة الحق والتكلم به. ١/ ٢٣١

ومدار ذلك على أنَّ الله لا يُعرف ولا يذكر ولا يُمجَّد ولا يُعبد، وهو من أنواع السفسطة، فإن السفسطة منها ما هو نفي للحق، ومنها ما هو نفي للعلم به، ومنها ما هو تجاهل وامتناع عن إثباته ونفيه. ويسمى [أصحاب هذا القول] اللاأدرية[(٤)]؛ لقولهم: لا ندري[(٥)].

كما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٣]، متجاهلاً أنه لا يعرفه وأنه منكور لا يُعرَف، فخاطبه موسى بما بيَّن له أنه أعرف من أن ينكر وأعظم من أن يُجحد[(٦)] فقال: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٤ ـ ٢٦].

وكذلك قالت الرسل لمن قال من قومهم: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ * قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [سورة إبراهيم: ٩ ـ ١٠]. إلى أمثال ذلك، وهذا المقام مبسوط في موضعه، ولكن نبهنا عليه هنا؛ لاتصال الكلام به.

والمقصود هنا: أنه إذا جوزنا حدوث الحوادث بلا سبب حادث، امتنع القول بقِدَم العالم، كما سنبيّن امتناع ذلك على القول بامتناع حدوث/ الحوادث بلا سبب، ١/ ٢٣٢

---

(١) (ن)، (م): «وإثبات».
(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «هو حي ولا ليس بحي».
(٤) (ن)، (م): «ويسمى هؤلاء الأدرية».
(٥) (أ)، (ب): «لقولهم فيما لا نعلم: لا ندري».
(٦) (ن) فقط: «ممن أن يجد»، وهو تحريف.

ص ٢٢ فيلزم القول بامتناع قِدَمه[١] / على التقديرين، فيلزم امتناع القول بقدمه على تقدير النقيضين، وهو المطلوب.

القول بإمكان حوادث لا أول لها مبطل للقول بقِدَم العالم

وهـٰذا التقدير الذي نريد أن نتكلم عليه، وهو تقدير إمكان دوام الحوادث وتسلسلها، وإمكان حوادث لا أول لها. وعلى هـٰذا القول فيمتنع حدوث حادث بلا سبب حادث بالضرورة واتفاق العقلاء فيما نعلم؛ لأنَّ ذلك ترجيح لأحد طرفي الممكن بلا مرجح تام مع إمكان المرجح التام، وحدوث الحوادث بلا سبب حادث مع إمكان حدوث السبب الحادث دائماً.

وهـٰذا لم يقله أحد من العقلاء [فيما نعلم][٢]، وهو باطل؛ لأنَّ ذلك[٣] يقتضي ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح. وذلك لأنه إذا كان نسبة الحادث المعين إلى جميع الأوقات نسبة واحدة، ونسبتها إلى قدرة الفاعل القديم وإرادته في جميع الأحوال نسبة واحدة، والفاعل على حال واحدة لم يزل عليها، كان من المعلوم بالضرورة أنَّ تخصيص وقت دون وقت بالإحداث، ترجيح[٤] لأحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح.

وأيضاً فإذا قيل: إنَّ هـٰذا جائز، ونحن نتكلم على تقدير جواز دوام الحوادث، جاز أن يريد حادثاً بعد حادث لا إلى أول، لا يقتضي[٥] أن يريد حادثاً بعينه في
١/ ٢٣٣ الأزل؛ لأنَّ وجود الحادث المعين في الأزل محال/ بالضرورة واتفاق العقلاء، فإنَّ المحدَث المعين لا يكون قديماً؛ إذ هـٰذا جمع بين النقيضين، وإنَّما النزاع في دوام نوع الحوادث لا في قِدَم حادث معين.

وفي الجملة[٦]، فإذا قيل بجواز دوام الحوادث وأن نوعها قديم[٧]، لم يُقل إن نوعها حادث[٨] بعد أن لم يكن، فإن ما جاز قدمه امتنع عدمه[٩].

والمراد هنا: الجواز الخارجي لا مجرد الجواز الذهني الذي هو عدم العلم بالامتناع، فإن ذلك لا يدلّ على قدم شيء، بخلاف الأول وهو العلم بإمكان قدمه؛

(١) (أ)، (ب): «امتناع القول بقِدَمه». (٢) «فيما نعلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «لأنه». (٤) (ن)، (م): «ترجيحا».
(٥) (أ)، (ب): «لا ينقضي»؛ وفي (ن)، (م): «. . لا إلى أول يقتضي . . وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته».
(٦) (ن)، (م): «وبالجملة». (٧) (ن)، (م): «وأن يكون نوعها قديما».
(٨) (ن)، (م): «حادثا»، وهو خطأ.
(٩) (أ)، (ب): «فإن ما جاز قدمه وجب قدمه وامتنع عدمه».

لأنه إذا جاز قِدَمه لم يكن إلَّا لوجوبه بنفسه، أو لصدوره عن واجب الوجود[١].
وعلى التقديرين فما كان واجباً بنفسه، أو لازماً للواجب بنفسه، لزم كونه قديماً، وامتنع كونه معدوماً؛ لأنَّ الواجبَ بنفسه يجب قِدمه، ويمتنع عدمه، ويمتنع وجود الملزوم بدون اللازم، فيجب قدم لوازمه ويمتنع عدمها.

وإذا[٢] **قيل** بجواز دوام الحوادث جاز قدم نوعها، وإنَّما يجوز قدمها [ويمتنع عدم نوعها][٣] إذا كان له موجب أزلي، وحينئذٍ فيجب قِدَم نوعها [٤] ويمتنع عدم نوعها[٤]، فلا يجب أن يكون بعض العالم أزلياً ثم إنه/ يحدث فيه الحوادث، مع ١/ ٢٣٤
القول بجواز دوامها، بل يمتنع ذلك كما تقدَّم. وهـٰذه كلها مقدمات بينة لمن تدبّرها وفهمها.

فتبيّن أنه لو كان شيء من العالم أزلياً قديماً، للزم أن يكون فاعله موجباً بالذات، ولو كان فاعل العالم موجباً بالذات، لم يحدث في العالم شيء من الحوادث، والحوادث فيه مشهودة[٥]، فامتنع أن يكون[٦] فاعل العالم موجباً بذاته، فامتنع أن يكون[٦] العالم قديماً كما قاله أولئك[٧] الدهرية، بل ويمتنع أيضاً أن يكون المعين الذي هو مفعول الفاعل أزلياً، لا سيما مع العلم بأنه فاعل باختياره، فيمتنع أن يكون في العالم شيء أزلي على هـٰذا التقدير الذي هو تقدير إمكان الحوادث ودوامها، وامتناع صدور الحوادث بلا سبب حادث.

وإذا قيل: إنَّ فاعل العالم[٨] قادر مختار ـ كما هو مذهب المسلمين وسائر أهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو[٩] ـ فإنه لا بد أن يكون الفاعل المبدع مريداً لمفعولاته حين فعله لها، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [سورة النحل: ٤٠].

ولا يكفي وجود إرادة قديمة تتناول جميع المتجددات بدون تجدد إرادة ذلك الحادث المعين؛ لأنه على هـٰذا التقدير يلزم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث.

---

(١) (أ)، (ب): «عن واجب الوجود بنفسه». (٢) (ن)، (م): «فإذا».
(٣) عبارة «ويمتنع عدم نوعها»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب). (٥) (ن)، (م): «مشهورة».
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب). (٧) (ن)، (م): «هؤلاء».
(٨) (ن) فقط: «إن الفاعل العالم»، وهو تحريف. (٩) (ن)، (م): «أرسطوا».

١/ ٢٣٥ / ونحن نتكلَّم على التقدير الآخر، وهو امتناع حدوثها بدون سبب حادث. وإذا كان على هٰذا التقدير لا بد من ثبوت الإرادة عند وجود المراد، ولا بد من إرادة مقارنة للمراد مستلزمة له، امتنع أن يكون في الأزل إرادة يقارنها مرادها، سواء كانت عامة لكل ما يصدر عنه(١)، أو كانت(٢) خاصة ببعض المفعولات، فإن مرادها هو مفعول الرب، وهٰذه الإرادة هي إرادة أن يفعل، ومعلوم أن الشيء الذي يريد الفاعل أن يفعله، لا يكون شيئاً قديماً أزلياً لم يزل ولا يزال، بل لا يكون إلَّا حادثاً بعد أن لم يكن.

ابن سينا مخالف لأرسطو والجمهرة الفلاسفة

وهٰذا معلوم بضرورة العقل عندعامة العقلاء، وهو متفق عليه عند نظار الأمم المسلمين وغير المسلمين، وجماهير الفلاسفة الأولين والآخرين - حتى أرسطو وأتباعه، ولم ينازع في ذلك إلَّا شرذمة قليلة من المتفلسفة، جوَّز بعضهم أن يكون الشيء مفعولاً ممكناً وهو قديم أزلي - كابن سينا وأمثاله - وجوَّز بعضهم مع ذلك أن يكون مراداً.

وأمَّا جماهير العقلاء فيقولون: إن فساد كل من هٰذين القولين معلوم بضرورة العقل، حتى المنتصرون(٣) لأرسطو وأتباعه - كابن رشد الحفيد وغيره - أنكروا كون الممكن يكون قديماً أزلياً على إخوانهم كابن سينا، وبيَّنوا أنهم خالفوا في هٰذا القول أرسطو وأتباعه، وهو كما قال هٰؤلاء. / وكلام أرسطو بيِّنٌ في ذلك في «مقالة ١/ ٢٣٦
اللام» التي هي آخر كلامه في علم ما بعد الطبيعة(٤) وغير ذلك.

وأرسطو وقدماء أصحابه - مع سائر العقلاء - يقولون: إن الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلَّا محدثاً كائناً بعد أن لم يكن، والمفعول لا يكون إلَّا محدثاً. وهم إذا قالوا بقِدَم الأفلاك لم يقولوا إنها ممكنة ولا مفعولة ولا مخلوقة، بل

---

(١) (ن)، (م): «لكل من يصدر عنه». (٢) (ن) فقط: «أو تكون».
(٣) (ن)، (م): «حتى المنتصرين».
(٤) مقالة «اللام» هي المقالة الثانية عشرة من أربع عشرة مقالة كتبها أرسطو في العلم الإلٰهي أو الفلسفة الأولى، وقد ضمت هٰذه المقالات ورتبت حسب أحرف الهجاء اليونانية وسميت بكتاب «الحروف»، أو كتاب «الإلٰهيات»، أو كتاب «ما بعد الطبيعة»، وقد ترجم الفلاسفة العرب والمسلمون هٰذا الكتاب وشرحوه - كما فعل ابن رشد -، ولكنهم اهتموا بمقالة اللام بوجه خاص، فترجموها أكثر من مرة وشرحوها وعلقوا عليها. وانظر في ذلك: كتاب «أرسطو عند العرب»، نشر الدكتور عبد الرحمٰن بدوي، القاهرة، ١٩٤٧م؛ وانظر: الفهرست لابن النديم، ص ٢٥١. وقد ترجم الدكتور أبو العلا عفيفي مقالة اللام. (انظر: مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة - فؤاد الأول)، الجزء الأول من المجلد الخامس، القاهرة ١٩٣٩م).

يقولون: إنها تتحرك للتشبه بالعلة الأولى / [فهي محتاجة إلى العلة الأولى][١]، ظ ٢٢
التي يسميها ابن سينا وأمثاله واجب الوجود، من جهة أنه لا بد في حركتها من التشبه به، فهو لها[٢] من جنس العلة الغائية؛ لا أنه علَّة فاعلة لها عند أرسطو وذويه.

وهٰذا القول - وإن كان من أعظم الأقوال كفراً وضلالاً ومخالفة لما عليه جماهير العقلاء [من الأولين والآخرين][٣]، ولهٰذا عدل متأخروا الفلاسفة [عنه][٤]،
وادَّعُوا موجِباً وموجَباً، كما زعمه ابن سينا وأمثاله، / وأساطين الفلاسفة قبل ١/ ٢٣٧
أرسطو لم يكونوا يقولون بقِدَم العالم، بل كانوا مقرِّينَ بأن الأفلاك محدثَة كائنة بعد أن لم تكن، مع نزاع منتشر لهم في المادة - فالمقصود[٥] هنا - أن هٰؤلاء - مع ما فيهم من الضلال - لم يرضوا لأنفسهم أن يجعلوا الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قديماً أزلياً، بل قالوا: إنه لا يكون إلَّا محدثاً؛ ولا رضوا لأنفسهم أن يقولوا: إن المفعول المصنوع المبدع قديم أزلي، ولا أن المراد الذي أراد الباري فعله هو قديم أزلي، فإن فساد هٰذه الأقوال ظاهر في بداية[٦] العقول، وإنَّما ألجأ إليها من قالها من متأخريهم ما التزموه من الأقوال المتناقضة التي ألجأتهم إليها.

كما أن كثيراً من أهل الكلام، ألجأتهم أصول لهم فيها إلى أقوال يُعْلَم فسادها بضرورة العقل، مثل: إرادة أو كلام لا في محل، ومثل شيء واحد بالعين يكون حقائق متنوعة[٧]، ومثل: أمر سبق[٨] بعضه بعضاً، يكون قديم الأعيان لم يزل كل شيء منه قديماً أزلياً، وأمثال ذلك.

وما يذكره الرازي [وأمثاله][٩] في هٰذه المسألة وغيرها من إجماع الحكماء: كدعواه إجماعهم على أن علَّة الافتقار هي الإمكان، وأن الممكن المعلول يكون قديماً أزلياً، فهو إنَّما يذكر ما وجده في كتب ابن سينا، ويظن أن هٰذا إجماع الفلاسفة.

/ ولما كان كون المفعول لا يعقل إلَّا بعد العدم ظاهراً، كان الفلاسفة يجعلون ١/ ٢٣٨
من جملة علل الفعل[١٠] العدم، ويجعلون العدم من جملة المبادئ، وعندهم من جملة الأجناس العالية للأعراض أن يفعل وأن ينفعل، ويعبرون عنهما[١١]

أكثر الفلاسفة يقولون: إن الفعل لا يكون إلا بعد عدم

(١) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (ن)، (م): «فهو له»، وهو خطأ.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) «عنه»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) (ن)، (م): «والمقصود».
(٦) (ن)، (م)، (أ): «بداية»؛ (ب): «بداهة». ولعل الصواب ما أثبته.
(٧) (ن): «حقائقا متنوعة»؛ (أ): «حقائق متبوعة».
(٨) (أ)، (ب): «يسبق».
(٩) «وأمثاله»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ن) فقط: «العقل»، وهو تحريف.
(١١) (ن)، (م): «عنها».

بالفعل والانفعال.

فإذا قيل: إن الباريء فعل شيئاً من العالم، لزم أن يقوم به أن يفعل وهو الفعل، فيقوم به الصفات التي سموها الأعراض، ولزم أن الفعل لا يكون إلّا بعد عدم، لا يكون مع كون المفعول قديماً أزلياً. وقالوا: لما كان ما يسمونه الحركة، أو التغير[١]، أو الفعل محتاجاً إلى العدم، والعدم ليس بمحتاج إليه، كان العدم مبدءاً له بهٰذا الاعتبار، و مُرادهم: أنه شرط في ذلك، فإنه لا يكون حركة ولا فعل ونحو ذلك، مما قد يسمونه تغيراً واستكمالاً، إلّا بوجود بعد عدم: إما عدم ما كان موجوداً، وإمَّا عدم مستمر كعدم المستكمل ما كان معدوماً له ثم حصل. فإذن هٰذا المتغير والمستكمل[٢] والمتحرك والمفعول محتاج إلى العدم، والعدم غير محتاج إليه، فصار العدم مبدءاً له بهٰذا الاعتبار. ولهٰذا كان الفعل والانفعال المعروف في العالم إنَّما هو ما[٣] يحدث من تأثير الفاعل وتأثير الفعل، لا يعقل فعل[٤] ولا انفعال بدون حدوث شيء بعد عدم.

١/ ٢٣٩ حجج ابن سينا وغيره على أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم كما يوردها الرازي في «المباحث المشرقية» الأول

/ ثم هٰؤلاء الشذوذ من المتأخرين الذين زعموا أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم، قد ذكروا لهم[٥] حججاً ذكرها ابن سينا وغيره من متأخريهم، واستقصاها الرازي في «مباحثه المشرقية»، وذكر في ذلك ما سمَّاه «عشرة[٦] براهين»، وكلها باطلة[٧].

قال[٨]: «**الأول**[٩]: المحتاج[١٠] إلى العدم السابق، إما أن يكون هو وجود الفعل، وإما أن يكون [هو][١١] تأثير الفاعل فيه. ومحال أن يكون المفتقر إلى العدم السابق هو وجود الفعل[١٢]؛ لأنَّ الفعل لو افتقر في وجوده إلى العدم، لكان ذلك العدم مقارناً له، والعدم المقارن مناف لذلك الوجود. ومحال أن يكون المفتقر إليه تأثير[١٣] الفاعل؛ لأنَّ تأثير الفاعل يجب أن يكون مقارناً للأثر، ووجود الأثر ينافي

(١) (ن): «والتغيير»؛ (م): «والتغير». (٢) (أ)، (ب): «المستكمل والمتغير».
(٣) «ما»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (ن) فقط: «وفعل»، وهو تحريف.
(٥) «لهم»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (ن)، (م): «عشر»، وهو خطأ.
(٧) سيورد ابن تيمية فيما يلي نصوصاً من كلام الرازي في كتابه «المباحث المشرقية»، وسأقابل هٰذه النصوص على الجزء الأول من الأصل المطبوع بحيدر آباد سنة ١٣٤٣هـ، وهو الذي سأرمز له بحرف «ش».
(٨) ما يلي من كلام الرازي في (ش)، جـ١، ص٤٨٥. (٩) (ب): «البرهان الأول».
(١٠) (ش): «إن» المحتاج. (١١) «هو»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م): «العقل»، وهو التحريف. (١٣) (ش): «. . هو» تأثير.

عدمه، والمنافي لما يجب أن يكون مقارناً، يجب أن يكون منافياً، والمنافي لا يكون شرطاً. / فإذن، لا الفعل في كونه موجوداً ولا[1] حاصلاً، ولا الفاعل في كونه مؤثراً، يفتقر[2] إلىٰ العدم المنافي[3]». ١/ ٢٤٠

الرد عليه فيقال [في][4] الجواب: إنَّهُ ليس المراد بكون المفعول أو فعل الفاعل مفتقراً إلىٰ العدم أن العدم مؤثر فيه حتىٰ يجب أن يكون مقارناً له. بل المراد أنه لا يكون إلَّا بعد العدم، كما قالوا هم: إنَّ العدمَ من جملة المبادئ، سواء جعلوه مبدءاً لمطلق الفعل، [أو الحركة][5]، أو الحركة والتغير والاستكمال، فالمقصود: أنهم جعلوا ذلك مفتقراً إلىٰ العدم؛ بمعنىٰ: أنه لا يكون إلَّا بعد عدم شيء، لا بمعنىٰ أن العدم مقارن له. ومعلوم أنه إذا قيل: إن الحركة لا تكون إلَّا شيئاً بعد شيء ـ أو الصوت ـ، كان الحادث من ذلك موقوفاً علىٰ وجود ما قبله، وإن لم يكن مقارناً له.

وأيضاً، فالشيء المعدوم إذا عدم بعد وجوده، كان هـٰذا العدم الحادث مفتقراً إلىٰ ذلك الوجود السابق ولم يكن مقارناً له.

[وأيضاً][6]، فهـٰذا الذي قاله يلزمه في كل ما يحدث، [فإن كل ما يحدث فإنَّما يحدث][7] بعد عدمه، فحدوثه متوقف علىٰ عدمه السابق لوجوده، مع أن ذلك العدم ليس مقارناً[8] له. فإن طردوا حجتهم، لزمهم/ أن لا يحدث حادث، ١/ ٢٤٢ وهـٰذه مكابرة. وهـٰذا شأنهم في عامة[9] حججهم التي يذكرونها في قِدَم العالم، [10] فإن مقتضاها أن لا يحدث شيء، وحدوث الحوادث في العالم[10] مشهود[11]، فكانت حججهم مما يعلم أنها من جنس شُبَه السوفسطائية.

وهـٰذا كحجّتهم[12] العظمىٰ التي يحتجُّون بها علىٰ أنه مؤثر تام في الأزل، وأن المؤثر التام يستلزم أثره، فإن مقتضاها[13] أن لا يحدث شيء، وهم ضلُّوا حيث لم يفرِّقُوا بين مطلق المؤثر، وبين المؤثر في كل ممكن.

---

(١) «ولا»: ليست في (ش).
(٢) «يفتقر»: كذا في جميع النسخ، وفي (ش): «مفتقرا».
(٣) «المنافي»: كذا في جميع النسخ، وفي (ش): «السابق».
(٤) «في»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) «أو الحركة»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) «وأيضاً»: ساقطة من (ن) فقط.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ): «العدم مقارنا»؛ (ب): «العدم مقارن».
(٩) «عامة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠ ـ ١٠): ساقطة من (م) فقط.
(١١) (ن)، (م): «مشهودة».
(١٢) (ن)، (م): «فهذا حجتهم».
(١٣) (أ)، (ب): «فإن مقتضىٰ هذه».

فإذا قالوا(١): كونه مؤثراً: إما أن يكون لذاته المخصوصة، أو لأمر لازم لها، أو لأمر منفصل عنها. والثالث ممتنع؛ لأنَّ ذلك المنفصل هو من جملة آثاره، فيمتنع أن يكون مؤثراً فيه، لامتناع الدَّوْر في العلل. وعلى الأول والثاني يلزم [دوام](٢) كونه مؤثراً.

ص ٢٣ **قيل لهم**: كونه مؤثراً يُراد به أنه مؤثر في وجود كل ما / صدر عنه، ويُراد به أنه مؤثر في شيء معين من العالم، ويُراد به أنه مؤثر في الجملة: مثل(٣) أن يكون مؤثراً في شيء(٤) بعد شيء.

١/ ٢٤٢ / والأول والثاني ممتنعان في الأزل، لا سيما الأول(٥) فإنه لا يقوله عاقل، والحجَّة لا تدلّ على تأثيره في كل شيء في الأزل، ولا في شيء معين في الأزل.

وأمَّا الثالث فيناقض قولهم لا يوافقه، بل يقتضي حدوث كل ما سواه، فإذا(٦) كان تأثيره من لوازم ذاته والحوادث مشهودة، بل التأثير لا يُعقل إلَّا مع الإحداث، كان الإحداث الثاني مشروطاً بسبق الأول، وبانقضائه أيضاً، وذلك من لوازم ذاته شيئاً بعد شيء.

فلا يكون في الحجَّة ما يدل على قولهم، ولا على ما يناقض ما أخبرت به الرسل، وإن دلَّ على بطلان قول طائفة من أهل الكلام المحدث في دين الإسلام، من الجهمية والقدرية ومن اتّبعهم.

وكذلك ما يحتجُّون به على بطلان الإحداث والتأثير ونحو ذلك من الشُّبَه المقتضية(٧) نفي التأثير، ونفي ترجيح وجود الممكن على عدمه، ونفي كونه فاعلاً لحكمة أو لا لحكمة، وغير ذلك مما يُذكر في هذا الباب، فإن جميعها تقتضي أن لا يحدث في العالم حادث، وهذا خلاف المشاهدة، وكل حجة تقتضي خلاف المشهود، فهي من جنس [حجج](٨) السفسطة.

١/ ٢٤٣ وهم كلهم متفقون على أن العدم من جملة العلل، وهو مأخوذ عن/ أرسطو.

---

(١) (ن)، (م): «فإذا قيل».
(٢) «دوام»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن) فقط: «قبل»، وهو تحريف.
(٤) (أ)، (ب): «مؤثرا شيئا..».
(٥) عبارة «لا سيما الأول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «وإذا».
(٧) (ب): «.. أو نحو ذلك مثل الشبهة المقتضية».
(٨) «حجج»: ساقطة من (ن)، (م).

كلام أرسطو في «مقالة اللام» على أن العدم من جملة العلل

قال أرسطو في «مقالة اللام» التي هي منتهىٰ فلسفته، وهي علم ما بعد الطبيعة:

«وأمَّا علىٰ طريق المناسبة فَأَخْلَقُ بنا - إن نحن اتبعنا ما وصفنا - أن نبيِّنَ أن مبادئ جميع الأشياء الموجودة، ثلاثة: العنصر والصورة والعدم. مثال ذلك في الجوهر المحسوس: أنَّ الحرَّ نظير الصورة، والبرد نظير العدم، والعنصر هو الذي له هٰذان بالقوة. وفي باب الكيف: يكون البياض نظير الصورة، والسواد نظير العدم، والشيء الموضوع لهما هو السطح في قياس العنصر. ويكون الضوء نظير الصورة، والظلمة نظير العدم، والجسم القابل للضوء هو الموضوع لهما. فليس يمكن علىٰ الإطلاق أن تجد عناصر هي بأعيانها عناصر لجميع الأشياء، وأمَّا علىٰ طريق المناسبة والمقايسة فَأَخْلَقُ بِهَا أن تُوجَد».

قال: «وليس طلبنا الآن طلب عنصر الأشياء الموجودة، لكن قصدنا إنَّما هو طلب مبدئها، وكلاهما سبب لها، إلَّا أن[1] المبدأ قد يجوز أن يوجد خارجاً عن الشيء مثل السبب المحرِّك، وأما العناصر فلا يجوز أن تكون إلَّا في الأشياء التي هي منها. وما كان عنصراً فليس [مانع][2] يمنع من أن يُقال له: مبدأ، وما كان مبدءاً فليس له عنصر لا محالة.

وذلك أن المبدأ المحرِّك قد يجوز أن يكون خارجاً عن المحرك، ولكن[3] المحرِّك القريب من الأشياء الطبيعية هو مثل الصورة، وذلك أن/ الإنسان إنَّما يلده إنسان. ١/ ٢٤٤
وأما في الأشياء الوهمية، فالصورة أو العدم، مثال ذلك: الطب والجهل به، [والبناء والجهل به][4]. وفي كثير من الأمور، يكون السبب المحرِّك هو الصورة، من ذلك: أن الطب من وجهٍ ما هو الصحة؛ لأنها المحركة، وصورة البيت من وجهٍ ما هي البناء، والإنسان إنَّما يلده إنسان[5].

وليس قصدنا لطلب المحرك القريب، لكن قصدنا المحرك الأول الذي منه يتحرك جميع الأشياء، فالأمر فيه بيِّنٌ أنه جوهر. وذلك أنه مبدأ الجواهر[6]، ولا يجوز أن يكون مبدأ الجواهر[6] إلَّا جوهراً، وهو مبدأ الجواهر[6] ومبدأ جميع الأشياء الموجودة. ولم يكن التهيب من التصريح بهٰذا فيما تقدَّم صواباً، فإن سائر الأشياء إنَّما هي أحداث وحالات للجوهر وحركات له، وينبغي أن نبحث عن هٰذا

---

(١) (ن) فقط: «لأن».
(٢) «مانع»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «لأن».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «الإنسان».
(٦) (ن)، (م): «الجوهر».

الجوهر الذي يحرك الجسم كله ما هو؟ هل يجب أن نضع أنه نفس، أو أنه عقل، أو أنه غيرهما؟ بعد أن نحذر ونتوقى أن نحكم على المبدأ الأول بشيء من الأعراض التي تلزم الأواخر من الأشياء الموجودة، ولكنه قد يوجد في أواخر الأشياء الموجودة ما هو بالقوة، وأن يكون الشيء في الأوقات المختلفة على حالات مختلفة، وأن لا يكون دائماً على حال واحدة. والأشياء التي تقبل الكون والفساد هي التي توجد بهذه الحال، فإنَّك تجد الشيء فيها بعينه مرة بالقوة، ومرة بالفعل.

١/ ٢٤٥ / **مثال ذلك:** أن الخمر توجد بالفعل[١] بعد أن تغلي وتسكر، وقد تكون موجودة بالقوة في وقت آخر؛ إذ[٢] كانت الرطوبة التي فيها تتولد إنَّما هي في نفس الكرم واللحم، وربما كان بالفعل وربما كان بالقوة في العناصر التي عنها تتولد. وإذا قلنا بالقوة أو بالفعل فليس نعني شيئاً من الصورة والعنصر. ونعني بالصورة: الصورة التي يمكن أن تنفرد[٣] من المركَّب من الصورة والعنصر؛ فأمَّا المنفرد، فمثل الضوء والظلمة؛ إذ كان يمكن فيها أن تنفرد عن الهواء، والمركب منهما، فمثل البدن الصحيح [والبدن السقيم][٤]. وأعني بالعنصر: الشيء الذي يمكن فيه أن يحتمل الحالتين كلتيهما، مثل البدن، فربما كان صحيحاً، وربما كان سقيماً.

فهذا الشيء الذي بالفعل والذي بالقوة قد يختلف، لا في العناصر الموجودة في الأشياء المركبة منهما، أعني من الصورة والعنصر[٥]، لكن في الأشياء الخارجة عن الأشياء المركبة أيضاً، التي لم يكن عنصرها عنصر الأشياء التي تكوّن عنها، ولا صورتها صورتها، لكن غيرها.

فينبغي أن يكون هذا الأمر قائماً في وهمك إذا قصدت البحث عن السبب الأول: أن بعض العلل المحركة موافقة في الصورة للشيء المتحرك[٦] قريبة منه، ١/ ٢٤٦ وبعضها أبعد منه. أما العلة القريبة[٧] فمثل الأب، / وأمَّا الشمس فهي[٨] علَّة أبعد، وأبعد من الشمس الفلك المائل. وهذه الأشياء ليست عللاً على طريق عنصر الشيء الحادث، أو[٩] على طريق صورة، ولا على طريق عدم، لكنها إنَّما هي

(١) (ن)، (م): «بالعقل»، وهو تحريف. (٢) (ن)، (م): «إذا».
(٣) (ب): «تقرر». (٤) (ن)، (م): «البدن الصحيح والسقيم».
(٥) (ن)، (م)، (أ): «منها أعني في الصورة والعنصر». والمثبت من (ب).
(٦) (م)، (أ)، (ب): «المحرّك». (٧) «القريبة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «فهو». (٩) (ب) فقط: «ولا».

محركة، وهي محركة لا على أنها موافقة(١) في الصورة قريبة مثل الأب، لكنها أبعد/ وأقوى فعلاً؛ إذ كانت هي ابتداء العلل القريبة أيضاً»(٢). وذكر كلاماً آخر ليس هٰذا موضع بسطه. ظ ٢٣

البرهان الثاني **ثم ذكر الرازي: «البرهان الثاني**(٣): وهو أن الفعل ممكن الوجود في الأزل لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه لو [لم يكن كذلك] لكان ممتنعاً، ثم صار ممكناً، ولكان الممتنع(٤) لذاته قد انقلب ممكناً لذاته(٥)، وهٰذا يرفع الأمان(٦) عن القضايا العقلية(٧).

/ **وثانيها**: أنه ممكن فيما لا يزال، فإن كان إمكانه لذاته أو لعلة دائمة، لزم دوام الإمكان. وإن كان لعلة حادثة، كان باطلاً؛ لأنَّ الكلام في إمكان حدوث تلك العلة، كالكلام في إمكان حدوث غيرها، فيلزم دوام إمكان(٨) الفعل. ١/ ٢٤٧

وثالثها: أنَّ امتناع الفعل إن كان لذاته أو لسبب واجب لذاته(٩) لزم دوام الامتناع، وهو باطلٌ بالحسّ والضرورة وإجماع العقلاء لوجود الممكنات. وإن كان لسبب غير واجب امتنع كونه قديماً، فإن ما وجب قِدَمه امتنع عدمه، ثم الكلام(١٠) فيه كالكلام في الأول، [فكونه ممتنعاً في الأزل لعلّة حادثة ظاهر البطلان، فإن القديم لا يكون لعلة حادثة](١١)».

قال(١٢): «فثبت أنه لا يمكن دعوىٰ امتناع حصول الممكنات في الأزل، ولا يمكن أن يقال: المؤثر(١٣) ما كان يمكن أن يؤثر فيه، ثم صار يمكن، فإن القول في

---

(١) (أ)، (ب): «الموافقة».

(٢) لا نعلم بالضبط أي ترجمة من ترجمات «مقالة اللام» رجع إليها ابن تيمية، على أن النصوص التي أوردها هنا تقابل تقريباً ما أورده ابن رشد في كتابه «تفسير ما بعد الطبيعة». (انظر: المجلد الثالث، الجزء السابع، ص ١٥١٧، ١٥٢٢-١٥٢٣، ١٥٢٨، ١٥٣١، ١٥٣٥-١٥٣٧).

(٣) لا يتقيّد ابن تيمية في سرده للبرهان الثاني بألفاظ الرازي، وإنَّما يلخّص المعنىٰ ويذكره بعباراته الخاصة أحياناً.

(٤) (ن)، (م): «لو كان ممتنعاً ثم صار ممكناً لكان الممتنع . .».

(٥) «لذاته»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٦) (أ)، (ب): «الإمكان»؛ (ن)، (م)، (ش) [ص ٤٨٦]: «الأمان»، وهو الصواب.

(٧) «القضايا العقلية»: كذا في (ن)، (م)، (ش)، وهو الصواب. وفي (أ)، (ب): «القضاء بالعقلية».

(٨) (ن) فقط: «إمكان دوام».

(٩) (ن)، (م): «أو بسبب واجب دائم».

(١٠) (ن)، (م): «عدمه والكلام».

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(١٢) أي: الرازي في «المباحث المشرقية» (١/ ٤٨٦).

(١٣) (ش): «يُقال بأن المؤثر . . إلخ».

امتناع التأثير وإمكانه، كالقول في امتناع وجود الأثر وإمكانه».

قال(١): فثبت أن استناد الممكنات إلىٰ المؤثر لا يقتضي تقدم العدم عليها».

١/ ٢٤٨ / **قال**(٢): «وعلىٰ هـٰذه الطريقة إشكال، لأنَّا نقول: «الحادث» إذا اعتبرناه من حيث كونه مسبوقاً بالعدم، فهو مع هـٰذا الشرط لا يمكن أن يُقال بأن إمكانه يتخصص بوقت دون وقت، لما ذكرتموه من الأدلة، فإذن(٣) إمكانه ثابت دائماً؛ ثم لا يلزم من دوام إمكانه خروجه عن الحدوث؛ لأنَّا لما أخذناه من حيث كونه مسبوقاً بالعدم، كانت مسبوقيته بالعدم جزءاً ذاتياً له، والجزء الذاتي لا يرتفع، وإذا لم يلزم من إمكان حدوث الحادث من حيث إنه حادث، خروجه عن كونه حادثاً، فقد بطلت هـٰذه الحجة».

قال(٤): «فهـٰذا شك لا بد من حلّه».

الردّ عليه **قلت: فيُقال**(٥): هـٰذا الشك هو المعارضة التي اعتمد عليها في كتبه الكلامية، «كالأربعين»(٦) وغيره، وعليها اعتمد الآمدي في «دقائق الحقائق» وغيره(٧). وهي باطلة؛ لوجهين: **أحدهما**: أنه ليس فيها جواب عن حجتهم بل هي معارضة محضة، ١/ ٢٤٩ **الثاني**: أن يُقال: قوله «الحادث»/ إذا (٨ اعتبر من حيث هو حادث، أتعني به إذا قُدِّرَ أن الحوادث كلها لها أول، فإذا٨) اعتبر مع ذلك إمكانها، فلا أول له؟ أم تعني به أن كل حادث تعتبره إذا اعتبر إمكانه؟

فإن عنيت الأول، قيل لك(٩): لا نسلّم إمكان هـٰذا التقدير، فإنك قدمت أنه لا بد لكل حادث من أول، وجملة الحوادث مسبوقة بالعدم، وأن لا يكون الفاعل أحدث شيئاً ثم أحدث، وقدرت [مع](١٠) ذلك أن إحداثه لم يزل ممكناً. ونحن لا

---

(١) في (ش) (١/ ٤٨٧).
(٢) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٣) (ن): «فإن ذا»؛ (م): «فإن إذا».
(٤) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٥) «فيُقال»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) وهو كتاب «الأربعين في أصول الدين»، وقد طبع بحيدر آباد، سنة ١٣٥٣هـ.
(٧) هو: أبو الحسن علي بن أبي علي محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الآمدي، الحنبلي، ثم الشافعي، من أئمة الأشاعرة، وقد صنَّف في أصول الدين والفقه والمنطق والحكمة والخلاف. ومن أشهر كتبه: «أبكار الأفكار»، و«دقائق الحقائق». وقد تُوفي بدمشق سنة ٦٣١ هـ. ترجمته في: ابن خلِّكان (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦)؛ طبقات الشافعية (٨/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)؛ شذرات الذهب (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٥)؛ الأعلام (٥/ ١٥٣).
(٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «لكم».
(١٠) «مع»: ساقطة من (ن) فقط.

نسلم إمكان الجمع بين هـٰذين، فأنت[١] إنَّما منعت دوام كونه محدثاً في الأزل؛ لامتناع حوادث لا أول لها، ومع امتناع ذلك يستحيل أن يكون الإحداث لم يزل ممكناً، فقد قدرت إمكان دوام الحدوث[٢] مع امتناع دوامه، وهـٰذا تقدير لاجتماع النقيضين.

وأما إن عنيت بما تقدره حدوث حادث معين، فلا نسلّم أن إمكانه أزلي، بل حدوث كل حادث معين جاز أن يكون مشروطاً بشروط تنافي أزليته، وهـٰذا هو الواقع كما يُعلم ذلك في كثير من الحوادث؛ فإن حدوث ما هو مخلوق من مادة يمتنع قبل وجود المادة. [ولكن الجواب عن هـٰذه الحجَّة أنها لا تقتضي إمكان قدم شيء بعينه، كما قد بُسِطَ في موضع آخر، فلا يلزم من ذلك إمكان قِدَم شيء بعينه من الممكنات، وهو المطلوب][٣].

/ **قال الرازي**[٤]: ١/ ٢٥٠

البرهان الثالث

«**البرهان الثالث**: الحوادث إذا وجدت واستمرت، فهي في حال استمرارها محتاجة إلىٰ المؤثر؛ لأنها ممكنة في حال بقائها، كما كانت ممكنة في حال حدوثها، والممكن يفتقر إلىٰ المؤثر»[٥].

الردّ عليه

فيُقال: هـٰذه الحجَّة إنَّما تدل علىٰ أن الممكنات المحدثة تحتاج حال بقائها إلىٰ المؤثر، ونحن نسلم هـٰذا[٦] كما سلّمه جمهور النظّار [من][٧] المسلمين وغيرهم، وإنَّما نازع في ذلك طائفة من متكلِّمي المعتزلة وغيرهم. لكن هـٰذا لا يدل علىٰ أن الممكن أن يوجد وأن يعدم يمكن مقارنته للفاعل أزلاً وأبداً، إلَّا إذا بُيِّنَ إمكان كونه أزلياً أبدياً مع إمكان وجوده وعدمه، وهـٰذا محل النزاع. كيف وجمهور العقلاء يقولون: لا يُعقل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد إلَّا ما يكون حادثاً، وأما القديم الأزلي الواجب بنفسه أو بغيره، فلا يعقل فيه أن[٨] يمكن أن يوجد وأن لا يوجد، فإنه عدمه ممتنع!

وإذا قيل: هو باعتبار ذاته يقبل الأمرين. **قيل عن هـٰذا جوابان**:

أحدهما: أنه مبني علىٰ أن له حقيقة في الخارج غير وجوده الثابت في الخارج، وهـٰذا باطل.

---

(١) (ن)، (م): «وأنت». (٢) (ن)، (م): «دوام إمكان الحدث».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٤) في (ش) (١/ ٤٨٧) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٥) اختصر ابن تيمية البرهان الثالث اختصاراً شديداً، انظر (ش)، جـ١، ص ٤٨٧، ٤٨٨.
(٦) (ن)، (م): «ذلك». (٧) «من»: ساقطة من (ن)، (م). (٨) (ن)، (م): «أنه».

١/ ٢٥١ / الثـاني: أنه لو قُدِّرَ أن الأمر كذلك، فمع وجوب موجبه الأزلي يكون واجباً أزلاً وأبداً فيمتنع العدم، كما يقوله أهل السنة في صفات الرب تعالىٰ، وهٰذا لا يعقل فيه أنه يمكن وجوده وعدمه، ولا أن له فاعلاً يفعله(١)، كما أنه لا يعقل مثل ذلك في الصفات اللازمة للقديم تعالىٰ.

قال الرازي:

البرهان الرابع «**البرهان الرابع**: أن افتقار الأثر إلىٰ المؤثر: إما لأنه(٢) موجود في الحال، أو لأنه كان معدوماً، أو لأنه سبقه عدم(٣). ومُحَال أن يكون العدم السابق هوالمقتضي، فإن العدم نفي محض، فلا حاجة له إلىٰ المؤثر أصلاً. ومحال أن يكون هو كونه مسبوقاً بالعدم؛ لأن [كون](٤) الوجود مسبوقاً بالعدم، كيفية تعرض للوجود بعد حصوله علىٰ طريق الوجوب، لأنَّ وقوعه علىٰ(٥) نعت المسبوقية بالعدم(٦) كيفية لازمة بعد وقوعه، فإنه يستحيل أن يقع إلَّا(٧) كذلك، والواجب غني عن المؤثر، فإذن المفتقر هو الوجود، والوجود عارض للماهية، فلا يُعتَبر في افتقاره إلىٰ الفاعل تَقَدُّم العدم»(٨).

١/ ٢٥٢ الرد عليه / **والجواب أن يقال**: قوله: افتقاره إلىٰ المؤثر: إما أن يكون لكذا، أو لكذا؛ إما أن يريد به إثبات السبب الذي لأجله صار مفتقراً إلىٰ المؤثر، وإما أن يريد به إثبات ص ٢٤ دليل يدلُّ علىٰ كونه مفتقراً إلىٰ المؤثر، فإن ما يُقرن بحرف اللام علىٰ جهة/ التعليل قد يكون علة للوجود في الوجود الخارجي، وقد يكون علَّة للعلم بذلك وثبوته في الذهن، وهٰذا يُسمَّىٰ دليلاً وبرهاناً وقياس الدلالة وبرهان الدلالة، والأول إذا استدلَّ به سمِّيَ قياس العلة وبرهان العلة وبرهان «لِمَ»؛ لأنه يفيد علَّة الأثر في الخارج وفي الذهن(٩).

---

(١) «يفعله»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ش) ص ٤٨٩: «إما أن يكون لأنه.. إلخ».
(٣) (أ)، (ب): «سبقه الحدث»؛ (ن)، (ش) ص ٤٨٩: «سبقه عدم»، وهو الصواب.
(٤) «كون»: ساقطة من (ن) فقط. (٥) «علىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ش) ـ علىٰ طريق الوجوب ـ: «فإنَّ حصول الوجود وإن كان علىٰ طريق الجواز» إلَّا أن وقوعه علىٰ نعت المسبوقية بالعدم.. إلخ. (٧) «إلا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) اختصر ابن تيمية البرهان الرابع كما فعل في البرهان الثالث.
(٩) (ن)، (م): «في الخارج في الذهن».

فقول القائل: الافتقار إلىٰ المؤثر: إما أن يكون لأجل الحدوث، أو الإمكان، أو لمجموعهما، وما يذكره طائفة من المتأخرين من الأقوال الثلاثة في ذلك، فحقيقته أن يُقال: أتريدون البحث عن [نفس][(١)] العلَّة الموجبة في نفس الأمر لهٰذا الافتقار، أم البحث عن الدليل الدال علىٰ هٰذا الافتقار؟

فإن أردتم الأول، قيل لكم: هٰذا فرع ثبوت كون افتقار المفعول إلىٰ الفاعل إنَّما هو لعلة أخرىٰ، ولم تثبتوا ذلك؛ بل لقائل أن يقول: كل ما سوىٰ الله مفتقر إليه لذاته وحقيقته، لا لعلة أوجبت كون ذاته وحقيقته مفتقرة إلىٰ الله. ومن المعلوم أنه لا يجب في كل حكم وصفة توصف بها الذوات[(٢)] أن تكون ثابتة لعلة[(٣)]، فإن هٰذا يستلزم التسلسل الممتنع، / فإن[(٤)] افتقار كل ما سوىٰ الله إلىٰ الله، هو حكم وصفة ١/ ٢٥٣
ثبت لما سواه، فكل ما سواه سواء سمِّي محدثاً أو ممكناً أو مخلوقاً أو غير ذلك، هو مفتقر محتاج إليه لا يمكن استغناؤه عنه بوجه من الوجوه ولا في حال من الأحوال، بل كما أن غنىٰ الرب من لوازم ذاته، ففقر الممكنات من لوازم ذاتها، وهي لا حقيقة لها إلَّا إذا كانت موجودة، فإن المعدوم ليس بشيء، فكل [ما هو][(٥)] موجود سوىٰ الله، فإنه مفتقر إليه دائماً حال حدوثه وحال بقائه.

وإن أُريد بعلة الافتقار إلىٰ الفاعل ما يُستدل به علىٰ ذلك، فيُقال: كون الشيء حادثاً بعد أن لم يكن، دليل علىٰ أنه مفتقر إلىٰ محدث يحدثه[(٦)]، وكونه ممكناً لا يترجح[(٧)] وجوده علىٰ عدمه إلَّا بمرجح تامّ، دليل علىٰ أنه مفتقر إلىٰ واجب يبدعه، وكونه ممكناً محدثاً دليلان؛ لأنَّ كلاً منهما[(٨)] دليلٌ علىٰ افتقاره. وهٰذه الصفات وغير ذلك من صفاته: مثل كونه محدثاً[(٩)]، وكونه فقيراً [وكونه مخلوقاً][(١٠)] ونحو ذلك، تدلُّ علىٰ احتياجه إلىٰ خالقه، فأدلَّة احتياجه إلىٰ خالقه[(١١)] كثيرة، وهو محتاج إليه لذاته لا لسبب آخر.

---

(١) «نفس»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «الذات».
(٣) (أ) فقط: «لفعله»، وهو تحريف.
(٤) (ن)، (م): «فإذن».
(٥) «ما هو»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن): «إلىٰ حادث يحدثه».
(٧) (ن)، (م): «لا يرجح».
(٨) (ن)، (م): «دليلان كل منهما».
(٩) عبارة «كونه محدثاً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) عبارة «وكونه مخلوقا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «إلىٰ الخالق».

١/ ٢٥٤ / وحينئذٍ، فيمكن أن يُقال: وجوده دليلٌ على افتقاره إلى خالقه[١]، وعدمه السابق دليلٌ على افتقاره إلى الخالق[٢]، وكونه موجوداً بعد العدم دليلٌ على افتقاره إلى الخالق، فلا منافاة بين الأقسام. وعلى هذا، فلا يصح قوله: «العدم نفي محض، فلا حاجة له إلى المؤثر أصلاً»، وذلك أنَّا[٣] [إذا][٤] جعلنا عدمه دليلاً على أنه[٥] لا يوجد بعد العدم إلَّا بفاعل، لم يُجعل عدمه هو المحتاج إلى المؤثر، بل نظار المسلمين يقولون: إن الممكن لا يفتقر إلى المؤثر إلَّا في وجوده، وأما عدمه المستمر فلا يفتقر فيه إلى المؤثر.

وأمَّا هؤلاء الفلاسفة[٦] كابن سينا، [ومن تبعه] كالرازي[٧]، فيقولون: إنه لا يترجح أحد طرفي الممكن على الآخر إلَّا بمرجح، فيقولون: لا يترجح عدمه على وجوده إلَّا بمرجح، كما يقولون: لا يترجح وجوده على عدمه إلَّا بمرجح. ثم قالوا: مرجح العدم عدم المرجح، فَعِلَّة كونه معدوماً عدم علة كونه موجوداً.

١/ ٢٥٥ وأمَّا نظار المسلمين فينكرون هذا غاية الإنكار، كما ذكر ذلك/ القاضي أبو بكر[٨] والقاضي أبو يعلى وغيرهما من نظَّار المسلمين، وهذا هو الصواب.

وقول أولئك: علَّة عدمه عدم علته؛ **فيُقال لهم:** أتريدون أن عدم علته مستلزم لعدمه ودليل على عدمه؟ أم تريدون أن عدم علته هو الذي جعله معدوماً في الخارج؟

أمَّا الأول: فصحيح، ولكن ليس هو قولكم.

وأمَّا الثاني: فباطلٌ، فإن عدمه المستمر لا يحتاج إلى علَّة، إلَّا كما يحتاج عدم العلة إلى علة. ومعلوم أنه إذا قيل: عَدِمَ لعدم علَّته. قيل: وذلك العدم أيضاً لعدم علته. وهذا مع أنه يقتضي التسلسل في العلل والمعلولات، وهو باطل بصريح العقل، فبطلانه ظاهر، ولكن المقصود بيان بعض تناقض هؤلاء الملاحدة المتفلسفة المخالفين لصريح المعقول وصحيح المنقول.

وكذلك قوله: «لأن كونه مسبوقاً بالعدم، كيفية تعرض للوجود بعد حصوله»

---

(١) (ن)، (م): «إلى الخالق».
(٢) (م): «دليل على إمكانه»؛ (أ)، (ب): «دليل على افتقاره»، وسقطت عبارة «إلى الخالق».
(٣) (ب): «وكذلك . . ».
(٤) «إذا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «أن».
(٦) (ن)، (م): «المتفلسفة».
(٧) (ن)، (م): «كابن سينا والرازي».
(٨) وهو ابن الباقلاني.

وهي لازمة [له] لا علَّة له[١].

فيُقال: هـٰذا ليس بصفة ثبوتية له، بل هي صفة إضافية معناها أنه كان بعد أن لم يكن. ثم لو قدر أنها صفة لازمة له، فالمراد أنها دليلٌ على افتقاره إلى المؤثر. وأيضاً فأنت قدرت هـٰذا علَّة افتقاره، لم تقدره معلول افتقاره، فكونه غنياً[٢] لا يمنع كونه علة، وإنَّما يمنع كونه معلولاً.

/ وإن[٣] **قال:** هـٰذه متأخرة عن افتقاره، والمتأخر لا يكون علَّة للمتقدم. ١/ ٢٥٦

قيل: هـٰذا ذكرته في مواضع أُخَرَ لا هـٰهنا. وجوابه: أنه دليل على الافتقار لا موجب له، والدليل متأخر عن المدلول عليه باتفاق العقلاء.

فإن قيل: إن كان الحدوث دليلاً على الافتقار إلى المؤثر، لم يلزم[٤] أن يكون كل مفتقر إلى المؤثر حادثاً؛ لأنَّ الدليل يجب طرده ولا يجب عكسه.

قيل: نعم، انتفاء الدلالة من هـٰذا الوجه لا ينفي الدلالة من وجوه أُخَر، مثل أن يُقال: شرط افتقاره إلى الفاعل كونه محدثاً، والشرط يقارن المشروط. وهـٰذا أيضاً مما يُبَيِّن به[٥] الاقتران، فيُقال: علَّة الافتقار، [بمعنى شرط افتقاره][٦]، كونه محدَثاً أو ممكناً أو مجموعهما، والجميع حق. ومثل أن يُقال: إذا أُريد بالعلة المقتضي لافتقاره إلى الفاعل هو حدوثه، أي كونه مسبوقاً بالعدم؛ فإن كل ما كان مسبوقاً بالعدم[٧] هو ثابت حال افتقاره إلى الفاعل، فإن افتقاره إلى الفاعل هو حال حدوثه، وتلك الحال هو فيها مسبوق بالعدم، فإن كل ما كان مسبوقاً بالعدم، كان كائناً بعد أن لم يكن، وهـٰذا المعنى يوجب افتقاره إلى الفاعل.

/ **قال الرازي**[٨]: ١/ ٢٥٧

«**البرهان الخامس:** أنه إما أن يتوقف جهة افتقار الممكنات إلى المؤثر، أو جهة تأثير المؤثرات[٩] فيها على الحدوث، أو لا تتوقف. والأول قد / أبطلناه في باب[١٠] «القدم والحدوث»، فثبت أن الحدوث غير معتبر في جهة الافتقار». البرهان الخامس ظ ٢٤

---

(١) (ن)، (م): «وهي لازمة لا علة لها»؛ (أ): «وهي لازمة له لا علة لها». والمثبت من(ب).
(٢) (ن)، (م): «فكونه عينا»، وهو تحريف. (٣) (أ)، (ب): «وإذا».
(٤) (ن)، (م): «لم يلزمه». (٥) (م)، (أ)، (ب): «مما تبين به».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٧) (ن)، (م): «وكونه مسبوقا بالعدم».
(٨) «الرازي»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ش) ص ٤٩٠: «أو جهة» (صحة) تأثير المؤثرات. (١٠) (أ) فقط: «كتاب».

الردّ عليه

فيُقَال: ما ذكرته في ذلك قد بُيِّنَ إبطاله أيضاً، و أن كل ما يفتقر إلىٰ الفاعل لا يكون إلَّا حادثاً، وأما القديم الأزلي فيمتنع أن يكون مفعولاً. والذي ذكرته في كتاب «الحدوث والقِدَم» في «المباحث المشرقية» هو الذي جرت عادتك بذكره في «المحصَّل» وغيره، وهو أن الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقاً بالعدم وبالغير، فهو صفة للوجود، فيكون متأخراً عنه، وهو متأخر عن تأثير المؤثر فيه، المتأخر عن احتياجه إليه المتأخر عن علة الحاجة. فلو كان الحدوث علة الحاجة إلىٰ الحدوث أو شرطها، لزم تأخر الشيء عن نفسه بأربع مراتب.

جوابه: أنَّ هٰذا ليس صفة وجودية قائمة به حتىٰ يتأخر عن وجوده، بل معناه: أنه كان بعد أن لم يكن، وهو إنَّما يحتاج إلىٰ المؤثر في هٰذه الحال، وهو في هٰذه الحال مسبوق بالعدم. والتأخرات المذكورات هنا اعتبارات عقلية ليست تأخرات زمانية، والعلَّة هنا المراد بها المعنىٰ الملزوم لغيره، ليس المراد بها أنها فاعل متقدم علىٰ
١/٢٥٨ مفعوله بالزمان. / واللازم والملزوم[1] قد يكون زمانهما جميعاً، كما يقولون[2]: الصفة تفتقر إلىٰ الموصوف، والعرض إلىٰ الجوهر، وإن كانا موجودَيْنِ معاً. ويقولون[3]: إنَّما افتقر العرض إلىٰ الموصوف لكونه معنىٰ قائماً بغيره. وهٰذا المعنىٰ مقارن لافتقاره إلىٰ الموصوف.

قال الرازي[4]:

البرهان السادس

«**البرهان السادس:** أن الممكن إذا لم يوجد، فعدمه إما أن يكون لأمر أو لا لأمر، ومُحَال أن يكون لا لأمر، فإنه حينئذٍ يكون معدوماً لما هو هو. وكل ما هُويته كافية في عدمه فهو ممتنع الوجود، فإذن الممكن العدم[5] ممتنع الوجود، هٰذا خلف، فتبين[6] أن يكون لأمر. ثم ذلك المؤثر لا يخلو: إما أن يشترط في تأثيره فيه تجدده أولاً يُشترط، ومحال أن يشترط ذلك، [فإن الكلام][7] مفروض في العدم السابق علىٰ وجوده، والعدم المتجدد هو العدم بعد الوجود، فإذن لا يُشترط في استناد عدم
١/٢٥٩ الممكنات إلىٰ ما يقتضي عدمها تجدده[8]، وإذا كان العدم الممكن مستنداً/ إلىٰ المؤثر

---

(١) (ن)، (م): «والملزوم واللازم». (٢) (ن)، (م): «يقول إن».
(٣) (ن)، (م): «ويقول». (٤) «الرازي»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «الممكن المعدوم»، وهو خطأ.
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فتبين»؛ (ش) ص ٤٩٠: «فبقي»، وكلاهما صواب.
(٧) عبارة «فإن الكلام»: ساقطة من (ن) فقط. (٨) (ش): «تجددها».

من غير شرط التجدد، علمنا أن الحاجة والافتقار لا يتوقف على التجدد، وهو المطلوب»(١).

الرّد عليه

فيُقال: من العجائب، بل من أعظم المصائب، أن يجعل مثل هذا الهذيان برهاناً في هذا(٢) المذهب، الذي حقيقته أن الله لم يخلق شيئاً بل الحوادث تحدث بلا خالق، وفي إبطال أديان [أهل](٣) الملل وسائر العقلاء من الأولين والآخرين. لكن هذه(٤) الحجج الباطلة وأمثالها، لما صارت تصد كثيراً من أفاضل الناس وعقلائهم وعلمائهم عن الحق المحض الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول، بل تُخرج أصحابها عن العقل والدين، كخروج الشعرة من العجين، إما بالجحد والتكذيب، وإما بالشكّ والريب، احتجنا إلى بيان بطلانها؛ للحاجة إلى مجاهدة أهلها، وبيان فسادها من أصلها(٥)؛ إذ كان فيها من الضرر بالعقول والأديان، ما لا يحيط به إلَّا الرحمن.

الجواب من وجوه: الأول

والجواب من وجوه:

أحدهما: أن يُقال: قد تقدم قولكم قبل هذا بأسطر: إن العدم نفي محض فلا حاجة به إلى المؤثر أصلاً، وجعلتم هذا مقدمة في الحجة التي قبل هذه، فكيف تقولون بعد هذا بأسطر: المعدوم الممكن لا يكون عدمه إلَّا لموجب؟

/ وقدمنا: أنَّ جماهير نظار المسلمين وغيرهم يقولون: إن العدم لا يفتقر إلى علَّة، وما علمت أحداً من النظار جعل عدم الممكن متفقراً إلى علة إلَّا هذه الطائفة القليلة من متأخري(٦) المتفلسفة كابن سينا وأتباعه، وإلَّا فليس هذا قول قدماء الفلاسفة، لا أرسطو ولا أصحابه كبرقلس(٧) والإسكندر الأفروديسي(٨) شارح ١/ ٢٦٠

(١) نقل ابن تيمية البرهان السادس بنصه فيما عدا الاختلافات التي ذكرناها.

(٢) «هذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) (أ)، (ب): «لكن مثل هذه».

(٥) (ن): «فاسدها من أضلها»؛ (م): «فاسدها من أصلها». (٦) (ن)، (م): «متأخرة».

(٧) برقلس Proclus آخر وأشهر ممثلي الأفلاطونية الجديدة Neoplatonism ولد بالقسطنطينية سنة ٤١٢ (ميلادية)، وتلقَّىٰ الفلسفة في الإسكندرية ثم في أثينا حيث صار زعيم مدرستها الفلسفية، وقد كان برقلس من القائلين بقدَم العالم، وكانت وفاته سنة ٤٨٥م. وقد ترجم له ابن النديم في الفهرست (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣) وذكَر مصنفاته، وأورد الشهرستاني في الملل والنحل (٢/ ١٥٧ ـ ١٦٢) أدلته على قدَم العالم. وقد نشر الدكتور عبد الرحمٰن بدوي رسالة له في قِدَم العالم (مع رسائل أخرىٰ) في كتابه «الأفلاطونية المحدثةعند العرب»، القاهرة ١٩٥٥م.

(٨) (ن)، (م): «الأفريدوسي»؛ (أ)، (ب): «الأفرديوسي»؛ والمشهور ما أثبتناه، وهو الموجود في=

١/ ٢٦١ كتبه، وثامسطيوس[1] ولا غيرهم [من/ الفلاسفة][2]، ولا هو قول أحد من النظار كالمعتزلة والأشعرية والكرَّامية وغيرهم، فليس هو قول طائفة من طوائف النظار لا المتكلمة ولا المتفلسفة ولا غيرهم.

الثاني **الوجه الثاني:** أن يُقال: قوله: «محال أن يكون (معدوماً) لا لأمر، فإنه حينئذٍ يكون معدوماً لما هو هو، وكل ما هويته كافية في عدمه فهو ممتنع الوجود».

فيُقال: هـٰذا تلازم باطل، فإنه إذا كان معدوماً لا لأمر، لم يكن معدوماً لا لذاته ولا لغير ذلك. فقولك: «فإنه حينئذٍ يكون معدوماً لما هو هو» باطل، فإنه يقتضي أنَّه معدوم لأجل ذاته، وأن ذاته هي العلة في كونه معدوماً كالممتنع لذاته، وهـٰذا يناقض قولنا: معدوم لا لأمر، فكيف يكون نفي[3] الشيء لازماً لثبوته؟

فإن قيل: مراده إما أن يكون لأمر أو لا لأمر خارجي. قيل: فتكون القسمة غير حاصرة، وهو أن يكون معدوماً لا لعلة.

الثالث **الوجه الثالث:** أن يُقال: الفرق معلوم بين قولنا: ذاته لا تقتضي وجوده ولا عدمه، أو لا تستلزم[4] وجوده ولا عدمه، أو لا توجب وجوده ولا عدمه؛ وبين قولنا: تقتضي وجوده أو عدمه، أو تستلزم ذلك، أو توجبه، فإن ما استلزمت ذاته وجوده كان واجباً بنفسه، وما استلزمت عدمه كان ممتنعاً، وما لم تستلزم واحداً منهما لم يكن واجباً ولا ممتنعاً، بل كان هو الممكن.

=أكثر كتب التراجم العربية. والإسكندر الأفروديسي Alexander of aphrodisias من أعظم شرَّاح أرسطو وقد ولد في أفروديسيا من أعمال آسيا الصغرىٰ، وتولىٰ تدريس الفلسفة الأرسطية في أثينا ما بين سنتي ١٩٨، ٢١١م. انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم، ص ٣٢، القاهرة ١٩٥٨م؛ وانظر ترجمته ومصنفاته في: ابن أبي أصيبعة (١/ ١٠٥ ـ ١٠٧)؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣؛ الملل والنِّحَل (٢/ ١٦٣ ـ ١٦٤). وقد نشر له الدكتور عبد الرحمـٰن بدوي بعض مقالاته في كتابه «أرسطو عند العرب».

(١) (أ)، (ب): «والإسكندر الأفروديسي شارح كتاب تامسيطوس»، وهو خطأ. وثامسطيوس Themistius في (م): «تامسيطوس»؛ (أ)، (ب): «تامسيطوس» من شراح أرسطو مع أنه كان أفلاطونياً جديداً، وقد ولد سنة ٣١٧م، وعاش في القسطنطينية، وأيد الامبراطور جوليان في العمل علىٰ بعث الوثنية، وتوفي سنة ٣٨٨م. انظر: يوسف كرم، المرجع السابق، ص ٣٠٣؛ وانظر ترجمته والكلام عن آرائه ومصنفاته في: ابن النديم، ص ٢٥٣؛ ابن القفطي، ص ١٠٧؛ الملل والنحل (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣). وقد نشر له الدكتور عبد الرحمـٰن بدوي في كتابه «أرسطو عند العرب» السالف الذكر مقالة وشطراً من شرحه لمقالة «اللام».

(٢) «من الفلاسفة»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (أ)، (ب): «نفس»، وهو خطأ.

(٤) (ن) فقط: «يستلزمه»، وهو تحريف.

/ فإذا قيل: إنه معدوم لا لأمر؛ لم يوجب أن يكون هناك أمر[(١] يستلزم عدمه[(٢)]، بل يقتضي ألَّا يكون هناك أمر[١)] يستلزم وجوده، ومعلوم أنه على هٰذا التقدير لا يكون ممتنع الوجود. ١/ ٢٦٢

ولهذا يقول المسلمون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فمشيئته مستلزمة لوجود مراده، وما لا يشاؤه لا يكون، فعدم مشيئته مستلزم لعدمه، لا أن العدم[(٣)] فعل شيئاً بل هو ملزوم له، وإذا فُسِّرَت العلَّة هنا بالملزوم وكان النزاع لفظياً، ولم يكن لهم فيه حجَّة.

وقولنا: ذاته استلزمت وجوده، أو استلزمت[(٤)] عدمه؛ لا ينبغي أن يُفهم منه أن في الخارج شيئاً كان ملزوماً لغيره، فإن الممتنع ليس بشيء أصلاً في الخارج باتفاق العقلاء. ولكن حقيقة / الأمر أن نفسه هي اللازم، والملزوم إما الوجود وإما العدم[(٥)]، فعدم الممتنع ملزوم عدمه، ووجود الواجب ملزوم وجوده، وأما الممكن فليس له من نفسه وجود ولا عدم ملزوم [لوجود][(٦)] ولا عدم، بل إن حصل ما يوجده، وإلَّا بقي معدوماً. ص ٢٥

[الوجه][(٧)] الرابع: أن يُقال: إذا كان كل ممكن لا يعدم إلَّا بعلَّةٍ/ معدومة مؤثرة في عدمه، فتلك العلة المعدومة إن كان عدمها واجباً، كان وجودها ممتنعاً، فإن المعلول يجب بوجوب علته، ويمتنع بامتناعها. وحينئذٍ[(٨] فيكون عدم الممكن علته واجبة ووجوده ممتنعاً، فإن المعلول يجب بوجوب علته ويمتنع بامتناعها، وحينئذٍ[٨)] كل ممكن يُقدَّر إمكانه فإنه ممتنع، وهٰذا فيه من الجمع بين النقيضين ما هو في غاية الاستحالة: كيفية وكمية. الرابع ١/ ٢٦٣

وإن قيل: عدم علته يفتقر إلىٰ عدم يؤثر في وجودها، وعدم ذاك المؤثر لعدم مؤثر فيه، وهلمَّ جرًّا؛ فذلك يستلزم التسلسل الباطل الذي هو أبطل من تسلسل المؤثرات الوجودية.

[الوجه][(٩)] الخامس: [أن يُقال][(١٠)]: إنه لو فرض أن العدم المستمر له علة قديمة، الخامس

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب).
(٢) في (ن) فقط: «عنه»، والتصويب من (م).
(٣) (ن): «لأن العدم»؛ (م): «لأن المعدوم».
(٤) (ن)، (م): «واستلزمت».
(٥) (ن)، (م)، (أ): «والمازوم إما للوجود وإما للعدم». والمثبت من (ب).
(٦) «لوجود»: ساقطة من (ن) فقط.
(٧) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) «أن يُقال»: ساقطة من (ن)، (م).

وأن المعلول إذا كان عدماً مستمراً كانت علته التي هي عدم مستمر علة أزلية، لم يلزم من ذلك أن يكون الموجود المعين الذي يمكن أن يوجد وأن يعدم قديماً أزلياً، ويكون الفاعل له لم يزل فاعلاً له، بحيث يكون فاعل الموجودات لم يُحدث شيئاً قط، فإن قياس الموجود الواجب القديم الأزلي الخالق فاعل الموجودات المخلوقة، على العدم المستمر المستلزم لعدم مستمر من أفسد القياس، وهو قياس محض من غير جامع،
١/ ٢٦٤ فكيف يجوز الاحتجاج بمثل هٰذا التشبيه الفاسد في مثل هٰذا/ الأصل العظيم، ويُجعل[١] خلق رب العالمين لمخلوقاته، مثل كون العدم علة للعدم[٢]!

وهل هٰذا إلَّا أفسد من قول الذين ذكر الله عنهم إذ قال: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ * قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ * تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ * إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٩٤ - ٩٨]، فإذا كان هٰذا حال من سوَّىٰ[٣] بينه وبين بعض الموجودات، فكيف بمن سوَّىٰ بينه وبين العدم المحض!

قال الرازي[٤]:

البرهان السابع «**البرهان السابع:** واجب الوجود لذاته يمتنع أن يكون أكثر من واحد، فإذن[٥] صفات واجب الوجود ـ وهي تلك الأمور الإضافية والسلبية على رأي الحكماء، والصفات والأحوال والأحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ـ ليس شيء منها واجب الثبوت بأعيانها[٦]، بل هي بما[٧] هي ممكنة الثبوت في نفسها[٨]، واجبة الثبوت نظراً إلى ذات واجب الوجود، فثبت أن التأثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه.

١/ ٢٦٥ / **فلئن قالوا:** تلك الصفات والأحكام ليست من قبيل الأفعال، ونحن إنَّما نوجب[٩] سبق العدم في الأفعال؛ فنقول: إن مثل هٰذه المسائل العظيمة لا يمكن التعويل فيها على مجرد الألفاظ، فهب أن ما لا يتقدمه العدم لا يسمَّىٰ فعلاً، لكن

---

(١) (ن)، (م): «ويجعلون». (٢) (ن) فقط: «للمعدوم».
(٣) (ن): «سووا»؛ (م): «يسوي». (٤) «الرازي»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ش) ١/ ٤٩٠، (ن)، (م): «فإذن»؛ (أ)، (ب): «فإن».
(٦) «بأعيانها»: كذا في جميع النسخ؛ وفي (ش): «لأعيانها».
(٧) «بما»: كذا في (ب) فقط؛ وفي (ن)، (م)، (أ)، (ش): «لما». وسترد العبارة مرة أخرى في النسخ الأربع: «بما». انظر: (ص ١٦٩ ت٢).
(٨) (ش): «لما هي (هي) ممكنة الثبوت في (أنفسها)».
(٩) (ش) ص ٤٩١: «نقول بوجوب».

ثبت أن ما هو ممكن الثبوت لما هو هو ، يجوز استناده إلىٰ مؤثر يكون دائم الثبوت مع الأثر ، وإذا كان ذلك معقولاً ، لا يمكن دعوىٰ الامتناع فيه في بعض المواضع ، اللهمَّ إلَّا أن يمتنع صاحبه عن إطلاق لفظ الفعل ، وذلك مما لا يعود إلىٰ فائدة عظيمة»[١] .

الردّ عليه من وجوه:

فيُقال: الجواب[٢] **عن هذه الحجَّة من وجوه:**

الأول

أحدها: أن قوله : «واجب الوجود لذاته يمتنع أن يكون أكثر من واحد» [إن][٣] أُريد به يمتنع أن يكون أكثر من إلـٰه واحد ، أو رب واحد ، أو خالق واحد ، أو معبود واحد ، أو حي واحد ، أو قيوم واحد ، أو صمد واحد ، أو قائم بنفسه واحد ، ونحو ذلك ، فهـٰذا صحيح .

لكن لا يستلزم ذلك أن لا يكون له صفات من لوازم ذاته يمتنع تحقق ذاته بدونها ، وأن لا يكون[٤] واجب الوجود هو تلك الذات المستلزمة لتلك الصفات . والمراد بكونه واجب الوجود أنه موجود بنفسه ، يمتنع عليه العدم بوجه من الوجوه ، ليس له فاعل ولا ما يسمىٰ علَّة فاعلة البتة ، وعلىٰ هـٰذا فصفاته داخلة في مسمىٰ اسمه ليست ممكنة الثبوت ، / فإنها ليست ممكنة يمكن أن توجد ويمكن أن تعدم[٥] ، ١/ ٢٦٦
ولا تفتقر إلىٰ فاعل يفعلها ولا علة فاعلة ، بل هي من لوازم الذات التي هي بصفاتها اللازمة لها واجبة الوجود . فدعوىٰ المدعي أن الصفات اللازمة ممكنة الثبوت تقبل الوجود والعدم ، كدعواه أن الذات الملزومة تقبل الوجود والعدم . وإن أراد بقوله : «واجب الوجود واحد» : أنَّ[٦] واجب الوجود هو ذات مجرَّدة عن صفات ، كان هـٰذا ممنوعاً ، ولم يذكر عليه دليلاً .

الثاني

الوجه الثاني: أن يُقال : دعوىٰ المدعي أن واجب الوجود هو الذات دون صفاتها ، وأن صفاتها هي ممكنة الوجود؛ إن أراد بواجب الوجود : أنه[٧] يمتنع عدمه من غير فاعل فعله ، فكلاهما يمتنع عدمه من غير فاعل فعله . وإن أراد بواجب الوجود : أنه القائم بنفسه الذي لا يفتقر إلىٰ محل ، كان حقيقة هـٰذا أن الصفات لا بد لها من محل تقوم به بخلاف الذات ، لكن هـٰذا لا يقتضي أنها ممكنة الثبوت ، مفتقرة إلىٰ

---

(١) نقل ابن تيمية البرهان السابع بنصه (١/ ٤٩٠ ـ ٤٩١) فيما عدا الاختلافات المشار إليها .
(٢) (ن)، (م): «. . عظيمة والجواب» .
(٣) «إن»: ساقطة من (ن) فقط .
(٤) (ن)، (م)، (أ): «وأن يكون» . والمثبت من (ب) .
(٥) (ن)، (م): «أن توجد وأن تعدم» .
(٦) (ن): «وإن» .
(٧) (ب): «أن ذاته»؛ (أ): «ذاته» .

فاعل. وإن أراد بواجب الوجود: ما لا يمكن عدمه، وبممكن الوجود: ما يمكن وجوده وعدمه، فمعلوم أن الصفات لا يمكن عدمها كما لا يمكن عدم الذات، فوجوب الوجود يتناولهما. وإن أراد بواجب الوجود ما لا ملازم له، لم يكن في الوجود شيء واجب الوجود، لا سيما على قولهم بأنه ملازم لمفعولاته، فلا يكون واجب الوجود.

١/ ٢٦٧ ومن تناقض هٰؤلاء ومن اتبعهم ـ كصاحب الكتب المضنون بها: / صاحب

ط ٢٥ «المضنون الكبير»[(١)] ـ / أنهم يفسّرون واجب الوجود بأنه: ما لا يلازم غيره؛ لينفوا بذلك صفاته اللازمة له، ويقولون: لو قلنا: إن له صفات لازمة له لم يكن واجب الوجود، ثم يجعلون الأفلاك وغيرها لازمة له أزلاً وأبداً، ويقولون: إن ذلك لا ينافي كونه واجب الوجود، فأي تناقض أعظم من هٰذا؟!

الثالث **الوجه الثالث:** أن يُقال الواحد المجرد عن جميع الصفات ممتنع الوجود، كما بسط في غير هٰذا الموضع[(٢)]، وبُيِّن[(٣)] أنه لا بد من ثبوت معان ثبوتية، مثل كونه حيًّا وعالماً وقادراً[(٤)]، وأنه يمتنع أن يكون كل معنى هو الآخر، أو أن تكون تلك المعاني هي الذات. وما كان ممتنع الوجود امتنع أن يكون واجب الوجود، فإذا ما زعم أنه واجب الوجود فهو ممتنع، فضلاً عن أن يُقال: إنه فاعل لصفاته كما هو فاعل

١/ ٢٦٨ لمخلوقاته، أو إنه مؤثر/ ومقتض ومستلزم لمخلوقاته، كما هو مؤثر ومقتض ومستلزم لصفاته.

الرابع **[الوجه][(٥)] الرابع:** أن يُقال: قوله: «وهي تلك الأمور الإضافية والسلبية على رأي الحكماء» إنَّما هو على رأي نفاة الصفات منهم كأرسطو وأتباعه، وأما أساطين

---

(١) صاحب الكتب المضنون بها الذي يشير إليه ابن تيمية هو الغزالي، فمن الكتب التي تُنسب إليه كتاب «المضنون به على غير أهله» أو كتاب «المضنون الكبير»، وكتاب «المضنون الصغير»، الموسوم بـ «الأجوبة الغزالية في المسائل الأخروية»، وقد طُبعا أكثر من مرة، منها: طبعة على هامش الجزء الثاني من كتاب «الإنسان الكامل» للجيلي، الطبعة الثانية، المطبعة الأزهرية، القاهرة سنة ١٣٢٨هـ. وقد اختلف الباحثون في حقيقة هٰذه الكتب المضنون بها على غير أهلها، وفي مدى صحة نسبتها إلى الغزالي، ونشير هنا إلى بحثين في هٰذا الموضوع. الأول ما كتبه الأستاذ سليمان دنيا في كتابه «الحقيقة في نظر الغزالي»، ص ٨٧ وما بعدها. وانظر خاصة: ص ١٢٨ ـ ١٣٤، القاهرة ١٩٤٧م؛ والثاني هو: مقالة الأستاذ وات (Wat (M.W في مجلة: ;Journal of the Royal Asiatic Society بعنوان: .The Authenticity of the works attributed to al-Ghazali London, 1952, PP. 24 - 25.

(٢) (ن)، (م): «كما قد بسط في موضعه».

(٣) (أ)، (ب): «ويمكن»، وهو خطأ.

(٤) (ن)، (م): «حيا عالماً قادراً».

(٥) «الوجه»: زيادة في (أ)، (ب).

الفلاسفة فهم مثبتون للصفات، كما قد نقلنا أقوالهم في غير هـٰذا الموضع، وكذلك كثير من أئمتهم المتأخرين؛ كأبي البركات وأمثاله.

وأيضاً، فنفاة الصفات منهم - كابن سينا وأمثاله - متناقضون يجمعون بين نفيها وإثباتها، كما قد بسط [الكلام عليهم][(١)] في غير هـٰذا الموضع. فإن كانوا مثبتيها فهم كسائر المثبتين؛ وإن كانوا نفاة، قيل لهم: أما السلب فعدم محض، وأما الإضافة مثل كونه فاعلاً أو مبدءاً[(٢)]، فإما أن تكون وجوداً أو عدماً؛ فإن كانت وجوداً لأنها من مقوله «أن يفعل وأن ينفعل» - وهـٰذه المقولة من جملة الأجناس العالية العشرة التي هي أقسام الموجودات - كانت الإضافة التي يوصف بها وجوداً، فكانت صفاته الإضافية وجودية قائمة به. وإن كانت الإضافة[(٣)] عدماً محضاً، فهي داخلة في السلب، فجَعْلُ الإضافة قسماً ثالثاً، ليس وجوداً ولا عدماً، خطأ.

وحينئذ، فإذا[(٤)] لم يثبتوا صفة ثبوتية، لم تكن ذاته مستلزمة لشيء[(٥)] من/ الصفات إلَّا أمراً عدمياً، وأما المخلوقات فإنها موجودات: جواهر وأعراض. ١/ ٢٦٩
ومعلوم أن اقتضاء الواجب وغير الواجب للعدم المحض، ليس كاقتضائه للوجود، وسواء سمِّيَ ذلك استلزاماً أو إيجاباً أو فعلاً أو غير ذلك، فإن وجود الشيء يستلزم عدم ضده، ولا يقول عاقل: إنه فاعل لعدم ضده. ووجود الشيء يناقض عدم نفسه، ولا يقول عاقل: إن وجوده هو الفاعل لعدم عدمه[(٦)]، فإن عدم عدمه هو وجوده، ووجوده واجب لا يكون مفعولاً ولا معلولاً.

وأيضاً، فالعدم المحض إما أن لا يكون له علة، [كما هو][(٧)] عند جمهور العقلاء؛ وإما أن يُقال: علته عدم علة وجوده[(٨)]، فيجعل علة العدم عدماً، ولا يجعل للعدم الممكن علة وجودية، فالعدم الواجب أولىٰ ألَّا يفتقر إلىٰ علَّة وجودية [فإن العدم الواجب اللازم لذاته عدم واجب، فلا يحتاج إلىٰ علة وجودية][(٩)]، فإن العدم الواجب يتصف به الممتنع، والممتنع الذي يمتنع وجوده لا يفتقر إلىٰ علَّة وجودية، وعدم وجود الربّ[(١٠)] ممتنع لنفسه، كما أن وجود الرَّب واجب لنفسه،

---

(١) عبارة «الكلام عليهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «ومبدءاً».
(٣) (ن)، (م): «الإضافات».
(٤) (ن)، (م): «إذا».
(٥) (ن)، (م): «بشيء».
(٦) (أ)، (ب): «هو الفاعل لعدمه».
(٧) «كما هو»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ). والمثبت من (ب).
(٨) (ن)، (م): «علته علة عدم وجوده».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «وعدم (ما يناقض) وجود الرب».

فلا يكون له علَّة.

الخامس

الوجه الخامس: قوله: «والصفات والأحوال والأحكام[(١)] علىٰ اختلاف آراء المتكلمين في ذلك».

١/ ٢٧٠ الردّ عليه

/ **فيُقال له:** إثبات الصفات لله هو مذهب جماهير الأمة ـ سلفها وخلفها ـ، وهو مذهب الصحابة والتابعين [لهم بإحسان][(٢)]، وأئمة المسلمين المتبعين[(٣)]، وأهل السنة والجماعة، وسائر طوائف أهل الكلام، مثل الهشامية[(٤)]، والكرَّامية، والكُلَّابية، والأشعرية، وغيرهم. وإنَّما نازع[(٥)] في ذلك الجهمية، وهم عند سلف الأمة وأئمتها [وجماعتها][(٦)] من أبعد الناس عن الإيمان بالله ورسوله، ووافقهم المعتزلة ونحوهم ممن هم عند الأمة مشهورون بالابتداع.

وأمَّا الأحكام فهي الحكم علىٰ الله بأنه حي عالم قادر، وهٰذا هو الخبر عنه بذلك، وهٰذا تثبته المعتزلة كلهم[(٧)] مع سائر المثبتة. لكن غلاة الجهمية ينفون أسماءه ويجعلونها مجازاً، فيجعلون الخبر عنه كذلك، وهٰؤلاء هم من النفاة، وعلىٰ قولهم: فالذات لم تقتض شيئاً؛ لأنَّ كلام المخبرين وحكمهم أمر قائم بهم، ليس قائماً بذات الرب. وأما من لم يثبت الأحكام[(٨)] كأبي هاشم[(٩)] وأتباعه، فهٰؤلاء

١/ ٢٧١ يقولون: هي لا موجودة،/ ولا معدومة[(١٠)] فلا يجعل ذلك كالموجودات.

بقي الكلام علىٰ مثبة الصفات الذين يقولون: صفاته موجودة قائمة به[(١١)]، ومخلوقاته موجودة بائنة[(١٢)] عنه، فهٰؤلاء عندهم صفاته واجبة الثبوت يمتنع عليها

---

(١) (أ)، (ب): «والأحكام والأحوال». (٢) «لهم بإحسان»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن): «المثبتين». وسقطت الكلمة من (م).
(٤) والمقصود بهم هنا: أتباع هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي، وسبق الكلام عليهم. انظر: ص(١/ ٥٤).
(٥) (ن)، (م): «ينازع». (٦) «وجماعتها»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «كلها».
(٨) (ن)، (م): «الأحوال»، وهو خطأ. وقد يكون الصواب: «وأما من يثبت الأحوال..».
(٩) هو: أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي، كان هو وأبوه من كبار معتزلة البصرة، والفرقة التي تنسب إليه هي فرقة «البهشمية»، والتي تنسب إلىٰ أبيه هي: «الجبائية»، وقد توفي سنة ٣٢١هـ. انظر عنه: وفيات الأعيان (٢/ ٣٥٥)؛ تاريخ بغداد (١١/ ٥٥ـ٥٦)؛ ميزان الاعتدال (٣/ ٦١٨)؛ الخطط للمقريزي (٢/ ٣٤٨)؛ الأعلام (٤/ ١٣٠ـ١٣١). وانظر عن البهشمية: الملل والنحل (١/ ١١٨ـ١٢٩)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١١١ـ١١٩؛ التبصير في الدين، ص ٥٣، ٥٤.
(١٠) (ب) فقط: «لا معدومة ولا موجودة».
(١١) (ن): «صفاته موجودة قائمة»؛ (أ)، (ب): «صفاته قائمة موجودة به». والمثبت من (م).
(١٢) (ن)، (م): «ثابتة»، وهو خطأ.

العدم، لا يُقال إنها يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة، كما يُقال مثل ذلك في الممكنات التي أبدعها، ولا يقولون: إن الصفات لها ذوات ثابتة غير وجودها، وتلك الذوات تقبل الوجود والعدم، كما يقول ذلك من يقوله في الممكنات المفعولة. فتبيَّنَ أن تمثيل صفاته بمخلوقاته(١) في غاية الفساد على قول كل طائفة.

السادس الوجه السادس: قوله: «ليس شيء منها واجب الثبوت بأعيانها، بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها(٢)، وواجبة الثبوت نظراً إلى ذات واجب الوجود»؛ كلام ممنوع بل باطل. بل الصفات ملازمة للذَّات(٣) لا يمكن وجود الذات بدون صفاتها اللازمة، ولا وجود الصفات اللازمة بدون الذات، وكل منهما لازم للآخر ملزوم
١/ ٢٧٢ له، ودعوى المدعي أن/ الذات هي واجبة الوجود دون الصفات ممنوع وباطل، وهو
ص ٢٦ بمنزلة قول من يقول: «الصفات / واجبة الوجود دون الذات، لكن الذات واجبة، نظراً إلى وجوب الصفات»، سواء فسّروا(٤) واجب الوجود بالموجود نفسه(٥)، أو بما لا يقبل العدم، أو بما لا فاعل له ولا علَّة فاعلة، أو نحو ذلك، وإنَّما يفترقان إذا فُسِّرَ الواجب بالقائم بنفسه والممكن بالقائم بغيره، ومعلوم أن تفسيره بذلك باطل ووضع محض، وغايته منازعة لفظية لا فائدة فيها.

السابع الوجه السابع: قوله: «فثبت أن التأثير لا يتوقف على سبق العدم»، فيُقال له(٦): هٰذا إنَّما يصحّ إذا كانت الذات المستلزمة لصفاتها هي المؤثرة في الصفات.

وحينئذٍ، فلفظ «التأثير» إن أُريدَ به الاستلزام، فكلاهما مؤثر في الآخر؛ إذ هو مستلزم له، فيلزم أن يكون كل منهما واجباً بنفسه لا ممكناً(٧) وهو باطل، وإن أُريد بلفظ «التأثير» أن أحدهما أبدع الآخر أو فعله أو جعله موجوداً ونحو ذلك مما يُعقل(٨) في إبداع المصنوعات، فهٰذا باطلٌ؛ فإن عاقلاً لا يقول: إن الموصوف أبدع صفاته اللازمة(٩) ولا خلقها ولا صنعها ولا فعلها ولا جعلها موجودة ولا نحو ذلك

---

(١) (ن): «المخلوقاته»، وهو خطأ.
(٢) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها»، وانظر إلى ما سبق أن ذكرناه عند نقل كلام الرازي في البرهان السابع (ص١٦٤ ت٧).
(٣) (ن) فقط: «لذات».
(٤) (ن)، (م): «فسر».
(٥) (ن)، (م): «بنفسه».
(٦) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «فيلزم أن يكون كل منهما واجباً بنفسه (لا واجباً بغيره ممكنا) لا ممكناً.. إلخ». والصواب ما أثبتناه.
(٨) (ن) فقط: مما يفعل»، وهو تحريف.
(٩) (ن) فقط: «الملازمة».

مما يدل على هـٰذا المعنى.

١/ ٢٧٣ / بل ما يحدث في الحي من الأعراض والصفات بغير اختياره، مثل الصحة والمرض والكِبَر ونحو ذلك، لا يقول عاقل إنه فعل ذلك أو أبدعه أو صنعه، فكيف بما يكون من الصفات لازماً [له][1] كحياته ولوازمها! وكذلك لا يقول عاقل هـٰذا في غير الحي مثل الجماد[2] والنبات وغيرهما من الأجسام، لا يقول عاقل إن شيئاً من ذلك فعل قدره اللازم وفعل تخيره[3] وغير ذلك من صفاته اللازمة[4]، بل العقلاء كلهم المثبتون للأفعال الطبيعية والإرادية، والذين لا يثبتون إلّا الإرادية ليس فيهم من يجعل ما يلزم الذات من صفاتها مفعولاً لها لا بالإرادة ولا بالطبع، بل يفرقون بين آثارها الصادرة عنها التي هي أفعال لها ومفعولات، وبين صفاتها اللازمة لها، بل[5] وغير اللازمة.

وقد يكون للذات تأثير في حصول بعض صفاتها العارضة، فيُضاف ذلك إلى فعلها لحصول ذلك به، كحصول العلم بالنظر والاستدلال، وحصول الشبع والرِّيِّ بالأكل والشرب، بخلاف اللازمة وما يحصل بدون قدرتها وفعلها واختيارها[6]، فإنَّ هـٰذا لا يقول عاقل: إنها مؤثرة فيه وإنه من أثرها، بل يقول: إنه لازم لها وصفة لها، وهي مستلزمة له وموصوفة به، وقد يقول: إن ذلك مقوِّم لها ومتمم لها ونحو

١/ ٢٧٤ ذلك. وهم يسلمون/ أن فاعل الشيء هو فاعل صفاته اللازمة لامتناع فعل الشيء بدون صفاته[7] اللازمة.

وأيضاً فالذات مع تجردها عن الصفات يمتنع أن تكون مؤثرة في شيء، فضلاً عن أن تكون مؤثرة في صفات نفسها، فإن شرط كونها مؤثرة، أن تكون حية عالمة قادرة[8]، فلو كانت هي المؤثرة في كونها حيَّة عالمة قادرة، لكانت مؤثرة بدون اتصافها بهـٰذه الصفات، وهـٰذا مما يُعلم امتناعه بصريح العقل. بل صفاتها اللازمة لها أكمل من كل موجود، فإذا امتنع أن يُؤثِّر في شيء من الموجودات بذات مجردة عن هـٰذه الصفات، فكيف يُؤثِّر في هـٰذه الصفات بمجرد هـٰذه الذات[9]؟

---

(١) «له»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «الجمادات».
(٣) (ن)، (م): «خيره»، وهو تحريف.
(٤) هـٰذه الجملة الأخيرة «لا يقول عاقل . . . اللازمة»، تحتاج إلى تأمّل وأخشى أن يكون في عبارتها نقص أو تحريف.
(٥) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب) (٦) (ن)، (م): «باختيارها».
(٧) (ن)، (م): «صفاتها»، وهو تحريف. (٨) «قادرة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «فكيف تؤثر [م: يؤثر] في هـٰذه الصفات مجردة هـٰذه الذات».

فتبيَّن أنه ليس هٰهنا تأثير بوجه من الوجوه في صفاتها، إلَّا أن يُسمَّىٰ المسمَّىٰ الاستلزام تأثيراً، كما تقدَّم. وحينئذٍ فيُقال له: مثل هٰذه المسائل العظيمة لا يمكن التعويل فيها علىٰ مجرد الألفاظ، فإن تسميتك لاستلزام[1] الذات المتصفة بصفاتها اللازمة لها تأثيراً، لا يوجب أن يجعل هٰذا كإبداعها لمخلوقاتها؛ فهب أنك سميت كل استلزام تأثيراً، لكن دعواك بعد هٰذا أن المخلوق المفعول ملازم لخالقه وفاعله، مما يُعلم فساده ببديهة العقل، كما اتفق علىٰ ذلك جماهير العقلاء من الأولين والآخرين. وأنت لا تعرف هٰذا في شيء من الموجودات، لا يُعرَف قط شيء أبدع
٢٧٥/١ شيئاً وهو مقارن له بحيث يكونان متقارنين في الزمان/ لم يسبق أحدهما الآخر، بل من المعلوم بصريح العقل أن التأثير الذي هو إبداع الشيء وخلقه وجعله موجوداً، لا يكون إلَّا بعد عدمه، وإلَّا فالموجود الأزلي الذي لم يزل موجوداً، لا يفتقر قط إلىٰ مبدع خالق يجعله موجوداً، ولا يكون ممكناً يقبل الوجود والعدم، بل ما وجب قِدَمه امتنع عدمه، فلا يمكن أن يقبل العدم.

الثامن **الوجه الثامن:** أن تسمية تأثير الرب في مخلوقاته فعلاً وصنعاً وإبداعاً وإبداءً وخلقاً وبرءاً[2] وأمثال ذلك من العبارات، هو مما تواتر عن الأنبياء، بل[3] ومما اتفق عليه جماهير العقلاء، وذلك من العبارات التي تتداولها الخاصة والعامة تداولاً كثيراً. ومثل هٰذه العبارات لا يجوز أن يكون معناها المراد بها، أو الذي وُضِعَت له، ما[4] لا يفهمه إلَّا الخاصة، فإن ذلك يستلزم أن لا يكون جماهير الناس يفهم بعضهم عن بعض ما يعنونه بكلامهم، ومعلوم أن المقصود من الكلام الإفهام.

وأيضاً، فلو كان المراد بها غير المفهوم منها، لكان الخطاب بها تلبيساً[5] وتدليساً وإضلالاً.

وأيضاً، فلو قدّر أنهم أرادوا بها خلاف المفهوم، لكان ذلك مما يعرفه خواصهم.

٢٧٦/١ ومن المعلوم بالاضطرار أن خواص الصحابة وعوامهم كانوا يقرُّون/ أن الله خالق كل شي [ومليكه][6]، وأن الله خلق السمٰوات والأرض في ستة أيام،

(١) (ن)، (م): «لا تستلزم»، وهو تحريف.
(٢) (ب) فقط: «وبدءًا».
(٣) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «كما»، وهو خطأ. وسقطت «له» في (أ).
(٥) (ن)، (م): «تلبيسات».
(٦) «ومليكه»: زيادة في (أ)، (ب).

وأنه خلق السمٰوات والأرض وما بينهما، فحدثت [هـٰذه](١) المخلوقات بعد أن لم تكن.

وإذا كان كذلك، حصل لنا علم بمراد الأنبياء وجماهير العقلاء بهـٰذه العبارات، واستفدنا بذلك(٢) أن من قصد بها غير هـٰذا المعنىٰ، لم يكن موافقاً لهم في المراد بها، فإذا ادَّعىٰ أن مرادهم هو مراده في كونها ملازمة للرب أزلاً وأبداً، عُلِمَ أنه كاذب علىٰ الأنبياء وجماهير(٣) العقلاء كذباً صريحاً.

كما يصنعون مثل ذلك في لفظ «الإحداث»، فإن الإحداث معناه معقول عند الخاصة والعامة، وهو مما تواتر معناه في اللغات كلها. وهـٰؤلاء جعلوا لهم وضعاً(٤)
ظ ٢٦ مبتدعاً، فقالوا: الحدوث / يُقال علىٰ وجهين: أحدهما: زماني، ومعناه: حصول الشيء بعد أن لم يكن له وجود في زمان سابق. والثاني: أن لا يكون الشيء مستنداً إلىٰ ذاته(٥) بل إلىٰ غيره، سواء كان ذلك الاستناد مخصوصاً بزمان معين، أو كان مستمراً في [كل](٦) الزمان. قالوا: وهـٰذا هو الحدوث(٧) الذاتي.

١/ ٢٧٧ / وكذلك «القِدَم» فسروه بهـٰذين المعنيين، وجعلوا القِدَم(٨) بأحد معنييه معناه معنىٰ الوجوب. قالوا: والدليل علىٰ إثبات الحدوث الذاتي: أن كل ممكن لذاته فإنه لذاته(٩) يستحق العدم، ومَنْ غيره يستحق الوجود، وما(١٠) بالذات أقدم مما بالغير، فالعدم في حقه(١١) أقدم من الوجود تقدماً بالذات، فيكون محدثاً [حدوثاً](١٢) ذاتياً.

وقد أورد عليهم الرازي سؤالاً، وهو: أنه لا يجوز أن يُقال: الممكن يستحق العدم من ذاته، فإنه لو استحق العدم من ذاته لكان ممتنعاً لا ممكناً، بل الممكن يصدق عليه أنه ليس من حيث هو موجود، ولا يصدق عليه أنه من حيث هو ليس بموجود والفرق بين الاعتبارين معروف. بل كما أن الممكن يستحق الوجود من وجود علته، فإنه يستحق العدم من عدم علته، وإذا كان استحقاقه الوجود والعدم من الغير(١٣)،

(١) «هذه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «ومستندنا لذلك».
(٣) (ن)، (م): «وجمهور».
(٤) (ن): «لفظا»؛ (م): «وصفا».
(٥) (ب): «أن لا يكون للشيء مستنداً إلىٰ ذاته»؛ (أ): «أن لا يكون للشيء مستندا إلىٰ ذاته».
(٦) «كل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «الحادث».
(٨) (أ)، (ب): «القديم».
(٩) «لذاته»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن) فقط: «وأما»، وهو تحريف.
(١١) (ن): «فالقدم في حقه»؛ (م): «فما تقدم في حقه».
(١٢) «حدوثا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) (ن)، (م): «من العين»، وهو تحريف.

ولم يكن واحد منهما من مقتضيات الماهية، لم يكن لأحدهما تقدم على الآخر، فإذن لا يكون لعدمه تقدم ذاتي على وجوده.

قال(١): «ولعل المراد من هٰذه الحجَّة [هو](٢) أن الممكن يستحق/ من ذاته لا استحقاقية الوجود والعدم، وهٰذه اللااستحقاقية(٣) وصف عدمي سابق على الاستحقاق، فتقرر(٤) الحدوث الذاتي من هٰذا الوجه». ٢٧٨/١

فيُقَال: هٰذا السؤال سؤال صحيح يبين بطلان قولهم مع ما سلَّمه لهم من المقدمات الباطلة، فإن هٰذا الكلام مبني على أن المعين في الخارج ذات تقبل الوجود والعدم، غير الوجود الثابت في الخارج، وهٰذا باطلٌ؛ ومبني [أيضاً](٥) على أن عدم الممكن معلل بعدم علته، وهو باطل.

وأمَّا الاعتذار بأن المراد أنه(٦) لا يستحق من ذاته وجوداً أو عدماً.

فيُقَال: إذا قدّر أن هٰذا هو المراد لم يكن مستحقاً للعدم بحال، فإن نفسه لم تقتض وجوده ولا عدمه، ولكن غيره اقتضى وجوده ولم يقتض عدمه، فيبقى العدم لم يحصل من نفسه ولا من موجود آخر بخلاف الوجود، فلا يكون عدمه سابقاً لوجوده بحال.

وقوله: «اللااستحقاقية(٧) وصف عدمي»، جوابه: أن هٰذا العدمي هو عدم النقيضين جميعاً: الوجود والعدم، ليس هو عدم الوجود فقط، والنقيضان [لا يرتفعان كما](٨) لا يجتمعان، فيمتنع أن يُقال: [إن](٩) ارتفاع النقيضين جميعاً سابق(١٠) لوجوده. وإن أُريد أنه ليس واحد من/ النقيضين منه، فهٰذا حقّ وليس فيه سبق أحدهما للآخر. ٢٧٩/١

وهم يقولون: عدمه سابق لوجوده، مع أنه موجود دائماً؛ فعلمت أنهم مع قولهم إن الممكن قديم أزلي، يمتنع أن يكون هناك عدم يسبق وجوده بوجه من الوجوه،

---

(١) لم يبين ابن تيمية من القائل، والكلام التالي ليس كلام الرازي ولم يرد في البرهان السابع، ولعله من كلام بعض المتكلمين مثل الآمدي أو غيره.

(٢) «هو»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) (ن)، (م)، (أ): «وهذه الاستحقاقية»، وهو خطأ. وسترد العبارة بعد سطور كما أثبتها هٰهنا.

(٤) (ن): «فتقدر»؛ (م): فيقدر».

(٥) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) (ن): «المراد به أنه»؛ (م): «المراد منه أنه»، وعلى: «منه» شطبٌ.

(٧) (ن)، (أ): «لا استحقاقية»؛ (م): «لاستحقاقية». والمثبت من (ب).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٩) «إن»: ساقطة من (ن) فقط.

(١٠) (ن)، (م): «سابقان».

وإنَّما كلامهم جمع بين النقيضين في هٰذا وأمثاله، فإن مثل هٰذا التناقض كثير في كلامهم. ولكن الإمكان الذي أثبته جمهور العقلاء وأثبته قدماؤهم - أرسطو وأتباعه - هو إمكان أن يوجد الشيء وأن يعدم، وهٰذا الإمكان مسبوق بالعدم سبقاً حقيقياً، فإن كل ممكن محدَث كائن بعد أن لم يكن، وبسط هٰذه [الأمور] له[1] موضع آخر.

والمقصود هنا: أنهم أفسدوا الأدلة السمعية بما أدخلوه فيها من القرمطة وتحريف الكلم عن مواضعه، كما أفسدوا الأدلة العقلية[2] بما أدخلوه فيها من السفسطة وقَلْبُ الحقائق المعقولة عما هي عليه، وتغيير فطرة الله التي فطر الناس عليها. ولهٰذا يستعملون الألفاظ المجملة والمتشابهة؛ لأنها أدخل في التلبيس والتمويه، مثل: لفظ «التأثير» و«الاستناد» ليقولوا: ثبت أن[3] ما هو ممكن الثبوت لما هو هو، يجوز[4] استناده إلىٰ مؤثر يكون دائم الثبوت مع الأثر. والمراد في الأصل الذي قاسوا عليه علىٰ قولهم: إنه عدم لازم لوجوده في الفرع، أنه مبدَع لمبدع ومخلوق لخالق؛ فأين هٰذا الاستناد من هٰذا الاستناد؟ وأين هٰذا التأثير من هٰذا التأثير؟

ألتاسع ١/ ٢٨٠ **الوجه التاسع**[5]: أن يُقال: حقيقة هٰذه الحجة هي قياس مجرد بتمثيل/ مجرد خال عن الجامع، فإن المدَّعي يدَّعِي أنه لا يُشترط في فعل الرب تعالىٰ أن يكون بعد عدم، كما أن صفاته لازمة لذاته بلا سبق عدم، وصاغ ذلك بقياس شمول بقوله: «إن التأثير لا يشترط فيه سبق العدم».

الردّ عليه **فيُقال له**: لا نسلم أن بينهما قدراً مشتركاً كما يدلّ عليه ما ذكرته من اللفظ، بل لا نسلم أن بينهما قدراً مشتركاً يخصهما، بل القدر المشترك الذي بينهما يتناول كل لازم لكل ملزوم، فيلزمه أن يجعل كل لازم مفعولاً لملزومه، وإن سلمنا أن بينهما قدراً مشتركاً، فلا نسلم أنه مناط الحكم في الأصل حتىٰ يلحق به الفرع.

وإن ادَّعىٰ ذلك دعوىٰ كلية، وصاغه بقياس[6] شمول. قيل له: الدعوىٰ الكلية لا تثبت بالمثال الجزئي، فهب أن ما ذكرته في الأصل أحد أفراد هٰذه القضية الكلية، فَلِمَ قلت: إن سائر أفرادها كذلك؟ غايتك أن ترجع إلىٰ قياس التمثيل، ولا حجة

---

(١) (ن)، (م): «وبسط هذا له..».
(٢) (ن) فقط: «القطعية».
(٣) «أن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «بجواز»؛ (ن)، (ش): «يجوز»، وهو الصحيح. وقد سبق أن ذكرناه.
(٥) (ن)، (م): «السابع»، وهو خطأ.
(٦) (ن)، (م): «قياس».

معك على صحته هنا، ثم بعد هٰذا نذكر نحن الفروق الكثيرة المؤثرة. وهٰذا الوجه يتضمن الجواب من وجوه متعددة.

قال الرازي:

البرهان الثامن

«**البرهان الثامن:** لوازم الماهية معلولة لها وهي غير متأخرة عنها زماناً، فإن كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ليس إلَّا لأنه مثلث، وهٰذا الاقتضاء[١] من لوازم المثلث[٢]. بل نزيد فنقول: إن الأسباب مقارنة/ لمسبباتها مثل الإحراق يكون مقارناً ١/ ٢٨١ للاحتراق، والألم عقيب[٣] سوء المزاج أو تفرق الاتصال. بل نذكر شيئاً لا ينازعون فيه[٤] ليكون أقرب إلى الغرض، وهو كون العلم علَّة للعالمية والقدرة للقادرية عند من يقول به، وكل ذلك[٥] يوجد مقارنة لآثارها غير متقدمة عليها[٦]؛ فعلمنا أن مقارنة الأثر / والمؤثر في الزمان لا تُبطل جهة الاستناد والحاجة». ص ٢٧

الردّ عليه

والجواب أن يُقال: إن أُريد بالماهية[٧] ما هو موجود في الخارج مثل المثلثات الموجودة، فصفات تلك الماهية[٨] اللازمة لها ليست صادرة عنها. بل الفاعل للملزوم هو الفاعل للصفة اللازمة له القائمة به، ويمتنع فعله لأحدهما بدون الآخر. ومن قال: إن الموصوف علَّة للازمه، فإن أراد بالعلة أنه ملزوم فلا حجَّة له فيه، وإن أراد أنه فاعل أو مبدع أو علة فاعلة، فقوله معلوم الفساد ببديهة العقل، فإن الصفات القائمة بالموصوف اللازمة له إنَّما يفعلها من فعل الموصوف، فإنه يمتنع فعله للموصوف بدون فعله لصفته اللازمة [له][٩]. وإن أُريد بالماهية ما يُقدَّر في الذهن فتلك صورة[١٠] علمية، والكلام فيها كالكلام في الخارجية. / فالفاعل للملزوم هو ١/ ٢٨٢ الفاعل للازمه، لم يكن الملزوم علة فاعلة للازم.

وقولهم: «هٰذا الاقتضاء من لوازم المثلث»، إن أرادوا بالاقتضاء والتعليل

---

(١) (ن): «وهو الاقضاء»؛ (م): «وهو الاقتضاء»، وكلاهما تحريف.
(٢) تمام الكلام في (ش) ص ٤٩١: «.. ليس إلا لأنه مثلث، فإنه لو كان لأمر منفصل لصح أن يوجد المثلث لا على هذه الصفة. ثم إن اقتضاء الماهيات لهذه اللوازم ليس بعد تقدم زمان وجدت فيه عارية عن هذا الاقتضاء، فإنا لا نفرض زماناً إلّا والمثلث يقتضي هذا الاقتضاء. بل نزيد فنقول.. إلخ».
(٣) (أ)، (ب): «عقب».
(٤) (ش) ص ٤٩١: «بل نذكر شيئاً (مما) لا ينازعون فيه».
(٥) (ن)، (م): «وكذلك»؛ (ش): «فكل ذلك».
٦) (أ): «يوجد مقارنا لآثارها غير متقدمة عليها»؛ (ب): «يوجد مقارنا لآثارها غير متقدم عليها».
(٧) (أ)، (ب): «بالماهيات».
(٨) «الماهية»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «له»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «صور».

الاستلزام، فهو حق ولا حجَّة فيه، وإن أرادوا أنه علَّة فاعلة[١]، فهـٰذا معلوم الفساد. وأما الأسباب والمسببات الموجودة في الخارج، كما في سوء المزاج والألم، فمن الذي سلم أن زمانهما واحد؟ والمستدلون أنفسهم قد قالوا في حجتهم: إن وجود الألم عقب سوء المزاج، وما يوجد عقب الشيء يكون وجوده بعده، لكن غايته أن يكون بلا فصل، لكن لا يكون معه في الزمان، فإن ما مع الشيء في الزمان لا يُقال إنه [إنَّما][٢] يوجد عقبه.

وهـٰكذا القول في كل الأسباب، لا نسلم أن زمان وجودها كلها هو زمان وجود المسببات، بل لا بد من حصول تقدم زماني[٣]، وكذلك الكسر والانكسار والإحراق والاحتراق، فإن الكسر هو فعل الكاسر الذي يقوم به مثل الحركة القائمة بالإنسان، والانكسار هو التفرق الحاصل بالمكسور، وذلك يحصل بحركة في زمان، ومعلوم أن زمان تلك الحركة قبل زمان هـٰذه، لكن قد يتصل الزمان بالزمان، والمتصل يُقال إنه معه، لكن فرق بين [ما يكون زمانهما واحداً][٤] وما يكون زمانهما متعاقباً.

ومن الأسباب ما يقتضي مسببه شيئاً فشيئاً، فإذا كمل السبب كمل مسببه، مثل
١/٢٨٣ الأكل والشرب مع الشبع والرِّيِّ والسُّكْرِ، فكلما حصل بعض/ الأكل حصل جزء من الشبع، [لا يحصل المسبب إلَّا بعد حصول السبب لا معه][٥].

وهـٰذا قول جماهير العقلاء من أهل الكلام والفقه والفلسفة وغيرهم، يقرُّون بأن المسبَّب يحصل عقب السبب، ولهـٰذا كان أئمة الفقهاء [وجماهيرهم][٦] على أنه إذا قال: إذا مات أبي فأنت حرَّة أو طالق [أو غيرهما][٧]، أنه إنَّما يحصل المسبَّب عقب الموت لا مع الموت، وشذ بعض المتأخرين فظن حصول الجزاء مع السبب، وقال: إنَّ هـٰذا بمنزلة العلَّة مع المعلول، وأن المعلول يحصل زمن العلَّة.

ولفظ «العلَّة» مجملٌ يُراد به المؤثر في الوجود ويُراد به الملزوم، فإذا سلِّم الاقتران[٨] في الثاني لم يُسلَّم الاقتران[٨] في الأول، فلا يُعرف في الوجود مؤثر في

---

(١) (ن) فقط: «لازمة».
(٢) «إنَّما»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن) فقط: «زمان».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ): «لا يحصل السبب إلا بعد حصول المسبب لا معه»، وهو تحريف. والمثبت من (ب).
(٦) «وجماهيرهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «أو غيرهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (ن) فقط: «الافتراق»، وهو تحريف.

وجود غيره مقارن له في الزمان من كل وجه، [بل][1] لا بد أن يتقدم عليه زماناً، ولا بد أن يحصل وجوده بعد عدم، ولهٰذا جعل الفلاسفة العدم من جملة المبادئ، كما قد ذكرنا كلامهم.

ومما يمثلون به حصول الصوت مع الحركة، كالطنين مع النقرة[2] وأن المسبب هنا مع السبب. وهٰذا أيضاً ممنوع، فإن وجود الحركة التي هي / سبب الصوت، ١/ ٢٨٤
يتقدم وجود الصوت، [وإن كان وجود الصوت][3] متصلاً بوجود الحركة لا ينفصل عنه، لكن المقصود أنه لا يكون إلَّا بعده، وليس أول زمن الحركة يكون أول زمن الصوت، بل لا بد من وجود الحركة والصوت يعقبها. ولهٰذا يعطف المسبب علىٰ السبب بحرف الفاء الدَّالة علىٰ التعقيب، فيُقال: كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، ويُقال: ضربته بالسيف فمات أو فقتلته، وأكل فشبع وشرب فروي، وأكل حتىٰ شبع وشرب حتىٰ روي، ونحو ذلك. فالكسر والقطع فعل يقوم بالفاعل، مثل أن يضربه بيده أو بآلة معه، فإذا وصل إليه الأثر انكسر وانقطع، فأحدهما يعقب الآخر، لا يكون أول زمان هٰذا أول زمان هٰذا، ولا آخر زمان هٰذا آخر زمان هٰذا، بل يتقدم زمان السبب ويتأخر زمان المسبَّب.

ولهٰذا تنازع الناس في المسبَّب المتولد عن فعل الإنسان، فقالت طائفة: هو فعله. وقالت طائفة: هو فعل الربّ. وقالت طائفة: بل الإنسان مشارك في فعله. وهو حاصل بفعله وبسبب آخر، مثل خروج السهم من القوس، ومثل حصول الشبع والري بالأكل والشرب. ولولا تقدّم السبب علىٰ المسبَّب لم يحصل هٰذا النزاع، فإن السبب حاصل في العبد في محل قدرته وحركته، والمسبب حاصل في غير محل قدرته وحركته. ومن هٰذا الباب حركة الكم مع حركة اليد، وحركة آخر الحبل مع حركة أوله، ونظائره كثيرة.

فعُلِم أنهم لم يجدوا في الوجود مفعولاً يكون زمانه زمان فاعله بلا[4]/ تأخّر ١/ ٢٨٥
أصلاً، لا مع الاتصال ولا مع الانفصال، كما يدَّعونه في فعل رب العالمين، خالق كل شيء ومليكه، من أن السمٰوات لم تزل معه مقارنة له في الزمان، زمان وجودها هو زمان وجوده، لا يجوز أن يتقدم عليها بشيء من الزمان البتة.

---

(١) «بل»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (ن) فقط: «البقرة»، وهو تحريف.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٤) (أ)، (ب): «لا».

وأما ما ذكره من كون العلم علَّة للعالمية، فهـٰذا أولاً قول مثبتي الأحوال؛ كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلىٰ[١] وقبلهما أبو هاشم، وجمهور النظَّار يقولون: إن العلم هو العالمية، وهـٰذا هو الصواب. وعلىٰ قول أولئك فلا يقولون إن العلم هنا علة فاعلة لا بإرادة ولا بذات ولا بغير ذلك، بل المعلول عندهم لا يوصف بالوجود فقط، ومعنىٰ العلَّة عندهم: الاستلزام، وهـٰذا لا نزاع فيه.

قال الرازي:

التاسع «**البرهان التاسع:** هو أن الشيء حال اعتبار وجوده، من حيث هو موجود، واجب الوجود لامتناع عدمه مع وجوده[٢]، وكذلك هو في حال عدمه واجب

ظ ٢٧ العدم، لامتناع كونه موجوداً / معدوماً[٣]. والحدوث عبارة عن ترتّب هاتين

١/ ٢٨٦ الحالتين، فإذا كانت الماهية[٤] [في كلتا الحالتين][٥]/ علىٰ كلتا الصفتين واجبة، فالماهية من حيث هي واجبة غير مفتقرة إلىٰ مؤثر، فإن الواجب[٦] من حيث هو واجب يمتنع استناده[٧] إلىٰ المؤثر، فإذن[٨] الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة، فإن لم[٩] تعتبر الماهية من حيث هي هي، لم يرتفع الوجوب، أي: وجوب الوجود في زمنه ووجوب العدم في زمنه، وهو بهـٰذا الاعتبار [لا][١٠] يحتاج إلىٰ المؤثر، فعلمنا أن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة؛ وإنَّما المحوج هو الإمكان».

الرد عليه من وجوه: **والجواب:** أن في هـٰذه الحجَّة مغالطات متعددة، وجوابها من وجوه:

الأول **أحدها:** أن يُقال: هب أنه في حال وجوده واجب الوجود لكنه واجب الوجود

---

(١) (أ)، (ب): «كالقاضيين أبي بكر وأبي يعلىٰ».

(٢) «لامتناع عدمه مع وجوده»: عبارة الرازي في (ش) ص ٤٩١: «فإن الشيء حال وجوده لا يمكن أن لا يكون موجوداً».

(٣) (ش): «وكذلك حال عدمه من حيث أنه معدوم يكون واجب العدم؛ لأنه حال العدم لا يمكن إلا أن يكون معدوماً».

(٤) (ش): «... عن ترتب هاتين الحالتين لو نظرنا إليهما وأخذنا الماهية من حيث أنها في حالة كذلك وفي حالة أخرىٰ كذلك، كانت الماهية في كلتا الحالتين علىٰ كلتا الصفتين واجبة والماهية.. إلخ».

(٥) «الحالتين»: كذا في (ش) ص ٤٩٢؛ (أ)، (ب): «الصفتين (وهو خطأ)؛ (ن)، (م) ساقطة.

(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الواجب»؛ (ش): «الشيء».

(٧) (ش)، (أ)، (ب)، (م): «استناده»؛ (ن): «اسناده».

(٨) (ش)، (ن)، (م): «فإذن»، (أ)، (ب): «فإن».

(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فإن لم»؛ (ش): «فإذن ما لم».

(١٠) «لا»: ساقطة من النسخ الأربع. وأثبتها من (ش) (١/ ٤٩٢).

بغيره، وذلك [لا][(١)] يناقض كونه مفتقراً إلى الفاعل مفعولاً له، محدثاً بعد أن لم يكن. فإذا[(٢)] لم يكن هذا الوجوب مانعاً مما[(٣)] يستلزم افتقاره إلى الفاعل، لم يمتنع كونه مفتقراً إلى الفاعل مع هذا الوجوب.

الثاني **الثاني:** أن قوله: «والحدوث عبارة عن ترتّب هاتين الحالتين». يُقال له: الحدوث يتضمن هاتين الحالتين، وهو يتضمن مع ذلك أنه وُجِد بفاعل أوجده هو مفتقر إليه، لا يوجد بدون إيجاده له بعد أن لم يكن/ موجوداً، فالحدوث يتضمن هذا المعنى أو ١/ ٢٨٧
يستلزمه. وإذا كان الحدوث متضمناً للحاجة إلى الفاعل [أو][(٤)] مستلزماً للحاجة إلى الفاعل، لم يجز أن يُقال: هو مانع عن الحاجة، فإن الشيء لا يمنع لازمه[(٥)] وإنَّما يمنع ضده.

الثالث **الثالث:** قوله: «الواجب من حيث هو[(٦)] واجب يمتنع استناده إلى المؤثر» ممنوع. بل الواجب بنفسه هو الذي يمتنع استناده[(٧)] إلى المؤثر، وأما الواجب بغيره فلا يمتنع استناده إلى المؤثر، بل نفس كونه واجباً بغيره يتضمن استناده إلى المؤثر ويستلزم ذلك، فكيف يُقال: إن الوجوب بالغير يمنع الاستناد إلى الغير؟

وإن قال: أنا أريد الواجب من حيث هو واجب مع قطع النظر عن كونه واجباً بنفسه أو بغيره.

قيل له: ليس في الخارج إلَّا واجب بنفسه أو بغيره، وإذا أخذ مطلقاً عن القيدين[(٨)]، فهو أمر يُقدَّر في الأذهان لا يوجد في الأعيان.

ثم يُقال: لا نسلم أن الواجب إذا أخذ مطلقاً يمتنع استناده إلى المؤثر، بل الواجب إذا أخذ مطلقاً، لا يستلزم المؤثر [ولا ينفي [(٩)] المؤثر][(١٠)]، فإنَّ من الواجب ما يستلزم المؤثر وهو الواجب بغيره، ومنه ما ينفيه وهو[(٩)] الواجب/ بنفسه، وصار ١/ ٢٨٨
هذا كاللون إذا أخذ مجرداً لا يستلزم السواد ولا ينفيه، والحيوان إذا أخذ مجرداً لا يستلزم النطق ولا ينفيه، وكذلك سائر المعاني العامة التي تجري مجرى الأجناس إذا

---

(١) «لا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (م): «فإن»؛ (أ)، (ب): «وإذا».
(٣) (ب) فقط: «ما».
(٤) «أو»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن) فقط: «فإن الشيء يمتنع لازمه»، وهو خطأ.
(٦) (ن) فقط: «من حيث ما هو..».
(٧) (ن) فقط: «يمنع إسناده»، وهو تحريف.
(٨) (ن)، (م): «عن القيد».
(٩-٩): ساقط من (م) فقط.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).

أخذت مع قطع النظر عن بعض الأنواع لم تكن[١] مستلزمة لذلك ولا مانعة منه.

الرابع **الرابع**: أن قول القائل: «الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة إلى المؤثر»[٢] مما يعلم فساده ببديهة العقل. والعلم بفساد ذلك أظهر من العلم بفساد قول من يقول: الإمكان من حيث هو إمكان مانع عن الحاجة إلى المؤثر، فإن علم الناس بأن ما حدث بعد أن لم يكن لا بد له من محدِث، أظهر وأبين من علمهم بأن ما قَبِل[٣] الوجود والعدم لا بد له من مرجح، فإذا كانت الحجة النافية لهذا سوفسطائية، فتلك أولى أن تكون سوفسطائية.

الخامس **الخامس**: أنَّ هذه الحجة مبنية على أن في الخارج ماهية غير الوجود الحاصل في الخارج، وأنَّهُ[٤] يعتقب عليها الوجود والعدم، وهذا ممنوع وباطل.

السادس **السادس**: أنَّهُ لو سُلِّمَ ذلك، فالماهية من حيث هي هي لا تستحق وجوداً ولا عدماً، ولا تفتقر إلى فاعل، فإن من يقول ذلك، يقول: الماهيات غير مجعولة، وأن[٥] المجعول اتصافها[٦] بالوجود، وإنَّما تفتقر إلى الفاعل إذا كانت/ موجودة، ١/ ٢٨٩
وإذا كانت موجودة فوجودها واجب؛ فعلم أن افتقارها إلى الفاعل في حال وجوب وجودها بالغير[٧]، لا في الحال التي لا تستحق فيها وجوداً ولا عدماً.

السابع **السابع**: أنَّهُ لو سُلِّمَ أنَّ هذه الماهية ثابتة في الخارج، وإنَّما هي من حيث[٨] هي هي مفتقرة إلى المؤثر، فليس في هذا ما يدلّ على وجوب كونها أزلية، بل ولا على إمكان ذلك. وإذا لم يكن فيه ما يدلّ على ذلك، لم يمتنع أن يكون هذا الافتقار لا يثبت لها إلَّا مع الحدوث، ولكون الحدوث شرطاً في هذا الافتقار[٩].

الثامن **الثامن**: أنَّا إذا سلَّمنا أن علَّة الافتقار إلى الفاعل هو الإمكان، فالإمكان الذي يعقله الجمهور إمكان أن يوجد الشيء وإمكان أن يعدم الشيء[١٠]، وهذا الإمكان ملازم للحدوث، فلا يعقل إمكان كون الشيء قديماً أزلياً واجباً بغيره، وهو مع ذلك يفتقر إلى الفاعل، وهذا هو[١١] الذي يدَّعونه.

---

(١) (أ)، (ب): «تجعل».
(٢) كذا في جميع النسخ في هذا الموضع، و(إلى المؤثر) ليست في النسخ كلها، كما تقدم.
(٣) (أ)، (ب): «يقبل». (٤) (أ)، (ب): «وأن».
(٥) (أ)، (ب): «وإنما». (٦) (ن)، (م): «أيضاً فيها»، وهو تحريف.
(٧) (ن) فقط: «بالعين»، وهو تحريف. (٨) (م)، (أ)، (ب): «وأنها من حيث..».
(٩) (أ)، (ب): «ولكن للحدوث شروطاً في هذا الافتقار».
(١٠) «الشيء»: زيادة في (ن) فقط. (١١) (ن) فقط: «وهو هو».

التاسع **التاسع**: أنهم إذا جعلوا الوجوب مانعاً من الاستناد إلىٰ الغير، وإن كان وجوباً حادثاً، فالوجوب القديم الأزلي[(١)] أولىٰ أن يكون مانعاً من الاستناد إلىٰ الغير، والأفلاك عندهم واجبة الوجود أزلاً وأبداً، ووجوب ذلك/ بغيرها، فإذا كان هـٰذا ١/ ٢٩٠
الوجوب لازماً[(٢)] للماهية، والوجوب مانع من الافتقار إلىٰ الغير، كان لازم الماهية مانعاً لها من الافتقار، فلا تزال الماهية القديمة ممنوعة من الافتقار إلىٰ الغير[(٣)]، فيلزم أن لا تفتقر إلىٰ الغير أبداً، وهـٰذا هو الذي يقوله جماهير العقلاء، وأن ما كان قديماً[(٤)] يمتنع أن يكون مفعولاً.

العاشر **العاشر**: أنه إذا قدّر أن الإمكان هو المحوج إلىٰ الغير[(٥)] المؤثر، فالتأثير هو جعل الشيء موجوداً، وإبداع وجوده جعل[(٦)] ما يمكن عدمه موجوداً، لا يعقل إلَّا بإحداث وجودٍ له بعد أن لم يكن، وإلَّا فما كان وجوده واجباً أزلياً يمتنع عدمه، لا يعقل حاجته إلىٰ من يجعله موجوداً. وإذا قالوا: هو واجب الوجود أزلاً وأبداً[(٧)]
ص ٢٨ يمتنع عدمه، وقالوا مع ذلك: إن غيره هو الذي أبدعه / وجعله موجوداً، وإنه يمكن وجوده وعدمه، فقد جمعوا في كلامهم من التناقض أعظم مما يذكرونه عن[(٨)] غيرهم.

الحادي عشر **الحادي عشر**: أنه لو كان مجرد الإمكان مستلزماً للحاجة إلىٰ الفاعل، لكان كل ممكن موجوداً. كما أنّا إذا قلنا: الحدوث هو المحوج إلىٰ المؤثر، كان كل محدث موجوداً؛ لأنَّ[(٩)] المحتاج إلىٰ الفاعل إنَّما يحتاج إليه إذا فعله الفاعل، وإلَّا فبتقدير أن لا يفعله لا حاجة به إليه، وإذا فعله الفاعل لزم/ وجوده، فيلزم وجود كل ممكن، ١/ ٢٩١
وهو معلوم الفساد بضرورة [العقل][(١٠)].

فإن قيل: المراد: أن[(١١)] الممكن لا يوجد إلَّا بفاعل. قيل: فيكون الإمكان مع الوجود يستلزم الحاجة إلىٰ الفاعل، وحينئذٍ فيحتاجون إلىٰ بيان أنه يمكن كون[(١٢)] وجود الممكن أزلياً، وأن الفاعل يمكنه أن يكون مفعوله المعين أزلياً، وهـٰذا إذا

---

(١) (ن): «الأزلي القديم»؛ (م): «القديم الأولي». (٢) (ن)، (م): «ملازما».
(٣) يوجد في هـٰذا الموضع تكرار ونقص في نسخة (ن).
(٤) (أ): «وإن كان قديما»؛ (ب): «وأن كل قديم».
(٥) «الغير»: ساقطة من (م)، (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «فالتأثير هو الذي جعل الشيء موجوداً وأبدع وجوده وجعل..».
(٧) (ن): «أبداً وأزلا». (٨) (ن): «من».
(٩) (ن): «لا أن»، وهو تحريف. (١٠) (ن)، (م): «الفساد بالضرورة».
(١١) «أن»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) «كون»: ساقطة من (أ)، (ب).

أثبتموه لم تحتاجوا إلىٰ ما تقدم، فإنه لا تثبت حاجة الممكن إلىٰ الفاعل إلَّا في حال وجوده، فعلم أن الاستدلال بمجرد الإمكان باطلٌ.

قال الرازي:

البرهان العاشر

«**البرهان العاشر**: جهة الاحتياج لا بد وأن لا تبقىٰ مع المؤثر كما كانت لا مع المؤثر، وإلَّا لبقيت الحاجة مع المؤثر إلىٰ مؤثر آخر، فلو جعلنا الحدوث جهة الاحتياج إلىٰ المؤثر، والحدوث مع المؤثر كهو [لا][1] مع المؤثر؛ لأنَّ[2] الحدوث هو الوجود بعد العدم، وسواء[3] كان ذلك الوجود بالفاعل أو لا بالفاعل، فهو وجود بعد العدم، وسواء[4] أخذ[5] حال الحدوث أو حال البقاء، فهو في كليهما
١/ ٢٩٢ وجود بعد العدم، فإذن هو [مع][6] المؤثر كهو لا مع المؤثر، فيلزم / المحال[7] المذكور. أما إذا جعلنا الإمكان جهة الاحتياج، فهو عند المؤثر لا يبقىٰ كما كان عند عدم المؤثر، فإن الماهية مع المؤثر لا تبقىٰ ممكنة البتة. فعُلِمَ أن الحدوث لا يصلح جهة الاحتياج[8]».

الردّ عليه من وجوه الأول

فيُقال: هـٰذا من جنس الذي قبله، **والجواب عن هذا من وجوه:**

أحدها: أن يُقال: كون الماهية [مع المؤثر][9] لا تبقىٰ ممكنة البتة، هو وصف ثابت لها مع الحدوث أيضاً، بل لا يُعلَم ذلك إلَّا مع الحدوث، فإن الممكن الذي يُعلم أنه يصير واجباً بالفاعل هو المحدَث، أما القديم الأزلي فهو مورد النزاع.

وجمهور العقلاء يقولون: نعلم ببديهة العقل أنه لا يكون له فاعل، وبتقدير أن تكون المسألة نظرية، فالمنازع لم يقم علىٰ ذلك دليلاً البتة؛ إذ لا دليل يدلّ[10] علىٰ قِدَم شيء من العالم البتة، وإنَّما غاية الأدلة الصحيحة أن تدلّ علىٰ دوام نوع الفاعلية، وذلك يحصل بإحداث شيء بعد شيء، وبكل حال فلا ريب أن الممكن المحدَث واجب بفاعله.

وحينئذٍ فيُقال: الحدوث بعد العدم إذا كان بالفاعل اقتضىٰ وجوب المحدث، وأما إذا لم[11] يكن بالفاعل امتنع الحدوث، فلم يكن الحدوث بعد العدم مع المؤثر

---

(١) «لا»: ساقطة من (ن).
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «لأن»؛ (ش) ص ٤٩٢: «أي أن». (٣) (ب) فقط: «سواء».
(٤) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «سواء». والمثبت من (ش). (٥) (م): «وجد».
(٦) «مع»: ساقطة من (ن)، (م). (٧) (أ)، (ب): «الحال»، وهو تحريف.
(٨) (ش) فقط: «للاحتياج». (٩) «مع المؤثر»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «إذ لا دليل له». (١١) (ن)، (م): «وإذا لم».

كهو لا مع المؤثر، فإنه في هـٰذه الحال واجب، وفي هـٰذه ممتنع، كما أن الممكن مع المؤثر واجب، وبدون المؤثر ممتنع، / وإذا كان واجباً مع المؤثر مع كونه حادثاً، لم ١/٢٩٣
يحتج مع ذلك إلىٰ مؤثر آخر.

الثاني **والجواب الثاني:** أن يُقال: قوله «الماهية مع المؤثر لا تبقىٰ ممكنة البتة»، إن أراد بها أنها لا تبقىٰ محتاجة إلىٰ المؤثر، أو لا يبقىٰ علة[1] احتياجها هو الإمكان، فهـٰذا باطل، وهو[2] خلاف ما يقولونه دائماً. وإن أراد به أنها لا تبقىٰ ممكنة العدم لوجوبها بالغير، فهـٰذا يناقض ما يقولونه من أنها باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها مع كونها واجبة بالغير، وحينئذٍ فبطل[3] قولهم: إن القديم الأزلي يكون ممكناً، فليس شيء من القديم الأزلي بممكن[4]، وهـٰذا ينعكس بانعكاس النقيض، فلا يكون شيء من الممكن بقديم أزلي. فثبت أن كل ممكن لا يوجد إلَّا بعد عدمه، وهو المطلوب، وإذا بطل المذهب بطلت جميع أدلته؛ لأنَّ القول لازم عن الأدلة، فإذا انتفىٰ اللازم انتفت الملزومات كلها.

الثالث **والجواب الثالث:** قوله: «جهة الاحتياج لا بد وأن لا تبقىٰ مع المؤثر كما كانت لا مع المؤثر»، أتريد به أن المحتاج إلىٰ المؤثر لا يكون مع عدم المؤثر [كما يكون مع المؤثر][5]؟ أم تريد أن علَّة احتياجه أو شرط احتياجه أو دليل احتياجه يختلف في الحالين؟ فإن أردت الأول، فهـٰذا صحيح، فإن المحدَث بعد العدم لا يكون مع المؤثر كما كان مع عدم المؤثر، / فإنه مع عدمه معدوم بل واجب العدم، ومع وجوده ١/٢٩٤
موجود بل واجب الوجود.

[6] **وقوله:** «لأن الحدوث هو الوجود بعد العدم، سواء كان الوجود بالفاعل أو بغير الفاعل[6]» [تقدير ممتنع، فإن كونه بغير الفاعل ممتنع، فلا يكون حدوث بعد العدم بغير الفاعل حتىٰ يسوَّىٰ بينه في هـٰذه الحال وفي حال عدمها، بل هـٰذا مثل أن يُقال: رجحان وجوده علىٰ عدمه سواء كان بالفاعل أو بغير الفاعل][7].

وإن أردت بذلك: أنه ما كان علَّة أو دليلاً أو شرطاً في أحد الحالين، لا يكون

(١) (ن)، (م): «عليها»، وهو تحريف.
(٢) (أ)، (ب): «فهو».
(٣) (ب) فقط: «يبطل».
(٤) (أ)، (ب): «ممكنا».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦ ـ ٦): الكلام الذي يقابل هـٰذه الفقرة في نسخة (ن) ناقص ومضطرب.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

كذلك في الحال الأخرىٰ، فهٰذا باطل. فإنَّ علَّة[١] احتياج الأثر إلىٰ المؤثر إذا قيل: هو الإمكان[٢] أو الحدوث أو مجموعهما، فهو كذلك مطلقاً. فإنا نعلم أن المحدَث لا يحدَث إلَّا بفاعل، سواء حدث أو لم يحدث، والممكن لا يترجح وجوده إلَّا بمرجح، سواء ترجح أو لم يترجح. لكن هٰذا الاحتياج إنَّما يتحقق في حال وجوده؛ إذ ما دام[٣] معدوماً فلا فاعل له.

وقـولك: «وإلا لبقيت الحاجة مع المؤثر إلىٰ مؤثر آخر». إنَّما يدلّ علىٰ المعنىٰ المسلَّم دون الممنوع، فإنه يدل علىٰ أنه بالمؤثر يحصل وجوده لا يفتقر مع المؤثر إلىٰ
١/ ٢٩٥ شيء آخر، لا يدلّ علىٰ أنه مع المؤثر[٤] لا يكون/ علَّة حاجتها[٥] أو دليلها أو شرطها الحدوث أو الإمكان أو مجموعهما، بل هٰذا المعنىٰ هو ثابت له حال وجوده أظهر من ثبوته له حال عدمه، فإنه إنَّما يحتاج إلىٰ ذلك حال وجوده لا حال عدمه.

وحينئذٍ فإذا قلنا: احتاج إلىٰ المؤثر لحدوثه بعد العدم، وهٰذا الوصف ثابت له حال وجوده، كنا قد أثبتنا علَّة حاجته وقت وجوده والعلَّة حاصلة. وإذا قلنا: العلَّة هي الإمكان، وادَّعينا انتفاءها عند وجوده، كنا قد علَّلنا حاجته إلىٰ المؤثر بعد[٦]
ظ ٢٨ وقت وجوده بعلة منتفية وقت/ وجوده. وهٰذا يدلّ علىٰ أن ما ذكروه حجَّة عليهم لا لهم، وهٰذا بيِّنٌ لمن تدبَّره.

وهٰذا وغيره، مما يبيِّن أن القوم لما غيَّروا فطرة الله التي فطر عليها عباده[٧]، فخرجوا عن صريح المعقول وصحيح المنقول، ودخلوا في هٰذا الإلحاد، الذي هو من أعظم جوامع الكفر والعناد، صار في أقوالهم من التناقض والفساد، ما لا يعلمه إلَّا ربّ العباد، مع دعواهم أنهم أصحاب البراهين العقلية، والمعارف الحكمية، وأن العلوم الحقيقة فيما يقولونه لا فيما جاءت به رسل الله الذين هم أفضل الخليقة، وأعلمهم بالحقيقة.

وهٰؤلاء الملاحدة يخالفون المعقولات والمسموعات بمثل هٰذه الضلالات؛ إذ من البيِّن أن المحتاج إلىٰ الخالق الذي خلقه هو محتاج إليه في حال وجوده وكونه مخلوقاً، أما إذا قُدِّرَ أنه باق علىٰ العدم، ففي تلك الحال لا يحتاج عدمه إلىٰ خالق

---

(١) «علة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ب) فقط: «للإمكان».
(٣) (ن): «أو ما دام»؛ (م): «وما دام».
(٤) عبارة «مع المؤثر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «حاجته».
(٦) «بعد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ن): «فطر الناس عليها عباده».

لوجوده، بل ولا فاعل لعدمه. وهم/ ـ وإن قالوا: عدمه يفتقر إلىٰ مرجح ـ، ١/ ٢٩٦
فالمرجح عندهم عدم العلّة[1] فالجميع عدم، لم يقولوا: إن العدم يفتقر إلىٰ موجود.

وإذا كان هٰذا بيِّنًا فقوله: «جهة الاحتياج لا بد وأن لا تبقىٰ مع المؤثر كما كانت لا مع المؤثر» هو كلام ملبِّس. فإن الاحتياج إنَّما هو في حال كون المؤثر مؤثراً، فكيف تزول حاجته إلىٰ المؤثر في الحال التي هو فيها محتاج إلىٰ المؤثر؟ وكيف يكون محتاجاً إلىٰ المؤثر حين لم يؤثر فيه وهو معدوم لا يحتاج إلىٰ مؤثر أصلاً، وفي حال احتياجه إليه لا يكون محتاجاً إليه؟

وإن قالوا: هو[2] في حال عدمه لا يمكن وجوده إلَّا بمؤثر، قلنا: فهٰذا بعض ما ذكرنا، فإن كونه لا يوجد إلَّا بمؤثر أمر لازم له، لا يُقال: إنه ثابت له في حال عدمه دون حال وجوده.

وإذا تبيَّن أن الفعل مستلزم لحدوث المفعول، وأن إرادة الفاعل أن يفعل مستلزمه لحدوث المراد، فهٰذا يبيِّن أن كل مفعول وكل ما أُريد فعله فهو حادث بعد أن لم يكن عموماً، وعُلِم بهٰذا أنه يمتنع [أن يكون ثمَّ][3] إرادة أزلية لشيء من الممكنات يقارنها مرادها أزلاً وأبداً، سواء كانت عامة لكل ما يصدر عنه، [4] أو كانت خاصة ببعض المفعولات.

١/ ٢٩٧ ثم يُقال: أمَّا كونها عامَّة[5] لكل ما يصدر عنه[4]، فامتناعه ظاهر متفق/ عليه بين العقلاء. فإن ذلك يستلزم أن يكون كل ما صدر عنه بواسطة أو بغير واسطة قديماً أزلياً، فيلزم أن لا يحدث في العالم شيء، وهو مخالف لما يشهده الخلق من حدوث الحوادث في السماء والأرض وما بينهما: من حدوث الحركات والأعيان والأعراض؛ كحركة الشمس والقمر والكواكب وحركة الرياح، وكالسحاب والمطر وما يحدث من الحيوان والنبات[6] والمعدن.

وأمَّا إرادة شيء معين؛ فَلِمَا تَقَدَّم، ولأنه حينئذٍ إما أن يُقال: ليس له إلَّا تلك الإرادة الأزلية، وإما أن يُقال: له إرادات[7] تحصل شيئاً بعد شيء. فإن قيل بالأول فإنه[8] علىٰ هٰذا التقدير يكون المريد الأزلي في الأزل مقارناً لمراده الأزلي، فلا يريد

---

(١) (ن): «عندهم علة العلة»؛ (م): «عندهم العلة». (٢) (ن): «قلنا هو»؛ (م): «فإن قيل هو».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٤ ـ ٤): ساقط من (م) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «علة». (٦) (أ)، (ب): «النبات والحيوان».
(٧) (ن)، (م): «إرادة». (٨) (أ)، (ب): «فهو».

شيئاً من الحوادث لا بالإرادة القديمة ولا بإرادة متجددة؛ لأنه إذا قدّر أن المريد الأزلي يجب أن يقارنه مراده، كان الحادث حادثاً إما بإرادة أزلية فلا يقارن المريد مراده، وإما حادثاً بإرادة حادثة مقارنة له، وهـٰذا باطلٌ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ التقدير: أنه ليس له إلَّا إرادة واحدة أزلية.

الثـــاني: أن حدوث تلك الإرادة يفتقر إلىٰ سبب حادث، والقول في ذلك [السـبب](١) الحادث كالقول في غيره: يمتنع أن يحدث بالإرادة الأزلية المستلزمة لمقارنة مرادها لها، ويمتنع أن يحدث بلا إرادة لامتناع حدوث الحادث بلا إرادة،
١/ ٢٩٨ فيجب علىٰ هـٰذا التقدير أن تكون إرادة/ الحادث المعين مشروطة بإرادة له، وبإرادة للحادث الذي قبله، وأن الفاعل المبدع لم يزل مريداً لكل ما يحدث من المرادات.

وهـٰذا هو التقدير الثاني، وهو أن يُقال: لو أراد أن يحصل(٢) شيئاً بعد شيء، فكل مُراد له محدث كائن بعد أن لم يكن، (٣ وهو وحده المنفرد بالقِدَم والأزلية، وكل ما سواه مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن٣). وعلىٰ هـٰذا التقدير فليس فيه إلَّا دوام الحوادث وتسلسلها، وهـٰذا هو [التقدير](٤) الذي تكلّمنا عليه، ويلزم أن يقوم بذات الفاعل ما يريده ويقدر عليه. وهـٰذا هو قول أئمة أهل الحديث، وكثير من أهل الكلام والفلسفة، بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين.

فتبيّن أنه يجب القول بحدوث كل ما سوىٰ الله، سواء سُمِّيَ جسماً أو عقلاً أو نفساً، وأنه يمتنع كون شيء من ذلك قديماً، سواء قيل بجواز دوام الحوادث وتسلسلها وأنه لا أول لها، أو قيل بامتناع ذلك، وسواء قيل بأن الحادث لا بد له من سبب حادث، أو قيل بامتناع ذلك؛ وأن القائلين بقِدَم العالم كالأفلاك والعقول والنفوس، قولهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط علىٰ كل تقدير، وهـٰذا هو المطلوب.

استطراد وقد بُسِطَ الكلام علىٰ ما يتعلق بهـٰذا في غير هـٰذا الموضع، فإنَّ هـٰذا الأصل
١/ ٢٩٩ هو [الأصل](٥) الذي تصادمت فيه أئمة الطوائف، من أهل/ الفلسفة والكلام والحديث وغيرهم، وهو الكلام في الحدوث(٦) والقِدَم في أفعال الله وكلامه.

(١) «السبب»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ب) فقط: «له إرادات تحصل..».
(٣-٣): ساقط من (م) فقط.
(٤) «التقدير»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «الأصل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «وهو الكلام والحدوث».

ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم، والكلام في كلام الله وأفعاله، والكلام في هـٰذين الأصلين من محارات[1] العقول. فالفلاسفة القائلون بِقِدَم العالم، كانوا في غاية البُعْد عن الحق الذي جاءت به الرسل، الموافق لصريح المعقول وصحيح المنقول، ولكنهم ألزموا أهل الكلام، الذين وافقوهم على نفي قيام الأفعال والصفات[2] بذاته، أو على نفي قيام الأفعال بذاته، بلوازم قولهم. فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما استطال به عليهم هـٰؤلاء الملحدون، وذمّهم به / علماء ص ٢٩ المؤمنين[3]، من السلف والأئمة وأتباعهم، وكان كلامهم من الكلام الذي ذمّهم به السلف؛ لِمَا فيه من الخطأ والضلال، الذي خالفوا به الحق في[4] مسائلهم ودلائلهم، فبقوا فيه مذبذبين متناقضين، لم يصدقوا بما جاءت به الرسل على وجهه، ولا قهروا أعداء الملّة بالحقّ الصريح المعقول.

وسبب ذلك: أنهم لم يحققوا ما أخبرت به الرسل ولم يعلموه ولم يؤمنوا به، ولا حققوا موجبات العقول، فنقصوا في علمهم بالسمعيات والعقليات، [وإن][5] كان لهم منهما نصيب كبير، فوافقوا في بعض ما/ قالوه الكفار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك: ١٠]، وفرّعوا من الكلام في ١/ ٣٠٠ صفات الله وأفعاله ما هو بدعة مخالفة للشرع، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فهي مخالفة للعقل، كما هي مخالفة للشرع.

والذي نبَّهنا عليه هنا، يعلم به دلالة العقل الصريح على ما جاءت به الرسل، ولا ريب أن كثيراً من طوائف المسلمين يخطئ في كثير من دلائله ومسائله[6]، فلا يسوغ ولا يمكن نصر قوله مطلقاً، بل الواجب أن لا يُقال إلَّا الحقّ، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٩].

وإذا كان المقصود، نصر حق اتَّفَق عليه أهل الملة، أو ردّ باطل اتفقوا على أنه باطل، نُصِرَ بالطريق الذي يفيد ذلك، وإن لم يستقم دليله على طريقة طائفة من طوائف أهل القبلة[7]، بُيِّنَ كيف يمكن إثباته بطريقة مؤلفة من قولها وقول طائفة أخرى، فإن تلك الطائفة أن توافق طائفة من طوائف[8] المسلمين خير لها من أن

---

(١) (ن): «مجازات»؛ (م)، (أ): «مجارات». والمثبت من (ب) وهو الصواب.
(٢) (ن)، (م): «الصفات والأفعال».
(٣) (أ)، (ب): «العلماء المؤمنون».
(٤) (ن)، (م): «من».
(٥) «وإن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «ومسائله»: ساقطة من (ب) فقط.
(٧) (ن)، (م): «السنة».
(٨) «طوائف»: ساقطة من (أ)، (ب).

تخرج عن دين الإسلام، وكذلك أن توافق المعقول الصريح خير من أن تخرج عن المعقول بالكلية، والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل، فإن الحق لا يتناقض، والرسل إنَّما أخبرت بالحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل
١/ ٣٠١ بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة. قال تعالى[(١)]: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي/ الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [سورة فصلت: ٥٣]. فأخبر أنه سيريهم الآيات الأفقية[(٢)] والنفسية المبيِّنة؛ لأنَّ القرآن الذي أخبر به عباده حق، فتتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العيانية، ويتصادق موجب الشرع المنقول والنظر المعقول.

لكن أهل الكلام المحدَث الذي ذمّه السلف والأئمة، من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم من المنتسبين إلى السُّنَّة من المتأخرين، ابتدعوا في أصول دينهم حكماً ودليلاً، فأخبروا عن قول أهل الملل بما لم ينطق به كتاب ولا سنَّة، واستدلُّوا على ذلك بطريقة لا أصل لها في كتاب ولا سنة، فكان القول الذي أصَّلُوه ونقلوه عن أهل الملل، والدليل عليه، كلاهما بدعة في الشرع، لا أصل لواحد منهما في كتاب ولا سنة، مع أن أتباعهم يظنون أن هذا هو دين المسلمين، فكانوا في مخالفة المعقول بمنزلتهم في مخالفة المنقول، وقابلتهم الملاحدة المتفلسفة، الذين هم أشد مخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول[(٣)].

وما ذكرناه هنا هو[(٤)] مما يُعلم به حدوث كل ما سوى الله، وامتناع قِدَم شيء بعينه من العالم بقِدَم الله، يفيد المطلوب على كل تقدير من التقديرات، ويمكن التعبير عنه بأنواع من العبارات، وتأليفه على وجوه[(٥)] من التأليفات، فإن المادة إذا كانت مادة صحيحة، أمكن تصويرها بأنواع من الصور، وهي في ذلك يظهر أنها
١/ ٣٠٢ صحيحة، بخلاف الأدلة/ المغالطية[(٦)] التي قد ركبت على وجه معين بألفاظ معينة، فإنها[(٧)] متى غير ترتيبها وألفاظها، ونقلت من صورة إلى صورة ظهر خطؤها، فالأولى كالذهب الصحيح فإنه إذا نقل[(٨)] من صورة إلى صورة لم يتغير جوهره، بل يتبيّن أنه ذهب، وأما المغشوش فإنه إذا غيّر من صورة إلى صورة ظهر أنه مغشوش.

---

(١) (ن)، (م): «كقوله تعالى». (٢) (ن)، (م): «آياته في الأفقية».
(٣) (أ): «لصحيح المعقول وصريح المنقول»؛ (ب): «لصحيح المنقول وصريح المنقول».
(٤) «هو»: ساقطة من (ب) فقط. (٥) (أ): «وجه»؛ (ب): «أوجه».
(٦) (ن): «الأدلة العقلية المغلظة»؛ (م)، (أ): «الأدلة المغلطية». والمثبت من (ب).
(٧) (أ)، (ب): «فإنه». (٨) (أ)، (ب): «خطؤها كما أن الذهب الصحيح إذا نقل».

وهـٰذه الأدلة المذكورة دالَّة علىٰ حدوث كل ما سوىٰ الله، وأن كل ما سوىٰ الله حـادث[١] كائن بعد أن لم يكن، سواء قيل بدوام نوع الفعل، كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة، أو لم يقل.

ولكن من لم يقل بذلك، يظهر بينه وبين طوائف[٢] أهل الملل وغيرها من النزاع والخصومات والمكابرات، ما أغنىٰ الله عنه من لم يشركه في ذلك، أو تتكافأ عنده الأدلة ويبقىٰ في أنواع من الحيرة والشك [والاضطراب][٣] قد عافىٰ الله منها من هداه وبيَّن له الحق.

قال تعالىٰ: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣].

/ فالخالق ـ سبحانه ـ يمتنع أن يكون مقارناً له في القِدَم شيء من العالم، كائناً ما كان، سواء قيل: إنه يخلق بمشيئته وقدرته، كما يقوله المسلمون وغيرهم، أو قيل[٤]: إنه موجب بذاته أو علَّة مستلزمة للمعلول، أو سُمِّيَ مؤثراً لكون لفظ التأثير يعم هـٰذه الأنواع، فيدخل فيه الفاعل باختياره، ويدخل فيه بذاته[٥] وغير ذلك، بل هو المختص بالقِدَم الذي استحقَّ ما سواه كونه[٦] مسبوقاً بالعدم. ٣٠٣/١

ولكن الاستدلال علىٰ ذلك بالطريقة الجهمية المعتزلية[٧]، طريقة الأعراض والحركة والسكون، التي مبناها علىٰ أن الأجسام محدَثة لكونها لا تخلو عن الحوادث، وامتناع حوادث لا أول لها، طريقة[٨] مبتدَعة في الشرع باتفاق أهل العلم بالسنة، وطريقة[٨] مخطرة مخوفة في العقل، بل مذمومة عند طوائف كثيرة، وإن[٩] لم يُعلَمْ[١٠] بطلانها لكثرة مقدماتها وخفائها، والنزاع فيها عند كثير من أهل النظر ـ كالأشعري في «رسالته إلىٰ أهل الثغر[١١]» ومن سلك سبيله في ذلك؛

(١) «حادث»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «وبين أئمة طوائف».
(٣) «والاضطراب»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «أو يقول».
(٥) (ب) فقط: «الواجب بذاته».
(٦) (ن)، (م): «بكونه».
(٧) (ن)، (م): «المعتزلة».
(٨) (ن)، (م): «طريق».
(٩) (أ)، (ب): «وإنه».
(١٠) (ن): «وإن يعلموا».
(١١) (أ)، (ب): «رسالة الثغر». وقد طبعت في مجلة كلية الإلـٰهيات بجامعة أنقرة، ١٩٢٨م، ومنها نسخة خطية بالجامعة العربية. انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٨٦ ـ ٢١٩).

١/ ٣٠٤ كالخطَّابيّ[1] وأبي عمر/ الطلمنكي[2] وغيرهم - وهي طريق باطلة في الشرع
ظ ٢٩ والعقل[3] عند محققي الأئمة، العالمين بحقائق المعقول/ والمسموع.

والاستدلال بهذه الطريق أوجب[4] نفي صفات الله القائمة به ونفي أفعاله القائمة به، وأوجبت من بِدَع الجهمية ما هو معروف عند سلف الأمة، وسُلِّطت بذلك الدهرية على القدح فيما جاءت به الرسل عن الله، فلا قامت بتقرير الدين، ولا قمعت أعداءه الملحدين، وهي التي أوجبت على من سلكها قولهم: إن الله لم يتكلم بل كلامه مخلوق، فإنه بتقدير صحتها تستلزم هذا القول.

وأمَّا ما أحدثه ابن كُلَّاب ومن اتبعه من القول بقِدَم شيء [منه][5] معين: إما معنى واحد، وإما حروف، أو حروف وأصوات معينة يقترن بعضها ببعض أزلاً وأبداً، فهي أقوال محدثة بعد حدوث القول بخلق القرآن، وفيها من الفساد شرعاً
١/ ٣٠٥ وعقلاً ما يطول وصفه. لكن القائلون بها/ بيَّنوا فساد قول من قال: هو مخلوق، من الجهمية والمعتزلة؛ فكان في كلام كل طائفة من هؤلاء من الفائدة[6] بيان فساد قول الطائفة الأخرى لا صحة قولها؛ إذ الأقوال المخالفة للحق كلها باطلة.

وكان الناس - لما بعث الله محمداً ﷺ - في ضلال عظيم، كما في صحيح مسلم[7] من حديث عياض بن حمار[8] عن النبي ﷺ أنَّهُ[9] قال: «**إنَّ اللَّهَ نظرَ إلى أهل الأرض فمقتهم، عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب، وإن ربي قال لي: قم في**

(١) أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، الخطابي، البُستيّ، فقيه أديب محدث، وُلد سنة ٣١٩هـ، وتوفي سنة ٣٨٨هـ. له: «معالم السنن في شرح سنن أبي داود»، وله: رسالة «الغنية عن الكلام وأهله»، (مطبوعة باختصار ضمن صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام للسيوطي (١/ ١٣٧ - ١٤٧)، وانظر ما نقله ابن تيمية عنها في «درء تعارض العقل والنقل» في جـ٧، ٨. انظر ترجمة الخطَّابيّ في: وفيات الأعيان (١/ ٤٥٣ - ٤٥٥)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٨ - ١٠٢٠)؛ شذرات الذهب (٣/ ١٢٧ - ١٢٨)؛ الأعلام (٢/ ٣٠٤).

(٢) (ن)، (م): «وأبي عمرو». وهو: أحمد بن عبد الله، أبو عمر الطلمنكي المعافري الأندلسي. كان من المجودين في القراءات، وله تصانيف في القراءة، وروى الحديث، توفي سنة ٤٢٩هـ. ترجمته في: طبقات القراء لابن الجزري (١/ ١٢٠) (طبعة الخانجي، القاهرة ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م)؛ شذرات الذهب (٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٨ - ١١٠٠)؛ الديباج المذهب لابن فرحون (ط. ابن شقرون، القاهرة، ١٣٥١هـ) ص ٣٩ - ٤٠؛ الأعلام (١/ ٢٠٦).

(٣) (ن)، (م): «باطلة في العقل».

(٤) (م): «بهذه الطريقة أوجب»؛ (أ): «بهذا طريق أوجب»؛ (ب): «بهذا طريق أوجبت».

(٥) «منه»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) (أ)، (ب): «من هؤلاء الطوائف من الفائدة».

(٧) (أ)، (ب): «كما في الصحيح».

(٨) (أ)، (ب): «حماد»، وهو خطأ.

(٩) «أنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

قريش فأنذرهم، فقلت: أي رب إذن يَثْلَغُوا رأسي حتى يدعوه خُبْزَةَ[١]. فقال: إني مبتليك ومبتل بك ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان، فابعث جنداً ابعث مثليهم[٢]، وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأَنْفِقْ أُنْفِقْ عليك. وقال: إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين، وحرَّمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً..» الحديث بطوله[٣].

١/ ٣٠٦ عرض تاريخي لنشأة البدع والمذاهب الكلامية وتطورها في الإسلام

/ وكان المسلمون على ما بعث الله به رسوله من الهدى ودين الحق الموافق لصحيح المنقول وصريح المعقول، فلما قتل عثمان [بن عفان][٤] - رضي الله عنه - ووقعت الفتنة فاقتتل المسلمون بصفين، مرقت المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: «**تمرق مارقة على حين فُرقة من المسلمين، يقتلهم أولى الطائفتين بالحق**[٥]». وكان مروقها لما حُكِّمَ الحكمان وافترق الناس على غير اتفاق.

وحدثت أيضاً بدعة[٦] التشيع كالغلاة المدَّعين لإلـٰهية عليّ[٧]، والمدَّعين النصّ على عليٍّ - رضي الله عنه -[٨]، السابِّين لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -[٩]، فعاقب [أمير المؤمنين] علي [رضي الله عنه] الطائفتين[١٠]: قَاتَلَ المارقين، وأمر بإحراق أولئك الذين ادَّعوا فيه الإلـٰهية، فإنه خرج ذات يوم فسجدوا له، فقال لهم: ما هـٰذا؟ فقالوا[١١]: أنت هو. قال: من أنا؟ قالوا: أنت الله الذي لا إلـٰه إلَّا هو. فقال: ويحكم/ هـٰذا كفر ارجعوا عنه وإلَّا ضربت أعناقكم، فصنعوا به في اليوم الثاني ١/ ٣٠٧

(١) قال النووي في شرحه على مسلم (جـ١٧، ص ١٩٨): «يثلغوا رأسي فيدعوه خبزة: هي بالثاء المثلثة؛ أي: يشدخوه ويشجوه كما يشج الخبز؛ أي: يكسر».

(٢) (ب) فقط: «فابعث جندا نبعث خمسة مثله». وهـٰذه هي رواية مسلم.

(٣) الحديث عن عياض بن حمار المجاشعي - رضي الله عنه - مع اختلاف في الألفاظ في: مسلم ٤/ ٢١٩٧-٢١٩٩ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٦٢. وأول الحديث في مسلم: «ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم . . . الحديث. وفي رواية - وهي التي في المسند -: «إن الله أمرني، أو: إن ربي عز وجل أمرني. . ومن الحديث قول النبي ﷺ. . . وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم . . . ولم أجد رواية: «ابعث مثليهم».

(٤) «بن عفان»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) الحديث عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في: مسلم ٢/ ٧٤٥-٧٤٦ (كتاب الزكاة - باب ذكر الخوارج وصفاتهم)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٠٠ (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٢، ٤٨.

(٦) (أ)، (ب): «بدع».

(٧) (أ)، (ب): «الإلاهية في علي».

(٨) «رضي الله عنه»: زيادة في (ن)، (م).

(٩) «رضي الله عنهما»: زيادة في (ن)، (م).

(١٠) (ن)، (م): «فعاقب على الطائفتين».

(١١) (ن)، (م): «قالوا».

والثالث كذلك، فأخَّرهم(١) ثلاثة أيام ـ لأن المرتد يستتاب ثلاثة أيام ـ فلما لم يرجعوا، أمرَ بأخاديد من نار فخدت(٢) عند باب كِندة، وقذفهم في تلك النار، وروي عنه أنه قال:

لما رأيت الأمر أمراً منكـراً أججت ناري ودعوت قنبرا(٣)

وَقَتْلُ هٰؤلاء واجب باتفاق المسلمين، لكن(٤) في جواز تحريقهم نزاع. فعليّ [رضي الله عنه](٥) رأىٰ تحريقهم، وخالفه ابن عباس وغيره [من الفقهاء](٦)، قال ابن عباس: أما أنا فلو كنت لم أحرقهم، لنهي النبي ﷺ أن يعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم؛ لقول النبي ﷺ: «مَنْ بدَّل دينه فاقتلوه». وهٰذا الحديث في صحيح البخاري(٧).

١/٣٠٨ وأمَّا السبَّابة(٨) الذين يسبُّون أبا بكر وعمر، فإن عَليًّا لما بلغه ذلك/ طلب ابن السوداء(٩) الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله فهرب منه إلىٰ أرض(١٠) قرقيسيا.

وأمَّا المفضلة الذين يفضلونه علىٰ أبي بكر وعمر، فروي عنه أنه قال: لا أوتىٰ بأحد يفضلني علىٰ أبي بكر وعمر إلَّا ضربته حد المفتري. وقد تواتر عنه(١١)

---

(١) (م)، (أ)، (ب): «وأخرهم». (٢) (ب)، (م): «فحدت».

(٣) انظر ما سبق أن ذكرناه عن هٰذا الرجز (١/ ١٩)، وقد ذكره أيضاً المقريزي في الخطط (٢/ ٣٥٦)، القاهرة، ١٢٧٠هـ، وذكر الخبر مختصراً.

(٤) (أ)، (ب): «واجب بالاتفاق لكن».

(٥) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «من الفقهاء»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) الحديث عن عكرمة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٩/ ١٥ (كتاب استتابة المرتدين، باب حكم المرتد والمرتدة).

(٨) هم الذين يسبّون الصحابة من الرافضة، وقيل: إنهم الذين ينتسبون إلىٰ رجل اسمه عبد الله بن سباب ـ وسبقت الإشارة إليه في هٰذا الجزء (١/ ١٩٢). وانظر: الدكتور محمد جابر عبد العال: حركات الشيعة المتطرفين، ص ٥٩ ـ ٦١، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

(٩) هناك اختلاف بين العلماء فيما إذا كان ابن السوداء هو عبد الله بن سبأ أم أنه شخص آخر. فابن طاهر البغدادي (الفرق بين الفرَق، ص ١٤٤)، يذهب إلىٰ أن ابن السوداء كان يهودياً وافق عبد الله بن سبأ علىٰ رأيه بغية إثارة الفتنة. وتابع الإسفراييني (التبصير في الدين، ص ٧٢) ابن طاهر علىٰ ذلك. وسبق أن ذكرنا عند الكلام عن عبد الله بن سبأ والسبئية ما نقله النوبختي من أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً، وقد نقل ذلك أيضاً الشهرستاني (الملل والنحل ١/ ١٥٥) مما يُفهم منه أنه وابن السوداء شخص واحد. وانظر أيضاً تعليق الشيخ الكوثري في الفَرق بين الفِرَق، ص ١٤٤؛ أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ١١٠.

(١٠) «أرض»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) (ن)، (م): «وتواتر».

أنه كان يقول على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر[١]، رُوي هذا عنه[٢] من أكثر من ثمانين وجهاً، ورواه البخاري وغيره[٣]. ولهذا كانت الشيعة المتقدمون كلهم متفقين[٤] على تفضيل أبي بكر وعمر، كما ذكر ذلك غير واحد.

فهاتان البدعتان: بدعة الخوارج والشيعة، حَدَثَتَا في ذلك الوقت لما وقعت الفتنة، ثم إنه في أواخر عصر الصحابة حدثت بدعة القدرية/ والمرجئة، فأنكر ذلك ٣٠٩/١
الصحابة والتابعون[٥] كعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وواثلة ابن الأسقع[٦].

ثم إنه في أواخر عصر التابعين - من أوائل المائة الثانية [٧] - حدثت بدعة الجهمية منكرة الصفات، وكان أول من أظهر ذلك[٨] الجعد بن درهم، فطلبه خالد بن عبدالله القسري، فضحَّى به بواسط، فخطب الناس يوم النحر، وقال: أيها الناس ضحُّوا تقبّل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله تعالى لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً، تعالى الله عما يقول الجعد علواً كبيراً، ثم نزل فذبحه[٩].

ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان، ودخلت فيه بعد ذلك المعتزلة، وهؤلاء أول من عُرِفَ عنهم في الإسلام أنهم أثبتوا حدوث/ العالم بحدوث ٣١٠/١

(١) (ن)، (م): «أبو بكر وعمر». (٢) (ن)، (م): «ورُوي عنه».
(٣) سبقت الإشارة (١/ ٨) إلى هذه الرواية، حيث أطلق ابن تيمية على المفضلة لفظ «المفترية». ونقلنا هناك (ت ١١) نص كلام محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب، كما رواه البخاري في صحيحه.
(٤) (ن)، (م)، (أ): «متفقون»، وهو خطأ.
(٥) (أ)، (ب): «. . . عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان . . . إلخ».
(٦) (ن)، (م): «واثلة بن الأسقع»، وهو خطأ. قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات، القسم الأول، جـ٢، ص ١٤٣: «توفي بدمشق سنة ست أو خمس وثمانين».
(٧) (ن)، (م): «الثالثة»، وهو خطأ. (٨) (ن): «ظهر ذلك عنه»؛ (أ): «ظهر ذلك».
(٩) كان الجعد بن درهم من الموالي وكان مؤدباً لمروان بن محمد - آخر خلفاء بني أمية - ولكنه أظهر القول بخلق القرآن بعد أن أخذه - كما يحدثنا ابن نباتة - عن إبان بن سمعان وأخذه هذا عن طالوت بن أعصم اليهودي الذي سحر النبي ﷺ. وقد أمر هشام بن عبد الملك خالد بن عبد الله القسري واليه على الكوفة بقتل الجعد لذلك ولقوله بالقدر. انظر: جمال الدين محمد بن محمد بن نباتة: سرح العيون شرح رسالة ابن زيدون (تحقيق الأستاذ: محمد أبي الفضل إبراهيم)، ص ٢٩٣ - ٢٩٤، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م؛ جمال الدين القاسمي: تاريخ الجهمية والمعتزلة، ص ٢٧ - ٢٨، القاهرة، ١٣٣١هـ؛ لسان الميزان (٢/ ١٠٥)؛ ميزان الاعتدال (١/ ١٨٥)؛ الكامل لابن الأثير (٥/ ١٦٠)؛ الأعلام (٢/ ١١٤).

الأجسام، [وأثبتوا حدوث الأجسام][(١)] بحدوث ما يستلزمها من الأعراض، وقالوا: الأجسام لا تنفك عن أعراض محدثة، وما لا ينفك عن الحوادث أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها.

ثم إنهم تفرَّقوا عن هٰذا الأصل، فلما قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي عورضوا بالمستقبل، فطرد [إماما هٰذه الطريقة][(٢)] هٰـذا الأصل، وهما إمام الجهمية: الجهم بن صفوان[(٣)]، وأبو الهذيل العلَّاف إمام المعتزلة، وقالا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي.

ص ٣٠ ثم إن جهماً قال: إذا كان الأمر كذلك لزم فناء الجنة والنار وأنه يعدم/ كل ما سوىٰ الله، كما كان كل ما سواه معدوماً. وكان هٰذا مما أنكره السلف والأئمة علىٰ الجهمية وعدُّوه من كفرهم، وقالوا: إنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾ [سورة ص: ٥٤]. وقال تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [سورة الرعد: ٣٥]. إلىٰ غير ذلك من النصوص الدالة علىٰ بقاء نعيم الجنة[(٣)].

وأمَّا أبو الهذيل فقال: إن الدليلَ إنَّما دلَّ علىٰ انقطاع الحوادث فقط، فيمكن بقاء الجنة والنار، لكن تنقطع الحركات فيبقىٰ أهل الجنة والنار ساكنين ليس فيهما حركة أصلاً، ولا شيء يحدث. ولزمه علىٰ ذلك أن يثبت أجساماً باقية دائمة خالية
١/ ٣١١ عن الحوادث، فيلزم وجود أجسام بلا/ حوادث، فينتقض الأصل الذي أصَّلوه، وهو: أنَّ الأجسام لا تخلو[(٤)] عن الحوادث.

وهٰذا هو الأصل الذي أصَّله هشام بن الحكم وهشام بن سالم[(٥)] الجواليقي وغيرهما من المجسِّمَة الرافضة وغير الرافضة[(٦)] كالكرَّامية، فقالوا: بل يجوز ثبوت جسم قديم [أزلي][(٧)] لا أول لوجوده وهو خال عن جميع الحوادث، وهٰؤلاء عندهم الجسم القديم الأزلي يخلو عن الحوادث، وأمَّا الأجسام المخلوقة فلا تخلو عن الحوادث، ويقولون: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، لكن لا[(٨)] يقولون: إن كل جسم فإنه لا يخلو عن الحوادث.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٢) (ن)، (م): «فطرد هٰذا الأصل الجهم بن صفوان إمام الجهمية».
(٣) (أ)، (ب): «النعيم».
(٤) (ن)، (م): «الجسم لا يخلو».
(٥) (ن) فقط: «بن مالك»، وهو خطأ.
(٦) (ن)، (م): «الرافضة وغيرهم».
(٧) «أزلي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).

ثم إن هٰؤلاء الجهمية أصحاب هٰذا الأصل المبتدع احتاجوا أن يلتزموا طرد هٰذا الأصل فقالوا: إن الرب لا تقوم به الصفات ولا الأفعال[١] فإنها أعراض وحوادث، وهٰذه لا تقوم إلَّا بجسم، والأجسام محدثة، فيلزم أن لا يقوم بالرب علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا رحمة ولا رضا ولا غضب ولا غير ذلك من الصفات، بل جميع[٢] ما يُوصَف به من ذلك، فإنَّما هو مخلوق منفصل عنه.

/ والجهمية كانوا يقولون: قولنا: إنه يتكلَّم، هو[٣] مجاز. والمعتزلة قالوا: إنه[٤] ١/٣١٢
متكلم حقيقة، لكن المعنىٰ واحد. فكان أصل هٰؤلاء هو[٥] المادة التي تشعبت عنها هٰذه البدع، فجاء ابن كُلَّاب بعد هٰؤلاء لما ظهرت المحنة المشهورة، وامتُحِن الإمام أحمد [بن حنبل][٦] وغيره من أئمة السُّنَّة، وثبَّت الله الإمام أحمد بن حنبل، وجرت أمور كثيرة [معروفة][٧]، وانتشر بين الأمة النزاع في هٰذه المسائل، قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب البصري، وصنف في الرد علىٰ الجهمية والمعتزلة مصنفات، وبيَّن تناقضهم [فيها][٨] وكشف كثيراً من عوراتهم، لكن سلَّم لهم ذلك الأصل الذي هو ينبوع البدع، فاحتاج لذلك أن يقول: إن الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا نادىٰ موسىٰ حين جاء الطور، بل ولا يقوم به نداء حقيقي، ولا يكون [إيمان][٩] العباد وعملهم الصالح هو السبب في رضاه ومحبته، ولا كفرهم هو السبب في سخطه وغضبه، فلا يكون بعد أعمالهم لا حب ولا رضا ولا سخط ولا فرح ولا غير ذلك مما أخبرت به نصوص الكتاب والسُّنَّة.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٣١].
/ وقال [تعالىٰ][١٠]: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ ١/٣١٣
[سورة محمد: ٢٨]. وقال [تعالىٰ][١٠]: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [سورة الزخرف: ٥٥]. وقال [تعالىٰ][١٠]: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [سورة الزمر: ٧]. وقال [تعالىٰ][١٠]: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة آل عمران: ٥٩]. وقال [تعالىٰ][١٠]:

---

(١) (ب) فقط: «الصفات والأفعال».
(٢) «جميع»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣)، (٥) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «قالوا هو».
(٦) «ابن حنبل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «معروفة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «فيها»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «إيمان»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [سورة الأعراف: ١١].

وأمثال ذلك من نصوص الكتاب والسُّنَّة التي لا تُحْصَىٰ[١] إلَّا بكلفة، وهي تبلغ مئين من نصوص القرآن والحديث، كما ذكرنا طرفاً منها في غير هٰذا الموضع[٢]، وذكرنا كلام السلف والخلف في هٰذا الأصل، وذكرنا[٣] مذاهب القدماء من الفلاسفة [أيضاً][٤] وموافقة أساطينهم علىٰ هٰذا الأصل.

ثم إنه بسبب ذلك[٥] تفرَّق الناس في مسألة القرآن، فاحتاج ابن كُلَّاب ومتبعوه إلىٰ أن يقولوا: هو قديم، وإنه لازم لذات الله، وإن الله لم يتكلم بمشيئته وقدرته،
١/٣١٤ وجعلوا جميع ما يتكلم به قديم العين، لم يقولوا إنه/ يتكلّم بمشيئته وقدرته أزلاً وأبداً، وإن كلامه قديم بمعنىٰ: أنه قديم النوع لم يزل الله متكلّماً بمشيئته كما قاله[٦] السلف والأئمة.

ثم قالوا: إنَّه قديم العين، وافترقوا[٧] علىٰ حزبين: حزبٌ قالوا: يمتنع أن يكون القديم هو الحروف والأصوات لامتناع البقاء عليها وكونها توجد شيئاً بعد شيء؛ لأن المسبوق بغيره لا يكون قديماً، فالقديم هو المعنىٰ، ويمتنع وجود معان لا نهاية لها في آن واحد، والتخصيص بعدد دون عدد لا موجب له، فالقديم معنىٰ واحد هو الأمر بكل مأمور، والخبر عن كل مخبر، وهو معنىٰ التوراة والإنجيل والقرآن، وهو معنىٰ[٨] آية الكرسي، وآية الدَّين، وقل هو الله أحد، وقل أعوذ برب الفلق، وأنكروا أن يكون الكلام العربي كلام الله.

والحزب الثاني قالوا: بل الحروف أو الحروف[٩] والأصوات قديمة أزلية الأعيان، وقالوا: الترتيب في ذاتها لا في وجودها، وفرَّقُوا بين الحقيقة وبين وجود الحقيقة، كما يفرِّق كثير من أهل الكلام بين وجود الرب وبين حقيقته، وكثير منهم ومن الفلاسفة يفرِّق بين وجود الممكنات وبين حقيقتها، وقالوا: الترتيب هو [في][١٠] حقيقتها لا في وجودها، بل هي موجودة أزلاً وأبداً لم يسبق منها شيء
١/٣١٥ شيئا[١١]، وإن كانت حقيقتها[١٢]/ مرتبة ترتيباً عقلياً كترتيب الذات علىٰ

---

(١) (أ)، (ب): «ما لا يحصىٰ».
(٢) (أ)، (ب): «في غير موضع».
(٣) (أ)، (ب): «بل وقد ذكرنا».
(٤) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «ثم إن سبب ذلك»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م): «كما قال».
(٧) (أ): «ثم قالوا إنه قديم العين افترقوا»؛ (ب): «ثم الذين قالوا إنه قديم العين افترقوا».
(٨) «معنىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «أو الحروف»: ساقطة من (ب)؛ وفي (أ): «والحروف».
(١٠) «في»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «لم يسبق شيء شيئا».
(١٢) (أ)، (ب): «صفتها».

الصفات، وكترتيب المعلول على العلَّة، كما يقوله المتفلسفة القائلون بقدَم العالم حيث قالوا: إنَّ الربَّ متقدم على العالم بذاته وحقيقته ولم يتقدم عليه تقدّماً زمانياً، وقالوا في تقدم بعض كلامه على / بعض، كما قال هؤلاء في تقدمه على معلوله، ظ ٣٠ وهؤلاء يجعلون التقدم والتأخر والترتيب نوعين: عقلياً ووجودياً، ويدَّعون أن ما أثبتوه من الترتيب والتقدم والتأخر هو عقلي لا وجودي.

وأمَّا جمهور العقلاء فينكرون هذا ويقولون: إن قول هؤلاء معلوم الفساد بالضرورة، وإن الترتيب والتقدم والتأخر لا يعقل إلَّا وجود الشيء بعد غيره، لا يمكن مع كونه معه إلَّا أن يكون بعده[1]، كما يقولون: إن المعلول لا يكون إلا بعد العلَّة ولا يكون إلَّا معها، وهذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضع [بسطاً كبيراً، ولكن ذكر هنا ما تيسر][2].

والمقصود: أن هذه الطريق[3] الكلامية التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة وأنكرها سلف الأمة وأئمتها، صارت عند كثير من النظار المتأخرين[4] هي دين الإسلام، بل[5] يعتقدون أن من خالفها فقد خالف دين الإسلام، مع أنه لم ينطق بما فيها من الحكم والدليل لا آية من كتاب الله، ولا خبر عن رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين [لهم/ بإحسان][6]؛ فكيف يكون دين الإسلام، [بل أصل أصول ٣١٦/١ دين الإسلام][7]؛ مما لم[8] يدل عليه لا كتاب ولا سنة ولا قول أحد من السلف؟!

ظهور الفلاسفة

ثم حدث بعد هذا في الإسلام الملاحدة من المتفلسفة وغيرهم، حدثوا وانتشروا بعد انقراض العصور[9] المفضَّلَة[10]، وصار كل زمان ومكان يضعف فيه نور الإسلام يظهرون فيه، وكان من أسباب ظهورهم: أنهم ظنُّوا أن دين الإسلام ليس إلَّا ما يقوله أولئك المبتدعون، ورأوا ذلك [11 فساداً في العقل، فرأوا دين الإسلام المعروف 11] فاسداً في العقل، فكان غلاتهم طاعنين في دين الإسلام بالكلية ـ باليد واللسان ـ كالْخُرَّمِيَّة أتباع بابك الْخُرَّمِي[12]، وقرامطة البحرين أتباع

(١) (ن)، (م): «معه ألا يكون إلا بعده».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ن) فقط: «الطريقة».
(٤) (ن)، (م): «النظار والمتأخرين».
(٥) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «لهم بإحسان»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «ما لم».
(٩) (ن)، (م): «الأعصار».
(١٠) (أ)، (ب): «المنفصلة».
(١١ ـ ١١): ساقط من (م)، (أ)، (ب).
(١٢) بابك الخرمي: من زعماء الباطنية من أتباع الخُرَّمِيَّة (أو الخرمدينية)، ومن أتباع أبي مسلم الخراساني، وقد ظهر في جبل البدين بناحية أذربيجان وكثر أتباعه واستحلُّوا المحرَّمات وأباحوا=

أبي سعيد الْجَنَّابِيّ وغيرهم(١).

٣١٧/١ / وأمَّا مقتصدوهم(٢) وعقلاؤهم فرأوا أن ما جاء به محمد ﷺ فيه من الخير والصلاح ما لا(٣) يمكن القدح فيه، بل اعترف حذاقهم بما قاله(٤) ابن سينا وغيره، من أنه لم يقرع العالم ناموس أفضل من ناموس محمد ﷺ، وكان هذا موجب عقلهم وفلسفتهم؛ فإنهم نظروا في أرباب النواميس من اليونان، فرأوا أن الناموس الذي جاء به موسى وعيسى أعظم من نواميس أولئك بأمر عظيم، ولهذا لما ورد ناموس عيسى ابن مريم [عليه السلام](٥) على الروم، انتقلوا عن الفلسفة اليونانية إلى دين المسيح.

وكان أرسطو قبل المسيح ابن مريم - عليه السلام - بنحو ثلاثمائة سنة، كان وزيراً للإسكندر بن فيلبس المقدوني(٦) الذي غلب على الفرس، وهو الذي يؤرخ له اليوم بالتاريخ الرومي، تؤرخ له اليهود والنصارى، وليس هذا الإسكندر هو ذا
٣١٨/١ القرنين(٧) المذكور في القرآن، كما يظنّ ذلك/ طائفة من الناس، فإن ذلك كان متقدماً(٨) على هذا، وذلك المتقدم هو(٩) الذي بنى سد يأجوج ومأجوج، وهذا المقدوني لم يصل إلى السدّ، وذاك كان [مسلماً](١٠) موحداً، وهذا المقدوني كان

=وقتلوا الكثير من المسلمين، وحاربته جيوش المعتصم مدة طويلة إلى أن أسرته، فصلبته وقتلته سنة ٢٢٣هـ بـ «سر من رأى». انظر: الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٦١ - ١٧١؛ ابن النديم: الفهرست، ص ٣٤٢ - ٣٤٤؛ قواعد عقائد آل محمد، ص ٣٧؛ تاريخ الطبري، ٩/ ١١ - ٥٥؛ دائرة المعارف الإسلامية، مقالتان عن «بابك»؛ الملل والنحل (١/ ٢١٦)؛ بيان مذهب الباطنية، ص ٢٤ - ٢٥؛ فضائح الباطنية، ص ١٤ - ١٦.

(١) أبو سعيد الحسن بن بهرام الْجَنَّابي، رأس القرامطة وداعيتهم، كان دقاقاً من أهل جنابة بفارس، ونفي منها، فأقام في البحرين تاجراً، وأقامه حمدان قرمط داعية في فارس الجنوبية. وقد حارب الجنابي الدولة العباسية واستولى على هجر والأحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين، وأحرق المصاحف والمساجد. وفي عام ٣٠١ هـ اغتاله أحد الخدم. انظر عنه: البداية والنهاية (١١/ ١٢١)؛ المنتظم (٦/ ١٢١ - ١٢٢)؛ بيان مذهب الباطنية، ص ٥، ٢٠ - ٢١، ٨١، ٨٧ - ٨٨؛ الأعلام (٢/ ٩٩)؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ١٦٩، ١٧٤؛ قواعد عقائد آل محمد، ص ٣٣؛ تاريخ الطبري (١٠/ ٧١، ٧٥، ٧٨، ٨٥، ١٠٤؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (٢/ ٤٣٧ - ٤٣٩، ٤٦٥).

(٢) (أ)، (ب): «مقتصدتهم».

(٣) (ن)، (م): «ما لم».

(٤) (ن)، (م): «كما قاله».

(٥) «عليه السلام»: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) (ن): «المقدومي»؛ (م): «المقدمي».

(٧) (ن)، (م): «وليس هذا الاسكندر ذو القرنين»، وهو خطأ.

(٨) (ن)، (م): «فإن ذلك متقدم».

(٩) (أ)، (ب): «وذاك هو».

(١٠) «مسلما»: زيادة في (أ)، (ب).

مشركاً[(١)] هو وأهل بلده اليونانيون، [كانوا مشركين][(٢)] يعبدون الكواكب والأوثان، وقد قيل: إن آخر ملوكهم [كان][(٣)] هو بطليموس صاحب المجسطي[(٤)]، وأنهم بعده انتقلوا إلىٰ دين المسيح، فإن الناموس الذي بعث به المسيح كان أعظم وأجلّ، بل النصارىٰ بعد أن غيّروا دين المسيح وبدّلوا، هم أقرب إلىٰ الهدىٰ ودين الحق من أولئك الفلاسفة الذين كانوا مشركين، وشرك أولئك الغليظ[(٥)] هو مما أوجب إفساد دين المسيح، كما ذكره طائفة من أهل العلم. قالوا: كان[(٦)] أولئك يعبدون الأصنام ويعبدون الشمس والقمر والكواكب ويسجدون لها.

١/ ٣١٩ / والله تعالىٰ إنّما بعث المسيح بدين الإسلام[(٧)] كما بعث سائر الرسل بدين الإسلام، وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

قال تعالىٰ: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٤٥]. وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٥]. وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ﴾ [سورة النحل: ٣٦].

وقد أخبر الله تعالىٰ عن نوح وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ ابن مريم[(٨)] وغيرهم من الرسل والمؤمنين [إلىٰ زمن] الحواريين[(٩)] أن دينهم كان الإسلام. قال تعالىٰ عن نوح [عليه السلام][(١٠)]: ﴿إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلا تُنظِرُونِ * فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ

---

(١) (أ)، (ب): «وهذا المقدوني مشرك».
(٢) «كانوا مشركين»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) «كان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) يتابع ابن تيمية بعض مؤرخي العرب الذين ظنوا بطليموس القلوذي العالم صاحب كتاب المجسطي (وهو كتاب في الفلك)، واحداً من ملوك البطالسة، وقد لاحظ ابن القفطي (تاريخ الحكماء، ص ٩٥ ـ ٩٦) هذا الخطأ، وذكر ما هو معروف لدينا اليوم من أن آخر ملوك البطالسة هي قلوبطرة (كيلوباترا). وانظر أيضاً: ابن جلجل، ص ٣٥ ـ ٣٨ (وانظر تعليقات المحقق الأستاذ فؤاد سيد)؛ طبقات الأطباء ص ٣٥ ـ ٣٨؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨؛ الخطط للمقريزي (١/ ١٥٤)؛ درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥٨).
(٥) (ن)، (م): «الغليظة». (٦) (ن)، (م): «لو كان..».
(٧) (ن): «الأنصاري»؛ (م): «النصارىٰ».
(٨) «وعيسىٰ ابن مريم»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (م): «وعيسىٰ».
(٩) (ن)، (م): «والمؤمنين من الحواريين».
(١٠) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).

أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة يونس: ٧١ - ٧٢](١).

وقال [تعالىٰ] عن [إبراهيم] الخليل [عليه الصلاة والسلام](٢): ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن
١/ ٣٢٠ مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ/ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ * إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ * وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٣٠ - ١٣٣](٣). وقال تعالىٰ عن موسىٰ [عليه الصلاة والسلام](٤): ﴿يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [سورة يونس: ٨٤]. وقال: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ [سورة المائدة: ٤٤]. وقال عن بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة النمل: ٤٤]. وقال عن الحواريين: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ﴾ [سورة المائدة: ١١١].

ولما كان المسيح صلوات الله عليه قد بُعث بما بعث به المرسلون قبله من عبادة الله وحده لا شريك له، وأحل لهم بعض ما كان حُرِّمَ عليهم في التوراة، وبقي أتباعه
ص ٣١ علىٰ ملته(٥) مدة - قيل أقل من مائة سنة - ثم / ظهرت فيهم البدع بسبب معاداتهم لليهود، صاروا يقصدون خلافهم، فغلوا في المسيح، وأحلُّوا أشياء حرَّمها وأباحوا
١/ ٣٢١ الخنزير وغير ذلك، / وابتدعوا شركاء بسبب شرك الأمم، فإن أولئك المشركين من اليونان والروم وغيرهم كانوا يسجدون للشمس والقمر والأوثان، فنقلتهم(٦) النصارىٰ عن عبادة الأصنام المجسدة التي لها ظلّ إلي عبادة التماثيل المصوَّرة في الكنائس، وابتدعوا الصلاة إلىٰ المشرق، فصلُّوا إلىٰ حيث تظهر الشمس والقمر والكواكب، واعتاضوا بالصلاة إليها والسجود إليها عن الصلاة لها والسجود لها.

والمقصود: أن النصارىٰ بعد تبديل دينهم، كان ناموسهم ودينهم خيراً من دين أولئك اليونان أتباع الفلاسفة(٧)، فلهذا كان الفلاسفة الذين رأوا دين الإسلام

---

(١) (ن)، (م): «عليكم غمة . . إلىٰ قوله: وأمرت أن أكون من المسلمين».
(٢) (ن)، (م): «وقال عن الخليل».
(٣) اختصرت (ن)، (م) جزءاً من آيات سورة البقرة، ولم ترد الآية الأخيرة (١٣٣) في (أ)، (ب).
(٤) «عليه الصلاة والسلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «علىٰ مثله»، وهو تحريف.
(٦) (ن): «فعلهم»، وهو تحريف؛ (م): «فنقلهم».
(٧) (م): «الفلسفة».

يقولون: إنَّ ناموس محمد ﷺ أفضل من جميع النواميس، ورأوا أنه أفضل من نواميس[١] النصارىٰ والمجوس وغيرهم، فلم يطعنوا في دين محمد ﷺ كما طعن أولئك المظهرون للزندقة من الفلاسفة، ورأوا أن ما يقوله أولئك المتكلمون فيه ما يخالف صريح المعقول[٢]، فطعنوا بذلك عليهم وصاروا يقولون: من أنصف ولم يتعصب ولم يتبع الهوىٰ لا يقول ما يقوله هٰؤلاء في المبدأ والمعاد.

أقوال الفلاسفة

وكان لهم أقوال فاسدة في العقل أيضاً تلَقّوها من سلفهم الفلاسفة، [٣] ورأوا أنّ[٤] ما تقوله فيه ما يخالف العقول، وطعنوا بذلك/ الفلاسفة[٣]، ورأوا أن ما ١/ ٣٢٢
تواتر عن الرسل يخالفها فسلكوا طريقتهم الباطنية[٥]، فقالوا: إن الرسل لم تبيّن العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الأمور العلمية، ثم منهم من قال: إن الرسل علمت ذلك وما بينته، ومنهم من يقول: إنها لم تعلمه وإنّما كانوا بارعين في الحكمة العملية دون الحكمة العلمية، ولكن خاطبوا الجمهور بخطاب تخييلي، خيلت لهم في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما ينفعهم اعتقاده في سياستهم، وإن كان ذلك اعتقاداً باطلاً لا يطابق الحقائق.

وهٰؤلاء المتفلسفة[٦] لا يجوِّزُون تأويل ذلك؛ لأنَّ المقصود بذلك عندهم التخييل، والتأويل يناقض مقصوده. وهم يقرون بالعبادات، لكن يقولون مقصودها إصلاح أخلاق النفس، وقد يقولون إنها تسقط عن الخاصة العارفين بالحقائق، فكانت بدعة أولئك المتكلمين مما أعانت إلحاد هٰؤلاء الملحدين.

وقد بُسِطَ الكلام[٧] في كشف أسرارهم وبيان مخالفتهم لصريح المعقول وصحيح المنقول في غير هٰذا الموضع، وذكر أن المعقولات[٨] الصريحة موافقة لما أخبرت به الرسل لا تناقض ذلك، ونبهنا في مواضع علىٰ ما يستوجب الاستغناء عن
الطرق الباطلة [المبتدعة][٩]، وما به يُعلم/ ما يوافق خبر الرسول، وبيَّنا أن ١/ ٣٢٣
الطرق[١٠] الصحيحة في المعقول هي مطابقة لما أخبر به الرسول، مثل هٰذه الطرق وغيرها[١١].

---

(١) (أ)، (ب): «من ناموس». (٢) (ن) فقط: «العقل».
(٣ ـ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن): «الآن»؛ (م): «لأن»، وكلاهما تحريف.
(٥) (ن): «طريقتهم الفاسدة الباطلة»؛ (م): «طريقتهم الباطلة». (٦) (ن)، (م): «الفلاسفة».
(٧) (ن): «وقد بسط في الكلام». (٨) (ن): «المفعولات»، وهو تحريف.
(٩) «المبتدعة»: زيادة في (أ)، (ب). (١٠) (ن)، (م): «وأما الطرق».
(١١) انظر كلام ابن تيمية مثلاً في: «درء تعارض العقل والنقل»، و«الرد علىٰ المنطقيين»، و«الصفدية».

عود لمسألة قِدَم العالم

فإنه يُعلم بصريح المعقول أن فاعل العالم إذا قيل: إنَّه علَّة تامّة أزلية، والعلَّة التَّامَّة تستلزم معلولها، لزم أن لا يتخلف عنه في القِدَم شيء من المعلول، فلا يحدث عنه شيء لا بواسطة ولا بغير واسطة(١)، ويمتنع أن يصير علة لمفعول بعد مفعول من غير أن يقوم به ما يصير علَّة للثاني، فيمتنع مع تماثل أحواله أن تختلف مفعولاته ويحدث منها شيء.

وهٰذا مما لا ينازع فيه عاقل تصوره(٢) تصوراً جيداً، وحذاقهم معترفون بهٰذا، كما يذكره ابن رشد الحفيد وأبو عبد الله الرازي(٣) وغيرهما، من أنَّ صدور المتغيرات المختلفة عن الواحد البسيط مما تنكره العقول، [وكذلك إذ سمَّىٰ موجباً بالذات](٤)، وكذلك إذا قيل مؤثر تام التأثير في الأزل، أو مرجح تام الترجيح في الأزل، أو نحو ذلك، وكذلك إذا قيل: هو قادر مختار يستلزم وجود مراده في الأزل، فإنه إذا استلزم وجود مراده في الأزل، لزم أن لا يحدث شيء من مراده، فلا يحدث في العالم شيء؛ إذ لا يحدث شيء إلَّا بإرادته، فلو كانت إرادته أزلية مستلزمة لوجود مرادها معها في الأزل، لزم أن لا يكون شيء من المرادات حادثاً، / فلا يكون في العالم حادث، وهو خلاف المشاهدة. ١/ ٣٢٤

وهم لا يقولون به ولا(٥) يقول عاقل: إنه علَّة تامَّة أزلية لجميع معلولاتها، ولا موجب أزلي لجميع العالم حتىٰ أشخاصه. ولا يقول أحد: إن جميع مراده مقارن له في الأزل. بل يقولون: إن أصول العالم كالأفلاك والعناصر هي الأزلية القديمة(٦) بأعيانها، وإن الحركات والمولدات قديمة النوع، أو يقولون: إن مواد هٰذا العالم كالجواهر المفردة(٧) أو الهيولي أو غير ذلك هي قديمة أزلية بأعيانها. وهٰذا كله باطل؛ إذ كان قِدَم شيء من ذلك يستلزم أن يكون فاعله مستلزماً له في الأزل، سواء سُمِّيَ موجباً له بذاته في الأزل، أو علَّة تامَّة قديمة مستلزمة لمعلولها، أو قيل: إنه فاعل بإرادته الأزلية [المستلزمة](٨) للمفعول المراد في الأزل.

---

(١) (ن)، (م): «ولا بغيرها».
(٢) (ن): «تصور».
(٣) (ن)، (م): «والرازي».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «فهم لا يقولون ولا . . ».
(٦) (ن)، (م): «هي القديمة الأزلية».
(٧) (أ)، (ب): «الفردة».
(٨) «المستلزمة»: ساقطة من (ن)، (م).

بطلان القول بأنه علة تامة لأصول العالم دون حوادثه أو أن إرادته الأزلية إنما تعلقت بأصول العالم دون حوادثه

وإذا قيل: هو علَّة تامَّة لأصول العالم دون حوادثه، أو هو مريد بإرادة أزلية مستلزمة لاقتران مرادها بها في الأزل، لكن تلك [الإرادة الأزلية المقارنة](١) لمرادها إنَّما تعلقت بأصول العالم دون حوادثه.

قيل لهم: هٰذا باطل من وجوه:

منها: أنَّ مقارنة المفعول المعين لفاعله ـ لا سيما مقارنته له أزلاً/ وأبداً ـ ممتنع في صرائح(٢) العقول، بل وفي بداية(٣) العقول بعد التصور التام.

١/ ٣٢٥ **وإذا قالوا:** العلوم الضرورية لا يجتمع على جحدها طائفة من العقلاء الذين لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب.

قيل لهم: لا جرم هٰذا القول لم يتفق عليه طائفة من العقلاء من غير تواطؤ، بل جماهير العقلاء من الأولين والآخرين ينكرونه غاية الإنكار، وإنَّما تقوله طائفة واحدة بعضهم عن / بعض(٤)، على سبيل مواطأة بعضهم لبعض، (٥ وتلقَّى ظ ٣١ بعضهم عن بعض. ومع المواطأة تجوز المواطأة٥) على تعمّد الكذب، وعلى الأمور المشتبهة كالمذاهب الباطلة التي يُعلم فسادها بالضرورة، وقد توارثها طائفة تلقاها بعضهم عن بعض، بخلاف الأقوال التي يقرّ بها الناس عن(٦) غير مواطأة، فتلك لا يكون منها ما يُعلم فساده ببديهة العقل. ولهٰذا كان في عامة أقوال الكفار وأهل البدع ـ من المشركين والنصارى والرافضة والجهمية وغيرهم ـ ما يعلم فساده بضرورة العقل، ولكن قاله طائفة تلقَّاه بعضهم عن بعض.

ومنها أن يُقال: لو كان هٰذا حقًّا لامتنعَ حدوث الحوادث في العالم جملة ولم يكن للحوادث محدِث أصلاً، وهٰذا من أظهر ما يعلم فساده بضرورة العقل، فإن العلَّة إذا كانت تامَّة أزلية قارنها معلولها، وكان ما/ يحدث غير [معلولها؛ لأنه لو ١/ ٣٢٦ كان معلولاً لها]، لكان قد تأخر المعلول(٧) أو بعض المعلول عن علته التامة، والعلَّة التامة لا يجوز أن يتأخر عنها لا معلولها ولا بعض معلولها، فكل ما حدث لا يحدث عن علة تامة أزلية، وواجب الوجود عندهم علَّة تامة أزلية، فيلزم أن لا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)؛ وسقطت كلمة «الأزلية» من (م).
(٢) (أ)، (ب): «صريح». (٣) (ن)، (أ): «بداية»؛ (ب): «بداهة».
(٤) (أ)، (ب): «وإنَّما قاله طائفة أخذه بعض عن بعض».
(٥ ـ ٥): ساقط من (م). (٦) (أ)، (ب): «من».
(٧) (أ)، (ب): «وكان ما يحدث غير معلول لها لكان قد تأخر العلول . . . إلخ».

يحدث عنه حادث لا بواسطة ولا بغير واسطة(١).

وما يعتذرون به في هٰذا المكان من قولهم: إنَّما تأخرت الحوادث لتأخر الاستعداد ونحوه، من أفسد الأقوال؛ فإن هٰذا إنَّما يمكن أن يُقال فيما يكون علَّة وجوده غير علة استعداده وقبوله(٢)، كما يحدث عن الشمس: فإنها تارة تُليِّن وتُرطِّب، كما تلين الثمار بعد يبسها(٣) بسبب ما يحصل فيها من الرطوبة، فتجتمع الرطوبة المائية والسخونة الشمسية فتنضج الثمار وتلين، وتارة تجفف وتيبس كما يحصل للثمار بعد تناهي نضجها، فإنه ينقطع عنها الاستمداد من الرطوبة، فتبقىٰ حرارة تفعل في رطوبة من غير إمداد فتجففها، كما تجفف الشمس والنار وغيرهما لغير ذلك من الأجسام الرطبة.

والمقصود: أنه في مثل ذلك قد يتأخر فعل الفاعل لعدم استعداد القابل، ولو قدر أن ما يدعونه من العقل الفعَّال له حقيقة، لكان تأخر فيضه حتىٰ تستعد القوابل
١/ ٣٢٧ من هٰذا الباب. وأمَّا واجب الوجود الفاعل لكل/ ما سواه الذي لا يتوقف فعله علىٰ أمر آخر من غيره ـ لا إعداد(٤) ولا إمداد ولا قبول ولا غير ذلك، بل نفسه هي المستلزمة لفعله ـ فلو قدر أنه علَّة تامة أزلية لوجب أن يقارنه معلوله كله، ولا يتأخر عنه شيء من مفعولاته(٥)، وإذا تأخر شيء من مفعولاته ولو كان مفعولاً بواسطة، عُلِم أنه لم يكن علة تامة له في الأزل، وأنه صار علة له بعد أن لم يكن.

وإذا قيل: الحركة الفلكية هي سبب حدوث الحوادث.

قيل: وهٰذا أيضاً مما يُعلَم بطلانه، فإن الحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون الموجب لها(٦) علَّة تامة أزلية، فإن هٰذه يقارنها معلولها أزلاً وأبداً، والحركة الحادثة شيئاً بعد شيء يمتنع أن تكون مقارنة لعلتها في الأزل، فعُلِم أن الموجب لحدوثها ليس علة تامة أزلية، بل لا بد أن يكون الرب متصفاً بأفعال تقوم به شيئاً بعد شيء، بسبب(٧) ما يقوم به يحدث عنه ما يحدث، مثل مشيئته القائمة بذاته، وكلماته القائمة بذاته، وأفعاله الاختيارية القائمة بذاته.

ومنها: أن الحوادث بعد ذلك لا بد لها من محدِث ويمتنع أن يحدثها غيره؛ لأنه لا

---

(١) (ن)، (م): «لا بوسط ولا بغير وسط».
(٢) (ن)، (م): «وقبولها».
(٣) (ن)، (م): «بعد قوتها».
(٤) (ن)، (م): «لا عداد»، وهو تحريف.
(٥) (ن)، (م): «من معلولاته».
(٦) (ن)، (م): «له».
(٧) «بسبب»: كذا في جميع النسخ، ولعل الصواب: «وبسبب».

رب غيره، ولأنَّ القول في ذلك المحدِث كالقول فيه؛ إما أن يكون علَّة تامَّة في الأزل، وإمَّا أن لا يكون، ويعود التقسيم.

وإذا قالوا: إنَّما تأخر الثاني لِتَأخُّر حدوث القوابل والشروط التي بها قبل الفيض.

/ **قيل لهم:** هٰذا يعقل فيما إذا[1] كان حدوث القوابل من غيره، كما في حدوث الشعاع عن الشمس، وكما يقولونه في العقل الفعَّال. وأمَّا إذا كان هو الفاعل للقابل والمقبول، والشرط والمشروط، وهو علَّة تامَّة أزلية لما يصدر عنه[2]، وجب مقارنة معلوله كله له، ولم يجز أن يتأخر عنه شيء، فإنه يمتنع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن من غير إحداثه لشيء، وإحداثه لشيء[3] مع كونه[4] علَّة تامَّة أزلية ممتنع، وكونه علَّة لنوع الحوادث مع عدم حدوث فعل يقوم به ممتنع. ٣٢٨/١

ولأن صدور العالم عن فاعلين ممتنع؛ سواء كانا مشتركين في جميعه، أو كان هٰذا فاعلاً لبعضه وهٰذا فاعلاً لبعضه، كما قد بسط في غير هٰذا الموضع[5]، وهٰذا مما لا نزاع فيه، فإنَّه لم يثبت أحد من العقلاء أن العالم صدر عن اثنين متكافئين في الصفات والأفعال، ولا قال أحد من العقلاء: إن أصول العالم القديمة صدرت عن واحد وحوادثه صدرت عن آخر؛ فإن العالم لا يخلو من الحوادث[6]، وفعل الملزوم بدون لازمه ممتنع، ولو كان الفاعل للوازمه غيره، لزم أن لا يتم فعل واحد منهما إلَّا بالآخر، فيلزم الدَّوْر في الفاعلين، وكون كل [واحد][7] من الرَّبَّيْنِ لا يصير ربًّا إلَّا بالآخر ولا يصير قادراً إلَّا بالآخر ولا يصير فاعلاً إلَّا بالآخر، فلا / يصير هٰذا قادراً حتىٰ يجعله الآخر قادراً، (٨ ولا يصير هٰذا قادراً حتىٰ يجعله الآخر قادراً ٨)، فيمتنع ـ والحال هٰذه ـ أن يصير واحد منهما قادراً، وهٰذا مبسوط في موضعه. ٣٢٩/١

وذلك مما يبيّن أنه لا فاعل للحوادث إلَّا هو، وحينئذٍ فإن حدثت عنه بدون سبب حادث، لزم حدوث الحادث بلا سبب حادث، وهٰذا إذا جاز، جاز حدوث

---

(١) «إذا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «عنها».
(٣) عبارة «وإحداثه لشيء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ب) فقط: «مع أن كونه».
(٥) (ن)، (م): «كما قد بسط في موضعه».
(٦) (ن)، (م): «لا يخلو عن الحدوث».
(٧) «واحد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨-٨): ساقطة من (أ)، (ب).

العالم كله بلا سبب[١] حادث.

وأيضاً: فإنه يلزم أن يكون العالم قديماً أزلياً خالياً عن شيء من الحوادث، وأن الحوادث حدثت فيه بعد ذلك بدون سبب حادث، وهٰذا ممتنع بالاتفاق والبرهان لوجوه[٢] كثيرة، مثل اقتضائه عدم القديم[٣] الواجب بنفسه أو بغيره، فإنه إذا قدر
ص ٣٢ معلول قديم أزلي علىٰ حال / من الأحوال، ثم حدثت[٤] فيه الحوادث، فلا بد أن يتغير من صفة إلىٰ صفة[٥] يزول ما كان موجوداً، ويحدث ما لم يكن موجوداً، وزوال ما كان موجوداً ممتنع، فإن القديم إنَّما يكون قديماً إذا كان واجباً بنفسه أو
١/ ٣٣٠ بغيره، (٦ فإنَّ[٧] ما كان واجباً بنفسه/ أو بغيره يمتنع عدمه، (٨ وما كان قديماً يمتنع عدمه٨) أيضاً، بل القديم لا يكون قديماً إلَّا إذا كان واجباً بنفسه أو بغيره، فما علم أنه كان قديماً واجباً بنفسه أو بغيره٦)، يكون العلم بامتناع عدمه أوكد وأوكد.

والعالم إذا كان شيء منه قديماً أزلياً لا حادث فيه، ثم حدث فيه حادث، فقد غيَّره من الحال القديمة الأزلية الواجبة بنفسها أو بغيرها إلىٰ حال أخرىٰ تخالفها. وهٰذا مع أنه ممتنع، فإذا كان هٰذا بدون سبب حادث، كان ممتنعاً من هٰذا الوجه ومن هٰذا الوجه.

وأيضاً: فالعالم لا يتصور انفكاكه عن مقارنة الحوادث، فإن الأجسام لا تخلو عن مقارنة الحوادث: الحركة وغيرها، والعالم ليس فيه إلَّا ما هو قائم بنفسه أو بغيره بلا نزاع بين العقلاء، وتلك الأعيان لا تخلو عن مقارنة الحوادث، فإنها لو خلت عنها ثم قارنتها للزم حدوث الحوادث بلا سبب، وهٰذا باطل وإن لم يكن هٰذا باطلاً جاز حدوث الحوادث بلا سبب، فبطل القول بقِدم العالم.

ثم كثير من النظار يقول: ليس في العالم إلَّا جسم أو عرض. وهٰؤلاء منهم من يفسر الجسم بما يُشار إليه، ويمنع[٩] كون كل جسم مركباً من الجواهر المفردة[١٠] أو من المادة والصورة، فلا يلزمهم من الإشكال ما يتوجه علىٰ غيرهم.

١/ ٣٣١ وإن قدر أن فيه ما يخرج عن ذلك، كما يذكره من يثبت العقول/ والنفوس، ويقول إنها ليست أجساماً، فالنفوس لا تفارق الأجسام، بل هي مقارنة لها مدبرة

---

(١) «سبب»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ)، (ب): «بوجوه».
(٣) (ن)، (م): «عدم القدم»؛ (أ): «عديم القديم». والمثبت من (ب). (٤) (أ)، (ب): «ثم حدث».
(٥) (ن)، (م): «فلا بد أن يتعين من وصفه إلىٰ وصفه». (٦ ـ ٦): ساقط من (م).
(٧) (ب): «وإن». (٨ ـ ٨): ساقطة من (ب)، (م).
(٩) (أ)، (م): «ويمتنع». (١٠) (أ): «المنفردة»؛ (ب): «الفردة».

لها[١] فلا تفارق الحوادث.

وأيضاً فالنفوس لا تنفك عن تصورات وإرادات حادثة، فهي دائماً مقارنة للحوادث، والعقول علة لذلك مستلزمة لمعلولها لا يتقدم عليها[٢] بالزمان، فيمتنع أن يكون في العالم ما يسبق الحوادث، فيمتنع أن يكون شيء منه قديماً أزلياً سابقاً للحوادث، وحينئذٍ فالمبدع لشيء منه يمتنع أن يبدعه بدون إبداع لوازمه، ولوازمه يمتنع وجودها في الأزل، فيمتنع وجود شيء منه في الأزل.

فإذا قيل: فهو علَّة تامة أزلية للفلك مع حركته؛ لزم أن يكون علَّة أزلية تامة للفلك مع حركته، فتكون حركته أزلية؛ والحركة لا توجد إلَّا شيئاً فشيئاً، فيمتنع أن يكون جميع حركته أزلية[٣].

وإذا[٤] قيل: هو علة تامة أزلية للفلك دون حركته؛ احتاجت حركته إلىٰ مبدع آخر، ولا مبدع[٥] غيره.

وإن قيل: هو علة للحركة[٦] شيئاً بعد شيء؛ لم يكن علة تامة للحركة في الأزل، لكن يصير علة تامة لشيء منها بحسب وجوده، فتكون عليته وفاعليته وإرادته حادثة بعد أن لم تكن، فيمتنع أن يكون علة تامة/ في الأزل، وهٰذا القول ١/ ٣٣٢
[ظاهر][٧] لا ينازع فيه من فهمه، وهو مما يبين امتناع كونه علة تامة أزلية لكل موجود، وامتناع كونه علة تامة للفلك مع حركته الدائمة.

وهم لا يقولون[٨]: إنَّه في الأزل علَّة لكل موجود، بل يقولون: إنه في الأزل علَّة لما كان قديماً بعينه كالأفلاك، وهو دائماً علة لنوع الحوادث، ويصير علَّة تامة للحادث المعين بعد أن لم يكن علَّة تامة له، فهٰذا حقيقة قولهم.

فيُقال لهم: كونه يصير علة تامة لشيء بعد أن لم يكن علة له من غير أمر يحدث منه ممتنع لذاته؛ لأنه لا محدِث للحوادث سواه، فيمتنع أن غيره يحدث فاعليته، وكونه علَّة فلا يحدث كونه فاعلاً للمعين إلَّا هو، فيلزم أن يكون هو المحدِث؛ لكونه

---

(١) عبارة «مدبرة لها»: ساقطة من (م) فقط.
(٢) (ن)، (م): «عليه».
(٣) (ن): «أن يكون جميعها أزلية»؛ (م): «أن يكون جميعاً أزلية»؛ (أ): «أن تكون جميع حركاتها أزلية».
(٤) (أ)، (ب): «فإن».
(٥) عبارة «ولا مبدع»: ساقطة من (ب) فقط.
(٦) (أ)، (ب): «الحركة».
(٧) «ظاهر»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (أ)، (ب): «وهم يقولون».

علَّة للمعين وفاعلاً له. وهـٰذه الفاعلية كانت بعد أن لم تكن، فيمتنع أن تكون صدرت عن علَّة تامة أزلية؛ لأن العلة الأزلية يقارنها معلولها.

فتبيَّن أنه يمتنع أن يصير فاعلاً لشيء بعد أن لم يكن، مع القول بأنه لم يزل علَّة تامة أزلية، وأنه لا بد أن يقوم به من الأحوال ما يوجب كونه فاعلاً لما يحدث عنه من الحوادث، سواء أحدثت[(١)] بواسطة أم بغير واسطة.

١/ ٣٣٣ وأيضاً، فإذا قدّر أنه كما يقولون: حاله قبل أن يحدث المعين، / ومع إحداث المعين، وبعد إحداث المعين سواء، امتنع إحداث المعين، فيمتنع أن يحدث شيئاً[(٢)].

وأيضاً، فلم يكن إحداثه للأول بأَوْلَىٰ من إحداثه للثاني، ولا تخصيص [(٣)]الأول بقدره ووصفه بأَوْلَىٰ من الثاني، إذا كان الفاعل لم يكن منه قط سبب يوجب التخصيص[(٣)] لا بقدر ولا بوصف[(٤)] ولا غير ذلك.

وهم أنكروا علىٰ من قال من النظَّار: إنه فعل بعد أن لم يكن فاعلاً[(٥)]، [**وقالوا**: العقل الصريح يعلم أن من فعل بعد أن لم يكن فاعلاً][(٦)]، فلا بد أن يتجدد له: إما قدرة، وإما إرادة، وإما علم، وإما زوال مانع، وإما سبب ما.

فيُقال لهم: والعقل الصريح يعلم أن من فعل هـٰذا الحادث بعد أن لم يكن فاعلاً له، فلا بد أن يتجدد له سبب اقتضىٰ فعله، فأنتم أنكرتم علىٰ غيركم ابتداءً الفعل بلا سبب، والتزمتم دوام المفعولات الحادثة بلا سبب، فكان ما التزمتموه من حدوث الحوادث بلا سبب، أعظم مما نفيتموه.

ظ ٣٢ بل قولكم مستلزم أنه لا[(٧)] فاعل للحوادث ابتداء، بل تحدث بلا فاعل؛ فإن/ الموجب للحوادث عندكم هو حركة الفلك[(٨)]، وحركة الفلك حركة نفسانية تتحرك
١/ ٣٣٤ بما يحدث لها من التصورات والإرادات المتعاقبة، وإن/ كانت تابعة لتصور كلي وإرادة كليَّة، ثم تلك التصورات والإرادات والحركات تحدث بلا محدث [لها][(٩)] أصلاً علىٰ قولكم؛ لأنَّ واجب الوجود عندكم ليس فيه ما يوجب فعلاً حادثاً أصلاً،

---

(١) (ن)، (م): «سواء حدث».
(٢) (أ): «فيمتنع إحداث شيئا»؛ (ب): «فيمتنع إحداث شيء».
(٣-٣): ساقط من (م).
(٤) (أ)، (ب): «لا بقدره ولا وصفه».
(٥) «فاعلا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٧) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن) فقط: «هو الحركة الفلكية».
(٩) «لها»: ساقطة من (ن)، (م).

بل حاله قبل الحادث وبعده ومعه سواء. وكون الفاعل يفعل الأمور الحادثة المختلفة مع أن حاله قبل وبعد ومع سواء، (١ أبعد من كونه يحدث حادثاً مع أن حاله قبل وبعد ومع سواء(١).

وإذا قيل: تغيّر فعله لتغير المفعولات.

قيل: فعله إن كان هو المفعولات عندكم، ـ كما يقوله ابن سينا ونحوه من جهمية الفلاسفة نفاة الصفات والأفعال ـ فالمتغيّر هو المنفصلات عنه، وهي المفعولات، وليس هنا فعل هو غيرها يوصف بالتغير، فما الموجب لتغيرها واختلافها وحدوث ما يحدث منها، مع [أنَّ](٢) الفاعل هو علىٰ حال واحدة؟ وفساد(٣) هـٰذا في صريح العقل أظهر من فساد ما أنكرتموه علىٰ غيركم.

وإن كان فعله قائماً بنفسه، كما يقوله مثبتة الأفعال الاختيارية من أئمة أهل الملل [ومن الفلاسفة](٤) المتقدمين والمتأخرين، فمن المعلوم أن تغيّر المفعولات إنَّما سببه(٥) هـٰذه الأفعال.

/ وهو ـ سبحانه ـ المحدِث لجميع المفعولات المتغيرة وتغيراتها، فيمتنع أن تكون ١/ ٣٣٥
هي المؤثرة في تغير فعله القائم بنفسه؛ لأنَّ هـٰذا يوجب كون المعلول المخلوق المصنوع هو المؤثر في الخالق الصانع الذي يسمونه علّة [تامة](٦)، وهـٰذا يوجب الدَّوْر الممتنع، فإن كون كل من الشيئين مؤثراً في الآخر، من غير أن يكون هناك أمر ثالث غيرهما يؤثر(٧) فيهما، هو من الدَّوْر القبلي الممتنع؛ فإن أحد الفاعلين لا يفعل في الآخر، حتىٰ يفعل الآخر فيه، كما في هـٰذه الصورة، فإن التغير الحادث لا يحدث حتىٰ يحدثه هو لما يقوم به من الفعل، فلو كان ذلك الفعل لا يقوم(٨) حتىٰ يحدثه ذلك التغيّر، لزم أن لا يوجد حتىٰ يوجد ذاك، ولا يوجد ذاك حتىٰ يوجد هـٰذا، فيلزم أن لا يوجد واحد منهما حتىٰ يوجد هو قبل أن يوجد بمرتبتين، فيلزم اجتماع النقيضين مرتين.

وإن قيل: المفعول المتغيّر الأول أحدث في الفاعل تغيّراً، وذلك التغيّر أوجب تغيراً ثانياً.

(١ ـ ١): ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) «أن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «ففساد».
(٤) عبارة «ومن الفلاسفة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «إنما هو سببه».
(٦) «تامة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ): «مؤثرا»؛ (ب): «مؤثر».
(٨) (ب): «لا يقوم به». ويوجد شطب علىٰ «به» في (ن).

قيل: فذلك الأول إنَّما صدر عن فعل قائم[١] بالفاعل، فالفاعل ما قام به من الفعل هو الفاعل لكل ما سواه من الحوادث المتغيرة أولاً وآخراً، ولم يؤثر فيه غيره البتة.

وإن قيل: وجود مفعوله الثاني مشروط بمفعوله الأول، فهو الفاعل للأول
١/٣٣٦ والثاني، فلم يحتج في شيء من فعله إلىٰ غيره، ولا أثر فيه/ [شيء][٢] سواه. وهـٰذا كما أنه سبحانه يلهم العباد أن يدعوه [فيدعونه][٣] فيستجيب لهم، ويلهمهم أن يطيعوه فيطيعونه فيثيبهم، فهو سبحانه الفاعل للإجابة والإثابة، كما أنه أولاً جعل العباد داعين مطيعين، ولم يكن في شيء من ذلك مفتقراً إلىٰ غيره البتة.

وكل من تدبّر هـٰذه الأمور تبين له أنه ـ سبحانه ـ خالق كل شيء من الأعيان وصفاتها وأفعالها بأفعاله الاختيارية القائمة بنفسه، كما دلَّت علىٰ ذلك نصوص الأنبياء واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، ووافقهم علىٰ ذلك أساطين الفلاسفة القدماء، وهـٰذا مما يبيّن حدوث كل ما سواه، وأنه ليس علَّة أزلية لمعلول قديم، مع أنه دائم الفاعلية، ولا يلزم من دوام كونه فاعلاً أن يكون معه مفعول معين قديم، بل هـٰذا من أبطل الباطل.

وهـٰؤلاء المتفلسفة القائلون بقِدَم العالم عن موجب بذاته هو علة تامة أزلية [له][٤]، يسلّمون أنه ليس علة تامة في الأزل لكل حادث، فإن هـٰذا لا يقوله من يتصور ما يقول، فإنَّ العلَّة التامة هي التي تستلزم معلولها وتستعقبه، فإذا كان المعلول حادثاً بعد أن لم يكن، لم يكن المستلزم له أزلياً، لما في ذلك من تأخر المعلول[٥] وتراخيه زماناً لا نهاية له عن العلة التامة الأزلية، فإن كل حادث يوجد في العالم متأخر[٦] عن الأزل تأخراً لا نهاية له، فلو كانت علته التامة ثابتة في الأزل،
١/٣٣٧ / لكان المعلول متأخراً عن العلة التامة تأخراً لا نهاية له، والعلَّة التامة لا يكون بينها وبين معلولها فصل أصلاً، بل النزاع: هل يكون معها في الزمان أو يكون عقبها في الزمان[٧]، ويكون معها[٨] كالجزء الثاني من الزمان مع الذي قبله.

---

(١) «قائم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) «شيء»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «فيدعونه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن): «المعقول»؛ (م): «المفعول»، وكلاهما تحريف.
(٦) (ن)، (م): «متأخرا».
(٧) (ن)، (م)، (أ): «هل يكون معه في الزمان أو يكون عقبه». والمثبت من (ب)، وهو الصواب. والمقصود: هل يكون المعلول مع العلة في الزمان أو يكون عقب العلة؟
(٨) (ن)، (م): «ويكون معه»؛ (أ): «وتكون معه»؛ (ب): «يكون معها». ولعل الصواب ما أثبته.

هـٰذا مما يتكلم فيه الناس ؛ إذ كانوا[١] متفقين علىٰ أنه متأخر عنها[٢] تأخراً عقلياً وأنه لا ينفصل عنها . وهل يتصل بها اتصالاً زمانياً أو يقترن بها اقتراناً زمانياً؟ هـٰذا محل نظر الناس[٣] .

والمقصود هنا : أن كل ما يحدث العالم فلا تكون علَّته التامة المستلزمة تامة[٤] قبله بحيث يكون بينهما انفصال ، فكيف تتقدم عليه[٥] تقدّماً لا نهاية له؟ لكن غاية ما يقولون : إنه علَّة تامَّة أزليّة لما كان قديماً من العالم كالأفلاك ، وأما ما يحدث فيه فإنما يصير علَّة تامَّة له عند حدوثه .

ويقولون : إن حدوث الأول شرط في حدوث الثاني ، كالماشي الذي يقطع أرضاً بعد أرض ، وكحركة الشمس [التي] تقطع[٦] بها مسافة بعد مسافة ، كالمتحرك[٧] لا يقطع المسافة الثانية حتىٰ يقطع الأولىٰ ، فقطع/ الأولىٰ بحركته شرط ١/ ٣٣٨
في قطع الثانية بحركته ، والعلَّة التامَّة لقطع الثانية إنَّما وجدت بعد الأولىٰ .

ص ٣٣ وهـٰذا غاية/ ما يقولونه ويعبرون عنه بعبارات ، فتارة[٨] يقولون : فيض العلَّة الأولىٰ والمبدأ الأول أو واجب الوجود ـ وهو الله تعالىٰ ـ دائم ، لكن يتأخر ليحصل الاستعداد والقوابل ، وسبب الاستعداد والقوابل [عند][٩] كثير منهم ـ أو أكثرهم ـ هو حركة الفلك ، فليس عند هـٰؤلاء سبب لتغيرات العالم إلَّا حركة الفلك ـ كما يقوله ابن سينا وأمثاله ـ وهـٰذا هو المعروف عند أصحاب أرسطو .

وأمَّا آخرون أعلىٰ من هـٰؤلاء ـ كأبي البركات وغيره ـ فيقولون : بل سبب التغيرات ما يقوم بذات الرب من إرادات متجددة ، بل ومن إدراكات ، كما قد بسطه في كتابه «المعتبر» .

فأولئك ـ كابن سينا وأمثاله ـ يقولون : هو بنفسه علَّة تامَّة أزلية للعالم بما فيه من الحوادث المتجددة ، وإن الحادث الأول كان شرطاً أعد القابل[١٠] للحادث الثاني .

---

(١) (أ) : «إن كانوا» ؛ (ب) : «وإن كانوا» . (٢) (ن) ، (م) ، (أ) : «علىٰ أنها متأخرة عنه» .
(٣) (ن) ، (م) : «القياس» . (٤) (ن) ، (م) : «ثابتة» .
(٥) (ن) ، (م) ، (أ) : «يتقدم عليها» .
(٦) (ن) ، (م) : «وكحركة الشمس تقطع» ؛ (أ) : «وكحركة الشمس الذي تقطع» .
(٧) (أ) : «كالتحرك» ؛ (ب) : «فالمتحرك» . (٨) (أ) : «بعبارة فتارة» ؛ (ن) : «بعبارات تارة» .
(٩) «عند» : ساقطة من (ن) ، (م) .
(١٠) (ن) : «القايل» ؛ (م) : «للمقابل» ، وكلاهما تحريف .

وهٰذا القول في غاية الفساد، وهو أيضاً في غاية المناقضة لأصولهم. وذلك أن علة الحادث الثاني لا بد أن تكون بتمامها موجودة عند وجوده، وعند وجود الحادث الثاني(١) لم يتجدد للفاعل الأول أمر به يفعل إلَّا عدم الأول، ومجرد عدم الأول لم
١/ ٣٣٩ يوجب عندهم للفاعل لا قدرة ولا/ إرادة ولا غير ذلك، فإن الأول عندهم لا يقوم به شيء من الصفات والأفعال، ولا له أحوال متنوعة أصلاً، فكيف يُتصوَّر(٢) أن يصدر عنه الثاني بعد أن كان صدوره ممتنعاً منه، وحاله حاله لم يتجدد إلَّا أمر عدمي لم يوجب له زيادة قدرة ولا إرادة ولا علم ولا غير ذلك؟

وهٰذا بخلاف(٣) ما يمثلون به من حركة الإنسان وغيره من المتحركة(٤) بالإرادة أو(٥) بالطبع، فإن المتحرك إذا قطع المسافة [الأولىٰ](٦) صار له من القدرة ما لم يكن له(٧) قبل ذلك، وحصل عنده من الإرادة ما لم يكن قبل ذلك، كما يجده الإنسان من نفسه إذا مشىٰ، فإنه يجد من نفسه عجزاً عن قطع المسافة البعيدة، حتىٰ يصل إليها، وهو قبل وصوله عازم علىٰ قطعها إذا وصل، ليس هو مريداً في هٰذا(٨) الحال لقطعها في هٰذا(٨) الحال، فإذا وصل إليها صار مريداً لقطعها قادراً علىٰ قطعها؛ وعند الإرادة الجازمة والقدرة التامة يجب وجود المراد فحينئذٍ تقطع، لا لمجرد عدم الحركة التي بها قطع الأولىٰ، بل لما تجدد له من القدرة والإرادة، فهٰذا(٩)
١/ ٣٤٠ المتجدد المقتضي له هو ما في نفسه من الإرادة الكلية/ والاستعداد للقدرة، وكان قطع الأولىٰ مانعاً من ذلك، فلما زال المانع(١٠) عمل المقتضي عمله، فتمت إرادته وقدرته فقطع المسافة.

وهٰكذا حركة الحجر من فوق إلىٰ أسفل، كلما نزل تجدد فيه قوة، وقبل [ذلك](١١) لم يكن فيه ذلك.

وكذلك حركة الشمس والكواكب، لا سيما وهم يقولون: إن حركتها اختيارية لما يتجدد [لها](١٢) من التصورات الجزئية والإرادات الجزئية التي تحدث لها(١٣)

---

(١) (أ)، (ب): «عند وجوده عند الحادث الثاني»؛ (م): «عند وجوده وهذا الحادث الثاني».
(٢) (ن)، (م): «يتضمن».
(٣) (ن): «خلاف»؛ (م): «يخالف».
(٤) (أ)، (ب): «الحركات»؛ (م): «المتحركات».
(٥) «أو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «الأولىٰ»: ساقطة من (ن) فقط.
(٧) «له»: زيادة في (ن) فقط.
(٨) (أ)، (ب): «هذه».
(٩) (أ)، (ب): «وهذا».
(١٠) (ن) فقط: «فلما زال قطع المانع»، وهو خطأ.
(١١) «ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) «لها»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) «لها»: ساقطة من (أ)، (ب).

شيئاً فشيئاً، هٰكذا صرَّح به أئمتهم: أرسطو وغيره، فإن حركتها عندهم نفسانية، فالمقتضىٰ التام للجزء الثاني من الحركة إنَّمَا وجد عنها[١]، لم يكن المقتضىٰ التام موجوداً قبل، وهو قائم بنفس المتحرك أو المحرك، وهو النفس التي يتجدد لها تصورات وإرادات جزئية وقوة جزئية يتحرك بها[٢] شيئاً بعد شيء، كحركة الماشي؛ فلا يمكنهم أن يذكروا محركاً ولا متحركاً حاله قبل الحركة[٣] وبعدها سواء، والحركة تصدر عنه شيئاً فشيئاً، فإن هٰذا لا وجود له، والعقل الصريح يحيل ذلك، فإن الحادث لا يحدث إلَّا عند حدوث موجبه التام، وهو علَّته التَّامَّة، وإن شئت قلت: لا يترجح إلَّا إذا وجد مرجحه التام المستلزم له.

١/ ٣٤١ / والمسلمون يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فالحركة الثانية لو كان مرجحها التام حاصلاً عند الأولىٰ لوجب[٤] حصولها عند الأولىٰ، بل إنَّما يتم حصولها عند حصول المرجح التام، إما مقترنة به في الزمان أو متصلة به في الزمان، وإذا كان المرجح التام لا بد أن يحصل بعد أن لم يكن حاصلاً، فلا بد أن يحصل للحركة سبب حادث يوجب أن يصيِّرها حادثة بعد أن لم تكن حادثة، وكذلك السبب الحادث لا بد أن يحصل له سبب حادث يصير به علة تامة للسبب الأول القريب من الحركة.

وإن كان الفاعل له إرادة [تامة][٥] عامة كلية لما يحدث شيئاً بعد شيء، فتلك وحدها لا تكفي، بل لا بد من إرادة أخرىٰ جزئية لحادث حادث[٦] يقارنه، كما يجده الإنسان في نفسه إذا مشىٰ في سفر أو غيره[٧] إلىٰ مكة أو غيرها، فلا ريب أن المقتضىٰ العام إما بإرادة أو غيرها قد يكون مقتضاه عاماً مطلقاً، لكن يتأخر لتأخّر الاستعدادات والقوابل إذا كانت من غيره، كما في طلوع الشمس، فإنه من جهتها فيض عام، لكن يتوقف علىٰ استعداد [من][٨] القوابل وارتفاع الموانع، ولهٰذا يختلف تأثيرها ويتأخر بحسب القوابل والشروط، وتلك ليست منها.

١/ ٣٤٢ وكذلك هم يقولون[٩]: إن العقل الفعَّال دائمُ الفيض، عنه يفيض كل/ ما في

---

(١) (أ)، (ب): «عندها».
(٢) (أ)، (ب): «لها».
(٣) (ن) فقط: «حاله قبل حالة الحركة».
(٤) (ن) فقط: «لوجوب»، وهو تحريف.
(٥) «تامة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «حادث»: ساقطة من (ب) فقط.
(٧) (ن) فقط: «أو في غيره».
(٨) «من»: ساقطة من (ن) فقط.
(٩) (ن)، (م)، (أ): «وكذلك يقولون هم».

العالم من الصور[١] النفسانية والجسمانية، فعنه[٢] تفيض العلوم والإرادات وغير ذلك، وهو عندهم ربّ كل ما تحت فلك القمر، لكن ليس مستقلاً عندهم، بل فيضه
ظ ٣٣ يتوقف على حصول / الاستعدادات والقوابل التي تحصل بحركات[٣] الأفلاك، وتلك الحركات التي فوق فلك القمر ليست منه بل من غيره، وهٰذا العقل هو رب البشر عندهم[٤]، ومنه يفيض الوحي والإلهام، وقد يسمّونه جبريل، وقد يجعلون جبريل ما قام بنفس النبي من الصورة الخيالية. وهٰذا كله كلام[٥] من أبطل الباطل، كما قد بسط في موضعه.

لكن المقصود هنا: أنهم يمثلون فيض واجب الوجود بفيض العقل الفعَّال وفيض الشمس. وهو تمثيل باطل[٦]؛ لأن المفيض هنا ليس مستقلاً بالفيض، بل فيضه متوقف على ما يحدثه غيره من الاستعداد والقبول[٧]، وإحداث غيره له من فعل غيره. فأمَّا رب العالمين فهم يسلمون أنه[٨] لا شريك له في الفيض، ولا يتوقف شيء من فيضه على فعلٍ من غيره، بل هو رب القابل والمقبول ورب المستعد والمستعد له، ومنه الإعداد ومنه الإمداد.

١/ ٣٤٣ / **فإذا قالوا** بعد هذا: إنه علة تامة أزلية، وإن فيضه عام، لكنه[٩] يتوقف على حدوث القوابل والاستعدادات، إما بحدوث الأشكال الفلكية، والاتصالات الكوكبية، وإما بغير ذلك[١٠].

قيل لهم: إن قلتم: هو علة أزلية لهٰذا الحادث، لزم وجوده في الأزل.

وإن قلتم: لا يصير علة تامة إلَّا بحدوث[١١] القوابل.

قيل لكم: فإذا كان حدوث القوابل منه فهو المحدث لهما جميعاً، فقبل إحداثهما لم يكن علة تامة لا لهٰذا ولا لهٰذا؛ ثم أحدثهما[١٢] جميعاً: القابل والمقبول؛ فإذا كان أحدثهما[١٢] بدون تجدد شيء، لزم أن يكون لم يزل علة تامة لهما أو لم يصر علة تامة لهما، فيلزم إما قِدَم هٰذين الحادثين وإما عدمهما.

---

(١) (أ)، (ب): «الصورة».
(٢) (أ): «ففيه»؛ (ب): «فمنه».
(٣) (أ)، (ب): «بحركة».
(٤) (أ)، (ب): «عندهم هو رب البشر».
(٥) «كلام»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «لأن المقصود هنا ليس مستقبلاً بالفيض»، وهو تحريف.
(٧) (ن)، (م): «من استعداد القوابل».
(٨) (أ)، (ب): «أن».
(٩) (ن)، (م): «لكونه»، وهو تحريف.
(١٠) (ن)، (م): «هذا».
(١١) (ن): «إلا بحدث».
(١٢) (ب) فقط: «إحداثهما».

فإنه إن لم يزل[١] علتهما لزم قدمهما، وإن لم يحدث لزم عدمهما، وأنتم تجعلون علة هٰذين الحادثين حدثت بعد أن لم تكن؛ أي: حدثت بتمامها بعد أن لم تكن[٢]، وليس هنا شيء أوجب حدوث التمام[٣]، فإن الفاعل للتمام[٣] حاله بعد التمام وحاله قبل التمام[٤] سواء، فيمتنع أن يكون علَّة تامَّة له في إحدىٰ الحالين دون الأخرىٰ، وكل ما يقدرونه مما به حصل تمام العلَّة[٥] هو أيضاً حادث عن الأول، فحقيقة قولكم أن حوادث العالم تحدث[٦] عنه مع أنه لم يزل علة تامة لها[٧]، أو مع أنه لم يصرْ علَّة تامة، مع أن العلة التامة إنَّما تكون تامة عند معلولها، لا قبل ولا بعد، وهٰذا يقتضي عدم الحوادث أو قِدم الحوادث، وكلاهما مخالف للمشاهدة[٨].

ولهٰذا كان حقيقة قولهم: إن الحوادث تحدث بلا محدِث لها[٩]. وقولهم في حركة الفلك يشبه قول القدرية في حركة الحيوان، فإن القدرية[١٠] تقول: إنَّ[١١] الحيوان قادر مريد، وإنه يفعل ما يفعل[١٢] بدون سبب أوجب الفعل، بل مع كون نسبة الأسباب الموجبة للحدوث إلىٰ هٰذا الحادث وهٰذا الحادث سواء، فإن عندهم كل ما يؤمن به المؤمن ويطيع به المطيع قد حصل لكل من أُمِرَ[١٣] بالإيمان والطاعة، لكن المؤمن المطيع رجَّح الإيمان والطاعة بدون سبب اختص به حصل به[١٤] الرجحان، والكافر بالعكس.

١/ ٣٤٥ / وهٰذا يقوله[١٥] هٰؤلاء في حركة الفلك: إنه يتحرك دائماً بإرادته وقدرته من غير سبب أوجب كونه مريداً قادراً، مع أن إرادته وقدرته وحركاته حادثة بعد أن لم تكن[١٦]، حادثة من غير شيء جعله مريداً متحركاً، فقد حصل الممكن بدون

(١) (ب): «فإن لم تزل..»؛ (أ): «فإنه لم تزل».
(٢) (ن)، (م): «حدث تمامهما بعد أن لم يكن»؛ (أ): «حدث بتمامها بعد أن لم تكن».
(٣) (ن)، (م): «التام».
(٤) (ن)، (م): «بعد التمام وقبل التمام».
(٥) (ن)، (م): «التمام العلة».
(٦) (أ): «حدوث العالم تحدث»؛ (ب): «وحدوث العالم يحدث».
(٧) (أ)، (ب): «له».
(٨) (ن)، (م): «بخلاف المشاهدة».
(٩) «لها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن) فقط: «فالقدرية».
(١١) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) عبارة «وما يفعل»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٣) (ن)، (م): «لكل من آمن»، وهو تحريف.
(١٤) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (أ): «وهٰكذا يقوله»؛ (ب): «وهٰكذا يقول».
(١٦) (ن) فقط: «حادثة من غير أن لم تكن»، وهو تحريف.

المرجح التام الذي أوجب رجحانه، وحصل الحادث بدون السبب التام الذي أوجب حدوثه.

ثم إنهم ينكرون على القدرية قولهم: إنَّ القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح بل بإرادة(١ يحدثها [هو](٢) من غير أن يحدِث له غيره تلك الإرادة، ويقولون: إنه أوجب الإرادة بلا إرادة١).

وهٰؤلاء يقولون ما هو أبلغ من ذلك في حركة الفلك، وهو يناقض أصولهم الصحيحة، فإذا كانوا يسلِّمون أن الإرادات الحادثة والحركات(٣) الحادثة لا تحدث إلَّا بسبب يوجب حدوثها، وأنَّه(٤) عند كمال السبب يجب حدوثها، وعند نقصه يمتنع حدوثها، علموا أن ما قالوه في قِدَم العالم وسبب الحوادث باطل.

فإنه ليس فوق الفلك عندهم سبب يوجب حدوث ما يحث له من التصورات
١/٣٤٦ والإرادات، إلَّا من جنس ما للمخلوق الفقير إلى واجب/ الوجود. ومعلوم أن ما كان بالقوة لا يخرج إلى الفعل إلَّا بمخرج، فلا بد أن يكون فوق الفلك ما يوجب حدوث حركته.

وما يذكره أرسطو وأتباعه أن الأول هو يحرك الفلك حركة المعشوق لعاشقه، وأن الفلك يتحرك للتشبه به، وأنه بذلك علَّة العلل وبه قوام الفلك؛ إذ(٥) كان قوام الفلك بحركته، وقوام حركته بإرادته وشوقه، وقيام إرادته وشوقه بوجود [المحبوب](٦) السابق المراد الذي تحرَّك للتشبه به، فهٰذا الكلام - مع ما فيه من الكلام الباطل - الذي بُيِّن في غير هٰذا الموضع - غايته إثبات العلة الغائية لحركة الفلك، ليس فيه بيان العلة الفاعلية لحركته؛ إلَّا أن يقولوا: هو المحدث لتصوراته وحركاته من [غير](٧) احتياج إلى واجب الوجود وإلى العلة الأولى في كونه فاعلاً لذلك، كما
ص ٣٤ أن المحب العاشق لا يحتاج إلى المحبوب المعشوق(٨) / من جهة كونه فاعلاً للحركة إليه، بل من جهة كونه هو المراد المطلوب بالحركة؛ وهٰذا قول باستغناء الحركات المحدَثة والمتحركات عن ربِّ العالمين، وأنه لا يفعل شيئاً من هٰذه الحوادث ولا هو ربها.

(١ - ١): ساقط من (ب) فقط.
(٢) «هو»: زيادة في (أ) فقط.
(٣) (ن) فقط: «الإرادة الحادثة والحركة».
(٤) (أ)، (ب): «فإنه»، وهو خطأ.
(٥) (ن) فقط: «إذا»، وهو تحريف.
(٦) «المحبوب»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «غير»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (ن)، (م): «المعشوق المحبوب».

فإن قالوا مع ذلك بأنه لم يبدع الفلك بل هو قديم واجب الوجود بنفسه، لم يكن رب شيء من العالم. وإن قالوا: هو الذي أبدعه، كان تناقضاً منهم كتناقض القدرية، فإن إبداعه لذاته وصفاته، يوجب أن لا/ يحدث منه شيء إلَّا بفعل الرب ١/٣٤٧
لذلك وإحداثه [له][1]، كما لا يحدث من سائر الحيوانات حادث، إلَّا بخلق الرب لذلك وإحداثه له. فقولهم متردد بين التعطيل العام وبين التعطيل[2] الخاص الذي يكونون فيه شراً من القدرية[3]، وردهم إنَّما كان على القدرية، وهم خير منهم على كل تقدير.

وقد ذُكِرَ[4] ما ذكروه من كلام أرسطو في هذا المقام وبُيِّنَ ما فيه من الخطأ والضلال في غير هذا الموضع، وأن القوم من أبعد الناس عن معرفة الله و معرفة خلقه وأمره وصفاته وأفعاله، وأن اليهود والنصارى خير منهم بكثير في هذا الباب، وهذه الطريقة التي سلكها أرسطو والقدماء في إثبات العلة الأولى هي طريق الحركة الإرادية، حركة الفلك، وأثبتوا علة غائية، كما ذُكِر.

فلما رأى ابن سينا وأمثاله من المتأخرين ما فيها من الضلال، عدلوا إلى طريقة الوجود والوجوب والإمكان، وسرقوها من طريق[5] المتكلمين المعتزلة وغيرهم؛ فإن هؤلاء احتجُّوا بالمحدَث على المحدِث، فاحتج أولئك بالممكن على الواجب، وهي طريقة تدلُّ على إثبات وجود واجب، وأما إثبات تعيينه فيحتاجون فيه إلى دليل آخر، وهم سلكوا[6]/ طريقة التركيب وهي أيضاً مسروقة من كلام المعتزلة. ١/٣٤٨
وإلَّا فكلام أرسطو في الإلهيات في غاية القلة مع كثرة الخطأ فيه، ولكن ابن سينا وأمثاله وسَّعوه وتكلَّمُوا في الإلهيات والنبوات وأسرار الآيات ومقامات العارفين، بل وفي معاد الأرواح بكلام لا يوجد لأولئك، وما فيه من الصواب فَجَروا فيه على منهاج الأنبياء، وما فيه من خطأ بَنوه على أصول سلفهم الفاسدة.

ولهذا، كان ابن رشد وأمثاله من المتفلسفة يقولون: إن ما ذكره ابن سينا في الوحي والمنامات وأسباب العلم بالمستقبلات ونحو ذلك، هو أمر ذكره من تلقاء نفسه، ولم يقله قبله المشَّاءون سلفه.

---

(١) «له»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (ن)، (م): «العام والتعطيل».
(٣) (ن)، (م): «الخاص الذي يكون فيه أسوأ من القدرية».
(٤) (أ)، (ب): «وقد ذكرنا».
(٥) (ن)، (م): «طرق».
(٦) (ن)، (م): «يسلكون».

رد ابن ملكا ومتابعيه على سلفهم من الفلاسفة

وأما أبو البركات صاحب «المعتبر» ونحوه، فكانوا بسبب عدم تقليدهم لأولئك، وسلوكهم طريقة النظر العقلي بلا تقليد، واستنارتهم بأنوار النبوات، أصلح قولاً في هٰذا الباب من هٰؤلاء وهٰؤلاء، فأثبت[١] علم الرب بالجزئيات وردّ على سلفه ردًّا جيِّداً، وكذلك أثبت صفات الربّ وأفعاله وبيَّن ما بينه من أخطاء سلفه[٢]، ورأى فساد قولهم في أسباب الحوادث، فعدل عن ذلك إلى أن أثبت للرب ما يقوم به الإرادات الموجبة للحوادث، وقولهم مبسوط في غير هٰذا الموضع.

فهٰؤلاء يقولون: إنَّما حدثت[٣] الحوادث شيئاً بعد شيء لما يقوم بذات الرب
١/ ٣٤٩ من الأسباب الموجبة لذلك، فلا يثبتون أموراً متجددات مختلفة/ عن واحد بسيط لا صفة له ولا فعل ـ كما قال أولئك ـ بل وافقوا قول أساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو، الذين يثبتون ما يقوم بذات الرب من الصفات والأفعال، ويقولون: إن الحادث المعين إنَّما حدث لما حصلت علته التامة التي لم تتم إلَّا عند حدوثه، وتمام العلة كان بما يحدثه الرب تعالى وما يقوم به من إرادته، وأفعاله، أو غير ذلك[٤] مما يقولونه في هٰذا المقام.

ولهٰذا يقولون: إنه لا يمكن أن يكون الرب مدبراً لهٰذا العالم إلَّا على قولنا بحدوث الحوادث فيه من الإرادات والعلوم وغيرها، ويقولون: إنَّ من نفى ذلك من أصحابنا وغيرهم، فلم ينفه بدليل عقلي دلَّ على ذلك، بل لمجرد تنزيه وإجلال مجمل، وإنه يجب التنزيه والإجلال من هٰذا التنزيه والإجلال.

فإذا قيل لهٰؤلاء: فعند حدوث الحادث[٥] الثاني لا بد من وجود العلَّة التامَّة، ولا يكفي عدم الأول.

قالوا[٦]: بل حصل من كمال الإرادة الجازمة والقدرة التامة ما أوجب حدوث المقدور، ولا نقول: إن حال الفاعل[٧] قبل وبعد واحد لم يتجدد أمر يفعل به الثاني، [بل تتنوع][٨] أحوال الفاعل، ونفسه هي الموجبة لتلك الأحوال القائمة به،
١/ ٣٥٠ لكن وجود الحال الثاني مشروط بعدم ما/ يضاده، ونفس الفاعل هي الموجبة للأمور

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «فأثبتوا»، وهو خطأ. (٢) (ب): «وبين ما بين خطأ سلفه».
(٣) (أ)، (ب)، (م): «حدث». (٤) (أ)، (ب): «وأفعاله وأفعاله أو غير ذلك.. إلخ».
(٥) (ن)، (م): «الحوادث»، وهو تحريف. (٦) «قالوا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ): «ولا يقولون إن الفاعل»؛ (ب): «ولا يقول إن الفاعل».
(٨) (أ)، (ب): «يفعل به الثاني بتنوع.. إلخ».

الوجودية الموجبة للحال الثاني.

فواجب الوجود لا يحتاج ما يحدث عنه أن يضاف إلىٰ غيره، كما في الممكنات، بل نفسه الواجبة هي الموجبة لكل ما يحدث عنه، وهو - سبحانه - الفاعل للملزوم ولوازمه، والفاعل لأحد المتنافيين[١] عند عدم الآخر، وهو علىٰ كل شيء قدير.

لكن اجتماع الضدين ليس بشيء باتفاق العقلاء، بل هو قادر علىٰ تحريك الجسم بدلاً عن تسكينه، وعلىٰ تسكينه بدلاً عن تحريكه، وعلىٰ تسويده[٢] بدلاً عن تبييضه، وعلىٰ تبييضه[٣] بدلاً عن تسويده، وهو/ يفعل أحد الضدين دون الآخر ظ ٣٤
إذا حصلت إرادته التامة مع قدرته الكاملة، ونفسه هي الموجبة لذلك كله، وإن كان فعلها للأول شرطاً في حصول الثاني، فليست في تلك مفتقرة إلىٰ غيرها، بل كل ما سواها فقير إليها وهي غنية عن كل ما سواها.

وهٰؤلاء تخلَّصُوا مما ورد علىٰ من قبلهم ومن فساد تمثيلهم، وكان هٰؤلاء إذا مثّلوا قولهم بما يعقل[٤] من حركة الحيوان والشمس، لا يُردّ عليهم من الفرق والنقض وغير ذلك [ما يرد علىٰ][٥] من قبلهم.

لكن هٰؤلاء[٦] يقال لهم: من أين لكم قِدَم شيء من العالم، وليس في/ العقل ١/ ٣٥١
ما يدلّ علىٰ [شيء من][٧] ذلك؟ وأنتم فجميع ما تذكرونه أنتم وأمثالكم إنَّما يدل علىٰ دوام الفعل، لا علىٰ دوام فعل معين ولا مفعول معين، فمن أين لكم دوام الفلك أو مادة الفلك[٨] أو العقول أو النفوس أو غير ذلك، مما يقول القائلون بالقِدَم إنه قديم أزلي لم يزل ولا يزال مقارناً للربّ تعالىٰ قديماً بقِدَمه أبدياً بأبديته؟

فيخاطبون أولاً مخاطبة المطالبة بالدليل، وليس لهم علىٰ ذلك دليل صحيح أصلاً[٩]، بل إنَّما طمعوا في مناظرتهم من أهل الكلام والفلسفة[١٠] الذين قالوا:

---

(١) (ن)، (م): «المتناقضين».
(٢) (ن)، (م): «وتسويده».
(٣) (ن)، (م): «وتبييضه».
(٤) (ن)، (م): «بما يفعل».
(٥) عبارة «ما يرد علىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) الإشارة هنا إلىٰ القائلين بقدَم العالم، مثل: ابن سينا ومتابعيه.
(٧) «شيء من»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «أو مادته».
(٩) (أ)، (ب): «أبدا».
(١٠) أي أن ابن سينا وأمثاله، رغم ضعف أدلتهم، إنَّما استعلوا ونفقت بضاعتهم بسبب بعض أهل الكلام والفلسفة (الذين قالوا كيت وكيت).

إن جنس الكلام والفعل صار ممكناً بعد أن كان ممتنعاً من غير تجدد شيء، وصار الفاعل قادراً على ذلك بعد أن لم يكن، وأنه يحدث الحوادث لا في زمان، وإنه لم يزل القديم معطلاً عن الفعل والكلام، لا يتكلم ولا يفعل من الأزل، إلى أن تكلم وفعل[١]، ثم يقول كثير منهم: إنه يتعطل عن الفعل والكلام فتفنى الجنة والنار، أو تفنى حركتهما؛ كما قاله الجهم بن صفوان في فناء الجنة والنار، وكما قاله أبو الهذيل [العلَّاف][٢] في فناء الحركات. وجعلوا مدة فعل الرب وكلامه مدة في غاية القلَّة بالنسبة إلى الأزل والأبد.

١/ ٣٥٢ / فطمع هؤلاء[٣] في هؤلاء المبتدعين من الجهمية والمعتزلة ومن اتَّبعهم[٤] في أصولهم، وأقاموا[٥] الشناعة على أهل الملل بسبب هؤلاء المتكلمين والمبتدعين[٦]، وظنُّوا أن لا قول إلَّا قول هؤلاء المبتدعين، أو قول أولئك الفلاسفة الملحدين[٧]، ورأوا أن العقل يفسد قول هؤلاء المبتدعين، ورأوا السمع إلى هؤلاء المبتدعين أقرب وعن الملحدين أبعد، فقالوا: إن الأنبياء ضربوا الأمثال وخيَّلوا، ولم يمكنهم الإخبار بالحقائق. ودخلوا من باب الإلحاد وتحريف الكلم عن مواضعه بحسب ما أنكروه من السمعيات، وإن كان أولئك الفلاسفة الذين نفوا صفات الرب وأفعاله القائمة به ـ الذين قبل هؤلاء ـ أعظم إلحاداً وتحريفاً للكلم عن مواضعه، من هؤلاء الذين أثبتوا الصفات والأمور الاختيارية القائمة به وقالوا مع ذلك[٨] بقِدَم العالم.

وكلتا[٩] الطائفتين خرجت عن صريح المعقول، كما خرجت عن صحيح المنقول، بحسب ما أخطأته في هذا الباب، وكل من أقرَّ بشيء من الحقّ كان ذلك أدْعَى له إلى قبول غيره، وكان يلزمه من قبوله، ما لم يلزم من لم يعرف ذلك الحقّ؛
١/ ٣٥٣ وكان القول بنفي الصفات والأفعال/ القائمة بالرب، باختياره[١٠] ينافي كونه فاعلاً ومحدِثاً.

---

(١) (ن)، (م): «إلى أن فعل وتكلم».
(٢) «العلاف»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «الذين يقولون بقِدَم العالم..».
(٤) (ن)، (م): «ومن تبعهم».
(٥) (ن)، (م): «وإقامة».
(٦) (م)، (أ)، (ب): «المتكلمين المبتدعين».
(٧) الذين ينكرون النبوات من أمثال ابن الراوندي وأبي زكريا الرازي.
(٨) (ن)، (م): «مع هذا».
(٩) (ن)، (م)، (أ): «وكلا»، وهو خطأ.
(١٠) (أ)، (ب): «واختياره».

ولهـٰذا لما ذكر ابن سينا في «إشاراته» أقوال القائلين بالقِدَم والحدوث، لم يذكر إلَّا قول من أثبت قدماء مع الله [تعالىٰ](١) غير معلولة، كالقول الذي يحكىٰ عن ذيمقراطيس بالقدماء الخمسة ـ واختاره ابن زكريا [المتطبب](٢) ـ وقول المجوس القائلين بأصلين قديمين، وقول المتكلمين من المعتزلة ونحوهم، وقول أصحابه؛ فلم يذكر قول أئمة الملل ولا أئمة الفلاسفة الذين أثبتوا ما يقوم بالرب من الأمور الاختيارية، وأنه لم يزل متكلماً [بمشيئته](٣) إذا شاء فعَّالاً بمشيئته، وذكر حجج هـٰؤلاء وهـٰؤلاء، ثم أمر الناظر(٤) أن يختار أي القولين ترجح، مع تمسكه بالتوحيد الذي هو عنده نفي الصفات، فإن هـٰذا جعله أصلاً متفقاً عليه بينه وبين خصومه(٥).

واعترض(٦) عليه الرازي بأن مسألة الصفات لا تتعلق بمسألة حدوث العالم، وليس الأمر كما قاله الرازي، بل نفي الصفات مما يقوي شبهة/ القائلين بالقِدَم، ١/ ٣٥٤ ومع(٧) إثبات الصفات والأفعال القائمة به يتبيّن فساد أدلتهم إلىٰ الغاية، بل فساد قولهم؛ مع [أن](٨) نفي الصفات يدل علىٰ فساد قوله، أكثر مما يدل علىٰ فساد قول منازعيه.

ولكن ابن سينا نشأ بين (٩ المتكلمين النفاة للصفات، وابن رشد نشأ بين الكُلَّابية، وأبو البركات نشأ ببغداد بين٩) علماء السنة [والحديث](١٠)؛ فكان كل من هـٰؤلاء بُعْده عن الحق بحسب بُعْده عن معرفة آثار الرسل، وقربه من الحق بحسب قربه من ذلك.

وهـٰؤلاء المتفلسفة رأوا ما قاله أولئك في مسألة حدوث العالم باطلاً، ورأوا أنهم إذا أبطلوا قول هـٰؤلاء بقي قولهم، وجعلوا القول بدوام الفاعلية مجملاً، كما جعل أولئك قولهم: «إن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث» مجملاً، فقول هـٰؤلاء أوجب [أن](١١) ظن كثير ممن سمع قول هـٰؤلاء امتناع كون الرب [تعالىٰ](١٢) لم

---

(١) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) «المتطبب»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «بمشيئته»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ) فقط: «المناظر».
(٥) انظر: ابن سينا: الإشارات والتنبيهات (٣/ ١٢٢ ـ ١٣٢)، حيث يعرض للمذاهب المختلفة في مسألة قدم العالم، ثم يقول (ص ١٣٢): «فهـٰذه هي المذاهب وإليك الاعتبار بعقلك دون هواك بعد أن تجعل واجب الوجود واحداً». انظر تعليق المحقق وشرح الطوسي (ص ١٣٢ ـ ١٤٣).
(٦) (ن)، (م): «وأعرض».
(٧) (ن)، (م): «بالقدم مع . . ».
(٨) «أنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩ ـ ٩): ساقط من (م) فقط.
(١٠) «والحديث»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) «أن»: زيادة في (ب) فقط.
(١٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

يزل متكلماً إذا شاء؛ إذ لم يفرِّقُوا بين النوع والعين، وقول أولئك أوجب أن ظن كثير [ممن][(١)] سمع قولهم دوام الفَلَك أو شيء من العالم؛ إذ لم يفرِّقُوا بين النوع والعين أيضاً.

١/ ٣٥٥ / ودوام الفاعلية[(٢)] مجمل يُراد به دوام الفاعلية المعينة ودوام الفاعلية[(٣)] المطلقة، ودوام الفاعلية[(٢)] العامة. ومعلوم أن دوام الفاعلية العامة ـ وهو دوام[(٤)] ص ٣٥ المفعولات كلها ـ مما لا يقوله / عاقل؛ ودوام الفاعلية المعينة لمفعول معين مما ليس لهم عليه دليلٌ أصلاً، بل الأدلة العقلية تنفيه كما نفته[(٥)] الأدلة السمعية.

وأما دوام الفاعلية المطلقة، فهذه لا تثبت قولهم، بل إنَّما تثبت خطأ أولئك النفاة الذين خاصموهم من أهل الكلام والفلسفة، ولا يلزم من بطلان هذا القول صحة [القول][(٦)] الآخر، إلَّا إذا لم يكن إلَّا هذان القولان. فأما إذا كان هناك قول ثالث لم يلزم صحة أحد القولين، فكيف إذا كان ذلك الثالث هو موجب الأدلة العقلية والنقلية!

والمقصود هنا: أنَّ كلتا[(٧)] الطائفتين التي قالت بقِدَم الأفلاك ملحدة، سواء قالت بقيام الصفات والأفعال بالربّ أو لم تقل ذلك، فهؤلاء الفلاسفة مع كونهم متفاضلين في الخطأ والصواب في العلوم الإلهية، إنَّما ردهم المتوجه[(٨)] لهم على[(٩)] البدع التي أحدثها مَنْ أحدثها مِنْ أهل الكلام[(١٠)] ونسبوها إلى الملَّة.

١/ ٣٥٦ / وأولئك المتفلسفة أبعد عن معرفة الملة من أهل الكلام[(١٠)]، فمنهم من ظنَّ أن ذلك من الملَّة، ومنهم من كان أخبر بالسمعيات من غيره، فجعلوا يردون من كلام المتكلمين ما لم يكن معهم فيه سمع، وما كان معهم فيه سمع كانوا فيه على أحد قولين: إما أن يقروه باطناً وظاهراً إن وافق معقولهم، وإلَّا ألحقوه بأمثاله وقالوا: إن الرسل تكلمت به[(١١)] على سبيل التمثيل والتخييل للحاجة.

وابن رشد ونحوه يسلكون هذه الطريقة، ولهذا كان هؤلاء أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأمثاله، وكانوا في العمليات أكثر محافظة لحدود الشرع من

(١) «ممن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢ ـ ٢): ساقط من (م) فقط.
(٣) عبارة «ودوام الفاعلية»: ساقطة من (ب) فقط.
(٤) (ن)، (م): «العامة ودوام».
(٥) (ن)، (م): «تنفيه».
(٦) «القول»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «كلا»؛ (أ): «كلام».
(٨) (ن)، (م): «المترجمة»، وهو تحريف.
(٩) «على»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠ ـ ١٠): ساقط من (م) فقط.
(١١) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).

أولئك الذين يتركون واجبات الإسلام ويستحلُّون محرماته، وإن كان في كل من هٰؤلاء من الإلحاد والتحريف بحسب ما خالف به الكتاب والسُّنَّة، ولهم من الصواب والحكمة بحسب ما وافقوا فيه ذلك.

ولهٰذا كان ابن رشد في مسألة حدوث العالم ومعاد الأبدان، مظهراً للوقف ومسوغاً للقولين، وإن كان باطنه إلىٰ قول سلفه أميل. وقد ردّ علىٰ أبي حامد في «تهافت التهافت» ردّاً أخطأ في كثير منه، والصواب مع أبي حامد، وبعضه جعله من كلام ابن سينا لا من كلام سلفه، وجعل الخطأ فيه من ابن سينا، وبعضه استطال فيه علىٰ أبي حامد ونسبه فيه إلىٰ قلَّة الإنصاف؛ لكونه بناه علىٰ أصول كلامية فاسدة، مثل: كون الرب لا يفعل شيئاً بسبب ولا لحكمة، وكون القادر المختار يرجح أحد مقدوريه علىٰ الآخر بلا مرجح، وبعضه حار فيه جميعاً؛ لاشتباه المقام.

/ وقد تكلمت علىٰ ذلك وبيَّنْتُ تحقيق ما قاله أبو حامد [في ذلك][1] من ٣٥٧/١
الصواب الموافق لأصول الإسلام، وخطأ ما خالفه من كلام ابن رشد وغيره من الفلاسفة، وأن ما قالوه من الحق الموافق للكتاب والسُّنَّة لا يُردّ بل يُقبَل، وما قصَّر فيه أبو حامد من إفساد أقوالهم الفاسدة فيمكن ردّه بطريق أخرىٰ يُعان بها أبو حامد علىٰ قصده الصحيح، وإن كان هٰذا وأمثاله إنَّما استطالوا عليه بما وافقهم عليه من أصول فاسدة، وبما[2] يوجد في كتبه من الكلام الموافق لأصولهم، وجعل هٰذا وأمثاله ينشدون فيه[3]:

يوماً يمانٍ إذا ما جئتَ ذا يَمَنٍ ... وإن لقيتَ معدِّياً فَعَدْنَاني[4]

ولهٰذا جعلوا[5] كثيراً من كلامه برزخاً بين المسلمين والفلاسفة المشائين، فالمسلم يتفلسف به علىٰ طريقة المشائين تفلسف مسلم، والفيلسوف يسلم به إسلام فيلسوف، فلا يكون مسلماً محضاً ولا فيلسوفاً محضاً علىٰ طريقة المشائين.

وأمَّا نفي الفلسفة مطلقاً أو إثباتها فلا يمكن؛ إذ ليس للفلاسفة مذهب معين

---

(١) «في ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «وربما»، وهو تحريف.
(٣) (م) فقط: «مما ينشدون فيه».
(٤) (أ)، (ب): «وإن أتيت». والبيت ذكره ابن رشد في فصل المقال، ص ٢١، طبعة جوتييه، الجزائر، ١٩٣٨م (الطبعة الثالثة)، وفيه: إذا لاقيت. من شعر عمران بن حطين، وهو في: الكامل للمبرد، والشريشي في: شرح المقامات.
(٥) (ن)، (م): «جعل».

ينصرونه، ولا قول يتفقون عليه في الإلـٰهيات والمعاد والنبوات والشرائع، بل وفي الطبيعيات والرياضيات، بل ولا في كثير من المنطق، ولا يتفقون إلَّا علىٰ ما يتفق
١/ ٣٥٨ عليه جميع بني آدم من الحسيَّات المشاهدة/ والعقليات التي لا ينازع فيها أحد. ومن حكىٰ عن [جميع](١) الفلاسفة قولاً واحداً في هـٰذه الأجناس، فإنه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم، بل حسبه النظر في طريقة المشائين أصحاب أرسطو كثامسطيوس والإسكندر الأفروديسي(٢) وبرقلس(٣) من القدماء، وكالفارابي وابن سينا والسهروردي المقتول وابن رشد الحفيد وأبي البركات ونحوهم من المتأخرين. وإن كان لكل من هـٰؤلاء في الإلـٰهيات والنبوات والمعاد قول لا ينقل عن سلفه المتقدمين؛ إذ ليس لهم في هـٰذا الباب علم تستفيده الأتباع، وإنَّما عامة علم القوم في الطبيعيات، فهناك يسرحون ويتبجَّحُون، وبه بنحوه(٤) عظَّم من عظَّم أرسطو واتبعوه لكثرة كلامه في الطبيعيات وصوابه في أكثر ذلك، فأمَّا(٥) الإلـٰهيات فهو وأتباعه من أبعد الناس عن معرفتها.

وجميع ما يوجد في كلام هـٰؤلاء وغيرهم من العقليات الصحيحة ليس فيه ما يدّل علىٰ خلاف ما أخبرت به الرسل، وليس لهم أصلاً دليل ظنِّي ـ فضلاً عن قطعي ـ علىٰ قِدَم الأفلاك، بل ولا علىٰ قِدَم شيء منها، وإنَّما عامة أدلتهم أمور مجملة تدلّ علىٰ الأنواع العامة، لا تدلّ علىٰ قِدَم شيء بعينه من العالم. فما أخبرت به الرسل أن
١/ ٣٥٩ الله خلقه: كإخبارها أن الله/ خلق السمـٰوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، لا يقدر أحد من الناس أن يقيم دليلاً عقلياً صحيحاً علىٰ نفي ذلك.

ظ ٣٥ وأمَّا الكلام الذي يستدلّ به المتكلمون في الردّ علىٰ هـٰؤلاء / وغيرهم، فمنه صواب ومنه خطأ، ومنه ما يوافق الشرع والعقل، ومنه ما يخالف ذلك. وبكل حال، فهم أحذق في النظر والمناظرة والعلوم الكلية الصادقة وأعلم بالمعقولات المتعلقة بالإلـٰهيات(٦)، وأكثر صواباً وأسدّ قولاً من هـٰؤلاء المتفلسفة، والمتفلسفة

---

(١) «جميع»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «الأفريدوسي»؛ (أ)، (ب): «الأفرديوسي». والصواب ما أثبتناه، وانظر ما سبق أن ذكرناه في هـٰذا الجزء (١/ ١٦١).
(٣) (ن): «ترفلس»؛ (أ): «برقس»، وهو تحريف.
(٤) (أ)، (ب): «.. يسرحون ويتبجحون به، وبنحوه..»؛ (م): «.. يسرحون ويتبجحون فيه وبنحوه».
(٥) (ن)، (م): «وأما».
(٦) (ن)، (م)، (أ): «بالإلـٰهية». والمثبت من (ب).

في الطبيعيات والرياضيات[١] أحذق ممن لم يعرفها كمعرفتهم، مع ما فيها من الخطأ.

والمقصود هنا: أن يُقال لأئمتهم وحذَّاقهم الذين ارتفعت عقولهم ومعارفهم في الإلـٰهيات عن كلام أرسطو وأتباعه، وكلام ابن سينا وأمثاله: ما الموجب أولاً لقولكم بقِدَم شيء من العالم، وأنتم لا دليل لكم علىٰ قِدَم شيء من ذلك؟!

وأصل الفلسفة عندكم مبني علىٰ الإنصاف واتِّباع العلم[٢]، والفيلسوف هو محب الحكمة، والفلسفة محبة الحكمة، وأنتم إذا نظرتم في كلام كل من تكلَّم في هـٰذا الباب وفي غير ذلك، لم تجدوا في ذلك ما يدلّ علىٰ قِدَم شيء من العالم، مع علمكم أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: بأن كل ما سوىٰ الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وهـٰذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارىٰ وغيرهم.

١/ ٣٦٠ **قول أكثر الفلاسفة بتقدم مادة العالم على صورته**

/ وذلك[٣] القول بحدوث هـٰذا العالم هو قول أساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو بل هم يذكرون أن أرسطو أول من صرَّح بقِدَم الأفلاك، وأن المتقدمين قبله من الأساطين كانوا يقولون: إنَّ هـٰذا العالم محدَثٌ: إما بصورته فقط، وإما بمادته وصورته، وأكثرهم يقولون بتقدم[٤] مادة هـٰذا العالم علىٰ صورته.

موافقة ذلك للقرآن والسنة

وهـٰذا[٥] موافق لما أخبرت به الرسل [صلوات الله عليهم][٦]، فإن الله أخبر أنه: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود: ٧][٧].

وأخبر أنه: ﴿**اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ**﴾ [فصلت: ١١].

وقد ثبت[٨] في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ اللهَ قدَّر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه[٩] على الماء**»[١٠].

---

(١) (ن)، (م): «والإلـٰهيات»، وهو خطأ. (٢) (ن)، (م): «واتباع العالم».
(٣) (أ)، (ب): «وكذلك». (٤) (أ) فقط: «بتقديم».
(٥) (أ)، (ب): «وهو». (٦) «صلوات الله عليهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «أخبر بخلق السمـٰوات. . علىٰ الماء».
(٨) (ن)، (م): «وثبت». (٩) (أ)، (ب): «وعرشه».
(١٠) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ في: مسلم ٤/ ٤٤ (كتاب القدر، باب احتجاج آدم وموسىٰ ـ عليهما السلام ـ؛ سنن الترمذي (ط. المدينة المنورة) ٣/ ٣١١ (كتاب القدر، =

١/ ٣٦١ / وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره: عن عمران بن حصين - رضي الله عنه -[(١)] عن النبي ﷺ أنه قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، وخلق السماوات والأرض**»، وفي رواية: «**ثم خلق السماوات والأرض**»[(٢)]. والآثار متواترة عن الصحابة والتابعين بما يوافق القرآن والسنة، من أن الله خلق السمٰوات من بخار الماء الذي سمَّاه [الله][(٣)] دخاناً.

وقد تكلَّم علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في أول هٰذه المخلوقات على قولين حكاهما الحافظ أبو العلاء الهمداني[(٤)] وغيره؛ أحدهما: أنه هو العرش. والثاني: أنه هو القلم. ورجَّحُوا القول الأول؛ لِمَا دَلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة أن الله - تعالىٰ - لما قدّر مقادير الخلائق بالقلم الذي أمره أن يكتب في اللوح، كان عرشه على الماء، فكان العرش مخلوقاً قبل القلم. قالوا: والآثار المروية أنَّ:
١/ ٣٦٢ «**أول ما خلق الله/ القلم**»[(٥)]، معناها: من هٰذا العالم. وقد أخبر الله أنه خلقه في ستة أيام، فكان حين خلقه زمن يقدر به[(٦)] خلقه ينفصل إلىٰ أيام؛ فَعُلِم أن الزمان كان موجوداً قبل أن يخلق الله الشمس والقمر، ويخلق في هٰذا العالم الليل والنهار.

= باب ما جاء في الرضا بالقضاء)؛ المسند (ط. المعارف) ١٠/ ١١٤ (عن أبي عبد الرحمٰن الْحُبُلي).

(١) (ن)، (م): «وثبت في البخاري وغيره عن عمران بن حُصَيْن».

(٢) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عمران بن حصين في: البخاري ٩/ ١٢٤ (كتاب التوحيد، باب: وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم)، ٤/ ١٠٥، ١٠٦ (كتاب بدء الخلق، باب ماجاء في قول الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦؛ سنن الترمذي (مختصراً) ٥/ ٣٨٩ (كتاب المناقب، باب في مناقب ثقيف وبني حنيفة).

(٣) «لفظ الجلالة»: ليس في (ن)، (م).

(٤) هو: شيخ الإسلام محمد بن سهل العطار شيخ همدان. له تصانيف؛ منها: «زاد المسافر» في خمسين مجلداً، توفي سنة ٥٩٦هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ، للذهبي (حيدر آباد، سنة ١٣٣٤هـ) (٤/ ١١٤-١١٧).

(٥) الحديث عن عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ٤/ ٣١١ (كتاب السنة، باب في القدر)، ونصه: «.. قال عبادة بن الصامت لابنه .. سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أول ماخلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: رب، وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتىٰ تقوم الساعة» يا بني، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من مات على غير هذا فليس مني».
وجاء الحديث عنه - رضي الله عنه - في: سنن الترمذي في موضعين ٣/ ٣١٠-٣١١ (كتاب القدر، باب منه)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث غريب»، ٥/ ٩٦ (كتاب التفسير، سورة ن والقلم)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح غريب وفيه عن ابن عباس». والحديث أيضاً في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣١٧.

(٦) (ن)، (م): «زمن بقدرته».

وفي الصحيحين: عن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - أنه قال في خطبته عام حجة الوداع: «**إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان**»(١).

١/ ٣٦٣ / وفي الصحيح: عن عمر [بن الخطاب] - رضي الله عنه -(٢) قال: «خطبنا رسول الله ﷺ خطبة فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم»(٣).

وهكذا في التوراة(٤) [ما يوافق](٥) خبر الله(٦) في القرآن، وأن الأرض كانت مغمورة بالماء، والهواء يهب(٧) فوق الماء، وأن في أول الأمر خلق الله السموات والأرض، وأنه خلق ذلك في أيام. ولهذا قال من قال من علماء أهل الكتاب: ما ذكره الله في التوراة يدل على أنه خلق هذا العالم من مادة أخرى، وأنه خلق ذلك في زمان(٨) قبل أن يخلق الشمس والقمر.

وليس فيما أخبر [الله تعالى] به(٩) في القرآن وغيره أنه خلق السموات والأرض من غير مادة، ولا أنه خلق الإنس أو الجن أو الملائكة(١٠) من غير مادة، بل يخبر أنه خلق ذلك من مادة، وإن كانت المادة مخلوقة من مادة أخرى، كما خلق الإنس(١١) من آدم وخلق آدم من طين.

١/ ٣٦٤ وفي صحيح/ مسلم: عن النبي ﷺ أنه قال: «**خلقت الملائكة من نور، وخلقت**

---

(١) هذا جزء من حديث طويل، عن أبي بكرة - رضي الله عنه - في: البخاري في عدة مواضع، منها: ٩/ ١٣٣ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾)، ٧/ ١٠٠ (كتاب الأضاحي، باب من قال: الأضحى يوم النحر)، ٤/ ١٠٧ (كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين)، وأول الحديث فيه: «الزمان قد استدار»؛ مسلم ٣/ ١٣٠٥ - ١٣٠٦ (كتاب القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء..)، وأول الحديث فيه: «إن الزمان..»؛ سنن أبي داود ٢/ ٢٦٥ (كتاب المناسك، باب الأشهر الحرم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٧، وأول الحديث فيه: «ألا إن الزمان..».

(٢) (ن): «عن ابن عمر رضي الله عنه»؛ (م): «عن عمر رضي الله عنه».

(٣) الحديث عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ١٠٦ (كتاب بدء الخلق، الباب الأول).

(٤) (ن)، (م): «وهكذا في التورية»؛ (أ): «وهذا في التوراة»؛ (ب): «هذا وفي التوراة».

(٥) «ما يوافق»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) (م) فقط: «كما أخبر الله».

(٧) «يهب»: ساقطة من (م) فقط.

(٨) (أ)، (ب): «أزمان».

(٩) (ن)، (م): «أخبر به».

(١٠) (ن)، (أ): «الإنسان أو الجن أو الملائكة»؛ (م): «الإنسان والجن والملائكة». والمثبت من (ب).

(١١) (م) فقط: «الإنسان».

الجان من مارج من نار[(١)]، وخلق آدم مما وصف لكم»[(٢)].

والمقصود هنا: أن المنقول عن أساطين الفلاسفة القدماء لا يخالف ما أخبرت به الأنبياء من خلق هذا العالم من مادة، بل المنقول عنهم أن هذا العالم محدَث كائن بعد أن لم يكن.

وأمَّا قولهم في تلك المادة: هل هي قديمة الأعيان، أو محدَثة بعد أن لم تكن، أو محدَثة من مادة أخرى بعد مادة؟ قد تضطرب النقول عنهم في هذا الباب، والله أعلم بحقيقة ما يقوله كل من هؤلاء، فإنها أمة عُرِّبت كتبهم، ونقلت من لسان إلى لسان، وفي مثل ذلك قد يدخل من الغلط والكذب ما لا يعلم حقيقته. ولكن ما
ص ٣٦ تواطأت به النقول عنهم يبقى[(٣)] / مثل المتواتر، وليس لنا غرض معين[(٤)] في معرفة قول كل واحد منهم، بل ﴿ **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ** ﴾ [**سورة البقرة**: ١٣٤، ١٤١].

ضلال أرسطو وأتباعه وشركهم

لكن الذي لا ريب فيه، أنَّ [هؤلاء][(٥)] أصحاب التعاليم - كأرسطو وأتباعه - كانوا مشركين يعبدون المخلوقات ولا يعرفون النبوات ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خير منهم في الإلهيات والنبوات والمعاد.

١/ ٣٦٥ / وإذا عُرِفَ أن نفس فلسفتهم تُوجب عليهم أن لا يقولوا بِقِدَم شيء من العالم، عُلِم أنهم مخالفون لصريح المعقول، كما أنهم مخالفون لصحيح المنقول، وأنهم في تبديل القواعد الصحيحة المعقولة، من جنس اليهود والنصارى في تبديل ما جاءت به الرسل، وهذا هو المقصود في هذا الباب.

ثم إنه إذا قُدِّرَ أنه[(٦)] ليس عندهم من المعقول ما يعرفون به أحد الطرفين، فيكفي في ذلك إخبار الرسل باتفاقهم عن خلق السموات والأرض وحدوث هذا العالم، والفلسفة الصحيحة المبنية على المعقولات المحضة توجب عليهم تصديق الرسل فيما أخبرت به[(٧)]، وتبين أنهم علموا ذلك بطريق يعجزون عنها، وأنهم أعلم بالأمور الإلهية والمعاد وما يسعد النفوس[(٨)] ويشقيها منهم، وتدلهم على أن من اتبع الرسل

---

(١) (م)، (أ)، (ب): «وخلقت الجان من نار».

(٢) الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - في: مسلم ٤/ ٢٢٩٤ (كتاب الزهد والرقاق، باب في أحاديث متفرقة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١٥٣، ١٦٨.

(٣) (ن): «بنفي»؛ (أ): «ينفي»، وهو تحريف.

(٤) «معين»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) «هؤلاء»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) عبارة «إذا قدر أنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (أ)، (ب): «فيما أخبروا به».

(٨) (أ)، (ب): «النفس».

كان سعيداً في الآخرة، ومن كذَّبهم كان شقياً في الآخرة، وأنه لو علم الرجل من الطبيعيات والرياضيات ما عسىٰ أن يعلم وخرج عن دين الرسل كان شقياً، وأن من أطاع الله ورسوله بحسب طاقته كان سعيداً في الآخرة، وإن لم يعلم شيئاً من ذلك.

ولكن[(١)] سلفهم أكثروا الكلام في ذلك؛ لأنهم لم يكن عندهم من آثار الرسل ما يهتدون به إلىٰ توحيد الله وعبادته وما ينفع في الآخرة، وكان/ الشرك مستحوذاً ١/ ٣٦٦ عليهم بسبب السحر والأحوال الشيطانية، وكانوا ينفقون أعمارهم في رصد الكواكب ليستعينوا بذلك على السحر والشرك، وكذلك الأمور الطبيعية. وكان منتهىٰ عقلهم أموراً عقلية كلية، كالعلم بالوجود المطلق [(٢)] وانقسامه إلىٰ علَّة ومعلول وجوهر وعَرَض، وتقسيم الجواهر، ثم تقسيم الأعراض. وهٰذا هو عندهم الحكمة العليا والفلسفة الأولىٰ، ومنتهىٰ ذلك العلم بالوجود المطلق[(٢)] الذي لا يوجد إلَّا في الأذهان دون الأعيان.

ومن هنا دخل من سلك مسلكهم من المتصوفة المتفلسفة كابن عربي[(٣)] وابن سبعين[(٤)] والتلمساني[(٥)] وغيرهم، فكان منتهىٰ معرفتهم/ الوجود المطلق. ثم ظنَّ ١/ ٣٦٧

(١) (ن)، (م): «لكن».

(٢-٢): ساقط من (م) فقط.

(٣) هو: أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد الحاتمي الطائي الأندلسي، المعروف بـ«ابن عربي»، والملقّب عند الصوفية بالشيخ الأكبر والكبريت الأحمر وغير ذلك. انظر ترجمته في: نفح الطيب (٢/ ٣٦١-٣٨٤)؛ شذرات الذهب (٥/ ١٩٠-٢٠٢)؛ طبقات الشعراني (١/ ١٦٣)؛ ميزان الاعتدال (٣/ ٦٥٩-٦٦٠)؛ لسان الميزان (٥/ ٣١١-٣١٥)؛ فوات الوفيات (٣/ ٤٧٨-٤٨٢)؛ الأعلام (٧/ ١٧٠-١٧١). وانظر: كتاب «ابن عربي» لآسين بلاثيوس، ترجمة د. عبدالرحمٰن بدوي، ط. الأنجلو، القاهرة، ١٩٦٥م؛ مناقب ابن عربي لإبراهيم بن عبد الله القارئ، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، بيروت، ١٩٥٩م؛ تنبيه الغبي إلىٰ تكفير ابن عربي للبقاعي = مصرع التصوف، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، ط. السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م.

(٤) أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن نصر المعروف بابن سبعين، ولد سنة ٦١٣هـ، وتوفي سنة ٦٦٩هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٥/ ٣٢٩-٣٣٠)؛ الطبقات الكبرىٰ للشعراني (١/ ١٧٧)؛ لسان الميزان (٣/ ٣٩٢)؛ فوات الوفيات (١/ ٥١٦-٥١٨)؛ نفح الطيب (٢/ ٣٩٥-٤٠٦)؛ الأعلام (٤/ ٥١). وانظر: رسائل ابن سبعين، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بدوي، القاهرة، ١٩٦٥م.

(٥) (ن)، (م): «ابن سبعين التلمساني»، وهو خطأ. وهو: عفيف الدين سليمان بن عبد الله علي الكوفي التلمساني. انظر ترجمته في: فوات الوفيات (١/ ٣٦٣-٣٦٦)، وفيه: «كان كوفي الأصل، وكان يدَّعي العرفان، قال قطب الدين اليونيني: رأيت جماعة ينسبونه إلىٰ رقة الدين، والميل إلىٰ مذهب النصيرية»؛ البداية والنهاية (١٣/ ٣٢٦)؛ النجوم الزاهرة (٨/ ٢٩-٣١)؛ الأعلام (٣/ ١٩٣) (وذكر من مؤلفاته: شرح مواقف النغري والصواب النفري)، ووفاته سنة ٦٩٠هـ.

من ظنَّ منهم أن ذلك هو الوجود الواجب، وفي ذلك[١] من الضلال ما قد بُسِطَ في غير هٰذا الموضع[٢].

وجعلوا غاية سعادة النفس أن تصير عالماً معقولاً[٣] مطابقاً للعالم الموجود، وليس في ذلك إلَّا مجرد علوم مطلقة، ليس فيها علم بموجود معين، لا بالله ولا بملائكته ولا بغير ذلك. وليس فيها محبة لله ولا عبادة لله[٤]، فليس فيها علم نافع، ولا عمل صالح، ولا ما ينجي النفوس من عذاب الله[٥] فضلاً عن أن يوجب لها السعادة. وهٰذا مبسوط في غير هٰذا الموضع[٦]، وإنَّما جاء ذكره هنا بالعَرَض لننبه علىٰ أن من عدل عن طريق المرسلين، فليس معه في خلافهم لا معقول صريح، ولا منقول صحيح، وأن من قال بِقِدَم العالم أو شيء منه، فليس معه إلَّا مجرد الجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه، وهٰذا الخطاب كاف في هٰذا الباب، وتفصيله مذكور في غير هٰذا الموضع.

١/ ٣٦٨ وقد سلك هذا المسلك غير واحد من أهل الملل المسلمين واليهود/ والنصارىٰ[٧] وغيرهم، فبيَّنوا فساد ما سلكه[٨] القائلون بِقِدَم العالم من العقليات، وذكروا الحجج المنقولة عن أرسطو وغيره واحدة واحدة، وبيَّنوا فسادها؛ ثم قالوا: نتلقىٰ هٰذه المسألة[٩] من السمع، فالرسل قد أخبرت بما لا يقوم دليل [عقلي][١٠] علىٰ نقيضه، فوجب تصديقهم في هٰذا.

أدلة السمع على حدوث العالم لا يمكن تأويلها

ولم يمكن تأويل ذلك؛ لوجوهٍ:

أحدها: أنَّهُ قد علم بالاضطرار مرادهم، فليس في تأويل ذلك إلَّا التكذيب المحض للرسل.

والثاني: أنَّ هٰذا متفق عليه بين أهل الملل، سلفهم وخلفهم، باطناً وظاهراً، فيمتنع مع هٰذا أن تكون الرسل كانت مضمرة لخلاف ذلك، كما يقوله [من يقوله][١١] من هٰؤلاء الباطنية.

---

(١) (ن): «الواجب في ذلك»؛ (م): «الواجب وذلك».
(٢) (ن)، (م): «بسط في مواضعه».
(٣) (ن)، (م): «مفعولا»، وهو تحريف.
(٤) (ن)، (م): «محبة الله ولا عبادته».
(٥) (ن)، (م): «من العذاب».
(٦) (ن)، (م): «مبسوط في موضعه».
(٧) «والنصارىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «ما سلك».
(٩) (أ)، (ب): «الملة»، وهو تحريف.
(١٠) «عقلي»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) عبارة «من يقوله»: ساقطة من (ن)، (م).

الثالث: أنَّهُ ليس في العقل ما ينافي ذلك، بل كل ما ينافيه من المعقولات فهو فاسد يُعلم فساده بصريح العقل.

الرابع: أنَّ في العقليات ما يصدق ذلك، ثم كل منهم يسلك في ذلك ما تيسر له من العقليات.

١/ ٣٦٩ **الخامس**: أنَّهُ معلوم بالفطرة [والضرورة][(١)] أنه لا بد من محدِث/ للمحدَثات، وفاعل للمصنوعات، وأن كون[(٢)] المفعول [مقارناً لفاعله لم يزل ولا يزال معه ممتنع في فطر العقول. وهٰذا مما يُحتجّ به على هٰؤلاء كما قد بُسط في موضعه، فإنه إذا بُيِّنَ لهم فساد قول إخوانهم، وتبيَّن لهم أن الفاعل لا بد أن يقوم به من الأحوال ما يصير به فاعلاً، امتنع مع هٰذا أن يكون مفعوله المعين][(٣)] مقارناً له أزلاً[(٤)] وأبداً، فإن هٰذا إخراج له عن أن يكون مفعولاً له.

السادس: أنْ يُقال لهٰؤلاء وهٰؤلاء جميعاً: أصل ما أنتم عليه الرجوع إلى الوجود، والفلسفة معرفة الوجود على ما هو عليه، والفلسفة الحقيقية هي العلوم الوجودية التي بها يُعرَف الوجود، وأنتم لا تثبتون [شيئاً][(٥)] في الغالب إلَّا بقياس: إما شمولي وإما تمثيلي، فهل علمتم فاعلاً يلزمه مفعوله أو يقارنه[(٦)] في زمانه لا يحدث شيئاً فشيئاً، سواء كان فاعلاً بالإرادة أو بالطبع؟

وهل علمتم فاعلاً لم يزل[(٧)] موجباً لمفعوله، ولم يزل مفعوله معلولاً له؟
ظ ٣٦ / فهٰذا شيء لا تعقلونه أنتم ولا غيركم، فكيف تثبتون بالمعقول[(٨)] ما لا يُعقل أصلاً
١/ ٣٧٠ معيناً، فضلاً عن أن يُعقل مطلقاً[(٩)]؟ والمطلق فرع/ المعين، فما لا يكون موجوداً معيناً لا يعقل لا معيناً ولا مطلقاً، ولكن يُقدَّر تقديراً في الذهن كما تقدّر الممتنعات.

يبيّن ذلك أن العلم بكون الشيء ممكناً في الخارج يكون العلم بوجوده، أو بوجود ما ذلك الشيء أولى بالوجود منه، كما يذكره الله في كتابه في تقرير إمكان المعاد؛ كقوله: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [سورة غافر: ٥٧]. وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [سورة الروم: ٢٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً

(١) «والضرورة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ) فقط: «وإن كان».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «مقارنا له لفاعله أزلا..»، وهو خطأ.
(٥) «شيئا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (م): «أو يقاربه»؛ (أ)، (ب): «ويقارنه».
(٧) (ن)، (م): «وهل علمتم أنه لم يزل».
(٨) (ب) فقط: «بالعقول».
(٩) (أ)، (ب): «عن أن يكون مطلقا».

مّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ * ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ * فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنثَىٰ * أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [سورة القيامة: ٣٧ ـ ٤٠][(١)]، وقوله: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ﴾ [سورة الأحقاف: ٣٣]، وقوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلْقَهُ﴾ [سورة يس: ٧٨]. . إلىٰ قوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَىٰ﴾ [سورة يس: ٨١]، وأمثال ذلك مما يدلُّ علىٰ أن إعادة الخلق أَوْلَىٰ بالإمكان من ابتدائه، وخلق الصغير أَوْلَىٰ بالإمكان من خلق العظيم. فأمَّا ما لا[(٢)] يُعْلَم أنه ممكن إذا عُرِضَ علىٰ العقل ولم يُعْلَم امتناعه، فإمكانه ذهني، بمعنىٰ: عدم العلم بالامتناع، ليس إمكانه خارجياً، بمعنىٰ: العلم بالإمكان في الخارج.

١/ ٣٧١ ولهـٰذا ما تذكره طائفة من النظَّار كالآمدي وغيره: إذا أراد أن يقرر/ إمكان الشيء بأنه لو قُدِّرَ وجوده لم يلزم منه محال، مجرد دعوىٰ. وغايته أن يقول: لا نعلم أنه يلزم منه محال، وعدم [العلم][(٣)] ليس علماً بالعدم[(٤)]. فهـٰؤلاء إذا أرادوا أن يثبتوا إمكان كون المفعول لازماً لفاعله، لا بد أن يَعلموا ثبوت ذلك في الخارج، أو ثبوت ما ذاك أولىٰ بالإمكان منه، وكلاهما منتف. فلا يُعلم قط فاعل إلَّا فاعلاً يُحدث فعله أو مفعوله[(٥)]، لا يقارنه مفعوله المعين ويلازمه، بل هـٰذا إلىٰ[(٦)] نفي كونه فاعلاً ووصفه بالعجز عن نفي اللازم له، أقرب منه إلىٰ كونه فاعلاً وقادراً، فقد جعلوا لله مَثَل السَّوْء، وهـٰذا باطلٌ.

والواجب في الأدلة[(٧)] الإلـٰهية أن يُسْلَكَ بها هـٰذا المسلك، فيُعْلَم أن كل كمال كان لمخلوقٍ فالخالق أحقّ به، فإن كمال المخلوق من كمال خالقه، وعلىٰ اصطلاحهم كمال المعلول من كمال العلة، ولأنَّ الواجب أكمل من الممكن، فهو أحقّ بكل كمال ممكن لا نقص فيه من كل ممكن، ويُعلم أن كل نقص تنزَّه عنه مخلوق معلول فالخالق أحق بتنزيهه عنه، فإن النقص يناقض الكمال، فإذا كان أحق بثبوت الكمال كان أحق بنفي النقص، وهـٰذه القضية برهانية يقينية وهم يسلمونها.

١/ ٣٧٢ وهم يقولون أيضاً: إنَّ الفعلَ صفة كمال، ويردون علىٰ من يقول من/ أهل

---

(١) آية [٤٠] من سورة القيامة لم ترد في (ن)، (م).
(٢) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «العلم»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (ن): «بعدم».
(٥) (ن)، (م): «ومفعوله».
(٦) (أ)، (ب): «أولىٰ»، وهو خطأ.
(٧) «الأدلة»: ساقطة من (أ)، (ب).

الكلام: إنَّه ليس صفة كمال ولا نقص، وقد قال تعالىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ١٧].

وإذا[١] كان كذلك، فمن المعقول أن الفاعل الذي يفعل بقدرته ومشيئته[٢] أكمل ممن لا قدرة له ولا إرادة، والفاعل[٣] القادر المختار الذي يفعل شيئاً بعد شيء، أكمل ممن يكون مفعوله لازماً له لا يقدر على إحداث شيء ولا تغييره من حالٍ إلىٰ حال، إن كان يعقل فاعلاً يلزمه مفعوله[٤] المعين، فإن الذي يقدر أن يفعل مفعولات متعددة، ويقدر علىٰ تغييرها من حال إلىٰ حال، أكمل ممن ليس كذلك. فلماذا يصفون واجب الوجود بالفعل الناقص إن كان ذلك ممكناً؟ كيف وما ذكروه ممتنع، لا يعقل فاعل علىٰ الوجه الذي قالوه؟

بل من قدَّر شيئاً فاعلاً للازمه الذي لا يفارقه بحال، كان مخالفاً لصريح المعقول عند الناس، وقيل له: هٰذا صفة له[٥] أو مشارك له ليس مفعولاً له. ولو قيل لعامة العقلاء السليمي الفطرة: إن الله خلق السمٰوات الأرض ومع هٰذا فلم تزالا معه، لقالوا: هٰذا ينافي خلقه لهما، فلا يعقل خلقه لهما إلَّا إذا خلقهما بعدأن لم تكونا موجودتين. وأما إذا قيل: لم تزالا موجودتين[٦] كان القول مع ذلك بأنه خلقهما جمعاً/ بين المتناقضين[٧] في فطر الناس وعقولهم التي لم تغير[٨] عن فطرتها. ١/ ٣٧٣

ولهٰذا كان مجرد إخبار الرسل بأن الله خلق السمٰوات والأرض ونحو ذلك، كافياً في الإخبار بحدوثهما، لم يحتاجوا مع ذلك أن يقولوا: خلقهما بعد[٩] عدمهما، ولكن أخبروا[١٠] بزمان خلقهما، كما في قوله تعالىٰ: ﴿خَلَقَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [سورة يونس: ٣].

والإنسان لما كان يعلم أنه خُلِق بعد أن لم يكن، ذُكِّرَ بذلك ليستدلّ به علىٰ قدرة الخالق علىٰ تغيير[١١] العادة. ولهٰذا ذكر تعالىٰ في ذلك خلق يحيىٰ بن زكريا [عليه السلام][١٢]، وفي النشأة[١٣] الثانية، قال تعالىٰ: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَىٰ

---

(١) (أ)، (ب): «فإذا».
(٢) (أ)، (ب): «بمشيئته وقدرته».
(٣) (أ)، (ب): «إرادة الفاعل»، وهو خطأ.
(٤) (ن)، (م): «.. يلزمه (فاعله) مفعوله».
(٥) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م)، (أ): «يكونا موجودين.. يزالا موجودين».
(٧) (ب): «المتنافيين».
(٨) (ن)، (م): «لا تغير».
(٩) (ن): «عند»؛ (م): «عبد»، وهو تحريف.
(١٠) (ن)، (م): «أخبر».
(١١) (ن) فقط: «علىٰ قدرة»، وهو خطأ.
(١٢) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «.. السلام في النشأة..».

لَمْ نَجْعَل لَّهُ مِن قَبْلُ سَمِيًّا * قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا * قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا ﴾ [سورة مريم: ٧ - ٩]، [وقال تعالىٰ]: ﴿وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا * أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾(١) [سورة مريم: ٦٦ - ٦٧].

فذكّر الإنسان بما يعلمه من أنه خلقه ولم يك شيئاً؛ ليستدلّ بذلك على قدرته على مثل ذلك، وعلى ما هو أهون منه.

١/ ٣٧٤ / **الوجه السابع**: إنَّ هٰؤلاء الذين قالوا بقِدَم العالم عن علَّة قديمة، قالوا مع ذلك
السابع بأنه في نفسه ممكن، ليس له وجود من نفسه، وإنَّما وجوده من مبدعه، فوصفوا الموجود الذي لم يزل موجوداً، الواجب بغيره، بأنه ممكن الوجود. فخالفوا بذلك
ص ٣٧ طريق سلفهم وما عليه عامة بني آدم، / من أن الممكن لا يكون إلَّا معدوماً، ولا يعقل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد إلَّا ما كان معدوماً. وهٰذا قول أرسطو وقدماء الفلاسفة، ولكن ابن سينا وأتباعه خالفوا هٰؤلاء. وقد تعقب ذلك عليهم ابن رشد وغيره، وقالوا: إنه لا يعقل الممكن إلَّا ما أمكن وجوده وأمكن عدمه، فجاز أن يكون موجوداً وأن يكون معدوماً؛ أي: مستمر العدم.

ولهٰذا قالوا: إن الممكن(٢) لا بد له من محل، كما يُقال: يمكن أن تحمل المرأة(٣) وأن تنبت الأرض وأن يتعلم الصبي، فمحل الإمكان هو الرحم والأرض والقلب، فيمكن أن يحدث في هٰذه المحال(٤) ما هي قابلة له من الحرث والنسل والعلم.

أما الشيء الذي لم يزل ولا يزال - إما بنفسه وإما بغيره - فكيف يُقال: يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد؟ وإذا قيل: هو باعتبار ذاته يقبل الأمرين. [قيل](٥): إن أردتم بذاته ما هو موجود في الخارج فذاك لا يقبل الأمرين، فإن الوجود الواجب بغيره لا يقبل العدم، إلَّا أن يريدوا أنه يقبل أن يعدم بعد وجوده، وحينئذٍ فلا يكون
١/ ٣٧٥ واجباً بغيره دائماً، فمتىٰ قبل العدم/ في المستقبل أو كان معدوماً، لم يكن أزلياً أبدياً [قديماً](٦) واجباً بغيره دائماً، كما يقول هٰؤلاء في العالم.

فإن أُريد بقبول الوجود والعدم في حال واحدة: فهو ممتنع. وإن أُريد في

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «الإمكان».
(٣) (أ): «الأرض»؛ (ب): «الرحم».
(٤) (ن): «الحالة»؛ (م): «الحال».
(٥) (م): «قلنا». ومكان الكلمة بياض في (ن).
(٦) «قديماً»: ساقطة من (ن)، (م).

الحالين(١): أي يقبل الوجود تارة والعدم أخرىٰ(٢)، امتنع أن يكون أزلياً أبدياً لتعاقب الوجوب والعدم عليه. وإن أُريد أن ذاته التي تقبل الوجود والعدم شيء غير الوجود في الخارج، فذاك ليس بذاته.

وإن قيل: يريد به أن ما يتصوره في النفس يمكن أن يصير موجوداً في الخارج ومعدوماً، كما يتصوره الإنسان في نفسه من الأمور.

قيل: هٰذا أيضاً يبيّن أن الإمكان مستلزم للعدم؛ لأنَّ ما ذكرتموه إنَّما هو في شيء يتصوره الفاعل في نفسه، يمكن أن يجعله موجوداً في الخارج ويمكن أن يبقىٰ معدوماً، وهٰذا إنَّما يُعقل فيما يعدم تارة ويوجد تارة أخرىٰ، وأما ما لم يزل موجوداً واجباً(٣) بغيره، فهٰذا لا يعقل فيه الإمكان أصلاً، وإذا قال قائل: ذاته تقبل الوجود والعدم، كان متكلماً بما لا يُعقل.

وهٰذا الموضع قد تفطَّن له أذكياء النظَّار، فمنهم من أنكره علىٰ ابن سينا وأتباعه، كما أنكر ذلك ابن رشد. ومنهم من جعل هٰذا سؤالات واردة علىٰ الممكن، كما يفعله الرازي وأتباعه، ولم يجيبوا عنه(٤) بجواب صحيح.

/ وسبب ذلك: أنهم اتبعوا ابن سينا في تجويزه أن يكون الشيء ممكناً بنفسه ١/ ٣٧٦
واجباً بغيره دائماً أزلاً وأبداً. بل هٰذا باطلٌ كما عليه جماهير الأمم من أهل الملل والفلاسفة وغيرهم، وعليه نظَّار المسلمين، [وعليه أئمة الفلاسفة - أرسطو وأتباعه](٥) -: لا يكون الممكن عندهم إلَّا ما يكون معدوماً تارةً وموجوداً أخرىٰ، فالإمكان والعدم متلازمان.

وإذا كان ما سوىٰ الربِّ - تعالىٰ - ليس موجوداً بنفسه، بل كان ممكناً، وجب أن يكون معدوماً في بعض الأحوال، ولا بدَّ ليصح وصفه بالإمكان.

وهٰذا برهان مستقل في أن كل ما سوىٰ الله محدث كائن بعد أن لم يكن، وأنه [سبحانه](٦) خالق كل شيء بعد أن لم يكن شيئاً، فسبحان من تفرَّد(٧) بالبقاء والقِدَم، وألزم ما سواه بالحدوث عن العدم.

---

(١) (أ)، (ب): «في حالين».
(٢) (أ)، (ب): «تارة».
(٣) (ن)، (م): «أو واجبا».
(٤) (ب): «عنها».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «انفرد».

يوضح ذلك: أنه إما أن يُقال(١): وجود كل شيء في الخارج عين ماهيته، كما هو قول نظَّار أهل السنة الذين يقولون: إن المعدوم ليس بشيء في الخارج [أصلاً](٢)، ويقولون: إنه ليس في الخارج(٣) للموجودات ماهيات غير ما هو الموجود في الخارج؛ فيخالفون مَنْ يَقُول: المعدوم شيء، من المعتزلة وغيرهم، ومن قال: إن وجود كل شيء الثابت في الخارج مغاير لماهيته ولحقيقته الثابتة في الخارج، كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة ونحوهم.

١/ ٣٧٧ / وإما أن يُقال: وجود الشيء في الخارج زائد على ماهيته.

فإن قيل بالأول؛ لم يكن للعالم في الخارج ذات غير ما هو موجود(٤) في الخارج، حتى يُقال: إنها تقبل الوجود والعدم.

وإن قيل بالثاني؛ فإن(٥) قُدِّر أنه لم يزل موجوداً، لم يكن للذات حال تقبل الوجود والعدم، بل لم تزل متصفة بالوجود.

فقول القائل: إن الممكن هو الذي يقبل الوجود والعدم، مع قوله بأنه لم يزل موجوداً، جمع بين قولين متناقضين.

وإذا قيل: هو ممكن باعتبار ذاته، كان قوله أيضاً متناقضاً، سواء عنى بذاته الوجود(٦) في الخارج، أو شيئاً آخر يقبل الوجود في الخارج. فإن تلك إذا لم تزل موجودة ووجودها واجب، لم تكن قابلة للعدم أصلاً، ولم يكن عدمها ممكن أصلاً.

وقول القائل: هي باعتبار ذاتها غير موجودة، مع قوله: [إنها](٧) لم تزل موجودة، معناه: أن الذات التي لم تزل موجودة واجبة بغيرها يمتنع عدمها، هي باعتبار الذات تقبل الوجود والعدم، ويمكن فيها هذا وهذا، وبسط هذا بتمام الكلام على الممكن(٨)، كما قد بسطوه في موضعه.

يبيّن ذلك أن الممكن هو الفقير الذي لا يوجد بنفسه، وإنَّما يوجده غيره، فلا بد

---

(١) (أ): «لو صح ذلك أن يُقال»؛ (ب): «لو صح ذلك إما أن يُقال».
(٢) «أصلاً»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (ن): «بخارج».
(٤) (ن)، (م): «غير ما هي موجودة».
(٥) (أ)، (ب): «فإذا». (٦) (ن)، (م): «الموجود».
(٧) «إنها»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (أ)، (ب): «بتمام الكلام على (أن) الممكن.. إلخ».

أن يكون هنا شيء يُوصَف بالفقر والإمكان [وقبول/ العدم][(١)]، ثم يُوصَف بالغنىٰ ١/ ٣٧٨
والوجود؛ فأما ما لم يزل موجوداً غنياً، فكيف يُوصَف بفقر وإمكان؟ فإنه إن حُكِم بالفقر والإمكان وقبول العدم على الموجود الغني، كان ذلك ممتنعاً فيه ـ كما تقدَّم ـ؛
إذ كان لا يقبل العدم البتة، وإن حُكِم بالفقر والإمكان وقبول العدم على ما في/ ظ ٣٧
الذهن، بمعنى[(٢)] أنه يفتقر وجوده في الخارج إلى فاعل، فهٰذا يؤيد ما قلناه من أنه لا بد أن يكون معدوماً ثم يُوجد.

وإن قيل: بل فاعله يتصوره في نفسه مع دوام فعله له، والممكن هو ما في النفس.

قيل: ما في النفس الواجب واجب به لا يقبل العدم، وما في الخارج واجب به لا يقبل العدم، فأين القابل للوجود والعدم؟

وإن قيل: ما تصور في النفس يقبل الوجود والعدم في الخارج.

قيل: هٰذا ممتنع مع وجوب وجوده [دائماً][(٣)] في الخارج، بل هٰذا معقول فيما يعدم تارة ويوجد أخرىٰ، فإذا كان كل ما سوى الله ممكناً فقيراً، وجب أن يكون موجوداً تارة ومعدوماً أُخرىٰ[(٤)].

وهٰذا الدليل مستقر في فِطَر الناس، فكل من تصور شيئاً من الأشياء محتاجاً إلى الله مفتقراً إليه، ليس موجوداً بنفسه بل وجوده بالله، تصور أنه مخلوق كائن بعد أن لم يكن. فأما إذا قيل: هو فقير مصنوع محتاج، وأنه دائماً معه لم يحدث عن
عدم، لم يُعقل هٰذا ولم يُتصور إلَّا كما/ تتصور الممتنعات، بأن يقدر في الذهن ١/ ٣٧٩
تقديراً لا يتصور تحققه في الخارج، فإن تحققها[(٥)] في الخارج ممتنع.

وعلى هٰذا، فإذا قيلَ: الْمُحوِج إلى المؤثر هو الإمكان أو هو الحدوث، لم يكن بين القولين منافاة، فإن كل ممكن حادث، وكل حادث ممكن فهما متلازمان. ولهٰذا جمع بين القولين من قال: إنَّ[(٦)] المحوج إلى المؤثر هو الإمكان والحدوث جميعاً. فالأقوال الثلاثة صحيحة في نفس الأمر، وإنَّما وقع النزاع لما ظن من ظن أنه يكون الشيء ممكناً مع كونه غير حادث.

---

(١) «وقبول العدم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «يعني».
(٣) «دائماً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «واجب أن يكون معدوماً تارة وموجوداً أخرىٰ».
(٥) (ب): «تحققه».
(٦) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).

وهٰذا الذي قرر في امتناع كون العالم قديماً، وامتناع كون فاعله علّة قديمة أزلية صحيح؛ سواء قيل: إنه مريد بإرادة أزلية مستلزمة لاقتران مرادها بها(١)، أو قيل: ليس بمريد؛ وسواء قيل: إنه علة للفلك مع حركته، أو للفلك بدون حركته.

وهٰكذا القول في كل ما يقدر(٢) قديماً معه، فإنه لا بد أن يكون مقارناً لشيء من الحوادث، أو ممكناً أن يقارنه شيء من الحوادث. وعلى التقديرين يمتنع أن يكون قديماً مع الله [تعالىٰ](٣)؛ لأنَّ القديم لا يكون إلَّا عن موجب تام مستلزم لموجبه، وثبوت هٰذا في الأزل يقتضي أنه لا يحدث عنه شيء، والحوادث لا تحدث إلَّا عنه،
١/ ٣٨٠ فلا يكون موجب أزلي/ إلَّا إذا حدث عنه شيء، ولكن فاعل العالم يمتنع أن لا يحدث عنه شيء، فيمتنع أن يكون موجباً بالذات في الأزل.

الأقوال المختلفة في إرادة الله تعالى

وإذا قيل: هو مريد بإرادة أزلية مقارنة لمرادها الذي هو العالم، أو يتأخر(٤) عنها مرادها الذي هو حوادثه، كان القول كذلك؛ فإنه إذا لم يكن له [إلَّا](٥) إرادة أزلية مقارنة لمرادها(٦)، امتنع أن تحدث عنه الحوادث، لكنه يمتنع أن لا تحدث عنه الحوادث، فيمتنع أن لا يكون له [إلّا](٧) إرادة أزلية مقارنة لمرادها، مع أن الإرادة لمفعولات لازمة للفاعل غير معقول(٨)، بل إنَّما يُعقل في حق الفاعل بإرادته أن يفعل(٩) شيئاً بعد شيء، ولهٰذا لم يقل أحد: إن الربّ(١٠) يتكلم بمشيئته وقدرته، وإن الكلام المقدور المعين قديم لازم لذاته؛ فإذا لم يُعقل هٰذا في المقدور القائم به، فكيف يُعقل في المباين له؟

وإذا قيل: له إرادة أزلية مقارنة للمراد، وإرادة أخرىٰ حادثة [مع الحوادث](١١).

قيل: فحدوث هٰذه الإرادة الحادثة: إن كان بتلك الإرادة الأزلية التي يجب
١/ ٣٨١ مقارنة مرادها لها، كان ذلك ممتنعاً؛ لأنَّ الثانية حادثة، فيمتنع/ أن تكون مقارنة للقديمة التي قارنها(١٢) مرادها. وإن كان بدون تلك الإرادة، لزم حدوث الحوادث بدون إرادته، وهٰذا يقتضي جواز حدوث الحوادث بدون إرادته، فلا يكون فاعلاً

---

(١) «بها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «وهٰذا القول فيما يقدر».
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن): «ومتأخر»؛ (م): «أو يتأخر».
(٥) «إلا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) «لمرادها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) «إلا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ن)، (م): «غير مفعول». والمثبت من (ب) هو الصواب.
(٩) عبارة «أن يفعل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن): «إن الرجل»، وهو تحريف.
(١١) عبارة «مع الحوادث»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م): «فارقها».

مختاراً، فإن الإرادة الحادثة إن كانت فعله فقد حدثت بغير إرادة، وإن لم تكن فعله كان قد حدث حادث بلا فعله، وهـٰذا ممتنع، وهو مما أنكره جماهير الناس علىٰ المعتزلة البصريين في قولهم بحدوث إرادة الله بدون إرادة أخرىٰ، وبقيام إرادته[1] لا في محل.

وإن قيل: بل لم تزل تقوم به الإرادات للحوادث، كما يقول ذلك من يقوله من أهل الحديث والفلاسفة الذين يقولون: لم يزل يتكلم إذا شاء، ولم يزل فعَّالاً لما يشاء.

قيل: فعلىٰ هـٰذا التقدير، ليس هنا إرادة قديمة لمفعول قديم.

وإن قيل: يجتمع فيه هـٰذا وهـٰذا.

قيل: فهـٰذا ممتنع من جهة امتناع كون المفعول المعين للفاعل ـ لا سيما المختار ـ ملازماً له؛ ومن جهة كون المفعول بالإرادة لا بد وأن تتقدمه الإرادة، وأن تثبت إلىٰ أن يوجد، [بل][2] هـٰذا في كل مفعول، ومن جهة أن ما قامت به الإرادات المتعاقبة كانت مراداته أيضاً متعاقبة، وكذلك أفعاله القائمة بنفسه، وكانت تلك[3] الإرادات ١/ ٣٨٢ من لوازم نفسه، / لم يجز أن تكون[4] مرادة لإرادة قديمة؛ لأنها إن كان ملزومة لمرادها، لزم كون الحادث المعين في الأزل، وإن كان مرادها متأخراً عنها، كانت تلك الإرادة كافية في حصول المرادات المتأخرة، فلم يكن هناك ما يقتضي وجودها فلا [توجد][5]؛ إذ الحادث لا يوجد إلَّا لوجود مقتضيه التام.

فإذا قدِّر أنَّ الفاعل يريد شيئاً بعد شيء، ويفعل شيئاً بعد شيء، لزم أن يكون هـٰذا من لوازم نفسه، فتكون[6] نفسه مقتضية لحدوث أفعاله شيئاً بعد شيء، فتكون[6] مفعولاته شيئاً بعد شيء بطريق الأَوْلَىٰ [والأحرىٰ][7].

ص ٣٨ وإذا كان كذلك، كانت نفسه / مقتضية لحدوث كلٍ من هـٰذه الأفعال والمفعولات، وإذا كانت نفسه مقتضية لذلك، امتنع مع ذلك أن تكون مقتضية لقِدَم فعل ومفعول مع إرادتهما المستلزمة لهما، فإن ذاته تكون مقتضية لأمرين متناقضين؛

---

(١) (ن)، (م): «إرادة».
(٢) «بل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن) فقط: «بتلك».
(٤) في جميع النسخ: «يكون». والصواب ما أثبته.
(٥) «توجد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن) فقط: «فكون»، وهو تحريف.
(٧) «والأحرىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

لأن اقتضاءها[١] حدوث أفراد الفعل والمفعول[٢] وقِدَم النوع، مناقض[٣] لاقتضائها
١/ ٣٨٣ قِدَم[٤] عين الفعل/ والمفعول[٥].

وإن قدِّر أن هـٰذا المفعول غير تلك المفعولات، فإنه ملزوم لها لا يوجد بدونها ولا توجد إلَّا به، فهما متلازمان؛ وإذا تلازمت المفعولات فتلازم أفعالها وإرادتها أَوْلَىٰ؛ فيكون كل من القدماء الثلاثة: الإرادة المعينة[٦]، وفعلها، ومفعولاها، ملزوماً لحوادث لا نهاية لها لازماً[٧].

وحينئذٍ فالذات في فعلها للمفعول المعين علَّة تامة أزلية موجبة له، وهي في سائر الحوادث ليست علة أزلية تحدث فاعليتها وتمام إيجابها شيئاً بعد شيء.

والذات موصوفة بغاية الكمال الممكن، فإن كان كمالها في أن يكون ما فيها بالقوة هو بالفعل، من غير اعتبار إمكان ذلك، ولا كون[٨] دوام الإحداث هو أكمل من أن لا يحدث عنها شيء ـ كما قد يقوله هـٰؤلاء الفلاسفة ـ فيجب أن لا يحدث عنها شيء [٩] أصلاً، ولا يكون في الوجود حادث. وإن كان كمالها في أن تُحدث شيئاً[٩] بعد شيء؛ لأنَّ ذلك أكمل من أن [لا][١٠] يمكنها إحداث شيء بعد شيء، ولأن الفعل صفة كمال، والفعل لا يعقل إلَّا على هـٰذا الوجه، ولأنَّ حدوث الحوادث دائماً أكمل من أن لا يحدث شيء، ولأنَّ هـٰذا الذي بالقوة هو جنس الفعل، وهـٰذا بالفعل دائماً.

١/ ٣٨٤ وأمَّا كون كل من المفعولات أو شيء من المفعولات أزلياً، فهـٰذا ليس/ بالقوة، فيمتنع أن يكون بالفعل، فليس في مقارنة مفعولها المعين لها كمال، سواء كان ممتنعاً أو كان نقصاً ينافي الكمال الواجب لها، لا سيما ومعلوم أن إحداث نوع المفعولات شيئاً بعد شيء، أكمل من أن يكون منها ما هو مقارن الفاعل[١١] أزلياً معه[١٢].

فعلى التقديرين يجب نفيه عنها، فلا يكون له[١٣] مفعول مقارن لها، فلا يكون

---

(١) (أ)، (ب): «لاقتضائها».
(٢) (ن)، (م): «حدوث أفعال فراد الفعل والمفعول»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب): «متناقض».
(٤) (ن)، (م): «عدم».
(٥) (ن)، (م): «والمفعولات».
(٦) (ن)، (م): «العينية».
(٧) «لازما»: ساقطة من (ب) فقط.
(٨) (ن)، (م): «ولا يكون».
(٩ ـ ٩): ساقط من (م) فقط.
(١٠) «لا»: ساقطة من (ن) فقط.
(١١) «الفاعل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «من أن يكون منها ما هو مقارن أزلي معه».
(١٣) (ن)، (م): «لها».

في العالم شيء قديم، وهو المطلوب. وهٰذا برهان مستقل متلقّىٰ[١] من قاعدة الكمال الواجب له وتنزهه[٢] عن النقص.

ومما يوضح ذلك، أن يُقال: من المعلوم بالضرورة أن إحداث مفعولٍ بعد مفعولٍ لا إلىٰ نهاية، أكمل من أن لا يفعل إلَّا مفعولاً واحداً لازماً لذاته، إن قُدِّرَ ذلك ممكناً. وإذا كان ذلك أكمل فهو ممكن[٣]؛ لأنَّ التقدير أن الذات يمكنها أن تفعل شيئاً بعد شيء، بل يجب ذلك لها، وإذا كان هٰذا ممكناً ـ بل هو واجب لها ـ وجب اتصافها به دون نقيضه الذي هو أنقص منه وليس في هٰذا تعطيل عن الفعل، بل هو اتصاف بالفعل علىٰ أكمل الوجوه.

وبيان هٰذا أن الفعل المعين، والمفعول المعين المقارن له أزلاً وأبداً، إما أن يكون ممكناً، وإما أن يكون ممتنعاً. فإن كان ممتنعاً، امتنع قِدَم/ شيء من العالم، وهو ١/ ٣٨٥
المطلوب. وإن كان ممكناً، فإما أن يكون هو الأكمل أو لا يكون. فإن كان هو الأكمل، وجب أن لا يحدث شيء، وإحداثه حينئذٍ عدول عن الأكمل، وهو محال. وإن لم يكن هو الأكمل، فالأكمل نقيضه، وهو إحداث شيء بعد شيء، فلا يكون شيء من الأفعال قديماً.

وهٰذا لا يَرِدُ عليه إلَّا سؤال معلوم الفساد، وهو أن يُقال: ما كان يمكن إلَّا هٰذا، فلا يمكن في الفلك أن يتأخر وجوده، ولا في الحوادث أن يكون منها شيء قديم.

قيل: إن أردتم امتناع هٰذا لذاته فهو مكابرة، فإنه لو قُدِّرَ قبل الفلك فلك، وقبله فلك، لم يكن امتناع هٰذا بأعظم من امتناع دوام الفلك، بل إذا كان الواحد من النوع يمكن دوامه، فدوام النوع أَوْلَىٰ.

ولهٰذا لا يعقل[٤] أن يكون واحد من البشر قديماً أزلياً، مع امتناع قِدَم نوعه واحداً بعد واحد. وإن قدرتم أنه ممتنع لأمر يرجع إلىٰ غيره: لوجود مضاد له، أو لانتفاء حكمة الفاعل، ونحو ذلك، فكل أمر ينافي قدم نوع المفعول، فهو أشد منافاة لقِدَم عينه. فإن جاز قِدَم عينه، فقِدَم النوع من حدوث الأفراد أجوز، وإن امتنع هٰذا الثاني، فالأول أشد امتناعاً؛ وكل شيء أوجب حدوث أفراد بعض المفعولات

---

(١) (ن): «ينافي»، وهو تحريف. (٢) (أ)، (ب): «وتنزيهه».
(٣) (ن)، (م): «وإن كان كذلك أكمل وهو ممكن»؛ (أ): «وإذا كان ذلك أكمل وهو ممكن».
(٤) (ن) فقط: «ولا يعقل».

الممكن قدمها، فهو أيضاً موجب لحدوث نظيره.

وهب أنهم يقولون: الحركة لذاتها لا تقبل البقاء، لكن الحوادث جواهر كثيرة
١/ ٣٨٦ شيئاً بعد شيء، فالعناصر الأربعة إن أمكن أن تكون قديمة/ الأعيان، أمكن إبقاؤها[١] قديمة الصورة، فلا يجوز استحالتها من حال إلىٰ حال، وهو خلاف المشاهدة، وإن لم يمكن قدم أعيانها حصل المطلوب.

وإن قيل: هٰذا ممكن دون هٰذا؛ كان مكابرة.

وإن قيل: الموجب لاستحالتها حركة الأفلاك.

قيل: من المعلوم بالاضطرار إمكان تحرك الأفلاك[٢] دون استحالة العناصر، كما أمكن تحرك الفلك الأعلىٰ دون استحالة الثاني. وتقدير استحالة الفلك الثاني والثالث وبقائهما[٣]، كتقدير استحالة العناصر وبقائها، لا يمكن أن يُقال: هٰذا ممكن لذاته[٤] دون الآخر. فَعُلِمَ أن ذلك يرجع إلىٰ أمر خارج يتعلق بالمفعولات المتعلقة بمشيئة الفاعل وحكمته.

ظ ٣٨ / وهٰذا لا ريب فيه، فإننا لا ننازع أن فعل الشيء يوجب[٥] فعل لوازمه، وينافي وجود أضداده، وأن الحكمة المطلوبة من فعل الشيء، قد يكون لها شروط
١/ ٣٨٧ وموانع. فالخالق الذي اقتضت / حكمته إحداث أنواع الحيوانات والنباتات والمعادن، اقتضت أن تنقل موادها[٦] من حال إلىٰ حال. ولكن المقصود أنه ليس لأحد الجسمين حقيقة اقتضت اختصاصه بالقِدَم بحسب ذاته دون الأخرىٰ، لا سيما ولا حقيقة لوجود شيء سوىٰ الموجود الثابت في الخارج، فلا اقتضاء لحقيقته قبل وجود حقيقته، ولكن الباري [تعالىٰ][٧] يعلم ما يريد أن يفعله، فَعِلْمه وإرادته هو الذي يوجب الاختصاص.

فقد تبيَّن أنه إذا كان مقارنة المفعول المعين للفاعل أزلاً وأبداً ممتنعاً أو نقصاً، امتنع قِدَم شيء من العالم، فكيف إذا كان كل منهما ثابتاً هو ممتنع، ومع تقدير إمكانه فهو نقص؟ فإن قِدَم نوعه أكمل من قِدَم عينه، وهو أَوْلَىٰ بالإمكان منه. فإذا كان أَوْلَىٰ بالإمكان وهو أكمل، امتنع أن يكون نقيضه هو الممكن، وإذا امتنع ذلك امتنع قِدَم

---

(١) (ب) فقط: «بقاؤها».
(٢) (أ)، (ب): «الفلك».
(٣) (ن)، (م)، (أ): «وبقاؤها»؛ (ب): «وبقاؤهما». ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) (ن) فقط: «لذاتها».
(٥) (ن)، (م): «موجب».
(٦) (ن)، (م): «مواردها».
(٧) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

شيء من العالم.

وعلىٰ هٰذا، فكل ما يذكرونه من دوام فاعلية الربّ هو حجة عليهم؛ فإن فاعلية النوع أكمل من فاعلية الشخص، وهو الذي يشهد به [الشخص][(١)] قطعاً وحساً، فإنا نشهد بفاعلية نوعٍ شيئاً بعد شيء، فإن كان دوام الفاعلية ممكناً فهٰذا ممكن لوجوده، ولسنا نعلم دوام الفاعلية لشيء معين، فلا يلزم من علمنا بدوام الفاعلية، دوام شيء معين أصلاً. ودوام النوع يقتضي حدوث أفراده، فكل ما سوىٰ الله حادث بعد أن لم يكن، وهو المطلوب، فتبيَّن أن القول بمقارنة مراده له[(٢)] في الأزل ممتنع، يمنع صدور الحوادث عنه.

وهٰذا لا يحتاج فيه إلىٰ أن يُقال: الإرادة الحادثة لا يقارنها مرادها، بل يمكن أن يُقال مع ذلك: [إن][(٣)] الإرادة الحادثة يقارنها مرادها،/ كما يقولون: إنَّ القدرة الحادثة يقارنها مقدورها؛ وإن كان من الناس مَن يُنازع في ذلك. ١/ ٣٨٨

التقديرات الثلاثة في مقارنة المراد للإرادة

والمقصود هنا: أنَّه إذا قيل بأن الإرادة يجب أن يقارنها مرادها[(٤)]، كان [ذلك][(٥)] دليلاً علىٰ حدوث كل ما سوىٰ الله. وإن قيل: يجوز أن يقارنها مرادها ويجوز أن لا يقارنها، أو قيل: يمتنع مقارنة مرادها لها، فعلىٰ التقديرات الثلاثة يجب حدوث كل ما سوىٰ الله.

التقدير الأول

أمَّا[(٦)] علىٰ تقدير وجوب مقارنة المراد للإرادة، فلأنه إن كانت الإرادة أزلية، لزم أن يكون جميع المرادات أزلية، فلا يحدث شيء، وهو خلاف الحسّ والعيان. وهٰذا مثل قولنا: لو كان موجباً بذاته أزلياً[(٧)]، أو علَّة تامَّة لمعلوله، لزم أن يكون جميع موجبه ومعلوله مقارناً له أزلياً، فيمتنع حدوث شيء عنه.

وإن كان هناك إرادة حادثة، فإنَّ الكلام[(٨)] فيها كالكلام في غيرها من الحوادث: إن حدثت عن تلك الإرادة الأزلية التي يجب مقارنة مرادها لها كان ممتنعاً، وإن حدثت بلا إرادة ولا سبب حادث كان ذلك ممتنعاً.

---

(١) «الشخص»: ساقط من (ن)، (م). (٢) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «. . الإرادة لا يجب أن يقارنها مرادها»، وهو خطأ؛ (م): «الإرادة يجوز أن يقارنها مرادها»، وهو خطأ أيضاً.
(٥) «ذلك»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ن)، (م): «وأما».
(٧) (ن)، (م): «أزلية». (٨) (ن)، (م): «حادثة فالكلام. .».

١/ ٣٨٩ فتبيّن أنه على القول بوجوب مقارنة المراد للإرادة يمتنع قِدَم شيء من/ العالم، سواء قيل بقِدَم الإرادة أو حدوثها، أو قِدَم شيء منها وحدوث شيء آخر.

التقدير الثاني وإن قيل: بأن المراد يجوز مقارنته للإرادة ويجوز تأخره عنها، فإنه على هٰذا التقدير يجوز حدوث جميع[1] العالم بإرادة قديمة أزلية من غير تجدد شيء، كما تقول ذلك الكُلَّابية ومن وافقهم من الأشعرية والكرَّامية والفقهاء المنسوبين إلى الأئمة الأربعة وغيرهم. وعلى هٰذا التقدير، فإنه يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث، وترجيح أحد المتماثِلَيْنِ على الآخر بمجرد الإرادة القديمة، وعلى هٰذا التقدير فإنه يبطل حجة القائلين بقِدَم العالم.

وهٰؤلاء إنَّما قالوا هٰذا؛ لاعتقادهم بطلان التسلسل في الآثار وامتناع حوادث لا أول لها. فإن كان ما قالوه حقًّا وأنه يمتنع حوادث لا أول لها، لزم حينئذٍ حدوث العالم، وامتنع القول بقِدَمه؛ لأنه لا يخلو شيء منه عن مقارنة شيء من الحوادث. حتى العقول والنفوس عند من يقول بإثباتها، فإنها عندهم لا بد أن تُقَارن الحوادث، فإذا امتنع حوادث لا أول لها، كان ما لم يسبق الحوادث بمنزلتها، يمتنع قِدَمه كما يمتنع قدمها.

وإن كان ما قاله هٰؤلاء باطلاً، أمكن دوام الحوادث. وعلى هٰذا التقدير، فيجوز مقارنة المراد للإرادة[2] في الأزل، ويمتنع حدوث شيء إلَّا بسبب حادث،
١/ ٣٩٠ وحينئذٍ فيمتنع كون الشيء[3] من العالم أزلياً، وإن جاز أن/ يكون نوع الحوادث دائماً لم يزل، فإن الأزل ليس هو عبارة عن شيء محدد، بل ما من وقت يقدَّر إلَّا وقبله وقت آخر، فلا يلزم من دوام النوع قِدَم شيء بعينه.

وإنَّما قيل: يمتنع قِدَم شيء بعينه؛ لأنه إذا جاز أن يقارنها المراد في الأزل، وجب أن يقارنها المراد؛ لأنَّ الإرادة التي يجوز مقارنة مرادها لها لا يتخلف عنها مرادها[4] إلَّا لنقص في القدرة، وإلَّا فإذا كانت القدرة تامة، والإرادة التي يمكن مقارنة مرادها لها حاصلة، لزم حصول المراد لوجود المقتضي التام للفعل؛ إذ لو لم
ص ٣٩ يلزم[5] مع كون/ المراد ممكناً، لكان حصوله بعد ذلك يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح. وهو باطل على هٰذا التقدير.

---

(١) «جميع»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ن) فقط: «للإرادات».
(٣) (أ)، (م): «الشيء».
(٤) (ن): «مرادها عنها»؛ (م): «مرادها لها»، وهو تحريف. (٥) (ن)، (م): «لو لم يكن».

ولهـٰذا كان الذين يقولون بامتناع شيء من الحوادث في الأزل، يقولون: إن حصول شيء من الإرادات[١] في الأزل ممتنع، لا يقولون بأنه ممكن، وأنه يمكن مقارنة مراده له. التقدير الثالث

لكن أورد الناس عليهم أنه إذا كان نسبة جميع الأوقات والحوادث إلىٰ الإرادة الأزلية نسبة واحدة، فترجيح أحد الوقتين - أو ما يقدر[٢] فيه الوقت بالحدوث - ترجيح بلا مرجح - وتخصيص لأحد المتماثلين بلا مخصص.

١/ ٣٩١ / وهـٰذا الكلام لا يقدح في مقصودنا هنا، فإنا لم ننصر[٣] هـٰذا القول، ولكن بيَّنَّا امتناع قِدَم شيء من العالم علىٰ كل تقدير، وأن دوام الحوادث سواء كان ممكناً أو ممتنعاً، فإنه يجب حدوث كل شيء من العالم علىٰ التقديرين[٤]، وأن الإرادة سواء قيل بوجوب مقارنة مرادها لها أو بجواز تأخره عنها، يلزم حدوث كل شيء من العالم علىٰ كل التقديرين[٥].

فإن القائلين بتأخر مرادها، إنَّما قالوا ذلك فراراً من القول بدوام الحوادث ووجود حوادث لا أول لها. وعلىٰ هـٰذا التقدير فيلزم حدوث العالم، وإلَّا فلو جاز دوام الحوادث، لجاز عندهم وجود المراد في الأزل، ولو جاز ذلك لم يقولوا بتأخر المراد عن الإرادة القديمة الأزلية، مع ما في ذلك من ترجيح أحد المتماثلين علىٰ الآخر [بلا مرجح][٦]، وما في ذلك من الشناعة عليهم، ونسبة كثير من العقلاء إلىٰ أنهم خالفوا صريح المعقول.

فإنهم إنَّما صاروا إلىٰ هـٰذا القول[٧] لاعتقادهم امتناع حوادث لا أول لها، فاحتاجوا لذلك أن يثبتوا إرادة قديمة أزلية يتأخر عنها المراد، ويحدث بعد ذلك من غير سبب حادث، واحتاجوا أن يقولوا: إن نفس الإرادة تخصص أحد المتماثلين علىٰ الآخر.

وإلَّا، فلو اعتقدوا جواز دوام الحوادث وتسلسلها، لأمكن أن يقولوا بأنه
١/ ٣٩٢ / تحدث الإرادات والمرادات، ويقولوا بجواز قيام الحوادث بالقديم، ولرجعوا عن

---

(١) (أ)، (ب): «المرادات». (٢) (ن)، (م): «أما يقدر».
(٣) (أ)، (ب): «فإنا لم ننص»، وهو خطأ؛ (ن)، (م): «فإنا ننصر». وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.
(٤) (ن)، (م): «علىٰ التقدير». (٥) (ن): «علىٰ كلا التقديرين»؛ (م): «علىٰ كل التقديرين».
(٦) «بلا مرجح»: زيادة في (م). (٧) «القول»: ساقطة من (أ)، (ب).

قولهم: [(١] بأن[(٢)] نفس الإرادة القديمة تخصص أحد المثلين في المستقبل، وعن قولهم[١)] بحدوث الحوادث بلا سبب حادث، وكانوا على هذا التقدير لا يقولون بقِدَم شيء من العالم، بل يقولون: إن كل ما سوى الله فإنه حادث كائن[(٣)] بعد أن لم يكن.

وكان هذا لازماً على هذا التقدير؛ لأنه حينئذٍ إذا لم يجز حدوث شيء من الحوادث إلَّا بسبب [حادث] [(٤)]، ولم يترجح أحد الوقتين بحدوث شيء فيه إلَّا بمرجح يقتضي ذلك، لا يكون تأخر المراد عن الإرادة إلَّا لتعذر المراد؛ [إذ] [(٥)] لو كان [المراد] [(٦)] ممكناً أن يقارن الإرادة وممكناً أن يتأخر عنها، لكان تخصيص أحد الزمانين بالإحداث تخصيصاً بلا مخصص.

فعُلِم أنه يجب أحد الأمرين على هذا التقدير: وجوب[(٧)] مقارنة المراد للإرادة أو امتناعه[(٨)]، وأنه يجب مقارنته للإرادة إذا كان ممكناً، وأنه لا يتأخر إلَّا لتعذر مقارنته: إما[(٩)] لامتناعه في نفسه، وإما لامتناع لوازمه.

١/ ٣٩٣ / وامتناع اللازم يقتضي امتناع الملزوم، لكن يكون امتناعه لغيره لا لنفسه. كما يقول المسلمون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء [الله] وجب[(١٠)] كونه بمشيئته لا بنفسه، وما لم يشأ يمتنع كونه لا بنفسه بل لأنه لا يكون إلَّا بمشيئته، فإذا لم يشأ امتنع كونه.

وإذا كان على هذا التقدير أحد الأمرين لازماً: إما مقارنة المراد [للإرادة][(١١)]، وإما امتناعه لنفسه أو لغيره، دلَّ ذلك على أنه لو كان شيء من العالم يمكن أن يكون قديماً لوجب [(١٢] أن يكون قديماً لوجوب[١٢)] مقارنته له في الأزل؛ إذ التقدير أنه لا بد من وجوب المقارنة أو امتناع المراد، فإن كان المراد ممكناً في الأزل لزم وجوب المقارنة[(١٣)]، لكن وجوب المقارنة ممتنع؛ لأنَّ ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء من الحوادث كما تقدَّم، فلزم القسم الآخر، وهو: امتناع شيء من المراد المعين في الأزل، وهو المطلوب.

(١ ـ ١): ساقطة من (م).
(٢) (ب) فقط: «إن».
(٣) «كائن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) «حادث»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «إذ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «المراد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «ووجوب»، وهو خطأ.
(٨) (ن)، (م)، (ب): «وامتناعه».
(٩) (ن)، (م): «وإما».
(١٠) (ن)، (م): «فما شاء وجب. .».
(١١) «للإرادة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب).
(١٣) (أ): «في الأزل وجب المقارنة»؛ (ب): «في الأزل وجبت المقارنة».

فأمَّا إذا قيل بأنه: يجب تأخّر المراد عن الإرادة - كما يقول [ذلك] كثير(١) من أهل الكلام - فبتقدير كونه مريداً يمتنع قِدَم شيء من العالم، وهو المطلوب.

فتبيَّن حدوث كل ما سوىٰ الله علىٰ كل تقدير، وهو المطلوب.

واعلم أنَّ من فَهِم هٰذه الطريق(٢)، استفاد بها أموراً:

١/ ٣٩٤ / **أحدها**: ثبوت حدوث كل ما سوىٰ الله، حتىٰ إذا قُدِّرَ أن هناك موجوداً سوىٰ الأجسام - كما يقول من يُثْبِت العقول والنفوس من المتفلسفة والمتكلّمة: إنها جواهر قائمة بأنفسها وليست أجساماً - فإنَّ هٰذه الطريق(٣) يُعلَم بها حدوث ذلك.

وطائفة من متأخري أهل الكلام - كالشهرستاني(٤) والرازي والآمدي وغيرهم - قالوا: إن قدماء أهل الكلام لم يقيموا دليلاً علىٰ نفي هٰذه، ودليلهم علىٰ حدوث الأجسام لا يتناول هٰذه.

وقد بُيِّنَ في غير هٰذا الموضع: أن هٰؤلاء النظّار - كأبي الْهُذَيْل والنظّام(٥) والهشامين(٦) وابن كُلَّاب وابن كرَّام والأشعري والقاضي أبي بكر(٧) [وأبي

---

(١) (ن)، (م): «كما يقوله كثير..». (٢) (ن): «هٰذه الطريقة»؛ (أ): «هٰذا الطريق».

(٣) (ن)، (م): «هٰذه طريق».

(٤) أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، ولد سنة ٤٧٩هـ، وتوفي سنة ٥٤٨هـ. كان من أئمة الأشاعرة وله اطلاع واسع علىٰ الفلسفة والمقالات المختلفة، ومن أشهر كتبه: كتاب «الملل والنحل»، وكتاب «نهاية الأقدام في علم الكلام». ترجمته في: طبقات الشافعية (٦/ ١٢٨ - ١٣٠)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٤٠٣ - ٤٠٤)؛ الأعلام (٧/ ٨٣ - ٨٤). وانظر: ياقوت: معجم البلدان، مادة (شهرستان).

(٥) إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري، ويُعرف بالنظام، توفي سنة ٢٣١، وقيل: سنة ٢٢١هـ علىٰ روايتين، ويُعد أعظم شيوخ المعتزلة، وهو رأس الفرقة النظامية. انظر ترجمته والكلام علىٰ مذهبه وفرقته في كتاب: «إبراهيم بن سيار النظام»، تأليف الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة، القاهرة ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م؛ الفَرق بين الفِرَق، ص ٧٩ - ٩١؛ الملل والنحل (١/ ٥٦ - ٦١)؛ تاريخ بغداد (٦/ ٩٧)؛ أمالي المرتضىٰ (١/ ١٣٢)؛ خطط المقريزي (١/ ٣٤٦)؛ اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٢٣٠)؛ الأعلام (١/ ٣٦).

(٦) (ن): «والهشاميين». والمقصود بالهشامين: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي، وسبق الكلام عنهما في هٰذا الجزء (١/ ٤٥).

(٧) محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر القاضي المعروف بـ«ابن الباقلاني»، أو «الباقلاني»، ولد بالبصرة في الربع الأخير من القرن الرابع، وعاش في بغداد، وتوفي بها سنة ٤٠٣هـ، وهو يُعد أعظم الأشاعرة بعد الأشعري، وقد ألّف كتباً كثيرة نقد فيها الفلسفة والمنطق والملل المختلفة. ومن أهمها: كتاب «الدقائق» وهو مفقود. ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ١٦٠ - ١٧٠)؛ تبيين كذب المفتري، ص ٢١٧ - ٢٢٦؛ وفيات الأعيان (٤/ ٤٠٠ - ٤٠١؛ تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩ - ٣٨٣)؛ الأعلام (٧/ ٤٦).

١/٣٩٥ / المعالي][1] وأبي علي[2] وأبي هاشم وأبي الحسين البصري[3] وأبي بكر بن
١/٣٩٦ العربي[4] وأبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلىٰ و[أبي الوفاء] بن/ عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني[5] وغير هٰؤلاء[6] - يثبتون[7] امتناع وجود[8] موجود ممكن قائم بنفسه لا يُشار إليه، فبيَّنوا بطلان ثبوت تلك المجردات في الخارج، لكن منهم
ظ ٣٩ من أبطل ثبوت ما لا يُشار إليه مطلقاً، / ومنهم من أبطل ذلك في الممكنات.

ومما يُستفاد بهٰذه الطريق التي قررناها: الخلاص عن إثبات الحدوث بلا سبب حادث، والخلاص عن نفي ما يقوم بذات الله من صفاته وأفعاله.

ومما يُستفاد بذلك: أنها برهان باهر علىٰ بطلان قول القائلين بقِدَم العالم أو شيء منه، وهو متضمن الجواب[9] عن عمدتهم.

ومما يُستفَاد بذلك: الاستدلال علىٰ المطلوب من غير احتياج إلىٰ الفرق بين

(١) وأبي المعالي: ساقطة من (ن)، (م). وهو: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، ويلقّب بـ «إمام الحرمين». ولد بنيسابور سنة ٤١٩هـ، وتوفي بها سنة ٤٧٨هـ، بعد أن تولىٰ التدريس بالمدرسة النظامية مدة ثلاثين عاماً. وهو من أعظم أئمة الأشاعرة، وقد تتلمذ عليه الغزالي. ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ٣٥٨ - ٣٦٢)؛ تبيين كذب المفتري، ص ٢٧٨ - ٢٨٥؛ طبقات الشافعية (٥/ ١٦٥ - ٢٢٢)؛ وفيات الأعيان (٢/ ٣٤١ - ٣٤٣)؛ الأعلام (٤/ ٣٠٦).

(٢) أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، والد أبي هاشم الجبائي. والفرقة التي تُنسب إليه هي: فرقة الجبائية من فرق المعتزلة بالبصرة، وقد ولد سنة ٢٣٥هـ، وتوفي سنة ٣٠٣. انظر ترجمته والكلام علىٰ مذهبه في: ابن المرتضىٰ: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، ص ٤٥ -٤٨، حيدر آباد، ١٣١٦هـ؛ شذرات الذهب (٢/ ٢٤١)؛ طبقات الشافعية (٣/ ٤١٨)؛ الفرق بين الفرق، ص ١١٠ - ١١١؛ الملل والنحل، ص ١١٨ - ١٢٩؛ لسان الميزان (٥/ ٢٧١)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٣٩٨-٣٩٩)؛ اللباب (١/ ٢٠٨)؛ الأعلام (٧/ ١٣٦)؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤/ ٣١ - ٣٢).

(٣) أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، من متأخري المعتزلة، توفي سنة ٤٣٦هـ. وانظر ترجمته والكلام علىٰ مذهبه في: شذرات الذهب (٣/ ٢٥٩)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٤٠١ - ٤٠٢)؛ الملل والنحل (١/ ١٣٠ - ١٣١)؛ تاريخ بغداد (٣/ ١٠٠)؛ لسان الميزان (٥/ ٥٩٨)؛ نهاية الإقدام، ص ١٥١، ١٧٥، ١٧٧، ٢٢١، ٢٥٧.

(٤) «وأبي بكر بن العربي»: جاءت في (ن)، (م) في آخر الأسماء الواردة. وهو: أبو بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي المعافري، ولد سنة ٤٨٦هـ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ، وهو من أئمة المالكية بالأندلس. ترجمته في: وفيات الأعيان (٣/ ٤٢٣ - ٤٢٤). وانظر مقدمة «العواصم من القواصم» بقلم الأستاذ محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧١هـ؛ نفح الطيب (٢/ ٤١٥ - ٤١٦)؛ الأعلام (٧/ ١٠٦).

(٥) (ن)، (م): «وابن عقيل وابن الزاغوني».

(٦) «وغير هٰؤلاء»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (ن): «لا يثبتوا»؛ (أ): «يثبتوا».

(٨) «وجود»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٩) (ن)، (م): «وهو متضمن للحوادث»، وهو تحريف.

الموجب بالذات والفاعل بالاختيار. وذلك أن كثيراً من أهل النظر غلطوا في الفرق بين هٰذا وهٰذا، من المعتزلة والشيعة، وصار كثير من الناس ـ كالرازي وأمثاله ـ مضطربين في هٰذا المقام، فتارة يوافقون المعتزلة على الفرق وتارة يخالفونهم. وإذا خالفوهم فهم مترددون بين أهل السنة وبين الفلاسفة أتباع أرسطو.

وأصل ذلك: أنَّا نعلم أن القادر المختار يفعل بمشيئته وقدرته، لكن هل يجب وجود المفعول عند وجود الإرادة الجازمة والقدرة التامة أم لا؟

١/ ٣٩٧ / فمذهب الجمهور من أهل السنة المثبتين للقدر، وغيرهم من نفاة القدر: أنه يجب وجود المفعول[1] عند وجود المقتضى التام، وهو الإرادة الجازمة والقدرة التامة.

وطائفة [أخرىٰ][2] من مثبتة القدر ـ الجهمية وموافقيهم ـ، ومن نفاة القدر ـ المعتزلة وغيرهم ـ: لا تُوجب[3] ذلك؛ بل يقولون: القادر هو الذي يفعل علىٰ وجه الجواز لا علىٰ وجه الوجوب، ويجعلون هٰذا هو الفرق بينه وبين الموجب بالذات. وهٰؤلاء يقولون: إن القادر المختار يرجح أحد مقدوريْهِ علىٰ الآخر بلا مرجح، كالجائع مع الرغيفين والهارب مع الطريقين.

ثم القدرية من هٰؤلاء يقولون: العبد قادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح، كما يقولون مثل ذلك في الربّ. ولهٰذا كان [من][4] قول هٰؤلاء القدرية: إنّ الله لم ينعم علىٰ أهل الطاعة بنعم[5] خصهم بها حتىٰ أطاعوه بها[6]، بل تمكينه للمطيع وغيره سواء؛ لكن هٰذا رجَّح الطاعة بلا مرجح، بل بمجرد قدرته من غير سبب أوجب ذلك، وهٰذا رجح المعصية بمجرد قدرته، من غير سبب أوجب ذلك.

١/ ٣٩٨ وأمَّا الجبرية ـ كجَهْمٍ وأصحابه ـ فعندهم أنه ليس للعبد قدرة البتة. / والأشعري يوافقهم في المعنىٰ فيقول: ليس للعبد قدرة[7] مؤثرة؛ ويثبت شيئاً يسميه قدرة يجعل وجوده كعدمه، وكذلك الكسب الذي يثبته.

وهٰؤلاء لا[8] يمكنهم أن يحتجُّوا علىٰ بطلان قول القدرية بأن رجحان فاعلية العبد علىٰ تاركيته لا بد لها من مرجح ـ كما يفعل ذلك الرازي وطائفة من الجبرية ـ ولهٰذا لم يذكر الأشعري وقدماء أصحابه هٰذه الحجة.

---

(١) (أ)، (ب): «الفعل».
(٢) «أخرىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) في جميع النسخ: «لا يوجب».
(٤) «من»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «بنعمة».
(٦) «بها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «ليس له قدرة».
(٨) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).

وطائفة من الناس ـ كالرازي وأتباعه ـ إذا ناظروا المعتزلة في مسائل القدر، أبطلوا هـٰذا الأصل، وبيّنوا[1] أن الفعل يجب وجوده عند وجود المرجح التام، وأنه يمتنع فعله بدون المرجح التام، ونصروا[2] أن القادر المختار لا يرجح أحد مقدوريه علىٰ الآخر إلّا بالمرجح [التام][3]. وإذا ناظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم وإثبات الفاعل المختار، وإبطال قولهم بالموجب بالذات، سلكوا مسلك المعتزلة والجهمية في القول بأن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه علىٰ الآخر بلا مرجح، وعامة الذين سلكوا مسلك أبي عبد الله بن الخطيب[4] وأمثاله[5] تجدهم يتناقضون هـٰذا التناقض.

١/ ٣٩٩ / وفصلُ الخطاب، أن يُقال: أي شيء يُراد بلفظ «الموجب بالذات»؟ إنْ عُنِيَ [به][6]: أنّه يوجب بذات مجردة عن المشيئة والقدرة، فهـٰذه الذات لا حقيقة لها ولا ثبوت في الخارج، فضلاً عن أن تكون موجبة.

والفلاسفة يتناقضون، فإنهم يثبتون للأول غاية، ويثبتون العلل الغائية في إبداعه، وهـٰذا يستلزم الإرادة.

وإذا فسّروا الغاية بمجرد العلم، وجعلوا العلم مجرد الذات، كان هـٰذا في غاية الفساد والتناقض؛ فإنّا نعلم بالضرورة أن الإرادة ليست مجرد العلم، وأن العلم ليس هو مجرد[7] العالم، لكن هـٰذا من تناقض هـٰؤلاء الفلاسفة في هـٰذا الباب، فإنهم يجعلون المعاني المتعددة معنًىٰ واحداً[8]، فيجعلون العلم هو القدرة وهو الإرادة، ويجعلون الصفة هي نفس الموصوف، كما يجعلون العلم هو [نفس][9] العالم، والقادر هو القدرة، والإرادة هي المريد، والعشق هو العاشق.

وهـٰذا قد صرَّح به فضلاؤهم ـ وحتىٰ المنتصرون لهم ـ مثل ابن رشد الحفيد، الذي ردَّ علىٰ [أبي حامد] الغزالي[10] في «تهافت التهافت[11]» وأمثاله.

---

(١) (ن)، (م): «وأثبتوا».
(٢) (أ): «وينصروا»؛ (ب): «وينصرون».
(٣) (ن)، (م): «إلا بمرجح».
(٤) (ن)، (م): «ابن الخطيب». وهو: فخر الدين الرازي، وسبقت ترجمته (١/ ١٠٥).
(٥) (ن)، (م): «وأمثالهم».
(٦) «به»: ساقطة من (ن).
(٧) «مجرد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «في معنىٰ واحد».
(٩) «نفس»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «علىٰ الغزالي».
(١١) (أ)، (ب): «تهافت الفلاسفة».

وأيضاً فلو قُدِّرَ وجود ذات مجردة عن المشيئة والاختيار، فيمتنع أن يكون العالم صادراً عن موجب بالذات بهـٰذا التفسير؛ لأن الموجب/ بالذات بهـٰذا الاعتبار ١/ ٤٠٠
يستلزم موجبه ومقتضاه؛ فلو كان مبدع العالم موجباً بالذات بهـٰذا التفسير، لزم أن لا يحدث في العالم شيء، وهو خلاف المشاهدة. فقولهم بالموجب بالذات يستلزم نفي صفاته ونفي أفعاله ونفي حدوث شيء من العالم، وهـٰذا كله معلوم البطلان.

وأبطل من ذلك أنهم جعلوه واحداً بسيطاً، وقالوا: إنه لا يصدر عنه إلَّا واحد، ثم احتالوا في صدور الكثرة عنه بِحَيَلٍ تدلّ علىٰ عظيم[(١)] حيرتهم وجهلهم بهـٰذا الباب، كقولهم: إن الصادر الأول هو العقل الأول، وهو موجود، واجب بغيره، ممكن بنفسه، ففيه ثلاث جهات؛ فصدر عنه باعتبار وجوبه عقل آخر، وباعتبار وجوده نفس، وباعتبار إمكانه. [فلك. وربما قالوا: وباعتبار وجوده صورة الفلك، وباعتبار إمكانه][(٢)] مادته. وهم متنازعون في النفس الفلكية: هل هي جوهر مفارق له، [أم][(٣)] عرض قائم به[(٤)]؟

ولهذا أطنب الناس في بيان فساد كلامهم، وذلك أن هـٰذا الواحد الذي فرضوه لا يُتصور وجوده إلَّا في الأذهان لا في الأعيان. ثم قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد قضية كلية، وهم لو علموا ثبوتها في [بعض][(٥)] الصور، لم يلزم أن تكون كليَّة إلَّا بقياس التمثيل، فكيف وهم لا يعلمون واحداً صدر عنه شيء؟

١/ ٤٠١ / وما[(٦)] يمثلون به من صدور التسخين عن النار والتبريد عن الماء باطلٌ، فإن تلك الآثار لا تصدر إلىٰ عن شيئين: فاعل وقابل، والأول تعالىٰ كل ما سواه صادر عنه، ليس هناك قابل موجود.

وإن قالوا: الماهيات الثابتة في الخارج الغنية عن الفاعل هي القابل؛ كان هـٰذا باطلاً من وجوه:

منها: أنَّ هـٰذا بناء علىٰ أصلهم الفاسد، وهو إثبات ماهيات موجودة في الخارج مغايرة للأعيان الموجودة، وهـٰذا باطلٌ قطعاً. وما يذكرونه من أنَّ المثلث[(٧)] يُتَصَوَّر قبل أن يُعلم وجوده، لا يدل علىٰ ثبوت[(٨)] المثلث[(٩)] في الخارج، بل يدلُّ علىٰ ثبوته في الذهن، ولا ريب في حصول الفرق بين ما في الأذهان وما في الأعيان.

---

(١) (أ)، (ب): «عظم».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) «أم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «هل هي جوهر مفارق أم عَرَض قائم».
(٥) «بعض»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) (ن): «وبما»؛ (م): «مما».
(٧) (أ)، (ب): «المثبت».
(٨) (أ)، (ب): «ثبات».
(٩) (أ)، (ب): المثبت.

ومن هنا كثر غلطهم، فإنَّهم تصوّروا أموراً في الأذهان، فظنُّوا ثبوتها في الأعيان، كالعقول والماهيات الكلية والهيولي ونحو ذلك.

ومنها: أنَّ الماهيات هي بحسب ما يوجد، فكل ما وجد له عندهم ماهية، كما يقوله من يقول: إن المعدوم شيء، من المعتزلة والشيعة، فلا يجوز[(١)] قصر الموجودات على أمور لتوهم[(٢)] أنه لا ماهية تقبل الوجود غيرها.

١/ ٤٠٢ / **ومنها**: أن يُقال: الماهيات الممكنة في نفسها لا نهاية لها.

ومنها: أن يُقال: الواحد المشهود الذي تصدر عنه الآثار له قوابل موجودة، والباري تعالىٰ هو المبدع لوجود كل ما سواه، فلا يُعلم أمر صادر عن ممكن إلَّا عن شيئين فصاعداً، مع أنه قد يكون هناك مانع يمنع التأثير[(٣)]، وليس في الموجودات ما يصدر عنه وحده شيء إلَّا الله [تعالىٰ][(٤)].

بطلان ما يزعمه الفلاسفة من أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد

فقولهم: الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد قضية كلية: إن أدرجوا فيها [ما][(٥)] سوىٰ الله فذاك لا يصدر عنه وحده شيء، وإن لم يريدوا بها إلَّا الله وحده فهٰذا محل النزاع وموضع الدليل، فكيف يكون المدلول عليه هو الدليل، وذلك الواحد لا يعلمون حقيقته ولا كيفية الصدور عنه؟

وأيضاً فالواحد الذي يثبتونه، هو وجود مجرد عن الصفات الثبوتية عن [بعضهم]- كابن سينا وأتباعه[(٦)] - أو عن الثبوتية والسلبية عند بعضهم، وهٰذا لا حقيقة له في الخارج، بل يمتنع تحققه في الخارج، وإنَّما هو [أمر][(٧)] يقدر في الأذهان، كما تُقدَّر الممتنعات. ولهٰذا[(٨)] كان ما ذكره ابن سينا في هٰذا الباب مما نازعه فيه ابن رشد وغيره من الفلاسفة، وقالوا: إنَّ هٰذا ليس [هو] قول [أئمة]

١/ ٤٠٣ الفلاسفة[(٩)]، / وإنَّما ابن سينا وأمثاله أحدثوه، ولهٰذا لم يعتمد عليه أبو البركات [صاحب «المعتبر»][(١٠)]، وهو من أقرب هٰؤلاء إلىٰ اتباع الحجَّة الصحيحة بحسب نظره، والعدول عن تقليد سلفهم، مع أن أصل[(١١)] أمرهم وحكمتهم أن العقليات لا تقليد فيها.

---

(١) (ن): «ومنها فلا يجوز»؛ (أ)، (ب): «وحينئذٍ فلا يجوز».
(٢) (ن)، (م): «كتوهم».
(٣) (ن) فقط: «الناس»، وهو تحريف.
(٤) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) «ما»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) (ن)، (م): «عند ابن سينا ومن تابعه».
(٧) «أمر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ): «كما تقدر ولهٰذا»؛ (ب): «كما تقدم ولهٰذا».
(٩) (ن) فقط: «ليس قول الفلاسفة».
(١٠) «صاحب المعتبر»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) «أصل»: ساقطة من (أ)، (ب).

وأيضاً فإذا لم يصدر [عنه][١] إلَّا واحد ـ كما يقولونه في العقل الأول ـ فذلك الصادر الأول إن كان واحداً من كل وجه لزم أن لا يصدر عنه إلَّا واحد، وهلمَّ جرًّا. وإن كان فيه كثرة مَّا بوجهٍ من الوجوه ـ والكثرة وجودية ـ كان قد صدر[٢] عن الأول أكثر من واحد، وإن كانت عدمية لم يصدر عنها وجود، فلا يصدر عن الصادر الأول واحد.

وأمَّا احتجاجهم على ذلك بقولهم: لو صدر عنه شيئان، لكان مصدر هٰذا غير مصدر ذلك[٣]، ولزم التركيب.

فيُقال أولاً: ليس الصدور عن الباري كصدور الحرارة عن النار، بل هو فاعل بالمشيئة والاختيار، ولو قُدِّر تعدد المصدر فهو تعدد أمور إضافية، وتعدد الإضافات والسلوب ثابتة له بالاتفاق، ولو فرض أنه تعدد صفات، فهٰذا يستلزم القول بثبوت الصفات، وهٰذا حق.

١/٤٠٤ **وقولهم**: إنَّ هٰذا تركيب، والتركيب [٤] ممتنع؛ قد بينا [فساده] بوجوه/ كثيرة [في غير هٰذا الموضع]، وبيَّنَّا أنَّ[٥] لفظ التركيب والافتقار والجزء والغير ألفاظ مشتركة مجملة، وأنها لا تلزم بالمعنى الذي دلَّ الدليل على نفيه، وإنَّما تلزم بالمعنى الذي لا[٤] ينفيه الدليل، بل يثبته الدليل.

والمقصود هنا[٦]: أن الموجب بالذات إذا فُسِّرَ بهٰذا فهو باطلٌ، وأما إذا فُسِّرَ الموجب بالذات [بأنه][٧] الذي يوجب مفعوله بمشيئته وقدرته، لم يكن هٰذا المعنى منافياً لكونه فاعلاً بالاختيار، بل يكون فاعلاً بالاختيار، موجباً بذاته التي هي فاعل قادر مختار، وهو موجب بمشيئته وقدرته.

وإذا تبيَّنَ أن الموجب بالذات يحتمل معنيين: أحدهما لا ينافي كونه فاعلاً بمشيئته [وقدرته][٨]، [٩] والآخر ينافي كونه فاعلاً بمشيئته وقدرته[٩]؛ فمن قال: القادر لا يفعل إلَّا على وجه الجواز ـ كما يقوله من يقوله من القدرية والجهمية ـ يجعل الفعل بالاختيار منافياً للإيجاب، لا يجامعه[١٠] بوجه من الوجوه، ويقولون: إنَّ

(١) «عنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ): «كان بمقدر»؛ (ب): «كان يصدر».
(٣) (ن)، (م): «غير مصدر هٰذا».
(٤ ـ ٤): ساقط من (م) فقط.
(٥) (ن) فقط: «قد بينا بوجوه كثيرة وبينا أن..».
(٦) (ن): «بها».
(٧) «بأنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «وقدرته»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩ ـ ٩): ساقطة من (ب) فقط.
(١٠) «لا يجامعه»: ساقطة من (أ)، (ب).

القادرَ المختارَ لا يكون قادراً [مختاراً][(١)] إلَّا إذا فعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب.

ظ ٤٠ ‏/ والجمهور[(٢)] من أهل السُّنَّة وغيرهم يقولون: القادر هو الذي إن شاء فعل
وإن لم يشأ[(٣)] لم يفعل، لكنه إذا شاء أن يفعل مع قدرته، لزم وجود فعله. فما شاء ٤٠٥/١
الله كان وما لم يشأ لم يكن، فإنه قادر على ما يشاء، ومع القدرة التامة والمشيئة الجازمة يجب وجود الفعل.

ولهذا صارت الأقوال ثلاثة:

فالفلاسفة يقولون بالموجب بالذات المجردة عن الصفات، أو الموصوف بالصفات الذي يجب أن يقارنه موجبه المعين أزلاً وأبداً.

والقدرية من المعتزلة وغيرهم [من الجهمية، ومن وافقهم من غيرهم][(٤)]، يقولون بالفاعل المختار الذي يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب[(٥)].

ثم منهم من يقول: يفعل لا بإرادة، بل المريد عندهم هو الفاعل العالم. ومنهم من يقول بحدوث الإرادة، وما يحدثه[(٦)] من إرادة أو فعل فهو يحدثه[(٧)] بمجرد القدرة، فإن القادر عندهم يرجح[(٨)] بلا مرجح. ثم القدرية من هؤلاء يقولون: يريد[(٩)] ما لا يكون، ويكون ما لا يريد، وقد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء، [بخلاف المجبرة][(١٠)].

٤٠٦/١ / والجمهور من أهل السنة وغيرهم المثبتين للقدر والصفات، يقولون: إنه فاعل بالاختيار، وإذا شاء شيئاً كان، وإرادته وقدرته من لوازم ذاته، سواء قالوا بإرادة واحدة قديمة، أو بإرادات متعاقبة، أو بإرادات[(١١)] قديمة تستوجب حدوث إرادات أُخَر. فعلى كل قول[(١٢)] من هذه الأقوال الثلاثة يجب عندهم وجود مراده.

وإذا فسّر الإيجاب بالذات بهذا المعنى كان النزاع لفظياً، فالدليل الذي ذكرناه

---

(١) «مختاراً»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (ن) فقط: «والمقصود»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب): «وإن شاء».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «.. بالفاعل المختار الذي لا يفعل على وجه الوجوب».
(٦) (أ)، (ب): «وما يحدث».
(٧) (أ)، (ب): «فهو يرجحه».
(٨) (ن)، (م): «ترجيح».
(٩) (ب) فقط: «قد يريد».
(١٠) عبارة «بخلاف المجبرة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «أو بإرادة».
(١٢) «قول»: ساقطة من (أ)، (ب).

يمكن(١) تصوره(٢) بلفظ الموجِب بالذات، ولفظ العلة والمعلول، ولفظ المؤثر والأثر، ولفظ الفاعل المختار، وهو بجميع هـٰذه العبارات يبين امتناع قِدَم شيء من العالم، ووجوب حدوث كل ما سوىٰ الله.

وهنا أمرٌ آخر، وهو أن الناس تنازعوا في الفاعل المختار: هل يجب أن تكون إرادته قبل الفعل ويمتنع مقارنتها له؟ أم يجب مقارنة إرادته - التي هي القصد - للفعل، وما يتقدم الفعل يكون عزماً لا قصداً؟ أم يجوز كل من الأمرين؟ علىٰ ثلاثة أقوال.

ونحن قد بيَّنَّا وجوب حدوث كل ما سوىٰ الله علىٰ كل قول(٣) من الأقوال الثلاثة: قول من يُوجب المقارنة، [وقول من يقول(٤) بأن المقارنة](٥) ممتنعة، وقول من يجوِّز الأمرين.

١/٤٠٧ / وكذلك تنازعوا في القدرة: هل يجب مقارنتها للمقدور [ويمتنع تقدمها](٦)؟ أم يجب تقدمها علىٰ المقدور (٧ ويمتنع مقارنتها؟ أم تتصف بالتقدم والمقارنة٧)؟ علىٰ ثلاثة أقوال أيضاً(٨).

وفصل الخطاب: أن الإرادة الجازمة مع القدرة التامة، مستلزمة للفعل ومقارنة له، فلا يكون [الفعل](٩) بمجرد قدرة متقدمة غير مقارنة، ولا بمجرد إرادة متقدمة غير مقارنة، بل لا بد عند وجود الأثر من وجود المؤثر التام، ولا يكون الفعل بفاعل معدوم حين الفعل(١٠)، ولا بقدرة معدومة حين الفعل، (١١ ولا بإرادة معدومة حين الفعل ١١) وقبل [الفعل](١٢) لا تجتمع الإرادة الجازمة والقدرة التامة، فإن ذلك مستلزم للفعل فلا يوجد إلَّا مع الفعل، لكن قد يوجد قبل الفعل قدرة بلا إرادة، وإرادة بلا قدرة، كما قد يوجد عزم علىٰ أن يفعل، فإذا حضر وقت الفعل قوي العزم فصار قصداً، فتكون الإرادة حين الفعل أكمل مما كانت(١٣) قبله، [وكذلك القدرة حين الفعل أكمل مما كانت قبله](١٤).

---

(١) (أ)، (ب): «لا يمكن».
(٢) (ن)، (م): «تصويره».
(٣) «قول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «ومن يقول».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٦) «ويمتنع تقدمها»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧-٧): بدلاً من هـٰذه العبارات في (ن)، (م): «أم يجوز الأمران».
(٨) «أيضاً»: زيادة في (ن).
(٩) «الفعل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (ن) فقط: «ولا يكون الفاعل بفعل معدوم حين الفعل»، وهو خطأ.
(١١-١١): ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) «الفعل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٣) (ن): «كان».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

١/٤٠٨ وبهـٰذا كان العبد قادراً قبل الفعل القدرة المشروطة في الأمر التي بها/ يفارق العاجز(١) كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]، وقوله: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [سورة المجادلة: ٤]. فإنَّ هـٰذه الاستطاعة لو لم تكن [إلَّا](٢) مقارنة للفعل، لم يجب الحج علىٰ من لم يحج، ولا وجب علىٰ من لم يتق الله أن يتقي الله، ولكان كل من لم يصم الشهرين المتتابعين غير مستطيع للصيام، وهـٰذا كله خلاف هـٰذه النصوص وخلاف إجماع المسلمين.

فمن نفىٰ هـٰذه القدرة من المثبتين للقدر، وزعم أن الاستطاعة لا تكون إلَّا مع الفعل، فقد بالغ في مناقضة القدرية الذين يقولون: لا تكون الاستطاعة إلَّا قبل الفعل.

فإنَّ هـٰؤلاء أخطأوا حيث زعموا ذلك، وقالوا: إن كل ما يقدر(٣) به العبد علىٰ الإيمان والطاعة فقد(٤) سوَّىٰ الله فيه بين المؤمن والكافر، بل سوَّىٰ بينهما في كل ما يمكن(٥) أن يعطيه للعبد(٦) مما به يؤمن ويطيع.

وهـٰذا القول فاسد قطعاً، فإنه لو كانا متساويين في جميع أسباب الفعل، لكان اختصاص أحدهما بالفعل دون الآخر، ترجيحاً لأحد المتماثلين علىٰ الآخر من غير
١/٤٠٩ مرجح. وهـٰذا هو أصل هـٰؤلاء القدرية/ الذين يقولون: إن الفاعلَ القادر يرجح أحد طرفي مقدوريه(٧) علىٰ الآخر بلا مرجح، وهـٰذا باطل وإن وافقهم عليه بعض المثبتين للقدر.

وأمَّا المثبتون للقدر المخالفون لهم في هـٰذا الأصل، فمنهم طائفة إذا تكلَّمُوا في مسائل القدر وخلق أفعال العباد، (٨ قالوا: إن القادرَ لا يرجح أحد مقدوريه علىٰ الآخر إلَّا بمرجح٨)، لكن إذا تكلَّمُوا في مسائل فعل الله، وحدوث العالم، والفرق بين الموجب والمختار، ومناظرة الدهرية، تجد كثيراً منهم يناظرهم مناظرة من قال من القدرية والجهمية المجبرة بأن الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح.

---

(١) (ن): «في الأمر فارق بها العاجز»؛ (م): «في الأمر التي فارق بها العاجز».
(٢) «إلَّا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) (ن) فقط: «كل ما قدر..»
(٤) (ن)، (م): «قد».
(٥) (ن)، (م)، (أ): «يمكنه».
(٦) (أ)، (ب): «العبد».
(٧) (ن)، (م)، (أ): «مقدوره».
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب).

وبهـٰذا ظهر(١) اضطرابهم في هـٰذه الأصول [الكبار](٢)، التي يدورون فيها بين أصول القدرية والجهمية المجبرة المعطلة لحقيقة الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ولصفة(٣) الله في خلقه وأمره؛ وبين أصول الفلاسفة الدهرية المشركين.

ص ٤١ / وإن كانوا من الصابئين فهم من الصابئين(٤) المشركين، لا من الصابئين الحنفاء الذين أثنىٰ عليهم القرآن، فإن أولئك يعبدون(٥) الكواكب ويبنون لها(٦) الهياكل ويتخذون فيها الأصنام، وهـٰذا دين/ المشركين، وهو دين أهل مقدونية وغيرها من مدائن هـٰؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين. ١/ ٤١٠

نقد فلاسفة اليونان المشركين

والإسكندر الذي وزر له أرسطو، هو(٧) الإسكندر بن فيلبس المقدوني الذي تؤرخ له اليهود والنصارىٰ، وكان قبل المسيح [عليه السلام](٨) بثلاثمائة عام، ليس هو ذا القرنين المذكور في القرآن، فإن هـٰذا كان متقدماً عليه وهو من الحنفاء، وذاك هو ووزيره [أرسطو](٩) كفَّار يقولون بالسحر والشِّرْك.

ولهـٰذا كانت الإسماعيلية أخذت ما يقوله هـٰؤلاء في(١٠) العقل والنفس، وما تقوله المجوس من النور والظُّلْمة، فركبوا من ذلك ومن التشيع، وعبَّروا عن ذلك بالسابق والتالي، كما قد بسط في موضعه.

وأصل المشركين والمعطلة(١١) باطل، وكذلك أصل المجوس والقدرية، تُخرج بعض(١٢) الحوادث عن خلق الله وقدرته، ويجعلون له شريكاً في الْمُلْك.

وهـٰؤلاء الدهرية شرٌّ منهم في ذلك، فإنَّ قولهم يستلزم إخراج جميع الحوادث عن خلق الله وقدرته وإثبات شركاء كثيرين له في الملك، بل يستلزم تعطيل الصانع بالكلية. ولهـٰذا كان(١٣) معلمهم الأول أرسطو/ وأتباعه إنَّما يثبتون الأول ـ الذي ١/ ٤١١ يسمونه العلة الأولىٰ ـ بالاستدلال بحركة الفلك(١٤)، فإنهم قالوا: هي اختيارية شوقية، فلا بد أن يكون لها محرك [منفصل](١٥) عنها، وزعموا أنَّ المتحرك بالإرادة

---

(١) (أ)، (ب): «ولهـٰذا يظهر». (٢) «الكبار»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م)، (أ): «لصفة». (٤) «الصابئين»: ساقطة من (ب) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «فإنهم يعبدون». (٦) (ن)، (م): «ويثبتون لها»، وهو تحريف.
(٧) (ب) فقط: «وهو». (٨) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «أرسطو»: زيادة في (أ)، (ب). (١٠) (ب) فقط: «من».
(١١) (أ)، (ب): «المشركين المعطلين». (١٢) (ن) فقط: «بعد»، وهو تحريف.
(١٣) (ن)، (م): «بالكلية وكان».
(١٤) (أ)، (ب): «بالاستدلال بالحركة حركة الفلك». (١٥) «منفصل»: ساقطة من (ن)، (م).

لا بد له من محرك منفصل عنه، وإن كان هـٰذا قولاً لا دليل عليه، بل هو باطل.

قالوا: والمحرك لها يحرّكها، كما يحرك الإمام المقتدَىٰ به للمأموم المقتدِي، وقد يشبهونها بحركة المعشوق للعاشق، فإن المحبوب المراد يتحرك [إليه](١) المحب المريد من غير حركة من(٢) المحبوب. قالوا: وذلك العشق هو عشق التشبه بالأول(٣).

موافقة الفارابي وابن سينا لأرسطو في القول بالحركة الشوقية ١/ ٤١٢

وهـٰكذا وافقه متأخروهم كالفارابي وابن سينا وأمثالهما، وهـٰؤلاء كلهم يقولون: إن سبب الحوادث في العالم إنَّما هو حركات الأفلاك(٤)، وحركات الأفلاك حادثة عن تصورات حادثة وإرادات(٥) حادثة شيئاً بعد شيء، وإن كانت تابعة لتصور كلي [وإرادة كلية](٦)، كالرجل الذي/ يريد القصد إلىٰ بلد معين، مثل مكة مثلاً، فهـٰذه إرادة كلية [تتبع تصوراً كلياً](٧)، ثم إنه لا بد أن يتجدد له تصورات لما يقطعه من المسافات، وإرادات لقطع تلك المسافات، فهـٰكذا حركة(٨) الفلك عندهم. لكن مراده الكلي هو التشبه(٩) بالأول، ولهـٰذا قالوا: الفلسفة هي التشبه بالأول بحسب الإمكان(١٠).

فإذا(١١) كان الأمر كذلك عندهم، فمعلوم أن العلة الغائية المنفصلة عن المعلول لا تكون هي العلة الفاعلة، وإذا كان الفلك ممكناً متحركاً بإرادته واختياره، فلا بد من مبدع [له](١٢) أبدعه كله بذاته وصفاته وأفعاله كالإنسان، ولا بد لهـٰذه التصورات والإرادات والحركات الحادثة أن تنتهي إلىٰ واجب بنفسه قديم تكون صادرة عنه، سواء قيل: إنها صادرة بوسط أو بغير وسط.

---

(١) «إليه»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) هـٰذا الذي يذكره ابن تيمية عن أرسطو مصداقه في كتاب «ما بعد الطبيعة» لأرسطو. انظر:
Aristotle, Metaphysica, English translation by Ross (W.D) Book A, 7, a-1072 b, 2nd ed., Oxford, 1928.
وانظر أيضاً: Gomperz (T.)- Greek Thinkers, IV, p. 211, English tr., London, 1912.

(٤) (ن)، (م)، (أ): «إن سبب الحوادث في العالم إنَّما هي سبب حركات الأفلاك، وهو خطأ والمثبت من (ب). (٥) (ن)، (م): «وأمور». (٦) عبارة «وإرادة كلية»: ساقطة من (ن) فقط.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) (ن): «حركات».

(٩) (ب) فقط: «التشبيه».

(١٠) انظر الفارابي: ما ينبغي أن يقدم قبل تعلّم الفلسفة، ص ١٣، طبعة المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م؛ ابن سينا: النجاة (٣/ ٢٩٣)، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م. وهـٰذه الفكرة التي تجعل غاية الفلسفة والفيلسوف هي التشبه بالله مصدرها الأول أفلاطون، وقد ذكر ما يشبهها في محاورة «تيتياتوس».
وانظر في ذلك: Rosenthal (E.I.J) Political Thought in Medieval Islam, pp. 122-3, 272, Cambridge, 1958.
وقارن: الدكتور عبد الرحمـٰن بدوي: أفلاطون، ص ٢١٢ الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٥٤.

(١١) (أ)، (ب): «وإن». (١٢) «له»: ساقطة من (ن)، (م).

وهٰؤلاء لم يثبتوا شيئاً من ذلك، بل لم يثبتوا إلَّا علَّة غائية للحركة، / فكان ٤١٣/١
حقيقة قولهم: أن جميع الحوادث من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل يحدثها أصلاً، بل ولا لما يستلزم هٰذه الحوادث[١] [والعناصر][٢]، وكل من أجزاء العالم مستلزم للحوادث[٣].

ومن المعلوم في بدائه[٤] العقول أن الممكن المفتقر إلىٰ غيره ممتنع[٥] وجوده بدون واجب الوجود، وأن الحوادث يمتنع وجودها بدون محدث. ومتأخروهم - كابن سينا وأمثاله - يسلمون[٦] أن العالم كله ممكن [بنفسه][٧] ليس بواجب بنفسه، ومن نازع في ذلك من غلاتهم فقوله معلوم الفساد بوجوه كثيرة، فإن الفقر والحاجة لَازِمَانِ[٨] لكل جزء من أجزاء العالم، لا يقوم منه شيء[٩] إلَّا بشيء منفصل عنه.

وواجب الوجود مستغن عنه[١٠] بنفسه لا يفتقر إلىٰ غيره بوجه من الوجوه، وليس في العالم شيء يكون [هو][١١] وحده محدثاً لشيء من الحوادث، وكل من الأفلاك له حركة تخصه، ليست حركته عن حركة/ الأعلىٰ حتىٰ يُقال[١٢]: أنَّ ٤١٤/١
الأعلىٰ هو المحدث لجميع الحركات، ولا في الوجود شيء حادث[١٣] عن سبب بعينه - لا عن حركة الشمس ولا القمر ولا الأفلاك[١٤] ولا العقل الفعَّال ولا شيء مما يظن - بل أي جزء من العالم اعتبرته وجدته لا يستقل بإحداث شيء، ووجدته إذا كان له أثر في شيء - كالسخونة التي تكون للشمس مثلاً - فله مشاركون في ذلك الشيء بعينه، كالفاكهة التي للشمس مثلاً أثر في إنضاجها ثم إيباسها وتغيير ألوانها ونحو ذلك، لا يكون إلَّا بمشاركة من الماء والهواء والتربة[١٥] وغير ذلك من الأسباب، ثم كل من هٰذه الأسباب لا يتميز أثره عن أثر الآخر، بل هما متلازمان.

---

(١) (ن)، (م): «بل ولا (ثم بياض بمقدار كلمتين). ولعل الصواب: «بل لا [وجود عندهم] لما يستلزم.. إلخ.
(٢) «والعناصر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «للحركات».
(٤) (ن)، (أ): «بداية»؛ (ب): «بداهة».
(٥) (أ): «لا يمتنع»، وهو خطأ؛ (ب): «يمتنع».
(٦) (ن)، (م): «وهم يسلمون».
(٧) «بنفسه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م)، (أ): «لازم». والمثبت من (ب).
(٩) (أ)، (ب): «شيء منه».
(١٠) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). والمقصود عن العالم.
(١١) «هو»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «يظن».
(١٣) (ن)، (م): «ولا في وجود شيء خارج».
(١٤) (ن)، (م): «الشمس والقمر ولا الفلك».
(١٥) (أ)، (ب): «والطينة».

فإذا قالوا: العقل الفعَّال للفعل[1] خلع عليه صورة عند استعداده، [و] بالامتزاج[2] قبل الصورة، مثلاً كالطين[3] الذي يحدث [فيه][4] عن امتزاج الماء والتراب[5] أثر ملازم لهٰذا الامتزاج، لا يمكن وجود أحدهما دون الآخر، فإذا كان المؤثر فيهما اثنين[6] لزم أن يكونا متلازمين؛ لامتناع/ وجود أثر أحدهما دون[7] ١/٤١٥ الآخر، ويمتنع اثنان متلازمان كل منهما واجب الوجود؛ لأنَّ واجب الوجود لا يكون وجوده مشروطاً بوجود غيره، ولا تأثيره مشروطاً بتأثير غيره؛ إذ لو كان كذلك، لكان مفتقراً إلىٰ غيره، فلا يكون واجباً بنفسه غنياً عما سواه، فكل ما[8] افتقر إلىٰ غيره في نفسه أو شيء من صفاته أو أفعاله[9]، لا يكون مستغنياً بنفسه، بل يكون مفتقراً إلىٰ غيره، [ومن كان فقيراً إلىٰ غيره ولو بوجه][10]، لم يكن غناه ثابتاً له بنفسه.

وقد عُلِمَ بالاضطرار أنه لا بد من[11] وجود غني بنفسه عما سواه من[12] كل وجه، فإن الموجود إما ممكن وإما واجب، والممكن لا بد له من واجب فثبت وجود الواجب علىٰ التقديرين.

ظ ٤١ / وكذلك يُقال للوجود[13]: إما محدَث وإما قديم، والمحدَث لا بد له من قديم، فثبت وجود القديم علىٰ التقديرين.

وكذلك يُقال: إما فقير وإما غنيّ، والفقير لا بد له من غنىٰ، فثبت وجود الغنىٰ علىٰ التقديرين.

١/٤١٦ / وكذلك يُقال: الموجود[14] إما قيوم وإما غير قيوم، وغير القيوم لا بد له من قيوم، فثبت وجود القيوم علىٰ التقديرين.

وكذلك يُقال: إما مخلوق وإما غير مخلوق، والمخلوق لا بد له من خالق غير المخلوق، فثبت وجود الموجود الذي ليس بمخلوق علىٰ التقديرين.

---

(١) «للفعل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «عند استعداده بالامتزاج».
(٣) (ن)، (م): «بالطين».
(٤) «فيه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «والطين».
(٦) (ن)، (م)، (أ): «اثنان»، وهو خطأ.
(٧) (أ): «وجود أثرهما دون»؛ (ب): «وجود أحدهما دون..».
(٨) (أ): «فكما»؛ (ب): «فلما».
(٩) (ن)، (م)، (أ): «أو أفعاله إلىٰ غيره».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١١) (ب) فقط: «لا بد له من..».
(١٢) (ن): «عن».
(١٣) (م): «الموجود». وسقطت الكلمة من (أ)، (ب).
(١٤) (ن)، (م): «الوجود»، وهو تحريف.

ثم ذلك الموجود الواجب بنفسه [القديم](١) الغني بنفسه القيوم الخالق الذي ليس بمخلوق، يمتنع أن يكون مفتقراً إلى غيره بجهة من الجهات، فإنه إن افتقر إلى مفعوله، ومفعوله مفتقر إليه، لزم الدور في المؤثرات. وإن افتقر إلى غيره، وذلك الغير مفتقر إلى غيره، لزم التسلسل في المؤثرات. وكل من هذين معلوم البطلان بصريح العقل واتفاق العقلاء.

فإن امتنع(٢) أن يكون فاعلاً [لنفسه، فهو يمتنع أن يكون فاعلاً لفاعل](٣) بنفسه بطريق الأولى، وسواء عُبِّر(٤) بلفظ الفاعل أو الصانع(٥) أو الخالق أو العلة أو المبدأ أو المؤثر، فالدليل يصح بجميع هذه العبارات.

وكذلك يمتنع تقدير مفعولات ليس فيها فاعل غير مفعول، وهو تقدير آثار (٦ ليس فيها مؤثر، وتقدير ممكنات ليس فيها واجب بنفسه، فإن كل واحد من ذلك٦)
ممكن فقير، ومجموعها مفتقر إلى كل من آحادها(٧)، فهو/ أيضاً فقير ممكن، وكلما ٤١٧/١
زادت السلسلة زاد(٨) الفقر والاحتياج، وهو في الحقيقة تقدير معدومات لا تتناهى، فإن كثرتها لا تخرجها عن كونها معدومات، فيمتنع أن يكون فيها موجود، وهذا كله مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: أنه لا بد من وجود الموجود الغني القديم الواجب بنفسه، الغني عمَّا سواه من كل وجه، بحيث لا يكون مفتقراً إلى غيره بوجه من الوجوه، وكل ما في العالم فهو مفتقر إلى غيره، والفقر(٩) ظاهر في كل جزء من العالم لمن تدبَّره، لا يُحدِث شيئاً(١٠) بنفسه البتة، بل لا يستغني بنفسه البتة، فيمتنع أن يكون واجب الوجود.

فلا بد أن يكون الواجب القيوم الغني مبايناً للعالم، ويجب أن يثبت له كل كمال [ممكن الوجود](١١) لا نقص فيه، فإنه إن لم يتصف به(١٢ لكان الكمال إما ممتنعاً عليه وهو محال؛ لأنَّ التقدير أنه ممكن الوجود، ولأن(١٣) الممكنات١٢) متّصفة(١٤)

---

(١) «القديم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «فإذا كان يمتنع».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٤) (ن): «غير»، وهو تحريف؛ (أ)، (ب): «عبروا».
(٥) (ن)، (م): «والصانع».
(٦-٦): ساقط من (ب) فقط.
(٧) (ن): «أوحدها»؛ (م): «واحدها».
(٨) (ب) فقط: «يزداد».
(٩) (ن) فقط: «والفقير».
(١٠) (ب): «شيء».
(١١) «ممكن الوجود»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢-١٢): ساقط من (ن) فقط.
(١٣) (ن): «الوجود لأن..».
(١٤) (أ)، (ب): «موصوفة».

بكمالات عظيمة، والخالق أحق بالكمال من المخلوق، والقديم أحق به من الحادث، والواجب أحق به من الممكن؛ لأنه أكمل وجوداً منه، والأكمل أحق بالكمال من غير الأكمل، ولأن كمال المخلوق من الخالق، فخالق الكمال أحق بالكمال، وهم
١/٤١٨ يقولون: / كمال المعلول من كمال[1] العلَّة. وإذا لم يكن الكمال ممتنعاً عليه، فلا بد أن يكون واجباً له؛ إذ لو كان ممكناً غير واجب ولا ممتنع لافْتَقَرَ في ثبوته له إلىٰ غيره، وما كان كذلك لم يكن واجب الوجود بنفسه، فما أمكن له من الكمال فهو واجب له.

امتناع مقارنة المفعول للواجب

ويمتنع[2] أن يكون مفعوله مقارناً له أزلياً معه؛ لوجوه:

أحدها: أن مفعوله مستلزم الحوادث لا ينفك عنها، وما يستلزم الحوادث يمتنع[3] أن يكون معلولاً لعلَّة تامة أزلية، فإن معلول العلة التامة الأزلية لا يتأخر منه[4] شيء، ولو تأخر منه[4] شيء، لكانت علة[5] بالقوة لا بالفعل، ولافتقرت في كونها فاعلة له إلىٰ شيء منفصل عنها، وذلك ممتنع. فوجب أن يكون مفعولاً له لا يكون عنه إلَّا شيئاً[6] بعد شيء[7]، فكل ما هو مفعول له فهو حادث بعد أن لم يكن، ولأنَّ كونه مقارناً له في الأزل يمنع[8] كونه مفعولاً له، فإن كون الشيء مفعولاً مقارناً ممتنع عقلاً.

ولا يعقل في الموجودات شيء معين هو علَّة تامة لمعلول مباين له أصلاً، [بل][9] كل ما يُقال: إنه علَّة؛ إما أن يكون تأثيره متوقفاً علىٰ غيره فلا تكون تامة،
١/٤١٩ وإما أن [لا][10] يكون مبايناً له/ علىٰ رأىٰ من يقول: العلم علة للعالمية عند من يثبت الأحوال، وإلَّا فجمهور الناس يقولون: العلم هو العالمية.

وأمَّا إذا قيل: الذات موجبة للصفات أو علة لها، فليس لها[11] في الحقيقة فعل ولا تأثير أصلاً.

وأمَّا إذا قدر شيء مؤثر في غيره، وقدر أنهما متقارنان[12] متساويان لم يسبق

---

(١) «كمال»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن) فقط: «ويمكن»، وهو خطأ.
(٣) (ن) فقط: «يمكن»، وهو خطأ.
(٤) (ن)، (م)، (أ): «عنه»، وهو خطأ. والصواب ما في (ب)، وهو الذي أثبته.
(٥) (ن): «عليه»؛ (م): «علته».
(٦) (أ)، (ب): «مفعوله لا يكون إلا شيئاً».
(٧) (ب) فقط: «بعد شيئاً»، وهو خطأ.
(٨) (ن)، (م): «يمتنع».
(٩) «بل»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) «لا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «فليس هنا».
(١٢) (ن)، (م): «مقارنان».

أحدهما الآخر سبقاً زمانياً، فهٰذا لا يعقل أصلاً.

وأيضاً، فكونه متقدماً علىٰ غيره من كل وجهٍ صفة كمال؛ إذ المتقدم علىٰ غيره من كل وجه أكمل ممن يتقدم[1] من وجهٍ دون وجه.

وإذا قيل: الفعل أو تقدير الفعل لا يجوز أن يكون له ابتداء أو غير ذلك؛ كالحركة أو الزمان.

قيل: إن كان هٰذا باطلاً فقد اندفع، وإن كان صحيحاً فالمثبت إنَّما هو الكمال الممكن الوجود.

وحينئذٍ فإذا كان النوع دائماً، فالممكن والأكمل[2] هو التقدم علىٰ كل فرد من الأفراد، بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يقارنه[3] بوجه من/ الوجوه، وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال، فإن الفعل إذا كان صفة كمال فدوامه دوام الكمال، وإن لم يكن صفة كمال لم يجب دوامه. فعلىٰ التقديرين لايكون شيء من العالم قديماً معه، والكلام علىٰ هٰذا مبسوط في غير هٰذا الموضع. ١/ ٤٢٠

وجه الارتباط بين الكلام في قِدَم العالم ومسألة الحكمة والتعليل

وإنَّما [كان]المقصود [هنا] التنبيه[4] علىٰ مآخذ المسلمين في مسألة التعليل. فالمجوِّزُونَ للتعليل يقولون: الذي دلَّ عليه الشرع والعقل: أنَّ كل ما سوىٰ الله محدَث كائن بعد أن لم يكن، وأما كون الرب لم يزل معطلاً عن الفعل ثم فعل، فهٰذا ليس في الشرع ولا في العقل[5] ما يثبته، بل كلاهما يدلّ علىٰ نقيضه.

وإذا عُرِفَ الفرق بين نوع الحوادث وبين أعيانها، وعُلِم الفرق بين قول المسلمين وأهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين يقولون بحدوث كل واحدٍ واحدٍ من العالم العلوي والسفلي، وبين قول أرسطو وأتباعه الذين يقولون بقِدَم الأفلاك والعناصر، تبيَّنَ[6] ما في هٰذا الباب من الخطأ والصواب، وهو من أجَلِّ المعارف وأعلىٰ العلوم، فهٰذا جواب من يقول بالتعليل لمن احتجَّ عليه بالتسلسل في الآثار[7].

حجة الاستكمال

وأمَّا حجَّة الاستكمال[8] فقالوا: الممتنع أن يكون الرب ـ تعالىٰ ـ مفتقراً/ إلىٰ ١/ ٤٢١

---

(١) (ن)، (م): «تقدم».
(٢) (ن)، (م): «فالممكن الأكمل».
(٣) (ن): «يقاربه»، وهو تحريف.
(٤) (ن)، (م): «وإنَّما المقصود التنبيه».
(٥) (أ)، (ب): «فليس في الشرع ولا العقل».
(٦) (أ)، (ب): «وبين».
(٧) يتبيَّنُ هنا أن كل ما سبق من الاستطراد في الكلام علىٰ مسألة قِدَم العالم، إنَّما كان لاتصاله بمسألة الحكمة والتعليل التي سبق الكلام عليها في (١/ ٨٨) من كتابنا هٰذا.
(٨) وهي الحجَّة الثانية المذكورة في (١/ ٨٨) من كتابنا هٰذا.

غيره، أو أن يكون ناقصاً في الأزل عن كمال يمكن وجوده في الأزل كالحياة والعلم. وإذا كان هو القادر الفاعل لكل شيء، لم يكن محتاجاً إلىٰ غيره بوجه من الوجوه، بل العلل المفعولة هي مقدورة ومرادة له. والله تعالىٰ يلهم عباده الدعاء ويجيبهم،
ص ٤٢ ويلهمهم التوبة / ويفرح بتوبتهم إذا تابوا، ويلهمهم العمل ويثيبهم إذا عملوا، ولا يُقال: إن المخلوق أثر في الخالق[(١)] أو[(٢)] جعله فاعلاً للإجابة[(٣)] والإثابة والفرح [بتوبتهم][(٤)]، فإنه ـ سبحانه ـ هو الخالق لذلك كله، له الملك وله الحمد لا شريك له في شيء من ذلك، ولا يفتقر فيه إلىٰ غيره. والحوادث التي لا يمكن وجودها إلّا متعاقبة، لا يكون عدمها في الأزل نقصاً.

قالوا[(٥)]**: وأمَّا قولهم:** هـٰذا يستلزم قيام الحوادث به[(٦)].

فيُقال: أولاً: هـٰذا قول من هم من أكبر شيوخ المعتزلة والشيعة[(٧)] ـ كهشام بن الحكم وأبي الحسين البصري ومن تبعهما ـ وهو لازم لسائرهم، والشيعة المتأخرون أتباع المعتزلة البصريين[(٨)] في هـٰذا الباب، هم والمعتزلة البصريون يقولون: إنه صار
١/٤٢٢ مدركاً بعد أن لم يكن، (٩ لأنَّ الإدراك عندهم كالسمع والبصر إنَّما يتعلق بالموجود، وهم يقولون: صار مريداً بعد أن لم يكن٩). وأما البغداديون فإنهم ـ وإن وأنكروا الإدراك والإرادة ـ فهم يقولون[(١٠)]: صار فاعلاً بعد أن لم يكن. قالوا: وهـٰذا قول بتجدد أحكام له وأحوال.

ولهـٰذا قيل: إن هـٰذه المسألة تلزم سائر الطوائف حتىٰ الفلاسفة، وقد قال بها من أساطينهم الأولين وفضلائهم المتأخرين غير واحد، ويُقال[(١١)]: إنَّ [الأساطين][(١٢)] الذين كانوا قبل أرسطو أو كثيراً منهم[(١٣)] كانوا يقولون بها، وقال بها أبو البركات صاحب «المعتبر» وغيره، وهو قول طوائف من أهل الكلام من المرجئة والشيعة[(١٤)] والكرَّامية وغيرهم؛ كأبي معاذ التومني[(١٥)] والهشامين.

---

(١) (أ)، (ب): «إن للمخلوق أثراً في الخالق». (٢) «أو»: ساقطة من (ب) فقط.
(٣) (ن) فقط: «في الإجابة». (٤) «بتوبتهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «قالوا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «هـٰذا قول من هم أكبر من أئمة المعتزلة والشيعة»، وهو خطأ.
(٨) «البصريين»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «وأما البغداديون فإنهم أنكروا الإدراك فهم يقولون».
(١١) (أ)، (ب): «غير واحد يُقال». (١٢) «الأساطين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) عبارة «أو كثيراً منهم»: ساقطة من (ن)، (م). (١٤) (أ)، (ب): «من الشيعة والمرجئة».
(١٥) من أئمة المرجئة ورأس فرقة التومنية منهم وهو ينتسب إلىٰ تومن، ولم أتمكن من معرفة تاريخ=

وأمَّا جمهور أهل السنة والحديث، فإنهم يقولون بها أو بمعناها، وإن كان منهم من لا يختار إلَّا[1] أن يطلق الألفاظ الشرعية، ومنهم من يعبر/ عن المعنىٰ الشرعي[2] ١/ ٤٢٣
بالعبارات الدَّالَّة عليه مثل حرب الكرماني[3]، ونقله عن الأئمة، ومثل عثمان بن سعيد الدارمي[4]، ونقله عن أهل السنة، ومثل البخاري صاحب الصحيح، [وأبي بكر] بن خزيمة[5] الملقّب إمام الأئمة، ومثل أبي عبد الله بن حامد[6]، وأبي إسماعيل الأنصاري[7] الملقب بـ «شيخ الإسلام»، ومن لا يحصىٰ عدده إلَّا الله.

والمعتزلة كانوا ينكرون أن يقوم بذات الله[8] صفة أو فعل، وعبَّرُوا عن ذلك بأنه لا تقوم به الأعراض والحوادث، فوافقهم [أبو محمد عبد الله بن سعيد] بن كُلَّاب[9]
علىٰ [نفي][10] ما يتعلق بمشيئته وقدرته، وخالفهم في/ نفي الصفات ولم يسمها ١/ ٤٢٤
أعراضاً. ووافقه علىٰ ذلك: الحارث المحاسبي[11]، ويُقال: إنه رجع عن ذلك، وبسبب مذهب ابن كُلَّاب هجره الإمام أحمد بن حنبل، وقيل: إنه تاب منه.

=وفاته. وانظر: مقالات الأشعري (١/ ٢٠٤، ٣٢٦، ٢/ ٢٣٢)؛ الفَرق بين الفِرَق ص ١٢٣ - ١٢٤؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٢٨)؛ ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب (طَ. القدسي، ١٣٥٧هـ)، (١/ ١٨٧)؛ ياقوت: معجم البلدان، (مادة: تومن).

(١) «إلا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «بالمعنىٰ الشرعي»، وهو تحريف.

(٣) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، صاحب الإمام أحمد، ومن أئمة الحنابلة. توفي سنة ٢٨٠هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٢/ ١٧٦)؛ طبقات الحنابلة (١/ ١٤٥ - ١٤٦).

(٤) أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجزي محدث وله مؤلفات في الردّ علىٰ المبتدعة، توفي سنة ٢٨٠هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٢/ ١٧٦)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ٦٢١ - ٦٢٢)؛ الأعلام (٤/ ٣٦٦)؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤/ ٣١)؛ سزكين م١ جـ٤ ص ٣١ - ٣٢.

(٥) (ن)، (م): «وابن خزيمة».

(٦) هو: أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه، له: «الجامع» في مذهب الحنابلة، وله: «شرح الخرقي». توفي سنة ٤٠٣هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٧١ - ١٧٧)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٨)؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/ ٣١٥).

(٧) هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري، كان يدعىٰ شيخ الإسلام، وكان إمام أهل السنة بهراه، ويسمىٰ «خطيب العجم»، لتبحر علمه وفصاحته ونبله، توفي سنة ٤٨١هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧ - ٢٤٨)؛ الذيل لابن رجب (١/ ٥٠ - ٦٨)؛ الأعلام (٤/ ٢٦٧).

(٨) (ن)، (م): «أن يقوم بالله».

(٩) (ن)، (م): «فوافقهم ابن كلاب».

(١٠) «نفي»: ساقطة من (ن) فقط.

(١١) أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي، من شيوخ الصوفية، توفي ببغداد سنة ٢٤٣هـ. ترجمته في: طبقات الشافعية (٢/ ٢٧٥ - ٢٧٩)؛ شذرات الذهب (٢/ ١٠٣)؛ الشعراني: الطبقات الكبرىٰ (١/ ٦٤)؛ السلمي: طبقات الصوفية، ص ٥٦ - ٦٠؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٥٧؛ ميزان الاعتدال (١/ ٤٣٠ - ٤٣١)؛ الأعلام (٢/ ١٥٣ - ١٥٤)؛ سزكين م١ جـ١، ص ١١٣ - ١١٩.

وصار النزاع في هـٰذا [الأصل][(١)] بين طوائف الفقهاء، فما من طائفة من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي [وأحمد] إلَّا [وفيهم] مَنْ يَقُول[(٢)] بقول ابن كُلَّاب في هـٰذا الأصل، كأبي الحسن التميمي والقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلىٰ و[أبي المعالي] الجويني[(٣)] وابن عقيل وابن الزاغوني، وفيهم من يقول بقول جمهور أهل الحديث كالخلَّال[(٤)] وصاحبه أبي بكر عبد العزيز[(٥)] وأبي عبد الله بن حامد وأبي ١/ ٤٢٥ / عبد الله بن مَنْدَهْ[(٦)] وأبي إسماعيل الأنصاري وأبي نصر السجزي[(٧)] وأبي بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة وأتباعه[(٨)].

وجِمَاع [القول في] ذلك[(٩)]: أن الباري - تعالىٰ - هل يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته كالأفعال الاختيارية علىٰ هـٰذين القولين؟

قال المثبتون لذلك وللتعليل: نحن نقول لمن أنكر ذلك من المعتزلة والشيعة ونحوهم: أنتم تقولون [إنَّ الربّ][(١٠)] كان معطَّلاً في الأزل لا يتكلم ولا يفعل شيئاً، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب حادث أصلاً، فلزم ترجيح أحد طرفي الممكن علىٰ الآخر بلا مرجح، وبهـٰذا استطالت عليكم الفلاسفة وخالفتهم أئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة في ذلك، وظننتم أنكم أقمتم الدليل علىٰ حدوث العالم بهـٰذا، حيث ظننتم أن ما لا يخلو عن نوع الحوادث يكون حادثاً لامتناع حوادث لا

---

(١) «الأصل»: ساقطة من (ن) فقط. (٢) (ن) فقط: «والشافعي إلا من يقول».

(٣) (ن)، (م): «والجويني».

(٤) (ن)، (أ)، (ب): «كالجلال»؛ (م) (غير منقوطة). والصواب ما أثبتناه. وهو: أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر المعروف بـ «الخلال» من أئمة الحنابلة. له التصانيف الدائرة والكتب السائرة، مثل: «الجامع»، و«العلل»، و«السنة». توفي سنة ٣١١هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٢ - ١٥)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ٧)؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣/ ٣١٣ - ٣١٤)؛ الأعلام (١/ ١٩٦).

(٥) هو: عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف، أبو بكر المعروف بـ «غلام الخلال». من أهم مصنفاته: «الشافي»، و«المقنع». توفي سنة ٣٦٣هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١١٩ - ١٢٧)؛ شذرات الذهب (٣/ ٤٥ - ٤٦)؛ الأعلام (٤/ ١٣٩).

(٦) هو: محمد بن إسحاق بن محمد أبو عبد الله بن منده الأصبهاني، من أئمة الحنابلة، قال عنه ابن أبي يعلىٰ: بلغني أنه قال: كتبت عن ألف شيخ وسبعمائة شيخ، توفي سنة ٣٩٥هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧)؛ شذرات الذهب (٣/ ٣٣٧)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٢٠ - ٢٢٤).

(٧) هو: أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي البكري السجزيّ (نسبة إلىٰ سجستان) نزيل الحرم ومصر، المتوفىٰ سنة ٤٤٤هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٣/ ٢٠٦ - ٢٠٧، ١١١٨ - ١١٢٠).

(٨) في (ن)، (م) سقطت عبارة «وأبي بكر عبد العزيز». واختلف ترتيب الأسماء عمَّا أثبته من (أ)، (ب).

(٩) (ن)، (م): «وجماع ذلك». (١٠) «إن الرب»: ساقطة من (ن) فقط.

نهاية لها .

وهٰذا الأصل ليس معكم به كتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة والتابعين، بل الكتاب والسُّنَّة والآثار عن الصحابة [والقرابة] وأتباعهم[(١)] / بخلاف ذلك، والنصّ ١/ ٤٢٦
والعقل دلَّ علىٰ أن كل ما سوىٰ الله [تعالىٰ مخلوق] حادث[(٢)] كائن بعد أن لم يكن، ولكن لا يلزم[(٣)] من حدوث كل فردٍ فردٍ مع كون الحوادث متعاقبة [حدوث النوع][(٤)]، فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل الفاعل المتكلم معطَّلاً عن الفعل[(٥)] والكلام، ثم حدث ذلك بلا سبب[(٦)]، كما لم يلزم [مثل][(٧)] ذلك في المستقبل، فإن كل فردٍ فردٍ من المستقبلات المنقضية[(٨)] فانٍ، وليس النوع فانياً. كما قال تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [سورة الرعد: ٣٥]، وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [سورة ص: ٥٤]. فالدائم الذي لا ينفد - أي لا ينقضي - هو[(٩)] النوع، وإلَّا فكل فردٍ من أفراده نافد منقض ليس بدائم.

وذلك أن الحكم الذي تُوصَف به الأفراد إذا كان لمعنىٰ موجود في الجملة [وصفت به الجملة، مثل وصف كل فرد بوجود أو إمكان أو بعدم، فإنه يستلزم وصف الجملة][(١٠)] بالوجود والإمكان والعدم؛ لأنَّ طبيعة الجميع هي[(١١)] طبيعة كل واحدٍ واحدٍ، وليس المجموع إلَّا الآحاد الممكنة أو الموجودة أو المعدومة.

١/ ٤٢٧ / وأمَّا إذا كان ما وصف به الأفراد لا يكون صفة للجملة، لم يلزم أن يكون حكم الجملة حكم الأفراد، كما في أجزاء البيت والإنسان [والشجرة][(١٢)]، فإنه ليس كل منهما بيتاً ولا إنساناً [ولا شجرة][(١٣)]، وأجزاء الطويل والعريض والدائم والممتد، لا يلزم أن يكون كل منها طويلاً وعريضاً ودائماً وممتداً[(١٤)].

---

(١) (ن)، (م): «وآثار الصحابة وأتباعهم».
(٢) (ن)، (م): «كل ما سوىٰ الله حادث».
(٣) (ن)، (م): «لا يستلزم».
(٤) عبارة «حدوث النوع» سقطت من (ن)، واختلف ترتيبها في الجملة في (م).
(٥) (ن) فقط: «عن العقل»، و هو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «بالسبب».
(٧) «مثل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن): «المقتضية»، وهو تحريف.
(٩) (ب) فقط: «هٰذا.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) «هي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) «والشجرة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) «ولا شجرة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) في (ن)، (م) بعد كلمة «وممتداً»: قال تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ وقال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾. فالدائم الذي لا ينفد أي لا ينقضي هو النوع، وإلا فكل فرد من أفراده نافد منقض ليس بدائم. وهذه الزيادة في (ن)، (م) هي تكرار لما سبق ولا موضع لها هنا والمعنىٰ يتم بدونها.

وكذلك إذا وصف كل واحدٍ واحدٍ من المتعاقبات بفناء أو حدوث، لم يلزم أن يكون النوع منقطعاً أو حادثاً[(١)]، بعد أن لم يكن؛ لأن حدوثه معناه أنه وجد بعد أن لم يكن، كما أن فناءه معناه أنه عُدِمَ بعد وجوده، وكونه عدم بعد وجوده، أو وجد بعد عدمه، أمرٌ[(٢)] يرجع إلىٰ وجوده وعدمه، لا إلىٰ نفس الطبيعة الثابتة للمجموع، كما في الأفراد الموجودة[(٣)] أو المعدومة أو الممكنة، فليس إذا كان هـٰذا المعين[(٤)] لا يدوم، يلزم أن يكون نوعه[(٥)] لا يدوم؛ لأنَّ الدوام تعاقب الأفراد، وهـٰذا أمرٌ يختص به المجموع لا يوصف به الواحد، وإذا حصل للمجموع بالاجتماع حكم
١/ ٤٢٨ / يخالف به حكم الأفراد، لم يجب مساواة المجموع للأفراد في أحكامه.

وبالجملة، فما يُوصَف به الأفراد قد تُوصف به الجملة، وقد لا توصف به. فلا
ظ ٤٢ يلزم من حدوث الفرد حدوث النوع، إلَّا إذا ثبت أنَّ هـٰذه / الجملة موصوفة بصفة هـٰذه الأفراد.

وضابط ذلك: أنَّه إن كان بانضمام هـٰذا الفرد إلىٰ هـٰذا الفرد، يتغيّر ذلك الحكم الذي لذلك الفرد[(٦)]، لم يكن حكم المجموع حكم الأفراد، وإن لم يتغيّر ذلك الحكم الذي لذلك الفرد، كان حكم المجموع حكم أفراده[(٧)].

مثال الأول: أنَّا إذا ضممنا هـٰذا الجزء إلىٰ هـٰذا الجزء، صار المجموع[(٨)] أكثر وأطول وأعظم من كل فرد، فلا يكون في مثل هـٰذا حكم[(٩)] المجموع حكم الأفراد. فإذا قيل: إنَّ[(١٠)] هـٰذا اليوم طويل، لم يلزم أن يكون جزؤه طويلاً. وكذلك إذا قيل: هـٰذا الشخص أو الجسم[(١١)] طويل أو ممتد، أو قيل: إنَّ هذه الصَّلَاة طويلة، أو قيل: [إنَّ][(١٢)] هـٰذا النعيم دائم؛ لم يلزم أن يكون كل جزء منه دائماً.

١/ ٤٢٩ قال الله تعالىٰ: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [سورة الرعد: ٣٥]، وليس كل جزء/ من أجزاء[(١٣)] الأكل دائماً. وكذلك في الحديث[(١٤)] الصحيح قوله ﷺ: «**أحَبّ العمل**

(١) (ب) فقط: «فانيا أو حادثا».
(٢) «أمر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن) فقط: «كما في الأفراد المجموعة الموجودة».
(٤) (ن)، (م): «المعنىٰ»، وهو خطأ.
(٥) (ن)، (م): «عدمه»، وهو خطأ.
(٦) (أ)، (ب): «الذي للفرد».
(٧) (ن)، (م)، (أ): «أمثاله». و الصواب ما أثبته من (ب).
(٨) (ن)، (م): «صار الكل».
(٩) (ن) فقط: «في حكم هـٰذا مثل حكم..».
(١٠) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «والجسم».
(١٢) «إن»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) «أجزاء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (ن)، (م)، (أ): «وكذلك قوله في الحديث».

إلى الله أدومه»(١). وقول عائشة [رضي الله عنها](٢): «وكان عمله ديمة»(٣). فإذا كان عمل المرء دائماً، لم يلزم أن يكون كل جزء منه دائماً.

١/ ٤٣٠ / وكذلك إذا قيل: هـٰذا المجموع عُشر أوقية أو نشٌ(٤) أو إستار(٥)، لم يلزم أن يكون كل جزء(٦) من أجزائه عشر أوقية ولا نشًا ولا إستاراً(٧)؛ لأنَّ المجموع حصل بانضمام الأجزاء بعضها إلى بعض، والاجتماع ليس موجوداً(٨) للأفراد.

وهـٰذا بخلاف ما إذا قيل(٩) كل جزء من الأجزاء معدوم أو موجود أو ممكن أو واجب أو ممتنع، فإنه يجب في المجموع أن يكون معدوماً أو موجوداً أو ممكناً أو

---

(١) جاء الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٥١ بلفظ: «إن أحب الدين إلى الله ما دوام عليه صاحبه. وأوله: «مه عليكم بما تطيقون..» الحديث. وعقد مسلم في صحيحه ١/ ٥٤٠ ـ ٥٤١ فصلاً (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره) أورد فيه أربعة أحاديث كلها عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ وفيها معنى الحديث الذي ذكره ابن تيمية، منه: قول النبي ﷺ: «أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل». وجاء حديث آخر عن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ في المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٣١٩ ونصه: «ما مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صلاته قاعداً إلا المكتوبة وكان أحب العمل إليه ما داوم العبد عليه وإن كان يسيراً». وأورد البخاري حديثين عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ بمعنى هـٰذا الحديث مع اختلاف الألفاظ: الأول: ١/ ١٣ (كتاب الإيمان، باب أحب الدين إلى الله أدومه)، ولفظه: «.. وكان أحب الدين إليه ما داوم عليه صاحبه». والثاني: ٣/ ٣٨ـ٣٩ (كتاب الصوم، باب صوم شعبان)، ولفظه: «.. وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دُووم عليه وإن قلَّت». وجاء الحديث عن عائشة في: سنن أبي داود ٢/ ٦٥ (كتاب التطوع، باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة».

(٢) «رضي الله عنها»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: البخاري ٨/ ٩٨ (كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل)، ونصه: عن علقمة قال: سألت أم المؤمنين عائشة، قلت: يا أم المؤمنين، كيف كان عمل النبي ﷺ: هل كان يخص شيئاً من الأيام؟ قالت: لا، كان عمله ديمة، وأيكم يستطيع ما كان النبي ﷺ يستطيع. وجاء الحديث أيضاً في: البخاري ٣/ ٤٢ (كتاب الصوم، باب هل يخص شيئاً من الأعمال؟)؛ مسلم ١/ ٥٤١ (كتاب صلاة المسافرين، باب فضيلة العمل الدائم..)؛ سنن أبي داود ٢/ ٦٦ (كتاب التطوع، باب ما يؤمر به من القصد في الصلاة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٤٣، ٥٥، ١٨٩).

(٤) (ن)، (م)، (أ): «أو بيت»، وهو خطأ. وفي اللسان: «النش: وزن نواة من ذهب، وقيل: هو وزن عشرين درهماً».

(٥) (ن)، (م)، (أ): «أو إنسان»، وهو خطأ. و في اللسان: «الإستار أيضاً: وزن أربعة مثاقيل ونصف، والجمع: الأساتير».

(٦) عبارة «كل جزء»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (ب): «أن يكون من أجزائه عشر أوقية ولا نش ولا إستار»؛ (أ): «أن يكون من أجزائه عشرة ولا قبة ولا بيتا ولا إنسانا»؛ (ن)، (م): «أن يكون كل جزء من الأجزاء عشرة ولا شيئاً ولا أوقية ولا إنسانا». وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.

(٨) (ن)، (م): «ليس بموجود».

(٩) (أ)، (ب): «إذا قلت».

واجباً أو ممتنعاً، وكذلك إذا قلت: كل واحد من الزنج أسود، فإنه يجب أن يكون معدوماً أو موجوداً أو ممكناً أو واجباً أو ممتنعاً، وكذلك إذا قلت: كل واحد من الزنج أسود، فإنه يجب أن يكون المجموع سوداً؛ لأن اقتران الموجود بالموجود لا يخرجه عن كونه موجوداً، واقتران المعدوم بالمعدوم لا يخرجه عن العدم[١]، واقتران الممكن لذاته والممتنع لذاته بنظيره لا يخرجه عن كونه ممكناً لذاته وممتنعاً لذاته.

١/ ٤٣١ بخلاف ما لا يكون ممتنعاً لذاته[٢] إلّا إذا انفرد وهو بالاقتران يصير/ ممكناً، كالعلم مع الحياة، فإنه وحده ممتنع ومع الحياة ممكن. وكذلك أحد الضدين هو وحده ممكن ومع الآخر ممتنع اجتماعهما، فالمتلازمان يمتنع انفراد أحدهما، والمتضادان يمتنع اجتماعهما.

وبهٰذا يتبيَّن الفرق بين دوام الآثار الحادثة الفانية واتصالها، وبين وجود علل ومعلولات ممكنة لا نهاية لها. فإن من الناس من سوَّىٰ بين القسمين في الامتناع، كما يقوله كثير من أهل الكلام، ومن الناس من توهم أن التأثير واحد في الإمكان والامتناع، ثم لم يتبيّن له امتناع علل ومعلولات لا تتناهىٰ، وظنَّ أن هٰذا موضع[٣] مشكل لا يقوم علىٰ امتناعه حجَّة، وإن لم يكن قولاً لأحد، كما ذكر ذلك الآمدي في «رموز الكنوز»[٤] والأبهري[٥] [ومن اتبعهما][٦].

والفرق بين النوعين حاصل، فإن الحادث المعين إذا ضُمّ إلىٰ الحادث المعين، حصل من الدوام والامتداد وبقاء النوع ما لم يكن حاصلاً للأفراد، فإذا كان المجموع طويلاً ومديداً ودائماً وكثيراً وعظيماً، لم يلزم أن يكون كل فرد طويلاً ومديداً ودائماً وكثيراً وعظيماً. وأما العلل والمعلولات المتسلسلة فكل منهما ممكن، وبانضمامه إلىٰ الآخر لا يخرج عن الإمكان، وكل منهما معدوم، وبانضمامه إلىٰ الآخر لا يخرج

١/ ٤٣٢ / عن العدم. فاجتماع المعدومات الممكنة [٧] لا يجعلها موجودة، بل ما فيها من الافتقار إلىٰ الفاعل حاصل عند اجتماعها[٨] [٧] أعظم من حصوله عند افتراقها[٩]،

---

(١) (ن)، (م): «عن المعدوم».
(٢) «لذاته»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «موضع»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) سبقت ترجمة الآمدي في هٰذا الجزء (١/ ١٥٤). وانظر في ترجمته أيضاً: ميزان الاعتدال (١/ ٣٤٩)؛ لسان الميزان (٣/ ١٣٤ - ١٣٥)؛ مرآة الجنان، لليافعي (٤/ ٧٣)؛ مفتاح السعادة لطاش كبرىٰ زاده (٢/ ٤٩)؛ Brock: Gal Gl. 393, SI, 678.
(٥) سبقت ترجمة الأبهري في هٰذا الجزء (١/ ١٣٧).
(٦) «ومن اتبعهما»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧ - ٧): ساقط من (م).
(٨) (ن)، (أ): «اجتماعهما».
(٩) (أ) فقط: «افتراقهما».

وقد بُسِطَ الكلام على هـٰذا في غير هـٰذا الموضع .

أدلة القائلين بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث

وعمدة من يقول بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث، إنَّما هي دليل التطبيق والموازنة(١) والمسامتة المقتضي تفاوت الجملتين، ثم يقولون(٢): والتفاوت فيما لا يتناهى (٣ مُحَالٌ، مثال ذلك: أن يُقَدِّرُوا الحوادث من [زمن](٤) الهجرة إلى ما لا يتناهى ٣) في المستقبل أو الماضي، والحوادث من زمن الطوفان إلى ما لا يتناهى [أيضـاً](٥) ثم يوازنون الجملتين، فيقولون: إن تساوتا(٦) لزم أن يكون الزائد كالناقص، وهـٰذا ممتنع فإن إحداهما زائدة على الأخرى بما بين الطوفان والهجرة، وإن تفاضلتا لزم أن يكون فيما لا يتناهى تفاضل، وهو ممتنع .

الرد على هذه الأدلة ١/ ٤٣٣،

والذين نازعوهم من أهل الحديث والكلام والفلسفة منعوا هـٰذه المقدمة، وقالوا: لا نسلم أن حصول مثل هـٰذا التفاضل [في ذلك]/ ممتنع(٧)، بل نحن نعلم أنه من الطوفان إلى ما لا نهاية له في المستقبل أعظم من الهجرة إلى ما لا نهاية له في المستقبل، وكذلك (من الهجرة إلى ما لا بداية له(٨) في الماضي أعظم من الطوفان إلى ما لا بداية له في الماضي، وإن كان كل منهما لا بداية له(٩)، فإن](١٠) ما لا نهاية له من هـٰذا الطرف وهـٰذا الطرف، ليس أمراً محصوراً محدوداً موجوداً حتى يُقال: هما متماثلان(١١) في المقدار، فكيف يكون أحدهما أكثر؟ بل كونه لا يتناهى، معناه: أنه يوجد شيئاً بعد شيء دائماً، فليس هو مجتمعاً محصوراً .

والاشتراك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار، إلَّا إذا كان كل ما يقال عليه إنه لا يتناهى له قدر محدود(١٢)، وهـٰذا باطلٌ. فإن ما لا يتناهى ليس له حد محدود ولا مقدار معين بل هو بمنزلة العدد المضعَّف، فكما أن اشتراك الواحد والعشرة والمائة والألف في التضعيف(١٣) الذي لا يتناهى لا يقتضي تساوي مقاديرها، فكذلك هـٰذا .

---

(١) (ن)، (م): «والموازاة» .
(٢) (ن): «نقول»؛ (م): «يقول» .
(٣ـ٣): ساقط من (م) .
(٤) «زمن»: ساقطة من (ن) فقط .
(٥) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب) .
(٦) (ن)، (أ)، (ب): «تساويا» .
(٧) (ن)، (م): «حصول مثل هـٰذا. والتفاضل ممتنع» .
(٨) (م): «ما لا نهاية له» .
(٩) (م): «لا نهاية له» .
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط .
(١١) (أ): «متلازمان»؛ (ب): «متوازنان» .
(١٢) (أ): «كل ما يقال عليه إنه لا يتناهى قدر محدود»؛ (ب): «كل ما يقال عليه إنه لا يتناهى قدراً محدوداً» .
(١٣) (ن): «الضعيف»؛ (م): «الضعف»، وكلاهما تحريف .

وأيضاً، فإنَّ هـٰذين هما متناهيان من أحد الطرفين وهو الطرف المستقبل، وغير متناهيين من الطرف الآخر وهو الماضي.

١/ ٤٣٤ / وحيئنذٍ فقول[1] القائل: يلزم[2] التفاضل فيما لا يتناهىٰ غلط، فإنه إنَّما حصل في المستقبل وهو الذي يلينا وهو متناه، ثم هما لا يتناهيان من الطرف الذي لا يلينا وهو الأزل[3] وهما متفاضلان[4] من الطرف الذي يلينا وهو طرف الأبد.

فلا يصح أن يُقال: وقع التفاوت فيما لا يتناهىٰ؛ إذ هـٰذا[5] يُشْعِر بأن التفاوت حصل في الجانب الذي لا آخر له، وليس الأمر[6] كذلك، بل إنَّما حصل التفاضل[7] من الجانب [المنتهي][8] الذي له آخر فإنه لم ينقض[9].

ثم للناس في هـٰذا جوابان[10]، أحدهما: قول من يقول: ما مضىٰ من الحوادث فقد عدم، وما لم يحدث لم يكن، فالتطبيق في مثل هـٰذا أمر يُقدَّر في الذهن لا حقيقة له في الخارج، كتضعيف الأعداد: فإنَّ تضعيف الواحد أقل من تضعيف العشرة، وتضعيف العشرة أقل من تضعيف المائة، وكل ذلك لا نهاية له، ص ٤٣ / لكن ليس هو أمراً موجوداً في الخارج.

١/ ٤٣٥ / ومن قال هـٰذا فإنه يقول: إنَّما يمتنع[11] اجتماع ما لا يتناهىٰ إذا كان مجتمعاً في الوجود، سواء كانت أجزاؤه[12] [13] متصلة كالأجسام، أو كانت[13] منفصلة كنفوس الآدميين[14]، ويقول: كل ما اجتمع في الوجود فإنه يكون متناهياً، ومنهم من يقول: المتناهي هو المجتمع المتعلق بعضه ببعض بحيث يكون له ترتيب وضعي كالأجسام، أو طبيعي[15] كالعلل، وأما ما لا يتعلق بعضه ببعض كالنفوس، فلا يجب هـٰذا فيها، فهـٰذان قولان.

وأمَّا القائلون بامتناع ما لا يتناهىٰ وإن عَدِمَ بعد وجوده، فمنهم من قال به في

---

(١) (ن)، (م): «فيقول».
(٢) (أ)، (ب): «للزم».
(٣) (ن)، (م): «الأول».
(٤) (ن)، (م): «متناهيان».
(٥) (ن)، (م): «فيما لا يتناهىٰ وهـٰذا..».
(٦) «الأمر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «التفاوت».
(٨) «المنتهىٰ»: ساقطة من (ن). وفي (م): «الآخر».
(٩) (ن)، (م): «.. فإنه لا يزال».
(١٠) (أ): «هـٰذا ثم للناس هنا جوابان»؛ (ب): «هـٰذا ثم هنا للناس جوابان».
(١١) (ن)، (م): «يمنع».
(١٢) (ن)، (م): «أجزاء».
(١٣ ـ ١٣): ساقط من (أ)، (ب).
(١٤) (ب) فقط: «كنفوس الآدميين أو لا».
(١٥) (ن): «طبعي».

الماضي والمستقبل، كقول جهم[١] وأبي الهذيل، ومنهم من فرَّق بين الماضي والمستقبل، وهو قول كثير من أهل الكلام ومَن وافقهم. قالوا: لأنَّك إذا[٢] قلت: لا أعطيك درهماً إلَّا أعطيك[٣] بعده درهماً، كان هٰذا ممكناً. ولو قلت: لا أعطيك درهماً حتىٰ أعطيك قبله درهماً، كان هٰذا ممتنعاً، وعلىٰ هٰذا، اعتمد[٤] أبو المعالي في «إرشاده»[٥] وأمثاله من النُّظَّار.

١/ ٤٣٦ / وهٰذا التمثيل والموازنة ليست صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلَّا أعطيتك قبله درهماً، فتجعل ماضياً قبل ماضي، كما جعلت هناك مستقبلاً بعد مستقبل.

وأما قول القائل: لا أعطيك حتىٰ أعطيك، فهو نفيٌ للمستقبل حتىٰ يحصل مثله[٦] في المستقبل ويكون قبله، فقد[٧] نفىٰ المستقبل حتىٰ يوجد المستقبل وهٰذا ممتنع، لم ينف[٨] الماضي حتىٰ يكون قبله ماض فإنَّ هٰذا ممكن، والعطاء المستقبل ابتداؤه من المعطي، والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له، فإن وجود ما لا نهاية له فيما يتناهىٰ ممتنع.

فهٰذه الأقوال الأربعة للناس، فيما لا يتناهىٰ.

والتسلسل نوعان: تسلسل في المؤثرات كالتسلسل في العلل والمعلولات، وهو التسلسل في الفاعلين والمفعولات، فهٰذا ممتنع باتفاق العقلاء. والتسلسل نوعان

ومن هٰذا الباب تسلسل الفاعلين والخالقين والمحدثين مثل أن يقول: هذا المحدَث له محدِث، وللمحدِث محدث [آخر][٩] إلىٰ ما لا يتناهىٰ. فهٰذا مما اتفق العقلاء - فيما أعلم - علىٰ امتناعه؛ لأنَّ كل محدَث لا/ يوجد بنفسه، فهو معدوم باعتبار نفسه، [وهو ممكن باعتبار نفسه][١٠]، فإذا قُدِّرَ من ذلك ما لا يتناهىٰ، لم تصر الجملة موجودة واجبة بنفسها، فإن انضمام المحدَث إلىٰ المحدَث والمعدوم إلىٰ المعدوم والممكن إلىٰ الممكن، لا يخرج عن كونه مفتقراً[١١] إلىٰ الفاعل له، بل كثرة ١/ ٤٣٧

(١) (ن)، (م): «. . والمستقبل كجهم. .». (٢) (أ)، (ب): «لو».
(٣) (م): «إلا أعطيتك». (٤) (ن)، (م): «امتنع»، وهو تحريف.
(٥) هٰذا المثال يذكره أبو المعالي الجويني في كتابه «الإرشاد إلىٰ قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد»، ص ٢٦ - ٢٧؛ القاهرة ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م. وانظر كلامه عن استحالة حوادث لا أول لها: ص ٢٥ - ٢٧.
(٦) «مثله»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) (أ)، (ب): «فعل»، وهو خطأ.
(٨) (م) فقط: «لأنه لم ينف». (٩) «آخر»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (١١) (ن): «منقص»، وهو تحريف.

ذلك تزيد حاجتها وافتقارها إلىٰ الفاعل، وافتقار المحدَثَيْن الممكنَيْن أعظم من افتقار أحدهما، كما أن عدم الاثنين أعظم من عدم أحدهما. فالتسلسل في هٰذا والكثرة لا تخرجه عن الافتقار والحاجة، بل تزيده حاجة وافتقاراً.

فلو قُدِّرَ من الحوادث والمعدومات والممكنات ما لا نهاية له، وقدر أن بعض ذلك معلول لبعض أو لم يقدر ذلك، فلا يوجد [شيء من][1] ذلك إلَّا بفاعل صانع لها خارج عن هٰذه الطبيعة المشتركة المستلزمة للافتقار والاحتياج، فلا يكون فاعلها معدوماً ولا محدَثاً ولا ممكناً يقبل الوجود والعدم، بل لا يكون إلَّا موجوداً بنفسه واجب الوجود لا يقبل العدم قديماً ليس بمحدَث، فإن كل ما ليس كذلك فإنه مفتقر إلىٰ من يخلقه وإلَّا لم يوجد.

وأمَّا التسلسل في الآثار كوجود حادث بعد حادث، فهٰذا فيه الأقوال الثلاثة المتقدمة: إما منعه في الماضي والمستقبل، كقول جهم وأبي الهذيل. وإما منعه في
١/ ٤٣٨ الماضي فقط، كقول كثير من أهل الكلام. وإمَّا/ تجويزه فيهما كقول أكثر أهل الحديث والفلاسفة، وهٰذا مبسوط في غير هٰذا الموضع.

الدور نوعان

وكذلك الدور نوعان: دور قبلي، وهو: أنه لا يكون هٰذا إلَّا بعد هٰذا، ولا هٰذا إلَّا بعد هٰذا، وهٰذا ممتنع باتفاق العقلاء. وأمَّا الدور الْمَعِيِّ الاقترانيِّ مثل المتلازمَيْن اللذين يكونان في زمان واحد كالأبوة والبنوة، وعلو أحد الشيئين علىٰ الآخر مع سفول الآخر، وتيامن هٰذا عن ذاك مع تياسر[2] الآخر عنه، ونحو ذلك من الأمور المتلازمة التي لا توجد إلَّا معاً، فهٰذا الدور ممكن. وإذا لم يكن واحد منهما فاعلاً للآخر ولا تمام للفاعل[3]، بل كان الفاعل لهما غيرهما، جاز ذلك.

وأمَّا إذا كان أحدهما فاعلاً للآخر[4]، أو من تمام كون الفاعل فاعلاً، صار من الدور الممتنع.

امتناع وجود إلهين

ولهٰذا امتنع ربان مستقلان أو متعاونان. أما المستقلان، فلأن استقلال أحدهما بالعالم[5] يوجب أن يكون[6] الآخر لم يشركه فيه، فإذا كان الآخر مستقلاً لزم أن يكون كل منهما فعله، وكل منهما لم يفعله، وهو جمع بين النقيضين.

---

(١) «شيء من»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (ن)، (م): «عن ذاك وتياسر..».
(٣) (أ)، (ب): «الفاعل».
(٤) «للآخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ن) فقط: «بالعلم»، وهو خطأ.
(٦) «يكون»: ساقطة من (أ)، (ب).

وأمَّا المتعاونان، فإن قيل: إن كلا منهما قادر على الاستقلال حال كون الآخر مستقلاً به(١)، لزم القدرة على اجتماع النقيضين وهو ممتنع؛ / فإنه حال قدرة أحدهما على الاستقلال يمتنع قدرة الآخر على الاستقلال، ولا يكونان(٢) في حال واحدة كل منهما قادر على الاستقلال، فإن ذلك يقتضي وجوده مرتين في حال واحدة. لكن الممكن أن يَقْدِرَ هذا إذا لم يكن الآخر فاعلاً(٣) وبالعكس، فقدرة كل منهما مشروط بعدم فعل الآخر معه، ففي حال فعل كل واحد(٤) منهما يمتنع قدرة الآخر. ٤٣٩/١

وإن قيل: إنَّ المتعاونَيْنِ لا يقدران في حال واحدة على الاستقلال، كما هو الممكن الموجود في المتعاونَيْن من المخلوقين، كان هذا باطلاً [أيضاً كما سيأتي](٥).

والمقصود: أنهما إن كانا قادرَيْن على الاستقلال، أمكن أن يفعل هذا مقدوره وهذا مقدوره، فيلزم اجتماع النقيضين، وإلَّا لزم أن تكون قدرة أحدهما مشروطة بتمكين الآخر له، وهذا ممتنع كما سيأتي.

وأيضاً، فيمكن أن يريد أحدهما(٦) ضد مراد الآخر، فيريد هذا تحريك جسم وهذا تسكينه، واجتماع الضدين ممتنع. وإن لم يمكن أحدهما إرادة الفعل إلَّا بشرط موافقة الآخر له، كان عاجزاً وحده، ولم يصر قادراً إلَّا بموافقة الآخر.

٤٤٠/١ / وكذا(٧) إذا قُدِّرَ أنه ليس واحد منهما قادراً على الاستقلال، بل لا يقدر إلَّا بمعاونة الآخر كما في المخلوقين، أو قيل: يمكن كل(٨) منهما الاستقلال بشرط تخلية الآخر بينه وبين الفعل؛ ففي جميع هذه الأقسام يلزم أن تكون قدرة كل منهما لا تحصل إلَّا بإقدار الآخر له، وهذا ممتنع فإنه من جنس الدور في المؤثرات في: الفاعلين والعلل الفاعلة(٩). فإنَّ ما به يتم كون الفاعل فاعلاً يمتنع فيه الدور، كما يمتنع في ذات الفاعل، والقدرة شرط في الفعل فلا يكون الفاعل فاعلاً إلَّا بالقدرة، (* فإذا كانت قدرة هذا لا تحصل إلَّا بقدرة ذاك(١٠)، وقدرة ذاك(١١) لا تحصل إلَّا

---

(١) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «فلا يكونن».
(٣) (ب) فقط: «لكن الممكن أن يقدّر هذا فاعلاً إذا لم يكن الآخر فاعلاً»، والصواب ما أثبتناه، وهو الذي في (ن)، (م)، (أ).
(٤) «واحد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ب): «كما سيأتي أيضاً. فيمكن أن يريد أحدهما.. إلخ».
(٧) (أ)، (ب): «وهكذا».
(٨) (ب) فقط: «كلا».
(٩) (أ): «والعلل الفاعلة»؛ (ب): «والعلل والفاعلية».
(*-*): ما بين النجمتين ساقط من (م).
(١٠) (ن)، (أ): «هذا».
(١١) (ن) فقط: «هذا».

بقدرة هٰذا*)، كان هٰذا دوراً ممتنعاً.

كما أن ذات ذاك إذا لم تحصل إلَّا بهٰذا، وذات هٰذا لم تحصل إلَّا بذات ذاك[١]، كان هٰذا دوراً ممتنعاً؛ إذ كان كل منهما هو الفاعل للآخر، بخلاف ما إذا كان ملازماً له أو شرطاً فيه[٢] والفاعل غيرهما، فإن هٰذا جائز، كما ذكر في الأبوة والبنوة.

١/ ٤٤١ وكذلك الواحد الذي يريد أحد الضدين بشرط[٣] أن لا يريد الضد/ الآخر، فإن هٰذا لا يقدح في كونه قادراً. وأمَّا إذا كان لا يقدر حتىٰ يعينه الآخر علىٰ القدرة، أو حتىٰ يخليه فلا يمنعه من الفعل، فإن ذلك يقدح في كونه وحده قادراً.

وهٰذه المعاني قد بُسِطت في غير هٰذا الموضع، لكن لما كان الكلام في التسلسل والدور كثيراً ما يذكر في هٰذه المواضع المشكلة المتعلقة بما يذكر من الدلائل في توحيد الله وصفاته وأفعاله، وكثير من الناس قد لا يهتدي للفروق الثابتة بين الأمور المتشابهة، حتىٰ يظن فيما هو دليل صحيح أنه ليس دليلاً صحيحاً، أو يظن ما ليس بدليلٍ دليلاً، أو يحار ويقف ويشتبه الأمر عليه، أو يسمع كلاماً طويلاً مشكلاً لا يُفهم معناه، أو يتكلم بما لا يتصور حقيقته، نبهنا[٤] علىٰ ذلك هنا تنبيهاً لطيفاً؛ إذ هٰذا ليس[٥] موضع بسطه.

الأخطاء التي دخل فيها المعتزلة والشيعة نتيجة ظنهم أن التسلسل نوع واحد

والناس لأجل هٰذا دخلوا[٦] في أمور كثيرة، فالذين قالوا: القرآن مخلوق وإن الله لا يرىٰ في الآخرة من المعتزلة والشيعة [وغيرهم][٧]، إنَّما أوقعهم ظنهم أنَّ التسلسل نوع واحد، فالتزموا لأجل ذلك أن الخالق لم يكن متكلماً[٨] ولا متصرفاً بنفسه حتىٰ أحدث كلاماً منفصلاً عنه، وجعلوا خلق كلامه كخلق السمٰوات والأرض. فلما طالبهم الناس بأن الحادث لا بد له من سبب حادث، وقعوا في
١/ ٤٤٢ المكابرة، وقالوا: يمكن/ القادر أن يرجِّح أحد المثلين بلا مرجح، كما في الجائع مع الرغيفين، والهارب مع الطريقين.

وجمهور العقلاء، قالوا: نعلم بالاضطرار أنه إن لم يوجد المرجح التام لأحد

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «وذات ذاك لم تحصل إلا بذات هٰذا». والصواب ما أثبتناه من (ب).
(٢) (أ): «ملازماً له وشرطا فيه»؛ (ب): «لازما له وشرطا فيه».
(٣) (ن) فقط: «يشترط».
(٤) (أ)، (ب): «فنبهنا».
(٥) (أ)، (ب): «إذ ليس هٰذا».
(٦) (أ)، (ب): «وقعوا».
(٧) «وغيرهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «متمكنا ممكناً».

المثلين امتنع الرجحان، وإلَّا فمع التساوي من كل وجه يمتنع الرجحان.

تجويز المعتزلة والشيعة الترجيح بلا مرجح مكن الفلاسفة من القول بقِدَم العالم

والفلاسفة جعلوا هـٰذا(١) حجَّة في قِدَم العالم، فقالوا: الحدوث بلا سبب حادث ممتنع، فيلزم أن يكون قديماً صادراً عن موجب بالذات.

وكانوا أضلَّ من المعتزلة من وجوهٍ متعددة: مثل كون قولهم يستلزم أن لا يَحدُث شيء؛ ومن جهة أن قولهم يتضمن أن الممكنات لا فاعل لها، فإنَّ الفعل بدون الإحداث غير معقول؛ ومن جهة (٢ أنَّ في قولهم من وصف الله [تعالىٰ](٣) بالنقائص في ذاته وصفاته وأفعاله ما يطول وصفه(٤)؛ ومن جهة٢) أنَّ العالم مستلزم للحوادث ضرورة؛ لأنَّ الحوادث مشهودة، فإمَّا أن تكون لازمة [له](٥) أو حادثة فيه، والموجب بالذات المستلزم لمعلوله لا يحدث عنه شيء، فيلزم أن لا يكون للحوادث فاعل بحال، وهم يجوِّزون حوادث لا تتناهىٰ ـ كما يوافقهم عليه جمهور أهل الحديث والسُّنَّة ـ وحينئذٍ فلا يمتنع أن يكون كل [شيء](٦) من العالم حادثاً.

/ والله تعالىٰ لم يزل موصوفاً بصفات الكمال: [لم يزل](٧) متكلماً إذا شاء قادراً علىٰ الفعل، وليس شيء من الفعل والمفعول إلَّا حادثاً معيناً(٨)، إذ كل فعل [معين](٩) يجب أن يكون مسبوقاً بعدمه، وإلَّا فالفاعل إنْ(١٠) قُدِّرَ موجباً بذاته، لزمه مفعوله ولم يحدث عنه شيء، هو مكابرة للحسّ. وإن قُدِّر غير موجب بذاته، لم يقارنه شيء من المفعولات(١١) ـ وإن كان دائم الفعل ـ؛ إذ كان نوع الفعل من لوازم ذاته. ١/ ٤٤٣

وأمَّا الأفعال والمفعولات المعينة فليست لازمة للذات، بل كل منها معلق بما قبله، لامتناع الحوادث في زمان واحد. فالفعل الذي لا يكون إلَّا حادثاً يمتنع أن يجتمع في زمان واحد، فضلاً عن أن يكون كل من أجزائه أزلياً، بل يوجد شيئاً فشيئاً.

وأمَّا الفعل الذي لا يكون إلَّا قديماً، فهـٰذا أولاً ممتنع لذاته؛ فإن الفعل والمفعول المعين المقارن(١٢) للفاعل ممتنع، فلا يحدث به شيء من الحوادث؛ لأنَّ الفعل القديم

(١) (ن): «هـٰذه».
(٢ ـ ٢): ساقط من (م).
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «وصفه هنا».
(٥) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «شيء»: زيادة في (ب) فقط. والصواب إثباتها.
(٧) «لم يزل»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) «معينا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «معين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «إذا».
(١١) (ن): «المعقولات»، وهو تحريف.
(١٢) (ن)، (م): «المعين والمقارن».

إذا قدر أنه فعل تام، لزمه[١] مفعوله.

١/ ٤٤٤ وهـٰذه المواضع قد بسطنا الكلام عليها في غير هـٰذا الموضع[٢]، وبيَّنَّا/ نزاع الناس في كل واحد واحد[٣] منها. وإنَّما كان القصد هنا التنبيه على [أصل][٤] مسألة التعليل، فإنَّ هـٰذا المبتدع أخذ يشنِّع على أهل السنة، فذكر[٥] مسائل لا يذكر حقيقتها ولا أدلتها، وينقلها على الوجه الفاسد.

وما ينقله عن أهل السنة خطأ أو كذب عليهم أو على كثير منهم، وما قُدِّرَ أنه صدق فيه عن بعضهم، فقولهم فيه خير من قوله. فإن غالب شناعته على الأشعرية ومن وافقهم، والأشعرية خير من المعتزلة والرافضة، عند كل من يدري ما يقول، ويتقي الله فيما يقول.

وإذا قيل: إنَّ في كلامهم ـ وكلام من قد وافقهم[٦] أحياناً من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم ـ ما هو ضعيف، فكثير من ذلك الضعيف إنَّما تلقوه من[٧] المعتزلة، فهم أصل الخطأ في هـٰذا الباب، وبعض ذلك أخطأوا فيه؛ لإفراط المعتزلة في الخطأ، فقابلوهم مقابلة انحرفوا فيها، [كالجيش الذي يقاتل الكفار فربما حصل منه إفراط وعدوان][٨]، وهـٰذا مبسوط في موضعه.

١/ ٤٤٥ رد الأشاعرة ومن وافقهم على المعتزلة والشيعة

/ قال هؤلاء المعتزلة والشيعة[٩]: ولما كان هذا الدليل عمدتكم، استطال عليكم الفلاسفة الدهرية كابن سينا وأمثاله، وهـٰذا الدليل منافٍ في الحقيقة لحدوث العالم لا مستلزم له، فإنه إذا كان هـٰذا الحادث لا بد له من سبب حادث، وكان هـٰذا الدليل مستلزماً لحدوث الحادث بلا سبب، لزم أن لا يكون الله أحدث شيئاً. فإذا جوَّزنا ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح، انسدَّ طريق إثبات الصانع الذي سلكتموه.

وقالوا أيضاً للمعتزلة والشيعة[١٠]: أنتم مع هـٰذا عللتم[١١] أفعال الله تعالى

---

(١) (أ)، (ب): «لزم».
(٢) عبارة «في غير هـٰذا الموضع»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) «واحد»: زيادة في (ن)، (م).
(٤) «أصل»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) (ن)، (م): «يذكر».
(٦) (أ)، (ب): «يوافقهم». وبعد هـٰذه الكلمة لا توجد صفحة كاملة من مصورة (م)، هي ص ٣٦ منها وسأنبه عند بداية ظ ٣٦ ـ بإذن الله ـ.
(٧) (أ)، (ب): «عن». (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٩) (ن): «فإن هـٰؤلاء المعتزلة والشيعة»؛ (أ)، (ب): «قال هـٰؤلاء المعتزلة والشيعة». والصواب ما أثبتناه. والمعنى: قال هـٰؤلاء الأشاعرة ـ ومن وافقهم ـ للمعتزلة والشيعة . . . إلخ.
(١٠) «وقالوا أيضاً للمعتزلة والشيعة»: كذا في النسخ الثلاث، وهو يتفق مع قراءتنا للفقرة السابقة.
(١١) (ن): «علمتم»، وهو تحريف.

بعلل حادثة. فيُقال لكم: هل توجبون للحوادث سبباً حادثاً أم لا؟ فإن قلتم: نعم، لزم تسلسل الحوادث، وبطل ما ذكرتموه.

وإن لم توجبوا ذلك، قيل لكم: وكذلك ليس لها غاية حادثة بعدها، فإن المعقول أن الفاعل المحدِث لا بد لفعله من سبب ولا بد له من غاية. فإذا قلتم: لا سبب لإحداثه. قيل لكم: ولا غاية مطلوبة له بالفعل.

فإن قلتم: لا يعقل فاعل لا يريد حكمة إلَّا وهو عابث(١). قيل لكم: ولا نعقل فاعلاً يحدث شيئاً بغير سبب حادث أصلاً، بل هٰذا أشد امتناعاً في العقل من ذاك، فلماذا أثبتم الغاية ونفيتم السبب الحادث؟

١/ ٤٤٦ / وقيل لكم(٢) أيضاً: الذي يعقل من الفاعل أن يفعل لغاية تعود إليه، وأمَّا(٣) فاعل يفعل لغاية تعود إلىٰ غيره، فهٰذا غير معقول.

وإذا كان هٰذا قول الشيعة المتبعين للمعتزلة في حكمة الله تعالىٰ، فقد يُقال: [قول](٤) من يقول: إنه يفعل لمحض المشيئة بلا علَّة(٥)، خير من هٰذا القول؛ فإن هٰذا سَلِم(٦) من التسلسل، وسَلِم من كونه يفعل لحكمةٍ منفصلةٍ عنه. والمعتزلة تُسَلِّم له(٧) امتناع التسلسل، فعُلِمَ أنَّ قول هٰؤلاء خير من قول هٰذا المنكر عليهم.

وأمَّا من قال بالتعليل من أهل [السُّنَّة] والحديث، [كما تقدَّم]، فذاك(٨) سَلِمَ من هٰذا وهٰذا، وقد كتبت في مسألة التعليل مصنفاً(٩) مستقلاً بنفسه لما سئلت عنها(١٠)، وليس هٰذا موضع بسطه.

والمقصود هنا: التنبيه علىٰ أن أقوال أهل السنة خير من أقوال الشيعة، وأنه إن كان قول بعض أهل السنة ضعيفاً، فقول الشيعة أضعف منه.

---

(١) (أ)، (ن): «إلا وهو غائب». والمثبت من (ب).
(٢) (ن): الحادث قيل لكم. . ».
(٣) (ن): «وإنما».
(٤) «قول»: ساقطة من (ن).
(٥) وهو قول الأشعري ومتبعيه.
(٦) (أ)، (ب): «من هذا القول وهذا سلم. . ».
(٧) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن): «من أهل الحديث فذاك. . ».
(٩) (ن): «مكتوبا. . ».
(١٠) ذكر ابن القيم في: «أسماء مؤلفات ابن تيمية»، ص ٢٠: أنَّ لابن تيمية جواب في تعليل مسألة الأفعال، نحو ستين ورقة. وذكره ابن عبد الهادي في «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية»، ص ٤٩، (ط. القاهرة، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م)، وسمَّاه: «قاعدة في تعليل الأفعال».

نهاية الاستطراد في الكلام على قدَم العالم واستئناف مناقشة مزاعم ابن المطهر

فصل(١)

قول الرافضي بأنّ أهل السنة جوّزوا على الله فعل القبيح والإخلال بالواجب والرد عليه

وأمّا قول الرافضي(٢): «وجوّزوا عليه فعل القبيح والإخلال بالواجب»(٣).

فيُقال له: ليس في [طوائف](٤) المسلمين من يقول: إنّ الله تعالى يفعل قبيحاً أو يخل بواجب، ولكن المعتزلة ونحوهم ومن وافقهم من الشيعة النافين للقدر، يوجبون على الله من جنس ما يوجبون على العباد، ويحرِّمون عليه ما يحرّمونه على العباد، ويضعون له شريعة [بقياسه](٥) على خلقه، فهم مشبهة الأفعال(٦).

وأمّا المثبتون للقدر من أهل السنة والشيعة، فمتفقون على أن الله تعالى لا يُقاس بخلقه في أفعاله، كما لا يُقاس بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، وليس/ ما وجب على أحدنا وجب مثله على الله ١/٤٤٨ [تعالى](٧)، ولا ما حَرُمَ على أحدنا حَرُمَ مثله على الله [تعالى](٧)، ولا ما قَبُحَ منا قبح من الله، ولا ما حَسُنَ من الله [تعالى](٧) حَسُن من أحدنا، وليس لأحدٍ منا أن يوجب على الله [تعالى](٧) شيئاً ولا يحرم عليه شيئاً.

فهذا أصل قولهم الذي اتفقوا عليه، واتفقوا على أن الله [تعالى](٧) إذا وعد عباده بشيء كان وقوعه واجباً بحكم وعده، فإنه الصادق في خبره الذي لا يخلف الميعاد، واتفقوا على أنه لا يعذِّب أنبياءه ولا عباده الصالحين، بل يدخلهم الجنة(٨)، كما أخبر.

مقالات أهل السنة في الحُسْن والقُبْح العقليين

لكن تنازعوا في مسألتين:

إحداهما: أن العباد هل يعلمون بعقولهم حسن بعض الأفعال(٩) ويعلمون أن الله متصف بفعله، ويعلمون قبح بعض الأفعال، ويعلمون أن الله منزه عنه(١٠)؟ على

---

(١) كل ما سبق كان متصلاً بالاستطراد الذي بدأ في (١/ ٩٢) الردّ على قول الفلاسفة بقِدَم العالم وبيان مقالة أهل السنة وسائر الفِرَق بهذا الصدد.

(٢) (ن): «وأما قوله».

(٣) انظر: (١/ ٧٨، ٧٩)، وكلام ابن تيمية هنا هو في الواقع استمرار لكلامه في الوجه الرابع من وجوه رده على مزاعم ابن المطهر. انظر: (١/ ٨٣).

(٤) «طوائف»: ساقطة من (ن).

(٥) «بقياسه»: ساقطة من (ن).

(٦) (ن): «فهم مشبهون في الأفعال».

(٧) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) (أ): «بل بدخولهم جنته»؛ (ب): «بل يدخلهم جنته».

(٩) (ن): «الأعمال».

(١٠) (ن): «منه».

قولين معروفين(١) :

أحدهما : أن العقل لا يُعلم به حُسْن فعل ولا قبحه ؛ أما في حق الله فلأن القبيح منه ممتنع لذاته ، وأما في حق العباد فلأن الْحُسن والقُبح لا يثبت إلَّا بالشرع . وهـٰذا قول الأشعري وأتباعه ، وكثير من الفقهاء/ من أصحاب مالك والشافعي وأحمد . ١/ ٤٤٩
وهـٰؤلاء لا ينازعون في الْحَسَن والقبيح(٢) إذا فسّر بمعنىٰ الملائم والمنافي أنه قد يُعلم بالعقل ؛ وكذلك لا ينازعون ـ أو لا ينازع أكثرهم أو كثير منهم ـ في أنه إذا عُني به كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص(٣) أنه يُعلم بالعقل .

والقول الثاني : أن العقل [قد] يُعلم [به] حسن كثير(٤) من الأفعال وقبحها في حق الله وحق عباده . وهـٰذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرَّامية وغيرهم [من الطوائف](٥) ، وهو قول جمهور الحنفية ، وكثير من أصحاب مالك والشافعي(٦) وأحمد ، كأبي بكر الأبهري(٧) وغيره من أصحاب مالك ، وأبي الحسن التميمي ، وأبي الخطاب [الكلوذاني](٨) [من أصحاب أحمد](٩) ، وذكر أن هـٰذا [القول] قول(١٠) أكثر أهل العلم ، / وهو قول أبي علي بن أبي هريرة و[أبي بكر] القفَّال(١١) ١/ ٤٥٠
وغيرهما من أصحاب الشافعي ، و[هو قول] طوائف(١٢) من أئمة أهل الحديث .

وعدُّوا القول الأول من أقوال أهل البدع ، كما ذكر ذلك أبو نصر السجزيّ في رسالته المعروفة في السُّنَّة ، وذكره صاحبه أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني(١٣) في

---

(١) «معروفين» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(٢) (ن) : «في الحسن والقبح» .
(٣) (ن) : «نقض» ، وهو تحريف .
(٤) (ن) : «أن العقل يعلم حسن كثير . . » .
(٥) «من الطوائف» : زيادة في (أ) ، (ب) .
(٦) (ن) : «والشافعي ومالك» .
(٧) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح التميمي المالكي الأبهري . ولد سنة ٢٨٩هـ ، وتوفي سنة ٣٧٥هـ . وينسب إلىٰ أبهر ، وهي بليدة بالقرب من زنجان . انظر : معجم البلدان ، مادة : أبهر ؛ ابن الأثير : اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٢٠) ؛ الديباج المذهب ، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ؛ الأعلام (٧/ ٩٨) .
(٨) (ن) : «وأبي الخطاب» ؛ (أ) : «والخطاب الكلوذاني» ؛ (ب) : «وأبي الخطاب الكلوذي» . وهو : أبو الخطاب الكلوذاني ، ويُقال أيضاً : الكلوذي ، والكلواذاني . وسبق التعريف به (١/ ٨٩) ، وهو يُنسَب إلىٰ كلواذىٰ وهي قرية كانت بجوار بغداد وقد خربت . انظر : معجم البلدان ، مادة : كلواذىٰ ؛ ابن الأثير : لباب الأنساب (٣/ ٤٩) .
(٩) «من أصحاب أحمد» : ساقطة من (ن) .
(١٠) (ن) : «أن هـٰذا قول . . » .
(١١) (ن) : «والقفال» .
(١٢) (ن) : «وطوائف» .
(١٣) (ن) : «سعيد بن علي» ، وهو خطأ . وأبو القاسم سعد بن علي بن محمد بن علي الزنجاني ، يُنسب إلىٰ بلدة زنجان من نواحي الجبال قرب أذربيجان وبينها ، نزيل الحرم ، كان حافظاً ، ثقة ، زاهداً . توفي في أول سنة ٤٧١هـ أو في آخر سنة ٤٧٠هـ . ترجمته في : شذرات الذهب (٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) ؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٤ ـ ١١٧٨) . وانظر : معجم البلدان ، مادة : زنجان .

شرح قصيدته المعروفة في السُّنَّة.

وفي المسألة قول ثالث اختاره الرازي في آخر مصنفاته، وهو القول بالتحسين والتقبيح العقليين(١) في أفعال(٢) العباد دون أفعال الله تعالى.

وقد تنازع أئمة الطوائف في الأعيان قبل ورود السمع. فقالت الحنفية وكثير من الشافعية والحنبلية: إنها على الإباحة، مثل ابن سريج(٣)، وأبي إسحاق
١/ ٤٥١ المروزي(٤)، وأبي الحسن التميمي، وأبي الخطاب./ وقالت طوائف: إنها على الحظر، كأبي علي بن أبي هريرة، وابن حامد، والقاضي أبي يعلى، وعبد الرحمن الحلواني(٥)، وغيرهم.

مع أن أكثر الناس يقولون: إن القولين لا يصحان إلَّا على قولنا بأن العقل يُحسِّن ويقبِّح، وإلَّا فمن قال: إنه لا يعرف بالعقل حكم، امتنع أن يصفها قبل الشرع بحظر أو إباحة(٦)، كما قال ذلك الأشعري، وأبو الحسن الجزري(٧)، وأبو بكر الصيرفي(٨) و[أبو الوفاء] بن عقيل(٩)، وغيرهم.

مقالاتهم في إيجاب الله على نفسه وتحريمه عليها

المسألة الثانية: تنازعوا هل يوصف الله [تعالى](١٠) بأنه أوجب على نفسه وحرَّم على نفسه، أو لا معنى للوجوب إلَّا إخباره(١١) بوقوعه، ولا للتحريم(١٢)/ إلَّا إخباره بعدم وقوعه. ظ ٤٤

(١) (ن): «بالتحسين والقبيح العقلي»؛ (أ): «بالتحسين والتقبيح العقلي».
(٢) (ن): «في فعل..».
(٣) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج شيخ الشافعية وكان يُقال له: الباز الأشهب، ولد سنة ٢٤٩هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٠٦هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٢/ ٢٤٧-٢٤٨)؛ طبقات الشافعية (٣/ ٢١-٣٩)؛ وفيات الأعيان (١/ ٤٩-٥١)؛ الأعلام (١/ ١٧٨-١٧٩).
(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي صاحب ابن سريج، انتهت إليه رياسة مذهب الشافعي ببغداد، ومات بمصر سنة ٣٤٠هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٢/ ٣٥٥-٣٥٦)؛ وفيات الأعيان (١/ ٧-٨)؛ الأعلام (١/ ٢٢-٢٣).
(٥) أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني، الفقيه الحنبلي الإمام، ولد سنة ٤٩٠، وتوفي سنة ٥٤٦هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٤/ ١٤٤)؛ الذيل لابن رجب (١/ ٢٢١-٢٢٢).
(٦) (ن): «وإباحة».
(٧) (ن): «والجزري». وهو: عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم بن الأثير الجزري صاحب «الكامل» في التاريخ، المتوفى سنة ٦٣٠هـ. ترجمته في: «تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٩٩-١٤٠٠)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٣٣-٣٥)؛ الأعلام (٥/ ١٥٣).
(٨) أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي، الفقيه الشافعي، كان إماماً في الفقه والأصول، تفقه على ابن سريج، توفي سنة ٣٣٠هـ. ترجمته في: شذرات الذهب (٢/ ٣٢٥)؛ اللباب في تهذيب الأنساب (٢/ ٦٦)؛ طبقات الشافعية (٣/ ١٨٦-١٨٧)؛ الأعلام (٧/ ٩٦).
(٩) (ن): «وابن عقيل».
(١٠) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (ن): «إلا اختياره»، وهو تحريف.
(١٢) (ن): «بالتحريم»، وهو تحريف.

/ فقالت طائفة بالقول الثاني، وهو قول من يطلق أن الله لا يجب عليه شيء ولا يَحْرُم عليه شيء. ١/ ٤٥٢

وقالت طائفة: بل هو أوجب[١] على نفسه وحرَّم على نفسه، كما نطق بذلك الكتاب و السُّنَّة في مثل قوله [تعالى][٢]: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم: ٤٧]، وقوله في الحديث الإلـٰهي [الصحيح][٣]: **«يا عبادي إنِّي حرَّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرَّماً»**[٤].

وأمَّا أن العباد يوجبون عليه ويحرِّمون عليه فممتنع عند أهل السنة [كلهم][٥]. ومن قال: إنه أوجب على نفسه أو حرَّم [على نفسه][٦]، فهـٰذا الوجوب[٧] والتحريم يعلم عندهم بالسمع، وهل يُعلم بالعقل؟ على قولين لأهل السُّنَّة.

وإذا كانت[٨] هـٰذه الأقوال كلها معروفة لأهل السُّنَّة، بل لأهل/ المذهب الواحد منهم، كمذهب أحمد وغيره [من الأئمة][٩]، فمن قال من أهل السُّنة: إن الله لا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء، امتنع عنده أن يكون مخلاً بواجب أو فاعلاً لقبيح، ومن قال: إنه أوجب على نفسه أو حرَّم على نفسه، فهم متفقون على أنه لا يخل بما كتبه على نفسه ولا[١٠] يفعل ما حرَّمه على نفسه. ١/ ٤٥٣

فتبيَّن أنه ليس في أهل السُّنَّة من يقول: إنه يخل بواجب أو يفعل قبيحاً، لكن هـٰذا المبتدع[١١] سلك مسلك أمثاله، فحكى[١٢] عن أهل السُّنَّة أنهم يجوِّزون عليه [تعالى][١٣] الإخلال بالواجب وفعل القبيح.

---

(١) (ن): «واجب»، وهو تحريف.
(٢) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «الصحيح»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) الحديث عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه في: صحيح مسلم ٤/ ١٩٩٤ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٢٢ (كتاب الزهد، باب ذكر التوبة)؛ سنن الترمذي ٤/ ٦٧ ـ ٦٨ (كتاب صفة القيامة، باب حدثنا هناد. .)، (ولم ترد هـٰذه العبارة من الحديث فيه)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٥٤، ١٦٠، ١٧٧.
(٥) «كلهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) «على نفسه»: ساقطة من (ن).
(٧) (ن): «فهـٰذا الوجوب عندنا»، وهو خطأ.
(٨) عند عبارة «وإذا كانت» تعود نسخة (م)، وفيها: «فإذا كانت. .».
(٩) «من الأئمة»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «فلا».
(١١) (أ)، (ب): «المبدع».
(١٢) (أ)، (ب): «يحكى».
(١٣) (أ): «على الله تعالى». وسقطت «تعالى» من (ن)، (م).

وهـٰذا حكاه بطريق الإلزام لإحدىٰ الطائفتين الذين يقولون: لا يجب عليه شيء فله أن يخل بكل شيء، فقال: هـٰؤلاء يقولون: (١ إنه يخل بالواجب، أي ما هو عندي واجب. وكذلك هـٰؤلاء يقولون١): لا يقبح منه شيء. فقال: إنهم جوّزوا عليه فعل القبيح، (٢ أي فعل ما هو قبيح عندهم٢)، أو فعل ما هو قبيح من أفعال العباد. فهـٰذا نقل عنهم بطريق الإلزام الذي اعتقدوه(٣).

١/ ٤٥٤ / وأيضاً، فأهل السنة يؤمنون بالقدر، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الهدىٰ بفضل منه. والقدرية يقولون: إنه يجب عليه أن يفعل بكل عبد ما يظنونه هم واجباً عليه، ويَحْرُم عليه ضد ذلك، فيوجبون عليه أشياء ويحرِّمون [عليه](٤) أشياء، وهو لم يوجبها علىٰ نفسه ولا عُلِم وجوبها بشرع ولا عقل، ثم يحكون عن(٥) من لم يوجبها أنه يقول: إن الله يخل بالواجب، وهـٰذا تلبيس في نقل المذهب وتحريف له.

[وأصل قول هـٰؤلاء القدرية تشبيه الله بخلقه في الأفعال، فيجعلون ما حَسُنَ منه حسن من العبد، وما قُبِّح من العبد قبح منه، وهـٰذا تمثيل باطلٌ](٦).

فصل

الرد على قول الرافضي: إن الله لا يفعل لغرض ولا لحكمة

وأمَّا قوله: «وذهبوا إلى أنه لا يفعل لغرض، بل كل أفعاله لا لغرض من الأغراض ولا لحكمة البتة»(٧).

١/ ٤٥٥ / **فيُقال له:** أمَّا تعليل أفعاله وأحكامه بالحكمة، ففيه قولان مشهوران لأهل السنة، والنزاع في كل مذهب من المذاهب الأربعة، والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل. وأما في الأصول فمنهم من يصرح بالتعليل ومنهم من يأباه، وجمهور أهل السنة علىٰ إثبات الحكمة والتعليل في أفعاله وأحكامه.

وأمَّا لفظ «الغرض» فالمعتزلة تصرح به، وهم من القائلين بإمامة أبي بكر وعمر وعثمان [رضي الله عنهم](٨). وأما الفقهاء ونحوهم فهـٰذا اللفظ يشعر عندهم بنوع

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب).
(٢ ـ ٢): بدلاً من هذه العبارات جاء في (ن)، (م): «أي ما هو عندي قبيح».
(٣) (أ)، (ب): «بطريق اللزوم الذي اعتقده».
(٤) «عليه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «يحكمون علىٰ».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. وسقطت بعض كلماته من (م).
(٧) انظر ما سبق: (١/ ٧٨). وفي هامش (أ) كُتِبَ أمام هـٰذا الموضع: «في التعليل».
(٨) «رضي الله عنهم»: زيادة في (أ)، (ب).

من النقص: إما ظلم وإما حاجة، فإن كثيراً من الناس إذا قال: فلان له غرض في هٰذا، أو فعل هٰذا لغرضه، أرادوا أنه فعله لهواه ومراده المذموم، والله منزَّه عن ذلك. فعبّر أهل السُّنَّة بلفظ «الحكمة» و«الرحمة» و«الإرادة» ونحو ذلك مما جاء به النصَّ. [وطائفة من المثبتين للقدر من المعتزلة يعبرون بلفظ «الغرض» أيضاً، ويقولون: إنه يفعل لغرض، كما يوجد ذلك في كلام طائفة من المنتسبين إلىٰ السنة][(١)].

وأما قوله: «إنه يفعل الظلم والعبث»[(٢)].

فليس في أهل الإسلام من يقول: إن الله يفعل ما هو ظلم [منه][(٣)] ولا عبث منه. تعالىٰ الله عن ذلك.

١/ ٤٥٦ / بل الذين يقولون: إنه خالق كل شيء؛ [من أهل السنة والشيعة][(٤)]، يقولون: إنه خلق أفعال عباده، فإنها من جملة الأشياء، ومن المخلوقات ما هو مضر لبعض الناس، ومن ذلك الأفعال[(٥)] التي هي ظلم من فاعلها وإن لم تكن ظلماً من خالقها، كما أنه إذا خلق فعل العبد الذي هو صوم لم يكن هو صائماً، وإذا خلق فعله الذي هو طواف لم يكن هو طائفاً، وإذا خلق فعله الذي ركوع وسجود لم يكن هو راكعاً ولا ساجداً[(٦)]، وإذا خلق جوعه وعطشه لم يكن جائعاً ولا عطشاناً؛ فالله تعالىٰ إذا خلق في محل صفة أو فعلاً لم يتصف هو بتلك الصفة ولا ذلك الفعل؛ إذ لو كان كذلك لاتَّصَفَ بكل ما خلقه من الأعراض.

ولكن هٰذا الموضع زلت فيه الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم من الشيعة الذين يقولون: ليس لله كلام إلّا ما خلقه في غيره، وليس له فعل إلّا ما كان منفصلاً عنه، فلا[(٧)] يقوم به عندهم لا فعل ولا قول، وجعلوا[(٨)] كلامه الذي يكلِّم[(٩)] به ملائكته وعباده، والذي كلَّم به موسىٰ، والذي أنزله علىٰ عباده، هو ما خلقه في غيره.

١/ ٤٥٧ فيُقال لهم[(١٠)]: الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها علىٰ ذلك المحل/ لا علىٰ

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) انظر: ص٧٧.
(٣) «منه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «ومن ذلك يقولون الأفعال..».
(٦) (ن)، (م): «لم يكن راكعاً وساجداً».
(٧) (ن)، (م): «ولا».
(٨) (ن)، (م): «وجعل».
(٩) (أ): «تكلم»؛ (ب): «كلم».
(١٠) (أ)، (ب): «فقيل لهم».

غيره[(١)]، فإذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المتحرك بها، لم يكن المتحرك بها هو الخالق لها. وكذلك إذا خلق لوناً أو ريحاً أو علماً أو قدرة في محل، كان ذلك المحل هو المتلون بذلك اللون، المتروِّح بتلك الريح، العالم بذلك العلم، القادر بتلك القدرة. فكذلك إذا خلق كلاماً في محل، كان ذلك المحل[(٢)] هو المتكلم بذلك الكلام، وكان ذلك الكلام كلاماً لذلك المحل لا لخالقه، فيكون الكلام الذي سمعه موسى وهو قوله: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ﴾ [سورة طه: ١٤]، كلام الشجرة لا كلام الله، لو كان ذلك مخلوقاً.

واحتجَّت المعتزلة وأتباعهم الشيعة[(٣)] على ذلك بالأفعال؛ فقالت: كما أنه عادل محسن بعدل وإحسان يقوم بغيره، فكذلك هو متكلم بكلام يقوم بغيره. وكان هذا حجة على من سلَّم الأفعال لهم كالأشعري ونحوه، فإنه ليس عنده فعل يقوم به، بل يقول: الخلق هو المخلوق لا غيره، وهو قول طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، وهو أوَّل قولي القاضي أبي يعلى.

ص ٤٥ لكن جمهور الناس يقولون: الخلق غير المخلوق، وهذا / مذهب الحنفية،
٤٥٨/١ وهو الذي[(٤)] ذكره البغوي[(٥)] عن أهل السنة، والذي ذكره[(٦)]/ أبو بكر الكلاباذي عن الصوفية في كتاب «التعرّف لمذهب أهل التصوّف»[(٧)]، وهو قول أئمة أصحاب أحمد؛ كأبي بكر عبد العزيز، وابن حامد، وابن شاقلا[(٨)]، ....

(١) (ن)، (م): «لأجل غيره»، وهو تحريف. (٢) عبارة «ذلك المحل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) (ب): «المعتزلة واتباعهم للشيعة»؛ (ن)، (م): «المعتزلة والشيعة»، والصواب ما أثبته من (أ).

(٤) (أ)، (ب): «والذي».

(٥) أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، البغوي، الفقيه الشافعي المحدث المفسّر، توفي سنة ٥١٠هـ. ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٤٠٢)؛ طبقات الشافعية (٧/ ٧٥ ـ ٨٠)؛ تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٥٧)؛ الأعلام (٢/ ٢٤٨).

(٦) (ن)، (م): «وذكره».

(٧) (ن): «التعرف لأهل التصوف»؛ (م)، (أ)، (ب): «التعرف لمذهب التصوف». وهو: أبو بكر محمد بن إسحاق البخاري الكلاباذي، المتوفى سنة ٣٨٠هـ، صاحب كتاب «التعرف لمذهب أهل التصوف»، وقد نشره الأستاذ آرثر جون آربري، القاهرة، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، ثم نشر بتحقيق د. عبد الحليم محمود، والأستاذ طه سرور، ط. عيسى الحلبي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م. وانظر عن الكلاباذي: الأعلام (٦/ ١٨٤). والقول الذي يشير إليه ابن تيمية مذكور في الكتاب (ط. الحلبي) ص٣٨.

(٨) (أ)، (ب): «أبي الحسن بن شاقلا»، ورجحت أن تكون الكنية قد أخطأ الناسخ في كتابتها. وهو: إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البزار، المتوفى سنة ٣٦٩هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٢٨ ـ ١٣٩)؛ شذرات الذهب (٣/ ٦٨)؛ تاريخ بغداد (٦/ ١٧)؛ العبر للذهبي (٢/ ٣٥١).

وغيرهم[(١)]، و[هو] آخر قولي القاضي [أبي يعلى][(٢)]، واختيار أكثر[(٣)] أصحابه كأبي الحسين ابنه[(٤)] وغير هؤلاء، وإنَّما اختار القول الآخر[(٥)] طائفة منهم كابن عقيل ونحوه.

ولما كان هذا قول الأشعري [ونحوه][(٦)]، وهو مع سائر أهل السُّنَّة/ يقولون: ١/ ٤٥٩
إنَّ الله خالق أفعال العباد، لزمه أن يقول: إن أفعال العباد فعل لله تعالى[(٧)]؛ إذ كان فعله عنده هو مفعوله[(٨)]، فجعل أفعال العباد فعلاً لله، ولم يقل: هي فعلهم - في المشهور عنه - إلَّا على وجه المجاز، بل قال: هي كسبهم. وفسَّر الكسب بأنه ما يحصل[(٩)] في محل القدرة المحدثة مقروناً بها. ووافقه على ذلك طائفة [من الفقهاء][(١٠)] من أصحاب مالك والشافعي وأحمد.

وأكثر الناس طعنوا في هذا الكلام، وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: طفرة النظَّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأُنشد في ذلك:

مما يُقال ولا حقيقةَ تحتَه … معقولةٌ تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي[(١١)] وطفرة النظَّام[(١٢)]

وأمَّا سائر أهل السُّنَّة فيقولون: [إن][(١٣)] أفعال العباد فعل لهم حقيقة، وهو أحد القولين للأشعري. ويقول جمهورهم الذين[(١٤)] يفرّقون بين/ الخلق والمخلوق: ١/ ٤٦٠
إنها مخلوقة لله ومفعولة له، ليست هي نفس فعله وخلقه الذي هو صفته القائمة به.

---

(٢) «وغيرهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «وآخر قولي القاضي». (٣) (ن) فقط: «بعض».
(٤) (أ)، (ب): «كأبي الحسن»، وهو خطأ. وهو: القاضي أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن أبي يعلى، المتوفى سنة ٥٢٦هـ، مؤلف كتاب «طبقات الحنابلة». انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٤/ ٧٩)؛ الذيل لابن رجب (١/ ١٧٦ - ١٧٨)؛ الأعلام (٧/ ٢٤٩)؛ مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي، ص ٥٢٩.
(٥) (ن) فقط: «الأول». (٦) «ونحوه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن): «إن أفعال العباد فعلاً لله تعالى»؛ (أ)، (ب): «إن أفعال العباد هي فعل الله تعالى». والمثبت من (م).
(٨) (ن)، (م): «إذ كان فعله عنهم هو مفعوله»، وهو تحريف. (٩) (أ)، (ب): «ما حصل».
(١٠) «من الفقهاء»: زيادة في (أ)، (ب). (١١) (أ)، (ب)، (م): «الهاشمي».
(١٢) في هامش (أ) كتب أمام هذا الموضع عبارات ظهر منها: «.. النظام أن القاطع للشيء يقطع بعضه ويطفر بعضه... أبو هاشم الجبائي زعم أن الأحوال لا معلومة ولا مجهولة ولا موجودة ولا معدومة.. مذكورة وتفصيل ذلك .. في محله. الفقير نعمان».
(١٣) «إن»: زيادة في (أ)، (ب). (١٤) (ن)، (م): «ويقول جمهور الذين ..».

فهٰذه الشناعات التي يذكرها هٰؤلاء لا تتوجه على قول جمهور أهل السُّنَّة، وإنَّما تَرِدُ على طائفة من المثبتة كالأشعري وغيره.

الرد على قول الرافضي: إن الله تعالى - عند أهل السنّة - يفعل الظلم والعبث

فقوله عن أهل السُّنَّة: إنهم يقولون: إنه يفعل الظلم والعبث، إن أراد ما هو منه ظلم وعبث فهٰذا [منه][1] فرية عليهم[2]، وإن قاله بطريق الإلزام فهم لا يسلِّمون له أنه ظلم، ولهم في تفسير الظلم نزاع [قد][3] تقدم تفسيره. وإن أراد ما هو ظلم وعبث من العبد، فهٰذا لا محذور في كون[4] الله يخلقه، وجمهورهم لا يقولون: إنَّ هٰذا الظلم والعبث فعل الله[5]، بل يقولون: إنه فعل العبد لكنه مخلوق لله، كما أن قدرة العبد وسمعه وبصره مخلوق لله تعالى، وليس هو سمع الحق ولا بصره ولا قدرته.

فصل

الرد على قول الرافضي: إنهم يقولون: إن الله تعالى لا يفعل الأصلح ١/ ٤٦١

وأمَّا قوله عنهم: إنَّهم يقولون: «[إنَّهُ][6] لا يفعل ما هو الأصلح/ لعباده بل ما هو الفساد؛ لأنَّ فعل[7] المعاصي وأنواع الكفر وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مسندة إليه، تعالى الله عن ذلك».

يُقال: هٰذا الكلام وإن قاله طائفة من متكلِّمي أهل الإثبات، فهو قول طائفة من متكلِّمي الشيعة أيضاً. وأئمة أهل السنة وجمهورهم لا يقولون ما ذكر، بل الذي[8] يقولونه: إنَّ الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وإنه لا يخرج عن ملكه وخلقه وقدرته شيء، وقد دخل في ذلك جميع أفعال الحيوان، فهو خالق لعبادات الملائكة والمؤمنين وسائر حركات العباد.

والقدرية ينفون عن ملكه خيار ما في ملكه، وهو طاعة الملائكة والأنبياء والمؤمنين[9]، فيقولون: لم يخلقها الله تعالى، ولا يقدر على أن يستعمل العبد فيها، ولا يلهمه إياها، ولا يقدر أن يجعل من لم يفعلها فاعلاً لها.

وقد قال الخليل - عليه السلام -: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾

(١) «منه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) «عليهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «لا محذور فيه في كون..».
(٥) (ن)، (م): «فعل لله».
(٦) «إنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «كفعل». والصواب ما أثبته، وهو ما جاء من قبل في هٰذا الكتاب (١/ ٧٩)، وما ذكر في «منهاج الكرامة».
(٨) (أ)، (ب): «الذين»، وهو خطأ.
(٩) (أ)، (ب): «الأنبياء والملائكة والمؤمنين».

[سورة البقرة: ١٢٨]، فطلب من الله أن يجعله مسلماً لله[1] ومن ذريته أمة مسلمة له، وهو صريح في أن الله تعالىٰ يجعل الفاعل فاعلاً. وقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠]، فقد طلب من الله [تعالىٰ] أن[2] يجعله مقيم الصلاة، / فعُلِم أنَّ الله هو الذي يجعل المصلِّي[3] مصلياً. وقد أخبر عن الجلود ١/ ٤٦٢
والجوارح إخبار مصدق لها أنها قالت: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة فصلت: ٢١]، فعُلِم أنه يُنطِق جميع الناطقين.

وأمَّا كونه لا يفعل ما هو الأصلح لعباده أو لا يراعي مصالح العباد، فهٰذا مما اختلف فيه الناس.

مقالة أهل السنة في مسألة «الأصلح»

فذهبت طائفة من المثبتين للقدر إلىٰ ذلك، وقالوا: خلقه وأمره متعلق بمحض المشيئة لا يتوقف علىٰ مصلحة، وهٰذا قول الجهم[4].

وذهب جمهور العلماء إلىٰ أنه إنَّما أمر العباد بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة [عامة][5] لمن فعله، وأن إرساله الرسل مصلحة عامة، وإن كان فيه ضرر علىٰ بعض الناس لمعصيته، فإن الله كتب في كتاب[6] فهو عنده [موضوع][7] فوق العرش: «**إنَّ رحمتي تغلب غضبي**»، وفي رواية: «**إنَّ رحمتي سبقت غضبي**» أخرجاه في الصحيحين عن النبي ﷺ[8].

١/ ٤٦٣ / فهم يقولون: فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، وأما نفس الأمر وإرسال الرسل، فمصلحة عامة[9] للعباد وإن تضمن شرًّا لبعضهم، وهٰكذا سائر ما يقدره الله تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة، وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس، فلله في ذلك[10] حكمة أخرىٰ.

وهٰذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتصوف، و[طوائف من] أهل

---

(١) «لله»: ليست في (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «فطلب من الله أن..».
(٣) (أ)، (ب): «العبد».
(٤) (أ)، (ب): «الجهمية».
(٥) «عامة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «كتب كتابا».
(٧) «موضوع»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) سبق هٰذا الحديث من قبل في هٰذا الجزء (١/ ٨٥). وهو في مواضع أخرىٰ في البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ٩/ ١٢٠ - ١٢١ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿ويحذركم الله نفسه..﴾)، ٩/ ١٢٥ (كتاب التوحيد، باب ﴿وكان عرشه علىٰ الماء..﴾)، ٩/ ١٣٥ (كتاب التوحيد، باب ﴿ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين﴾). واختلف أول الحديث: لما خلق الله الخلق.. أو: إن الله لما قضىٰ الخلق.. أو: لما قضىٰ الله الخلق...
(٩) «عامة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (م): «ففيه في ذلك».

الكلام[(١)] - غير المعتزلة - مثل الكرَّامية، وغيرهم. وهٰؤلاء يقولون: وإن كان في بعض ما يخلقه ما فيه ضرر لبعض الناس، أو هو سبب ضرر كالذنوب - فلا بد في كل ذلك من حكمة ومصلحة لأجلها خلقها الله، وقد غلبت رحمته غضبه؛ وهٰذه المسائل مبسوطة في غير هٰذا الموضع.

وهو لم يذكر إلَّا مجرد حكاية الأقوال، فبيَّنَّا ما في ذلك النقل من الصواب والخطأ. فإن هٰذا الذي نقله ليس من كلام شيوخه الرافضة، بل هو من كلام المعتزلة كأصحاب أبي علي، وأبي هاشم، وأبي الحسين البصري، وغيرهم.

وهٰؤلاء ذكروا ذلك ردًّا على الأشعرية[(٢)] خصوصاً، فإن الأشعرية وبعض المثبتين للقدر وافقوا الجهم بن صفوان في أصل قوله في الجبر، وإن نازعوه في بعض
١/ ٤٦٤ ذلك نزاعاً لفظياً أتوا بما لا يُعقل، لكن لا يوافقونه على/ قوله / في نفي الصفات بل
ظ ٤٥ يثبتون الصفات، فلهٰذا[(٣)] بالغوا في مخالفة[(٤)] المعتزلة في مسائل القدر حتى نُسبوا إلى الجبر، وأنكروا الطبائع والقوى التي في الحيوان أن يكون لها تأثير أو سبب في الحوادث[(٥)] أو يُقال: فَعَل بها، وأنكروا أن يكون للمخلوقات حكمة وعلَّة[(٦)].

ولهٰذا قيل: إنهم أنكروا أن يكون الله يفعل لجلب منفعة لعباده أو دفع مضرَّة. وهم لا يقولون: إنَّه [لا] يفعل مصلحة ما[(٧)]، فإنَّ هٰذا مكابرة، بل يقولون: إن ذلك[(٨)] ليس بواجب عليه وليس بلازم وقوعه منه، ويقولون: إنه لا يفعل شيئاً لأجل شيء ولا بشيء، وإنَّما اقترن هٰذا بهٰذا لإرادته لكليهما[(٩)]، فهو يفعل أحدهما مع صاحبه لا به ولا لأجله[(١٠)]، والاقتران بينهما[(١١)] مما جرت به عادته لا لكون[(١٢)] أحدهما سبباً للآخر ولا حكمة له، ويقولون: إنه ليس في القرآن في خلقه وأمره لام تعليل.

١/ ٤٦٥ / وقد وافقهم على ذلك طائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم،

---

(١) (ن)، (م): «والتصوف وأهل الكلام».
(٢) (أ)، (ب): «الأشعري».
(٣) (أ)، (ب): «فكذا».
(٤) (ن)، (م): «في خلاف».
(٥) (ن)، (م): «الحيوان».
(٦) «وعلة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن): «إنه يفعل مصلحة ما»؛ (م): «إنه يفعل مصلحة»؛ (أ)، (ب): «إنه لا يفعل مصلحة». وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.
(٨) (أ)، (ب): «هٰذا».
(٩) (ن)، (م)، (أ): «لكلاهما»، وهو خطأ.
(١٠) (أ)، (ب): «لا به ولأجله».
(١١) في جميع النسخ: «بهما». وأرجو أن يكون الصواب ما أثبته.
(١٢) (أ)، (ب): «يكون».

مع أن أكثر الفقهاء الذين يوافقونهم علىٰ هـٰذا في كتب الكلام، يقولون بضد ذلك في مسائل الفقه والتفسير والحديث وأدلة الفقه، وكلامهم في أصول الفقه تارة يوافق هـٰؤلاء وتارة يوافق هـٰؤلاء.

لكن جمهور أهل السُّنَّة من هـٰؤلاء الطوائف وغيرهم يثبتون القدر، و[يثبتون] الحكمة [أيضاً] والرحمة(١)، وأن لفعله غاية محبوبة وعاقبة محمودة، وهـٰذه مسألة عظيمة جدًّا قد بُسطت في غير هـٰذا الموضع.

ففي الجملة لم تثبت المعتزلة والشيعة نوعاً من الحكمة والرحمة، إلَّا وقد أثبت أئمة أهل(٢) السُّنَّة ما هو أكمل من ذلك وأجلّ منه، مع إثباتهم قدرة الله التَّامَّة ومشيئته النافذة وخَلْقِه العام(٣).

هـٰؤلاء لا يثبتون هـٰذا، ومتكلّمو الشيعة المتقدمون كالهشامين وغيرهما(٤) كانوا يثبتون القدر، كما يثبته غيرهم، وكذلك الزيدية منهم من يثبته ومنهم من ينفيه. فالشيعة في القدر علىٰ قولين، كما أن المثبتين لخلافة الخلفاء الثلاثة [في القدر](٥) علىٰ قولين.

فلا يوجد لأهل السُّنَّة قول ضعيف إلَّا وفي الشيعة من يقوله ويقول/ ما هو ١/ ٤٦٦
أضعف منه، ولا يوجد للشيعة(١) قول قويّ إلَّا وفي أهل السُّنَّة من يقوله ويقول ما هو أقوىٰ منه، ولا يُتصوَّر أنْ(٢) يوجد للشيعة قول قوي لم يقله [أحد من](٣) أهل السنة. فثبت أن أهل السنة أولىٰ بكل خير منهم، كما أن المسلمين أولىٰ بكل خير من اليهود والنصارىٰ.

فصل

الرد على قول الرافضي: إنهم يقولون: إن المطيع لا يستحق ثوابا والعاصي لا يستحق عقاباً

وأمَّا قوله: إنهم يقولون: «إن المطيع لا يستحق ثواباً، والعاصي لا يستحق عقاباً، بل قد يعذِّب المطيع طول عمره المبالغ في امتثال أوامره كالنبي، ويثيب العاصي طول عمره بأنواع المعاصي وأبلغها كإبليس وفرعون»(٤).

---

(١) (ن)، (م): «القدر والحكمة والرحمة». (٢) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن) فقط: «العالم».
(٤) (ن)، (م): «كالهشاميين وغيرهم»؛ (أ): «كالهاشميين وغيرهم».
(٥) «في القدر»: ساقطة من (ن) فقط. (٦) (ن)، (م): «في الشيعة».
(٧) عبارة «يتصور أن»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) «أحد من»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) انظر ما سبق في هـٰذا الكتاب (١/ ٧٨) وما بعدها.

فهـذا[١] فرية على أهل السُّنَّة، ليس فيهم من يقول: إنَّ الله يعذب نبياً ولا مطيعاً، ولا من يقول: إنَّ الله يثيب إبليس وفرعون[٢]، [بل][٣] ولا يثيب عاصياً
١/ ٤٦٧ على معصيته؛ لكن يقولون: إنه يجوز أن يعفو عن/ المذنب[٤] من المؤمنين، وأنه يُخْرِج أهل الكبائر من النار فلا يُخلِّد فيها أحداً من[٥] أهل التوحيد، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان. والإمامية توافقهم[٦] على ذلك.

مقالة أهل السنة في إيجاب العبد على ربه

وأمَّا الاستحقاق فهم يقولون: إنَّ العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئاً، وليس له أن يوجب على ربه شيئاً لا لنفسه ولا لغيره؛ ويقولون: إنه لا بد أن يثيب المطيعين كما وعد، فإنه صادق في وعده لا يخلف الميعاد، فنحن نعلم أن الثواب يقع لإخباره[٧] لنا بذلك. وأما إيجابه ذلك على نفسه، وإمكان معرفة ذلك بالعقل، فهـٰذا فيه نزاع بين أهل السُّنَّة، كما تقدَّم [التنبيه عليه][٨].

فقول القائل: إنهم يقولون: إنَّ [المطيع] لا يستحق[٩] ثواباً: إن أراد أنه هو لا يوجب بنفسه على ربه ثواباً[١٠] ولا أوجبه[١١] غيره من المخلوقين، فهـٰكذا تقول[١٢] أهل السُّنَّة. وإن أراد أن هـٰذا الثواب ليس أمراً ثابتاً معلوماً وحقًّا واقعاً،
١/ ٤٦٨ فقد أخطأ. وإن أراد أنه هو سبحانه وتعالى لا يُحقُّه/ بخبره[١٣]، فقد أخطأ على أهل السُّنَّة. وإن أراد أنه [لم] يُحقُّه[١٤] بمعنى: أنه [لم][١٥] يوجبه على نفسه، ويجعله حقًّا على نفسه كتبه على نفسه، فهـٰذا فيه نزاع [قد][١٦] تقدَّم.

وهو بعد أن وعد بالثواب، أو أوجب مع ذلك على نفسه الثواب، يمتنع منه خلاف خبره، وخلاف حكمه الذي كتبه على نفسه، وخلاف موجب أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

ولكن لو قُدِّرَ أنه عذب من يشاء لم يكن لأحد منعه، كما قال تعالى: ﴿قُلْ فَمَن

---

(١) (أ)، (ب): «فهـٰذه».
(٢) (ن): «فرعون وإبليس».
(٣) «بل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «الذنب».
(٥) (أ)، (ب): «فلا يخلد فيها أحد».
(٦) (أ): «يوافقوهم»؛ (ب): «يوافقونهم».
(٧) (ن): «بإخباره»؛ (م): «باختياره»، وهو تحريف.
(٨) «التنبيه عليه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «إنه لا يستحق».
(١٠) «ثوابا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن): «ثوابا وجنة»؛ (م): «ثوابا أوجبه».
(١٢) (ن)، (م): «فهـٰذا يقول».
(١٣) (أ)، (ب): «أنه هو سبحانه وتعالى لم يخلقه بخبره»؛ (ن)، (م): «أن هو لا محقه بخبره». والصواب ما أثبته. ومعناه: أنَّ الله تعالى لم يجعله حقاً واجباً على نفسه بمجرد إخباره لنا بذلك.
(١٤) (أ)، (ب): «لم يجعله»؛ (ن): «بحقه». والصواب ما أثبته من (م).
(١٥) «لم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) «قد»: زيادة في (أ)، (ب).

يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [سورة المائدة : ١٧].

وهو - سبحانه - لو ناقش من ناقشه من خلقه يعذبه، كما ثبت في الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - ، أن النبي ﷺ قال : «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَاب عُذِّبَ». قالت : قلت : يا رسول الله ، أليس الله يقول : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ ۞ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [سورة الانشقاق : ٧، ٨]؟ فقال(١) : «ذلك العرض، ومَنْ نُوقِشَ الْحِسَاب عُذِّبَ»(٢).

١/ ٤٦٩ / وفي الصحيح عنه [صلى الله عليه وسلم](٣) أنه قال : «لَنْ يدخلَ أحد منكم الجنَّةَ بعمله». قالوا : ولا أنت يا رسول الله؟ قال : «ولا أنا، إلا أن يتغمَّدَني اللَّهُ برحمَةٍ منه وفضل»(٤). وفي الحديث الذي رواه أبو داود وغيره : «لو أنَّ اللَّهَ عذَّبَ(٥) أهل سماواته وأهل(٦) أرضه لعذَّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً [لهم](٧) من أعمالهم»(٨).

---

(١) (ن)، (م) : «قال».

(٢) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة في : البخاري ١/ ٢٨ (كتاب العلم، باب من سمع شيئاً راجع حتى يعرفه)، ٦/ ١٦٧ (كتاب التفسير، سورة ﴿إذا السماء انشقت﴾)؛ مسلم ٤/ ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب إثبات الحساب)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٤٧، ٤٨. وانظر : تفسير الطبري (٩/ ٢٤٤ - ٢٤٥) (ط. المعارف، بتحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر)، وقد استوفى الأستاذ المحقق في تعليقه (ت٥ ص ٢٤٤ - ٢٤٥) الكلام على طرق الحديث في صحاح البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي، كما أشار إلى مواضع أخرى ورد فيها في تفسير الطبري وتفسير ابن كثير وفي الدر المنثور للسيوطي.

(٣) «ﷺ» : زيادة في (أ)، (ب).

(٤) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة وعائشة - رضي الله عنهما - في : البخاري ٧/ ١٢١ (كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت)، ٨/ ٩٨ (كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل)؛ مسلم ٤/ ٢١٦٩ - ٢١٧١ في أربعة مواضع (كتاب المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٠٥ (كتاب الزهد، باب التوقي على العمل)؛ سنن الدارمي ٢/ ٣٠٥ - ٣٠٦ (كتاب الرقاق، باب لا ينجي أحدكم عمله)؛ المسند (ط. المعارف) ١٢/ ١٩٢.

(٥) (أ)، (ب) : «إن الله لو عذب. .». (٦) (ن) : «أو أهل».

(٧) (ن)، (م) : «خير من».

(٨) جاء هـٰذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً، وهو في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٨٥ عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - ونصه فيه : «. . . عن ابن الديلمي قال : وقع في نفسي شيء من القدر فأتيت زيد بن ثابت فسألته فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لو أن الله عذَّب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم غير ظالم لهم، ولو رحمهم كانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم، ولو كان لك جبل أحد أو مثل جبل أحد ذهباً أنفقته في سبيل الله ما قَبِلَه منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأنك إن مت على غير هذا دخلت النار». والحديث في سنن أبي داود ٤/ ٣١٠ - ٣١١ (كتاب السنة، =

١/ ٤٧٠ / وهٰذا قد يُقال لأجل المناقشة في الحساب والتقصير في [حقيقة] الطاعة(١)، وهو قول من يجعل الظلم مقدوراً غير واقع، وقد يُقال بأن الظلم لا حقيقة له، وأنه مهما قدر من الممكنات لم يكن ظلماً. والتحقيق: أنه إذا قُدِّر أن الله فعل ذلك فلا يفعله إلَّا بحق، لا يفعله وهو ظالم، لكن إذا لم يفعله فقد يكون ظلماً يتعالىٰ الله عنه.

الرد على قوله إنهم يقولون: إن الأنبياء غير معصومين

فصل

وأمَّا ما نقله عنهم أنهم يقولون: «إنَّ الأنبياء غير معصومين»(٢)، فهٰذا الإطلاق نقل باطل عنهم.

١/ ٤٧١ مقالة أهل السنة في عصمة الأنبياء ص ٤٦

فإنهم متفقون علىٰ أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله/ [تعالىٰ](٣)، وهٰذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلِّغ عن الله أمره/ ونهيه وخبره(٤)، وهم معصومون في تبليغ الرسالة(٥) باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ.

وتنازعوا هل يجوز أن يسبق علىٰ لسانه ما يستدركه الله تعالىٰ ويبينه له، بحيث لا يقره علىٰ الخطأ. كما نقل أنه أُلقي علىٰ لسانه [ﷺ](٦): تلك الغرانيق العلىٰ، وإن شفاعتهن(٧) لترتجىٰ؛ ثم إن الله تعالىٰ نسخ ما ألقاه الشيطان وأحكم آياته. فمنهم من لم يجوِّز ذلك، ومنهم من جوَّزه؛ إذ لا محذور فيه؛ فإن الله [تعالىٰ](٨) ينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته والله عليم حكيم، ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [سورة الحج: ٥٣](٩).

=باب في القدر)، ونصه فيه: . . عن ابن الديلمي قال: أتيت أُبيّ بن كعب فقلت له: وقع في نفسي شيء من القدر، فحدثني بشيء لعل الله أن يُذهبه من قلبي، قال: **«لو أن الله عذَّب أهل سماواته ... ولو مت على غير هٰذا لدخلت النار»**. قال: ثم أتيت عبد الله بن مسعود فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت حذيفة بن اليمان فقال مثل ذلك، قال: ثم أتيت زيد بن ثابت فحدَّثني عن النبي ﷺ مثل ذلك، والحديث في سنن ابن ماجه ١/ ٢٩-٣٠ (المقدمة، باب في القدر). وصحح الألباني الحديث في: صحيح الجامع الصغير (١/ ٥٧-٥٨).

(١) (ن): «في طاعته».
(٢) انظر ما سبق في هٰذا الكتاب (١/ ٧٩).
(٣) «تعالىٰ»: ليست في (ن).
(٤) (ب) فقط: «وغيره»، وهو تحريف.
(٥) (ن) فقط: «في تلك الرسالة».
(٦) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م)، (أ): «شفاعتها».
(٨) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) انظر: خبر الغرانيق وتفسير الآية في: تفسير الطبري (١٧/ ١٣١-١٣٤)، ط. بولاق، ١٣٢٨هـ؛ تفسير ابن كثير (٥/ ٤٣٨-٤٤٢) (ط. الشعب)؛ نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

الرد على قوله إنهم قد يقع منهم الخطأ

وأمَّا قوله: «بل[١] قد يقع منهم الخطأ»[٢].

/ فيُقال له: هم متفقون على أنهم لا يُقَرُّونَ [على][٣] خطأ في الدين أصلاً ولا على فسوق[٤] ولا كذب، ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله فهم متفقون على تنزيههم عنه. وعامَّة الجمهور الذين يجوِّزون عليهم الصغائر يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها، فلا يصدر عنهم ما يضرهم. ١/ ٤٧٢

كما جاء في الأثر: كان داود بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة، والله ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٢]، وإن العبد ليفعل السيئة فيدخل بها الجنة.

وأمَّا النسيان والسهو في الصلاة، فذلك واقع منهم، وفي وقوعه حكمة استنان المسلمين بهم، كما روي في موطأ مالك: «إنَّما أنسَّى أو أنسَى لأسُنَّ»[٥]. وقد قال ﷺ: «إنَّما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكِّروني». أخرجاه في الصحيحين[٦]. / ولَمَّا صلَّى بهم خمساً، فلما سلَّم قالوا له: [يا رسول الله][٧] أزيد في الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟». قالوا: صليت خمساً. [فقال]... الحديث[٨]. ١/ ٤٧٣

---

(١) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) انظر ما سبق ص٧٨.
(٣) «على»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (أ)، (ب): «فسق».
(٥) الحديث في الموطأ ١/ ١٠٠ (كتاب السهو، باب العمل في السهو)، ونصه فيه: «وحدَّثني عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأنسى أو أنَسَّى لأسُنَّ». قال المحقق: «قال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث روي عن النبي ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة التي في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة، ومعناه صحيح في الأصول».
(٦) الحديث عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ١/ ٨٥ (كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان)، وأول الحديث فيه: .. عن علقمة قال: قال عبد الله: صلَّى النبي ﷺ. قال إبراهيم: لا أدري زاد أم نقص فلما سلم قيل له: يا رسول الله أحَدَث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك»؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجليه واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلَّم، فلما أقبل علينا بوجهه قال: «إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنَّما أنا بشر مثلكم..» الحديث. وهو في: مسلم ١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له)؛ سنن أبي داود ١/ ٣٦٨ (كتاب الصلاة، باب إذا صلى خمساً)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٠ (كتاب إقامة الصلاة، باب السهو في الصلاة)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢١٢، ٦/ ٥٢ ـ ٥٣، ١٠٢.
(٧) «يا رسول الله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «فقال»: زيادة في (أ)، (ب). والحديث عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/ ٦٨ (كتاب السهو، باب إذا صلى خمساً)؛ مسلم ١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة)؛ سنن أبي داود ١/ ٣٦٩ (كتاب الصلاة، باب إذا صلَّى خمساً)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٨٠ (كتاب إقامة الصلاة، باب من صلى الظهر خمساً وهو ساهٍ)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ١٩٣ ـ ١٩٤.

وأمَّا الرافضة فأشبهوا النصارىٰ، فإن الله تعالىٰ أمر الناس بطاعة الرسل فيما أمروا به، وتصديقهم فيما أخبروا به، ونهى الخلق عن الغلو والإشراك بالله، فبدَّلت النصارىٰ دين الله، فغلوا في المسيح فأشركوا به، وبدَّلوا دينه فعصوه وعظَّموه فصاروا عصاة بمعصيته، وبالغوا فيه خارجين عن أصلي الدين وهما الإقرار بالوحدانية ولرسله بالرسالة: أشهد أن لا إلـٰه إلَّا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فالغلو أخرجهم عن التوحيد حتىٰ قالوا بالتثليث والاتحاد، وأخرجهم عن طاعة الرسول وتصديقه حيث أمرهم أن يعبدوا الله ربَّه وربَّهم، فكذَّبوه في قوله: إنَّ الله ربَّه وربَّهم[1] وعصوه فيما أمرهم به.

١/ ٤٧٤ غلو الرافضة في الرسل والأئمة وتعظيمهم للمشاهد

/ وكذلك الرافضة غلوا في الرسل، بل في الأئمة، حتىٰ اتخذوهم أرباباً من دون الله، فتركوا عبادة الله وحده لا شريك له التي أمرهم بها الرسل، وكذَّبوا الرسول فيما أخبر به[2] من توبة الأنبياء واستغفارهم، فتجدهم يعطلون المساجد التي أمر الله أن تُرفَع ويُذْكَر فيها اسمه، فلا يصلُّون فيها جمعة ولا جماعة، وليس لها عندهم كبير[3] حرمة، وإن صلُّوا فيها صلُّوا فيها وحداناً، ويعظِّمون المشاهد المبنية[4] علىٰ القبور، فيعكفون عليها مشابهة للمشركين، ويحجُّون إليها كما يحجُّ الحاجُّ إلىٰ البيت العتيق، ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج إلىٰ الكعبة، بل يسبُّون من لا يستغني بالحج إليها عن الحج الذي فرضه الله علىٰ عباده، ومن لا يستغني بها عن الجمعة والجماعة.

وهـٰذا من جنس دين النصارىٰ والمشركين الذين يفضِّلون عبادة الأوثان علىٰ عبادة الرحمـٰن. وقد ثبت في الصحاح عن النبي ﷺ أنه قال: **«لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»**. يحذِّر ما فعلوا[5]. وقال قبل أن يموت

(١) «وربهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «الرسل: فيما أخبروا به».
(٣) (ن)، (م): «كثير».
(٤) (ن)، (م): «الميلامه»، وهو تحريف.
(٥) (ن)، (م): «ما صنعوا». والحديث ـ مع اختلاف يسير في اللفظ ـ عن عائشة وعبد الله بن عباس ﵃ في: البخاري ١/ ٩١ (كتاب الصلاة، باب حدثنا أبو اليمان..). وهو عن عائشة ﵂ في: البخاري ٢/ ٨٨ (كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد علىٰ القبور)، ٢/ ٨٨، ١٠٢ ـ ١٠٣ (كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد علىٰ القبور، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ..)؛ مسلم ١/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها، باب النهي عن بناء المساجد علىٰ القبور...)؛ سنن أبي داود ٣/ ٢٩٤ (كتاب الجنائز، باب في البناء علىٰ القبر)؛ سنن النسائي ٢/ ٣٣ (كتاب المساجد، باب النهي عن اتخاذ القبور مساجد)، ٥/ ٧٨ (كتاب الجنائز، باب اتخاذ القبور مساجد). والحديث في سنن الدارمي وفي الموطأ وفي المسند (ط. المعارف) جـ ٣ حديث رقم ١٨٨٤، جـ ١٤ حديث رقم ٧٨١٨ وفي مواضع أخرىٰ.

بخمس: «**إنَّ من كان قبلكم كانوا/ يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك**»، رواه مسلم(١). وقال: «**إنَّ من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد**». رواه [الإمام] أحمد وابن حبان(٢) في صحيحه(٣). وقال: «**اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبَد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، رواه مالك في الموطأ(٤). ١/ ٤٧٥

/ وقد صنَّف شيخهم ابن النعمان، المعروف عندهم بالمفيد ـ [وهو شيخ الموسوي والطوسي](٥) ـ كتاباً سمَّاه: «مناسك المشاهد» جعل قبور المخلوقين تحج كما تحج [الكعبة](٦) البيت الحرام الذي جعله الله قياماً للناس، وهو أول بيت وُضع للناس فلا يُطاف إلَّا به، ولا يُصلَّى إلَّا إليه(٧)، ولم يأمر الله إلَّا بحجه(٨). ١/ ٤٧٦

وقد عُلِمَ بالاضطرار من دين الإسلام: أنَّ النبي ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين، بل هذا من دين

---

(١) الحديث عن جندب بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ١/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨ (كتاب المساجد . . ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور . .)، ونصه فيه: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «**إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل، فإن الله تعالى قد اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً، ولو كنت متخذاً من أمتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك**».

(٢) (أ)، (ب): «رواه الإمام وابن حبان»؛ (ن)، (م): «رواه أحمد وابن حبان».

(٣) الحديث عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: المسند (ط. المعارف) ٥/ ٣٢٤، ٦/ ٩٠، ١٦٢. وصحح المحقق ـ رحمه الله ـ الحديث في كل هذه المواضع وقال (٥/ ٣٢٤): وهو في مجمع الزوائد ٢/ ٢٧ وقال ـ أي الهيثمي ـ: «رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن»، وهو فيه أيضاً ٨/ ١٣ وقال: «رواه البزار بإسنادين، في أحدهما عاصم بن بهدلة، وهو ثقة وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح»، وجاء الجزء الأول من الحديث إلى قول النبي ﷺ: «**وهم أحياء**» في: البخاري ٩/ ٤٩ (كتاب الفتن، باب ظهور الفتن).

(٤) الحديث في: الموطأ ١/ ١٧٢ (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة)، ونصه فيه: . . . عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبَد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»، قال المحقق: «قال ابن عبد البر: «لا خلاف عن مالك في إرسال الحديث». وجاء حديث مرفوع بألفاظ مقاربة عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٨٧ ـ ٨٨ ونصه فيه: عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ: «**اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبَد، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**». وصحح الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ الحديث. وانظر تعليقه المطول.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وانظر ترجمة المفيد والموسوي والطوسي فيما سبق (١/ ٣٧).

(٦) «الكعبة»: ساقطة من (ن)، (م). (٧) (ن)، (م): «إلا له».

(٨) (أ)، (ب): «ولم يأمر إلا بحجة».

المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [سورة نوح: ٢٣]. قال ابن عباس [وغيره][1]: هؤلاء كانوا قوماً
١/٤٧٧ صالحين في/ قوم نوح لما ماتوا عكفوا على قبورهم، فطال عليهم الأمد، فصوَّروا تماثيلهم ثم عبدوهم[2].

وقد ثبت في الصحيح[3] عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها**»[4]. و[قد ثبت في] صحيح مسلم وغيره[5] عن أبي الهياج الأسدي قال: قال [لي][6] علي بن أبي طالب: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ، أن لا أدع قبراً مشرفاً إلَّا سويته، ولا تمثالاً إلَّا طمسته[7]. فقرن بين طمس التماثيل وتسوية
١/٤٧٨ القبور المشرفة؛ لأنَّ كليهما[8] ذريعة إلى/ الشرك. كما في الصحيحين: أنَّ أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا للنبي ﷺ كنيسة رأينها بأرض الحبشة، وذكرتا من حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إنَّ أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوَّروا فيه تلك التصاوير، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيامة**»[9].

ظ ٤٦ والله / أمر في كتابه[10] بعمارة المساجد، ولم يذكر المشاهد. فالرافضة بدَّلوا

---

(١) «وغيره»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) الأثر مروي بمعناه عن ابن عباس في: البخاري ٦/١٦ (كتاب التفسير، سورة إنا أرسلنا). وانظر: تفسير ابن كثير لآية ٢٣ من سورة نوح.
(٣) عبارة «في الصحيح»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) الحديث عن أبي مرثد الغنوي ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٢/٦٦٨ (كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه)؛ سنن أبي داود ٣/٢٩٤ (كتاب الجنائز، باب في كراهية القعود على القبر)؛ سنن الترمذي ٢/٢٥٧ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية الوطء على القبور والجلوس عليها)؛ سنن النسائي ٢/٥٣ (كتاب القبلة، باب النهي عن الصلاة إلى القبر)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/١٣٥.
(٥) (ن)، (م): «وفي صحيح مسلم وغيره». (٦) «لي»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) الحديث عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٢/٦٦٦ ـ ٦٦٧ (كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر)؛ سنن أبي داود ٣/٢٩١ (كتاب الجنائز، باب في تسوية القبر)؛ سنن الترمذي ٢/٢٥٦ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في تسوية القبر)؛ سنن النسائي ٤/٧٣ (كتاب الجنائز، باب تسوية القبور إذا رفعت)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/١٠٥، ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٨) (ن)، (م)، (أ): «لأن كلاهما». والمثبت من (ب)، وهو الصواب.
(٩) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن عائشة عن أم حبيبة وأم سلمة ـ رضي الله عنهن ـ في: البخاري ١/٨٩، ٩٠ ـ ٩١ (كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية. . .، باب الصلاة في البيعة)، ٢/٩٠ ـ ٩١ (كتاب الجنائز، باب بناء المسجد على القبر)؛ مسلم ١/٣٧٥ ـ ٣٧٦ (كتاب المساجد. . .، باب النهي عن بناء المساجد على القبور. .)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/٥١.
(١٠) (ن)، (م): «في كتابه أمر. .».

دين الله فعمَّروا المشاهد، وعطَّلوا المساجد، مضاهاة للمشركين، ومخالفة للمؤمنين.

قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [سورة الأعراف: ٢٩]، لم يقل: عند كل مشهد. وقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة التوبة: ١٧ـ ١٨]، ولم يقل: إنَّما يعمر[١] مشاهد الله، بل عُمَّار المشاهد يخشون بها غير الله ويرجون غير الله[٢].

١/ ٤٧٨ / وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [سورة الجن: ١٨]، ولم يقل: وأن المشاهد [لله. وقال: ﴿وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [سورة الحج: ٤٠]، ولم يقل: ومشاهد][٣]. وقال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [سورة النور: ٣٦ ـ ٣٧][٤].

وأيضاً فقد عُلِم بالنقل المتواتر، بل علم بالاضطرار[٥] من دين الإسلام، أن رسول الله[٦] ﷺ شرع لأمته عمارة المساجد بالصلوات، والاجتماع للصلوات الخمس ولصلاة الجمعة والعيدين وغير ذلك، وأنه لم يشرع لأمته أن يبنوا علىٰ قبر نبي ولا رجل صالح[(٧] لا من أهل البيت ولا غيرهم، لا مسجداً[٨] ولا مشهداً. ولم يكن علىٰ عهده ﷺ[٧)] في الإسلام مشهد[(٩] مبني علىٰ قبر، وكذلك علىٰ عهد خلفائه الراشدين وأصحابه الثلاثة وعلي بن أبي طالب ومعاوية، لم يكن علىٰ عهدهم مشهد[٩)] مبني لا علىٰ قبر نبي ولا غيره، لا علىٰ قبر إبراهيم الخليل ولا علىٰ[١٠] غيره.

١/ ٤٧٩ / بل لما قدم المسلمون إلىٰ الشام غير مرة، ومعهم عمر بن الخطاب وعثمان بن

---

(١) عبارة «إنَّما يعمر»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «ويرجون غيره».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٤) في (أ)، (ب): «ويذكر فيها اسمه.. الآية».

(٥) (أ)، (ب): «.. المتواتر وبالاضطرار».

(٦) (أ)، (ب): «أن الرسول».

(٧ـ٧): ساقط من (م).

(٨) (أ)، (ب): «من أهل البيت ولا غيره مسجدا».

(٩ـ٩): ساقط من (أ)، (ب).

(١٠) «علىٰ»: زيادة في (ن).

عفان وعلي بن أبي طالب وغيرهم، ثم[١] لما قدم عمر لفتح بيت المقدس، ثم لما قدم لوضع الجزية على أهل الذمة ومشارطتهم، ثم لما قدم إلى سرغ[٢]، ففي جميع هذه المرات[٣] لم يكن أحدهم يقصد السفر إلى قبر[٤] الخليل، ولا كان هناك مشهد، بل كان هناك البناء المبني على المغارة، وكان مسدوداً[٥] بلا باب [له][٦]، مثل حجرة[٧] النبي ﷺ.

ثم لم يزل الأمر هكذا في خلافة بني أمية وبني العباس، إلى أن ملك النصارى تلك البلاد في أواخر المائة الخامسة، فبنوا ذلك البناء واتخذوه كنيسة [ونقبوا باب البناء، فلهذا تجد الباب منقوباً لا مبنياً][٨]، ثم لما استنقذ المسلمون منهم تلك الأرض، اتخذها من اتخذها مسجداً.

بل كان الصحابة إذا رأوا أحداً بنى مسجداً على قبر، نهوه عن ذلك. ولما ظهر
١/ ٤٨٠ قبر دانيال بتُسْتَر[٩] كتب فيه أبو موسى الأشعري - رضي الله عنه -/ إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، فكتب إليه عمر أن تحفر بالنهار ثلاثة عشر قبراً، وتدفنه بالليل في واحد منها؛ لئلا يفتتن الناس به[١٠].

وكان عمر بن الخطاب إذا رآهم يتناوبون مكاناً يصلون فيه لكونه موضع نبي ينهاهم عن ذلك، ويقول: إنَّما هلك من كان قبلكم باتخاذ آثار أنبيائهم مساجد، من أدركته الصلاة فيه فليصلِّ[١١]، وإلَّا فليذهب.

فهذا وأمثاله مما كانوا يحققون به التوحيد الذي أرسل الله به الرسول إليهم، ويتبعون في ذلك سنته ﷺ.

والإسلام مبني على أصلين: أن لا نعبد إلَّا الله، وأن نعبده بما شرع، لا نعبده بالبدع.

---

(١) «ثم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) في معجم البلدان: «هو أول الحجاز وآخر الشام بين المغيثة وتبوك من منازل حاج الشام».
(٣) (ن)، (م): «المراتب».
(٤) (ن): «قرية».
(٥) (أ)، (ب): «مدورا».
(٦) «له»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «حجر».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٩) في معجم البلدان: «تستر.. أعظم مدينة بخوزستان».
(١٠) هذه الواقعة ذكرها الطبري في كلامه عن فتح السوس في حوادث السنة السابعة عشر، كما ذكرها البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر) في الكلام عن فتح السوس، ص ٣٨٦، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.
(١١) (ن)، (م): «فليفعل».

فالنصارىٰ خرجوا عن الأصلين، وكذلك المبتدعون من هـٰذه الأمة من الرافضة وغيرهم.

وأيضاً فإنَّ النَّصارىٰ يزعمون أن الحواريين الذين اتبعوا المسيح أفضل من إبراهيم وموسىٰ وغيرهما من الأنبياء والمرسلين، ويزعمون أن الحواريين رسل شافههم الله بالخطاب؛ لأنَّهم يقولون: إنَّ الله هو المسيح، ويقولون أيضاً: إنَّ المسيح ابن الله.

١/ ٤٨٢ والرافضة تجعل الأئمة الاثني عشر أفضل من السابقين الأولين من/ المهاجرين والأنصار، وغاليتهم يقولون: إنَّهم أفضل من الأنبياء؛ لأنهم يعتقدون فيهم الإلـٰهية كما اعتقدته النصارىٰ في المسيح.

والنصارىٰ يقولون: إنَّ الدين مسلَّم للأحبار والرهبان، فالحلال ما حللوه والحرام ما حرَّمُوه، والدين ما شرعوه.

[١] والرافضة تزعم أن الدين مسلَّم إلىٰ الأئمة، فالحلال ما حلَّلُوه والحرام ما حرَّمُوه، والدين ما شرعوه[١].

وأما من دخل في غلوّ الشيعة؛ كالإسماعيلية الذين يقولون بإلـٰهية الحاكم ونحوه من أئمتهم، ويقولون: إنَّ محمد بن إسماعيل نسخ[٢] شريعة محمد بن عبدالله، وغير ذلك من المقالات التي هي من مقالات الغالية[٣] من الرافضة، فهـٰؤلاء شر من أكثر الكفار من اليهود والنصارىٰ والمشركين، وهم ينتسبون إلىٰ الشيعة يتظاهرون بمذاهبهم[٤].

اعتراض: الغلوّ موجود في كثير من المنتسبين إلى السنة والرد عليه.

فإن قيل: ما وصفت به الرافضة من الغلو والشرك والبدع موجود كثير منه في كثير من المنتسبين إلىٰ السنَّة، فإن في كثير منهم غلوّاً في مشايخهم وإشراكاً بهم وابتداعاً لعبادات غير مشروعة، وكثير منهم يقصد قبر من يحسن الظن به: إما ليسأله حاجاته[٥]، وإمَّا ليسأل الله به حاجة[٦]، وإمَّا لظنّه أن الدعاء عند قبره أجوب
١/ ٤٨٣ منه في المساجد، / ومنهم[٧] من يفضّل زيارة قبور شيوخهم علىٰ الحج، ومنهم من يجد عند قبر من يعظِّمه من الرِّقّة والخشوع ما لا يجده في المساجد والبيوت، وغير ذلك مما يوجد في الشيعة.

(١ ـ ١): موجود في (ن) ولكن عليه شطب.
(٢) (أ)، (ب): «شيخ»، وهو خطأ.
(٣) (ب): «من المقالات التي هي من الغالية».
(٤) (ن)، (م): «بمذهبهم».
(٥) (ن)، (م): «حاجة..».
(٦) «حاجة»: ساقطة من (م)، (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «وفيهم».

ويروون أحاديث مكذوبة من جنس أكاذيب الرافضة، مثل قولهم: لو أحسن أحدكم ظنّه بحجرٍ، نفعه الله به. وقولهم: إذا أعيتكم الأمور، فعليكم بأصحاب القبور. وقولهم: قبر فلان هو الترياق المجرَّب.

ويروون عن بعض شيوخهم أنه قال لصاحبه: إذا كان لك حاجة فتعال إلىٰ
ص ٤٧ قبري واستغث بي ونحو/ ذلك، فإن في المشايخ من يفعل بعد مماته كما كان يفعل في حياته. وقد يستغيث الشخص بواحد منهم، فيتمثل له الشيطان في صورته: إمَّا حيًّا وإما ميِّتاً، وربما قضىٰ حاجته [أو قضىٰ بعض حاجته][(١)]، كما يجري نحو ذلك للنصارىٰ مع شيوخهم، ولعبَّاد الأصنام من العرب والهند والترك وغيرهم.

قيل: هٰذا كله مما نهىٰ الله عنه ورسوله، وكل ما نهىٰ الله عنه ورسوله فهو مذموم منهيٌّ عنه، سواء كان فاعله منتسباً إلىٰ السُّنَّة أو إلىٰ التشيع، ولكن الأمور المذمومة المخالفة للكتاب والسُّنَّة في هٰذا وغيره هي في الرافضة أكثر منها في أهل السنة، [فما يوجد في أهل السنة][(٢)] من الشرِّ ففي الرافضة أكثر منه، وما يوجد في الرافضة من الخير ففي أهل السنة أكثر منه.

١/ ٤٨٤ / وهٰذا حال أهل الكتاب مع المسلمين: فما يوجد في المسلمين شرٌّ إلَّا وفي أهل الكتاب أكثر منه، ولا يوجد في أهل الكتاب خير إلَّا وفي المسلمين أعظم منه.

ولهٰذا يذكر ـ سبحانه ـ مناظرة الكفار من المشركين وأهل الكتاب بالعدل، فإذا ذكروا عيباً في المسلمين لم يبرئهم منه، لكن يبين أن عيوب الكفار أعظم.

كما قال [تعالىٰ][(٣)]: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ ثم قال: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]. وهٰذه الآية نزلت لأنَّ سرية من المسلمين ذُكر أنهم قتلوا ابن الحضرمي في آخر يوم من رجب، فعابهم المشركون بذلك، فأنزل الله هٰذه الآية[(٤)].

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن

---

(١)، (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٣) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

(٤) انظر تفسير الآية، وخبر مقتل عمرو بن الحضرمي في: تفسير الطبري (ط. المعارف، بتحقيق الأستاذ: محمود شاكر) (٤/ ٢٩٩ ـ ٣١٥).

قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ * قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُوْلَئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: ٥٩ ـ ٦٠](١)؛ أي: من لعنه الله وجعل منهم الممسوخين وَعَبَدَة الطاغوت، فـ «جَعَل» معطوف على «لعن»، ليس: وجعل(٢) منهم من عَبَدَ/ الطاغوت، كما ظنَّه بعض الناس، فإنَّ اللفظ لا يدلّ على ذلك والمعنى لا يناسبه، فإن المراد: ذمهم على ذلك لا الإخبار بأن الله جعل فيهم من يعبد الطاغوت؛ إذ مجرد الإخبار بهذا لا ذمَّ فيه لهم(٣)، بخلاف جعله منهم القردة والخنازير فإن ذلك عقوبة منه لهم على ذنوبهم وذلك خزيٌ لهم(٤)، فعابهم بلعنة الله وعقوبته بالشرك الذي فيهم وهو عبادة الطاغوت(٥). ١/ ٤٨٥

والرافضة فيهم مِنْ لعنة الله وعقوبته بالشرك ما يشبهونهم به من بعض الوجوه، فإنه قد ثبت بالنقول المتواترة أن فيهم من يمسخ كما مسخ(٦) أولئك. وقد صنَّف الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد [المقدسي](٧) كتاباً سمَّاه «النهي عن سبِّ الأصحاب، وما ورد فيه من/ الذمّ والعقاب»، وذكر فيه حكايات(٨ معروفة في ١/ ٤٨٦
ذلك، وأعرف أنا حكايات٨) أُخرى لم يذكرها هو.

وفيهم من الشرك والغلوّ ما ليس في سائر طوائف الأمة، ولهذا أظهر ما يوجد الغلو في طائفتين: في النصارى، والرافضة. ويوجد أيضاً في طائفة ثالثة من أهل النُّسك والزهد والعبادة الذين يغلون في شيوخهم ويشركون بهم(٩).

---

(١) (ن)، (م): «وعبد الطاغوت.. الآية». (٢) «وجعل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «لازم لهم فيه»، وهو خطأ. (٤) «لهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) انظر وجوه تأويل هاتين الآيتين في: تفسير الطبري (١٠/ ٤٣٣ ـ ٤٤٤)؛ تفسير القرطبي (ط. دار الكتب، القاهرة ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م)، (٦/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦).
(٦) (ن)، (م): «كما يمسخ».
(٧) «المقدسي»: ساقطة من (ن)، (م). وهو: الإمام العالم الحافظ الحجَّة، محدّث الشام، شيخ السنَّة، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي. ولد سنة ٥٦٩، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٩٠ ـ ١٩٢)؛ شذرات الذهب (٥/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)؛ الذيل لابن رجب (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٤٠) (وذكر من كتبه، ص ٢٣٩: كتاب «النهي عن سبّ الأصحاب» جزء)؛ الأعلام (٧/ ١٣٤).
(٨ ـ ٨): ساقط من (م). (٩) (ن)، (م): «.. ويشركون بهم. والله أعلم».

فصـل

الرد على قوله إنهم يقـولون إن النبـي ﷺ لم ينص على إمامة بل مات عن غير وصية

وأمَّا قوله عن أهل السُّنَّة: إنَّهم يقولون: إنَّ النبي ﷺ لم ينص على إمامة أحد[١]، وإنه مات عن غير وصية[٢].

فالجواب: أن يُقال: ليس هـٰذا قول جميعهم، بل قد ذهبت طوائف من أهل السُّنَّة إلىٰ أن إمامة أبي بكر ثبتت بالنص[٣]، والنزاع في ذلك معروف في مذهب أحمد وغيره [من الأئمة][٤].

١/ ٤٨٧ / وقد ذكر القاضي أبو يعلىٰ[٥] في ذلك روايتين عن [الإمام][٦] أحمد:

إحداهما: أنها ثبتت بالاختيار[٧]. قال: «وبهـٰذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والأشعرية»، وهـٰذا اختيار القاضي أبي يعلىٰ وغيره.

والثانية: أنها ثبتت بالنص الخفي والإشارة [قال][٨]: «وبهـٰذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث»[٩] وبكر بن أخت عبد الواحد[١٠]، والبيهسية من الخوارج[١١].

١/ ٤٨٨ وقال شيخه أبو عبد الله بن حامد[١٢]: «فأمَّا الدليل علىٰ استحقاق أبي/ بكر

(١) (ن): «واحد». (٢) انظر ما سبق في هـٰذا الكتاب (١/ ٧٨).
(٣) في هامش (م) أمام هـٰذا الموضع كُتبَ: «مطلب في ثبوت الخلافة لأبي بكر بالنصّ».
(٤) «من الأئمة»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) (أ)، (ب): «أبو يعلىٰ وغيره».
(٦) «الإمام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ب): «بالإخبار»، وهو خطأ. والمثبت من (ن). وقد ذكر الذهبي في مختصره «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» القراءة الصحيحة، ص ٥١ـ ٥٢، وانظر تعليق ٢ ص ٥١.
(٨) «قال»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) قال القاضي أبو يعلىٰ في كتاب «المعتمد في أصول الدين»، ص ٤١٠: تحقيق د. وديع زيدان حداد، ط. بيروت، ١٩٧٤م: «وطريق ثبوت الخلافة: الاختيار من أهل الحل والعقد وليس طريق ثبوتها النص، وبهـٰذا قال جماعة من أصحاب الحديث والمعتزلة والأشعرية، وروي عن أحمد ـ رحمه الله ـ كلاماً يدل علىٰ أن خلافة أبي بكر ثبتت بالنص الخفي والإشارة، وبهـٰذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث».
(١٠) بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد؛ انظر الكلام علىٰ مذهبه في: مقالات الإسلاميين (١/ ٣١٧ـ ٣١٨)؛ الفَرقُ بين الفِرَق، ص ١٢٩.
(١١) (ن)، (م): «البنهسيَة»، وهو خطأ. وهم: أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر، وهو أحد بني سعد بن ضبيعة. انظر الكلام علىٰ مذهبهم في: مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٧ـ ١٨٢)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١١٣ـ ١١٥).
(١٢) أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، إمام الحنابلة في زمانه، له: «الجامع» في=

الخلافة دون غيره من أهل البيت والصحابة فمن كتاب الله وسنة نبيه».

قال: «وقد اختلف أصحابنا في الخلافة: هل أخذت من حيث النص أو الاستدلال؟ فذهبت طائفة من أصحابنا إلى أن ذلك بالنص، وأنه ﷺ ذكر ذلك نصًّا، وقطع البيان على عينه حتماً. ومن أصحابنا من قال: إن ذلك بالاستدلال الجليّ».

النصوص الدالة على استحقاق أبي بكر الخلافة

قال ابن حامد: «والدليل على إثبات ذلك بالنص أخبار:

من ذلك: ما أسنده البخاري، عن جبير بن مطعم، قال: أتت امرأة إلى النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه. فقالت: أرأيت إن جئت فلم أجدك؟ كأنها تريد الموت. قال: «**إن لم تجديني فأتي أبا بكر**». وذكر [له][1] سياقاً آخر[2] وأحاديث أُخر. قال: «وذلك نص على إمامته».

/ قال: «وحديث سفيان، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر**»[3]. ١/ ٤٨٩

قال[4]: «وأسند البخاري، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول[5]: «**بينا أنا نائم[6] رأيتني على قَلِيبٍ عليها دلو فنزعت منها[7] ما شاء الله، ثم أخذها**

=مذهب الحنابلة، وله: «شرح الخرقي». كانَ شيخاً للقاضي أبي يعلى، كما ذكر ذلك ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ١٧٦ - ١٧٧ (وانظر: ٢/ ١٧١ - ١٧٧، ٢/ ١٩٥)، توفي سنة ٤٠٣هـ. وانظر ترجمته أيضاً في: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٨ - ١٠٧٩)؛ المنتظم (٧/ ٢٦٣ - ٢٦٤)؛ الأعلام (٢/ ٢٠١).

(١) «له»: زيادة في (أ)، (ب).

(٢) الحديث عن جبير بن مطعم - رضي الله عنه - في: البخاري ٥/ ٥ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً)، ٩/ ٨١ (كتاب الأحكام، باب الاستخلاف)، ٩/ ١١٠ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الأحكام التي تُعرف بالدلائل..)؛ مسلم ٤/ ١٨٥٦ - ١٨٥٧ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر..)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٨٢، ٨٣.

(٣) جاء الحديث بهذا اللفظ أحياناً، وجاء أحياناً أخرى بلفظ: «إني لا أدري ما قدر بقائي فيكم فاقتدوا باللذين..» الحديث. والحديث عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - في: سنن الترمذي ٥/ ٢٧١ - ٢٧٢ (كتاب المناقب، باب منه)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن ابن مسعود. هذا حديث حسن»؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٧ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٨٢، ٣٩٩، ٤٠٢. وصحح الألباني الحديث في «صحيح الجامع» (١/ ٣٧٢).

(٤) «قال»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) (أ)، (ب): «قال».

(٦) (ن)، (م): «بين النائم واليقظان».

(٧) (ن): «عنها».

ابن أبي قحافة فنزع منها ذَنُوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له(١)**، ثم استحالت غَرْباً فأخذها عمر بن الخطاب فلم أر عبقرياً يفري فِرِيَّه**(٢)**، حتى ضرب الناس بعَطَن**»(٣).

قال: «وذلك نص في الإمامة».

١/ ٤٩٠ / قال: «ويدلُّ عليه ما أخبرنا أبو بكر بن مالك، وروي عن مسند أحمد، عن حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن عبد الرحمـٰن بن أبي بكرة(٤)، ظ ٤٧ عن أبيه، قال:/ قال رسول الله ﷺ يوماً: «**أيّكم رأى رؤيا**»؟ فقلت: أنا، رأيت يا رسول الله كأن ميزاناً دُلِّيَ من السماء، فوُزِنَت بأبي بكر فرجحتَ بأبي بكر، ثم وزن أبو بكر بعمر فرجح أبو بكر بعمر، ثم وزن عمر بعثمان فرجح عمر بعثمان، ثم رفع الميزان. فقال النبي ﷺ: «**خلافة نبوَّة، ثم يؤتى الله المُلْك لمن**(٥) **يشاء**»(٦).

---

(١) (ب) فقط: «والله يغفر له ضعفه». (٢) (أ)، (ب): «فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر».

(٣) جاء هـٰذا الحديث عن أبي هريرة وعن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهم ـ بألفاظ متقاربة في عدة مواضع من البخاري: ٥/ ٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي لو كنت متخذاً من أمتي خليلاً..)، ٩/ ٣٨ ـ ٣٩ (كتاب التعبير، باب نزع الماء من البئر حتىٰ يروي الناس، باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف، باب الاستراحة في المنام)، ٩/ ١٣٩ (كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة. قول الله تعالىٰ: تؤتي الملك من تشاء..)؛ مسلم ٤/ ١٨٦٠ ـ ١٨٦٢ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر..)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٦٩ (كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ..)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٤٨١٤، ٤٩٧٢، ٥٦٢٩، ٥٨١٧، ٥٨٥٩، ١٦/ ١٠٣ (رقم ٨٢٢٢) ١٧/ ٩ ـ ١٠ (رقم (٨٧٩٤)، المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٤٥٠.
وسيرد الحديث مرة أخرىٰ في هـٰذا الكتاب (١/ ٣١٨). والقليب: هي البئر. وفي فتح الباري ٧/ ٣٨ ـ ٣٩: «أنزع منها: أي أملأ بالدلو. قوله: فنزع ذَنُوباً أو ذنوبين بفتح المعجمة وبالنون وآخره موحدة: الدلو الكبيرة إذا كان فيها الماء.. قوله: وفي نزعه ضعف؛ أي: أنه علىٰ مهل ورفق... قوله: فاستحالت في يده غَرْبا.. أي: دلوا عظيمة. قوله: فلم أر عبقريا.. المراد به كل شيء بلغ النهاية، وأصله أرض يسكنها الجن ضرب بها العرب المثل في كل شيء عظيم.. قوله: يفري... فَرِيَّه..: ومعناه يعمل عمله البالغ... قوله: حتىٰ ضرب الناس بعَطَن..: هو مناخ الإبل إذا شربت ثم صدرت».

(٤) (ن) فقط: «عبد الرحمـٰن بن أبي بكر»، وهو خطأ. (٥) (ن)، (م): «من».

(٦) ورد هـٰذا الحديث في: سنن أبي داود مرتين عن أبي بكرة ـ رضي الله عنه ـ. **الأولى منهما**: رواية صحيحة أولها: «من رأىٰ منكم رؤيا؟..» الحديث. وهو في: سنن أبي داود ٤/ ٢٨٩ (كتاب السنة، باب في الخلفاء)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩ (كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي..)، وقال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن صحيح». وجاء الحديث أيضاً في المستدرك للحاكم ٣/ ٧٠ ـ ٧١ (كتاب معرفة الصحابة)، ٤/ ٣٩٤ (كتاب تعبير الرؤيا)، وقال الحاكم: «هـٰذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه».
والرواية الثانية أولها: «أيكم رأىٰ رؤيا؟»، وفيها الزيادة التي قال النبي ﷺ: «خلافة نبوة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء»، وهي في الصفحة التالية في سنن أبي داود ٤/ ٢٩٠، وقال المحقق عن هـٰذا=

١/ ٤٩١ / قال: «وأسند أبو داود، عن جابر الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: **«رأى الليلة رجل صالح أن أبا بكر نِيطَ برسول الله ﷺ**[(١)]**، ونِيطَ عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر»**. قال جابر: فلما قمنا من عند رسول الله ﷺ قلنا: أما الرجل[(٢)] الصالح فرسول الله ﷺ، وأما نَوْط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه»[(٣)].

قال: «ومن ذلك حديث صالح بن كَيْسَان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: دخل عليٌّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بدئ به[(٤)] فيه، فقال: **«ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً»**. ثم قال: **«يأبى المسلمون إلا أبا بكر»**. وفي لفظ: **«فلا يطمع في هذا الأمر طامع»**. وهذا الحديث في الصحيحين[(٥)].

ورواه من طريق أبي داود الطيالسي، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة قالت: لما ثقل رسول الله ﷺ، قال: **«ادعي لي عبد الرحمن بن أبي بكر لأكتب لأبي بكر كتاباً لا**

=الحديث: إن فيه علي بن زيد وهو ابن جُدعان ولا يحتجّ بحديثه. وجاء الحديث في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٤٤، ٥٠. وانظر: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٦٣، ٥/ ٣٧٦. وسيرد هذا الحديث مرة أخرى في هذا الجزء إن شاء الله ص ٣١٩، ٣٢٠.

(١) «ﷺ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) «الرجل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) الحديث عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٠ (كتاب السُّنَّة، باب في الخلفاء)، وأوله: «أُرِيَ الليلة رجل صالح..» الحديث. وقال الأستاذ المحقق في تعليقه إنه حديث منقطع. والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٥٥؛ المستدرك للحاكم ٣/ ٧١ ـ ٧٢ (كتاب معرفة الصحابة)، وقال الحاكم: «ولعاقبة هذا الحديث إسناد صحيح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ ولم يخرجاه». وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك» ذيل ٣/ ٧٤: «صحيح». وضعف الألباني الحديث في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٤) «به»: ساقطة من (م)، (أ)، (ب).

(٥) (ن)، (م): «في الصحيح». وجاء هذا الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في الصحيحين وفي المسند في عدة مواضع، وأقرب الروايات: الرواية المذكورة هنا هي في المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١٤٤ ونصها: «حدثنا عبد الله حدثني أبي... عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: دخل عليٌّ رسول الله ﷺ في اليوم الذي بدئ فيه، فقلت: وارأساه. فقال: «وددت أن ذلك كان وأنا حيٌّ فهيأتك ودفنتك». قالت: فقلت غَيْرَىٰ: كأني بك في ذلك اليوم عروساً ببعض نسائك. قال: «وأنا وارأساه ادعوا لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، فإني أخاف أن يقول قائل ويتمنى متمن». قال: «وأنا أولى. ويأبى الله عز وجل والمؤمنون إلا أبا بكر». والحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ في: البخاري ٧/ ١١٩ (كتاب المرضى، باب قول المريض إني وجع..)، وقال ابن حجر في «فتح الباري» ١٠/ ١٢٥: «وزاد في رواية عبيد الله: «ثم بدئ في وجهه الذي مات فيه ﷺ»، ٩/ ٨٠ ـ ٨١ (كتاب الأحكام، باب الاستخلاف)؛ مسلم ٤/ ١٨٥٧ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق..)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٤٧، ١٠٦ (وفيها: لكيلا يطمع في أمر أبي بكر طامع..).

يختلف عليه الناس»[(١)]. ثم قال: «معاذ الله أن يختلف المؤمنون في أبي بكر»[(٢)]. وذكر
١/ ٤٩٣ أحاديث/ تقديمه في الصلاة، وأحاديث أُخر لم أذكرها؛ لكونها ليست مما يثبته[(٣)] أهل الحديث.

أدلة ابن حزم على أن الرسول نصَّ على أبي بكر نصًا جليًا

وقال أبو محمد بن حزم في كتابه في[(٤)] «الملل والنِّحَل»[(٥)]: «اختلف الناس في الإمامة بعد رسول الله ﷺ، فقالت[(٦)] طائفة: إنَّ النبي ﷺ لم يستخلف أحداً، ثم اختلفوا[(٧)] فقال بعضهم: [لكن][(٨)] لما استخلف أبا بكر[(٩)] على الصلاة كان ذلك دليلاً على أنه أولاهم بالإمامة والخلافة على الأمر[(١٠)]. وقال بعضهم: لا، ولكن كان أَبْيَنهم[(١١)] فضلاً فقدَّمُوه لذلك.

وقالت طائفة: بل نصَّ رسول الله ﷺ على استخلاف أبي بكر بعده على أمور الناس نصّا جليًّا.

١/ ٤٩٤ قال أبو محمد: «وبهذا نقول لبراهين، أحدها: إطباق الناس كلهم،/ وهم الذين قال الله فيهم: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [سورة الحشر: ٨].

فقد اتفق[(١٢)] هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق وجميع إخوانهم من الأنصار -رضي الله عنهم- على أن سموه خليفة رسول الله ﷺ.

ومعنى الخليفة في اللغة: هو الذي يستخلفه المرء لا الذي يخلفه دون أن يستخلفه [هو][(١٣)]، لا يجوز غير هذا البتة في اللغة بلا خلاف. تقول[(١٤)]: استخلف فلانٌ فلاناً يستخلفه فهو خليفة[(١٥)] ومستخلفه، فإن قام مكانه دون أن

---

(١) «الناس»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) الحديث في مسند أبي داود الطيالسي (طبعة حيدر آباد، ١٣٢١هـ)، ص ٢١٠-٢١١. وفيه: ثم قال: دعيه معاذ الله.. إلخ.
(٣) (ن) فقط: «يبينه».
(٤) «في»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل» والكلام التالي في (٤/ ١٧٦)، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، د. عبد الرحمن عميرة، ط. عكاظ، الرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
(٦) «ف = الفصل»: قد اختلف الناس في هذا فقالت».
(٧) «ثم اختلفوا»: ليست في (ف).
(٨) «لكن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ف): «أبا بكر رضي الله عنه».
(١٠) (ف): «الأمور».
(١١) «أبينهم»: كذا في (م)، (ف)؛ وفي (ن)، (م)، (أ): «أثبتهم».
(١٢) (ف): «أصفق»، وهي بمعنى: اتفق، انظر: اللسان، مادة: (صفق).
(١٣) «هو»: ساقطة من (ن)، (م). وهو في (ب).
(١٤) (ن)، (أ): «يقول)؛ (ب): «يقال».
(١٥) (أ)، (ب): «خليفته».

يستخلفه(١) لم يقل إلَّا: خَلَفَ فلانٌ فلاناً يَخْلُفُه فهو خالف».

قال(٢): «ومحال أن يعنوا بذلك الاستخلاف على الصلاة لوجهين ضروريين:

١/ ٤٩٥ أحدهما: أنه لم(٣) يستحق أبو بكر قط(٤) هٰذا الاسم على/ الإطلاق في حياة رسول الله(٥) ﷺ، وهو حينئذٍ خليفته [على الصلاة](٦)، فصحَّ [يقيناً](٧) أنَّ خلافته المسمَّىٰ بها(٨) هي غير خلافته على الصلاة.

والثاني: أنَّ كل من استخلفه رسول الله ﷺ في حياته؛ كعليٍّ في غزوة تبوك، وابن أم مكتوم في غزوة الخندق، وعثمان بن عفان في غزوة ذات الرقاع، وسائر من استخلفه على البلاد باليمن والبحرين والطائف وغيرها، لم يستحق أحد منهم قط بلا خلاف بين أحد من الأمة(٩) أن يُسمَّىٰ خليفة رسول الله [ﷺ](١٠)، فصحَّ يقيناً بالضرورة التي لا محيد عنها أنها الخلافة(١١) بعده على أمته.

ومن الْمُحَال(١٢) أن يجمعوا على ذلك وهو(١٣) لم يستخلفه نصًّا، ولو لم يكن هٰهنا(١٤) إلَّا استخلافه في الصلاة(١٥)، لم يكن(١٦) أبو بكر أولى بهٰذه التسمية(١٧) مِنْ سَائِرِ مَنْ ذَكَرْنَا»(١٨).

١/ ٤٩٦ / **قال**(١٩): «وأيضاً فإنَّ الرواية قد صحَّت أنَّ(٢٠) امرأة قالت: يا رسول الله، أرأيت إن رجعت فلم(٢١) أجدك؟ كأنها تعني(٢٢) الموت. قال: «**فأتي أبا بكر**».

قال(٢٣): «وهٰذا نصٌّ جليٌّ على استخلاف أبي بكر».

---

(١) (ف): «يستخلفه هو».
(٢) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٣) (م): «لا»، وهو خطأ.
(٤) «قط»: من (م). وفي (ف): «رضي الله عنه قط».
(٥) (ن)، (أ)، (ب): «النبي».
(٦) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «وهو حينئذٍ خليفة»، والصواب ما أثبته وهو الذي في (ف).
(٧) «يقينا»: ساقطة من (ن)، (م). وهي في (ف).
(٨) (ف): «هو بها».
(٩) (ف) ٤/ ١٧٧: «من أحد من الأمة؛ (ن)، (م): «بين أهل العلم».
(١٠) (ف): «.. صلى الله عليه وسلم على الإطلاق». وسقطت «صلى الله عليه وسلم» من (ن).
(١١) (ف): «للخلافة».
(١٢) (ف): «ومن الممتنع».
(١٣) (ف): «وهو عليه السلام».
(١٤) (ن)، (م): «هنا».
(١٥) (ف): «استخلافه إياه على الصلاة».
(١٦) (ف): «ما كان».
(١٧) (ب): «بهٰذا الاسم»؛ (أ): «بهٰذا اسمه»، وهو تحريف.
(١٨) (ف): «من غيره ممن ذكرنا».
(١٩) بعد الكلام السابق في (ف) بجملة هي: وهٰذا برهان ضروري نعارض به جميع الخصوم».
(٢٠) (ف): «بأن».
(٢١) (ف): «ولم».
(٢٢) (ف): «تريد».
(٢٣) بعد الكلام السابق مباشرة.

قـــال(١): «وأيضاً فإن الخبر قد جاء من الطرق الثابتة أن رسول الله ﷺ قال لعائشة(٢) في مرضه الذي تُوفي فيه(٣): «**لقد هممت أن أبعث إلى أبيك وأخيك، وأكتب كتاباً وأعهد عهداً، لكيلا(٤) يقول قائل: أنا أحق، أو يتمنى متمن،(٥ ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر٥)**».

١/٤٩٧ (٦ وروي(٧): «**ويأبى الله ورسوله والمؤمنون [إلا أبا بكر]٦)(٨)**. وروي/ [أيضاً](٩): **ويأبى الله والنبيون إلا أبا بكر**». **قال**(١٠): «فهٰذا نصٌّ جليٌّ على استخلافه ﷺ أبا بكر على ولاية الأمة بعده».

قال(١١): «واحتجَّ من قال: لم يستخلف [أبا بكر](١٢) بالخبر المأثور عن عبد الله ابن عمر عن عمر(١٣)، أنَّهُ قال: إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني - يعني أبا بكر - وإلَّا أستخلف فلم يستخلف من هو خير مني، يعني: رسول الله ﷺ. وبما روي عن عائشة [رضي الله عنها](١٤) إذ(١٥) سئلت: من كان رسول الله ﷺ مستخلفاً لو استخلف؟»(١٦).

١/٤٩٨ / **قال**(١٧): «ومن الْمُحَال(١٨) أن يعارض إجماع الصحابة الذي(١٩) ذكرنا عنهم(٢٠)، والأثران الصحيحان المسندان إلى رسول الله ﷺ من لفظه، بمثل هٰذين

(١) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٢) (ف): «لعائشة رضي الله عنها».
(٣) توفي فيه عليه السلام.
(٤) (ن)، (م): «لئلا».
(٥ـ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦ـ٦): ساقطة من (ف) فقط.
(٧) «وروي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «إلا أبا بكر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) بعد الكلام السابق مباشرة.
(١١) بعد الكلام السابق (ف) بثلاثة أسطر.
(١٢) «أبا بكر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) الحديث عن ابن عمر ﷺ في: البخاري ٩/ ٨١ (كتاب الأحكام، باب الاستخلاف)؛ مسلم ٣/ ١٤٥٤ـ١٤٥٥ (كتاب الإمارة، باب الاستخلاف وتركه)؛ سنن أبي داود ٣/ ١٨٤ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في الخليفة يستخلف)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٤١ (كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث صحيح وقد روي من غير وجه عن ابن عمر»؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ٢٨٤، ٣٢٣، ٣٣٣.
(١٤) «رضي الله عنها»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٥) (أ)، (ب): «أنها».
(١٦) هٰذا الأثر عن عائشة - رضي الله عنها - في: مسلم ٤/ ١٨٥٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر..)، وتمامه فيه: .. قالت: أبو بكر. فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة بن الجراح، ثم انتهت إلى هٰذا. والأثر بمعناه في: المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٦٣.
(١٧) بعد الكلام السابق مباشرة في (ف).
(١٨) (ف): «فمن المحال».
(١٩) (ن)، (م): «الذين».
(٢٠) «عنهم»: ليست في (ن).

الأثرين الموقوفين على عمر وعائشة[١] - رضي الله عنهما -[٢] مما لا تقوم به[٣] حجَّة ظاهرة[٤]، من أنَّ[٥] هـٰذا الأثر خفي على عمر[٦] كما خفي عليه كثير من أمر رسول الله ﷺ كالاستئذان[٧]/ وغيره، أو أنه[٨] أراد استخلافاً بعهد مكتوب، ١/ ٤٩٩ ونحن نقرّ أن استخلاف أبي بكر[٩] لم يكن بعهد[١٠] مكتوب.

وأمَّا الخبر في ذلك عن عائشة[١١] فكذلك أيضاً[١٢]. وقد يُخرَّج كلاهما[١٣] على سؤال سائل، وإنَّما الحجَّة في روايتهما لا في قولهما»[١٤].

قلت: والكلام في تثبيت خلافة / أبي بكر وغيره مبسوط في غير هـٰذا الموضع، ص ٤٨ وإنَّما المقصود هنا: البيان لكلام الناس في خلافته: هل حصل عليها نصّ جليّ أو نص خفيّ؟[١٥] وهل ثبتت بذلك أو بالاختيار من أهل الحل والعقد؟

فقد تبيَّن أن كثيراً من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي، وحينئذٍ فقد بطل قدح الرافضي في أهل السنة بقوله: إنهم يقولون: إنَّ النبي ﷺ لم ينص على إمامة أحد، وأنه مات من غير وصية، وذلك[١٦] أنَّ هـٰذا القول لم يقله جميعهم، فإن كان/ حَقًّا فقد قاله بعضهم، وإن كان الحق هو نقيضه فقد قال بعضهم ١/ ٥٠٠ ذلك. فعلى التقديرين لم يخرج الحق عن أهل السنة.

---

(١) (ن)، (م): «عائشة وعمر». (٢) «رضي الله عنهما»: ليست في (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (ف): «يقوم به».
(٤) «ظاهرة»: ساقطة من (ف)، وبدلاً منها عبارة زائدة وهي: «مما له وجه ظاهر».
(٥) (أ)، (ب): «مع أن». والمثبت من (ن)، (ف) ٤/ ١٧٨. وسقطت «أن» من (م).
(٦) (ف): «عمر رضي الله عنه».
(٧) في: البخاري ٨/ ٥٤ - ٥٥ (كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا)، عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمن عليه بيِّنَة. أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أُبيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلَّا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك. وهـٰذا الحديث في: مسلم ٣/ ١٦٩٥ - ١٦٩٦ (كتاب الآداب، باب الاستئذان)؛ الموطأ ٢/ ٩٦٤ (كتاب الاستئذان، باب الاستئذان) بألفاظ مقاربة. وجاء حديث بمعناه قبله مباشرة ٢/ ٩٦٣ عن أبي موسى الأشعري، ونصه: «الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك فادخل، وإلا فارجع».
(٨) (أ)، (ب): «وأنه». (٩) (أ)، (ب): «أن استخلافه».
(١٠) (ف): «بكتاب». (١١) (أ)، (ب): «عائشة رضي الله عنها».
(١٢) (ف): «نصاً»، وهو خطأ. (١٣) (ن)، (م): «كل منهما»؛ (ف): «كلامها».
(١٤) (ف)، (ن): «في روايتها لا في قولها»؛ (م): «في رواتها»، وهو تحريف.
(١٥) (أ)، (ب): «نص خفي أو جلي؟». (١٦) (أ)، (ب): «وكذلك».

قول الراوندية بالنصّ على العباس

وأيضاً، فلو قدّر أن القول بالنص هو الحق لم يكن في ذلك حجة للشيعة، فإن الراوندية[١] تقول بالنص على العباس كما قالوا هم بالنص على عليّ.

قال القاضي أبو يعلى وغيره: «واختلف الراوندية فذهب جماعة منهم إلى أن النبي ﷺ نصَّ على العباس بعينه واسمه، وأعلن ذلك وكشفه وصرَّح به، وأن الأمة جحدت[٢] هذا النص وارتدَّت وخالفت أمر النبي ﷺ[٣] عناداً. ومنهم من قال: إنَّ النص على العباس وولده من بعده إلى أن تقوم الساعة»[٤]، يعني: هو نص خفي.

فهذان قولان للراوندية كالقولين للشيعة، فإنَّ الإمامية تقول: إنَّه نص على
١/ ٥٠١ عليّ [بن أبي طالب] - رضي الله عنه -[٥] من طريق التصريح والتسمية/ بأنَّ هذا هو الإمام من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، والزيدية[٦] تخالفهم في هذا.

ثم من الزيدية من يقول: إنَّما نص عليه بقوله: **«من كُنْتُ مولاه فعليٌّ مولاه»**[٧]،

(١) سبقت الإشارة من قبل (١/ ٩). إلى الروانديه القائلين بإمامة العباس بن عبد المطلب وإلى ما ذكره الأشعري عنهم في المقالات (١/ ٩٤)، والرازي في: اعتقادات فِرَق المسلمين والمشركين، ص ٦٣. وسيرد بعد قليل كلام ابن حزم عنهم في الفِصَل ٤/ ١٥٤.

(٢) (أ)، (ب): «كفرت».

(٣) (أ)، (ب): «أمر الرسول ﷺ».

(٤) يقول القاضي أبو يعلى في كتابه «المعتمد في أصول الدين» ص ٢٢٣: «وذهب قوم من الراوندية إلى أن النص على العباس وولده من بعده إلى أن تقوم الساعة».

(٥) (ن)، (م): «عليّ رضي الله عنه»؛ (أ)، (ب): «علي بن أبي طالب».

(٦) (ن)، (م): «والراوندية»، وهو خطأ. وسبق الكلام على الزيدية (انظر مثلاً: ١/ ٢٢)؛ (وانظر: ١/ ٢٣). وانظر عنهم أيضاً: مقالات الإسلاميين (١/ ١٢٩ - ١٤١)؛ الملل والنحل (١/ ١٣٧ - ١٤٣)؛ الفَرْق بين الفِرَق، ص ١٩، ٢٢ - ٢٥.

(٧) الحديث في: سنن الترمذي ٥/ ٢٩٧ (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب..)، ونصه: حدَّثنا محمد بن بشار.. قال: سمعت أبا الطفيل يحدّث عن أبي سريحة أو زيد بن أرقم - شك شعبة - عن النبي ﷺ قال: «من كنت مولاه فعليّ مولاه». قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب. وروى شعبة هذا الحديث عن ميمون أبي عبد الله عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ نحوه. وأبو سريحة هو: حذيفة بن أَسيد صاحب النبي ﷺ». وصحح الألباني الحديث في تعليقه على «مشكاة المصابيح» للتبريزي ٣/ ٢٤٣، وعلَّق على عبارة، شك شعبة، بقول: «قلت: وهو في المسند عن زيد بدون شك». كما صحح الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٥/ ٢٥٣. والحديث عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - في: سنن ابن ماجه ١/ ٤٥ (المقدمة، فضل علي...)؛ المسند (ط. المعارف) عن عليّ - رضي الله عنه -: الأرقام ٦٤١ (ضعف أحمد شاكر سنده)، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٦١، ٩٦٤ (ضعف أحمد شاكر سنده)، ١٣١٠، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -، رقم ٢٠٦٢، (ط. الحلبي) عن البـراء - رضي الله عنه - ٤/ ٢٨١، عن زيد بن أرقم - رضي الله عنه - ٤/ ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٢ - ٢٧٣، عن بريدة - رضي الله عنه - ٥/ ٣٦١، عن خمسة أو ستة من=

و«أنت مني بمنزلة هارون من موسى»(١)، وأمثال ذلك من النصّ/ الخفيّ الذي يحتاج ١/ ٥٠٢
إلىٰ تأمّل لمعناه. وحكىٰ عن الجارودية من الزيدية(٢) أنَّ النبي ﷺ نصَّ علىٰ عليٍّ بصفة لم تكن توجد إلَّا فيه، لا من جهة التسمية.

فدعوىٰ الراوندية في النصّ من جنس دعوىٰ الرافضة، وقد ذُكِر في الإمامية أقوال أُخَر.

قال [أبو محمد] بن حزم(٣): «اختلف القائلون بأن الإمامة(٤) لا تكون(٥) إلَّا
في صليبة(٦) قريش، فقالت طائفة: هي جائزة/ في جميع ولد فهر بن مالك بن ١/ ٥٠٣
النضر(٧)؛ وهٰذا قول أهل السنة وجمهور المرجئة(٨) وبعض المعتزلة.

وقالت طائفة: لا تجوز الخلافة إلَّا في ولد العباس [بن عبد المطلب](٩)، وهم الراوندية(١٠).

وقالت طائفة: لا تجوز [الخلافة](١١) إلَّا في ولد علي بن أبي طالب(١٢).

= الصحابة ٥/ ٣٦٦، عن زيد بن أرقم ٥/ ٣٧٠، عن أبي أيوب الأنصاري مع طائفة من الأنصار ٥/ ٤١٩. وجاء الحديث في كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل [تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس)، إصدار جامعة أم القرىٰ ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م) الأرقام: ٩٤٧، ٩٥٩، ١٠٠٧، ١٠٢١، ١٠٤٨، ١١٦٧، ١١٧٧، ١٢٠٦).

(١) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن سعد بن أبي وقاص ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٥/ ١٩ (كتاب فضائل أصحاب النبي . . . ، باب مناقب علي بن أبي طالب)؛ مسلم ٤/ ١٨٧١ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب)؛ سنن الترمذي ٥/ ٣٠١ـ٣٠٢ (كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٢ـ٤٣، ٤٥ (المقدمة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل عليّ بن أبي طالب . .)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٩٧. والحديث في «فضائل الصحابة» الأرقام: ٩٥٤، ٩٥٧، ١٠٣٠، ١٠٤٥، ١٠٩١، ١١٤٣، ١١٥٣.

(٢) (ن)، (م): «الجارودية والزيدية»، وهو خطأ. والجارودية: هم فرق الزيدية، وينتسبون إلىٰ من يعرف بأبي الجارود. انظر عن مذهبهم: مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٣ـ١٣٥)؛ الملل والنِّحَل (١/ ١٤٠ـ١٤١)؛ الفَرْقُ بين الفرَق، ص ٢٢ـ٢٤.

(٣) (ن)، (م): «ابن حزم». والكلام التالي في (ف) ٤/ ١٥٤. وأوله في (ف): «واختلف».

(٤) (ن): «الإمامية»، وهو تحريف. (٥) (ف): «لا تجوز».

(٦) (ف) ٤/ ١٥٤: «صلبة»؛ (أ)، (ب): «صبية»، والصواب ما أثبتناه. وهو الذي في (ن)، (م). والمعنىٰ: أن الإمامة لا تكون إلَّا في قرشي خالص النسب. وفي «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة: «صلب»: عربي صليب: خالص النسب.

(٧) (ف): «فهر بن مالك» فقط. (٨) (ن)، (م): «جمهور أهل السنة والمرجئة».

(٩) «بن عبد المطلب»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (ف): «وهو قول الراوندية».

(١١) «الخلافة»: ساقطة من (ن)، (م). (١٢) (ن)، (م): «عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه».

وقالت طائفة: لا تجوز [الخلافة][(١)] إلَّا في ولد جعفر بن أبي طالب[(٢)] [(٣)] ثم قصروها[(٤)] على عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب[(٣)]. وبلغنا عن بعض بني
١/٥٠٤ الحارث بن عبد المطلب أنه كان/ يقول: لا تجوز الخلافة إلَّا لبني[(٥)] عبد المطلب خاصة، ويراها في جميع ولد[(٦)] عبد المطلب، وهم: أبو طالب، وأبو لهب، والعباس، والحارث»[(٧)].

قال[(٨)]: «وبلغنا[(٩)] [عن رجل كان بالأردن يقول: لا تجوز الخلافة إلَّا في بني عبد شمس[(١٠)]، وكان له[(١١)] في ذلك تأليف مجموع».

قال[(١٢)]: «ورأينا[(١٣)] كتاباً مؤلفاً لرجل من ولد عمر بن الخطاب[(١٤)] يحتجّ فيه أن[(١٥)] الخلافة لا تجوز إلَّا في ولد أبي بكر وعمر خاصة[(١٦)]»، وسيأتي تمام الكلام على تنازع الناس في الإمامة إن شاء الله تعالى.

والمقصود هنا: أنَّ أقوال الرافضة معارضة بنظيرها، فإن دعواهم النص على عليٍّ، كدعوى أولئك النص على العباس، وكلا القولين مما يعلم فساده بالاضطرار،
١/٥٠٥ ولم يقل أحد من أهل العلم شيئاً من هٰذين القولين،/ وإنَّما ابتدعهما أهل الكذب كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه، ولهٰذا لم يكن أهل الدين من ولد العباس وعليّ يدَّعُون هٰذا ولا هٰذا، بخلاف النص على أبي بكر فإن القائلين به طائفة من أهل

(١) «الخلافة»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه».
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب). وترجمة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب في: لسان الميزان (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥)، وفيها (ص٣٦٤): قال أبو نعيم في تاريخه: قدم المداين متغلباً عليها أيام مروان بن محمد ومعه أبو جعفر المنصور، فبقي من سنة (٢٨) إلى انقضاء سنة (٢٩)، ثم هرب إلى خراسان فسجنه أبو مسلم إلى أن مات مسجوناً سنة إحدى وثلاثين ومائة. ثم نقل ابن حجر عن ابن حزم قوله: كان عبد الله بن معاوية رديء الدين معطلاً يصحب الدهرية».
(٤) (ف): «ثم قصورها»، وهو تحريف.
(٥) (ف): «إلا في بني». (٦) (أ)، (ب): «بني».
(٧) (ف): «والحارث والعباس، وهم عموم النبي ﷺ، وأبو طالب اسمه عبد مناف، وأبو لهب هو عبد العزى..» سيرة ابن هشام (١/ ١١٣)، طبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.
(٨) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٩) بعد كلمة «وبلغنا» يوجد سقط كبير في (ن) سنشير إلى نهايته فيما بعد إن شاء الله.
(١٠) (ف): «إلا في بني أمية بن عبد شمس»؛ (م): «إلا في أولاد عبد شمس».
(١١) عند عبارة «وكان له» يبدأ سقط كبير في (م)، وينتهي مع نهاية سقط (ن).
(١٢) بعد الكلام السابق مباشرة. (١٣) (ف): «وروينا».
(١٤) (ف): «بن الخطاب رضي الله عنه». (١٥) (ف): «بأن».
(١٦) (ف): «إلا لولد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما».

العلم، وسنذكر إن شاء الله تعالىٰ فصل الخطاب في هٰذا الباب.

لكن المقصود أن لهم أدلَّة وحججاً من جنس أدلة المستدلين في موارد النزاع، ويكفيك أن أضعف ما استدلُّوا به استدلالهم بتسميته خليفة رسول الله ﷺ، فإنه قد تقدَّم أن القائلين بالنص علىٰ أبي بكر منهم من قال بالنص الخفيّ، ومنهم من قال بالنص الجليّ.

وأيضاً، فقد روىٰ ابن بطة(١) بإسناده، قال: حدَّثنا أبو الحسن بن أسلم الكاتب(٢)، حدَّثنا الزعفراني(٣)، حدَّثنا يزيد بن هارون(٤) حدَّثنا المبارك بن فضالة(٥)، أنَّ عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير/ الحنظلي(٦) إلىٰ الحسن ١/ ٥٠٦
فقال: هل كان رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر؟ فقال: أوفي شك صاحبك؟ نعم، والله الذي لا إلٰه إلَّا هو استخلفه، لهو أتقىٰ من أن يتوثَّب عليها. قال ابن المبارك: استخلافه هو أمره أن يصلي بالناس، وكان هٰذا عند الحسن استخلافاً».

قال: «وأنبأنا أبو القاسم عبد الله بن محمد(٧)، حدَّثنا أبو خيثمة زهير بن حرب(٨)، حدَّثنا يحيىٰ بن ....

---

(١) المتوفىٰ سنة ٣٨٧هـ، وسبق الكلام عليه (١/ ٣٨). (٢) لم أجده فيما بين يدي من المراجع.

(٣) أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني من أعيان أصحاب الشافعي، وقد توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٨ـ٣١٩)؛ الأنساب للسمعاني، ص ٢٧٤؛ اللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٥٠٢).

(٤) المتوفىٰ سنة ٢٠٦هـ، وسبقت ترجمته (١/ ٣٨).

(٥) ترجمته في: ميزان الاعتدال (٢/ ٥ـ٦). وفيها: قال يحيىٰ بن معين: صالح. وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال: حدَّثنا، فهو ثبت. وقال النسائي وغيره: ضعيف. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة. وتوفي سنة ١٦٤ أو ١٦٥ أو ١٦٦ هـ علىٰ ثلاث روايات. وذكره ابن العماد (شذرات الذهب ١/ ١٥٩ـ٢٦٠) في وفيات سنة ١٦٤هـ. وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ١٨٨).

(٦) محمد بن الزبير التميمي الحنظلي البصري. في: ميزان الاعتدال (٣/ ٥٧): عن أبيه، والحسن، وعمر بن عبد العزيز... قال النسائي: ضعيف. وقال ابن معين: لا شيء، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي في حديثه إنكار، وقال البخاري: روىٰ عن حماد بن زيد، منكر الحديث، وفيه نظر. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ١٦٧)؛ الخلاصة للخزروجي، ص ٢٨٧.

(٧) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم بن بنت أحمد بن منيع البغوي، أورد الذهبي طعن ابن عدي وغيره فيه، ولكنه دافع عنه وقال في آخر ترجمته (ميزان الاعتدال ٢/ ٧٢): قلت: الرجل ثقة مطلقاً، وانظر: لسان الميزان (٣/ ٣٣٨ـ٣٤١). وقد توفي البغوي سنة ٣١٧هـ. وهو من شيوخ ابن بطة. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ١٩٠ـ١٩٢، ٢/ ١٤٤).

(٨) زهير بن حرب بن شداد الحرشي أبو خيثمة النسائي. ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٤٢ـ٣٤٤)، وفيها: وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وروىٰ له النسائي. مات سنة ٢٣٤هـ.

١/ ٥٠٧ سليم[١]، حدَّثنا جعفر بن/ محمد[٢]، عن أبيه[٣]، عن عبد الله بن جعفر[٤] قال: ولينا أبو بكر فخير خليفة أرحمه بنا وأحناه علينا[٥]. قال: وسمعت معاوية بن قرّة[٦] يقول: إن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر»[٧].

ثم القائلون بالنص على أبي بكر منهم من قال بالنص الجليّ، واستدلُّوا على
١/ ٥٠٨ ذلك باتفاق الصحابة على تسميته خليفة رسول الله/ ﷺ. قالوا[٨]: والخليفة إنَّما يُقال لمن استخلفه غيره، واعتقدوا أن الفعيل بمعنى المفعول، فدلَّ ذلك على أن النبي ﷺ استخلف[٩] على أمته.

والذين نازعوهم في هذه الحجة قالوا: الخليفة يُقال لمن استخلفه غيره، ولمن خلف غيره، فهو فعيل بمعنى فاعل، كما يُقال: خلف فلان فلاناً. كما قال النبي ﷺ

(١) يحيى بن سليم الطائفي الحذاء الخزاز، المتوفى سنة ١٩٥هـ، وثقه البعض وضعفه آخرون، ترجمته في: ميزان الاعتدال (٣/ ٢٩٢)؛ تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٦-٢٢٧). وقد يكون الصواب: يحيى ابن سعيد، وهو يحيى بن سعيد القطان، المتوفى سنة ١٤٣ أو ١٤٤ أو ١٤٦هـ. ترجمته في: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢١-٢٢٤). وفي ترجمة جعفر الصادق (تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣): وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وهو من أقرانه... وقال يحيى بن المديني: سئل يحيى بن سعيد عنه فقال: في نفسي منه شيء ومجالد أحبّ إليَّ منه، قال: وأملى عليَّ جعفر الحديث الطويل، يعني: في الحج.

(٢) جعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي أبو عبد الله، المعروف بـ«جعفر الصادق». قال عنه الذهبي (ميزان الاعتدال ١/ ١٩٢): أحد الأئمة الأعلام، بر صادق كبير الشأن، لم يحتج به البخاري... وقال أبو حاتم: ثقة لا يسأل عن مثله. وترجمته في: تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٣-١٠٥)، وفيها: أنه مات سنة ١٤٨هـ.

(٣) محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو جعفر الباقر... روى عن أبيه.. وروى عنه: ابنه جعفر، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وليس يروي عنه من يحتج به... والأصح أنه مات سنة أربع عشرة (ومائة). ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٠-٣٥٢).

(٤) عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، أبو محمد وأبو جعفر، وهي أشهر. مات سنة ثمانين... ترجمته في: الإصابة لابن حجر (٢/ ٢٨٠-٢٨١).

(٥) هنا ينتهي سقط كبير في (ن)، وهو الذي يبدأ بعد كلمة: «وبلغنا» (ص ٥٠٤ س ٤). ويوجد بدلاً منه في (ن) هذه الجملة: «قال: وبلغنا عن الحسن يحلف بالله أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر».

(٦) معاوية بن قرة بن إياس بن هلال بن رباب المزني، أبو إياس البصري. ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢١٦-٢١٧)، وفيها: عن يحيى بن معين: ثقة. وكذا قال العجلي والنسائي وأبو حاتم. وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال مطر الأعنق عن معاوية بن قرة: لقيت من الصحابة كثيراً، منهم خمسة وعشرون من مزينة. قال خليفة وغيره: مات سنة ثلاث عشرة ومائة.

(٧) هنا ينتهي سقط (م)، ويوجد بدلاً منه: «وكان له في الحسن يحلف بالله أن رسول الله ﷺ استخلف أبا بكر».

(٨) (ن)، (م): «قال». (٩) (ن)، (م): «استخلفه».

في الصحيحين[(١)] : «مَنْ جَهَّزَ غازياً فَقَد غزَا، ومن خلَفَهُ في أهله بِخَيْرٍ فَقَد غَزَا»[(٢)] . وفي الحديث الآخر : «اللَّهُمَّ أنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ والخليفةِ في الأهلِ، اللَّهُمَّ اصْحَبنا في سَفَرِنَا واخْلُفْنَا في أهْلِنا[(٣)]» .

١/ ٥٠٩ / وقال تعالىٰ : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَات﴾ [سورة الأنعام: ١٦٥] . وقال تعالىٰ : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلائفَ فِي الأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة يونس: ١٤][(٤)] . وقال تعالىٰ : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سورة البقرة: ٣٠] . وقال : ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ [سورة ص: ٢٦][(٥)] ؛ أي : خليفة عمن قبلك من الخلق، ليس المراد أنه[(٦)] خليفة عن الله، وأنه من الله كإنسان العين من العين، كما يقول ذلك بعض الملحدين القائلين بالحلول والاتحاد، كصاحب «الفتوحات المكية»، وأنه الجامع لأسماء الله الحسنىٰ، وفسَّرُوا بذلك قوله تعالىٰ : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [سورة البقرة: ٣١][(٧)]

---

(١) (أ)، (ب): «في الحديث الصحيح».

(٢) الحديث عن زيد بن خالد ـ رضي الله عنه ـ في : البخاري ٤/ ٢٧ (كتاب الجهاد، باب فضل من جهز غازياً)؛ مسلم ٣/ ١٥٠٦ ـ ١٥٠٧ (كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي . . .)؛ سنن أبي داود ٣/ ١٨ (كتاب الجهاد، باب ما يجزئ من الغزو)؛ سنن الترمذي ٣/ ٩١ ـ ٩٢ (كتاب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن جهز غازياً)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١١٥، ١١٦، ١١٧، ٥/ ١٩٣ .

(٣) (أ)، (ب): «أهلينا». والحديث بهذا اللفظ هو الجزء الأول من حديث عن عبد الله بن سَرْجِس رضي الله عنه في : سنن الترمذي ٥/ ١٦١ (كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافراً)، وقال الترمذي : «هذا حديث حسن صحيح». وهو جزء من حديث آخر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في : سنن الترمذي ٥/ ١٦٥ (كتاب الدعوات، باب ما جاء فيما يقول إذا ركب دابة) وأول الحديث : عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان إذا سافر فركب راحلته كبّر ثلاثاً وقال : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنقَلِبُونَ﴾ . ثم يقول : اللهم إني أسألك في سفري هذا . . الحديث . وقال الترمذي : «هذا حديث حسن». وهذا الحديث الآخر في المسند (ط. المعارف) ٩/ ١٣٨ ـ ١٣٩ . وجاء الجزء الأول من هذه العبارات وهو قول النبي ﷺ : «اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل» في أحاديث كثيرة، منها حديث عن ابن عمر في : مسلم ٢/ ٩٧٨ (كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره)؛ المسند (ط. المعارف) ٩/ ١٨٥ . ومنها حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في : سنن الترمذي ٥/ ١٦٠ (كتاب الدعوات، باب ما يقول إذا خرج مسافراً)؛ المسند (ط. المعارف) ١٨/ ٢١ ـ ٢٢، (ط. الحلبي) ٢/ ٤٣٣ . ومنها حديث عن ابن عباس في : مسند أحمد (ط. المعارف) ٤/ ٨٧، ٢٥٥ .

(٤) في (ن)، (م) ورد جزء من ألفاظ الآيتين فقط .

(٥) في (ن)، (م) جاء جزء من الآية حتىٰ قوله تعالىٰ : « . . في الأرض».

(٦) (ن)، (م): «ليس المراد به . .».

(٧) هذه الآراء يذكرها صاحب كتاب «الفتوحات المكية»، وهو ابن عربي في كتابه «فصوص الحكم»، تحقيق الدكتور أبي العلا عفيفي، ص ٤٩ ـ ٥١، القاهرة، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م، حيث يقول : «فسمىٰ هذا المذكور إنساناً وخليفة؛ فأما إنسانيته فلعموم نشأته وحصره الحقائق كلها، وهو للحق بمنزلة إنسان العين من العين الذي يكون به النظر وهو المعبر عنه بالبصر، فلهذا سمي إنساناً . . . فظهر جميع ما في الصورة الإلهية من الأسماء في هذه النشأة الإنسانية فحازت رتبة الإحاطة والجمع =

١/ ٥١٠ وأنه مثل الله الذي نفىٰ عنه/ الشبه(١) بقـوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١](٢)، إلىٰ أمثال هـٰذه المقالات التي فيها من تحريف المنقول(٣) وفساد المعقول ما ليس هـٰذا موضع بسطه(٤).

والمقصود هنا: أن الله لا يخلفه غيره، فإن الخلافة إنَّما تكون عن غائب، وهو سبحانه شهيد مدبر لخلقه لا يحتاج في تدبيرهم إلىٰ غيره، وهو [سبحانه](٥) خـالق الأسباب والمسببات جميعاً، بل هو سبحانه يخلف عبده المؤمن إذا غاب عن أهله. ويروىٰ(٦) أنه قيل لأبي بكر: يا خليفة الله. فقال: بل أنا خليفة رسول الله، وحسبي ذاك.

١/ ٥١١ الأحاديث الدالة على ثبوت خلافة أبي بكر

وقـالت طائفـة: بل ثبـتت بالنص المذكـور في الأحـاديث التي تقـدّم/ [إيراد بعضـها](٧)، مثل قوله في الحديث الصحيح: لما جاءته المرأة(٨) تسأله عن أمر، فقالت: أرأيت إن لم أجدك؟ كأنها تعني الموت، فقال: **«ائتي أبا بكر»**(٩). ومثل(١٠) قوله ﷺ(١١) في [الحديث] الصحيح لعائشة [رضي الله عنها](١٢): **«ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس بعدي»**. ثم قـال: **«يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»**(١٣).

ومثله قوله في [الحديث] الصحيح(١٤): «رأيت(١٥) **كأني على قَلِيب أنزع منها، فأخذها ابن أبي قحافة فنزع ذَنُوباً أو ذَنُوبَيْنِ، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غَرْباً فلم أر عبقرياً [من الناس](١٦) يفري فَرِيَّهُ حتى ضرب(١٧) الناس بعَطَنٍ»**(١٨).

= بهـٰذا الوجود. . إلخ».
(١) (ن)، (م): «الشبهة»، وهو خطأ.
(٢) انظر كلام ابن عربي عن هـٰذه الآية، وعن التشبيه والتنزيه في «فصوص الحكم» (١/ ٦٨ - ٧١).
(٣) (ن)، (م): «القول».
(٤) (ن)، (م): «ما ليس هـٰذا موضعه».
(٥) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «وروىٰ».
(٧) (ن)، (م): «في الأحاديث المتقدمة».
(٨) (ن): «امرأة».
(٩) ورد هـٰذا الحديث من قبل مرتين (ص ٣٠٥، ٣٠٩)، وسبق الكلام عليه (ص٣٠٥، ت ٢).
(١٠) (ن)، (م): «ومثله».
(١١) «ﷺ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «في الصحيح لعائشة».
(١٣) ورد هـٰذا الحديث من قبل (ص ٣٠٧، ٣٠٧-٣٠٨)، وسبق الكلام عليه (ص ٣٠٧، ت ٥)، وورد مع اختلاف في اللفظ من رواية الطيالسي (ص ٣٠٧-٣٠٨).
(١٤) (ن)، (م): «ومثله في الصحيح»؛ (ب): «ومثل قوله في الحديث الصحيح».
(١٥) «رأيت»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٦) «من الناس»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) (ن)، (م)، (أ): «صدر».
(١٨) سبق الكلام على هـٰذا الحديث، ص ٣٠٦.

/ ومثل قوله: «**مُرُوا أبا بكر فليصلِّ بالناس**». وقد / رُوجع في ذلك مرة بعد مرة، ١/ ٥١٢ ظ ٤٨
فصلَّىٰ بهم مدة مرض النبي ﷺ من يوم الخميس إلىٰ يوم الخميس إلىٰ يوم الاثنين، وخرج النبي ﷺ مرة فصلَّىٰ بهم جالساً، وبقي أبو بكر يصلِّي بأمره سائر الصلوات، وكشف الستارة يوم مات وهم يصلُّون خلف أبي بكر فسرّ بذلك[١]، وقد قيل: إنَّ آخر صلاة صلَّاها النبي ﷺ كانت خلف أبي بكر، وقيل: ليس كذلك.

ومثل قوله في [الحديث][٢] الصحيح علىٰ منبره: «**لو كنت متخذاً من أهل[٣] الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، لا يبقين في المسجد خوخة إلا سُدَّت إلا خوخة أبي بكر**»[٤].

١/ ٥١٣ / وفي سنن أبي داود وغيره من حديث الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة: أنَّ النبي ﷺ قال ذات يوم: «**من رأى[٥] منكم رؤيا؟**». فقال رجلٌ: أنا رأيت كأن ميزاناً نزل[٦] من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرجحت أنت بأبي بكر، ثم وزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان فرجح عمر، ثم رفع الميزان. فرأيت

---

(١) هٰذه الأخبار جاءت في كتب السيرة. انظر مثلاً: سيرة ابن هشام (٤/ ٢٩٨-٣٠٦)؛ جوامع السيرة لابن حزم، ص ٢٦٢-٢٦٥، وجاءت بعض هٰذه الأخبار في كتب السنة في أحاديث عن عائشة وأنس -رضي الله عنهما-. انظر مثلاً: البخاري ١/ ١٣٩-١٤٠ (كتاب الأذان، باب من أسمع الناس تكبير الإمام)، ١/ ١٤٧ (كتاب الأذان، باب هل يلتفت لأمر ينزل به..)، ٢/ ٦٣ (كتاب التهجد، باب من رجع القهقري في صلاته)، ٤/ ١٤٩-١٥٠ (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالىٰ: لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين)، ٦/ ١٢-١٣ (كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته)، ٩/ ٩٧-٩٨ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والنزاع في العلم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٦١، ٦/ ٩٦.

(٢) «الحديث»: زيادة في (أ)، (ب). (٣) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) جاء الحديث في قسمه الأول إلىٰ قول النبي: «لاتخذت أبا بكر خليلاً»، في مواضع كثيرة عن عددة من الصحابة، وأما الحديث بهٰذه الألفاظ فقد جاء عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- في: البخاري ١/ ٩٦ (كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد)، وأوله: خطب النبي ﷺ فقال: إنَّ اللهَ خيَّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده..» الحديث. وهو في: البخاري ٥/ ٤ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب المهاجرين، باب قول النبي ﷺ: سدُّوا الأبواب إلا باب أبا بكر)؛ مسلم ٤/ ١٨٥٤-١٨٥٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر..)؛ سنن الترمذي ٥/ ٢٧٨ (كتاب المناقب، باب مناقب أبي بكر الصديق)، والحديث فيه عن عائشة. وقال الترمذي «وفي الباب عن أبي سعيد»؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١٨. وفي «فتح الباري» ٧/ ١٤؛ والخوخة: طاقة في الجدار تفتح لأجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلىٰ يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلىٰ مكان مطلوب».

(٥) (ب): «أي»، وهو تحريف ظاهر. (٦) (أ)، (ب): «أنزل».

الكراهية في وجه النبي ﷺ»[1].

ورواه أيضاً من حديث حمَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكرة، عن أبيه، فذكر مثله، ولم يذكر الكراهية. فاستاء لها[2] النبي ﷺ ـ يعني ساءه ذلك ـ فقال: **«خلافة نبوّة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء»**[3]. فبيَّنَ
١/ ٥١٤ [النبيّ][4]/ ﷺ أنَّ ولاية هٰؤلاء خلافة نبوة[5]، ثم بعد ذلك مُلْك، وليس فيه ذكر عليّ؛ لأنَّه لم يجتمع الناس في زمانه بل كانوا مختلفين، لم ينتظم فيه خلافة النبوة ولا الملك.

وروىٰ أبو داود ـ أيضاً ـ من حديث ابن شهاب، عن عمرو بن أبان، عن جابر أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال: **«أرِيَ[6] الليلة رجلٌ صالح أن أبا بكر نيط برسول الله ﷺ، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر»**. قال جابر: فلما قُمْنَا من عند رسول الله ﷺ قُلْنَا: أما الرجل الصالح، فرسول الله ﷺ، وأما المنوط: بعضهم ببعض، فهم ولاة هٰذا الأمر الذي بعث الله به نبيه[7].

وروىٰ أبو داود أيضاً من حديث حمَّاد بن سلمة، عن أشعث بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن سَمُرَة بن جُنْدب، أن رجلاً قال: يا رسول الله، رأيت كأن دلواً أُدلي من السماء، فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها[8] فشرب شرباً ضعيفاً، ثم جاء عمر فأخذ
١/ ٥١٥ بعراقيها[8] فشرب حتىٰ تضلَّع،/ ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها[8] فشرب حتىٰ تضلَّع، ثم جاء علي فأخذ بعراقيها[8] فانتُشِطت فانتضح عليه منها شيء[9].

وعن سعيد بن جُهْمَان، عن سفينة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«خلافة النبوَّة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله مُلْكَه من يشاء»**. أو [قال][10]: **«الملك»**. قال سعيد: قال لي

---

(١) ورد هٰذا الحديث من قبل، ص٣٠٦ـ٣٠٧.
(٢) (ن): «قال فاشتكاها»، وهو تحريف.
(٣) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل، ص ٣٠٧.
(٤) «النبي»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) «نبوة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «رأىٰ».
(٧) سبق الكلام علىٰ هٰذا الحديث ص ٣٠٧. وهو في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٠، وفيها: وأما تنوط.. وفي «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير ٤/ ١٨٢ (ط. القاهرة ١٣١١هـ: «نيط برسول الله ﷺ؛ أي: عُلِّقَ ـ بضم العين وتشديد اللام وكسرها ـ».
(٨) (ن): «بعراقتها»؛ (أ): «بعراقها».
(٩) الحديث في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٠ـ٢٩١. وفي النهاية لابن الأثير ٣/ ٨٨: «العراقي جمع عرقوة الدلو وهي الخشبة المعروضة علىٰ فم الدلو وهما عرقوتان كالصليب... تضلع (النهاية ٣/ ٢٣): أي أكثر من الشرب حتىٰ تمدد جنبه وأضلاعه. وفي اللسان: مادة: «نشط» نشط البئر من الدلو صعداً بغير قامة وهي البكرة... ويقال: نشطت وانتشطت؛ أي: انتزعت.
(١٠) «قال»: زيادة في (أ)، (ب).

سفينة: [أمسك]، مدة(١) أبي بكر سنتان(٢)، وعمر عشر، وعثمان اثنتا عشرة(٣)، وعليّ كذا. قال سعيد: قلت لسفينة: إنَّ هٰؤلاء يزعمون أنَّ عليًا لم يكن بخليفة.
قال: كذبت أَستَاه بني الزرقاء، يعني بني مروان(٤). و[أمثال]/ هٰذه(٥) الأحاديث ١/ ٥١٦
ونحوها مما يستدل بها من قال: إنَّ خلافته ثبتت بالنص.

والمقصود هنا: أنَّ كثيراً من أهل السُّنَّة يقولون(٦): إنَّ خلافته ثبتت بالنص، وهم يسندون ذلك إلىٰ أحاديث معروفة صحيحة. ولا ريب أن قول هٰؤلاء أوجه من قول من يقول: إنَّ خلافة عليّ أو العباس ثبتت بالنص، فإنَّ هٰؤلاء ليس معهم إلَّا مجرد الكذب والبُهْتَان، الذي يعلم بطلانه بالضرورة كل من كان عارفاً بأحوال الإسلام، أو استدلال بألفاظ لا تدلّ علىٰ ذلك، كحديث استخلافه في غزوة تبوك ونحوه ـ مما سنتكلم عليه إن شاء الله تعالىٰ.

فيُقال لهذا: إنْ وجب أن يكون الخليفة منصوصاً عليه، كان القول بهٰذا النص أولىٰ من القول بذاك(٧)، وإن لم يجب هٰذا، بطل ذاك.

والتحقيق: أن النبي ﷺ دلَّ المسلمين علىٰ استخلاف أبي بكر، وأرشدهم إليه بأمور متعددة من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك حامدٍ له، وعزم علىٰ أن يكتب بذلك عهداً، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتاب اكتفاء بذلك، ثم عزم علىٰ ذلك في مرضه يوم الخميس، ثم لما حصل لبعضهم(٨) شك:
هل/ ذلك القول من جهة المرض، أو هو قول يجب اتباعه؟ ترك الكتابة اكتفاءً بما ١/ ٥١٧

---

(١) (ن): «قال لي بنفسه مدة». وسقطت«مدة» من (م). (٢) (ن)، (م)، (أ): «سنتين»، وهو خطأ.
(٣) (ن)، (م): «اثنا عشر»؛ (أ): «اثني عشر».
(٤) الحديث في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٣ (كتاب السنة، باب في الخلفاء)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٤١ (كتاب الفتن، باب ما جاء في الخلافة)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن قد رواه غير واحد عن سعيد بن جهمان ولا نعرفه إلَّا من حديثه)؛ المستدرك للحاكم ٣/ ٧١. وأستاه: جمع است، وفي اللسان، مادة: سته: «الجوهري: والاست العجز، وقد يُراد بها حلقة الدبر، وأصله سته علىٰ فعل بالتحريك، يدل علىٰ ذلك أن جمعه أستاه مثل جمل وأجمال... ويُقال لأرذال الناس: هٰؤلاء الأستاه. والمراد بعبارة سفينة التحقير». وتكلم الأستاذ محب الدين الخطيب (المنتقىٰ من منهاج الاعتدال، ص ٥٧، ت٢) علىٰ سند الحديث وبيَّن ضعفه وأشار إلىٰ عدم تصحيح ابن العربي له في «العواصم من القواصم»، ص ٢٠١، القاهرة، ١٣٧١هـ؛ ولكن الألباني صحح الحديث في «صحيح الجامع الصغير» (٣/ ١١٨).
(٥) (ن)، (م): «وهٰذه». (٦) (ن)، (م): «تقول».
(٧) (أ)، (ب): «بذلك». (٨) (ن)، (م): «لهم».

علم أن الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر [رضي الله عنه][(١)] .

فلو كان التعيين مما يشتبه على الأمة، لبيَّنه النبي[(٢)] ﷺ بياناً قاطعاً للعذر، لكن لما دلتهم[(٣)] دلالات متعددة على أن أبا بكر هو المتعين[(٤)] وفهموا ذلك، حصل المقصود - (* والأحكام يبينها ﷺ تارة بصيغة عامة[(٥)] وتارة بصيغة خاصة*) - ولهٰذا قال عمر [بن الخطاب][(٦)] في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والأنصار: «وليس فيكم من تقطع إليه الأعناق مثل[(٧)] أبي بكر» رواه البخاري ومسلم[(٨)] .

٥١٨/١ / وفي الصحيحين [أيضاً][(٩)] عنه أنه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والأنصار: «أنت[(١٠)] خيرنا وسيدنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ»[(١١)]، ولم ينكر ذلك منهم منكر، ولا قال أحد من الصحابة: إن غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه، ولم ينازع أحد في خلافته إلَّا بعض الأنصار، طمعاً في أن يكون من الأنصار أمير ومن المهاجرين أمير، وهٰذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي ﷺ بطلانه، ثم الأنصار جميعهم بايعوا أبا بكر[(١٢)] إلَّا سعد بن عبادة؛ لكونه هو الذي

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). وخبر مرض الرسول ﷺ يوم الخميس وعزمه على الكتابة واختلاف الصحابة حوله وعدوله عن ذلك، مروي عن ابن عباس في عدة مواضع في صحيح البخاري. انظر: ١/ ٣٠ (كتاب العلم، باب كتابة العلم)، ٤/ ٩٩ (كتاب الجزية والموادعة، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب)، ٦/ ٩-١٠ (كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته)، ٧/ ١٢٠ (كتاب المرضى، باب قول المريض إني وجع...)، ٩/ ١١١-١١٢ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة، باب كراهية الخلاف).

(٢) (أ)، (ب): «رسول الله».

(٣) (أ)، (ب): «دلهم».

(٤) (ن)، (م): «المعين».

(*-*): ساقط من (أ)، (ب).

(٥) (ن): «تامة». والمثبت من (م).

(٦) «بن الخطاب»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) (ن)، (م): «غير».

(٨) هٰذه جملة من خطبة طويلة لعمر - رضي الله عنه - وقد وردت في: البخاري ٨/ ١٦٩ (كتاب الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت)؛ ابن هشام: السيرة النبوية ٣/ ٤٠٩، القاهرة، ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م؛ المسند (ط. المعارف)، جـ١، الأثر ٣٩١ (ص٣٢٦). وقد وجدت في صحيح مسلم ٣/ ١٣١٧ (كتاب الحدود، باب رجم الثيِّب من الزنا) قطعة من خطبة عمر ولكن ليس فيها هٰذه الجملة، وانظر: جامع الأصول لابن الأثير ٤/ ٤٨٠. ويشرح ابن حجر (فتح الباري ١٢/ ١٢٥) معنى الجملة فيقول: «قال الخطابي: يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر... وعبر بقوله: تقطع الأعناق، لكون الناظر إلى السابق تمتد عنقه لينظر، فإذا لم يحصل مقصوده من سبق من يريد سبقه، قيل: انقطعت عنقه».

(٩) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٠) (ن)، (م): «أنه».

(١١) الحديث في: البخاري ٥/ ٧ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب أبي بكر)، ٨/ ١٦٨-١٧١ (كتاب الحدود، باب رجم الحبلى..)؛ المسند (ط. المعارف) ١/ ٣٢٣-٣٢٧.

(١٢) موقف الأنصار واجتماعهم إلى سعد بن عبادة وطلبهم أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير، توضحه الأحاديث المشار إليها في التعليقين السابقين. وانظر: سيرة ابن هشام ٤/ ٣٠٧-٣١٠.

كان يطلب الولاية[١].

١/ ٥١٩ / ولم يقل [قط][٢] أحد من الصحابة: إنَّ النبي ﷺ نصَّ على غير أبي بكر رضي الله عنه[٣]: لا على العباس ولا على عليّ ولا على[٤] غيرهما، ولا ادَّعى العباس ولا عليّ - [ولا أحد][٥] ممن يحبهما - الخلافة لواحد منهما، ولا أنه منصوص عليه. بل ولا قال أحد من الصحابة: إن في قريش من هو أحق بها من أبي بكر: لا من بني

ص ٤٩ هاشم، ولا من غير بني هاشم[٦]. وهـٰذا كله مما / يعلمه[٧] العلماء العالمون[٨] بالآثار والسنن والحديث، وهو معلوم عندهم بالاضطرار.

وقد نقل عن بعض بني عبد مناف، مثل أبي سفيان وخالد بن سعيد[٩]، أنهم

١/ ٥٢٠ أرادوا أن لا تكون الخلافة [إلَّا][١٠] في بني عبد مناف، / وأنهم ذكروا ذلك لعثمان وعلي[١١] فلم يلتفتا[١٢] إلىٰ من قال ذلك؛ لعلمهما وعلم سائر المسلمين أنه ليس في القوم مثل أبي بكر.

ففي الجملة جميع من نقل عنه من الأنصار وبني عبد مناف[١٣] أنه طلب تولية غير أبي بكر، لم يذكر حجة دينية شرعية، ولا ذكر أن غير أبي بكر أحق وأفضل من أبي بكر، وإنَّما نشأ كلامه عن حب لقومه وقبيلته، وإرادة منه أن تكون الإمامة[١٤] في قبيلته.

ومعلوم أن مثل هـٰذا ليس من الأدلة الشرعية ولا الطرق الدينية، ولا هو مما أمر الله[١٥] ورسوله المؤمنين باتباعه، بل هو شعبة[١٦] جاهلية، ونوع عصبية

---

(١) (م): «هو الذي طلب الولاية». وموقف سعد بن عبادة من بيعة أبي بكر يرويه ابن سعد: الطبقات الكبرىٰ، جـ٣، ق٢، ص ١٤٤ - ١٤٥، ط. ليدن، ١٣٢١هـ/ ١٩٠٤م. وانظر ما ذكره ابن كثير من قبول سعد فيما بعد لخلافة أبي بكر في: البداية والنهاية (٥/ ٢٤٧، القاهرة، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م). وسيرد بعد قليل ما نقله ابن تيمية عن مسند أحمد بهـٰذا الصدد.

(٢) «قط»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) «رضي الله عنه»: زيادة في (ن)، (م).

(٤) «على»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) «ولا أحد»: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) (ن)، (م): «ولا من غيرهم».

(٧) (ن): «يعلم».

(٨) (ن)، (م)، (أ): «العاملون».

(٩) خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أبو سعيد. يُقال: إنه خامس من أسلم من الصحابة، واختلف في تاريخ وفاته - رضي الله عنه -، فقيل: استشهد يوم مرج الصفر، وقيل: يوم أجنادين. انظر: الإصابة لابن حجر (١/ ٤٠٦)؛ أُسْد الغابة لابن الأثير (٢/ ٩٧ - ٩٨).

(١٠) «إلا»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) «وعلي»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٢) (ن)، (م): «فلم يلتفت»، وهو خطأ.

(١٣) (أ)، (ب): «من بني عبد مناف».

(١٤) (ن): «الإمارة».

(١٥) (ن)، (م): «أمر الله به..».

(١٦) (ن)، (م): «شيعة».

للأنساب(١) والقبائل. وهـٰذا مما بعث الله محمداً(٢) [صلَّىٰ الله عليه وسلم](٣) بهجره وإبطاله.

وفي الصحيح عنه أنه(٤) قال: «**أربع من أمر الجاهلية في أمتي لن يدعوهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والنياحة على الميت، والاستسقاء بالنجوم**»(٥).

١/ ٥٢١ / وفي المسند عن أُبَيٍّ بن كعب، عن النبي ﷺ أنه قال: «**مَنْ سمعتمُوه يتعزَّى بعزَاء الجاهلية فأعِضُّوه هَنَ أمه ولا تكنوا**»(٦).

وفي السنن عنه أنه قال: «**إنَّ اللَّهَ أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء، الناس رجلان: مؤمن تقي، وفاجر شقي**»(٧).

وأمَّا كون الخلافة في قريش، فلما كان هـٰذا من شرعه ودينه(٨)، كانت

١/ ٥٢٢ النصوص بذلك معروفة منقولة مأثورة يذكرها الصحابة. بخلاف/ كون الخلافة في بطن من قريش أو غير قريش، فإنه لم ينقل أحد من الصحابة فيه نصًّا، بل ولا قال أحد: إنه [كان] في قريش(٩) من هو أحق بالخلافة في دين الله وشرعه من أبي بكر.

---

(١) (ن)، (م): «للإنسان»؛ (أ): «الإنسان». والمثبت من (ب).

(٢) (ن)، (م): «الله به محمداً».

(٣) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٤) (ن)، (م): «وثبت عنه في الصحيحين أنه..».

(٥) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ عن أبي مالك الأشعري ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٢/ ٦٤٤ (كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤؛ المستدرك للحاكم ١/ ٣٨٣؛ الأحاديث الصحيحة للألباني ٢/ ٢٩٩ (حديث رقم ٧٣٤).

(٦) الحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٣٦ عن أُبَيّ بن كعب ـ رضي الله عنه ـ. وفي النهاية لابن الأثير ٤/ ٢٥٦: «ومنه الحديث: من تعزَّىٰ بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا. أي: قولوا له: عض أير أبيك». وفي اللسان: «هَنُ المرأة: فرجها».

(٧) الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ٤/ ٤٥٠ (كتاب الأداب، باب في التفاخر بالأحساب) ونصه: «إنَّ الله عز وجل قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباء، مؤمن تقي، وفاجر شقي، أنتم بنو آدم، وآدم من تراب، ليَدَعن رجَالٌ فخرهم بأقوام، إنَّما هم فحم من فحم جهنم، أو ليكونن أهون علىٰ الله من الجِعْلان التي تدفع بأنفها النتن». وفي اللسان: (مادة: عبب): «والعُبِّيَّة والعِبِّيَّة: الكبر والفخر... وعبية الجاهلية: نخوتها. وفي الحديث: إنَّ الله وضع عنكم عُبية الجاهلية وتعظيمها بآبائها: يعني: الكبر». وقال شارح سنن أبي داود: «والجعلان: جمع جعل ـ بزنة صرد ـ وهي دويبة سوداء تدير الخراء بأنفها». والحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ في: سنن الترمذي ٥/ ٣٩٠، ٣٩١ (كتاب المناقب، باب في ثقيف وبني حنيفة». وقال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن»؛ المسند (ط. المعارف) ١٦/ ٣٠٠ (وصححه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ). وحسَّن الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٢/ ١١٩.

(٨) (م): «من دينه وشرعه».

(٩) (ن)، (م): «أحد أن في قريش».

ومثل هـٰذه الأمور كلما تدبرها العالم، وتدبّر(١) النصوص الثابتة وسير(٢) الصحابة، حصل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن قلبه أنه كان من الأمور المشهورة عند المسلمين أن أبا بكر مقدَّمٌ على غيره، وأنه كان عندهم أحق بخلافة النبوة، وأن الأمر في ذلك بيّنٌ ظاهر عندهم، ليس فيه اشتباه عليهم، ولهـٰذا قال [رسول الله](٣) ﷺ: «**يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**».

ومعلوم أنَّ هـٰذا العلم الذي عندهم بفضله وتقدّمه، إنَّما استفادوه من النبي ﷺ بأمور سمعوها وعاينوها، [و] حصل(٤) بها لهم من العلم ما علموا [به](٥) أنَّ الصدِّيق أحق الأمة بخلافة نبيهم، وأفضلهم عند نبيهم، وأنه ليس فيهم من يشابهه حتى يحتاج في ذلك إلى مناظرة.

١/ ٥٢٣ / ولم يقل أحد من الصحابة قط(٦): إنَّ عمر [بن الخطاب](٧)، أو عثمان، أو عليًّا، [أو غيرهم](٨) أفضل من أبي بكر(٩)، أو أحق بالخلافة منه. وكيف يقولون(١٠) ذلك، وهم دائماً يرون من تقديم النبي ﷺ لأبي بكر على غيره، وتفضيله له، وتخصيصه بالتعظيم، ما قد ظهر للخاص والعام؟! حتى أن أعداء النبي ﷺ، من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين، يعلمون أنَّ لأبي بكر من الاختصاص ما ليس لغيره.

كما ذكره أبو سفيان بن حرب يوم أُحد. قال: أفي القوم محمد؟ أفي القوم محمد؟ ثلاثاً. ثم قال: أفي القوم ابن أبي قحافة؟ أفي القوم ابن أبي قحافة؟ [أفي القوم ابن أبي قحافة؟](١١)، ثم قال(١٢): أفي القوم ابن الخطاب؟ أفي القوم ابن الخطاب؟ [أفي القوم ابن الخطاب؟](١٣). وكل ذلك يقول لهم النبي [ﷺ](١٤): «**لا تجيبوه**». أخرجاه في الصحيحين(١٥) كما سيأتي ذكره بتمامه إن شاء الله تعالى(١٦).

---

(١) (أ)، (ب): «تدبرها العالم تدبر».
(٢) (أ)، (ب): «وسائر».
(٣) «رسول الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «وعاينوها حصل».
(٥) «به»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) «قط»: زيادة في (ن)، (م).
(٧) «بن الخطاب»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) «أو غيرهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (م): «أبي بكر بن أبي قحافة».
(١٠) (أ)، (ب): «يقول».
(١١) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) «ثم قال»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١٤) «صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن).
(١٥) الحديث عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٤/ ٦٥ ـ ٦٦ (كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب)، ٥/ ٩٤ (كتاب المغازي، باب غزوة أحد)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٩٣، ولم أجد الحديث في مسلم. وانظر: جامع الأصول لابن الأثير ٩/ ١٧٦ ـ ١٧٨.
(١٦) (أ)، (ب): «كما سيأتي إن شاء الله تعالى بتمامه».

١/ ٥٢٤ / حتى أني أعلم طائفة من حذّاق المنافقين ممن يقول: إنَّ النبي ﷺ كان رجلاً عاقلاً أقام الرياسة بعقله وحذقه، يقولون: إن أبا بكر كان مباطناً له على ذلك يعلم أسراره على ذلك، بخلاف عمر وعثمان علي.

فقد ظهر لعامة الخلائق أن أبا بكر [رضي الله عنه](١) كان أخصّ الناس بمحمد ﷺ، فهذا النبي وهذا صدِّيقه، فإذا كان محمد أفضل النبيين فصدِّيقه أفضل الصدِّيقين.

فخلافة أبي بكر الصديق، دلَّت النصوص الصحيحة على صحتها وثبوتها ورضا الله ورسول [الله ﷺ له] بها(٢)، وانعقدت بمبايعة المسلمين له واختيارهم إياه اختياراً استندوا فيه إلى ما علموه من تفضيل الله ورسوله، وأنه أحقهم بهذا الأمر عند الله ورسوله، فصارت ثابتة بالنص والإجماع جميعاً.

ولكن النصّ دلَّ على رضا الله ورسوله بها(٣)، وأنها حق، وأن الله أمر بها وقدّرها، وأن المؤمنين يختارونها؛ وكان هذا أبلغ من مجرد العهد بها؛ لأنَّه حينئذٍ كان يكون طريق ثبوتها مجرد العهد.

وأمَّا إذا كان المسلمون قد اختاروه من غير عهد، ودلَّت النصوص على صوابهم
١/ ٥٢٥ فيما فعلوه، ورضا الله ورسوله بذلك، كان ذلك دليلاً/ على أنَّ الصدِّيق كان(٤) فيه من الفضائل التي بان بها عن غيره، ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة، وأنَّ(٥) ذلك لا يحتاج فيه إلى عهد خاص.

كما قال(٦) النبي ﷺ لما أراد أن يكتب لأبي بكر، [فقال لعائشة: «**ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً، فإني أخاف أن يتمنى متمن، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**». أخرجاه في الصحيحين. وفي البخاري: «**لقد هممت أن أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهد، أن يقول القائلون أو يتمنى المتمنون، ويدفع الله ويأبى المؤمنون**»(٧).

فبيَّن أنه يريد أن يكتب كتاباً؛ خوفاً، ثم علم أن الأمر واضح ظاهر ليس مما يقبل النزاع فيه، والأمة حديثة عهد بنبيّها، وهم خير أمة أُخرجت للناس، وأفضل قرون هذه الأمة، فلا يتنازعون في هذا الأمر الواضح الجليّ، فإنَّ النزاع إنَّما يكون

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «ورسوله بها».
(٣) (ن) فقط: «على رضا الله عنه ورسوله بها».
(٤) (ن)، (م): «كانت».
(٥) (أ)، (ب): «فإن».
(٦) (ن): «كما أن».
(٧) سبقت الإشارة إلى الحديث من قبل. انظر: ص ٣٠٧، ت ٥.

لخفاء العلم أو لسوء القصد، وكلا الأمرين منتفٍ، فإنَّ العلمَ بفضيلة أبي بكر جليٌّ، وسوء القصد لا يقع من جمهور الأمة الذين هم أفضل القرون][١]، ولهٰذا قال[٢]: «ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، فترك ذلك لعلمه بأن [ظهور][٣]/ فضيلة [أبي بكر] ١/ ٥٢٦
الصديق[٤] واستحقاقه[٥] لهٰذا الأمر يغني عن العهد فلا يُحتاج إليه، فتركه لعدم الحاجة وظهور فضيلة الصديق واستحقاقه، وهٰذا أبلغ من العهد.

فصل

بطلان مزاعم ابن المطهر عن بيعة أبي بكر

وأمَّا قول [الرافضي][٦]: «إنَّهم يقولون: إنَّ[٧] الإمام بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، بمبايعة عمر، برضا أربعة»[٨].

فيُقال له: ليس[٩] هٰذا قول أئمة أهل[١٠] السُّنَّة، وإن كان بعض أهل الكلام يقولون: إنَّ الإمامة تنعقد ببيعة أربعة، كما قال بعضهم: تنعقد ببيعة/ اثنين، وقال ١/ ٥٢٧
بعضهم: تنعقد ببيعة واحد، فليست هٰذه أقوال أئمة السُّنَّة[١١].

بل الإمامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافقه أهل الشوكة عليها[١٢] الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة،/ فإن ظ ٤٩
المقصود من الإمامة إنَّما يحصل بالقدرة والسلطان، فإذا بُويع بيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار إماماً.

ولهٰذا قال أئمة السلف[١٣]: من صار له قدرة وسلطان يفعل بهما[١٤] مقصود الولاية، فهو من أُولي الأمر الذين أمر الله بطاعتهم ما لم يأمروا بمعصية الله، فالإمامة ملك وسلطان، والمُلك لا يصير مُلكاً بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة، إلَّا أن تكون موافقة هٰؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير ملكاً بذلك. وهٰكذا كل

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «ثم قال. .».
(٣) «ظهور»: ساقطة من (ن). (٤) (ن)، (م): «فضيلة الصديق».
(٥) (أ)، (ب): «واستخلافه». (٦) (أ)، (ب): «وأما قوله».
(٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) انظر ما سبق (ص ٧٨). وفي هامش (م) أمام هٰذا الموضع كُتِبَ: «بحث متى يصير الإمام إماماً».
(٩) (ن)، (م): «فليس». (١٠) «أهل»: زيادة في (ن) فقط.
(١١) انظر الكلام عما يصح به عقد الإمامة في: الأحكام السلطانية لأبي الحسن الماوردي، ص ٥ـ٧، القاهرة، ١٢٩٨هـ؛ الفِصَل لابن حزم (٥/ ١٣ـ١٨)؛ مقالات الإسلاميين (٢/ ١٣٣)؛ أصول الدين، ص ٢٨٠ـ٢٨١.
(١٢) «عليها»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) (أ)، (ب): «أئمة السنة». (١٤) (ن)، (م)، (أ): «به».

أمر يفتقر إلىٰ المعاونة عليه لا يحصل إلَّا بحصول من يمكنهم التعاون عليه، ولهـٰذا لما بُويعَ عليّ ـ رضي الله عنه ـ[(١)] وصار معه شوكة، صار إماماً.

ولو كان جماعة في سفر، فالسُّنَّة أن يؤمِّروا أحدهم، كما قال النبي ﷺ: «**لا**
١/ ٥٢٨ **يحلّ لثلاثة يكونون في سفر إلا أن يؤمِّروا/ واحداً منهم**»[(٢)]، فإذا أمَّره أهل القدرة منهم صار أميراً. فكون الرجل أميراً وقاضياً ووالياً وغير ذلك من الأمور التي مبناها علىٰ القدرة والسلطان، متىٰ حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان حصلت وإلَّا فلا؛ إذ المقصود بها: عمل أعمال لا تحصل إلَّا بقدرة، فمتىٰ حصلت القدرة التي بها يمكن تلك الأعمال[(٣)] كانت حاصلة، وإلَّا فلا.

وهـٰذا مثل كون الرجل راعياً للماشية، متىٰ سُلِّمَت إليه بحيث يقدر أن يرعاها، كان راعياً لها وإلَّا فلا، فلا[(٤)] عمل إلَّا بقدرة عليه، فمن لم يحصل له القدرة علىٰ العمل لم يكن عاملاً.

١/ ٥٢٩ والقدرة علىٰ سياسة الناس إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتىٰ/ صار قادراً علىٰ سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مُطَاع، إذا أمر بطاعة الله.

ولهـٰذا قال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار[(٥)]: «أصول السنَّة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ». إلىٰ أن قال: «ومن ولي الخلافة

---

(١) (ن)، (م): «عليّ عليه السلام».

(٢) الحديث بلفظ مقارب جزء من حديث طويل عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ في: المسند (ط. المعارف) ١٠/ ١٧٤ ـ ١٧٦ وأوله: «لا يحلّ أن ينكح المرأة بطلاق أخرىٰ... الحديث. وفيه: ... ولا يحل لثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة إلَّا أمَّروا عليهم أحدهم». وصحح الشيخ أحمد شاكر الحديث. وجاء الحديث في: سنن أبي داود ٣/ ٥٠ (كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمِّرون أحدهم) عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم». وفي نفس الكتاب والباب عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم». وذكر الشيخ أحمد شاكر الحديثين وقال: إن إسنادهما صحيح (المسند في الموضع السابق)، كما أشار إلىٰ أن الحاكم روىٰ في مستدركه ١/ ٤٤٣ ـ ٤٤٥ الحديث بمعناه عن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وقال الحاكم: «حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وانظر أيضاً: نيل الأوطار للشوكاني (٩/ ١٥٧ ـ ١٥٨)، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

(٣) (ن) فقط: «فمتىٰ حصلت القدرة التي يحصل بها يمكن بها تلك الأعمال.. إلخ».

(٤) «فلا»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).

(٥) عبدوس بن مالك أبو محمد العطار، من أئمة الحنابلة، وكانت له منزلة عند الإمام أحمد. ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٦). وانظر: «مناقب الإمام أحمد»، لابن الجوزي، ص ١٣٧، ٦١٦، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

فأجمع عليه الناس ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتىٰ صار خليفة وسمِّي أمير المؤمنين، فدفع الصدقات إليه جائز برًّا كان أو فاجراً».

وقال في رواية إسحاق بن منصور[(١)]، وقد سُئِلَ عن حديث النبي ﷺ: «**مَن مات وليس له إمام، مات ميتة جاهلية**»[(٢)]، ما معناه: فقال: تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع عليه المسلمون، كلهم يقول: هٰذا إمام؛ فهٰذا معناه.

/ والكلام هنا في مقامين: ١/ ٥٣٠

أحدهما: في كون أبي بكر كان هو المستحق للإمامة، وأن مبايعتهم[(٣)] له مما يحبه الله ورسوله، فهٰذا ثابت بالنصوص والإجماع.

والثاني: أنه متىٰ صار إماماً، فذلك بمبايعة أهل القدرة له. وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنَّما صار إماماً لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماماً، سواء كان ذلك جائزاً أو غير جائز.

فالحلّ والحرمة متعلق بالأفعال، وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة، ثم قد تحصل علىٰ وجه يحبه الله ورسوله، كسلطان الخلفاء الراشدين، وقد تحصل علىٰ وجه فيه معصية، كسلطان الظالمين.

ولو قُدِّر أن عمر وطائفة معه بايعوه، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يصر إماماً بذلك، وإنَّما صار إماماً بمبايعة جمهور الصحابة، الذين هم أهل القدرة والشوكة. ولهٰذا لم يضر تخلف سعد بن عبادة؛ لأنَّ ذلك [لا][(٤)] يقدح في مقصود الولاية، فإن المقصود حصول القدرة والسلطان اللذين بهما تحصل[(٥)] مصالح الإمامة، وذلك قد حصل بموافقة الجمهور علىٰ ذلك.

/ فمن قال إنه يصير إماماً بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة، وليسوا هم ذوي ١/ ٥٣١

---

(١) (ن)، (م): «إسحاق بن إبراهيم»، وهو خطأ. وإسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي، المتوفىٰ سنة ٢٥١هـ. سمع سفيان بن عيينة ويحيىٰ بن سعيد القطان وعبد الرحمٰن بن مهدي ووكيع بن الجراح، وروىٰ عن أحمد، وأخرج عنه البخاري ومسلم. ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/ ١١٣ ـ ١١٥)؛ مناقب الإمام أحمد، ص ١٢٩، ٦١٥؛ تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٢٤)؛ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٦/ ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، القاهرة، ١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م.

(٢) الحديث عن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما ـ في: المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٩٦، ولفظه: «من مات بغير إمام مات مِيتة جاهلية».

(٣) (ن)، (م): «متابعتهم».

(٤) «لا»: ساقطة من (ن)، (م). وبها يتم المعنىٰ.

(٥) (ن)، (م): «الذي به يفعل.. إلخ».

القدرة والشوكة، فقد غلط؛ كما أن من ظنَّ أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضر، فقد غلط.

وأبو بكر بايعه المهاجرون والأنصار، الذين هم بطانة رسول الله ﷺ، والذين بهم صار للإسلام قوَّة وعزَّة، وبهم قُهِر المشركون، وبهم فُتِحَت جزيرة العرب، فجمهور الذين بايعوا رسول الله ﷺ هم الذين بايعوا أبا بكر. وأما كون عمر أو غيره[1] سبق إلى البيعة، فلا بد في كل بيعة[2] من سابق، ولو قدّر أن بعض الناس كان كارهاً للبيعة، لم يقدح ذلك في مقصودها، فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالأدلة الشرعية الدَّالةعلى أنه أحقهم بها، ومع قيام الأدلَّة الشرعية لا يضر من خالفها، ونفس حصولها ووجودها ثابت بحصول القدرة والسلطان، بمطاوعة[3] ذوي الشوكة.

فالدين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾ [سورة الحديد: ٢٥][4].

١/ ٥٣٢ / فالكتاب يبيِّنُ ما أمر الله به وما نهى عنه، والسيف ينصر ذلك ويؤيّده.

وأبو بكر ثبت بالكتاب والسنة أن الله أمر بمبايعته، والذين بايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك، فانعقدت خلافة النبوة في حقه بالكتاب والحديد.

وأمَّا عمر[5] فإنَّ أبا بكر عهد إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر، فصار إماماً لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم له[6].

وأما قوله: «ثم عثمان [بن عفان][7] بنص عمر على ستة هو أحدهم، فاختاره بعضهم»[8].

كانت بيعة عثمان بإجماع المسلمين

فيُقال أيضاً: عثمان لم يصر إماماً باختيار بعضهم، بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان [بن عفان][9]، ولم يتخلف[10] عن بيعته أحد.

١/ ٥٣٣ قال الإمام أحمد في رواية حمدان بن علي[11]: «ما كان في القوم/ أوكد بيعة

(١) (ن)، (م): «عمر وغيره».
(٢) (أ): «في كل بيعة فلا بد»؛ (ب): «ففي كل بيعة لا بد».
(٣) (ن)، (م): «بطاعة».
(٤) (ن)، (م): «للناس الآية».
(٥) انظر كلام ابن مطهر فيما سبق (ص٧٨).
(٦) «له»: زيادة في (ن) فقط.
(٧) «ابن عفان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) انظر ما سبق (ص ٧٨) وما بعدها.
(٩) «ابن عفان»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «بن عفان لم تتخلف..».
(١١) حمدان بن علي، أبو جعفر الوراق، وهو محمد بن عبد الله بن مهران بن أيوب، الجرجاني=

من عثمان(١) كانت بإجماعهم»، فلما بايعه ذوو الشوكة والقدرة صار إماماً، وإلَّا فلو قدّر أن عبد الرحمٰن بايعه، ولم يبايعه عليّ/ ولا غيره من الصحابة أهل الشوكة ص ٥٠
لم يصر إماماً.

ولكن عمر لما جعلها شورىٰ في ستة: عثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمٰن بن عوف، ثم إنه خرج طلحة والزبير وسعد باختيارهم، وبقي عثمان وعلي وعبد الرحمٰن [بن عوف](٢)، واتفق الثلاثة باختيارهم علىٰ أنَّ عبد الرحمٰن [بن عوف](٢) لا يتولّىٰ ويولّي أحد الرجلين، وأقام عبد الرحمٰن ثلاثاً ـ حلف أنه لم يغتمض فيها بكبير نوم ـ يشاور السابقين الأوّلين والتابعين لهم بإحسان، ويشاور أمراء الأنصار، وكانوا قد حجّوا مع عمر ذلك العام، فأشار عليه المسلمون بولاية عثمان، وذكر(٣) أنهم كلهم قدَّموا عثمان فبايعوه، لا عن رغبة أعطاهم إليها، ولا عن رهبة أخافهم بها.

١/ ٥٣٤ ولهٰذا قال غير واحد من السلف والأئمة؛ كأيوب السختياني(٤) وأحمد/ [ابن حنبل](٥)، والدارقطني(٦)، وغيرهم(٧): من لم يقدِّم عثمان علىٰ عليٍّ(٨) فقد أزرىٰ بالمهاجرين والأنصار. وهٰذا من الأدلَّة الدَّالَّة علىٰ أن عثمان أفضل لأنهم قدَّموه باختيارهم واشتوارهم.

=الأصل، البغدادي المنشأ. قال أبو بكر الخلال لما ذكره: رفيع القدر، كان عنده عن أبي عبد الله مسائل حسان. وقد توفي حمدان سنة ٢٧٢هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/ ٣٠٨ ـ ٣١٠)؛ تاريخ بغداد (٣/ ٦١ ـ ٦٢).

(١) (ب): «ما كان في القوم من بيعة عثمان.. إلخ».

(٢) «بن عوف»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) (ن)، (م): «وذكروا».

(٤) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني، أبو بكر البصري، مولىٰ عنزة، ويقال مولىٰ جهينة. قال ابن سعد والنسائي وغيرهما: كان ثقة ثبتاً، وقال البخاري عن ابن المديني: مات سنة ١٣١هـ، زاد غيره: وهو ابن ثلاث وستين. ويقال: مات سنة ١٢٥هـ، وقيل: قبلها بسنة. ترجمته في: تهذيب التهذيب (١/ ٣٩٧ـ ٣٩٩).

(٥) «بن حنبل»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «والدارقطني»: ساقطة من (ن)، (م). وهو: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، البغدادي، الحافظ الشهير، صاحب السنن... قال القاضي أبو الطيب الطبري: أمير المؤمنين في الحديث. وقد توفي الدارقطني سنة ٣٨٥هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٩١ ـ ٩٩٥)؛ ابن خلّكان (٢/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠).

(٧) (ن)، (م): «وغيرهما».

(٨) (أ)، (ب): «من قدّم عليا علىٰ عثمان».

اتفاق المسلمين على بيعة أبي بكر أعظم من اتفاقهم على بيعة عليّ

وأمَّا قوله: «ثم عليّ بمبايعة الخلق له»(١).

فتخصيصه عليًّا بمبايعة الخلق له، دون أبي بكر وعمر وعثمان، كلام ظاهر البطلان. وذلك أنه من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم أن اتفاق الخلق ومبايعتهم لأبي بكر وعمر وعثمان، أعظم من اتفاقهم على بيعة عليّ - رضي الله [عنه] وعنهم أجمعين(٢)، وكل أحد يعلم أنهم اتفقوا على [بيعة](٣) عثمان أعظم مما اتفقوا على [بيعة](٣) عليّ. والذين بايعوا عثمان في أول الأمر أفضل من الذين بايعوا عليًّا، فإنه بايعه عليّ وعبد الرحمٰن بن عوف وطلحة والزبير و[عبد الله] بن مسعود
١/ ٥٣٥ والعباس [بن/ عبد المطلب] وأُبيّ(٤) بن كعب وأمثالهم، مع سكينة وطمأنينة، بعد(٥) مشاورة المسلمين ثلاثة أيام.

وأمَّا عليّ [رضي الله عنه](٦) فإنه بُويع عقيب(٧) قتل عثمان [رضي الله عنه](٨)، والقلوب مضطربة مختلفة، وأكابر الصحابة مفترقون، وأحضر طلحة إحضاراً حتى قال من قال: إنهم جاءوا به مكرهاً، وأنه قال: بايعت واللج - أي السيف -(٩) على قَفَيَّ.

وكان لأهل الفتنة بالمدينة شوكة لما قتلوا عثمان، وماج الناس لقتله موجاً عظيماً. وكثير من الصحابة لم يبايع عليًّا، كعبد الله بن عمر وأمثاله، وكان الناس معه ثلاثة أصناف: صنف قاتلوا معه، وصنف قاتلوه، وصنف لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه. فكيف يجوز أن يُقال في عليّ: بمبايعة الخلق له، ولا يُقال مثل ذلك في مبايعة(١٠) الثلاثة ولم يختلف عليهم(١١) أحد؟ بل(١٢) بايعهم(١٣) الناس كلهم لاسيما عثمان.

١/ ٥٣٦ / وأمَّا أبو بكر فتخلَّف عن بيعته سعد؛ لأنهم كانوا قد عيَّنوه للإمارة(١٤) فبقي في نفسه ما يبقى في نفوس البشر. ولكن هو مع هٰذا - رضي الله عنه - لم يعارض، ولم يدفع حقاً ولا أعان على باطل. [بل قد روى الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في مسند

(١) انظر ما سبق، ص (٧٨) وما بعدها.
(٢) (ن): «رضي الله عنهم أجمعين»؛ (م): «رضي الله عنه» (سقطت عبارة: وعنهم أجمعين).
(٣) «بيعة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «وابن مسعود والعباس وأبيّ..».
(٥) (أ)، (ب): «وبعد».
(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «عقب».
(٨) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) عبارة «أي السيف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن) فقط: «مبايعته»، وهو تحريف.
(١١) (ن)، (م): «عليه»، وهو خطأ.
(١٢) (أ)، (ب): «لما».
(١٣) (ن): «تابعهم».
(١٤) (ن)، (م): «للإمرة».

الصديق، عن عفان(١)، عن أبي عَوَانة(٢)، عن داود بن عبد الله الأَوْدِيّ، عن حُمَيْد ابن عبد الرحمٰن - هو الحميري - فذكر حديث السقيفة، وفيه: أنَّ الصديق قال: ولقد علمتَ يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبرُّ الناس تبع لبرِّهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم**». قال: فقال له سعد: صدقت نحن الوزراء وأنتم الأمراء. فهٰذا مرسل حسن(٣)، ولعل حُمَيْداً أخذه عن بعض الصحابة الذين شهدوا ذلك، وفيه فائدة/ جليلة(٤) جدًّا، وهي: أنَّ سعد بن عبادة نزل عن مقامه ١/ ٥٣٧ الأول في دعوى الإمارة، وأذعن للصدِّيق بالإمارة، فرضي الله عنهم أجمعين](٥).

ولهٰذا اضطرب الناس في خلافة عليّ على أقوال:

أقوال الناس في خلافة عليّ

قالت طائفة: إنه إمام وإن معاوية إمام، وإنه يجوز نصب إمامين [في وقت](٦) إذا لم يمكن الاجتماع على إمام واحد، وهٰذا يُحكَى عن الكرَّامية وغيرهم.

وقالت طائفة: لم يكن في ذلك الزمان إمام عام، بل كان زمان فتنة؛ وهٰذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم. ولهٰذا لما أظهر الإمام أحمد التربيع بعليّ في الخلافة وقال: من لم يربّع بعليّ في الخلافة فهو أضل من حمار أهله، أنكر ذلك طائفة من هٰؤلاء، وقالوا: قد أنكر خلافته من لا يُقال: هو أضل من حمار أهله، يريدون من تخلَّف عنها من الصحابة. واحتجَّ أحمد وغيره على خلافة عليّ بحديث سفينة عن النبي ﷺ: «**تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم تصير ملكا**»، [و] هٰذا(٧) الحديث قد رواه أهل السنن كأبي داود وغيره(٨).

---

(١) (أ)، (ب): «عثمان»، وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه، وهو الذي في المسند: جـ١، الحديث ١٨؛ وفي البداية والنهاية لابن كثير (٥/ ٢٤٧، القاهرة، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م).

(٢) (أ)، (ب): «أبي معاوية»، وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه، وهوالذي في المسند؛ وفي البداية والنهاية في الموضعين المشار إليهما في التعليق السابق، ونصهما: قال الإمام أحمد، حدَّثنا عفان، حدثنا أبو عوانة، عن داود بن عبد الله الأودي، عن حميد بن عبد الرحمٰن: قال: . . إلخ.

(٣) قال الأستاذ الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه على هٰذا الحديث (المسند، جـ١، الحديث ١٨، ص ١٦٤): «إسناده ضعيف لانقطاعه، فإن حميد بن عبد الرحمٰن الحميري التابعي الثقة يروي عن أمثال أبي هريرة وأبي بكرة وابن عمر وابن عباس، وذكر ابن سعد أنه روى عن علي بن أبي طالب، ولم يصرح هنا بمن حدَّثه هٰذا الحديث، وظاهر أنه لم يدرك وفاة رسول الله وحديث السقيفة وبيعة أبي بكر». وجاء الحديث في «صحيح الجامع الصغير» وقال السيوطي: «حم (أحمد) عن أبي بكر وسعد بن عبادة». وصحح الألباني الحديث.

(٤) (أ): «جلية».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٦) «في وقت»: ساقطة من (ن) فقط.

(٧) (ن)، (م): «ملكا هٰذا . . ».

(٨) سبق الكلام على الحديث، ص ٣٢١، ت ٤.

وقالت طائفة ثالثة: بل عليّ هو الإمام، وهو مصيب في قتاله لمن قاتله،
١/ ٥٣٨ وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزبير كلهم مجتهدون/ مصيبون. وهٰذا قول من يقول: كل مجتهد مصيب، كقول البصريين من المعتزلة: [أبي الهذيل](١)، وأبي عليّ، وأبي هاشم، ومن وافقهم من الأشعرية: كالقاضي أبي بكر، وأبي حامد(٢)، وهو المشهور عن [أبي الحسن] الأشعري(٣). وهٰؤلاء [أيضاً](٤) يجعلون معاوية مجتهداً مصيباً في قتاله، كما أن عليًّا مصيبٌ.

وهٰذا قول طائفة [من الفقهاء](٥) من أصحاب أحمد وغيرهم، ذكره [أبو عبدالله](٦) بن حامد، ذكر [لأصحاب أحمد](٧) في المقتتلين يوم الجمل وصفِّين ثلاثة أوجه: أحدها(٨): كلاهما مصيب. والثاني: المصيب واحد لا بعينه. والثالث: أن عليًّا هو المصيب ومن خالفه مخطئ. والمنصوص عن أحمد وأئمة السلف(٩) أنه لا يُذمّ أحد منهم(١٠) وأنَّ عليًّا أولىٰ بالحق [من غيره](١١). أمَّا تصويب القتال فليس هو قول أئمة السُّنَّة، بل هم يقولون: إنَّ تركه كان أولىٰ.

١/ ٥٣٩ / وطائفة رابعة تجعل عليًّا هو الإمام، وكان مجتهداً مصيباً في القتال، ومن قاتله(١٢) كانوا [مجتهدين](١٣) مخطئين، وهٰذا قول كثير من أهل الرأي والكلام(١٤)، من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

وطائفة خامسة تقول: إنَّ عليًّا مع كونه كان خليفة وهو أقرب إلىٰ الحق من معاوية، فكان(١٥) ترك القتال أوْلَىٰ، وينبغي الإمساك عن القتال لهٰؤلاء، فإنَّ النبي ﷺ قال: «**ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها(١٦) خير من الساعي**»(١٧).

---

(١) «أبي الهذيل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) وهو الغزالي.
(٣) (ن)، (م): «عن الأشعري».
(٤) «أيضاً»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) «من الفقهاء»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) «أبو عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «لأصحاب أحمد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م)، (أ): «أحدهما»، وهو خطأ.
(٩) (أ)، (ب): «وأئمة السنة».
(١٠) (ن)، (م): «أنه لا يلزم أحدهم».
(١١) «من غيره»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) (ن): «ومن قاتلوه».
(١٣) «مجتهدين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (أ)، (ب): «الكلام والرأي».
(١٥) (ن)، (م): «وكان».
(١٦) «فيها»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(١٧) الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٤/ ١٩٨ ـ ١٩٩ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)، ونصه فيه: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، ومن يُشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذاً فليَعُذ به». وجاء الحديث أيضاً في: البخاري ٩/ ٥١ (كتاب الفتن، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم)؛ مسلم ٤/ ٢٢١١ ـ ٢٢١٢ (كتاب الفتن، باب نزول الفتن كمواقع القطر)؛ المسند (ط. المعارف)=

١/ ٥٤٠ وقد ثبت عنه ﷺ أنه قال عن الحسن[١]: «**إنَّ ابني هذا سيد،/ وسيصلح الله به بين فئتين[٢] عظيمتين من المسلمين**»[٣]. فأثنى على الحسن بالإصلاح، ولو كان القتال واجباً أو مستحباً، لما مدح تاركه.

قالوا: وقتال البغاة لم يأمر الله به ابتداءً، ولم يأمر بقتال كل باغ، بل قال [تعالى][٤]: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [سورة الحجرات: ٩]، فأمر إذا اقتتل المؤمنون بالإصلاح بينهم، فإن بغت إحداهما [على الأخرى][٥] قوتِلَت.

قالوا: ولهذا لم يحصل بالقتال مصلحة، والأمر الذي يأمر الله به لا بد أن تكون مصلحته راجحة على مفسدته. وفي سنن أبي داود، حدَّثنا الحسن بن علي، ظ ٥٠ حدَّثنا يزيد، أنبأنا هشام،/ عن محمد؛ يعني: ابن/ سيرين، قال: قال حذيفة: ما ١/ ٥٤١ أحد من الناس تدركه الفتنة إلَّا أنا أخافها عليه إلَّا محمد بن مَسْلَمَة[٦]، فإنِّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تضرّك الفتنة**»[٧].

قال أبو داود: حدَّثنا عمرو بن مرزوق، حدَّثنا شعبة، عن الأشعث بن سليم،

=١٤/ ٢٠٧-٢٠٨. وجاء الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - في المسند (ط. المعارف) ٣/ ٢٩ (وصححه أحمد شاكر). وجاء الحديث مع زيادة طويلة ذكرها ابن تيمية في كتاب «الاستقامة» ٢/ ٣٤١ وتكلمت هناك على مكانها في صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والمسند.

(١) (أ)، (ب): «وقد ثبت أنه قال ﷺ عن الحسن». (٢) (ن)، (م): «طائفتين».

(٣) (أ)، (ب): «المؤمنين». والحديث عن أبي بكرة - رضي الله عنه - في: البخاري ٣/ ١٨٦ (كتاب الصلح، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي - رضي الله عنهما - إنَّ ابني هذا سيد..)، ٤/ ٢٠٤-٢٠٥ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام)، ٥/ ٢٦ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين - رضي الله عنهما)، ٩/ ٥٦-٥٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي أن ابني هذا لسيد..). ولفظ البخاري: ... ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين. وفي لفظ: «بين فئتين من المسلمين». والحديث أيضاً في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٩-٣٠٠ (كتاب السنة، باب ما يدل على ترك الكلام في الفتنة)؛ سنن الترمذي ٥/ ٣٢٣ (كتاب المناقب، باب حدثنا محمد بن بشار...)؛ سنن النسائي ٣/ ٨٧-٨٨ (كتاب الجمعة، باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر).

(٤) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب). (٥) «على الأخرى»: زيادة في (م).

(٦) محمد بن مَسْلَمَة بن خالد بن عدي الأنصاري الأوسي، شهد بدراً وأُحداً والمشاهد كلها إلا تبوك، وتوفي بالمدينة سنة ٤٦ أو ٤٧هـ، وقيل: غير ذلك. انظر ترجمته في: الإصابة لابن حجر (٣/ ٣٦٣-٣٦٤)؛ الاستيعاب (بهامش الإصابة) (٣/ ٣١٥-٣١٧)؛ أسد الغابة لابن الأثير (ط. الشعب) (٥/ ١١٢-١١٣).

(٧) الحديث في سنن أبي داود ٤/ ٣٠٠ (كتاب السنة، باب النهي عن سبّ أصحاب رسول الله ﷺ).

[عن أبي بردة، عن ثعلبة بن ضبيعة، قال: دخلنا[(١)] على حذيفة فقال: إني لأعرف رجلاً لا تضره الفتن شيئاً. قال: فخرجنا فإذا فسطاط مضروب، فدخلنا[(٢)] فإذا فيه محمد بن مسلمة][(٣)]، فسألناه عن ذلك، فقال: ما أريد أن يشتمل عليَّ شيء من أمصاركم[(٤)] حتى تنجلي عما انجلت[(٥)].

فهذا الحديث يبيِّن أنَّ النبي ﷺ أخبر أن محمد بن مسلمة لا تضره الفتنة، وهو
١/ ٥٤٢ ممن اعتزل في القتال فلم يقاتل لا مع عليٍّ/ ولا مع معاوية، كما اعتزل سعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر[(٦)]، وأبو بكرة، وعمران بن حُصين، وأكثر السابقين الأولين.

وهذا يدلُّ على أنه ليس هناك قتال واجب ولا مستحب؛ إذ لو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما يُمدح به الرجل، بل كان مَنْ فعل الواجب أو المستحب[(٧)] أفضل ممن تركه، ودلَّ ذلك على أن القتال قتال فتنة.

كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم [فيها]**[(٨)] **خير من الماشي، والماشي خير من الساعي، والساعي خير من الموضع**»[(٩)]، وأمثال ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تبيِّن أن ترك القتال كان خيراً من فعله من الجانبين، وعلى هذا جمهور [أئمة][(١٠)] أهل الحديث والسُّنَّة؛ وهذا مذهب مالك، والثوري[(١١)] وأحمد وغيرهم.

١/ ٥٤٣ / وهذه أقوال من يحسن القول في عليٍّ وطلحة والزبير ومعاوية، ومن سوى هؤلاء من الخوارج والروافض والمعتزلة فمقالاتهم في الصحابة لون آخر، فالخوارج

---

(١) (م)، (أ): «دخلت».
(٢) «فدخلنا»: ساقطة من (م)، (أ).
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٤) (ن)، (م)، (أ): «أمصارهم».
(٥) الحديث في سنن أبي داود ٤/ ٣٠٠ (كتاب السنة، باب النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ).
(٦) (ن): «عبد الله بن عثمان»، وهو خطأ.
(٧) (ن)، (م): «الواجب والمستحب».
(٨) «فيها»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) الحديث سبق الكلام عليه (ص ٣٣٤، ت ١٧). وهو مروي أيضاً في المسند (ط. المعارف) في عدة مواضع، انظر: جـ٣، رقم ١٤٤٦، ١٦٠٩، جـ٦، رقم ٤٢٨٦، جـ١٤ رقم ٧٧٨٣، ولم أجد هذه الرواية. وانظر: شرح الحديث في فتح الباري ١٣/ ٣٠-٣١.
(١٠) «أئمة»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) أبو عبد الله سفيان بن سعد بن مسروق بن حبيب الثوري الكوفي. كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، وهو أحد الأئمة المجتهدين. توفي بالبصرة سنة ١٦١، وقيل سنة ١٦٢. ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ١٢٧-١٢٨)؛ شذرات الذهب (١/ ٢٥٠-٢٥١).

تكفّر عليًّا وعثمان ومن والاهما(١)؛ والروافض تكفّر جمهور(٢) الصحابة كالثلاثة ومن والاهم وتفسّقهم(٣)، ويكفّرون من قاتل/ عليا ويقولون: هو إمام معصوم(٤)، وطائفة من المروانية تفسّقه وتقول: إنه ظالم معتد(٥)، وطائفة من المعتزلة تقول: قد فسق إمَّا هو وإمَّا مَنْ قاتله، لكن لا يعلم عينه، وطائفة أخرىٰ منهم تفسّق معاوية وعمراً دون طلحة والزبير وعائشة(٦). ١/ ٥٤٤

---

(١) ذكر ابن طاهر البغدادي (الفرق بين الفرَق، ص ٤٥): «وقال شيخنا أبو الحسن: الذي يجمعها (فرق الخوارج) إكفار عليٍّ وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضي بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما». ويذكر الأشعري (مقالات الإسلاميين ٢/ ١٢٦): أن بعض الخوارج يرون أن كفر علي والحكمين هو كفر شرك، والبعض الآخر يقولون: إنه كفر نعمة وليس بكفر شرك. وانظر: الملل والنحل (١/ ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩)، وقارن ما ورد في ص ١١٨. وانظر أيضاً: أصول الدين لابن طاهر البغدادي، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ الانتصار للخياط، ص ١٠٢.

(٢) (أ)، (ب): «جميع».

(٣) يذكر الخياط (الانتصار، ص ١٠٤): «وأما قوله (أي ابن الراوندي): إنه ليس في الشيعة من يجوز اجتماع الصحابة علىٰ الكفر؛ فإن الرافضة بأسرها قد زعمت أن الصحابة كلها قد كفرت وأشركت إلا نفراً يسيراً خمسة أو ستة، وشهرة قولها بذلك تغني عن الإكثار فيه». وانظر: ص ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ ـ ١٠٣. ويذكر الإسفراييني (التبصير في الدين، ص ٢٤) بعد كلامه علىٰ فِرق الإمامية ما يلي: «واعلم أن جميع من ذكرناهم من فِرق الإمامية متفقون علىٰ تكفير الصحابة». وحتىٰ الجارودية من الزيدية يقولون بتكفير كل الصحاب؛ لتركهم بيعة علي، وانظر: التبصير في الدين، ص ١٦؛ الملل والنحل (١/ ١٤٠).

ونجد في كتب الشيعة مصداق ذلك (انظر ما نقله عنهم: أحمد أمين: ضحىٰ الإسلام ٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠). وفي كتاب «منهاج الشريعة في الردّ علىٰ ابن تيمية» يحاول المؤلف التدليل علىٰ جواز سب أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ثم يقول (جـ ١، ص ٥١): «... فاستباحا ما حرمه الله من العترة وتقدما عليهم، فهٰذه أدلة الساب، وهي أدلة ثابتة الصحة عند من تابعها وليس لها معارض، بل لها ما يعضدها مما صدر منهما من المخالفات للشريعة والمشاقات لله ورسوله حسبما يأتي البيان. فمن فسق من سبهم فهو علىٰ خطر عظيم لدخوله في خبر: وقاض قضىٰ بجور وهو يعلم فهو في النار؛ لعلم المفسق بأنهم مستحقون للسبّ بالسنن المشار إليها». ويذهب المؤلف (جـ١، ص ٦٨) إلىٰ أن «مسألة تفضيل طبقة مؤمني الصحابة علىٰ غيرهم من الطبقات من البهتان البيِّن»، ثم يقول: «فإنه يعلم يقيناً بأن أخبارهم قد استفاضت ودلّت علىٰ أن من استشهد يوم الطف (ياقوت: أرض من ضاحية الكوفة) بين يدي ريحانة الرسول ﷺ أفضل من الصحابة المستشهدين يوم بدر وغيره».

(٤) يذكر الأشعري (المقالات ١/ ١٢٢) أن فرقة من الشيعة تكفر من حارب عليًّا وتضلله، والفرقة الثانية منهم يزعمون أن من حارب عليًّا فاسق ليس بكافر، إلا أن يكون حارب عليًّا عناداً للرسول ﷺ وردًّا عليه، فهم كفار. وفي «منهاج الشريعة في الرد علىٰ ابن تيمية» يحاول المؤلف البرهنة علىٰ أن كل من حارب عليًّا ـ رضي الله عنه ـ في موقعتي الجمل وصفين لا يعد مسلماً، ومن قوله في ذلك (جـ١، ص٥٣): «وخبر: وانصر من نصره، واخذل من خذله، دليل علىٰ نفاق حتىٰ من لم يحارب معه ولم يحاربه، فإن من خذله الله ليس بمسلم، فعلم مخالفتهم وتركهم لهذه السنن جميعاً في حكمهم بأن من حارب عليًّا مسلم».

(٥) «معتد»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن): «متعد». والمثبت من (م).

(٦) في كتاب «أصول الدين» لابن طاهر البغدادي، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١: «وقال واصل بن عطاء وعمرو=

١/٥٤٥ / والمقصود: أنَّ الخلاف في خلافة عليّ وحروبه(١) كثير منتشر(٢) بين السلف والخلف، فكيف تكون مبايعة الخلق له، أعظم من مبايعتهم للثلاثة قبله، [رضي الله عنهم أجمعين؟](٣).

فإن قال: أردت بقولي(٤) أنَّ أهل السُّنَّة يقولون: إنَّ خلافته انعقدت بمبايعة الخلق له لا بالنصّ.

فلا ريب أن أهل السنَّة - وإن كانوا يقولون إنَّ النص على أن عليًّا من الخلفاء الراشدين؛ لقوله: **«خلافة النبوة ثلاثون سنة»**، - فهم يروون(٥) النصوص الكثيرة في صحة خلافة غيره.

وهـٰذا أمرٌ معلوم عند أهل العلم بالحديث(٦)، يروون في صحة خلافة الثلاثة نصوصاً كثيرة، بخلاف خلافة عليّ فإن نصوصها قليلة، فإن الثلاثة اجتمعت(٧)
١/٥٤٦ الأمة عليهم فحصل بهم مقصود الإمامة، وقُوتِل بهم/ الكفار، وفتحت بهم الأمصار. وخلافة عليّ لم يقاتل فيها كفار(٨)، ولا فتح مصر، وإنَّما كان السيف بين أهل القبلة.

وأمَّا النص الذي تدَّعيه الرافضة، فهو كالنص الذي تدَّعيه الراوندية على العباس(٩)، وكلاهما معلوم الفساد بالضرورة عند أهل العلم، ولو لم يكن في إثبات خلافة عليّ إلَّا هـٰذا، لم تثبت له إمامة قط، كما لم تثبت للعباس إمامة بنظيره.

=ابن عبيد والنظام وأكثر القدرية: نتولى عليًّا وأصحابه على انفرادهم، ونتولى طلحة والزبير وأتباعهما على انفرادهم، ولكن لو شهد عليّ مع رجل من أصحابه قبلت شهادتهما، ولو شهد طلحة أو الزبير مع واحد من من أصحابه قبلت شهادتهما، ولو شهد عليّ مع طلحة على باقة بقل لم نحكم بشهادتهما؛ لأنَّ أحدهما فاسق، والفاسق مخلّد في النار، وليس بمؤمن ولا كافر». وذكر الأشعري (المقالات ٢/ ١٣٠) أنَّ النظام كان ممن يقول بأنَّ عليًّا كان مصيباً، في حين أن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية كانوا مخطئين. وقال ضرار وأبو الهذيل ومعمر: نعلم أن أحدهما مصيب والآخر مخطئ، فنحن نتولى كل واحد من الفريقين على الانفراد، وأنزلوا الفريقين منزلة المتلاعنين الذين يعلمون أن أحدهما مخطئ، ولا يعلمون المخطئ منهما. هـٰذا قولهم في عليّ، وطلحة، والزبير، وعائشة؛ فأما معاوية: فهم له مخطئون غير قائلين بإمامته. وانظر أيضاً: الانتصار للخياط، ص ٩٧ -٩٨؛ الفرق بين الفرق، ص ٧١-٧٣؛ الملل والنِّحَل (١/ ٥٢-٥٣).

(١) (ن)، (م): «وجوده»، وهو تحريف.
(٢) (أ): «منذ شهر»، وهو تحريف؛ (ب): «مشتهر».
(٣) «رضي الله عنهم أجمعين»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «بقولي» ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٥) (ن): «يرون»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «أهل الحديث».
(٧) (ن)، (م): «أجمعت».
(٨) (ن)، (م): «كافر».
(٩) انظر أيضاً عن الراوندية ونصهم على العباس: أصول الدين، ص ٢٨١.

التعليق على ما نسبه إلى أهل السنة من أقوال عن الإمامة بعد عليّ

وأمَّا قوله: «ثم اختلفوا، فقال بعضهم: إنَّ الإمام بعده الحسن، وبعضهم قال: إنه معاوية»[١].

فيُقال: أهل السُّنَّة لم يتنازعوا في هٰذا، بل هم يعلمون أن الحسن بايعه أهل العراق مكان أبيه، وأهل الشام كانوا مع معاوية قبل ذلك.

وقوله: «ثم ساقوا الإمامة في بني أمية، ثم في بني العباس»[٢].

/ **فيُقال:** أهل السُّنَّة لا يقولون إنَّ الواحد من هٰؤلاء كان هو الذي يجب أن ٥٤٧/١
يولَّىٰ دون من سواه، ولا يقولون إنَّه تجب طاعته في كل ما يأمر به، بل أهل السنة يخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب، فيشهدون بما وقع[٣]، ويأمرون بما أمر الله به[٤] ورسوله، فيقولون: هٰؤلاء هم الذين تولَّوا، وكان لهم سلطان وقدرة يقدرون بها علىٰ مقاصد الولاية: من إقامة الحدود، وقسم الأموال، وتولية الولايات[٥]، وجهاد العدو، وإقامة الحج والأعياد والجمع، وغير ذلك من مقاصد الولايات[٥].

ويقولون: إنَّ الواحد من هٰؤلاء ونوابهم وغيرهم لا يجوز أن يُطاع في معصية الله، بل يُشارك فيما يفعله من طاعة الله: فيُغزىٰ معه الكفار، ويصلىٰ معه الجمعة والعيدان، ويحج معه، ويعاون في إقامة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمثال ذلك، فيعاونون علىٰ البر والتقوىٰ، ولا يعاونون علىٰ الإثم والعدوان.

ويقولون: إنَّه قد تولَّىٰ غير هٰؤلاء: تولَّىٰ بالغرب طائفة من بني أمية وطائفة من بني عليّ[٦]، ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلَّا بولاة، وأنه لو تولَّىٰ من هو دون
هٰؤلاء من الملوك الظلمة لكان ذلك خيراً من/ عدمهم، كما يُقال: ستون سنة مع ٥٤٨/١
إمام جائر، خير من ليلة واحدة بلا إمام.

ويروىٰ عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ[٧] أنه قال: لا بد للناس من إمارة برَّة كانت أو فاجرة. قيل له: هٰذه البرَّة قد عرفناها فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمَّن بها السبيل، ويُقام بها

---

(١) انظر ما سبق (١/ ٧٩).

(٢) نصّ كلام ابن المطهر، كما ورد من قبل (١/ ٧٩): «ثم ساقوا الإمامة في بني أمية إلىٰ أن ظهر السفاح من بني العباس، فساقوا الإمامة إليه، ثم انتقلت الإمامة إلىٰ أخيه المنصور، ثم ساقوا الإمامة في بني العباس إلىٰ المستعصم».

(٣) (ن)، (م): «فيشهدون بالواقع». (٤) «به»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (أ)، (ب): «الولاية».

(٦) (أ)، (ب): «تولىٰ غير هٰؤلاء بالغرب من بني أمية ومن بني عليّ».

(٧) (ن)، (م): «علي عليه السلام».

الحدود، ويجاهد بها العدوّ، ويقسم بها الفيء. ذكره علي بن معبد في كتاب «الطاعة والمعصية»[(١)].

وكل من تولَّىٰ كان خيراً من المعدوم المنتظر الذي تقول الرافضة: إنه الخلف الحجَّة، فإنَّ هٰذا لم يحصل بإمامته شيء من المصلحة لا في الدنيا ولا في الدين أصلاً، فلا فائدة في إمامته إلَّا الاعتقادات الفاسدة والأماني الكاذبة [والفتن بين الأمة][(٢)] وانتظار من لا يجيء، فتطوىٰ الأعمار ولم يحصل من فائدة هٰذه الإمامة شيء.

ص ٥١ والناس لا يمكنهم / بقاء أيام قليلة بلا ولاة أمور، بل كانت تفسد أمورهم[(٣)]، فكيف تصلح أمورهم إذا لم يكن لهم إمام إلَّا من لا يعرف ولا يدري ما يقول، ولا
٥٤٩/١ يقدر علىٰ شيء من أمور الإمامة بل هو معدوم؟/ وأمَّا آباؤه فلم يكن لهم قدرة ولا سلطان[(٤)] الإمامة، بل كان لأهل العلم والدين منهم إمامة أمثالهم من جنس الحديث والفتيا ونحو ذلك، لم يكن لهم سلطان الشوكة؛ فكانوا عاجزين عن الإمامة، سواء كانوا أَوْلَىٰ بالإمامة[(٥)] أو لم يكونوا أوْلَىٰ.

فبكل حال ما مُكِّنُوا ولا وُلُّوا ولا كان يحصل لهم[(٦)] المطلوب من الولاية لعدم القدرة والسلطان، ولو أطاعهم المؤمن لم يحصل له بطاعتهم المصالح التي تحصل بطاعة الأئمة: من جهاد الأعداء وإيصال الحقوق إلىٰ مستحقيها ـ أو بعضهم ـ وإقامة الحدود.

فإن قال القائل: إنَّ الواحد من هٰؤلاء أومن غيرهم إمام؛ أي: ذو سلطان وقدرة يحصل بهما مقاصد الإمامة[(٧)]؛ كان هٰذا مكابرة للحسّ. ولو كان [ذلك][(٨)] كذلك، لم يكن هناك متولٍّ يزاحمهم ولا يستبدّ بالأمر دونهم، وهٰذا لا يقوله أحد.

---

(١) في كتب الرجال يذكر اثنان باسم علي بن معبد، الأول: علي بن معبد بن شداد العبدي أبو الحسن، ويقال: أبو محمد الرقي، المتوفىٰ سنة ٢١٨هـ. والثاني: هو علي بن معبد بن نوح المصري الصغير أبو الحسن البغدادي، المتوفىٰ سنة ٢٥٩هـ، ولم أتبين أيهما المقصود، ولم أر ذكر لكتاب «الطاعة والمعصية». انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٨٤ـ٣٨٦)؛ ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٨)؛ تاريخ بغداد (١٢/ ١٠٩ـ١١٠).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٣) (أ)، (ب): «أمورهم تفسد».

(٤) (أ)، (ب): «قدرة وسلطان».

(٥) (أ)، (ب): «بالولاية».

(٦) (ب) فقط: «بهم».

(٧) (ن)، (م): «تحصل بها مقاصد الأئمة».

(٨) «ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).

وإن قال: إنهم أئمة بمعنىٰ أنهم هم الذين كانوا[١] يجب أن يُولوا، وأن الناس عصوا بترك توليتهم، فهـٰذا بمنزلة أن يُقال: فلان كان يستحق أن يُولَّىٰ[٢] إمامة الصلاة وأن يولَّىٰ[٢] القضاء، ولكن لم يولّ ظلماً وعدواناً.

١/ ٥٥٠ تفصيل القول في بيان رأي أهل السنة في الإمامة

/ ومن المعلوم أن أهل السنة لا ينازعون في أنه كان بعض أهل الشوكة بعد الخلفاء الأربعة يولُّون شخصاً وغيره أَوْلَىٰ بالولاية منه، وقد كان عمر بن عبد العزيز يختار أن يولِّي القاسم بن محمد[٣] بعده، لكنه لم يطق ذلك؛ لأنَّ أهل الشوكة لم يكونوا موافقين[٤] علىٰ ذلك، [٥] ولأنه كان قد عقد العهد معه ليزيد بن عبد الملك بعده، فكان يزيد هو ولي العهد[٥].

وحينئذٍ فأهل الشوكة الذين قدَّموا المرجوح وتركوا الراجح، أو الذين تولَّىٰ بقوته وقوة أتباعه ظلماً وبغياً، يكون إثم هـٰذه الولاية علىٰ من ترك الواجب مع قدرته علىٰ فعله أو أعان علىٰ الظلم، وأمَّا من لم يظلم ولا أعان ظالماً وإنَّما أعان علىٰ البر والتقوىٰ، فليس عليه في هـٰذا شيء.

ومعلوم أن صالحي المؤمنين لا يعاونون الولاة إلَّا علىٰ البر والتقوىٰ، لا يعاونونهم علىٰ الإثم والعدوان، فيصير هـٰذا بمنزلة الإمام الذي يجب تقديمه في الشرع لكونه أقرأ وأعلم بالسنة، أو أقدم هجرة وسنًّا، إذا قدّم ذو الشوكة من هو دونه، فالمصلون خلفه الذين لا يمكنهم الصلاة إلَّا خلفه، أيّ ذنب لهم في ذلك؟

١/ ٥٥١ / وكذلك الحاكم الجاهل أوالظالم أو المفضول إذا طلب المظلوم منه أن ينصفه ويحكم له بحقه: فيحبس[٦] له غريمه، [أو يقسم له ميراثه][٧]، أو يزوّجه بأيِّم لا وليّ لها غير السلطان أو نحو ذلك، فأي شيء عليه من إثمه أو إثم من ولَّاه وهو لم يستعن به إلَّا علىٰ حق لا علىٰ باطل؟

وقد قال تعالىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]. وقال النبي ﷺ: «**إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»، [رواه البخاري ومسلم][٨].

---

(١) «كانوا»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (م): «كان». (٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب).
(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، ويُقال: أبو عبد الرحمـٰن، المتوفىٰ حوالي سنة ١٠٧هـ. روىٰ عن أبيه وعمته عائشة، وعن العبادلة، وعبد الله بن جعفر، وأبي هريرة وغيرهم. قال الزبير: ما رأيت أبا بكر ولد ولداً أشبه من هـٰذا الفتىٰ. ترجمته في: تهذيب التهذيب (٨/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥)؛ شذرات الذهب (١/ ١٣٥).
(٤) (ن)، (م)، (أ): «يوافقون». (٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (ن) فقط: «فحبس». (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) عبارة «رواه البخاري ومسلم»: ساقطة من (ن)، (م). والحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في=

ومعلوم أنَّ الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، بحسب الإمكان.

وأهل السُّنَّة يقولون: ينبغي أن يولَّىٰ الأصلح للولاية إذا أمكن: [إما](١) وجوباً
١/ ٥٥٢ عند أكثرهم، وإمَّا استحباباً عند بعضهم، وأن من عدل عن/ الأصلح مع قدرته ـ لهواه ـ فهو ظالم، ومن كان عاجزاً عن تولية الأصلح مع محبته لذلك فهو معذور.

ويقولون: من تولَّىٰ فإنه يستعان به علىٰ طاعة الله بحسب الإمكان، [ولا يُعان إلَّا علىٰ طاعة الله](٢)، ولا يُستعان به علىٰ معصية الله، ولا يُعان علىٰ معصية الله.

(٣ أفليس قول أهل السُّنَّة في الإمامة خيراً من قول من يأمر بطاعة معدوم أو عاجز ٣) لا يمكنه الإعانة المطلوبة من الأئمة؟

ولهٰذا كانت الرافضة لما عدلت عن مذهب أهل السنة في معاونة أئمة المسلمين والاستعانة بهم، دخلوا في معاونة الكفار والاستعانة بهم، فهم يدعون إلىٰ الإمام المعصوم، ولا يعرف لهم إمام موجود يأتمون به إلَّا كفور أو ظلوم(٤)، فهم كالذي يحيل بعض(٥) العامة علىٰ أولياء الله رجال الغيب، ولا رجال عنده(٦) إلَّا أهل الكذب والمكر(٧) الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، أو الجن أو الشياطين الذين يحصل بهم لبعض الناس أحوال شيطانية.

١/ ٥٥٣ / فلو قُدِّر أنَّ ما تدَّعيه الرافضة من النص هو حق موجود، وأن الناس لم يولوا المنصوص عليه، لكانوا قد تركوا من يجب توليته وولوا غيره. وحينئذٍ فالإمام الذي قام(٨) بمقصود الإمامة هو هٰذا المولىٰ دون ذلك(٩) الممنوع المقهور. نعم ذلك يستحق أن يولَّىٰ، لكن ما ولي، فالإثم علىٰ من ضيع حقه وعدل عنه، لا علىٰ من لم يضيع حقه ولم يعتد.

= البخاري ٩/ ٩٤ ـ ٩٥ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله . . .)، ونصه: «دعوني ما تركتكم، إنَّما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم علىٰ أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». والحديث ـ مع اختلاف في اللفظ ـ في: مسلم ٢/ ٩٧٥ (كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر)؛ سنن النسائي ٥/ ٨٣ (كتاب المناسك، باب وجوب الحج)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣ (المقدمة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ).

(١) «إما»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣ـ٣): ساقط من (م) فقط.
(٤) (ن)، (م): «كفور وظلوم».
(٥) (ن) فقط: «لبعض».
(٦) (أ)، (ب): «ولا رجال الغيب عنده».
(٧) (ن)، (م): «والمنكر».
(٨) (ن)، (م): «وحينئذٍ فالذي قام».
(٩) «ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).

١/ ٥٥٣ / **وهم يقولون:** إنَّ الإمام وجب نصبه لأنه لطف ومصلحة للعباد، فإذا كان الله ـ ورسوله ـ يعلم أن الناس لا يولون هـٰذا المعين إذا أمروا بولايته، كان أمرهم بولاية من يولونه وينتفعون بولايته، أولىٰ من أمرهم بولاية من لا يولونه ولا ينتفعون بولايته، كما قيل في إمامة الصلاة والقضاء وغير ذلك، فكيف إذا كان ما يدَّعونه من النص من أعظم الكذب والافتراء؟

والنبي ﷺ قد أخبر أمته بما سيكون وما يقع بعده من التفرق، فإذا نص لأمته علىٰ إمامة شخص يعلم أنهم لا يولونه، بل يعدلون عنه ويولون غيره يحصل لهم بولايته مقاصد[1] / الولاية، وأنه إذا أفضت النوبة إلىٰ المنصوص حصل من سفك ظ ٥١ دماء [الأمة] ما لم[2] يحصل قبل ذلك[3] ولم يحصل من مقاصد الولاية ما حصل بغير المنصوص، كان الواجب العدول عن المنصوص.

١/ ٥٥٤ / **مثال ذلك:** أنَّ وليّ الأمر إذا كان عنده شخصان ويعلم أنه إن ولي أحدهما أطيع وفتح البلاد وأقام وقهر الأعداء، وأنه إذا ولي الآخر لم يطع ولم يفتح شيئاً من البلاد، بل يقع في الرعية الفتنة والفساد، كان من المعلوم لكل عاقل [أنه ينبغي][4] أن يولّي من يعلم أنه إذا ولّاه حصل به الخير والمنفعة، لا من إذا ولّاه لم يطع وحصل بينه وبين الرعية الحرب والفتنة، فكيف مع علم الله ورسوله بحال ولاية الثلاثة وما حصل فيها من مصالح الأمة في دينها ودنياها لا ينص عليها، وينص علىٰ ولاية من لا يُطاع بل يحارب ويقاتل حتىٰ لا يمكنه قهر الأعداء ولا إصلاح الأولياء وهل يكون من ينص علىٰ ولاية هـٰذا دون ذاك إلَّا جاهلاً، إن لم يعلم الحال، أو ظالماً مفسداً، إن علم ونصّ؟

والله ورسوله بريء من الجهل والظلم، وهم يضيفون إلىٰ الله ورسوله العدول عما فيه مصلحة العباد إلىٰ ما ليس فيه إلَّا الفساد.

وإذا قيل: إن الفساد حصل من معصيتهم له[5] لا[6] من تقصيره.

قيل: أفليس ولاية من يطيعونه فتحصل[7] المصلحة، أولىٰ من ولاية من يعصونه فلا تحصل المصلحة بل المفسدة؟

---

(١) (أ)، (ب): «مقصود».
(٢) (ن)، (م): «من سفك الدماء ما لم..».
(٣) (ب) فقط: «ما لم يحصل بغير المنصوص».
(٤) «أنه ينبغي»: ساقط من (ن)، (م).
(٥) «له»: ساقطة من (ب) فقط.
(٦) «لا»: ساقطة من (أ) فقط.
(٧) (ن)، (م): «بتحصيل».

١/٥٥٥ ولو كان للرجل ولد وهناك مؤدبان: إذا أسلمه إلىٰ أحدهما تأدّب/ وتعلّم(١)، وإذا أسلمه إلىٰ الآخر فرَّ وهرب، أفليس إسلامه إلىٰ ذاك أولىٰ؟ ولو قدّر أن ذاك أفضل، فأيّ منفعة في فضيلته إذا لم يحصل للولد به منفعة لنفوره عنه؟

ولو خطب المرأة رجلان، أحدهما أفضل من الآخر لكن المرأة تكرهه، وإن زُوِّجَت به(٢) لم تطعه، بل تخاصمه وتؤذيه، فلا تنتفع به ولا ينتفع [هو](٣) بها، والآخر تحبه ويحبها ويحصل به مقاصد النكاح، أفليس تزويجها بهٰذا المفضول أولىٰ باتفاق العقلاء، ونصّ من ينص [علىٰ](٤) تزويجها بهٰذا المفضول(٥) أولىٰ من النص علىٰ تزويجها بهٰذا؟

فكيف يضاف إلىٰ الله ورسوله ما لا يرضاه إلَّا جاهل أو ظالم(٦)؟

وهٰذا ونحوه مما يعلم به بطلان النصّ بتقدير أن يكون عليّ هو الأفضل الأحق بالأمر(٧) لكن لا يحصل بولايته إلَّا ما حصل، وغيره ظالماً يحصل به ما حصل من المصالح، فكيف إذا لم يكن الأمر كذلك لا في هٰذا ولا في هٰذا؟

١/٥٥٦ / فقول أهل السُّنَّة خبر صادق وقول حكيم، وقول الرافضة خبر كاذب وقول سفيه(٨). فأهل السُّنَّة يقولون: الأمير والإمام والخليفة ذوالسلطان الموجود الذي له القدرة علىٰ عمل مقصود الولاية، كما أن إمام الصلاة هو [الذي](٩) يصلِّي بالناس وهم يأتمون به، ليس إمام الصلاة من يستحق أن يكون إماماً وهو لا يصلي بأحد، لكن [هٰذا](١٠) ينبغي أن يكون إماماً. والفرق بين الإمام وبين من ينبغي أن يكون هو الإمام، لا يخفىٰ إلَّا علىٰ الطغام.

ويقولون: إنه يعاون علىٰ البر والتقوىٰ دون الإثم والعدوان، ويُطاع في طاعة الله دون معصيته، ولا يُخرج عليه بالسيف، وأحاديث النبي ﷺ إنَّما تدل علىٰ هٰذا. كما في الصحيحين، عن ابن عباس [رضي الله عنهما](١١)، عن النبي ﷺ قال: **«من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه، فإنه ليس أحد من الناس يخرج عن(١٢) السلطان شبراً فمات [عليه](١٣) إلا مات ميتة جاهلية»**، (١٤ وفي لفظ: **«أنه من فارق الجماعة شبراً فمات عليه(١٣) إلا مات ميتة جاهلية»**١٤)، فجعل المحذور هو الخروج عن

(١) (ن)، (م): «تعلم وتأدب».
(٢) (ن)، (أ)، (ب): «وإن تزوجت به».
(٣) «هو»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «علىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «المفضول»: زيادة في (ن) فقط.
(٦) (أ)، (ب): «ظالم أو جاهل».
(٧) (أ)، (ب): «بالإمارة».
(٨) (ن)، (م): «سفه».
(٩) «الذي»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) «هٰذا»: ساقطة من (ن) فقط.
(١١) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م)، (أ): «من».
(١٣) «عليه»: زيادة في (ب) فقط.
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (أ)، (ب).

السلطان ومفارقة الجماعة، وأمر بالصبر على ما يكره من الأمير، لم يخص بذلك سلطاناً معيناً ولا أميراً معيناً ولا جماعة معينة.

١/ ٥٥٧ / وفي صحيح مسلم، عن أبي هريرة [رضي الله عنه][(١)]، عن النبي ﷺ قال: «**من خرج من الطاعة وفارق الجماعة ثم مات، مات ميتة جاهلية، ومن قُتل تحت راية عُمِّيَّة يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة[(٢)] فقُتل فقتلته جاهلية، ومن خرج على أمتي (٣ يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاشى من مؤمنها، ولا يفي لذي عهدٍ عهده[(٤)]، فليس مني ٣) ولست منه**»[(٥)]. فذم الخروج عن الطاعة ومفارقة الجماعة وجعل ذلك مِيتة جاهلية؛ لأنَّ أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم.

والنبي ﷺ دائماً يأمر بإقامة رأس، حتى أمر بذلك في السفر إذا كانوا ثلاثة، فأمر بالإمارة في أقل عدد وأقصر اجتماع.

وفي صحيح مسلم، عن حذيفة - رضي الله عنه -، قال: قلت: يارسول الله، إنَّا كنا في جاهلية وشرّ فجاءنا[(٦)] الله بهـٰذا الخير، فهل بعد هـٰذا الخير من شر؟/ قال: «**نعم**». ١/ ٥٥٨
قلت[(٧)]: فهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: «**نعم، وفيه دَخَن**». قلت: وما دَخَنه؟ قال: «**قوم يستنون بغير سنتي[(٨)]، ويهتدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**». فقلت: هل بعد ذلك الخير من شر؟ قال: «**نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**». فقلت: يا رسول الله، صفهم لنا. قال: «**نعم، قوم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا**». قلت: يا رسول الله، فما ترى إن أدركني ذلك؟ قال: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**». قلت: فإن لم يكن [لهم][(٩)] جماعة ولا إمام؟ قال: «**فاعتزل تلك الفِرَق كلها، ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**»[(١٠)].

---

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «يغضب لعصبية أو ينصر للعصبة»؛ (أ): «تعصب لعصبية أو ينصر للعصبية».
(٣-٣): ساقط من (م) فقط. (٤) (ن)، (أ): «ولا يفي لذي عهدها».
(٥) سبق هـٰذا الحديث مختصراً (١/ ٧٠). والحديث بهـٰذه الألفاظ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: مسلم ٣/ ١٤٧٦ - ١٤٧٧ (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين...)؛ سنن النسائي ٧/ ١١٢ - ١١٣ (كتاب تحريم الدم، باب التغليظ فيمن قاتل تحت راية عمية)؛ المسند (ط. المعارف) ١٥/ ٨٧-٨٩، ٢٠١، (ط. الحلبي) ٢/ ٤٨٨. وجاء الحديث مختصراً في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٠٢ (كتاب الفتن، باب العصبية).
(٦) (ن)، (م): «وقد جاءنا». (٧) (ن)، (م): «قال».
(٨) (ن)، (م): «بسنتي». (٩) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) الحديث عن أبي حذيفة - رضي الله عنه - في: صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٥ - ١٤٧٦، وفيه: ويهدون بغير هديي (وفي شرح النووي ١٢/ ٢٣٦: يهتدون)، والحديث أيضاً في: البخاري ٤/ ١٩٩ - ٢٠٠=

وفي لفظ [آخر](١) قلت: [وهل](٢) وراء ذلك الخير من(٣) شر؟ قال: **«نعم»**.

١/ ٥٥٩ قلت: كيف؟/ قال: **«يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس»**(٤). قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: **«تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع»**(٥).

وهٰذا جاء مفسّراً في حديث آخر عن حذيفة؛ قال عن الخير الثاني: **«صلح على دَخَن، وجماعة على أقذاء فيها، وقلوب لا ترجع إلى ما كانت عليه»**(٦).

فكان الخير الأول النبوَّة(٧) وخلافة النبوَّة التي لا فتنة فيها، وكان الشر ما حصل من الفتنة بقتل عثمان وتفرّق الناس، حتىٰ صار حالهم شبيهاً بحال الجاهلية يقتل بعضهم بعضاً.

ولهٰذا قال الزهري(٨): وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون،

١/ ٥٦٠ فأجمعوا/ أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر، أنزلوهم منزلة الجاهلية. فبيَّن أنهم جعلوا هٰذا غير مضمون، كما أن ما يصيبه أهل الجاهلية بعضهم من بعض غير مضمون؛ لأنَّ الضمان إنَّما يكون مع العلم بالتحريم، فأمَّا مع

= (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام)، ٩/ ٥١ ـ ٥٢ (كتاب الفتن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٣١٧ (كتاب الفتن، باب العزلة)، وجاء فيها مختصراً. والدَّخَن (شرح النووي ١٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧): «قال أبو عبيد وغيره. . . : أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلىٰ سواد. قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا يزول خبثها، ولا ترجع إلىٰ ما كانت عليه من الصفاء».

(١) «آخر»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) «وهل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٣) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) (ب): «الإنس». وما أثبته هو الذي في نسختي صحيح مسلم وشرح النووي.

(٥) صحيح مسلم ٣/ ١٤٧٦، وفيه وفي شرح النووي ١٢/ ٢٣٨: «لا يهتدون بهداي».

(٦) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ في: سنن أبي داود ٤/ ١٣٥ ـ ١٣٧ (كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧، ٤٠٣. وفي اللسان: قول النبي ﷺ في فتنة ذكرها: هدنة علىٰ دخن وجماعة علىٰ أقذاء؛ الأقذاء: جمع قذىٰ، والقذىٰ: جمع قذاة، وهو ما يقع في العين والماء و الشراب من تراب، أو تبن أو وسخ أو غير ذلك، أراد أن اجتماعهم يكون علىٰ فساد من قلوبهم فشبهه بقذىٰ العين والماء والشراب.

(٧) (ن)، (م): «وكان الخير الأول للنبوة».

(٨) (ن)، (م): «الأزهري»، وهو تحريف. وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام؛ حدَّث عن ابن عمر وأنس وابن المسيب وغيرهم، وقد توفي سنة ١٢٤هـ، وقيل: سنة ١٢٥هـ. ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥ ـ ٤٥١)؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

الجهل بالتحريم، كحال الكفار والمرتدين والمتأولين من أهل القبلة، فالضمان منتفٍ.

ولهٰذا لم يضمن النبي ﷺ أسامة بن زيد[(١)] دم المقتول الذي قتله متأوّلاً، مع قوله: «**أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟ أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟ أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟**»[(٢)]، ولهٰذا لا تُقام الحدود إلَّا علىٰ من علم التحريم[(٣)].

والخير الثاني: اجتماع الناس لما اصطلح الحسن ومعاوية، لكن كان[(٤)] صلحاً علىٰ دَخَن، وجماعة علىٰ أقذاء، فكان في النفوس ما فيها، أخبر [رسول الله][(٥)]/ ﷺ بما هو الواقع. ٥٦١/١

وحذيفة حدَّث[(٦)] بهٰذا في خلافة عمر وعثمان قبل الفتنة، فإنه لما بلغه مقتل عثمان علم أن الفتنة قد جاءت، فمات بعد ذلك بأربعين يوماً قبل الاقتتال[(٧)].

وهو ﷺ قد أخبر بعد ذلك بقوم أئمة لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته، وبقيام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان الإنس، وأمر مع هٰذا بالسمع والطاعة للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فتبيَّن[(٨)] أن الإمام الذي يُطاع هو من [كان][(٩)] له سلطان، سواء كان عادلاً أو ظالماً.

وكذلك في الصحيح حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «**من خلع يداً من طاعة [إمام][(١٠)] لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية، لكنه لا يطاع أحد في معصية الله**»[(١١)].

---

(١) «بن زيد»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) الحديث عن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه في موضعين في: مسلم ١/ ٩٦ ـ ٩٧ (كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إلـٰه إلَّا الله). وهو في: سنن أبي داود ٣/ ٦١ (كتاب الجهاد، باب ما يقاتل المشركون). وجاء حديث آخر بنفس المعنىٰ عن عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٩٦ (كتاب الفتن، باب الكف عمَّن قال لا إلـٰه إلَّا الله)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩.

(٣) (ن) فقط: «الحدود». (٤) (ن)، (م): «وكان ذلك».

(٥) «رسول الله»: زيادة في (أ)، (ب). (٦) «حدَّث»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) (ن)، (م): «الافتتان». وفي الإصابة لابن حجر ١/ ٣١٦ ـ ٣١٧ في ترجمة حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ: «قال العجلي: استعمله عمر علىٰ المدائن، فلم يزل بها حتىٰ مات بعد قتل عثمان، وبعد بيعة علي بأربعين يوماً. قلت: وذلك في سنة ست وثلاثين».

(٨) (أ)، (ب): «فبين». (٩) «كان»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) «إمام»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) ورد هٰذا الحديث من قبل (١/ ٦٩) بدون الجملة الأخيرة. وانظر الحديث (مختصراً ومطولاً) عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في: المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٥٣٨٦، ٥٥٥١، ٥٦٧٦، ٥٧١٨، ٥٨٩٧.

١/ ٥٦٢ / كما في الصحيح عن علي - رضي الله عنه -(١) قال: بعث رسول الله ﷺ سرية، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا، فأغضبوه في شيء، فقال: اجمعوا لي حطباً، فجمعوا، ثم قال: أوقدوا ناراً»، فأوقدوا ناراً(٢). ثم قال: ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا لي وتطيعوا؟ قالوا: بلى. قال: فادخلوها. فنظر بعضهم إلى بعض فقالوا: إنَّما فررنا إلى رسول الله ﷺ من النار؛ فكانوا كذلك، وسكن غضبه وطفئت النار. فلما رجعوا، ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «**لو دخلوها ما خرجوا منها، إنَّما الطاعة في المعروف**»(٣). وفي لفظ: «**لا طاعة في معصية الله، إنَّما الطاعة في المعروف**»(٤).

١/ ٥٦٣ وكذلك في الصحيحين(٥) عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال: / «**على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(٦).

وعن كعب بن عجرة قال: خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن معه تسعة: خمسة وأربعة، أحد العددين من العرب، والآخر من العجم، فقال: «**اسمعوا، هل سمعتم أنه سيكون بعدي(٧) أمراء، من دخل عليهم فصدَّقهم بكَذِبِهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني ولست منه، وليس يرد عليَّ الحوض، ومن لم يدخل عليهم ولم يصدقهم بكذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه، وسيرد عليَّ الحوض؟**» رواه أحمد، والنسائي، وهذا لفظه. والترمذي، وقال: «حديث صحيح غريب»(٨).

---

(١) (ن)، (م): «علي عليه السلام». (٢) «ناراً»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) الحديث عن علي - رضي الله عنه - في: البخاري ٥/ ١٦١ (كتاب المغازي، باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي..)، ٩/ ٦٣ (كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)؛ مسلم ٣/ ١٤٦٩ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية)؛ المسند (ط. المعارف) جـ٢ رقم ٦٢٢، ١٠١٨.

(٤) الحديث بهذا اللفظ عن علي - رضي الله عنه - في: البخاري ٩/ ٨٨ (كتاب أخبار الآحاد، الباب الأول)؛ مسلم ٣/ ٤٦٩ (الكتاب والباب السابقان في التعليق السابق)؛ سنن أبي داود ٣/ ٥٥-٥٦ (كتاب الجهاد، باب في الطاعة)؛ سنن النسائي ٧/ ١٤٢ (كتاب البيعة، باب جزاء من أُمِرَ بمعصية فأطاع)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ٩٨.

(٥) (ن)، (م): «في الصحيح». (٦) سبق ورود هذا الحديث والكلام عليه. انظر: (١/ ٧٤).

(٧) «بعدي»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) الحديث بهذه الألفاظ في: سنن النسائي (بشرح السيوطي، ط. القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م) ٧/ ١٤٣ (كتاب البيعة، باب من لم يعن أميراً على الظلم) عن كعب بن عجرة - رضي الله عنه -. وهو في: سنن الترمذي ٣/ ٣٥٨ (كتاب الفتن، باب حدثنا هارون بن إسحاق الهمذاني) وفيه: وهو وارد على الحوض. وقال الترمذي تعقيباً عليه: «هذا حديث صحيح غريب لا نعرفه من حديث مسعر=

وفي الصحيحين[١] عن عبادة [بن الصامت][٢] قال: دعانا النبي ﷺ فبايعناه، / فقال[٣] فيما أخذ علينا أن بايعنا على: «**السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرةعلينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم فيه من الله برهان**»[٤]. ١/ ٥٦٤

وفي صحيح مسلم عن عرفجة بن شريح قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إنه سيكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان**»[٥]. وفي لفظ: «**من أتاكم وأمركم على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق**[٦] **جماعتكم فاقتلوه**»[٧].

وفي صحيح مسلم، عن أم سلمة: أن رسول الله ﷺ قال: «**سيكون أمراء تعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**». قالوا: أفلا ننابذهم؟ قال: «**لا، ما صلُّوا**»[٨].

وفيه أيضاًعن النبي ﷺ قال: «**من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فلينكر ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنَّ يداً من طاعة**»[٩].

=إلَّا من هٰذا الوجه. . وفي الباب عن حذيفة وابن عمر». وورد الحديث بألفاظ أخرىٰ في باب «ما ذكر في فضل الصلاة» من كتاب الجمعة في صحيح الترمذي ٢/ ٦١ـ ٦٢. وانظر أيضاً: جامع الأصول لابن الأثير ٤/ ٤٦٠ـ ٤٦١، وانظر: المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٢١، ٤/ ٢٤٣، ٥/ ٣٨٤.

(١) (ن): «وفي الصحيح». (٢) «بن الصامت»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) (أ)، (ب): «فكان».

(٤) هٰذا الحديث سبق وروده بألفاظ أخرىٰ (١/ ٧٣)، وهو بهٰذه الرواية عن عبادة بن الصامت ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٩/ ٤٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ سترون بعدي أموراً تنكرونها. . .)؛ مسلم ٣/ ١٤٧٠ـ ١٤٧١ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣١٤. وفي اللسان: «البوح: ظهور الشيء. . . وفي الحديث: إلَّا أن يكون كفراً بواحاً: أي جهاراً». وقال النووي في شرحه ١٢/ ٢٩٢: «والمراد بالكفر هنا: المعاصي. . . ومعنىٰ عندكم من الله فيه برهان: أي تعلمونه من دين الله تعالىٰ».

(٥) الحديث عن عرفجة بن شريح الأسلمي ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٣/ ١٤٧٩ (كتاب الإمارة، باب حكم من فرَّق أمر المسلمين وهو مجتمع)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٣٤ (كتاب السنة، باب في قتل الخوارج)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٣٤١ في موضعين. وقال النووي في شرحه على مسلم ١٢/ ٢٤١: «الهنات: جمع هنة وتطلق على كل شيء، والمراد بها هنا: الفتن والأمور الحادثة».

(٦) (ن)، (م)، (أ): «ويفرق».

(٧) الحديث في مسلم ٣/ ١٤٨٠ (الموضع السابق)، وفيه: «وأمركم جميع على رجل واحد».

(٨) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٧٢)، وقد تكلَّمت عليه هناك.

(٩) (ن): «طاعة الله». وهٰذا جزء من حديث سبق وروده (١/ ٧٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الثاني

٧/٢ / قال الرافضي[(١)]:

الفصل الثاني[(٢)]

في أن مذهب الإمامية واجب الاتِّباع

ومضمون ما ذكره: أنَّ الناسَ اختلفوا بعد النبي ﷺ[(٣)]، فيجب النظر في الحق واعتماد الإنصاف. ومذهب الإمامية واجب الاتِّباع؛ لأربعة وجوه: لأنه أحقها وأصدقها، ولأنهم باينوا جميع الفِرَق في أصول العقائد، ولأنهم جازمون بالنجاة لأنفسهم، ولأنهم[(٤)] أخذوا دينهم عن الأئمة المعصومين[(٥)].

وهٰذا حكاية لفظه:

٨/٢ مقدمة الفصل الثاني ظ ٥٢ «**قال الرافضي**: / إنَّه[(٦)] لما عمَّت البليَّة بموت النبي ﷺ، واختلف الناس بعده، وتعدَّدت آراؤُهم، بحسب تعدد أهوائهم، / فبعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه[(٧)] أكثر الناس طلباً للدنيا، كما اختار عمر بن سعد[(٨)] ملك الرَّيِّ أياماً

---

(١) (م): «قال الرافضي، الباب الثاني»؛ (أ)، (ب): «قال المصنف الرافضي».

(٢) «الفصل الثاني»: ساقطة من (م).

(٣) صيغة الصلاة على النبي في (أ)، (ب) دائماً: «صلى الله تعالى عليه وسلم»، وستثبت فيما يلي الصيغة الموجودة في (ن) أو (ع) وهي: «صلى الله عليه وسلم».

(٤) (ن)، (م): «وأنهم».

(٥) يلخص ابن تيمية بما سبق مقدمة الفصل الثاني وأربعة أوجه من ستة أوردها ابن المطهر للدلالة على وجوب اتباع مذهب الإمامية، على أنه أراد بذلك تلخيص أهم ما في هٰذا الفصل، ثم بدأ بعد ذلك ينقل ألفاظ ابن المطهر بنصِّهَا.

(٦) «إنه»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ك) = «منهاج الكرامة»، ص ٨٩ (م): «لأنه».

(٧) «وبايعه»: كذا في (ن)، (ب)، (ك). وفي (م)، (أ): «وتابعه».

(٨) (أ)، (م)، (ب): «عمرو بن سعد»، وهو خطأ. والذي أثبته في (ك)، (ن). وهو: عمر بن سعد بن أبي وقاص، ولاه عبيد الله بن زياد الري وهمذان، ولما خرج الحسين أمره بقتاله، فكره عمر ذلك واستعفاه، فهدده عبيد الله بالعزل، فاتجه بجنده إلى الحسين وشرع في مفاوضته، وكاد أن ينجح في إنهاء الخلاف بغير قتال، إلَّا أن عبيد الله أصرَّ على أن يبايع الحسين يزيد بن معاوية، ثم نشب القتال بين جند عمر وجند الحسين وقُتِل الحسين - رضي الله عنه - سنة ٦١ هـ، ولما غلب المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذَّاب على الكوفة قتل عمر بن سعد سنة ٦٦ هـ، انظر: الطبري (ط. المعارف): خبر تولية عمر الري (٥/ ٤٠٩ - ٤١٠)، أحداث سنة ٦١ هـ، (٥/ ٤٠٠ - ٤٦٧)، خبر قتل المختار لعمر (٦/ =

يسيرة[(١)] لما خُيِّرَ بينه وبين قتل الحسين[(٢)]، مع علمه بأنه من قتله في النار[(٣)]، وإخباره بذلك[(٤)] في شعره[(٥)] حيث يقول:

٩/٢ / فو الله ما أدري وإني لصادقٌ ... أفكر[(٦)] في أمري[(٧)] على خطرينِ

أأترك ملك الريِّ والريُّ منيتي ... أم[(٨)] أصبح مأثوماً بقتل حسينِ

وفي قتله النار التي ليس دونها ... حجاب وملك الري[(٩)] قرَّة عيني

وبعضهم اشتبه الأمر عليه[(١٠)] ورأى[(١١)] لطالب[(١٢)] الدنيا متابعاً[(١٣)]، فقلَّده [وبايعه][(١٤)] وقصَّر في نظره، فخفي عليه الحق، فاستحقَّ[(١٥)] المؤاخذة من الله[(١٦)] بإعطاء[(١٧)] الحق [لغير][(١٨)] مستحقه بسبب إهمال النظر.

٢/٢ وبعضهم قَلَّد لقصور فطنته[(١٩)]، ورأى الجمَّ الغفير/ فتابعهم[(٢٠)]، وتوهم أن الكثرة تستلزم الصواب، وغفل عن قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [سورة ص: ٢٤]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سورة سبأ: ١٣].

وبعضهم طلب الأمر لنفسه بحق [له][(٢١)]، وبايعه الأقلُّون الذين أعرضوا عن الدنيا وزينتها، ولم يأخذهم[(٢٢)] في الله لومة لائم، بل أخلصوا لله[(٢٣)] واتبعوا ما أُمِرُوا به من طاعة من يستحق التقديم.

وحيث حصل[(٢٤)] للمسلمين هٰذه البلية، وجب على كل أحد النظر في الحق واعتماد الإنصاف، وأن يقرَّ الحق مستقره[(٢٥)] ولا يظلم مستحقه، فقد قال

= ٦٠-٦٢). وانظر: طبقات ابن سعد (٥/ ١٦٨)؛ مروج الذهب للمسعودي (ط. التجارية ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م) (٣/ ٧٠-٧٢)؛ الأعلام للزركلي (٥/ ٢٠٥-٢٠٦).

(١) (ن): «أياماً كثيرة يسيرة».
(٢) (ك)، (م): «الحسين عليه السلام».
(٣) (ك): «بأن في قتله النار».
(٤) (ب): «واختياره ذلك».
(٥) (أ): «في شعر».
(٦) (ن): «افكري»، وهو خطأ.
(٧) (ب): «أمر»، والمثبت في (ن)، (ك)، (م)، (أ).
(٨) (ن)، (م)، (أ): «أو».
(٩) (ن)، (م)، (أ): «ولي في الري» (وكذا أيضاً في أسفل الصفحة في «منهاج الكرامة» طبعة طهران)، ص ٤.
(١٠) (ن)، (م): «اشتبه عليه الأمر».
(١١) (ن)، (م)، (أ): «رأى».
(١٢) (ن)، (ك)، (م)، (أ): «طالب».
(١٣) (ب): «مبايعاً»؛ (ك): «متابعاً له».
(١٤) «وبايعه»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).
(١٥) (ك): «واستحق»؛ (م): «فاستحق عليه».
(١٦) (أ)، (ب): «الله تعالى».
(١٧) (ن)، (م): «فأعطى».
(١٨) «لغير»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٩) (أ): «فتنته»، وهو تحريف.
(٢٠) (ك): «فبايعهم».
(٢١) «له»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).
(٢٢) (ك): «في الأصل» (يؤاخذهم).
(٢٣) (ك): «لله تعالى».
(٢٤) (ك): «حصلت».
(٢٥) (ك): «مقره».

تعالىٰ[(١)] : ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [سورة هود : ١٨] .

وإنَّما كان مذهب الإمامية واجب الاتِّباع لوجوه[(٢)]» .

هٰذا لفظه .

٢/ ١١ / فيُقَال: إنَّه [قد][(٣)] جعل المسلمين بعد نبيهم أربعة أصناف ، وهٰذا من أعظم الكذب ، فإنَّه لم يكن في الصحابة المعروفين أحد من هٰذه الأصناف الأربعة ، فضلاً عن أن لا يكون فيهم أحد إلَّا من هٰذه الأصناف : إمَّا طالب للأمر[(٤)] بغير حق[(٥)] كأبي بكر في زعمه ، وإما طالب للأمر بحق كعليّ في زعمه ، وهٰذا كذب علىٰ عليّ - رضي الله عنه - وعلىٰ أبي بكر - رضي الله عنه -[(٦)] ، فلا عليّ طلب الأمر لنفسه قبل قتل عثمان ، ولا أبو بكر طلب الأمر لنفسه ، فضلاً عن أن يكون طلبه بغير حق . وجعل القسمين الآخرين : [إما مقلّداً لأجل الدنيا][(٧)] ، وإمَّا مقلِّداً لقصوره في النظر .

الرد على مقدمة الفصل الثاني

وذلك أن الإنسان يجب عليه أن يعرف الحقّ وأن يتبعه ، وهٰذا [هو][(٨)] الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم[(٩)] من النبيين والصدِّيقين والشهداء والصالحين ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وهٰذا هو الصراط الذي أمرنا الله أن نسأله[(١٠)] هدايتنا إياه في كل صلاة ، بل في كل ركعة .

٢/ ١٢ وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال : «**اليهودُ مغضوبٌ عليهم/ والنصارى ضالُّون**»[(١١)] . وذلك أن اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه ؛ استكباراً وحسداً وغلوّاً واتِّباعاً للهوىٰ ،

---

(١) (ك) : «فقد قال الله تعالىٰ» .

(٢) (ن) ، (م) : «لوجوه أربعة قد تقدم ذكرها» ، وهو خطأ .

(٣) «قد» : زيادة في (أ) ، (ب) .

(٤) (ن) : «الأمر» .

(٥) «بغير حق» : ساقطة من (أ) .

(٦) (ن) : «علىٰ علي وأبي بكر» .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط .

(٨) «هو» : ساقطة من (ن) ، (م) .

(٩) (أ) ، (ب) ، (م) : «أنعمت عليهم» .

(١٠) (م) : «أمر الله أن نسأله» ؛ (أ) ، (ب) : «أمرنا أن نسأله» .

(١١) الحديث عن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - في سنن الترمذي في موضعين ٤/ ٢٧١ ، ٢٧٢ (كتاب تفسير القرآن ، باب : ومن سورة فاتحة الكتاب) وأوله في الموضع الأول : أتيت رسول الله ﷺ وهو في المسجد . . الحديث ، ولفظه : «فإن اليهود مغضوب عليهم وإن النصارىٰ ضُلَّال» ، وقال الترمذي : «هٰذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من حديث سماك بن حرب ، وروىٰ شعبة عن سماك بن حرب عن عبَّاد بن حُبَيْش عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ الحديث بطوله» . والحديث في المسند (ط . الحلبي) ٤/ ٣٧٨ وفيه : «إن المغضوب عليهم اليهود وإن الضالين النصارىٰ . . » ، وذكره الطبري في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ ، وذكر روايات أخرىٰ ، وقد خرَّجها الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وصحح أكثرها . انظر : التفسير (ط . المعارف) ١/ ١٨٥ - ١٨٨ ، ١٩٣ - ١٩٥ .

وهـٰذا هو الغيّ، والنصارىٰ ليس لهم علم بما يفعلونه من العبادة والزهد والأخلاق، بل فيهم الجهل والغلو والبدع والشرك جهلاً منهم، وهـٰذا هو الضلال، وإن كان كل من الأمتين فيه ضلال وغيّ، لكن الغيّ أغلب على اليهود، والضلال أغلب على النصارىٰ.

ولهـٰذا وصف الله اليهود بالكِبْر والحسد واتِّباع الهوىٰ والغيّ وإرادة العلو في الأرض[(١)] والفساد. قال تعالىٰ: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٧]. وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ﴾ [سورة النساء: ٥٤]. وقال: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لاَّ يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً وَإِن/ يَرَوْا ٢/ ١٣
سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلاً﴾ [سورة الأعراف: ١٤٦]. وقال تعالىٰ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيراً﴾ [سورة الإسراء: ٤].

ووصف النصارىٰ بالشِّرْك والضَّلال والغلوّ والبدع، فقال تعالىٰ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣١]. وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: ٧٧]. وقال تعالىٰ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلاَّ ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [سورة الحديد: ٢٧]. وهـٰذا مبسوط في غير هـٰذا الموضع.

وقد نزَّه الله نبيه من الضلال والغيّ، فقال: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [سورة النجم: ١-٣][(٢)]، فالضَّالّ: الذي لا يعرف الحق، والغاوي: الذي يتبع هواه. وقال تعالىٰ: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الأَيْدِي وَالأَبْصَارِ﴾ [سورة ص: ٤٥]، فالأيدي: القوَّة[(٣)] في طاعة الله، والأبصار: البصائر في الدين.

وقال تعالىٰ: ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [سورة العصر].

وإذا كان الصراط المستقيم لا بد فيه من العلم بالحق والعمل به،/ وكلاهما[(٤)] ٢/ ١٤

(١) «في الأرض»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) آية ٣ من سورة النجم: ليست في: (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «القوىٰ».
(٤) (ن)، (م): «به كلاهما».

واجب لا يكون الإنسان مفلحاً ناجياً إلَّا بذلك، وهٰذه الأمة خير الأمم، وخيرها القرن الأول[١]، كان القرن الأول أكمل الناس في العلم النافع والعمل الصالح.

وهٰؤلاء المفترون وصفوهم بنقيض ذلك، بأنهم لم يكونوا يعلمون الحق ويتبعونه، بل كا ن أكثرهم عندهم يعلمون الحق ويخالفونه، كما يزعمونه في الخلفاء الثلاثة وجمهور الصحابة والأمة، وكثير منهم عندهم لا يعلم الحق بل اتبع الظالمين تقليداً لعدم نظرهم المفضي إلىٰ العلم، والذي لم ينظر قد يكون تركه النظر لأجل الهوىٰ وطلب الدنيا، وقد يكون لقصوره ونقص إدراكه.

وادَّعىٰ أن منهم من طلب الأمر لنفسه بحق، يعني عليًّا[٢]. وهٰذا مما علمنا بالاضطرار أنه لم يكن، فلزم من ذلك ـ علىٰ قول هٰؤلاء ـ أن تكون الأمة كلها [كانت][٣] ضالَّة بعد نبيها[٤] ليس فيها مهتد، فتكون اليهود والنصارىٰ بعد النسخ والتبديل خيراً منهم؛ لأنهم [كانوا][٥] كما قال الله [تعالىٰ][٦]: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٩]. وقد أخبر النبي ﷺ أنَّ اليهود
١٥/٢ والنصارىٰ/ افترقت علىٰ اثنتين وسبعين[٧] فرقة فيها واحدة ناجية[٨]، وهٰذه الأمة علىٰ موجب ما ذُكِرَ[٩] لم يكن فيهم بعد موت النبي [صلَّىٰ الله عليه وسلم][١٠] أمَّة تقوم بالحق[١١] ولا تعدل به.

---

(١) (ن)، (م): «وخير القرون الأول».
(٢) (م): «عليا عليه السلام».
(٣) «كانت»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن): «ثبتها»، وهو تحريف.
(٥) «كانوا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «تعالىٰ»: ليست في (ن).
(٧) (أ)، (ب): «علىٰ أكثر من سبعين».
(٨) الحديث ـ مع اختلاف في اللفظ ـ عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ومعاوية وغيرهم من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في: سنن أبي داود ٤/ ٢٧٦ (كتاب السنة، باب شرح السنة)، وهو فيها عن أبي هريرة ومعاوية؛ سنن الترمذي ٤/ ١٣٤ ـ ١٣٥ (كتاب الإيمان، باب افتراق هٰذه الأمة)، وهو فيها عن أبي هريرة، وقال الترمذي: «وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك. حديث أبي هريرة حسن صحيح»؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٢١ ـ ١٣٢٢ (كتاب الفتن، باب افتراق الأمم)، وهو فيها عن أبي هريرة وعوف بن مالك وأنس بن مالك؛ المسند (ط. المعارف) ١٧/ ١٦٩ (عن أبي هريرة) وقال المحقق: «إسناده صحيح» ٣/ ١٢٠، ١٤٥ (ط. الحلبي) عن أنس بن مالك، ٤/ ١٠٢ (ط. الحلبي) عن معاوية. ونص الحديث في سنن أبي داود عن أبي هريرة: «افترقت اليهود علىٰ إحدىٰ أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارىٰ علىٰ إحدىٰ أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة». وفي رواية معاوية زاد: «ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة»، وهي الجماعة».
(٩) (أ)، (ب): «ما ذكروه»؛ (م): «ما ذكرتم».
(١٠) (ن)، (م): «بعد موت نبيهم».
(١١) (ن): «تقول بالحق».

وإذا لم يكن ذلك في خيار قرونهم، ففيما بعد ذلك أولىٰ. فيلزم من ذلك أن يكون اليهود والنصارىٰ بعد النسخ والتبديل خيراً من خير أمة أخرجت للناس، فهٰذا لازم لما يقوله هٰؤلاء المفترون.

فإذا كان هٰذا في حكايته لما جرىٰ عقب موت النبي ﷺ/ من(١) اختلاف الأمة، فكيف [بسائر](٢) ما ينقله ويستدل به؟ ١٦/٢

الرد على القسم الأول من كلام ابن المطهر في المقدمة من وجوه

ونحن نبين فساد(٣) ما في هٰذه الحكاية من الأكاذيب من وجوه كثيرة فنقول:

أمَّا قوله(٤): «لما عمت البلية [على كافة المسلمين](٥) بموت النبي ﷺ(٦) واختلف الناس بعده(٧)، وتعددت آراؤهم بحسب أهوائهم(٨)، فبعضهم طلب الأمر لنفسه [بغير حق](٩) وبايعه(١٠) أكثر الناس طلباً للدنيا، كما اختار عمر بن سعد(١١) ملك الرَّيِّ أياماً يسيرة لما خُيِّرَ بينه وبين قتل الحسين، مع علمه بأن في قتله النار وإخباره بذلك(١٢) في شعره».

/ **فيُقَال**: في هٰذا الكلام من الكذب والباطل(١) وذم خيار الأمة بغير حق ما لا يخفىٰ، وذلك(٢) من وجوه: ١٧/٢

الوجه الأول

أحدها: «قوله تعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم»، فيكونون كلهم متبعين أهواءهم: ليس فيهم طالب حق، ولا مريد لوجه الله تعالىٰ(٣) والدار الآخرة، ولا من كان قوله عن اجتهاد واستدلال، وعموم لفظه يشمل عليًّا وغيره.

وهٰؤلاء الذين وصفهم بهٰذا هم الذين أثنىٰ الله عليهم هو ورسوله ورضي عنهم ووعدهم الحسنىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «في». والمثبت من (ب). (٢) «بسائر»: ساقطة من (ن). وفي (ب): «سائر».
(٣) «فساد»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «ما ذكره هٰذا المفتري من قوله إنه».
(٥) «على كافة المسلمين»: ساقط من (ن)، (م).
(٦) بعد عبارة «بموت النبي ﷺ» توجد في (ن) عبارة: «فكيف بسائر ما ينقله أو يستدل به»، وهذه العبارة مكانها قبل هٰذا السطر بسطور قليلة وأخطأ الناسخ بتكرارها هنا.
(٧) «بعده»: ساقطة من (م). (٨) (ب) فقط: «بحسب تعدد أهوائهم».
(٩) عبارة «بغير حق» ساقطة من جميع النسخ وهي في كلام ابن المطهر الذي سبق وروده قبل صفحات قليلة ص ٣٥٠.
(١٠) (أ)، (ب)، (م): «وتابعه». (١١) (ب): «عمرو بن سعد».
(١٢) (ب): «واختياره ذلك». (١٣) (ن)، (م): «الباطل».
(١٤) «وذلك»: ساقطة من (ب). وفي (أ): «ذلك». (١٥) (ن)، (م): «ولا يريد وجه الله».

وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠]. وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الفتح: ٢٩]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ
٢/١٨ بَعْضٍ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ * وَالَّذِينَ/ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنكُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٧٢ - ٧٥]. وقال: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد: ١٠]. وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحشر: ٨ - ١٠].

وهٰذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله أن لا يجعل في قلوبهم غلّاً لهم، وتتضمن أنّ هٰؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء.

ولا ريب أن [هٰؤلاء](١) الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة، فإنهم لم يستغفروا للسابقين الأولين(٢)، وفي قلوبهم غل عليهم. ففي(٣) الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السنة الذين يتولونهم، وإخراج الرافضة من ذلك، وهٰذا نقيض(٤) مذهب الرافضة.

٢/١٩ / وقد روى ابن بطة وغيره من حديث [أبي بدر قال: حدَّثنا](٥) عبد الله بن

(١) «هٰؤلاء»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) «الأولين»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «وفي».
(٤) (ب) فقط: «يفتض».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

زيد، عن طلحة بن مصرف، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص قال: الناس علىٰ ثلاث[1] منازل، فمضت منزلتان وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهٰذه المنزلة التي بقيت. ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [سورة الحشر: ٨] هٰؤلاء المهاجرون وهٰذه منزلة قد مضت.

ثم قرأ[2]: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[3] [سورة الحشر: ٩] ثم قال: هٰؤلاء الأنصار وهٰذه منزلة قد مضت.

ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحشر]: ١٠]، فقد مضت هاتان وبقيت هٰذه المنزلة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهٰذه المنزلة التي بقيت أن تستغفروا الله لهم[4].

ورویٰ أيضاً بإسناده عن مالك بن أنس أنه قال: من سبَّ السَّلَف فليس له في الفيء نصيب؛ لأنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ ...﴾ [سورة الحشر: ٩] الآية[5].

٢/ ٢٠ / وهٰذا معروف عن مالك وغير مالك[6] من أهل العلم كأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وكذلك ذكره أبو حكيم النهرواني من أصحاب أحمد، وغيره من الفقهاء.

ط ٥٣ وروىٰ أيضاً عن الحسن بن عمارة، عن الحكم[7]، عن مقسم، عن ابن عباس/ [رضي الله عنهما][8] قال: أمر الله بالاستغفار لأصحاب النبي ﷺ وهو يعلم أنهم يقتتلون.

---

(١) «ثلاث»: كذا في (م)، (ب). وفي (ن)، (أ): «ثلاثة».
(٢) (ن): «ثم قال».
(٣) (ن)، (م): «... من هاجر إليهم..» الآية.
(٤) (ن): «أن يستغفروا الله لهم»؛ (أ): «أن تستغفر لهم»؛ (ب): «أن تستغفروا لهم».
(٥) لم أجد الأثرين السابقين في الإبانة لابن بطة، ولكن فيه (ص٣٩): «قال مالك بن أنس: الذي يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ليس له سهم أو قال: نصيب في الإسلام». وانظر ما يلي (١/ ٣٥٩). وقد أورد ابن تيمية الأثر الأول مختصراً في «الصارم المسلول» (ط. مكتبة تاج بطنطا، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م) ص ٥٧٤.
(٦) (ن)، (م): «وغيره».
(٧) (ب): «الحكيم». وهو الحكم بن عتيبة. انظر: الجرح والتعديل جـ١، ق٢، ص ٢٧.
(٨) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).

وقال(١) عروة: قالت لي عائشة [رضي الله عنها](٢): يا ابن أختي(٣) أُمروا أن يستغفروا لأصحاب محمد(٤) ﷺ فسبُّوهم(٥).

٢/ ٢١ وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري [رضي الله عنه](٦) قال: قال/ رسول الله ﷺ: **«لا تَسبُّوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً(٧) ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»**(٨).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة [رضي الله عنه](٩) أنَّ النبي ﷺ قال: **«لا تَسُبُّوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق(١٠) مثل أُحُد [ذهباً](١١) ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه»**(١٢).

وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر [بن عبد الله](١٣) قال: قيل لعائشة: إنَّ ناساً

٢/ ٢٢ يتناولون أصحاب رسول الله [ﷺ](١٤) حتى أبا/ بكر وعمر. فقالت: وما تعجبون من هذا(١٥)؟ انقطع عنهم العمل فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر(١٦).

وروى ابن بطة بالإسناد الصحيح عن عبد الله بن أحمد(* قال: حدَّثني أبي، حدَّثنا معاوية(١٧)، حدَّثنا رجاء، عن مجاهد، عن ابن عباس [رضي الله

---

(١) (ن)، (م): «قال». (٢) «رضي الله عنها»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «ابن أخي»، وهو خطأ. (٤) (أ)، (ب): «أُمروا بالاستغفار لأصحاب النبي».
(٥) سترد رواية أخرى للأثر الأول بعد صفحتين. وأمَّا الأثر الثاني فقد ورد في الإبانة (ص ١٥) مختصراً: «وقالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أُمروا بالاستغفار لأصحاب محمد فسبوهم». وأورده ابن تيمية في «الصارم المسلول» ص ٥٧٤، وقال: «رواه مسلم».
(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (ب). (٧) (ن)، (م): «فلو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهباً».
(٨) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٥/ ٨ (كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً)؛ مسلم ٤/ ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ (كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سبّ الصحابة. .)؛ سنن أبي داود ٤/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ (كتاب السنة، باب في النهي عن سبّ أصحاب رسول الله ﷺ)؛ سنن الترمذي ٥/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨ (كتاب المناقب، باب في من سبّ أصحاب النبي ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١١، ٥٤، ٦٣ ـ ٦٤؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥٧ (المقدمة، باب فضل أهل بدر). وفي اللسان: «المد: ضرب من المكاييل وهو ربع صاع؛ وهو قدر مد النبي ﷺ. والصاع: خمسة أرطال». وقال النووي (شرح مسلم ١٦/ ٩٣): «وقال أهل اللغة: النصيف: النصف. . . ومعناه: لو أنفق أحدكم مثل أُحُد ذهباً ما بلغ ثوابه في ذلك ثواب نفقة أحد أصحابي مداً ولا نصف مدّ». (٩) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (ن): «لو أنفق أحدكم». (١١) «ذهباً»: ساقطة من (ن).
(١٢) الحديث في مسلم ٤/ ١٩٦٧، وهو في سنن ابن ماجه ١/ ٥٧.
(١٣) «بن عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٤) (ن): «أصحاب رسول الله»؛ (م): «أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم».
(١٥) (ن)، (م): «من ذلك».
(١٦) لم أستطع العثور على هذا الأثر في صحيح مسلم. (*ـ*): ما بين النجمتين ساقط من (م).
(١٧) (ن): «أبو معاوية». ولعل الصواب: «ابن معاوية». وهو: مروان بن معاوية الفزاري. قال أحمد ابن حنبل: إنه ثبت حافظ (الجرح والتعديل، جـ٤، ق١، ص ٢٧٣). وذكر ابن حجر (لسان=

عنهما][(١)] قال: لا تسبوا أصحاب محمد[(٢)] فإنَّ الله قد أمر[(٣)] بالاستغفار لهم وهو يعلم أنهم سيقتتلون[(٤)].

٢/ ٢٣ / ومن طريق أحمد، عن عبد الرحمـٰن[(٥)] *) بن مهدي، وطريق غيره عن وكيع وأبي نُعَيْم، ثلاثتهم عن الثوري، عن نُسير بن ذُعلوق[(٦)]: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «**لا تسبوا أصحاب محمد**[(٧)]**، فلمقام أحدهم ساعة - يعني مع رسول الله**[(٨)] **ﷺ - خير من عمل أحدكم أربعين سنة**».

وفي رواية وكيع: «**خير من عبادة أحدكم عمره**»[(٩)].

= الميزان ٢/ ٤٥٥) أنه روىٰ عن رجاء بن الحارث أبي سعيد بن عوذ وهو الذي روىٰ عن مجاهد. انظر: الجرح والتعديل: جـ١، ق٢، ص ٥٠١ - ٥٠٢؛ مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي (ط. الخانجي بالقاهرة، ١٣٩٩هـ)، ص ٧٥.

(١) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).

(٢) في كتاب الإبانة ص ١٥: «أصحاب النبي محمد صلىٰ الله عليه وسلم».

(٣) (أ)، (ب): «قد أمرنا». والمثبت عن (ن)، وعن كتاب الإبانة.

(٤) ورد هـٰذا الأثر في كتاب «الشرح والإبانة علىٰ أصول الديانة» لابن بطة الْعُكْبَرِيّ، ص ١٥، بتحقيق الأستاذ هنري لاوست، طبعة المعهد الفرنسي، دمشق، ١٩٥٨م. ولكن يبدو أن هـٰذه النسخة المنشورة هي عن نسخة مختصرة من أصل الكتاب؛ إذ أن جميع أسانيد الأحاديث والآثار فيها محذوفة. وقد أشار المؤلف إلىٰ ذلك في مقدمة الكتاب (ص ٦).
والأثر يبدأ فيه هـٰكذا: «وقال ابن عباس: لا تسبوا.. إلخ. وقد ذكر: ابن أبي يعلىٰ (طبقات الحنابلة ٢/ ١٥٢) أنَّ لابن بطة: الإبانة الكبيرة والإبانة الصغيرة، فالأرجح أنَّ المنشور هو الصغيرة، خاصة وأن النسخة الخطية الناقصة من الكتاب الموجودة بالخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، وهي المجلد الثاني فقط من الإبانة، بها سبعة أجزاء انظر: فهرس الخزانة التيمورية ٤/ ٣ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٩/ ١٩٥٠م. وقد أورد ابن تيمية هـٰذا الأثر في الصارم المسلول، ص ٥٧٤: «عن مجاهد عن ابن عباس قال: لا تسبُّوا أصحاب محمد فإن الله قد أمر بالاستغفار لهم وقد علم أنهم سيقتتلون» رواه الإمام أحمد. وهو في «فضائل الصحابة» رقم ١٨، ١٧٤١.

(٥) (ن): «أحمد بن عبد الرحمـٰن».

(٦) (م): «بشير بن ذعلوق»؛ (أ): «بشر بن ذوعلوق». والمثبت من (ن)، (ب). وقد ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» ١/ ٣٠١ (حيدر آباد، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م)، وقال: روىٰ عن ابن عمر وبكر بن ماعز، حدَّث عنه الثوري وعبيدة بن معتب وسعيد بن عبد الله بن الربيع. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢٤ - ٤٢٥).

(٧) (م): «محمد صلىٰ الله عليه وسلم».

(٨) (أ)، (ب): «النبي».

(٩) لم أجد هـٰذا الأثر في «الإبانة» لابن بطة ولا في «المسند»، وذكره ابن تيمية في «الصارم المسلول» ص ٥٨٠، فقال: «وإلىٰ هـٰذا أشار ابن عمر، قال نسير بن ذعلوق: سمعت ابن عمر - رضي الله عنهما - يقول: لا تسبُّوا أصحاب محمد فإن مقام أحدهم خير من عملكم كله، رواه اللالكائيّ، وهو في «فضائل الصحابة» الأرقام: ١٥، ٢٠، ١٧٢٩، ١٧٣٦.

٢/ ٢٤ وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ/ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا * وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا * وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا * وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [سورة الفتح: ١٨ ـ ٢١].

والذين بايعوه(١) تحت الشجرة بالحديبية عند جبل التنعيم(٢) كانوا أكثر من ألف وأربعمائة، بايعوه لما صدَّه المشركون عن العمرة، ثم صالح المشركين صلح الحديبية المعروف، وذلك سنة ست من الهجرة في ذي القعدة، ثم رجع [بهم](٣) إلىٰ المدينة وغزا بهم خيبر، ففتحها(٤) الله عليهم في أول سنة سبع، وقسمها(٥) بينهم، ومنع
٢/ ٢٥ الأعراب المتخلفين(٦) عن الحديبية من ذلك، كما/ قال [الله تعالىٰ](٧): ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ قُل لَّن تَتَّبِعُونَا كَذَٰلِكُمْ قَالَ اللَّهُ مِن قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ تَحْسُدُونَنَا بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [سورة الفتح: ١٥].

وقد أخبر ـ سبحانه ـ أنه رضي عنهم(٨)، وأنه علم ما في قلوبهم، وأنه أثابهم(٩) فتحاً قريباً.

وهـٰؤلاء هم أعيان من بايع أبا بكر وعمر وعثمان بعد موت النبي ﷺ، لم يكن في المسلمين من يتقدم عليهم، بل كان المسلمون [كلهم](١٠) يعرفون فضلهم

---

(١) (أ)، (ب): «بايعوا».

(٢) في المسند ٣/ ١٢٢ (ط. الحلبي) عن أنس قال: لما كان يوم الحديبية هبط على رسول الله ﷺ وأصحابه ثمانون رجلاً من أهل مكة في السلاح من قبل جبل التنعيم فدعا عليهم فأخذوا ونزلت هـٰذه الآية: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِن بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ الفتح: ٢٤]. قال: يعني: جبل التنعيم من مكة. وورد الحديث بألفاظ مقاربة بعد صفحتين (٣/ ١٢٤) عن أنس أيضاً، كما ورد في تفسير الطبري بألفاظ مختلفة في تفسير الآية السابقة (٢٦/ ٥٩).
أما في «تاج العروس» مادة «نعم»: «التنعيم» على ثلاثة أميال أو أربعة من مكة المشرفة وهو أقرب أطراف الحل إلى البيت الشريف سمِّيَ به لأن على يمينه جبل نعيم كزبير، وعلى يساره جبل ناعم، والوادي اسمه: نعمان ـ بالفتح ـ». وانظر: معجم البلدان مادة «التنعيم»، ومعجم ما استعجم (١/ ٣٢١).

(٣) «بهم»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) (ب) فقط: «ففتح». (٥) (ن): «فقسمها».

(٦) (ن)، (م): «وقسمها بينهم وبين الأعراب المتخلفين.. إلخ»، وهو خطأ ظاهر.

(٧) «الله تعالى»: زيادة في (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «وقد أخبر الله سبحانه وتعالى رضي عنهم».

(٩) (ن)، (م): «فأثابهم». (١٠) «كلهم»: ساقطة من (ن)، (م).

عليهم ؛ لأنَّ الله تعالىٰ بيَّنَ فضلهم في القرآن بقوله تعالىٰ : ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [سورة الحديد : ١٠](١) ، ففضَّل المنفقين المقاتلين قبل الفتح ، والمراد بالفتح هنا : صلح الحديبية . ولهـٰذا سئل النبي ﷺ : أو فتح(٢) هو؟ فقال : «نعم»(٣) .

٢٦/٢ / وأهل العلم يعلمون أن فيه(٤) أنزل الله تعالىٰ : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا * وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [سورة الفتح : ١-٣](٥) . فقال بعض المسلمين : يا رسول الله ، هـٰذا لك ، فما لنا [يا رسول الله](٦) ؟ فأنزل الله تعالىٰ : ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [سورة الفتح : ٤] .

وهـٰذه الآية نصٌّ في تفضيل المنفقين المقاتلين قبل الفتح علىٰ المنفقين المقاتلين(٧) بعده . ولهـٰذا ذهب جمهور العلماء إلىٰ أن السابقين في قوله تعالىٰ : ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ﴾ [التوبة : ١٠٠] ، هم هـٰؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا ، وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة .

٢٧/٢ وقد ذهب بعضهم إلىٰ أن السابقين الأولين(٨) هم من صلَّىٰ [إلىٰ](٩)/ القبلتين ، وهـٰذا ضعيف ، فإنَّ الصلاة إلىٰ القبلة المنسوخة ليس بمجرده فضيلة ؛ ولأنَّ النسخ ليس من فعلهم الذي يُفضَّلون به ، ولأنَّ التفضيل بالصلاة إلىٰ القبلتين لم يدلّ عليه دليل شرعي ، كما دلَّ علىٰ التفضيل بالسبق إلىٰ الإنفاق والجهاد والمبايعة تحت

---

(١) (ن) ، (م) : «. . وقاتلوا . . الآية» . (٢) (ن) ، (م) : «أفتح» .

(٣) الحديث عن مُجَمِّع بن جارية الأنصاري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في : سنن أبي داود ٣/ ١٠١ - ١٠٢ (كتاب الجهاد ، باب فيمن أسهم له سهماً) أنه قال : شهدنا الحديبية مع رسول الله ﷺ فلما انصرفنا عنها إذا الناس يهزون الأباعر فقال بعض الناس لبعض : ما للناس؟ قالوا : أُوحي إلىٰ رسول الله ﷺ فخرجنا مع الناس نوجف فوجدنا النبي ﷺ واقفاً علىٰ راحلته عند كراع الغميم فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم : ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ الفتح : ١] ، فقال رجل : يا رسول الله ، أَفَتحٌ هو؟ قال : «نعم والذي نفس محمد بيده إنه لفتح» . . الحديث . وهو في المسند (ط . الحلبي) ٣/ ٤٢٠ ، ٤٨٦ . وانظر : تفسير ابن كثير (ط . الشعب) ٧/ ٣٠٨ (تفسير الآية الأولىٰ من سورة الفتح) .

(٤) (ن) ، (م) : «وقد اتفق الناس علىٰ أن فيه» . (٥) لم ترد الآية الثالثة من سورة الفتح في (ن) ، (م) .

(٦) «يا رسول الله» : زيادة في (أ) ، (ب) . (٧) «المقاتلين» : ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٨) (ن) : «السابقين من الأولين» . (٩) «إلىٰ» : ساقطة من (ن) ، (م) .

الشجرة، ولكن فيه سبق الذين أدركوا ذلك على[(١)] من لم يدركه[(٢)]، كما أن الذين أسلموا قبل أن تُفرض الصلوات الخمس هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم[(٣)]، والذين أسلموا قبل أن تجعل صلاة الحضر أربع ركعات هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم[(٤)]، والذين أسلموا قبل أن يُؤذن في الجهاد أو قبل أن يُفرض هم سابقون على من أسلم بعدهم، والذين أسلموا قبل أن يُفرض صيام شهر رمضان هم سابقون على من أسلم بعدهم، والذين أسلموا قبل أن يُفرض[(٥)] الحج هم سابقون على من تأخر عنهم، [والذين أسلموا قبل تحريم الخمر هم سابقون على من أسلم بعدهم][(٦)]، والذين أسلموا قبل تحريم الربا كذلك، فشرائع الإسلام من الإيجاب والتحريم كانت تنزل شيئاً فشيئاً، وكل من أسلم قبل أن تُشرع شريعة[(٧)] فهو سابق على من تأخَّر عنه وله بذلك فضيلة، ففضيلة من أسلم قبل نسخ القبلة على من أسلم بعده[(٨)] هي من هذا الباب.

٢٨/٢ / وليس مثل هذا مما[(٩)] يتميَّز به السابقون الأولون عن التابعين؛ إذ ليس بعض هذه الشرائع بأولى بجعله[(١٠)] خيراً من بعض؛ ولأنَّ القرآن والسُّنَّة قد دلَّا على تقديم[(١١)] أهل الحديبية، فوجب أن تُفسر هذه الآية بما يوافق سائر النصوص.

ص ٥٤ وقد عُلِم/ بالاضطرار أنه كان في هؤلاء السابقين الأوَّلين أبو بكر وعمر وعليّ[(١٢)] وطلحة والزبير، وبايع النبي ﷺ [بيده] [(١٣)] عن عثمان؛ لأنَّه كان [(١٤)] غائباً قد أرسله إلى أهل مكة ليبلّغهم رسالته، وبسببه بايع [النبي ﷺ][(١٥)] الناس لما بلغه أنهم قتلوه.

وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر [بن عبد الله][(١٦)] رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ

(١) (ن)، (م): «وعلى»، وهو خطأ.
(٢) انظر وجوه تأويل الآية في: تفسير الطبري (١٤/ ٤٣٤ ـ ٤٣٩) (ط. المعارف).
(٣) (ن): «منهم».
(٤) (ن)، (م): «تأخر إسلامهم».
(٥) (ن)، (م): «قبل فرض».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «قبل أن يفرض الحج»، وهو تحريف.
(٨) (ن)، (م)، (أ): «بعدها».
(٩) (أ)، (ب): «ما».
(١٠) (أ): «أولى ممن يجعله»؛ (ب): «أولى بمن يجعله».
(١١) (ن)، (م): «تفضيل».
(١٢) (ب): «أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ»؛ وفي (أ): «أبا بكر وعمر.. إلخ». والصواب ما أثبته وهو الذي في (ن)، (م).
(١٣) «بيده»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (أ)، (ب): «لأنه قد كان».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٦) «بن عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).

قال[(١)] : «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»[(٢)] .

٢/ ٢٩ / وقال تعالىٰ : ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة : ١١٧][(٣)] ، فجمع بينهم وبين الرسول في التوبة .

وقال [تعالىٰ][(٤)] : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا﴾ [سورة الأنفال : ٧٢][(٥)] إلىٰ قوله : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُوْلَئِكَ مِنكُمْ﴾ [سورة الأنفال : ٧٥] ، فأثبت الموالاة[(٦)] بينهم .

٢/ ٣٠ وقال للمؤمنين : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ/ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة المائدة : ٥١] إلىٰ قوله : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ * وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [سورة المائدة : ٥٥ ـ ٥٦][(٧)] . وقال : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [سورة التوبة : ٧١] ، فأثبت الموالاة بينهم وأمر بموالاتهم ، والرافضة تتبرأ[(٨)] منهم ولا تتولاهم[(٩)] ، وأصل الموالاة : المحبَّة ، وأصل المعاداة : البُغْض ، وهم يبغضونهم ولا يحبونهم .

---

(١) (أ) ، (ب) : «أنه قال» .

(٢) الحديث بهذه الألفاظ في : المسند (ط . الحلبي) ٣/ ٣٥٠ إلا أن فيه : أحد ممن بايع . وجاء الحديث عن أم مبشر ـ رضي الله عنها ـ في : مسلم ٤/ ١٩٢٤ (كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل أصحاب الشجرة) ، ونصه : عن جابر ، أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة : «لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها» . قالت : بلىٰ يا رسول الله ، فانتهرتها ، فقالت حفصة : ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم : ٧١] ، فقال النبي ﷺ : «قد قال الله عز وجل : ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم : ٧٢] . وجاء الحديث أيضاً عن حفصة في : سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٣١ (كتاب الزهد ، باب ذكر البعث) . وذكر أحمد رواية مسلم في مسنده (ط . الحلبي) ٦/ ٤٢٠ . وذكر روايتين أُخريين بألفاظ مقاربة (وفيهما : لا يدخل النار أحد ـ وفي رواية : رجل ـ شهد بدراً والحديبية) : ٣/ ٣٩٦ ، ٦/ ٢٨٥ ، ٣٦٢ .

(٣) عبارة «إنه بهم رءوف رحيم» : لم ترد في (ن) . (٤) «تعالىٰ» : زيادة في (أ) ، (ب) .

(٥) في (ن) لم يرد قوله تعالىٰ : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا﴾ [الأنفال : ٧٢] . ويوجد سقط في (م) بعد قوله تعالىٰ : ﴿ . . أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال : ٧٢] حتىٰ قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ . .﴾ [المائدة : ٥٥] .

(٦) (ن) : «الولاية» . (٧) في (ن) : «ومن يتولهم منكم . . إنَّما وليكم الله ورسوله . . إلخ» .

(٨) (أ) ، (ب) : «تبين» . (٩) (ن) : «تواليهم» ؛ (م) : «تتوالهم» .

وقد وضع بعض الكذَّابين حديثاً مفترىٰ أنَّ هـٰذه الآية نزلت في عليّ لما تصدَّق بخاتمه في الصلاة[١]، وهـٰذا كذبٌ[٢] بإجماع أهل العلم [بالنقل][٣]، وكذبه بيّن[٤] من وجوه كثيرة:

منها: أن قوله ﴿الَّذِينَ﴾ صيغة جمع، وعليّ واحد.

٢/ ٣١ **ومنها**: أنَّ (الواو)[٥] ليست واو الحال؛ إذ لو كان كذلك لكان/ لا يسوغ[٦] أن يتولىٰ إلَّا من أعطىٰ الزكاة في حال الركوع، فلا يتولىٰ سائر الصحابة والقرابة[٧].

ومنها: أن المدح إنَّما يكون بعمل واجب أو مستحب[٨]، وإيتاء[٩] الزكاة في نفس الصلاة ليس واجباً ولا مستحباً [باتفاق علماء الملَّة][١٠] فإن في الصلاة شغلاً.

ومنها: أنَّه لو كان إيتاؤها في الصلاة حسناً لم يكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع، بل إيتاؤها في القيام والقعود أمكن.

ومنها: أنَّ عليًّا لم يكن عليه زكاة علىٰ عهد النبي ﷺ.

[١١ **ومنها**: أنَّه لم يكن له أيضاً خاتم، ولا كانوا يلبسون الخواتم، حتىٰ كتب النبي ﷺ كتاباً إلىٰ كسرىٰ، فقيل له: إنهم لا يقبلون كتاباً إلَّا مختوماً، فاتخذ خاتماً من وَرِق ونقش فيها: محمد رسول الله ١١].

ومنهـــا: أنَّ إيتاء غير الخاتم في الزكاة خير من إيتاء الخاتم، فإن أكثر الفقهاء يقولون: لا يجزئ[١٢] إخراج الخاتم في الزكاة.

٢/ ٣٢ **ومنها**: أنَّ هـٰذا الحديث فيه أنه أعطاه السائل[١٣]، والمدح في الزكاة أن/ يخرجها ابتداء ويخرجها علىٰ الفور، لا ينتظر أن يسأله سائل.

ومنها: أنَّ الكلام في سياق النهي عن موالاة الكفَّار والأمر بموالاة المؤمنين، كما

---

(١) الآية المقصودة هنا هي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، والحديث الموضوع المشار إليه ذكره ابن المطهر بتمامه في «منهاج الكرامة» ونقله ابن تيمية في «منهاج السنة»، وردَّ عليه تفصيلاً. انظر: منهاج السنة (بولاق) ٤/ ٢-٩.

(٢) (م): «وهو كذب».

(٣) «بالنقل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) (ن)، (م): «يتبين».

(٥) وهي الواو في قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾.

(٦) (ن)، (م): «لو كان كذلك لا يشرع».

(٧) انظر تفصيل هـٰذه النقطة في (ب) (٤/ ٥).

(٨) (ن)، (م): «واجب ومستحب».

(٩) (ن)، (م): «وأما».

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(١١-١١): ساقط من (أ)، (ب).

(١٢) (ن)، (م): «لا يجوز».

(١٣) أي أنه أعطىٰ الخاتم للسائل.

يدلّ عليه سياق الكلام.

وسيجئ - إن شاء الله - تمام الكلام على هٰذه الآية، فإن الرافضة لا يكادون يحتجُّون بحجَّة إلَّا كانت [حجَّة](١) عليهم لا لهم، كاحتجاجهم بهٰذه الآية على الولاية التي هي الإمارة، وإنَّما هي في الولاية التي هي ضد العداوة، والرافضة مخالفون لها(٢).

والإسماعيلية(٣) والنُّصَيْرِيَّة ونحوهم، يوالون الكفَّار من اليهود والنصارى والمشركين والمنافقين، ويعادون المؤمنين من المهاجرين والأنصار والذين(٤) اتّبعوهم بإحسان إلى يوم الدين، وهٰذا أمر مشهور فيهم(٥)، يعادون خيار عباد الله المؤمنين، ويوالون اليهود والنصارى والمشركين من الترك وغيرهم.

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٦٤]؛ أي: [الله] كافيك(٦) وكافي من اتّبعك(٧) من المؤمنين والصحابة أفضل من اتّبعه من المؤمن وأوّلهم(٨).

٢/ ٣٣ / وقال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ * وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [سورة النصر: ١-٣](٩). والذين رآهم النبي ﷺ يدخلون في دين الله أفواجاً هم الذين كانوا على عصره.

وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة الأنفال: ٦٢-٦٣]، وإنَّما أيَّده في حياته بالصحابة.

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الزمر: ٣٣-٣٥]. وهٰذا الصنف الذي يقول الصدق ويصدِّق به، خلاف الصنف الذي يفتري الكذب أو يكذّب(١٠) بالحق لما جاءه، كما سنبسط

---

(١) «حجَّة»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) انظر تفصيل هٰذا الكلام في (ب) (٤/ ٨) [الوجه السادس عشر].
(٣) (ن)، (م): «كالإسماعيلية». وسبق الكلام على الإسماعيلية والنُّصَيْرِيَّة، انظر: (١/ ٧).
(٤) (ن)، (م): «والأنصار الذين».
(٥) «فيهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «أي كافيك».
(٧) (أ)، (ب): «كافيك ومن اتبعك».
(٨) (ن): «ووالاهم»؛ (م): «وأولاهم».
(٩) الآية الأخيرة من سورة النصر ليست في (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «ويكذب».

القول فيهما[١] إن شاء الله[٢].

والصحابة الذين كانوا يشهدون[٣] أن لا إلـٰه إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله وأنّ القرآن حق[٤]، هم أفضل من جاء بالصدق وصدَّق به بعد الأنبياء.

٢/ ٣٤ / وليس في الطوائف المنتسبة إلىٰ القبلة [أعظم][٥] افتراء [للكذب][٦] علىٰ الله وتكذيباً بالحق من المنتسبين إلىٰ التشيع[٧]، ولهـٰذا لا يوجد الغلو في طائفة أكثر مما يوجد فيهم. ومنهم من ادَّعىٰ إلـٰهية البشر، وادَّعىٰ النبوَّة في غير النبي ﷺ، وادَّعىٰ العصمة في الأئمة، ونحو ذلك[٨] مما هو أعظم مما يوجد في سائر الطوائف، واتفق أهل العلم علىٰ أن الكذب ليس في طائفة من الطوائف[٩] المنتسبين إلىٰ القبلة أكثر منه فيهم.

قال تعالىٰ: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ﴾ [سورة النمل: ٥٩]. قال طائفة من السلف: هم أصحاب محمد [ﷺ][١٠]. ولا ريب أنهم أفضل المصطفين
ظ ٥٤ من هـٰذه الأمة/ التي قال الله فيها: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ * جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ * وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ * الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا
٢/ ٣٥ يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [سورة فاطر: ٣٢ ـ ٣٥][١١]، فأمَّة محمد ﷺ هم[١٢]/ الذين أُورثوا الكتاب بعد الأمتين قبلهم: اليهود والنصارىٰ، وقد أخبر الله أنهم الذين اصطفىٰ.

وتواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «**خير القرون القرن الذي بُعثت فيهم، ثم الذين**

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «فيها».

(٢) جعل ابن المطهر هـٰذه الآية الكريمة برهاناً من براهينه الدَّالَّة علىٰ إمامة علي ـ رضي الله عنه ـ في «منهاج الكرامة»، وقد نقل ابن تيمية كلامه وردَّ عليه في (ب) ٤/ ٥١ ـ ٥٣.

(٣) (أ)، (ب): «كالذين يشهدون».

(٤) (ن): «محق»، وهو تحريف.

(٥) «أعظم»: ساقطة من (ن) فقط.

(٦) «للكذب»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ن): «الشيع».

(٨) (ن): «وغير ذلك».

(٩) «الطوائف»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب). وذكره الطبري في تفسيره (٢٠/ ٣) عن سفيان الثوري.

(١١) (ن)، (م): «بإذن الله.. إلىٰ قوله: ولا يمسنا فيها لغوب».

(١٢) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب).

يلونهم ثم الذين يلونهم»(١). ومحمد ﷺ وأصحابه هم المصطفون من المصطفين من عباد الله.

/ قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة الفتح: ٢٩](٢). ٢/ ٣٦

وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة النور: ٥٥]. فقد وعد الله الذين آمنوا [وعملوا الصالحات](٣) بالاستخلاف، كما وعدهم في

---

(١) يذكر ابن تيمية هذا الحديث بهذا اللفظ الذي يبدأ بعبارة: «وخير القرون قرني..» أو: «خير القرون القرن..» إلخ في كثير من كتبه. وقد بحثت عن هذه الرواية بهذه الألفاظ طويلاً فلم أجدها.
وقد جاء الحديث عن عدد كبير من الصحابة، منهم: أبو هريرة وعبد الله بن مسعود وعمران بن حصين وعائشة والنعمان بن بشير وبريدة الأسلمي ﷺ. وجاء بألفاظ مختلفة، منها: «خيركم قرني، خير الناس قرني، خير أمتي القرن... خير هذه الأمة القرن الذي بعثت أنا فيهم. بعثت في خير قرون بني آدم، أي الناس خير؟ قال: أنا والذين معي..». انظر: البخاري ٣/ ١٧١ (كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد)، ٥/ ٢ ـ ٣، ٣ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ومن صحب النبي ﷺ أو رآه..)، ٨/ ٩١ (كتاب الرقاق، باب ما يحذر من زهرة الدنيا)، ٨/ ١٣٤ (كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال أشهد بالله..)، ٨/ ١٤١ ـ ١٤٢ (كتاب الأيمان والنذور، باب إثم من لا يفي)؛ مسلم ٤/ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم..)؛ سنن النسائي (بشرح السيوطي) ٧/ ١٧ (كتاب الأيمان والنذور، باب الوفاء بالنذر)؛ سنن الترمذي (بتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان) ٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠ (كتاب الفتن، باب ما جاء في القرن الثالث)، ٣/ ٣٧٦ (كتاب الشهادات)، ٥/ ٣٥٧ (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل من رأى النبي..)؛ سنن أبي داود ٤/ ٢٩٧ (كتاب السنة، باب في فضل أصحاب رسول الله..)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٧٩١ (كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد)؛ ترتيب مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الشيخ أحمد عبدالرحمن البنا (ط. المنيرية بالأزهر، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م)، ٢/ ١٩٨ ـ ١٩٩ (كتاب الفضائل، باب ما جاء في فضل القرون الأولى)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٠٩، ٦/ ٢٩، ٨٦، ١١٦، ١٢/ ٩٠، ١٥/ ١٠٦، المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٣٤٠، ٣٧٣، ٤١٠، ٤١٦ ـ ٤١٧، ٤٧٩، ٤/ ٢٦٧، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦، ٤٤٠، ٥/ ٣٥٠، ٣٥٧، ٦/ ١٥٦.

(٢) في (أ)، (ب) كتب جزء من الآية إلى قوله تعالى: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾، وبعدها: إلى آخر السورة، والمثبت عن (ن).

(٣) «وعملوا الصالحات»: ساقط من (ن).

تلك الآية مغفرة وأجراً عظيماً، والله لا يخلف الميعاد، فدلَّ ذلك على أن الذين استخلفهم كما استخلف الذين من قبلهم ومكَّن لهم دين الإسلام، وهو الدين الذي
٢/ ٣٧ ارتضاه لهم، كما قال تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣]، / وبدَّلهم من بعد خوفهم أمناً، لهم منه المغفرة[١] والأجر العظيم.

وهٰذا يستدل به من وجهين: يستدلّ به[٢] على أن المستخلفين مؤمنون عملوا الصالحات[٣]؛ لأنَّ الوعد لهم لا لغيرهم، ويستدلّ به على أنَّ هٰؤلاء مغفور لهم، ولهم مغفرة وأجر[٤] عظيم؛ لأنهم آمنوا وعلموا الصالحات فتناولتهم الآيتان: آية النور، وآية الفتح.

ومن المعلوم أنَّ هٰذه النعوت منطبقة على الصحابة على زمن أبي بكر وعمر وعثمان، فإنه إذ ذاك حصل الاستخلاف، وتمكّن الدين والأمن بعد الخوف، لَمَّا قهروا فارس والروم، وفتحوا الشام والعراق ومصر وخراسان وإفريقيَّة، ولما قُتِل عثمان وحصلت الفتنة لم يفتحوا شيئاً من بلاد الكفار، بل طمع فيهم الكفار بالشام وخراسان، وكان بعضهم يخاف بعضاً.

وحينئذ فقد دلَّ القرآن على إيمان أبي بكر وعمر وعثمان، ومن كان معهم في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن. والذين كانوا في زمن الاستخلاف والتمكين والأمن، وأدركوا زمن الفتنة - كعليّ وطلحة والزبير وأبي موسى [الأشعري][٥] ومعاوية وعمرو بن العاص - دخلوا في الآية؛ لأنهم استُخْلِفُوا ومُكِّنُوا وأَمِنُوا.

٢/ ٣٨ / وأمَّا من[٦] حَدَث في زمن الفتنة، كالرافضة الذين حدثوا في الإسلام في زمن الفتنة والافتراق، وكالخوارج المارقين[٧]، فهٰؤلاء لم يتناولهم النصّ، فلم يدخلوا فيمن وُصِفَ بالإيمان والعمل الصالح المذكورَيْن في هٰذه الآية، لأنهم: أوّلاً: ليسوا من الصحابة المخاطبين بهٰذا، ولم يحصل لهم من الاستخلاف والتمكين والأمن بعد الخوف ما حصل للصحابة، بل لا يزالون خائفين مقلقلين[٨] غير ممكنين.

فإن قيل: لِمَ قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم﴾ [سورة الفتح: ٢٩]،

---

(١) (أ)، (ب): «وبدلهم بعد خوفهم آمنا لهم المغفرة»؛ في (أ): «لهم من المغفرة».
(٢) «يستدل به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «عملو عملا صالحا».
(٤) (أ)، (ب): «ولهم أجر».
(٥) «الأشعري»: ليست في (ن).
(٦) (ن): «فأما من»؛ (م): «فأما ما».
(٧) (ن)، (م): «والمارقين».
(٨) (ن)، (م): «معتقلين».

ولم يقل: وعدهم كلهم؟

قيلَ: كما قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة النور: ٥٥]، ولم يقل: وعدكم[(١)].

و«مِنْ» تكون لبيان الجنس، فلا يقتضي أن يكون قد بقي من المجرور بها شيء خارج عن ذلك الجنس، كما في قوله [تعالىٰ][(٢)]: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾ [سورة الحج: ٣٠]، فإنه لا يقتضي أن يكون من الأوثان ما ليس برجس.

وإذا قلت: ثوب من حرير، فهو كقولك: ثوب حرير. وكذلك قولك: باب من حديد، كقولك: باب حديد، وذلك لا يقتضي أن يكون هناك حرير وحديد غير المضاف إليه، وإن كان الذي يتصوره كليًّا، / فإن الجنس الكلي هو ما لا يمنع تصوّره ٢/ ٣٩
من وقوع الشركة فيه، وإن لم يكن مشتركاً فيه في الوجود، فإذا كانت «مِنْ» لبيان الجنس [(٣)] كان التقدير: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ من هٰذا الجنس، وإن كان الجنس كلهم مؤمنين[(٣)] مصلحين[(٤)].

وكذلك إذا قال: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ من هٰـذا الجنس والصنف ﴿مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ لم يمنع ذلك أن يكون جميع هٰذا الجنس مؤمنين صالحين[(٥)].

ولما قال لأزواج النبي ﷺ: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣١][(٦)]، لم يمنع أن يكون كل منهن تقنت لله ورسوله وتعمل صالحاً.

ولما قال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الأنعام: ٥٤]، لم يمنع هٰذا[(٧)] أن يكون كل منهم متصفاً بهٰذه الصفة، ولا يجوز أن يُقال: إنهم لو عملوا سوءاً بجهالة ثم تابوا من بعده وأصلحوا لم يغفر إلّا لبعضهم.

٢/ ٤٠ / ولهذا تَدْخُل «مِنْ» هٰذه في النفي؛ لتحقيق نفي الجنس، كما في قوله تعالىٰ:

---

(١) (ن)، (م)، (أ): «ولم يقل: منهم»، وهو تحريف. (٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣-٣): ساقط من (م). (٤) (ب) فقط: «صالحين».
(٥) (م): «مصلحين».
(٦) عبارة «وأعتدنا لها رزقا كريماً»: ليست في (ن)، (م). (٧) «هٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب).

﴿وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ﴾ [سورة الطور: ٢١]، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٦٢]، وقوله[(١)]: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [سورة الحاقة: ٤٧].

ولهٰذا إذا دخلت في النفي تحقيقاً أو تقديراً أفادت نفي الجنس قطعاً، فالتحقيق ما ذُكر، والتقدير - كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٦٢]، [وقوله][(٢)]: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢] ونحو ذلك، بخلاف ما إذا لم تكن «مِنْ» موجودة، كقولك: ما رأيت رجلاً، فإنها ظاهرة لنفي الجنس، ولكن قد يجوز
ص ٥٥ أن يُنفىٰ بها الواحد من الجنس، كما قال سيبويه: يجوز أن/ يُقال: ما رأيت رجلاً بل رجلين، فتبيَّن[(٣)] أنه يجوز إرادة الواحد وإن كان الظاهر نفي الجنس، بخلاف ما إذا دخلت «مِنْ» فإنها تنفي نفي الجنس قطعاً[(٤)].

ولهٰذا لو قال لعبيده: من أعطاني منكم ألفاً فهو حرّ، فأعطاه كل واحد ألفاً، عُتِقُوا كلهم. وكذلك لو قال لنسائه: من أبرأتني منكن من صداقها فهي طالق، فأبرأنه كلهن، طُلِّقن كلهن. فإن المقصود بقوله: «منكم» بيان جنس المعطي والمبرئ، لا إثبات هٰذا الحكم لبعض العبيد والأزواج.

٢/ ٤١ **فإن قيل**: فهٰذا كما لا يمنع أن يكون كل المذكور متصفاً بهٰذه الصفة/ فلا يوجب ذلك أيضاً، [فليس][(٥)] في قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ما يقتضي[(٦)] أن يكونوا كلهم كذلك.

قيل: نعم، ونحن لا ندعي أن مجرد هٰذا اللفظ دلَّ علىٰ أن جميعهم موصوفون بالإيمان والعمل الصالح، ولكن مقصودنا أن «مِنْ» لا ينافي شمول هٰذا الوصف لهم، فلا يقول قائل: [إن][(٧)] الخطاب دلَّ علىٰ أن المدح شملهم وعمَّهم بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[(٨)] [سورة الفتح: ٢٩] إلىٰ آخر الكلام.

ولا ريب أن هٰذا، مدح لهم بما ذكر من الصفات: وهو الشدَّة علىٰ الكفار والرحمة بينهم، والركوع والسجود يبتغون فضلاً من الله ورضواناً، والسيما في وجوههم من أثر السجود، وأنهم يبتدئون من ضعف إلىٰ كمال القوة والاعتدال

(١) «وقوله»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) «وقوله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «فبين».
(٤) (أ)، (ب): «فإنه ينفي الجنس قطعاً».
(٥) «فليس»: ساقطة من (ن).
(٦) (ن)، (م): «ما يوجب».
(٧) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) عبارة «أشداء علىٰ الكفار رحماء بينهم»: في (ن) فقط.

كالزرع. والوعد بالمغفرة والأجر العظيم ليس على مجرد هذه الصفات، بل على الإيمان والعمل الصالح، فذكر ما به يستحقون الوعد، وإن كانوا(١) كلهم بهذه الصفة، ولولا ذكر ذلك لكان يظن أنهم بمجرد ما ذُكِر(٢ يستحقون المغفرة والأجر
٢/٤٢ العظيم، ولم يكن فيه بيان سبب الجزاء، بخلاف ما إذا ذكر٢) الإيمان/ والعمل الصالح، فإن الحكم إذا عُلِّقَ باسم مشتق مناسب، كان ما منه الاشتقاق سبب الحكم.

فإن قيل: فالمنافقون كانوا في الظاهر مسلمين.

قيل: المنافقون لم يكونوا متصفين بهذه الصفات، ولم يكونوا مع الرسول والمؤمنين، ولم يكونوا منهم، كما قال تعالىٰ: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [سورة المائدة: ٥٢ ـ ٥٣](٣).

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ وَلَئِن جَاءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ * وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ١٠ ـ ١١].

وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا * الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِّنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ وَإِن كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة النساء: ١٤٠ ـ ١٤١]. إلىٰ قوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ١٤٥ ـ ١٤٦].

٢/٤٣ / وقال تعالىٰ: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَٰكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٦].

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ

---

(١) (ن)، (م): «ولو كانوا». (٢ ـ ٢): ساقط من (م).
(٣) عبارة «فأصبحوا خاسرين» في الآية الكريمة: زيادة في (أ)، (ب).

﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة المجادلة: ١٤][(١)]، فأخبر أن المنافقين ليسوا من المؤمنين ولا من أهل الكتاب: وهـؤلاء لا يوجدون في طائفة من المتظاهرين بالإسلام أكثر منهم في الرافضة ومن انضوى[(٢)] إليهم.

وقد قال تعالى[(٣)]: ﴿يَوْمَ لا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة التحريم: ٨].

وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [سورة الحديد: ١٣]، فدلَّ هـذا على أن المنافقين لم يكونوا داخلين في الذين آمنوا معه، والذين كانوا منافقين منهم من تاب عن نفاقه وانتهى عنه؛ وهم[(٤)] الغالب، بدليل قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلا قَلِيلاً * مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلاً﴾ [سورة الأحزاب: ٦٠ - ٦١]، / فلما لم يغره الله بهم ولم يقتلهم تقتيلاً، بل ٢/ ٤٤
كانوا يجاورونه بالمدينة، دلَّ ذلك على أنهم انتهوا.

والذين كانوا معه بالحديبية كلهم بايعه[(٥)] تحت الشجرة إلَّا الجد بن قيس[(٦)]، فإنه اختبأ تحت[(٧)] جمل أحمر.

---

(١) (ن)، (م): «ولا منهم.. الآية».
(٢) (أ)، (ب): «انطوى».
(٣) (ن)، (م): «وقال تعالى».
(٤) (ن)، (م): «ومنهم»، وهو خطأ.
(٥) (أ)، (ب): «بايعوه».
(٦) في المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٩٦: «عن أبي الزبير عن جابر قال: كان العباس آخذاً بيد رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يوافقنا فلما فرغنا قال رسول الله ﷺ: أخذت وأعطيت. قال: فسألت جابراً يومئذ: كيف بايعتم رسول الله ﷺ أعلى الموت؟ قال: لا، ولكن بايعناه على أن لا نفر. قلت له: أفرأيت يوم الشجرة؟ قال: كنت آخذاً بيد عمر بن الخطاب حتى بايعناه. قلت: كم كنتم؟ قال: كنا أربع عشرة مائة فبايعناه كلنا إلا الجد بن قيس اختبأ تحت بطن بعير، ونحرنا يومئذ سبعين من البُدن لكل سبعة جزور». وانظر خبر اختباء الجد بن قيس وعدم بيعته في: طبقات ابن سعد (٢/ ١٠٠)؛ سيرة ابن هشام (٣/ ٣٣٠)؛ تاريخ الطبري (ط. المعارف) (٢/ ٦٣٢)؛ تفسير الطبري (٢٦/ ٥٤ - ٥٥).
وقد ترجم ابن حجر في «الإصابة» (١/ ٢٣٠) للجد بن قيس وسمَّاه: جد بن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري أبو عبد الله، وقال: إنه كان سيد بني سلمة، وذكر أنه كان خال جابر وأنه حمله وهو صغير في بيعة العقبة. وقال ابن حجر: إن إسناد هـذا الحديث قوي، ثم قال: «وقال عبد الرزاق عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [سورة التوبة: ١٠٢] نزلت في نفر ممن تخلَّف عن تبوك منهم: أبو لبابة والجد بن قيس لم يتب عليهم»، وقال: إنه تاب وحسنت توبته ومات في خلافة عثمان.
(٧) (أ)، (ب): «خلف».

وكذا جاء في الحديث: «كلهم يدخل الجنة إلا صاحب الجمل الأحمر»(١).

٢/ ٤٥ / [وبالجملة](٢) فلا ريب أن المنافقين كانوا مغمورين أذلاء مقهورين(٣)، لا سيما في آخر أيام النبي ﷺ، وفي غزوة تبوك؛ لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة المنافقين: ٨]، فأخبر أن العزَّة للمؤمنين لا للمنافقين، فعُلِمَ أن العزَّة والقوَّة كانت في المؤمنين، وأن المنافقين كانوا أذلَّاء بينهم.

فيمتنع أن يكون الصحابة الذين كانوا أعزّ المسلمين من المنافقين، بل ذلك ٢/ ٤٦ يقتضي أن من كان أعزّ كان أعظم إيماناً، ومن المعلوم(٤) أنَّ/ السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار ـ الخلفاء الراشدين(٥) وغيرهم ـ كانوا أعز الناس، وهٰذا كله مما يبين أن المنافقين كانوا ذليلين في المؤمنين، فلا يجوز أن يكون الأعزَّاء من الصحابة منهم، ولكن هٰذا الوصف مطابق للمتصفين به من الرافضة وغيرهم.

والنفاق والزندقة في الرافضة أكثرمنه في سائر الطوائف، بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق، فإن أساس النفاق الذي بُني عليه الكذب، وأن يقول الرجل بلسانه ما ليس في قلبه، كما أخبر الله تعالىٰ عن المنافقين أنهم يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

ظ ٥٥ والرافضة تجعل هٰذا من أصول/ دينها وتسميه التّقية، وتحكي هٰذا عن أئمة

---

(١) لم أجد الحديث بهٰذا اللفظ، ولكن جاءت ألفاظ بمعناها ضمن حديث طويل رواه مسلم عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ ونصه في مسلم ٤/ ٢١٤٤ ـ ٢١٤٥ (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، الباب الأول): قال رسول الله ﷺ: «من يصعد الثَّنِيَّةَ ثَنِيَّةَ الْمُرَار، فإنه يُحَطُّ عنه ما حطَّ عن بني إسرائيل. قال فكان أول من صعدها خيلنا، خيل بني الخزرج، ثم تتام الناس. فقال رسول الله ﷺ: «وكلكم مغفور له، إلَّا صاحب الجمل الأحمر». فأتيناه فقلنا له: تَعَالَ يستغفر لك رسول الله ﷺ. فقال: والله لأن أجد ضالتي أحب إليَّ من أن يستغفر لي صاحبكم. قال: وكان رجل ينشد ضالة له».

قال النووي في شرحه (١٧/ ١٢٦ ـ ١٢٧): «من يصعد الثَّنِيَّةَ ثَنِيَّةَ الْمُرَار: هٰكذا هو في الرواية الأولىٰ: الْمُرَار ـ بضم الميم وتخفيف الراء ـ، وفي الثانية: الْمُرار أو الْمِرار ـ بضم الميم أو فتحها علىٰ الشك ـ، وفي بعض النسخ بضمها أو كسرها، والله أعلم. والمرار: شجر مرّ، وأصل الثنيَّة: الريق بين جبلين، وهٰذه الثنيَّة عند الحديبية. . . قال القاضي: قيل: هٰذا الرجل هو الجد بن قيس المنافق». وانظر: «الاستقامة» لابن تيمية (٢/ ٢٦٥، ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٢) «وبالجملة»: ساقطة من (ن).

(٣) (أ)، (ب): «مغمورين مقهورين أذلاء»؛ وفي (ن): «مغمورين ذلا مقهورين». والمثبت من (م).

(٤) (ن)، (م): «ومعلوم». (٥) (ن)، (م): «والخلفاء الراشدين».

أهل البيت الذين برَّأهم الله عن ذلك، حتىٰ يحكوا[١] عن جعفر الصادق أنه قال: التقية ديني ودين آبائي[٢].

وقد نزَّه الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم عن ذلك، بل كانوا من أعظم الناس صدقاً وتحقيقاً للإيمان، وكان دينهم التقوىٰ لا التقية[٣].

وقول الله تعالىٰ: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ
٢/ ٤٧ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾/ [سورة آل عمران: ٢٨]، إنَّما هو بالاتقاء من الكفار[٤] لا الأمر[٥] بالنفاق والكذب.

والله تعالىٰ قد أباح لمن أُكره علىٰ كلمة الكفر أن يتكلم بها إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، لكن لم يُكرَه أحد من أهل البيت علىٰ شيء [من ذلك][٦]، حتىٰ أن أبا بكر [رضي الله عنه][٧] لم يُكْرِه أحداً لا منهم ولا من غيرهم علىٰ مبايعته[٨]، فضلاً أن يكرههم علىٰ مدحه والثناء عليه، بل كان عليّ وغيره من أهل البيت يظهرون ذكر[٩] فضائل الصحابة والثناء عليهم والترحم عليهم والدعاء لهم، ولم يكن أحد يكرههم علىٰ شيء منه باتفاق الناس.

وقد كان في زمن بني أمية وبني العباس خلق عظيم[١٠] دون عليّ وغيره[١١] في الإيمان والتقوىٰ يكرهون منهم أشياء ولا يمدحونهم ولا يثنون عليهم ولا يقرِّبونهم، ومع هٰذا لم يكن هٰؤلاء يخافونهم ولم يكن أولئك يكرهونهم، مع أنَّ
٢/ ٤٨ الخلفاء [الراشدين][١٢] كانوا باتفاق الخلق/ أبعد عن قهر الناس وعقوبتهم علىٰ طاعتهم من هٰؤلاء، فإذا لم يكن الناس مع هٰؤلاء مكرهين علىٰ أن يقولوا بألسنتهم خلاف ما في قلوبهم[١٣]، فكيف يكونون مكرهين مع الخلفاء علىٰ ذلك، بل علىٰ

---

(١) (أ)، (ب): «حتىٰ يحكوا ذلك»؛ (ن): «حتىٰ يحكىٰ».
(٢) في كتاب «الأصول من الكافي» لأبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني ٢/ ٢١٩، الطبعة الثانية، ط. طهران، ١٣٨١هـ عن معمر بن خلّاد قال: سألت أبا الحسن ـ عليه السلام ـ عن القيام للولاة، فقال: أبو جعفر عليه السلام: التقية من ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له».
(٣) (ن)، (م): «التقوىٰ والتقية»، وهو تحريف.
(٤) يقول الطبري في تفسيره (ط. المعارف) ٦/ ٣١٦: «فالتقية التي ذكرها الله في هٰذه الآية إنَّما هي تقية من الكفار لا من غيرهم».
(٥) (ن)، (م): «أمر».
(٦) «من ذلك»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «متابعته».
(٩) (ن)، (م): «من ذكر».
(١٠) (م): «خلق كثير عظيم».
(١١) (ن)، (م): «وغيرهم».
(١٢) «الراشدين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) (أ): «خلاف ما ليس في قلوبهم»؛ (م): «بألسنتهم ما ليس في قلوبهم».

الكذب وشهادة الزور وإظهار الكفر - كما تقوله الرافضة - من غير أن يكرههم أحد على ذلك؟

فعُلِم أن ما تتظاهر به الرافضة هو من باب الكذب والنفاق وأن يقولوا بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، لا من باب ما يُكرَه المؤمن عليه من التكلم بالكفر.

وهؤلاء أسرى المسلمين في بلاد الكفار غالبهم يظهرون دينهم، والخوارج مع تظاهرهم بتكفير الجمهور وتكفير عثمان وعليّ ومن والاهما يتظاهرون بدينهم، وإذا سكنوا بين الجماعة سكنوا على الموافقة والمخالفة(١). والذي يسكن في مدائن الرافضة فلا يظهر الرفض، وغايته إذا ضعف أن يسكت عن ذكر مذهبه، لا يحتاج أن يتظاهر بسب الخلفاء والصحابة إلَّا أن يكونوا قليلاً.

فكيف يظن بعليّ [رضي الله عنه](٢) وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً وقلوباً(٣) من الأسرى في بلاد الكفر، ومن عوام [أهل](٤)/ السُّنَّة، ومن النواصب(٥)؟ مع أنا قد علمنا بالتواتر أن أحداً لم يُكْرِه عليّاً ولا أولاده(٦) على ذكر فضائل الخلفاء والترحم عليهم، بل كانوا يقولون ذلك من غير إكراه، ويقوله أحدهم لخاصّته، كما ثبت ذلك بالنقل المتواتر(٧). ٢/ ٤٩

(٨ وأيضاً فقد يُقال في قوله تعالى٨): ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة النور: ٥٥]: إنَّ ذلك وصف للجملة بوصف يتضمن حالهم(٩) عند الاجتماع كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [سورة الفتح: ٢٩]، والمغفرة والأجر في الآخرة

---

(١) (ن): «وإذا سكتوا بين الجماعة سكتوا عن الموافقة والمخالفة»؛ (م): «وإذا سكتوا بين الجماعة سكنوا عن الموافقة»؛ (أ): «وإذا سكنوا بين الجماعة سكتوا عن الموافقة».

(٢) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) «وقلوبا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).

(٥) سبق الكلام عن النواصب في هذا الكتاب (١/ ٧٦). وفي «تاج العروس» مادة «نصب»: «النواصب والناصبية وأهل النصب وهم المتدينون ببغضة سيدنا أمير المؤمنين ويعسوب المسلمين أبي الحسن، علي ابن أبي طالب - رضي الله عنه وكرَّم وجهه -؛ لأنهم نصبوا له؛ أي: عادوه وأظهروا له الخلاف وهم طائفة الخوارج».

(٦) (ن)، (م): «عليا وأولاده».

(٧) (ن)، (م): «كما ثبت ذلك بالتواتر».

(٨-٨): بدلاً من هذه العبارة في (ن)، (م) يوجد بياض بمقدار كلمتين وبعده عبارة: «فقد بيَّن تعالى في قوله: . . . إلخ».

(٩) (أ)، (ب): «إن ذلك وصف الجملة بصفة تتضمن حالهم».

يحصل لكل واحدٍ واحد، فلا بد أن يتصف بسبب ذلك وهو الإيمان والعمل الصالح؛ إذ قد يكون في الجملة منافق.

٢/ ٥٠ وفي الجملة كل(١) ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمتقين(٢)/ والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم، فهم أول من دخل في ذلك من هـٰذه الأمة(٣)، وأفضل من دخل في ذلك من هـٰذه الأمَّة، كما استفاض عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيهم(٤) ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم**»(٥).

الوجه الثاني **الوجه الثاني**: في بيان كذبه وتحريفه فيما نقله عن حال الصحابة بعد موت النبي ﷺ(٦).

قوله: «فبعضهم(٧) طلب الأمر لنفسه بغير حق وبايعه أكثر الناس طلباً للدنيا».

وهـٰذا إشارة إلىٰ أبي بكر، فإنه هو الذي بايعه أكثر الناس، ومن المعلوم أنَّ أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه لا بحق ولا بغير حق، بل قال: قد رضيت لكم أحد هـٰذين الرجلين: إما عمر بن الخطاب، وإما أبا عبيدة. قال عمر: فوالله لأن أقدم فتضرب عنقي، لا يقربني ذلك إلىٰ إثم، أحب إليَّ [من](٨) أن أتأمر علىٰ قوم فيهم أبو بكر. وهـٰذا اللفظ في الصحيحين(٩).

٢/ ٥١ / [وقد روي](١٠) عنه أيضاً(١١) أنه قال: أقيلوني أقيلوني(١٢)، فالمسلمون اختاروه وبايعوه لعلمهم بأنه خيرهم، كما قال له عمر يوم السقيفة بمحضر المهاجرين والأنصار: أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلىٰ رسول الله ﷺ، ولم ينكر ذلك أحد،

---

(١) (ن)، (م): «وبالجملة فكل». (٢) (ن): «والمنافقين»، وهو خطأ.
(٣) (ن): «في هـٰذه الآية»، وهو خطأ. (٤) (ب): «جئت فيهم».
(٥) سبق الكلام علىٰ هـٰذا الحديث من قبل (١/ ٣٦٦).
(٦) انظر أول الكلام علىٰ الوجه الأول فيما سبق (١/ ٣٥٥).
(٧) (ن): «قولهم بعضهم»، وهو تحريف. (٨) «من»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) هـٰذا جزء من حديث السقيفة، وسبقت الإشارة إليه والكلام علىٰ بعض المواضع التي ورد فيها. انظر هـٰذا الكتاب (١/ ٣٢٢). أمَّا هـٰذه الألفاظ فقد وردت في: البخاري ٨/ ٧٠ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردَّة، باب رجم الحبلىٰ من الزنا)؛ سيرة ابن هشام ٤/ ٣١٠؛ المسند (ط. المعارف) ١/ ٣٢٦ (رقم ٣٩١)؛ تاريخ الطبري (ط. المعارف) ٣/ ٢٠٦؛ البداية والنهاية (٥/ ٢٤٧).
(١٠) «وقد روىٰ»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) «أيضاً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) في «الرياض النضرة في مناقب العشرة» للمحب الطبري (ط. الخانجي، ١٣٢٧هـ) فصل بعنوان: «ذكر استقالة أبي بكر من البيعة» (جـ١، ص ١٧٥ ـ ١٧٦)، فيه أخبار كثيرة بهـٰذا المعنىٰ، وإن لم ترد هـٰذه الألفاظ بعينها.

وهـٰذا أيضاً في الصحيحين(١). والمسلمون اختاروه كما قال [النبي](٢) ﷺ في [الحديث](٣) الصحيح لعائشة: «**ادعي لي أباك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدي**». ثم قال: «**يأبى الله/ والمؤمنون**(٤ **إلا أبا بكر**»(٥)، فأبى الله وعباده المؤمنون٤) أن يتولى(٦) غير أبي بكر، فالله هو ولاه قدراً وشرعاً، وأمر المؤمنين بولايته، وهداهم إلى أن ولوه من غير أن يكون طلب ذلك لنفسه. ٥٢/٢

الوجه الثالث

الوجه الثالث: أن يُقال: فهب أنه طلبها وبايعه أكثر الناس، فقولكم: إنَّ ذلك طلب للدنيا كذب ظاهر، فإن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ(٧) لم يعطهم دنيا، وكان قد أنفق ماله في حياة النبي ﷺ، ولما رغَّب النبي ﷺ في الصدقة جاء بماله كله، فقال له: «**ما تركت لأهلك**»؟ قال: تركت لهم الله ورسوله(٨).

/ والذين بايعوه هم أزهد(٩) الناس في الدنيا، وهم الذين أثنى الله عليهم، وقد ٥٣/٢

---

(١) البخاري ٥/ ٧. وسبق ذكر المواضع التي وردت فيها هـٰذه العبارات في هـٰذا الكتاب (١/ ٣٠٧) وكنت قد بحثت مراراً عن حديث السقيفة في صحيح مسلم فلم أجد فيه إلا قطعة صغيرة من خطبة عمر ثم تبيَّن لي أخيراً أن ابن تيمية كان مخطئاً في نصه على أن هـٰذه الألفاظ وغيرها من حديث السقيفة في الصحيحين، فقد ذكر الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على نسبة صاحب كتاب «شرح الطحاوية» حديث السقيفة إلى الصحيحين ما يلي (ص٤٠٨): «وقد أوهم الشارح أيضاً في نسبته للصحيحين فإنه من أفراد البخاري كما نصَّ عليه الحافظ (٧/ ١٢٣)»، وانظر: فتح الباري.

(٢) «النبي»: زيادة في (أ)، (ب). (٣) الحديث زيادة في (أ)، (ب).

(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب).

(٥) سبق ورود الحديث في الأول من هـٰذه الطبعة في ثلاثة مواضع (ص٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٨)، وذكرت من قبل (١/ ٣٠٧) (ت٣) أنَّ الحديث في: البخاري ٩/ ٨٠ـ٨١؛ مسلم ٤/ ١٨٥٧ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر..)؛ مسند أحمد (ط. الحلبي) ٦/ ٤٧، ١٠٦، ١٢٤ (مع اختلاف في اللفظ).

(٦) (ن)، (م): «يولوا». (٧) «رضي الله عنه»: ليس في (أ)، (ب).

(٨) ذكر البخاري ٢/ ١١٢ (كتاب التهجد، باب لا صدقة إلَّا عن ظهر غنى) أنَّ أبا بكر تصدَّق بماله كله. وأورد أبو داود (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤) (كتاب الزكاة، باب في الرخصة في ذلك) حديث تصدّقه عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يقول: أمرنا رسول الله ﷺ يوماً أن نتصدّق، فوافق ذلك مالاً عندي فقلت: اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي، فقال رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟». قلت: مثله. قال: وأتى أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ بكل ما عنده، فقال له رسول الله ﷺ: «ما أبقيت لأهلك؟». قال: أبقيت لهم الله ورسوله. قلت: لا أسابقك إلى شيء أبداً. والحديث في صحيح الترمذي ٥/ ٢٧٧ (كتاب المناقب، باب منه)، وقال الترمذي: هـٰذا حديث حسن صحيح. والحديث في: سنن الدارمي ١/ ٣٩١ـ٣٩٢ (كتاب الزكاة، باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده).

(٩) (ن)، (م): «والذين بايعوه فأزهد.. إلخ».

علم الخاص والعام زهد عمر وأبي عبيدة وأمثالهما، وإنفاق الأنصار أموالهم: كأُسَيْد(١) بن حُضَيْر وأبي طلحة [وأبي أيوب] وأمثالهم(٢)، ولم يكن عند موت
النبي ﷺ لهم/ بيت مال يعطيهم ما فيه، ولا كان هناك ديوان للعطاء يُفرض لهم فيه، فالأنصار(٣) كانوا في أملاكهم وكذلك المهاجرون(٤): من كان له شيء من مغنم أو غيره فقد كان له. ص ٥٦

وكانت سيرة أبي بكر في قسم الأموال(٥) التسوية، وكذلك سيرة عليّ [رضي الله عنه](٦)، فلو بايعوا عليًّا، أعطاهم ما أعطاهم أبو بكر، مع كون قبيلته أشرف القبائل، وكون بني عبد مناف - وهم(٧) أشرف قريش الذين هم أقرب العرب - من بني أمية [وغيرهم](٨) إذ ذاك، كأبي سفيان بن حرب [وغيره](٩)، وبني هاشم - كالعباس وغيره - كانوا معه.

٢/ ٥٤ / وقد(١٠) أراد أبو سفيان(١١) أن تكون الإمارة(١٢) في بني عبد مناف - على عادة الجاهلية - فلم يجبه إلى ذلك عليٌّ ولا عثمان ولا غيرهما؛ لعلمهم ودينهم(١٣).

فأي رياسة وأيّ مال كان لجمهور المسلمين بمبايعة أبي بكر؟ لا سيما وهو يسوّي بين السابقين الأوّلين وبين آحاد المسلمين في العطاء، ويقول: إنَّما أسلموا لله وأجورهم(١٤) على الله، وإنَّما هذا المتاع بلاغ. وقال لعمر لما أشار عليه بالتفضيل في العطاء: أفأشتري منهم إيمانهم؟

فالسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين بايعوه(١٥) أولاً، كعمر وأبي عبيدة وأُسَيْد بن حضير وغيرهم، سوَّى بينهم وبين الطلقاء الذين أسلموا عام

---

(١) (ن)، (م): «كأسد»، وهو خطأ.
(٢) (ن)، (م): «... وأبي طلحة وأمثالهما».
(٣) (أ)، (ب): «والأنصار».
(٤) (ن)، (م): «والمهاجرين».
(٥) (ن)، (م): «المال».
(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن): «هم»؛ وسقطت من (م).
(٨) «وغيرهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «وغيره»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «فقد».
(١١) (أ)، (ب): «أبو سفيان وغيره».
(١٢) (م): «الإمامة».
(١٣) (ن)، (م): «لعلمه ودينه»؛ (أ)، (ب): «لعلمهم أو دينهم». و رجحت أن يكون الصواب ما أثبته. وقد لخص الذهبي في «المنتقى من منهاج الاعتدال» ص٦٩، هذه العبارات كما يلي: «ثم كانت سيرته ومذهبه التسوية في قسم الفيء، وكذلك سيرة عليّ، فلو بايعوا عليًّا أعطاهم كعطاء أبي بكر مع كون قبيلته أشرف من بني تيم وله عشيرة وبنو عم هم أشرف الصحابة من حيث النسب كالعباس وأبي سفيان والزبير وعثمان - ابني عمته - وأمثالهم. وقد كلَّم أبو سفيان عليًّا في ذلك ومتَّ بشرفه، فلم يجبه عليّ؛ لعلمه ودينه».
(١٤) (م): «وأجرهم».
(١٥) (أ)، (ب): «اتبعوهم»؛ (م): «بايعوا».

الفتح، بل وبين من أسلم(١) بعد موت النبي ﷺ، فهل حصل لهؤلاء من الدنيا بولايته شيء؟

/ **الوجه الرابع**: أن يُقال: أهل السُّنَّة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارىٰ، فإنَّ المسلمين يؤمنون بأن المسيح عبد الله ورسوله، ولا يغلون فيه غلو النصارىٰ، ولا يجفون جفاء اليهود. والنصارىٰ تدَّعي فيه الإلـٰهية وتريد أن تفضِّله علىٰ محمد وإبراهيم وموسىٰ، بل تفضّل الحواريين علىٰ هـٰؤلاء الرسل، كما تريد الروافض أن تفضل من قاتل مع عليّ كمحمد ابن أبي بكر والأشتر النخعي علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان وجمهور الصحابة من(٢) المهاجرين والأنصار، فالمسلم إذا ناظر النصراني لا يمكنه أن يقول في عيسىٰ إلَّا الحقّ، لكن إذا أردت أن تعرف جهل النصراني(٣) وأنه لا حجَّة له، فقدِّر المناظرة بينه وبينه اليهودي(٤)، فإنَّ النصراني لا يمكنه أن يجيب عن شبهة اليهودي إلَّا بما يجيب به المسلم، فإن لم يدخل في دين الإسلام وإلَّا كان منقطعاً مع اليهودي، فإنه إذا أُمِر(٥) بالإيمان بمحمد ﷺ، فإن قَدَحَ في نبوته بشيء من الأشياء، لم يمكنه أن يقول شيئاً إلَّا قال له اليهودي(٦) في المسيح ما هو أعظم من ذلك، فإنَّ البينات لمحمد أعظم من البينات للمسيح، وبُعد أمر محمد(٧) عن الشبهة أعظم من بُعْد المسيح عن/ الشبهة(٨)، فإن جاز القدح فيما دليله أعظم وشبهته أبعد عن الحق فالقدح فيما دونه أولىٰ، وإن كان القدح في المسيح باطلاً فالقدح في محمد أولىٰ بالبطلان، فإنه إذا بطلت الشبهة القوية فالضعيفة أولىٰ بالبطلان، وإذا ثبتت الحجة التي غيرها أقوىٰ منها فالقوية أولىٰ بالثبات.

الوجه الرابع ٢/ ٥٥

٢/ ٥٦

(٩ ولهـٰذا كان مناظرة كثير من المسلمين للنصارىٰ من هـٰذا الباب، كالحكاية المعروفة عن القاضي أبي بكر بن الطيب٩) لما أرسله المسلمون إلىٰ ملك النصارىٰ بالقسطنطينية فإنهم عظَّموه وعرف النصارىٰ(١٠) قدره، فخافوا أن لا يسجد للملك إذا دخل، فأدخلوه من باب صغير ليدخل منحنياً، ففطن لمكرهم فدخل مستدبراً(١١)

---

(١) (أ)، (ب): «وبين من أسلم»؛ (ن)، (م): «بل ومن أسلم»، ولعل الصواب ما أثبته.
(٢) عبارة «الصحابة من»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (ن)، (م): «النصارىٰ».
(٤) (أ)، (ب): «اليهود». (٥) (ن): «أمن»، وهو تحريف.
(٦) (أ): «إلا قاله اليهودي»؛ (ب): «إلا قال اليهودي». (٧) (أ)، (ب): «وبعدأمره».
(٨) (ن): «عن السنة»؛ (م): «عن السبة»، وهو تحريف.
(٩ـ٩): بدلاً من هـٰذه العبارة في (ن)، (م): «ومن هـٰذا الباب ما حكي عن القاضي أبي بكر بن الطيب». وفي هامش (م) أمام هـٰذا الموضع كتب: «قف علىٰ قصة عجيبة».
(١٠) (ن)، (م): «وعرفوا النصارىٰ»، وهو تحريف. (١١) (ن): «مستديراً»، وهو تحريف.

متلقيا لهم بعجزه، ففعل نقيض ما قصدوه. ولما جلس وكلّموه أراد بعضهم القدح في المسلمين، فقال له: ما قيل في عائشة امرأة نبيكم؟ يريد إظهار قول الإفك الذي يقوله [من يقوله من] الرافضة أيضاً[١]، فقال القاضي: ثنتان قُدح فيهما ورميتا بالزنا إفكاً وكذباً[٢]: مريم وعائشة، فأما مريم فجاءت بالولد تحمله من غير زوج، وأمّا عائشة فلم تأت بولد مع أنه[٣] كان لها زوج، فأبهت النصارىٰ.

٥٧/٢ / وكان مضمون كلامه أن ظهور براءة عائشة أعظم من ظهور براءة مريم، وأن الشبهة إلىٰ مريم أقرب منها إلىٰ عائشة، فإذا كان مع هٰذا قد ثبت كذب القادحين في مريم، فثبوت كذب القادحين في عائشة أولىٰ[٤].

ومثل هٰذه المناظرة أن يقع التفضيل بين طائفتين، ومحاسن إحداهما أكثر وأعظم[٥]، ومساويها[٦] أقل وأصغر، فإذا ذكر ما فيها من ذلك عُورض بأن مساوئ تلك أعظم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [ثم قال][٧]: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧][٨]، فإنَّ الكفار عيَّروا سرية من سرايا المسلمين بأنهم قتلوا ابن الحضرمي في الشهر الحرام فقال تعالىٰ: هٰذا كبير، وما عليه المشركون من الكفر بالله والصدّ عن سبيله وعن المسجد الحرام وإخراج أهله منه

٥٨/٢ أكبر عند الله، فإنَّ هٰذا صدٌّ عما لا تحصل النجاة/ والسعادة إلّا به، وفيه من انتهاك المسجد الحرام ما هو أعظم من انتهاك الشهر الحرام.

لكن هٰذا النوع[٩] قد اشتملت كل من الطائفتين فيه[١٠] علىٰ ما يُذمّ، وأما النوع الأول فيكون كل من الطائفتين لا يستحق الذم، بل هناك شبه[١١] في

---

(١) (ن)، (م): «الذي تقوله الرافضة أيضاً». (٢) (ن)، (م): «رميتا بالزنا وقدح فيهما».

(٣) (ن)، (م): «مع أنها».

(٤) قصة الباقلاني مع ملك الروم ومناقشاته مع النصارىٰ، مذكورة في «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، ص ٢١٨-٢١٩؛ تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩-٣٨٠). وانظر ترجمته المنقولة عن كتاب «ترتيب المدارك» للقاضي عياض، في آخر نشرة الدكتور محمد عبد الهادي أبي ريدة والأستاذ محمود الخضيري لكتاب التمهيد، ص ٢٥٠-٢٥٦، ط. لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م. وسبقت ترجمة الباقلاني (١/ ٢٤٧).

(٥) (ن)، (م): «أعظم وأكثر». (٦) (أ): «ومساويهما».

(٧) «ثم قال»: ساقطة من (ن)، (م). (٨) عبارة «والفتنة أكبر من القتل»: ليست في (ن)، (م).

(٩) (ب) فقط: «لكن في هٰذا النوع». (١٠) «فيه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١١) (ن)، (م): «شبهة».

الموضعين وأدلة في الموضعين[١]، وأدلَّة أحد الصنفين أقوىٰ وأظهر، وشبهته[٢] أضعف وأخفىٰ، فيكون أولىٰ بثبوت الحق ممن تكون أدلته أضعف وشبهته أقوىٰ.

وهـٰذا حال النصارىٰ واليهود مع المسلمين، وهو حال أهل البدع مع أهل السنة [لا سيما الرافضة][٣].

وهـٰكذا أمر [أهل][٤] السنة مع الرافضة في أبي بكر وعليّ، فإن الرافضي لا يمكنه أن يثبت إيمان عليّ وعدالته وأنه من أهل الجنة - فضلاً عن إمامته - إن[٥] لم يثبت ذلك لأبي بكر وعمر وعثمان، وإلَّا فمتىٰ أراد إثبات ذلك لعلي وحده لم تساعده الأدلة، كما أن النصراني إذا أراد إثبات نبوة المسيح دون محمد لم تساعده الأدلة، / ظ ٥٦
٢/ ٥٩ فإذا/ قالت[٦] له الخوارج الذين يكفِّرون عليًّا أو النواصب الذين يفسِّقونه: إنه كان ظالماً طالباً للدنيا، وإنه طلب الخلافة لنفسه وقاتل عليها بالسيف، وقتل علىٰ ذلك ألوفاً من المسلمين حتىٰ عجز عن انفراده بالأمر وتفرق عليه أصحابه وظهروا عليه فقاتلوه، فهـٰذا[٧] الكلام إن كان فاسداً ففساد كلام الرافضي في أبي بكر وعمر أعظم[٨]، وإن كان ما قاله في أبي بكر وعمر متوجهاً مقبولاً فهـٰذا أولىٰ بالتوجه والقبول؛ لأنَّه من المعلوم للخاصة والعامة أن من ولَّاه الناس باختيارهم ورضاهم، من غير أن يضرب أحداً لا بسيف ولا عصا، ولا أعطىٰ أحداً ممن ولَّاه مالاً[٩]، واجتمعوا عليه فلم يول أحداً من أقاربه وعترته، ولا خلَّف لورثته مالاً من مال المسلمين، وكان له مال [قد] أنفقه[١٠] في سبيل الله فلم يأخذ بدله، وأوصىٰ أن يُرد إلىٰ بيت مالهم ما كان عنده لهم، وهو جَرْدُ قطيفة وبكْر وأمَة سوداء[١١] ونحو ذلك، حتىٰ قال عبد الرحمـٰن بن عوف لعمر: أتسلب هـٰذا آل أبي بكر؟ قال: كلا والله لا يتحنث فيها[١٢] أبو بكر وأتحملها أنا. وقال: يرحمك الله يا أبا بكر لقد أتعبت الأمراء بعدك[١٣].

٢/ ٦٠ / ثم مع هـٰذا، لم يقتل مسلماً علىٰ ولايته، ولا قاتل مسلماً بمسلم، بل قاتل

---

(١) (ن)، (م): «للموضعين».
(٢) (ن)، (م)، (أ): «وشبهتهم».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) «أهل»: زيادة في (ب) فقط.
(٥) (ن)، (م): «إذ».
(٦) (ن)، (م): «قال».
(٧) (ن)، (م): «فقاتله وهـٰذا»، وهو خطأ.
(٨) (ن)، (م)، (أ): «أعظم فساداً».
(٩) (ن)، (م): «ولا أعطاه مالاً».
(١٠) (ن)، (م): «ولو كان له مال أنفقه».
(١١) (ن)، (م): «وأمة سوداءوبكر».
(١٢) (ن): «يتحنث عنها»؛ (م): «يتحنث منها».
(١٣) هـٰذا الخبر مروي في: طبقات ابن سعد (٣/ ١٩٦ - ١٩٧). وجرد قطيفة؛ أي: قطيفة انجرد خملها وخلقت (اللسان، مادة: جرد).

بهم المرتدين [عن دينهم][(١)] والكفار، حتىٰ شرع بهم في فتح الأمصار، واستخلف القوي الأمين العبقري الذي فتح الأمصار ونصب الديوان وعمَّر[(٢)] بالعدل والإحسان.

فإن جاز للرافضي أن يقول: إنَّ هٰذا كان طالباً[(٣)] للمال[(٤)] والرياسة، أمكن الناصبي أن يقول: كان عليّ ظالماً طالباً للمال والرياسة، قاتل علي الولاية حتىٰ قتل المسلمون بعضهم بعضاً، ولم يقاتل كافراً، ولم يحصل للمسلمين في مدة ولايته إلَّا شر وفتنة في دينهم ودنياهم.

فإن جاز أن يُقال: عليّ كان مريداً لوجه الله، والتقصير من غيره من الصحابة، أو يُقال: كان مجتهداً مصيباً وغيره مخطئاً مع هٰذه[(٥)] الحال؛ فأن[(٦)] يُقال: كان أبو بكر وعمر مريدين وجه الله مصيبين، والرافضة مقصِّرون في معرفة حقهم، مخطئون في ذمهم بطريق الأوْلَىٰ [والأحرىٰ][(٧)]، فإنَّ أبا بكر وعمر كان بُعْدهما عن شبهة طلب الرياسة والمال أشد من بُعد عليّ عن ذلك، وشُبهة الخوارج الذين ذمُّوا عليًّا
٦١/٢ وعثمان وكفَّروهما أقرب من شبهة الرافضة الذين ذمُّوا أبا بكر وعمر/ وعثمان وكفَّروهم[(٨)]، فكيف بحال الصحابة [والتابعين][(٩)] الذين تخلَّفُوا عن بيعته أو قاتلوه؟ فشبهتهم أقوىٰ من شبهة من قدح في أبي بكر وعمر وعثمان، فإن أولئك قالوا: ما يمكننا أن نبايع إلَّا من يعدل علينا[(١٠)] ويمنعنا ممن يظلمنا ويأخذ حقنا ممن ظلمنا، فإذا لم يفعل هٰذا كان عاجزاً أو ظالماً، وليس علينا أن نبايع عاجزاً أو ظالماً[(١١)].

وهٰذا الكلام إذا كان باطلاً، فبطلان قول من يقول: إنَّ أبا بكر وعمر كانا ظالِمَيْن طالبين للمال والرياسة[(١٢)] أبطل وأبطل. وهٰذا الأمر لا يستريب فيه من له بصر ومعرفة، وأين[(١٣)] شبهة مثل أبي موسىٰ الأشعري [(١٤)] الذي وافق عمرا[(١٥)] علىٰ عزل عليّ ومعاوية وأن يُجعل الأمر شورىٰ في المسلمين[(١٤)]، من شبهة عبد الله

---

(١) «عن دينهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «وعمَّ».
(٣) (ن)، (م): «كان هٰذا طالباً».
(٤) (ن) فقط: «للكمال».
(٥) «هٰذه»: ساقطة من (أ).
(٦) (ن)، (م): «فإنه».
(٧) «والأحرىٰ»: زيادة في (ب)، (م)؛ وفي (أ): «والأخرىٰ».
(٨) (ب): «ذموا أبا بكر وعمر وكفّروهما».
(٩) «والتابعين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ن): «نعدل عليًّا»، وهو تحريف.
(١١) (ن)، (م): «عاجزاً ولا ظالماً».
(١٢) (أ)، (ب): «للرياسة والمال».
(١٣) (ن): «وأنىٰ».
(١٤ـ١٤): ساقط من (م).
(١٥) (ن): «عمر»، وهو خطأ.

ابن سبأ[(١)] وأمثاله الذين يدَّعون أنه إمام معصوم، أو أنه إلـٰه أو نبي[(٢)]؟ بل أين شبهة الذين رأوا أن يولوا معاوية من شبهة الذين يدَّعون أنه إلـٰه أو نبي؟ فإنَّ هـٰؤلاء كفّار باتفاق المسلمين بخلاف أولئك.

٦٢/٢ / ومما يبين هـٰذا، أن الرافضة تعجز عن إثبات إيمان عليّ وعدالته [مع كونهم على مذهب الرافضة، ولا يمكنهم ذلك إلَّا إذا صاروا من أهل السنة][(٣)]، فإذا قالت لهم الخوارج وغيرهم ممن تكفِّره أو تفسقه: لا نسلِّم أنه كان مؤمناً بل كان كافراً أو ظالماً - كما يقولون [هم][(٤)] في أبي بكر وعمر - لم يكن لهم دليل على إيمانه وعدله[(٥)] إلَّا وذلك[(٦)] الدليل على إيمان[(٧)] أبي بكر وعمر وعثمان أدلّ.

فإن احتجُّوا بما تواتر من إسلامه وهجرته وجهاده، فقد تواتر ذلك عن هـٰؤلاء، بل تواتر إسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس، وصلاتهم وصيامهم وجهادهم للكفار، فإن ادَّعُوا في واحد من هـٰؤلاء النفاق أمكن الخارجي أن يدَّعِي النفاق، وإذا ذكروا شبهةً ذكر ما هو أعظم منها.

وإذا قالوا ما تقوله أهل الفرية من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عدوين للنبي ﷺ أفسدا دينه بحسب الإمكان، أمكن الخارجي أن يقول ذلك في [(٨)] عليٍّ ويوجه ذلك بأن يقول: كان يحسد ابن عمه والعداوة[(٩)] في الأهل، وأنه كان

٦٣/٢ يريد فساد دينه فلم/ يتمكن من ذلك في[(٨)] حياته وحياة الخلفاء الثلاثة، حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأوقد الفتنة حتى تمكن من[(١٠)] قتل أصحاب محمد وأمته بغضاً له وعداوة، وأنه كان مباطناً للمنافقين الذين ادَّعُوا فيه الإلـٰهية والنبوة، وكان يظهر[(١١)] خلاف ما يبطن لأن دينه التقية، فلما أحرقهم بالنار أظهر إنكار ذلك، وإلَّا فكان في الباطن معهم، ولهـٰذا كانت الباطنية من أتباعه، وعندهم سره، وهم ينقلون عنه الباطن الذي ينتحلونه.

---

(١) (ن)، (م): «عبد الله بن سينا»، وهو تحريف.
(٢) سبقت الإشارة من قبل إلى عبد الله بن سبأ ومقالته. انظر هـٰذا الكتاب (١/ ١٩٢).
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) «هم»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ): «هو»، وهو تحريف.
(٥) (م): «وعدالته».
(٦) (أ)، (ب): «وذاك».
(٧) «إيمان»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) «والعداوة»: كذا في (م)، والكلمة غير ظاهرة في (ن).
(١٠) (أ): «حتى غلا من»؛ (ب): «حتى غلا في».
(١١) (ن)، (م): «ويظهر».

ويقول الخارجي مثل هـٰذا الكلام الذي يروج على كثير من الناس أعظم[(١)] مما يروج كلام الرافضة في الخلفاء الثلاثة؛ لأن شبه[(٢)] الرافضة أظهر فساداً من شبه[(٢)] الخوارج والنواصب[(٣)]، والخوارج[(٤)] أصح منهم عقلاً وقصداً، والرافضة أكذب وأفسد ديناً.

وإن أرادوا إثبات إيمانه وعدالته بنص[(٥)] القرآن عليه.

قيل لهم[(٦)]: القرآن عام، وتناوله له ليس بأعظم[(٧)] من تناوله لغيره، [(٨)] وما من
٢/ ٦٤ آية يدعون اختصاصها به إلَّا أمكن أن يدعى اختصاصها/ أو اختصاص مثلها أو أعظم منها بأبي بكر وعمر، فباب الدعوى بلا حجة ممكنة، والدعوى في فضل الشيخين أمكن منها[٨)] في فضل غيرهما.

وإن قالوا: ثبت[(٩)] ذلك بالنقل والرواية؛ فالنقل والرواية في أولئك أشهر
ص ٥٧ وأكثر[(١٠)]؛ فإن ادَّعوا تواتراً فالتواتر هناك أصح، وإن اعتمدوا/ على نقل الصحابة فنقلهم لفضائل أبي بكر وعمر أكثر.

ثم هم يقولون: إن الصحابة ارتدُّوا إلَّا نفراً قليلاً، فكيف تُقبل رواية هـٰؤلاء في فضيلة أحد؟ ولم يكن في الصحابة رافضة كثيرون يتواتر نقلهم، فطريق النقل مقطوع عليهم إن لم يسلكوا طريق [(١١)] أهل السنة، كما هو مقطوع على النصارى في إثبات نبوة المسيح إن لم يسلكوا طريق[(١١)] المسلمين.

وهـٰذا كمن أراد أن يثبت فقه ابن عباس دون علي، أو فقه ابن عمر دون أبيه، أو فقه علقمة والأسود[(١٢)] دون ابن مسعود، ونحو ذلك من الأمور التي يثبت فيها للشيء حكم دون ما هو أولى[(١٣)] بذلك الحكم منه، فإن هـٰذا تناقض ممتنع عند من

---

(١) (ن)، (م): «أكثر».
(٢) (أ)، (ب): «شبهة».
(٣) «والنواصب»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «وهم».
(٥) (ن)، (م): «بنبا».
(٦) «لهم»: زيادة في (ن) فقط.
(٧) (ن)، (م): «ليس أعظم».
(٨ـ٨): ساقطة من (م).
(٩) (ن): «يثبت».
(١٠) (أ)، (ب): «أكثر وأشهر».
(١١ـ١١): ساقطة من (م).
(١٢) في الصحابة والتابعين أكثر من واحد اسمه علقمة أو الأسود، ولكن الأرجح: أنَّ ابن تيمية يقصد اثنين من تلامذة ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ هما: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي (ترجمته في: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨؛ طبقات ابن سعد ٦/ ٨٦ ـ ٩٢). والأسود بن يزيد بن قيس النخعي (ترجمته في: تهذيب التهذيب ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣؛ طبقات ابن سعد ٦/ ٧٠ ـ ٧٥).
(١٣) (ن) فقط: «دون غيره ما هو أولى.. إلخ»، وهو تحريف.

سلك طريق العلم والعدل.

٢/ ٦٥ / ولهـٰذا كانت الرافضة من أجهل الناس وأضلهم[١]، كما أن النصارىٰ من أجهل الناس، والرافضة من أخبث الناس، كما أن اليهود من أخبث الناس، ففيهم نوع من ضلال النصارىٰ، ونوع من خبث اليهود.

الوجه الخامس **الوجه الخامس:** أن يُقال: تمثيل هـٰذا بقصة عمر بن سعد [٢ لمَّا خيَّرَه عبيد الله بن زياد بين الخروج في السرية التي أرسلها إلىٰ الحسين وبين عزله عن الرَّيِّ من أقبح القياس، فإذا كان عمر بن سعد ٢] طالباً للرياسة والمال مقدماً علىٰ المحرَّم لأجل ذلك، أفيلزم[٣] أن يكون السابقون الأولون بهـٰذه الحال؟

وهـٰذا أبوه سعد بن أبي وقاص كان من أزهد الناس في الإمارة والولاية، ولما وقعت الفتنة اعتزل الناس في قصره بالعقيق[٤]، وجاءه [عمر] ابنه[٥] هـٰذا فلامه علىٰ ذلك، وقال [له][٦]: الناس في المدينة يتنازعون الملك وأنت هـٰهنا[٧]! فقال: اذهب فإني سمعت رسول الله ﷺ[٨] يقول: «**إنَّ اللهَ يحب العبد التقيَّ الغني الخفيَّ**»[٩].

٢/ ٦٦ / هـٰذا ولم يكن قد بقي أحد[١٠] من أهل الشورىٰ غيره وغير عليٍّ - رضي الله عنهما -[١١]، وهو الذي فتح العراق وأذل جنود[١٢] كسرىٰ، وهو آخر العشرة موتاً، فإذا لم يَحْسُن أن يُشَبَّه بابنه عمر أَيُشَبَّه[١٣] به أبو بكر وعمر وعثمان؟

هـٰذا وهم لا يجعلون محمد بن أبي بكر بمنزلة أبيه، بل يفضِّلون محمداً ويعظِّمونه ويتولونه لكونه آذىٰ عثمان، وكان من خواص أصحاب عليٍّ لأنه كان

(١) (ن)، (م)، (أ): «وأظلمهم».
(٢-٢): ساقط من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «فيلزم».
(٤) (ن)، (م): «بالعقيق في قصره».
(٥) (ن): «فجاء ابنه»؛ (م): «وجاء ابنه».
(٦) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «وأنت هنا».
(٨) (أ)، (ب): «النبي».
(٩) في المسند (ط. المعارف) ٣/ ٢٦ (رقم ١٤٤١) عن عامر بن سعد أن أخاه عمر انطلق إلىٰ سعد في غنم له خارجاً من المدينة فلما رآه سعد، قال: أعوذ بالله من شر هذا الراكب، فلما أتاه قال: يا أبت، أرضيت أن تكون أعرابياً في غنمك والناس يتنازعون في الملك بالمدينة؟ فضرب سعد صدر عمر، وقال: اسكت، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي». والحديث في: مسلم - مع اختلاف في اللفظ - ٤/ ٢٢٧٧ (كتاب الزهد والرقاق، الباب الأول)، وللحديث رواية أخرىٰ مختلفة في المسند (ط. المعارف) ٣/ ٦٥ - ٦٦ (رقم ١٥٢٩).
(١٠) (ن) فقط: «أحد قد بقي».
(١١) (ن): «عليهما السلام»؛ (م): «عليه السلام».
(١٢) (ن): «جيوش».
(١٣) (ن): «أن يشبه بالله عمر أشبه»؛ (م): «أن يشبه بأبيه عمر الشبيه».

ربيبه، ويسبون أباه أبا بكر ويلعنونه.

فلو أن النواصب فعلوا بعمر بن سعد مثل ذلك: فمدحوه على قتل الحسين؛ لكونه كان من شيعة عثمان، ومن المنتصرين له[١]، وسبُّوا أباه سعداً لكونه تخلَّف عن القتال مع معاوية والانتصار لعثمان؛ هل كانت النواصب لو فعلت ذلك إلَّا من جنس الرافضة؟ بل الرافضة شرّ منهم، فإن أبا بكر أفضل من سعد، وعثمان كان أبعد عن استحقاق القتل من الحسين، وكلاهما مظلوم شهيد - رضي الله عنهما -.

٢/ ٦٧ / ولهذا كان الفساد الذي حصل في الأمة بقتل عثمان أعظم من الفساد الذي حصل في الأمة بقتل الحسين. وعثمان من السابقين الأولين، وهو خليفة مظلوم طلب منه أن ينعزل[٢] بغير حق فلم ينعزل، ولم يدفع[٣] عن نفسه حتى قُتل. والحسين - رضي الله عنه - لم يكن متولياً وإنَّما كان طالباً للولاية، حتى رأى أنها متعذرة، وطُلِبَ[٤] منه أن يستأسر نفسه[٥] ليُحمل إلى يزيد مأسوراً فلم يجب إلى ذلك، وقاتل حتى قُتِل شهيداً مظلوماً[٦]، فظُلْم عثمان كان أعظم، وصبره وحلمه [كان][٧] أكمل، وكلاهما مظلوم شهيد.

ولو مثَّل ممثل طلب عليّ والحسين للأمر[٨] بطلب الإسماعيلية كالحاكم[٩]
٢/ ٦٨ وأمثاله، وقال: إن عليًّا والحسين[١٠] كانا ظالمين طالبين/ للرياسة بغير حق، بمنزلة الحاكم وأمثاله من ملوك بني عبيد، أما كان يكون كاذباً مفتريا في ذلك لصحة إيمان عليّ والحسين ودينهما وفضلهما، ولنفاق هؤلاء وإلحادهم؟

---

(١) (ن) فقط: «من شيعة عثمان وكان من خواص أصحاب علي ومن المنتصرين له»، وهو خطأ.
(٢) (أ): «يقول»؛ (ب): «يعزل».
(٣) (أ)، (ب): «يقاتل». وسقطت الكلمة من (م).
(٤) (ن)، (م): «فطلب».
(٥) (أ)، (ب): «ليستأسر».
(٦) (أ)، (ب): «مظلوماً شهيداً».
(٧) «كان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «الأمر».
(٩) الحاكم بأمر الله منصور بن نزار بن معد بن إسماعيل بن محمد سادس الخلفاء العبيديين الإسماعيلية الذين كانوا يلقبون أنفسهم بالفاطميين، ولد في القاهرة سنة ٣٧٥هـ، وتولى الخلافة بعد وفاة والده العزيز سنة ٣٨٦هـ وعمره إحدى عشرة سنة، ثم قام سنة ٤٠٨هـ بمعونة محمد بن إسماعيل الدرزي بالدعوة إلى تأليه نفسه وفتح سجلاً تكتب فيه أسماء المؤمنين به، وانتهى حكم الحاكم بأمر الله سنة ٤١١هـ بعد اختفائه، ويقال: إنه اغتيل، وكان حكمه متسماً بالقسوة والبطش والتصرفات المتناقضة الحمقاء. انظر سيرته وترجمته في: وفيات الأعيان (٤/ ٣٧٩-٣٨٣)؛ محمد عبد الله عنان: الحاكم بأمر الله، الطبعة الثانية، ط. لجنة التأليف، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م؛ جراف: مادة «الحاكم بأمر الله»، دائرة المعارف الإسلامية؛ الأعلام للزركلي (٨/ ٢٤٦-٢٤٧).
(١٠) (ن): «والحسن»، وهو خطأ.

وكذلك من شبَّه عليّاً والحسين ببعض من قام من الطالبيين أو غيرهم بالحجاز أو الشرق أو الغرب يطلب الولاية بغير حق ويظلم الناس في أموالهم وأنفسهم(١)، أما كان يكون ظالماً كاذباً؟

فالمشبِّه لأبي بكر وعمر بعمر بن سعد أَوْلىٰ بالكذب والظلم، ثم غاية عمر بن سعد وأمثاله أن يعترف بأنه طلب الدنيا بمعصية يعترف(٢) أنها معصية، وهذا ذنب كثير [وقوعه] من المسلمين(٣).

وأمَّا الشيعة فكثير منهم يعترفون بأنهم إنَّما(٤) قصدوا بالملك إفساد دين الإسلام ومعاداة النبي ﷺ، كما يُعرف ذلك من خطاب الباطنية وأمثالهم من الداخلين في الشيعة، فإنهم يعترفون بأنهم في الحقيقة لا يعتقدون دين الإسلام، وإنَّما يتظاهرون بالتشيع لقلة عقل الشيعة وجهلهم ليتوسلوا بهم إلىٰ أغراضهم.

٢/ ٦٩ وأوَّل هؤلاء ـ بل خيارهم ـ هو المختار بن أبي عبيد الكذَّاب(٥) فإنه/ كان أمير(٦) الشيعة، وقتل عبيد الله(٧) بن زياد، وأظهر الانتصار للحسين حتىٰ قتل قاتله، وتقرَّب بذلك إلىٰ محمد بن الحنفية(٨) وأهل البيت ثم ادَّعىٰ النبوَّة وأن جبريل يأتيه.

---

(١) (ن)، (م): «ببعض أمراء الحجاز الذين يطلبون الملك بغير حق ويظلمون الناس في أنفسهم وأموالهم. . إلخ».

(٢) (ن): «معترف»؛ (م): «فعبروا»، وهو تحريف. (٣) (ن)، (م): «وهذا ذنب كثير من المسلمين».

(٤) (ن)، (م): «إذا»، وهو خطأ.

(٥) المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي أبو إسحاق، دعا الشيعة إلىٰ بيعة محمد بن الحنفية، وزعم أنه استخلفه فتبعه الكثيرون، ثم قتل أكثر قتلة الحسين، وحارب جيش بني أمية وقتل عبيد الله بن زياد وتمت له ولاية الكوفة والجزيرة وغيرهما، وادَّعىٰ بعد ذلك النبوة ونزول الوحي عليه، ثم حاربه مصعب بن الزبير حتىٰ قتله سنة ٦٧ هـ. وتُنسب إلىٰ المختار فرق الكيسانية من الرافضة ويُسمي الشهرستاني وغيره أتباعه خاصة «المختارية»، ويُقال: إنه كان يلقَّب بـ«كيسان»، وقيل: بل أخذ مقالته عن مولىٰ لعلي ـ رضي الله عنه ـ كان اسمه «كيسان».

انظر: أخبار المختار وسيرته في: تاريخ الطبري (ط. المعارف) ٥/ ٥٦٩ ـ ٥٨٢، أحداث سنة ٦٦، ٦٧، ٦/ ٥ ـ ١١٦؛ الأخبار الطوال للدينوري (ط. وزارة الثقافة، ١٩٦٠م)، ص ٢٨٨ ـ ٣٠٨؛ تاريخ أبي الفدا (ط. الحسينية) ١/ ١٩٤ ـ ١٩٥؛ مروج الذهب للمسعودي ٣/ ١٠٥ ـ ١٠٧؛ سير أعلام النبلاء للذهبي ٣/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦؛ لسان الميزان ٦/ ٦ ـ ٧؛ الأعلام للزركلي ٨/ ٧٠ ـ ٧١؛ الفَرْق بين الفِرَق، ص ٢٦ ـ ٣٤؛ الملل والنحل ١/ ١٣٢ ـ ١٣٤؛ فِرَق الشيعة للنوبختي (ط. المطبعة الحيدرية بالنجف، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، ص ٤٤ ـ ٤٥، ٤٨. وانظر: كتاب المختار الثقفي، سلسلة أعلام العرب، تأليف: د. علي الخربوطلي، القاهرة، ١٩٦٣م.

(٦) (أ)، (ب): «أمين». (٧) (ن): «عبد الله»، وهو خطأ.

(٨) انظر ترجمته فيما سبق (١/ ٨). وانظر ترجمته أيضاً في: تهذيب الأسماء واللغات للنووي (ط. المنيرية) ق١، جـ١، ص ٨٨ ـ ٨٩؛ طبقات ابن سعد ٥/ ٩١ ـ ١١٦؛ الجرح والتعديل جـ٤، ق١، ص٢٦؛ الأعلام للزركلي ٧/ ١٥٢ ـ ١٥٣.

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «**سيكون في ثقيف كذّاب ومبير**»(١)، فكان الكذّاب هو المختار بن/ أبي عبيد، وكان المبير هو الْحَجَّاج بن يوسف الثقفي(٢). ٢/ ٧٠

ومن المعلوم أن عمر بن سعد أمير السرية التي قتلت(٣) الحسين مع ظلمه وتقديمه الدنيا على الدين، لم يصل في المعصية إلى فعل المختار بن أبي عبيد الذي أظهر الانتصار للحسين وقتل قاتله، بل [كان](٤) هذا أكذب وأعظم ذنباً من عمر بن سعد، فهذا الشيعي شرٌّ من ذلك الناصبي، بل والحجاج [بن يوسف](٥) خير من المختار [بن أبي عبيد](٦)، فإن الحجاج كان مبيراً كما سمَّاه النبي ﷺ يسفك الدماء بغير حق، والمختار كان كذَّاباً يدَّعي النبوة(٧) وإتيان جبريل/ إليه، وهذا الذنب أعظم من قتل النفوس، فإن هذا كفر، وإن كان لم يتب منه كان مرتداً، والفتنة أعظم من القتل. ٢/ ٧١

ط ٥٧ وهذا باب/ مطرد، لا تجد أحداً ممن تذمه الشيعة بحق أو باطل إلَّا وفيهم من هو شرٌّ منه، ولا تجد أحداً ممن تمدحه الشيعة إلَّا وفيمن تمدحه الخوارج من هو خير منه، فإن الروافض شرٌّ من النواصب، والذين تكفِّرهم أو تفسِّقهم الروافض هم أفضل من الذين تكفرهم أو تفسقهم النواصب.

وأما أهل السنة فيتولون جميع المؤمنين، ويتكلمون بعلم وعدل، ليسوا من أهل

---

(١) أورد مسلم في صحيحه ٤/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ في (كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها) حديثاً طويلاً جاء فيه: أنَّ أسماء بنت أبي بكر ـ رضي الله عنها ـ قالت للحجاج: «أما إن رسول الله حدَّثنا أن في ثقيف كذَّاباً ومبيراً. فأمَّا الكذَّاب: فرأيناه، وأمَّا المبير: فلا إخالك إلا إياه. قال: فقام عنها ولم يراجعها». وفي المسند (ط. المعارف) ٧/ ١٨ (حديث رقم ٤٧٩٠) عن ابن عمر: «قال رسول الله ﷺ: إنَّ في ثقيف مبيراً وكذَّاباً». وقال النووي (شرح مسلم ١٦/ ١٠٠): «والمبير المهلك».

(٢) أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل بن مسعود الثقفي، ولد سنة ٤١ هـ في بلدة الطائف وقلده عبد الملك بن الوليد أمر عسكره وقاتل به عبد الله بن الزبير فقتله سنة ٧٣هـ، فولَّاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف، ثم ولَّاه العراق فأخمد الثورة بها وثبتت له الإمارة عشرين سنة، وهو الذي بنى مدينة واسط وبها كانت وفاته سنة ٩٥هـ. انظر سيرته في: وفيات الأعيان ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٨؛ الأخبار الطوال، ص ٣١٤ ـ ٣٢٩؛ الأعلام للزركلي ٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦؛ لامنس: مادة «الحجاج»، دائرة المعارف الإسلامية؛ تاريخ الطبري ٦/ ١٧٤ وما بعدها؛ مروج الذهب للمسعودي ٣/ ١١٩ ـ ١٢٢، ٢١٣٢ ـ ١٦٤.

(٣) (ن)، (م): «قاتلت».

(٤) «كان»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) «بن يوسف»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «بن أبي عبيد»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) (أ)، (ب): «الوحي».

الجهل ولا من أهل الأهواء، ويتبرءون من طريقة الروافض والنواصب [جميعاً][(١)]، ويتولون السابقين والأولين [كلهم][(٢)]، ويعرفون قدر الصحابة وفضلهم ومناقبهم، ويرعون حقوق أهل البيت التي شرعها الله لهم، ولا يرضون بما فعله المختار ونحوه من الكذَّابين، ولا ما فعله[(٣)] الحجاج ونحوه من الظالمين، ويعلمون مع هذا مراتب السابقين الأولين، فيعلمون أن لأبي بكر وعمر من التقدم والفضائل ما لم يشاركهما[(٤)] فيها أحد [من الصحابة][(٥)]، لا عثمان ولا عليّ [ولا غيرهما][(٦)].

٢/ ٧٢ / وهذا كان متفقا عليه في الصدر الأوّل، [إلَّا أن يكون خلاف شاذ لا يعبأ بـه][(٧)]، حتىٰ أن الشيعة الأولىٰ[(٨)] أصحاب عليّ لم يكونوا يرتابون في تقديم أبي بكر وعمر عليه.

كيف وقد ثبت عن عليّ[(٩)] [من وجوه متواترة][(١٠)] أنه كان يقول: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر»[(١١)]، ولكن كان طائفة من شيعة عليّ/ تقدّمه[(١٢)] ٢/ ٧٣
علىٰ عثمان، وهذه المسألة[(١٣)] أخفىٰ من تلك.

---

(١) «جميعاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «ويقولون السابقين الأولين»، وسقطت «كلهم».
(٣) (أ)، (ب): «ولا ما فعل».
(٤) (ن)، (م): «يشركهما».
(٥) «من الصحابة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «ولا غيرهما»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ): «الأول».
(٩) (أ)، (ب): «عنه».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) ذكرت من قبل نص حديث البخاري الذي رواه في صحيحه (٥/ ٧) عن محمد بن الحنفية عن أبيه. انظر هذا الكتاب (١/ ٨، ١٩٢). وروي نفس الحديث بنفس السند ولكن باختلاف يسير في الألفاظ: أبو داود في سننه ٤/ ٢٨٨ (كتاب السنّة، باب في التفضيل). وفي سنن ابن ماجه ١/ ٣٩ (المقدمة، باب فضل عمر) عن عبد الله بن مسلمة، قال: سمعت عليّاً يقول: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، وخير الناس بعد أبي بكر: عمر. وذكر السيوطي في «الجامع الصغير» ٢/ ١٠ (ط. مصطفىٰ الحلبي، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م) الحديث كالآتي: «خير أمتي بعدي أبو بكر وعمر»، وذكر أن ابن عساكر روىٰ الحديث عن عليّ والزبير معاً، وحسّن السيوطي الحديث، ولكن الألباني ضعفه في «ضعيف الجامع الصغير وزياداته» ٣/ ١٣٧. أما في مسند أحمد: فقد ورد الحديث في الجزء الثاني (ط. المعارف) بألفاظ متقاربة ٢٤ مرة كالآتي: عن أبي جحيفة (الأحاديث ٨٣٣، ٨٣٥-٨٣٧، ٨٧١، ٨٧٨-٨٨٠، ١٠٥٤)، وعن عبد خير الهمداني (الأحاديث ٩٠٨، ٩٠٩، ٩٢٢، ٩٣٢-٩٣٤، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٠، ١٠٥٢، ١٠٦٠)، وعن عبد خير عن أبيه (الأحاديث ٩٢٦، ٩٣٢)، وعن وهب السوائي (الحديث ٨٣٤)، وعن علقمة بن قيس (الحديث ١٠٥١). وقد صحح الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ سند جميع هذه الأحاديث ما عدا سند الأحاديث ٩٢٢، ١٠٣٠، فقد حسنهما، وأمَّا الحديث ١٠٥٢ فقد ضعفه.
(١٢) (ن)، (م): «ولكن كانت طائفة من شيعته علىٰ تقديمه.. إلخ».
(١٣) (ن): «الملة»، وهو خطأ.

ولهذا كان أئمة [أهل](١) السنة كلهم(٢) متفقين على تقديم أبي بكر وعمر (٣من وجوه متواترة٣)، [كما هو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل، والثوري والأوزاعي والليث بن سعد، وسائر أئمة المسلمين من أهل الفقه والحديث والزهد والتفسير من المتقدمين والمتأخرين](٤).

وأمَّا عثمان وعليّ فكان طائفة من أهل المدينة يتوقفون فيهما(٥)، وهي إحدى الروايتين عن مالك. وكان طائفة من الكوفيين يقدّمون عليًّا، وهو إحدى الروايتين عن [سُفيان] الثوري(٦)، ثم قيل: إنه رجع عن ذلك لما اجتمع به أيوب
٢/ ٧٤ السِخْتِيَاني(٧) وقال: من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى/ بالمهاجرين والأنصار. [وسائر أئمة السنة على تقديم عثمان، وهو مذهب جماهير أهل الحديث، وعليه يدلّ النصّ والإجماع والاعتبار](٨). وأمَّا ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك، فذلك في أمور مخصوصة لا تقديماً عاماً، [وكذلك ما ينقل عن بعضهم في عليّ](٩).

---

(١) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «كلهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣-٣) ساقط من (أ)، (ب).
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «فيها».
(٦) (ن)، (م): «عن الثوري». وهو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله، الإمام أمير المؤمنين في الحديث، ولد سنة خمس، وقيل: ست، وقيل: سبع وتسعين للهجرة، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ١٢٧-١٢٨؛ تهذيب التهذيب ٤/ ١١١-١١٥؛ طبقات ابن سعد ٦/ ٣٧١-٣٧٤؛ تاريخ بغداد ٩/ ١٥١-١٧٤؛ الأعلام للزركلي ٢/ ١٥٨.
(٧) أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني أبو بكر، من التابعين وكان سيد فقهاء عصره، ولد سنة ٦٦، وقيل: ٦٨ هـ، وتوفي سنة ١٣١هـ. ترجمته في: تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٧-٣٩٩؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٢٤٦-٢٥١؛ اللباب لابن الأثير ١/ ٥٣٦؛ الأعلام للزركلي ١/ ٣٨٢.
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وقد ذكر الشيخ محمد بن أحمد السفاريني في كتابه «لوائح الأنوار البهية» المعروف بـ«شرح عقيدة السفاريني» ٢/ ٣٤٠ اتفاق علماء الأمة على تفضيل أبي بكر ثم عمر، ثم قال: «ثم اختلفوا فالأكثرون، ومنهم الإمام أحمد والإمام الشافعي، وهو المشهور عن الإمام مالك-رضي الله عنهم-أن الأفضل بعد أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما-: عثمان بن عفان، ثم علي بن أبي طالب-رضي الله عنهما-، وجزم الكوفيون-ومنهم سفيان الثوري-بتفضيل عليّ على عثمان، وقيل: بالوقف عن التفضيل بينهما، وهو رواية عن مالك، فقد حكى أبو عبد الله المازري عن «المدونة» أن مالكاً سُئل: أي الناس أفضل بعد نبيهم؟ فقال: أبو بكر، ثم عمر. ثم قال: أو في ذلك شك؟ فقيل له: وعليّ وعثمان؟ فقال: ما أدركت أحداً ممن اقتدى به يفضل أحدهما على الآخر... نعم، حكى القاضي عياض عن الإمام مالك أنه رجع عن التوقف إلى تفضيل عثمان. قال القرطبي: وهو الأصح إن شاء الله تعالى. وقد نقل التوقف: ابن عبد البر عن جماعة من السلف منهم: الإمام مالك ويحيى القطان وابن معين». وانظر في أمر المفاضلة بين عثمان وعلي-رضي الله=

٧٥/٢ الـرد عـلى القسم الثاني من المقدمة

/ وأمَّا قوله(١): «وبعضهم اشتبه الأمر عليه(٢) ورأىٰ(٣) لطالب الدنيا متابعاً(٤)، فقلَّده، [وبايعه](٥) وقصَّر في نظره، فخفي عليه الحق، فاستحق(٦) المؤاخذة من الله(٧) بإعطاء الحق لغير مستحقه».

قـال: «وبعضهم قلَّد لقصور فطنته، ورأىٰ الجمّ الغفير فتابعهم، وتوهّم(٨) أن الكثرة تستلزم الصواب، وغفل عن قوله تعالىٰ: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [سورة ص: ٢٤]، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سورة سبأ: ١٣]».

فيُقال لهـٰذا المفتري الذي جعل الصحابة الذين بايعوا أبا بكر ثلاثة أصناف: أكثرهم طلبوا الدنيا، وصنف قصَّروا في النظر، وصنف عجزوا عنه؛ لأنَّ الشرّ إما أن يكون لفساد القصد، وإما أن يكون للجهل، والجهل إما أن يكون لتفريط في النظر، وإمَّا أن يكون لعجز عنه. وذكر(٩) أنه كان في الصحابة(١٠) وغيرهم من قصَّر في النظر حين بايع أبا بكر، ولو نظر لعرف الحق، وهـٰذا يُؤاخذ علىٰ تفريطه بترك النظر الواجب. وفيهم/ من عجز عن النظر فقلَّد الجم الغفير، يشير بذلك إلىٰ [سبب](١١) مبايعة أبي بكر. ٧٦/٢

فيُقال له: وهـٰذا من الكذب الذي لا يعجز عنه أحد. والرافضة قوم بُهت، فلو طُلِب من هـٰذا المفتري دليل علىٰ ذلك، لم يكن له علىٰ ذلك دليل.

والله [تعالىٰ](١٢) قد حرَّم القول بغير علم، فكيف إذا كان المعروف(١٣) ضد ما قاله؟ فلو لم نكن نحن عالمين بأحوال الصحابة، لم يجز أن نشهد عليهم بما لا نعلم من فساد القصد والجهل بالمستحق.

=عنهما ـ: فتح الباري ٧/ ١٤ ـ ١٥؛ الاستيعاب لابن عبد البر (المطبوع مع الإصابة) ٣/ ٥١ ـ ٥٤؛ ابن طاهر البغدادي: أصول الدين، ص ٣٠٤؛ ابن حزم: الفصل ٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤؛ علي بن محمد بن أبي العز الحنفي: شرح الطحاوية (ط. دار البيان)، ص ٤٨٥؛ الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢/ ١٣١؛ الجويني: الإرشاد، ص ٤٣١؛ العقائد العضدية للإيجي بشرح الدواني (تحقيق: د. سليمان دنيا، ١٩٥٨م) ٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٧.

(١) يكرر ابن تيمية هنا نص كلام ابن المطهر الذي ورد من قبل (١/ ٣٥٠، ٣٥١) من هـٰذا الكتاب.

(٢) (ن)، (م): «عليه الأمر».

(٣) (ن)، (م)، (أ): «رأىٰ».

(٤) (ب): «مبايعا».

(٥) «وبايعه»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).

(٦) (ن)، (م)، (أ): «فخفي الحق عليه واستحق».

(٧) (أ)، (ب): «الله تعالىٰ».

(٨) (ن)، (م): «ورأىٰ».

(٩) (ن)، (م): «فذكر».

(١٠) (ن) فقط: «للصحابة».

(١١) «سبب»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٣) (ن)، (م): «المعلوم».

قال تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [سورة الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾ [سورة آل عمران: ٦٦].

فكيف إذا كنا نعلم أنهم كانوا أكمل هذه الأمة(١) عقلاً [وعلماً](٢) ودينا؟ كما
٧٧/٢ قال فيهم [عبد الله] بن مسعود(٣): «من كان [منكم](٤) مستناً/ فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد كانوا والله أفضل هذه الأمة، وأبرّها قلوباً(٥)، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً(٦)، قوم اختارهم الله(٧) لصحبة نبيه(٨) وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم(٩)، واتَّبِعُوهم في آثارهم، (١٠ وتمسَّكُوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم ١٠)، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم». رواه غير واحد منهم ابن بطَّة عن قتادة.

وروى هو وغيره بالأسانيد المعروفة إلى زِرِّ بن حُبَيْشٍ، قال: قال [عبد الله] بن مسعود(١١): «إنَّ اللهَ [تبارك] ....

(١) (ن)، (م): «أكمل الناس». (٢) «وعلما»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «ابن مسعود». ويقول ابن تيمية عن الأثر التالي المروي عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ أنَّ غير واحد رواه، منهم: ابن بطة عن قتادة، ولم أجده في نص «الإبانة» المطبوع، ولكنه مروي في «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (ط. المنيرية)، ص ٩٧ وسنده: حدَّثنا سنيد قال: حدَّثنا معتمر عن سلام بن مسكين عن قتادة قال ابن مسعود... وسأقابل رواية ابن عبد البر على الرواية المذكورة هنا.
(٤) «منكم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م)، (أ): «الأمة: أبرها»، وفي رواية ابن عبد البر: «من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً...».
(٦) بعد كلمة «تكلفا» في «جامع بيان العلم»: «وأقومها هديا وأحسنها حالاً قوماً اختارهم.. إلخ».
(٧) «الله»: ليست في (أ)، (ب). (٨) «جامع بيان العلم»: «نبيه صلى الله عليه وسلم».
(٩) «فضلهم»: كذا في (أ)، (ب)، (م). وفي جامع بين العلم، وفي (ن): «فعلهم».
(١٠-١٠): غير موجود في جامع بيان العلم.
(١١) (ن)، (م): «ابن مسعود». ولم أجد الأثر التالي في نسخة «الإبانة» المطبوعة ولكني وجدته في المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢١١ (رقم ٣٦٠٠) وسنده: حدَّثنا أبو بكر ثنا عاصم عن زر بن حبيش عن عبدالله بن مسعود قال: ... إلخ. وقال المحقق ـ رحمه الله ـ: «إسناده صحيح، وهو موقوف على ابن مسعود. وهو في مجمع الزوائد ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، ورجاله موثقون».
أما زر بن حبيش، فترجمته في: الجرح والتعديل (جـ١، ق٢، ص٦٢٢ ـ ٦٢٣)، وفيها: «زر بن حبيش الأسدي روى عن: عمر وعلي وعبد الله وأبيّ. روى عنه: الشعبي وإبراهيم وعاصم وأبو بردة والمنهال بن عمرو وعبدة بن أبي لبابة، سمعت أبي يقول ذلك. حدَّثنا عبد الرحمن قال: ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، قال: زر بن حبيش ثقة. وانظر ترجمته أيضاً في: =

٧٨/٢ / وتعالىٰ[١] نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد[٢] خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه[٣] برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ[٤] فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون علىٰ دينه، فما رآه[٥] المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه[٦] المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء».

٧٩/٢ / وفي رواية: [قال أبو بكر بن عيَّاش ـ الراوي لهـٰذا الأثر عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرّ بن حُبَيْش، عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ[٧] ـ: وقد رأىٰ أصحاب رسول الله ﷺ جميعاً أن يستخلفوا أبا بكر.

وقول[٨] [عبد الله][٩] بن مسعود: كانوا أبرّ هـٰذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، كلام جامع بَيَّن فيه حُسن قصدهم ونياتهم ببر القلوب، وبيَّنَ فيه كمال المعرفة ودقتها بعمق العلم، وبيَّن فيه تيسر ذلك عليهم وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف[١٠].

وهـٰذا خلاف ما قاله [هـٰذا][١١] المفتري، الذي وصف أكثرهم بطلب الدنيا وبعضهم بالجهل: إما عجزاً وإما تفريطاً.

=طبقات ابن سعد (٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥).
وأمَّا عاصم، فهو: عاصم بن بهدلة ويُعرف بعاصم بن أبي النجود. قال ابن خلِّكان: كان أحد القرَّاء السبعة والمشار إليه في القراءات، أخذ القراءة عن عبد الرحمـٰن السلمي وزر بن حبيش وأخذ عنه أبو بكر بن عياش.. وتوفي عاصم في سنة ١٢٨هـ بالكوفة. وفي الخلاصة للخزرجي: وثَّقه أحمد وأحمد العجلي ويعقوب بن سفيان وأبو زرعة، وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨ ـ ٤٠؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٥٤؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣٣٤؛ طبقات ابن سعد ٦/ ٣٢٠ ـ ٣٢١؛ الأعلام للزركلي ٤/ ١٢.
وأمَّا أبو بكر، فهو: أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، اختلف في اسمه وفي تاريخ وفاته فقيل: إنه توفي سنة ١٧٣هـ، وقيل: بل سنة ١٩٣هـ. في الخلاصة للخزرجي (ص٣٨٣): «وعنه ابن المبارك وابن مهدي وابن المديني وأحمد وقال: ثقة ربما غلط. وقال ابن عدي: لم أجد حديثاً له منكراً إذا روىٰ عنه ثقة. وانظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٨٦؛ تهذيب التهذيب ١٢/ ٣٤ ـ ٣٧.

(١) في (ن)، (م)، والمسند: «الله تعالىٰ».
(٢) (المسند): «محمد صلىٰ الله عليه وسلم».
(٣) (المسند): «فابتعثه».
(٤) (المسند): «محمد».
(٥) (المسند): «رأىٰ».
(٦) (المسند): «رأوا».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «فقول».
(٩) «عبد الله»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (ن): «التكليف»، وهو تحريف.
(١١) «هـٰذا»: ساقطة من (ن).

والذي قاله عبد الله حق، فإنهم خير هـٰذه الأمة، كما تواترت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ حيث قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»(١). وهم أفضل الأمة الوسط، الشهداء على الناس، الذين هداهم الله لما اختلف(٢) فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم، فليسوا من
/ المغضوب عليهم/ الذين يتبعون أهواءهم، ولا من الضالين(٣) الجاهلين، كما ٢/ ٨٠
قسَّمهم هـٰؤلاء المفترون إلى ضُلَّال وغواة، بل لهم كمال العلم وكمال القصد، إذ لو ص ٥٨
لم يكن ذلك(٤) للزم أن لا تكون هـٰذه الأمة خير الأمم، وأن(٥) لا يكونوا خير الأمة، وكلاهما خلاف الكتاب والسنة.

وأيضاً فالاعتبار العقلي(٦) يدلّ على ذلك، فإن من تأمّل أمة محمد [ﷺ](٧)، وتأمَّل أحوال اليهود والنصارى والصابئين(٨) والمجوس والمشركين، تبيَّن له من فضيلة هـٰذه الأمة على سائر الأمم في العلم النافع والعمل الصالح ما يضيق هـٰذا الموضع عن بسطه.

والصحابة أكمل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، ولهـٰذا لا تجد أحداً من أعيان الأمة إلَّا وهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمثاله، وتجد من ينازع في ذلك كالرافضة [من](٩) أجهل الناس.

ولهـٰذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث
[ولا في أئمة](١٠) الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة/ المنصورة جيش ٢/ ٨١
رافضي(١١)، ولا في الملوك الذين نصروا الإسلام وأقاموه وجاهدوا [عدوّه](١٢) من هو رافضيّ، ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمودة من هو رافضي.

وأكثر ما تجد الرافضة؛ إما في(١٣) الزنادقة المنافقين(١٤) الملحدين، وإما في

---

(١) مضى هـٰذا الحديث في هـٰذا الكتاب (١/ ٣٦٧).
(٢) (أ)، (ب): «اختلفوا».
(٣) (م): «الظالمين».
(٤) (ن)، (م): «ذلك».
(٥) (ن)، (أ): «أو ان».
(٦) (ن): «فاعتبار العقل».
(٧) «صلى الله عليه وسلم»: ليست في (ن).
(٨) «والصابئين»: ساقطة من (م).
(٩) «من»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) «ولا في أئمة»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ): «ولا أئمة».
(١١) (أ): «ولا في أئمة الجيوش المؤيدة المنصورة بجيش رافضي»؛ (ب): «ولا في أئمة الجيوش المؤيدة المنصورة رافضي».
(١٢) «عدوه»: ساقطة من (ن).
(١٣) (ن)، (م): «من».
(١٤) «المنافقين»: ساقطة من (م).

جُهَّال ليس لهم علم لا(١) بالمنقولات ولا بالمعقولات، قد نشأوا بالبوادي والجبال، أو تحيَّزُوا عن(٢) المسلمين فلم يجالسوا أهل العلم والدين، وإما في ذوي الأهواء ممن قد حصل له بذلك رياسة ومال، أو [له](٣) نسب يتعصب له كفعل [أهل](٤) الجاهلية.

وأما من هو عند المسلمين من أهل العلم والدين، فليس في هؤلاء رافضي لظهور الجهل والظلم في قولهم، وتجد ظهور الرفض(٥) في شر الطوائف كالنصيرية والإسماعيلية والملاحدة الطرقية(٦)، وفيهم من/ الكذب والخيانة وإخلاف(٧) الوعد ٢/ ٨٢
ما يدلّ على نفاقهم، كما في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**آية المنافق ثلاثة: إذا حدَّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**»، زاد مسلم: «**وإن صام وصلَّى وزعم أنه مسلم**»(٨).

وأكثر ما توجد هذه الثلاث في طوائف أهل القبلة في الرافضة.

وأيضاً فيُقال لهذا المفتري: هب أن الذين بايعوا الصدِّيق كانوا كما ذكرت: إما طالب دنيا وإما جاهل، فقد جاء بعد أولئك في قرون الأمة من يعرف كل أحدٍ ذكاءهم وزكاءهم(٩)، مثل:

سعيد بن المسيّب، والحسن البصريّ، وعَطَاء بن أبي رَبَاح، وإبراهيم النخعيّ، وعَلْقَمة، والأسْوَد، وعَبِيدة السَّلماني، وطاووس، ومجاهد، وسعيد بن جُبَيْر، وأبي الشعثاء جابر بن زيد(١٠)، ....

(١) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ): «أو تحيزوا على»؛ (ب): «وتجبروا على».
(٣) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن): «الروافض»؛ (م): «الطوائف».
(٦) ويقصد بهم ابن تيمية: أصحاب الطرق الصوفية من القائلين بأقوال مخالفة للإسلام كأتباع ابن عربي وابن سبعين وغيرهم.
(٧) (ن)، (م): «واختلاف».
(٨) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: البخاري ١/ ١٢ (كتاب الإيمان، باب علامة المنافق)، ٣/ ١٨٠ (كتاب الشهادات، باب من أمر بإنجاز الوعد)؛ مسلم ١/ ٧٨ - ٧٩ (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق) من أربعة طرق وزاد في الطريقين الأخيرين: «وإن صام وصلَّى وزعم أنه مسلم»؛ سنن الترمذي ٤/ ١٣٠ (كتاب الإيمان، باب في علامة المنافق). وقال الترمذي: «وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وأنس وجابر».
(٩) (أ): «ركاهم وزكاهم»؛ (ب): «زكاءهم وذاءهم».
(١٠) (ن)، (م): «جابر بن يزيد»، وهو خطأ. وأبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري من أئمة التابعين ومن أصحاب ابن عباس - رضي الله عنهما -. ولد سنة ٢١، وتوفي سنة ٩٣هـ. ترجمته=

٢/ ٨٣ / [وعلي بن زيد](١)، وعلي بن الحسين(٢)، وعبيدالله بن عتبة، وعُرْوَة بن الزُّبير، والقاسم بن محمد [بن أبي بكر](٣)، وأبي بكر بن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، ومُطرِّف بن الشِّخِّير، ومحمد بن واسع، وحبيب العجميّ، ومالك بن دينار، ومكحول، والحكم بن عتيبة(٤)، ويزيد بن أبي حبيب، ومن لا يحصىٰ عددهم(٥) إلَّا الله.

ثم بعدهم مثل(٦): أيوب السِخْتِيَاني، وعبد الله بن عَوْن، ويونس بن عُبَيْد، ٢/ ٨٤ / وجعفر بن محمد، والزُّهري، وعمرو بن دينار، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن، وأبي الزناد، ويحيىٰ بن أبي كثير، وقتادة، ومنصور ابن المعتمر، والأعمش، وحمَّاد بن أبي سليمان، وهشام الدَّسْتُوَائِي، وسعيد بن أبي عَرُوبة.

ومن بعد هٰؤلاء مثل: مالك بن أنس، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سلمة، واللّيْث [بن سعد](٧)، والأوْزَاعِي، وأبي حنيفة، وابن أبي ليلىٰ، وشَرِيك، وابن أبي ذئب، وابن الْمَاجَشُون.

ومن بعدهم، مثل: يحيىٰ بن سعيد [القطَّان](٨)، وعبد الرحمٰن بن مهديّ،

=في: تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨-٣٩؛ طبقات ابن سعد ٧/ ١٧٩-١٨٢؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٦٧-٦٨؛ الأعلام للزركلي ٢/ ٩١.

(١) «وعلي بن زيد»: ساقط من (ن)، (م).

(٢) (أ)، (ب): «وعلي بن الحسن». والأرجح أن المقصود هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين. ولد سنة ٣٨هـ، وتوفي سنة ٩٤هـ. وهو من سادات التابعين. ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٤٢٩-٤٣١؛ طبقات ابن سعد ٥/ ٢١١-٢٢٢؛ الأعلام للزركلي ٥/ ٨٦.

(٣) (ن)، (م): «القاسم بن محمد». وهو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، كان من سادات التابعين وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة، ولد فيها سنة ٣٧هـ، واختلف في سنة وفاته، وقيل: سنة ١٠٧هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٤؛ طبقات ابن سعد ٥/ ١٨٧-١٩٤؛ الجرح والتعديل جـ٣، ق٢، ص١١٨؛ نكت الهميان للصفدي، ص ٢٣٠؛ الأعلام للزركلي ٦/ ١٥.

(٤) (أ)، (ب): «الحكم بن عتبة»؛ (ن)، (م): «الحكم بن عيينة»، والصواب ما أثبته. وسبق ذكره قبل صفحات (ص ٣٥٧)، توفي بالكوفة سنة ١١٥هـ. قال ابن إدريس: وكان الحكم بن عتيبة ثقة فقيهاً عالماً عالياً رفيعاً كثير الحديث. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٣١-٣٣٢؛ الجرح والتعديل جـ١، ق٢، ص ١٢٣-١٢٥؛ الخلاصة، للخزرجي ص ٧٦. ويرىٰ ابن حجر (لسان الميزان ٢/ ٣٣٦) أنه هو: الحكم بن عتيبة بن النحاس، ويرد قول ابن أبي حاتم وابن الجوزي بأنه غير الإمام المشهور.

(٥) (ن)، (م): «عدده».

(٦) «مثل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٧) «ابن سعد»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) «القطان»: زيادة في (أ)، (ب).

ووَكِيع بن الجرَّاح، وعبد الرحمـٰن بن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز، وأبي يوسف، ومحمد [بن الحسن](١)، والشافعي، وأحمد [بن حنبل](٢)، وإسحاق [ابن رَاهْوَيه](٣)، وأبي عُبَيْد، وأبي ثَوْر، ومن لا يُحصىٰ عدده إلَّا الله، ممن ليس لهم غرض في تقديم غير الفاضل لا لأجل رياسة ولا مال، وممن هم من أعظم(٤) الناس نظراً في العلم وكشفاً لحقائقه، وهم كلهم متفقون علىٰ تفضيل أبي بكر وعمر.

(٥ بل الشيعة الأولىٰ الذين كانوا علىٰ عهد عليّ كانوا يفضلون أبا بكر/ وعمر. ٢/ ٨٥
وقال ابن القاسم: سألت مالكاً عن أبي بكر وعمر ٥) فقال: ما رأيت أحداً [ممن](٦) أقتدي به(٧) يشك في تقديمهما، يعني علىٰ عليّ وعثمان(٨)، فحكىٰ إجماع أهل المدينة(٩) علىٰ تقديمهما.

وأهل المدينة لم يكونوا مائلين إلىٰ بني أمية كما كان أهل الشام، بل قد خلعوا بيعة يزيد، وحاربهم عام الحرَّة وجرىٰ بالمدينة ما جرىٰ(١٠)، ولم يكن أيضاً قتل عليٌّ(١١) منهم أحداً كما قتل من أهل البصرة ومن أهل(١٢) الشام، بل كانوا يعدّونه(١٣) من علماء المدينة إلىٰ أن خرج منها، وهم/ متفقون علىٰ تقديم أبي بكر ٢/ ٨٦
وعمر (١٤ فهـٰؤلاء الذين هم أعلم الناس وأدْيَن الناس يرون تفضيله فضلاً عن خلافته ١٤).

وروىٰ البيهقي بإسناده عن الشافعي قال: لم يختلف الصحابة والتابعون في

---

(١) «ابن الحسن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) «ابن حنبل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «بن راهويه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن): «ومن هو أعظم»؛ (م): «وممن هو أعظم».
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) «ممن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) في المنتقىٰ من منهاج الاعتدال للذهبي، ص ٧٨: «أهتدي به».
(٨) سبق أن نقلت (١/ ٣٩٠) عن السفاريني قوله: «فقد حكىٰ أبو عبد الله المازري عن المدونة أن مالكاً سُئل: أي الناس أفضل بعد نبيهم؟ فقال: أبو بكر وعمر. ثم قال: أوَفِي ذلك شك؟!».
(٩) (ن)، (م): «السنة»، وهو خطأ.
(١٠) يشير ابن تيمية بذلك إلىٰ ما جرىٰ سنة ٦٣ هـ عندما أخرج أهل المدينة عامل يزيد بن معاوية عثمان ابن محمد بن أبي سفيان من المدينة وأظهروا خلع يزيد وحاصروا من كان بالمدينة من بني أمية، فأرسل إليهم يزيد مسلم بن عقبة فقاتلهم وأخضعهم، وعرفت الواقعة بواقعة الحرَّة نسبة إلىٰ حرة واقم، وكان ذلك في ذي الحجة سنة ٦٣هـ. انظر: تاريخ الطبري (ط. المعارف) أحداث سنة ٦٣ (٥/ ٤٨٢ ـ ٤٩٥)؛ مروج الذهب للمسعودي ٣/ ٧٨ ـ ٨٠؛ سير أعلام النبلاء ٣/ ٢١٧ ـ ٢٢٠؛ ياقوت: معجم البلدان، مادة: «حرة واقم»؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة: «حرة».
(١١) «علىٰ»: ساقطة من (م).
(١٢) (ن)، (م): «وأهل».
(١٣) (ن)، (م): «بل كان يعد».
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (أ)، (ب).

تقديم أبي بكر وعمر.

وقال شريك [بن عبد الله] بن أبي نمر[١]، وقال له قائل: أيما أفضل: أبو بكر أو عليّ؟ فقال [له][٢]: أبو بكر[٣]. فقال له السائل: أتقول[٤] هٰذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم، إنَّما الشيعيّ من يقول هٰذا، والله لقد رقىٰ عليّ هٰذه الأعواد فقال: ألَا إن خير هٰذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر، أفكنا نرد قوله؟ أفكنا نكذبه؟ والله ما كان كذَّاباً. وذكر هٰذا القاضي عبد الجبار في كتاب «تثبيت النبوة» له، وعزاه إلىٰ كتاب أبي القاسم البلخيّ الذي صنَّفه في النقض علىٰ ابن الراوندي اعتراضه علىٰ الجاحظ[٥].

٨٧/٢ / [٦] فهٰؤلاء الذين هم أعلم الناس وأدين الناس يرون تفضيله فضلاً عن خلافته[٦]، فكيف يُقال [مع هٰذا][٧]: إنَّ الذين بايعوه كانوا طلاب الدنيا أو جهَّالاً؟ ولكن هٰذا وصف [الطاعن][٨] فيهم، فإنك لا تجد في طوائف أهل[٩] القبلة أعظم جهلاً من الرافضة ولا أكثر حرصاً علىٰ الدنيا.

وقد تدبرتهم فوجدتهم لا يضيفون إلىٰ الصحابة [١٠] عيباً إلَّا وهم أعظم الناس اتصافاً به والصحابة[١٠] أبعد الناس[١١] عنه، فهم أكذب الناس بلا ريب[١٢] كمسيلمة الكذَّاب إذ قال: أنا نبي صادق ومحمد كذَّاب[١٣]، ولهٰذا يصفون أنفسهم بالإيمان ويصفون الصحابة بالنفاق، وهم أعظم الطوائف نفاقاً، والصحابة أعظم الخلق إيماناً.

تابع الرد على مقدمة الفصل الثاني

وأمَّا قوله[١٤]: «وبعضهم طلب الأمر لنفسه بحق [له][١٥] وبايعه الأقلون الذين

---

(١) في جميع النسخ: «شريك بن أبي نمر». والصواب ما أثبته وسبقت ترجمته في الجزء الأول (١/ ٩).
(٢) «له»: زيادة في (أ)، (ب). (٣) (م): «عليّ»، وهو خطأ. (٤) (أ)، (ب): «تقول».
(٥) وقال شريك بن عبد الله بن أبي نمر... علىٰ الجاحظ. وردَ هٰذا الكلام كله مع اختلاف يسير في العبارات في الجزء الأول من هٰذه الطبعة (١/ ٩)، وعلقت عليه هناك تعليقاً وافياً فارجع إليه. وورد اسم شريك ناقصاً في النسخنين هنا. وانظر ترجمة شريك أيضاً في: الجرح والتعديل، جـ٢، ق١، ص ٣٦٣-٣٦٤؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٧-٣٣٨.
(٦-٦): ساقط (أ)، (ب). (٧) «مع هٰذا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «الطاعن»: ساقطة من (ن) فقط. (٩) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠-١٠) ساقط من(م). (١١) «الناس»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) «بلا ريب»: ساقطة من أ)، (ب). (١٣) عبارة «ومحمد كذَّاب»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) القول التالي هو القسم الأخير من مقدمة ابن المطهر للفصل الثاني من كتابه، وسبق أن وردت في في هٰذا الكتاب (١/ ٣٥٠)، وفي «منهاج الكرامة»، ص ٨١ (م).
(١٥) «له»: ساقطة من جميع النسخ، ووردت من قبل في هٰذا الكتاب (١/ ٣٥١).

أعرضوا عن الدنيا وزينتها، ولم تأخذهم(١) في الله لومة لائم، بل/ أخلصوا لله ٢/ ٨٨
واتبعوا ما أمروا به من(٢) طاعة من يستحق التقديم، وحيث حصل للمسلمين هٰذه البلية، وجب على كل أحد النظر في الحق واعتماد الإنصاف(٣)، وأن يقرّ الحق مقره(٤) ولا يظلم مستحقه، فقد قال تعالىٰ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [سورة هود: ١٨]».

فيُقال له: أولاً: قد كان الواجب أن يُقال: لَمَّا ذهب طائفة إلىٰ كذا وطائفة إلىٰ كذا وجب أن يُنظر أي القولين أصح، فأما إذا رضيت إحدىٰ الطائفتين باتباع الحق والأخرىٰ باتباع الباطل، فإن كان(٥) هٰذا قد تبين فلا حاجة إلىٰ النظر، وإن لم يتبين بعد لم يذكر حتىٰ يتبيّن.

ويُقال له: ثانياً: قولك: إنه طلب الأمر لنفسه بحق له وبايعه الأقلون، كذب علىٰ عليّ [رضي الله عنه](٦)، فإنه لم يطلب الأمر لنفسه في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، وإنَّما طلبه لما قُتِل عثمان وبُويع؛ وحينئذٍ فأكثر الناس كانوا معه، لم يكن معه الأقلون.

وقد اتفق [أهل](٧) السنة والشيعة علىٰ أن عليًّا لم يدع إلىٰ مبايعته في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، ولا بايعه علىٰ ذلك أحد. ولكن الرافضة تدَّعي أنه كان يريد
ذلك، وتعتقد أنه الإمام المستحق للإمامة دون غيره، / لكن كان عاجزاً عنه. وهٰذا ٢/ ٨٩
لو كان حقًّا لم يفدهم، فإنه لم يطلب الأمر لنفسه ولا بايعه(٨) أحد علىٰ ذلك، فكيف إذا كان باطلاً؟

وكذلك قوله: «بايعه الأقلون» كذب علىٰ الصحابة، فإنه لم يبايع منهم أحد لعليّ في(٩) عهد الخلفاء الثلاثة، ولا يمكن أحد(١٠) أن يدَّعي هٰذا، ولكن غاية ما يقول القائل: إنه كان فيهم من يختار مبايعته.

ونحن نعلم أنَّ عليًّا لما تولَّىٰ، كان كثير من الناس يختار ولاية معاوية وولاية

(١) «تأخذهم»: كذا في (أ)، (ب)، (م)؛ وفي (ن): نقط التاء مهملة، وسبق ورودها: يأخذهم.
(٢) (ن)، (م): «في»، وهو تحريف.
(٣) (ن)، (م): «والاعتماد الانصاف»، وهو تحريف.
(٤) «مقره»: كذا في النسختين، وفي «منهاج الكرامة» (انظر: مقدمة الجزء الأول من الطبعة الأولىٰ لهٰذا الكتاب»، ووردت من قبل في هٰذا الكتاب (١/ ٣٥١) مستقره.
(٥) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «أهل»: زيادة في (ب).
(٨) (أ)، (ب): «تابعه».
(٩) (أ)، (ب): «علىٰ».
(١٠) (ب): «أحداً».

غيرهما[١]، ولـمَّا بُويع عثمان كان في نفوس بعض الناس ميل إلىٰ غيره، فمثل هـٰذا لا يخلو من الوجود[٢]، وقد كان رسول الله ﷺ بالمدينة وبها وما حولها منافقون، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٠١]. وقد قال[٣] تعالىٰ عن المشركين: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [سورة الزخرف: ٣١]، فأحبوا أن ينزل القرآن[٤] علىٰ من يعظمونه من أهل مكة والطائف، قال تعالىٰ: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ
٢/ ٩٠ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم/ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [سورة الزخرف: ٣٢].

وأمَّا وصفه لهـٰؤلاء بأنهم [الذين][٥] أعرضوا عن الدنيا وزينتها، وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم، فهـٰذا من أبين الكذب، فإنه لم يُر[٦] الزهد والجهاد في طائفة أقل منه في الشيعة، والخوارج المارقون كانوا أزهد منهم وأعظم قتالاً، حتىٰ يُقال في المثل: حملة خارجية، وحروبهم مع جيوش بني أمية وبني العباس وغيرهما بالعراق والجزيرة وخراسان والمغرب وغيرها معروفة، وكانت لهم ديار يتحيزون فيها لا يقدر عليهم أحد[٧].

وأمَّا الشيعة فهم دائماً مغلوبون مقهورون منهزمون، وحبهم للدنيا وحرصهم عليها ظاهر. ولهـٰذا كاتبوا الحسين ـ رضي الله عنه ـ، فلما أرسل إليهم ابن عمه ثم قدم بنفسه غدروا به، وباعوا الآخرة بالدنيا، وأسلموه إلىٰ عدوِّه، وقاتلوه مع عدوِّه، فأي زهد عند[٨] هـٰؤلاء، وأيّ جهاد عندهم؟

وقد ذاق منهم علي [بن أبي طالب] ـ رضي الله عنه ـ[٩] من الكاسات المرَّة ما لا
٢/ ٩١ يعلمه إلَّا الله، [حتىٰ دعا عليهم][١٠] فقال: اللهم قد[١١]/ سئمتهم وسئموني، فأبدلني بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً منِّي[١٢]، وقد كانوا يغشُّونه ويكاتبون من

(١) (ن)، (م): «يختار ولاية معاوية أو غيرهما».
(٢) (ن): «ومثل هـٰذا لا يخلو منه الوجود»؛ (م): «وهو لا يخلو منه الوجود».
(٣) (ن)، (م): «وقال».
(٤) (ن)، (م): «أن ينزل الله القرآن».
(٥) «الذين»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ن): «لم نر»؛ (أ)، (ب): «لم يرد».
(٧) «أحد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «مع».
(٩) (ن)، (م): «علي رضي الله عنه».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١١) (أ)، (ب): «اللهم إني».
(١٢) في طبقات ابن سعد (٣/ ٣٤): «قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: هشام بن حسان عن محمد عن عبيدة قال: قال علي: ما يحبس أشقاكم أن يجئ فيقتلني؟ اللهم قد سئمتهم وسئموني فأرحهم =

يحاربه، ويخونونه في الولايات والأموال.

هـٰذا، ولم يكونوا بعد صاروا رافضة، إنَّما سمُّوا شيعة عليّ لما افترق الناس فرقتين: فرقة شايعت أولياء عثمان، وفرقة شايعت عليًّا [رضي الله عنهما](١).

فأولئك خيار الشيعة، وهم من شر الناس معاملة لعليّ [بن أبي طالب] / وابْنَيْـهِ(٢) سبطيّ رسول الله ﷺ وريحانتيه في الدنيا: الحسن والحسين، وأعظم الناس قبولاً للوم اللائم في الحق، وأسرع الناس إلىٰ فتنة وأعجزهم عنها، يُغرون من يظهرون نصرة من أهل البيت، حتىٰ إذا اطمأن إليهم ولامهم عليه اللائم، خذلوه وأسلموه وآثروا عليه الدنيا. ٩٢/٢

ولهـٰذا أشار عقلاء المسلمين ونصحاؤهم علىٰ الحسين أن لا يذهب(٣) إليهم، مثل: [عبد الله] بن عباس، و[عبد الله] بن عمر(٤)، وأبي بكر بن عبد الرحمـٰن بن الحارث بن هشام(٥) وغيرهم؛ لعلمهم بأنهم يخذلونه ولا ينصرونه، ولا يوفون له

= مني وأرحني منهم». وذكر ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٣/ ٦١ ـ ٦٢) خبراً عن أبي عبد الرحمـٰن السلمي رواه عن الحسن عن أبيه، وفيه: «يا بني، رأيت رسول الله ﷺ في نومة نمتها. فقلت: يارسول الله ﷺ، ماذا لقيت من أمتك من الأود واللدد!؟ فقال: ادع الله عليهم. فقلت: اللهم أبدلني بهم خيراً منهم وأبدلهم بي من هو شر منِّي».

(١) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب). وقد ذكر ابن تيمية من قبل (هـٰذا الكتاب ١/ ١٦): أنَّ لفظ الرافضة إنَّما ظهر لما رفض الشيعة زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام بعد العشرين ومائة وأنهم كانوا يسمون قبل ذلك بغير ذلك الاسم. وقد اتفقت كتب الفِرَق علىٰ أن سبب اسم الشيعة هو أنهم شايعوا عليًّا ـ رضي الله عنه ـ. ونقل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه علىٰ كلام الأشعري في مقالات الإسلاميين (١/ ٦٥) ما ذكره أبو سعيد نشوان الحميري في «الحور العين» وجاء فيه: «وحكىٰ الجاحظ أنه كان في الصدر الأول لا يسمىٰ شيعيًّا إلَّا من قدَّم عليًّا علىٰ عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدَّم عليًّا علىٰ عثمان، والعثماني من قدَّم عثمان علىٰ عليّ». وانظر كلام الحميري عن أصل تسمية الشيعة وعن بدء ظهورهم وافتراقهم بعد مقتل الحسين: الحور العين، ص ١٧٨ ـ ١٨٢، (ط. الخانجي والمثنىٰ)، ١٩٤٨م.

(٢) (ن): «وهم من شر الناس معاملة لمثل عليّ وابنيه»؛ (م): «وهم من شر الناس مقاتلة لمثل عليّ وابنيه».

(٣) (ن): «علي الحسين إلىٰ أن لا»؛ (م): «علي الحسين رضي الله عنه إلىٰ أن لا».

(٤) (ن)، (م): «مثل ابن عباس وابن عمر».

(٥) أبو بكر بن عبد الرحمـٰن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، اسمه وكنيته واحد، روىٰ عن جملة من الصحابة مثل أبي هريرة وعائشة وروىٰ عنه الزهري. ترجمته في: الجرح والتعديل، جـ٤، ق٢، ص ٣٣٦؛ طبقات ابن سعد ٥/ ٢٠٧ ـ ٢٠٩، وفيها: «قال محمد بن عمر: ولد أبو بكر في خلافة عمر بن الخطاب وكان يُقال له: راهب قريش؛ لكثرة صلاته، ولفضله»، وذكر ابن سعد أنه توفي سنة ٩٤ هـ.

بما كتبوا به إليه. وكان الأمر كما رأىٰ هـٰؤلاء، ونفذ فيهم دعاء عمر [بن الخطاب] رضي الله عنه[١] ثم دعـاء علي بن أبي طالب[٢]، حتىٰ سلّط الله عليهم الحجّاج [بن
٢/ ٩٣ يوسف][٣]، فكان[٤] لا يقبل/ من محسنهم ولا يتجاوز عن مسيئهم، ودبّ شرهم إلىٰ من لم يكن منهم حتىٰ عمّ الشرّ.

وهـٰذه كتب المسلمين التي ذُكر فيها زهاد الأمة ليس فيهم رافضي، وهـٰؤلاء
ص ٥٩ المعروفون في/ الأمة بقول[٥] الحق وأنهم لا تأخذهم في الله لومة لائم ليس فيهم رافضي، كيف والرافضي من جنس المنافقين مذهبه التقية، فهل هـٰذا[٦] حال من لا تأخذه في الله لومة لائم؟

إنَّما هـٰذه حال من نعته الله في كتابه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٥٤][٧].

وهـٰذا[٨] حال من قاتل المرتدين وأوّلهم[٩] الصدِّيق ومن اتَّبعه إلىٰ يوم القيامة، فهم الذين جاهدوا المرتدين كأصحاب مسيلمة الكذاب ومانعي الزكاة وغيرهما، وهم الذين فتحوا الأمصار وغلبوا فارس والروم، وكانوا أزهد الناس، كما قال
٢/ ٩٤ [عبد الله] بن مسعود[١٠] لأصحابه: أنتم أكثر صلاةً/ وصياماً من أصحاب محمد وهم كانوا خيراً منكم. قالوا: ولِمَ يا أبا عبد الرحمـٰن؟ قال: لأنهم كانوا أزهد في الدنيا وأرغب في الآخرة.

[فهـٰؤلاء هم الذين[١١] لا تأخذهم في الله لومة لائم؛ بخلاف الرافضة فإنهم أشد الناس خوفاً من لوم اللائم ومن عدوِّهم. وهم كما قال تعالىٰ: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ

(١) (ن)، (م): «عمر رضي الله عنه»؛ (أ)، (ب): «عمر بن الخطاب».
(٢) (ن)، (م): «ثم دعا عليهم عليّ عليه السلام».
(٣) «بن يوسف»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «كان».
(٥) (أ): «الأمة يقولون»؛ (ب): «الأمة بأنهم يقولون».
(٦) (أ)، (ب): «فهـٰذا»، وهو خطأ.
(٧) في (ن)، (م) كتبت الآية إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لومة لائم﴾. وف(أ)، (ب) كتبت نهاية الآية: ﴿والله ذو الفضل العظيم﴾؛ وهو سهو من الناسخ.
(٨) (أ)، (ب): «وهـٰذه».
(٩) (ن)، (م): «فأولهم».
(١٠) (ن)، (م): «كما قال ابن مسعود».
(١١) ابتداء من عبارة «فهـٰؤلاء هم الذين... إلخ» يوجد سقط كبير في (ن)، (م)، سأشير إلىٰ نهايته بإذن الله.

صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرْهُمْ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [سورة المنافقون: ٤]، ولا يعيشون في أهل القبلة إلَّا من جنس اليهود في أهل الْمِلَل.

ثم يُقال: من هٰؤلاء الذين زهدوا في الدنيا ولم تأخذهم في الله لومة لائم، ممن لم يبايع أبا بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ وبايع عليًّا؟ فإنه من المعلوم أن في زمن الثلاثة لم يكن أحد منحازاً عن الثلاثة، مظهراً لمخالفتهم ومبايعة عليّ، بل كل الناس كانوا مبايعين لهم، فغاية ما يُقال إنهم كانوا يكتمون تقديم عليّ، وليست هٰذه حال من لا تأخذه في الله لومة لائم.

وأمَّا في حال ولاية عليّ، فقد كان ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ من أكثر الناس (لوماً)[1] لمن معه على قلة جهادهم ونكولهم عن القتال، فأين هٰؤلاء الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم من هٰؤلاء الشيعة؟

وإن كذبوا على أبي ذرّ من الصحابة وسَلْمَان وعمَّار وغيرهم، فمن المتواتر أن هٰؤلاء كانوا من أعظم الناس تعظيماً لأبي بكر وعمر واتِّباعاً لهما، وإنَّما يُنقل عن بعضهم التعنت على عثمان لا على أبي بكر / وعمر، وسيأتي الكلام على ما جرى ٢/٩٥
لعثمان ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ . ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يُسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد، لا عثمان ولا علي ولا غيرهما، فلما قُتِل عثمان تفرَّق المسلمون، فمال قوم إلى عثمان، ومال قوم إلى عليّ، واقتتلت الطائفتان، وقتل حينئذٍ شيعة عثمان شيعة عليّ.

وفي صحيح مسلم عن سعد بن هشام أنه أراد أن يغزو في سبيل الله وقدِم المدينة، فأراد أن يبيع عقاراً [له] بها، فيجعله في السلاح والكُرَاع ويجاهد الروم حتى يموت، فلما قدم المدينة لقي أُناساً من أهل المدينة فنهوْه عن ذلك، وأخبروه أن رهطاً ستة أرادوا ذلك في حياة النبي ﷺ، فنهاهم نبي الله ﷺ وقال: «**أليس لكم بي أسوة؟**»، فلما حدَّثوه بذلك راجع امرأته، وقد كان طلقها، وأشهد على رجعتها. فأتى ابن عباس وسأله عن وتر رسول الله ﷺ، فقال له ابن عباس: ألَا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله ﷺ؟ قال: مَنْ؟ قال: عائشة ـ رضي الله عنها ـ، فَأْتِهَا، فاسألها، ثم ائتني فأخبرني بردها عليك. قال: فانطلقت إليها، فأتيت على حكيم بن أفلح، فاستلحقته، إليها، فقال: ما أنا بقاربها، لأني نهيتها أن تقول في

(١) «لوما»: ساقطة من (أ).

هاتين الشيعتين شيئاً فأبت فيهما إلَّا مضيًّا. قال: فأقسمت عليه، فجاء فانطلقنا إلىٰ عائشة ـ رضي الله عنها ـ، وذكر الحديث(١).

٩٦/٢ / وقال معاوية لابن عباس: أنت علىٰ ملَّة عليٍّ؟ فقال: لا علىٰ ملة عليٍّ ولا علىٰ ملَّة عثمان، أنا علىٰ ملَّة رسول الله ﷺ.

وكانت الشيعة أصحاب عليٍّ يقدِّمون عليه أبا بكر وعمر، وإنَّما كان النزاع في تقدّمه علىٰ عثمان. ولم يكن حينئذٍ يُسمَّىٰ أحد لا إمامياً ولا رافضياً](٢)، وإنَّما سُمُّوا رافضة وصاروا رافضة(٣) لمَّا خرج زيد بن عليّ بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام، فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر، فترحَّم عليهما، فرفضه قوم، فقال: رفضتموني رفضتموني فسُمُّوا رافضة، وتولَّاه قوم فسُمُّوا زيدية [لانتسابهم إليه](٤). ومن حينئذٍ انقسمت الشيعة إلىٰ رافضة إمامية وزيدية، وكلما زادوا في البدعة زادوا في الشر، فالزيدية خير من الرافضة: أعلم وأصدق وأزهد وأشجع.

٩٧/٢ ثم بعد أبي بكر عمر [بن الخطاب]، وهو(٥) الذي لم تكن تأخذه في/ الله لومة لائم، وكان أزهد الناس باتفاق الخلق كما قيل فيه: رحم الله عمر لقد تركه الحق ما له [من](٦) صديق.

فصـل

وجوب اتباع مذهب الإمامية عند ابن المطهر لوجوه

قال الرافضي(٧): «وإنَّما كان مذهب الإمامية واجب الاتباع لوجوه:

---

(١) هٰذا جزء من حديث طويل ورد في صحيح مسلم في: (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض) ٢/ ٥١٢، ٥١٤، وقد قابلت ما في الأصل علىٰ ما في صحيح مسلم فوجدت خلافين: عقاراً [له] بها؛ إذ كانت «له» ساقطة من الأصل، ورهطا ستة؛ إذ كانت في الأصل «ستا».
وقصد ابن تيمية بإيراد الحديث: قول حكيم بن أفلح: «لأني نهيتها أن تقول في هاتين الشيعتين شيئاً»؛ إذ أن هٰذا يبين تاريخ استعمال كلمة «الشيعتين» والمقصود بهما: شيعة علي وشيعة أصحاب الجمل. وفي تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٤): «حكيم بن أفلح حجازي روىٰ عن ابن مسعود وعائشة. . . وذكره ابن حبان في الثقات».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٣) (ن)، (م): «وإنَّما صاروا رافضة». وسبق الكلام علىٰ أصل تسمية الرافضة (١/ ١٠٦، ٤٠١).

(٤) عبارة «لانتسابهم إليه» جاءت في (ن)، (م) بعد أربع كلمات: «. . . انقسمت الشيعة لانتسابهم إليه».

(٥) (أ)، (ب): «عمر بن الخطاب هو»؛ (ن)، (م): «عمر وهو». (٦) «من»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) الكلام التالي في منهاج الكرامة = ك، ص ٨١ (م) - ٨٣ (م) (في مقدمة الجزء الأول من الطبعة الأولىٰ لهٰذا الكتاب). وفي (ن)، (م): «ثم قال المصنف الرافضي».

الأول: لما نظرنا في المذاهب وجدنا أحقها وأصدقها، وأخلصها عن شوائب الباطل، وأعظمها تنزيهاً لله تعالىٰ ولرسله[١] ولأوصيائه، وأحسن المسائل الأصولية والفروعية مذهب الإمامية. الأول

لأنهم اعتقدوا أنَّ الله هو المخصوص بالأزلية والقِدَم، وأن كل ما سواه محدث؛ لأنــه[٢] واحــد، [وأنه][٣] ليس بجسم [ولا جوهر، وأنه ليس بمركب؛ لأنَّ كل مركب محتاج[٤] إلىٰ جزئه؛ لأنَّ جزأه/ غيره، ولا عرض][٥] ولا في مكان وإلَّا لكان محدثاً، بل نزَّهوه عن مشابهة المخلوقات. ٢/ ٩٨

وأنه تعالىٰ قادر علىٰ جميع المقدورات، عدل[٦] حكيم لا يظلم أحداً، ولا يفعل القبيح - وإلَّا يلزم الجهل أو الحاجة[٧]، تعالىٰ الله عنهما - ويثيب المطيع لئلا يكون ظالماً، ويعفو عن العاصي أو يعذّبه بجرمه من غير ظلم له.

وأن أفعاله محكمة [متقنة][٨] واقعة لغرض ومصلحة وإلَّا لكان عابثاً، وقد قال سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾ [سورة الدخان: ٣٨][٩]، وأنه أرسل الأنبياء لإرشاد العالم.

وأنَّه - تعالىٰ - غير مرئي ولا مدرك بشيء من الحواس[١٠] لقوله تعالىٰ: ﴿لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣][١١]، وأنَّه[١٢] ليس في جهة.

/ وأنَّ أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره. ٢/ ٩٩

وأنَّ الأنبياء معصومون عن[١٣] الخطأ والسهو والمعصية صغيرها وكبيرها من أول العمر إلىٰ آخره، وإلَّا لم يبق وثوق[١٤] بما يبلِّغونه فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم[١٥].

---

(١) (ن)، (م): «لله ولرسوله». (٢) «لأنه»: كذا في جميع النسخ؛ وفي (ك): «وأنه».
(٣) «وأنه»: ساقطة من (ن)، (م). (٤) (ك): «يحتاج».
(٥) ما بين المعقوفتين في (ب) فقط، وهو في (ك). (٦) (ك): «وأنه عدل... إلخ».
(٧) (ن)، (م): «ولا يلزم الجهل والحاجة»، وهو تحريف؛ (ك): «وإلا لزم الجهل أو الحاجة».
(٨) «متقنة»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ).
(٩) في (ك) آية سورة الأنبياء رقم ١٦ وهي قوله تعالىٰ: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾.
(١٠) في (أ)، (ب): «من الحواس الخمس»، وليست هـٰذه الزيادة في (ن)، (ك). وقد وردت العبارة مرة ثانية في (ب) ١/ ٢١٥ بدون كلمة «الخمس» فرجحت أنها زيادة من الناسخ.
(١١) «وهو يدرك الأبصار»: في (ك)، (ب) فقط. (١٢) (ك): «ولأنه».
(١٣) (ن)، (م)، (أ): «من». (١٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وإلا لم يبق عندنا وثوق»، و«عندنا»: ليست في (ك)، ووردت العبارة في (ب) ١/ ٢٢٦ بدونها.
(١٥) (ن): «التنفير عندهم عنهم»، وهو تحريف.

وأنَّ الأئمة معصومون كالأنبياء في ذلك كما تقدَّم[(١)].

وأخذوا أحكامهم[(٢)] الفروعية عن[(٣)] الأئمة المعصومين، الناقلين عن جدهم رسول الله ﷺ[(٤)]، الآخذ ذلك من[(٥)] الله تعالىٰ بوحي[(٦)] جبريل إليه، يتناقلون ذلك عن الثقات خلفاً عن سلف، إلىٰ أن تتصل الرواية بأحد المعصومين، ولم يلتفتوا إلىٰ القول بالرأي والاجتهاد، وحرَّموا الأخذ بالقياس والاستحسان . . . إلىٰ آخره».

٢/ ١٠٠ / **فيُقال:** الكلام علىٰ هـٰذا من وجوه:

الرد على هذا القسم من كلام ابن المطهر بوجه عام من وجوه الوجه الأول

أحدها: أنْ يُقال: ما ذكره من الصفات والقدر لا يتعلق بمسألة الإمامة أصلاً، بل يقول بمذهب[(٧)] الإمامية من لا يقول بهـٰذا، ويقول بهـٰذا من لا يقول بمذهب الإمامية، ولا أحدهما مبني علىٰ الآخر، فإن الطريق إلىٰ ذلك عند القائلين به هو العقل، وأما تعيين الإمام فهو[(٨)] عندهم من السمع، فإدخال هـٰذا في مسألة الإمامة مثل إدخال سائر مسائل النزاع، وهـٰذا خروج عن المقصود.

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أنْ يُقال: هـٰذا قول المعتزلة في التوحيد والقدر، والشيعة المنتسبون إلىٰ أهل البيت، الموافقون لهـٰؤلاء المعتزلة، أبعد الناس عن مذاهب أهل البيت في التوحيد والقدر، فإن أئمة أهل البيت كعليٍّ وابن عباس ومن بعدهم، كلهم متفقون علىٰ ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان من إثبات الصفات والقدر.

والكتب المشتملة[(٩)] علىٰ المنقولات الصحيحة مملوءة بذلك، ونحن نذكر بعض ما في ذلك عن عليٍّ [رضي الله عنه][(١٠)] وأهل بيته؛ ليتبين أن هـٰؤلاء الشيعة مخالفون لهم في أصول دينهم.

الوجه الثالث

الوجه الثالث: أن ما ذكره من[(١١)] الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة، ولا هم أئمة القول به، ولا هو شامل لجميعهم، بل أئمة ذلك هم المعتزلة/ ، وعنهم ٢/ ١٠١

---

(١) (ك) فقط: «وأن الأئمة عليهم السلام معصومون كالأنبياء عليهم السلام لِمَا تقدم في ذلك».
(٢) (ك): «الأحكام».
(٣) (ب) فقط: «من».
(٤) (ك): «صلىٰ الله عليه وآله».
(٥) (ب): «عن».
(٦) (ب): «يوحي».
(٧) (ن)، (م): «بمذاهب».
(٨) (ن): «هو».
(٩) (ن)، (م): «المشتملات».
(١٠) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب): «في».

أخذ ذلك متأخرو الشيعة. وكتب الشيعة مملوءة بالاعتماد في ذلك على طرق[(١)] المعتزلة، وهٰذا كان من أواخر المائة الثالثة، وكثر في المائة الرابعة لما صنَّف لهم المفيد وأتباعه كالموسوي والطوسي[(٢)].

وأمَّا قدماء الشيعة، فالغالب عليهم ضد هٰذا القول، كما هو قول الهشامين[(٣)] وأمثالهما، فإن كان هٰذا[(٤)] القول حقاً أمكن القول به وموافقة المعتزلة مع إثبات خلافة الثلاثة، وإن كان باطلاً فلا حاجة إليه، وإنَّما/ / ينبغي أن يذكر ما يختص بالإمامة[(٥)] كمسألة إثبات الاثني عشر وعصمتهم. ظ ٥٩ ٢/ ١٠٢

الوجه الرابع

الوجه الرابع: أنْ يُقال: ما في هٰذا الكلام من حق فأهل السنة قائلون به - أو جمهورهم - وما كان فيه من باطل فهو ردٌّ، فليس اعتقاد ما في هٰذا القول من الحق خارجاً عن أقوال أهل السنة، ونحن نذكر ذلك مفصلاً.

الوجه الخامس وفيه الرد التفصيلي على القسم الأول من كلام ابن المطهر

الوجه الخامس: قوله: «إنهم اعتقدوا أنَّ الله هو المخصوص بالأزلية والقِدَم[(٦)]، وأن كل ما سواه محدث لأنه واحد، وأنه ليس بجسم ولا في مكان، وإلَّا لكان محدَثاً، بل نزَّهُوه عن مشابهة[(٧)] المخلوقات»[(٨)].

---

(١) (ن)، (م): «طريق».

(٢) سبق الكلام على كل من المفيد والموسوي والطوسي في هٰذا الكتاب (١/ ٣٦، ٣٧). وانظر ترجمة المفيد أيضاً في: الرجال للنجاشي، ص ٣١١-٣١٦؛ أعيان الشيعة للعاملي (ط. بيروت، ١٩٥٩) ٤٦/ ٢٠-٢٦؛ الفهرست للطوسي (الطبعة الثانية، النجف، ١٤٨٠هـ/ ١٩٦١م)، ص ١٨٦-١٨٧؛ رجال العلَّامة الحلِّي لابن المطهر (الطبعة الثانية، النجف، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م)، ص ١٤٧؛ الأعلام للزركلي ٧/ ٢٤٥. وانظر ترجمة الموسي (الشريف المرتضي) أيضاً: أعيان الشيعة ٤١/ ١٨٨-١٩٧؛ الفهرست للطوسي، ص١٢٥-١٢٦؛ رجال العلامة الحلِّي، ص ٩٤-٩٥؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣-٦؛ الأعلام للزركلي ٥/ ٨٩. وانظر ترجمة الطوسي أيضاً: أعيان الشيعة ٤٤/ ٣٣-٥٢؛ رجال العلَّامة الحلِّي، ص ١٤٨ مقدمة كل من: الفهرست، رجال الطوسي (ط. النجف، ١٩٦١م) بقلم محمد صادق آل بحر العلوم؛ الأعلام للزركلي ٦/ ٣١٥.

(٣) (ن): «الهشاميين»؛ (م): «القاسميين». والمقصود: هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي. وسبق الكلام عليهما وعلى مذهبيهما (١/ ٤٥). وانظر عن هشام بن الحكم أيضاً: الرجال للنجاشي، ص ٣٣٨؛ لسان الميزان ٦/ ١٩٤؛ أعيان الشيعة ٥١/ ٥٣-٥٧؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٩-٣٣٠، ٣٦٢. وانظر عن هشام بن سالم الجواليقي أيضاً: الرجال للنجاشي، ص ٣٣٨-٣٣٩؛ أعيان الشيعة ٥١/ ٦٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٢٩، ٣٦٣.

(٤) «هٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) (ن): «ما يختص بمسألة الإمامية»؛ (م): «ما يختص بمسألة الإمامة»؛ (أ): «ما يختص بالإمامية».

(٦) (ن)، (م): «بالقدَم والأزلية».

(٧) (ب): «مشابهته»؛ وفي (ن)، (م)، (أ)، (ك)، (ب) عند إيراد النص السابق: «مشابهة».

(٨) أورد ابن تيمية هنا بعض كلام ابن المطهر وورد النص بأكمله من قبل، (١/ ٤٠٥)، وقارن (ك) ص٨٢ (م).

فيُقال له: هٰذا إشارة إلىٰ مذهب الجهمية والمعتزلة، ومضمونه: أنه ليس لله علم[١] ولا قدرة ولا حياة، وأن أسماءه الحسنىٰ: كالعليم والقدير والسميع والبصير والرءوف والرحيم ونحو ذلك لا تدل علىٰ صفات له قائمة به، وأنه لا يتكلم، ولا يرضىٰ ولا يسخط، ولا يحب ولا يبغض، ولا يريد إلَّا ما يخلقه منفصلاً عنه من الكلام والإرادة، وأنه لم يقم به كلام.

وأمَّا قوله: «إنَّ الله منزه عن مشابهة المخلوقات».

٢/ ١٠٣ / **فيُقال له**[٢]: أهل السنة أحق بتنزيهه عن مشابهة المخلوقات من الشيعة، فإنَّ التشبيه والتجسيم المخالف للعقل والنقل لا يُعرف في أحد من طوائف الأمة أكثر منه في طوائف الشيعة. وهٰذه كتب المقالات كلها تخبر عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة للعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يُعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف، ثم قدماء الإمامية ومتأخروهم متناقضون في هٰذا الباب، فقدماؤهم غلوا في التشبيه والتجسيم، ومتأخروهم غلوا في النفي والتعطيل، فشاركوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الأمة.

التعليق علىٰ قوله إن الله منزه عن مشابهة المخلوقات

وأمَّا أهل السنة المثبتون لخلافة الثلاثة، فجميع أئمتهم وطوائفهم المشهورة متفقون علىٰ نفي التمثيل عن الله تعالىٰ. والذين أطلقوا لفظ «الجسم» علىٰ الله من الطوائف المثبتين لخلافة الثلاثة كالكرَّامية، هم أقرب إلىٰ صحيح المنقول وصريح المعقول من الذين أطلقوا لفظ «الجسم» من الإمامية.

٢/ ١٠٤ وقد ذكر أقوال الإمامية في ذلك غير واحد منهم[٣] ومن غيرهم، كما/ ذكرها ابن النوبختي في كتابه الكبير[٤]، وكما ذكرها أبو الحسن الأشعري في كتابه المعروف

---

(١) (ن)، (م): «أن الله ليس له علم».

(٢) يوجد في الكلام التالي سقط كبير في نسخة (ن)، (م) يبدأ من قوله: «أهل السنة أحق بتنزيهه» وينتهي في (١/ ٤١٣) عند قوله: «والمقصود هنا أن أهل السنة»، وسنشير إلىٰ نهاية السقط هناك - بإذن الله -.

(٣) يعترف المامقاني في ترجمة هشام بن الحكم (تنقيح المقال ٣/ ٢٩٤-٣٠١) بكثرة الأخبار المروية عن هشام في التجسيم، حتىٰ أن الكليني ذكر خمسة منها في «الكافي» وينقل المامقاني نص خبر من هٰذه الأخبار الخمسة (ص ٣٠٠) وفيه يقول هشام: «إنَّ الله جسم صمدي نوري» كما ينقل عن البرقي قوله إن هشام كان من غلمان أبي شاكر (الديصاني) الزنديق وأنه كان جسمياً رديئاً. وفي «أخبار الرجال» للكشي في ترجمة هشام بن سالم الجواليقي (ص١٨٣) أنه كان يزعم أن الله صورة وأن آدم خلق علىٰ مثل الرب ثم يشير إلىٰ جنبه وشعر رأسه ليبيِّن المماثلة.

(٤) تكلمت من قبل علىٰ النوبختي وكتابه «الآراء والديانات» في هٰذا الكتاب (١/ ٤٥)، والكتاب=

بـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين»(١) وكما ذكرها الشهرستاني في كتابه المعروف بـ «الملل والنِّحَل»(٢)، وكما ذكرها غير هـٰؤلاء(٣).

٢/ ١٠٥ وطوائف السنة والشيعة تحكي عن قدماء أئمة الإمامية من مُنْكَر/ التجسيم والتشبيه، ما لا يُعرف مثله عن الكرَّامية وأتباعهم ممن يثبت إمامة الثلاثة.

وأمَّا من لا يطلق على الله اسم «الجسم»، كأئمة أهل الحديث والتفسير والتصوف والفقه، مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم، وشيوخ المسلمين المشهورين في الأمة، ومن قَبْلَهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فهـٰؤلاء ليس فيهم من يقول: إنَّ الله جسم، وإن كان أيضاً ليس من السلف والأئمة من قال: إنَّ الله ليس بجسم. ولكن من نسب التجسيم إلى بعضهم، فهو بحسب ما اعتقده من معنى الجسم ورآه لازماً لغيره.

فالمعتزلة والجهمية ونحوهم من نُفَاة الصفات يجعلون كل من أثبتها مجسِّماً مشبِّهاً، ومن هـٰؤلاء من يَعُدّ من المجسِّمة والمشبِّهة من الأئمة المشهورين كمالك والشافعي وأحمد وأصحابهم، كما ذكر ذلك أبو حاتم صاحب كتاب «الزينة»(٤)،

=الكبير المقصود هنا هو: «الآراء والديانات»، وقد ذكره عنه النجاشي (الرجال، ص ٥٠) أنه كتاب كبير حسن يحتوي على علوم كثيرة».

(١) تكلَّم الأشعري ـ وهو المعروف بأمانته ودقته في عرض أقوال جميع مخالفيه ـ عن التجسيم عند الإمامية في موضعين من كتابه «مقالات الإسلاميين» الأول: جـ١، ص ١٠٢ ـ ١٠٥: وبدأ الكلام بقوله: «واختلفت الروافض أصحاب الإمامية في التجسيم وهم ست فرق» ويفصِّل الأشعري الكلام بعد ذلك عن مقالاتهم وينقل ابن تيمية نص كلامه في ذلك الموضع في هـٰذا الكتاب بعد صفحات (بولاق ١/ ٢٠٣). والموضع الثاني من المقالات جـ١، ص٢٥٧ ـ ٢٥٩ وعنوان الكلام فيه: هـٰذا شرح اختلاف الناس في التجسيم، ثم يبدأ الأشعري بإيراد كلام هشام بن الحكم ويتكلَّم في النهاية عن مقالة هشام بن سالم الجواليقي.

(٢) يقول الشهرستاني ـ وهو الذي يتهمه ابن تيمية بالميل إلى التشيع ـ في «الملل والنِّحَل ١/ ١٥٤: «فلهـٰذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول وبالمشبهة في الصفات متحيرين تائهين». ويعرض الشهرستاني أقوال الهشامين بالتفصيل ويسرد كلامهما في التجسيم ١/ ١٦٤، ١٦٥. وانظر أيضاً: نهاية الإقدام، ص ١٠٣ وما بعدها.

(٣) انظر مثلاً: أصول الدين لابن طاهر البغدادي، ص ٧٣ ـ ٧٧؛ الفَرْق بين الفرَق، ص ٤٠ ـ ٤٣؛ التبصير في الدين، ص ٢٣ ـ ٢٥؛ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، مادة: «المشبهة»؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة: «التشبيه»، «جسم». وانظر ما سبق أن ذكرناه عن المجسمة في هـٰذا الكتاب (١/ ٦).

(٤) أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الليثي الورسناني، المعروف بأبي حاتم الرازي، ذكره ابن حجر في «لسان الميزان» في قسم الكُنى وسمَّاه أبو حاتم الكشي وذكره في الأسماء وسمَّاه: أحمد بن حمدان ابن أحمد الورسامي أبو حاتم الليثي، وقال عنه: «ذكره أبو الحسن بن بابويه في «تاريخ الري»=

١٠٦/٢ وغيره لـمَّا ذكر طوائف المشبِّهَة ؛/ فقال(١) : «ومنهم طائفة يُقال لهم المالكية ينتسبون إلىٰ رجل يُقال له : مالك بن أنس، ومنهم طائفة يُقال لهم : الشافعية ينتسبون إلىٰ رجل يُقال له : الشافعي» .

وشبهة هٰؤلاء : أنَّ الأئمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالىٰ، ويقولون : إنَّ القرآن كلامَ الله ليس بمخلوق، ويقولون : إنَّ الله يُرىٰ في الآخرة .

هٰذا مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل البيت وغيرهم، وهٰذا مذهب الأئمة المتبوعين، مثل : مالك بن أنس، والثَّوْريّ، واللَّيْث بن سعد، والأوْزَاعِيّ، وأبي حنيفة ، (والشافعي)(٢)، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وداود،
١٠٧/٢ ومحمد بن خُزَيْمة، ومحمد بن نصر المروزي(٣)، وأبي بكر بن/ المنذر(٤)، ومحمد ابن جرير الطبري وأصحابهم .

=وقال : كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة وسمع الحديث كثيراً، وله تصانيف، ثم أظهر القول بالإلحاد وصار من دعاة الإسماعيلية، وأضل جماعة من الأكابر، ومات في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة» . وأورد بروكلمان اسمه كالآتي (تاريخ الأدب العربي، ٣/ ٣٥٢، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، ط . المعارف) : أبو حاتم عبد الرحمٰن بن حمدان (كتبت سهوا همدان) الرازي الورسناني. ولم أجد في اللباب لابن الأثير إلا الورسناني نسبة إلىٰ ورسنان، قال : وظنّي أنها من قرىٰ سمرقند .

وذكر ابن النديم في الفهرست (ص١٨٩) كتاب «الزينة» لأبي حاتم الرازي ضمن كتب الإسماعيلية، وقال عنه «كبير نحو أربعمائة ورقة»، وذكر له أيضاً كتاب «الجامع» فيه فقه وغير ذلك، وقد ذكر هٰذا الكتاب الشيخ الكوثري في فهرس كتاب قواعد آل محمد لمحمد بن الحسن الديلمي، وقال : الجامع في الفقه لأبي حاتم بن حمدان الورسناني، وأبي حاتم الرازي كتاب «أعلام النبوة»، وقد نشر ب . كرواس جزءاً منه ضمن كتاب «رسائل الرازي الفلسفية»، ١٩٣٩م .

(١) طبع قسم من كتاب «الزينة في الكلمات العربية والإسلامية» لأبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي، بتحقيق : الأستاذ حسين بن فيض الله الهمداني، وفي الجزأين الأول (ط . القاهرة، ١٩٥٧م)، والثاني (ط . القاهرة، ١٩٥٨) لم يصل المؤلف إلىٰ الموضع الذي نقل ابن تيمية هٰذا النص عنه، وهو الذي يوجد علىٰ الأغلب في كلامه عن الفِرَق ، وانظر : مقدمة المؤلف (١/ ٥٦، ٥٧) .

(٢) «والشافعي» : ساقطة من (أ) .

(٣) أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، الإمام شيخ الإسلام الفقيه، الحافظ، ولد ببغداد سنة ٢٠٢، وتوفي سنة ٢٩٤ هـ . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٩/ ٤٨٩-٤٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٢٠١-٢٠٣؛ تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥-٣١٨؛ الأعلام للزركلي ٧/ ٣٤٦ .

(٤) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري شيخ الحرم، فقيه مجتهد من الحفاظ ، صنَّف في اختلاف العلماء كتباً لم يصنف مثلها . ولد سنة ٢٤٢، وتوفي سنة ٣١٨ هـ علىٰ الأرجح . انظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣/ ٣٤٤؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ق١، ج٢، ص ١٩٦-١٩٧؛ لسان الميزان ٥/ ٢٧-٢٨؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٢-٧٨٣؛ طبقات الشافعية ٣/ ١٠٢-١٠٨؛ الأعلام للزركلي ٦/ ١٨٤ .

والجهمية والمعتزلة يقولون: من أثبت لله الصفات، وقال: إنَّ الله يُرىٰ في الآخرة، والقرآن كلام الله ليس بمخلوق، فإنه مجسِّم مشبِّه، والتجسيم باطل. وشبهتهم في ذلك: أن الصفات أعراض لا تقوم إلَّا بجسم، وما قام به الكلام وغيره من الصفات لا يكون إلَّا جسماً، ولا يُرىٰ إلَّا ما هو جسم أو قائم بجسم.

انقسام مثبتة الصفات في ردهم على النفاة إلى ثلاث طوائف

ولهٰذا صار مثبتة الصفات معهم ثلاث طوائف: طائفة نازعتهم في المقدمة الأولىٰ، وطائفة نازعتهم في المقدمة الثانية، وطائفة نازعتهم نزاعاً مطلقاً في واحدة من المقدمتين، ولم تطلق في النفي والإثبات ألفاظاً مجملة مبتدعة لا أصل لها في الشرع، ولا هي صحيحة في العقل، بل اعتصمت بالكتاب والسنة، وأعطت العقل حقه، فكانت موافقة لصريح المعقول، وصحيح المنقول.

مقالة الكُلَّابية والكرَّامية في الصفات

فالطائفة الأولىٰ: الكُلَّابية ومن وافقهم، والطائفة الثانية: الكرَّامية ومن وافقهم.

١٠٨/٢ فالأولىٰ قالوا: إنه تقوم به[1] الصفات، ويُرىٰ في الآخرة،/ والقرآن كلام الله قائم بذاته، وليست الصفات أعراضاً ولا الموصوف جسماً [...][2] لم نسلم أن

(١) (أ): «قالوا يقول إنه تقوم به»، وهو تحريف.

(٢) الكلام بعد عبارة: «ولا الموصوف جسماً» غير متصل، وواضح أن (أ)، (ب) يوجد فيهما سقط يتألف من سطور عديدة وسأجتهد هنا في كتابة ما يقوم مقام هٰذا السقط بحسب فهمي لمقصود ابن تيمية وبما يتفق مع السياق ـ مع الاقتباس من نصوص ابن تيمية في مواضع مختلفة من مؤلفاته:
[ولكن الكُلَّابيّة ومن وافقهم من الأشاعرة والسالمية لم يثبتوا الصفات الاختيارية التي تكون بمشيئته وقدرته مثل كونه يتكلم بمشيئته عندما يشاء بكلام معين؛ إذ أنهم قالوا إن ما يقوم بمشيئته وقدرته لا يكون إلا مخلوقاً حادثاً منفصلاً عنه فلو اتصف الرب به لقامت به الحوادث ولو قامت به لم يخل عنها، وعلىٰ ذلك فيجب أن نقول: إنَّ الله يتكلم بكلام قديم لازم للذات أزلاً وأبداً ليس شيء منه متعلق بمشيئته تعالىٰ واختياره. وكذلك سائر الصفات الاختيارية مثل كونه تعالىٰ يحب ويرضىٰ ويسمع ويرىٰ وهو إذا رأىٰ الشيء بعد حدوثه فهو إنَّما يرىٰ موجوداً في علمه لا موجوداً بائناً عنه.
والطائفة الثانية أثبتت الصفات الاختيارية وقالت: إن الله يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته، وهو يتكلم بحروف وأصوات بمشيئته وقدرته ليتخلَّصوا بذلك من بدعتي المعتزلة والكُلَّابيَّة، لكنهم قالوا: إنه لم يكن يمكنه في الأزل أن يتكلم بل صار الكلام ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً عليه، من غير حدوث سبب أوجب إمكان الكلام وقدرته عليه. وقال الكرَّامية في المشهور عنهم: إنَّ الحوادث التي تقوم به تعالىٰ لا يخلو منها ولا يزول عنها؛ لأنه لو قامت به الحوادث ثم زالت عنه كان قابلاً لحدوثها وزوالها، وإذا كان قابلاً لذلك لم يخل منه وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، والحدوث عندهم غير الإحداث، والقرآن عندهم حادث لا محدث؛ لأن المحدث يفتقر إلىٰ إحداث بخلاف الحدوث. ونحن نوافق الكرَّامية في إثباتهم للصفات الاختيارية وفي قولهم بأنه يتكلم بمشيئته وقدرته كلاماً قائماً بذاته ولكننا نخالفهم في الأصل الذي بنوا عليه قولهم بأن ذلك لم يكن ممكناً منذ الأزل، فهم إذا قالوا: إنَّ ذلك ممتنع لامتناع حوادث لا أول لها] لم نسلم أن ذلك ممتنع.

ذلك ممتنع .

٢/ ١٠٩ / ثم كثير من الناس يشنِّع على الطائفة الأولى بأنها مخالفة لصريح العقل والنقل بالضرورة، حيث أثبتت رؤية لمرئي لا بمواجهة، وأثبتت كلاماً لمتكلم يتكلم لا بمشيئته وقدرته .

وكثير منهم يشنِّع على الثانية بأنها مخالفة للنظر العقلي الصحيح .

ولكن مع هذا، فأكثر الناس يقولون : إنَّ النُّفَاة المخالفين للطائفتين من الجهمية والمعتزلة، وأتباعهم من الشيعة، أعظم مخالفة لصريح المعقول - بل ولضرورة العقل - من الطائفتين .

وأمَّا مخالفة هؤلاء لنصوص الكتاب والسنة، وما استفاض عن سلف الأمة، فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى على عالم . ولهذا أسسوا دينهم على أن باب التوحيد والصفات لا يُتَّبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع، وإنَّما يُتَّبع فيه ما رأوه بقياس عقولهم . وأمَّا نصوص الكتاب والسنة، فإما أن يأوّلوها، وإما أن يفوضوها، وإما أن يقولوا : مقصود الرسول أن يُخَيِّل إلى الجمهور اعتقاداً ينتفعون به في الدنيا، وإن كان كذباً وباطلاً؛ كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة وأتباعهم، وحقيقة قولهم : أن الرسل كذبت فيما أخبرت به عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، لأجل ما رأوه من مصلحة الجمهور في الدنيا .

مقالة أهل السنة في الصفات

وأمَّا الطائفة الثالثة، فأطلقوا في النفي والإثبات ما جاء به الكتاب والسنة، وما تنازع النظار في نفيه وإثباته من غير اعتصام بالكتاب والسنة، لم توافقهم فيه على ما ابتدعوه في الشرع وخالفوا به العقل، بل إما أن يُمسكوا عن التكلم بالبدع نفياً
٢/ ١١٠ وإثباتاً، وإما أن يُفَصِّلوا القول في اللفظ/ والملفوظ المجمل، فما كان في إثباته من حق يوافق الشرع أو العقل أثبتوه، وما كان من نفيه حق[1] في الشرع أو العقل نفوه، ولا يُتَصوَّر عندهم تعارض الأدلة الصحيحة العلمية، لا السمعية ولا العقلية .

والكتاب والسنة يدلّ بالإخبار تارة، ويدل بالتنبيه تارة، والإرشاد والبيان للأدلة العقلية تارة . وخلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيات من الأدلة اليقينية والمعارف الإلهية قد جاء به الكتاب والسنة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلَّا من هداه الله بخطابه، فكان فيما جاء به الرسول[2] من الأدلة العقلية والمعارف

(١) (أ) : «حقا»، وهو خطأ .
(٢) (ب) : «فكان ما قد جاء به الرسول» .

اليقينية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الأولين والآخرين.

وهٰذه الجملة لها بسط عظيم قد بُسط من ذلك ما بُسط في مواضع متعددة، والبسط التام لا يتحمله هٰذا المقام، فإن لكل مقام مقالاً.

ولكن الرافضة لما اعتضدت بالمعتزلة، وأخذوا يذمون أهل السنة بما هم فيه مفترون: عمداً أو جهلاً، ذكرنا ما يناسب ذلك في هٰذا المقام.

والمقصود هنا: أنَّ أهل السنَّة][1] متفقون على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. ولكن لفظ «التشبيه» في كلام هٰؤلاء النفاة المعطِّلة[2] لفظ مجمل، فإن أراد بلفظ[3] التشبيه ما نفاه [4]/ القرآن ودلَّ عليه العقل ٢/١١١
فهٰذا حق، فإنَّ خصائص الربّ تعالىٰ لا يوصف بها شيء[4] من المخلوقات، ولا يماثله [شيء من المخلوقات في][5] شيء من صفاته.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها: أن يُوصَف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون لله ما أثبته من الصفات، وينفون عنه مماثلة[6] المخلوقات، [يثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب[7] الأمثال، ينزِّهُونه عن النقص والتعطيل، وعن التشبيه والتمثيل][8]، إثبات بلا تشبيه[9]، وتنزيه بلا تعطيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على الممثِّلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١] رد على المعطِّلَة.

ومن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبِّه الْمُبْطِل المذموم. وإن أراد بالتشبيه أنه لا يُثبت لله شيء من الصفات، فلا يُقال: له علم ولا قدرة ولا حياة، لأنَّ العبد موصوف بهٰذه الصفات؛ فلزمه[10] أن لا يُقال له: حيّ عليم قدير؛ لأنَّ العبد يسمىٰ بهٰذه الأسماء، وكذلك في كلامه وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

٢/١١٢ / وهم يوافقون أهل السنة (* على أنَّ الله موجود حيّ عليم قادر، والمخلوق

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، وقد أشرت إلىٰ أوله (١/٤٠٨) من قبل، وتوجد بدلاً منه في النسختين، هٰذه العبارات: «... فهٰذا متفق عليه بين أهل السنة فإنهم متفقون على ... إلخ».
(٢) (أ)، (ب): «في كلام الناس».
(٣) (م)، (أ)، (ب): «بنفي».
(٤-٤): ساقط من (م).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «مشابهة».
(٧) (أ): «ضرب».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) (ب) فقط: «تمثيل».
(١٠) (أ)، (ب): «فيلزم».
(*-*): ما بين النجمتين: «على أن الله موجود ص ١١٢. قائلاً للباطل والله أعلم (ص ١١٧)»: ساقط من (م)، وتوجد عبارة «يجب نفيه» بعد عبارة «أن الله موجود».

يُقال له: [موجود](١) حيّ عليم قدير ولا يُقال: هـٰذا تشبيه(٢) يجب نفيه.

(*)[وهـٰذا مما يدل عليه الكتاب و السنة وصريح العقل، ولا يمكن أن يخالف فيه عاقل، فإنَّ الله تعالىٰ سمَّىٰ نفسه بأسماء، وسمَّىٰ بعض عباده بأسماء، وكذلك سمَّىٰ صفاته بأسماء، وسمَّىٰ بعضها صفات خلقه، وليس الْمُسمَّىٰ كالْمُسمَّىٰ، فسمَّىٰ نفسه حيًّا عليماً قديراً، رءوفاً رحيماً، عزيزاً حكيماً، سميعاً بصيراً، مَلِكاً مؤمناً، جبَّاراً متكبراً، كقوله: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [سورة الشورى: ٥٠]، وقال: ﴿وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٥]، وقال: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٨، ٢٤٠]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحج: ٦٥]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء: ٥٨]، وقال: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾ [سورة الحشر: ٢٣].

٢/١١٣ وقد سمَّىٰ بعض عباده حيًّا، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ/ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [سورة الروم: ١٩]. وبعضهم عليماً بقوله: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلامٍ عَلِيمٍ﴾ [سورة الذاريات: ٢٨](٣)، وبعضهم حليماً بقوله: ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلامٍ حَلِيمٍ﴾ [سورة الصافات: ١٠١]، وبعضهم رءوفاً رحيماً بقوله: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨]، وبعضهم سميعاً بصيراً (بقوله: ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة الإنسان: ٢](٤)، وبعضهم عزيزاً بقوله: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [سورة يوسف: ٥١]، وبعضهم ملكاً بقوله: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف: ٧٩]، وبعضهم مؤمناً بقوله: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [سورة السجدة: ١٨]، وبعضهم جبَّاراً متكبراً بقوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [سورة غافر: ٣٥].

ومعلوم أنه لا يماثل الحيُّ الحيَّ، ولا العليمُ العليمَ، ولا العزيزُ العزيزَ، ولا الرءوفُ الرءوفَ، ولا الرحيمُ الرحيمَ، ولا الملكُ الملكَ، ولا الجبَّارُ الجبَّارَ، ولا المتكبِّرُ المتكبِّرَ.

وقال: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، وقال:

---

(١) «موجود»: ساقطة من (ن). (٢) (أ)، (ب): «التشبيه».

(*) وهـٰذا مما يدلُّ عليه الكتاب والسُّنة ص ٤١٤ .. كان مشبهاً قائلاً للباطل والله أعلم ص ٤١٧: هـٰذا الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وسأشير إليه عند نهايته بإذن الله.

(٣) (أ)، (ب): «وبشرناه بغلام عليم»، ولعله سهو من الناسخ.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ)، وأثبته من (ب).

﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [سورة النساء: ١٦٦]، وقال: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [سورة فاطر: ١١]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [سورة الذاريات: ٥٨]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [سورة فصلت: ١٥].

٢/١١٤ وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ/ يعلّمنا الاستخارة في الأمور كلها كما يعلّمنا السورة من القرآن، يقول: «**إذا هَمَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللَّهُمَّ إنِّي استخيرك بعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنَّك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم، وأنت علام الغيوب. اللَّهُمَّ إنْ كنتَ تعلم أن هذا الأمر - يسمِّيه - خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاقدره لي ويسّره لي ثم بارك لي فيه، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، فاصرفه عني واصرفني عنه، واقدر لي الخير حيث كان ثم رضِّني به**»(١).

وفي حديث عمَّار بن ياسر الذي رواه النسائي وغيره، عن عمار بن ياسر: أنَّ(٢) النبيَّ ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء: «**اللَّهمَّ بعلمك الغيب، وبقدرتك على الخلق، أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي، اللهمَّ إني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا، وأسألك القصد في/ الفقر** ٢/١١٥ **والغنى، وأسألك نعيماً لا ينفد، وقرة عين لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك، في غير ضرَّاء مضرة، ولا فتنة مضلَّة، اللهم زيِّنَّا بزينة الإيمان، واجعلنا هداة مهتدين**»(٣).

فقد سمَّىٰ الله ورسوله صفات الله تعالىٰ علماً وقدرة وقوة، وقد قال الله تعالىٰ(٤): ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا

---

(١) الحديث عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في: البخاري ٢/ ٥٦ (كتاب التهجد، باب ما جاء في التطوع)، ٨/ ٨١ (كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الاستخارة)، ٩/ ١١٨ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: قل هو القادر)؛ سنن أبي داود ٢/ ١٢٠ (كتاب الوتر، باب في الاستخارة)؛ سنن الترمذي ١/ ٢٩٨ - ٢٩٩ (كتاب الوتر، باب ما جاء في صلاة الاستخارة)؛ سنن النسائي ٦/ ٦٦ (كتاب النكاح، باب كيف الاستخارة)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٠ (كتاب إقامة الصلاة والسنَّة فيها، باب ما جاء في صلاة الاستخارة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٤٤. وليس الحديث في مسلم. وانظر: مفتاح كنوز السنة (الاستخارة).

(٢) (أ): «عن».

(٣) الحديث عن عمار بن ياسر - رضي الله عنه - مع اختلاف في الألفاظ - في: سنن النسائي ٣/ ٤٦ - ٤٧ (كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، نوع منه)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٦٤؛ المستدرك للحاكم ١/ ٥٢٤ - ٥٢٥ (كتاب الدعاء، باب دعاء عمار بن ياسر..)، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»، وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: «صحيح».

(٤) (ب): «وقد قال تعالىٰ».

وَشَيْبَةً﴾ [سورة الروم: ٥٤]، وقال: ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [سورة يوسف: ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العلم كالعلم، ولا القوة كالقوة، ونظائر هٰذا كثيرة.

وهٰذا لازم لجميع العقلاء، فإن من نفىٰ بعض ما وصف الله به نفسه كالرضا والغضب والمحبة والبغض ونحو ذلك، وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه والتجسيم.

قيل له: فأنت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر، مع أن ما تثبته ليس مثل صفات المخلوقين، فقل فيما أثبتَّه مثل قولك فيما نفيته وأثبتَه الله ورسوله؛ إذ لا فرق بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً من الصفات.

٢/١١٦ **قيل له:** فأنت تثبت له الأسماء الحسنىٰ مثل: حيّ وعليم وقدير، / والعبد يسمَّىٰ بهٰذه الأسماء، وليس ما تثبت للرب من هٰذه الأسماء مماثلاً لما تثبت للعبد، فقل في صفاته نظير قولك ذلك في مسمَّىٰ أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبت له الأسماء الحسنىٰ، بل أقول: هي مجاز، أو هي أسماء لبعض مبتدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة.

قيل له: فلا بد أن تعتقد أنه حق قائم بنفسه: والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أُنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجبٌ بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلىٰ خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلىٰ خالق، وإما فقير إلىٰ ما سواه، وإما غني عمَّا سواه.

وغير الواجب بنفسه لا يكون إلَّا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلَّا بقديم، والمخلوق لا يكون إلَّا بخالق، والفقير لا يكون إلَّا بغني عنه، فقد لزم علىٰ تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزليّ خالق غنيّ عمَّا سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد علم بالحسّ والضرورة وجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزليًّا، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنيًّا عمَّا سواه، فثبت

بالضرورة وجود موجودين: أحدهما غنيّ والآخر فقير، وأحدهما خالق والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً، بل وإذا كان المحدث جسماً فكل منهما قائم بنفسه.

/ ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته؛ إذ لو كان كذلك ١١٧/٢
لتماثلا فيما يجب ويجوز ويمتنع؛ وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، وأحدهما غني عن كل ما سواه والآخر ليس بغنيّ، وأحدهما خالق والآخر ليس بخالق، فلو تماثلا للزم أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه ليس بموجود بنفسه، غنيًّا عمَّا سواه ليس بغنيّ عمَّا سواه، خالقاً ليس بخالق، فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير تماثلهما، [وهو][1] منتف بصريح العقل، كما هو منتف بنصوص الشرع، مع اتفاقهما في أمور أخرى، كما أن كلا منهما موجود ثابت له حقيقة وذات هي نفسه، والجسم قائم بنفسه، وهو قائم بنفسه.

فعلم بهذه البراهين البيِّنة اتفاقهما من وجه واختلافهما من وجه، فمن نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلاً للباطل، ومن جعلهما متماثلين كان مشبهاً قائلاً للباطل، والله أعلم][*].

وذلك لأنهما ـ وإن اتفقا في مسمَّى ما اتفقا فيه[2] ـ، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته [وسائر صفاته][3]، والعبد لا يشركه في شيء من ذلك، والعبد [أيضاً][4] مختص بوجوده وعلمه وقدرته، والله تعالى[5] منزَّه/ عن مشاركة العبد ١١٨/٢
في خصائصه، وإذا اتفقا في مسمَّى الوجود والعلم والقدرة، فهذا المشترك مطلق كلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود[6] في الأعيان مختص لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من النظار، حيث توهَّموا أن [الاتفاق في][7] مسمَّى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب هو الوجود الذي للعبد.

---

(١) «وهو»: ساقطة من (أ).
(*ـ*): الكلام بين النجمتين وهو الذي بدأ (١/ ٤١٤) عند عبارة: «وهذا مما يدلُّ عليه الكتاب والسُّنَّة»، والذي انتهى في هذا الموضع ساقط من (ن)، (م). وسقطت عبارات قبل ذلك من (ن) وأشرت إليها في ص ٤١٤.
(٢) (ن)، (م): «في مسمى ذلك».
(٣) «وسائر صفاته»: ساقط من (ن)، (م).
(٤) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ): «وأنه تعالى».
(٦) (ن): «والوجود».
(٧) «الاتفاق في»: ساقطة من (ن)؛ وفي (م): «الاشتراك في».

وطائفة ظنت أن لفظ «الوجود» يُقال بالاشتراك اللفظيّ، وكابروا عقولهم فإنَّ هٰذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يُقال: الموجود ينقسم إلىٰ واجب وممكن، وقديم وحادث. ومورد التقسيم [مشترك](١) بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ «الْمُشْتَرَىٰ» الواقع علىٰ الْمُبْتَاع والكوكب لا ينقسم معناه، ولكن يُقال لفظ «المشترىٰ» يُقال علىٰ كذا وعلىٰ كذا.

وطائفة ظنَّت أنها إذا سمَّت هٰذا اللفظ ونحوه مشتركاً لكون الوجود بالواجب أولىٰ منه بالممكن، خلصت من هٰذه الشبهة، وليس كذلك. فإن تفاضل المعنىٰ المشترك الكلي لا يمنع(٢) أن يكون أصل المعنىٰ مشتركاً بين اثنين، كما أن معنىٰ «السواد» مشترك بين هٰذا السواد وهٰذا السواد، وبعضه أشد من بعض.

٢/١١٩ / وطائفة ظنَّت أن من قال: الوجود متواطئ عام، فإنه يقول: وجود الخالق زائد علىٰ حقيقته، ومن قال: حقيقته هي وجوده، قال: إنه مشترك اشتراكاً لفظيًّا، وأمثال هٰذه المقالات التي قد بُسِط الكلام عليها في غير هٰذا الموضع.

وأصل خطأ هٰؤلاء توهمهم أن هٰذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هٰذا المعين [وهٰذا المعين](٣)، وليس كذلك فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كليًّا، لا يوجد إلَّا معيناً مختصاً. (٤ وهٰذه الأسماء إذا سُمِّي بها كان مسماها مختصاً به، (٥وإذا سُمِّيَ بها العبد كان مسماها مختصاً به٥)٤)، فوجود الله وحياته لا يشركه فيها(٦) غيره، بل وجود هٰذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؟

وإذا قيل: قد اشتركا في مُسمَّىٰ الوجود(٧)، فلا بد أن يتميز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وهو الماهية والحقيقة التي تخصه.

قيل: اشتركا في الوجود المطلق الذهني، لا اشتراكاً في مُسمَّىٰ الحقيقة(٨) والماهية
٢/١٢٠ والذات والنفس. وكما أن حقيقة هٰذا تخصه، / فكذلك وجوده يخصه، والغلط نشأ من جهة [أخذ](٩) الوجود مطلقاً، وأخذ الحقيقة مختصة، وكل منهما يمكن أخذه مطلقاً ومختصاً، فالمطلق مساو للمطلق، والمختص مساو للمختص، فالوجود

---

(١) «مشترك»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (ن): «لا يمتنع».
(٣) «وهٰذا المعين»: ساقطة من (ن)، (م). (٤ ـ ٤): ساقط من (م).
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب)، (م). (٦) (ن)، (م): «فيه». (٧) (أ)، (ب): «في المسمَّىٰ».
(٨) (ن)، (م): «بل اشتركا في الوجود المطلق الذهني كما اشتركا في مسمَّىٰ الحقيقة.. إلخ».
(٩) «أخذ»: ساقطة من (ن).

المطلق مطابق للحقيقة المطلقة، ووجوده[١] المختص مطابق لحقيقته المختصة، والمسمَّىٰ بهـٰذا وهـٰذا واحد، وإن تعددت جهة التسمية، كما يُقال: هـٰذا هو ذاك فالمشار إليه واحد، لكن بوجهين مختلفين.

[وأيضاً فإذا اشتركا في مُسمَّىٰ الوجود الكلي، فإن أحدهما يمتاز عن الآخر بوجوده الذي يخصه، كما أن الحيوانين والإنسانين إذا اشتركا في مُسمَّىٰ الحيوانية والإنسانية، فإنه يمتاز أحدهما عن الآخر بحيوانية تخصه وإنسانية تخصه، فلو قُدِّرَ أن الوجود الكلي ثابت في الخارج، لكان التمييز يحصل بوجود خاص، لا يحتاج أن يُقال: هو مركب من وجود وماهية، فكيف والأمر بخلاف ذلك؟

ومن قــال: إنه وجود مطلق بشرط سلب كل ثبوتي، فقوله أفسد من هـٰذه الأقوال][٢] وهـٰذه المعاني مبسوطة في غير هـٰذا الموضع.

ص ٦٠ **والمقصود:**/ أنَّ إثبات الأسماء والصفات لله، لا يستلزم أن يكون سبحانه مُشَبَّهاً مماثلاً خلقه.

التعليق على قوله: إن الله مخصوص بالأزلية والقدَم ٢/ ١٢١

وأمَّا قوله: «إنهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالأزلية والقِدَم»[٣].

/ **فيُقال: أولاً:** جميع المسلمين يعتقدون أن كل ما سوىٰ الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وهو المختص بالقِدَم والأزلية.

ثم يُقال: ثانياً: الذي جاء به الكتاب والسُّنَّة هو توحيد الإلـٰهية[٤]، فلا إلـٰه إلَّا هو، فهـٰذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسله وأنزل به كتبه، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة البقرة: ١٦٣]، [وقال تعالىٰ][٥]: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [سورة النحل: ٥١]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٥].

ومثل هـٰذا في القرآن كثير، كقوله تعالىٰ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [سورة محمد: ١٩]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [سورة الصافات: ٣٥].

---

(١) (أ): «ووجود»؛ (ب): «والوجود». (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) هـٰذه العبارات وردت ضمن كلامه السابق في هـٰذا الكتاب (١/ ٤٠٥). وهي في «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م)، وفي هـٰذين الموضعين: «لأنهم اعتقدوا».
(٤) (ن)، (م): «الذي جاء به الكتاب أن الله مخصوص بالإلـٰهية».
(٥) «وقال تعالىٰ»: ساقطة من (ن) فقط.

وبالجملة، فهٰذا أول ما دعا إليه الرسول [وآخره](١)، حيث قال: «**أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا**(٢) **لا إله إلا الله وإني رسول الله**»(٣).

٢/ ١٢٢ / وقال لعمه أبي طالب: «**يا عم، قل لا إله إلا الله كلمة أحاجّ لك بها عند الله**»(٤).

وقال: «**من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة**»(٥).

وقال: «**لقنوا موتاكم لا إله إلا الله**»(٦).

وكل هٰذه الأحاديث في الصحاح.

٢/ ١٢٣ / وهٰذا من أظهر ما يُعلم [بالاضطرار](٧) من دين النبي ﷺ، وهو توحيد الإلٰهية: أنه لا إلٰه إلَّا الله(٨).

وأما كون القديم الأزلي واحداً، فهٰذا اللفظ لا يوجد لا في كتاب [الله] ولا

---

(١) «وآخره»: ساقطة من (ن)، (م).

(٢) (ن)، (م): «يشهدوا».

(٣) الحديث عن جماعة من الصحابة بروايات مختلفة في: البخاري ١/ ١٠ (كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة.. إلخ)، ٩/ ١٥ (كتاب استتابة المرتدين والمعاندين، باب قتل من أبى قبول الفرائض)؛ مسلم ١/ ٥٢ ـ ٥٣ (كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس.. إلخ). وقال السيوطي في «الجامع الصغير»: «متفق عليه، رواه الأربعة عن أبي هريرة وهو متواتر».

(٤) الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/ ٩٥ (كتاب الجنائز، باب إذا قال المشرك عند الموت لا إلٰه إلا الله)، ٥/ ٥٢ (كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب)، ٦/ ٩٦ (كتاب التفسير، سورة براءة، قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ..﴾ [سورة التوبة: ١١٣])، ٦/ ١١٢ ـ ١١٣ (كتاب التفسير، سورة القصص، باب ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [سورة القصص: ٥٦])، ٨/ ١٣٨ ـ ١٣٩ (كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال: والله لا أتكلم اليوم..)؛ مسلم ١/ ٥٤ ـ ٥٥ (كتاب الإيمان، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت..)، وذكر مسلم الحديث بمعناه من طريقين عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٤٣٣.

(٥) الحديث عن معاذ بن جبل ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ٣/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩ (كتاب الجنائز، باب في التلقين)؛ المستدرك للحاكم ١/ ٣٥١ (كتاب الجنائز، باب من كان آخر كلامه..)، وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي؛ مشكاة المصابيح للتبريزي ١/ ٥١١، وصححه الألباني (ت٢).

(٦) الحديث عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة ـ رضي الله عنهما ـ في: مسلم ٢/ ٦٣١ (كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إلٰه إلَّا الله..)؛ سنن أبي داود ٣/ ٢٥٩ (كتاب الجنائز، باب في التلقين)؛ سنن الترمذي ٣/ ٢٢٥ (كتاب الجنائز، باب في تلقين المريض عند الموت والدعاء له)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن أبي هريرة وأم سلمة وعائشة وجابر وسُعدَى المُرِّيَّة وهي امرأة طلحة بن عبيد الله»؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٦٤ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في تلقين الميت لا إلٰه إلَّا الله)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣.

(٧) «بالاضطرار»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) (ن)، (م): «إلا هو».

[في] سنة [نبيه][(١)]، بل[(٢)] ولا جاء اسم «القديم» في أسماء الله تعالىٰ، وإن كان من أسمائه «الأول».

والأقوال نوعان: فما كان منصوصاً في الكتاب [والسنة][(٣)]، وجب الإقرار به علىٰ كل مسلم، وما لم يكن له أصل في النص والإجماع، لم يجب قبوله ولا رده حتىٰ يعرف معناه.

فقول القائل: القديم الأزلي واحد، وإن الله مخصوص بالأزلية والقِدَم، لفظ مجمل. فإن أراد به: أن الله بما يستحقه من صفاته اللازمة له هو القديم الأزلي دون مخلوقاته، فهٰذا حق. ولكن هٰذا مذهب أهل السنة والجماعة.

وإن أراد به: أنَّ القديم الأزلي هو الذات التي لا صفات لها: لا حياة[(٤)] ولا علم ولا قدرة؛ لأنه لو كان لها صفات[(٥)] لكانت قد شاركتها في القِدَم، ولكانت إلٰهاً مثلها.

٢/ ١٢٤ / [فهٰذا الاسم هو اسم للرب[(٦)] الحيّ العليم القدير، ويمتنع حيٌّ لا حياة له، وعليم لا علم له، وقدير لا قدرة له، كما يمتنع مثل ذلك في نظائره.

وإذا قال القائل: صفاته زائدة علىٰ ذاته؛ فالمراد أنها زائدة علىٰ ما أثبته النفاة، لا أن في نفس الأمر ذاتاً مجردة عن الصفات وصفات زائد عليها، فإن هٰذا باطل.

ومن حكىٰ عن أهل السنة أنهم يثبتون مع الله ذوات قديمة بقدَمه، وأنه مفتقر إلىٰ تلك الذوات، فقد كذب عليهم. فإنَّ للنظّار في هٰذا المقام أربعة أقوال: ثبوت الصفات، وثبوت الأحوال، ونفيهما جميعاً، وثبوت الأحوال دون الصفات[(٧)].

---

(١) (ن)، (م): «لا في كتاب ولا سنة». (٢) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «والسنَّة»: ساقطة من (ن)، (م). (٤) (أ)، (ب): «التي لا صفة لها ولا حياة.. إلخ».
(٥) (أ)، (ب): «صفة».
(٦) فهٰذا الاسم هو اسم الرب (١/ ٤٢١).. وإذا كانت صفة النبي المحدث ((١/ ٤٢٥): ساقط من (ن)، (م) وسأشير إليه عند نهايته ـ إن شاء الله ـ.
(٧) القائل بالأحوال هو: أبو هاشم الجبائي (انظر ترجمته فيما سبق ١/ ١٦٨). ويلخص الشهرستاني مذهبه في الأحوال في المِلَل والنِّحَل ١/ ٧٥ ـ ٧٦ كالآتي: «وعند أبي هاشم: هو عالم لذاته، بمعنىٰ أنه «ذو حالة» هي صفة معلومة وراء كونه ذاتاً موجوداً، وإنَّما تعلم الصفة علىٰ الذات لا بانفرادها، فأثبت «أحوالاً» هي صفات: لا موجودة ولا معدومة، ولا معلومة ولا مجهولة، أي: هي علىٰ حالها لا تعرف كذلك بل مع الذات. قال: والعقل يدرك فرقاً ضروريا بين معرفة الشيء مطلقاً وبين معرفته علىٰ صفة، فليس من عرف الذات عرف كونه عالماً، ولا من عرف الجوهر عرف كونه متحيزاً قابلاً للعرض. ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية وافتراقها في=

٢/١٢٥ / فالأول: قول جمهور نظّار المثبتة الصفاتية. يقولون: إنه عالم بعلمه، وقادر بقدرته، وعلمه نفس عالميته، وقدرته نفس قادريته.

وعقلاء النفاة، كأبي الحسين البصري(١) وغيره يسلمون أن كونه حيًّا ليس هو كونه عالماً، وكونه عالماً ليس هو كونه قادراً، وكذلك مثبتة الأحوال منهم(٢)، وهذا بعينه هو مذهب جمهور المثبتة للصفات دون الأحوال.

ولكن من أثبت الأحوال مع الصفات، كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي في أوّل قوله(٣)، فهؤلاء يتوجه ردّ النفاة إليهم(٤).

٢/١٢٦ وأمَّا من نفى الصفات والأحوال جميعاً، / كأبي عليّ وغيره من المعتزلة، فهؤلاء يُسلِّمون ثبوت الأسماء والأحكام، فيقولون: نقول: إنه حيٌّ عليم قدير،

=قضية، وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما افترقت به، وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل، وهي لا ترجع إلى الذات ولا إلى أعراض وراء الذات، فإنه يؤدي إلى قيام العرض بالعرض، فتعين بالضرورة أنها «أحوال» فكون العالم عالماً «حال» هي صفة وراء كونه ذاتاً؛ أي: المفهوم عنها غير المفهوم من الذات، وكذلك كونه قادراً حيًّا... ثم أثبت للباري تعالى «حالة» أخرى أوجبت تلك «الأحوال».

وانظر عن «الأحوال» أيضاً: أصول الدين لابن طاهر البغدادي، ص ٩٢؛ الفرق بين الفرَق، ١١٧؛ التبصير في الدين، ص ٥٣ـ٥٤؛ نهاية الإقدام للشهرستاني، ص ١٣١ـ١٤٩؛ المعتزلة لزهدي جار الله، ص ٦٩ـ٧٠؛ فلسفة المعتزلة لألبير نصري نادر ١/ ٢٢٥ـ٢٣٠، دائرة المعارف الإسلامية، مادة: «الجبائي»، ومادة: «الحال».

(١) (أ)، (ب): «أبو الحسن البصري»، والصواب ما أثبته. وهو: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، وسبق الكلام عليه ١/ ٢٤٨. وانظر ترجمته أيضاً في: لسان الميزان ٥/ ٢٩٨؛ تاريخ بغداد ٣/ ١٠٠.

(٢) ذكر الشهرستاني في «نهاية الإقدام» ص ١٧٧: «فتمايز المفهومات والاعتبارات عندكم وتمايز الأحوال عند أبي هاشم وتمايز الصفات عند أبي الحسين على وتيرة واحدة وكلكم يشير إلى مدلولات مختلفة الخواص والحقائق». وانظر أيضاً نفس المرجع، ص ١٧٥. ويقول ابن طاهر في «أصول الدين»، ص ٩٢: «وعلم أبو هاشم بن الجبائي فساد قول أبيه بأن جعل نفس الباري علة لكونه عالماً وقادراً، فخالف أباه وزعم أن الله عالم لكونه على حال، قادر لكونه على حال، وزعم أن لكونه عالماً بكل معلوم حالاً دون الحال التي لأجلها كان عالماً بالمعلوم الآخر.. إلخ». وانظر: الملل والنِّحَل ١/ ٧٧.

(٣) يقول الشهرستاني في «نهاية الإقدام»، ص ١٣١ عند كلامه عن الأحوال: «وأثبتها القاضي أبو بكر الباقلاني ـ رحمه الله ـ بعد ترديد الرأي فيها على قاعدة غير ما ذهب إليه أبو هاشم، ونفاها صاحب مذهبه الشيخ أبو الحسن الأشعري وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ، وكان إمام الحرمين من المثبتين في الأول والنافين في الآخر».

(٤) خصص ابن حزم فصلاً في كتابه «الفصَل» ٥/ ١٦٥ـ١٧١ للردّ على الأشاعرة في ذلك، عنوانه: «الكلام في الأحوال مع الأشعرية ومن وافقهم».

فيُخبر عنه بذلك ويُحكم بذلك ونسمِّيه بذلك.

فإذا قالوا لبعض الصفاتية: أنتم توافقون على أنه خالق عادل، وإن لم يقم بذاته خَلْقٌ وعدل، فكذلك حيّ عليم قدير.

قيل: موافقة هٰؤلاء لكم لا تدلّ على صحة قولكم، فالسلف والأئمة وجمهور المثبتة يخالفونكم جميعاً، ويقولون: إنه يقوم بذاته أفعاله سبحانه وتعالى.

ثم هٰذه الأسماء دلَّت على خلق ورزق، كما دلَّ متكلم ومريد على كلام وإرادة، ولكن هٰؤلاء النفاة جعلوا المتكلم والمريد والخالق والعادل يدل على معان منفصلة عنه، وجعلوا الحيّ والعليم والقدير لا تدل على معان لا قائمة بالله ولا منفصلة عنه، وجعلوا كل ما وصف الربُّ به نفسه من كلامه ومشيئته وحبه وبغضه ورضاه وغضبه إنَّما هي مخلوقات منفصلة عنه، فجعلوه موصوفاً بما هو منفصل عنه، فخالفوا صريح العقل والشرع واللغة.

/ فإنَّ العقل الصريح يحكم بأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك ٢/ ١٢٧
المحل لا على غيره، فالمحل الذي قامت به الحركة والسواد والبياض كان متحركاً أسود أبيض لا غيره. وكذلك الذي قام به الكلام والإرادة والحبّ والبُغض والرضا، هو الموصوف بأنه المتكلم المريد المحبّ المبغض الراضي دون غيره، وما لم يقم به الصفة لا يتصف بها، فما لم يقم به كلام وإرادة وحركة وسواد وفعل، لا يُقال له: متكلم ولا مريد ولا متحرك [ولا أسود](١) ولا فاعل، وأمَّا إذا لم يكن هناك معنى يتصف به، فلا يسمى بأسماء المعاني.

وهٰؤلاء سَمَّوْه حيًّا عالماً قادراً، مع أنه عندهم لا حياة له ولا علم ولا قدرة، وسَمَّوْه مريداً متكلماً مع أنَّ الإرادة والكلام قائم بغيره. وكذلك من سمَّاه خالقاً فاعلاً، مع أنه لم يقم به خلق ولا فعل، فقوله من جنس قولهم.

ونصوص الكتاب والسنَّة قد أثبتت اتصافه بالصفات القائمة به. واللغة توجب أن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه، فيوجب إذا صَدَق اسم الفاعل والصفة المشبهة، أن يَصْدُقَ مسمَّى المصدر، فإذا قيل: قائم وقاعد، كان ذلك مستلزماً للقيام والقعود. وكذلك إذا قيل: فاعل وخالق، كان ذلك مستلزماً للفعل والخلق. وكذلك إذا قيل: متكلم ومريد، كان ذلك مستلزماً للكلام والإرادة، وكذلك إذا

(١) «ولا أسود»: ساقطة من (أ).

قيل: حيٌّ عالم قادر، كان ذلك مستلزماً للحياة والعلم والقدرة.

ومن نفىٰ قيام الأفعال، وقال: لو كان خالقاً بخلق، لكان إن كان قديماً لزم قدم المخلوق، وإن كان حادثاً لزم أن يكون له خلق آخر، فيلزم التسلسل، ويلزم قيام الحوادث.

٢/١٢٨ / قد أجابه الناس بأجوبه متعددة، كل علىٰ أصله: فطائفة قالت بقِدَم الخلق دون المخلوق، وعارضوه بالإرادة، فإنه يقول: إنها قديمة مع أن المراد محدث. قالوا: فكذلك الخلق، وهٰذا جواب كثير من الحنفية والحنبلية والصوفية وأهل الحديث وغيرهم.

وطائفة قالت: بل الخلق لا يفتقر إلىٰ خلق آخر، كما أن المخلوق عنده كله لا يفتقر إلىٰ خلق، فإذا لم يفتقر شيء من الحوادث إلىٰ خلق عنده، فأن[1] لا يفتقر الخلق الذي به خُلِق المخلوق إلىٰ خلق أَوْلَىٰ، وهٰذا جواب كثير من المعتزلة والكرَّامية وأهل الحديث والصوفية وغيرهم.

ثم من هٰؤلاء من يقول: الخلق قائم به. ومنهم من يقول: قائم بالمخلوق. ومنهم من يقول: قائم لا في محل، كما يقول البصريون من المعتزلة في الإرادة.

وطائفة التزمت التسلسل.

ثم هٰؤلاء صنفان: منهم من قال بوجود معاني لا نهاية لها في آن واحد، وهٰذا قول ابن عبَّاد[2] وأصحابه.

---

(١) (أ): «فإنه».

(٢) هو: مُعَمَّر بن عبَّاد السلمي: معتزلي من الغلاة من أهل البصرة، سكن بغداد، وناظر النظام، وكان أعظم القدرية غلوًّا، وتُنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية، توفي سنة ٢١٥ هـ، ويقال: حوالي سنة ٢٢٠. قال عن مذهبه في المعاني أبو القاسم البلخي في كتابه «مقالات الإسلاميين». (ضمن كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، ص ٧١، تحقيق: الأستاذ فؤاد سيد، ط. تونس، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م: «والذي تفرَّد به القول بالمعاني، وتفسيره أن الحركة إنَّما خالفت السكون لمعنىٰ هو غيرها، وكذلك السكون إنَّما خالف الحركة؛ بمعنىٰ: هو غيره، وأن ذينك المعنيين إنَّما اختلفا أيضاً بمعنىٰ هو غيرهما، ثم كذلك كل معنيين اختلفا بمعنيين غيرهما إلىٰ ما لا نهاية له...». وانظر عن معمر بن عباد وعن آرائه: فضل الاعتزال، ص ٢٦٦-٢٦٧؛ الفرق بين الفرَق، ص ٩١-٩٤؛ الملل والنِّحَل ١/ ٦٥-٦٧؛ الانتصار للخياط، ص ٤٥-٤٨ (ط. بيروت، ١٩٥٧م)؛ لسان الميزان ٦/ ٧١ (وقال عن اسمه: بالتشديد)؛ خطط المقريزي ٢/ ٣٤٧؛ اللباب ٣/ ١٦١؛ الأعلام ٨/ ١٩٠. وانظر عن مذهبه في المعاني: مقالات الإسلاميين للأشعري ١/ ٢٢٨-٢٢٩، ٢/ ٥٥، التبصير في الدين، ص ٤٥؛ الفصَل لابن حزم ٥/ ١٦١-١٦٣؛ الانتصار للخياط، ص ٤٦-٤٧؛ فلسفة المعتزلة للدكتور ألبير نصري نادر ١/ ٢٢١-٢٢٤؛ المعتزلة للأستاذ زهدي جار الله، ص ٥٧، ٦٧-٦٩.

/ ومنهم من قال: بل تكون شيئاً بعد شيء، وهو قول كثير من أئمة الحديث والسنة وأئمة الفلاسفة. ٢/ ١٢٩

وأما التسلسل فمن الناس من لم يلتزمه، وقال: كما أنه يجوز عندكم حوادث منفصلة لا ابتداء لها، فكذلك يجوز قيام حوادث بذاته لا ابتداء لها، وهـٰذا قول كثير من الكرَّامية والمرجئة والهِشَامية وغيرهم.

ومنهم من قال: بل التسلسل جائز في الآثار دون المؤثرات، والتزم أنه يقوم بذاته ما لا يتناهىٰ شيئاً بعد شيء، ويقول: إنه لم يزل متكلماً بمشيئته ولا نهاية لكلماته، وهـٰذا قول أئمة الحديث وكثير من النظَّار.

والكلام علىٰ قيام الأمور الاختيارية بذاته مبسوط في موضع آخر.

(١ فهـٰذا قول المعتزلة الشيعة الموافقين لهم، وهو قول باطل؛ لأنَّ صفة الإلـٰه لا يجب أن تكون إلـٰهاً، كما أن صفة النبي لا يجب أن تكون نبيًّا ١).

/ وإذا كانت صفة النبي المحدث][٢] موافقة[٣] له في الحدوث، لم يلزم أن تكون نبياً مثله، فكذلك صفة الربِّ اللازمة له إذا كانت قديمة بقِدَمه لم يلزم أن تكون إلـٰهاً مثله. ٢/ ١٣٠

فهـٰؤلاء مذهبهم[٤] نفي صفات الكمال[٥] اللازمة لذاته، وشبهتهم التي أشار إليها[٦]، أنها لو كانت قديمة لكان القديم أكثر من واحد، كما يقول ابن سينا وأمثاله.

وأخذ ذلك ابن سينا وأمثاله من المتفلسفة عن المعتزلة، فقالوا[٧]: لو كان له صفة واجبة[٨] لكان الواجب أكثر من واحد. وهـٰذا تلبيس، فإنهم إن أرادوا أن يكون الإلـٰه القديم، أو الإلـٰه الواجب، أكثر من واحد، فالتلازم[٩] باطل، فليس يجب أن تكون صفة الإلـٰه إلـٰهاً، ولا صفة الإنسان إنساناً، ولا صفة النبي نبيًّا، [ولا صفة الحيوان حيواناً][١٠].

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وسبق أن أشرت إلىٰ بداية السقط ١/ ٤٢١.

(٣) (ن)، (م): «مشاركة».

(٤) (ن)، (م): «قصدهم».

(٥) (أ)، (ب): «نفي صفاته».

(٦) (ن)، (م): «وشبههم التي أشاروا إليها».

(٧) (ن)، (م): «وأخذ ابن سينا ذلك من الفلسفة فقال: . . . »، وهو تحريف.

(٨) (ن): «واحدة»، وهو خطأ.

(٩) (ن)، (م): «فاللازم».

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

وإن أرادوا أنَّ الصفة توصف بالقِدَم(١ كما يوصف الموصوف بالقِدَم، فهو كقول(٢) القائل: توصف صفة المحدَث بالحدوث١) كما يوصف الموصوف بالحدوث.

٢/ ١٣١ / وكذلك إذا قيل: توصف بالوجوب(٣ كما يوصف الموصوف بالوجوب٣)، فليس المراد أنها(٤) توصف بوجوب أو قدم أو حدوث(٥) على سبيل الاستقلال، فإن الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها. ولكن المراد أنها(٦) قديمة واجبة بقدوم الموصوف ووجوبه، إذا عُني بالواجب ما لا فاعل له، وعني بالقديم(٧) ما لا أول له، وهذا حق لا محذور فيه.

[وقد بسط الكلام على هذا بسطاً مستوفى في مواضع، بُيِّنَ ما في لفظ «واجب الوجود» و«القديم» من الإجمال، وشبهة نفاة الصفات. وهو لم يذكر هنا إلَّا شيئاً مختصراً، قد ذكرنا ما يناسب هذا الموضع.

وبيَّنَّا في موضع آخر أن لفظ «القديم» و«واجب الوجود» فيه إجمال. فإذا أُريد بالقديم: القائم بنفسه، أو الفاعل القديم، أو الرب القديم، ونحو ذلك، فالصفة ليست قديمة بهذا الاعتبار، بل هي صفة القديم. و إذا أُريد ما لا ابتداء له، ولم يسبقه عدم مطلقاً فالصفة قديمة.

وكذلك لفظ «واجب الوجود» إن أُريد به: القائم بنفسه الموجود بنفسه، فالصفة ليست واجبة، بل هي صفة واجب الوجود. وإن أُريد ما لا فاعل له، أو ما ليس له علة فاعلة، فالصفة واجبة الوجود. وإن أُريد به ما لا تعلق له بغيره، فليس في

٢/ ١٣٢ الوجود واجب الوجود بهذا الاعتبار، / فإن البارئ تعالى خالق لكل ما سواه، فله تعلق(٨) بمخلوقاته، وذاته ملازمة لصفاته، وصفاته ملازمة لذاته، وكل من صفاته اللازمة ملازمة لصفته الأخرى.

وبيَّنَّا أن واجب الوجود الذي دلَّت عليه الممكنات، والقديم الذي دلَّت عليه المحدثات، الذي هو الخالق الموجود بنفسه، الذي لم يزل ولا يزال ويمتنع عدمه، فإن

(١ ـ ١): ساقط من (م).
(٢) (ن): «يقول».
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «بها».
(٥) عبارة «أو حدث»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «بها.
(٧) (ن) فقط: «بالقِدَم».
(٨) (أ): «فله تعالى»، وهو تحريف.

تسمية الربّ واجباً بذاته وجعل ما سواه ممكناً، ليس هو قول أرسطو وقدماء الفلاسفة، ولكن كانوا يُسمُّونه مبدءاً وعلة، ويثبتونه من جهة الحركة الفلكية، فيقولون: إن الفلك يتحرك للتشبه به.

فركَّب ابن سينا وأمثاله مذهباً من قول أولئك وقول المعتزلة، فلمَّا قالت المعتزلة: الموجود ينقسم إلىٰ قديم وحادث، وإن القديم لا صفة له. قال هٰؤلاء: إنه ينقسم إلىٰ واجب وممكن، والواجب لا صفة له. ولما قال أولئك: يمتنع تعدد القديم، قال هٰؤلاء: يمتنع تعدد الواجب](١).

الكلام على قوله وأن كل ما سواه محدث ٢/ ١٣٣

وأمَّا قوله: «إن [كل](٢) ما سواه محدث»(٣)، فهٰذا حقّ.

والضمير في: «ما سواه» عائد إلىٰ الله، وهو إذا ذكر باسم مظهر/ أو مضمر، دخل في مُسمَّىٰ اسمه(٤) صفاته، فهي لا تخرج(٥) عن مُسمَّىٰ أسمائه.

التعليق على قوله: لأنه واحد وأنه ليس بجسم ولا جوهر.. إلخ

فمن قال: دعوت الله أو عبدته، فهو إنَّما دعا الحيَّ [القيوم](٦)، العليم القدير، الموصوف بالعلم والقدرة وسائر صفات الكمال.

وأمَّا قوله: «لأنه واحد وليس(٧) بجسم»(٨).

معاني لفظ الواحد

فإن أراد بالواحد ما أراده(٩) الله ورسوله بمثل(١٠) قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [سورة البقرة: ١٦٣]، ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [سورة الرعد: ١٦](١١) [ونحو ذلك](١٢)، فهٰذا حق.

وإن أراد بالواحد ما تريده الجهمية نفاة الصفات من أنه ذات مجردة عن

---

(١) الكلام بين المعقوفتين (١/ ٤٢٦، ٤٢٧) ساقط من (ن)، (م)، وسقطت العبارات التالية: «وأما قوله .. فهٰذا حق) من (م) أيضاً.
(٢) «كل»: ساقطة من (ن).
(٣) وردت هٰذه العبارة من قبل (١/ ٤٠٤)، وفي: «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م). وفيهما: «وأن».
(٤) (ن): «اسم»، وهو تحريف. (٥) (ن): «فهو لا يخرج».
(٦) «القيوم»: ساقطة من (ن)، (م). (٧) (ن)، (م): «ليس».
(٨) اختصر ابن تيمية هنا عبارة ابن المطهر كما فعل من قبل (١/ ٤٠٨)، ووردت العبارة بتمامها قبل ذلك (١/ ٤٠٤)، وهي: «لأنه واحد، وأنه ليس بجسم ولا جوهر، وأنه ليس بمركب لأن كل مركب محتاج إلىٰ جزئه؛ لأنَّ جزأه غيره، ولا عرض». وقد بيَّنت في (١/ ٤٠٤) الفروق الموجودة في هٰذه العبارة بين نص «منهاج السنة»، ونص «منهاج الكرامة»، ص ٨٢ (م).
(٩) (ن)، (م): «ما أراد». (١٠) (ن)، (م): «مثل».
(١١) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «وهو الواحد القهَّار»، وهو سهو من الناسخ أو المؤلف.
(١٢) عبارة «ونحو ذلك»: ساقطة من (ن)، (م).

الصفات، فهـٰذا «الواحد» لا حقيقة له في الخارج، وإنَّما يقدّر في الأذهان لا في
٢/ ١٣٤ الأعيان، ويمتنع وجود ذات مجردة عن الصفات، ويمتنع/ وجود حي عليم[(١)] قدير لا حياة له ولا علم ولا قدرة، فإثبات الأسماء دون الصفات سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات.

معاني لفظ «الجسم»

وكذلك قوله: «ليس بجسم»، لفظ «الجسم» فيه إجمال.

قد يُراد به المركّب الذي كانت أجزاؤه مفرّقة[(٢)] فجمعت، أو ما يقبل التفريق والانفصال، أو المركب من مادة وصورة، [أو المركب من الأجزاء المفردة التي تسمىٰ الجواهر الفردة][(٣)]. والله [تعالىٰ][(٤)] منزّه عن [ذلك كله]: عن أن يكون كان متفرقاً فاجتمع[(٥)]، أو أن يقبل التفريق والتجزئة التي هي مفارقة[(٦)] بعض الشيء بعضاً وانفصاله عنه، أو غير ذلك من التركيب الممتنع [عليه][(٧)].

وقد يُراد بـ «الجسم»: ما يُشار إليه، أو ما يُرىٰ، أو ما تقوم به الصفات؛ والله تعالىٰ يُرىٰ في الآخرة، وتقوم به الصفات، ويشير إليه الناس عند الدعاء بأيديهم وقلوبهم[(٨)] ووجوههم وأعينهم.

فإن أراد بقوله: «ليس بجسم» هـٰذا المعنىٰ.

٢/ ١٣٥ / **قيل له:** [هـٰذا المعنىٰ الذي قصدت نفيه[(*)] بهـٰذا اللفظ، معنىً ثابت بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأنت لم تقم دليلاً علىٰ نفيه.

وأمَّا اللفظ فبدعة نفياً وإثباتاً، فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول أحد من سلف الأمة وأئمتها، إطلاق لفظ «الجسم» في صفات الله تعالىٰ، لا نفياً ولا إثباتاً.

وكذلك لفظ «الجوهر» و«المتحيز» ونحو ذلك من الألفاظ التي تنازع أهل الكلام المحدث فيها نفياً وإثباتاً.

---

(١) (ن)، (م): «عليم حيّ». (٢) (ن)، (م): «متفرقة».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٤) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «منزه عن أن يكون كان متفرقاً فاجتمع»؛ (أ)، (ب): «منزه عن ذلك كله أو كان متفرقاً فاجتمع»، ولعل الصواب ما أثبته.
(٦) (ن)، (م): «مقارنة». (٧) «عليه»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ): «عليهم».
(٨) (ن)، (م): «بقلوبهم وأيديهم».
(*): هـٰذا المعنىٰ الذي قصدت نفسه . . . وأحمد بن حنبل وغير هـٰؤلاء (١/ ٤٢٨): ساقط من (ن)، (م). وسأشير إليه عند نهايته ـ بإذن الله ـ ١/ ٤٣٥.

وإن قال: كل ما يُشار إليه ويُرىٰ وتُرفع إليه الأيادي، فإنه لا يكون إلَّا جسماً مركباً من الجواهر الفردة[١]، أو من المادة والصورة.

قيل له: هٰذا محل نزاع، فأكثر العقلاء ينفون ذلك، وأنت لم تذكر علىٰ ذلك دليلاً، وهٰذا منتهىٰ نظر النفاة، فإنَّ عامَّة ما عندهم أن تقوم به الصفات، ويقوم به الكلام والإرادة والأفعال، وما يمكن رؤيته بالأبصار لا يكون إلَّا جسماً مركباً من الجواهر الفردة[٢]، أو من المادة والصورة، وما يذكرونه من العبارة فإلىٰ هٰذا يعود.

وقد تنوعت طرق أهل الإثبات في الردّ عليهم، فمنهم من سلَّم لهم أنه يقوم به الأمور الاختيارية من الأفعال وغيرها ولا يكون إلَّا جسماً، ونازعهم فيما يقوم به من الصفات التي لا يتعلق منها شيء بالمشيئة والقدرة.

٢/ ١٣٦ / ومنهم من نازعهم في هٰذا وهٰذا، وقال: بل لا يكون هٰذا جسماً ولا هٰذا جسماً.

ومنهم من سلَّم لهم أنه جسم، ونازعهم في كون القديم ليس بجسم.

وحقيقة الأمر: أن لفظ «الجسم» فيه منازعات لفظية ومعنوية. والمنازعات[٣] اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية.

وأمَّا المنازعات المعنوية فمثل تنازع الناس فيما يُشار إليه إشارة حسيّة: هل يجب أن يكون مركباً من الجواهر الفردة[٤]، أو من المادة والصورة، أو لا يجب واحد منهما.

فذهب كثير من النظَّار من المعتزلة والأشعرية[٥] ومن وافقهم إلىٰ أنه لا بد أن يكون مركباً من الجوهر الفردة[٦]. ثم جمهور هٰؤلاء قالوا: إنه مركب من جواهر متناهية، وقال بعض[٧] النظَّار: بل من جواهر غير متناهية[٨].

---

(١) (أ): «المفردة».
(٢) (أ): «المنفردة».
(٣) (أ): «والنزاعات».
(٤) (أ): «المنفردة».
(٥) «والأشعرية»: زيادة في (ب).
(٦) (أ): «المنفردة».
(٧) بعض زيادة في (ب).
(٨) سبقت الإشارة إلىٰ قول جمهور المعتزلة والأشاعرة بالجوهر الفرد (هٰذا الكتاب ١/ ١٣٢). وقد بحث الأستاذ س. بينيس مذهب المتكلمين في الجوهر الفرد بشيء من التفصيل في كتابه «مذهب الذرة عند المسلمين» ترجمة الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الهادي أبي ريدة (القاهرة، ١٩٤٦م)، وانظر بوجه خاص ص ١ ـ ١٦. وانظر تعريف الجوهر الفرد في: كشاف اصطلاحات الفنون، مادة «الجزء»؛ الكليات لأبي البقاء، مادة «الجوهر». وانظر أيضاً عن مذهب الجوهر الفرد عند =

وذهب كثير من النظَّار من المتفلسفة إلىٰ أنه يجب أن يكون مركباً من المادة
٢/١٣٧ والصورة. ثم من الفلاسفة من طرد هٰذا في جميع الأجسام كابن/ سينا، ومنهم من قال: بل هٰذا في الأجسام العنصرية دون الفلكية، وزعم أن هٰذا قول أرسطو والقدماء.

وكثير من المصنفين لا يذكر إلَّا هٰذين القولين، ولهٰذا كان من لم يعرف إلَّا هٰذه المصنفات لا يعرف إلَّا هٰذين القولين.

والقول الثالث: قول جماهير العقلاء وأكثر طوائف النظَّار: أنه ليس مركباً لا من هٰذا ولا من هٰذا. وهٰذا قول ابن كُلَّاب إمام الأشعري وغيره، وهو قول كثير من الكرَّامية، وهو قول الهِشَامية والنجَّارية[1] والضِّرارية[2].

٢/١٣٨ / ثم هؤلاء منهم من قال: ينتهي بالتقسيم إلىٰ جزء لا يتجزأ، كقول الشهرستاني وغيره. ومنهم من قال: بل لا يزال قابلاً للانقسام إلىٰ أن يصغر فيستحيل معه[3]

=المتكلمين: الفصَل لابن حزم ٥/ ٢٢٣-٢٣٦؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ٣٥-٣٦؛ التمهيد للباقلاني، ص ١٧-١٨؛ نهاية الإقدام للشهرستاني، ص ٥٠٥-٥١٤؛ مقالات الإسلاميين ٢/ ٤-١٨؛ الأربعين في أصول الدين للرازي، ص ٢٥٣-٢٦٤، حيدر آباد، ١٣٥٣هـ؛ المباحث الشرقية للرازي ٢/ ١١-٣٨؛ مقاصد الفلاسفة للغزالي، ص ١٤٧-١٥٧، (ط. المعارف)، ١٩٦١م.

(١) النجارية: هم أتباع أبي عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، ولسنا نعرف تاريخ مولده ووفاته ولكن ابن النديم يذكر في «الفهرست» (ص ١٧٩): أنه مات بسبب العلَّة التي أصابته عندما أفحمه النظام في جدال جرىٰ بينهما فيكون بذلك معاصراً للنظام الذي توفي حوالي ٢٣١هـ علىٰ الأرجح. وعلىٰ الرغم من أن الشهرستاني يعده من المجبرة، إلَّا أنه يقول: إنه يوافق الصفاتية في خلق الأعمال بل يذكر أنه قال بالكسب علىٰ حسب ما يثبته الأشعري من بعده. والنجارية يوافقون المعتزلة في نفي الصفات وفي القول بأن المعرفة واجبة بالعقل قبل ورود السمع، ويعدهم الأشعري من المرجئة، وينقل الشهرستاني عن الكعبي قوله: إن النجار كان يقول: إن البارئ تعالىٰ بكل مكان وجوداً لا علىٰ معنىٰ العلم والقدرة. انظر: مقالات الأشعري ١/ ١٩٩-٢٠٠، ٣١٥-٣١٦؛ الملل والنِّحَل ١/ ٨١-٨٢؛ الفَرق بين الفرَق، ص ١٢٦-١٢٧؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ٣٣٤؛ التبصير في الدين، ص ٦١-٦٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٧٩-١٨٠؛ اللباب لابن الأثير ٣/ ٢١٥؛ الأعلام للزركلي ٢/ ٢٧٦.

(٢) (أ)، (ب): «الصرارية»، وهو تحريف. والضرارية: هم أتباع ضرار بن عمرو (انظر: لسان الميزان ٣/ ٢٠٣) وحفص الفرد (انظر: لسان الميزان ٢/ ٣٣٠-٣٣١)؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٨٠)، وهم يشبهون النجارية في الكثير من أقوالهم فهم ينفون الصفات ويقولون بخلق الله لأفعال العباد ويبطلون القول بالتولد ولكنهم ينكرون القول بوجوب المعرفة بالعقل قبل ورود السمع. انظر: الملل والنِّحَل ١/ ٨٢-٨٣؛ الفرق بين الفرَق، ص ١٢٩-١٣٠؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ٣٣٩-٣٤٠؛ التبصير في الدين، ص ٦٢-٦٣؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٣١٣-٣١٤؛ التنبيه والرد، للملطي، ص ٤٣.

(٣) (أ)، (ب): «مع»، والصواب ما أثبته، وهو الموافق لسياق الكلام.

تميز بعضه عن بعض، كما قال ذلك من قال من الكرَّامية وغيرهم من نظَّار المسلمين، وهو قول من قاله من أساطين الفلاسفة، مع قول بعضهم: إنه مركب من المادة والصورة.

وبعض المصنِّفين في الكلام يجعل إثبات الجوهر الفرد هو قول المسلمين، وأن نفيه هو قول الملحدين.

وهٰذا لأنَّ هٰؤلاء لم يعرفوا من الأقوال المنسوبة إلىٰ المسلمين إلَّا ما وجدوه في كتب شيوخهم أهل الكلام المحدَث في الدين الذي ذمَّه السلف والأئمة، كقول أبي يوسف: من طلب العلم بالكلام تزندق[1]؛ وقول الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، / ويُطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: ٢/ ١٣٩ هٰذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل علىٰ الكلام[2]؛ وكقول أحمد بن حنبل: علماء الكلام زنادقة[3]، وقوله: ما ارتدىٰ أحد بالكلام فأفلح[4]، وأمثال ذلك.

بطلان القول بالجواهر الفردة

وإلَّا فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة قول لا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين. بل القائلون بذلك يقولون: إن الله تعالىٰ لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئاً قائماً بنفسه. لا سماءً ولا أرضاً، ولا حيواناً، ولا نباتاً، ولا معادنَ، ولا إنساناً ولا غير إنسان، بل إنَّما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرّقها، فإنَّما يحدث أعراضاً قائمة بتلك الجواهر، لا أعياناً قائمة بأنفسها. فيقولون: إنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان، وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار، لم يخلق عيناً قائمة بنفسها، وإنَّما خلق أعراضاً قائمة بغيرها.

---

(١) نقل السيوطي في كتابه «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» عن الهروي في كتابه «ذم الكلام» ما أورده في باب إنكار أئمة الإسلام ما أحدثه المتكلمون في الدين من أصحاب الكلام والشبه والمجادلة، ومما ورد في هٰذا الباب هٰذه العبارة لأبي يوسف (صون المنطق، ص ٦٠) ولكن جاء فيها: من طلب الدين بالكلام تزندق، ووردت نفس العبارة قبل ذلك (ص٥٧) منسوبة إلىٰ الإمام مالك.

(٢) ورد هٰذا الكلام في المرجع السابق، ص ٦٥، ولكن فيه: «أن يضربوا بالجريد ويحملوا علىٰ الإبل».

(٣) وردت هٰذه العبارة في «صون المنطق»، ص ١٥٠، نقلاً عن كتاب «الانتصار لأهل الحديث» لأبي المظفر السمعاني، ولكن نصها: «أئمة الكلام زنادقة».

(٤) نقل السيوطي عبارة مشابهة لهٰذه العبارة عن كتاب «جامع بيان العلم» لابن عبد البر، وفيها: وقال أحمد بن حنبل: لا يفلح صاحب الكلام أبداً. وانظر: صون المنطق، ص ١٣٦؛ جامع بيان العلم ٢/ ٩٥.

وهٰذا خلاف ما دلَّ عليه السمع والعقل والعيان، ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يُعلم بطلانه بالعقل والحس، فضلاً عن أن يكون الله
٢/ ١٤٠ تعالىٰ لم يخلق عيناً قائمة بنفسها إلَّا ذلك. وهٰؤلاء/ يقولون: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلىٰ بعض، بل الجواهر التي كانت مثلاً في الأول هي بعينها باقية في الثاني، وإنَّما تغيرت أعراضها.

وهٰذا خلاف ما أجمع عليه العلماء ـ أئمة الدين وغيرهم من العقلاء ـ من استحالة بعض الأجسام إلىٰ بعض، كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان بالموت تراباً، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحاً أو رماداً، واستحالة العَذِرات تراباً، واستحالة العصير خمراً، ثم استحالة الخمر خلّا، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولاً ودماً وغائطاً ونحو ذلك، وقد تكلَّم علماء المسلمين في النجاسة: هل تطهر بالاستحالة أم لا؟ ولم ينكر أحد منهم الاستحالة.

ومثبتة الجوهر الفرد قد فرَّعُوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها ببديهة العقل ما ليس هٰذا موضع بسطه، مثل: تفليك الرحىٰ والدولاب والفَلَك وسائر الأجسام المستديرة المتحركة(١)، وقول من قال منهم: إن الفاعل المختار يفعل كلما
٢/ ١٤١ تحرَّكَت، ومثل قول كثير منهم:/ إنَّ الإنسان إذا مات فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله تعالىٰ.

ولهٰذا صار كثير من حُذَّاقهم إلىٰ التوقف في آخر أمرهم، كأبي الحسين البصري(٢) وأبي المعالي الجويني وأبي عبد الله الرازي، وكذلك ابن عقيل والغزالي وأمثالهما من النظَّار الذين تبيَّن لهم فساد أقوال هٰؤلاء، يذمون أقوال هٰؤلاء ويقولون: إن أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم علىٰ كثير مما قالوه من الباطل. وبسط الكلام علىٰ فساد قول القائلين بتركيب الجواهر

---

(١) يشرح الرازي فكرة المتكلمين في كتابه «الأربعين في أصول الدين» فيقول (ص٢٦٢): «إذا استدار الفلك استدارة منطقية استدارت جميع الدوائر الموازية لتلك المنطقة ـ إذا عرفت هٰذا فنقول: إذا تحركت المنطقة جزءاً فالدائرة الصغيرة القريبة من القطب الموازية للمنطقة إن تحركت أيضاً جزءاً لزم أن يكون مدار تلك الدائرة الصغيرة مساوياً لمقدار المنطقة، هٰذا خلف. وإن لم تتحرك البتة، فحينئذٍ يلزم وقوع التفكك في أجزاء الفلك.. وهٰذا الكلام قد يفرضونه في حركة الرحىٰ ويلزمون عليه تفكك أجزاء الرحىٰ، والمتكلمون يلتزمونه ويقولون: إنه سبحانه وتعالىٰ فاعل مختار فهو يفكك أجزاء الرحىٰ حال استدارتها ثم يعيد التأليف والتركيب إليها حال وقوفها». وانظر أيضاً: شرح ابن تيمية لهٰذه الفكرة في: مجموعة تفسير ابن تيمية (ط. بمباي، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م)، ص ٢١٤.
(٢) (أ)، (ب): «كأبي الحسن البصري»، وهو تحريف.

الفردة[1] المحسوسة أو الجواهر المعقولة له موضع آخر .

وكذلك ما يثبته المشَّاؤون من الجواهر العقلية : كالعقول والنفوس المجردة، كالمادة والمدة والمثل الأفلاطونية، والأعداد المجردة التي يثبتها ـ أو بعضها ـ كثير من المشَّائين أتباع فيثاغورس وأفلاطون[2] وأرسطو. وإذا حُقق الأمر عليهم لم يكن لما أثبتوه من العقليات وجود إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، وهٰذا لبسطه موضع آخر[3]، وهٰذا المصنِّف لم يذكر لقوله إلَّا مجرد الدعوىٰ، فلذلك لم نبسط القول فيه . بطلان القول بالجواهر العقلية

وإنَّما المقصود: التنبيه علىٰ أن آخر ما ينتهي إليه أصل هٰؤلاء ـ الذي/ نفوا به ما ثبت[4] بالكتاب والسنة وإجماع السلف، بل ولما ثبت بالفطرة العقلية التي اشترك فيها جميع أهل الفطر التي لم تفسد فطرتهم بما تلقنوه من الأقوال الفاسدة، بل ولما ثبت بالبراهين العقلية ـ فالذي ينتهي إليه أصلهم هو أنه لو كان متصفاً بالصفات، أو متكلماً بكلام يقوم به، ومريداً بما يقوم به من الإرادة الحسيَّة، وكانت رؤيته (ممكنة) في الدنيا أو في الآخرة[5]، لكان مركباً من الجواهر المفردة الحسيَّة أو الجواهر العقلية : المادة والصورة. ٢/ ١٤٢

وهٰذا التلازم باطل عند جماهير العقلاء فيما نشاهد، فإنَّ الناس يرون الكواكب وغيرها من الأجسام، وهي عند جماهير العقلاء ليست مركبة لا من هٰذا ولا من هٰذا .

ولو قُدِّرَ أن هٰذا التلازم حق، فليس في حججهم حجة صحيحة يوجب انتفاؤها اللازم، بل كل من الطائفتين تطعن في حجج الفريق الآخر وتبيِّن فسادها. فأولئك يقولون: إنَّ كل ما كان كذلك فهو محدَث، ومنازعوهم يطعنون في المقدمتين ويبينون فسادهما. والآخرون يقولون: إنَّ كل مركب فهو مفتقر إلىٰ أجزائه، وأجزاؤه غيره فكل مركب مفتقر إلىٰ غيره، ومنازعوهم يثبتون فساد هٰذه

---

(١) (أ): «المفردة». (٢) (أ): «وأفلاطن».

(٣) لابن تيمية كتاب «إبطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية» ذكره ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية»، ص ٣٦؛ ابن قيم الجوزية: أسماء مؤلفات ابن تيمية، ص ٢٠. وهٰذا الكتاب من كتب ابن تيمية المفقودة.

(٤) (أ): «ما يثبت».

(٥) (أ)، (ب): «من الإرادة الحسية وكانت رؤيته في الدنيا أو في الآخرة.. إلخ»، وزدت كلمة «ممكنة»؛ ليستقيم الكلام.

الحجَّة وما فيها من الألفاظ المجملة والمعاني المتشابهة، كما قد بسط في موضع آخر.

٢/١٤٣ ولهٰذا يقول من يقول من العقلاء العارفين بحقيقة قول هٰؤلاء وهٰؤلاء: / إنَّ الواحدَ الذي يثبته هٰؤلاء لا يتحقق إلَّا في الأذهان لا في الأعيان.

ولهٰذا لما بنى[1] الفلاسفة الدهرية على قولهم بأن الواحد لا يصدر عنه إلَّا واحد، كان من أوَّل ما يبين فساد قولهم: أن الواحد الذي ادَّعُوا فيه ما ادَّعُوا لا حقيقة له في الخارج بل يمتنع[2] وجوده فيه، وإنَّما يُقدَّر في الأذهان كما يقدّر سائر الممتنعات.

وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة نفاة الصفاة لما أثبتوا واحداً لا يتصف بشيء من الصفات، كانوا عند أئمة العلم الذين يعرفون حقيقة قولهم إنَّما توحيدهم تعطيل مستلزم لنفي الخالق، وإن كانوا قد أثبتوه فهم متناقضون، جمعوا بين ما يستلزم نفيه وما يستلزم إثباته.

ولهٰذا وصفهم أئمة الإسلام بالتعطيل وأنهم دلأَّسون ولا يثبتون شيئاً ولا يعبدون شيئاً ونحو ذلك، كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الإسلام،

٢/١٤٤ مثل: عبد العزيز بن الماجشون[3] وعبد الله بن المبارك[4] وحمَّاد/ بن زيد[5] ومحمد ابن الحسن[6] وأحمد بن حنبل وغير هٰؤلاء*، ولا بد للدعوى من دليل.

---

(١) (أ): «بين»، وهو تحريف. (٢) (أ): «وإنَّما يمتنع».

(٣) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله الماجشون. فقيه، ومن أئمة المحدثين، توفي ببغداد سنة ١٦٤هـ. ترجمته في: تهذيب التهذيب ٦/ ٣٤٣-٣٤٤؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٦-٢٠٧؛ شذرات الذهب ١/ ٢٥٩؛ تاريخ بغداد ١٠/ ٤٣٦-٤٣٩؛ طبقات ابن سعد ٥/ ٤١٤؛ الأعلام للزركلي ٤/ ١٤٥-١٤٦.

(٤) أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي مولى بني حنظلة، الحافظ، شيخ الإسلام؛ ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨١هـ، وقيل: سنة ١٨٢. ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥٣-٢٥٧؛ تاريخ بغداد ١٠/ ١٥٢-١٦٩؛ وفيات الأعيان ٢/ ٢٣٧-٢٣٩؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٣٧٢؛ الأعلام للزركلي ٤/ ٢٥٦.

(٥) حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل، شيخ العراق في عصره، ولد بالبصرة سنة ٩٨هـ، وتوفي بها سنة ١٧٩هـ. ترجمته في: تهذيب التهذيب ٣/ ٩-١١؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٢١٢؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٦٧-١٦٨؛ الأعلام ٢/ ٣٠١.

(٦) محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، أبو عبد الله، من أئمة الحنفية وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، ولد سنة ١٣١هـ، وتوفي سنة ١٨٩هـ. ترجمته في: الجرح والتعديل جـ٣، ق٢، ص٢٢٧؛ لسان الميزان ٥/ ١٢١-١٢٢؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٤-٣٢٥؛ تاريخ بغداد ٢/ ١٧٢-١٨٢؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٣٣٦-٣٣٧؛ الأعلام للزركلي ٦/ ٣٠٩.

(*) «هٰذا المعنى الذي قصدت نفيه.. وأحمد بن حنبل وغير هؤلاء»: هنا ينتهي السقط في نسخة (ن)=

التعليق على قوله: ولا في مكان

وكذلك قوله: «ولا[1] في مكان»[2].

ظ ٦٠ فقد يُراد بالمكان[3] ما يحوي الشيء ويحيط/ به[4]، [وقد يُراد به ما يستقرّ الشيء عليه بحيث يكون محتاجاً إليه، وقد يُراد به ما كان الشيء فوقه وإن لم يكن محتاجاً إليه][5]، وقد يُراد به ما فوق [العالم][6] وإن لم يكن شيئاً موجوداً.

/ **فإن قيل:** هو في مكان، بمعنى[7]: إحاطة غيره به وافتقاره إلىٰ غيره». ٢/ ١٤٥

فالله منزَّه عن الحاجة إلىٰ الغير وإحاطة الغير به ونحو ذلك.

وإن أُريدَ بالمكان: ما فوق العالم وما هو الرب فوقه.

قيل: [إذا لم يكن][8] إلَّا خالق أو مخلوق، والخالق بائن من المخلوق[9]، كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شيء.

وإذا قال [القائل][10]: هو سبحانه فوق سمٰواته علىٰ عرشه[11] بائن من خلقه؛ فهٰذا المعنىٰ حق، سواء سميت ذلك مكاناً أو لم تسمِّه.

وإذا عُرِفَ المقصود، فمذهب أهل السنة والجماعة[12] ما دلَّ عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الأئمة، وهو القول[13] المطابق لصحيح المنقول وصريح المعقول.

الكلام على قوله: وإلا كان محدثاً

وأمَّا قوله: «وإلَّا لكان محدثاً».

فمضمونه: أنه لو كان جسماً أو في مكان، لكان محدثاً.

[**فيُقال له:** قد بيَّنَّا ما يُنفي عنه من معاني الجسم والمكان، وبيَّنَّا ما لا يجوز نفيه عنه، وإن سمَّاه بعض الناس جسماً ومكاناً. لكن ما الدليل علىٰ أنه لو كان كذلك لكان محدثاً][14] وأنت[15] لم تذكر دليلاً علىٰ ذلك؟

=وقد بدأ ١/ ٤٢٨. ويبدأ الكلام في (ن) بعد هٰذا السقط كما يلي: «قيل له: لا بد للدعوىٰ من دليل.. إلخ».

(١) (ن)، (م): «لا».

(٢) وردت هٰذه العبارة ـ كما أشرت من قبل ـ في «منهاج الكرامة» ٨٢ (م)، وفي هٰذه الطبعة من «منهاج السنة» ١/ ٤٢٥ من هٰذا الكتاب.

(٣) (ن)، (م): «بالجسم»، وهو تحريف.

(٤) (ن)، (م): «ويختلط به».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٦) «العالم»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ن)، (م): «هو في المعنىٰ بمعنىٰ»، وهو تحريف.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٩) (ن)، (م): «ولا مخلوق بائن من الخالق».

(١٠) «القائل»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) (ن)، (م): «فوق عرشه».

(١٢) «والجماعة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٣) (ن)، (م): «المعقول».

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(١٥) (ن): «فأنت»؛ (م): «قلت».

٢/ ١٤٦ / وكأنه(١) اكتفىٰ بالدليل المشهور الذي يذكره [سلفه] وشيوخه(٢) المعتزلة: من أنه لو كان جسماً لم يخل عن الحركة والسكون، و ما لم يخل(٣) عن الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها. ثم يقولون: ولو [كان] قام به(٤) علم وقدرة وحياة وكلام(٥) ونحو ذلك من الصفات لكان جسماً.

الرد على دليل الرافضة والمعتزلة من وجهين:

وهٰذا الدليل عنه(٦) جوابان:

الجواب الأول

أحدهما: أن يُقال [له: هو] عندك(٧) حيٌّ عليم قدير، ومع هٰذا فليس بجسم عندك، مع أنك لا تعلم حيًّا عليماً قديراً(٨) إلَّا جسماً، فإن كان قولك(٩) حقًّا أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة، وأن يكون مبايناً للعالم عالياً عليه وليس بجسم.

فإن قلت: لا أعقل مبايناً عالياً إلَّا جسماً.

قِيلَ لك: ولا يُعقل حيّ عليم قدير إلَّا جسم، فإن أمكن أن يكون مسمًّىٰ(١٠) بهٰذه الأسماء ما ليس بجسم، أمكن أن يتصف بهٰذه الصفات ما ليس بجسم، وإلَّا فلا؛ لأنَّ الاسم(١١) مستلزم للصفة.

٢/ ١٤٧ / **وكذلك إذا قال:** لو كان فوق العالم لكان جسماً، ولكان إما أكبر من العالم وإما أصغر وإما مساوياً له، وكل ذلك ممتنع.

فيُقال له: إن كثيراً من الناس يقولون: إنَّه فوق العالم وليس بجسم.

فإذا قال النافي(١٢): قول هٰؤلاء معلوم فساده بضرورة العقل.

قِيلَ له: فأنت تقول: إنه موجود قائم بنفسه، وليس بداخل في العالم ولا خارج عنه، ولا مباين له ولا محايث(١٣) له، وأنه لا يقرب منه شيء ولا يبعد منه شيء، [ولا يصعد إليه شيء](١٤) ولا ينزل منه شيء، وأمثال ذلك من النفي الذي إذا عرض على الفطرة السليمة جزمت جزماً قاطعاً أن هٰذا باطلٌ وأنَّ وجود مثل هٰذا ممتنع، وكان جزمها ببطلان هٰذا أقوىٰ من جزمها ببطلان كونه فوق العالم وليس بجسم.

---

(١) (ن)، (م): «فكأنه».
(٢) (ن)، (م): «الذي يذكره شيوخه».
(٣) (ن)، (م): «وما لا يخلو».
(٤) (ن)، (م): «ولو قام به».
(٥) «وكلام»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «فهٰذا الدليل عليه».
(٧) (ن)، (م): «أن يقال عندك».
(٨) (ن)، (م): «عالماً قادراً».
(٩) (ن)، (م): «قوله».
(١٠) (ن)، (م): «أن يسمىٰ».
(١١) (ن)، (م): «الجسم»، وهو خطأ.
(١٢) (ب) فقط: «فإذا قال لنا».
(١٣) (ن)، (م): «مجانب».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

فإن كان حكم الفطرة السليمة مقبولاً، وجب بطلان مذهبك، فلزم أن يكون فوق العالم، وإن كان مردوداً بطل ردّك؛ لقول من يقول: إنه فوق العالم وليس بجسم. فإن الفطرة الحاكمة بامتناع هـٰذا، هي الحاكمة بامتناع هـٰذا، فيمتنع قبول حكمها في أحد الموضعين دون الآخر.

الرد على من يقـول: إن كلام المثبتة من حكم الوهم

وذلك أنَّ هـٰؤلاء النفاة يزعمون أن الحكم بهـٰذا المنع من حكم الوهم المردود لا من حكم العقل المقبول، ويقولون: إنَّ الوهم أن يُدرك في المحسوسات(١) ما ليس بمحسوس، كما تدرك الشاة عداوة الذئب، / وتدرك السخلة(٢) صداقة أمها، ويقولون: الحكم الفطري الموجود في قلوب بني آدم بامتناع وجود مثل هـٰذا هو ٢/ ١٤٨
حكم الوهم لا حكم العقل(٣)، فإنَّ حكم الوهم إنَّما يُقبل في المحسوسات لا فيما ليس بمحسوس(٤).

فيُقال لهم: إن كان هـٰذا صحيحاً فقولكم: إنَّه يمتنع أن يكون فوق العالم وليس بجسم هو أيضاً من حكم الوهم؛ لأنَّه حكم فيما ليس بمحسوس عندكم، وكذلك حكمه بأن كل ما يُرىٰ(٥) فلا بد أن يكون بجهة من الرائي هو حكم الوهم أيضاً.

وكذلك سائر ما يدَّعون امتناعه علىٰ الرَّبِّ [هو](٦) مثل دعوىٰ امتناع كونه لا ٢/ ١٤٩
مبايناً ولا محايثاً(٧)، فإن كان حكم الفطرة بهـٰذا الامتناع مقبولاً في/ شيء من ذلك، قُبِلَ في نظيره، وإلَّا فقبوله في أحد المتماثِلَيْنِ وردّه في الآخر تحكم.

وهـٰؤلاء بنوا كلامهم علىٰ أصول متناقضة، فإن الوهم عندهم قوة في النفس تدرك في المحسوسات ما ليس بمحسوس. وهـٰذا الوهم لا يدرك إلَّا معنىٰ جزئياً لا

---

(١) (ن)، (م): «في المحسوس».

(٢) في اللسان: «السخلة ولد الشاة من المعز والضأن، ذكراً كان أو أنثىٰ.. أبو زيد: يُقال لولد الغنم ساعة تضعه أمه من الضأن والمعز جميعاً، ذكراً أو أنثىٰ، سخلة».

(٣) (ن): «الفعل»، وهو تحريف.

(٤) يعرف ابن سينا في كتابه «النجاة» (جـ٢، ص١٦٣، نشر محيي الدين الكردي، الطبعة الثانية ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م) القوة الوهمية بقوله: «ثم القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في نهاية التجويف الأوسط من الدماغ تدرك المعاني الغير محسوسة الموجودة في المحسوسات الجزئية كالقوة الحاكمة بأن الذئب مهروب منه وأن الولد معطوف عليه». وانظر: كتاب الشفاء، القسم الخاص بالنفس، جـ١، ص١٦٠ ـ ١٦١، ١٧٧ ـ ١٧٩، نشر: يان باكوش، طبع المجمع العلمي التشيكوسلوفاكي، براغ، ١٩٥٦م؛ مبحث عن القوة النفسانية ضمن مجموعة بعنوان: أحوال النفس، نشرها: الدكتور أحمد فؤاد الأهواني، ص ١٦٦ ـ ١٦٧، القاهرة، ١٩٥٢م.

(٥) (ن): «كل من لا يرىٰ»؛ (م): «كل ما لا يُرىٰ»، وكلاهما خطأ.

(٦) «هو»: ساقطة من (ن) فقط.

(٧) (ن)، (م): «مجانباً».

كليًّا كالحس والتخيل، وأمَّا الأحكام الكليَّة فهي عقلية، فحكم الفطرة بأن كل موجودين إما متحايثان[١] وإما متباينان، وبأن ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يكون إلَّا معدوماً، وأنه يمتنع وجود ما هو كذلك، ونحو ذلك، أحكام كلية عقلية، ليست أحكاماً جزئية شخصية في جسم معين حتىٰ يُقال: إنها من حكم الوهم.

وأيضاً، فإنهم يقولون: [إنَّ][٢] حكم الوهم فيما ليس بمحسوس باطلٌ؛ لأنَّه إنَّما يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي ليست محسوسة، أي: لا يمكن إحساسها.

ومعلوم أن كون رب العالمين لا تمكن رؤيته أو تمكن مسألة مشهورة، [فسلف الأمة][٣] وأئمتها وجمهور نظارها وعامتها علىٰ أن الله يمكن رؤيته ورؤية الملائكة والجن وسائر ما يقوم بنفسه، فإذا ادَّعىٰ المدَّعِي أنه لا يمكن رؤيته ولا رؤية الملائكة[٤]
١٥٠/٢ التي يسميها هو[٥] المجرَّدَات/ والنفوس والعقول، فهو يدَّعِي وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن الإحساس به بحال.

فإذا احتجَّ عليه بالقضايا الفطرية التي تحكم بها الفطرة كما تحكم بسائر القضايا الفطرية، لم يكن له أن يقول: هٰذا حكم الوهم فيما ليس بمحسوس فلا يقبل؛ لأنَّ الوهم إنَّما يدرك ما في المحسوس؛ فإنه يُقال له: إنَّما يثبت أن هٰذا مما لا يمكن أن
ص ٦١ يُرىٰ ويُحس به إذا ثبت أن هٰذا/ الحكم باطل، وإنَّما يثبت أن هٰذا الحكم باطل إذا ثبت وجود موجود لا يمكن أن يُرىٰ ويُحسّ به، وأنت لم تثبت هٰذا الموجود إلَّا بدعواك أنَّ هٰذا الحكم باطل، ولم تثبت أن هٰذا الحكم باطل[٦] إلَّا بدعواك وجود هٰذا الموجود، فصار حقيقة قولك دعوىٰ مجرَّدة بلا دليل.

فإذا ثبت امتناع رؤيته بإبطال هٰذا الحكم، كان هٰذا دوراً ممتنعاً، وكنت قد جعلت الشيء مقدمة في إثبات نفسه، فإنه يُقال لك: لم تثبت إمكان وجود غير محسوس إن لم تثبت بطلان هٰذا الحكم، ولا تثبت بطلانه إن لم تثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يمكن رؤيته ولا الإحساس به.

---

(١) (ن)، (م): «متجانبان». (٢) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «فسلف الأمة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «أنه لا يمكن رؤيته أو لا يمكن رؤيته ولا رؤية الملائكة. . إلخ».
(٥) «هو»: ساقطة من (ب) فقط. (٦) (ن)، (م): «ولم يثبت به باطل».

فإذا قلت: الوهم يسلِّم(١) مقدمات تستلزم ثبوت هـٰذا.

قِيلَ لك: ليس الأمر كذلك، فإنه لم يسلم مقدمة مستلزمة لهـٰذا أصلاً، بل جميع ما ينبني عليه ثبوت إمكان هـٰذا، وإمكان وجود ما لا يمكن رؤيته ولا يُشار إليه، مقدمات متنازع فيها بين العقلاء، ليس فيها مقدمة واحدة متفق عليها، فضلاً عن أن تكون ضرورية أو حسيّة يسلمها الوهم.

٢/ ١٥١ / **ثم يُقال لك**: إذا جوَّزت أن يكون في الفطرة حاكمان بديهيان: أحدهما حكمه باطل، والآخر حكمه حق، لم يوثق بشيء من حكم الفطرة، حتىٰ يُعلم أن ذلك من حكم الحاكم الحق، ولا يُعرف ذلك حتىٰ يعرف أنه ليس من الْحُكْم الباطل، ولا يُعرَف أنه باطل حتىٰ تعرف المقدمات البديهية الفطرية التي بها يعلم أن ذلك الحكم باطل، فيلزم من هـٰذا(٢) أن لا يعرف شيء بحكم الفطرة، فإنه لا يعرف الحق حتىٰ يعرف الباطل، ولا يعرف الباطل حتىٰ يعرف الحق، فلا يعرف الحق بحال.

وأيضاً، فالأقيسة القادحة في تلك الأحكام الفطرية البديهية أقيسة نظرية، والنظريات مؤلفة من البديهيات، فلو جاز القدح في البديهيات بالنظريات لزم فساد البديهيات والنظريات، فإن فساد الأصل يستلزم فساد فرعه، فتبيَّن أن من سوَّغ القدح في القضايا البديهية الأولية [الفطرية بقضايا] نظرية(٣)، فقوله باطلٌ يستلزم فساد العلوم العقلية بل والسمعية.

وأيضاً، لفظ «الوهم» في اللغة العامة يُراد به الخطأ، وأنت أردت به قوة تدرك ما في الأجسام من المعاني التي ليست محسوسة. وحينئذٍ فالحاكم بهـٰذا الامتناع إن كان حكم به في غير جسم فليس هو الوهم، وإن كان إنَّما حكم به في جسم فحكمه صادق فيه. فلم قلت: إنَّ هـٰذا هو حكم الوهم فيما لايقبل حكمه فيه؟

٢/ ١٥٢ ومعلوم أن ما تحكم به(٤) الفطرة السليمة من القضايا الكلية المعلومة/ لها، ليس فيها ما يحصل(٥) بعضه من حكم الوهم الباطل وبعضه من حكم العقل الصادق، وإنَّما يُعلم أن الحكم من حكم الوهم الباطل إذا عُرف بطلانه. فأمَّا أن يدَّعي بطلانه بدعوىٰ كونه من حكم الوهم فهـٰذا غير ممكن، [وبسط هـٰذه الأمور له موضع آخر](٦).

---

(١) (أ): «يستلزم».
(٢) (ن)، (م): «فيُعرف من هـٰذا».
(٣) (ن) فقط: «البديهية الأولية النظرية»، وهو خطأ.
(٤) (ن)، (م): «ما لا تحكم به»، وهو خطأ.
(٥) (ن) فقط: «ما يحكم»، وهو تحريف.
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

والمقصود هنا: أن هـٰذا المبتدع وأمثاله من نفاة ما أثبته الله ورسوله لنفسه من معاني الأسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم من المتفلسفة والرافضة [وغيرهم][(١)]، لا يعتمدون فيما يقولونه على دليل صحيح لا سمعي ولا عقلي.

أمَّا السمعيات فليس معهم نص واحد يدل على قولهم [لا قطعاً ولا ظاهراً][(٢)]، ولكن نصوص الكتاب والسنة متظاهرة على نقيض[(٣)] قولهم، ودالة على ذلك أعظم من دلالتها على المعاد والملائكة وغير ذلك مما أخبر الله به ورسوله.

ولهـٰذا سلط الله عليهم[(٤)] الدهرية المنكرون للقيامة ولمعاد الأبدان، وقالوا: إذا جاز لكم أن تتأوَّلوا ما ورد في الصفات، جاز لنا أن نتأوَّل ما ورد في المعاد.

وقد أجابوهم: بأنَّا قد علمنا ذلك بالاضطرار من دين الرسول.

٢/١٥٣ / فقال لهم أهل الإثبات: وهـٰكذا العلم بالصفات[(٥)] في الجملة هو مما يُعلم بالضرورة مجيء الرسول به، وذكره في الكتاب والسنة أعظم من ذكر الملائكة والمعاد، مع أن المشركين من العرب لم تكن تنازع فيه كما كانت تنازع في الميعاد، مع أن التوراة مملوءة من ذلك، ولم ينكره الرسول على اليهود كما أنكر عليهم ما حرَّفوه وما وصفوا به الربَّ من النقائص، كقولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [سورة آل عمران: ١٨١]، و﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [سورة المائدة: ٦٤]، [ونحو ذلك][(٦)]، وذلك مما يدل على أن الله[(٧)] أظهر في السمع والعقل من المعاد، فإذا كانت نصوص المعاد لا [يجوز][(٨)] تحريفها فهـٰذا بطريق الأَوْلَىٰ، وهـٰذه الأمور مبسوطة في موضع آخر[(٩)].

الجواب الثاني **والجواب الثاني[(١٠)]: أن يُقال:** هـٰذا الدليل قد عُرف ضعفه؛ لأنه إذا كان هـٰذا الحادث ليس بدائم، وهـٰذا ليس بدائم باق، يجب أن يكون نوع الحوادث ليست بدائمة[(١١)] باقية كما أنه إذا كان هـٰذا الحادث ليس بباق، [وهـٰذا الحادث ليس

---

(١) «وغيرهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ن): «بعض»، وهو خطأ.
(٤) (أ)، (ب): «ولهـٰذا تسلط عليهم»؛ (م): «ولهـٰذا سلط عليهم».
(٥) (ب): «فيقال لهم: وهـٰكذا الإثبات وكذا العلم بالصفات»؛ (أ): «مثل نسخة (ب) إلا أن فيها: «فقال لهم . . إلخ». وأما المثبت فهو عن (ن)، (م).
(٦) «ونحو ذلك»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «على أنه».
(٨) «يجوز»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «في موضعها».
(١٠) بدأ الجواب الأول على دليل الرافضة والمعتزلة ١/ ٤٣٦.
(١١) (أ)، (ب): «دائمة».

بباق](١)، يجب أن يكون نوع الحوادث ليس بباق.

٢/ ١٥٤ / بل هي باقية دائمة في المستقبل في الكتاب(٢) والسنة وإجماع سلف الأمة وجمهورها(٣)، كما قال تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [سورة الرعد: ٣٥]، والمراد: دوام نوعه(٤)، لا دوام كل فردٍ فرد.

قال تعالى: ﴿لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ٢١]، والمقيم هو: نوعه. وقال: ﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾ [سورة ص: ٥٤]، والمراد: أن نوعه لا ينفد، وإن كان كل جزء منه ينفد، أي: ينقضي وينصرم(٥).

وأيضاً، فإن ذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب، وذلك ممتنع في صريح العقل. وهذا الدليل هو أصل الكلام الذي ذمَّه السلف وعابوه؛ لأنَّهم رأوه باطلاً لا يقيم حقًّا ولا يهدم باطلاً، [وقد تقدَّم الكلام على هذا في مسألة الحدوث](٦).

وتمام كشف(٧) ذلك، أن نقول في:

الوجه الخامس **الوجه الخامس**(٨): إنَّ الناسَ عليهم أن يؤمنوا بالله ورسوله، فيصدِّقوه فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر، فهذا أصل السعادة وجماعها.

٢/ ١٥٥ / والقرآن كله يقرر هذا الأصل. قال تعالى: ﴿الٓمٓ * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة البقرة: ١-٥]، فقد وصف سبحانه بالهدى والفلاح المؤمنين الموصوفين في هذه الآيات.

وقال تعالى لما أهبط آدم من الجنة: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [سورة ظ ٦١

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. وفي (أ)، (ب): «وهذا ليس بباق».
(٢) (ن)، (م)، (أ): «بالكتاب».
(٣) (ن)، (م): «وإجماع الأمة».
(٤) (ن)، (م): «دوام وقوعه».
(٥) (أ)، (ب): «ويتصرم».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) «كشف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «الوجه الخامس»: كذا في (ب)، (أ)، (ن)، (م). ويبدو أن ابن تيمية يصل كلامه هنا بأول كلامه في الوجه الخامس من الوجوه التي ردَّ بها على القسم السابق من كلام ابن المطهر (١/ ٤٠٥)، وأول الوجه الخامس في (١/ ٤٠٧) من هذا الكتاب.

طـه: ١٢٣ - ١٢٦]، فقد أخبر أنَّ من اتَّبع الهدىٰ الذي أتانا منه، وهو ما جاءت به الرسل، فلا يضل ولا يشقىٰ، ومن أعرض عن ذكره، وهو: الذكر الذي أنزله، وهو: كتبه التي بعث بها رسله[(١)]، بدليل أنه قال بعد ذلك: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾.

والذكر مصدر يُضاف تارة[(٢)] إلىٰ الفاعل وتارة إلىٰ المفعول، كما يُقال: دقُّ
١٥٦/٢ الثوب، ودقُّ القصَّار[(٣)]، ويُقال[(٤)]: أَكْلُ زيد، وأَكْلُ الطعام./ ويُقال: ذِكْرُ الله، أي: ذِكْرُ العبد لله[(٥)]. ويُقال: ذِكْرُ الله، أي: ذِكْرُ الله الذي ذكره هو مثلُ ذِكْرِه عبده[(٦)]، ومثل القرآن الذي هو[(٧)] ذكره.

وقد يُضاف الذكر إضافة الأسماء المحضة، فقوله: ﴿ذِكْرِي﴾ إنْ أُضيف إضافة المصادر، كان[(٨)] المعنىٰ: الذكر الذي ذكرته، وهو كلامه الذي أنزله، وإن أُضيف إضافة الأسماء المحضة، فذكره هو ما اختص به من الذكر، والقرآن مما[(٩)] اختص به من الذكر.

قال تعالىٰ: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ﴾ [سورة الأنبياء: ٥٠]، وقال: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [سورة الأنبياء: ٢]، وقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة يس: ٦٩]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النحل: ٤٤]، وقال فيما يذكره من[(١٠)] ضمان الهدىٰ والفلاح لمن اتبع الكتاب والرسول: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]، وقال: ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سورة إبراهيم: ١]، ونظائره في القرآن كثيرة.

---

(١) (ن): «التي بعثت به الرسل»؛ (م): «الذي بعث بها الرسل». (٢) (أ)، (ب): «تارة يُضاف».
(٣) قصر الثوب وقصره (بتضعيف الصاد): قصارة وقصراً حوره ودقه بالقصرة، وهي قطعة من الخشب، وفاعل ذلك القصار (انظر: اللسان).
(٤) (ن): «نقول»؛ (م): «ونقول».
(٥) (أ)، (ب): «ذكر العبد الله»؛ (ن): «أي ذكر الله أي ذكر العبد لله».
(٦) (ن): «ويقول ذكر الله أي ذكر الله هو ذكره مثل ذكر عبده»؛ (م): «ويقول: ذكر الله أي ذكر الله الذي هو ذكره وهو مثل ذكره عبده».
(٧) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (ن)، (م): «المصدر فكان».
(٩) (ن)، (م): «ما». (١٠) (أ)، (ب): «في».

الإثبات المفصّل لصفات الكمال والنفي المجمل لصفات النقص

وإذا كان كذلك، فالله - سبحانه - بعث الرسل بما يقتضي الكمال من/ إثبات أسمائه وصفاته على وجه التفصيل، والنفي على طريق الإجمال للنقص والتمثيل. فالربّ تعالى(١) موصوف بصفات الكمال [التي لا غاية فوقها، منزّه عن النقص بكل وجه ممتنع، وأن يكون له مثيل في شيء من صفات الكمال](٢)، فأمّا صفات النقص فهو منزّه عنها مطلقاً وأما صفات الكمال فلا يماثله - بل ولا يقاربه -(٣) فيها شيء من الأشياء. ٢/ ١٥٧

والتنزيه يجمعه نوعان: نفي النقص، ونفي مماثلة غيره له في صفات الكمال، كما دلَّ على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وغيرها [من القرآن](٤)، مع دلالة العقل على ذلك، وإرشاد القرآن إلى ما يدلّ على ذلك من العقل.

بل قد أخبر الله أنَّ في الآخرة من أنواع النعيم ما له شبه(٥) في الدنيا، كأنواع المطاعم والمشارب والملابس والمناكح وغير ذلك، وقد قال ابن عباس: ليس في الدنيا مما في الجنة إلّا الأسماء(٦)، فحقائق تلك/ أعظم من حقائق هذه بما(٧) لا يُعرف قدره، وكلاهما مخلوق، والنعيم [الذي](٨) لا يُعرف جنسه قد أجمله الله [سبحانه وتعالى](٩) بقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [سورة السجدة: ١٧]. ٢/ ١٥٨

---

(١) (ن)، (م): «والرب سبحانه».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٣) (ن)، (م): «فلا تماثله بل ولا تقارنه».
(٤) «من القرآن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «ما ليس له شبه»، وهو خطأ.
(٦) أورد الطبري هذا الأثر في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا﴾ [سورة البقرة: ٢٥]، وقد ذكره بإسنادين (ط. المعارف) ١/ ٣٩١-٣٩٢: الإسناد الأول: «حدَّثني أبو كريب، قال: حدَّثنا الأشجعي - ح - وحدَّثنا محمد بن بشار، قال: حدَّثنا مؤمل، قالا جميعاً: حدَّثنا سفيان، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس. قال أبو كريب في حديثه عن الأشجعي: لا يشبه شيء مما في الجنة ما في الدنيا إلّا الأسماء. وقال ابن بشار في حديثه عن المؤمل قال: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء». وأمَّا الإسناد الثاني فهو: حدَّثنا عباس بن محمد، قال: حدَّثنا محمد بن عُبَيد، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، قال: ليس في الدنيا من الجنة شيء إلا الأسماء.
ونقل ذلك ابن كثير في تفسيره لهذه الآية، وقال: «رواه ابن جرير، من رواية الثوري، وابن أبي حاتم من حديث أبي معاوية كلاهما عن الأعمش، به». وقال السيوطي في «الدر المنثور» في تفسيره لتلك الآية «وأخرج مسدد وهناد في الزهد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في البعث عن ابن عباس قال: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلّا الأسماء..».
(٧) (ن): «مما»؛ (م): «لما».
(٨) «الذي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «سبحانه وتعالى»: زيادة في (أ)، (ب).

وفي الصحيح: عن النبي ﷺ [أنه][(١)] قال: «**يقول الله تعالى: أعددت[(٢)] لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر**»[(٣)].

١٥٩/٢ فإذا كان هـٰذان المخلوقان متفقين في الاسم مع أن بينهما في الحقيقة/ تبايناً لا يُعرف في الدنيا قدره[(٤)]، فمن المعلوم أن ما يتصف به الربُّ من صفات الكمال مباين لصفات خلقه أعظم من مباينة مخلوق لمخلوق، ولهـٰذا قال أعلم[(٥)] الخلق بالله في [الحديث] الصحيح[(٦)]: «**لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»[(٧)].

وقال في الدعاء [المأثور][(٨)] الذي رواه أحمد وابن حبان في صحيحه، عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ، عن النبي ﷺ، قال: «**ما أصاب عبداً همٌّ قط ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك [ابن عبدك][(٩)] وابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمك، عدلٌ فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميتَ به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علَّمته[(١٠)] أحداً من**
١٦٠/٢ **خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب/ عندك، أن تجعل القرآن[(١١)] ربيع قلبي، ونور صدري[(١٢)]، وجلاء حزني، وذهاب همّي وغمّي؛ إلا أذهب الله همَّه وغمَّه، وأبدله مكان حزنه فرحاً**[(١٣)]». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهنَّ؟ قال: «**بلى، ينبغي لكل من**

---

(١) «أنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «يقول الله إني أعددت».
(٣) الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٤/١١٨ (كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة)، ٦/١١٦ (كتاب تفسير القرآن، باب تفسير سورة تنزيل السجدة)، ٩/١٤٤ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: يريدون أن يبدلوا كلام الله)؛ مسلم ٤/٢١٧٤ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، أول الكتاب من ثلاثة طرق)؛ سنن الترمذي ٥/٢٦ (كتاب التفسير، باب تفسير سورة السجدة)؛ سنن ابن ماجه ٢/١٤٤٧ (كتاب الزهد، باب صفة الجنة)؛ سنن الدارمي ٢/٣٣٥ (كتاب الرقائق، باب ما أعد الله لعباده الصالحين)؛ المسند (ط. المعارف) ١٧/٤٦، ١٩/١٠٤.
(٤) (ن)، (م): «مع أن بينهما تفاوت في الحقيقة تبايناً لا يعرف قدره في الدنيا».
(٥) (ن)، (م): «أعظم».
(٦) (ن): «في الصحيح»؛ (م): «في الصحاح».
(٧) الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: مسلم ١/٣٥٢ (كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود)، وأوله: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك». والحديث في: سنن أبي داود ١/٣٢٢ (كتاب الصلاة، باب الدعاء في الركوع والسجود)؛ سنن الترمذي ٥/١٨٧ (كتاب الدعوات، باب حدثنا الأنصاري أخبرنا معن...)؛ سنن ابن ماجه ٢/١٢٦٢ـ١٢٦٣ (كتاب الدعاء، باب ما تعوذ منه رسول الله ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/٥٨، ٢٠١.
(٨) «المأثور»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «ابن عبدك»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «وأنزلته في كتابك وعلمته».
(١١) (أ)، (ب)، (م): «القرآن العظيم».
(١٢) (م): «بصري».
(١٣) (أ)، (ب): «مكانه فرحا».

سمعهن أن يتعلمهن»[1]. فبيَّن[2] أنَّ لله أسماء استأثر بها في علم الغيب عنده لا يعلمها ملَك ولا نبي.

وأسماؤه تتضمن صفاته، ليست أسماء أعلام محضة، كاسمه: العليم، والقدير، والرحيم، والكريم، والمجيد، والسميع، والبصير، وسائر أسمائه الحسنىٰ سبحانه وتعالىٰ.

وهو سبحانه مستحق للكمال المطلق؛ لأنه واجب الوجود بنفسه، يمتنع العدم عليه، ويمتنع[3] أن يكون مفتقراً إلىٰ غيره بوجه من الوجوه؛ إذ لو افتقر إلىٰ غيره بوجه من الوجوه كان محتاجاً إلىٰ الغير، والحاجة إما إلىٰ[4] حصول كمال له، وإما إلىٰ دفع ما ينقص كماله، ومن احتاج/ في شيء من كماله إلىٰ غيره لم يكن كماله ٢/ ١٦١
موجوداً بنفسه، بل بذلك الغير، وهو بدون ذلك الكمال ناقص، والناقص لا يكون واجباً بنفسه، بل ممكناً مفتقراً إلىٰ غيره؛ لأنه لو كان واجباً بنفسه مع كونه ناقصاً مفتقراً إلىٰ كمال من غيره، لكان الذي يعطيه الكمال: إن كان ممكناً فهو مفتقر إلىٰ واجب آخر، والقول في هٰذا كالقول في الأول؛ وإن كان واجباً ناقصاً فالقول فيه كالقول في الأول؛ وإن كان واجباً كاملاً فهٰذا هو الواجب بنفسه، وذاك الذي قُدِّر واجباً ناقصاً فهو مفتقر إلىٰ هٰذا في كماله، وذاك[5] غني عنه، فهٰذا هو ربُّ ذاك، وذاك عبده، ويمتنع مع كونه مربوباً معبَّداً أن يكون واجباً، ففرض كونه واجباً ناقصاً محال.

وأيضاً، فيمتنع أن يكون نفس ما هو واجب بنفسه فيه نقص يفتقر في زواله إلىٰ غيره؛ لأنَّ ذلك النقص حينئذٍ يكون ممكن الوجود وإلَّا لما/ قبله، وممكن العدم وإلَّا ص ٦٢
لكان لازماً له لا يقبل الزوال. والتقدير: أنه ممكن[6] زواله بحصول الكمال الممكن الوجود، فإنما هو ممتنع لا يكون كمالاً، وما هو ممكن: فإما أن يكون للواجب أو من

---

(١) الحديث عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨ رقم (٣٧١٢)، ٦/ ١٥٣ ـ ١٥٤ رقم (٤٣١٨)، وصححه الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ وتكلَّم عليه طويلاً ٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨. وقال المنذري (الترغيب والترهيب ٣/ ٢٧٦): «رواه أحمد والبزار وأبو يعلىٰ وابن حبان في صحيحه والحاكم». والحديث في المستدرك للحاكم ١/ ٥٠٩ ـ ٥١٠. وانظر تعليقه وتعليق الذهبي. . .

(٢) «فبين»: معطوفة علىٰ قوله: «ولهٰذا قال أعلم الخلق. . . وقال في الدعاء المأثور». وفي (ن)، (م): «فتبيّن».

(٣) (ن) فقط: «ويمكن»، وهو خطأ.

(٤) (ن)، (م): «والحاجة سواء كانت إما إلىٰ. .».

(٥) (ن)، (م): «وهٰذا».

(٦) (ن): «يمكن».

الواجب، ويمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق، فالخالق[1] الواجب بنفسه أحق بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه، فلا تكون ذاته مستلزمة لذلك الكمال، فيكون ذلك الكمال - إذا وجد - مفتقراً إليه وإلى ذلك الغير الآخر، يحصل بهما
٢/ ١٦٢ جميعاً، وكل منهما واجب بنفسه فلا يكون/ ذلك الأثر لا من هٰذا ولا من هٰذا، بل هو شيء[2] منفصل عنهما.

وتحقيق ذلك: أن كمال الشيء هو نفس الشيء وداخل فيه، فالواجب بنفسه لا يكون واجباً إن لم يكن ما هو داخل[3] في نفسه واجب الوجود لا يفتقر فيه إلى سبب منفصل عنه، فمتى افتقر فيما هو داخل فيه إلى سبب منفصل عنه لم تكن نفسه واجبة بنفسه، وما لا يكون داخلاً في نفسه لا يكون من كماله أيضاً، بل يكون شيئاً مبايناً له، وإنَّما يكون ذلك شيئين أحدهما واجب بنفسه والآخر شيء قُرِن به وضم إليه.

وأيضاً، فنفس واجب الوجود هو أكمل الموجودات؛ إذ الواجب أكمل من الممكن بالضرورة، فكل كمال ممكن له: إن كان لازماً له امتنع أن يكون كماله مستفاداً من غيره، أو أن[4] يحتاج فيه إلى غيره.

وإن لم يكن لازماً له: فإن لم يكن قابلاً له مع قبول غيره من الممكنات له، كان الممكن أكمل من الواجب، وما لا يقبله [لا][5] واجب ولا ممكن ليس كمالاً؛ وإن كان قابلاً له ولم تكن ذاته مستلزمة[6] له، كان غيره معطياً له إياه، والمعطي للكمال هو أحق بالكمال، فيكون ذلك المعطي أكمل منه، وواجب الوجود لا يكون غيره أكمل منه.

وإذا قيل: ذلك الغير واجب أيضاً.

٢/ ١٦٣ / فإن لم يكن كاملاً بنفسه كان كل منهما معطياً للآخر الكمال. وهٰذا ممتنع، [لأنه][7] يستلزم كون كل من الشيئين مؤثراً في الآخر أثراً لا يحصل إلَّا بعد تأثير الآخر، فإن هٰذا لا يفيد ذلك الكمال للآخر حتى يكون كاملاً، ولا يكون كاملاً

---

(١) (أ)، (ب): «والخالق».
(٢) (ن)، (م): «بل هو من شيء»، والصواب من (أ)، (ب).
(٣) (ب): «إن لم يكن هو داخلاً»؛ (أ): «إن لم يكن هو داخل». وأحسب أن الصواب هو الذي أثبته عن (ن)، (م).
(٤) (ب): «وأن».
(٥) «لا»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «لازمة».
(٧) «لأنه»: ساقطة من (ن)، (م).

حتىٰ يفيده الآخر الكمال، وهـٰذا ممتنع، كما يمتنع أن لا يوجد هـٰذا حتىٰ يوجده[(١)] ذاك، ولا يوجد ذاك حتىٰ يوجده هـٰذا.

وإن كان ذلك الغير واجباً كاملاً بنفسه مكمِّلاً لغيره[(٢)]، والآخر واجب ناقص يحتاج في كماله إلىٰ ذلك الكامل المكمل، كان جزء منه مفتقراً إلىٰ ذاك؛ وما افتقر جزء منه إلىٰ غيره لم تكن جملته واجبة بنفسها.

وإيضاح ذلك: أن الواجب بنفسه: إما أن يكون شيئاً واحداً لا جزء له، أو يكون أجزاء. فإن كان شيئاً واحداً لا جزء له، امتنع أن يكون له بعض، فضلاً عن أن يُقال: بعضه يفتقر إلىٰ الغير وبعضه لا يفتقر إلىٰ الغير، وامتنع أن يكون شيئين: أحدهما نفسه، والآخر كماله.

وإن قيل: هو جزءان أو أجزاء، كان الواجب هو مجموع تلك الأجزاء، فلا يكون واجباً بنفسه حتىٰ يكون المجموع واجباً بنفسه، [(٣)] فمتىٰ كان البعض مفتقراً إلىٰ سبب منفصل عن المجموع لم يكن واجباً بنفسه[(٣)].

٢/ ١٦٤ / وهـٰذا المقام برهان بيِّنٌ لمن تأمّله. وبيانه: أن الناس متنازعون في إثبات الصفات لله: فأهل السنة يثبتون الصفات لله، وكثير من الفلاسفة والشيعة يوافقهم علىٰ ذلك. وأمَّا الجهمية وغيرهم ـ كالمعتزلة[(٤)] ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة كابن سينا ونحوه ـ فإنهم ينفون الصفات عن الله تعالىٰ، ويقولون[(٥)]: إنَّ إثباتها تجسيم وتشبيه وتركيب[(٦)].

عمدة الفلاسفة علىٰ نفي الصفات هي حجة التركيب

وعمدة ابن سينا [وأمثاله][(٧)] علىٰ نفيها هي[(٨)] حجة التركيب، وهو أنه لو كان له صفة لكان مركباً، والمركب مفتقر إلىٰ جزئيه، وجزؤه[(٩)] غيره، والمفتقر إلىٰ غيره لا يكون واجباً بنفسه.

وقد تكلَّم الناس علىٰ إبطال هـٰذه الحجَّة من وجوه كثيرة؛ بسبب أن لفظ: «التركيب» و«الجزء» و«الافتقار» و«الغير» ألفاظ مجملة.

لفظ المركب

فيُراد بالمركب: ما ركَّبه غيره، وما كان متفرقاً فاجتمع، وما يقبل التفريق. والله

---

(١) (ن)، (م): «يوجد».
(٢) (ن)، (م): «بكمال لغيره».
(٣ـ٣): ساقط من (م).
(٤) (ن)، (م): «من المعتزلة».
(٥) (ن)، (م): «فهم ينفون الصفات لله ويقولون. . .».
(٦) (ن): «تشبيه وتجسيم وتركيب»؛ (م): «سنة وتركيب».
(٧) «وأمثاله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «هو».
(٩) (ن): «وجزوه».

سبحانه منزه عن هٰذا بالاتفاق، وأما الذات الموصوفة بصفات لازمة لها، فإذا سَمَّىٰ الْمُسمَّىٰ هٰذا تركيباً، كان هٰذا اصطلاحاً له ليس هو المفهوم من لفظ المركب.

٢/١٦٥ والبحث إذا كان في المعاني العقلية لم يلتفت فيه إلىٰ اللفظ. / فيُقال: هب أنكم سميتم هٰذا تركيباً[(١)] فلا دليل لكم علىٰ نفيه. ومن هٰذا الوجه ناظرهم أبو حامد الغزالي في «التهافت».

لفظ الجزء وكذلك لفظ «الجزء» يُراد به بعض الشيء الذي رُكِّب منه، كأجزاء المركبات من الأطعمة والنباتات والأبنية[(٢)]، وبعضه الذي يمكن [فصله][(٣)] عنه كأعضاء الإنسان، ويُراد به صفته اللازمة له كالحيوانية للحيوان والإنسانية للإنسان والناطقية للناطق، ويُراد به بعضه الذي لا يمكن تفريقه كجزء الجسم الذي لا يمكن مفارقته له: إما الجوهر الفرد، وإما المادة والصورة عند من يقول بثبوت ذلك [ويقول: إنه][(٤)] لا يوجد إلَّا بوجود الجسم، وإمَّا غير ذلك عند من لا يقول بذلك.

فإنَّ الناس متنازعون في الجسم: هل هو مركب من المادة والصورة، أو من الجواهر المنفردة، أو لا من هٰذا [ولا من هٰذا][(٥)]؟ علىٰ ثلاثة أقوال. وأكثر العقلاء علىٰ القول الثالث، كالهشامية والنجَّارية والضِّرارية والكُلَّابية [والأشعرية][(٦)] وكثير من الكرَّامية، وكثير من أهل الفقه والحديث والتصوّف والمتفلسفة وغيرهم.

لفظ الغير **والمقصود هنا**: أن لفظ «الجزء»[(٧)] له عدة معان بحسب/ الاصطلاحات. وكذلك
٢/١٦٦ لفظ «الغير» يُراد به ما باين[(٨)] الشيء، فصفة الموصوف وجزؤه ليس غيراً له بهٰذا الاصطلاح، وهٰذا هو الغالب علىٰ الكُلَّابية والأشعرية، وكثير من أهل الحديث والتصوف والفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، وكثير من الشيعة.

ظ ٦٢ وقد يقولون: الغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر[(٩)]/ بزمان أو مكان أو وجود، وقد يُراد بلفظ «الغير»[(١٠)] ما لم يكن هو الآخر، وهٰذا هو الغالب علىٰ اصطلاح المعتزلة والكرَّامية ومن وافقهم من الشيعة والفلاسفة.

لفظ الافتقار وكذلك لفظ «الافتقار» يُراد به [التلازم][(١١)]، ويُراد به افتقار المعلول إلىٰ علته

(١) (ن)، (م): «مركبا».
(٢) (ن)، (م): «من الأطعمة والأبنية والثياب».
(٣) «فصله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «ويقول إنه»: ساقطة من (ن).
(٥) «ولا من هذا»: ساقطة من (ن).
(٦) «والأشعرية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «الحركة»، وهو تحريف من الناسخ.
(٨) (ن)، (م): «ما يباين».
(٩) (ن)، (م): «للآخر».
(١٠) (ن)، (م): «الغيرين».
(١١) «التلازم»: ساقطة من (ن).

الفاعلة، ويُراد به افتقاره إلىٰ محله وعلته القابلة[(١)].

وهـٰذا اصطلاح المتفلسفة الذين يقسِّمُون لفظ العلة إلىٰ: [(٢] فاعلية وغائية ومادية وصورية، ويقولون: المادة - وهي القابل - والصورة هما علتا الماهية[٢)]، والفاعل والغاية هما علتا وجود الحقيقة. وأما سائر النظَّار فلا يسمُّون المحل الذي هو القابل علَّة.

مناقشة الحجة فهـٰذه الحجَّة التي احتج بها الفلاسفة ومن وافقهم علىٰ نفي الصفات مؤلفة من ألفاظ مجملة.

فإذا قالوا: «لو كان موصوفاً بالعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات/ لكان مركباً، والمركب مفتقر إلىٰ جزئه، وجزؤه غيره[(٣)]، والمفتقر إلىٰ غيره لا يكون واجباً بنفسه». ٢/١٦٧

قيل لهم: قولكم: «لكان مركباً».

إن أردتم به: لكان غيره قد ركَّبه، أو لكان مجتمعاً بعد افتراقه، أو لكان قابلاً للتفريق، فاللازم[(٤)] باطل، فإن الكلام هو في[(٥)] الصفات اللازمة للموصوف التي يمتنع وجوده بدونها. فإن الرب [سبحانه][(٦)] يمتنع أن يكون موجوداً وهو ليس بحيّ ولا عالم ولا قادر، وحياته وعلمه وقدرته صفات لازمة لذاته.

وإن أردتم بالمركب الموصوف[(٧)] أو ما يشبه ذلك.

قيل لكم[(٨)]: ولم[(٩)] قلتم: إن ذلك ممتنع؟

قولهم: «والمركب مفتقر إلىٰ غيره».

قيل: أما المركب بالتفسير الأول فهو مفتقر إلىٰ ما يباينه، وهـٰذا ممتنع علىٰ الله. وأمَّا الموصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته الذي سميتموه أنتم مركباً، فليس في اتصافه هنا بها ما يوجب كونه مفتقراً إلىٰ مباين له.

فإن قلتم: هي غيره، وهو لا يوجد إلَّا بها، وهـٰذا افتقار إليها.

---

(١) (ن)، (م): «المقابلة».
(٢ - ٢): الكلام المقابل لهـٰذه العبارات في نسختي (ن)، (م) ناقص ومضطرب.
(٣) (ن)، (م): «إلىٰ جزئه وغيره». (٤) (ن): «فالتلازم».
(٥) (ن)، (م): «من». (٦) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «للموصوف»، وهو تحريف. (٨) (ن): «لهم».
(٩) (أ)، (ب): «ولو».

/ قيل لكم[١]: إن أردتم بقولكم: «هي غيره» أنها مباينة له، فذلك باطل[٢]. ٢/١٦٨
وإن أردتم أنها ليست إياه، قيل لكم[٣]: وإذا لم تكن الصفة هي الموصوف فأي محذور في هٰذا؟

فإذا قلتم: هو مفتقر إليها.

قيل: أتريدون بالافتقار أنه مفتقر إلىٰ فاعل يفعله، أو محل يقبله؟ أم تريدون أنه مستلزم لها فلا يكون موجوداً إلَّا وهو متصف بها؟

[٤ فإن أردتم الأول، كان هٰذا باطلاً، وإن أردتم الثاني، قيل: وأي محذور في هٰذا؟

وإن قلتم: هي مفتقرة إليه] ٤).

قيل: أتريدون أنها مفتقرة إلىٰ فاعل يبدعها، أو[٥] إلىٰ محل تكون موصوفة به؟

أمَّا الثاني فأي محذور فيه؟ وأما الأول فهو باطل[٦]؛ إذ الصفة اللازمة للموصوف لا يكون فاعلاً لها.

وإن قلتم: هو موجب لها، علَّة لها، أو مقتض لها، فالصفة إن كانت واجبة، فالواجب لا يكون معلولاً، ويلزم تعدد الواجب وهو الصفة والموصوف؛ وإن كانت ممكنة بنفسها، فالممكن بنفسه لا يوجد/ إلَّا بموجب، فتكون الذات هي الموجبة، والشيء الواحد لا يكون فاعلاً وقابلاً. ٢/١٦٩

قيل لكم: لفظ الواجب بنفسه والممكن بنفسه قد صار فيه اشتراك في خطابكم، فقد يُراد بالواجب بنفسه ما لا مبدع له ولا علَّة فاعلة، ويُراد بالواجب بنفسه[٧] ما لا مبدع له ولا محل، ويُراد بالواجب بنفسه ما لا يكون له[٨] صفة لازمة ولا [يكون] موصوفاً ملزوماً[٩].

فإن أردتم بالواجب بنفسه ما لا مبدع له ولا علة فاعلة فالصفة واجبة بنفسها، وإن أردتم ما لا محل له يقوم به فالصفة ليست واجبة بنفسها بل الموصوف هو الواجب بنفسه، وإن أردتم بالواجب ما ليس بملزوم لصفة ولا لازم فهٰذا لا حقيقة

(١) (ن): «لهم».
(٢) (ن)، (م): «... له فباطل».
(٣) «لكم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤-٤): ساقط من (ب) فقط.
(٥) (ن)، (م): «أم».
(٦) (أ)، (ب): «وأما الأول فباطل».
(٧) (ن)، (م): «بالموجب نفسه».
(٨) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) في النسخ الأربع: «ولا موصوفاً ملزوماً، وإثبات كلمة «يكون» يقيم العبارة لغة ومعنىٰ.

له، بل هذا لا يوجد إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، وأنتم قدَّرتم شيئاً في أذهانكم ووصفتموه بصفات يمتنع معها[1] وجوده، فجعلتم ما هو واجب الوجود بنفسه ممتنع الوجود، وهذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضع.

والغـرض هنا[2] التنبيه على هذا؛ إذ المقصود في هذا المقام يحصل على التقديرين، فنقول: واجب الوجود بنفسه سواء قيل بثبوت الصفات له وسُمِّيَ ذلك تركيباً أو لم يُسمّ، أو قيل بنفي الصفات عنه، يمتنع أن/ يكون مفتقراً إلى شيء مباين ٢/ ١٧٠
له. وذلك أنه إذا[3] قُدِّر أنه ليس فيه معان متعددة بوجه من الوجوه - كما يظنه من يظنه من نفاة الصفات - فهذا يمتنع أن يكون له كمال مغاير له، وأن يكون شيئين، وحينئذٍ فلو كان فيه ما هو مفتقر إلى غيره للزم تعدد المعاني فيه، وهذا ممتنع على التقديرين[4].

وإن قيل: إنَّ فيه معانٍ متعددة؛ فواجب الوجود هو مجموع تلك الأمور المتلازمة؛ إذ يمتنع وجود شيء منها دون شيء، وحينئذٍ فلو افتقر شيء من ذلك المجموع إلى أمر منفصل لم يكن واجب الوجود، فهو سبحانه مستلزم لحياته وعلمه وقدرته وسائر صفات كماله، وهذا هو الموجود الواجب بنفسه، وهذه الصفات لازمة لذاته وذاته مستلزمة لها، وهي داخلة في مسمَّى اسم نفسه، وفي سائر أسمائه تعالى، فإذا كان واجباً بنفسه وهي داخلة في مسمَّى اسم نفسه[5] لم يكن موجوداً إلَّا بها، فلا يكون مفتقراً فيها إلى شيء مباين له أصلاً.

ولو قيل: إنه يفتقر في كونه حيًّا أو عالماً أو قادراً إلى غيره، فذلك الغير: إن كان ممكناً كان مفتقراً إليه، وكان هو سبحانه ربَّه، فيمتنع أن يكون ذلك مؤثراً فيه؛ لأنه يلزم أن يكون هذا مؤثراً في هذا، وهذا مؤثراً في هذا، وتأثير كل منهما في الآخر لا يكون إلَّا بعد حصول أثره فيه؛ لأنَّ التأثير لا يحصل إلَّا مع كونه حيًّا عالماً
٢/ ١٧١ قادراً، فلا يكون هذا حيًّا عالماً قادراً/ حتى يجعله الآخر كذلك، (٦ ولا يكون هذا
ص ٦٣ حيًّا عالماً قادراً حتى يجعله الآخر كذلك٦)، فلا يكون أحدهما حيًّا عالماً قادراً/ إلَّا

---

(١) (ن): «بها».
(٢) (أ)، (ب): «والمقصود والغرض هنا.. إلخ».
(٣) (ن)، (م): «إن».
(٤) (أ): «وذلك ممتنع مفتقر على التقدير»؛ (ب): «وذلك ممتنع على التقديرين»، وكلمة «مفتقر» لا تتفق مع سياق الجملة.
(٥) (ن)، (م): «في مسمى اسمه».
(٦-٦): ساقطة من (أ)، (ب).

بعد أن يجعل الذي جعله حيًّا عالماً قادراً [حيًّا عالماً قادراً](١)، ولا يكون حيًّا عالماً قادراً [إلَّا بعد كونه حيًّا عالماً قادراً](٢) بدرجتين.

وهٰذا كله مما يُعلم امتناعه بصريح العقل، وهو من المعارف الضرورية التي لا يُنازع فيها العقلاء، وهٰذا من الدَّوْر القَبْليِّ: دور العلل ودور الفاعلين ودور المؤثرين، وهو ممتنع باتفاق العقلاء، بخلاف دور المتلازمين، وهو أنه لا يكون هٰذا إلَّا مع هٰذا(٣ ولا يكون هٰذا إلَّا مع هٰذا٣)، فهٰذا جائز سواء كانا لا فاعل لهما كصفات [الله](٤)، أو كانا مفعولين والمؤثر التام فيهما غيرهما.

وهٰذا جائز(٥)، فإنَّ الله يخلق الشيئين معاً اللذين لا يكون أحدهما إلَّا مع الآخر: كالأبوة والبنوة، فإن الله إذا خلق الولد فنفس خلقه للولد جعل هٰذا أباً وهٰذا ابناً، وإحدىٰ الصفتين لم تسبق الأخرىٰ ولا تفارقها، بخلاف ما إذا كان أحد الأمرين هو من تمام المؤثر في الآخر فإنَّ هٰذا ممتنع، فإنَّ الأثر لا يحصل إلَّا بالمؤثر التام، فلو كان تمام هٰذا المؤثر من تمام ذاك(٦)، / وتمام ذاك المؤثر من تمام ٢/ ١٧٢
هٰذا(٧)، كان كل من التمامين(٨) متوقفاً علىٰ تمام مؤثره، وتمام مؤثره موقوفاً عليه نفسه، فإن الأثر لا يوجد إلَّا بعد تمام مؤثره، فلا(٩) يكون كل من الأثرين من تمام نفسه التي تم تأثيرها به، فأن لا يكون من تمام المؤثر في تمامه بطريق الأَوْلَىٰ، فإن الشيء إذا امتنع أن يكون علَّة فاعلاً أو مؤثراً(١٠ في نفسه، أو في تمام كونه علَّة ومؤثراً١٠) وفاعلاً له، أو لشيء من تمامات تأثيره، فلأن يمتنع كونه فاعلاً لفاعل نفسه، أو مؤثراً في المؤثر في نفسه وفي تمامات تأثير ذلك، أَوْلَىٰ وأحرىٰ.

فتبيَّن أنه يمتنع كون شيئين كل منهما معطيا للآخر(١١) شيئاً من صفات الكمال أو شيئاً مما به يصير معاوناً له علىٰ الفعل(١٢)، سواء أعطاه كمال علم أو قدرة أو حياة أو غير ذلك، فإن هٰذا كله يستلزم الدور في تمام الفاعلين وتمام المؤثرين، وهٰذا ممتنع.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٣ـ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) لفظ الجلالة غير موجود في (ن).
(٥) «وهذا جائز»: ساقطة من (ن).
(٦) (ن)، (م): «من ذاك».
(٧) (ن)، (م): «من هذا».
(٨) (ن)، (م): «المتمامين»؛ (م): «المتماثلين»، وهو تحريف.
(٩) (أ)، (ب): «ولا».
(١٠ـ١٠): ساقط من (ن).
(١١) (أ)، (ب): «يعطي الآخر».
(١٢) (أ)، (ب): «مما يصير به معاوناً علىٰ الفعل».

وبهـٰذا يُعلم أنه يمتنع أن يكون للعالم صانعان متعاونان لا يفعل أحدهما إلَّا بمعاونة الآخر، ويمتنع أيضاً أن يكونا مستقلين؛ لأنَّ/ استقلال أحدهما يناقض ٢/ ١٧٣
استقلال الآخر، وسيأتي بسط هـٰذا(١).

والمقصود هنا: أنه يمتنع أن يكون أحدهما يعطي الآخر كماله، ويمتنع أن يكون الواجب بنفسه مفتقراً في كماله إلىٰ غيره، فيمتنع أن يكون مفتقراً إلىٰ غيره بوجه من الوجوه، فإن الافتقار: إما في تحصيل الكمال، وإما في منع سلبه الكمال، فإنه إذا كان كاملاً بنفسه ولا يقدر غيره(٢) أن يسلبه كماله، لم يكن محتاجاً بوجه من الوجوه، فإن ما ليس كمالاً له فوجوده ليس مما يمكن أن يُقال إنه يحتاج [إليه](٣)، إذ حاجة الشيء إلىٰ ما ليس من كماله ممتنعة، وقد تبين أنه لا يحتاج إلىٰ غيره في حصول كماله، وكذلك(٤) لا يحتاج في منع سلب الكمال كإدخال نقص عليه؛ وذلك لأن ذاته(٥) إن كانت مستلزمة لذلك الكمال امتنع وجود الملزوم بدون اللازم، فيمتنع أن يسلب ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه، وكون لوازمه يمتنع عدمها.

فإن قيل: إن ذاته لا تستلزم كماله(٦)، كان مفتقراً في حصول ذلك الكمال إلىٰ غيره، وقد تبيَّن أن ذلك ممتنع.

فتبيَّن أنه يمتنع احتياجه إلىٰ غيره في تحصيل شيء أو دفع شيء، وهـٰذا هو المقصود، فإن الحاجة لا تكون إلَّا لحصول شيء أو دفع/ شيء: إما حاصل يُراد ٢/ ١٧٤
إزالته، أو ما لم يحصل بعد فيطلب منعه. ومن كان لا يحتاج(٧) إلىٰ غيره في جلب شيء ولا في دفع شيء امتنعت حاجته مطلقاً، فتبيَّن أنه غني عن غيره مطلقاً.

وأيضاً، فلو قُدِّر أنه محتاج إلىٰ الغير، لم يخل: إما أن يُقال: إنه يحتاج إليه في شيء(٨) من لوازم وجوده، أو شيء من العوارض له.

أمَّا الأول فيمتنع، فإنه لو افتقر إلىٰ غيره في شيء من لوازمه لم يكن موجوداً إلَّا بذلك الغير؛ لأنَّ وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع، فإذا كان لا يوجد إلا بلازمه،

---

(١) يتكلَّم ابن تيمية عن هـٰذا الموضوع بالتفصيل فيما بعد (٢/ ٥٩) ط. بولاق.
(٢) (ن)، (م): «أحد».
(٣) «إليه»: ساقطة من (ن) فقط.
(٤) (ن)، (م): «ولذلك».
(٥) (ن): «وذلك لا ذاته»، وهو تحريف.
(٦) (ن) فقط: «إن كماله تستلزم كماله»، وهو تحريف.
(٧) (ن)، (م): «منعه وكل من لا يحتاج».
(٨) (ن) فقط: «يحتاج إلىٰ شيء».

ولازمه لا يوجد إلَّا بذلك الغير، لم يكن هو موجوداً [إلَّا بذلك الغير، فلا يكون موجوداً بنفسه، بل يكون: إن وُجد ذلك الغير وجد، وإن لم يوجد لم يوجد، ثم ذلك الغير: إن لم يكن موجوداً][(١)] بنفسه واجباً بنفسه افتقر إلىٰ فاعل مبدع، فإن كان هو الأول، لزم الدَّوْر في العلل، وإن كان غيره لزم التسلسل في العلل، وكلاهما ممتنع باتفاق العقلاء كما قد بُسِطَ في موضع آخر.

وإن كان ذلك الغير واجباً بنفسه موجوداً بنفسه[(٢)] والأول كذلك[(٣)]، كان كل منهما لا يوجد إلَّا بوجود الآخر، وكون كل من الشيئين لا يوجد إلَّا مع الآخر جائز
٢/ ١٧٥ إذا كان لهما سبب غيرهما، كالمتضايفَيْن مثل: الأبوة والبنوة،/ فلو كان لهما سبب غيرهما، كانا ممكنين يفتقران[(٤)] إلىٰ واجب بنفسه. والقول فيه كالقول فيهما.

وإذا كانا واجبين بأنفسهما، امتنع أن يكون وجود كل منهما أو وجود شيء من لوزامه بالآخر؛ لأنَّ كلا منهما يكون علة أو جزء علة في الآخر، فإن كلا منهما لا يتم إلَّا بالآخر، وكل منهما لا يمكن أن يكون علَّة ولا جزء علَّة إلَّا إذا كان موجوداً، وإلَّا فما لم يوجد لا يكون مؤثراً في غيره ولا فاعلاً لغيره، فلا[(٥)] يكون هٰذا مؤثراً في ذاك حتىٰ يوجد هٰذا، [(٦)] ولا يكون ذاك مؤثراً في هٰذا حتىٰ يوجد ذاك[(٧)]،[(٦)] فيلزم أن لا يوجد هٰذا حتىٰ يوجد ذاك[(٨)] ولا يوجد ذاك حتىٰ يوجد هٰذا، فلا يوجد هٰذا حتىٰ يوجد مفعول هٰذا، فيكون هٰذا فاعل فاعل هٰذا، وكذلك لا يوجد ذاك حتىٰ يوجد فاعل [ذاك][(٩)]، فيكون ذاك فاعل فاعل ذاك.

ومن المعلوم أن كون الشيء علَّة لنفسه، أو جزء علة لنفسه، أو شرط علَّة نفسه، ممتنع بأيِّ عبارة عبّر عن هذا المعنىٰ، فلا يكون فاعل نفسه، ولا جزءًا من الفاعل، ولا شرطاً في الفاعل لنفسه، ولا تمام الفاعل لنفسه، ولا يكون مؤثراً في نفسه، ولا
٢/ ١٧٦ تمام المؤثر في نفسه، فالمخلوق/ لا يكون ربّ نفسه، ولا يحتاج الربّ نفسه بوجه من

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «الغير موجوداً بنفسه واجباً بنفسه».
(٣) «كذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «مفتقرين».
(٥) (ن)، (م): «ولا».
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «هٰذا»، والصواب ما أثبته.
(٨) (ن)، (م): «هذا». وبعد كلمة «هٰذان» يوجد اضطراب وتكرار في نسختي (ن)، (م)، ولذلك حذفت هٰذه العبارات ولم أثبتها منهما.
(٩) «ذاك»: ساقطة من (ن) فقط.

الوجوه إليه في خلقه(١)، إذ لو احتاج إليه في خلقه لم يخلقه حتىٰ يكون، ولا يكون حتىٰ يخلقه، فيلزم الدَّوْر القَبْلِيّ لا الْمَعِي"(٢).

وإذا لم يكن مؤثراً في نفسه فلا يكون مؤثراً في المؤثر في نفسه (٣ بطريق الأَوْلَىٰ، فإذا قُدِّر واجبان كل واحد منهما له تأثير ما في الآخر، لزم أن يكون كل منهما مؤثراً في المؤثر في نفسه٣) وهٰذا ممتنع [كما تبيَّن](٤)، فيمتنع تقدير واجبين كل منهما مؤثر في الآخر بوجه من الوجوه، فامتنع أن يكون الواجب بنفسه مفتقراً في شيء من لوازمه إلىٰ غيره، سواء قُدِّر أنه واجب أو ممكن.

وهٰذا مما يُعلم به امتناع أن يكون للعالم صانعان، فإن الصانعين إن كانا مستقلين كل منهما فَعَلَ الجميع، كان هٰذا متناقضاً [ممتنعاً](٥) لذاته، فإن فعل أحدهما للبعض يمنع استقلال الآخر به، فكيف باستقلاله به؟!

ولهٰذا اتفق العقلاء(٦) علىٰ امتناع اجتماع مؤثرين تامين في أثر واحد؛ لأنَّ ذلك جمع بين النقيضين؛ إذ كونه(٧) وُجِدَ بهٰذا وحده يناقض كونه/ وُجِدَ بالآخر ٢/١٧٧ وحده، وإن كانا متشاركين متعاونين، فإن كان فِعْل كل واحد(٨) منهما مستغنياً عن فعل الآخر وجب أن يذهب كل إلٰه بما خلق، فتميز مفعول هٰذا [عن مفعول هٰذا](٩)، ولا يحتاج إلىٰ الارتباط به، وليس الأمر كذلك، بل العالم كله متعلق بعضه ببعض، هٰذا مخلوق من هٰذا، وهٰذا [مخلوق] من هٰذا(١٠)، وهٰذا محتاج إلىٰ هٰذا من جهة كذا، وهٰذا محتاج إلىٰ هٰذا من جهة كذا، لا يتم شيء من أمور العالم إلَّا بشيء [آخر منه](١١).

وهٰذا يدلّ علىٰ أن العالم كله فقير إلىٰ غيره لما فيه من الحاجة، ويدل علىٰ أنه ليس فيه فعل لاثنين، بل كله مفتقر إلىٰ واحد.

فالفَلَك الأطلس الذي هو أعلىٰ الأفلاك، في جوفه سائر الأفلاك، والعناصر

---

(١) (ن)، (م): «ولا يحتاج إليه ربه بوجه من الوجوه في خلقه».
(٢) (ن)، (م): «القبلي العلي»، وهو تحريف.
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) «كما تبين»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «ممتنعاً: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ن)، (م): «العلماء».
(٧) (ن)، (م): «أو كونه»، وهو تحريف.
(٨) «واحد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «هذا مخلوق من هذا، وهذا، وهذا من هذا».
(١١) (ب): «لا يتم شيء من أمور شيء من العالم إلا بشيء».

والمولَّدات والأفلاك متحركات بحركات مختلفة [مخالفة](١) لحركة التاسع، فلا يجوز أن تكون حركته هي سبب تلك الحركات المخالفة لحركته إلىٰ(٢) جهة أخرىٰ أكثر مما(٣) يُقال: إن الحركة الشرقية هو سببها، وأما الحركات الغربية فهي مضادة لجهة حركته، فلا يكون هو سببها، [وهـٰذا](٤) مما يسلمه هـٰؤلاء(٥).

١٧٨/٢ / وأيضاً، فالأفلاك في جوفه بغير اختياره، ومن جُعل غيره فيه بغير اختياره كان مقهوراً مدبَّراً، كالإنسان الذي جُعل في باطنه أحشاؤه، فلا يكون واجباً بنفسه، فأقل درجات الواجب بنفسه أن لا يكون مقهوراً مدبَّراً، [فإنه إذا كان مقهوراً مدبَّراً](٦) كان مربوباً أثَّر فيه غيره، ومن أثَّر فيه غيره كان وجوده(٧) متوقفاً علىٰ وجود ذلك الغير، سواء كان الأثر كمالاً أو نقصاً، فإنه إذا(٨) كان زيادة كان كماله موقوفاً علىٰ الغير، وكماله منه فلا يكون موجوداً بنفسه، وإن كان نقصاً [كان غيره قد](٩) نَقَصَه، ومن نقصه غيره لم يكن ما نقصه هو واجب الوجود بنفسه(١٠)، فإن [ما] كان(١١) واجب الوجود بنفسه يمتنع عدمه، فذاك الجزء المنقوص ليس واجب الوجود(١٢) ولا من لوازم واجب الوجود، وما لم يكن كذلك لم يكن عدمه نقصاً إذ النقص عدم كمال، والكمال الممكن هو من لوازم واجب الوجود كما تقدم، والتقدير أنه نقص، فتبين أن من نَقَصَه غيره شيئاً من لوازم وجوده، أو أعطاه(١٣)
١٧٩/٢ شيئاً من لوازم وجوده، / لم يكن واجب الوجود بنفسه.

فالفَلَك الذي قد حُشي بأجسام كثيرة بغير اختياره محتاج إلىٰ ذلك الذي حشاه بتلك الأجسام، فإنه إذا كان حشوه كمالاً له، لم يوجد كماله إلَّا بذلك الغير، فلا يكون واجباً بنفسه، وإن كان نقصاً فيه كان غيره قد سلبه الكمال الزائل(١٤) بذلك

---

(١) «مخالفة»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «علىٰ».
(٣) (أ)، (ب): «ما».
(٤) «وهذا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) كلام ابن تيمية عن فلك الأطلس وسائر الأفلاك التي في جوفه وحركات الأفلاك متصل بنظرية الفلاسفة المعروفة بنظرية الفيض أو الصدور أو العقول العشرة. انظر كلام الفلاسفة عنها في: رسائل الكندي الفلسفية (١/ ٢٣٨ - ٢٦١)؛ الفارابي: آراء أهل المدينة الفاضلة، ص ٢٤ - ٢٥ (ط. مكتبة الحسين، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م)؛ ابن سينا: النجاة (٣/ ٤٤٨ - ٤٥٥)؛ الشفاء، قسم الإلـٰهيات (٢/ ٣٩٣ - ٤٠٩).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. وفي (م): «فأما إذا.. إلخ».
(٧) «وجوده»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (ن)، (م): «إن».
(٩) «كان غيره قد»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) «بنفسه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «فإن كان..».
(١٢) (ن)، (م): «والنقص ليس واجب الوجود».
(١٣) (ن)، (م): «وأعطاه».
(١٤) (ن)، (م): «الزائد»، وهو تحريف.

النقص، فلا تكون ذاته مستلزمة لذلك الكمال، إذ لو استلزمته لعدمت بعدمه، وكماله من تمام نفسه، فإذا كان جزء نفسه غير واجب، لم تكن نفسه واجبة كما تقدَّم بيانه.

وأيضاً، فالفلك الأطلس إن قيل: إنه لا تأثير له(١) في شيء من العالم، وجب أن لا يكون هو المحرك للأفلاك التي فيه، وهي متحركة بحركته، ولها حركة تخالف حركته، فيكون في الفَلَك الواحد قوة تقتضي حركتين متضادتين، وهذا ممتنع فإن الضدين لا يجتمعان، ولأن المقتضي للشيء لو كان مقتضياً لضده الذي لا يجامعه، لكان فاعلاً له غير فاعل [له](٢)، فإن كان مريداً له [كان مريداً](٣) غير مريد، وهو جمع بين النقيضين(٤)، وإن كان له تأثير في تحريك الأفلاك أو غير ذلك، فمعلوم أنه غير مستقل بالتأثير؛ لأن تلك الأفلاك لها حركات تخصها من غير تحريكه، ولأن ما
١٨٠/٢ يوجد في الأرض من الآثار لا بد فيه من الأجسام/ العنصرية، وتلك الأجسام إن لم يكن فاعلاً لها فهو محتاج إلىٰ ما لم(٥) يفعله، وإن قُدِّرَ أنه المؤثر فيها فليس مؤثراً مستقلاً فيها؛ لأنَّ الآثار الحاصلة فيها لا تكون(٦) إلَّا باجتماع اتصالات وحركات تحصل بغيره.

فتبيَّن أن تأثيره مشروط بتأثير غيره، وحينئذٍ فتأثيره من كماله، فإن المؤثر أكمل من غير المؤثر، وهو مفتقر في هذا الكمال إلىٰ غيره، فلا يكون واجباً بنفسه، فتبيَّن أنه ليس واجباً بنفسه من هذين الوجهين، وتبيَّن [أيضاً] أن فاعله(٧) ليس مستغنياً عن فاعل تلك الأمور التي يحتاج إليها الفلك، لكون الفلك ليس متميزاً مستغنياً من كل وجه عن كل ما سواه، بل هو محتاج إلىٰ ما سواه من المصنوعات، فلا يكون واجباً بنفسه، ولا مفعولاً لفاعل مستغن عن فاعل ما سواه.

امتناع وجود ربَّين للعالم

وإذا كان الأمر في الفلك الأطلس هكذا، فالأمر في غيره أظهر، فأي شيء اعتبرته من العالم(٨) وجدته مفتقراً إلىٰ شيء آخر من العالم، فيدلك ذلك مع كونه [ممكناً مفتقراً ليس بواجب بنفسه](٩) على(١٠) أنه مفتقر إلىٰ فاعل ذلك الآخر(١١)،

---

(١) (ن)، (م): «إن له تأثير»، وهو تحريف.
(٢) «له»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) «كان مريداً»: ساقطةمن (ن) فقط.
(٤) (ن) فقط: «بين الضدين النقيضين».
(٥) «لم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «لا تحصل».
(٧) (ن) فقط: «وتبين أنه فاعله».
(٨) (ن) فقط: «العامل»، وهو تحريف.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «إلىٰ»، والمثبت من (م).
(١١) (ن) فقط: «مع كونه متفقراً إلىٰ فاعل ذلك الآخر»، وهو نقص وتحريف.

فلا يكون في العالم فاعلان فِعْلُ كل منهما ومفعولُه مستغن عن فعل الآخر
٢/ ١٨١ ومفعوله، / وهذا كالإنسان مثلاً فإنه يمتنع أن يكون الذي خلقه غير الذي خلق ما(١)
يحتاج إليه، فالذي خلق مادته كمنيّ الأبوين ودم الأم هو الذي خلقه، والذي خلق
ص ٦٤ الهواء الذي يستنشقه والماء الذي يشربه هو الذي خلقه؛ لأن خالق ذلك/ [لو](٢)
كان خالقاً غير خالقه، فإن كانا خالقين كل منهما مستغن عن الآخر في فعله ومفعوله، كان ذلك ممتنعاً؛ لأنَّ الإنسان محتاج إلى المادة والرزق، فلو كان خالق مادته ورزقه غير خالقه، لم يكن مفعول أحدهما مستغنياً عن مفعول الآخر.

فتبيَّن [بذلك](٣) أنه يمتنع أن يكون للعالم فاعلان مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر، كما قال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١].

ويمتنع(٤) أن يكونا مستقلين؛ لأنه جمع بين النقيضين، ويمتنع أن يكونا متعاونين متشاركين، كما يوجد ذلك في المخلوقين يتعاونون على المفعولات، لأنه حينئذٍ لا يكون أحدهما فاعلاً إلا بإعانة الآخر له، وإعانته فعل منه لا يحصل إلَّا بقدرته، بل [وبعلمه](٥) وإرادته، فلا يكون هذا مُعيناً لذاك حتى يكون ذاك معيناً لهذا، ولا يكون ذاك(٦) معيناً لهذا حتى يكون هذا معيناً لذاك، وحينئذٍ لا يكون هذا معيناً
٢/ ١٨٢ لذاك ولا ذاك/ معيناً لهذا، كما لا يكون الشيء معيناً لنفسه بطريق الأَوْلَى، فالقدرة التي بها يفعل الفاعل لا تكون حاصلة بالقدرة التي يفعل بها الفاعل الآخر، بل إما أن تكون(٧) من لوازم ذاته، وهي قدرة الله تعالى، أو تكون حاصلة بقدرة غيره كقدرة العبد، فإذا قُدِّر ربَّان متعاونان(٨) لا يفعل أحدهما حتى يُعينه الآخر، لم يكن أحدهما قادراً على الفعل بقدرة لازمة لذاته، ولا يمكن أن تكون قدرته حاصلة من الآخر، لأن الآخر لا يجعله قادراً حتى يكون هو قادراً، فإذا لم تكن قدرة واحد منهما من نفسه، لم يكن لأحدهما قدرة بحال.

فتبيَّن امتناع كون العالم له ربان، وتبيَّن امتناع كون واجب الوجود له كمال يستفيده من غيره، وتبيَّن امتناع أن يؤثر في واجب الوجود غيره، وهو سبحانه

(١) عبارة «خلق ما»: ساقطة من (ب)؛ وفي (أ): «غير الذي ما يحتاج إليه».
(٢) «لو»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) «بذلك»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن) فقط: «وممتنع».
(٥) (ن)، (م): «وبعمله»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م): «هذا».
(٧) (ن)، (م): «بل إنَّما يكون»، وهو تحريف.
(٨) (ب): «بأن متعاونين»؛ (أ)، (م): «بان متعاونان». والمثبت عن (ن).

مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، وذلك الكمال لازم له؛ لأنَّ الكمال الذي يكون كمالاً [للموجود][(١)]، إما أن يكون واجباً له، أو ممتنعاً عليه، أو جائزاً عليه، فإن كان واجباً له فهو المطلوب، وإن كان ممتنعاً لزم أن يكون الكمال الذي للموجود ممكناً للممكن ممتنعاً على الواجب، فيكون الممكن أكمل من الواجب.

وأيضاً، فالممكنات فيها كمالات موجودة، وهي من الواجب بنفسه، والمبدع للكمال المعطي له الخالق له أحق بالكمال؛ إذ الكمال إما وجود وإما كمال وجود، ومن أبدع الموجود كان أحق بأن يكون موجوداً؛/ إذ المعدوم لا يكون مؤثراً في الموجود[(٢)]، وهذا كله معلوم.

عود إلى الكلام على اتصاف الله بصفات الكمال ٢/ ١٨٣

فتبيَّن أنَّ الكمال ليس ممتنعاً عليه، وإذا كان جائزاً أن يحصل وجائزاً أن لا يحصل، لم يكن حاصلاً إلَّا بسبب آخر، فيكون واجب الوجود مفتقراً في كماله إلى غيره، وقد تبيَّن بطلان هذا أيضاً.

فتبيَّن أن الكمال لازمٌ لواجب الوجود واجبٌ له يمتنع سلب الكمال عنه، والكمال أمور وجودية، فالأمور العدمية لا تكون كمالاً إلَّا إذا تضمنت أموراً وجودية؛ إذ العدم المحض ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً، فإنَّ الله سبحانه إذا ذَكَر ما يذكره من تنزيهه ونفي النقائص عنه، ذكر ذلك في سياق إثبات صفات الكمال له، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، فنفي السِّنَة والنَّوْم يتضمن كمال الحياة والقَيُّوميَّة، وهذه من صفات الكمال.

وكذلك قوله: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: ٣]، فإن نفي عزوب ذلك عنه يتضمن علمه به، وعلمه به من صفات الكمال.

وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [سورة ق: ٣٨]، فتنزيهه لنفسه عن مسّ اللغوب يقتضي كمال قدرته، والقدرة من صفات الكمال، فتنزيهه يتضمن كمال حياته وقيامه وعلمه وقدرته، وهكذا نظائر ذلك.

فالربُّ تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها، إذ كل غاية تفرض

---

(١) (ن)، (م): «للوجود».
(٢) (أ)، (ب): «الوجود».

٢/ ١٨٤ كمالاً إما أن تكون واجبة له أو ممكنة أو ممتنعة. / والقسمان الأخيران[(١)] باطلان فوجب الأول، فهو منزَّه عن النقص وعن مساواة شيء من الأشياء له في صفات الكمال، بل هٰذه المساواة هي من النقص أيضاً؛ وذلك لأنَّ المتماثِلَيْن يجوز علىٰ أحدهما ما يجوز علىٰ الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، فلو قُدِّرَ أنه ماثل شيئاً في شيء من الأشياء، للزم اشتراكهما فيما يجب ويجوز ويمتنع [علىٰ][(٢)] ذلك الشيء، وكل ما سواه ممكن قابل للعدم، بل معدوم مفتقر إلىٰ فاعل وهو مصنوع مربوب محدث، فلو ماثل غيره في شيء من الأشياء، للزم أن يكون هو والشيء الذي ماثله فيه ممكناً قابلاً للعدم، بل معدوماً مفتقراً إلىٰ فاعل، مصنوعاً مربوباً محدَثاً، وقد تبين أن كماله لازم لذاته لا يمكن أن يكون مفتقراً فيه إلىٰ غيره، فضلاً عن أن يكون ممكناً أو مصنوعاً أو محدَثاً، فلو قُدِّرَ مماثلة غيره له في شيء من الأشياء، للزم كون الشيء الواحد موجوداً معدوماً، ممكناً واجباً، قديماً محدَثاً، وهٰذا جمع بين النقيضين.

فالربّ تعالىٰ مستحق للكمال علىٰ وجه التفصيل كما أخبرت به الرسل، فإنَّ الله [تعالىٰ][(٣)] أخبر أنه بكل شيء عليم، وعلىٰ كل شيء قدير، وأنه سميع بصير، وأنه عليم قدير، عزيز حكيم، غفور رحيم، ودود مجيد، وأنه يحب المتقين
٢/ ١٨٥ والمحسنين والصابرين، ويرضىٰ عن[(٤)] الذين/ آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الفساد، ولا يرضىٰ لعباده الكفر، وأنه خلق السمٰوات والأرض [وما بينهما][(٥)] في
ظ ٦٤ ستة أيام ثم استوىٰ علىٰ العرش، وأنه كَلَّم موسىٰ تكليماً/ وناداه وناجاه... إلىٰ غير ذلك مما جاء به الكتاب والسُّنَّة.

وقال في التنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢]، فنزَّه نفسه عن النظير باسم الكفء والمِثْل والنِّدّ والسَّمِيّ[(٦)].

وقد بُسط الكلام علىٰ هٰذا في غير هٰذا الموضع، وكتبنا رسالة مفردة في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وما فيها من الأسرار والمعاني

(١) (ن)، (م): «الآخران».
(٢) «علىٰ»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «علىٰ».
(٥) «وما بينهما»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ) فقط: «والمسمىٰ»، وهو تحريف.

الشريفة(١).

فهٰذه طريقة الرسل وأتباعهم من سلف الأمة وأئمتها: إثبات مفصّل، ونفي مجمل(٢)، إثبات صفات الكمال على وجه التفصيل، ونفي النقص والتمثيل، كما دلَّ على ذلك سورة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾، وهي تعدل ثُلث القرآن [كما ثبت ذلك في الحديث/ الصحيح](٣)، وقد كتبنا تصنيفاً [مفرداً] في تفسيرها(٤) ٢/١٨٦
وآخر في كونها تعدل ثلث القرآن(٥).

فاسمه الصمد يتضمن صفات الكمال: كما روى الوالبي، عن ابن عباس [رضي الله عنهما](٦) أنه قال: [هو](٧) العليم الذي كمل في علمه، والقدير الذي كمل في قدرته، والسيد الذي كمل في سؤدده، والشريف الذي كمل في شرفه، والعظيم الذي كمل في عظمته، والحليم الذي كمل في حلمه، والحكيم الذي كمل في حكمته، وهو الذي كمل في أنواع الشرف والسؤدد، هو الله [سبحانه وتعالى](٨) هٰذه صفته [لا تنبغي إلَّا له](٩).

والأحد يتضمن نفي الْمِثْل عنه(١٠)، والتنزيه الذي يستحقه [الرب](١١)
/ يجمعه نوعان: [أحدهما](١٢) نفي النقص عنه، والثاني نفي مماثلة شيء من ٢/١٨٧
الأشياء فيما يستحقه من صفات الكمال، فإثبات صفات الكمال له مع نفي مماثلة غيره له يجمع ذلك، كما دلَّت عليه هٰذه السورة.

وأمَّا المخالفون لهم من المشركين والصابئة، ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم، فطريقتهم(١٣): نفي مفصَّل وإثبات مجمل، ينفون صفات

---

(١) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة أسماء مؤلفات ابن تيمية»، ص ١٦: أن لابن تيمية: «رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ نحو خمسين ورقة».
(٢) (ن) فقط: «محل»، وهو تحريف.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «مصنفاً في تفسيرها».
(٥) لابن تيمية كتاب «تفسير سورة الإخلاص»، وقد طبع أكثر من مرة؛ منها: الطبعة الأولى بالمطبعة المنيرية، سنة ١٣٥٢هـ. وله أيضاً كتاب «جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمٰن من أن ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»، وقد طبع أكثر من مرة، منها: طبعة المطبعة السلفية سنة ١٣٧٦هـ.
(٦) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «هو»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «سبحانه وتعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ب): «تبتغي»، وهو تحريف. والمثبت من (أ).
(١٠) (ن)، (م): «له».
(١١) «الرب»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) «أحدهما»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) (ن)، (م): «فطريقهم».

الكمال، ويثبتون ما لا يوجد إلَّا في الخيال، فيقولون: [ليس بكذا ولا كذا. فمنهم من يقول][1]: ليس له صفة ثبوتية، بل إما سلبية، وإما إضافية، وإما مركبة منهما، كما يقوله من يقوله من الصابئة والفلاسفة، كابن سينا وأمثاله، ويقول: هو وجود مطلق بشرط سلب الأمور الثبوتية عنه. ومنهم من يقول: وجود مطلق بشرط الإطلاق.

وقد قرروا في منطقهم ما هو معلوم بالعقل الصريح: أن المطلق بشرط الإطلاق إنَّما وجوده في الأذهان لا في الأعيان، فلا يُتصور في الخارج حيوان مطلق بشرط الإطلاق، ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق، ولا جسم مطلق بشرط الإطلاق، فيبقىٰ واجب الوجود ممتنع الوجود في الخارج، وهـٰذا مع أنه تعطيل وجهل وكفر فهو جميع بين النقيضين.

ومن قال: مطلق بشرط سلب الأمور الثبوتية، فهـٰذا أبعد من المطلق بشرط[2]

٢/ ١٨٨ الإطلاق، فإن هـٰذا قيَّدَه[3] بسلب الأمور الوجودية[4] / دون العدمية، وهـٰذا[5] أولَىٰ بالعدم مِمَّا قُيِّدَ[6] بسلب الأمور الوجودية والعدمية[7]، وهو أيضاً أبلغ في الامتناع، فإن الموجود المشارك لغيره في الوجود لا يمتازعنه بوصف عدميّ بل بأمر وجوديّ، فإذا قُدِّر وجود لا يتميز عن غيره إلَّا بعدم، كان أبلغ في الامتناع من وجود يتميز بسلب الوجود والعدم.

وأيضاً، فإن هـٰذا يشارك سائر الموجودات في مسمَّىٰ الوجود، ويمتاز عنها بالعدم، وهي تمتاز عنه بالوجود، فيكون علىٰ قول هـٰؤلاء: أيّ موجود من الممكنات قُدِّرَ فهو أكمل من الواجب، وهـٰذا [في] غاية [الفساد] والكفر[8].

٢/ ١٨٩ وإن قالوا: هو مطلق لا بشرط، كما يقوله [الصدر] القُونوي[9] وأمثاله/ من

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) (ن): «فهو أبعد من المطلق بعد شرط».
(٣) (ن)، (م): «قيد».
(٤) (أ)، (ب): «الموجودة».
(٥) (ن)، (م): «وهو».
(٦) (ن) فقط: «قيل»، وهو تحريف.
(٧) (ن) فقط: «الوجودية دون العدمية»، وهو خطأ. وتكررت العبارة مرة أخرىٰ في (ن) وهو سهو من الناسخ.
(٨) (ن)، (م): «وهـٰذا غاية الكفر».
(٩) «الصدر»: ساقطة من (ن)، (م). وهو: صدر الدين محمد بن إسحاق بن محمد بن يوسف بن علي القونوي الرومي، من كبار الصوفية القائلين بوحدة الوجود. ومن أصحاب محيي الدين بن عربي، توفي سنة ٦٧٣هـ، وقيل: ٦٧٢ هـ. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرىٰ للشعراني (١/ ١٧٧)؛ الأعلام (٦/ ٢٥٤). وانظر ما ذكره عنه ابن تيمية في رسالة «السبعينية» ضمن مجموع الفتاوىٰ=

القائلين بوحدة الوجود، فالمطلق لا بشرط هو موضوع العلم الإلٰهي[(١)] عندهم، الذي هو الحكمة العليا والفلسفة الأولىٰ عندهم، فإن الوجود المطلق لا بشرط ينقسم إلىٰ: واجب وممكن، وعلة ومعلول، وجوهر وعَرَض، وهٰذا موضوع[(٢)] العلم الأعلىٰ عندهم[(٣)] الناظر في الوجود ولواحقه.

ومن المعلوم: أن الوجود المنقسم إلىٰ واجب وممكن، لا يكون هو الوجود الواجب المطلق بشرط الإطلاق، وهو الذي يسمُّونَه الكليّ الطبيعيّ، ويتنازعون في وجوده في الخارج. والتحقيق: أنه يوجد في الخارج معيناً لا كليًّا، فما هو كليّ في الأذهان يوجد في الأعيان، لكن لا يوجد كليًّا.

فمن قال: الكليّ الطبيعيّ موجود في الخارج، وأراد هٰذا المعنىٰ فقد أصاب.

وأمَّا إن قال: إنّ[(٤)] في الخارج ما هو كليٌّ في الخارج - كما يقتضيه كلام كثير من هٰؤلاء الذين تكلَّمُوا في المنطق والإلٰهيات - وادَّعىٰ أن في الخارج إنساناً مطلقاً كليًّا، [وفرسا مطلقاً كليًّا][(٥)]، وحيواناً مطلقاً/ [كليًّا][(٦)]، فهو مخطئ خطأ ظاهراً: ٢/ ١٩٠
سواء ادَّعىٰ أن هٰذه الكليات مجردة عن الأعيان أزلية - كما يذكرونه عن أفلاطون[(٧)] ويسمُّون ذلك «المثل الأفلاطونية» - أو ادَّعىٰ أنها لا تكون إلَّا مقارنة للمعينات، أو ادَّعىٰ[(٨)] أن المطلق جزء من المعين - كما يذكرونه عن أرسطو وشيعته، كابن سينا وأمثاله - ويقولون: إنّ النوع مركب من الجنس والفصل، و[إن] الإنسان[(٩)] مركب من الحيوان والناطق، والفرس مركب من الحيوان والصاهل؛ فإن هٰذا إن أُريدَ به أن الإنسان متصف بهٰذا وهٰذا فهٰذا حق، ولكن الصفة لا تكون سبب وجود[(١٠)] الموصوف ولا متقدمة عليه لا في الحس ولا في العقل، ولا يكون الجوهر القائم بنفسه مركباً من عرضين.

=الكبرىٰ، ط . كردستان العلمية، القاهرة، ١٣٢٩هـ. وما ذكره الدكتور أبو الوفا التفتازاني في بحثه عن الطريقة الأكبرية، ص ٣٤٣ـ ٣٤٤، الكتاب التذكاري لابن عربي، ط. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

(١) (ن) فقط: «فالمطلق لا يوجود فهو العلم الإلٰهي»، وهو تحريف؛ (أ)، (ب): «فالمطلق لا بشرط هو موضع العلم الإلٰهي». والمثبت من (م).

(٢) (أ)، (ب): «موضع». (٣) «عندهم»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٦) «كليا»: ساقطة من النسخ الأربع، وإثباتها يقتضيه سياق الكلام.

(٧) (ن)، (م)، (أ): «أفلاطن». (٨) (ن): «وادعىٰ».

(٩) (ن)، (م): «والإنسان». (١٠) «وجود»: ساقطة من (أ)، (ب).

وإن أراد به: أن الإنسان الموجود في الخارج فيه جوهران قائمان بأنفسهما: أحدهما الحيوان والآخر الناطق، فهٰذا مكابرة للعقل والحسّ.

وإن أُريد بهٰذا التركيب: تركيب الإنسان العقلي المتصوّر[١] في الأذهان لا الموجود في الأعيان فهٰذا صحيح، لكن ذلك الإنسان هو بحسب ما يركِّبه الذهن،
ص ٦٥ فإن ركَّبه من الحيوان والناطق تركب منهما، وإن ركَّبه من الحيوان/ والصاهل تركب
٢/ ١٩١ منهما، فدعوىٰ المدَّعي: أن إحدىٰ/ الصفتين[٢] ذاتية مقوِّمة للموصوف لا يتحقق بدونها لا في الخارج ولا في الذهن، والأخرىٰ عرضية يتقوَّم الموصوف بدونها مع كونها مساوية لتلك في اللزوم - تفريق بين المتماثلين.

والفروق التي يذكرونها بين الذَّاتيِّ والعرضيِّ - اللازم للماهية - هي ثلاثة، وهي فروق منتقضة وهم معترفون بانتقاضها، كما يعترف بذلك ابن سينا ومتبعوه شارحو «الإشارات»، وكما ذكره صاحب «المعتبر»[٣] وغيرهم، والكلام علىٰ هٰذا مبسوط في غير هٰذا الموضع[٤].

وكذلك الكلام علىٰ قولهم وقول(٥ من وافقهم من٥) القائلين بوحدة الوجود في وجود واجب الوجود مبسوط في غير هٰذا الموضع. والمقصود هنا: كلام جُمْليٌّ علىٰ ما جاءت به الرسل صلوات الله [وسلامه][٦] عليهم أجمعين، وهٰذا كله مبسوط في مواضعه.

٢/ ١٩٢ / لكن هٰذا الإماميّ لمَّا أخذ يذكر عن طائفته أنهم المصيبون في التوحيد دون غيرهم، احتجنا إلىٰ التنبيه علىٰ ذلك، فنقول:

---

(١) (ن): «المصور»؛ (م): «المقصور».　　(٢) (ن): «أحد الصنفين»، وهو تحريف.

(٣) وهو أبو البركات هبة الله بن ملكا، وسبق الكلام عليه في هٰذا الكتاب (١/ ١١١).

(٤) قال ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» ص ٣٦ عند ذكره لأسماء مؤلفات ابن تيمية: «وله كتاب في الرد علىٰ المنطق، مجلد كبير. وله مصنفان آخران في الرد علىٰ المنطق نحو مجلد». وذكر ابن تيمية نفسه في كتاب «الصفدية» (ورقة ١٩٣ ب): أنه له كتابين في الرد علىٰ المنطق؛ أحدهما: كبير، والآخر: صغير، وأن له كتاباً في نقض منطق الإشارات لابن سينا، كما أنه نقد المنطق في رده علىٰ محصل الرازي. وقد لخص ابن تيمية الفروق الثلاثة بين الذاتي والعرضي في كتابه «الرد علىٰ المنطقيين» ص ٦٢ - ٦٤، وقال في آخر كلامه هناك: أنه بسط الكلام في بيان هٰذه الفروق في موضع آخر تكلَّم فيه علىٰ إشارات ابن سينا، ومن ذلك يتضح أنه فصل هٰذا الرّدّ في كتابه في نقض منطق الإشارات وهو ليس بين أيدينا.

(٥ - ٥): ساقط من (أ)، (ب).　　(٦) «وسلامه»: زيادة في (أ)، (ب).

أما [ما] ذكره [من] لفظ(١) الجسم وما يتبع ذلك، فإنَّ هـٰذا اللفظ لم ينطق به في صفات الله تعالىٰ لا كتاب ولا سنة، لا نفياً ولا إثباتاً، ولا تكلم به أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، لا أهل البيت ولا غيرهم.

ولكن لما ابتدعت الجهمية القول بنفي الصفات في آخر(٢) الدولة الأموية، ويُقال: إنَّ أول من ابتدع ذلك هو الجعد بن درهم معلّم مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، وكان هذا الجعد من حرّان(٣)، وكان فيها أئمة الصابئة والفلاسفة، والفارابي كان قد أخذ الفلسفة عن متَّىٰ ثم دخل إلىٰ حرَّان فأخذ ما أخذه منها عن أولئك الصابئة الذين كانوا بحرَّان، وكانوا يعبدون الهياكل العلوية ويبنون(٤): هيكل العلة الأولىٰ، هيكل العقل الأول، هيكل النفس الكلية، هيكل زحل، هيكل الْمُشْتَرِي، هيكل المريخ، هيكل الشمس، هيكل الزُّهرة، هيكل عُطارد، هيكل القمر، ويتقربون بما هو معروف عندهم(٥) من أنواع العبادات والقرابين والبخورات وغير ذلك(٦).

١٩٣/٢ / وهـٰؤلاء هم أعداء إبراهيم الخليل الذين دعاهم إلىٰ عبادة الله وحده، وكان مولده (٧ عند أكثر الناس٧) [إما بالعراق أو](٨) بحرَّان(٩ كما في التوراة٩). ولهـٰذا ناظرهم في عبادة الكواكب والأصنام، وحكىٰ الله عنه أنه(١٠) لما رأىٰ كوكباً ﴿قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [إلىٰ قوله: ﴿قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾](١١) إلىٰ قوله: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً

---

(١) (ن)، (م): «أما ذكره لفظ..». (٢) (ن)، (م): «أواخر».

(٣) سبق الكلام عن الجعد بن درهم (١/ ٥، ١٩٣). وقد قُتل الجعد حوالي سنة ١١٨هـ. وانظر في ترجمته أيضاً: لسان الميزان ٢/ ١٠٥؛ ميزان الاعتدال ١/ ١٨٥؛ الكامل لابن الأثير ٥/ ١٦٠.

(٤) (ن)، (م): «ويثبتون». (٥) (أ)، (ب): «بما هو عندهم معروف».

(٦) سبق الكلام في هـٰذا الكتاب (١/ ٤) عن الصابئة القائلين بالحاجة إلىٰ متوسط روحاني من الكواكب أو الأصنام، وأشرت هناك إلىٰ أن مركزهم كان حرّان. وحرّان ـ كما يذكر ياقوت في معجم البلدان: مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة آقور وهي قصبة ديار مضر، بينها وبين الرها يوم وبين الرقة يومان، وهي علىٰ طريق الموصل والشام والروم.. وكانت منازل الصابئة وهم الحرانيون الذي يذكرهم أصحاب كتب الملل والنِّحَل». ويتكلم البيروني (الآثار الباقية عن القرون الخالية، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٨، ط. ألمانيا ١٨٧٨م) عن الصابئة بالتفصيل، ومن كلامه عنهم: «وكانت لهم هياكل وأصنام بأسماء الشمس معلومة الأشكال كما ذكرها أبو معشر البلخي في كتابه بيوت العبادات». وانظر أيضاً: الخطط للمقريزي ١/ ٣٤٤.

(٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب). (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب). (١٠) «أنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧٦ - ٧٩].

وقد ظنَّ طائفة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم: أن مراده بقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾ أنَّ هٰـذا خالق العالم، وأنَّهُ(١) استدلَّ بالأفول - وهو الحركة والانتقال - علىٰ عدم ربوبيته، وزعموا أن هٰـذه الحجة هي الدالة علىٰ حدوث الأجسام وحدوث العالم.

٢/ ١٩٤ / وهٰـذا غلط، من وجوه:

فساد استدلال الفلاسفة بآيات سورة الأنعام

أحدها: أنَّ هٰـذا القول لم يقله أحد من العقلاء، لا قوم إبراهيم ولا غيرهم، ولا توهم أحدهم(٢) أنَّ كوكباً أو القمر أو الشمس خلق هٰـذا العالم، وإنَّما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون هٰـذه الكواكب زاعمين أنَّ في ذلك جلب منفعة أو دفع مضرَّة، علىٰ طريقة الكلدانيين(٣) والكُشْدَانيين(٤) [وغيرهم من المشركين أهل الهند وغيرهم](٥)، وعلىٰ طريقة هٰـؤلاء صُنِّف الكتاب الذي صنَّفه أبو عبد الله بن الخطيب الرازي(٦) في السحر والطِّلَّسْمات(٧) ودعوة الكواكب(٨)، وهٰـذا دين
٢/ ١٩٥ المشركين من/ الهند والْخَطَا(٩) والنبط(١٠) والكلدانيين ....

(١) (ن)، (م): «فإنه». (٢) (ن)، (م): «أحد».

(٣) (ن)، (م): «الكذابين»، وهو تحريف.

(٤) لم أجد فيما بين من المراجع شيئاً عنهم سوىٰ عبارة قصيرة في «تاج العروس» للزبيدي مادة «كشد»: «الكشدانيون - بالضم - : طائفة من عبدة الكواكب».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٦) (ن): «أبو عبد الله الطبري»، وهو تحريف؛ (م): «أبو عبد الله الرازي».

(٧) قال الشهاب الخفاجي في «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل» مادة «طلسم»: «لفظ يوناني لم يعربه من يوثق به: وكونه مقلوباً من مسلط وَهْمٌ لا يُعْتَدّ به، وفي «السر المكتوم»: هو عبارة عن علم بأحوال تمزيج القوىٰ الفعالة السماوية بالقوىٰ المنفعلة الأرضية لأجل التمكن من إظهار ما يخالف العادة والمنع مما يوافقها».

(٨) وهو كتاب «السر المكتوم في مخاطبة النجوم». انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٣١٨؛ لسان الميزان ٤/ ٤٢٦؛ الأعلام للزركلي ٧/ ٢٠٣.

(٩) يطلق لفظ «الخطا» أحياناً علىٰ الصين بعامة، وأحياناً علىٰ الصين الشمالية بخاصة، ويطلق تارة علىٰ قبائل «الخطا» التي كانت تعيش في شمال الصين والتي نزحت من موطنها في القرن السادس الهجري إلىٰ غرب إقليم التركستان حيث كوَّنوا دولة عرفت بـ «مملكة القراخطائيين». انظر: جامع التواريخ، لرشيد الدين الهمذاني، المجلد الثاني، ١/ ١٠٩، ١٢١، ط. الحلبي، ١٩٦٠م؛ المغول في التاريخ، للدكتور فؤاد عبد المعطي الصياد، ص ٥، ٢٩ - ٣٣؛ دائرة المعارف البريطانية، مادة «Cathay».

(١٠) في اللسان: «النبيط والنبط كالحبيش والحبش في التقدير: جيل ينزلون السواد. وفي المحكم: ينزلون سواد العراق وهم الأنباط. وفي الصحاح: «ينزلون البطائح بين العراقين». وذكر الأستاذ أحمد عطية الله في «القاموس الإسلامي» مادة «أنباط»: «أنباط أو نبط: شعب عربي قديم كان=

والكُشْدانيين(١) وغير هـٰؤلاء .

ولهـٰذا قال الخليل : ﴿يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام : ٧٨] . وقال : ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء : ٧٥ - ٧٧] ، وأمثال ذلك .

وأيضاً ، فالأفول في لغة العرب ، هو : الْمَغِيب والاحتجاب ، ليس هو الحركة والانتقال(٢) .

٢/١٩٦ / **وأيضاً** ، فلو كان احتجاجه(٣) بالحركة والانتقال ، لم ينتظر [إلىٰ](٤) أن يغيب ، بل كان نفس(٥) الحركة التي يشاهدها من حين تطلع إلىٰ أن(٦) تغيب هي(٧) الأفول .

وأيضاً ، فحركتها(٨) بعد المغيب والاحتجاب غير مشهودة ولا معلومة .

وأيضاً ، فلو كان قوله : ﴿هَذَا رَبِّي﴾ ؛ أي(٩) : هـٰذا رب العالمين ، لكانت قصة إبراهيم [عليه السلام](١٠) حجة عليهم ؛ لأنَّه(١١) حينئذٍ لم تكن الحركة عنده(١٢) مانعة من كونه رب العالمين ، وإنَّما المانع هو الأفول(١٣) .

٢/١٩٧ ولمَّا(١٤) حرَّف هـٰؤلاء لفظ «الأفول» سلك ابن سينا [هـٰذا المسلك](١٥) / في

=يعيش في الإقليم الصحراوي الذي يمتد ما بين شبه جزيرة سيناء وحوران . . وكان للأنباط حضارة ما زالت آثارها تتمثل في أطلال مدينة بطرا أو البتراء . . وعند ظهور الإسلام كانت هناك بقايا من الأنباط اختلطت بغيرها من شعوب المنطقة كالسريان والأراميين ، وللأنباط كتابة خاصة تُعرف بالخط النبطي وهو يشبه الخط الحميري» .

(١) ذكرت كلمتا : «الكلدانيين والكشدانيين» محرفتين في (ن) .

(٢) في اللسان : «أفل ؛ أي : غاب ، وأفلت الشمس تأفل وتأفل - بكسر الفاء وضمها - أفلا وأفولا : غرب» .

(٣) «احتجاجه» : كذا في (أ) ، (ن) ، (م) ؛ وفي (ب) : «احتجابه» . والمعنىٰ : لو كان احتجاج إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - علىٰ عدم ربوبية الكواكب أو الشمس أو القمر بحركة كل منها وانتقاله ، لم يحتج إلىٰ الانتظار حتىٰ يغيب بل كانت الحركة المشاهدة للعيان كافية للدلالة علىٰ عدم الربوبية .

(٤) «إلىٰ» : ساقطة من (ن) ، (م) .

(٥) (ن) ، (م) : «لم ينتظر أن يغيب بل نفس الحركة . . إلخ» .

(٦) (ن) : «إلىٰ حين» .

(٧) (ب) : «هو» .

(٨) (ن) ، (م) : «فحركاتها» .

(٩) «أي : » ساقطة من (أ) ، (ب) .

(١٠) «عليه السلام» : زيادة في (أ) ، (ب) .

(١١) (ن) ، (م) : «لأنهم» .

(١٢) (ن) ، (م) : «عندهم» .

(١٣) انظر تفسير آيات سورة الأنعام ٧٤-٧٩ في تفسير ابن كثير .

(١٤) (ن) فقط : «ولا» ، وهو تحريف .

(١٥) «هـٰذا المسلك» : ساقط من (ن) فقط .

«إشاراته»[(١)] فجعل الأفول هو الإمكان، وجعل كل ممكن آفلاً، وأن الأفوال هُوِيٌّ في حظيرة الإمكان[(٢)] وهـٰذا يستلزم أن يكون ما سوىٰ الله آفلاً[(٣)].

ومعلوم أنَّ هـٰذا من أعظم الافتراء علىٰ اللغة والقرآن ومن أعظم القرمطة، ولو كان كل ممكن آفلاً لم يصح قوله: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٧٦]. فإنَّ قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَلَ﴾ يقتضي حدوث الأفول له، وعلىٰ قول هـٰؤلاء المفترينَ علىٰ اللغة والقرآن: «الأفول» لازم له لم يزل ولا يزال آفلاً[(٤)]، ولو كان مراد إبراهيم بالأفول الإمكان، والإمكان حاصل في الشمس والقمر والكوكب في كل وقت، لم يكن به حاجة إلىٰ أن ينتظر أفولها.

وأيضاً، فَجَعْلُ القديم الأزلي الواجب [بغيره][(٥)] أزلاً وأبداً ممكناً قول انفرد به ابن سينا ومن تابعه[(٦)]، وهو قول[(٧)] مخالف لجمهور العقلاء من سلفهم وخلفهم[(٨)].

٢/١٩٨ عود إلى الكلام على معاني لفظ «الجسم»

/ **والمقصود هنا**: أنه لما ظهرت الجهمية نفاة الصفات، تكلَّم الناس في «الجسم» وفي إدخال لفظ «الجسم» في أصول الدين وفي التوحيد، وكان هـٰذا من الكلام المذموم عند السلف والأئمة، فصار الناس في لفظ «الجسم» علىٰ ثلاثة أقوال:

طائفة تقول: إنه جسم، وطائفة تقول: ليس بجسم، وطائفة تمتنع عن إطلاق القول بهـٰذا وهـٰذا لكونه بدعة في الشرع أو لكونه[(٩)] في العقل يتناول حقًّا وباطلاً، فمنهم من يكف عن التكلّم/ في ذلك، ومنهم من يستفصل المتكلم[(١٠)]: فإن ذَكَر في النفي أو الإثبات[(١١)] معنىٰ صحيحاً قَبِلَهُ، وعبَّر عنه بعبارة شرعية[(١٢)]، لا يعبِّر عنها بعبارة مكروهة في الشرع؛ وإن ذكر معنًى باطلاً ردَّه. ظ ٦٥

---

(١) (ب) فقط: «إشارته»، وهو تحريف.
(٢) (ن): «في حظيرة الشمس والقمر»، وهو خطأ؛ (م): «هو في حظيرة الشمس».
(٣) قال ابن سينا (الإشارات والتنبيهات، ص ٥٣١-٥٣٢، ط. المعارف): «قال قوم: إن هـٰذا الشيء المحسوس موجود لذاته، واجب لنفسه، لكنك إذا تذكرت ما قيل لك في شرط واجب الوجود لم تجد هـٰذا المحسوس واجباً، وتلوت قوله تعالىٰ: ﴿لا أحب الآفلين﴾ [سورة الأنعام: ٧٦]، فإن الهوىٰ في حظيرة الإمكان أفول ما».
(٤) «آفلا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «بغيره»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «اتبعه».
(٧) «قول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «وغيرهم».
(٩) (ن): «ولكنه»، وهو تحريف.
(١٠) (ن)، (م): «الكلام».
(١١) (ن)، (م): «والإثبات».
(١٢) (ن) فقط: «عنه بغيره شرعه»، وهو تحريف ظاهر.

وذلك أن لفظ «الجسم» فيه اشتراك بين معناه في اللغة ومعانيه المصطلح عليها. وفي المعنىٰ منازعات عقلية، فيطلقه كل قوم بحسب اصطلاحهم وحسب اعتقادهم، فإن الجسم عند أهل اللغة هو البدن، أو البدن ونحوه مما هو غليظ كثيف، وهٰكذا نقله غير واحد من أهل اللغة. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [سورة المنافقون: ٤]. وقوله تعالىٰ: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧].

معناه عند أهل اللغة

ثم قد يُعنَىٰ به نفس الشيء الغليظ الكثيف، وقد يُعْنَىٰ به نفس غلظه وكثافته.

٢/ ١٩٩ / وعلىٰ هٰذا، فالزيادة في الجسم الذي هو الطول والعرض وهو القدر، وعلىٰ الأول فالزيادة في نفس المقدَّر الموصوف.

وقد يُقال: هٰذا الثوب له جسم، أي: غَلَظَ وثَخِنَ، ولا يُسمَّىٰ الهواء جسماً، ولا النَّفَس الخارج من فم(١) الإنسان ونحو ذلك عندهم(٢) جسماً.

معناه عند أهل الكلام والفلسفة

وأمَّا أهل الكلام والفلسفة: فالجسم عندهم أعمُّ من ذلك، كما أن لفظ «الجوهر» في اللغة أخصُّ من معناه في اصطلاحهم، فإنهم يعنون بالجوهر ما قام بنفسه أو المتحيز أو ما إذا وجد كان وجوده لا في موضع(٣)، أي لا في محل يستغنىٰ عنه؛ والجوهر في اللغة: الجوهر المعروف.

ثم قد يعبِّرون عن الجسم بأنه ما يُشار إليه، أو ما يقبل(٤) الإشارة الحسيَّة بأنه هنا أو هناك، وقد يعبِّرون عنه بما قَبِل الأبعاد الثلاثة: الطول والعرض والعمق، أو بما كان فيه الأبعاد الثلاثة: الطول والعرض والعمق(٥).

٢/ ٢٠٠ ولفظ البعد: الطول(٦) والعرض والعمق في اصطلاحهم أعم من/ معناه في اللغة، فإنَّ أهل اللغة يقسِّمون الأعيان إلىٰ طويل وقصير، والمسافة والزمان إلىٰ قريب وبعيد، والمنخفض من(٧) الأرض إلىٰ عميق وغير عميق.

وهٰؤلاء عندهم كل ما يراه الإنسان من الأعيان فهو طويل عريض عميق، حتىٰ الحبَّة - بل الذَّرَّة وما هو أصغر من ذرَّة - هو في اصطلاحهم طويل عريض عميق.

---

(١) (ن) فقط: «نفس».
(٢) «عندهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م): «موضوع».
(٤) (ن): «أو ما لا يقبل»، وهو خطأ.
(٥) يقول ابن سينا (الشفاء، قسم الإلٰهيات ١/ ٦١، ط. وزارة الثقافة والإرشاد): «وأما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بأن يُقال: إن الجسم جوهر طويل عريض عميق».
(٦) (أ)، (ب): «والطول».
(٧) (أ)، (ب): «عن».

الجسم عندهم هو المركب أو المؤلف

وقد يعبِّرون عن الجسم بالمركَّب أو المؤلَّف[(١)]، ومعنىٰ ذلك عندهم أعم من معناه في اللغة، فإنَّ المركب[(٢)] والمؤلف في اللغة: ما ركَّبه مركِّب أو ألَّفه مؤلِّف، كالأدوية المركَّبة من المعاجين والأشربة ونحو ذلك، وبالمركَّب ما رُكِّب علىٰ غيره أو فيه[(٣)]، كالباب المركَّب في موضعه ونحوه.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [سورة الانفطار: ٨]. وبالتأليف:
٢٠١/٢ التوفيق بين القلوب ونحو ذلك. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ/ قُلُوبُهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٦٠]، وقوله: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة الأنفال: ٦٣]، وقوله: ﴿إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣].

وللناس اصطلاحات في المؤلَّف والمركَّب، كما للنحاة اصطلاح، فقد يعنون بذلك الجملة التامة، وقد يعنون به[(٤)] ما رُكِّبَ تركيب مزج كـ «بَعْلَبَك»، وقد يعنون به المضاف وما يشبهه وهو ما يُنصبُ في النداء.

وللمنطقيين ونحوهم من أهل الكلام اصطلاحات أُخَر، يعنون به: ما دلَّ جُزْؤه علىٰ جزء معناه، فيدخل في ذلك المضاف إذا قُصِدَ به الإضافة دون العَلَمية، فلا[(٥)] يدخل فيه بعلبكَ ونحوه.

ومنهم من يسوِّي بين المؤلَّف والمركَّب ومنهم من يفرِّق بينهما، وهٰذا كله تأليف في الأقوال.

وأمَّا التأليف في الأعيان، فأولئك إذا قالوا: [إن][(٦)] الجسم هو المؤلف والمركب، لم يعنوا[(٧)] به ما كان مفترقاً فاجتمع ولا ما يقبل التفريق، بل يعنون به ما تميز منه جانب عن جانب، كالشمس والقمر وغيرهما من الأجسام.

---

(١) يقول ابن الباقلاني (التمهيد، ص ١٧، ط. بيروت، ١٩٥٧م): «فالجسم هو المؤلف»، ويقول (ص١٩١): «حقيقة الجسم أنه مؤلف مجتمع بدلالة قولهم: رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو، وعلماً بأنهم يقصرون هٰذه المبالغة علىٰ ضرب من ضروب التأليف في جهة العرض والطول ولا يوقعونها بزيادة شيء من صفات الجسم سوىٰ التأليف». ويقول ابن سينا (الشفاء، قسم الإلٰهيات ١/ ٧١): «فقد بان أن الأجسام مؤلفة من مادة وصورة». وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «جسم» بقلم دي بور.

(٢) (ن)، (م): «فالمركب».

(٣) (ن)، (م): «. . . ونحو ذلك أو ما ركب علىٰ غيره أو فيه».

(٤) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) (أ)، (ب): «ولا».

(٦) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) (أ): «يعنوا»؛ (ب): «لا يعنون»؛ (ن)، (م): «لم يعنون».

وأمَّا المتفلسفة فالمؤلف والمركب عندهم[١] أعمّ من هٰذا، يُدخلون/ في ذلك ٢/ ٢٠٢
تأليفاً عقلياً لا يوجد في الأعيان، ويدَّعون أن النوع مؤلف من الجنس والفصل، فإذا قلت: الإنسان حيوان ناطق، قالوا: الإنسان مؤلف من هٰذين، وإنَّما هو موصوف بهما.

ثم تنازع[٢] هٰؤلاء في الجسم: هل هو مركب من أجزاء لا تقبل القسمة، وهي الجوهر الفرد عندهم، وهو شيء لم يدركه أحد بحسِّه، وما من شيء نفرضه إلَّا وهو أصغر منه عند القائلين به؛ أو مركب من المادة والصورة تركيباً عقليًّا؟

معنى المادة والصورة

وإذا حُقِّقَ الأمر عليهم في المادة لم يوجد إلَّا نفس الجسم وأعراضه: تارة يُعنىٰ بالمادة الجسم الذي هو جوهر، والصورة شكله واتصاله القائم به. وتارة يُعنىٰ بالصورة نفس[٣] الجسم الذي هو الجوهر، وبالمادة القدر المطلق الذي يعم الأجسام كلها، أو يعنىٰ بها ما منه خلق الجسم[٤].

وقد يُعنَىٰ بالصورة العرضية[٥] التي هي الاتصال والشكل القائم به، فالجسم هو المتَّصل، والصورة هي[٦] الاتِّصَال. فالصورة هنا عَرَض، والمادة الجسم، كالصورة[٧] الصناعية: كشكل السرير فإنه صورته[٨] والخشب مادته.

/ ولفظ المادة والهيولي يُعنىٰ به عندهم هٰذه الصورة الصناعية، وهي عرض ٢/ ٢٠٣
يحدث بفعل الآدميين، ويُعنىٰ به[٩] الصورة الطبيعية وهي نفس الأجسام، وهي جواهر[١٠] ومادة وما منها خلقت. وقد يُعنىٰ بالمادة [المادة][١١] الكلية وهي ما تشترك فيه الأجسام من القدر ونحوه. وهٰذه كليات حاصلة في الأذهان، وهي في الخارج معينة: إما أعراض، وإما جواهر.

وقد يُعنىٰ بالمادة [المادة][١١] الأزلية وهي المجرَّدَة عن الصورة. وهٰذه يثبتها
أفلاطن[١٢]، وسائر العقلاء أنكروها. وفي الحقيقة هي ثابتة في/ الذهن لا في ص ٦٦
الخارج، والأجسام مشتركة في كون كل واحد[١٣] منها له قدر يخصُّه، فهي مشتركة

---

(١) (ن)، (م): «فالمؤلف عندهم المركب».
(٢) (ن)، (م): «ينازع».
(٣) (ن): «نفي»، وهو خطأ.
(٤) (ن): «الجسم والصورة».
(٥) (أ): «العريضة»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م): «نفي»، وهو خطأ.
(٧) (ن)، (م): «كالصور».
(٨) (أ)، (ب): «صورة».
(٩) (أ)، (ب): بها».
(١٠) (ب): «جوهر»، المثبت عن (أ)، (ن)، (م).
(١١) ما بين القوسين زيادة للإيضاح، والذي في الأصل صواب، حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.
(١٢) (ب): «أفلاطون»، والمثبت عن (أ)، (ن)، (م).
(١٣) «واحد»: ساقطة من (أ)، (ب).

في نوع المقدار لا في عينه، فصارت الأجسام مشتركة في المقدار، فقالوا: بينها مادة مشتركة [وهيولي مشتركة](١)، ولم يهتدوا إلىٰ الفرق بين الاشتراك في الكلِّي المطلق والاشتراك في الشيء المعيَّن، فاشتراك الأجسام في الجسمية والامتداد والمقدار الذي يُظن أنه المادة ونحو ذلك، كاشتراك الناس في الإنسانية، واشتراك الحيوانات(٢) في الحيوانية.

٢/ ٢٠٤ / وهـٰؤلاء ظنُّوا أن هـٰذه الكليات(٣) موجودة في الخارج مشتركة، وذلك غلط، فإن ما في الخارج ليس فيه اشتراك، بل لكل موجود شيء يخصه لا يشركه فيه غيره، والاشتراك يقع في الأمور العامة الكلية المطلقة، وتلك لا تكون عامة مطلقة كلية إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، فما فيه الاشتراك ليس فيه إلَّا العلم والعقل(٤)، وما به الاختصاص والامتياز ـ وهو(٥) الموجود في الخارج ـ لا اشتراك فيه، وإنَّما فيه اشتباه وتماثل يُسمَّىٰ اشتراكاً، كالاشتراك في المعنىٰ العام، والانقسام بحسب الاشتراك؛ فمن لم يفرِّق بين قسمة الكلِّي إلىٰ جزئيَّاته، [والكل إلىٰ أجزائه](٦)، كقسمة الكلمة إلىٰ اسم وفعل وحرف(٧)، وإلَّا غلط كما غلط كثير من الناس في هـٰذا الموضع.

٢/ ٢٠٥ ولما قالت طائفة من النُّحَاة كالزَّجَّاجيِّ(٨) / وابن جِنِّيٍّ(٩): الكلام ينقسم إلىٰ: اسم وفعل و حرف، أو الكلام كله ثلاثة: اسم وفعل وحرف؛ اعترض علىٰ ذلك من لم يعرف مقصودهم، ولم يجعل القسمة نوعين كالجُزُولي(١٠)، حيث قال:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (٢) (ن)، (م): «الحيوان». (٣) (ن)، (م): «كليات».
(٤) (أ)، (ب): «فما فيه الاشتراك ليس إلَّا في العلم والعقل». (٥) (ن)، (م): «هو».
(٦) ما بين القوسين غير موجود في النسخ الأربع، وإثباته يقتضيه سياق الكلام.
(٧) بعد كلمة «وحروف» يوجد تكرار واضطراب في نسختي (ن)، (م) هـٰكذا: «... وحرف وكقسمة الكل إلىٰ أجزائه كقسمة الكلمة إلىٰ اسم وفعل وحرف والا غلط».
(٨) عبد الرحمـٰن بن إسحاق، ويُعرف بـ«الزجاجي»، أبو القاسم النهاوندي، شيخ العربية في عصره، توفي بطبرية سنة ٣٣٧، وقيل: ٣٣٩، وقيل: ٣٤٠هـ. ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧ـ ٣١٨؛ إنباه الرواه للقفطي ٢/ ١٦٠ـ ١٦١ (ط. دار الكتب، ١٩٥٢م)؛ بغية الوعاة للسيوطي، ص ٢٩٧ (ط. الخانجي، ١٣٢٦هـ)؛ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص ١٢٩ (ط. الخانجي، ١٩٤٥م)؛ الأعلام للزركلي ٤/ ٦٩.
(٩) عثمان بن جنِّيّ، أبو الفتح الموصلي، من أئمة الأدب واللغة، صاحب أبا عليّ الفارسيّ وروىٰ عنه، توفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ، وقيل: ٣٧٢. ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٤١٠ـ ٤١٢؛ إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ـ ٣٤٠؛ بغية الوعاة، ص ٣٢٢؛ الأعلام للزركلي ٤/ ٣٦٤.
(١٠) (ن)، (م): «الكزولي». وعيسىٰ بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسىٰ بن يوماريللي الجزولي (أو الكزولي) اليزدكنتي البربري المراكشي، وجزولة: قبيلة من قبائل البربر، وربما قالوا: كزولة ـ بضم=

كل جنس قُسِّم إلى أنواعه أو أشخاصه[(١)]، أو نوع قسّم إلى أشخاصه، فاسم المقسوم صادق على الأنوع والأشخاص، وإلَّا فليست أقساماً له.

وكلام أبي البقاء[(٢)] في تفسير ابن جِنِّي أقرب حيث قال: معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك.

٢٠٦/٢ / ومن المعلوم أن قسمة كل الشيء الموجود في الخارج إلى أبعاضه وأجزائه، أشهر من قسمة المعنى العام الذي في الذهن إلى أنواعه وأشخاصه، كقوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ﴾ [سورة القمر: ٢٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَى﴾ [سورة النساء: ٨]. وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: **«والله إني ما أعطي أحداً[(٣)] ولا أمنع أحداً وإنَّما أنا قاسم أقسم بينكم»**[(٤)]. وقوله: **«لا تعضية في الميراث[(٥)] إلا ما حمل القسم»**[(٦)] وقول الصحابة [رضوان الله ....

= الجيم والكاف ـ، لزم ابن بُرِّيّ بمصر لما حجَّ وعاد فتصدر للإقراء بالمرية وغيرها، وولي خطابة مراكش، توفي سنة ٦٠٧ هـ، وقيل: ٦٠٥ هـ أو: ٦٠٦هـ. ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٢؛ بغية الوعاة، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٥٧ ـ ١٥٩؛ الأعلام للزركلي ٥/ ٢٨٨.

(١) (ن): «كل شيء جنس قسِّم إلى أنواعه وأشخاص أنواعه»؛ (م): «كل جنس قسم إلى أنواعه وأشخاص أنواعه».

(٢) هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِيّ البغدادي، أبو البقاء محب الدين. ولد ببغداد سنة ٥٣٨هـ، وتوفي بها سنة ٦١٦هـ، كان أديباً نحويا فقيهاً على مذهب الحنابلة، أصيب في صباه بالجدري فعمى. من كتبه المطبوعة: «شرح ديوان المتنبي»، ومن تآلفيه كتاب: «شرح اللمع لابن جني»، وكتاب «تلخيص التنبيه لابن جني». انظر ترجمته ومؤلفاته في: إنباه الرواة ٢/ ١١٦ ـ ١١٨؛ بغية الوعاة، ص ٢٨١؛ نكت الهميان للصفدي، ص ١٧٨؛ وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧؛ الذيل لابن رجب ٢/ ١٠٩ ـ ١٢٠؛ الأعلام للزركلي ٤/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٣) (ن): «إني والله لا أعطي أحداً»؛ (م): «والله لا أعطي أحداً».

(٤) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، والحديث بمعناه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٤/ ٨٥ (كتاب فرض الْخُمس، باب فإن لله خمسه وللرسول)، وانظر: (فتح الباري ٦/ ١٥٢ ـ ١٥٣)؛ المسند (ط. المعارف) ١٢/ ١٨٠ (رقم ٧١٩٣م). وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٨/ ٢٧٨.

(٥) (ب): «لا معصبة في الميراث»؛ (ن)، (م): «ولا يعصينه في معروف» وهو خطأ؛ (أ): «لا بعصبه ـ كذا بدون نقط التاء والضاد ـ في الميراث»، والصواب ما أثبته.

(٦) الحديث في: سنن البيهقي ١٠/ ١٣٣، وفيه: «قال أبو عبيد: قوله: لا تعضية في ميراث، يعني: أن يموت الميت ويدع شيئاً، إن قسم بين ورثته، إذا أراد بعضهم القسمة كان في ذلك ضرر عليهم أو على بعضهم. يقول: فلا يقسم.. والتعضية: التفريق، وهو مأخوذ من الأعضاء، يُقال: عضيت اللحم إذا فرقته: قال الزعفراني: قال الشافعي في القديم: ولا يكون مثل هذا الحديث حجَّة؛ لأنه ضعيف. وهو قول من لقينا من فقهائنا. قال الشيخ (البيهقي): وإنَّما ضعفه لانقطاعه وهو قول الكافة». وفي «الجامع الكبير» للسيوطي ١/ ٨٩٦ («لا تعضبية (كذا) على أهل الميراث إلَّا ما حمل القسم. أبو عبيد في الغريب ق (= البيقهي في سننه) عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلاً». وانظر: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير ٣/ ١٠٦، مادة «عضا».

٢٠٧/٢ عليـهم][1] : / قسّم رسول الله ﷺ أرض خيبر بين من حضر[2] الحديبية، وقسم غنائم حنين بالجِعِرَّانة[3] مرجعه من الطائف؛ وقسم ميراث سعد بن الربيع[4].

وقول الفقهاء: باب[5] قسم الغنائم والفيء والصدقات[6]، وقسمة الميراث، وباب القسمة، وذكر المشاع والمقسوم، وقسمة الإجبار والتراضي ونحو ذلك.

وقول الحاسب: الضرب والقسمة إنَّما يُراد به قسمة الأعيان الموجودة في
٢٠٨/٢ الخارج، فيأخذ أحد الشريكين قسماً والآخر قسماً، وليس[7] كل اسم / من أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما منفرداً، فإذا قُسِّم بينهم جزور فأخذ هٰذا رأساً وهٰذا ظهراً لم يكن اسم الجزور صادقاً على هٰذه الأبعاض. وكذلك لو قُسِّم بينهم شجرة فأخذ هٰذا نصف ساقها، وهٰذا نصفاً، وهٰذا أغصانها لم يكن اسم المقسوم صادقاً على الأبعاض. ولو قُسِّم بينهم سهم، كما كان الصحابة يقسمون، فيأخذ هٰذا القِدح وهٰذا النصل، لم يكن هٰذا [سهماً][8] ولا هٰذا سهماً.

فإذا كان اسم المقسوم لا يقع إلَّا حال الاجتماع، (9 زال بالانقسام، وإن كان يُقال حال الاجتماع9) والافتراق، كانقسام الماء والتمر ونحو ذلك، صدق فيهما؛ وعلى التقديرين فالمقسوم هنا موجودات[10] في الخارج.

وإذا قلنا: الحيوان ينقسم إلى ناطق وبهيم، لم نشر إلى حيوان معين موجود في الخارج فنقسمه قسمين[11]، بل هٰذا اللفظ والمعنى يدخل فيه ما كان وما لم يكن

---

(١) «رضوان الله عليهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «شهد».
(٣) في «معجم ما استعجم» للبكري ٢/ ٣٨٤: «الجعرانة - بكسر الجيم والعين وتشديد الراء المهملة - . . وقال الأصمعي: هي الجعرانة - بإسكان العين وتخفيف الراء، وكذلك قال أبو سليمان الخطابي. وهي: ماء بين الطائف ومكة وهي إلى مكة أدنى، وبها قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين ومنها أحرم بعمرته في وجهته تلك». وانظر أيضاً: معجم البلدان.
(٤) سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير، شهد العقبة، وهو أحد النقباء الاثني عشر وشهد بدراً وأحداً وقتل يوم أحد شهيداً وليس له عقب. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٣/ ٥٢٢ - ٥٢٤، ٦١٢؛ الإصابة لابن حجر ٢/ ٢٤ - ٢٥؛ الاستيعاب لابن عبد البر ٢/ ١٣١ - ٣٢.
(٥) (ب): «يلي»؛ وفي (أ) الكلمة غير واضحة ويبدو أنها كتبت أولا «باب» ثم حرفت إلى ما يقرب من كلمة «يلي».
(٦) (ن)، (م): «الفيء والغنائم والصدقات».
(٧) (ن)، (م): «فليس».
(٨) «سهما»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩ - ٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (ب): «موجودان»؛ والصواب من (أ)، (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «فيقسمه نصفين»؛ (أ): «فيقسمه قسمين».

[بعد](١)، ويتناول جزئيات لم تخطر بالذهن، فهٰذه المعاني الكلية لا توجد في الخارج كلية.

فإذا قيل: الأجسام تشترك في مسمًّىٰ الجسم أو في المقدار المعين(٢) أو غير ذلك، كان هٰذا المشترك معنىً كليًّا، والمقدار المعين / لهٰذا الجسم ليس هو(٣) ٢/٢٠٩
المقدار المعين لهٰذا الجسم المعين(٤) وإن كان مساوياً له، وأما إن كان أكبر منه فهنا اشتركا(٥) في نوع القدر لا في هٰذا القدر، فالاشتراك الذي بين الأجسام هو في هٰذه الأمور.

وأما ثبوت شيء موجود في الخارج، هو في هٰذا الإنسان وهو بعينه في هٰذا الإنسان، فهو مكابرة سواء في ذلك المادة والحقائق الكلية، ولكن هٰؤلاء ظنُّوا ما في الأذهان ثابتاً في الأعيان، والكلام علىٰ هٰذا مبسوط في غير هٰذا الموضع.

والمقصود هنا: أنَّ هٰذا(٦) الباب التأليف والتركيب في اصطلاح هٰؤلاء المتفلسفة من المتكلمين والمنطقيين ومن وافقهم [هو] نوع(٧) آخر غير تلك الأنواع، والمركب لا بد له من مفرد. وإذا حُقِّق الأمر علىٰ هٰؤلاء لم يوجد عندهم معنىً مفرد يتركب منه هٰذه المؤلفات، وإنَّما يوجد ذلك في الأذهان لا في الأعيان، فالبسيط المفرد الذي يقدِّرونه(٨) - كالحيوانية المطلقة والجسمية المطلقة وأمثال ذلك - لا يوجد(٩) في الخارج إلَّا صفات معينة لموصوفات معينة، فهٰذه الأمور مما تدخل في لفظ المؤلَّف والمركَّب بحسب الاصطلاحات الوضعية، مع ما فيها من الاعتبارات العقلية.

/ وهم متنازعون في الجسم: هل هو مؤلف من الجواهر المنفردة(١٠) التي لا ٢/٢١٠
تقبل الانقسام، كما يقوله كثير من أهل الكلام؛ أو مؤلف من المادة والصورة، كما يقوله كثير من المتفلسفة؛ أو: لا مؤلف من هٰذا ولا من هٰذا، كما يقوله كثير من الطوائف، علىٰ ثلاثة أقوال أصحها الثالث.

وكل من أصحاب الأقوال الثلاثة متنازعون: هل يقبل القسمة إلىٰ غير نهاية،

(١) «بعد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «المعين»: زيادة في (ن) فقط.
(٣) (ن)، (م): «هٰذا».
(٤) «المعين»: زيادة في (ن) فقط.
(٥) (ب): «اشتراك»؛ (أ)، (م): «اشتراكا». والمثبت عن (ن).
(٦) «هٰذا»: ساقطة من (ب)، وهي في (أ)، (ن)، (م).
(٧) (ن): «وافقهم ونوع»، وهو خطأ؛ (أ)، (ب): «وافقهم نوع». والمثبت من (م).
(٨) (ن)، (م): «يقدر به».
(٩) (أ)، (ب): «لا توجد».
(١٠) (أ)، (ب): «المنفردة».

والصحيح أنه لا يقبل الانقسام إلى غير نهاية، لكن مثبتة الجوهر الفرد يقولون: ينتهي إلى حد لا يقبل القسمة مع وجوده، وليس كذلك، بل إذا تصغَّرت الأجزاء استحالت، كما في أجزاء الماء إذا تصغَّرت[١] فإنها تستحيل فتصير[٢] هواء، فما دامت موجودة فإنه[٣] يتميز منها جانب عن جانب، فلا يوجد شيء لا يتميز بعضه عن بعض، كما يقوله مثبتة الجوهر الفرد، ولا يمكن انقسامه إلى ما لا يتناهى، بل إذا صَغُرَ لم[٤] يقبل القسمة الموجودة في الخارج، وإن كان بعضه غير البعض الآخر[٥]، بل إذا تصرَّف[٦] فيه بقسمة أونحوها استحال، فالأجزاء الصغيرة - ولو عظم صغرها - يتميز منها شيء عن شيء في نفسه وفي الحسّ والعقل، لكن لا يمكن فصل بعضه عن بعض بالتفريق، بل يفسد ويستحيل لضعف قوامه عن احتمال ذلك، وبسط هٰذا له موضع آخر.

٢/ ٢١١ / ثم القائلون بأن الجسم مركَّب من جواهر منفردة تنازعوا[٧]: هل هو جوهر واحد بشرط انضمام مثله إليه، أو جوهران فصاعدا، أو أربعة، أو ستة، أو ثمانية، أو ستة عشر، أو اثنان وثلاثون، على أقوال معروفة لهم.

ففي لفظ الجسم والجوهر والمتحيِّز من الاصطلاحات والآراء المختلفة ما فيه، لهٰذا وغيره لم يسغ إطلاق إثباته ولا نفيه.

بل إذا قال القائل: إن الباري [تعالى][٨] جسم.

قيل له: أتريد أنه مركب من الأجزاء كالذي كان متفرقاً فرُكِّبَ؟ أو [أنه يقبل][٩] التفريق: سواء قيل: اجتمع بنفسه، أو جمعه غيره[١٠]؟ أو أنه من جنس شيء من المخلوقات؟ أو أنه مركب من المادة والصورة؟ أو من[١١] الجواهر المنفردة؟

فإن قال هٰذا.

قيل: هٰذا باطلٌ.

وإن قال: أُريد [به] أنه[١٢] موجود أو قائم بنفسه - كما يُذكر عن هشام ومحمد

---

(١) (ن)، (م): «تصعدت». (٢) (ن)، (م): «وتصير».
(٣) (ن)، (م): «فإنها». (٤) (أ)، (ب): «لا».
(٥) (ن)، (م): «غير بعض الآخر». (٦) (ن): «انصرف».
(٧) (ن): «ينازعوا»؛ (م): «ينازعون». (٨) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «أنه يقبل»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) بعد كلمة «غيره» في (ن)، (م): «أو أنه يقبل التفريق أو التفرق»، (ن: أو التفريق).
(١١) «من»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (ن): «وإن وقيل أُريد أنه»؛ (م): «وإن قال أريد أنه».

ابن كرَّام وغيرهما [ممن أطلق هـٰذا اللفظ][١] ـ أو أنه موصوف / بالصفات، أو أنه ٢/٢١٢
يُرىٰ في الآخرة، أو أنه يمكن رؤيته، أو أنه مباين للعالم فوقه[٢]، ونحو هـٰذه المعاني الثابتة بالشرع والعقل.

قيل له: هـٰذه معاني صحيحة، ولكن[٣] إطلاق هـٰذا اللفظ علىٰ هـٰذا بدعة في الشرع، مخالفة للغة. فاللفظ إذا احتمل المعنىٰ الحق والباطل لم يطلق. بل يجب أن يكون اللفظ مثبتاً للحق نافياً للباطل.

وإذا قال: ليس بجسم.

قيل: أتريد بذلك أنه لم يركِّبه غيره، ولم يكن أجزاء متفرقة فرُكِّب[٤]، أو أنه[٥] لا يقبل التفريق والتجزئة كالذي ينفصل بعضه عن بعض؟

أو أنه ليس مركباً من الجواهر المنفردة، ولا من المادة والصورة، ونحو هـٰذه المعاني؟

مناقشة النفاة إجمالاً

أو تريد به شيئاً يستلزم نفي اتصافه بالصفات بحيث لا يُرىٰ، ولا يتكلم[٦] بكلام يقوم به، ولا يباين خلقه، ولا يصعد إليه / شيء، ولا ينزل منه شيء، ولا تعرج إليه الملائكة ولا الرسول، ولا تُرفع إليه الأيدي، ولا يعلو علىٰ[٧] شيء، ولا يدنو منه شيء، ولا هو داخل[٨] العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث[٩] له، ونحو ذلك من المعاني السلبية التي لا يعقل أن[١٠] يتصف بها إلَّا المعدوم. ٢/٢١٣

فإن قال: أردت الأول.

قِيلَ: المعنىٰ صحيح، لكن المطلقون لهـٰذا النفي أدخلوا فيه[١١] هـٰذه المعاني السلبية، ويجعلون ما يُوصف به[١٢] من صفات الكمال الثبوتية مستلزمة لكونه جسماً، فكل[١٣] ما يذكر من الأمور الوجودية، يقولون: هـٰذا تجسيم، ولا

---

(١) (ن)، (م): «كما يذكر عن هشام ومحمد بن كرام وغيرهما»؛ (أ)، (ب): «كما يذكر عن كثير ممن أطلق هـٰذا اللفظ»، وما أثبته يجمع ما في النسخ، والمقصود هنا: من أجاز إطلاق لفظ الجسم علىٰ الله تعالىٰ.

(٢) «فوقه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) (أ)، (ب): «وأيضاً»، وهو خطأ.

(٤) (ن)، (م): «فتركب».

(٥) (ن): «أو لأنه»؛ (ب): «لأنه»؛ (أ): «إلا أنه». والمثبت من (م).

(٦) (ن): «ولا تكلم».

(٧) «علىٰ»: كذا في (أ)، (ب)، (م). وفي (ن): «إليه».

(٨) (ن): «وهو داخل»؛ (م): «ولا داخل».

(٩) (ن)، (م): «مجانب».

(١٠) (ن)، (م): «أنه».

(١١) (ن): «عليه».

(١٢) (أ)، (ب): «ما يتصف به».

(١٣) (ن): «وكل».

ينتفي(١) ما يسمونه تجسيماً إلَّا بالتعطيل(٢) المحض.

ولهٰذا كل من نفي شيئاً قال لمن أثبته: إنه مجسم(٣).

[فغلاة النفاة من الجهمية والباطنية يقولون لمن أثبت له الأسماء الحسنىٰ: إنه مجسِّم. ومثبتة الأسماء دون الصفات من المعتزلة ونحوهم يقولون لمن أثبت
٢/٢١٤ الصفات: إنه مجسِّم. ومثبتة الصفات دون / ما يقوم به من الأفعال الاختيارية يقولون لمن أثبت ذلك: إنه مجسم؛ وكذلك سائر النفاة.

وكل من نفىٰ ما أثبته الله ورسوله بناء علىٰ أن إثباته تجسيم يلزمه فيما أثبته الله ورسوله](٤).

ومنتهىٰ هٰؤلاء النفاة إلىٰ إثبات وجود مطلق، وذات مجردة عن الصفات، والعقل الصريح يعلم أن الوجود المطلق والذات المجردة عن الصفات إنَّما يكون في الأذهان لا في الأعيان، فالذهن يجرِّد هٰذا ويقدِّر هٰذا التوحيد الذي يفرضونه، كما يقدِّر إنساناً مطلقاً وحيواناً مطلقاً، ولكن ليس كل ما قدَّرته الأذهان كان وجوده في الخارج في حيز الإمكان.

ومن هنا يظهر غلط من قصد إثبات إمكان هٰذا بالتقدير العقلي، كما ذكره الرازي(٥)، فقال(٦): العقل يعلم أن الشيء؛ إما أن يكون متحيزاً، وإما أن يكون قائماً بالمتحيّز، وإما أن يكون لا متحيِّزاً ولا حالّاً بالمتحيِّز(٧).

٢/٢١٥ / فيُقَال له: تقدير العقل لهٰذه الأقسام لا يقتضي وجودها في الخارج ولا إمكان وجودها في الخارج، فإن هٰذا مثل أن يُقال: الشيء إما أن يكون واجباً، وإما أن

(١) (ن): «فلا ينبغي»، وهو خطأ؛ (م) الكلمة غير منقوطة.
(٢) (ب): «بالتعليل»، وهو تحريف. والصواب من (أ)، (ن)، (م).
(٣) (م): «جسم».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). والكلام في نسختي (أ)، (ب) ناقص أيضاً، ومن المرجح أن هناك سقطاً، وفي السطور التالية محاولة لكتابة ما يفي بهٰذا النقص حسب ما أرىٰ من سياق الكلام: «وكل من نفىٰ ما أثبته الله ورسوله بناء علىٰ أن إثباته تجسيم [يلزمه ذلك في كل ما أثبته الله ورسوله، فإن المعتزلي إذا أثبت بعض الصفات دون البعض الآخر كالعلم والحياة والقدرة بناء علىٰ أن هٰذه الصفات لا تقتضي تجسيماً كان متناقضاً، فإن هٰذه الصفات تقتضي تجسيماً أيضاً ـ بحسب مذهبه ـ فإما أن ينفي هٰذه الصفات كذلك وإما أن يثبت كل ما أثبته الله ورسوله].
(٥) (أ)، (ب): «الرازي وغيره». (٦) (أ)، (ب): «فيُقال»، وهو خطأ.
(٧) يقول الرازي في كتابه «أساس التقديس في علم الكلام» ص ٦، ط. مصطفىٰ الحلبي، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥: «الثالث: أنا إذا قلنا: الموجود إما أن يكون متحيزاً، أو حالاً في المتحيز، أو لا متحيزاً ولا حالا في المتحيز، وجدنا العقل قاطعاً بصحة هٰذا التقسيم».

يكون ممكناً، وإما أن يكون لا واجباً ولا ممكناً؛ والشيء إما أن يكون قديماً، وإمَّا أن يكون محدَثاً، وإمَّا أن يكون لا قديماً ولا محدَثاً؛ والشيء إمَّا أن يكون قائماً بنفسه، وإمَّا [أن يكون] قائماً بغيره[(١)]، وإمَّا أن يكون لا قائماً بنفسه ولا قائماً بغيره؛ والشيء إما أن يكون موجوداً، وإمَّا أن يكون معدوماً، وإما أن يكون لا موجوداً ولا معدوماً.

فإنَّ أمثال هٰذه التقديرات والتقسيمات لا تثبت إمكان الشيء ووجوده في الخارج، بل إمكان الشيء يُعلم بوجوده أو بوجود[(٢)] نظيره أو وجود ما يكون الشيء أَوْلَىٰ بالوجود من ذلك الذي عُلِم وجوده، أو بنحو ذلك من الطرق.

والإمكان[(٣)] الخارجي يثبت بمثل هٰذه الطرق، وأمَّا الإمكان الذهني فهو أن لا يُعْلَم امتناع الشيء، ولكن عدم العلم بالامتناع ليس علماً بالإمكان.

فإن قال النافي: كل ما اتصف بأنه حيّ عليم قدير، أو ما كان له حياة وعلم وقدرة، أو ما يجوز أن يُرَىٰ، أو ما يكون فوق العالم، أو نحو ذلك/ من المعاني التي ٢/ ٢١٦
أثبتها الكتاب والسُّنَّة، لا يوصف بها إلَّا ما هو [جسم][(٤)] مركب من الجواهر المنفردة[(٥)] أو من المادة والصورة، وذلك ممتنع.

قيل: جمهور العقلاء لا يقولون: إنَّ هٰذه الأجسام المشهودة ـ كالسماء والكواكب ـ مركَّبة لا من الجواهر الفردة[(٥)] ولا من المادة والصورة، فكيف يلزمهم أن يقولوا بلزوم هٰذا التركيب في رب العالمين؟!

/ وقد بُيِّنَ في غير هٰذا الموضع، فساد حجج الطائفتين وفساد[(٦)] حجج نفيهم ص ٦٧
لهٰذين المعنيين، وأنَّ[(٧)] هٰؤلاء يبطلون حجَّة هٰؤلاء الموافقين لهم في الحكم، وهٰؤلاء يبطلون حجَّة هٰؤلاء، فلم يتفقوا علىٰ صحة حجَّة واحدة بنفي ما جعلوه مركباً، بل هٰؤلاء يحتجُّون بأن المركب مفتقر إلىٰ أجزائه، فيبطل أولئك هٰذه الحجَّة، وهٰؤلاء يحتجُّون بأن ما كان كذلك لم يخل عن الأعراض الحادثة، وما لم يخل عن الحوادث فهو محدث، وأولئك يبطلون حجَّة هٰؤلاء، بل يمنعونهم المقدمتين، وهٰذه الأمور مبسوطة في غير هٰذا الموضع، وإنَّما نبهنا [هنا][(٨)] علىٰ

(١) (ن)، (م): «أو قائماً بغيره».
(٢) (ن)، (م): «أو وجود».
(٣) (ن)، (م): «فالإمكان».
(٤) «جسم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «المفردة».
(٦) (ن): «بل فساد».
(٧) (م): «فإن».
(٨) «هنا»: زيادة في (أ)، (ب).

هـٰذا الباب .

٢/٢١٧ والأصل الذي [يجب] علىٰ المسلمين[١] أن ما ثبت عن الرسول وجب / الإيمان به ، فيُصدَّق خبرُه ويُطاع أمره ، وما لم يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه بنفي ولا إثبات حتىٰ يُعلم مُراد المتكلم ويُعلم صحة نفيه أو إثباته .

وأمَّا الألفاظ المجملة فالكلام فيها بالنفي والإثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل والضلال ، والفتن والخبال ، والقيل والقال . وقد قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء .

وكل من الطائفتين نفاة الجسم ومثبتيه موجودون في الشيعة وفي أهل السنة المقابلين للشيعة ، أعني الذين يقولون بإمامة الخلفاء الثلاثة .

وأول ما ظهر إطلاق لفظ الجسم من متكلمة الشيعة كهشام بن الحكم ، كذا نقل ابن حزم وغيره .

مقالات الرافضة في التجسيم

قال أبو الحسن الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلِّين»[٢] : «اختلف[٣] الروافض أصحاب الإمامة في التجسيم ، وهم ست فرق :

فالفرقة[٤] الأولىٰ الهشامية ، أصحاب هشام بن الحكم الرافضي : يزعمون أن
٢/٢١٨ معبودهم جسم ، وله نهاية وحدٌّ ، طويل عريض عميق ، / طوله مثل عرضه ، وعرضه مثل عمقه ، لا يوفي بعضه علىٰ[٥] بعض[٦] ، وزعموا أنه نور ساطع ، له قدر من الأقدار ، في مكان دون مكان ، كالسبيكة الصافية يتلألأ[٧] كاللؤلؤة المستديرة من جميع جوانبها ، ذو لون وطعم ورائحة ومجسَّة» وذكر كلاماً طويلاً[٨] .

---

(١) (ن) ، (م) : «والأصل الذي عليه المسلمون» .

(٢) أشار ابن تيمية من قبل في هـٰذا الكتاب ١/ ٤٠٩ إلىٰ كلام الأشعري عن مقالة الروافض في التجسيم وهو في مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٢ ـ ١٠٥ ، وسنقابل نص «منهاج السنة» علىٰ نص «مقالات الإسلاميين» . وفي هامش (م) : أمام هـٰذا الموضع كُتِبَ : «قف علىٰ اختلاف الروافض في التجسيم وهم ست فرق» .

(٣) (مقالات الإسلاميين) ص ١٠٢ : «واختلفت» .

(٤) (ن) ، (م) : «الفرقة» . (٥) (أ) ، (ب) : «عن» .

(٦) بعد كلمة «بعض» في مقالات . . ما يلي : «ولم يعينوا طولا غير الطويل ، وإنَّما قالوا : طوله مثل عرضه ، علىٰ المجاز دون التحقيق» وكله لم يرد في «منهاج السنة» .

(٧) (أ) : «تتلألأ» ؛ وفي (ب) : «تتلألؤ» ، وهو خطأ مطبعي .

(٨) وهو الموجود في «مقالات الإسلاميين» ، ص ١٠٢ ـ ١٠٤ .

«والفرقة الثانية من الرافضة: يزعمون أنَّ ربَّهم ليس بصورة ولا كالأجسام، وإنَّما يذهبون في قولهم: إنَّه جسم، إلىٰ أنه موجود، ولا[1] يثبتون الباريء ذا أجزاء مؤتلفة وأبعاض متلاصقة[2]، ويزعمون أن الله[3] علىٰ العرش مستو بلا مُمَاسَّة ولا كَيْف.

والفرقة الثالثة من الرافضة[4]: يزعمون أن ربهم علىٰ صورة الإنسان، ويمنعون أن يكون جسماً.

والفرقة الرابعة من الرافضة الهشامية ـ أصحاب هشام بن سالم الجواليقي ـ: يزعمون أن ربهم علىٰ صورة الإنسان، وينكرون أن يكون لحماً ودماً، ويقولون: هو[5] نور ساطع يتلألأ بياضاً[6]، وأنه ذو حواس / خمس كحواس الإنسان، له يد ٢/ ٢١٩
ورجل[7]، وأنف وأذن، وفم وعين[8]، وأنه يسمع بغير ما به يبصر[9]، وكذلك سائر حواسِّه متغايرة عندهم».

قال: «وحكىٰ أبو عيسىٰ الورَّاق أنَّ هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وَفْرَةَ[10] سوداء[11]، وأنَّ ذلك نور أسود.

والفرقة الخامسة: يزعمون أنَّ لرب العالمين[12] ضياءً خالصاً ونوراً بحتاً[13]، وهو كالمصباح الذي من حيث جئته يلقاك بأمر واحد[14]، وليس بذي صورة ولا أعضاء، ولا اختلاف في الأجزاء، وأنكروا أن يكون علىٰ صورة الإنسان، أو [علىٰ][15] صورة شيء من الحيوان».

قال[16]: «والفرقة السادسة من الرافضة[17]: يزعمون أن ربهم ليس بجسم[18] ولا بصورة[19]، ولا يشبه الأشياء، ولا يتحرك ولا يسكن ولا يماسّ.

---

(١) (ن)، (م): «لا». (٢) (ن)، (م): «ملاصقة».
(٣) مقالات الإسلاميين، ص ١٠٤: «الله عز وجل». (٤) (أ)، (ب): «الروافض».
(٥) (أ)، (ب): «إنه». (٦) (ن): «ضياء»؛ (م): «ضياؤه».
(٧) (ن)، (م): «له رجل ويد». (٨) مقالات الإسلاميين، ص١٠٥: «وعين فم».
(٩) مقالات. . : «وأنه يسمع بغير ما يبصر به»؛ (ن): «وأنه سميع بصير ما به يبصر (وهو تحريف).
(١٠) في القاموس المحيط: «والوفرة الشعر المجتمع علىٰ الرأس، أو ما سال علىٰ الأذنين، أو ما جاوز شحمة الأذن».
(١١) (أ): «وفرة سواد». (١٢) مقالات. . . : «رب العالمين».
(١٣) (ن): «يجب»؛ (م): «محت»، وهو تحريف. مقالات. . : «ضياء خالص ونور بحت».
(١٤) (ب): «بنور»؛ (أ): «بأمر» مع سقوط كلمة: «واحد». (١٥) «علىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) بعد الكلام السابق مباشرة في «مقالات. .» ١/ ١٠٥. (١٧) (م): «الروافض».
(١٨) (أ)، (ب): «لا بجسم». (١٩) (ن)، (م): «ولا صورة».

٢/ ٢٢٠ / وقالوا في التوحيد بقول المعتزلة والخوارج».

قال أبو الحسن الأشعري[١]: «وهـٰؤلاء قوم من متأخريهم[٢]، فأمَّا أوائلهم فإنهم كانوا يقولون بما حكيناه[٣] عنهم من التشبيه».

قلت: وهـٰذا الذي ذكره [أبو الحسن][٤] الأشعري عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق علىٰ نقله عنهم أرباب المقالات، حتىٰ نفس الشيعة كابن النوبختي وغيره ذكر [ذلك عن] هـٰؤلاء الشيعة[٥].

وقال أبو محمد بن حزم وغيره: أول من قال في الإسلام إنَّ اللهَ جسم: هشام [ابن الحكم][٦]، وكان الذين يناقضونه في ذلك المتكلمين[٧] من المعتزلة كأبي الهذيل العلَّاف.

فالجهمية والمعتزلة أول من قال: إن الله ليس بجسم.

فكل من القولين قاله قوم من الإمامية ومن أهل السنة الذين ليسوا بإمامية.

٢/ ٢٢١ وإثبات الجسم قول محمد بن كرَّام وأمثاله ممن يقول / بخلافة الخلفاء[٨] الثلاثة، والنفي[٩] قول أبي الحسن الأشعري وغيره ممن يقول بخلافة الخلفاء الثلاثة، وقول كثير من أتباع الأئمة الأربعة: أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم.

معنى لفظ «أهل السنة»

فلفظ «أهل السُّنَّة» يُراد به: من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل[١٠] في ذلك جميع الطوائف إلَّا الرافضة، وقد يُراد به: أهل الحديث والسُّنَّة المحضة، فلا يدخل فيه إلَّا من يثبت[١١] الصفات لله تعالىٰ ويقول: إنَّ القرآن غير مخلوق، وإنَّ الله يُرَىٰ في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول[١٢] المعروفة عند أهل الحديث والسُّنَّة.

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة.
(٢) (ن): «متأخرهم»، وهو خطأ.
(٣) مقالات. . : «ما حكينا».
(٤) «أبو الحسن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن): «وذكر هـٰؤلاء الشيعة».
(٦) «ابن الحكم»: ساقط من (ن) فقط. ولم أستطع العثور علىٰ هـٰذا النص في كلام ابن حزم.
(٧) (ن)، (م): «وكان الذين يناقضهم في ذلك المتكلمون»، وهو تحريف.
(٨) «الخلفاء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (أ): «ونفاه»؛ (ب): «ونفيه».
(١٠) (م): «فدخل».
(١١) (ن): «أثبت».
(١٢) (أ)، (ب): «الأمور».

موقف أهل السنة من إطلاق لفظ «الجسم»

وهٰذا الرافضي - [يعني المصنّف][(١)] - جعل أهل السُّنَّة بالاصطلاح الأول، وهو اصطلاح العامة: كل من ليس برافضي، قالوا: هو من أهل السُّنَّة. ثم أخذ ينقل عنهم مقالات لا يقولها إلَّا بعضهم مع تحريفه لها، فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفىٰ علىٰ ذوي الألباب.

وإذا عرف [أنَّ] مراده[(٢)] بأهل السنة: السُّنَّةُ العامة، فهٰؤلاء متنازعون في إثبات الجسم ونفيه كما تقدَّم، والإمامية أيضاً متنازعون في ذلك.

ظ ٦٧ وأئمة النفاة هم/ الجهمية من المعتزلة ونحوهم، يجعلون من أثبت الصفات
٢/ ٢٢٢ مجسِّماً، بناءً عندهم علىٰ أن الصفات[(٣)] لا تقوم إلَّا بجسم، / ويقولون: إنَّ الجسم مركَّب من الجواهر المفردة[(٤)]، أو من المادة والصورة.

فقال لهم أهل الإثبات: قولكم منقوض بإثبات الأسماء الحسنىٰ، فإنَّ الله حيّ عليم قدير، فإنْ[(٥)] أمكن إثبات حيّ عليم قدير وليس بجسم، أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرة وليس بجسم، وإن لم يمكن إثبات[(٦)] ذلك، فما كان جوابكم عن إثبات الأسماء كان جوابنا عن إثبات الصفات.

ثم المثبتون للصفات، منهم من يثبت الصفات المعلومة بالسمع، كما يثبت الصفات المعلومة بالعقل. وهٰذا قول أهل السنة الخاصة - أهل الحديث ومن وافقهم - وهو[(٧)] قول أئمة الفقهاء، وقول أئمة الكلام من أهل الإثبات، كأبي
٢/ ٢٢٣ محمد بن كُلَّاب وأبي العباس القلانسي[(٨)] وأبي الحسن الأشعري/ وأبي عبد الله بن

---

(١) عبارة «يعني المصنف»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «فإذا عرف مراده».
(٣) (أ)، (ب): «بناء عندهم علىٰ أن الصفات عندهم».
(٤) (أ)، (ب): «المنفردة».
(٥) (أ)، (ب): «وإن».
(٦) «إثبات»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «وهٰذا».
(٨) لم أجد له ترجمة فيما يدي من كتب الرجال، ولكن ذكره ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٣٩٨ فقال: «أبو العباس أحمد بن عبد الرحمٰن بن خالد القلانسي الرازي من معاصري أبي الحسن (الأشعري) - رحمه الله - لا من تلامذته كما قال الأهوازي، وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات - أي: لاعتقاد الأشعري -». وعلَّق الشيخ محمد زاهد الكوثري علىٰ ذلك بقوله: إن القلانسي كان متقدماً علىٰ الأشعري. وانظر ما ورد عن القلانسي وآرائه في: الفرق بين الفرَق، ص ٨٠، ٩٦، ٢١٣، ٢٢١؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ٤٠، ٤٥، ٦٧، ٢٥٤؛ الملل والنِّحَل ١/ ٨٥؛ طبقات الشافعية ٢/ ٣٠٠؛ الإرشاد للجويني، ص ٣٩٩؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور: علي سامي الناشر، ص ١٥٧ - ١٦٥، الطبعة الثانية، ط. المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٢م؛ نشأة الأشعرية وتطورها: للدكتور جلال محمد عبد الحميد موسىٰ، ص ٤٨ - ٦٦، ط. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

مجاهد[(١)] وأبي الحسن الطبري[(٢)] والقاضي أبي بكر بن[(٣)] الباقلاني، ولم يختلف في ذلك قول الأشعري وقدماء أئمة أصحابه. لكن المتأخرون من أتباعه كأبي المعالي وغيره لا يثبتون إلَّا الصفات العقلية، وأمَّا الخَبَرية: فمنهم من ينفيها، ومنهم من يتوقف فيها [كالرازي والآمدي وغيرهما][(٤)].

ونفاة الصفات الخبرية منهم [من يتأوَّل نصوصها، ومنهم][(٥)] من يفوِّض معناها إلى الله.

٢/ ٢٢٤ / وأمَّا من أثبتها كالأشعري وأئمة أصحابه. فهؤلاء يقولون: تأويلها بما يقتضي نفيها [تأويل][(٦)] باطل، فلا يكتفون بالتفويض، بل يبطلون تأويلات النفاة.

وقد ذكر الأشعري ذلك في عامة كتبه كـ «الموجز»، و«المقالات الكبير»، و«المقالات الصغير»، و«الإبانة»[(٧)] وغير ذلك، ولم يختلف في ذلك كلامه، لكن

(١) قال السبكي (طبقات الشافعية ٣/ ٣٦٨): «إنَّ أخص تلامذة الأشعري أربعة، وذكر منهم ابن مجاهد وأبا الحسن الطبري». وابن مجاهد هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي. قال الذهبي (العبر في خبر من غبر ٢/ ٣٥٨): «صاحب الأشعري وذو التصانيف الكثيرة في الأصول، قدم من البصرة فسكن بغداد وعنه أخذ القاضي أبو بكر الباقلاني، وكان ديناً صيناً خيراً»، وجعل الذهبي وفاته بعد الستين وثلاثمائة. وانظر ترجمته أيضاً في: تبيين كذب المفتري، ص١٧٧؛ نشأة الأشعرية وتطورها، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري، قال ابن عساكر في ترجمته (تبيين كذب المفتري، ص ١٩٥ ـ ١٩٦): «صحب أبا الحسن ـ رحمه الله ـ بالبصرة مدة وأخذ عنه وتخرَّج به واقتبس منه وصنف تصانيف عدة تدل على علم واسع وفضل بارع وهو الذي ألف الكتاب المشهور في تأويل الأحاديث والمشكلات الواردة في الصفات. انظر ترجمته ومؤلفاته في: طبقات الشافعية ٣/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨؛ سزكين م١، جـ٤، ص ٤٤ ـ ٤٥؛ معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٤.

(٣) «بن»: ساقطة من (ب)، (م).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٦) «تأويل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) قال ابن عساكر في (تبين كذب المفتري، ص ١٢٩): «وذكر بعده الكتاب الذي سماه كتاب «الموجز» وذلك أنه يشتمل على اثني عشر كتاباً على حسب تنوع مقالات المخالفين من الخارجين عن الملة والداخلين فيها». وقال بعد ذلك (ص ١٣٠ ـ ١٣١): «وألفنا كتاباً في مقالات المسلمين يستوعب جميع اختلافهم ومقالاتهم، وألفنا كتاباً في جمل مقالات الملحدين وجمل أقاويل الموحدين سميناه كتاب «جمل المقالات». وكتاب «الموجز» أو «الموجز الكبير». (وانظر: تبيين كذب المفتري، ص١٤٠) ليس بين أيدينا، وكذلك كتاب «جمل المقالات» أو «المقالات الكبير»، وأمَّا «المقالات الصغير» فهو: «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين». وأما كتاب «الإبانة» فهو كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» المطبوع بحيدر آباد ومصر عدة طبعات. وانظر عن هذه الكتب وغيرها للأشعري ما ورد في: وفيات الأعيان ٢/ ٤٤٧؛ طبقات الشافعية ٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦١؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٩؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة «الأشعري»؛ الأعلام للزركلي ٥/ ٦٩؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ٤/ ٣٧ ـ ٤١؛ سزكين م١، جـ٤، ص ٣٥ ـ ٣٩.

طائفة ممن توافقه وممن تخالفه، يحكون له قولاً آخر، أو تقول[١]: أظهر غير ما أبطن؛ وكتبه تدلّ على بطلان هذين الظّنّين.

وأمَّا القول الثالث ـ وهو القول الثابت عن أئمة السنة المحضة، كالإمام أحمد وذويه[٢] ـ فلا يطلقون لفظ «الجسم» لا نفياً ولا إثباتاً؛ لوجهين:

/ **أحدهما**: أنه ليس مأثوراً لا في كتاب ولا سنة، ولا أُثِرَ عن أحد من الصحابة والتابعين [لهم بإحسان، ولا غيرهم من أئمة المسلمين][٣]، فصار من البدع المذمومة. ٢/ ٢٢٥

الثاني: أن معناه فيه حق وباطل، فالذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتمثيل ما هو باطل، والذين نفوه أدخلوا فيه من التعطيل والتحريف ما هو باطل.

موقف النفاة كالمعتزلة وموافقيهم

وملخص[٤] ذلك أن الذين نفوه أصل قولهم أنهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، فقالوا: الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، وما لا يخلو عنهما فإنه لا يخلو عن حادث؛ لأنَّ الحركة حادثة شيئاً بعد شيء، والسكون إما عدم الحركة وإما ضد يقابل الحركة. وبكل حال، فالجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، والسكون يمكن[٥] تبديله بالحركة، فكل جسم يقبل الحركة فلا يخلو منها أو مما يقابلها[٦]، فإن كان لا يخلو منها ـ كما تقوله الفلاسفة في الفلَك ـ فإنه حادث[٧]، وإن كان لا يخلو مما يقابلها[٨] فإنه [يقبل][٩] الحركة، وما قبل الحركة أمكن/ أن لا يخلو منها، ٢/ ٢٢٦ فأمكن أن لا يخلو من[١٠] الحوادث، وما أمكن لزوم [دليل][١١] الحدوث له كان حادثاً، فإنَّ الرب تعالى لا يجوز أن يلزمه دليل الحدوث.

ثم منهم من اكتفى بقوله: ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، فإن ما لا يخلو عنها لا يسبقها [١٢ فلا يكون قبلها ١٢]، وما لا يكون إلَّا مقارناً للحادث لا قبله لا يكون إلَّا حادثاً.

وكثير من الكتب المصنَّفة لا يوجد فيها إلَّا هذا. وأمَّا حُذَّاق هؤلاء فتفطنوا

---

(١) (ن)، (م): «ويقولون».
(٢) (أ)، (ب): «ودونه».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «ومخلص».
(٥) (أ)، (ب): «على»، وهو تحريف.
(٦) (م): «يقبلها»، وهو تحريف.
(٧) (م) فقط: «فإنها حادثة»، وهو خطأ.
(٨) (أ): «يقبلها»، وهو تحريف.
(٩) «يقبل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (ن)، (م): «عن».
(١١) «دليل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب).

للفرق بين عين(١) الحادث ونوع الحادث، فإن المعلوم أن ما لا يسبق الحادث المعين فهو حادث، وأما ما لا يسبق نوع الحادث فهٰذا لا يُعلم حدوثه، وإن(٢) لم يعلم امتناع دوام الحوادث وأن لها(٣) ابتداء، وأنه يمتنع تسلسل الحوادث ووجود حوادث لا أول لها، فصار الدليل موقوفاً علىٰ امتناع(٤) حوادث لا أول لها.

وهٰذا الموضع هو المهم الأعظم في هٰذا الدليل، وفيه كَثُر(٥) الاضطراب، وَالْتَبَسَ الخطأ بالصواب.

٢/٢٢٧ / وآخرون سلكوا أعم من هٰذا فقالوا: الجسم لا يخلو عن الأعراض، والأعراض حادثة لا تبقىٰ زمانين.

ومنهم من يقول: الجسم لا يخلو عن نوع من أنواع(٦) الأعراض؛ لأنه قابل له، والقابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده.

ومنهم من قال: الجسم لا يخلو عن الاجتماع والافتراق والحركة والسكون، و هٰذه الأنواع الأربعة هي الأكوان، فالجسم(٧) لا يخلو عن الأكوان.

والكلام في هٰذه الطرق ولوازمها كثير قد بسط في غير هٰذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه.

وهٰذا الكلام، وإن كان أصله من المعتزلة، فقد دخل في كلام [المثبتين للصفات، حتىٰ في كلام](٨) المنتسبين إلىٰ السُّنَّة الخاصة: المنتسبين(٩) إلىٰ الحديث والسُّنَّة، وهو موجود في كلام كثير من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد(١٠) وغيرهم.

موقف الأشعري وهٰذا من الكلام الذي بقي علىٰ الأشعري من بقايا كلام المعتزلة، فإنه خالف(١١) المعتزلة لـمَّا رجع عن مذهبهم في أصولهم التي اشتهروا فيها بمخالفة(١٢)
٢/٢٢٨ [أهل](١٣) السُّنَّة كإثبات الصفات والرؤية، وأن القرآن غير / مخلوق، وإثبات

---

(١) «عين»: ساقطة من (ب)، وهي في (أ)، (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «إن».
(٣) (ن)، (م): «له».
(٤) «امتناع»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ن): «كثير»، وهو تحريف.
(٦) (ن): «نوع من نوع»، وهو خطأ.
(٧) (ن) فقط: «والجسم».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٩) (ن)، (م): «والمنتسبين».
(١٠) (أ)، (ب): «وأحمد وأبي حنيفة».
(١١) (م): «يخالف».
(١٢) (ن): «أشهروها بخلاف».
(١٣) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).

القدر، وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث، وذكر في كتاب «المقالات» أنه يقول بما ذكره عن أهل السنة والحديث(١).

وذكر في «الإبانة» أنه يأتمُّ بقول الإمام أحمد. قال(٢): «فإنه(٣) الإمام الكامل، والرئيس الفاضل(٤)، الذي أبان [الله] به الحق(٥)، وأوضح به المنهاج(٦)، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشكَّ الشَّاكِّين».

وقال(٧): «فإنْ قال قائل(٨): قد أنكرتم قول الجهمية والمعتزلة والقدرية [والمرجئة](٩)» واحتج في ضمن ذلك بمقدمات سلمها / للمعتزلة مثل هـٰذا الكلام، ٢/ ٢٢٩
فصارت المعتزلة [وغيرهم من أهل الكلام](١٠) يقولون(١١): إنه متناقض في ذلك.

وكذلك سائر أهل السنة والحديث يقولون: إن هـٰذا تناقض(١٢)، وإن هـٰذه بقية(١٣) عليه من كلام المعتزلة.

وأصل ذلك هو هـٰذا الكلام، وهو موجود في كلام كثير من أصحاب أحمد والشافعي ومالك، وكثير من هـٰؤلاء يخالف الأشعري في مسائل، وقد
ص ٦٨ [وافقه](١٤) على/ الأصل الذي ترجع إليه تلك المسائل، فيقول الناس في تناقضه كما قالوه في تناقض الأشعري، وكما قالوه في تناقض المعتزلة وتناقض الفلاسفة، فما من طائفة فيها نوع يسير من مخالفة السنة المحضة والحديث إلَّا ويوجد في كلامها

---

(١) قال الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» ١/ ٣٢٥ بعد أن عقد فصلاً عنوانه «هـٰذه حكاية جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة» (١/ ٣٢٠-٣٢٥): «وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب».

(٢) وردت العبارة التالية في كتاب «الإبانة عن أصول الديانة» للأشعري، باب في إبانة قول أهل الحق والسنة، ص ٨، ط. المنيرية، بدون تاريخ، وسنقابل نص «منهاج السنة» عليها وعلى الطبعة التي حققتها الدكتورة: فوقية حسين محمود: ص ٧٠-٢٧١، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

(٣) الإبانة: «لأنه». (٤) الإبانة: «الإمام الفاضل والرئيس الكامل».

(٥) (ن): «الذي أبان به الحق (بسقوط لفظ الجلالة)».

(٦) الإبانة: «ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج (وفي نسخة الدكتورة فوقية: ودفع)».

(٧) العبارة التالية في الإبانة في أول الفصل السابق (ص٨) بعد العنوان مباشرة.

(٨) الإبانة: «فإن قال لنا قائل».

(٩) الإبانة: «قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة»؛ (أ)، (ب) سقطت كلمة «القدرية»؛ (ن)، (م) سقطت كلمة «المرجئة».

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١١) (ن)، (م): «تقول».

(١٢) (ن) فقط: «يقول إن هـٰذا يتناقض».

(١٣) «بقية»: ساقطة من (ب). وهي في (أ)، (ن)، (م). (١٤) (أ): «أوقفه»، وهو تحريف.

من التناقض بحسب ذلك، وأعظمهم تناقضاً أبعدهم عن السُّنَّة، كالفلاسفة ثم المعتزلة والرافضة.

فلما اعتقد هٰؤلاء أنهم[١] أثبتوا بهٰذا الدليل حدوث الجسم، لزم انتفاء ذلك عن الله؛ لأنَّ الله قديم ليس بمحدث، فقالت المعتزلة: ما قامت به الصفات فهو
٢/ ٢٣٠ جسم؛ لأنَّ الصفات أعراض، والعَرَض لا يقوم / إلَّا بجسم، فنفت الصفات، ونفت أيضاً قيام الأفعال الاختيارية به، لأنَّها أعراض ولأنها حوادث، فقالت: القرآن مخلوق؛ لأنَّ القرآن كلام وهو عَرَض، ولأنه يفتقر إلىٰ الحركة وهي حادثة، فلا يقوم إلَّا بجسم.

وقالت أيضاً: إنه لا يُرىٰ في الآخرة، لأنَّ العين لا ترىٰ إلَّا جسماً أو قائماً بجسم.

وقالت: ليس [هو][٢] فوق العالم؛ لأنَّ ذلك مقام[٣] مكان، والمكان لا يكون [به][٤] إلا جسم[٥]، أو ما يقوم بجسم.

وهٰذا هو المذهب الذي ذكره هٰذا الإمامي، وهو لم يبسط الكلام فيه، فلذا[٦] اقتصرنا[٦] علىٰ هٰذا القدر، إذ الكلام علىٰ ذلك مبسوط في موضع آخر.

فقالت مثبتة الصفات للمعتزلة: أنتم تقولون: إنَّ الله حيٌّ عليم قدير، وهٰذا لا يكون إلَّا جسماً، فإن طردتم قولكم لزم أن يكون الله جسماً، وإن قلتم: بل يُسمَّىٰ بهٰذه الأسماء من ليس بجسم[٧]، قيل لكم: وتُثبت هٰذه الصفات لمن ليس بجسم.

٢/ ٢٣١ وقالوا لهم أيضاً: إثبات حيٍّ بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر/ بلا قدرة، مثل إثبات أسود بلا سواد، وأبيض بلا بياض، وقائم بلا قيام، ومصل بلا صلاة، ومتكلّم بلا كلام، وفاعل بلا فعل، وهٰذا[٩] مما يُعلم فساده لغة وعقلاً.

وقالوا لهم أيضاً: أنتم تعلمون أنه حيٌّ عالم قادر، وليس كونه حيًّا هو كونه عالماً، ولا كونه عالماً هو كونه قادراً.

---

(١) (ن) فقط: «فلما اعتقدوه لأنهم»، وهو تحريف.
(٢) «هو»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) «مقام»: زيادة في (ن) فقط.
(٤) «به»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) (ن) فقط: «الجسم».
(٦) (ن)، (م): «فلذلك».
(٧) (ن) فقط: «اقتصر».
(٨) (ن) فقط: «تسمىٰ بهٰذه الأسماء وليس بجسم».
(٩) (أ)، (ب): «وهٰذه».

فهٰذه المعاني التي تعقلونها وتثبتونها(١) هي الصفات، سواء سميتموها أحكاماً أو أحوالاً أو معاني أو غير ذلك، فليس الاعتبار بالألفاظ بل المعاني المعقولة.

ومن تدبَّر كلام أئمة المعتزلة والشيعة والفلاسفة نفاة الصفات وجدهم في غاية التناقض، كما تقول الفلاسفة: إنه عاقل(٢) ومعقول وعقل، وعاشق ومعشوق وعشق.

ثم يقولون: هٰذا المعنىٰ هو هٰذا المعنىٰ، وإن العالم هو العلم، فيجعلون إحدىٰ الصفتين هي الأخرىٰ، ويجعلون الموصوف هو الصفة.

وأيضاً، فما يشنِّع به هٰؤلاء علىٰ أهل السنة هم يقولون به بغير اختيارهم. ومن تدبَّر كلام أبي الحسين البصري(٣) وأمثاله من أئمة المعتزلة، وجد المعاني التي يثبتها(٤) هي قول الصفاتية، لكن ليس هٰذا موضع بسط ذلك؛ إذ الكلام هنا مختصر بحسب هٰذا المقام، وقد نبَّهْنَا / علىٰ أن أهل السُّنَّة يقولون(٥) بالحق مطلقاً، ٢/ ٢٣٢
وأنه ما من قول يثبت بشرع(٦) وعقل إلَّا وقد قال به أئمة(٧) أهل السُّنَّة، وهٰذا هو المقصود في هٰذا المقام.

الوجه السادس(٨): أن يُقال لهٰذا الإمامي: أنت قلت: مذهب الإمامية أحقها وأصدقها وأخلصها عن شوائب الباطل؛ لأنهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالأزلية والقدَم، وأنَّ [كل](٩) ما سواه محدَث، لأنه واحد(١٠) وليس بجسم ولا في مكان وإلَّا لكان محدَثاً. الوجه السادس

وقد تبيَّن أن أكثر [متقدمي](١١) الإمامية كانوا بضد هٰذا: كهشام بن الحكم، وهشام بن سالم، ويونس(١٢) بن عبد الرحمٰن القُمِّي مولىٰ آل يقطين، وزُرارة بن أعين(١٣)، وأبي مالك ....

---

(١) (أ)، (ن): «يعقلونها ويثبتونها».
(٢) (ن) فقط: «فاعل»، وهو خطأ.
(٣) (ن)، (م): «أبي الحسن البصري»، وهو خطأ.
(٤) (ن) فقط: «نثبتها»، وهو خطأ.
(٥) (ن)، (م): «تقول».
(٦) (ن) فقط: «ثبت بشرع».
(٧) (ن)، (م): «جمهور».
(٨) (ن)، (م): «الخامس»، وهو خطأ. وبدأ الكلام عن الوجه الخامس في هٰذا الكتاب (١/ ٤٠٧).
(٩) «كل»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (ن) فقط: «أحد».
(١١) «متقدمي»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٢) (م) فقط: «ويوسف»، وهو خطأ.
(١٣) (ن)، (م): «وزرارة بن أبي أعين»، وهو خطأ. وزرارة بن أعين بن سنسن رأس الفرقة الزرارية من فرق الرافضة، كان أبوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان وكان جده راهباً. قال ابن النديم=

٢/ ٢٣٣ الحضرمي[(١)]، وعلي بن مِيثَم[(٢)]، وطوائف كثيرين هم / أئمة الإمامية قبل[(٣)] المفيد والطوسي[(٤)] والموسوي والكراجكي[(٥)].

وقد تقدَّم أنَّ هٰذا قول قدماء الإمامية، فإنَّ[(٦)] قول المعتزلة إنَّما حدث فيهم متأخراً، وحينئذٍ فليست الإمامية كلها على ما ذكرتَه، ثم إن كان ما ذكرتَه هو الصواب فشيوخ الإمامية المتقدمون على غير الصواب، وإن كان خطأً فشيوخهم المتأخرون على هٰذا الخطأ، فقد لزم بالضرورة أن شيوخ الإمامية ضلُّوا في التوحيد: إما متقدموهم، وإما متأخروهم.

الوجه السابع **الوجه السابع**[(٧)]: أن يُقال: أنت ذكرت اعتقاداً ولم تذكر عليه دليلاً[(٨)]: لا

=(الفهرست، ص٢٢٠): «زرارة لقب واسمه عبد ربه... أكبر رجال الشيعة فقهاً وحديثاً ومعرفة بالكلام والتشيع»، وتوفي زرارة سنة ١٥٠هـ. ويُقال: إنه كان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر ثم صار إلى الائتمام بموسى بن جعفر (الكاظم). وسيذكر ابن تيمية بعد قليل مقالة للزرارية في أصول الدين نقلاً عن الأشعري في المقالات. وانظر عن زرارة: الرجال للنجاشي، ص ١٣٢ - ١٣٣؛ رجال الطوسي، ص ١٢٣ - ١٢٤، ٢٠١، ٣٥٠؛ الفهرست للطوسي، ص ١٠٠؛ الرجال للكشي، ص ٨٨ - ١٠٧؛ اللباب لابن الأثير ١/ ٤٩٨؛ لسان الميزان ٢/ ٤٧٣ - ٤٧٤؛ الأعلام للزركلي ٣/ ٧٥؛ وانظر عن الزرارية: مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٠، ١٠٦ - ١٠٧؛ الفرق بين الفِرَق، ص ٤٣؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٢٥٣؛ الملل والنِّحَل ١/ ١٥٠.

(١) لم أهتد إلى ترجمة مفصلة له، ولكن ورد ذكره ضمن أصحاب جعفر الصادق (رجال الطوسي، ص٢٢١) فقال: الضحاك أبو مالك الحضرمي، كوفي وكذا ورد اسمه في أعيان الشيعة ٧/ ١١٠، ١١١ بدون تفصيلات أخرى. وفي رجال الحلّي، ص ٩٠: «الضحاك أبو مالك الحضرمي، كوفي عربي أدرك أبا عبد الله (جعفر الصادق) عليه السلام. وقال قوم من أصحابنا: روى عنه. وقال آخرون: لم يرو عنه، وروى عن أبي الحسن عليه السلام (موسى الكاظم)، وكان متكلماً ثقة في الحديث». وسمَّاه النجاشي (الرجال، ص ١٥٤): الضحاك بن أبو مالك (كذا وهو تحريف) الحضرمي. وذكر ما نقله عنه الحلي إلا أن فيه: «وله كتاب في التوحيد رواية علي بن الحسن الطاطري، ثم ذكر سند هٰذه الرواية. وانظر أيضاً: تنقيح المقال للمامقاني ٢/ ١٠٤.

(٢) في النسخ الأربع: «علي بن متيم»، و الصواب ما أثبته. وهو: علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم ابن يحيى التمار، أبو الحسن، لم تذكر كتب التراجم التي بين أيدينا تاريخ مولده أو وفاته، ولكن جاء فيها أنه كان من أصحاب علي بن موسى الرضا (المتوفى سنة ٢٠٣هـ)، وأنه أدرك موسى بن جعفر الكاظم (المتوفى سنة ١٨٣هـ)، قال ابن النديم في (الفهرست، ص ١٧٥): إنه أول من تكلَّم في مذهب الإمامة وإنه صنف كتابي «الإمامة» و«الاستحقاق». وانظر ترجمته ومذهبه في: أعيان الشيعة ٤١/ ٧٣؛ الرجال للنجاشي، ص ١٨٩ - ١٩٠؛ رجال الطوسي، ص ٣٨٣؛ لسان الميزان ٤/ ٢٦٥ - ٩٦٦ (وسماه: العوفي)؛ الفصل لابن حزم ٥/ ٣٩ - ٤٠ (وسماه الصابوني)؛ الفرق بين الفِرَق، ص ٤٣ (وفيه علي بن هيثم، وهو تحريف)؛ فرق الشيعة للنوبختي، ص ١٠٣.

(٣) (ن)، (م): «مثل»، وهو خطأ. (٤) (ن) فقط: «المفيد الطوسي»، وهو خطأ.

(٥) (ب): والحلي»؛ (أ): «حلي»، والصواب ما أثبته. وسبقت ترجمة الأربعة في هذا الجزء ص ٦٠.

(٦) (ن)، (م): «وأن». (٧) (ن)، (م): «السادس»، وهو خطأ.

(٨) (ن)، (م): «دليلا عليه».

شرعيًّا ولا عقليًّا. ولا ريب أن الرافضة أجهل وأضلّ [وأقلّ][(١)] من أن يناظروا علماء السنة، لكن يناظر بعضهم بعضاً، كما يتناظرون دائماً في المعدوم: هل هو شيء أو ليس بشيء؟

فيُقال لهـٰذا الإمامي النافي: أنت لم تقم حجَّة على شيوخك [الإمامية][(٢)] القائلين بأن الله في مكان دون مكان، وأنه يتحرك، وأنه تقوم به الحوادث.

مقالات الرافضي في حملة العرش ٢/ ٢٣٥

قال الأشعري[(٣)]: «واختلفت الروافض[(٤)] في حملة العرش [أيحملون / العرش][(٥)] أم يحملون البارئ عز وجل؟ وهم فرقتان: فرقة يُقال لها «اليونسية» أصحاب يونس بن عبد الرحمـٰن القُمِّيِّ مولى آل يقطين[(٦)] يزعمون أن الْحَمَلَة يحملون الباري. واحتجَّ يونس في[(٧)] أنَّ الْحَمَلَة تطيق حمله وشبَّههم[(٨)] بالكُرْكِيِّ[(٩)] وأن رجليه تحملانه وهما دقيقتان.

وقال فرقة أخرى: إنَّ الْحَمَلَة تحمل العرش، والبارئ[(١٠)] يستحيل أن يكون محمولاً».

اختلاف الرافضة في القول بأن الله عالم حي قادر.. إلخ

قال الأشعري[(١١)]: «واختلفت الروافض في القول بأن الله[(١٢)] عالم حي[(١٣)] قادر سميع بصير إلـٰه. وهم تسع[(١٤)] فِرَق:

فالفرقة الأولى منهم: «الزرارية» أصحاب زرارة بن أعين الرافضي، يزعمون أنَّ الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه، وهم يسمون التيمية[(١٥)]، ورئيسهم زرارة بن أعين.

---

(١) «وأقل»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) «الإمامية»: ساقطة من (ن) فقط.

(٣) في مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٦، وسنقابل النصوص التالية عليه.

(٤) مقالات . . . : «الرافضة».

(٥) «أيحملون العرش»: ساقطة من (ن) فقط. وفي مقالت الإسلاميين: «هل يحملون العرش؟».

(٦) سبقت ترجمته والكلام عن فرقته في هـٰذا الكتاب (١/ ٤٥). وانظر أيضاً: أعيان الشيعة ٥٢/ ١٠١ - ١١٤؛ الرجال للنجاشي، ص ٣٤٨-٣٤٩؛ رجال الطوسي، ص ٣٦٤، ٣٩٤؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٢٠. وفي هامش (أ) أمام هـٰذا الموضع كتب: «في اعتقاد فرق الشيعة».

(٧) (أ)، (ب): «إلى». (٨) (أ)، (ب)، (م): «وشبهتهم»، وهو تحريف.

(٩) الكركي (على وزن كرسي): نوع من الطير دقيق الرجلين طويلهما.

(١٠) (ن)، (م): «وإن الباري».

(١١) المقالات ١/ ١٠٦-١٠٨. وفي هامش (م) كتب: «قف على اختلاف الروافض في كون الله تعالى حيا قادراً سميعاً بصيراً».

(١٢) مقالات . . : «إن الله سبحانه». (١٣) «عالم حي»: ساقطة من (م) فقط.

(١٤) (ن)، (م): «ثمانية»، وهو خطأ. (١٥) (م): «الشيمه»، وهو تحريف.

٢/ ٢٣٦ / والفرقة الثانية منهم: «السيابية» أصحاب عبد الرحمـٰن بن سيابَة[١] يقفون في هـٰذه المعاني، ويزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر كائناً قوله [ما كان][٢]، ولا يعرفون[٣] في هـٰذه الأشياء[٤] قولاً.

والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أنّ الله تعالىٰ لا يوصف بأنه لم يزل[٥] إلـٰهاً قادراً ولا[٦] سميعاً بصيراً حتىٰ يحدث الأشياء؛ لأنّ[٧] الأشياء التي كانت قبل أن تكون ليست بشيء، ولن[٨] يجوز أن يوصف بالقدرة لا[٩] علىٰ شيء وبالعلم [لا بشيء][١٠]. وكل الروافض[١١] - إلّا شِرْذِمَة قليلة - يزعمون أن الله يريد الشيء[١٢] ثم يبدو له فيه».

٢/ ٢٣٧ / قال[١٣]: «والفرقة الرابعة من الروافض[١٤]: يزعمون أن الله لم يزل لا حيًّا ثم صار حيًّا.

ظ ٦٨ / والفرقة الخامسة من الروافض: وهم أصحاب «شيطان الطاق»[١٥] يزعمون

---

(١) (أ)، (ب): «السبابية أصحاب عبد الرحمـٰن بن سبابة»؛ (ن)، (م): «السّابية أصحاب عبد الرحمن ابن سابية»، المقالات (ط. النهضة المصرية بتحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد): «السبابية أصحاب عبد الرحمن بن سبابة»؛ المقالات ١/ ١٣٦ (ط. استانبول بتحقيق هـ. ريتر): «السيابية أصحاب عبد الرحمن بن سيابة»، وهو الصواب. وكذا ورد اسمه ضمن ترجمته في: الرجال للكشي، ص ٢٤٧؛ تنقيح المقال للمامقاني ٢/ ١٤٤-١٤٥. وذكر في رجال الطوسي ص ٢٣٠ ضمن أصحاب جعفر الصادق، وفيه: «عبد الرحمن بن سيابة الكوفي البجلي البزاز مولىٰ أسند عنه».

(٢) «ما كان»: ساقطة من (ن) فقط.

(٣) المقالات: «يصوبون».

(٤) (م): «الأسماء»، وهو تحريف.

(٥) المقالات: «يزعمون أن الله عز وجل لا يوصف بأنه لم يزل»؛ (ن)، (م): «يزعمون أن الله لا يوصف أن الله لم يزل». والمثبت من (أ)، (ب).

(٦) (ن)، (م)، (أ)، (ب): «ربا»، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته عن (م).

(٧) (ن): «لا أن»، وهو خطأ.

(٨) (ن)، (م): «ولا».

(٩) «لا»: ساقطة من (م).

(١٠) «لا بشيء»: ساقط من (ن) فقط.

(١١) (ن) فقط: «قال: وكل الروافض».

(١٢) (ب): «شيئا».

(١٣) بعد الكلام السابق مباشرة في «المقالات» ١/ ١٠٧.

(١٤) (أ)، (ب): «من الرافضة».

(١٥) أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي الأحول، ويُعرف بـ«شيطان الطاق»، ويسميه الشيعة بمؤمن الطاق قال النجاشي: «روىٰ عن علي بن الحسين وأبي جعفر (الباقر) وأبي عبد الله (جعفر الصادق) عليهم السلام.. وكان دكانه في طاق المحامل بالكوفة فيرجع إليه في النقد فيرد ردًّا يخرج كما يقول فيُقال: شيطان الطاق». ويعترف النجاشي وغيره بأنه كان يقول بالرجعة، وتوفي حوالي ١٦٠هـ. انظر عنه وعن مذهبه: الرجال للنجاشي، ص ٢٤٩-٢٥٠؛ فرق الشيعة للنوبختي، ص ١٠٠؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٤٨، ٣٥٣؛ لسان الميزان ٥/ ٣٠٠-٣٠١؛ الملل والنحل ١/ ١٦٦-١٦٨؛ أعيان الشيعة ٤٦/ ١٦٢؛ الفهرست للطوسي، =

أنَّ الله عالم في نفسه ليس بجاهل، ولكنه[١] إنَّما يعلم الأشياء إذا قدَّرها وأرادها، فأمَّا قبل أن يقدرها ويريدها[٢] فمحال أن يعلمها، لا لأنه ليس بعالم، ولكن الشيء لا يكون شيئاً حتىٰ يقدره ويشيِّئه[٣] بالتقدير، والتقدير عندهم الإرادة».

٢٣٨/٢ / قال[٤]: «[والفرقة] السادسة[٥] من الرافضة[٦]: أصحاب هشام بن الحكم يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالماً بالأشياء بنفسه، وأنه إنَّما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن بها عالماً، وأنه يعلمها [بعلم][٧]، وأن العلم صفة له، ليست هي هو[٨]، ولا هي غيره[٩] ولا بعضه فلا يجوز[١٠] أن يُقال: العلم[١١] محدَث أو قديم لأنَّ العلم صفة[١٢]، والصفة لا تُوصف. قال: ولو كان لم يزل عالماً لكانت المعلومات لم تزل؛ لأنه لا يصح عالم إلَّا بمعلوم موجود. قال: ولو كان عالماً بما يفعله عباده لم تصح المحنة والاختبار»[١٣].

قال[١٤]: «وقال هشام في سائر صفات الله[١٥] كقدرته وحياته وسمعه وبصره وإرادته: إنها صفات الله[١٦]، لا هي الله، ولا غير الله. وقد / اختُلِفَ عنه في ٢٣٩/٢ القدرة والحياة: فمنهم[١٧] من يحكي عنه أنه كان يقول[١٨]: إنَّ البارئ لم يزل قادراً حيًّا، ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك».

=ص١٥٧-١٥٨؛ رجال الطوسي، ص ٣٠٢-٣٠٣، ٣٥٩-٣٦٠؛ معالم العلماء لابن شهراشوب (ط. النجف، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م) ص ٩٥؛ الفهرست لابن النديم، ١٧٦؛ الرجال للكشي، ص ١٢٢-١٢٦؛ الأعلام للزركلي ٧/ ١٥٤.

(١) (ن)، (م): «ولكن».
(٢) (ن)، (م): «يريدها ويقدرها».
(٣) «ويشيئه»: كذا في (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «ينشئه»، والمقالات: «يثبته». (وانظر ط. ريتر ٣٧/١٠، ت ٦).
(٤) بعد الكلام السابق مباشرة في «المقالات» ١/ ١٠٧-١٠٨.
(٥) (ن) فقط: «والسادسة».
(٦) (م)، (أ)، (ب): «من الروافض».
(٧) «بعلم»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ)، (ب). وأثبتها من المقالات ١/ ١٠٨.
(٨) (ن): «وأن العلم منه ليس ليست هي هو»؛ (م): «وان العلم صفة له ليست هي هي».
(٩) المقالات: «ولا غيره».
(١٠) (أ)، (ب)، والمقالات: «فيجوز». والصواب من (ن)، (م). وانظر: المقالات (ط. ريتر ١/ ٣٧ ت ١١).
(١١) (ن): «العالم»، وهو خطأ.
(١٢) المقالات: «لأنه صفة»؛ (ن): «لأن العلم محدث صفة»، وهو خطأ.
(١٣) (م): «والإحسان»، وهو تحريف.
(١٤) بعد الكلام السابق مباشرة.
(١٥) المقالات: «الله عز وجل».
(١٦) المقالات: «لله».
(١٧) المقالات: «فمن الناس».
(١٨) المقالات: «يزعم».

قال[١]: «والفرقة السابعة من الرافضة: لا يزعمون أن البارئ عالم في نفسه كما قال[٢] شيطان الطاق، ولكنهم[٣] يزعمون أن الله لا يعلم الشيء حتىٰ يؤثر أثره، والتأثير عندهم الإرادة، فإذا أراد الشيء علمه، وإذا لم يرده لم يعلمه. ومعنىٰ أراد عندهم: أنه تحرك حركة[٤] هي إرادة، فإذا تحرك عَلِمَ الشيء، وإلَّا لم يَجُز الوصف له بأنه عالم به[٥]».

قال: «والفرقة الثامنة من الرافضة: يزعمون[٦] أنَّ معنىٰ أن الله يعلم أنه يفعل.

٢/ ٢٤٠ فإن قيل لهم: أتقولون[٧]: [إن][٨] الله سبحانه لم يزل عالماً / بنفسه؟ اختلفوا. فمنهم من يقول: لم يزل لا يعلم بنفسه[٩] حتىٰ فعل العلم لأنه قد كان ولمَّا يفعل. ومنهم من يقول: لم يزل يعلم بنفسه[٩]. فإن قيل لهم: [فلم][١٠] يزل يفعل؟ قالوا: نعم، ولا نقول بقِدَم[١١] الفعل».

قال: «ومن الرافضة من يزعم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، إلَّا أعمال العباد فإنه لا يعلمها إلَّا في[١٢] حال كونها».

قال: «والفرقة التاسعة من الرافضة: يزعمون أن الله تعالىٰ [لم يزل][١٣] عالماً حيّاً[١٤] قادراً، ويميلون إلىٰ نفي التشبيه، ولا يقرُّون[١٥] بحدوث العلم[١٦]، ولا بما حكيناه من التجسيم وسائر ما أخبرنا به من التشبيه [عنهم][١٧]».

مقالات الرافضة في إرادة الله

قال[١٨]: «واختلفت[١٩] الروافض في إرادة الله سبحانه[٢٠]، وهم أربع فرق:

---

(١) بعد الكلام السابق مباشرة. (٢) (أ)، (ب): «قاله». (٣) (ن)، (م): «ولكن».
(٤) (أ)، (ب)، (م): «يحرك حركة»؛ (ن): «تحرك بحركة»، والمثبت من «المقالات».
(٥) «به»: ساقطة من (ن)، (م)، وفي «المقالات» بعد هٰذه العبارة ما يلي: «وزعموا أنه لا يوصف بالعلم بما لا يكون».
(٦) المقالات: «يقولون».
(٧) «أتقولون»: ساقطة من (ب)، وفي (أ): «يقول»، (ن)، (م): «يقولون». والمثبت من «المقالات».
(٨) «إن»: ساقطة من (ن).
(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «نفسه»، والمثبت من «المقالات».
(١٠) «فلم»: ساقطة من (ن). وفي (م): «لم».
(١١) (ن): «نقدم». (١٢) «في»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٣) «لم يزل»: ساقطة من (ن). (١٤) (أ)، (ب): «حيا عالما».
(١٥) المقالات: «يقولون». (١٦) (أ)، (ب): «العالم»، وهو خطأ.
(١٧) «عنهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٨) في «مقالات الإسلاميين ١/ ١١٠-١١١». ومن هٰذه الكلمة تبدأ نسخة (ع = عاشر أفندي).
(١٩) (أ)، (ب): «واختلف».
(٢٠) في هامش (م) أمام هٰذا الموضع كتب: «قف علىٰ اختلاف الروافض في إرادة الله سبحانه وتعالىٰ».

/ فالفرقة الأولىٰ منهم: أصحاب هشام بن الحكم وهشام الجواليقي: يزعمون أنَّ إرادة الله حركة وهي معنىٰ[١]، لا هي الله[٢] ولا هي[٣] غيره، وأنها[٤] صفة لله ليست غيره، وذلك[٥] [أنهم][٦] يزعمون أن الله إذا أراد الشيء[٧] تحرَّك، فكان ما أراد[٨]. ٢/ ٢٤١

والفرقة الثانية منهم: أبو مالك الحضرمي وعلي بن مِيثَم[٩] ومن تابعهما: يزعمون أن إرادة الله غيره، وهي حركة الله، كما قال هشام، إلَّا أن هـٰؤلاء خالفوه فزعموا أن الإرادة حركة، وأنها غير الله بها يتحرك.

والفرقة الثالثة منهم: القائلون[١٠] بالاعتزال والإمامة[١١]: يزعمون أن إرادة الله ليست بحركة، فمنهم من أثبتها[١٢] غير المراد فيقول: إنها مخلوقة لله لا بإرادة[١٣]، ومنهم من يقول: إرادة الله[١٤] لتكوين الشيء هو الشيء، / وإرادته لأفعال[١٥] العباد هي أمره إياهم بالفعل، وهي غير فعلهم، وهم يأبَوْن أن يكون الله أراد المعاصي فكانت. ٢/ ٢٤٢

والفرقة الرابعة منهم: يقولون: لا نقول قبل الفعل: إن الله أراد[١٦]، فإذا فُعلَت[١٧] الطاعة قلنا: أرادها، وإذا فُعِلَت المعصية[١٨] فهو كاره لها غير محب لها[١٩]».

قلت: القول الثالث هو قول متأخري الشيعة، كالمفيد وأتباعه الذين اتَّبعُوا

---

(١) «وهي معنىٰ»: ساقطة من (ب)؛ وفي (أ): «وهي معين»، وهو تحريف.
(٢) (ب) فقط: «لا هي عينه»، وهو تحريف.
(٣) «هي»: ساقطة من (ب) فقط. (٤) (أ)، (ب): «وإنما هي».
(٥) (ب) فقط: «ولذلك».
(٦) «أنهم»: ساقطة من (ن)، (أ)، (ب)، وأثبتها من (ع)، (م)، «المقالات» ١/ ١١٠.
(٧) (ع) فقط: «شيئاً».
(٨) (م): مكان: «أراد». وفي «المقالات» بعد هـٰذا الكلام عبارة: «تعالىٰ عن ذلك».
(٩) (ب)، (ع)، (ن)، (م): «علي بن متيم»؛ (أ): «علي بن ميتم»، والمثبت عن «المقالات» ١/ ١١١.
(١٠) المقالات. . : «وهم القائلون».
(١١) (ب)، (ن)، (أ): «والإمامية»؛ (م): «والا ما»، وهو خطأ. والمثبت عن «المقالات»، (ع).
(١٢) (ب)، (ن)، (م)، (أ): «يثبتها». (١٣) (ن) فقط: «لا بإرادته».
(١٤) (ن): «أنها إرادة الله»، وهو خطأ؛ «المقالات»: «إرادة الله سبحانه».
(١٥) (ن): «الفعل». (١٦) المقالات. . : «أراده».
(١٧) (ن)، (م): «فعل».
(١٨) (ن): «وإذا أراد فعل المعصية»؛ (م): «وإذا فعل المعصية. .». (١٩) «لها»: ساقطة من (ن).

المعتزلة، وهم طائفة صاحب هـٰذا الكتاب، والقول الأول[1] قول البصريين من المعتزلة، والثاني قول البغداديين، فصار هـٰؤلاء الشيعة علىٰ قول[2] المعتزلة.

(* فهـٰذه المقالات التي نقلت في التشبيه والتجسيم لم نر[3] الناس نقلوها عن طائفة من المسلمين أعظم مما نقلوها عن قدماء الرافضة. ثم الرافضة حُرِمُوا الصواب

٢/٢٤٣ في هـٰذا الباب كما حرموه في غيره، فقدماؤهم / يقولون بالتجسيم الذي هو قول غـلاة[4] المجسمة، ومتأخروهم يقولون بتعطيل الصفات موافقة لغلاة المعطِّلَة من المعتزلة ونحوهم، فأقوال أئمتهم دائرة بين التعطيل والتمثيل[5]، لم تعرف لهم مقالة متوسطة بين هـٰذا وهـٰذا.

وأئمة المسلمين من أهل بيت رسول الله ﷺ وغيرهم متفقون علىٰ القول الوسط[6] المغاير لقول أهل التمثيل و[قول أهل] التعطيل[7]، وهـٰذا مما يبين مخالفة الرافضة لأئمة أهل بيت رسول الله[8] ﷺ في أصول دينهم، كما هم مخالفون لأصحابه، بل ولكتاب الله وسنة رسوله.

وهـٰذا لأن مبنىٰ مذهب القوم علىٰ الجهل والكذب والهوىٰ، وهم ـ وإن كانوا يدَّعُون اتِّبَاع الأئمة الاثنىٰ عشر في الشرائع[9]، فلو قَدَّر من يجوز له التقليد إماماً من أئمة أهل البيت[10] ـ كعليّ بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر الصادق

٢/٢٤٤ وأمثالهم ـ لكان ذلك سائغاً[11] جائزاً عند أهل / السنة، لم تقل أهل السنة إنه لا يجوز لمن يجوز له التقليد تقليد هـٰؤلاء وأمثالهم، بل أهل السنة متفقون علىٰ أن تقليد الواحد من هـٰؤلاء وأمثالهم كتقليد أمثالهم، يسوغ هـٰذا لمن يسوغ له ذلك.

وأكثر علماء السنة علىٰ أن التقليد في الشرائع لا يجوز إلَّا لمن عجز عن

ص ٦٩ الاستدلال؛ / هـٰذا منصوص[12] الشافعي وأحمد، وعليه أصحابهما، وما حُكي

---

(١) (ع): «والأول».
(٢) (أ)، (ب): «قولي».
(*ـ*): الكلام التالي ساقط من (أ)، (ب)، وموجود في (ع)، (ن)، (م). وينتهي السقط من ص٤٩٧.
(٣) (م): «لم يزل».
(٤) (ن)، (م): «الغلاة».
(٥) (ع): «وبين التمثيل».
(٦) (ن)، (م): «الوسيط».
(٧) (ن): «لقول أهل التمثيل والتعطيل».
(٨) (ن): «لأهل البيت بيت رسول الله»؛ (م): «لأهل بيت رسول الله».
(٩) استطرد ابن تيمية بعد العبارات السابقة فلم يذكر جواباً للشرط. ومعنىٰ كلامه: أن القوم مع دعواهم اتِّبَاع أئمة أهل البيت قد اختلقوا عليهم وافتروا ما لم يقولوا به.
(١٠) (ن)، (م): «إماما فأئمة أهل السنة»، وهو تحريف.
(١١) (ن): «شائعاً»؛ (م): «ضائعاً».
(١٢) (م): «مقصود».

عن أحمد من تجويز تقليد العالم للعالم غلطٌ عليه. ولكن هـٰذا القول حكي[(١)] عن محمد بن الحسن ـ [صاحب أبي حنيفة][(٢)] ـ قيل عنه: يجوز تقليد الأعلم، وقيل: العالم.

وهـٰذا النزاع إذا لم يكن تبيَّن له[(٣)] القول الموافق للكتاب والسنة، فإن تبيَّن لـه[(٤)] ما جاء به الرسول لم يجز [له][(٥)] التقليد في خلافه باتفاق المسلمين. وأما تقليد العاجز عن الاستدلال فيُجوِّزه الجمهور، ومنع منه طائفة من أهل الظاهر.

وجمهور علماء المسلمين علىٰ أن القدرة علىٰ الاجتهاد والاستدلال مما ينقسم ويتبعَّض، فقد يكون الرجل قادراً علىٰ الاجتهاد والاستدلال في مسألة أو نوع من العلم دون الآخر، وهـٰذا حال أكثر علماء / المسلمين، لكن يتفاوتون في القوة ٢/ ٢٤٥ والكثرة، فالأئمة المشهورون أقدر علىٰ الاجتهاد والاستدلال في أكثر مسائل الشرع من غيرهم. وأمَّا أن يُدَّعىٰ أن واحداً منهم قادر علىٰ أن يعرف حكم الله في كل مسألة من الدين بدليلها، فمن ادَّعىٰ هـٰذا فقد ادَّعىٰ ما لا علم له به[(٦)]، بل ادَّعىٰ ما يعرف[(٧)] أنه باطل*)[(٨)].

فصل

موافقة جعفر الصادق لسائر السلف في مسألة القرآن

والمقصود هنا: أن يُقال لهـٰذا الإمامي وأمثاله: ناظروا إخوانكم هـٰؤلاء الرافضة في التوحيد، وأقيموا الحجَّة علىٰ صحة قولكم ثم ادعوا إلىٰ ذلك، ودَعُوا أهل السنة والتعرض لهم[(٩)]، فإنَّ هـٰؤلاء يقولون: إن قولهم في التوحيد هو الحق، وهم[(١٠)] كانوا في عصر جعفر الصادق وأمثاله، فهم يدَّعُون أنهم أعلم منكم بأقوال الأئمة، لا سيما وقد استفاض عن جعفر الصادق[(١١)] أنه سُئِلَ عن القرآن: أخالق هو أم مخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله. [(١٢)][وهـٰذا مما اقتدىٰ به الإمام أحمد في المحنة، فإنَّ جعفرَ[(١٢)] بن محمد من أئمة الدين باتفاق أهل

(١) (ن)، (م): «لكن هـٰذا القول يحكىٰ».
(٢) «صاحب أبي حنيفة»: ساقط من (ن)، (م). وسبقت ترجمة محمد بن الحسن (١/ ٤٣٤).
(٣) (ن)، (م): «قد بين له». (٤) (ن)، (م): «بين». (٥) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (م): «ما لا علم لديه». (٧) «ما يعرف»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) هنا ينتهي السقط في (أ)، (ب ـ ص ٢٠٨ س١٤)؛ وقد بدأ أوله في هـٰذا الكتاب (١/ ٤٩٦).
(٩) (ن)، (م): «والتعريض لهم». (١٠) (أ)، (ب): «وإن».
(١١) «الصادق»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، وأثبته من (ع)، (م). ويستمر السقط في (ن) إلىٰ الصفحة التالية.

٢/٢٤٦ السنة، / وهـٰذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان(١) وسائر أئمة المسلمين: أن القرآن كلام الله](٢) ليس بمخلوق، ولكنهم لم يقولوا ما قاله ابن كُلَّاب [ومن اتبعه من] أنه(٣) قديم لازم لذات الله، وأنَّ(٤) الله لا يتكلَّم(٥) بمشيئته وقدرته، بل هـٰذا قول محدَث أحدثه ابن كُلَّاب(٦) واتبعه عليه طوائف.

وأما السلف فقولهم(٧): إنه لم يزل متكلماً، وإنه(٨) يتكلَّم بمشيئته وقدرته(٩).

(١٠ وكذلك قالوا بلزوم الفاعلية، ونقلوا عن جعفر [الصادق](١١) بن محمد ٢/٢٤٧ أنه قال بدوام الفاعلية المتعدية، وأنه لم يزل محسناً بما لم يزل / فيما(١٢) لم يزل إلى ما لم يزل، كما نقل ذلك الثعلبي عنه [بإسناده](١٣) في تفسير قوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [سورة المؤمنون: ١١٥]، مع قول(١٤) جعفر وسائر المسلمين وأهل الملل وجماهير العقلاء من غير أهل الملل أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن ما سواه محدَث [كائن بعد أن لم يكن](١٥)، ليس [مع](١٦) الله شيء من العالم قديم بقِدَم الله ١٠).

وأمَّا هشام بن الحكم وهشام بن سالم وغيرهما من شيوخ الإمامية فكانوا يقولون: [إنَّ](١٧) القرآن ليس بخالق ولا مخلوق(١٨ ولكنه كلام الله ١٨)، كما

(١) عبارة «لهم بإحسان»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٣) (ن): «ولكنهم يقولون لم يقول ابن كلاب أنه»؛ (م): «ولكنهم لم يقولوا بقول ابن كلاب أنه».
(٤) (أ)، (ب): «وبأن».
(٥) (ن)، (م): «لميتكلم».
(٦) (أ)، (ب): «بل هـٰذا القول محدث... إلخ»؛ (ن)، (م): «بل هـٰذا القول أخذ به ابن كلاب»؛ والمثبت عن (ع).
(٧) (أ)، (ب): «قولهم».
(٨) (أ)، (ب): «أو إنه».
(٩) في هامش نسخة (ع) أعاد المعلق كتابة العبارات التي تبدأ بجملة: «وهـٰذا قول السلف قاطبة»، وتنتهي عند هـٰذا الموضع، ويتكرر نقل المعلق لبعض عبارات الكتاب في هامش نسخة (ع) في بعض المواضع ولن نشير إليها إلَّا إذا زاد على المنقول بتعليقات من عنده.
(١٠ ـ ١٠): ساقط من (أ)، (ب).
(١١) «الصادق»: زيادة في (ع).
(١٢) (ن): «فيها».
(١٣) «بإسناده»: ساقطة من (ن)، (م). والثعلبي هو: أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المقرئ المفسر الواعظ الأديب اللغوي صاحب كتاب «عرائس المجالس» في قصص الأنبياء وهو مطبوع، و«الكشف والبيان في تفسير القرآن»، وهو مخطوط، وقد توفي الثعلبي سنة ٤٢٧هـ. انظر ترجمته في: ابن خلِّكان ١/ ٦١ ـ ٦٢؛ إنباه الرواة ١/ ١١٩ ـ ١٢٠؛ بغية الوعاة، ص ١٥٤؛ معجم الأدباء ٥/ ٣٦ ـ ٣٩؛ اللباب لابن الأثير ١/ ١٩٤؛ روضات الجنات، ص ٦٨ (وفيه: أنه توفي سنة ٤٣٧هـ)؛ الأعلام للزركلي ١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦.
(١٤) «قول»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٦) «مع»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٨ ـ ١٨): ساقط من (أ)، (ب).

قاله(١) جعفر بن محمد و[سائر] أئمة السنَّة(٢) (٣ ولكن لا أعرف هل يقولون بدوام كونه متكلماً بمشيئته، كما يقوله أئمة أهل السنة، / أم يقولون: تكلَّم بعد أن لم يكن متكلماً، كما تقوله الكرَّامية وغيرهم ٣). ٢/ ٢٤٨

مقالات الروافض في القرآن

قال الأشعري(٤): «واختلف الروافض في القرآن، وهم فرقتان:

فالفرقة الأولى، منهم هشام بن الحكم وأصحابه: يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق؛ وزاد بعض من يخبر عن(٥) المقالات في الحكاية عن هشام، فزعم(٦) أنه كان يقول: لا خالق ولا مخلوق، ولا يُقال(٧) أيضاً: غير مخلوق؛ لأنه صفة والصفة لا توصف».

قال: «وحكىٰ زرقان عن هشام بن الحكم(٨) أنه قال: القرآن علىٰ ضربين: إن كنت تريد المسموع، فقد خلق الله الصوت المقطَّع وهو(٩) رسم القرآن، فأمَّا القرآن(١٠) فهو فعل الله(١١) مثل العلم والحركة، لا هو هو، ولا غيره(١٢).

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه مخلوق محدَث لم يكن ثم كان، كما تزعم المعتزلة والخوارج».

قال: «وهـٰؤلاء قوم من المتأخرين منهم(١٣)».

/ **قُلتُ**(١٤): ومعلوم أنَّ قول جعفر [بن محمد](١٥) الصادق، وهـٰؤلاء (١٦ الذين قالوا من السلف ١٦): ليس بمخلوق، لم يريدوا أنه ليس بمكذوب، بل أرادوا أنه لم يخلقه(١٧) كما قالت المعتزلة، وهـٰذا قول متأخري الرافضة. ٢/ ٢٤٩

---

(١) (أ)، (ب): «يقوله».
(٢) (ن): «وأئمة السنة»؛ (م): «وأئمة السلف».
(٣ ـ ٣): الكلام بين النجمتين يوجد بعضه في (ب)، (أ)، ولكن في غير موضعه الصحيح، ويوجد أكثره في (ن)، (م)، وجميعه في (ع).
(٤) في مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٩ ـ ١١٠.
(٥) في النسخ الخمس: «عن»، وفي «المقالات»: «علىٰ».
(٦) «فزعم»: ساقطة من (ع). (٧) (أ)، (ب): «ولا يقول».
(٨) في (ن)، (م): «زبرقان عن هاشم بن الحكم»، وهو خطأ بيِّن.
(٩) (أ)، (ب): «ثم». (١٠) «فأما القرآن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب): «فهو فعل الله تعالىٰ». (١٢) (أ)، (ب): «ولا هو غيره».
(١٣) «منهم»: ساقطة من (ع) فقط، وهي في «المقالات» ١/ ١١٠.
(١٤) «قلت»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٥) «بن محمد»: زيادة في (ع).
(١٦ ـ ١٦): ساقط من (أ)، (ب). (١٧) (أ)، (ب): «بل أرادوا به أنه لم يخلقه».

(*) فإنَّ [طائفة من متأخري الإمامية] كأبي القاسم الموسوي(١) المعروف بالمرتضىٰ وغيره لمَّا وافقوا المعتزلة علىٰ أنه محدَث منفصل عن الله، وأنه لم يكن يمكنه أن يتكلم ثم صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، وليس له كلام يقوم به، بل كلامه من جملة مصنوعاته المنفصلة عنه، ثم سمعوا عن السلف من أهل البيت مثل: جعفر بن محمد وغيره أنهم قالوا: إنه غير مخلوق(٢). قالوا: لا نقول إنه مخلوق متابعة لهٰؤلاء، بل نقول: إنه محدَث مجعول(٣) موافقة(٤) لما ظنوه من لفظ القرآن في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة الزخرف: ٣]، ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [سورة الأنبياء: ٢].

٢/ ٢٥٠ وكثير(٥) من الناس - غير الشيعة(٦) - يقولون: غير مخلوق، / ويقصدون(٧) في هٰذا المعنىٰ أنه غير مكذوب مفترىٰ، فإنَّهُ يقال: خلَق(٨) هٰذا الحديث واختلقه [إذا افتراه](٩). قال تعالىٰ عن إبراهيم: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [سورة العنكبوت: ١٧]، وقال عن قوم هود: قالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ خُلُقُ الأَوَّلِينَ * وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سورة الشعراء: ١٣٧ - ١٣٨].

فيُقال لهؤلاء: كل من تدبَّر الآثار المنقولة عن السلف، وما وقع من النزاع بين الأمة في أن القرآن مخلوق أو غير مخلوق، علم أنه لم يكن نزاعهم في أنه مفترىٰ أو غير مفترىٰ، فإن من يُقرُّ بأن محمداً رسول الله لا يقول: إن القرآن مفترىٰ، بل إنَّما يقول: إنه مفترىٰ من قال(١٠): إنَّ محمداً كاذب افترىٰ القرآن، كما قال تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [سورة يونس: ٣٨]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾ [سورة هود: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلاَّ إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٤]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [سورة هود: ٣٥].

ظ ٦٩ والذين تنازعوا في القرآن: هل هو مخلوق أو غير مخلوق، كانوا/ مُقرِّين بأن
٢/ ٢٥١ محمداً رسول الله وأنه مبلِّغ للقرآن عن الله [تعالىٰ](١١) لم يفتره هو، / ولكن الجهمية

(*) هنا يبدأ سقط كبير في (ب)، (ب). ويستمر حتىٰ (١/ ٥٠٥) من هٰذا الكتاب.
(١) (ن)، (م): «فإن أبا القاسم الموسوي». وسبقت ترجمة الموسوي ١/ ٣٧.
(٢) (ن)، (م): «غير محدث». (٣) (ن): «إنه مجعول مخلوق»؛ (م): «أنه مخلوق مجعول».
(٤) (ن): «موافقا». (٥) (ن): «في كثير»، وهو تحريف.
(٦) (ن): «في غير الشيعة». (٧) (ع): «ويقصد». (٨) (م): «حكىٰ».
(٩) عبارة «إذا افتراه»: ساقطة من (ن). وسقطت «إذا» من (م).
(١٠) (ع): «إلا من قال»، والصواب عن (ن)، (م). (١١) «تعالىٰ»: زيادة في (ع).

والمعتزلة لـمَّا كان أصلهم أن الرب لا تقوم به الصفات والأفعال والكلام، لزمهم أن يقولوا: كلامه بائن عنه مخلوق [من مخلوقاته](١). وكان أول من ظهر عنه هـٰذا(٢) الجعد بن دِرهم(٣) ثم الجهم [ابن صفوان](٤)، ثم صار هـٰذا في المعتزلة.

أقوال أئمة الإسلام في القرآن

ولما ظهر هـٰذا سألوا أئمة الإسلام مثل جعفر الصادق(٥) وأمثاله، فقالوا لجعفر [الصادق](٦): القرآن خالق أم مخلوق؟(٧) فقال: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله. ومعلوم أن قوله: «ليس بخالق ولا مخلوق» لم يرد به [أنه](٨) ليس بكاذب ولا مكذوب، لكن أراد [أنه](٨) ليس هو الخالق للمخلوقات، ولا هو من المخلوقات ولكنه كلام الخالق.

٢/ ٢٥٢ وكذلك ما نُقِل عن عليّ بن أبي طالب - [رضي الله عنه](٩) - لما قيل/ له: حكَّمت مخلوقاً! قال: لم أحكِّم مخلوقاً، وإنَّما حكَّمت القرآن.

وما رواه ابن أبي حاتم في «الرد على الجهمية»(١٠) قال: «كتب إليَّ حرب الكرماني، ثنا محمد بن المصفَّىٰ(١١)، ثنا عبد الله بن محمد، عن عمرو بن جميع، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس قال: لما حكَّم عليٌّ الحكمين، قالت الخوارج: حكَّمت رجلين؟ قال: ما حكَّمت مخلوقاً، إنَّما حكَّمت القرآن.

---

(١) «من مخلوقاته»: ساقطة من (ن)، (م).

(٢) (ن)، (م): «ظهر هـٰذا عنه».

(٣) علىٰ هامش نسخة (ع) بعد نقل بعض العبارات السابقة ما يلي: «قلت: جعد بن درهم ذبحه خالد بن عبد الله القسري بيده بعدما نزل عن الخطبة في عيد الأضحىٰ فقال في أثناء خطبته: أيها الناس إن جعداً هـٰذا يزعم أن الله تعالىٰ ما اتخذ إبراهيم خليلاً ولا كلَّم موسىٰ تكليماً، قوموا وضحُّوا - تقبّل الله منَّا ومنكم - فإن أُريد أن أضحي بالجعد بن درهم. فنزل عن خطبته وذبحه بيده، والناس ينظرون». وهـٰذا الخبر في: الكامل لابن الأثير ٥/ ١٠٤.

(٤) «ابن صفوان»: زيادة في (ع). (٥) (م): «سألوا عين الأعلام جعفر بن محمد الصادق».

(٦) «الصادق»: زيادة في (ع). (٧) (ع): «القرآن مخلوق أم خالق».

(٨) «أنه»: ساقطة من (ن)، (م). (٩) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)؛ وفي (م): «عليه السلام».

(١٠) الإمام الحافظ الناقد شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمـٰن، ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي، ولد سنة ٢٤٠هـ، وتوفي سنة ٣٢٧. قال الذهبي: «له مصنف كبير في «الرد علىٰ الجهمية» يدلّ علىٰ إمامته». انظر في ترجمته ومصنفاته: تذكرة الحفاظ للذهبي (الطبعة الثالثة بحيدر آباد، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م) ٣/ ٨٢٩-٨٣٢؛ فوات الوفيات لابن شاكر ١/ ٥٤٢-٥٤٣؛ طبقات الحنابلة ٢/ ٥٥؛ العبر للذهبي (ط. الكويت) ٢/ ٢٠٨؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣/ ٢٢٣؛ الأعلام للزركلي ٤/ ٩٩؛ سزكين م١، جـ١، ص ٣٥٢-٣٥٥.

(١١) هو: محمد بن المصفىٰ بن بهلول الحمصي، توفي سنة ٢٤٦هـ. ترجمته في: الجرح والتعديل، جـ٤، ق١، ص ١٠٤؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٣٠٧؛ اللباب لابن الأثير ١/ ٣١٩.

حدثنا الأشج، ثنا يحيى بن يمان، ثنا حسن بن صالح، عن عبد الله بن الحسن، قال: قال عليٌّ للحكمين: احكما بالقرآن كله، فإنه كله لي».

وقال ابن أبي حاتم: «ثنا أبي[(١)]، ثنا الصهيبي ابن عم عليّ بن عاصم وعلي بن
٢/٢٥٣ صالح، عن عمران بن حُدَيْر[(٢)]، عن عكرمة قال: كان / ابن عباس في جنازة فسمع رجلاً يقول: يا رب القرآن ارحمه. فقال ابن عباس: مه، القرآن منه، القرآن كلام الله وليس بمربوب، منه خرج وإليه يعود.

حدثنا محمد بن عمار بن الحارث، ثنا أبو مروان الطبري بمكة - يعني الحكم بن محمد - ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار: سمعت مشيختنا منذ سبعين سنة يقولون: القرآن كلام الله غير مخلوق. وفي رواية: منه بدأ وإليه يعود». وهذا رواه[(٣)] غير واحد عن [سفيان][(٤)] بن عيينة عن عمرو، ورواه البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد»[(٥)].

وقال ابن أبي حاتم: «ثنا أبي، ثنا العباس بن عبد العظيم، ثنا رويم بن يزيد المقري، ثنا عبد الله بن عباس، عن يونس بن بكير، عن جعفر بن محمد، عن أبيه قال: سُئِلَ علي بن الحسين عن القرآن، فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الخالق. ورواه أبو زرعة، عن يحيى بن منصور، عن رويم، فذكره.

وحدثنا[(٦)] جعفر بن محمد بن هارون، ثنا عبد الرحمن بن مصعب، ثنا موسى بن داود الكوفي، عن رجل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أنه سأله: إن قوماً يقولون: القرآن مخلوق؟ فقال: ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله.

٢/٢٥٤ / حدثنا موسى بن سهل الرمْليّ، ثنا موسى بن داود، ثنا معبد أبو عبد الرحمن عن معاوية[(٧)] بن عمّار الذهبي، قال: قلتُ لجعفر بن محمد: إنهم يسألوني عن القرآن: مخلوق أو خالق؟ فقال: إنَّه ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله.

وحدثنا أبو زرعة، ثنا سويد بن سعيد، عن معاوية، فذكره.

---

(١) عبارة «ثنا أبي»: ساقطة من (ع)، (م). وفي في (ن).
(٢) في الخلاصة للخزرجي، ص ٢٥٠: «عمران بن حدير بمهملات مصغرا.. مات سنة ١٤٩هـ».
(٣) (ع): «رواية». (٤) «سفيان»: زيادة في (ع).
(٥) هذا الأثر ذكره البخاري في أول كتاب «خلق أفعال العباد» ص ١١٧: ضمن مجموعة «عقائد السلف»، وفيه: «وليس بمخلوق»، ولم يذكر الرواية الثانية.
(٦) (ن)، (م): «وقال». (٧) (ن)، (م): «أبو عبد الرحمن ومعاوية.. إلخ».

وحدَّثنا أبي(١)، قال: حدَّثنا الحسن بن الصباح، ثنا معبد بمثله.

حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليَّ، قال: قال أبي(٢): وحدثت(٣) عن موسىٰ بن داود بهٰذا الحديث عن معبد، قال(٤): رأيت معبداً هٰذا ولم يكن به بأس، وأثنىٰ عليه(٥) ثم قال: كان يفتي برأي ابن أبي ليلىٰ.

حدَّثنا عبد الله مولىٰ الْمُهَلَّب بن أبي صفُرة، ثنا علي بن أحمد بن علي بن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جده، عن أخيه موسىٰ بن جعفر، قال: سُئِلَ أبي جعفر [ابن محمد](٦) عن القرآن: خالق أو مخلوق؟ قال: لو كان خالقاً لعُبِدَ، ولو كان مخلوقاً لَنَفِدَ».

ومثل هٰذه الآثار كثيرة عن الصحابة والتابعين والأئمة من أهل البيت(٧) / وغيرهم. فعليٌّ ـ [رضي الله عنه](٨) ـ لم يرد بقوله: ما حكَّمت مخلوقاً، وإنَّما حكَّمت القرآن؛ أي: ما حكَّمت كلاماً مفترىٰ؛ فإن الخوارج إنَّما قالوا له: حكَّمت مخلوقاً من الناس!؟ ـ وهما أبو موسىٰ وعمرو بن العاص(٩) ـ فقال: لم أحكم مخلوقاً، وإنَّما حكَّمت القرآن، وهو كلام الله. ٢/ ٢٥٥

فالحكم لله، وهو سبحانه يصف كلامه بأنه يحكم ويقصّ(١٠) [ويفتي](١١)، كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة النمل: ٧٦]، وكقوله(١٢): ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]؛ أي: وما يُتْلَىٰ عليكم يفتيكم فيهن.

وقوله: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣].

وإذا أُضيف الحكم والقَصَص والإفتاء(١٣) إلىٰ القرآن ـ الذي هو كلام الله ـ فالله هو الذي(١٤) حكم به وأفتىٰ به وقصَّ به، كما أضاف ذلك إلىٰ نفسه في

(١) (ن): «وحدثناه أبي». وسقطت كلمة «وحدثنا» من (م).
(٢) (ع): «قال لي أبي».
(٣) (ع): «وجدت»، وهو خطأ.
(٤) (ن)، (م): «فقال».
(٥) (ع): «عنه»، وهو تحريف.
(٦) «ابن محمد»: زيادة في (ع).
(٧) (ن)، (م): «من أهل السنة».
(٨) «رضي الله عنه»: زيادة في (ع).
(٩) (م): «وهما الحكمان».
(١٠) (ن)، (م): «ويقضي».
(١١) «ويفتي» ساقطة من (ن).
(١٢) (ن): «وقوله»؛ (م): «في قوله»؛ وهو تحريف.
(١٣) (ن): «والاقبال»، وهو خطأ.
(١٤) (ن): «الذي هو».

غير موضع.

٢/٢٥٦ / فهذا هو مراد عليّ [بن أبي طالب] وجعفر [بن محمد] وغيرهما[(١)] من أهل البيت - [رضوان الله عليهم][(٢)] - وسائر سلف الأمة بلا ريب. فتبين أن هؤلاء الرافضة مخالفون لأئمة أهل البيت وسائر السلف في مسألة القرآن كما خالفوهم في غيرها.

وأمَّا قولهم: «إنه مجعول»، فالله لم يصفه بأنه مجعول مُعَدًّى إلى مفعول واحد، بل قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة الزخرف: ٣]، فإذا قالوا: هو مجعول قرآناً عربيا، فهذا حق. وأمَّا قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [سورة الأنبياء: ٢]، فهذه الآية تدلّ على أن «الذكر» نوعان: محدَثٌ وغير محدَث، كما تقول: ما جاءني من رجل عدل إلَّا قبلت شهادته. وصفة النكرة للتخصيص، ص ٧٠ وعندهم/ كل ذكر محدَث، والمحدَث في القرآن ليس هو المحدَث في كلامهم، فلم يوافقوا القرآن.

ثم إذا قيل: هو محدث[(٣)]، لم يلزم من ذلك أن يكون مخلوقاً بائناً[(٤)] عن الله، بل إذا تكلَّم الله به[(٥)] بمشيئته وقدرته وهو قائم به، جاز أن يُقال: هو مُحدَث، وهو مع ذلك كلامه القائم بذاته وليس بمخلوق.

وهذا قول كثير من أئمة السنَّة والحديث. وقد احتج البخاري وغيره على ذلك ٢/٢٥٧ بقول النبي ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ يحدث من أمره ما / يشاء**[(٦)]**، وإنَّ مما أحدث أن لا تكلَّموا**[(٧)] **في الصلاة**»[(٨)]. ومعلوم أن الذي أحدثه هو أمره أن لا يتكلَّموا في الصلاة، لا عدم تكلمهم في الصلاة، فإن ذلك يكون باختيارهم. ومنهم من تكلَّم بعد النهي، لكن نُهوا عن ذلك، ولهذا قال: يحدث من أمره ما يشاء[(٩)].

---

(١) (ن)، (م): «علي وجعفر وغيرهما».
(٢) عبارة «رضوان الله عليهم»: زيادة في (ع).
(٣) (ن): «إنه محدث».
(٤) (ن)، (م): «ثابتاً»، وهو خطأ.
(٥) (ع): «بل إذا تكلم به».
(٦) (ن)، (م): «ما شاء».
(٧) (ن): «أن لا يكلموا».
(٨) الحديث عن ابن مسعود - رضي الله عنه - مع اختلاف في اللفظ - في: البخاري ٩/ ١٥٢ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾؛ سنن أبي داود ١/ ٣٣٥ (كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٠٠ (رقم ٣٥٧٥)، ٥/ ٣٣٩-٣٤٠ (رقم ٣٨٨٥)، ٦/ ٢١ (رقم ٣٩٤٤)، ٦/ ٩١ (رقم ٤١٤٥).
(٩) (ن)، (م): «ما شاء».

معارضة أدلة الإمامية بأدلة غيرهم من المبتدعة

والمقصود هنا[١]: أنَّه[*] يُقال لهـٰذا الإمامي[٢]: إخوانك هـٰؤلاء يقولون: إنَّ قولهم هو الحق دون قولك، وأنت لم تحتجَّ لقولك إلَّا بمجرد قولك: إنه ليس بجسم، [٣] وهـٰؤلاء إخوانك يقولون: إنه جسم[٣]، فناظرهم فإنهم إخوانك في الإمامة وخصومك في التوحيد.

وهـٰكذا ينبغي لك أن تناظر الخوارج الذين هم خصومك، وأمَّا[٤] أهل السُّنَّة فهم وسط بينك وبين خصومك، وأنتَ لا تقدر على قطع [خصومك لا] هـٰؤلاء ولا هـٰؤلاء[٥].

/ فإن قلت: حجَّتي على هـٰؤلاء أن كل جسم محدَث. ٢/ ٢٥٨

قال لك إخوانك: بل الجسم عندنا ينقسم إلى[٦] قسمين: قديم ومحدَث، كما أن القائم بنفسه والموجود[٧] والحي[٨] والعالم والقادر ينقسم إلى قديم ومحدَث.

فإن قال النافي: الجسم لا يخلو عن الحوادث، [٩] وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث.

قال له إخوانه: لا نسلم أنه لا يخلو عن[١٠] الحوادث، وإن سلّمنا ذلك فلا نسلّم أن ما لم يخل عن الحوادث فهو حادث.

فإن[١١] قال: الدليل على أنه لا يخلو من الحوادث[٩] أنه لا يخلو من الأعراض، والأعراض حادثة[١٢] [فإن العرض لا يبقى زمانين.

وعلى هـٰذا، اعتمد كثير من الكُلَّابية في حدوث العالم، وعليه أيضاً اعتمد الآمدي[١٣] وطعن في كل دليل غيره، وذكر أن هـٰذه طريقة الأشعرية.

---

(١) «هنا»: ساقطة من (ع).
(*): هنا ينتهي السقط الكبير الموجود في (أ)، (ب)، وقد بدأ في (١/ ٥٠٠).
(٢) (ب): «فيقال لهـٰذا الإمامي»؛ (أ): «فيقال لهـٰذا الإمام»؛ (ن): «يقول لهـٰذا الإمامي». والمثبت عن (ع)، (م).
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب). (٤) (ع): «فأما».
(٥) (أ)، (ب): «على قطع خصومك هـٰؤلاء وهـٰؤلاء»؛ (ن)، (م): «وأنت لا تقدر على قطع هـٰؤلاء ولا هـٰؤلاء»، والمثبت عن (ع).
(٦) (أ)، (ب): «على». (٧) (ن): «القائم بنفسه وبالوجود».
(٨) (أ)، (ب): «الحي». (٩ ـ ٩): ساقط من (م).
(١٠) (أ)، (ب): «من». (١١) «فإن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) بعد كلمة «حادثة» سقط من (ن)، (م)، (أ)، (ب).
(١٣) سبقت ترجمته في هـٰذا الكتاب (١/ ١٥٤). وانظر في ترجمته أيضاً: مرآة الجنان لليافعي ٤/ ٧٣.

وضعَّف ذلك من تعقَّب كلامه، وقال: هٰذا يقتضي بناء هٰذا الأصل العظيم
٢/ ٢٥٩ علىٰ هٰذه المقدمة الضعيفة، وقد رأيت كلام الأشعري نفسه، / فرأيته اعتمد علىٰ أن الأجسام لا تخلو من الاجتماع والافتراق بناء علىٰ أن الأجسام مركَّبةٌ من الجواهر المنفردة، فاحتجَّ باستلزامها لهٰذا النوع من الأعراض، وهٰذا النوع حادث لأنه من الأكوان لكنه مبني علىٰ الجوهر الفرد، وجمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم علىٰ نفيه.

والمقصود هنا: ذكر ما يبين أصول الطوائف، وأن قول هٰؤلاء الرافضة المعتزلة من أفسد أقوال طوائف الأمة، فإنه ليس معهم حجَّة شرعية ولا عقلية يمكنهم الانتصاف بها من إخوانهم أهل البدع، وإن كان أولئك ضالِّين مبتدعين أيضاً[١]، وهم مناقضون لهم غاية المناقضة، فكيف تكون لهم حجَّة علىٰ أهل السُّنَّة الذين هم وسط في الإسلام كما أن الإسلام وسط في الملل؟!

فإذا قال النافي: الدليل علىٰ حدوثها استلزامها للأعراض[٢]][٣].

قالوا له[٤]: ليس هٰذا قولك و[قول] أئمتك[٥] المعتزلة، وإنَّما هو قول
٢/ ٢٦٠ / الأشعرية[٦]، وأمَّا المعتزلة فعندهم أنه قد يخلو عن كثير من الأعراض، وإنَّما يقولون ذلك في الأكوان أو في الألوان[٧].

وقالوا: لا نسلم أن الأعراض حادثة وأنها لا تبقىٰ زمانين، وهٰذا القول معلوم البطلان بالضرورة عند جمهور العقلاء، مع أنه ليس قولك وقول شيوخك المعتزلة والرافضة.

---

(١) في الأصل (ع): «وإن كان ذلك أيضاً ضالين مبتدعين أيضاً..» وهو كلام لا يستقيم، والذي أثبته أقرب إلىٰ المعنىٰ المقصود.

(٢) «فإذا قال النافي... إلخ» إعادة للاعتراض الوارد في الصفحة السابقة من هٰذا الكتاب (١/ ٥٠٥): «فإن قال: الدليل.. إلخ» وما بينهما استطراد.

(٣) الكلام بين المعقوفتين ساقط (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وكتب علىٰ هامش (ع) عبارات من هٰذا السقط تبدأ بجملة: «وقد رأيت كلام الأشعري» وتنتهي عند جملة: «وجمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم علىٰ نفيه».. ثم كتب هٰذا التعليق: «قلت: ليس الأمر كذلك؛ إذ ليس جمهور العقلاء من المسلمين علىٰ نفيه؛ لأنَّ جمهور المتكلمين علىٰ إثباته، ثم إنه من قدماء الحكماء قبل أرسطو طائفة إلىٰ إثباته، وليس هو مما اخترعه المتكلمون».

(٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) (ن)، (م): «قولك وأئمتك».

(٦) (أ)، (ب): «الأشعري».

(٧) (ب) فقط: «أو في الأكوان».

[فإنْ][(١)] قال الإمامي النافي: الدليل على أن الجسم لا يخلو من[(٢)] الحوادث أنه لا يخلو من الأكوان، والأكوان حادثة، [(٣)] إذ لا يخلو[(٤)] عن الحركة والسكون، وهما حادثان.

قالوا له: لا نسلم أن الأكوان كلها[(٥)] حادثة[٣)]، ولا نسلم أن السكون حادث، بل يجوز أن يكون لنا جسم قديم أزلي ساكن، ثم تحرك بعد أن لم يكن متحركاً[(٦)]؛ لأنَّ السكون إن كان عدميًّا جاز أن يحدث أمر وجوديّ، وإن كان وجوديًّا جاز أن يزول بحادث[(٧)].

قال النافي: القديم لا يزول.

قال إخوانه: القديم إن كان معنًى عدميًّا جاز زواله باتفاق[(٨)] [العقلاء][(٩)]، [(١٠)] فإنه ما من حادث إلَّا وعدمه قديم[١٠)]، والسكون عند كثير / من الناس عدميّ، ٢/ ٢٦١
ونحن نختار أنه عدميّ فيجوز زواله، وإن كان وجوديًّا فلا نسلم أنه لا يجوز زواله.

[فإن] قال النافي[(١١)]: السكون [وجودي]، وإذا كان[(١٢)] وجوديًّا قديماً، فالمقتضى[(١٣)] لقِدَمه قديم من لوازم الواجب، فيكون واجباً بوجوب سببه[(١٤)].

قال إخوانه المجسِّمَة: هذا الموضع يرد على جميع الطوائف المنازعين[(١٥)] لنا من الشيعة والمعتزلة والأشعرية وغيرهم، فإنهم وافقونا على أن البارئ فعل بعد أن لم يكن فاعلاً، فعُلِم جواز حدوث الحوادث [كلها][(١٦)] بلا[(١٧)] سبب حادث. [وهم يصرِّحُون بأنه يجوز - بل يجب[(١٨)] - حدوث الحوادث كلها بغير[(١٩)] سبب حادث][(٢٠)] [(٢١)] لامتناع حوادث لا أول لها عندهم[٢١)]، وإذا جاز ذلك اخترنا[(٢٢)]

(١) «فإن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «عن».
(٣-٣): ساقط من (م). (٤) (أ)، (ب): «ولا يخلو»؛ (ع): «أولا يخلو». والمثبت عن (ن).
(٥) «كلها»: زيادة في (ن). (٦) (أ)، (ب): «ثم يتحرك بعد أن لم يكن يتحرك».
(٧) (أ)، (ب): «جاز أن يحادث»؛ (ن): «جاز أن يزول محادث»، والصواب من (ع)، (م).
(٨) (أ)، (ن)، (م): «بالاتفاق». (٩) «العقلاء»: زيادة في (ع).
(١٠-١٠): ساقط من (أ)، (ب). (١١) (ع)، (ن)، (م): «قال»؛ (أ): «فإن النافي».
(١٢) (ن)، (م): «السكون إذا كان.. إلخ». (١٣) (ن): «والمقتضي».
(١٤) (ن)، (م): «نفسه». (١٥) (ن): «المتنازعين»؛ (م): «النازعين».
(١٦) «كلها»: زيادة في (ع). (١٧) (ن): «بدون».
(١٨) (م): «فإنه يجب». (١٩) (م): «بدون».
(٢٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن). (٢١-٢١): ساقط من (أ)، (ب).
(٢٢) (ب): اجزنا»؛ (ن)، (أ): «أخرنا» وهو تحريف. والمثبت عن (ع)، (م).

أن يكون السكون عدميًا، والحادث هو[١] الحركة التي هي وجوديَّة، فإذا جاز إحداث جِرم بلا سبب حادث فإحداث حركة بلا سبب حادث أَوْلَىٰ.

٢/ ٢٦٢ **ولو قيل:** إنَّ السكون وجوديّ، فإذا جاز وجود أعيان بعد أن لم تكن، / وذلك تحول[٢] من أن لا يفعل إلىٰ أن يفعل؛ سواء سُمِّيَ مثل هٰذا تغيراً وانتقالاً[٣] أو لم يُسَمَّ، جاز أن يتحرك الساكن وينتقل[٤] من السكون إلىٰ الحركة[٥] [وإن كانا وجوديين[٦].

وقول القائل: المقتضىٰ لقدمه من لوازم الوجوب.

جوابه أن يُقال: قد يكون بقاؤه مشروطاً بعدم تعلّق الإرادة بزواله أو بغير ذلك، كما يقولونه في سبب الحوادث، فإن الواجب انتقل من أن لا يفعل إلىٰ أن يفعل، فما كان جوابهم عن ذلك[٧] كان جواباً عن هٰذا، وإن قالوا بدوام الفاعلية بطل قولهم وقولنا.

وبالجملة،[٨] هل يجوز[٩] أن يحدث عن القديم أمر بلا سبب حادث، وترجيح أحد طرفي الممكن بمجرد القدرة؟ وحينئذٍ فيجوز أن يُحدث القادر ما به يزيل السكون الماضي من الحركة، سواء كان ذلك السكون وجوديًا أو عدميًا][١٠].

قال النافي: هٰذا يلزم منه أن يكون البارئ محلّا للحركة وللحوادث[١١] أو للأعراض، وهٰذا باطلٌ.

٢/ ٢٦٣ / **قال إخوانه الإمامية:** قد صادرتنا علىٰ المطلوب، فهٰذا صريح قولنا، فإنَّا نقول[١٢]: إنه يتحرك وتقوم به الحوادث والأعراض، فما الدليل علىٰ بطلان قولنا؟

قال النافي: لأنَّ ما قامت به الحوادث لم يخلَ منها، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

قال إخوانه: قولك: ما قامت به الحوادث لم يخل منها، فهٰذا[١٣] ليس قول

---

(١) (ع)، (ن): «هي».
(٢) (أ)، (ب): «وذلك يجوز»؛ (ن)، (م): «وذلك تغير وانتقال». والمثبت من (ع).
(٣) (ع): «تغييراً وانتقالاً»؛ (أ)، (ب)، (م): «تغيراً أو انتقالاً». والمثبت من (ن).
(٤) (أ)، (ب): «وينقل»؛ (ع): «وتنتقل».
(٥) بعد عبارة «إلىٰ الحركة» سقط من (ن)، (م).
(٦) (ع): «وإن كان وجوديين»، وهو تحريف.
(٧) «عن ذلك»: ساقط من (أ)، (ب).
(٨) (ع): «ففي الجملة».
(٩) (ع): «هم يجوزون».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «والحوادث».
(١٢) (ن): «فإنك تقول»؛ (م): «فإنك ستقول».
(١٣) (أ)، (ب): «فهو».

الإمامية ولا قول المعتزلة، وإنَّما هو قول الأشعرية. وقد اعترف الرازي والآمدي وغيرهما بضعفه وأنه لا دليل عليه، وهم وأنتم تسلِّمون لنا أنه أحدث الأشياء بعد أن لم يكن هناك حادث بلا سبب حادث، فإذا حدثت[١] الحوادث من غير أن يكون لها أسباب حادثة، جاز أن تقوم به بعد أن لم تكن قائمة به.

فهٰذا القول الذي يقوله هٰؤلاء الإمامية، ويقوله[٢] من يقوله من الكرَّامية وغيرهم: من إثبات أنه جسم قديم، وأنه فَعَل بعد أن لم يكن فاعلاً، أو تحرَّك[٣] بعد أن لم يكن متحركاً، لا يمكن هٰؤلاء الإمامية[٤] وموافقيهم من المعتزلة [والكُلَّابية][٥] إبطاله، فإن أصل قولهم بامتناع [٦ الحوادث به،/ وهٰؤلاء قد جوَّزوا ذلك٦]، [ثم الكُلَّابية[٧] لا تنفي قيام الحوادث به لانتفاء[٨] الصفات، فإنهم يقولون: بقيام أعيان الصفات القديمة به، وإنَّما ينفون قِدَم النوع لتجدد أعيانه فإنها حوادث. ٢/ ٢٦٤

وعمدتهم في نفي ذلك: أن ما قَبِل الحوادث لم يخل منها، وهٰذه مقدمة باطلة عند العقلاء، وقد اعترف بذلك غير واحد من حذَّاقهم، كالرازي والآمدي وغيرهما، وأمَّا أبو المعالي وأمثاله فلم يقيموا حجَّة عقلية على هٰذا المطلوب، وإنَّما اعتمدوا على تناقض[٩] أقوال من نازعهم من الكرَّامية والفلاسفة وغيرهما.

وتناقض أقوال هٰذه الطوائف يدلّ على فساد قولها بمجموع الأمرين، لا يدل على صحة أحدهما بعينه. وحينئذٍ فإذا كان هناك قول ثالث يمكن القول به مع فساد أحدهما أو كليهما[١٠] لم يلزم صحة قول الكُلَّابية وجميع الطوائف المختلفين المخالفين للكتاب والسنة، وإنَّما عندهم إفساد بعضهم قول الآخرين وبيان تناقضه، ليس عندهم قول صحيح يُقال به.

ولهٰذا كانت الفائدة المستفادة من كلامهم نقض بعضهم كلام بعض فلا يُعتقد شيء منها، ثم إنْ عُرِف الحق الذي جاء به الرسول فهو الصواب الموافق لصريح

---

(١) (أ)، (ب): «أحدثت». (٢) (ع): «ويقول».
(٣) (أ)، (ب): «متحرك». (٤) (أ)، (ب): «الأئمة»، وهو خطأ.
(٥) «والكلابية»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). (٦-٦): «ساقط من (أ)، (ب).
(٧) من أول عبارة «ثم الكلابية» سقط طويل في (أ)، (ب)، (ن)، (م). وينتهي السقط في الصفحة التالية (١/ ٥٠٩).
(٨) في الأصل (ع): «لا نتفاع (بدون إعجام)». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته.
(٩) في الأصل (ع): «يناقض». (١٠) في الأصل (ع): «كلاهما»، وهو خطأ.

٢/٢٦٥ المعقول، وإلَّا استفيد من ذلك السلامة من / تلك الاعتقادات الباطلة، وإن لم يُعرف الحق فالجهل البسيط خير من الجهل المركَّب، وعدم اعتقاد الأقوال الباطلة خير من اعتقاد شيء منها](١).

(٢ وأمَّا المعتزلة فتنفي٢) قيام الحوادث به لأنها أعراض فلا تقوم به، وهٰؤلاء يقولون: بل تقوم به الأعراض.

ط ٧٠ وعمدة المعتزلة أنه لو قامت به لكان جسماً؛ وهٰؤلاء/ التزموا أنه جسم. وعمدة هٰؤلاء في نفي كونه جسماً أن الجسم لا يخلو من الحوادث. وهٰؤلاء قد نازعوهم في هٰذا وقالوا: بل يخلو(٣) عن الحوادث، وقالوا: إن البارئ جسم قديم؛ كما تقولون أنتم: إنه(٤) ذات قديمة، وإنه فَعَل بعد أن لم يكن فاعلاً، [وتجعلون مفعوله هو فعله](٥). لكن هٰؤلاء يقولون: له(٦) فعل قائم به ومنفصل عنه؛ وهٰؤلاء يقولون: [له](٧) مفعول منفصل عنه، ولا يقوم به فعل.

وعمدة هٰؤلاء أنه في الأزل: إن كان ساكناً لم تجز عليه الحركة(٨)؛ لأنَّ السكون معنى وجودي أزلي فلا يزول، وإن كان متحركاً لزم حوادث لا تتناهى.

٢/٢٦٦ وهٰؤلاء يقولون: بل كان ساكناً في الأزل، ويقولون: إن(٩) / السكون عدم الحركة، (١٠ أو عدم الحركة عمَّا يمكن تحريكه١٠)، أو عدمها(١١) عما من شأنه أن يتحرك، فلا يسلمون أن السكون أمر وجودي، كما يقولون مثل ذلك(١٢) في العمى والصمم والجهل البسيط.

(* والقول بأن هٰذه الأمور عدمية ليس هو قول من يقوله من الفلاسفة وحدهم، كما يظنه بعض المصنفين في الكلام، بل هو قول كثير من النظَّار المتكلمين

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله في الصفحة السابقة (١/٥٠٨).
(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «والمعتزلة فتنفي».
(٣) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «بل لا يخلو»، وهو خطأ.
(٤) «إنه»: ساقطة من (ع).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٦) (ع)، (م): «إنه».
(٧) «له»: ساقطة من (ن).
(٨) (ع): «الحركة عليه».
(٩) «إن»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب).
(١٠ ـ ١٠): ساقط من (أ)، (ب).
(١١) (ع)، (ن)، (م): «أو عدمه». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته وهو: «أو عدمها». وهٰذه العبارة ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (ع): «مثل هٰذا».
(* ـ *): ساقط من (أ)، (ب).

أهل القبلة [والصلاة](١)، وتنازعهم في هٰذا كتنازعهم في نظائره، مثل بقاء الأعراض وتماثل الأجسام وغير ذلك*).

وإن قالوا: إنه وجودي، فلا يسلمون أن(٢) كل أزلي لا يزول، بل يقولون في تبدّل(٣) السكون بالحركة ما يقوله مناظروهم في تبدل(٣) الامتناع بالإمكان، فإن الطائفتين اتفقتا على أن الفعل كان ممتنعاً في الأزل فصار ممكناً، فهٰكذا يقوله هٰؤلاء في السكون الوجودي إن(٤) كان تبدله بالحركة في الأزل(٥) ممتنعاً وهو - فيما لا يزال - ممكن فتبدل(٦) حيث أمكن التبدل(٧)، كما يقولون جميعاً: إنه حدث(٨) الفعل حيث كان الحدوث ممكناً.

/ فهٰذا بحث هٰؤلاء الإمامية والكرَّامية مع هٰؤلاء الإمامية ومن وافقهم من المعتزلة [والكُلَّابية](٩) وأتباعهم(١٠) في هٰذه الأمور التي يعتمدون فيها على العقل(١١)، وقد أجابهم طائفة من المعتزلة والشيعة(١٢) ومن وافقهم بأن الدليل [الدَّال](١٣) على حدوث العالم هو هٰذا الدليل الدَّالّ على حدوث الأجسام، فإن لم يكن هٰذا صحيحاً انسدَّ طريق معرفة(١٤) حدوث العالم وإثبات الصانع(١٥). ٢/٢٦٧

فقال(١٦) المخالف لهٰؤلاء: لا نسلم أن هٰذا هو الطريق إلى معرفة(١٧) حدوث العالم ولا إلى إثبات الصانع، بل هٰذا طريق محدَث في الإسلام، لم يكن أحد من الصحابة ولا القرابة(١٨) ولا التابعين يسلك هٰذه الطريق(١٩)، وإنَّما سلكها الجهم ابن صفوان وأبو الهذيل العلَّاف ومن وافقهما، ولو كان العلم بإثبات الصانع وحدوث العالم(٢٠) لا يتم إلَّا بهٰذه الطريق لكان بيانها من الدين، ولم يحصل الإيمان إلَّا بها.

---

(١) «والصلاة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) «أن»: ساقطة من (ع)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «تبديل».
(٤) (أ)، (ب): «أي»، وهو خطأ.
(٥) «في الأزل»: ساقط (أ)، (ب).
(٦) (ع): «فتبديل»، وهو خطأ.
(٧) «التبدل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ع): «إنه أحدث».
(٩) «والكلابية»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) «وأتباعهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب): «الفعل»، وهو تحريف.
(١٢) (ن): «من المعتزلة وأتباعهم والشيعة . . إلخ».
(١٣) «الدال»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (أ)، (ب): «أنسد معرفة طريق».
(١٥) (ن): «إلى إثبات الصانع».
(١٦) (أ)، (ب): «وقال»؛ (ن)، (م): «قال».
(١٧) «معرفة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٨) (أ)، (ب)، (م): «والقرابة».
(١٩) (أ)، (ب): «من الصحابة والقرابة ولا التابعين يسلك هٰذا الطريق».
(٢٠) (أ)، (ب): «بحدوث العالم وإثبات الصانع».

ونحن نعلم بالاضطرار أنَّ النبي ﷺ لم يذكر هـٰذه الطريق لأمته، ولا دعاهم بها ولا إليها[١] ولا أحد من الصحابة. فالقول بأنَّ[٢] الإيمان موقوف عليها مما يعلم
٢/ ٢٦٨ بطلانه بالضرورة من دين الإسلام، / وكل أحد يعلم أنها طريق محدثة لم يسلكها السلف، والناس متنازعون في صحتها، فكيف يقولون: إن العلم بالصانع والعلم بحدوث العالم موقوف عليها؟

وقالوا[٣]: [بل هـٰذه الطريقة تنافي العلم بإثبات الصانع، وكونه خالقاً للعالم آمراً بالشرائع، مرسلاً للرسل، فالذين ابتدعوها من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم قالوا: إنَّها صحيحة في العقل، وإن العلم بالنبوَّة وصحة دين الإسلام لا يتم إلَّا بها.

وقولهم: إن العلم بذلك لا يتم إلَّا بها، مما أنكره عليهم جماهير الأمة من الأولين والآخرين، لا سيما السلف والأئمة، وكلامهم في تبديع أهل هـٰذا الكلام وذمّه وذمّ أهله ونسبتهم إلى الجهل وعدم العلم من الأمور المتواترة عن السلف.

وكذلك القول بصحتها من جهة العقل هو مما أنكره جمهور أئمة الأئمة[٤]، لكن سلَّم ذلك طوائف من الكرَّامية والكُلَّابية وغيرهم، ونازعوهم في موجب هـٰذه الطريق، ونازعوهم أيضاً في توقف صحة دين الإسلام عليها، كما ذكر ذلك غير واحد؛ مثل ما ذكره أبو الحسن الأشعري في «رسالته إلى أهل الثغر بباب
٢/ ٢٦٩ الأبواب»[٥]، وذكره الخطَّابيّ / وأبو عمر الطلمنكي الأندلسيّ[٦] والقاضي أبو يعلى[٧] وغير واحد.

وأمَّا أئمة السنة وطوائف من أهل الكلام، فبيَّنوا أنَّ هـٰذه طريقة باطلة في العقل أيضاً، وأنها تنافي صحة دين الإسلام، فضلاً عن أن تكون شرطاً في العلم به، وأين اللازم لدين الإسلام من المنافي له؟!

---

(١) (ع): «ولا دعاهم إليها». (٢) (ن)، (م): «أن».
(٣) (أ)، (ب): «قالوا»، وما بعدها ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). ويستمر الكلام حتى الصفحة التالية.
(٤) في الأصل (ع): «أئمة الأئمة».
(٥) ذكرها ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري»، ص ١٣٦، فقال: «وجواب مسائل كتب بها إلى أهل الثغر في تبيين ما سألوه عنه من مذاهب أهل الحق». ومن الرسالة نسخة خطية في مكتبة روان كشك ومنها صورة في الجامعة العربية، وانظر فهرس المخطوطات المصورة، ١/ ١٢٥. وسبقت الإشارة إليها.
(٦) سبقت ترجمته في هـٰذا الكتاب (١/ ١٩٠). (٧) سبقت ترجمته في هـٰذا الكتاب (١/ ٨٨).

وبيَّنوا أن تقدير ذات لم تزل غير فاعلة ولا متكلمة بمشيئتها وقدرتها، ثم حدوث ما يحدث من مفعولات ـ مثل كلام مؤلف منظوم وأعيان وغير ذلك ـ بدون سبب حادث، مما يُعلم بطلانه بصريح المعقول، وهو مناقض لكونه سبحانه خلق السمٰوات والأرض، ولكون القرآن كلام الله، وغير ذلك مما أخبر به الرسل، بل حقيقته أن الرب لم يفعل شيئاً ولم يتكلم بشيء لامتناع ما ذكروه من أن يكون فعَّالاً أو مُقالاً له، كما قد بُسط في غير هٰذا الموضع؛ إذ المقصود هنا: التنبيه على مجامع الطرق والمقالات.

قالت النفاة: فإذا كانت طرقنا في إثبات العلم بالصانع وحدوث السمٰوات والأرض وإثبات العلم بالنبوَّة طرقاً باطلة][1] فما الطريق إلى ذلك؟[2]

قالوا: [أولاً]: لا يجب[3] علينا في هٰذا المقام بيان ذلك، بل المقصود [هٰهنا][4] أنَّ هٰذه طريق محدثة مبتدعة يعلم أنها ليست هي / الطريق[5] التي جاء ٢/ ٢٧٠
بها الرسول ﷺ، فيمتنع أن تكون واجبة أو يكون العلم الواجب أو الإيمان [بصدقه][6] موقوفاً عليها.

وقالوا[7]: كل من العلم بالصانع وحدوث العالم له طرق كثيرة متعددة.

طرق إثبات وجود الله عند أهل السنة

أمَّا إثبات الصانع فطرقه لا تحصى، بل الذي عليه جمهور العلماء[8] أنَّ الإقرار بالصانع فطري ضروري مغروز[9] في الجِبِلَّة[10]، [ولهٰذا كانت دعوة عامة الرسل إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وكان عامة الأمة مقرين بالصانع مع إشراكهم به بعبادة ما دونه، والذين أظهروا إنكار الصانع كفرعون، خاطبتهم الرسل خطاب من يعرف أنه حق، كقول موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ بَصَائِرَ﴾ [سورة الإسراء: ١٠٢]، ولما قال فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٣] قال له موسى: ﴿رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ ۝ قَالَ لِمَنْ

---

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «بل هٰذه الطريق إلى ذلك».
(٣) (م): «قالوا: ولا يجب».
(٤) (ع): «إذ المقصود هنا»؛ (ن)، (م): «بل المقصود.
(٥) (ب): «فعلم أنها ليست هي الطريقة»؛ (أ): «فعلم أنها ليست في الطريقة»؛ (م): «فعلم أنها ليست هي الطريق».
(٦) «بصدقه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٧) (ع): «فقالوا».
(٨) (ن)، (م): «العقلاء».
(٩) (أ)، (ب)، (م): «معروف».
(١٠) بعد هٰذا القوس المعقوف يرد كلام طويل ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، ونهايته ص ٥١٤.

حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٤ـ ٢٨].

٢/ ٢٧١ / ولما قال فرعون: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَا مُوسَىٰ * قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [سورة طه: ٤٩، ٥٠]. فكان جواب موسىٰ له جواباً للمتجاهل الذي يُظهر أنه لا يعرف الحق وهو معروف عنده، فإن سؤال فرعون بقوله: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢٣] استفهام إنكار لوجوده، ليس هو استفهام طلب لتعريف ماهيته كما ظن ذلك بعض المتأخرين، وقالوا: إن فرعون طالبه ببيان الماهية، فعدل عن ذلك لامتناع الجواب بذكرها، فإن هٰذا غلط منهم، فإن فرعون لم يكن مقرّاً بالصانع البتة، بل كان جاحداً له، وكان استفهامه استفهام إنكار لوجوده، ولهٰذا قال: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي﴾ [سورة القصص: ٣٨]، وقال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النازعات: ٢٤]. ولو كان مقرّاً بوجوده طالباً لمعرفة ماهيته لم يقل هٰذا، ولكان موسىٰ ما أجابه إجابة لم تُذكر فيها ماهيته(١).

مع أن القول بأن الماهية هي ما يقوله المنطقيون من ذكر الذاتي المشترك والذاتي المميز، وهما: الجنس والفصل، كلام باطل قد بُسط الكلام عليه في غير هٰذا الموضع، وبُيِّن أن الماهية المغايرة للوجود الخارجي إنَّما هي ما يُتصور في الذهن، فإن ما في الأذهان من الصور الذهنية ليس هو نفس الموجودات الخارجية.

٢/ ٢٧٢ وأمَّا دعوىٰ أهل المنطق اليوناني أن في الخارج ماهية ووجوداً غير / الماهية، وأن الصفات اللازمة تنقسم إلىٰ لازمة مقوِّمة داخلة في الماهية، ومفارقة عرضية لها غير مقومة، وإلىٰ لازمة لوجودها الخارجي دون ماهيتها الخارجية، فكلام باطل من وجوه متعددة، كما قد بسط هٰذا في موضعه، وبُيِّنَ أن الصفات تنقسم إلىٰ: لازمة للموصوف وعارضة له فقط، كما عليه نظَّار المسلمين من جميع الطوائف، وبُيِّنَ كلام نظَّار المسلمين في الحد والبرهان، وأن كلامهم في صريح المعقول أصح من كلام المتفلسفة اليونان ومن اتبعهم من المنتسبين إلىٰ الملل](٢).

---

(١) في الأصل (ع): «لم يقل هٰذا و»، وبعد حرف الواو إشارة إلىٰ الهامش حيث كتب: «لكان موسىٰ»، وبعد ذلك في الأصل: «لما أجابه بما أجابه لم تذكر ماهيته»، وتوجد في الهامش أمام هٰذه العبارة كلمة أخرىٰ هي: «لقال». وأرجو أن يكون ما أثبته موفياً بالمعنىٰ الذي قصده ابن تيمية.

(٢) هنا ينتهي السقط الموجود في (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وقد بدأ في ص ٥١٣ من هٰذا الجزء.

وأيضاً، فنفس حدوث الإنسان يُعلم[١] به[٢] صانعه، وكذلك حدوث كل ما يشاهد[٣] حدوثه، وهـٰذه الطريقة مذكورة في القرآن[٤].

وأيضاً، فالوجود يستلزم إثبات موجد قديم واجب بنفسه[٥]، ونحن نعلم أن من الموجودات ما هو حادث، فقد عُلم بالضرورة انقسام الموجود[٦] إلىٰ قديم واجب بنفسه وإلىٰ محدث.

طرق إثبات حدوث العالم ٢/ ٢٧٣

وأمَّا حدوث العالم فيمكن علمه[٧] بالسمع وبالعقل، فإنه يمكن العلم بالصانع إما بالضرورة والفطرة، وإما بمشاهدة حدوث المحدثات[٨]، وإما بغير ذلك، ثم يُعلم صدق الرسول بالطرق الدَّالة علىٰ ذلك وهي كثيرة، ودلالة المعجزات طريق من الطرق، وطريق التصديق لا تنحصر في المعجزات، ثم يُعلم بخبر الرسول حدوث العالم.

وأمَّا بالعقل فيُعلم[٩] أن العالم لو كان قديماً لكان: إما واجباً بنفسه، وهـٰذا باطل كما تقدم التنبيه عليه[١٠] من أن كل جزء من أجزاء العالم مفتقر إلىٰ غيره، والمفتقر إلىٰ غيره لا يكون واجباً بنفسه؛ وإما واجباً بغيره فيكون المقتضي له موجباً بذاته؛ بمعنىٰ[١١]: أنه مستلزم لمقتضاه، سواء كان شاعراً مريداً أم[١٢] لم يكن، فإن القديم الأزلي إذا قُدِّرَ أنه معلول مفعول[١٣]، فلا بد من أن تكون علة[١٤] تامة مقتضية له في الأزل، وهـٰذا هو الموجب بذاته، ولو كان مبدعه موجباً بذاته[١٥] علَّة تامَّة لم يتأخر عنه شيء من معلوله[١٦] ومقتضاه، والحوادث مشهودة في العالم، فعلم أن فاعله ليس علَّة تامَّة، [وإذا لم يكن علَّة تامَّة][١٧] لم يكن قديماً.

---

(١) (م): «حكم». (٢) (ع): «أنه»؛ (ن)، (م): «فيه».
(٣) (أ)، (ب): «شاهد».
(٤) (أ)، (ب): «وهـٰذه الطريقة المذكورة في القرآن»؛ (ن)، (م): «وهـٰذه هي الطريقة مذكورة».
(٥) (أ)، (ب): «موجود واجب قديم بنفسه»؛ (ن)، (م): «موجود قدم واجب بنفسه».
(٦) (أ)، (ب): «الوجود».
(٧) (أ): «فيمكن عليه بالسمع..»؛ (ب): «فيمكن أن يستدلّ عليه».
(٨) (ن)، (م): «الحوادث». (٩) (ن): «فيعلمون».
(١٠) (ن): «البينة عليه»؛ (ع): «تقدم التنبيه من أن.. إلخ».
(١١) (ن)، (م): «يعني». (١٢) (ع)، (ن)، (م): «أو».
(١٣) (أ)، (ب): «مفصول».
(١٤) (أ)، (ب): «فلا بد أن تكون علته»؛ (ن)، (م): «فلا بد أن يكون علة».
(١٥) (ن): «ولو كان مبدعه بذاته»؛ (ع): «ولو كان موجبه مبدعه موجباً بذاته علَّة... إلخ».
(١٦) (ن)، (م): «معلومة». (١٧) «وإذا لم يكن علة تامة»: ساقطة من (ن) فقط.

٢/ ٢٧٤ وهـٰذه[١] الحوادث التي في العالم إن قيل: إنها من لوازمه، امتنع أن / تكون العلة الأزلية التامة علة للملزوم[٢] دون لازمه، وامتنع أيضاً أن يكون علة للازمه؛ لأنَّ العلة التامة الأزلية لا تقتضي حدوث شيء، وإن[٣] لم تكن الحوادث من لوازمه كانت حادثة بعد أن لم تكن، فإن[٤] لم يكن لها محدِث لزم حدوث الحوادث[٥] بلا محدث، وهـٰذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة، وإن كان لها محدث غير الواجب بنفسه، كان القول في حدوث إحداثه إياها كالقول في ذلك المحدث، وإن[٦] كان الواجب بنفسه هو المحدث فقد حدثت عنه الحوادث بعد أن لم تكن حادثة، وحينئذٍ فيكون قد تغيّر[٧] وصار محلّا للحوادث بعد أن لم يكن، والعلة التامة الأزلية لا يجوز عليها التغير والانتقال من حال إلىٰ حال، وذلك لأنَّ تغيرها لا بد أن يكون بسبب حادث، والعلة التامة [الأزلية][٨] لا يجوز أن يحدث فيها حادث، فإنه إن حدث[٩] بها مع أنه لم يتجدد شيء لزم الحدوث بلا سبب[١٠]، وإن لم يحدث بها لزم حدوث الحوادث بلا فاعل، فبطل أن تكون علة تامة أزلية، وإن جوَّز مجوِّزٌ[١١] عليها الانتقال من حال إلىٰ حال، جاز أن يحدث العالم بعد أن لم يكن، فبطل[١٢] حجة من يقول بقِدَم العالم.

٢/ ٢٧٥ / **وأيضاً**، فإنه علىٰ هـٰذا التقدير[١٣] لا يكون المنتقل[١٤] من حال إلىٰ حال إلَّا فاعلاً بالاختيار لا موجباً بالذات. وإيضاح هـٰذا[١٥] أن الحوادث إمَّا أن يجوز دوامها لا إلىٰ أول، وإما أن يجب أن يكون لها أول، فإن وجب أن يكون لها أول، بطل مذهب القائلين بقِدَم العالم القائلين بأن حركات[١٦] الأفلاك أزلية.

وأيضاً، فإذا وجب أن يكون لها أول، لزم حدوث العالم؛ لأنَّهُ متضمن للحوادث[١٧]، فإنه إما أن يكون مستلزماً للحوادث أو[١٨] تكون عارضة له، فإن

---

(١) (ع): «وهي».
(٢) (ن): «العلة الأزلية علة تامة للملزوم»؛ (م): «العلة الأزلية تامة للملزوم».
(٣) (ن)، (م): «فإن».
(٤) (ن)، (م): «وإن».
(٥) (أ)، (ب)، (م): «الحادث».
(٦) (ن)، (م): «فإن».
(٧) (ع): «فقد يكون قد تغير».
(٨) «الأزلية»: ساقطة من (ن).
(٩) (أ)، (ب): «أحدث».
(١٠) (ن): «مع أنه لم يتجدد شيء من الوجود بلا سبب»؛ (م): «مع العلم أنه لم يتجدد شيء من الحدوث بلا سبب.
(١١) (م): «فيجوز»، وهو تحريف.
(١٢) (م): «فتبطل».
(١٣) (ن)، (م): «فإنه علىٰ هـٰذا القول».
(١٤) (ع): «المتحول».
(١٥) (ن)، (م): «وإيضاح هـٰذا القول».
(١٦) (أ)، (ب): «حركة».
(١٧) (ن)، (م): «يتضمن الحوادث».
(١٨) (ع): «وإما أن».

كان مستلزماً لها ثبت أنه لا يخلو عنها، فإذا(١) كان لها ابتداء كان له(٢) (٣ ابتداء لازماً لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها ولا يتقدم عليها، فإذا قُدِّرَ(٤) أن الحوادث كلها كائنة بعد أن لم يكن حادث أصلاً، كان المقْرُون بها الذي لم يتقدمها كائناً(٥) بعد أن لم يكن قطعاً٣)، وإن كانت الحوادث(٦) عارضة للعالم(٧) ثبت حدوث الحوادث بلا سبب، (٨ وإذا جاز حدوث الحوادث [كلها](٩) بلا سبب [حادث](١٠)، جاز حدوث العالم بلا سبب حادث،٨)، (١١) (١٢ فبطلت كل حجة توجب قدمه، وكان القائل بقدمه قائلاً بلا حجَّة أصلاً١٢).

٢/ ٢٧٦ / وإذا قيل: يجوز أن يكون العالم قديماً عن علته(١٣) بلا حادث فيه، ثم حدثت فيه الحوادث كان هٰذا باطلاً؛ لأنَّه إذا جاز أن يحدثها(١٤) بعد أن لم يكن محدثاً(١٥) لم يكن موجباً(١٦) بل فاعلاً باختياره ومشيئته، (١٧ والفاعل باختياره ومشيئته١٧) لا يقارنه مفعوله، كما قد بُسط في موضعه.

ولأنه على هٰذا يجب أن يقارنه القديم من مفعولاته، ويجب أن(١٨) يبقى معطَّلاً عن الفعل إلى أن يُحدث الحوادث، فإيجاب تعطيله(١٩) وإيجاب فعله جمع بين الضدين(٢٠)، وتخصيص(٢١) بلا مخصص(٢٢)، فإنَّه(٢٣) بذاته إما أن يجب أن يكون فاعلاً في الأزل. (٢٤ وإمَّا أن يمتنع كونه فاعلاً في الأزل، وإما أن يجوز الأمران.

فإن وجب كونه فاعلاً في الأزل، جاز حدوث الحوادث في الأزل، ووجب أن لا يكون لها ابتداء، والتقدير أن لها ابتداء٢٤)، وإن امتنع كونه [فاعلاً](٢٥) في الأزل امتنع أن يكون شيء قديم(٢٦) في الأزل غيره، فلا يجوز قدم العالم خالياً عن

---

(١) (ن): «وإذا».
(٢) (ن): «لها».
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «قلت».
(٥) (ع): «كائن»، وهو خطأ.
(٦) «الحوادث»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «عارضة له».
(٨ـ٨): ساقط من (م).
(٩) «كلها»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن).
(١٠) «حادث»: ساقطة من (ن)، (ع).
(١٣) «حادث»: ساقطة من (ع) فقط.
(١٢ ـ ١٢): الكلام بينهما ساقط من (أ)، (ب).
(١) (أ)، (ب): «علة».
(١٤) (ب) فقط: «يحدث».
(١٥) عبارة «لم يكن محدثا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ن): «واجباً».
(١٧ ـ ١٧): ساقط من (أ)، (ب).
(١٨) (ن)، (م): «بأن».
(١٩) (أ): «فعطله»، وهو تحريف؛ (ب): تعطله».
(٢٠) (ع): «المتناقضين»؛ (ن)، (م): «المتنافين».
(٢١) (ن): «وتخصص».
(٢٢) «مخصص»: ساقطة من (م).
(٢٣) (أ)، (ب): «لأنه».
(٢٤ ـ ٢٤): ساقط من (ب) فقط.
(٢٥) «فاعلا»: ساقطة من (ن) فقط.
(٢٦) (أ)، (ب): «قديماً»، وهو بخلاف المعنى.

الحوادث ولا مع الحوادث.

٢/ ٢٧٧ / وإن جاز أن يكون فاعلاً في الأزل(١ وجاز أن لا يكون لم يمتنع أن يكون فاعلاً في الأزل١)، فجاز(٢) حدوث الحوادث في الأزل.

(٣)[**وإن قيل**: بل يكون فاعلاً لغير الحوادث ثم يحدث الحوادث فيما لا يزال؛ كما يقوله من يقول(٤) بقدم العقول والنفوس، وأن الأجسام حدثت عن بعض ما حدث للنفس من التصورات والإرادات(٥)، وكما يقوله من يقول بقدم القدماء الخمسة(٦)، كان هٰذا من أفسد الأقوال؛ لأنه يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب حادث أوجب حدوثها إذ لم يكن هناك ما يقتضي تجدد إحداث الحوادث مع أن قول القائل بقدم النفس يقتضي دوام حدوث الحوادث، فإن ما يحدث من تصورات النفس وإراداتها حوادث دائمة عندهم، وإذا كان القول بحدوث الحوادث بلا سبب حادث(٧)، لم يكن هناك سبب يدلّ علىٰ قدم شيء من العالم، والذين قالوا بدوام معلول معين عنه التزموا دوام الفاعلية فراراً من هٰذا المحذور، فإذا كان هٰذا لازماً لهم علىٰ التقديرين، لم يكن لهم حاجة إلىٰ ذلك الممتنع عند جماهير العقلاء.

٢/ ٢٧٨ / ففي الجملة جواز كونه فاعلاً في الأزل، يستلزم جواز حدوث الحوادث في الأزل، ولهٰذا لم يعرف من قال بكونه فاعلاً في الأزل مع امتناع دوام الحوادث، فإن القائلين بحدوث الأجسام عن تصور من تصورات النفس يقولون بدوام الحوادث في النفس، والقائلين بالقدماء الخمسة لا يقولون: إنه فاعل لها في الأزل، بل يقولون: إنها واجبة بنفسها، هٰذا هو المحكيُّ عنهم، وقد يقولون: إنها معلولة له لا مفعولة له](٨).

فإذا قُدِّرَ أنه فاعل للعالم في الأزل، وقدّر امتناع الحدوث في الأزل، جُمِع بين [وجوب](٩) كونه فاعلاً، وامتناع كونه فاعلاً.

(١ ـ ١): «ساقط من (أ)، (ب). (٢) (ب) فقط: «جاز».
(٣) الكلام التالي بعد القوس المعقوف ساقط بأكمله من (ن)، (م). وساقط من (أ)، (ب) ما عدا جملة واحدة منه، هي: «ففي الجملة جواز كونه فاعلاً يستلزم حدوث الحوادث في الأزل».
(٤) في الأصل (ع): «يقوله من يقوله».
(٥) وهم الفلاسفة المشاءون مثل الفارابي وابن سينا.
(٦) وهم الصابئة الحرانيون وديموقريطس وأبو بكر الرازي. وانظر هٰذا الكتاب (١/ ١٠٥).
(٧) في الأصل (ع) توجد فوق كلمة «سبب» إشارة إلىٰ الهامش حيث يوجد حرف من كلمة لم تظهر في المصورة، وظاهر من سياق الكلام أن هٰذه هي الكلمة «حادث».
(٨) هنا ينتهي السقط المشار إليه آنفاً في أعلىٰ الصفحة. (٩) «وجوب»: ساقطة من (ن)، (م).

وإذا قيل[(١)]: يفعل ما هو قديم ولا يفعل ما هو حادث.

قيل: فعلى هٰذا التقدير يجوز تغيير القديم؛ لأنَّ التقدير أن المعلول القديم[(٢)] حدثت فيه الحوادث بعد أن لم تكن بلا سبب [حادث][(٣)]، والمعلول القديم[(٤)] لا يجوز تغييره فإنه يقتضي [(٥)] تغيير علته التامة الأزلية الموجبة له. ثم على هٰذا التقدير المتضمِّن إثبات قديم معلول لله أو[(٥)] إثبات قدماء معلولة[(٦)] عن الله مع حدوث الحوادث[(٧)] الدائمة في ذلك القديم، أو مع تجدد حدوث الحوادث[(٧)] فيها هو[(٨)] قول بحدوث [هٰذا][(٩)] / العالم، كما يذكر ذلك عن ديمقراطيس[(١٠)] ومحمد بن زكريا ٢/ ٢٧٩ الرازي وغيرهما - وهٰذا مبسوط في موضعه[(١١)] - [وكما هو قول من يقول بحدوث الأجسام كلها، والرازي قد يجعل القولين قولاً واحداً، كما أشار إلى ذلك في «محصَّله»[(١٢)] وغير محصَّله. وذلك أن المعروف عن الحرنانيين[(١٣)] هو القول بالقدماء الخمسة، ثم بَنَوْا عليه تصور النفس (وقد حدث لها عشق) تعلقت بسببه بالهيولي ليكون للأجسام سبب اقتضى حدوثها[(١٤)] [(١٥)]، لكنه[(١٦)] - مع هٰذا - باطل، فإنَّ[(١٧)] حدوث الحوادث بلا سبب إن كان ممتنعاً بطل هٰذا القول؛ لأنَّه يتضمن حدوث الحوادث بلا سبب، [(١٨)] وإذا كانت أحوال الفاعل واحدة، وهو لا يقوم به شيء من الأمور الاختيارية، امتنع أن يختص بعض الأحوال بسبب يقتضي حدوث الأجسام[(١٨)]، وإنْ / كان ممكناً أمكن حدوث كل ما سوى الله بعد أن لم ٢/ ٢٨٠

---

(١) (ع): «ثم إذا قيل». (٢) (أ)، (ب): «أن يكون القديم».
(٣) «بلا سبب حادث»: ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «بلا سبب».
(٤) (أ)، (ب): «بالقديم». (٥ - ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م): «معلومة». (٧ - ٧): ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «وهو»؛ (ن)، (م): «وهٰذا». (٩) «هٰذا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ب) فقط: «ذيمقراطيس».
(١١) عبارة «وهٰذا مبسوط في موضعه»: ساقطة من (ع) فقط.. والكلام الذي يلي القوس المعقوف ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٢) وهو كتاب «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» لفخر الدين الرازي، وسبقت ترجمته والكلام على «محصله» (١/ ١٠٥).
(١٣) في الأصل (ع): «الجزنانين»، وهو تحريف؛ وانظر: الملل والنِّحَل ٢/ ٥٨ - ٦١.
(١٤) العبارة الأخيرة: «ثم بنوا عليه... اقتضى حدوثها» فيها نقص رأيت أن تمامه جملة (وقد حدث لها عشق) المكتوبة بين القوسين. وسبق لابن تيمية التعرض لهٰذا الموضوع ومناقشته في الموضوع الذي أشرت إليه من قبل وهو في هٰذا الكتاب (١/ ١٣٠).
(١٥) هنا ينتهي الكلام الساقط من (أ)، (ب) كما أشرت إلى ذلك من قبل، ويستمر السقط في (ن)، (م) سطوراً أُخَر، وسنشير إلى نهايته فيما بعد.
(١٦) (أ)، (ب): «ولكنه». (١٧) (ع): «لأن». (١٨ - ١٨): ساقط من (أ)، (ب).

يكن، وكانت هـٰذه القدماء مما يجوز حدوثه.

وأيضاً، فعلىٰ هـٰذا القول يكون موجباً بذاته(١) لمعلولاته(٢)، ثم يصير(٣) فاعلاً بالاختيار لغيرها، والقول بأحد القولين يناقض الآخر](٤).

وإن قـيل: إنَّ الحوادثَ يجوز دوامها، امتنع أن تكون علَّة أزلية لشيء منها، والعالم لا يخلو منها علىٰ هـٰذا التقدير(٥) بل هو مستلزم لها، فيمتنع أن يكون علَّة [تامَّة](٦) لها في الأزل، ويمتنع أن يكون علَّة للملزوم دون لازمه.

(٧) **وأيضـاً**، فإنَّ كل ما سوىٰ الواجب يمكن وجوده وعدمه، وكل ما كان كذلك فإنه لا يكون إلَّا موجوداً بعد عدمه(٧).

(٨) [**وأيضـاً**، فإنَّ القول بأن المفعول المعين يقارن فاعله أزلاً وأبداً مما يُعلم بطلانه بضرورة العقل، ولهـٰذا كان هـٰذا مما اتفق عليه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين، حتىٰ أرسطو وأصحابه القدماء ومن اتبعه من المتأخرين، فإنهم متفقون علىٰ أن كل ما أمكن وجوده وعدمه لا يكون / إلَّا محدثاً مسبوقاً بالعدم. وإنَّما أثبت ممكناً قديماً ابنُ سينا ومن وافقه، وقد أنكر ذلك عليه إخوانه الفلاسفة وبيَّنوا أنه خالف في ذلك قول سلفه، كما ذكر ذلك ابن رشد وغيره، وكذلك عامة العقلاء من جميع الطوائف متفقون علىٰ أن كل ما يُقال: إنه مفعول أو مُبْدَع أو مصنوع لا يكون إلَّا محدثاً. ٢/ ٢٨١

ولهـٰذا كان جماهير العقلاء إذا تصوَّرُوا أنه خلق السمـٰوات والأرض تصوَّرُوا أنه أحدثها، لا يُتصور في عقولهم أن تكون مخلوقة قديمة، وإن عُبِّر عن ذلك بعبارات أُخَر مثل أن يُقال: هي مبدعة قديمة أو مفعولة قديمة ونحو ذلك، بل هـٰذا وهـٰذا جمع بين الضدين عند عامة العقلاء، وما يذكره من يثبت مقارنة المفعول لفاعله من قولهم: حركت يدي فتحرك الخاتم ونحوه، تمثيل غير مطابق؛ لأنَّه ليس في شيء مِمَّا يذكرونه علَّة فاعلة تقدَّمت علىٰ المعلول المفعول. وإنَّما الذي تقدَّم في

(١) (أ)، (ب): «وأيضاً فيكون موجباً بذاته علىٰ هذا القول».
(٢) (ب): «المعلولات»؛ (أ): «المعلومات». (٣) (ع): «لم يصر»، وهو خطأ.
(٤) هنا ينتهي سقط (ن)، (م)، وهو الذي بدأ بعد عبارة: «وهـٰذا مبسوط في موضعه».
(٥) (ع) فقط: «والعالم علىٰ التقديرين»، وفي العبارة نقص وتحريف.
(٦) «تامة»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م). (٧-٧): ساقط من (ن)، (م).
(٨) الكلام بعد القوس المعقوف ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). ويوجد في (ع)، وينتهي (١/ ٥٢٣).

اللفظ شرط أو سبب كالشرط، ومثل ذلك يجوز أن يقارن المشروط، هـٰذا إذا سُلِّم مقارنة الثاني للأول، وإلَّا ففي كثير مما يذكرونه يكون متأخراً عنه مع اتصاله به، كأجزاء الزمان بعضها مع بعض، هو متصل بعضها ببعض مع التأخر.

وأما ما ذكره الرازي في «محصَّله» وغير محصَّله حيث **قال**[١]: «اتفق المتكلمون علىٰ أن القديم يمتنع استناده[٢] إلىٰ الفاعل، / واتفقت الفلاسفة علىٰ أنه غير ممتنع ٢/٢٨٢
زماناً، فإن العالم قديم عندهم زماناً مع أنه فعل الله تعالىٰ».

فيُقال: أمَّا نقله عن المتكلمين فصحيح، وهو قول جماهير العقلاء من جميع الطوائف. وأما نقله عن الفلاسفة، فهو قول طائفة منهم كابن سينا، وليس هو قول جمهورهم: لا القائلين بقِدَم العالم كأرسطو وأتباعه، ولا القائلين بحدوث صورته، وهم جمهور الفلاسفة، فإن القائلين بقِدَمه لم يكونوا يثبتون له فاعلاً مبدعاً كما يقوله ابن سينا، بل منهم من لا يثبت له علة فاعلة. وأرسطو يثبت له علَّة غائية يتشبه بها الفلك، لم يثبت علة فاعلة، كما يقوله ابن سينا وأمثاله، وأما من قبل أرسطو فكانوا يقولون بحدوث السمـٰوات، كما يقوله أهل الملل.

ثم قال الرازي: «وعندي أن الخلاف في هـٰذا المقام لفظي؛ لأنَّ المتكلمين يمتنعون من إسناد القديم[٣] إلىٰ المؤثر الموجب بالذات، وكذلك زعم مثبتو الحال[٤] بناء علىٰ أن عالمية الله وعلمه[٥] قديمان[٦]، مع أن العالمية والقادرية معللة بالعلم والقدرة[٧]. وزعم أبو هاشم أن العالمية والقادرية والحيية والموجودية[٨] معللة بحال[٩] خامسة مع أن الكل / قديم. وزعم أبو الحسين[١٠] أن العالمية حال[١١] معللة بالذات. ٢/٢٨٣

---

(١) الكلام التالي يذكره الرازي في كتابه «محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، ص ٥٥، وسنقابل النصوص التالية عليه.

(٢) في (المحصل): «يستحيل إسناده».

(٣) (المحصل)، ص ٥٥: «لم يمنعوا إسناد القديم».

(٤) (المحصل): «ولذلك زعموا مثبو الحال». والقائلون بالأحوال هم أبو هاشم الجبائي وأتباعه، وسبقت ترجمته في (١/٢٤٨)، والكلام علىٰ مذهبه في الأحوال (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٥) (المحصل): «منا أن عالمية الله تعالىٰ وعلمه».

(٦) في الأصل: «قديما»، وهو خطأ، وصوابه من (المحصل).

(٧) (المحصل): «مع أن العالمية معللة بالعلم».

(٨) في الأصل: «الحسية والوجودية»، والصواب من (المحصل).

(٩) (المحصل): «بحالة».

(١٠) وهو: أبو الحسين البصري، وسبقت ترجمته في هـٰذا الكتاب (١/٢٤٨)، والإشارة إلىٰ موقفه من الأحوال (٢/ ١٢٥ ت ٢). وفي نهاية «الإقدام» للشهرستاني (ص٢٢١) ما يلي: «وقد مال أبوالحسين البصري إلىٰ مذهب هشام بعض الميل، حتىٰ قضىٰ بتجدد أحوال الباريء تعالىٰ عند تجدد الكائنات مع أنه من نفاة الأحوال، غير أنه جعل وجوه التعليقات أحوالاً إضافية للذات العالمية».

(١١) (المحصل): «حالة».

وهـؤلاء وإن كانوا يمتنعون عن إطلاق لفظ القديم على هـذه الأحوال ـ ولكنهم يغطون المعنى[(١)] في الحقيقة».

فيُقال: ليس في المتكلمين من يقول بأن المفعول قد يكون قديماً: سواء كان الفاعل يفعل بمشيئته، أو قُدِّرَ أنه يفعل بذاته بلا مشيئة.

والصفات اللازمة للموصوف:

فإن قيل: إنها قديمة فليست مفعولة عند أحد من العقلاء، بل هي لازمة للذات بخلاف المفعولات الممكنة المباينة للفاعل، فإن هـذا هو المفعول الذي أنكر جمهور العقلاء على من قال بقدمه، والمتكلمون وسائر جمهور العقلاء متفقون على أن المفعول لا يكون قديماً، وإن قُدِّرَ أنه فاعل بالطبع كما تفعل الأجسام الطبيعية، فما ذكره عن المتكلمين فليس بلازم لهم.

ثم قال[(٢)]: «وأمَّا الفلاسفة فإنهم جوَّزُوا إسناد العالم القديم إلى الباري لكونه عندهم[(٣)] موجباً بالذات، حتى لو اعتقدوا فيه كونه فاعلاً بالاختيار لما جوَّزُوا كونه موجباً[(٤)] للعالم القديم».

٢/ ٢٨٤ / **قال**[(٥)]: «فظهر من هـذا اتفاق الكل على جواز إسناد القديم إلى الموجب القديم وامتناع إسناده إلى المختار».

فيُقال: بل الفلاسفة في كونه يفعل بمشيئته على قولين معروفين لهم. وأبو البركات وغيره يقولون بأنه فاعل بمشيئته مع قولهم بقِدَم العالم، فتبين أن ما ذكره عن المتكلمين باطل، وما ذكره عن الفلاسفة باطل.

وأمَّا الفلاسفة فعلى قولين، وأما المتكلمون فمتفقون على بطلان ما حكاه عنهم أو ألزمهم به، بل هم وجمهور العقلاء يقولون: يُعلم بالضرورة أن كل مفعول فهو محدث، ثم كونه مفعولاً بالمشيئة أو بالطبع مقام ثان[(٦)].

---

(١) (المحصل): «لكنهم يعطون المعنى». (٢) في (المحصل) ص ٥٥ـ٥٦.
(٣) (المحصل): «إسناد العالم إلى الباريء تعالى لكنه عندهم... إلخ». (٤) (المحصل): «موجداً».
(٥) في (المحصل) ص ٥٦.
(٦) في الأصل: «بان»، والصواب ما أثبته. ويوجد أمام الكلام السابق على هامش الصفحة التعليق التالي: «لقولنا فاعل مختار وفاعل بالمشيئة معنيان: أحدهما ما يصح منه الفعل والترك، والثاني ما لا يصح منه الترك. فجمهور المتكلمين تقول بالمعنى الأول وجمهور الحكماء تقول بالمعنى الثاني، وهو المعنى الذي لا ينافي كونه موجباً بالذات، فالفلاسفة عن آخرهم إنَّما يقولون بالمشيئة بالمعنى الثاني لا بالمشيئة بالمعنى الأول. وكذا صاحب «المعتبر» أبو البركات البغدادي إنَّما حكى عن الفلاسفة المشيئة بهـذا المعنى».

وليس العلم بكون المفعول محدثاً مبنيًّا علىٰ كون الفاعل مريداً، فإن الفعل عندهم لا يكون ابتداؤه إلَّا من قادر مريد، لكن هـٰذه قضية قائمة بنفسها، وهـٰذه قضية قائمة بنفسها، وكل منهما دليل علىٰ حدوث كل ما سوىٰ الله، وهما أيضاً قضيتان متلازمتان.

وهـٰذه الأمور لبسطها موضع آخر، ولكن المقصود هنا: أنَّ المبطلين لأصول الجهمية والمعتزلة من أهل السنة والشيعة وغيرهم، يقولون بهـٰذه / الطرق][1]، ٢/ ٢٨٥
فهـٰذه الطرق[2] وغيرها مما يبين[3] به حدوث كل[4] ما سوىٰ الله [تعالىٰ][5]، سواء قيل بأن كل حادث مسبوق بحادث أو لم يُقل.

وأيضاً[6]، فما يقوله قدماء الشيعة والكرَّامية ونحوهم، لهـٰؤلاء[7] أنَّ يقولوا: نحن علمنا أن العالم مخلوق بما فيه من آثار الحاجة، كما قد تبيَّن[8] قبل هـٰذا أنَّ كل جزء من العالم محتاج، فلا يكون [9] واجباً بنفسه، فيكون[9] مفتقراً إلىٰ الصانع، فثبت[10] الصانع بهـٰذا الطريق.

ثم يقولوا[11]: ويمتنع وجود حوادث لا أول لها، فثبت حدوثه بهـٰذا الطريق.

ولهـٰذا كان محمد بن الهيصم[12] ومن وافقه كالقاضي أبي خازم بن / القاضي ٢/ ٢٨٦
أبي يعلىٰ[13] [في كتابه المسمَّىٰ بـ «التلخيص»][14] لا يسلكون في إثبات الصانع

---

(١) هنا ينتهي السقط الكبير في (أ)، (ب)، (ن)، (م). وبدأ ص ٥٢٠.
(٢) (ن): «بهـٰذه الطريق»؛ (م): «فهـٰذه الطريق».
(٣) (ن): «يتبين». (٤) «كل»: ساقطة من (ب) فقط. (٥) «تعالىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «أيضاً». (٧) (ن)، (م): «لا يجوز لهـٰؤلاء».
(٨) (أ)، (ب): «بين». (٩-٩): ساقط من (م). (١٠) (ن)، (م): «قلت»، وهو تحريف.
(١١) (ن)، (م)، (ع)، (أ): «ثم يقول»، ورجحت أن يكون الصواب ما جاء في (ب)، ويكون الكلام هنا معطوفاً علىٰ عبارة: «لهـٰؤلاء أن يقولوا... إلخ».
(١٢) محمد بن الهيصم، من رءوس الكرَّامية، إلَّا أنه ـ كما قال الشهرستاني (الملل والنِّحَل ١/ ٣٨) ـ: مقارب». وقال عنه ـ أيضاً ـ (١/ ١٠٢): «وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله (ابن كرام) في كل مسألة حتىٰ ردَّها من المحال الفاحش إلىٰ نوع يفهم فيما بين العقلاء». ونفىٰ عنه ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة ٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠) ما ينسب إليه من تجسيم وفوقية. ولم أجد للرجل ترجمة في كتب الرجال التي بين يدي. وانظر عن مذهبه وآرائه ما ورد في: الملل والنِّحَل ١/ ٩٩، ١٠١ ـ ١٠٣؛ نهاية الإقدام، ص ١٠٥، ١١٢، ١١٤. وانظر: لسان الميزان ٥/ ٣٥٤؛ التجسيم عند المسلمين للدكتورة سهير محمد مختار، ص ٨٧ ـ ٩٣ (ط. القاهرة، ١٩٧١م).
(١٣) (أ)، (ب): «كالقاضي أبي حازم والقاضي أبي يعلىٰ»؛ (ن)، (م): «كالقاضي أبي يعلىٰ»؛ (ع): «كالقاضي أبي حازم بن القاضي أبي يعلىٰ». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته. وسبقت ترجمة أبي خازم هـٰذا الكتاب (١/ ٨٨). وانظر في ترجمته أيضاً: شذرات الذهب ٤/ ٨٢؛ الوافي بالوفيات ١/ ١٦٠؛ الأعلام للزركلي ٧/ ٢٤٩.
(١٤) عبارة «في كتابه المسمىٰ بالتخليص» ساقطة من (ن)، (م). ولم يذكر هـٰذا الكتاب في ترجمة أبي خازم في المراجع السابق ذكرها.

الطريق التي يسلكها [أولئك] المعتزلة(١) ومن وافقهم [حيث يثبتون أولاً حدوث العالم بحدوث الأجسام، ويجعلون ذلك هو الطريق إلى إثبات الصانع](٢)، بل يبتدئون(٣) بإثبات الصانع ثم يثبتون حدوث العالم بتناهي الحوادث ولا يحتاجون أن يقولوا كل جسم [محدث](٤).

وبالجملة، فالتقديرات أربعة، فإنَّ الحوادث: إما أن يجوز دوامها، [وإمَّا أن
٢/٢٨٧ يمتنع دوامها ويجب أن يكون لها ابتداء](٥)، وعلى التقديرين: / فإمَّا أن يكون كل جسم محدثاً(٦) وإما أن [لا] يكون، [وقد قال] بكل قول طائفة من أهل القبلة وغيرهم(٧).

وكل هٰؤلاء يقولون بحدوث الأفلاك وأن الله أحدثها بعد عدمها، ليس فيهم من يقول بقدمها، فإن ذلك قول الدهرية، سواء قالوا: [مع ذلك بإثبات عالم معقول كالعلة الأولى، كما يقوله الإلٰهيون منهم، أو لم يقولوا بذلك كما يقوله الطبيعيون منهم، وسواء قالوا إن تلك العلة الأولى هي علة غائية، بمعنى أن الفلك يتحرك للتشبه بها، كما هو قول أرسطو وأتباعه، أو قالوا: إنها علة مبدعة للعالم، كما يقوله ابن سينا وأمثاله؛ أو قيل بالقدماء الخمسة كما يقوله الحرنانيون(٨) ونحوهم، أو قيل بعدم صانع لها](٩): سواء قيل بوجوب [ثبوت] وجودها(١٠) أو حدوثها لا بنفسها، أو وجوب وجود المادة وحدوث الصورة بلا محدث، كما يذكر عن الدهرية المحضة منهم.

---

(١) (ن): «يسلكها المعتزلة»؛ (أ)، (ب)، (م): «سلكها المعتزلة».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، وفي (ع) كتب في الهامش ما يلي: «قوله: حيث يثبتون أولاً... إلخ، مرتبط بقوله: «يسلكها أولئك المعتزلة».
(٣) (ب): «يبدءون».
(٤) كلمة «محدث»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) ما بين المعقوفتين عن (ع)، وبدلاً منه في (أ)، (ب): «وإما أن يجب ابتداؤها»، وفي (ن)، (م): «وإما أن يجب ابداوها».
(٦) (ع): «محدث»، وهو خطأ.
(٧) (ن)، (م): «وإما أن يكون كل قوم طائفة من أهل القبلة وغيرهم»، وهو تحريف.
(٨) في الأصل: «الجزنانيون».
(٩) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وتوجد بدلاً منه في النسخ الأربع هٰذه العبارات... سواء (ن، م: وإذا) قالوا: «بوجوبها (م: بحدوثها) عن علة تامة كقول الإلٰهيين (ن: الإلٰهية منهم) أو قالوا بعدم (ن، م: بقدم) صانعها».
(١٠) (ن)، (م): «بوجوب وجودها»؛ (ع): «بموجب وجودها».

مع أن كثيراً من الناس يقولون[١] : إنَّ هٰذه الأقوال من جنس أقوال[٢] السوفسطائية التي لا تُعرف عن قوم معينين، وإنَّما هي شيء يخطر لبعض الناس في بعض الأحوال[٣].

/ وإذا كان كذلك، فقد تبيَّن أنه ليس لهٰذا الإماميّ، وأمثاله من متأخري ٢/ ٢٨٨
الإمامية والمعتزلة وموافقيهم، حجَّة[٤] عقلية على بطلان قول إخوانهم من متقدمي الإمامية وموافقيهم [٥] الذين نازعوهم في مسائل الصفات والقرآن وما يتبع ذلك[٥]؛ فكيف يكون حالهم[٦] مع أهل السنة اللذين هم أصح عقلاً ونقلاً؟![٧].

* * *

تم الجزء الأول بحمد الله، ويليه الجزء الثاني - إن شاء الله - وأوَّلُه:

(فصل): وأما قول الإمامية: إنهم يقولون: «إنه قادر على جميع المقدرات».

---

(١) (ن)، (م): «يقول».
(٢) (م): «قول».
(٣) (أ)، (ب): «وإنما هو . . . بعض الأقوال»؛ (ن)، (م): «وإنَّما هو . . . الأحوال».
(٤) (م): «ومن وافقهم بحجة».
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فكيف حاله».
(٧) هنا ينتهي تعليق ابن تيمية على جزء من القسم الأول من كلام ابن المطهر في الوجه الأول من الفصل الثاني في كتاب «منهاج الكرامة». وقد ذكر ابن تيمية نص كلامه فيما سبق (ص ٤٠٤ ـ ٥٠٥) ثم علَّق عليه قسماً قسماً في الصفحات (٤٠٧ ـ ٤١٩، ٤٢٠ ـ ٤٢٧، ٤٢٧ ـ ٤٢٨، ٤٢٨ ـ ٤٣٥، ٤٣٥ ـ ٤٣٦، ٤٣٦ ـ ٥٢٥).

فهرس المقدمة
من كتاب «منهاج السنة النبوية»

الموضوع ... الصفحة

■ تقديم معالي مدير الجامعة ... ٥
■ مقدمة الطبعة الثانية ... ٩
وصف النسخ الجديدة
٦ ـ نسخة مكتبة المحمدية بالمدينة المنورة = م ... ١١
٧ ـ نسخة مكتبة الولايات المتحدة الأمريكية = و ... ١٣
٨ ـ مخطوطة جامعة الإمام الأولى = ل ... ١٤
٩ ـ مخطوطة جامعة الإمام الثانية = ص ... ١٥
١٠ ـ مخطوطة جامعة الإمام الثالثة = هـ ... ١٥
١١ ـ مخطوطة جامعة الإمام الرابعة = ح ... ١٦
** نماذج من صور المخطوطات المختلفة ... ١٨ ـ ٤٩
١٢ ـ مخطوطة جامعة الإمام الخامسة = س ... ٥٠
١٣ ـ مخطوطة جامعة الملك سعود الأولى = ر ... ٥١
١٤ ـ مخطوطة جامعة الملك سعود الثانية = ي ... ٥٦
■ منهجي في التحقيق ... ٥٧
■ شكر وكلمة ختامية ... ٥٨
■ مقدمة الجزئين الأول والثاني (الطبعة الأولى) ... ٥٩
■ مقدمة الجزء الأول ... ٦١
■ مقدمة ... ٦١
■ مؤلفات ابن تيمية ... ٦١
■ مكتبة ابن تيمية ... ٦٤
■ كتاب منهاج السنة ... ٦٥
* عنوانه وعدد مجلداته ... ٦٥
* تاريخ تأليف الكتاب ... ٦٨
■ ابن المطهر الحلي وكتابه منهاج الكرامة ... ٦٩
■ بين «منهاج الكرامة» و«منهاج السنة» ... ٧٦

الموضوع الصفحة

■ تقي الدين السبكي وكتاب «منهاج السنة» ٨٢
* القصيدة الأولى (في الرد على السبكي) ٨٣
* القصيدة الثانية ٨٨
■ كتاب «منهاج السنة» وقضية وحدة المسلمين ٩٤
■ تحقيق الكتاب ١٠٠
١ ـ النسخة المطبوعة ببولاق (ب) ١٠٠
٢ ـ نسخة نور عثمانية (ن) ١٠٣
٣ ـ نسخة عاشر أفندي (ع) ١٠٥
■ منهج التحقيق ١٠٩
■ مقدمة الجزء الثاني ١١٥
* نسختا مكتبة الأوقاف ببغداد ١١٥
* نسخة مكتبة الأوقاف الخطية الأولى (ا) ١١٥
* نسخة نسخة مكتبة الأوقاف الخطية الثانية (ق) ١٢٠
■ الزيادات في هذا الجزء ١٢٦
■ تعليقات مستجي زاده ١٢٧
■ رموز الكتاب ١٢٨

* * *

فهرس موضوعات الجزء الأول
من كتاب «منهاج السنة النبوية»

الموضوع الصفحة

■ **مقدمة المؤلف** ٣

* خطبة الكتاب ٣

* سبب تأليف ابن تيمية للكتاب ٣

* تحريم كتمان العلم ١٠

* كلام عام على الرافضة ١٤

مشابهتهم لليهود والنصارى ١٥

بعض حماقات الشيعة ٢٤

الرافضة هم أضل الناس في المعقول والمنقول ٣٦

الرافضة هم أكذب الطوائف ٤٢

اعتماد متأخري الإمامية على المعتزلة في المعقولات ٤٤

■ **فصل: مقدمة كتاب ابن المطهر: الإمامية هي أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين** ٤٦

* **الرد عليها: إبطال كلام ابن المطهر من وجوه:** ٤٧

الوجه الأول: الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة ٤٩

قول الرافضة: إن الإمامة هي الأهم لأن الرسول كان نبيا إماماً، والرد على ذلك

الكلام على الإمام المنتظر عند الرافضة ٤٩

إيمان الرافضة بالمنتظر ليس مثل إيمان الصوفية برجال الغيب ٥٧

الوجه الثاني: الإمامية أنفسهم يجعلون الإمامة آخر المراتب في أصول الدين ٦٢

الوجه الثالث: الإمامة عند الرافضة لا تحقق اللطف والمصلحة ٦٣

الوجه الرابع: الكرامة لا تنال بمجرد معرفة الإمام ٦٦

الوجه الخامس: الإمامة ليست من أركان الإيمان ٦٦

الوجه السادس: الحديث الذي يستشهد به ابن المطهر لا أصل له ٦٩

الوجه السابع: لا حجة للإمامية في هذا الحديث ٧٠

الوجه الثامن: الحديث حجة عليهم ٧١

الوجه التاسع: الأمر بطاعة الأئمة في غير المعصية ٧٢

■ **فصل: الفصل الأول من منهاج الكرامة: عرض عام لرأي الإمامية وأهل**

الموضوع الصفحة

السنة في الإمامة وما يتعلق بها من الكلام في القدر ٧٧
* رد ابن تيمية: ٧٩
الكذب والتحريف في هذا النقل ٧٩
الوجه الأول: إثبات القدر ونفيه معروف عند طوائف من الفريقين ٧٩
الوجه الثاني: تمام قول الإمامية في القدر ٨٠
الوجه الثالث: الإمامة عندهم لا يحصل بها اللطف ٨١
الوجه الرابع: مقالة أهل السنة في عدل الله وحكمته ٨٣
ـ حجتا منكري الحكمة والتعليل ٩٠
ـ حجج القائلين بالحكمة والتعليل ٩٠
ـ جوابهم عن التسلسل ٩١
الاستطراد في الرد على قول الفلاسفة بقدم العالم ٩٢
ـ مجمل الرد ٩٢
ـ مناقشة الفلاسفة تفصيلاً ٩٢
ـ بطلان القول بأن البارئ موجب بذاته للفلك وأما حركات الفلك فيوجبها شيئاً بعد شيء من وجوه ٩٣
ـ النتائج التي أدى إليها امتناع المتكلمين عن القول بحوادث لا أول لها ٩٧
ـ رد أئمة الفلاسفة وأئمة أهل الملل على المتكلمين ٩٩
ـ القدرة التامة والإرادة الجازمة تقتضي وجود الفعل ١٠١
المعنى الصحيح للتقدم والتأخر ١٠٦
الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة ١٠٧
الأقوال الثلاثة في دوام أنواع الحوادث أزلاً وأبداً ١١٠
اعتراض يشبه قول ابن ملكا والرد عليه ١١١
قول الكلابية ١١٢
قول الأشعرية والكرامية وموافقيهم ١١٢
قول ابن سينا ١١٣
البرهنة على صحة هذا الدليل من وجوه شتى ١١٧
القول بأن بعض العالم أزلي وبعضه ليس بأزلي يقتضي بطلان قولهم، من وجوه: ١١٨
موضع الارتباط بين الاستطراد في مسألة قدم العالم وبين الكلام في مشكلة القدر ١٢١
دليل آخر على بطلان القول بقدم العالم ١٢٣

الموضوع الصفحة

بطلان الاحتجاج بـ «الأفول» على الإمكان والحركة ١٢٥
الرد على ديموقريطس وأبي بكر الرازي ١٣١
الرد على القول الآخر ١٣١
بطلان قول المعتزلة والأشاعرة بالجوهر الفرد ١٣٢
اعتراض: القديم هو أصل العالم كالأفلاك ونوع الحوادث لا أشخاصها ١٣٤
الرد على الاعتراض ١٣٥
مقالة ابن ملكا والرد عليها ١٣٦
عود لمناقشة رأي الفلاسفة في التقدم والتأخر ١٣٨
* القول بإمكان حوادث لا أول لها مبطل للقول بقِدَم العالم ١٤٤
* ابن سينا مخالف لأرسطو ولجمهرة الفلاسفة ١٤٦
* أكثر الفلاسفة يقولون: إن الفعل لا يكون إلا بعد عدم ١٤٧
* حجج ابن سينا وغيره على أن الفعل لا يشترط فيه تقدم العدم كما يوردها الرازي
في المباحث الشرقية ١٤٨
* البرهان الأول ١٤٨
** الرد عليه ١٤٩
كلام أرسطو في مقالة «اللام» على أن العدم من جملة العلل ١٥١
* البرهان الثاني ١٥٣
** الرد عليه ١٥٤
* البرهان الثالث ١٥٥
** الرد عليه ١٥٥
* البرهان الرابع ١٥٦
** الرد عليه ١٥٦
* البرهان الخامس ١٥٩
** الرد عليه ١٦٠
* البرهان السادس ١٦٠
** الرد عليه ١٦١
* البرهان السابع ١٦٤
** الرد عليه ١٦٥
* البرهان الثامن ١٧٥

الموضوع الصفحة

** الرد عليه ١٧٥
* البرهان التاسع ١٧٨
** الرد عليه ١٧٨
* البرهان العاشر ١٨٢
** الرد عليه ١٨٢
استطراد ١٨٦
* عرض تاريخي لنشأة البدع والمذاهب الكلامية وتطورها في الإسلام ١٩١
* ظهور الفلاسفة ١٩٧
* أقوال الفلاسفة ٢٠١
* عود لمسألة قِدَم العالم ٢٠٢
* بطلان القول بأنه علة تامة لأصول العالم دون حوادثه أو أن إرادته الأزلية إنما تعلقت بأصول العالم دون حوادثه ٢٠٣
* رد ابن ملكا ومتابعيه على سلفهم من الفلاسفة ٢١٨
* قول أكثر الفلاسفة بتقدم مادة العالم على صورته ٢٢٥
* موافقة ذلك للقرآن والسنة ٢٢٥
* ضلال أرسطو وأتباعه وشركهم ٢٢٨
* أدلة السمع على حدوث العالم لا يمكن تأويلها ٢٣٠
* الأقوال المختلفة في إرادة الله تعالى ٢٣٨
* التقديرات الثلاثة في مقارنة المراد للإرادة ٢٤٣
* بطلان ما يزعمه الفلاسفة من أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد ٢٥٢
* نقد فلاسفة اليونان المشركين ٢٥٧
* موافقة الفارابي وابن سينا لأرسطو في القول بالحركة الشوقية ٢٥٨
* امتناع مقارنة المفعول للواجب ٢٦٢
* وجه الارتباط بين الكلام في قدم العالم ومسألة الحكمة والتعليل ٢٦٣
* حجة الاستكمال ٢٦٣
* أدلة القائلين بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث ٢٧١
* الرد على هذه الأدلة ٢٧١
* التسلسل نوعان ٢٧٣
* الدَّوْر نوعان ٢٧٤

الموضوع | الصفحة

* امتناع وجود إلهين ٢٧٤
* الأخطاء التي وقع فيها المعتزلة والشيعة نتيجة ظنهم أن التسلسل نوع واحد ٢٧٦
* تجويز المعتزلة والشيعة الترجيح بلا مرجح مكَّن الفلاسفة من القول بقدم العالم ٢٧٧
* رد الأشاعرة ومن وافقهم على المعتزلة والشيعة (وبه ينتهي الاستطراد في الكلام على قدم العالم) ٢٧٨
■ **استمرار مناقشة مزاعم المطهر** ٢٨٠
■ **فصل: قول الرافضي بأن أهل السنة جوزُّوا على الله فعل القبيح والإخلال بالواجب والرد عليه** ٢٨٠
* مقالات أهل السنة في الحسن والقبح العقليين ٢٨٠
* مقالاتهم في إيجاب الله نفسه وتحريمه عليها ٢٨٢
■ **فصل: الرد على قول الرافضي: إن الله لا يفعل لغرض ولا لحكمة** ٢٨٤
* الرد على قوله: إن الله تعالى ـ عند أهل السنة ـ يفعل الظلم والعبث ٢٨٨
■ **فصل: الرد على قول الرافضي: إنهم يقولون إن الله تعالى لا يفعل الأصلح** ٢٨٨
* مقالة أهل السنة في مسألة «الأصلح» ٢٨٩
■ **فصل: الرد على قول الرافضي: إنهم يقولون: إن المطيع لا يستحق ثواباً والعاصي لا يستحق عقاباً** ٢٩١
* مقالة أهل السنة في إيجاب العبد على ربه ٢٩٢
■ **فصل: الرد على قوله: إنهم يقولون: إن الأنبياء غير معصومين** ٢٩٤
* مقالة أهل السنة في عصمة الأنبياء ٢٩٤
* الرد على قوله: إنهم قد يقع منهم الخطأ ٢٩٥
* غلو الرافضة في الرسل والأئمة وتعظيمهم للمشاهد ٢٩٦
* اعتراض: الغلو موجود في كثير من المنتسبين إلى السنة والرد عليه ٣٠١
■ **فصل: الرد على قوله: إنهم يقولون إن النبي ﷺ لم ينص على إمامة بل مات عن غير وصية** ٣٠٤
* النصوص الدالة على استحقاق أبي بكر الخلافة ٣٠٥
* أدلة ابن حزم على أن الرسول نصَّ على أبي بكر نصا جليّا ٣٠٨
* قول الراوندية بالنص على العباس ٣١٢
* الأحاديث الدالة على ثبوت خلافة أبي بكر ٣١٨

الموضوع | الصفحة

■ فصل: بطلان مزاعم ابن المطهر عن بيعة أبي بكر ٣٢٧
* كانت بيعة عثمان بإجماع المسلمين ٣٣٠
* اتفاق المسلمين على بيعة أبي بكر أعظم من اتفاقهم على بيعة عليّ ٣٣٢
* أقوال الناس في خلافة عليّ ٣٣٣
* التعليق على ما نسبه إلى أهل السنة من أقوال عن الإمامة بعد عليّ ٣٣٩
* تفصيل القول في بيان رأي أهل السنة في الإمامة ٣٤١
■ الباب الثاني ٣٥٠
■ الفصل الثاني: في أن مذهب الإمامية واجب الاتباع ٣٥٠
■ مقدمة الفصل الثاني: ٣٥٠
■ الرد على مقدمة الفصل الثاني ٣٥٢
* الرد على القسم الأول من كلام ابن المطهر في المقدمة من وجوه: ٣٥٥
الوجه الأول: في الرد في قوله: تعدد آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم ٣٥٥
الوجه الثاني: في بيان كذبه وتحريفه فيما نقله عن حال الصحابة بعد موت النبي ﷺ ٣٧٦
الوجه الثالث: في بيان زهد أبي بكر وزهد من بايعه ٣٧٧
الوجه الرابع: أن يُقال: أهل السنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارىٰ ٣٧٩
الوجه الخامس: تمثيل هذا بقصة عمر بن سعد من أقبح القياس ٣٨٥
* الرد على القسم الثاني من المقدمة: ٣٩١
وهو قوله: إن بعض الصحابة قلدوا طلباً للدنيا وبعضهم قلدوا لقصور فطنتهم ٣٩١
* الرد على القسم الأخير من المقدمة: ٣٩٨
وهو قوله: إن بعضهم طلب الأمر لنفسه بحق وبايعه الأقلون المخلصون، وحيث حصلت هذه البلية وجب النظر في الحق ٣٩٨
■ (فصل) كلام ابن المطهر بعد المقدمة: ٤٠٤
* وجود اتباع مذهب الإمامية؛ لوجوه: ٤٠٤
القسم الأول من كلام ابن المطهر في الوجه الأول ٤٠٤
الرد على هذا القسم الأول من كلام ابن المطهر بوجه عام، من وجوه: ٤٠٦
الوجه الأول ٤٠٦
الوجه الثاني ٤٠٦

الموضوع الصفحة

الوجه الثالث ٤٠٦
الوجه الرابع ٤٠٧
الوجه الخامس: وفيه الرد التفصيلي على القسم الأول
من كلام ابن المطهر ٤٠٧
التعليق على قوله: إن الله منزه عن مشابهة المخلوقات ٧٠٨
* انقسام مثبتة الصفات في ردهم على النفاة إلى ثلاث طوائف ٤١١
* مقالة الكلابية والكرامية في الصفات ٤١١
* مقالة أهل السنة في الصفات ٤١٢
الكلام على قوله: إن الله مخصوص بالأزلية والقِدَم ٤١٩
التعليق على قوله: وأن كل ما سواه محدث ٤٢٧
التعليق على قوله: لأنه واحد وأنه ليس بجسم ولا جوهر.. إلخ ٤٢٧
* معاني لفظ الواحد ٤٢٧
* معاني لفظ الجسم ٤٢٨
* القول بالجواهر الفردة ٤٣١
* بطلان القول بالجواهر العقلية ٤٣٣
التعليق على قوله: ولا في مكان ٤٣٥
التعليق على قوله: وإلا لكان محدثا ٤٣٥
* الرد على دليل الرافضة والمعتزلة من وجهين: ٤٣٦
- على من يقول: إن كلام المثبتة إنَّما هو من حكم الوهم ٤٣٧
- الجواب الثاني ٤٤٠
الإثبات المفصل لصفات الكمال والنفي المجمل لصفات النقص ٤٤٣
عمدة الفلاسفة على نفي الصفات هي حجة التركيب ٤٤٧
* لفظ المركب ٤٤٧
* لفظ الجزء ٤٤٨
* لفظ الغير ٤٤٨
* لفظ الافتقار ٤٤٨
* مناقشة الحجة ٤٤٩
- امتناع وجود ربين للعالم ٤٥٧
- عود إلى الكلام على اتصاف الله بصفات الكمال ٤٥٩

الموضوع | الصفحة

ـ فساد استدلال الفلاسفة بآيات سورة الأنعام ٤٦٦
ـ عود إلى الكلام على معاني لفظ الجسم ٤٦٨
معناه عند أهل اللغة ٤٦٩
معناه عند أهل الكلام والفلسفة ٤٦٩
الجسم عندهم هو المركب أو المؤلف ٤٧٠
معنى المادة والصورة ٤٧١
* مناقشة النفاة إجمالاً ٤٧٧
* مقالات الرافضة في التجسيم ٤٨٠
* معنى لفظ «أهل السنة» ٤٨٢
* موقف أهل السنة من إطلاق لفظ «الجسم» ٤٨٣
* موقف النفاة كالمعتزلة وموافقيهم ٤٨٥
* موقف الأشعري ٤٨٦
الوجه السادس: وفيه أن أكثر متقدمي الإمامية كانوا مجسمة ٤٨٩
الوجه السابع: وفيه عرض لمقالات الرافضة ٤٩٠
ـ مقالات الرافضة في حَمَلة العرش ٤٩١
ـ اختلاف الرافضة في القول بأن الله عالم حي قادر ٤٩١
ـ مقالات الرافضة في إرادة الله ٤٩٤
■ (فصل) ٤٩٧
* وجود اتباع مذهب الإمامية؛ لوجوه: ٤٩٧
موافقة جعفر الصادق لسائر السلف في مسألة ٤٩٧
مقالات الروافض في القرآن ٤٩٩
أقوال أئمة الإسلام في القرآن ٥٠١
معارضة أدلة الإمامية بأدلة غيرهم من المبتدعة ٥٠٥
طرق إثبات وجود الله عند أهل السنة ٥١٣
طرق إثبات حدوث العالم ٥١٥
■ فهرس المقدمة ٥٢٧
■ فهرس موضوعات الجزء الأول ٥٢٩

* * *